الجمهورية العربية السورية

جامعة البعث بحمص

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح

لابن علاّن الصديقي المكي

(٩٩٦ – ١٠٥٧هـ)

دراسة وتحقيق

رسالةمقدّمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالب

أويس ياسين ويسي

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الإله نبهان

للعام الدراسي

١٤٣١ – ١٤٣٢هـ

٢٠١٠ – ٢٠١١م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الآداب (دراسات لغوية) قسم اللغة العربية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة البعث.

المرشح

أويس ياسين ويسي

This thesis is submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of arts (linguistic studies) department of Arabic faculty of arts and humanities, al Baath university.

Candidate

Owais Yasin Wiesie

تصريح

أصرّح بأنّ هذا البحث ((داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح لابن علاّن تحقيق ودراسة)) لم يسبق أن قُبل للحصول على أيّة شهادة، ولا هقدّم حاليّاً للحصول على شهادةأخرى.

المرشح

أويس ياسين ويسي

Declaration

I hereby declare that this work (Daei al-Falah li Mokhbeat al-Iqtirah a study and investigation) has not been accepted for any degree , not is being submitted concurrently for any other degree.

Candidate

Owais Yasin Wiesie

شهادة

نشهد بأن العمل الموصوف في هذه الرسالة هو نتيجة بحث قام به الطالب أويس ياسين ويسي بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الإله نبهان الأستاذ في قسم اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، في جامعة البعث، وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص ّ .

المرشح　　　　　　　　　　　　　　المشرف

أويس ياسين ويسي　　　　　　　　　　الأستاذ الدكتور عبد الإله نبهان

Certificate

We hereby certify that the work described in thesis is the result of the author 's own investigation under supervisor of Prof. Dr. Abdul elah Nabhan . A teacher in the department of Arabic . Faculty of arts and humanities , al-Baath university . Any reference to other research 's on this subject has been acknowledged in the text .

Candidate　　　　　　　　　　Supervisor

Owais Yasin Wiesie　　　　　　Prof. Dr. Abdul elah Nabhan

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. وبعد.

يكتسب أصول النحو أهميته من أهمية علم النحو والصرف، الذي وضع إثر انتشار اللحن، وكانت القواعد الأصولية لوضع النحو قائمة في أذهان النحاة حينئذ ، وقد جاءت بعض مقولاته متناثرةً في بعض كتب النحو، كقول سيبويه: «وليس شيءٌ مما يُضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً »(١). وقول المازني: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب» (٢). كما اشتهر بعض الأوائل ببعض هذه الأصول، فابن أبي إسحاق مولعٌ بالقياس، ويونس يدعو إلى باب في النحو يطّرد ويقاس(٣).

وكان أول كتاب في هذا الباب خصائص ابن جني، إذ يقول في مقدّمته: «وذلك أنّا لم نرَ أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه»(٤).

بيد أنّ الكتاب لم يقتصر على أصول النحو، بل جاء بحثاً في خصائص العربية وفقهها، فكان اسماً على مسمّى. وتحقيقه للأستاذ محمد علي النجّار معروف مشهور.

وفي القرن السادس الهجري يأتي كتاب لُمع الأدلة لابن الأنباري أكثر تقيّداً بأصول النحو، ويضع كتابه الثاني الإغراب في جدل الإعراب متمماً للأول. وقد حقّقهما الأستاذ سعيد الأفغاني.

ثم جاء السيوطي قاطفاً من كل بستان زهرة، ليضع كتاب الاقتراح، فيقول: «واعلم أني استمديت في هذا الكتاب كثيراً من كتاب الخصائص لابن جني، فإنّه وضعه في هذا المعنى، وسمّاه أصول النحو، ولكنّ أكثره خارج عن هذا المعنى ليس مركباً، وفيه الغث والسمين والاستطراد، فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى، بأوجز عبارة وأرشقها وأوضحها، معزواً إليه، وضممت إليه نفائس أخر، ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والعربية

---

(١) كتاب سيبويه ١:٣٢، والخصائص ١:٥٣.

(٢) المنصف شرح كتاب التصريف ١:١٨٠، والخصائص ١:٣٧٥.

(٣) النحو العربي، د. مازن المبارك، ٥٣.

(٤) الخصائص ١:٢.

والأدب وأصول الفقه، وبدائع استخرجتها بفكري»[٥]وقد حقّقه الدكتور محمود فجّال، ومن قبله الدكتور أحمد محمد قاسم.

ثم جاء من بعد السيوطي ابن علاّن وابن الطيب الفاسي و فصيح الدين الحيدري، فشرحوا الاقتراح، أما ابن علاّن فهو موضوع البحث.

وأمّا كتاب ابن الطيب فهو فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، وقد حقّقه الدكتور محمود فجّال.

وأمّا فصيح الدين: فهو إبراهيم بن صبغة الله بن محمد أسعد بن عبيد الله بن صبغة الله، الحيدري البغدادي الشافعي من موالي الحرمين، ولد سنة ١٢٣٦ وتوفي ببغداد سنة ١٢٩٩. [٦]شرح الاقتراح وسمّى شرحه راحة الأرواح في شرح الاقتراح. ذكره له صاحب هدية العارفين[٧]، وتبعه صاحب جامع الشروح والحواشي. ولم أجد له نسخاً مخطوطة.

ومن الملحوظ أن الكتب التي ألّفت في أصول النحو قليلة، بل نادرة إذا ما قيست بأصول الفقه، وكلّها محققة ومدروسة، إلا كتاب داعي الفلاح لمخبّئات الاقتراح لابن علاّن. لذا وجدت أنّ من الواجب عليّ سدّ هذه الثغرة، وإكمال هذه السلسلة، فشمّرت عن ساعد الجدّ لأقوم بهذا العمل.

كما تأتي أهمية البحث من كونه أحيا كتاباً مواتاً، ما يزال مخطوطاً، يُظهر منهجه منهج مؤلف يمكن عدُّه من نحاة عصره، كما يظهر منهج التأليف في ذلك العصر.

أمّا صعوبات البحث فتكمن في صعوبات الحصول على نسخ المخطوط، رغم سهولة التواصل، ووجود بعض المراكز المتخصصة لذلك؛ كمركز جمعة الماجد، الذي لم أجد فيه إلا نسخة واحدة كنت قد حصلت عليها من قبل.

ينقسم البحث إلى قسمين:

القسم الأوّل الترجمة والدراسة ويتضمّن:

---

(٥) الاقتراح ١٥، وداعي الفلاح ١٣، والفيض ١:١٨٩.

(٦) مترجم في الأعلام ١:٤٤، ومعجم المؤلفين ١:٢٣، رقم: ٢٣٢، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ١١٥، رقم: ٣٣٤.

(٧) هدية العارفين١:٤٢، ٤٣، وإيضاح المكنون ١:٥٤٦، وجامع الشروح والحواشي ١:٢١١.

أولاً -السيوطي وكتابه الاقتراح: وقد ترجمت فيه للسيوطي بسطور، ثمّ درست منهجه ومصادره.

ثانياً -ابن علاّن وشرحه ويتضمّن:

١ترجمة ابن علاّن: وتتضمن اسمَه ونسبه، وعصره، ومولده وفاته ونشأته، وعلمه وثناء العلماء عليه، وشيوخه ومن أخذ عنهم، وتلاميذَه ومن أخذ عنه، وأقرانَه في مكة، ومؤلَّفاتِه، وكتباً نُسبت له،وأخيراً شعره.

٢. دراسة الشرح، وتتضمن: منهجه في شرح الاقتراح و مذهبه النحوي وشواهده، ثم قارنت بين شرحي ابن علان وابن الطيب الفاسي، ثمّ مصادر ابن علان.

ثالثاً – تاريخ تأليفه وعنوانه ووصف نسخ المخطوط ومنهج التحقيق، ونماذج المخطوطات.

القسم الثاني: وهو تحقيق الكتاب.

وقد أتبعت الكتاب بالفهارس الفنية اللازمة.

وأخيراً ، لا بدّ من شكر العلاّمة الأستاذ الفاضل، الدكتور عبد الإله النبهان، الذي علّمني آداب البحث العلمي، وأخلاقه، فضلاً عن توجيهاته وتوصياته.

كما أشكر كلّ من ساعدني في الحصول على نسخ المخطوط، والمصادر والمراجع.

والله أسأل أن يجعل عملي في خدمة كتابه وسنة نبيه، وهو من وراء القصد.

القسم الأوّل الترجمة والدراسة

ويتضمّن:

أوّلاً: السيوطي وكتابه الاقتراح

ثانياً: ابن علاّن وشرحه

ثالثاً: تاريخ تأليفه وعنوانه ووصف نسخ المخطوط ومنهج التحقيق

أو ّلاً : السيوطي وكتابه الاقتراح

السيوطي في سطور•

هو عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد، أبو الفضل، الخضيري السيوطي، نسبة لسيوط أو أسيوط، الشافعي.

ولد يوم الأحد ،مستهل رجب، سنة٨٤٩هـ، وتوفي والده وهو ابن خمس سنوات وسبعة أشهر، فنشأ يتيماً.

بدأ بطلب العلم منذ صغره، حيث بدأ بحفظ القرآن قبل موت والده، فأتمّ حفظه وهو ابن ثمانٍ . ثمّ راح يغرف من بحار العلم على أيدي العلماء، ويكفيه أنّ أخذ عن البلقيني الوالد والولد، وشرف الدين المناوي، والكافيجي، والمحلّي، والشُّمُنيّ ،وابن الملقّن.

• لم أتوسع في ترجمة الجلال السيوطي لشهرته وكثرت ترجمته في الكتب، وتكرارها في مقدمات كتبه المحققة كتدريب الراوي والإتقان والهمع والأشباه والنظائر والتحبير في علم التفسير وغيرها. كما أنّ الدكتور فجال كتب ترجمة له في تحقيق الاقتراح،وكتابنا لابن علاّن وليس للسيوطي، وإن كان الأصل له. وقد حظي السيوطي بدراسات كثيرة منها كتاب السيوطي النحوي لعدنان محمد سليمان، دكتوراه في بغداد سنة ١٩٧٦هـ، ومكتبة الجلال السيوطي لأحمد الشرقاوي، مطبعة دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ١٩٧٧م، وجلال الدين السيوطي منهجه وآراؤه الكلامية، لمحمد أبو الفتوح،دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢م، ودليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها لأحمد الخازندار ومحمد الشيباني، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٩٨٣، وجلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية للدكتور عبد العال سالم مكرم، مكتبة الرسالة، ط١، ١٩٨٩م، وجلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي، لطاهر سليمان حمودة، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٩م، وحياة جلال الدين السيوطي من المهد إلى اللحد لسعدي أبو حبيب، دار المناهل، دمشق، ط١، ١٩٩٣م، وجلال الدين السيوطي ومسيرته العلمية ومباحثه اللغوية لمصطفى الشكعة، الدار المصرية اللبنانية ط١، ١٩٩٤، والإمام الحافظ جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه لبديع اللحام، دار قتيبة، دمشق، ط١، ١٩٩٤م، وجلال الدين السيوطي وجهوده البلاغية لعمر راشد حسن، أطروحة دكتوراه في جامعة الأردن، ٢٠٠٢م،واختيارات السيوطي في كتاب همع الهوامع لأحمد مصطفى عبد الرحيم العبادلة، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بغزّة، ٢٠٠٦م، كما أقيمت له ندوات مثل ندوة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب حول جلال الدين السيوطي، ١٩٧٦م، الهيئة المصرية العامة، ١٩٨٧م، وندوة الأيسيسكو احتفالاً بذكرى مرور خمسة قرون على وفاة السيوطي، ١٩٩٣، منشورات الايسيسكو، ١٩٩٥م. ينظر لترجمة السيوطي: حسن المحاضرة ١:٢٦٠، والتحدث بنعة الله للسيوطي تح إليزابث، المطبعة العربية الحديث بالقاهرة، والضوء اللامع ٤:٦٥، رقم: ٢٠٣، والنور السافر ٩٠، والكواكب السائرة ١:٢٢٧، ٤٦١، وشذرات الذهب ١٠:٧٤، والبدر الطالع ١:٢٢٩، رقم: ٢٢٨، وهدية العرفين ١:٥٣٤، ومعجم المؤلفين ٢:٨٢، رقم: ٦٧٩٢، والأعلام ٣:٣٠١، وفهرس الفهارس ٢:١٠١٠.

توفّرت عند عالِمنا أشياء جعلته يفوق الأقران، وهي قوة الذاكرة، وسرعة البديهة، والصبر على طلب العلم والمتابعة، وملازمة العُلماء، والتفرّغ لذلك، وكان قلمه سيّالاً. فقد زاد عدد شيوخه على ستمائة شيخ، وقيل: إنّ كتبه زادت على تسعمائة مؤلّف.

تنوعت علومه ومجالات مؤلفاته، على أنّه تبحّر في التفسير والحديث والفقه والنحو والبلاغة، كما زعم لنفسه ذلك في ترجمته في حسن المحاضرة، ورأى نفسه وصل إلى رتبة الاجتهاد في علوم الشريعة. وإن كان طابع كتبه الجمع والترتيب فإنّ السيوطي قد امتاز في تصنيفه وحسن جمعه وترتيبه، وليس أدّل على ذلك من أنّها المرجع في علومها.

ويكفي أن نقول في علومه في العربية: أنّه صاحب همع الهوامع والأشباه والنظائر، والمزهر وإعراب مسند الإمام أحمد، وبغية الوعاة وكتابنا الاقتراح.

توفي الليلة الجمعة في التاسع عشر من جمادى الأولى، سنة ٩١١هـ.

منهج الإمام السيوطي في كتابه الاقتراح ومصادره:

يعدُّ كتاب الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين السيوطي «الاقتراح في أصول النحو وجدله» أصلاً من الأصول المهمة والقليلة في موضوعه وبابه؛ لما اتصف به الكتاب من الشمول لأبواب أصول النحو وجدله، مع الإيجاز وكثرة النقول عن السابقين المحققين، وحسن التصنيف، وجودة التأليف.

وقبل أن نقف على مصادر السيوطي في كتابه، لا بدّ لنا من وقفة مع ابن جني وابن الأنباري، لنعرف مصادرهما في كتبهما المؤلفة في أصول النحو؛ إذ عنهما نقل السيوطي.

ابن جني وابن الأنباري:

كانت قواعد أصول النحو متناثرة في كتب النحاة الأوائل، حاضرة في أذهانهم، كقول سيبويه: «ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً »[٨].

إلى أن جاء أبو الفتح عثمان بن جني فخصّ هذا العلم بكتابه الخصائص، كما صرّح في مقدمته: «وذلك أنّا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه»[٩].

ويشير ابن جني إلى سبق الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة بكتاب في القياس، لكنّه لم يرقَ إلى مستوى كتاب الخصائص[١٠].

ومن يتتبّع الخصائص يجد أنّ ابن جني بنظره الثاقب وحدسه اللغوي، اعتمد فيه على من سبقه من النحاة، وذلك في تتبّعه منهجهم، والنظر في استنباطاتهم، واستقراء مذاهبهم في كتبهم.

فنجده ينقل قول سيبويه السابق[١١]، ويصرّح غيرَ مرةٍ، أنه مذهب الكتاب، فيقول في (باب عدم النظير): «أمّا إذا دلّ الدليل فإنّه لا يجب إيجاد النظير. وذلك مذهب

---

(٨) كتاب سيبويه ٣٢:١.

(٩) الخصائص ٢:١.

(١٠) الخصائص ٢:١.

(١١) الخصائص (باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطي الأول ذلك الحكم) ٢١٤:١.

الكتاب»[١٢].

ويعلّل لسيبويه حمله الأصل على الفرع في «الحسنُ الوجهِ» تشبيهاً بـ «الضارب الرجل» الذي إنّما جاز فيه الجرُّ تشبيهاً بـ «الحسن الوجه»[١٣].

ويقارن بين مذهبي سيبويه والمبرد[١٤]، ومذهبي يونس وسيبويه في ردّ المحذوف للمصغّر، وتلفيق المازني مذهباً مركباً من المذهبين[١٥].

ويصرّح أنّ لأبي الحسن الأخفش مذاهب كثيرة[١٦].

وينقل قول ابن السرّاج في علّة العلّة، ويتعقّبه أنه تجوز[١٧]، كما ينقل عنه تقسيم الشاذ والمطّرد، ويزيد على أقسامه قسماً[١٨].

وهكذا نجده ينقل عن سيبويه والمازني والمبرد وثعلب وابن السراج والزجّاج وغيرهم.

أما شيخه أبو علي الفارسي فإنّنا نجد اسمه في معظم أبحاثه. وقد نقل ابن جني عنه قوله في تعارض السماع والقياس دون أن يشير إليه[١٩]، وما ذكره في النسب إلى «فَعُولة» و «فَعِيلة»[٢٠].

وينقل ابن جني الأخبار عن الأعراب والنحاة كالمبرد وثعلب[٢١]، والأدباء كابن سلام الجمحي[٢٢].

---

(١٢) الخصائص ١:١٩٧. وينظر أيضاً: ١:١٥٧، ٣:١٨٤، ٢٧١. الكتاب ١:٢٤٤.

(١٣) الخصائص ١:٣٠٣، و الكتاب (باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه) ١:٢٠١.

(١٤) الخصائص ١:١٨٣.

(١٥) الخصائص ٣:٧١. وينظر: الكتاب ٣:٤٥٦.

(١٦) الخصائص ١:٢٠٦.

(١٧) الخصائص ١:١٧٣. وينظر: الأصول في النحو ١:٣٥.

(١٨) ينظر: الأصول في النحو ١:٥٧، والخصائص، والمنصف ١:٢٧٧، والمزهر ١:٢٢٦، والأشباه والنظائر ١:٤٦٣.

(١٩) ينظر: الحلبيات ٢٢٦، والخصائص ١:١١٧، والمنصف ١:٢٧٨، وخزانة الأدب ٨:٤٢١.

(٢٠) العضديات (المسألة الأولى) ص٥، و الخصائص ١:١١٥.

(٢١) ينظر: مجالس ثعلب ١:٨٠، والخصائص ٢:١١، وسر صناعة الإعراب ١:٢٢٩، والمزهر ١:٢١١. وينظر: الخصائص ٣:٣٠٢، والأشباه ٣:٢٠٠، وينظر خبره عن المبرد مع عمارة في: الخصائص ١:١٢٥. وهو في داعي الفلاح ٥٣٧.

(٢٢) ينظر: طبقات فحول الشعراء ١:٢٤، والخصائص ١:٣٨٦، والمزهر ٢:٤٧٣.

بل إنه لا يكتفي بنقل الأخبار والأقوال والاستشهاد بها، بل يحلّل الخبر ويستنبط منه الأصول والأحكام[٢٣].

ويصرّح ابن جني أنّ النحاة إنّما استنبطوا العلل للنحو على منهج استنباط الفقهاء لها، فيقول: «وكذلك كُتُبُ محمد بن الحسن –رحمه الله– إنّما ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيُجمَعُ بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق»[٢٤].

يسوق ابن جني ذلك بلغته الأدبية، فيحاول ويستنتج ويستطرد، مستشهداً على كل ما يقول بالمسائل الصرفية والصوتية، وقد نجد النحوية، بنفسٍ طويل. فجاء كتابه أصلاً في بابه.

لكنّ أبا الفتح لم يقتصر فيه على موضوع أصول النحو، بل جمع فيه الأدلة، وحكمة هذه اللغة، وما «نيطت به من علائق الإتقان والصنعة» كما قال[٢٥]، فكانت تسميته بالخصائص اسماً على مسمّى.

فإذا ما تركنا ابن جني فسنجد أنفسنا في القرن السادس عند أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ، وقد قال في كتابه نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء[٢٦]: «علوم الأدب ثمانيةٌ: اللغةُ والنحو والتصريفُ، والعروضُ والقوافي، وصنْعةُ الشعر، وأخبارُ العرب وأنسابهُم. وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علمَ الجدل في النحو، وعلمَ أصول النحو، فيُعرف به القياسُ وتركيبُه وأقسامُه من قياس العلّة، وقياس الشبه، وقياس الطّرد، إلى غير ذلك على حدّ أصولِ الفقه؛ فإنّ بينهما من المناسبةما لا يخفى؛ لأنّ النحو معقولٌ من منقولٍ ، كما أنّ الفقه معقولٌ من منقولٍ . ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما».

وإن كان ابن جني قد ذكر في مقدمة الخصائص أنّ أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فإنّه لم يتقيّد بهما التقيّد الذي تقيّده ابن الأنباري في كتابيه، في منهجه الذي ذكره في نزهة الألباء.

---

(٢٣) ينظر: الخصائص ١:٢٤٩.

(٢٤) الخصائص ١:١٦٣.

(٢٥) الخصائص ١:١.

(٢٦) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٨٤.

فنجده الأصولي الذي يتكلّم على المتواتر والآحاد وقبول المرسل والمجهول والإجازة. ويطنب في القياس وأنواع العلة، ويتطرّق لأنوع الاستدلال الأخرى كالاستحسان والاستصحاب وعدم الدليل، هذا في لمع الأدلة. أما في الإغراب الذي خصّه لجدل النحو، فقد وقف فيه عند ما يقف عليه المتكلمون والأصوليون من مسائل الجدل، كالسؤال والمسؤول، والمسؤول عنه وبه، وصفة ذلك، والمعارضات، وترتيب الأسئلة.

وإن كان الأصوليون تأثّروا بالمتكلّمين وجدلهم، فإنّ النحويين لن يكونوا بأبعد منهم. فقد عقد ابن جني قبل ابن الأنباري مقارنة بين علل النحويين وعلل الفقهاء، وقرّر أنّ علل النحويين إلى علل المتكلّمين أقرب منها إلى علل الفقهاء. واستدلّ بعدم النظير، وغير ذلك من أدلّة المتكلّمين.

وابن الأنباري يكتب كتابيه بقلم العالم الذي أجاد العلمين: أصول الفقه، والنحو، فأصّل أصول النحو على غرار أصول الفقه، وتمثّل لما يكتب بمسائل النحو وعلله، وهو صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية.

وابن الأنباري لا يخرج في مسائله التي تمثّل بها عمّا ذكره في الإنصاف أو أسرار العربية، كنصب الظرف إذا وقع خبراً [٢٧]، ومد المقصور وقصر الممدود[٢٨]، وإعمال حرف الجر مع الحذف دون عوض[٢٩].

وقد نجده يكرر المسألة في كل من كتابيه لمع الأدلة والإغراب، كما في الاعتراض على الاستدلال بالنقل في الإغراب، ومعارضة النقل بالنقل في لمع الأدلة، فإنّه كرر الكلام ذاته، واستشهد بمسألة واحدة هي النصب بـ «كما» وهي في الإنصاف[٣٠].

ومثله كلامه في ترجيح الأدلة في الإغراب، ومعارضة القياس بالنقل في لمع الأدلة، واستشهد بالعامل في خبر (إنّ)، والمسألة في الإنصاف وأسرار العربية[٣١].

---

(٢٧) الإنصاف (٢٩) ٢:٢٤٥، و (٣٠) ٢٠٢ ط جودة مبروك، ولمع الأدلة ١١٦.

(٢٨) الإنصاف ٢:٧٤٧، و ٦٠٦ ط جودة مبروك، والإغراب ٤٧.

(٢٩) الإنصاف (٥٥) ١:٣٧٦، و (٥٨) ٣٢٢ ط جودة مبروك، والإغراب ٤٧.

(٣٠) الإنصاف (٨١) ٢:٥٨٥، و(٧٣) ٤٧٠ ط جودة مبروك، والإغراب ٤٦، ولمع الأدلة ١٣٦.

(٣١) الإنصاف (٢٢) ١:١٧٦، و (٢٣) ١٥٣ ط جودة مبروك، وأسرار العربية ١٤٥، والإغراب ٦٧، ولمع الأدلة ١٣٨.

ومن يقارن بين العلل في النحو لأبي الحسن الورّاق، وأسرار العربية لابن الأنباري يجد التشابه الواضح في الترتيب والمناقشة وطريقة عرض المسائل.

ثم إنّ منهج ابن الأنباري في الإنصاف وأسرار العربية ولمع الأدلة والإغراب واحد عرضاً ومناقشةً.

لذلك يمكن القول: إنّ ابن الأنباري قد تأثّر بالورّاق في كتابيه لمع الأدلة والإغراب، بالإضافة إلى تأثره بأصول الفقه.

وقد نجده في الإغراب لا يزيد على ما كتبه المتكلمون والأصوليون، كما في الفصل الحادي عشر في ترتيب الأسئلة.

وقد نجده يستدل بما يستدلّ به أهل الأصول والحديث، كما في الفصل التاسع في جواز الإجازة في لمع الأدلة[٣٢].

وإن كان ابن الأنباري قد كتب كتابيه متأثراً بأصول المتكلّمين والفقهاء فإنّه صاغهما بأسلوبه ومنهجه الذي ألفناه منه في أسرار العربية والإنصاف.

(٣٢) لمع الأدلة ٩٢، وتدريب الراوي ١:٤٣٦، ٤٥٥، والمزهر ١:١٦٢.

الاقتراح في أصول النحو وجدله:

تتسم مؤلفات الإمام السيوطي بإجادة الجمع، وحسن التصنيف. ولمّا اختمرت في فكره فكرة العالم المجدِّد للقرن[٣٣] وجدناه يؤلف في معظم العلوم أجمع الكتب، مستفيداً ممن جمع قبله وحقق ودقّق.

بل ألفيناه في علم العربية يريد أن يحيط بجميع أطرافه، فوضع في أصول اللغة المزهر، وفي النحو والصرف همع الهوامع، وشرح الألفية لابن مالك، والنكت والأشباه والنظائر وغير ذلك، وفي البلاغة شرح عقود الجمان، وبغية الوعاة في تراجم اللغويين والنحاة، ووضع كتاباً في تراجم الشعراء الذين يحتجّ بشعرهم، كما ذكر في مقدمة كتابه تاريخ الخلفاء. وكأنه أراد أن يكمل هذه السلسلة بكتاب في أصول النحو، فوضع كتاب الاقتراح في أصول النحو وجدله.

وإذا كان قد صنّف المزهر متأثراً بعلوم الحديث، والأشباه والنظائر النحوية متأثراً بالقواعد الفقهية، فإنّه بلا ريب سيتأثّر في أصول النحو بأصول الفقه، كيف لا، وأصول النحو محمولة على أصول الشريعة[٣٤] بل إنَّ السيوطي نفسه صرّح بأنّه قد رتّب كتابه على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم[٣٥].

لقد قسم السيوطي كتابه الاقتراح إلى عشر مقدّمات وسبعة كتب: السماع، والإجماع، والقياس، والاستصحاب، وأدلة شتى، والتعادل والتراجيح، وواضع هذا العلم وشرط مستنبطه.

يأخذ كتاب السماع والقياس ثلثي حجم الكتاب. وكتاب القياس أكبر من كتاب السماع. ويمكن ترتيب بقية الكتب تنازلياً على النحو التالي: المقدمات ، فالتعادل والتراجيح، فالكتاب الثاني والخامس، فالرابع، فالسابع.

---

(٣٣) ينظر: مقدمة محقق الأشباه والنظائر ١:١٨.

(٣٤) الاقتراح ١٧٢، وداعي الفلاح ٣٨٥.

(٣٥) الاقتراح ١٦، وداعي الفلاح ١٦.

أمّا المقدّمات فهي في تعريف أصول النحو والنحو واللغة: مناسبة الألفاظ للمعاني، وأنواع الدلالات النحوية، وأنواع الحكم وأقسامه وتعلّقه، وهل بين العربي والعجمي واسطة، ومسألة عن ابن الطراوة في تقسيم الألفاظ.

أما كتاب السماع فهو في الاحتجاج بالقرآن والحديث النبوي وكلام العرب. ثم يفرّع عشرة فروع لكلام العرب. وينقل في فصل كلاماً طويلاً من المحصول في علم الأصول للرازي وشروحه على طريق وصول اللغة إلينا.

ويختم كتاب السماع بتلخيص ثمانية فصول عن ابن الأنباري، تتعلق بالنقل، وهو السماع.

وفي كتاب الإجماع يعرف الإجماع، ويبين ّ حكمه، ويضرب مسألة في إجماع العرب، وفصلاً في تركيب المذاهب، ومسألة في الإجماع السكوتي وزيادة قولٍ ثالث.

ويقسم كتاب القياس إلى أربعة فصول حسب أركان القياس: المقيس عليه، والمقيس، والحكم، والعلة. وهي أساس كتاب القياس، ففيها اثنتا عشرة مسألة، ومسالك العلة، وقوادح العلة.

ثم يقف على مسائل جدلية وهي ترتيب الأسئلة والمسؤول والسائل والمسؤول به وعنه.

ويختم الكتاب بأربع مسائل في الدور واجتماع الضدين، والتسلسل، وقسمة القياس إلى جلي وخفي، وخاتمة.

وفي الكتاب الخامس يذكر ثمانية أنواع أُخر للاستدلال، ويطيل قليلاً عند الاستحسان.

وجعل كتاب التعادل والتراجيح على ست عشرة مسألة، بدأها بتعادل المسموع وتعارضه، ثم تعارضه مع القياس، ثم الأقيسة، ثم الأدلة الأخرى مع بعضها، والمسائل الثلاث الأخيرة في القولين لعالم واحد، ولغة قريش، والترجيح بين مذهبي البصريين والكوفيين.

والكتاب السابع في أربع مسائل: في أول واضع علم النحو، وشرط مستنبطه، ومنهج ابن مالك، ونقض القياس بالسماع.

قال الإمام السيوطي يصف كتابه: «هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أسبق إلى

ترتيبه، ولم أُتقدَّم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو»[1]. فهو وإن لم يدّع أنه واضع هذا العلم، فإنّه ادّعى أنّه أوّل من رتّبه وهذّبه. ومن يطالع في كتابي لبن الأنباري يجد أنّه قد سبق السيوطي إلى ذلك، لا كما زعم السيوطي لنفسه.

ثم يصرّح السيوطي أنّه كتب معظم مادّة كتابه من النقول، ويعود الفضل له بالترتيب والتهذيب، فيقول: «وأصول النحو، وإن وقع في متفرّقات كلام بعض المؤلفين، وتشتّت في أثناء كتب المصنّفين، فجمعه وترتيبه صنع مخترع، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع»[2].

ويوضّح السيوطي مصادره التي نقل عنها قائلاً: «واعلم أنّني استمدّيت في هذا الكتاب كثيراً من كتاب الخصائص لابن جني، فإنّه وضعه في هذا المعنى، وسمّاه أصول النحو، لكنّ أكثره خارجٌ عن هذا المعنى، ليس مرتباً، وفيه الغثّ والسمين والاستطرادات... وضممتُ إليه نفائس أُخر، ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والعربية والأدب وأصول الفقه، وبدائع استخرجتها بفكري، ورتّبته على نحو أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم»[3].
والتراجم»[3].

وينقل بعد ذلك قول ابن الأنباري السابق بأنواع العلوم، ويقول معقّباً: «فطالعتُ هذين الكتابين –أي: لمع الأدلة والإغراب– حتى وقفت عليهما، فإذا هما لطيفان جدّاً، وإذا في كتابي هذا من القواعد المهمة والفوائد ما لم يسبق إليه، ولم يعرّج في واحد منهما عليه»[4].

ثم يقول: «وضممت إليه من كتاب الإنصاف في مباحث الخلاف جملة. ولم أنقل من كتبه حرفاً إلا مقروناً بالعزو إليه، ليُعرف مقامُ كتابي من كتابه، ويتميّز عند أولي التمييز جليل نصابه».

وبذلك يتبين لنا أنّ السيوطي يعترف بأنّ الخصائص وكتابي ابن الأنباري من أهمّ مصادر كتبه، بالإضافة إلى متفرقات من كتب الأدب وأصول الفقه.

---

(١) الاقتراح ١٥، وداعي الفلاح ٩، والفيض ١:١٨٥،

(٢) الاقتراح ١٤، وداعي الفلاح ١١، والفيض ١:١٧٩.

(٣) الاقتراح ١٥، وداعي الفلاح ١٣، والفيض ١:١٨٩.

(٤) الاقتراح ١٨، وداعي الفلاح ١٩، والفيض ١:٢٠٣.

والحق أنّنا يمكن أن نضبط مصادر السيوطي في الاقتراح بما يأتي:

الخصائص، وكتب ابن الأنباري، وكتب أبي حيان الأندلسي، وكتب ابن هشام.

هذه هي أهم المصادر التي نقل عنها نقوله ونصوصه في الاقتراح، إضافةً إلى الأصول في النحو لابن السراج، والإيضاح في علل النحو للزجاجي الذي لم ينقل عنه إلا مرّة واحدة[1]، وشرح التسهيل لابن مالك، وكتابه الإتقان في علوم القرآن، وعلومه في مصطلح الحديث النبوي، وهو صاحب تدريب الراوي، وأصول الفقه، وهو صاحب الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع وشرحه، وعلومه في النحو، وهو صاحب همع الهوامع الذي أخذه عن التذييل والتكميل، وارتشاف الضرب لأبي حيان، كما صرّح في بغية الوعاة[2]، وكتب ابن هشام، وشيخه الكافيجي.

وما دون ذلك من المصادر فهو قليل نادر كما سيأتي موضّحاً.

أما نقله عن الخصائص فإنّه لمّا كان ابن جني يتوسّع في الأمثلة، ويستطرد في الموضوعات، وقد يخرج عن موضوع أصول النحو، فإنّ السيوطي كان ينقل منه معظم نصوصه بتصرّف واختصار.

لكنّ نقله عن ابن الأنباري من لمع الأدلة والإغراب والإنصاف، كان نقلاً أقرب إلى الدقة وعدم التصرّف، إلا ما أشار فيه إلى الاختصار.

وقد فرّغ السيوطي الكتابين الأولين في كتابه، ونقل معظمهما.

وإن قال في مقدّمته: «لم أنقل من كتبه حرفاً إلا مقروناً بالعزو إليه»[3] فإنّه في قوادح العلة ينقل ما ذكره ابن الأنباري في تخلّف العكس، دون أن يشير إلى أن الكلام لابن الأنباري[4].

وأمّا أبو حيان فهو من مصادر السيوطي في كتبه في النحو والصرف، كما صرّح في مقدمة همع الهوامع، وكما نجد كثرة النقولات عنه في المزهر، والأشباه والنظائر. وقد عدّ

---

(١) الاقتراح ٢٦٩، وداعي الفلاح ٥٣٠، والفيض ٢:٩٤٢.

(٢) بغية الوعاة ١:٢٨٢.

(٣) الاقتراح ٢١، وداعي الفلاح ٢٢.

(٤) الاقتراح ٣٠٧، وداعي الفلاح ٥٧٥، والفيض ٢:١٠٠٤، ولمع الأدلة ١١٥.

السيوطي كتابيه شرح التسهيل التذييل والتكميل ومختصره ارتشاف الضرب في لسان العرب، أعظمَ كتابين في العربية لم يؤلَّف مثلهما، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال[١].

ولقد نقل في الاقتراح مصرّحاً من التذييل والتكميل في مواطن متفرقة[٢]، كما نقل عن التذكرة ثلاث مرات[٣]، ونقل عن البحر المحيط مرة واحدة[٤] دون أن يصرّح.

وكلٌّ من التذييل والتكميل والتذكرة لم يطبعا كاملين، لنعرف ما نقله السيوطي منهما دون تصريح. لكن مع ذلك يمكن القول: إن السيوطي نقل غير مرّة عن الكتابين المذكورين من دون أن يشير.

فقد نقل في المسألة الثانية من المقدمات تعريف النحو لأبي سعيد الفرّخان صاحب المستوفى في النحو، ولابن هشام الخضراوي، وابن عصفور، وابن الأثير صاحب كتاب البديع في النحو. نقل ذلك عن التذييل دون أن يشير إلى أن أبا حيان هو من جمع هذه الحدود ورتّبها[٥].

وفي المسألة السادسة نقل أحكام الصفة المشبهة كما ذكرها في همع الهوامع، التي نقلها فيه عن ارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل[٦]. ومثل ذلك نقله أحكام الضرورة في المسألة السابعة[٧].

وفي المسألة العاشرة ينقل تقسيم ابن الطراوة للألفاظ، وقد أشار إليه إشارة في همع الهوامع، ونقله في الاقتراح عن التذييل[٨].

كما أنّ في مناقشة الرازي في المحصول علم الأصول والمحرر في النحو لوصول اللغة إلينا بطريق التواتر أو الآحاد، أشار إليها أبو حيان في التذكرة، فانتبه لها السيوطي، وتتبّعها في شروح المحصول، ونقلها في المزهر والاقتراح[١].

---

(١) بغية الوعاة ١:٢٨٢.

(٢) الاقتراح ٥٩، ٧٦، ١٣٠، ٣٤٨، ٣٨٨، ٣٩٧، وداعي الفلاح ١٤٤، ١٨٦، ٣٠٦، ٦٢٣، ٦٦٠، ٦٧٣.

(٣) الاقتراح ٤٦، ٥٧، ٢٠٣، وداعي الفلاح ١٠١، ١٣٧، ٤٢٩، والفيض ١:٢٩٨، ٣٧٣، ٢:٨٠٥.

(٤) الاقتراح ٤٢٣، وداعي الفلاح ٧٠١، والفيض ٢:١١٤٩، والبحر المحيط ٣:١٥٩.

(٥) الاقتراح ٣٠، وداعي الفلاح ٤٠، والتذييل والتكميل ١:١٣، والمقرّب ١:٤٥، وتقريب المقرّب ٤١، والبديع ١:٧.

(٦) الاقتراح ٤٧، وداعي الفلاح ١١١، وهمع الهوامع ٥:٩٦، وارتشاف الضرب ٥:٣٥١.

(٧) الاقتراح ٥١، وداعي الفلاح ١٢٠، والفيض ١:٣٢، وهمع الهوامع ٥:٣٣٢، وارتشاف الضرب ٢:٢٣٧٧.

(٨) الاقتراح ٦٢، وداعي الفلاح ١٥٢، وهمع الهوامع ٢:٣٢، والتذييل والتكميل ٣:٣٥٣.

وكلام أبي نصرٍ الفارابي في الحدود المكانية والزمانية لمن يحتجّ بكلامه، نقله السيوطي في الاقتراح عن التذييل والتكميل، وهو في التذكرة. ومن يراجع كلام الفارابي في كتاب الحروف يجد الفارق بين الأصل والمنقول(٢).

و كلام السهيلي في بحث الاستشهاد بالحديث النبوي على حديث «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار» أخذه السيوطي من التذييل(٣).

وكلام الرازي على نشأة علم النحو في كتابه المحرر، نقله السيوطي في الكتاب السابع من الاقتراح عن تذكرة أبي حيّان(٤).

ولمّا كان السيوطي من عادته أحياناً أن ينقل عن كتاب ما أقوالاً دون أن يصرّح باسمه، ويعقب هذه النقول بقول صاحب ذلك الكتاب، كما نجده فعل ذلك في كل ما نقله عن الفارسي والأخفش، فإنه ينقل عن الخصائص، ثم يعقّب بقول ابن جني. بل إنه قد ينقل كلام الخصائص، ثم يعقب برأي ابن جني(٥).

لما كان الأمر كذلك، ووجدنا السيوطي ينقل من التذييل والتذكرة دون تصريح(٦)، رجحتُ أنّ ما نقله من أقوال أبي البقاء العكبري في التبيين، وابن الخشاب في المرتجل، وابن النحاس في التعليقة على المقرّب، وابن هشام الخضراوي في الإفصاح، وابن الأثير في البديع، وأبي سعيد صاحب المستوفى، والجليس الدينوري صاحب ثمار الصناعة، أنّ ما نقله عن كتب

---

(١) الاقتراح ١٣٥، وداعي الفلاح ٣١٦، والمزهر ١:٥٧، ١١٥، والتذكرة ٦٨٨، والمحصول ١:٢٠٣، ونفائس الأصول ٢:٥٢٢.

(٢) الاقتراح ٩٠، وداعي الفلاح ٢١٦، والمزهر ١:٢١١، والتذكرة ٧٤، وكتاب الحروف ١٤٦.

(٣) الاقتراح ٨٨، وداعي الفلاح ٢١٠، والتذييل ١:١٨٨، ونتائج الفكر ١٢٧.

(٤) الاقتراح ٤٢٧، وداعي الفلاح ٧٠٤، والفيض ٢:١١٥٥، وتذكرة أبي حيان ٦٨٩.

(٥) وينظر مثلاً المسألة الرابعة من المقدمات الاقتراح ٤٠، وداعي الفلاح ٨٢. وأوضح مثال على ذلك المسألة الثالثة في فصل المقيس عليه الاقتراح ١٨٩، وداعي الفلاح ٤٠٩، ٤١٠، فهو من الخصائص ١:١١٦، وفصل المقيس الاقتراح ٢١١، وداعي الفلاح ٤٤٠، فهو من الخصائص ١:٢٤٩، ومسلك الإيماء الاقتراح ٢٨٠، وداعي الفلاح ٥٤٠ كلامه فيه من الخصائص ١:٢٥٠. وخبر الفرزدق مع ابن أبي إسحاق في بيت ذي الرمة الاقتراح ٢٨١، وداعي الفلاح ٥٤١، من الخصائص ٣:٣٠٢. في كل هذه المواطن ينقل عن الخصائص دون تصريح بذلك، ثم يتعقب النقل بقول ابن جني. ومن ذلك أيضاً كلامه في فصل المقيس عليه، المسألة الأولى الاقتراح ١٨٣، وداعي الفلاح ٤٠٠، حيث نقل شواهد الخصائص وأمثلته دون أن يصرّح أو يشير. ينظر: الخصائص ١:١٧٧.

(٦) ينظر نقله لكلام الحريري في درة الغواص عن ابن النحاس في الاقتراح، فقد نقله في المزهر عنه من التذييل والتكميل. الاقتراح ١٠٢، وداعي الفلاح ٢٥٢، والفيض ١:٥٦٧، والمزهر ١:١٧٨، ودرة الغواص ٥٣٢.

هؤلاء الأعلام أخذه عن أبي حيان. ولربّما لو اكتمل نشر التذييل والتكميل والتذكرة لاستطعنا أن نثبت ذلك.

ومما يرجّح ما ذهبتُ إليه أنّ هؤلاء الأعلام قد أكثَرَ أبو حيان من النقل عنهم في شرح التسهيل، مضافاً إليهم ابن عصفور، وابن الضائع شيخ أبي حيان، والأُبَّدي [1].

ولربّما يرجّح ذلك ما نجده من نقله عن بعض السابق ذكرهم، وتعقيب هذا النقل بقول لأبي حيان؛ إذ هذا منهجه الذي عهدناه عنه في نقله عن الخصائص كما ذُكر سابقاً [2].

ولربّما أفاد السيوطي من إشارة أشار إليها ابن جني أو أبو حيان، فتتبّع ذلك الشيء المشار إليه في مصدره، كما نجد ذلك في إشارة ابن جني إلى قسمة ابن السراج العلّة إلى علّةٍ، وعلّة العلة، فقد نقل السيوطي قول ابن السراج من الأصول في النحو، وأتبعه بقول ابن جني[3].

ومن هذا القبيل ما نقله عن المحصول وشروحه، فقد أشار إليه أبو حيان في تذكرته، على أنّه في المحرر في النحو، كما ذكر سابقاً.

ولعلّ منه أيضاً ما نقله عن الجليس الدينوري في تقسيم العلة إلى ضربين: علة تطّرد، وعلة تظهر حكمة كلام العرب. ثم عدّد أنواع الأولى، وهي: سماع وتشبيه واستغناء، واستثقال وفرق وتوكيد، وتعويض ونظير ونقيض، وحمل على المعنى ومشاكلة ومعادلة، وقرب

---

(١) نقل السيوطي في تعارض الأصل والغالب كلام ابن هشام الخضراوي. وهذا الكلام نقله أيضاً في همع الهوامع. وإذا علمنا أنه اعتمد في همع الهوامع على التذييل والتكميل يمكننا أن نقول: إن ما نقله عن الإفصاح لابن هشام الخضراوي نجده في التذييل والتكميل. الاقتراح ٣٩٥، وداعي الفلاح ٦٧٢، وهمع الهوامع ١:٨٩.

(٢) ينظر نقل قول الخضراوي وتعقبه بقول أبي حيان في التذكرة (الاقتراح ٤٥-٤٦، وداعي الفلاح ١٠٠)، وقول ابن عصفور في (الممتع ٢:٧٣٣)، والخضراوي وتعقبه بقول أبي حيان (الاقتراح ٥٩، وداعي الفلاح ١٤٣) من (ارتشاف الضرب ٢:٨٧٥). ومن ذلك نقله في بحث الاستشهاد بالحديث النبوي أقوالَ أبي حيان، وتحليلها بأقوال ابن الضائع وابن خروف والجليس الدينوري وصاحب البديع (الاقتراح ٨٥-٨٧، وداعي الفلاح ٢٠٣- ٢٠٧) هذا فضلاً على كونه متبعاً لمذهب أبي حيان في منع الاستشهاد بالحديث النبوي، فإنّ ذلك من مقتضيات النقل عنه في هذا المبحث.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١:٣٥، والخصائص ١:١٧٣، والاقتراح ٢٣٨، وداعي الفلاح ٤٨٠.

ووجوب وجواز، وتغليب واختصار وتخفيف، ودلالة حال وأصل وتحليل، وإشعار وتضاد وأَو ْ لى[1].

فإنّ هذه الأنواع قد نقلها الفيروز آبادي في ترجمة الجليس[2]، ونقلها عنه السيوطي في في بغية الوعاة[3]، ولعلّ السيوطي تنبّه إلى ذلك، فتتبّع هذا النصّ وشروحه، فأتبع هذا النصّ بما شرحه تاج الدين بن مكتوم في تذكرته قيد الأوابد، وربما استدرك عليه ابن الضائع. أو لربّما كان كلّ ذلك من القسم المفقود في تذكرة أبي حيّان[4].

وممّا يرجّح ما ذهبتُ إليه من أن السيوطي نقل نقوله عن أبي حيّان، أو استعان بإشارة أشارت إليها مصادره المعهودة، ولم يجمع هذه النقول التي تشير إلى كثرة مصادره، وإلى أنّه طالع معظم كتب النحو حتى جمع من بينها هذه النقول، مما يرجّح ذلك قلّة هذه النقول، وأنه لم يكن ينقل من الأصل الأول.

أمّا قلّة النقل، فإنّه ينقل عن البديع دون أن يصرّح باسم صاحبه، فيقول —كما يقول أبو حيان في التذييل والتكميل– : «صاحب البديع».

ولمحمّد بن مسعود الزكي كتاب في النحو اسمه البديع. وقد نقل عنه السيوطي في الاستشهاد بالحديث النبوي كلامه في عمل اسم التفضيل. وليس لنا أن نعلم أنّه البديع لابن الزكي لولا أنَّ الشيخ خالداً الأزهري قد نقل كلامه في التصريح، ونصّ على أنّه نقله من خطّ ابن هشام في الحواشي[5]. فهو إذاً من ابن هشام. وهو أحد مصادر السيوطي إن لم يكن من أبي حيان، الذي أكثر من النقل عن ابن الزكي، كما ذكر السيوطي[6].

وللمبارك بن محمد الجزري، أبي السعادات مجد الدين، الشهير بابن الأثير صاحب النهاية في غريب الحديث وجامع الأصول، كتابٌ اسمه البديع في النحو. نقل عنه السيوطي تعريف النحو. وقد أخذه عن التذييل كما سبق ذكره[7].

---

(١) ثمار الصناعة ١٣٤.

(٢) البلغة ١٩.

(٣) بغية الوعاة ١:٥٤١.

(٤) الاقتراح ٢٢٧، وداعي الفلاح ٤٦٥.

(٥) الاقتراح ٨٧، وداعي الفلاح ٢٠٧، والتصريح ١:٥١٩.

(٦) مغني اللبيب ٧٠٨، وبغية الوعاة ١:٢٤٥، رقم: ٤٤٩.

(٧) الاقتراح ٣٣، وداعي الفلاح ٤٦، والتذييل ١:١٤، والبديع ١:٧.

ونقل مرة ثالثة عن «البديع» في الاستحسان، ولم يتّضح أي البديعين أراد، بديع ابن الزكي أم بديع ابن الأثير؟

والجليس الدينوري ، أبو عبد الله، صاحب ثمار الصناعة، نقل عنه مرتين: الأولى في بحث الاستشهاد في الحديث النبوي بعد قول أبي حيان، مما يرجّح أنّه منه[1]. والثانية في تقسيم العلة. وقد مرّ أن صاحب البلغة أشار إليها.

وعبد الله بن أحمد، الشهير بابن الخشاب صاحب المرتجل على جمل عبد القاهر، أيضاً نقل عنه مرتين، الثانية منهما من كلام ابن الضائع شيخ أبي حيّان، الذي أكثر من النقل عنه[2].

ونقل مرة واحدة عن الجزولية لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي[3].

ونقل عن أبي البقاء، عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيّ مرتين ، مما جاء في كتابه التبيين[4].

وأمّا محمد بن يحيى بن هشام الخَضراوي، فقد نقل عنه خمس مرات[5]، الأولى من التذييل، إذ عرّف النحو، والأخيرة في تعارض الأصل في الغالب، وقد مرّت الإشارة إليه. والثلاث الباقية عقّبها بقول أبي حيّان.

ونقل عن القاسم بن أحمد الأندلسي صاحب شرح المفصل ثلاث مرّات[6].

وأمّا عن علي بن مؤمن الشهير بابن عصفور، فقد نقل أربع مرات: الأولى في تعريف النحو وهي عن التذييل[7]، والثانية في تعريف الضرورة[8]، وهذا أمر لا يحتاج إلى كبير بحث وعناء. والثالثة أتبعها بقول أبي حيّان[9]، والرابعة في كتاب التعادل والتراجيح[1].

---

(١) الاقتراح ٨٧، وداعي الفلاح ٢٠٦، وثمار الصناعة ١٣٤.

(٢) الاقتراح ١٦٣، ٢٣٧، وداعي الفلاح ٣٦٨، ٤٧٩، والفيض ٢:٧١٢، ٨٨٠.

(٣) الاقتراح ٢٠٨، وداعي الفلاح ٤٣٧، والفيض ٢:٨١٦، والجزولية ٢٤٣.

(٤) الاقتراح ١٦٧، ٢٩٠، وداعي الفلاح ٣٨١، ٥٥٢، والفيض ٢:٧٢٤، ٩٧٧، والتبيين ٢٧٤.

(٥) الاقتراح ٣١، ٥٩، ٤٥، ٣٧١، ٣٩٥، وداعي الفلاح ٤٤، ١٠٠، ١٤٣، ٦٤٤، ٦٧٢.

(٦) الاقتراح ٣٤٥، ٣٥٦، ٤٢٣، وداعي الفلاح ٦٢١، ٦٢٩، ٧٠١، والفيض ٢:١٠٤٩، ١٠٦١، ١١٤٩.

(٧) الاقتراح ٣٢، وداعي الفلاح ٤٤، والتذييل ١:١٤، المقرّب ١:٤٥.

(٨) الاقتراح ٥١، وداعي الفلاح ١٢١، وارتشاف الضرب ٥:٢٣٧٧.

(٩) الاقتراح ٥٩، وداعي الفلاح ١٤٣.

ونقل عن منصور بن فلاح صاحب المغني مرّة واحدة[٢].

وأخيراً عن صاحب المستوفى، أبي سعيد أو سعد الفرّخان، الذي أكثر أبو حيان من النقل عنه[٣]، فقد نقل عنه ثلاث مرات: الأولى في تعريف النحو[٤]، والثانية في أول كتاب القياس[٥]، والثالثة في المسألة الأولى من مسائل العلة[٦].

وبذلك يكون ما نقله من الكتب المتفرقة -إذا أخرجنا الأصول في النحو لابن السراج- لا يتجاوز ستةً وعشرين نقلاً من أحد عشر مصدراً، وكلّها من مصادر أبي حيان في شرحه للتسهيل.

هذا إذا استثنينا شرح التسهيل لابن مالك، الذي أكثر أبو حيان من النقل عنه والردّ عليه.

فقد نقل السيوطي آراء ابن مالك في بعض أقوال أبي حيّان في مبحث الاستشهاد بالحديث النبوي.

كما نقل عن شرح التسهيل مرتين، الثانية منهما في نقض العلّة القاصرة، وهي رفض ابن مالك تعليل بناء الماضي على السكون عند اتصاله بضمير رفع متحرك، لأنه لا يتوالى أربع حركات، بأنّ هذه العلة لا تعمّ جميع أفراد الماضي المسند إلى ضمير رفع متحرّك، وإنّما هي للثلاثي وبعض الخماسي مما يكون على وزن فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وافْتَعَلَ وانْفَعَلَ.

قال أبو حيان في التذييل والتكميل: وقد ضعّف المصنف هذا القول في الشرح، بأنّ التعليل عامّ، والعلّة قاصرة.

وبذلك يتضح أنه قد أخذ الإشارة إلى قصر العلة من أبي حيّان[٧].

---

(١) الاقتراح ٣٨٩، وداعي الفلاح ٦٦٢.

(٢) الاقتراح ٢٩١، وداعي الفلاح ٥٥٣، والفيض ٩٨٠.

(٣) بغية الوعاة ١:١٨٠.

(٤) الاقتراح ٣١، وداعي الفلاح ٤٢، والتذييل والتكميل ١:١٣.

(٥) الاقتراح ١٧٧، وداعي الفلاح ٣٨٨.

(٦) الاقتراح ٢١٩، وداعي الفلاح ٤٥٥، والفيض ٢:٨٤٣.

(٧) الاقتراح ٢٥٤، وداعي الفلاح ٥٠٨، والفيض ٢:٩١٣، وشرح التسهيل ١:١٢٤، والتذييل والتكميل ٢:١٤٤. وينظر نقله الأول عن شرح التسهيل: الاقتراح ١٦٤، وداعي الفلاح ٣٧٠، وشرح التسهيل ١:٣٧٣.

ورجّحت أن يكون التذييل والتكميل والتذكرة هما مصدري السيوطي، ولم أعوّل على ارتشاف الضرب، لأنّه اختصار للتذييل، فقد عرّاه من النقول والاستدلالات وهذّبه من التعليلات والمناقشات.[1] فقد نجده في التذييل والتكميل ينقل التعليل وهو منكرٌ لكل العلل التي تظهر حكمة العرب، فيقول: «وهذه التعاليل تسويدٌ للورق، وتخرُّصٌ على العرب في موضوعات كلامها. وكان الأولى أن نضرب صفحاً عن ذكر هذا كلّه»[2]. وقال بعد نقل تعليلات: «والحكم في هذا السماعُ، وهذه الأقيسة كلها طائحة، لكنّا ذكرناها لئلا يخلو كتابنا عن علل النحاة وأقيستهم»[3]، ولذلك أضرب عنها في ارتشاف الضرب.

ومن مصادر السيوطي في اقتراحه كتب ابن هشام: فقد نقل عنه ستّ مرات، مرتين من دون تصريح بمصدر القول[4]، ومرة من دون أن يصرّح أن المنقول من ابن هشام، وذلك في حمل النظير على النظير في اللفظ أو المعنى أو كليهما. وهذه هي القاعدة الأولى من القواعد الكلية في مغني اللبيب: «قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه، أو فيهما»[5].

ونقل مرتين عن شرح الشواهد[6]، ومرة عن التعاليق على الألفية[7].

وأمّا نقل السيوطي عن ابن السراج، فقد نقل منه ثلاث مرات:

الأولى في تعريف النحو. وهذا التعريف لم ينقله أبو حيان في التذييل والتكميل.

والثانية في الفرع الحادي عشر من فروع السماع[8].

والثالثة سبق ذكرها، وذلك في نقله علّة العلة التي أشار إليها ابن جني في الخصائص.

وبذلك يمكن القول: إن السيوطي لم يخرج في مصادره النحوية عن الخصائص، وابن الأنباري في لمع الأدلة والإغراب والإنصاف، وأبي حيان في شرحه للتسهيل والتذكرة ومرة عن

---

(١) أشار إلى ذلك في مقدمة ارتشاف الضرب ١:٥.

(٢) التذييل والتكميل ٢:١٤٥. وينظر في رفضه للعلل أيضاً: ١:٦٩، ١٣٨، ٢:١٣٣.

(٣) التذييل والتكميل ٦:١٥٩.

(٤) الاقتراح ٩٩، ٤٣٦، وداعي الفلاح ٢٤٥، ٧١٥، والفيض ١:٥٦٠، ٢:١١٦٣.

(٥) ينظر: الاقتراح ٢٠٣، وداعي الفلاح ٤٣٠، والفيض ٨٠٦، ومغني اللبيب ٨٨٤، والأشباه والنظائر ١:٤٧٠.

(٦) الاقتراح ١٢٦، ١٣٢، وداعي الفلاح ٢٩٨، ٣١٤ ، والفيض ١:٦٢٦، ٦٤٢.

(٧) الاقتراح ١٢٥، وداعي الفلاح ٢٩٦، والفيض ١:٦٢٤.

(٨) ينظر: الاقتراح ٣٣، ١٢٩، وداعي الفلاح ٤٩، ٣٠٣، والأصول في النحو ١:٣٥، ١٠٤.

البحر المحيط، وابن هشام في مغني اللبيب وشرح الشواهد والتعاليق على الألفية. بالإضافة إلى ابن السراج في أصوله، وإيضاح العلل للزجاجي، وابن مالك في شرحه للتسهيل.

وإذ ينقل السيوطي من هذه المصادر فإنّنا نجده في كثير من الأحيان لا يعود إلى المصدر الأصل الذي نقلت عنه مصادره، ولذلك نجده قد يتصرّف بالنصّ تصرّفاً يبعده عن أصله.

فمن عدم رجوعه إلى الأصل: نقله قول الحريري في درّة الغواص، وقد نقله عنه البهاء ابن النحاس في التعليقة، ونقل نقْلَ ابن النحاس أبو حيان في التذييل والتكميل، وعنه أخذ السيوطي. فكان الأجدر به أن يرجع إلى الدرّة، علماً أنه ليس هنالك تعليقٌ لابن النحاس أو أبي حيّان على نصّ الحريري(1).

ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن هشام في شرح الشواهد في اختلاف رواية الأبيات. فإنّ السيوطي نقله على أنّه من كلام ابن هشام، علماً أنّ نصّ ابن هشام نقله البغدادي في خزانة الأدب، فذكر فيه أنّ الكلام لابن ولّاد في الردّ على المبرّد(2).

ومن أمثلة تصرّفه بنقله ما نقله عن المرتجل لابن الخشّاب، إذ نجده قد نقل عنه مرتين. قال في مبحث الإجماع: «ولو قيل: إنّ (مَنْ) في الشرط لا موضع لها من الإعراب، لكان قولاً [أي: لكان قولاً صحيحاً مستقيماً عند النظر] إجراءً لها مجُرى (إنْ) الشرطية. وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكنّ مخالفة المتقدّمين لا تجوز»(3).

ونصّه في المرتجل كما يلي: «ولو قيل: إنّه [أي: مَنْ] مبتدأ لا خبر له، لقيامه مقام ما لا يحتاج إلى خبر، بل ما بعده مغنٍ عن خبره لكان قولاً. ولا يُكسر هذا، ويدخل عليه الاسم المتضمن معنى الاستفهام في كونه ذا خبر مع ما تضمنه من معنى الحرف المستغني عن الخبر في قولك: (من يقوم)؛ لأنّ الشرط لا يكون إلا بالفعل، فلا يصح أن يكون بغيره، فجملته لا تعرى على أن تكون فعلية، والاستفهام لا يلزم فيه ذاك، فاعرفه فرقاً بينهما. وبعدُ الاتباع أولى، وما قال به المتقدمون في تقديم الخبر حسنٌ قويٌّ»(4).

---

(1) الاقتراح ١٠٢، وداعي الفلاح ٢٥٢، والفيض ١:٥٦٧، والمزهر ١:١٧٨.

(2) الاقتراح ١٣٢، وداعي الفلاح ٣١٤، والفيض ١:٦٤٢، وخزانة الأدب ٤:١،٣٥والانتصار لسيبويه على المبرّد ٥٥.

(3) الاقتراح ١٦٣، وداعي الفلاح ٣٦٨، والفيض ٢:٧١٢.

(4) المرتجل ٢٧٠، ٢٧١.

ومنه أيضاً ما نقله عن ابن الصائغ عن ابن الخشاب: «وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ: قد رأيتُها مذكورة في كتب المحققين، كابن الخشاب البغدادي حاكياً لها عن السلف، في نحو الاستدلال على اسمية (كيف)، بنفي حرفيّتها لأنها مع الاسم كلامٌ، ونفي فعليّتها ورتها الفعل بلا فاصل، فتحلّل شُبَه خلاف المدَّعي»[1].

ونصّه في المرتجل: «طريق النظر إن سبرت وقسّمت أن تحللها، فتقول: لا تخلو (كيف) من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً. وقد قدّمنا أنّ الأسماء هي الأصول، فلا تكون فعلاً، لأنّ الأفعال تليها إذا قلت: كيف تصنع وكيف تقول؟ والفعل لا يلي الفعل إلا أن يكون بينهما حاجزٌ مقدّر، وذلك في التحقيق لم يلِه. وليس بين (كيف) وما وليها حرفٌ، لأن الحرف لا يستقلُّ به مع الاسم كلامٌ تامٌّ إلا في النداء، نحو قولك: (يا زيدُ). وليس قوله: (كيف زيد؟) بنداء، وهو كلامٌ تامٌّ، فبطل أن تكون حرفاً، فإذا لم تكن فعلاً ولا حرفاً، بقي أن تكون اسماً. وعلى هذا فقس مثله»[2].

وجهود السيوطي لا تقف عند نقوله، بل نجد كلّ عمله وتصنيفه يقوم بين يدي أصول الفقه، فنجد كتابه في مقدمات وسبع كتب ككتاب تاج الدين السبكي جمع الجوامع، ومواضيع الكتب وترتيبها كما هي في جمع الجوامع.

ومن المسألة الأولى في المقدّمات، يعرّف أصول النحو كتعريف أصول الفقه، إلا أنه يبدل «النحو» بـ «الفقه» فقد عرّفوا أصول الفقه بأنه: دلائل الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد.

وعرّف السيوطي أصول النحو بأنّه: علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستفيد[3].

وفي المسألة السادسة يقسم الحكم كما يقسمه أهل أصول الفقه إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء. وقد قسمه الأصوليون إلى واجب ومندوب ومباح ومكروه ومحرّم[4].

---

(١) الاقتراح ٢٣٧، وداعي الفلاح ٤٧٩، والفيض ٢: ٨٨٠.

(٢) المرتجل ٢٥، ٢٦.

(٣) الاقتراح ٢٥، وداعي الفلاح ٢٥، والإبهاج ١: ١٩، والتحبير ١: ١٨٠.

(٤) الاقتراح ٤٧، وداعي الفلاح ١٠٤، والفيض ١: ٣٠٤، وجمع الجوامع ١٤.

في المسألة السابعة يقسمه إلى رخصة وغيرها. وقد قسّمه الأصوليون إلى رخصة وعزيمة[1].

وفي الثامنة يطرح مسألة تعلّق الحكم بشيئين فأكثر، فتارة يجوز الجمع بينهما، وأخرى يمتنع. وهي في أصول الفقه[2].

بل قد نجده يورد في المقدمات من الإيرادات ما أُورد في أصول الفقهفقد تعرّض لما قيل إنّ الخلاف في أصل اللغة لا فائدة منه. وهي مسألة تطرّق لها الأصوليون[3].

وفي الفرع العاشر من فروع كتاب السماع يقول: «إذا قال: (حدثني الثقة) فهل يقبل؟ قولان في علم الحديث وأصول الفقه، رجّح كلاً مرجِّحون»فصرّح أنّ المسألة من مسائل مصطلح الحديث وأصول الفقه[4].

وفي كتاب القياس يجعل فصلاً لقسمة القياس إلى أصل وفرع وحكم وعلّة جامعة.

---

(١) الاقتراح ٥١، وداعي الفلاح ١٢٠، والفيض ١:٣٢٠، وجمع الجوامع ١٥.

(٢) الاقتراح ٦٥، وداعي الفلاح ١٣٤، والفيض ١:٣٧٠، وجمع الجوامع ٢٠.

(٣) الاقتراح ٣٦، وداعي الفلاح ٦٥، والفيض ١:٢٢٥، ورفع الحاجب ١:٤٤٤، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول ١٣٧.

(٤) الاقتراح ١٢٨، وداعي الفلاح ٣٠١، والفيض ١:٦٢٨، والمزهر ١:١٤٢، والتحبير ٤:٩٥٥، وتدريب الراوي ١:٣٦٠.

وهي قسمة أهل الأصول(١).

ثم يضرب لكل قسم فصلاً، ويقول في المسألة الرابعة من الفصل الأول: «القياس في العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضدٍّ على ضدّ. وينبغي أن يسمّى الأول والثالث قياس المساوي، والثاني قياس الأولى، والرابع قياس الأدون».

وهذه القسمة التي ذكر، والألقاب التي سمّى، في كتب الأصول كما ذُكر(٢).

وفي المسألة الخامسة يتطرّق لموضوع تعدد الأصول المقيس عليها الفرع الواحد(٣).

وفي المسألة الثانية عشرة من الفصل الرابع يجوّز التعليل بالأمور العدميّة. وهو طريق الشافعية والحنابلة من الأصوليين(٤).

ثم مسالك العلة النحوية هي ذاتها مسالك العلة الأصولية، وهي: الإجماع، والنص، والإيماء، والسبر والتقسيم، والمناسبة، والشبه، والطرد، وإلغاء الفارق.

وكذلك قوادح العلّة، فهي النقص، وتخلّف العكس، وعدم التأثير، والقول بالموجب، وفساد الاعتبار، وفساد الوضع، والمنع للعلة، والمطالبة بتصحيح العلة، والمعارضة.

ويقف عند ترتيب الأسئلة والدور واجتماع الضدين، والتسلسل والقياس الجلي والخفي. وهذه كلها مسائل الأصوليين المتكلمين.

وكذلك في الكتاب الخامس وهو في أدلة شتى، يعدّد الاستدلالات ذاتها التي يتطرّق لها الأصوليون، وهي الاستدلال بالعكس، وببيان العلة، وبعدم الدليل، وبالأصول، وبعدم النظير، وبالاستحسان، والاستقراء، والدليل المسمّى بالباقي.

وكل المسالك والقوادح والأدلة نجدها في كتب أصول الفقه مفرّقة، ولربّما جمعها كتاب واحد، كالبحر المحيط للزركشي.

---

(١) الاقتراح ١٨١، وداعي الفلاح ٣٩٨، والفيض ٢:٧٥٠، وجمع الجوامع ٨١.

(٢) الاقتراح ١٩٢، وداعي الفلاح ٤١٥، والفيض ٢:٧٨٤، وحاشية العطار ٢:٢٦٦، ٣٨٠.

(٣) الاقتراح ٢٠٩، وداعي الفلاح ٤٣٩، والفيض ٢:٨١٨، ورفع الحاجب ٤:٤٥٣، والتحبير ٧:٣٦٤٨.

(٤) الاقتراح ٢٦٨، وداعي الفلاح ٥٢٩، والفيض ٢:٩٤٠، والإبهاج ٣:١٤١.

وفي كتاب التعادل والتراجيح يقف عند مسائل هي من أصول الفقه، كتعارض النقلين، والأخذ بأرجح القياسين، وتعارض الأصل والغالب، وتعارض القبيحين، والمانع والمقتضي، والقولين لعالم واحد.

ثم نجده في الكتاب الأخير يضع شروطاً لمستنبط هذا العلم، على غرار شروط المجتهد في الفقه.

وفي المسألة الأخيرة من كتابه، بعد أن ينقل عن الخصائص قوله: «إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه»[1] يختم كتابه بجملة توضّح قوّة تأثّره بأصول الفقه، وهي قوله: «وهذا يشبهه من أصول الفقه نقض الاجتهاد إذا بان النصُّ بخلافه». فلكأنه يقارن أصول النحو بأصول الفقه باباً باباً.

ولا يقتصر تأثر السيوطي في كتابه بأصول الفقه، بل يتجاوزه إلى علوم القرآن ومصطلح الحديث.

أما علوم القرآن فإنّه واضح في مبحث الاستشهاد بالقرآن الكريم من كتاب السماع، فإنّه ينقل كلامه من الإتقان، ويصرّح بالإحالة عليه[2].

كما نجده يفيد من حاشيته على البيضاوي نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، والتي نقل فيها كثيراً عن حاشية السعد على الكشاف. فقد أفاد من كتابه في التنبيه الذي ضربه للردّ على الزمخشري في ردّه القراءات المتواترة[3].

وأمّا مصطلح الحديث فقد ناقش الرواية بالمعنى في مبحث الاستشهاد بالحديث النبوي.

ولا يألو السيوطي جهداً في أن ينقل حتى من كتب الفقه، فقد نقل من فتاوى عزّ الدين بن عبد السلام العلاّمة الشافعي، مسوِّغَ جواز الأخذ برواية غير المسلمين في الشعر

---

(١) الخصائص ١:١٢٥.

(٢) الاقتراح ٧٠، وداعي الفلاح ١٧٤.

(٣) الاقتراح ٦٩، وداعي الفلاح ١٦٨، ونواهد الأفكار (الأنعام ٦: ١٣٧) ٣:٣٨٧.

وكلام العرب للاستشهاد[1].

وينقل عن كتابه الأشباه والنظائر الفقهيّة قوله: «إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبُّدي. وإذا عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع». وزاد في الأشباه الفقهية: وإذا عجز عنه الحكيم قال: هذا بالخاصّيّة[2].

ومن يتصفّح الاقتراح فإنه سيجد أنّ معظمه نقولٌ. وما كان فيه من كلام السيوطي فإنّه غالباً ما يكون على غرار كلام الأصوليين.

وبذلك يمكن القول: إنّ السيوطي قد أفاد من جهود النحويين والأصوليين، فأخذ عن النحاة أقوالهم، ووزعها على أبوابٍ وقواعدَ نظيرةٍ لما في أصول الفقه.

(١) الاقتراح الفرع الثاني من كتاب السماع ٩٩، وداعي الفلاح ٢٤٨، والمزهر ١:٢٣٤.

(٢) الاقتراح ٢٢٤، وداعي الفلاح ٤٥٩، والفيض ٨٤٨، والأشباه والنظائر الفقهية ٤٠٧.

ثانياً : ابن علاّن وشرحويتضمـّن:

١. ترجمة ابن علاّن

٢. دراسة شرحه

ترجمة ابن علاّن وتتضمّن:

١. اسمه ونسبه
٢. عصره
٣. مولده وفاته ونشأته
٤. علمه وثناء العلماء عليه
٥. شيوخه ومن أخذ عنهم
٦. تلاميذه ومن أخذ عنه
٧. أقرانه في مكة
٨. مؤلَّفاته
٩. كتب نسبت له
١٠. شعره

اسمه ونسبه:

اختلفت المصادر في تسميته كما يلي :

١. محمد بن علان(١).

٢. محمد علي بن علان(٢).

٣. محمد بن علي بن علان(٣).

٤. محمد بن علي بن محمد علان(٤).

٥. محمد بن علي بن محمد(٥).

٦. محمد علي بن محمد بن علان(٦).

٧. محمد بن علي الشهير بزين الدين جار الله ابن علان الصديقي(٧).

٨. محمد بن علي بن محمد بن علان(٨).

٩. محمد بن محمد بن إبراهيم بن علان(٩).

١٠. محمد علي بن محمد علان(١٠).

---

(١) كشف الظنون ١: ٤٨٦، ٢: ٩٥٩، ١١٦٢، ١٢٣٥، وسلك الدرر ١:٦٨، ١٧٢، وفهرس الأزهرية ١:٤٦٨ وقد ذكرته «المالكي» بدل «المكي»، وهو خطأ جلي، وفهرس الفهارس ١:٥٠٥، ٢:٥٥٨، ٦٠٩، ١١٢٧.

(٢) مقدّمة داعي الفلاح لابن علان، وفهرس الفهارس ١: ٢٥٢، ٢٧٧، ٢:٧٣٤.

(٣) كشف الظنون ١:١، ٣٠٦، ٢: ١١١٩ ١٢٧٨، وإيضاح المكنون ٣:٩، ١٠٠، ودليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة ٣٥٢، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٦٣.

(٤) كشف الظنون ١: ٩٣٦، ٩٢٦، ٩٣٦، ٢: ١١١٢، ١١٤٢، وفهرس الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة المصرية ٢:١٤٠، ١٤١، وفهرس الأزهرية ٣:٦٤٢.

(٥) الفهرس المختصر لمخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف٢: ٨٠٩.

(٦) نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة٤:١١١، رقم: ٢٨٠، ومعجم المؤلفين ٣:٥٤٢، رقم: ١٤٩٠٠، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٤٩٩، رقم: ٩٤٢٩.

(٧) طبقات المفسرين للأدنروي ١: ٢٩٦، رقم: ٣٧٤.

(٨) كشف الظنون ١: ٦٨٨، ٢: ١٠٩١، وفهرس الأزهرية ٦:١٩٦.

(٩) مشيخة أبي المواهب الحنبلي ٨٣.

(١٠) مقدمة الفتوحات الربانية ١:٣، وكشف الظنون ٢: ١٥٨٩، وخلاصة الأثر ٤:١٨٣، رقم: ١٠٥٦، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، والفهارس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، قسم

والصواب منها هو الأول والثاني والأخير بدليل أنّ عمّه هو أحمد بن إبراهيم(١١)، وليس ابن عليّ أو ابن محمد. وأدلّ من ذلك تسميته نفسه بذلك في مقدّمات كتبه داعي الفلاح والفتوحات الربانية وشمس الآفاق بنور ما للمصطفى ρ من كريم الأخلاق. وقد حُذف من الأوّل والثاني أحد جزأي الاسم المركب.

فهو محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم بن محمد بن علان بن عبد الملك بن علي بن مجدد المائة الثامنة، الشيخ المحقق الطيبي والخطيب التبريزي صاحب المشكاة علي بن مبارك شاه البكري الصديقي العلوي سبط آل الحسن الشافعي. كما في خلاصة الأثر وغيرها(١٢).

البكريّ نسبة لأبي بكر الصديق، الصديقي نسبة للصديق أبي بكر أيضاً، وسبط آل الحسن من جهة أمّه، والشافعي مذهباً، والمكي مولداً ووفاة.

نظم عمُّه الشيخ أحمد بن إبراهيم نسبهم فقال(١٣):

أيا سائلي	**جدودي إلى**
عن نسبتي كيف	**الصديق**
حالها؟	**عشرون فاعدد**
خليلٌ وعلاّنٌ	**عليٌّ عليٌّ ذو**
وعبدُ مليكهم	**النعيم المؤيد**
مباركُ شاه	**أبو بكر**
حاوي المجد	**المحمودنُجلُ**
بعده	**محمد**
ووالده قد جاء	**فطاهرٌ حنونُ**
يكنى باسمه	**الذي هو**

مخطوطات التفسير ٢:٦٨٩، رقم: ١٠٩ في القرن ١١، و قسم مخطوطات الحديث ٣:١٨٣٧، والأعلام ٦:٢٩٣.

(١١) خلاصة الأثر ١:١٨٥، رقم: ١١٧.

(١٢) ينظر المصادر السابقة.

(١٣) خلاصة الأثر ١:١٨٥، رقم: ١١٧.

ِعـــلانُ ـــانٍ

جـــاء، وهـــو

حـُ ســــــــينهم

ويوسفُ إسحاق

وعمرانُ قد أتى

ومـــربعـــدِ ه

حـــاوي الفخـــار

محمـــــــــدٌ

مهتــــــــدي

عفيـــفٌ أتـــى

فـــيهم ـونسُ

ذو اليــــــــد

وزيـــدٌ بكهـــلّ

الخلائق تقتدي

ووالدُ هالصديّقُ

ذخـــــــري

ومنجــــــدي

عصره(١٤):

عاش ابن علان في عهد الحكم العثماني، والسلاطين الذين حكموا في حياته هم:

١. مراد الثالث (٩٨٣ – ١٠٠٣هـ).

٢. محمد الثالث (١٠٠٣ – ١٠١٢هـ).

٣. أحمد الأول (١٠١٢ – ١٠٢٦هـ).

٤. مصطفى الأول (١٠٢٦ – ١٠٢٧هـ) (١٠٣١ – ١٠٣١هـ).

٥. عثمان الثاني (١٠٢٧ – ١٠٣١هـ).

٦. مراد الرابع (١٠٣٢ – ١٠٤٩هـ) وهو الذي ألّف له ابن علان كتابه في بناء الكعبة: إنباء المؤيد الجليل مراد ببناء بيت الوهاب الجواد.

٧. إبراهيم (١٠٤٩ – ١٠٥٨هـ).

كان لمكة حكمها المستقل تحت حكم بني عثمان، فقد أعلن أشرافها الولاء لهم عندما فتح سليم الأول مصر سنة ٩٢٢هـ، حيث أرسل شريفها بركات بن محمد بركات ابنه أبا نمي إلى الخليفة العثماني بذلك، وأصبح الدعاء بعدها على منبر الحرمين للخليفة العثماني وخادم الحرمين(١٥) على أنّ سلاطين بني عثمان ما كان يزيد رجاؤهم من أشراف مكة غير ذلك الولاء(١٦) وذلك الدعاء لهم(١٧). لكننا قد نجدهم يتدخلون إذا اشتكى لهم الشعب ظلم الحكام كما سيأتي.

أمّا أشراف مكة الذين حكموها في حياة ابن علاّن فهم:

١. الحسين بن أبي نمي بن بركات(١٨) (٩٩٢ – ١٠١٠هـ): كان ذكياً عادلاً سموحاً؛ لذا عاش الناس في عهده باستقرار، فزاد عدد السكان المجاورين للحرم والزوار، إلاّ أنّ وزيره كان ظالماً، وسرعان ما حوكم بعد اكتشافه.

---

(١٤) ينظر: صفحات من تاريخ مكة ٢:٢١٤ – ٢٢٧ .

(١٥) تاريخ مكة ٢:٣٩٣.

(١٦) تاريخ مكة ٢:٣٩٨.

(١٧) تاريخ مكة ٢:٥٢٠.

(١٨) تاريخ مكة ٢:٣٩٨ – ٤٠٥.

٢. أبو طالب بن الحسن الشريف السابق(١٩) (١٠١٠ – ١٠١٢هـ): كان كأبيه عدلةً وسماحةً.

٣تسلّم الحكم بعده ثلاثة معاً وهم(٢٠): إدريس وفهيد أخوا أبي طالب السابق، وابن أخيهما محسن. ثمّ اختلف إدريس وأخوه، وآل الأمر لإدريس سنة ١٠١٩هـ. وبذلك صار الحكم لاثنين إلى أن ثار محسنٌ على عمّه بقيادة أحمد بن أبي طالب، وتمّ الصلح بترك الأمر لمحسن سنة ١٠٣٤هـ.

وكان إدريسُ ومحسنٌ عادلين مهيبين، على خلاف فهيدٌ، فقد كان يسمح لرجاله بالنهب والسلب.

٤أحمد بن أبي طالب قائد ثورة محسن على عمّه(٢١) (١٠٣٧ – ١٠٣٩هـ): كان ظلماً، تسلّم الحكم بعد محسن بالثورة عليه وفرّ محسنٌ إلى اليمن، وانتهى حكمه بقتل قانصوه أحد القادة العثمانيين له، وذلك بأمر من السلطان العثماني، وأسنِدُ لمّم الحكم بعده لمسعود بن إدريس بن أبي نمَيّ بعدما عانت مكة في عهده الظلمَ وقتْلَ بعضِ العلماء على يديه.

٥. مسعود بن إدريس(٢٢) (١٠٣٩–١٠٤٠هـ): وكان عادلاً حليماً طيباً. وقد حدث في عصره السيل للذي هدمت الكعبة فيه، وألّف فيه ابن علاّن وفي حكم وجوب تعميره(٢٣). كما ظهر في عصره الفقر والغلاء وبعض الأمراض. وظهرت أيضاً فتوى تحريم شرب القهوة.

(١٩) تاريخ مكة ٢:٤٠٦.

(٢٠) تاريخ مكة ٢:٤٠٧ – ٤١٠.

(٢١) تاريخ مكة ٢:٤١١ – ٤١٥.

(٢٢) تاريخ مكة ٢:٤١٥–٤١٧.

(٢٣) ينظر في السيل: تاريخ مكة ٢:٥٤٥–٥٤٨.

٦. عبد الله بن حسن بن أبي نمي[٢٤](١٠٤٠-١٠٤١هـ): تسلّم الحكم بعد وفاة مسعود بمرسوم من السلطان العثماني، وذلك لتورّعه وزهده في الحكم. وفي عهده أمر السلطان بإعادة بناء الكعبة.

وهو الذي سجن ابن علاّن عندما وشى له بعض أعداء ابن علان بشربه القهوةَ في الكعبة، كما سيأتي.

وانتهى حكمه بتنازله عنه لابنه محمد، ويعينه زيد بن محسن، الذي فرّ أبوه إلى اليمن. لكنّ حكمهما لم يدم أكثر من سبعة أشهر، فقد ثار عليهما نامي بن عبد المطلب، وقتل محمداً في معركة الجلالية. لكنّ حكمه أيضاً لم يدم أكثر من مئة يوم، فقد طغى وتجبرّ، فأعادت السلطة العثمانية الحكم إلى زيد بن محمد[٢٥].

٧. زيد بن محسن[٢٦] (١٠٤١-١٠٧٧هـ) وكان يجمع بين الشدّة واللين، وقد عرف عصره الاستقرار والأمن.

ولا شكّ أنّ للثورات والقتال على السلطة الأثرَ السلبي على اقتصاد مكة، من الغلاء والفوضى والسلب والنهب، وغير ذلك[٢٧].

أماّ بنو عثمان فقد كانوا يعينون أهلَ مكة بالأُعطيات والأوقاف، فيوسّعون عليهم عيشهم[٢٨].

أمّا أهمّ المراكز العلمية بمكة فلعلّه ما فعله السلطان المملوكي قايتباي، وهو من ملوك الشراكسة، فقد بنى في سنة ٨٨٢هـ مدرسة بمنطقة تشرف على المسجد الحرام يدرَّس فيها المذاهب الأربعة ومكتباً لتدريس الأيتام يكفي لأربعين طالباً، كما خصّص مكتبة تحوي الكثير من المؤلفات[٢٩].

---

(٢٤) تاريخ مكة ٢:٤١٨.

(٢٥) تاريخ مكة ٢:٤١٨-٤٢٣.

(٢٦) تاريخ مكة ٢:٤٢٣-٤٢٦.

(٢٧) تاريخ مكة ٢:٥٢٨.

(٢٨) تاريخ مكة ٢:٥٢٦.

(٢٩) تاريخ مكة ١:٣٧٤.

مولده وفاته ونشأته:

ولد بمكة في عشرين صفر، يوم الجمعة، سنة ٩٩٦هـ ، ١٥٨٨م، وتوفي بها نهار الثلاثاء لتسع بقين من ذي الحجة سنة١٠٥٧ هـ، ١٦٤٧م. ودفن بالمعلاة بالقرب من قبر شيخ الإسلام ابن حجر المكي(٣٠).

نشأ ابن علان في بيت علمٍ ودينٍ(٣١)؛ فجدّه المبارك شاه مجدد عصره، وعمّه الشيخ أحمد أعلام مكة في عصره، وعلى يديه تربّى ابن علاّن تربية صوفيّة(٣٢). وقد ذُكر له كرامات صوفية جرت على يديه(٣٣).

حفظ القرآن بالقراءات، وحفظ عدة متون في كثير من الفنون(٣٤). ولم يبلغ الثامنة عشر من عمره حتى تصدّر لإقراء البخاري، مما يدلّ على علوّ همّته، وصفاء ذهنه. ثمّ باشر الإفتاء وله من السن أربع وعشرون سنة(٣٥).

ويبدو أنّه كان سريع البديهة، سيّال القلم، فكان «إذا سئل عن مسألة ألّف بسرعة رسالة في الجواب عنها. وكان حسن الخط كثير الضبط» (٣٦).

---

(٣٠) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٢، وخلاصة الأثر ١:١٨٥، رقم: ١١٧، وكشف الظنون ٢: ١٥٨٩، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، والأعلام ٦:٢٩٣، معجم المؤلفين ٣:٥٤٢، رقم: ١٤٩٠٠. وقول الأدنروي في طبقات المفسرين (١:٢٩٧) الذي أخذه عن كتاب أسامي الكتب: «وكانت وفاته في سنة ست وسبعين وسبعمائة (٧٧٦هـ) » خطأ جلي، وخلاف إجماع المصادر.

(٣١) تأريخ مكة ٢:٥٣٤، ومقدمة الذخر والعدة ٤٢.

(٣٢) هو أحمد بن إبراهيم، شهاب الدين الصدّيقي المكي الشافعي النقشبندي المعروف بابن علان أيضاً. إمام في العلم والتصوف، وله مؤلفات منها: شرح قصيدة السودي التي أولها: «ليس عند الخلق من خبر»، وقصيدة ابن بنت الميلق «من ذاق طعم شراب القوم يدريه»، وشرح «ما لذة العيش إلا صحبة الفقرا»، وشرح رسالة الشيخ أرسلان، وشرح حكم أبي مدين، وشرح قصيدة الشهر زوري التي مطلعها:

لمعت نارهم وقد عسعس الليل ومل الحادي وحار الدليل

توفي في ١٦، رمضان ،١٠٣٣هـ، ودفن بالمعلاة بالقرب من قبر أم المؤمنين خديجة. خلاصة الأثر ١:١٨٥، رقم: ١١٧.

(٣٣) خلاصة الأثر ٤:١٨٤، ١٨٥، مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٣.

(٣٤) خلاصة الأثر ٤:١٨٣، ١٨٤، و مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٢.

(٣٥) خلاصة الأثر ٤:١٨٤.

(٣٦) خلاصة الأثر ٤:١٨٣، ١٨٤، و مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٢.

وفي ترجمته ما يشير إلى أنّه كان يكرر إقراء صحيح البخاري، فقد أتمّ قراءته في ٢٨ رجب، سنة ١٠٣٧هـ. كذلك في العام الذي هدمت فيه الكعبة من السيل١٠٣٩هـ، حيث ختمه في الكعبة جهة الحطيم(٣٧)، وشرب فيها القهوة، فوشى بعض أعدائه إلى شريف مكة بذلك، فأحضره في الحال، وأراد أن يوقع به شرّاً، ثمّ عفا عنه بعدما علم الحقيقة(٣٨).

كما نجده يدرّس التفسير في الحرم الشريف آخر حياته، سنة ١٠٥٥هـ(٣٩).

---

(٣٧) خلاصة الأثر ٤:١٨٤، ومشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٣.

(٣٨) خلاصة الأثر ٤:١٨٤، ١٨٥، مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٣.

(٣٩) مشيخة أبي المواهب الحنبلي ٨٥.

علمه وثناء العلماء عليه:

يعدّ ابن علاّن من نوادر عصره(٤٠)، قال فيه تلميذه أبو المواهب الحنبلي، ومثله قال المحبي: هو واحد الدهر في الفضائل،مفسّر كتاب الله تعالى، ومحيي السنة بالديار الحجازية،ومقرئ كتاب صحيح البخاري مِن أوّله إلى آخره في جوف كعبة الله، أحد العلماء المفسرين، والأئمة المحدثين، عالم الربع المعمور، صاحب التصانيف الشهيرة. كان مرجعاً لأهل عصره في المسائل المشكلة في جميع الفنون. وكان حسن الخط كثير الضبط(٤١).

وقال المحبي: جمع بين الرواية والدراية، والعلم والعمل، وكان إماماً ثقةً، من أفراد أهل زمانه معرفةً وحفظاً وإتقاناً وضبطاً لحديث رسول الله ρ،وعلماً بعلله وصحيحه وأسانيده. وكان شبيهاً بالجلال السيوطي في معرفة الحديث وضبطه وكثرة مؤلفاته ورسائله، قال الشيخ عبد الرحمن الخياري: إنّه سيوطي زمانه(٤٢).

ثمّ قال: وعلى كلّ حال ففضله وشرف قدره مما شاع وذاع، وملأ الدنيا والأسماع(٤٣).

وسمّاه مرّةً بمحدث مكة المكرّمة(٤٤).

وقال أيضاً: نِعمَ حديث فضلِه أحسنُ الحديث، وإليه انتهى في قطر الحجاز فن التحديث،فهو سبّاق غاية،ٍ حامل رايته، وحافظُه الذي ملَكَ ج مُلَ روايتِه ودرايته، شرح الله لتحفظه صدرَه، وأعلى به في الخافقين قدره، فحدِّثْ إذا حدَّثتَ عن البحر ولا حرجَ، وانظرْ روضةً من رياض الجنة طيبةَ الأرج، إلى ما حوى من فنون أربى فيها على حلفائه، وهناك حسن حال مع الله ألحقه بأتقياء الدين وحنفائه،تتعظ به النفوسُ في التكلم والسكوت، ودعوته لا تُحجب عن الملكِ والملكوت،وله تصانيف تَشنَّف بها آذانٌ ومسامعُ ، وودَّ

(٤٠) تأريخ مكة ٢:٥٣٤ وقد أحال فيه على كتاب نشر في تراجم أفاضل مكة لعبد الله أبو الخير مخطوط.

(٤١) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٢، وخلاصة الأثر ٤:١٨٣، ١٨٤.

(٤٢) خلاصة الأثر ٤:١٨٤.

(٤٣) خلاصة الأثر ٤:١٨٨.

(٤٤) خلاصة الأثر ٤:١٢٦.

صحائف الأذهان، لو أنها لها دفاتر ومجامع. وله شعر ربما أجاد فيه، فلم يحك مثله من الزلال العذب صافيه(٤٥).

وقال الأدنروي نقلاً عن أسامي الكتب: كان عالماً فاضلاً ماهراً في التفسير (٤٦).

ووصفه الكتاني بالإمام عالم الحجاز في القرن الحادي عشر الشمس(٤٧).

---

(٤٥) نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة ٤: ١١١، ١١٢، رقم: ٢٨٠.

(٤٦) طبقات المفسرين ١: ٢٩٦.

(٤٧) فهرس الفهارس ١: ٢٧٧.

شيوخه ومن أخذ عنهم:

١- أحمد بن إبراهيم، عمّه شهاب الدين الصديقي المكي الشافعي النقشبندي(٤٨)، المعروف بابن علان. وقد سبقت الإشارة إليه(٤٩). أخذ عنه القراءات والحديث والفقه والتصوف(٥٠).

٢- حسن بن محمد بن محمد، الصفوري(٥١) الأصل، الدمشقيّ، بدر الدين البوُرِيني(٥٢) الشافعي، المؤرّخ الأديب المحدّث النسّابة. ولد في منتصف رمضان، سنة ٩٦٣هـ، وتوفي بدمشق نهار الأربعاء، ١٣ جمادى الأولى، سنة ١٠٢٤هـ(٥٣). أخذ عنه صحيح البخاري عندما وفد إلى الحجاز(٥٤).

٣- خالد بن أحمد بن محمد بن عبد الله المالكي الجعفري المغربي، ثم المكي، صدر المدرسين في عصره بالمسجد الحرام. توجه إلى مكة وجاور بها وتصدّر للإفادة. توفي ليلة الخميس ١٨ رجب، سنة ١٠٤٣هـ(٥٥).

٤- عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد، أبو الوجاهة العمري المعروف بالمرشدي الحنفي شرف الدين، مفتي الحرم المكي، شاعرٌ مطبوعٌ، وعالم قطر الحجاز وأوحد أهله في الفضل والمعرفة والأدب. ولد بمكة ليلة الجمعة خامس جمادى الأولى سنة ٩٧٥هـ، وقتل ليلة الجمعة ١١ ذي الحجة سنة ١٠٣٧هـ. وهو من أشهر علماء مكة(٥٦). لم يُذكر أنّ ابن علاّن أخذ عنه، والمرجّح أنّه أخذ عنه، لشهرته ولأنّ المترجمين عادة لا يذكرون كلّ الشيوخ.

---

(٤٨) نسبة للطريقة النقشبندية الصوفية، المنسوبة لمؤسسها بهاء الدين محمد بن محمد الحسيني البخاري المعروف بنقشبند. مختصر فتح رب الأرباب (النقشبندي).

(٤٩) خلاصة الأثر ١:١٨٥، رقم: ١١٧.

(٥٠) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٢، وخلاصة الأثر ٤:١٨٤، رقم: ١٠٥٦. وذكره ابن علان في دليل الفالحين ٢:٧٤، والفتوحات الربانية ١:١٣٤، ٤:٢٩٠.

(٥١) نسبة للصَفُوريّة: بلدة في الأردن قرب طبرية. معجم البلدان (صفورية) ٣:٤١٤.

(٥٢) نسبة لبورين: قرية من قرى نابلس على ساحل فلسطين. الأعلام ٢:٢١٩.

(٥٣) خلاصة الأثر ٢:٥٠، رقم: ٣٥٢.

(٥٤) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٢، وخلاصة الأثر ٤:١٨٤، رقم: ١٠٥٦.

(٥٥) خلاصة الأثر ٢:١٢٦، رقم: ٤٠٢.

(٥٦) خلاصة الأثر ٢:٣٥٨، رقم: ٥٧٢.

٥- عبد الرحمن بن محمد الشربيني العثماني الشافعي جلال الدين[1]. أخذ عنه صحيح البخاري عندما وفد إلى الحجاز [2].

٦- عبد الرحيم بن أبي بكر بن حسان المكي الحنفي إمام عالم فقيه محدث نحوي مشارك في علوم كثيرة. ولد بمكة وبها نشأ، وتوفي بها في ذي الحجة، سنة ١٠١٤هـ(٣). أخذ عنه النحو، فقرأ عليه شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري، وشرح القواعد له، وشرح (ألفية ابن مالك) للسيوطي[4].

٧- عبد الله بن محمد النحراوي[5] الحنفي أحد فضلاء الأحناف، ومفتيهم بمصر، وتوفي بها في أحد الربيعين سنة ١٠٢٦هـ عن نحو خمسين سنة[6]. أخذ عنه صحيح البخاري عندما وفد إلى الحجاز[7].

٨- عبد الملك بن جمال العصامي بن صدر الدين بن عصام الدين الإسفرايني المشهور بالملا عصام، إمام العلوم العربية وعلا مها. ولد بمكة سنة ٩٧٨هـ، وتوفي بالمدينة المنورة سنة ١٠٣٧هـ، ودفن ببقيع الغرقد(٨). وهو من أعظم من أخذ عنهم ابن علان في العربية، كرر ذكره في شرح الاقتراح. قرأ عليه شرح القطر لابن هشام، وشرح الشذور لابن هشام أيضاً، كما أخذ عنه علم العروض والمعاني والبيان(٩)، وعلوم المعقولات(١٠).
المعقولات(١٠).

---

(١) لعله عبد الرحمن بن محمد، زين الدين بن شمس الدين الخطيب الشربيني الفقيه الشافعي المصري، حج مرة. توفي سنة ١٠١٤هـ. خلاصة الأثر ٢:٣٣٦، رقم: ٥٧٦.

(٢) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٢، وخلاصة الأثر ٤:١٨٤، رقم: ١٠٥٦.

(٣) خلاصة الأثر ٢:٣٩٤، رقم: ٥٨٦.

(٤) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٢، وخلاصة الأثر ٤:١٨٤، رقم: ١٠٥٦. وذكره ابن علان في دليل الفالحين ٢:٢٤٥، والفتوحات الربانية ٦:٣٤٠.

(٥) نسبة للنحارية: قرية بأرض مصر. مختصر فتح رب الأرباب (النحراوي).

(٦) خلاصة الأثر ٣:٦٤، رقم: ٦٧٠.

(٧) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٢، وخلاصة الأثر ٤:١٨٤، رقم: ١٠٥٦.

(٨) خلاصة الأثر ٣:٨٦، رقم: ٦٨٥. وذكره ابن علان في داعي الفلاح غير مرة ٦٤، ٨٢، ٢٩٠، ٦٨٥، والفتوحات الربانية ١:٣٧٨، ٤:٣٨٥.

(٩) خلاصة الأثر ٤:١٨٤، رقم: ١٠٥٦.

(١٠) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٢.

٩- عبيد الله الخُجَنْدَي (١) الصدر السعيد كمال الإسلام[٢].

١٠- عمر[٣] بن عبد الرحيم البصري الحسيني الشافعي، نزيل مكة، إمام محقق، أستاذ الأستاذين فقيه مرب. توفي ظهر الخميس، في ١٨ ربيع الثاني، سنة ١٠٣٧هـ(٤).

١١- محمد بن عبد الله أبو عبد الرحمن القَلْقَشَنْدِي (٥) بلداً الشعراوي الخلوتي (٦) الشهير بحجازي، الواعظ المصري، الإمام المعمر المحدّث المسند المقرئ[٧]. أخذ عنه صحيح البخاري سنة ١٠٢٠هـ عندما وفد إلى الحجاز[٨].

جاء في هامش أصل مخطوط مشيخة أبي المواهب الحنبلي[٩]: أخذ المترجم سنة عشرين وألف عن الشيخ حجازي الواعظ، والشيخ حجازي الواعظ أخذ عن شيخه الهمام الجهبذ الشيخ أحمد بن أركماس الساكن بغيط العدة بمصر إجازة، وهو يروي عن شيخه أمير المؤمنين في الحديث الشيخ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، وهو يروي عن الأستاذ أحمد بن علي التنوخي، وهو يروي عن أحمد بن أبي طالب الحجازي، وهو يروي عن الحسين بن المبارك الزبيدي، عن أبي الوقت عبد الأول بن عيسى السجزي الهروي، عن عبد الرحمن بن مظفر الداودي، عن عبد الله بن أحمد السرخسي، عن عبد الله بن محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري، عن البخاري.

---

(١) نسبة لخُجَنْدة: مدينة بطرف نهر سيحون في بلاد المشرق. معجم البلدان (خُجَنْدة) ٢:٣٤٧.

(٢) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٢، وخلاصة الأثر ٤:١٨٤، رقم: ١٠٥٦. ولم أجد له ترجمة في الكواكب السائرة والنور السافر وخلاصة الأثر وسلك الدرر.

(٣) في مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٢: محمد.

(٤) خلاصة الأثر ٣:٢٠١، رقم: ٧٩٠. وينظر: مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٢، وخلاصة الأثر ٤:١٨٤، رقم: ١٠٥٦.

(٥) نسبة لقلقشندة: قرية بمصر. مختصر فتح رب الأرباب (القَلْقَشَنْدِي).

(٦) نسبة للطريقة الخلوتية للشيخ محمد الخلوتي المنسوب للخلوة. مختصر فتح رب الأرباب (الخلوتي).

(٧) خلاصة الأثر ٤:١٧٤، رقم: ١٠٥٠.

(٨) خلاصة الأثر ٤:١٨٤، رقم: ١٠٥٦، وفهرس الفهارس ٢:١١٢٥، ١١٢٧.

(٩) مشيخة أبي المواهب الحنبلي ٨٢.

١٢- محمد بن محمد بن جار الله بن فهد الهاشمي المحدّث الكبير[١].

(١) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٢، وخلاصة الأثر ١٨٤:٤، رقم: ١٠٥٦. ولم أجد له ترجمة في الكواكب السائرة والنور السافر وخلاصة الأثر وسلك الدرر.

تلاميذه ومن أخذ عنه:

لمّا كان ابن علاّن من أهل مكة وأهل الحديث كثُر الآخذون عنه؛ إذ مكة مهوى قلوب المؤمنين الحاجّين، وعلم الحديث من أشرف العلوم عند المسلمين، وهم يحرصون على أخذه مسنداً.

١. إبراهيم بن حسين، مفتي مكة أحد أكابر فقهاء الحنفية وعلمائهم المشهورين. وكانت ولادته في المدينة المنورة في نيف وعشرين وألف، وتوفي يوم الأحد، ١٦، شوال سنة ١٠٩٩هـ. قال المحبي: أخذ الحديث عن ابن علان(١).

٢. أحمد بن أبي بكر بن أحمد بن أبي بكر بن عبد الله بن أبي بكر بن علوي. وهو أخو محمد الجمال صاحب التاريخ. ولد سنة ١٠١٩هـ، وتوفي في سنة ١٠٥٧هـ بمدينة ترِيم(٢). رحل إلى الحرمين وأخذ عن ابن علان(٣).

٣. الشيخ أحمد بن حسين بن محمد. جاور بمكة سنين للتفقه، فأخذ بها عن جماعة منهم ابن علان، ثم عاد لمكة ثانياً، وأقام بها إلى أن توفي سنة ١٠٥٢هـ(٤).

٤. الشيخ أحمد بن عبد الله الحضرمي الشافعي. رحل إلى مكة وأخذ بها عن جمع منهم ابن علان. توفي بالطائف يوم الجمعة، ١٧، رمضان، سنة ١٠٩١هـ، وفن بالقرب من تربة الإمام عبد الله بن عباس رضي الله تعالى(٥).

٥. الشيخ أحمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمر بن أحمد بن موسى بن أبي بكر صاحب الخال(٦) الأكبر. المعروف بصاحب الخال، كبير اللُّحية(٧). توفي ليلة الجمعة، ١٥، رجب، سنة ١٠٦٥هـ باللحية(٨).

---

(١) خلاصة الأثر ١:١٨٥، رقم: ١١٧.

(٢) مدينة باليمن حضرموت. معجم البلدان (تريم) ١:٢٨.

(٣) خلاصة الأثر ١:١٩١، رقم: ١٢٢.

(٤) خلاصة الأثر ١:٢١٣، رقم: ١٤٣.

(٥) خلاصة الأثر ١:٢٦٢، رقم: ١٦٩.

(٦) موضع في اليمن. معجم البلدان (الخال) ٢:٣٣٩.

(٧) ثغر من ثغور اليمن. تاج العروس (لحي).

(٨) خلاصة الأثر ١:٣٦٣، رقم: ٢٢٨.

٦. أحمد بن محمد بن أحمد، الشهير بالنخلي[1] الصوفي النقشبندي المكي الشافعي، المحدث الفقيه، أبو محمد شهاب الدين. ولد سنة ١٠٤٤هـ بمكة المشرفة ونشأ بها، إلى أن توفي بها، في أوائل سنة ثلاثين ومائة وألف. ودفن بالمعلى[2].قال الكتاني: روى المترجم عامة عن محمد علي بن علان الصديقي المكي، ولعله أعلى مشايخه إسناداً وأكثرهم تأليفاً وأقدمهم وفاة، لأن موت ابن علان سنة ١٠٥٧، فعاش بعده النخلي ٧٠سنة، وهذا نادر[3] ومما يذكر من روايته عن ابن علان كتاب المواهب السنية في مسلسلات إمام الحنفية[4].

٧. الشيخ أحمد بن محمد الأسدي الشافعي المكي، من فضلاء الزمان وظرفائه. ولد بمكة سنة ١٠٣٥هـ، ونشأ بها، إلى أن توفي سنة ١٠٦٦هـ بها[5].

٨. حسن بن علي بن محمد بن عمر العجيمي المكي، أبو الأسرار، الفقيه الصوفي المحدث، المتوفى بالطائف سنة ١١١٣هـ[6].

٩. القاضي حسين بن محمود بن محمد بن عيسى بن موسى، العدوي الزوكاري الصالحي القاضي الفقيه الأديب الشافعي، ولد سنة ١٠١٨هـ، وتوفي نهار الجمعة، ١٧ جمادى الآخرة، سنة ١٠٩٧هـ ودفن بسفح قاسيون بدمشق. أخذ بمكة عن ابن علان[7].

١٠. طه بن صالح بن يحيى بن قاضي القضاة وشيخ الإسلام نجم الدين أبو البركات محمد، المكنى بأبي الرضا الديري المقدسي الحنفي. توفي ليلة الأربعاء ١١ رمضان، سنة ١٠٧١هـ. أخذ الحديث بمكة عن ابن علان[8].

---

(١) نسبة للنخلة: نخلة محمود، قرية قرب مكة. معجم البلدان (نخلة محمود) ٥:٢٧٧، ولب اللباب (النخلي).

(٢) سلك الدرر ١:١٧١، ١٧٢، وأبجد العلوم ٣:١٧٧، وفهرس الفهارس١:٢٥١.

(٣) فهرس الفهارس١:٢٥٢.

(٤) فهرس الفهارس ٢:٦٠٩.

(٥) خلاصة الأثر ١:٣٦٣، رقم: ٢٢٩.

(٦) فهرس الفهارس ٢:٨١٠، ٨١١.

(٧) خلاصة الأثر ٢:١١٤، رقم: ٣٨٩.

(٨) خلاصة الأثر ٢:٢٥٢، رقم: ٥٠٨.

١١. عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر بن عبد الباقي بن إبراهيم بن عمر بن محمد، الحنبلي البعلي الأزهري الدمشقي، المحدث المقرئ، الشهير بابن البدر، ثم بابن فقيه فصّه(١). وأجداده كلّهم حنابلة. ولد ليلة السبت ١٨ ربيع الثاني، سنة ١٠٠٥هـ، وتوفي ليلة الثلاثاء ١٧ ذي الحجة، سنة ١٠٧١هـ. أجازه علماء مكة منهم ابن علان الصديقي(٢).

١٢. عبد البر بن عبد القادر بن محمد الفيومي(٣) العوفي(٤) الحنفي. توفي سنة ١٠٧١هـ بقسطنطينية. أخذ بمكة عن ابن علان، وكتب له إجازة مؤرخة بأواخر ذي الحجة سنة ١٠٤٢هـ(٥).

١٣. عبد الرحمن بن محمد بن نهشل الحيمي، حافظ جامع بين المعقول والمنقول، وله اشتغال بالتدريس في الأمهات ونشرها. توفي ٢٧ ربيع الأول، سنة ١٠٦٨ هـ بصنعاء(٦).

١٤. القاضي عبد الهادي بن المقبول بن عبد الأول بن أبي بكر، صاحب اللحية. توفي بجازان في ذي القعدة، سنة ١٠٩٨هـ (٧).

١٥. علي بن محمد بن عبد الرحيم بن محب الدين بن أيوب، الشهير بالأيوبي الشافعي المكي، أحد أجلاء خطباء المسجد الحرام، وسراة العلماء الفقهاء المحدثين. ولد بمكة ولازم ابن علان. توفي سنة ١٠٨٦هـ(٨).

---

(١) قرية ببعلبك من جهة دمشق نحو فرسخ. المصدر اللاحق.

(٢) خلاصة الأثر ٢:٢٧٤، رقم: ٥١٩، و فهرس الفهارس ١:٤٥١.

(٣) نسبة لعبد الرحمن بن عوف الصحابي الجليل. اللباب تهذيب الأنساب (العوفي) ٢:٣٦٤.

(٤) نسبة إلى الفيوم: مدينة بمصر. لب اللباب (الفيومي).

(٥) خلاصة الأثر ٢:٢٨٢، رقم: ٥٢٤.

(٦) البدر الطالع ١:٢٣٦، ٢٣٧، رقم: ٢٣٣.

(٧) خلاصة الأثر ٣:٩٢، رقم: ٦٩٠. وجازان موضع في طريق حاج صنعاء. معجم البلدان (جازان) ٢:٩٤.

(٨) خلاصة الأثر ٣:١٨٥، رقم: ٧٦٥.

١٦. علي بن محمد الأنصاري التعَزِّيّ الشافعي، ولد سنة ١٠٣٣هـ، وتوفي في ٣ ربيع الآخر، سنة ١١٠١ هـ بـ«تَعِزّ»(١). رحل إل مكة، فقرأ على ابن علان وغيره، وبرع في فنون. وله تصانيف(٢).

١٧. محمد صاحب الخال(٣) بن أحمد بن محمد بن أبي بكر. توفي ببلده ليلة

(١) قلعة عظيمة باليمن. معجم البلدان (تعز) ٢:٣٤.

(٢) البدر الطالع ١:٣٣٨، رقم: ٣٣٥.

(٣) وهو ابن صاحب الخال السابق الذي رقمه ٥.

السبت ٢٦ صفر، سنة ١١٠٠هـ. أخذ بالحرمين عن ابن علان(١).

١٨. تلميذه الفاضل محمد النبلاوي الدمياطي(٢).

١٩. محمد بن الطاهر بن أبي القسم بن أبي الغيث بن أبي القسم، ولد في ١٨ رمضان، سنة ١٠٠٢هـ بالمنصورية(٣).وتوفي عشية الاثنين، ٤ المحرم، سنة ١٠٨٣هـ بها. أخذ بمكة عن ابن علان التفسير والحديث، وأجازه بمروياته(٤).

٢٠. محمد بن عبد الباقي المشهور بابن فقيه فصه المترجم سابقاً، أبو المواهب صاحب المشيخة التي نحيل عليها. ولد بدمشق في رجب سنة ١٠٤٤هـ، ونشأ بها في صيانة ورفاهية وطواعية في كنف والده وقرأ القرآن العظيم وحفظه وجود على والده من طريق الشاطبية و الطيبه والدرة. توفي في شوال سنة ١١٢٦هـ. أخذ العلم عن جماعة كثيرين من دمشق ومصر والحرمين منهم ابن علان(٥). قال أبو المواهب في مشيخته: هذا وقد حضرت درسه في التفسير عند الكعبة تجاه الحجر ودخلت حجرته، وأجازني إجازة خاصة بعد أن أجازني عامة بسائر مروياته ليلة دخولنا إلى مكة، وأنا داخل أنا ووالدي من باب السلام، فوجدناه متوجهاً من الطواف في طريق مدخلنا إلى الطواف بالتماس والدي لي منه ذلك، وأنا ابن إحدى عشرة سنة. وذلك سنة خمس وخمسين وألف (١٠٥٥هـ) على مهاجرها أفضل صلاة وأكمل تحية(٦).

٢١. محمد بن علي بن سعد الدين بن رجب بن علوان، المعروف بالمكتبي الدمشقي الخطيب الشافعي، محدث فقيه إخباري أديب. ولد في ١٧ ذي القعدة، سنة

---

(١) خلاصة الأثر ٣٨٠:٣، رقم: ٨٩٦.

(٢) كذا ذكره خلاصة الأثر ١٨٤:١، ولم أجد ترجمته.

(٣) بينها وبين زبيد مرحلة كاملة من جهة القبلة. وكان أسلافه بمدينة مخرجة. ينظر المصدر اللاحق.

(٤) خلاصة الأثر ٤٦٢:٣، رقم: ٩٤٣.

(٥) سلك الدرر ٦٧:١، ٦٨، و فهرس الفهارس ٥٠٥:١، رقم:١٥٦.

(٦) مشيخة أبي المواهب الحنبلي ٨٥.

١٠٢٠هـ، وتوفي نهار السبت ٢٢ جمادى الآخرة، سنة ١٩٦١هـ ودفن بمقبرة باب الصغير. أخذ بمكة عن ابن علان الصديقي(١).

٢٢. السيد محمد بن كمال الدين بن محمد بن حسين بن محمد بن حمزة، نقيب الشام الحسيني الحنفي، رئيس وقته في العلم. ولد في غرة رجب سنة ١٠٢٤هـ، وتوفي ختام صفر سنة ١٠٨٥هـ، ودفن بمقبرة الفراديس. اجتمع بابن علان وقرأ عليه قطعة من الشفا للقاضي عياض، وأجازه بما يجوز له روايته، وكتب له بخطه بذلك(٢).

٢٣. محمد بن محمد بن موسى بن علاء الدين، أبو اليسر الملقب بكمال الدين العُسَيْلِي(٣) القُدسي. توفي في شهر ربيع الأول من ١٠٨٧هـ. أخذ بمكة عن ابن علان(٤).

٢٤. محمد بن نور الدين، المعروف بابن الدرا الدمشقي الشافعي الأديب الشاعر المطبوع. ولد سنة ١٠٢٨هـ، وتوفي يوم السبت ٦ رمضان سنة ١٠٦٥هـ، ودفن بمقبرة باب الصغير. حج وجاور، وأخذ بمكة عن ابن علان(٥).

---

(١) خلاصة الأثر ٤:٧٤، رقم: ٩٩٧، وفهرس الفهارس ٢:٥٥٧، رقم: ٣١٦.

(٢) خلاصة الأثر ٤:١٢٥، رقم: ١٠٢٢.

(٣) نسبة للعُسَيل: بطن من سامة بن لؤي. لب اللباب (العسيلي)

(٤) خلاصة الأثر ٤:٢٠٠، رقم: ١٠٦٠.

(٥) خلاصة الأثر ٤:٢٤٥، ٢٤٧، رقم: ١٠٨٥.

أقرانه في مكة:

يمكننا أن نعرف نظراء ابن علاّن وطبقته من خلال من أخذ عنه، إذ أخذوا عنه وعن أقرانه، ومن أخذ عنهم ابن علان؛ لأنّ شيوخه هم شيوخ أقرانه أيضاً.

١) أحمد الهادي بن شهاب الدين بن السقاف باعلوي الحسيني، إمام المعقول والمنقول، وكان له درس خاص ّ في كتاب أحياء علوم الدين للغزّالي. توفي في ذي القعدة سنة ١٠٤٥هـ بمكة(١).

٢) عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن علي بن عبد العزيز بن عبد السلام الشافعي الشيرازي الأصل، ثم المكي الزمزمي نسبة لبئر زمزم، جده لأمه الشهاب أحمد بن حجر المكي. كان إماماً كبير الشأن عالماً رئيساً نبيهاً. نشأ بمكة وأخذ عن أساطين علمائها، وجدّ وبرع في العلوم لا سيّما الفقه وطار صيته وانتفع به الناس، وانتهت إليه رياسة الشافعية. ولد بمكة المشرفة سنة ٩٩٧هـ، وتوفى في جمادى الأولى، سنة ١٠٧٢هـ(٢).

٣) عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن أبي بكر باقشير المكي، كبير علماء قطر الحجاز في عصره كان أديباً وشاعراً جدّ في الاشتغال حتى وصل إلى مرتبة لم ينلها أحدٌ غيره من أهل عصره. ولد بمكة في سنة ١٠٠٣هـ، وحفظ القرآن والشاطبية وجوده وأحكم علم التجويد والقراءات. وكان متميزاً في المعارف والآداب. توفي في ربيع الأول، سنة ١٠٧٦هـ (٣).

٤) علي بن أبي بكر بن علي نور الدين بن أبي بكر، المعروف بالجمال المصري، المكي الشافعي الإمام الحجة المؤلف. ولد بمكة سنة ١٠٠٢هـ، ونشأ بها وحفظ القرآن، واشتغل بالقراءات ثمّ تنوعت علومه واتسعت. تصدّر للإقراء والتدريس في المسجد الحرام وانتفع به جماعة من الأعلام. توفي في شهر ربيع الثاني، سنة ١٠٧٢هـ(٤).

---

(١) خلاصة الأثر ١:٢٤٩، رقم: ١٦٠.

(٢) خلاصة الأثر ٢:٤١٤، رقم: ٦٠٠.

(٣) خلاصة الأثر ٣:٤٠، رقم: ٦٥٣.

(٤) خلاصة الأثر ٣:١٢٤، رقم: ٧٢١.

٥) عيسى بن محمد بن محمد بن أحمد، جار الله أبو مكتوم المغربي الجعفري الثعالبي الهاشمي نزيل المدينة المنورة ثم مكة المشرفة إمام الحرمين، إمام عالم عامل ورع زاهد متفنن في العلوم، كثير الإحاطة والتحقيق. ولد بمدينة زواوة من أرض المغرب وبها نشأ. وقد كثرت شيوخه. وكانت وفاته بمكة في رجب، سنة ١٠٨٠هـ، ودفن بالحجون عند قبر الأستاذ المشهور الشيخ محمد بن عراق(١).

٦) محمد بن عبد المنعم الطائفي الفقيه الشافعي كان من فضلاء وقته. ولد سنة ١٠٠٤هـ وحفظ القرآن، ثم اتسعت علومه ومعارفه. أذن له غير واحد بالإفتاء والتدريس، فدرس في المسجد الحرام، وانتفع به جماعة. وكانت وفاته في رمضان، سنة ١٠٥٢هـ في مكة(٢).

٧) محمد بن علاء الدين، أبو عبد الله شمس الدين البابلي القاهري الأزهري الشافعي، الحافظ الرحالة، أحد الأعلام في الحديث والفقه، وهو أحفظ أهل عصره لمتون الأحاديث وأعرفهم بجرحها ورجالها وصحيحها وسقيمها، وكان شيوخه وأقرانه يعترفون له بذلك. ولد سنة ١٠٠٠هـ، وتوفي عصر في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٠٧٧هـ(٣).

٨) محمد بن علوي بن محمد بن أبي بكر بن علوي، نزيل الحرمين نادرة الزمان وعلم العلماء، ولد ببندر الشحر(٤)، وحفظ القرآن ولازم قراءته وصحب العلماء، ثم كثر ترحاله للعلم والتربية الصوفية، وفي سنة ١٠١٩هـ حج حجة الإسلام، وزار المدين، ثم عاد إلى بلاده بعد رحلات، ثم إلى بلاد الحجاز، واستقر بها حتى فاته بها، في شهر ربيع الثاني، سنة ١٠٧١هـ، وحضر جنازته سلطان مكة(٥).

---

(١) خلاصة الأثر ٣: ٢٣٠، رقم: ٨١٤.

(٢) خلاصة الأثر ٤: ٣٣، رقم: ٩٧٣.

(٣) خلاصة الأثر ٤: ٣٩، رقم: ٩٨١.

(٤) ساحل على المحيط الهندي باليمن. معجم البلدان (الشحر) ٣: ٣٢٧.

(٥) خلاصة الأثر ٤: ٤٢، رقم: ٩٨٢.

مؤلَّفات ابن علاّن[1]:

تنوّعت موضوعات مؤلفات ابن علان التي يزيد عددها على المئة، فقد ألّف في الفقه وأصوله، والتفسير والحديث وعلومه، وعلم الكلام والعقيدة، والتصوف والمواعظ، وعلوم العربية؛ في النحو والصرف والبلاغة واللغة، والتاريخ والتراجم والسير.

وهو في تنوّع موضوعات مؤلفاته موافقٌ لميول العلماء المتأخرين، إذ نجد السيوطي الذي لُقّب ابن علان باسمه[2]، يكتب في معظم العلوم.

لكن مع هذا التنوّع يمكننا القول: إنّ ابن علان محدّث بالدرجة الأولى. يظهر ذلك في اعتنائه بصحيح البخاري بإقرائه وكتابة ترجمةٍ لمؤلفه، وكتابٍ في ختمه، وتعدد طرق إسناده له.

كما يتجلى ذلك بأشهر كتابين لابن علاّن وهما: دليل الفالحين بشرح رياض الصالحين، والفتوحات الربانية بشرح الأذكار النووية.

كما أنّ عدد مؤلفاته في الحديث يزيد على الثلاثين كتاباً، بينما نجد عدد مؤلفاته في التاريخ أربعة وعشرين كتاباً، وفي العربية اثنين وعشرين، وفي الفقه سبعة عشر كتاباً، وفي التصوف والمواعظ ستة عشر، وفي العقيدة وعلوم الكلام ثمانية، وفي التفسير أربعة كتب.

ويمكن أن نقسم مؤلفاته إلى ثلاثة أقسام:

شرح أو حاشية، وتأليف في موضوع واحد في علم من العلوم، ونظم.

أمّا شروحه فقد زادت على الخمسة والعيش شرحاً، وأمّا تآليفه فقد تكون لسدّ حاجة معاصرة كمؤلفاته في الكعبة: الفقهية والتاريخية، ومؤلفيه في حرمة التدخين. وقد تكون لمناسبة دأيفيةعكتللعيواء أو ليلة القدر. ولمّا كان ابن علاّن مكّيّاً فقد عُني بما يخصّ تلك البلاد المقدسة من أزمان وأماكن، فوصلت مؤلفاته التي تتصل بها إلى تسعة عشر مؤلفاً ما بين تاريخيٍّ وفقهيٍّ، وفي الآداب والرقائق.

---

(١) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط قسم التفسير ٢:٦٨٩، رقم: ١٠٩ في القرن١١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٤٩٩، رقم: ٩٤٢٩.

(٢) لقبه عبد الرحمن الخياري من علماء عصره بسيوطي زمانه. خلاصة الأثر ٤:١٨٤، ومشيخة أبي المواهب ٨٣.

ومن يطالع في كتب ابن علان يلحظ ولعه بالنظم، لذا فقد بلغت عدد منظوماته خمس عشر ةمنظومةً .

ومن خلال كتبه المطبوعة يمكننا القول: إنّ طابع كتبه النقل والجمع.

١- الابتهاج في ختم المنهاج[1]: والمنهاج هو شرح صحيح مسلم للإمام النووي.

٢- إتحاف أهل الإسلام والإيمان ببيانأنّ المصطفى ρ لا يخلو عنه زمان ولا مكان[2]: منه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق، في ثماني وقات، عام رقم: ٩٢٧٦. وقد نقلت إلى مكتبة الأسد بدمشق، ورقمها: ٩٢٧٦ت١٠.

٣- إتحاف الثقات في الموافقات[3]: ولعلها ذات الرسالة التي سمّاها: المنّة في بيان بعض موافقات الكتاب والسنة الآتية الذكر. قال حاجي خليفة ما وافق رأي أحدٍ من الصحابة فيه الكتابَ أو السنة، منظومة. وله شرحها.

٤- إتحاف السائل بمعرفة رجال الشمائل[4]: ذكره في دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، ويبدو أنّه كان يكتبه مع الجز الأوّل من دليل الفالحين حيث قال[5]: وسأذكر زيادة على هذا في الكلام على ترجمته في «رجال الشمائل» أعانني الله على إتمامه. وقد كرر ذكره باسم «رجال الشمائل»[6].

٥- إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل[7]: ذكره في داعي الفلاح[8]. وقد اعتمد فيه على كتاب المنهل المأهول في الفعل المبني للمجهول للقاضي أبي السعود صاحب التفسير، وزاد عليه ما فاته من كتابي ابن طريف وابن القوطية.

---

(١) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٥:٤، وهدية العارفين ٢٨٣:٢، وإيضاح المكنون ٩:٣.

(٢) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٥:٤، وهدية العارفين ٢٨٣:٢، وإيضاح المكنون١٥:٣، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠٠:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٣) كشف الظنون ٦:١،وهدية العارفين ٢٨٣:٢.

(٤) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ١٣٠:٢.

(٥) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ١٦٨:١.

(٦) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ٣٧٣:٢، ٤٢٤، ٤٢٦، ٨٦:٣، ١٦٠، ٢٧٠.

(٧) الأعلام ٢٩٣:٦، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠٠:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٨) داعي الفلاح ٢٢٨.

طبع الكتاب في مكتبة القدسي والبدير، دمشق ١٣٨٤هـ.ثمّ طبع في بيروت، دار الكتب العلمية مرتين :

الأولى في ١٤٠٧هـ تح: يسري عبد الغني عبد الله، ٩٦ صفحة، بعنون معجم الأفعال المبنية للمجهول وآخره رسالة في إعراب ألفاظ يكثر دورانها كـ أيضاً وهلمّ جراً ...للصناديقي.

والثانية: في ٢٠٠١م، ١٢٨ صفحة، تح: إبراهيم شمس الدين.

٦- إتحاف كل مسلم بختم صحيح مسلم[١]: ولعله «الابتهاج في ختم المنهاج». منه نسخة في المكتبة العباسية بالبصرة، مجموعة رقم: ٤/٨/ت

٧- أخلاق البخاري[٢]: ولعله هو ترجمة البخاري الآتي الذكر.

٨- أسنى المواهب والفتوح بعمارة المقام الإبراهيمي وباب الكعبة وسقفها والسطوح[٣]: وهي رسالة كما في خلاصة الأثر.

٩- إعلام الأخوان بتحريم الدخان[٤]: وسيأتي له «تحفة (أو تنبيه) ذوي الإدراك بحرمة تناول التنباك». قال حاجي خليفة: «ذكر في شرح الطريقة: أن له تصنيفين في تحريم الدخان مطوّل ومختصر، والمختصر هو المسمى بالتنبيه». وسبب تأليفه لهما، أنّ الشيخ حسين بن أبي بكر السقاف اليمني العيناتي[٥] -وكان أحدَ كبار متصوفة زمانه، وشديدَ الإنكار على من يشرب التبغ- اعتنى بإزالته من الديار المقدّسة فتمّ له ذلك، ونودي في الأسواق. فألّف ابن علان له في حرمته مصنفيه.[٦]

---

(١) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠٢:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٢) مقدمة الذخر والعدة ٦٢. والكتاب محقق بجامعة الملك سعود بالرياض، رسالة ماجستير، للطالب خالد عزام حمد الخالدي، ١٤٠٦، ١٤٠٧هـ.

(٣) خلاصة الأثر ١٨٥:٤، وهدية العارفين ٢٨٣:٢، وإيضاح المكنون ٨٢:٣.

(٤) كشف الظنون ٤٨٦:١، ومشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٥:٤، وهدية العارفين ٢٨٣:٢، إيضاح المكنون ١٠٠:٣.

(٥) نسبة لعينات وهي من نواحي تريم.

(٦) ولد السقاف اليمني بمدينة عينات، وتوفي بها سنة ١٠٤٤هـ. خلاصة الأثر ٧٩:٢، رقم: ٣٦٧.

١٠- إعلام الإخوان بأحكام الخصيان[1]: في الفقه.

١١- إعلام سائر الأنام بقصة السيل الذي سقط من بيت الله الحرام[2]: وهو أكبر تواريخه في الكعبة.

١٢- الأقوال المعرّفة بفضائل أعمال عرفة[3].

١٣- إنباء المؤيد الجليل مراد[4] ببناء بيت الوهاب الجواد[5]: وهو أحد تواريخه الثلاثة في بناء الكعبة، وقد جرّده من كتابه السابق «إعلام الأنام». منه نسخة في الظاهرية بدمشق، في ٤٥ ورقة، عام رقم: ٧٠، وقد نقلت إلى مكتبة الأسد بدمشق، ورقمها: ٧٠ ت. ومكتبة تشستربيتي الإيرلندية في ٥٠ ورقة، رقم: ٣٧٠٧.

١٤- إيضاح تلخيص بديع المعاني في بيان منع هدم جدار الكعبة اليماني[6]: في الفقه.

١٥- إيقاد المصابيح لمشروعية اتخاذ المسابيح[7]: ذكره في الفتوحات الربانية على الأذكار النووية وقال: أفردت السّبحة بجزءٍ لطيفٍ سمّيته «إيقاد المصابيح لمشروعيّة اتخّاذ المسابيح» أوردت فيها ما يتعلّق بها من الأخبار والآثار والاختلاف في تفاضل الاشتغال بها أو بعقد الأصابع. منه نسخة بالولايات المتحدة الأمريكية، جاريت، جامعة برنستون Princfton A. B. D ، في ٥٠ ورقة، رقم: ٢٠١٠.

١٦- إيقاظ النائم من سنة نومه ببعض فوائد قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ ﴾ (البقرة: ٦٠) [8]. ذكره في دليل الفالحين. وذكره أيضاً باسم[1] «إنباه

(١) مقدمة الذخر والعدة ٥٦.

(٢) خلاصة الأثر ١٨٦:٤، وهدية العارفين ٢٨٣:٢، وإيضاح المكنون ١٠٢:٣.

(٣) مشيخة أبي المواهب الحنبلي ٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٦:٤، وهدية العارفين ٢٨٣:٢، وإيضاح المكنون ١١٤:٣.

(٤) السلطان مراد بن أحمد بن محمد بن مراد بن سليم بن سليمان بن سليم وكلّ آبائه سلاطين. (١٠٢١، ١٠٤٩هـ). خلاصة الأثر ٣٢٩:٤، رقم: ١١٥٩.

(٥) كشف الظنون ٣٠٦:١، ومشيخة أبي المواهب الحنبلي ٨٤، ٨٥، وخلاصة الأثر ١٨٥:٤، ١٨٦، وهدية العارفين ٢٨٣:٢، وإيضاح المكنون ١٢٨:٣، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠٠:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٦) مقدمة الذخر والعدة ٥٦.

(٧) الفتوحات الربانية على الأذكار النووية ٢٥٢:١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠٠:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٨) دليل الفالحين ٢٩٢:٢، ٤٦٢:٣.

النائم» بدل «إيقاظ النائم» وذكر أنها رسالة. ويظهر من إحالته عليها أنّ فوائدها متنوعة: لغوية صرفية نحوية حديثية.

١٧- بديع المعاني في شرح عقيدة الشيباني[٢]: ذكره في داعي الفلاح[٣]. والعقائد الشيبانية قصيدة ألفية للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩هـ تلميذ أبي حنيفة النعمان، وأحد شيخي مذهبه. منه نسخة في جامعة إستانبول، رقم: ٢٦١٩، ونسختان في بغداد في خزائن الأوقاف، مجموعة: ٢/٤٨١١، وفي خزانة الدكتور داود جلبي، كتبت في سنة ١٢٣٠هـ، مجامع ١/١٩/٩. ويبدو أنّ لابن قاضي عجلون(٨٣١ - ٨٧٦ هـ) كتاباً بهذا الاسم أيضاً [٤].

١٨- بغية الظرفاء في معرفة الردفاء[٥]: أي الذين أردفهم النبي ρ على مركوبه. وقد بلغوا معه فوق الأربعين. ولعله «تحفة الأشراف بمعرفة الأرداف» كما سيأتي. منه نسخة في تيرة أزمير بتركيا، مكتبة نجيب باشا، رقم: ٢٨٣.

١٩- البيان والإعلام في توجيه فرضية عمارة الساقط من البيت لسلطان الإسلام[٦]: ألّفه بعد كتاب «نشر ألوية التشريف بالأعلام والتعريف بمن له ولاية عمارة ما سقط من البيت الشريف» لما بلغه توقّف العلماء عن دليله فيه. منه نسخة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، مجموعة رقم: ٣/١٦٤٥

٢٠- البيان ونهاية التبيان في تاريخ آل عثمان[٧].

٢١- تحفة الأشراف بمعرف الأرداف[١]: كذا سمّاه في دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين. قال: وقد تتبعت الذين أردفهم النبي معه على دابته فبلغت بهم فوق

---

(١) دليل الفالحين ٢:٤٤٨، ٤٥٠.

(٢) كشف الظنون ٢:١١٤٢، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٠، رقم: ٩٤٢٩.

(٣) داعي الفلاح ٣٠٤.

(٤) فهرس الأزهرية ٣:١٠٧، ومعجم المؤلفين ١٠:٢٢٣، والأعلام للزركلي ٦:٢٣٨.

(٥) مشيخة أبي المواهب الحنبلي ٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٣:١٨٩.

(٦) خلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٣:٢٠٧، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٠، رقم: ٩٤٢٩.

(٧) هدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٣:٢٠٨.

الأربعين، وجمعتهم في جزء سميته (تحفة الأشراف بمعرفة الإرداف). وقد نظمت اسم جماعة منهم وأوردته آخر ذلك الجزء وها هو:

لقـــد أردف	ـــن ّ لنـــا
المختـــار ُ طـــه	الإرداف إن طـاق
جماعـــــــــةً	مركـــــــــب ُ
أبو بكر عثمان	ســـهيل ٌ ســـويد ٌ
علـــي ٌّ أســـامةُ	جبرئيـل ُالمقـرّب ُ
صفيةُوالسبطان	معـــاذُقَيـــس ٌ
ثـلهـن ُ جعفـرٍ	والشريد ُ المهـذّب ُ
وآمنةٌ مخولةٍ	وزيـد ٌ أبـوذرٍّ سـما
وابـــن ُ أكـــوعٍ	ذالجُ ُ نْ ـــــب ُ
معاويـــةٌ زيـــد ٌ	كذاك أبو الدرداء
وخـو ّ ات ثابـت	فـيالعـديّ ُ كتـب
وأبنـــاءعبـــاسٍ	صديـقُن ُ عجلانُ
وابـــأســـامةٍ	حذيفـةُ صـاحب
كذلك جا فيهم	ألوفاً من الأخبار
أبهر ّ م َ ن روى	تــروى وتكتـــب
وع ُ ــــدَّ مـــن	هلوين ُ عمير ٍ ثـم
الأرداف يـــا ذا	عقبــةُ ُ حســـب
أســــــــامةً	إيـاسٍ وأنثـى مـن
وأردف َغلمانـــاً	غ فَ ـــلرتقـــر ّ ب
ثلاثـاً كـذا أبـو	ومـلد ُ ـميا فيمـا
وأردف مخصـاً	روى يـــامهـــذ ّ ، ُ

---

(١) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ١:٢٢٩.

ثــم أردف انيــاً … لقد [illegible]وا، طوبى

أولئــك أقــوامٌ … لهــم يــا مقــرب

بقــرب نبــيهم

٢٢- تحفـة ذوي الإدراك في المنـع مـن التنبـاك(١): وهـو المختصـر مـن مؤلفيـه في حرمـة التـدخين. وسمّـاه في كشـف الظنـون: تنبيـه ذوي الإدراك بحرمـة تنـاول التنبـاك. منـه نسخة بإستانبول، بمتحف طوبقبوسراي ، مدينه رقم: ١٢٢/٢

٢٣- تخميس قصيدة أبي مدين المغربي(٢): طبع في القاهرة ١٣٠٥هـ. منها:

لمـو … غــر

ت بُحرٌ … قُ فيــه

موجــهُ … المـاهرُ

طــافحُ … السابحُ

ويحــك … مقالــةً

نفلسُ … قـــد

قفـــي … قالهــا

واسمعي … ناصــحُ

مـا ينفـع … إلا

الإنسانَ … التقـــى

في قبره … والعمـلُ

الصالحُ

---

(١) كشـف الظنـون ٤٨٦:١، و مشيخة أبي المواهـب الحنبلـي٨٤، وخلاصـة الأثـر ١٨٥:٤، وهديـة العـارفين ٢٨٣:٢، وإيضاح المكنون ٢٤٧:٣، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠٠:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٢) خلاصة الأثر ١٨٨:٤، ونفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة١١٣:٤، رقم: ٢٨٠، ومعجـم تـاريخ الـتراث الإسـلامي ٣٥٠٠:٥، رقم: ٩٤٢٩. وأبو مدين هو شعيب بن الحسن الأندلسي التلمساني (ت ٥٩٤ هـ). الأعلام ١٦٦:٣.

٢٤- ترجمة البخاري[١] محمد بن إسماعيل بن إبراهيم المتوفى ٢٥٦هـ: منه نسخة في الظاهرية بدمشق في ١١ ورقة، كتبت في ١٢٠٦هـ، عام رقم: ٨٩٩٥. وقد نقلت إلى مكتبة الأسد بدمشق، ورقمها: ٨٩٩٥. انتهى المؤلف من جمعها سنة ١٠٤٤هـ.

٢٥- ترجمة أبي بكر الصديق[٢]: ذكره في الفتوحات الربانية. ولعله هو رشف الرحيق من شرب الصديق الآتي الذكر.

٢٦- التلطف في الوصول إلى التعرّف[٣] وهو شرح كتاب التعرّف في الأصلين والتصوف لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المتوفى بمكة سنة ٩٧٤ هـ. طبع بمكة المكرمة بمطبعة الترقي الماجدية سنة ١٣٣٠هـ. وفي آخر الكتاب تنبيه بأن الكتاب قد طبع لغاية صفحة (٩٦) بمطبعة الترقي الماجدية بمكة المحمية سنة ١٣٣٠هـ وطبع باقي الكتاب بمطبعة البابي الحلبي بالقاهرة ونشر عام ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م، وعدد صفحات الكتاب (١٤٤) صفحة.

منه نسخ بالمكتبة الأزهرية في مجلد، بقلم معتاد، في ١١٣ ورقة، ومسطرتها ٢٣ سطراً، ٢١ سم، تحت الرقم: (٣٣٩٢ المعارف العامة) ٥٣٧١١.

ونسخة بالكتبخانة المصرية في مجلد، بقلم عادي، تمت كتابتها يوم السبت الحادي والعشرين من رمضان ١٠٨٤ هـ، بخط محمد بن ناصر الدين الخياط، ورمزها: نس ١ ج ١ ن خ ١٤٤ ن ع ٩٦٣٣.

٢٧- تنبيه ذوي النهى والحجر على فضائل أعمال الحجر[٤]: وفي خلاصة الأثر: رسالة في حجر إسماعيل. منه نسخة في إستانبول، عاطف أفندي، مجموعة رقم: ٢١٨٣.

---

(١) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٠، رقم: ٩٤٢٩.

(٢) الفتوحات الربانية ٣:١٢.

(٣) فهرس الأزهرية ٦:١٩٦، وفهرس الكتب العربية بالكتبخانة المصرية ٢:٢٤١، والأعلام ٦:٢٩٣، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٠، رقم: ٩٤٢٩.

(٤) خلاصة الأثر ٤:١٨٧، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٠، رقم: ٩٤٢٩.

٢٨- حدائق الألباب في علم قواعد الإعراب[١]:منظومةٌ وسيأتي شرحها له. وقد كرر ذكرها في معجم التراث العربي الإسلامي بعنوان: نظم قواعد الإعراب. والصواب أنهّا المنظومة ذاتها. منها ثلاث نسخ:

أ- المكتبة المحمودية في المدينة المنورة، مجموعة رقم: ١٠٠.

ب- مكتبة السليمانية بالعراق، في ست ورقات، كتبت سنة ١١٤٤، أدب ١١/٣٥ت/

ت- مكتبة السليمانية بالعراق، ١٩ ورقة، كتبت في ١٨٤هـ، خزائن متفرّقة صرف رقم: ١٣/١٥٩ت/ مجامع ٢٢٣٤ — ٢٢٣٧.

٢٩- جمع اللطائف في محاسن الطائف[٢]. وسيأتي له في تاريخ الطائف: الطيف الطائف.

٣٠- الجنى الداني بشرح الزنجاني[٣]: في التصريف.

٣١- حاشية على شرح الآجروميّة للشيخ خالد الأزهري[٤].

٣٢- حسن العناية في شرح الكفاية أعني تصريف البركوي[٥]: وهو محمد بن بير علي البركوي، تقي الدين الرومي، الفقيه الصوفي الحنفي ولد سنة ٩٢٦ وتوفي سنة ٩٨١هـصاحب كتاب الطريقة المحمديّة في التصوّف، التي شرحها ابن علاّن أيضاً .وكتابه هو كفاية المبتدئ في التصريف[٦].

٣٣- حسن النبا في فضل قبا[٧]: اختصره من جواهر الأنباء للشيخ إبراهيم بن عبد الله الوصابي اليمني.منه نسخة بالهند، رامبور، بخطّ نسخي جميل، في ١٦ ورقة، رقم: ٣٦٣٠.

---

(١) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٠، ٣٥٠٢، رقم: ٩٤٢٩.

(٢) هدية العارفين ٢:٢٨٣.

(٣) مقدمة الذخر والعدة ٦٣.

(٤) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥.

(٥) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٣:٤٠٥.

(٦) هدية العارفين ٢:٢٥٠.

(٧) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٠، رقم: ٩٤٢٩.

٣٤- حسن العبارة في نظم رسالة الاستعارة(1) لأبي القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي المتوفى بعد ٨٨٨ هـ (2). منه نسخة في جامعة أم القرى، مجموعة ١٢٩٦.

٣٥- الحظر والتحريم(3): رسالة في الفقه الشافعي، منها نسخة في البحرين، كتبت في ١٢٧٠هـ، رقم: ٤٤٤.

٣٦- خاتم الفتوة في خاتم النبوة(4)، وفي إيضاح المكنون: «حاتم» مكان «خاتم». وفي خلاصة الأثر: حاتم الفتوة في خاتم النبوة.

٣٧- داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح للسيوطي(5): وهو كتابنا، وسيأتي الكلام عليه.

٣٨- درر القلائد فيما يتعلق برمزم وسقاية العباس من الفوائد(6).

٣٩- دليل الفالحين في شرح رياض الصالحين للنووي(7): أو دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين. انتهى من تألّيفه عام ١٠٣٨هـ. ونسخه كثيرة:

نسخة في هولند، جامعة ليدن، رقم: Lb – 380 – Or – 320 – 2378، المجلد الرابع فقط، نسخة جملية وممتازة بكل الاعتبارات، كُتبت في عام ١١٧٣هـ. ٥٧٨ صفحة.

ونسخة بالأزهر بمجلدين بقلم معتاد، بهما نقص من أول الأول، وخروم، في ٣٥٢، ٤٩١ ورقة، ومسطرتهما ٢٥ سطراً، تحت الرقم: ٣٧٤١، (٣٢٤٢ حديث).

وثلاث نسخ في إستانبول، متحف طوبقبوسراي، أمانت خزينه سي:

---

(١) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٠، رقم: ٩٤٢٩.

(٢) كشف الظنون ١:٨٤٥، والأعلام ٥:١٧٣.

(٣) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٠، رقم: ٩٤٢٩.

(٤) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٣:٣٨٨.

(٥) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٠، رقم: ٩٤٢٩.

(٦) دليل الفالحين ٣:٢٥٥، والفتوحات الربانية ١:٦٨، ومشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣.

(٧) كشف الظنون ١:٩٣٦، ومشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، إيضاح المكنون ٣:٤٧٩، وفهرس الأزهرية ١:٤٦٨، والأعلام ٦:٢٩٣، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٠، رقم: ٩٤٢٩.

١) في مجلدين، ٣٠٨ ورقات، كتبت في ١٠٢١هـ، رقم: E.H – 2927 –
693 ولعلهانسخة عن مسوّدة الكتاب لقدم تاريخها.

٢) ٣١٨ ورقة، كتبت في ١١٩٨هـ، رقم: ١/٩٣٧.

٣) ٣٠٨ ورقات، كتبت في ١٢٢٣هـ، رقم: ٣/٩٣٨.

ونسخة في دار الكتب الوطنية بتونس، في ٤٧٧ ورقة، رقم: ٥١٠٨.

ونسخة في أندنوسيا، جاكرتا، متحف باتافيا، في ٣٧٧ ورقة، رقم: CD XX11

وفي المدينة المنورة نسختان:

١) ٢٤٠ ورقة، رقم: ٤٧٩، ناقصة.

٢) ٦٣٠ ورقة، رقم: ٥٨٥.

وثلاث نسخ بالولايات المتحدة الأمريكية، جاريت، جامعة برنستون Princfton
:A. B. D

١) الأولى في مجلدين ٦٤٦، ٢٩٥ ورقة، كتبت في ١١٢١هـ، رقم: ٢٩٣.

٢) والأخرى في ٨٩٥ ورقة، كتبت في ١١٤٦هـ، رقم: 1062 H .

٣) والثالثة في ثلاث مجلدات، كتبت في ١٢٤٣هـ، رقم: ٣٩٩١.

ونسختان في ليبيا، بنغازي، جامعة قاريونس:

١) الأولى في ٣٦٩ ورقة، ١١٢١هـ، رقم: ١٤٧٧.

٢) والثانية في ١٨٧ ورقة، رقم: ١٧٥٦، ناقصة الآخر.

وفي برلين نسخة في ٥٧٨ صفحة، كتبت في ١١٤٠هـ، رقم:
1342. We. 1962./11

وفي الرياض نسخة بجامعة الإمام محمد بن سعود، في ٢٢٠ ورقة، كتبت في القرن الثالث الهجري، رقم: ٤٢٤٥، ناقصة الأول والآخر.

وفي دار الكتب بالقاهرة نسختان:

١) الأولى في أربع مجلدات، رقم: ٢١٠.

٢) والثانية في ثلاث مجلدات، رقم: ٢١١، في أولها خرم.

ونسختان بمكتبة الأسد بدمشق:

١) جزء في ٥٣١ ورقة، كان في المكتبة الظاهرية. نسخ في ١١٢٨هـ، رقم: ٣٨٩٢.

٢) جزآن مصوران عن الأصل المحفوظ قي إنكلترا بمكتبة كليات سيلي أوك في برمغهام برقم: ٤٢٠. في ١٠٥٧ لوحة، رقم: م ش /م/ ٤٧٦.

وقد طبع في القاهرة عدة طبعات[١]:

١) مطبعة الفتوح الأدبية ١٣٤٧هـ، ٨ج، ٤مج. منه نسخة بالمكتبة الأزهرية (٢٤٤٣ حديث) ٢٩٣١٩، (٢٨١٨ حديث) ٣٨٠١٩، ٣٣١١ بخيت (٤٣٨٩٣ فتوى)

٢) جمعية النشر والتأليف الأزهرية بتصحيح وتعليق محمود حسن ربيع ١٣٣٧هـ، ٨ج، ٤مج. توزيع مكتبة محمود توفيق. ثم سنة ١٣٤٧هـ، ٦ج، ٣مج.

٣) الجزء الثاني والثامن بالمكتبة الأزهرية ٣٥٥٣ (٤٩١٣١ حديث)، الثاني طبع بمكتبة السعادة، والثامن طبع بمطبعة المعاهد ١٣٤٧هـ.

٤) مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٨هـ، ٤مج. ثمّ ١٣٩٧هـ.

٥) دار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

كما طبع ببيروت طبعات أُخر:

١) دار الكتاب العربي ٨ج.

٢) دار الكتب العلمية ١٤٠٠هـ، ٤ مج.

٣) دار الفكر.

وطبع بالرياض بمكتبة الرياض الحديثة ١٤٠٠هـ، ٤مج.

٤٠- الذخر والعدّة في شرح البردة[٢] للبوصيري: طبع في إستانبول، تح: أحمد طوران أرسلان، ١٩٩٩م. وفي بيروت، دار الكتب العلمية، تح: محمد سالم هشام، ٢٠٠١م. ويبدوأنّه أخذه عن الطبعة السابقة؛ لأنّه لم يرجع فيه إلى مخطوطات.

منه نسختان بإستانبول:

المكتبة السليمانية، سرويلي، كتبت في ١٠٤٣، رقم: ١٤٤.

جامعة إستانبول، ٥١ ورقة، رقم: ٣٧٩١.

---

(١) دليل مؤلفات الحديث الشريف ٣٥٢، رقم: ١٥٨١، ١٥٨٢.

(٢) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠١:٥، رقم: ٩٤٢٩.

٤١- الرسالة النافعة[٣]: منها نسخة في مكتبة الأوقاف العامة بالموصل، مجموعة رقم: ٣/٢٤١٥

٤٢- رسالة في سكرات الموت[٤]: منها نسخة في مكتبة الأوقاف العامة بالموصل، مجموعة رقم: ١٦/٧٠٧١

٤٣- رسالة في فضل نصف شعبان[٥].

٤٤- رشف الرحيق من شراب الصديق[٦].

٤٥- رفع الالتباس ببيان اشتراك معاني الفاتحة وسورة الناس[٧]. منه نسخة بجامعة القاهرة في ٢٤ ورقة، كتبت في ١٢٤٨هـ، تحت الرقم: ٢٢١٩١.

ونسخة في الظاهرية بدمشق، ١٤ ورقة، نسخت في سنة ١١٢٨هـ، عام رقم: ٥٧٧٨. وقد نقلت إلى مكتبة الأسد بدمشق، ورقمها: ٥٧٧٨.

ونسخة في إستانبول، جامع نور عثمانيه، رقم: ٢٤٣٠.

٤٦- رفع الاشتباه عن إعراب[٨] الآية ٦٥ من سورة النمل وهي قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٦٥﴾﴾ منه نسخة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، رقم: ١٠٠.

٤٧- رفع الخصائص عند طلاب الخصائص[٩]: أو رفع الخصائص عن طلاب الخصائص قال أبو المواهب في مشيخته، وتبعه في خلاصة الأثر: شرحه شرحاً عظيماً.

---

(٣) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٠، رقم: ٩٤٢٩.

(٤) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٠، رقم: ٩٤٢٩.

(٥) مقدمة الذخر والعدة ٦٨.

(٦) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٣:٥٧٤.

(٧) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٣، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٣:٥٧٧، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط قسم التفسير ٢:٦٨٩، رقم: ١٠٩في القرن١١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠١، رقم: ٩٤٢٩.

(٨) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠١، رقم: ٩٤٢٩.

(٩) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٣:٥٧٨، والأعلام ٦:٢٩٣، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠١، رقم: ٩٤٢٩.

و«أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب» لخّصه السيوطي من كتابه الكبير في «الخصائص» وجعله على بابين :

الأول : فيما اختص به ρ عن جميع الأنبياء.

والثاني : فيما اختص به عن أمته ρ[١٠].

نظمه ابن علان ثمّ شرح نظمه. وسيأتي النظم.

منه أربع نسخ في تركيا:

١) مكتبة السليمانية في إستانبول، رئس الكتّاب مصطفى، رقم: ٢٠٩.

٢) مكتبة السليمانية في إستانبول، جامع لاله لي، رقم: ٥٨٣.

٣) جامعة إستانبول، رقم: ٨٩٢.

٤) المكتبة الوطنية بجوروم، رقم: ٢٠٨٧.

ونسخة بالمكتبة الشعبية بصوفيا، بلغاريا، ٢٣٥ ورقة، رقم: 1589 OP

ودار الكتب الوطنية بتونس، في ١٦٢ ورقة، كتبت في ١٠٤٥هـ، رقم: ٧٠٣٩.

ودار الصدّام ببغداد، ٢٥٨ ورقة، ١٠٧٣هـ، رقم: ٣٤٣٣٢.

وإيران، قمّ ، آية الله نجفي، ٢٢٦ ورقة، كتبت في ١٠٧٦هـ، رقم: ٣٤٧٤.

والأزهر، رقم: ٧١٦.

و الولايات المتحدة الأمريكية، جاريت، جامعة برنستون Princfton A. B. D ، رقم: ٦٤٩.

٤٨- رفع اللبس عن عرائس الأبواب الخمس[١١]: وهو شرح لكتاب الإنسان الكامل فيمعرفة الأواخر والأوائل في التصوف لعبد الكريم الجيلي المتوفي سنة ٨٢٠هـ.

٤٩- روضة الصفا في آداب زيارة المصطفى ρ [١٢].

٥٠- زهر الربا في فضل مسجد قباء[١٣]: أو زهر الربا في فضائل قبا.

---

(١٠) كشف الظنون ١: ١٨٥

(١١) مقدمة الذخر والعدة ٦٩.

(١٢) كشف الظنون ١:٩٢٦، وهدية العارفين ٢:٢٨٣.

(١٣) كشف الظنون ٢:٩٥٩، ومشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٣:٦١٧.

٥١- سطوع البدر في فضائل ليلة القدر[١٤]: ذكره في دليل الفالحين.

٥٢- شرح نظم أم البراهين[١٥].

٥٣- شرح نظم القطر: وقطر الندى لابن هشام، والنظم والشرح لابن علاّن. ذكره في داعي الفلاح[١٦].

٥٤- شرح منظومة السيوطي في موافقة عمر رضي الله عنه للقرآن[١٧]: ولعلها هي «إتحاف الثقات» كما مرّ.

٥٥- شرح منظومة الألغاز النحوية لملاّ عصام الدين[١٨]: منه نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

وجامعة الرياض، ١٥ ورقة، رقم: ١٦٦٢.

٥٦- شرح الزبد[١٩]: والزبد منظومة في العقيدة والفقه والتصوف لأحمد بن حسين بن حسن بن علي أبي العباس الرملي الشافعي الشهير بابن رسلان المتوفى سنة ٨٤٤هـ[٢٠]. والمنظومة مطبوعة.

٥٧- شرح قلادة العقيان بشعب الإيمان للشيخ إبراهيم بن حسن مفتي ديار الشرف. وفي الخلاصة: الشرق[٢١]. وفي إيضاح المكنون[٢٢]: قلادة العقيان بشعب الإيمان لإبراهيم بن حسن مفتي ديار الشرق. ولم يذكر من حاله شيئاً.

---

(١٤) دليل الفالحين ٣:٦٤٤، ٦٧١.

(١٥) مقدمة الذخر والعدة ٥٤.

(١٦) داعي الفلاح ٤٣٢.

(١٧) الفتوحات الربانية ١:٥١، ومشيخة أبي المواهب الحنبلي ٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥.

(١٨) فهرس مخطوطات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ٥:٢٢٤، رقم: ١١٧٤، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠١، رقم: ٩٤٢٩.

(١٩) مشيخة أبي المواهب الحنبلي ٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٦.

(٢٠) الضوء اللامع ١:٢٨٢.

(٢١) مشيخة أبي المواهب الحنبلي ٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٦.

(٢٢) إيضاح المكنون ٤:٢٣٧.

٥٨- شرح قلائد الجمان في نظم عوامل عالم جرجان[1]: كرّر ذكره في داعي الفلاح[2]. والعوامل المئة للشيخ عبد القاهر الجرجاني، نظمها ابن علان ثم شرح نظمه.

٥٩- شرح «نظم الورقات» للعمريطي: ذكره في داعي الفلاح[3] وكتاب «نظم الورقات» كتاب في أصول الفقه، واسمه الكامل: تسهيل الطرقات في نظم الورقات، ليحيى بن موسى، شرف الدين العمريطي الشافعي، المتوفى في حدود ٨٩٠هـ. و«الورقات» رسالة للإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي، المتوفّى سنة ٤٧٨هـ[4].

٦٠- شرح نظم القافية: نظم ابن علان كتاباً في القافية، ثمّ شرحه[5].

٦١- شرح نصيحة الملوك للغزّالي[6]: ذكره في داعي الفلاح. واسم كتاب الغزّالي: التبر المسبوك في نصيحة الملوك. للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزّالي، حجّة الإسلام، المتوفّى سنة ٥٠٥هـ. كتبه بالفارسيّة، ونقله إلى العربية أبو الحسن علي بن المبارك، صفي الدين. المتوفّى بعد ابن أخيه ابن المستوفي، شرف الدين، سنة ٦٣٧هـ[7].

٦٢- شرح نظم مختصر المنار[8]: وسيأتي النظم له.

٦٣- شمس الآفاق فيما للمصطفى ρ من كرم الأخلاق[9]: وهو مختصر كتاب أخلاق النبي ρ لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني المتوفى سنة

---

(١) مقدمة الذخر والعدة ٦٤.

(٢) داعي الفلاح ٢٢٦، ٥٠٠.

(٣) داعي الفلاح ٢١، ١١١.

(٤) كشف الظنون ٢:٢٠٠٥، وهدية العرفين ٢:٥٢٩، ومعجم المؤلفين ٤:١١٨، رقم: ١٨١٤٩.

(٥) داعي الفلاح ٣٩٢.

(٦) داعي الفلاح ١٧.

(٧) وفيات الأعيان (ابن المستوفي) ٤:١٥١، رقم: ٥٥٤، وكشف الظنون ٢:١٩٥٨. وقد حقق الكتاب محمد أحمد دمج ، وطبع ببيروت سنة ١٩٨٧م.

(٨) مقدمة الذخر والعدة ٥٧.

(٩) خلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٤:٥٥.

٣٦٩ هـ. حذف فيه أسانيد الكتاب ومكررات أحاديثه. كما ذكر في مقدمته[١].

طبع في بيروت، دار الكتب العلمية ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، ٢٥٦ صفحة، بتحقيق السيد عباس أحمد الحسيني وحسين محمد علي شكري عن نسختين إحداهما بخطّ المؤلف، وهي من محفوظات المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، رقم: ٢٧٠٦. جاء في خاتمتها أنّه أتمّ تلخيصه في أقلّ من جمعة، ثمّ قال: كان تمام تلخيصه يوم الجمعة السادس والعشرين من ربيع الثاني ١٠٥٧هـ، بالمجمع القايتباي، وكان تكميل هذا الأصل بخطّ مؤلفه. صحّ يوم الأربعاء ٢٧ من رجب سنة ١٠٥٧هـ . وبذلك يكون قد أنهاه قبل وفاته بسبعة أشهر وخمسة وعشرين يوماً تقريباً، وأتمّ تصحيحه قبل وفاته بأربعة أشهر وأربعة وعشرين يوماً.

والأخرى من مخطوطات الزاوية الناصرية بالمغرب.

٦٤- ضياء السبيل إلى معالم التنزيل في تفسير القرآن[٢]: تكرّر ذكره في داعي الفلاح[٣] عدّة مرات. منه نسخة في الهند، حيدر آباد، سالارجنك في ٤ مج، ١٠٤٦ورقة، كتبت ١٢١١هـ، ١٢١٢هـ، تحت الرمز: ٥٦ – ٥٣ . Taf ٤٦٤ – ٤٦١.

ونسخة بجامعة أم القرى بمكة المكرّمة، ثلاثة أجزاء، ٣٥٧ ورقة، كتبت في ١٠٤٣هـ، رقم: ١١٦٤.

وإستانبول، المكتبة السليمانية، يازمه باغشلر، الجزء الأول والثاني، رقم: ١٨٧٥.

٦٥- الطالع السعيد في فضائل يوم العيد[٤]: وهي رسالة. منها نسخة بالظاهرية بدمشق، كتبت في ١٢٠٤هـ، في ١٢ ورقة، عام رقم: ٣٦٧١. وقد نقلت إلى مكتبة الأسد بدمشق، ورقمها: ٣٦٧١ت٩. تمّ تأليفها سنة ١٠٤٥هـ مصححة.

---

(١) شمس الآفاق ٢٢، ٢٣.

(٢) كشف الظنون ٢: ١٠٩١، ومشيخة أبي المواهب الحنبلي ٨٢، وخلاصة الأثر ٤: ١٨٥، وهدية العارفين ٢: ٢٨٣، وطبقات المفسرين للأدنروي ١: ٢٩٦، الأعلام ٦: ٢٩٣، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط قسم التفسير ٢: ٦٨٩، رقم: ١٠٩ في القرن ١١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥: ٣٥٠١، رقم: ٩٤٢٩.

(٣) داعي الفلاح ١٤، ٣٥، ٨٤، ١٥٧، ١٧٢، ١٧٧.

(٤) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط قسم الحديث ٢: ١٠٦٣، رقم: ٣ في حرف الطاء. ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥: ٣٥٠١، رقم: ٩٤٢٩.

٦٦- الطيف الطائف بتاريخ وج والطائف[١]: أو طيف الطائف بفضل الطائف وقد كرر ذكره في داعي الفلاح[٢]. وفرغ منه، صفر سنة ١٠٤٨هـ.
منه نسخة في مكتبة الحرم المكي (الرقم ١٢٠) الأعلام ٦:٢٩٣
ومكتبة جامعة الملك سعود بالسعودية، رقم: ٤٨٥٠.

٦٧- العقد الثمين في نظم أم البراهين[٣]. و«أمّ البراهين» متن في علم التوحيد مطبوع مشهور، لمحمد بن يوسف بن الحسين السنوسي التلمساني الحسني، المتوفى سنة ٨٩٥هـ.

٦٨- العقد الفريد في تحقيق التوحيد[٤]: منه نسخة في المتحف الوطني بجاكرتا في أندنوسيا، رقم: DCLI.

٦٩- العقد الوفي في نظم عقيدة النسفي[٥]: وكتاب النسفي هو «العقائد»، وهو مشهور بالعقائد النسفيّة. وهو عمر بن محمد، نجم الدين أبو حفص السمرقندي الفقيه الحنفي، ولد سنة ٤٦١هـ، وتوفي بسمرقند سنة ٥٣٧هـ.

٧٠- العلم المفرد في فضل الحجر الأسود[٦]: منه ثلاث نسخ بتركيا:
١) إستانبول، عاطف أفندي، مجموعة رقم: ٢٨١٣.
٢) قيصري، راشد أفندي، كتبت في ١٠٤٠هـ، رقم: ٥/٣٦٤.
٣) قيصري، راشد أفندي، كتبت في ١٠٤١هـ، رقم: ٣/٣٦٤.
ونسخة بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم: ٣١٨٤.
والمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، رقم: ١٦٤٥.

---

(١) كشف الظنون ٢:١١١٩، ومشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠١، رقم: ٩٤٢٩.
(٢) داعي الفلاح ٢٢٤، ٤١٢.
(٣) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٤:١٠٥.
(٤) مقدمة الذخر والعدة ٥٤.
(٥) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٤:١١٢.
(٦) كشف الظنون ٢:١١٦٢، ومشيخة أبي المواهب الحنبلي ٨٤،و خلاصة الأثر ٤:١٨٦، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠١، رقم: ٩٤٢٩.

٧١- عيون الإفادة في أحرف الزيادة[١]: ذكره في داعي الفلاح[٢].

٧٢- غوث البحار الزاخرة للدرة الفاخرة[٣] والدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة لأبي حامدالغزّالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ. منه نسخة بدار الكتب المصرية بالقاهرة، حليم تصوّف، رقم: ١٧٢. وأخرى في مكتبة المتحف الوطني بجاكرتا، رقم: A٣٢.

٧٣- فتح رب البرية بتخميس القصيدة الهمزية للبوصيري[٤]: منها نسخة بجامعة الملك عبد العزيز بالسعودية مجموعة رقم: ٨/٢٣٩.

٧٤- فتح الفتاح في شرح الإيضاح أعني منسك النووي[٥]: ذكره في داعي الفلاح[٦]. وللنووي ثلاثة مناسك: كبرى ووسطى وصغرى. وقد شرح ابن علان الكبرى كما في الخلاصة: شرح منسك النووي الكبير وقد حشّى عليه كما في إيضاح المكنون[٧]: محمد ابن سليمان الكردي المدني وسمّاه فتح القدير باختصار متعلقات نسك الأجير في شرح فتح الفتاح.

منه نسخة في مكتبة الحرم المكي الشريف، كتبت بخط النسخ، كتبها عمر بن طه البار في ٢٧، ربيع الأول، سنة ١١٨٨هـ. في ٢٩٢ ورقة ، في الصفحة ٢٣ سطراً ٢٣×١٦ سم الرقم العام ١٦٨٤ فقه شافعي.

ونسخة بالسعودية، جامعة الملك سعود، رقم: ١٣٠٢.

وإستانبول، المكتبة الوطنية بالسليمانية، بالعراق، ١٣٩ ورقة، قسم البابانيات، ٨/٤٧ ت/٢٤٩.

---

(١) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٦:٤، وهدية العارفين ٢٨٣:٢، وإيضاح المكنون ١٣٣:٤.

(٢) داعي الفلاح ٦٢٩.

(٣) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠١:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٤) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠١:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٥) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٥:٤، وهدية العارفين ٢٨٣:٢، وإيضاح المكنون ٤: ١٦٨، والفهرس المختصر لمخطوطات مكتبة الحرم الشريف ٨٠٩:٢، رقم: ٣١٠٨، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠١:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٦) داعي الفلاح ٢٠١.

(٧) إيضاح المكنون ١٦٨:٤.

٧٥- فتح القدير في الأعمال التي يحتاج إليها من حصل له بالملك على البيت ولاية التعمير[1]: قال في خلاصة الأثر: رسالة في الأعمال التي يحتاجها النائب عن العمارة. وفي معجم تاريخ التراث: فتح القدير في الأعمال التي يقف عندها في عمارة من جعل للملك على البيت ولاية التعمير.

منها نسخة تركيا، قيصري، راشد أفندي، كتبت في ١٠٤٠هـ، رقم: ٥٨/٣٦٤.

٧٦- فتح الكريم الفتاح في حكم ما سد به البيت من حصر وأعود وألواح[2]: قال في خلاصة الأثر: قال ألفته صبيحة يوم الاثنين سلخ رمضان إلى ضحوة نهار، وكنت في عصر ذلك اليوم نسخته لرئيس المعلمين علي بن شمس الديوبين فيه عملهم أتمّ بيان.

٧٧- فتح الكريم القادر ببيان ما يتعلق بعاشوراء من الفضائل والأعمال والمآثر[3]: ذكره في دليل الفالحين.

٧٨- فتح الكريم الوهاب في شرح نظم قواعد الإعراب[4]: شرح لمنظومته: حدائق الألباب في علم قواعد الإعراب السابقة الذكر. ألّفه مع تأليف الفتوحات الربانية، كما أشار فيه إلى ذلك ويبدو أنّ له شرحين: كبير وصغير؛ لأنّه قال في داعي الفلاح: شرح نظمي لـ«القواعد الصغرى النحوية» الكبير.

تمّ تأليفه سنة ١٠٣٥هـ بالمجمع القاتيباني تجاه بيت الله الحرام. كما في خاتمة نسخة الظاهرية بدمشق، في ١٩٢ ورقة، نسخت سنة ١٠٣٧هـ، عام رقم: ٨٩٢٤. وقد نقلت إلى مكتبة الأسد بدمشق، ورقمها: ٨٩٢٤.

٧٩- فتح المالك في تجويز طريق ابن مالك[5]: وهي رسالة في تعريف واجب الاستثناء وجائزه.

---

(١) خلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٤:١٦٩، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠١، رقم: ٩٤٢٩.

(٢) خلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٤:١٧٠.

(٣) دليل الفالحين ٤:٥٦، ٦١، ومشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٢، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣.

(٤) داعي الفلاح ١٣، والفتوحات الربانية ١:٢٧، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠١، رقم: ٩٤٢٩.

(٥) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٦، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٤: ١٧١.

٨٠- فتح المستجاد لبغداد[١]:أو الفتح المستجاد لبغداد. أو: الفتح المستجاد في فتح بغداد. وذكره في داعي الفلاح[٢]: الفتح المستجاد بتاريخ بغداد، و تاريخ فتح بغداد. قال حاجي خليفة: مختصر ألفه سنة ١٠٤٨هـ.

٨١- فتح الواحد وحده في حكم القائل للوجود بالوحدة[٣]: منه نسخة في المتحف الوطني بجاكرتا، رقم: CXIC.

٨٢- فتح الوهاب بنظم رسالة الآداب[٤]: ورسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجيالمتوفى ٧٥٦هـ، من المتون المشهورة.

٨٣- الفتوحات الربانية في شرح الأذكار النووية[٥]: أو الفتوحات الربانية على الأذكار النووية. ألّفه قبل دليل الفالحين في شرح رياض الصالحين؛ لأنّه أحال في شرح الرياض عليه كثيراً .

وكتاب النووي هو «حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار» مشهور حتى يومنا هذا بالأذكار.

منه نسخة بالهند، رامبور، في ٣٥٦ ورقة، كتبت في القرن ١١، ناقصة، تحت الرمز: D ٩٠٨ (١٢٤٣)

و بمكتبة الأسد بدمشق منه ثلاث نسخ:

١) جزآن مصوران عن الأصل المحفوظ في إنكلترا بكتبة كليات سيلي أوك في برمنغهام برقم: ٤٢٦. في ٤٠١ لوحة، نسخا سنة ١١٣٦هـ، ، رقم: م ش /م/٤٦١.

---

(١) كشف الظنون ٢:١٢٣٥، و مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٦، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، والأعلام ٦:٢٩٣.

(٢) داعي الفلاح ١٨٩، ٤٦٥.

(٣) مقدمة الذخر والعدة ٥٤.

(٤) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣.

(٥) كشف الظنون ١:٦٨٨، و مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، و الفهارس الأزهرية ١:٥٧٠، و الأعلام ٦:٢٩٣، و الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط قسم الحديث ٢:١١٨٤، رقم: ٧٧ في حرف الفاء، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠١، رقم: ٩٤٢٩، ودليل مؤلفات الحديث الشريف ٤٦٣، رقم: ٢١٦٢.

٢) جزآن كانا في المكتبة الظاهرية، في ٣٥٢ ورقة، نسخا في ١١٣١هـ، رقم: ٣٩٠٠.

٣) جزء واحد كان في المكتبة الظاهرية، في ٣٦٣ ورقة، نسخ سنة ١١٣٠هـ، رقم: ١١٠٤.

وبالأزهر نسختان:

الأولى في مجلدين، كتبت في ١١٢٣هـ، تحت الرقم: (٣٥١) ٢٩٤٤.

والثانية في مجلد، ٣٣٩ ورقة، ناقصة الآخر، تحت الرقم: (٢٦١) ١٨٧٧.

وبدار الكتب القطرية نسختان:

الأولى: في ٢٠٨ ورقات، رقم: ٢٠.

والثانية: نسخة في ١٢٠٤هـ، رقم: ٥٢/٥٢.

ونسختان في إستانبول، طوبقبوسراي، أحمد ثالث مدينه:

الأولى: في ٤٤٥ ورقة، رقم: ٤٠٤.

والثانية: ٤٤٨ ورقة، كتيت في ١١٢٩هـ، رقم: ٤٤٥. [كذا، ولعلها: ٤٠٥]

وقد طبع الشرح غير مرّة ٧ج، ٤مج:

القاهرة، جمعية النشر والتأليف الأزهرية ١٣٥٨هـ. وذكر في معجم تاريخ التراث أنّه نشر بالقاهرة سنة: ١٣٢٣، ١٣٤٨، ١٣٥١هـ.

بيروت، المكتبة الإسلامية.

إستانبول، ١٣٧٥هـ.

كما طبع كتاب النووي بعنوان «الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار» بالقاهرة والرياض وبيروت والطائف وإستانبول ودمشق، ومعه تعليقات مختصرة من شرح ابن علان[1].

٨٤- فضائل مكة المكرمة[2]: ولعله كتاب مثير الأشواق.

٨٥- الفوائد المنزعة الحياض في شرح كتاب الرياض[1]: ويبدو أنّها مختصر دليل الفالحين. توجد منه نسخةٌ وحيدة في البوسنة ، و هي واقعة في (٣٨٦) ورقة ، مكتوبة بخط نسخي ، و لا يعرف اسم كاتبها ، و لا مكان نسخها أو تاريخه.

---

(١) دليل مؤلفات الحديث الشريف ٤٥٢، ٤٥٣، رقم: ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩.

(٢) كشف الظنون ٢:١٢٧٨.

٨٦- الفيض المقسوم على مختصر المرقوم[٢]: في التصوف. منه نسخة في الهند كجرات بخط نسخ، عدد أوراقها ٣١.

٨٧- قرّة العين في حديث «استمتعوا من هذا البيت فقد هدم مرتين»[٣]: منه نسخة في تركيا، قيصري، راشد أفندي، رقم: ٤/٣٦٤.

٨٨- قلائد الجمان في نظم عوامل عالم جرجان[٤]: منه نسخة بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، مجموعة رقم: ١٠٠.

٨٩- القول الحق والنقل الصريح بجواز التدريس بجوف الكعبة الحديث الصحيح[٥]: قال في خلاصة الأثر ٤:١٨٥وصنف في جواز التدريس داخل البيتمصنفاً حافلاً أطنب فيه المقال في هذا المقام، وجمع فيه الأقوال في هذا المرام.

منه نسخة بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، مجموعة رقم: ١٦٤٥.

٩٠- لطيف الرموز والإشارات إلى خبايا زوايا حسن العبارة[٦]: ولعلها شرح لرسالة حسن العبارة في نظم رسالة الاستعارة السابقة الذكر.

منه نسخة بإستانبول، المكتبة السليمانية، جامع لاله لي، رقم: ٢٩٩٨.

وأخرى بالولايات المتحدة الأمريكية، جاريت، جامعة برنستون Princfton A. B. D ، رقم: ٥٩.

٩١- المبرد المبكي في رد الصارم المنكي[٧] : ذكره له الكتاني. فقد ألّف تقي الدين السبكي كتابه «شفاء السقام في زيارة خير الأنام» ـوهو مطبوعردّاً على ابن تيمية في زيارة قبر النبي ρ فردّ ابن عبد الهادي الحنبلي المقدسي عليهشدّة في

---

(١) مخطوطات الحديث النبوي و علومه في مكتبات البوسنة تأليف الدكتور : أحمد عبد الكريم نجيب أستاذ الحديثالنبوي و علومه في كلّية الدراسات الإسلاميّة بسراييفو ، و الأكاديميّة الإسلاميّة بزينتسا ومدرّس العلوم الشرعيّة في معهد قطر الديني سابقاً .

(٢) فهرس مخطوطات مكتبة بير محمد شاه، كجرات، الهند.

(٣) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠١، رقم: ٩٤٢٩.

(٤) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠١، رقم: ٩٤٢٩.

(٥) خلاصة الأثر ٤:١٨٥، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٤:٢٤٨، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠١، رقم: ٩٤٢٩.

(٦) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠١، رقم: ٩٤٢٩.

(٧) فهرس الفهارس ١: ٢٧٧.

كتابه «الصارم المنكي في الرد على السبكي»، وهو مطبوع أيضاً. ثمّ جاء ابن علان فانتصر لابن السبكي في كتابه هذا.

٩٢- مؤلف في منع وضع الساتر لوجه الكعبة كلها بقدر سمكها[١]: ذكر في مقدمة الذخر والعدة.

٩٣- مثير شوق الأنام إلى حج بيت الله الحرام[٢]أثبتته كلّ المصادر لصاحبنا ابن علاّن، إلاّ أنّ محقّق الذخر والعدة[٣]نسبه لجدّ ابن علان، وهو محمد علاّن بن عبد الملك. وذلك برجوعه لنسخة من مخطوطاته. ويؤيد ما ذهب إليه قول حاجي خليفة: «مثير شوق الأنام إلى حج بيت الله الحرام لمحمد بن علان بن عبد الملك بن علي بن علي بن مباركشاه الصديقي العلوي المكي. هو: محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم بن محمد بن علان بن عبد الملك بن علي بن مباركشاه البكري الصديقي المكي الشافعي. ولد بمكة: سنة ٩٩٦».ويبدو أنّه من أشهر كتبه في حياته، لكثرة نسخه في حياته. قال حاجي خليفة: وهو على ثمانية أبواب:

الأول : في فضائل البيت.

الثاني : في ثواب الحج والعمرة.

الثالث : في فضل الوقوف.

الرابع : في المبيت بمزدلفة ومنى.

الخامس : في فضيلة الطواف والسعي وفضائل الركن والمقام.

السادس : في وعيد من أساء الأدب فيه.

السابع : في منافع زمزم.

الثامن : في فضيلة زيارة سيد الأنبياء ρ.

---

(١) مقدمة الذخر والعدة ٥٧.

(٢) كشف الظنون ١٥٨٩:٢، وهدية العارفين ٢٨٣:٢، والأعلام ٢٩٣:٦، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط قسم الحديث ١٣٦٢:٣، رقم: ٦٢ في حرف الميم، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠٢:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٣) الذخر والعدة ٦٩.

منه نسخة بالبنغال، كلكتا، في ١٠٦ وقات، كتبت في القرن ١٢، تحت الرقم: ٩٤٠ (٢٥٠).

ونسخة أخرى في الخزانة العامة بالرباط في ٣٣٠ صفحة، تحت الرمز: ١٨٩٢د.

ونسختان بتركيا:

قيصري، راشد أفندي، كتبت في ١٠٣٥هـ، رقم: ٢/٤١٣.

إستانبول، طوبقبوسراي، ١٩٢ ورقة، ١٢١٢.

ونسخة بالمدرسة المحمدية بالموصل، ١٩٨ ورقة، رقم: ١٣/٦.

ودار الكتب الوطنية بتونس، ١١٩ ورقة، كتبت في ١٢٤٠هـ، رقم: ٢٣١٨.

والمدينة المنورة، في ١١٢ ورقة، كتبت في ١٢٧٣هـ، عارف حكمت رقم: ٢٥٤/٢١٨.

ونسخة بمكتبة الأسد بدمشق كانت بالمكتبة الظاهرية، في ٢٢٢ورقة، رقم: ٧٦١٨.

وثلاث نسخ بمكتبة الحرم المكي الشريف رقم: ٣٥٢٧، ٣٥٢٨، ٣٥٢٩.

٩٤- مختصر كفاية المقاصد من حروف الزوائد. ذكره في داعي الفلاح[١].

٩٥-المقرّب في معرفة ما في القرآن من المعرّب[٢]:لخّصه من المهذّب فيما وقع في القرآن من المعرّب لجلال الدين السيوطي.

منه نسخة بجامعة الإمام محمد بن سعود، تحت الرقم: ٣١١٨.

والمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، مجموعة رقم: ١٠٠.

٩٦- مفتاح البلاد في فضائل الغزو والجهاد[٣]: ونسبه محقّق الذخر والعدة[٤]نسبه لجدّ ابن علان أيضاً.

---

(١) داعي الفلاح ٦٢٩.

(٢) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط قسم التفسير ٦٨٩:٢، رقم: ١٠٩ في القرن١١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠٢:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٣) هدية العارفين ٢٨٣:٢، وإيضاح المكنون ٥٢٣:٤.

(٤) الذخر والعدة ٦٩.

٩٧- المنح الأحمدية بتقريب معاني الهمزية[١]؛ و في معجم تاريخ التراث العربي: المنح الأحدية بتقريب معاني الهمزية. منه نسخة بإستانبول، مكتبة بايزيد الثاني، عمرمي رقم: ٣٥٤٥.

٩٨- المنّة في بيان بعض موافقات الكتاب والسنة[٢]: ولعله إتحاف الثقات في الموافقات السابق الذكر. منه نسخة في إستانبول، المكتبة السليمانية، حالت أفندي، رقم: ٨٦.

٩٩- منهج من ألف فيما يرسم بالياء ويرسم بالألف[٣]: ذكره في داعي الفلاح[٤]: منهج من ألّف فيما يُكتب بالياء والألف.

١٠٠- المنهل العذب المفرد في الفتح العثماني لمصر ومن ولي نيابة تلك البلد[٥].

١٠١- المواهب الفتحية في الطريقة المحمدية[٦]: أو المواهب الفتحية على الطريقة المحمدية. و الطريقة المحمديّة أنه للبروكلي في التصوّف. وكثرة نسخ شرح ابن علاّن عليه تدلّ على شهرته أيضاً. والطريقة على ثلاثة أبواب :

الأول : فيه ثلاثة فصول: الأول في الاعتصام بالكتاب والسنة، الثاني في البدع، الثالث في الاقتصاد.

والثاني : فيه ثلاثة فصول أيضاً : الأول في تصحيح الاعتقاد، الثاني في العلوم المقصودة لغيرها، وهو ثلاثة أنواع، الثالث في التقوى وفيه ثلاثة أنواع، وفي ثالثه : تسعة أصناف.

---

(١) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٦، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٤:٥٧٥، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٢، رقم: ٩٤٢٩.

(٢) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٢، رقم: ٩٤٢٩.

(٣) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٦، وهدية العارفين ٢:٢٨٣، وإيضاح المكنون ٤:٥٩٣.

(٤) داعي الفلاح ٢٣.

(٥) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٦، وهدية العارفين ٢:٢٨٤، وإيضاح المكنون ٤:٥٩٤، و الأعلام ٦:٢٩٣.

(٦) كشف الظنون ٢: ١١١٢، وهدية العارفين ٢:٢٨٤، وفهرس الكتب العربية بالكتبخانة المصرية ٢:١٤٠، وفهرس مخطوطات الأزهرية ٣:٦٤٢، والأعلام ٦:٢٩٣، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٢، رقم: ٩٤٢٩.

والثالث : في أمور ظنت من التقوى، وليست منها،وفيه ثلاثة فصول أيضاً : الأول في الدقة في أمر الطهارة وفيه أربعة أنواع، الثاني في التورع من طعام أهل الوظائف، الثالث في أمور مبتدعة.

فرغ ابن علاّن من شرحه بعد ظهر الخميس، الثالث والعشرين من ربيع الآخر ١٠٥٣هـ. كذا قال حاجي خليفة. وفي فهرس الأزهرية: فرغ من تأليفها سنة ١٠٥١هـ.

مه نسخة بالكتبخانة المصرية، مجلد بقلم عادي، تمّت كتابته يوم الثلاثاء ثاني شوال ١١٧٩هـ. ورمزه: تس ١ ج ١ ن خه ١٨٢ ن ع ٢٦٥٠.

وبالمكتبة الأزهرية في مجلد، بقلم معتاد، بأولها أوراق بقلم فارسي، وببعض أ وراقها ترميم، في ٤٥٢ ورقة، ومسطرتها ٢١ سطراً، ٢١ سم، تحت الرقم: (١٠٣١ تصوف) ٨٢٧٨.

ونسخه بتركيا كثيرة:

مكتبة محمود ثاني، ١٦٢٥/٨.

قيصري، راشد أفندي:

١) ٥١٦ ورقة، كتبت في ١١١٣هـ، رقم: ١٦٨.

٢) ٣٨٦ ورقة، كتبت في ١٠٦٥هـ، رقم: ٩٣٠٨.

المكتبة الوطنية بأزمير، أزمير ملّي:

٢٥٥ ورقة، كتبت في ١٠٦٩هـ، رقم: ١٩٢١.

رقم: ١١٥٩.

وفي إستانبول:

١) مكتبة بايزيد الثاني عمومي، رقم: ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦.

٢) مكتبة السلطان بايزيد الثاني، أماسيه، ١٧٧ ورقة، كتبت في ١٠٩٦هـ، رقم: ١٢٩٠.

٣) متحف طوبقبوسراي ، أمانت خزينه سي:

أ- ٤٦١ ورقة، كتبت في ١٠٧٠هـ، رقم: ٩٢١.

ب- ٤٠١ ورقة، رقم: ٩٢٥.

٤) مكتبة كوبريلي، محمد عاصم، ٤٣٩ ورقة، كتبت في ١٠٧٠هـ، رقم: ١٦٦.
٥) مكتبة ملّت ، فيض الله أفندي، رقم: ١٢٥١، ١٢٥٢.
٦) المكتبة السليمانية:

١. عاطف أفندي، رقم: ١٤٢٥.
٢. ولي الدين أفندي، رقم: ١٩٤٥، ١٩٤٦.
٣. سليمانية، رقم: ٧١٣.
٤. لاله لي رقم: ١٤١٠.
٥. خربوط، رقم: ١٥.
٦. يوزغاد، رقم: ٤٥٩، ٨٢٧.
٧. مكتبة السلطان محمد الفاتح، رقم: ٢٦٩١، ٢٦٩٢، ٢٦٩٣.
٨. حاجي محمود، رقم: ١٦٧٣.
٩. أسعد أفندي، رقم: ١٥٣٠.
١٠. اسم خان سلطان، رقم: ٢٨٧.
١١. وهبي أفندي، رقم: ٦٨٨.
١٢. قلج علي، رقم: ٦٠٢، ٦٠٣.

والمكتبة العباسية بالبصرة، رقم: ٧٣/ج.
ومكتبة الأوقاف العامة بالموصل ٣٢٦ ورقة، كتبت في ١١٦٠هـ، رقم: ٤٨٨٤.
وجامعة الكويت، رقم: ٣٦٣٠م. ك نسخة مصوّرة.
وبلدية الإسكندرية، ٤٠٩ ورقات، كتبت في ١٠٥١هـ، رقم: ٢٢٠١/ج.

١٠٢- مؤلف في رجال الأربعين النووية(١).
١٠٣- مؤلف في أجداده إلى الصديق(٢).
١٠٤- مؤلف فيمن اسمه زيد(٣).
١٠٥- مورد الصفا في مولد المصطفى ρ (٤): منه نسختان في تركيا:

---

(١) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥.
(٢) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥.
(٣) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ٤:١٨٥.

١) قيصري، راشد أفندي، كتبت في ١٠٤٠هـ، رقم: ٢/٣٦٤.

٢) إستانبول، المكتبة السليمانية، وهبي أفندي، رقم: ١١٤٣.

ونسخة في البحرين، في ٨ ورقات، رقم: ١٧٩.

١٠٦- النبأ العظيم في شرح أخلاق النبي ρ [٥]: وهو شرح على كتاب أخلاق النبي ρ لأبي الشيخ الأصبهاني. ذكره ابن علاّن في مقدمة شمس الآفاق[٦].

منه نسخة في مكتبة الحرم المكي الشريف، كتبت بخط النسخ، في ٢٤٥ ورقة، ٢٥ سطراً ٢٢×١٦سم تحت الرقم: ١٢٥٠ حديث.

١٠٧- نزهة الأنصار بفضل الأنصار: داعي الفلاح[٧].

١٠٨- نشر ألوية التشريف بالإعلام والتعريف بمن له ولاية عمارة ما سقط عن بيت الشريف[٨]: قال في خلاصة الأثر: سببه أنّ البيت العتيق لما سقط سأل الشريف مسعود صاحب مكة إذ ذاك العلماء عن حكم عمارته، فأجابوا بأنّه فرض كفاية على سائر المسلمين، ولشريف مكة تعاطي ذلك، وأنه يعمّره ولو أنّه من القناديل التي لم يعلم أنّها عينت من واقفها لعين العمارة، ووافقهم صاحب الترجمة أولاً، ثم ظهر له أنّ هذا العمل لا يتوجه إلاّ إلى السلطان الأعظم، وتوقّف معظم العلماء عن موافقته فألف المؤلَّف المذكور.

١٠٩- نظم الآجرومية[٩].

١١٠- نظم أنموذج اللبيب للسيوطي[١٠]: منه نسخة في دار الكتب المصرية بالقاهرة، الخزانة التيمورية، كتبت في ١١٧٢هـ، رقم: ٥٣٩.

---

(٤) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٦:٤، وهدية العارفين ٢٨٤:٢، وإيضاح المكنون ٦٠٥:٤، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠٢:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٥) ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠٢:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٦) شمس الآفاق ٢٢، والفهرس المختصر لمخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف ٢٤١:١، رقم: ٩٣٩.

(٧) داعي الفلاح ٦٩٨.

(٨) خلاصة الأثر ١٨٦:٤، وهدية العارفين ٢٨٤:٢، وإيضاح المكنون ٦٤٧:٤.

(٩) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٥:٤.

(١٠) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠٢:٥، رقم: ٩٤٢٩.

١١١- نظم إيساغوجي[١١]: وإيساغوجي كلمة يونانية تعني المنطق، وأشهر الكتب بهذا الاسم كتاب مفضل بن عمر الأبهري أثير الدين المتوفى في حدود ٧٠٠ هـ[١٢].

١١٢- نظم قطر الندى لابن هشام[١٣].

١١٣- نظم العقد للعضد[١٤]؛ ولعلها نظم العقائد العضديّة لعضد الدين الإيجي.

١١٤- نظم مختصر المنار في أصول الحنفية[١٥]: ومنار الأنوار في أصول الفقه، لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي المتوفى سنة ٧١٠ هـ.

١١٥- المدخل في علم البلاغة للعضد[١٦]: المدخل في علم المعاني والبيان والبديع لعضد الدين الإيجي[١٧].

١١٦- النفحات الأحدية في تصدير وتعجيز الكواكب الدرية أعني قصيدة البردة أمن تذكير جيران بذي سلم[١٨].

١١٧- النفحات الأريجة في متعلقات بيت أم المؤمنين خديجة[١٩].

١١٨- النفحات العنبرية في مدح خير البرية[٢٠]: منه نسخة في تركيا، قيصري، راشد أفندي، رقم: ٥/١٠٨٧.

١١٩- النهج الأكمل في حديث ماء زمزم[٢١].

١٢٠- واضع الكرسي للحديث القدسي[٢٢].

---

(١١) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٥:٤.

(١٢) كشف الظنون ٢٠٦:١.

(١٣) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٥:٤.

(١٤) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٥:٤.

(١٥) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٥:٤.

(١٦) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٥:٤.

(١٧) الأعلام ٢٩٥:٣.

(١٨) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٥:٤، وهدية العارفين ٢٨٤:٢، وإيضاح المكنون ٦٦٣:٤.

(١٩) خلاصة الأثر ١٨٥:٤، وهدية العارفين ٢٨٤:٢، وإيضاح المكنون٦٦٣:٤.

(٢٠) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٦:٤، وهدية العارفين ٢٨٤:٢، وإيضاح المكنون ٦٦٥:٤، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠٢:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٢١) مقدمة الذخر والعدة ٥٥.

(٢٢) مقدمة الذخر والعدة ٥٥، ٥٦.

١٢١- الوجه الصبيح في ختم الصحيح[٢٣]: وهي رسالة كما في خلاصة الأثر. وفي معجم تاريخ التراث العربي: الوجه الصبيح في ختم الجامع الصحيح.

منها نسخة إستانبول، جامع نور عثمانيه، رقم: ٢٤٣١.

١٢٢- وصال المرقّم في دار الأرقم[٢٤]: والأرقم بن أبي الأرقم صحابي من السابقين إلى الإسلام، وكانت داره مكان اجتماع النبي ρ وأصحابه في مكة. منه نسخة في إستانبول عاطف أفندي، مجموعة رقم: ٢٨١٣.

١٢٣- وفور المنّة بشرح منظومة ابن الشحنة في المعاني والبيان[٢٥]: وابن الشحنة هو محمد ابن محمد بن محمد بن محمود أبو الوليد الحلبي الحنفي، قاضي حلب، المتوفى سنة ١٥هـ، عُرف بحسن نظمه، وله منظمة في ألف بيت في عشرة علوم[٢٦].

منه نسخة في جامعة الإسكندرية بمصر، في ٣٦ورقة، كتبت في ١٠٤٦هـ، جعفر ولي رقم: ٤٥، وأخرى بمكتبة الحرم المكي الشريف، رقم: ٣٤٠٨ عام.

---

(٢٣) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٦:٤،وهدية العارفين ٢٨٤:٢، وإيضاح المكنون٧٠٢:٤، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠٢:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٢٤) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠٢:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٢٥) مشيخة أبي المواهب الحنبلي٨٤، وخلاصة الأثر ١٨٦:٤، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣٥٠٢:٥، رقم: ٩٤٢٩.

(٢٦) الضوء اللامع ٣:١٠، وإيضاح المكنون ٥٨١:٢.

كتب نسبت له:

١- شرح قصيدة السودي: أحمد بن عبد الله بن سالم ابن عبد الله بافضل اليمنى المتوفى سنة ١٠٤٤هـ[٢٧]:ليس عند الخلق من خبر عنك يا أغلوطة الفكرِ

٢- شرح قصيدة ابن الميلق الشاذلي المصري[٢٨] المتوفى سنة ٧٩٧هـ ١٣٩٤م المسمّاة بـ«حال السلوك إلى ملك الملوك»، والتي مطلعها:

من ذاق طعم شراب القوم يدرِ به و من دراه غداً بالروح يشربُه

٣- شرح قصيدة أبي مدين التلمساني[٢٩]، التي مطلعها:

ما لذة العيش إلا صحبة الفقراء هم السلاطين و السادات والأُمرا

طبع الشرحان في القاهرة سنة ١٣٠٥هـ. وكلاهما في التصوف.

والصواب أنّ هذه الكتب لأحمد بن إبراهيم شهاب الدين الصديقي المكي الشافعي النقشبندي عم محمد علي[٣٠].

(٢٧) إيضاح المكنون ٤:٢٣١ والصواب أنّ القصيدة لمحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن محمد السودي المتوفى سنة ٩٣٢هـ. مترجم في النور السافر ٢١٦، وشذرات الذهب ١٠:٦٢٦. وقد ذكر جزءاً من قصيدته في النور السافر ٢٢٠.

(٢٨) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ٣٩٢، والأعلام ٦:٢٩٣.

(٢٩) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ٣٩٢، والأعلام ٦:٢٩٣.

(٣٠) خلاصة الأثر ١:١٨٥، رقم: ١١٧، وهدية العارفين ١:١٥٦، ومعجم المطبوعات ١:١٨٨، وفهرس الأزهرية ٣:٥٨٨.

شعره:

لم يكن ابن علان شاعراً لنطيل الوقوف عند شعره، فشأنه في ذلك شأن العلماء الذين يقولون بعض الأشعر في بعض المناسبات. وقد عُرفت أشعار العلماء عامّة بالجفاف وقربها للنظم أكثر منها إلى الشعر، فكيف وابن علاّن العالم المقلّد العثماني.

فمن أشعاره(٣١) قوله في ماء زمزم:

والزمزمية بعض ملوحة من مياه العين أحلى وأملح
فقلت لقلبي: يراها ملاحة برحت تحلو لقلبي وتملح

وقوله في حبيبه:

يا ربِّ أنت حبستَ الحُسنَ في قمرٍ حلو الشمائل لا يرثي لمن عشقه
أكاد أدعو عليه حين يهجرني لكن لفرط غرامي تمنع الشفقه

وقوله:

يا مالكاً رِقَّ قلبي رِفْقاً بنفْسِ رفيقك
اللّهُ بيني وبينك في الفيّ وشْف ريقك

وقوله:

يا من يلوم محبّاً ولا يراعي الجمالا
باللّه دعني فإنّي لقد فنيت انتحالا

وقوله مضمناً بردة كعب بن زهير الصحابي:

كتمتُه ولهيبُ الشوقِ في كبدي والدمعُ منسكبٌ والبالُ مشغولُ
وقلتُ قد غاب من أهواه وا أسفي بانت سعادُ فقلبي اليومَ متبولُ

أمّا نظمه فإنّه كان مولعاً بالنظم كما سيأتي في منهجه، فنجده نظم لغات الإصبع(٣٢)، وحديث اغتنم خمساً قبل خمس(٣٣)، وأسماء فقهاء المدينة(٣٤)،

---

(٣١) خلاصة الأثر ٤:١٨٧، ١٨٨، و نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة٤:١١٢، ١١٣، رقم: ٢٨٠.وينظر أيضاً دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ٢:٤٨٣.

(٣٢) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ٢:٣٩٥.

(٣٣) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ٢:٤٩٠.

(٣٤) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ٣:٣٩٥.

وغير ذلك(٣٥).

(٣٥) ينظر: دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ٣:٩، ١٨٧، ٤:١٨٤، ٣٧٠، والفتوحات الربانية لشرح الأذكار النووية ١:١٠٢، ٢٠٥، ٢٦٢، ٢:٩٨، ١٤٩، ٢٠٦، ٤:٣٨٥، ٣٩٥، ٥:٤٢، ٣٢٦، ٤٠٣، ٦:٣٧١.

دراسة الشرح، وتتضمن:

١. منهج ابن علان في شرح الاقتراح

٢. مذهبه النحوي وشواهده

٣. بين شرحي ابن علان وابن الطيب الفاسي

٤. مصادر ابن علان

منهج ابن علان في شرح الاقتراح:

شرح ابن علاّن الاقتراح شرحاً وافياً موضحاً مسالكه، مسهّلاً مصاعبه، مفصلاً مسائله مستشهداً على مقالاته، فجاء الكتاب بشرحه له كتاباً وافياً في بابه، بأمثلته وشواهده ومسائله وتراجمه.

قال ابن علاّن في مقدّمة شرحه للاقتراح: «هذه عُجالةٌ لابن علاّن تُسمَّى «داعي الفلاح لمخبّئات الاقتراح» على الكتاب الذي زانَ وضعُه، وبانَ شرفُه وصنعُه، لإمام العلوم الشرعيّة وعالِمها، وقاضي الفنون الإسلاميّة وحاكمِها، المجتهدِ النحريرِ، الحائزِ لفضيلتي التقرير والتحرير، مجدِّدِ القرن التاسع، وضوء «الضوء اللّامع» عبدِ الرحمنِ جلالِ الدينِ بنِ أبي بكرٍ كمالِ الدينِ السيوطيِّ الأزهريِّ الشافعيِّ نفعَنا الله ببركاتِه، وأعاد علينا من كريم لحَظاته في العلم الذي اخترعه، وأصّله ونوّعه، وسمّاه علمَ أصول النحو».

لذلك نرى أنّه أراد أن يشرح الاقتراح شرحاً موجزاً، ولعل نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية بالقاهرة تمثّل هذه العجالة التي أرادها ابن علان، إذ نجدها مختصرةً عن بقية النسخ كأنّها مسوّدةٌ للكتاب، زاد عليه فيما بعد أمثلةً مفصّلةً، وشرح مسائله وطوّلها، كما نجدها في النسخ الأخرى.

كما نجد في نصّ ابن علاّن شدّة إعجابه بالكتاب وصاحبه، لذلك قال في مدحه:

إنّ متن الاقتراح كروضةٍ ... تْ أنوارُ علمٍ مجمعهْ

وما هو إلاّ جنّةٌ قد تزيّنت ... أَما تنظر الجنان سبعاً وعهْ (١)

كما يظهر اعترافه أنّ السيوطي هو من اخترع (علم أصول النحو) وأصّله ونوّعه. وهذا ما زعمه السيوطي لنفسه في مقدمة الاقتراح(٢).

لذلك اختار كتابه وشرحه شرحاً ممزوجاً، وسمّاه كما مرّ «داعي الفلاح لمخبّئات الاقتراح».

---

(١) داعي الفلاح ١٥٧.

(٢) الاقتراح ١٤، وداعي الفلاح ١٠.

ويمكن أن نوضّح منهج ابن علان في شرحه للاقتراح كما بيّنه هو في مقدّمة شرح الأذكار الفتوحات الربانية، إذ منهجه فيه وفي دليل الفالحين وداعي الفلاح واحدٌ، بالرغم من اختلاف الموضوع.

قال: «وضعتُ هذا التعليق ليكون كالمعين لمطالعيه من أرباب التوفيق، سالكاً فيه طريقاً سالمةً من الإيجاز والإطناب، تاركاً للكثير مما يحصل به الملل والإسهاب، متكلّماً على ما يحتاج للكلام، ساكتاً عن الواضح البينّ للأفهام، ناقلاً لجواهر دُرَرِه من معادنها مبرزاً لخبايا عرائسه من مكامنها، ليس فيه سوى التقريب»[٣].

إذاً فغايته من الشروح التوضيحُ والتبيين الذي يغني عن الأستاذ، لا أن يبدي مذهباً جديداً، ولا أن يجعل الكتاب مرجعاً كبيراً، مستعيناً على ذلك بالنقول والشواهد المناسبة لمكانها.

إنّ أكثر ما يظهر في شرح ابن علاّن داعي الفلاح هو كثرة النقول بل إنّنا لا نكاد نجد له رأياً خالف فيه السيوطي أو زاد فيه على مصادره التي نقل عنها إلا فيما ندر. ولعلّ هذه الظاهرةَ لا تخصُّ داعي الفلاح، ولا كتب ابن علان فحسب إنّما نجدها عند معظم المتأخرين. وما يميّز المحققين منهم كالشهاب الخفاجي، وعبد القادر البغدادي، وابن الطيب الفاسي، والمرتضى الزَّبيدي، هو رجوعهم إلى الأصول، ونقلهم عنها، لا عمّن نقل عنها.

فقد تجد ابن علان ينقل كلام الفيومي في المصباح المنير على «الإقليم» بأكمله من دون أن يزيد عليه أو ينقص منه، وأطول منه كلامه على «لا سيما» و«فضلاً» و«كافّة» و«نيّف»[٤].

ومثله نقله عن المزهر وهمع الهوامع والأشباه والنظائر والإغراب ولمع الأدلة والتصريح، وغيرها من مصادر ابن علاّن.

(٣) الفتوحات الربانية ١:٥.

(٤) داعي الفلاح ١٨٩، ١٩٤، ٣٢٣، ٣٦٤، ٣٦٧. وينظر: المصباح المنير (قلم، وسيٌّ، وفضل، وكفف، ونوف).

واكتفيت بأمثلة المصباح لوضوح النقل الخارج عن موضوع الكتاب، فقد كان بإمكانه أن يشير إلى معنى الإقليم والنيّف وإرعب فضلاً وكافةً ولا سيما، ثم يشير إلى المصباح المنير من دون أن يكرر كلام الفيومي من غير أي تصرُّف فيه.

ولعلّنا إذا تصفحنا شرحه لا نكاد نقع له على رأي خاصٍّ به وواضح إلاّ في مواطنَ متعددةٍ ، لا تزيد على أصابع اليدين وإذا فحصنا هذه الآراء نجدها إمّا سطحية، أو في أمور بسيطة.

فمن ذلك تعليقه على أيّش» مما نقله عن السيوطي في الأشباه والنظائر عن تذكرة أبي علي الفارسي. ثم عقّب ذلك بقوله: «والأحسن أن يقال: نقلت حركة الهمزة للياء ثم حُذفت، فاستثقلت الحركة عليها، فنُقلت للشين بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان، فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وهما هي والتنوين»[٥].

علماً أنّ ما ذكره الفارسي أسهل وأوضح، وهو أنّ الهمزة خُفّفت، ثم نقلت حركتها إلى الياء، فكرهت حركة الكسر بها، فأُسكنت، فلحقها تنوين، فحذفت لالتقاء الساكنين.

ومن ذلك أيضاً تمثيله في محاكاة اللفظ للمعنى: «القسْط بالفتح الجور، وبالكسر العدل كأنّ الجور فتحاً لأبواب الشرور، وتمكين النفس من مرامها، فتحوا أوّله. ولمّا كان العدل كسرها وقهرها كسروا أوّله، ولأنّ في العدل خفضاً للعيش وليناً، وفي الظلم خلافه[٦]».

وقد تعقّبه ابن الطيّب بقوله: وفيه نظر[٧].

ومن ذلك أيضاً تعليقه على وجود الارتجال في المتقدمين ممّن يجوز الاحتجاج بشعرهم، والمولدين، قال: «ولعلّ الفرْق غَلَبة الارتجال على الأولين لاعتمادهم على سجاياهم؛ إذ لا قواعدَ يومئذٍ مدونةٌ يرجعون إليها. ولا كذلك المولدّون لقصور سجاياهم، فجُعل لهم ما يبنون عليه، ويرجعون إليه. ولذلك كان الأولون غير مؤاخذين بالضرائر، بخلاف مَن بعدَهم. والله أعلم»[٨].

---

(٥) ينظر داعي الفلاح ٧٥-٧٦، والأشباه والنظائر ١:٥٧٥.

(٦) داعي الفلاح ٨٤.

(٧) الفيض ١:٢٧٥.

(٨) داعي الفلاح ٤٠٥.

ويمكن أن نعدّ من هذا الباب ما ذكره في «أيضاً»، فقد نقل كلام ابن هشام، ونسبه إلى المغني خطأً، والصواب أنّه في السفريات. وبعد أن نقل كلامه أرفده بأحاديث نبوية مستشهداً على أنّها ليست مولّدة كما حسبها ابن هشام(٩).

وابن علاّن إذ ينقل من مصادره، فإنّه أمين في نقله يعزو كلّ ما ينقله إلى قائله، «لأن من بركة العلم عزوه إلى قائله» كما قال(١٠). ولذلك كرّر بيتي علي بن عرّاق (ت ٩٦٣هـ) ثلاث مرات(١١)، وهما: [من البسيط]

إذا أفادك إنسان بفائدة ... فجدّد الذكرى عنه دائماً أبدا

ـل: فلانٌ جزاه الله صالحةً ... دنيها. وخلّ الكبر والحسدا

كما أنّ نقله يكون غالباً بقليل تصرّف عن الأصل المنقول.

لكنّنا رغم ذلك قد نقع على بعض النُّقول لم يصرّح بمصدرها مطلقاً، أو نسبها إلى مصدرها، ولكنّه لم ينقلها مباشرة عنها، إنّما أخذها من مصدر آخر نقل عنها.

فمن الأول -وهو عدم ذكر مصدرٍ لكلامه مطلقاً- تعريفه للنحو، والتصريف والعروض في المقدمة. فقد أخذ الأول عن كتاب الحدود للأُبّدي، أو إتمام الدراية للسيوطي، أو كتاب الحدود وشرحه للفاكهي(١٢).

وإن كان تعريف النحو الذي نقله مشهوراً عند المتأخرين، وهو: علمٌ بأصولٍ يعرف بها أحوال أواخر الكلم العربية إعراباً وبناءً، إلاّ أنّه يرجّح نقلَه عن شرح كتاب الحدود للفاكهي، نقلُه في المسألة الثانية من مسائل المقدّمات التعريف ذاته مع التعليق ذاته في كتاب الفاكهي(١٣).

بل إنّه في أوّل المسألة ينقل شطر بيت جمُع فيه معاني النحو، وهو:

نحونا نحو دارك يا حبيبي ... .

---

(٩) ينظر داعي الفلاح ٣١٠، والمسائل السفريات ٢٩، والأشباه والنظائر ٣:٤٧٨، وشرح الدماميني للمغني في هامش حاشية الشمني ١:١٤، وتنوير الحوالك ١:٩٤.

(١٠) داعي الفلاح ١٥.

(١١) داعي الفلاح ٢٣، ٣٠٣.

(١٢) ينظر: داعي الفلاح ١٨، وشرح كتاب الحدود للأبدي ٢٥، وإتمام الدراية (علم النحو) ١٩٨، وشرح كتاب الحدود للفاكهي ٥٢.

(١٣) داعي الفلاح ٤٨.

وهو من بيتين في كتاب شرح الحدود في النحو للفاكهي(١٤):

نحونا نحو دارك يا حبيبي لقيناه ألفاً من رقيب

وجدناهم مراظاً نحو كلبٍ تمنّوا منك نحواً من زبيب

ولعلّ ما يرجّح اعتماده على كتاب الفاكهي نقله في المسألة الثالثة من المقدّمات تعريفَ الصوت اصطلاحاً عنه(١٥) دون أن يحيل عليه.

وأمّا تعريف الصرف فهو: علم بأصولٍ يُعرف بها أحوال الأبنية صحةً وإعلالاً. وهو في إتمام الدراية ومعجم مقاليد العلوم للسيوطي(١٦).

وكذلك تعريف العروض، وهو: علم بأصول يُبحث فيها عن أحوال أواخر البيت. فهو في معجم مقاليد العلوم(١٧).

ولعل مما يرجّح ما ذهبتُ إليه بالرغم من شهرة هذه التعاريف، أنّ ابن علان اعتمد اعتماداً كبيراً على كتب السيوطي، كما سيأتي.

ومن الثاني، وهو نقله عن كتب بعض المتأخرين كلاماً نقلوه عن غيرهم، ونسبة هذا الكلام إلى مصدره الأول من دون الإشارة إلى أنّه أخذه عمّن نقله عنه.

وهذه الكتب التي نقل عنها ابن علان هذه النقول هي مصادره في شرحه كما سيأتي. كثيراً ما نقل منها أقوالاً وكلاماً عن كتبٍ ما، وصرّح بنقله عنها.

من ذلك ما نسبه إلى البارع لأبي علي القالي في جمع «زنديق» أنّ له ثلاثة جموع: «زناديق» و«زنادِق» و«زنادقة» علماً أنّ ابن علاّن لم يرجع في شرحه إلى كتب المعاجم إلا إلى المصباح المنير للفيومي، والقاموس المحيط للفيروز آبادي. وهذا الكلام الذي نسبه للبارع في المصباح(١٨).

ومن ذلك ما نقله عن أبي علي الفارسي وابن فارس وابن جني وأقوال الأصوليين التي نقلها في المسألة الثالثة من المقدمات في توقيف اللغة واصطلاحها. فقد نقل أقوال الأصوليين

---

(١٤) شرح الحدود في النحو ٥١.

(١٥) داعي الفلاح ٥٠، شرح كتاب الحدود للفاكهي ٧١-٧٢.

(١٦) داعي الفلاح ١٨، وإتمام الدراية (علم الصرف) ٢٠٠، ومعجم مقاليد العلوم ٩٠.

(١٧) داعي الفلاح ١٨، ومعجم مقاليد العلوم ١١٠.

(١٨) داعي الفلاح ١٤٢، والبارع ٥٥٧، والمصباح المنير مادة (زندق).

كما هي مرتبة في المزهر[١٩]، ولم يرجع إلى أصل من أصول هذه الكتاب كالإبهاج في شرح المنهاج للسبكي تقي الدين وابنه تاج الدين، ولا إلى رفع الحاجب، أو غيرهما.

علماً أنه لا ينقل عن ابن فارس أو ابن جني إلا ويشير إلى أنه نقل من المزهر أو الأشباه والنظائر أو غيرهما.

لكن مع ذلك وجدناه ينقل قول ابن جني ولم ينسبه إلى ما نقله عنه. من ذلك قول ابن جني في العوض لغةً. وهو من الأشباه والنظائر[٢٠].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنّ ابن علان لم يعد مرّة واحدة إلى كتاب الخصائص ذاته، بل إنّه ينقل كلام ابن جني مرة عن الأشباه وأخرى عن المزهر.

بل يمكننا القول: إنّ ابن علاّن لم يكن يملك كتب ابن جني، لأنّنا وجدناه ينقل كلام ابن جني مرّة عن فتح الجليل للشيخ زكريا الأنصاري، وهو حاشية على تفسير البيضاوي[٢١].

وأخرى عن حاشية التحفة لأحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٤هـ) على تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ) الذي شرح فيه منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه للنووي (ت ٦٧٦هـ)، وذلك في المسألة الخامسة من مسائل المقدّمات[٢٢].

وثالثة عن حاشية السيوطي على المغني[٢٣].

وقول أبي علي الفارسي في التذكرة في «أيّش» الذي سبقت الإشارة إليه نقله ابن علان عن الأشباه والنظائر ولم يصرّح بذلك.

وفي اللوحة ذاتها نقل ابن علان أمثلة في كثرة الاستعمال، وقاعدة كليّة أخذهما عن الأشباه والنظائر من دون تصريح[٢٤].

---

(١٩) داعي الفلاح ٥٠، والمزهر ١:٢٨.

(٢٠) داعي الفلاح ١٤٣، والخصائص ١:٢٦٥، والأشباه والنظائر ١:٢٠١.

(٢١) داعي الفلاح ٩٤، وفتح الجليل (الإسراء ٢٤:١٧) الورقة ١٦٦ ص ٣٣١ مخطوط، والمحتسب ٢:١٨.

(٢٢) داعي الفلاح ٩٦، والخصائص ٣:٩٨.

(٢٣) داعي الفلاح ٦٦١، ٦٦٢، وسر صناعة الإعراب ١:٤٢٣.

(٢٤) داعي الفلاح ٧٩، والأشباه والنظائر ١:٥٧٣.

ومما لم يصرّح بمصدر قوله: ثم هذه المناسبة [ليست] شرطاً للوضع فإنّ الموضوع للضدين «الجَوْن» للأسود والأبيض لا يناسبهما.

وعبّادٌ «الصَّيْمَرِي» فأثبتَها شرطاً، قال: وإلا فمن أين الاختصاص؟

فقيل: إنّها حاملةٌ على الوضع.

وقيل: كافيةٌ في دلالة اللفظ على المعنى، فلا يحتاج إلى الوضع، يُدرِك ذلك من خصّه الله به، كما في القافة، ويعرفه غيرُه منه.

قال القَرافي[٢٥]: حُكي أنّ بعضهم كان يدّعي أنّه يعلم المسمّيات من الأسماء، فقيل له: ما مسمّى «إذْغاغ»؟ فقال: أجد فيه يبساً شديداً، ولا أراه إلا الحجر. وهو كذلك.

قال «الأصبهاني»: والثاني هو الصحيح عن «عبّاد».

فإنّه منقول من شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع لتاج الدين السبكي[٢٦].

ونقله عنه أيضاً دون تصريح في الفصل الذي ضربه لتقسيم أركان القياس إلى أربعة: أصل وفرع وحكم وعلة جامعة. وهي قسمة موجودة عند الأصوليين، فقد نقل تعليق المحلي ذاته[٢٧].

ولربّما كان نقله هنا من كتاب غاية الوصول شرح لب الأصول للشيخ زكريا الأنصاري[٢٨]، لتقارب الشرحين والأصلين، كما أن الشيخ زكريا اعتمد على شرح المحلّي كما صرّح في مقدمة كتابه. إضافةً إلى أنّ ابن علان اعتمد على كتب الشيخ زكريا كما سيوضح في مصادره.

وفي آخر المسألة الخامسة من المقدمات ذكر تعريف الكلمة «ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه» أورد عليه أنّ الفعل يدلُّ على الحدث بمادّته، والزمن بهيئته، وعلى الفاعل

(٢٥) نفائس الأصول في شرح المحصول ١:٤٥٩.

(٢٦) داعي الفلاح ٩٤-٩٥، وحاشية العطار على جمع الجوامع ١:٣٤٧.

(٢٧) داعي الفلاح ٣٩٩، وحاشية العطار على جمع الجوامع ٢:٢٥٣ و٢٦٥.

(٢٨) غاية الوصول ١١١، ١١٢، ١١٣.

بدلالة الالتزام. وأجاب على هذا الإيراد. وما أورده وأجاب عنه مأخوذ من كتابي بلوغ الأرب في شرح شذور الذهب للشيخ زكريا الأنصاري، والنكت للسيوطي(٢٩).

ولم يصرّح ابن علان بذلك، علماً أنّ كليهما من مصادره كما سيأتي.

ومما أخذه عن النكت دون تصريح قول ابن مالك في التحفة في الصفة المشبهة «مشبهة بالفعل» قال ابن هشام: وهو غلط. كرر ابن علان ذلك في شرحه مرتين ولم يصرّح بأنّه أخذه عنه(٣٠).

وقد مثّل ابن علاّن لتركيب المذاهب بإعراب المضارع المعتل بالحركات المقدّرة رفعاً ونصباً، وبالحذف جزما. ونقل في ذلك كلاماً، ثم صرّح أنّ السيوطي أشار إلى ذلك في النكت. لكنّنا نجد كلام ابن علان أقرب إلى كلام الشيخ خالد الأزهري في التصريح، الذي يعدّ من أهمّ مصادر ابن علان في المسائل النحوية، إضافة إلى أنّ كلام السيوطي في النكت مختصر(٣١).

وهمع الهوامع من مصادر ابن علان، نقل عنه كثيراً في المسائل النحوية وصرّح بذلك، لكنّه نقل عنه مرتين دون أن يشير إلى أنّه منه(٣٢).

وذكر الفرق بين البديهة والارتجال، ولم يذكر مصدراً لذلك، وقد نقله ابن الطيب في الفيض ونسبه إلى ابن رشيق في العمدة(٣٣) لكنني أرجّح أن ابن علان نقله عن عروس الأفراح للبهاء السبكي، أو شرح عقود الجمان للسيوطي؛ ذلك لأننا لا نجد ابن علان اعتمد على مصدر للمتقدمين قطّ، بل دائماً ما كان يعود إلى الكتب الجامعة، وينقل، فغالباً ما يصرّح، وقلّما نجده لا يصرّح بمصدره.

---

(٢٩) داعي الفلاح ١٠٣، واللوحة الأولى والثانية من مخطوطات بلوغ الأرب في مكتبة الأسد، والنكت (باب الكلام) ١٢١، ١٢٣.

(٣٠) داعي الفلاح ١١٣، ٤٤٩، والنكت (باب الصفة المشبهة) الورقة ٩٧ مخطوط.

(٣١) داعي الفلاح ٣٨٠، والتصريح ١:٨٦، والنكت ٢٦١، ٢٦٢.

(٣٢) داعي الفلاح ٤١٤-٤١٥، وهو من همع الهوامع ٦:١٦٤. وقوله في الاستدلال بالأصول (٦٣٩): ((الذي رآه «الفرّاء» واختاره «ابن مالك» وقال: إنّه سالمٌ من النقض ونسبه لحذّاق الكوفيين. واختاره أيضاً «ابن الخباز»)) من الهمع ٢:٢٧٣.

(٣٣) داعي الفلاح ٤٠٤، والفيض ٢:٧٦٤، والعمدة ١:١٨٩.

وإن كنت قد أطنبتُ فيما لم يصرّح بمصدره، فذلك لأنّ بعض ما نقله مما قد ذكرتُ، يشير إلى كلام شخص متعمّق يناقش ويوازن ويستدل ويرد. والحقّ أن ابن علان عالم مقلّد قلّما نجده فعل شيئاً من التحقيق في كتبه وفي شرح الاقتراح خاصة.ولربّما كانت طبيعة عصره الثقافية هي التي حصرته بهذا المنهج.

وقد تنوّعت نقول ابن علان في شرحه، فقد تكون أمثلة لقاعدة من قواعد أصول النحو، أو توسيعاً لمسألة من مسائل النحو ذكرها السيوطي مثالاً على قاعدة أصولية، أو قد تكون إتمام ما أوجزه السيوطي من موضوعات فقه اللغة ومسائله. أو قد نجده يضيف تنبيهاً أو فائدة أو تتمة.

أمّا أمثلته على قواعد أصول النحو، فمصدره غالباً الأشباه والنظائر للسيوطي، لا سيّما الجزء الأوّل منه، الذي خصّه بالقواعد التوجيهيّة.

من ذلك مثلاً إجراء غير اللازم مجُرى اللازم وعكسه، فهاتان قاعدتان في الأشباه، ذكرهما في الاقتراح، ونقل ابن علان أمثلتهما في شرحه عن الأشباه(٣٤).

ومثل ذلك التقارض، فقد نقل ابن علان كل أمثلة السيوطي عليه في الأشباه(٣٥).

ومن ذلك ما نقله في تعارض القبيحين(٣٦).

وأمّا توسيع المسائل النحوية التي تمثّل بها السيوطي، فقد اعتمد ابن علان على التصريح للشيخ خالد الأزهري، وهمع الهوامع، والإنصاف في مسائل الخلاف، ومغني اللبيب، وقد يرجع إلى الأشباه والنظائر، أو شرح التفتازاني على التصريف العزّي.

فمن ذلك تعليقه على قول الراجز:

وكحّل العينين بالعَواور

لأنّ أصله «عواوير»، ثم ينقل كلام التصريح في «عواوير»(٣٧).

---

(٣٤) داعي الفلاح ٤٢٢، وينظر: الأشباه والنظائر ١:٤٨، ٥٩، ٤٢٩.

(٣٥) داعي الفلاح ٤٢٦-٤٢٧، والأشباه والنظائر ١:٣٠٢.

(٣٦) داعي الفلاح ٦٨٣، و الأشباه والنظائر ١:٣٩٤.

(٣٧) داعي الفلاح ٥٨٢، والتصريح ٢:٦٩٦. ومثل ذلك في «البتة» في آخر كلامه على المانع للعلة (عدم التأثير) ٥٨٤، ينظر: التصريح ١:٥٠٦.

وقد نجده ينقل عن التصريح ما ليس من المسائل النحوية، كاستطراده في تعريف سيبويه، فقد نقل ما نقله شيخُه عبد الملك العصامي في شرح شذور الذهب عن التصريح[٣٨].ومثله تعريف البصريين والكوفيين أوّل المسألة السادسة عشرة من كتاب التراجيح[٣٩].

ومن أمثلة ما نقله عن همع الهوامع المسألةُ السادسة من المقدمات في أقسام الحكم النحوي، فقد نقل ما ذكره السيوطي في رفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرطٍ ماضٍ[٤٠]، وحذف الخبر جوازاً[٤١]، وأحكام الصفة المشبهة مع معمولها[٤٢].

وفي المسألة السابعة نقل معظم كلام السيوطي في الهمع على الضرورة[٤٣].

وقد نجده يعلّق على شاهد بما علّق عليه السيوطي في همع الهوامع. كما في قوله[٤٤]:

وأشرب الماءَ ما بي نحوه عطشٌ إلا لأنّ عيونه سال واديها

أمّا الإنصاف فقد نجده يحيل إليه إحالةً باختصار للمسألة[٤٥]، أو يأخذ منه رأي مذهب أحد البلدين البصريين والكوفيين[٤٦]، أو دليلهما[٤٧].

وقد نقل عن ابن هشام من مغني اللبيب معظم ما ذكره في قول تميم: «ليس الطيب إلا المسك»[٤٨].

---

(٣٨) داعي الفلاح ٨٢، والتصريح ٢:٢٥٤.

(٣٩) داعي الفلاح ٧٠١، والتصريح ١:٥.

(٤٠) داعي الفلاح ١٠٨، وهمع الهوامع ٤:٣٣٠.

(٤١) داعي الفلاح ١١٠-١١١، وهمع الهوامع ٢:٣٨.

(٤٢) داعي الفلاح ١١٢، وهمع الهوامع ٥:٩٦.

(٤٣) داعي الفلاح ١٢١، وهمع الهوامع ٥:٢٣٢.

(٤٤) داعي الفلاح ٢٨٠، وهمع الهوامع ١:٢٠٢. ومثل ذلك في «لحيان» و«رحمن» ٦٧٥.

(٤٥) داعي الفلاح ١٣٦، والإنصاف (المسألة ١٠٩) ٢:٧٤٥، وط جودة مبروك (المسألة ١١٢) ٦٠٥.

(٤٦) داعي الفلاح ٣٦٦، والإنصاف (المسألة ١٨) ١:١٦٠، وط جودة مبروك (المسألة ١٩) ١٣٨.

(٤٧) داعي الفلاح ٤٤٩، والإنصاف (المسألة ٨) ١:٥٩، ٦٥، وط جودة مبروك ٥٦، ٥٧، ٦٠.

(٤٨) داعي الفلاح ٣٠٨، ومغني اللبيب (ليس) ٣٨٧.

ونقل شواهده وكلامه في الجزم بـ«لن» والنصب بـ«لمَ»، ونصب الجزأين بـ«ليت» والجرّ بـ«لعلّ»[1].

كما نجده رجع إلى أوضح المسالك في مسألة تأخُّر الفعل على الفاعل عند الكوفيين، وقارن ما فيه بمغني اللبيب[2].

ورجع إلى أوضح المسالك في مسألة مدّ المقصور وقصر الممدود[3].

أمّا شرح التصريف العزّي والمناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا فإنّه يرجع إليهما في المسائل الصرفية كما في واو مفعول للمثال[4]، وكما في «ذِيَة»[5].

وأمّا إتمام ما أوجزه السيوطي في الاقتراح، فإنّنا نجد ابن علان يكمل كلام ابن جني من الأشباه والنظائر[6]، أو المزهر[7]، أو كلام ابن فارس[8]، أو يكمل أمثلة زيادة على ما في الاقتراح، أو يكمل كلام ابن الأنباري من كتبه، فيكمل كلام الإغراب من الإغراب، أو كلام اللمع من اللمع[9]، أو كلامهما من الإنصاف[10]، أو كلام لمع الأدلة من

(١) داعي الفلاح ٣٤٨، ومغني اللبيب ٣٦٥، ٩١٦، ٣٧٥، ٣٧٧. وقد أعاد كلامه ذاته في النصب بـ« لم» والجزم بـ«لن» في ص ٤٣٦.

(٢) داعي الفلاح ١٠٦، وأوضح المسالك ٢:٦٨، ومغني اللبيب ٤٩٦.

(٣) داعي الفلاح ١٣٥، وأوضح المسالك ٤:٢٩٥.

(٤) داعي الفلاح ٢٤٥، وشرح مختصر التصريف العزي ١٣٣-١٣٥.

(٥) داعي الفلاح ٤١٨، والمناهج الكافية ٣٤٨.

(٦) ينظر: داعي الفلاح ١٤٣، والأشباه ١:٢٠١.

(٧) ينظر: داعي الفلاح المسألة الثالثة من المقدمات، ٥٠، فقد أكمل فيها كل ما اختصره السيوطي في الاقتراح من المزهر في الكلام على اصطلاح اللغة وتوقيفها من كلام ابن جني وابن فارس والأصوليين. وكذلك ما ذكره في مسألة مناسبة الألفاظ للمعاني٨١، والمزهر ١:٤٨، وما يعرف به العجمي، وداعي الفلاح ٤٢٤، والمزهر ١:٢٧٠.

(٨) ينظرمثلاً: داعي الفلاح ٢٢٨، والمزهر ١:١٣٧. والكلام في أصله في الصاحبي ٤٨. وقد كرره ابن علان في ص ٣٥٤.

(٩) ينظر: مسألة نقل اللغة، داعي الفلاح ٣٥٠، ولمع الأدلة ٨٣. وقد قارنه بما في المزهر ١:١١٣. حيث اختصر السيوطي ثمانية فصول من اللمع وأكمل ابن علان كل ما اختصر السيوطي.

(١٠) ينظر كلامه في المصدر أهو أصل الفعل؟ داعي الفلاح ٥٩٢، والإغراب ٤٦، ولمع الأدلة ١٣٦، والإنصاف ١:٢٤٣، وط جودة مبروك ٢٠٠.

من الإنصاف[1]؛ أو نجده يكمل كلام السيوطي من المزهر[2]، أو الهمع[3]، أو الإتقان كما في مبحث الاستشهاد بالقرآن الكريم[4].

وقد نجده قبل أن يكمل الكلام يذكر الفروق بين الأصل والمنقول، أو الاقتراح والأشباه والنظائر[5]، أو المزهر[6]، أو لمع الأدلة[7]، أو غير ذلك.

أمّا إضافات ابن علان على الكتاب التي تغني مادّته، وتوسيع موضوعاته، فهي إمّا تنبيه عرّف التنبيه بأنه بيان حكم يمكن أخذه من سابق الكلام بقوّة النظر. أو كما عرّفه شيخه العصامي: إعلام بتفصيل ما عُلم إجمالاً[8].

وقد زاد ابن علان في شرحه أربعة تنبيهات:

الأول: سبقت الإشارة إليه، وهو في تعريف المفرد «ما لا يدلُّ جزؤه على معناه»[9].

والثاني: أنّ الوجوب في أصول النحو مجازي، باعتبار قيام الحكم النحوي[10].

والثالث: أنّ متواتر الحديث تثبت فيه قاعدة[11].

والرابع: في استحسان منع صرف كـ«هند». وقد خالف في هذه المسألة رأي المصنّف جلال الدين السيوطي، ومال إلى رأي ابن مالك[12]. وهذه المخالفة من المخالفات القليلة التي نجدها عند ابن علان.

---

(١) ينظر: داعي الفلاح ٦٦٥، ولمع الأدلة ١٣٥، والإغراب ٦٧، والإنصاف ١:١٨٥.

(٢) ينظر: داعي الفلاح ٣٤٢، والمزهر ١:١٢٠.

(٣) ينظر: في تعارض الأصل والغالب، داعي الفلاح ٦٧٥، وهمع الهوامع ١:٩٦.

(٤) ينظر: داعي الفلاح ١٧٦، والإتقان ١:٥٨٥.

(٥) ينظر: داعي الفلاح ١٣٨، والأشباه والنظائر ١:٢٦٧، وداعي الفلاح ٤٢٤، والأشباه ١:٤٢٩ وما بعدها، وداعي الفلاح ٦٤١، والأشباه ١:٣٩٠.

(٦) داعي الفلاح ٢٦١، والمزهر ١:٢٤٨.

(٧) ينظر الإحالة السابقة على الفصول الثمانية التي اختصرها السيوطي، داعي الفلاح ٣٥٥، ولمع الأدلة ٨٥.

(٨) ينظر: تنبيهان في المقدمات، داعي الفلاح ٦٤.

(٩) داعي الفلاح ١٠٣.

(١٠) داعي الفلاح ١١٢.

(١١) داعي الفلاح ٣٥٢.

(١٢) داعي الفلاح ٦٤٩، والتصريح ٢:٣٣٢، وهمع الهوامع ١:١٠٨.

كما أغنى شرحه بأربع فوائدَ :

الأولى: في تقسيم الكلام المركّب عند أبي حيان إلى ذاتي ووصفي[(1)].

والثانية: في فضل تقدّم البصريين على الكوفيين. واتباع بعض المتأخرين طرق البصريين. وطريق ابن مالك اختيار التحقيق، وعليه ابن هشام. وقد أخذ هذه الفائدة من شرح الجامع الصغير لابن هشام، لشارحه الشيخ إسماعيل العلوي[(2)].

والثالثة: في قول ابن خالويه في اختيار الفصيح عند علماء اللغة. وقد أخذها عن المزهر[(3)].

وختم شرحه بفائدة عن بدر الدين الزركشي في اكتمال العلوم ونضجها. أخذها عن كتابه المنثور في القواعد[(4)].

وأضاف تتمةً واحدةً في كتاب السماع، في أنواع علوم الأدب والاستشهاد فيها. أخذها عن شرح عقود الجمان[(5)].

استعمل ابن علان وسائل متنوعة فيتوضيح نص الاقتراح، من ترجمةٍ وضبط وإعراب ومقارنة، واستدراك وتعليل وإيراد، و غير ذلك.

أمّا ترجمة الأعلام فهي تشمل العلماء والأمم أو القبيلة، أو الأماكن، أو الكتب.

وابن علان لا يطيل في الترجمة، فالترجمة عنده لا تزيد على السطرين، إلا إذا رأى حاجة للإطالة أو الزيادة؛ إذ القصد منها تعريف القارئ بالمترجَم له.

وترجمة العلماء عنده مختصرة تشمل اسم العالم ونسبته وكنيته وشهرته، دون تاريخ وفاته أو كتبه.

فنجده مثلاً يقول في المسألة العاشرة من المقدمات: «هسَّم سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين ابن الطراوة، بفتح المهملة الأولى، وتخفيف الثانية والواو،

---

(١) داعي الفلاح ١٥٥.

(٢) داعي الفلاح ١٨٨.

(٣) داعي الفلاح ٢٤٦، والمزهر ١:٢٣٢.

(٤) داعي الفلاح ٧١٨، والمنثور في القواعد ١:٧٢، وهي في شرح عقود الجمان ٧.

(٥) داعي الفلاح ٢٣٦، وشرح عقود الجمان ١:٧.

الألفاظَ ...»[1].

ثم لمّا عرض لمذهبه الغريب في النحو، وطريقته العجيبة في تقسيم الألفاظ أحوجه ذلك إلى إضافة شيء في تعريفه، فقال: «قال المصنّف في «بغية الوعاة»(٢): وكانت له آراءٌ في النحو تفرّد بها، وخالف فيها الجمهور»[3].

وممن أطال في ترجمته سيبويه، ولعل ذلك لمكانته بين علماء النحو[4].

وقد اعتمد ابن علان في ترجمة النحاة على بغية الوعاة، وفي الأسماء المنسوبة كالثوري والأندلسي على لبّ اللباب للسيوطي.

وكذلك ترجمةُ الأمم والقبائل والأماكن، فهي مختصرة موجزة. وقد نجده يترجم للأمم المعروفة والقبائل المشهورة. وغالباً ما يعتمد في ترجمته على المصباح أو على القاموس.

فمن ذلك مثلاً قوله في القبائل التي لا يحُتَجُّ بها في النحو: «**ولا من قُضاعةَ**: بضم القاف وتخفيف المعجمة والمهملة. في «القاموس»(٥): لقب «عمرو بن مالك بن حميرٍ»، أبو حيٍّ باليمن، لُقّب به لانقضاعه(٦)، أي: انتجاعه عن قومه.

ولا من غَسّان -أعاد النافي والجارّ تأكيداً للمقام-: بفتح المعجمة وتشديد المهملة، أبو قبيلةٍ.

ولا من إيادٍ بكسر الهمزة وتخفيف التحتيّة آخرَه مهملةٌ. منهمُ «قُسّ بن ساعدة»...

ولا من تَغْلِب بفتح الفوقيّة وسكون المعجمة وكسر اللام، آخره موحّدةٌ.

والنّمِر بكسرٍ فسكون - **فإنّهم كانوا بالجزيرة** أي: بجزيرة العرب، **مجاورين لليونان** -وفي نسخ: لليونانية- على البحرُ على بلدهم، فأذهبها.

---

(١) داعي الفلاح ١٥٢.

(٢) بغية الوعاة ١:٦٠٢.

(٣) داعي الفلاح ١٥٥.

(٤) داعي الفلاح ٨١-٨٢.

(٥) القاموس المحيط مادة (قضع).

(٦) في القاموس: القضاعة... الفهد. وبه لقّب عمرو بن مالك بن حمير قضاعةَ: أبو حيّ باليمن. أو لانقضاعه عن قومه. أو من قضعه كمنعه: قهره.

ولا مــن بنــي بكــرٍ(١) بفــتح الموحّــدة وســكون الكــاف- [**لأنّهــم كــانوا مجــاورين**](٢) **للنَّــبَط**(٣) بفــتح النــون والموحّــدة وبالمهملــة. ويقــال: النبطــة. في «المصباح»(٤): جيلٌ من الناس كانوا ينزلون سواد العراق.

والفُرْس بضم الفاء وسكون الراء، آخره سينٌ مهملةٌ، جيلٌ من الناس. ويقال فيه: فارسٌ. وتأنيثه أغلبُ.

ولا من عبد القيس، الذين منهم وفد «واثا» وهم بطنٌ من ربيعةَ. كما في «الصحيحين».

لأنّهم كانوا سكّان البحرين علمٌ منقولٌ عن صيغة التثنية على جزيرةٍ باقيةٍ إلى الآنَ قُرب «القطيف». **مخالطين للهند** -الجيل المعروف من الناس- **والفرس**.

ولا من أَزْد عمانَ؛ لمخالطتهم للهند الجيل المعروف من الناس، **والفرس**»(٥).

ويتّضح من خلال النص السابق أنّ ابن علان يحاول ضبط الكلمات المشكلة في المتن، ليصحّ لفظها، ويفهم معناها، فإنّ الضبط عنده لا يقتصر على الأعلام.

ومن الترجمة عنده ترجمة الكتب، ويتضمّن ذلك بيان عنوان الكتاب، أو موضوعه، أو تسمية متنه إن كان شرحاً، أو شرح العنوان لغوياً.

فمن ذلك قوله: «قال أبو حيان في «تذكرته»: مصدر بمعنى «الفاعل»، أي: مذكِّرته بالفوائد المودعة فيها لتقريبها. قال بعضهم: وهي باسم «التنسية» أولى من اسم «التذكرة» لعسر الوصول فيها إلى المطلوب؛ إذ لا فهرسةَ لها ولا مظانَّ حتى يُرجع إليها»(٦).

---

(١) كذا في الفيض ١:٥٣٣، وعند فجال وفي التذكرة والمزهر: ولا من بكر.
(٢) الزيادة من الاقتراح.
(٣) في المزهر: للقبط.
(٤) المصباح المنير مادة (نبط).
(٥) داعي الفلاح ٢٢٣.
(٦) داعي الفلاح ١٠١.

وقوله في المرتجل: «قال عبد الله بن أحمدَ بن الخَشَّاب -بالمعجمتين المفتوحة فالمشددة، آخره موحّدةٌ- الذي «رتجَل» بصيغة المفعول من «الارتجال» بالجيم، اسم كتاب»[1].

وقد نجده يخطئ في تعريفه، كما في قوله: «قال منصور بن فلاحٍ النحويُّ في المغني اسم شرحه على الحاجبيّة». وتبعه على ذلك ابن الطيب[2].

والحقّ أنه ليس شرحاً لمتن، وإنما هو تصنيف جديد كما صرّح محقّقه في مقدّمته.

ويرجع خطأ ابن علان إلى عدم اطلاعه على المصادر النحوية، واكتفائه بعدد معين، كما سيأتي في مصادره.

ومن منهج ابن علان في توضيح المتن شرح المفردات، فقد شرحها شرحاً موجزاً بكلمة أو كلمتين، وقد يطيل. وقد نراه يذكر مصدر شرحه إذا أطال. وقد اعتمد على معجمين لا يكاد يخرج عنهما إلاّ فيما ندر، وهما: المصباح المنير والقاموس المحيط. وعمدته على الأول أكثر من الثاني؛ إذ رجع إليه أكثر من خمس وخمسين مرة، بينما رجع إلى القاموس أكثر من ثلاثين مرة.

ومما يظهر في شرحه اعتناؤه بالتعاريف، فإنّنا نجد تعريفاً لمعظم المصطلحات الواردة، فنجد عنده تعريفاً لأصول الفقه والفقه، واستصحاب الحال والاستقراء، والعبد والعفو، والساهي والناسي والفرق بينهما، والرسول، والصنعة والعمل والفرق بينهما، والفكر واللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصنعة الشعر، والقانون والقاعدة والضابط والفرق بينها، والصناعة والتنبيه والضرورة والتقليد، والحكم والرخصة، والقرآن، والهيئة والمثال والصيغة، والتسمّح والتجوّز، والصحابي، والسنة، والضراعة، والفقير.

ومن الملحوظ أنّ كثيراً من هذه التعريفات لا صلة لها بالنحو وأصوله.

---

(١) داعي الفلاح ٣٦٩. وينظر تعليقه على «شرح التسهيل» لابن مالك، داعي الفلاح ٥٠٩، وعلى الجزولية، داعي الفلاح ٤٣٨.

(٢) داعي الفلاح ٥٥٤، والفيض ١: ٩٨٠.

أماّ الإعراب فقد استعان به ابن علان كثيراً لبيان معنى المتن،وذلك ببيان أنّ الكلمة خبر لما هو سابق، أو فاعل مؤخر، أو غير ذلك من معاني الأدوات وتعليق الجارّ والمجرور والظرف، وإعادة الضمير، وبناء الفعل للمجهول أو المعلوم.

ونجد عند كل ضمير مخاطب قوله: «أيُّها الصالح للخطاب» لبيان مَن هو المخاطب.

ولكنّنا نجد إعرابات غير قليلة لم يأتِ بها ابن علان لبيان معنى النص، إنمّا لبيان إعرابها ذاتها والخلاف فيها.

من ذلك مثلاً إطالته في الكلام على «ساناً إنساناً »[1]، و « لا سيّما»[2]، وقد نقل كلام المصباح ذاته دون أن يزيد عليه حرفاً، كما سبقت الإشارة إليه، وكلامه على «أيضاً »[3].

ومن ذلك إعراب «فصل» و«كتاب» و «باب»، مما لا يعود بفائدة لفهم النص.

ومقارنة ابن علان لنسخ مخطوط الاقتراح وإن كانت قليلةً،إلاّ أننا نجد منها ما يساعد على فهم النص[4].

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ نسخة الاقتراح التي اعتمد عليها في شرحه سقطت منها الخاتمة للعلل في كتاب القياس، التي نقلها السيوطي عن كتاب الإيضاح للزجاجي.

وكذلك دمج ابن علان في آخر كتاب القياس بين خاتمة كتاب القياس، ومسألة التسلسل، وأرادها هكذا مدموجة. وهو خطأ جلي.

كما سقط من نسخته الضرب الثاني من العلل الذي قسمه ابن جني إلى واجب لا بدَّ منه، وما يمكن تحمله لكن على استكراه[5]، وقد صرح ابن علان بأنّ الثاني ساقط من

---

(١) داعي الفلاح ٥٤.

(٢) داعي الفلاح ١٩٤، والمصباح المنير مادة (سيي).

(٣) داعي الفلاح الفرع الثالث عشر في كتاب السماع، ٣١١.

(٤) ينظر مثلاً : داعي الفلاح ٢١، ٤٧، ٦١، ٨٥، ١٣٣، ١٤٤.

(٥) داعي الفلاح ٤٩٠، والخصائص ١:٨٨.

نسخه، لذلك عبّر به من عنده قائلاً: «ضربٌ جائز تطيق ولو بمشقة في معناه غيره. وتحلّه محلّه لأدائه مؤدّاه» وهذا أيضاً دليلٌ على أنّ ابن علان لا يملك كتاب الخصائص؛ إذ لو كان يملكه لعاد إليه ونقل نصّه، أو لقارن نصوصه كما فعل مع لمع الأدلة والإغراب في جدل الإعراب.

وابن علاّن مقلّد فيما ينقل، ولا يبحث أو يحقّق فيما يقرأ، لأنّه يثق بمن ينقل عنه لذلك نجده يمرّ على قول السيوطي الذي نسبه إلى المرزباني، بأنّ سيبويه احتج بأشعار بشار خشية أن يهجوه بشار[1]. ولم يبحث في حقيقة هذا الاستشهاد، ولا فيما نُسب إلى المرزباني.

أما البيت الذي نُسب أنه استشهد به فهو:

وما كل ذي لبٍّ بمؤتيك نُصْحَهُ   وما كلُّ مؤتٍ نُصْحَهُ بلبيبِ

والحقّ أنّ سيبويه استشهد بهذا البيت، لكنّ نسبته إلى بشار غير صحيحة. والصواب أنّه لأبي الأسود الدؤلي.

وقد ذكر أبو العلاء المعرّي خبر استشهاد سيبويه بشعر بشار، ثم عقّبه بقوله: «وفي كتاب سيبويه نصف هذا البيت الآخر، وهو في باب الإدغام لم يسم قائله. وزعم غيره أنّه لأبي الأسود الدؤلي»[2].

وأمّا نسبة الخبر إلى المرزباني، فقد ذكر المرزباني في الموشح أن سيبويه طعن ببعض شعر بشار، فهجاه بشار. وذكر قبل ذلك أنّ الأخفش طعن ببعض أبيات بشار، فبلغ بشاراً ذلك، فهمّ أن يهجوه، فكذّب تلاميذُه عنه ذلك، وصار من بعد ذلك يستشهد بشعره[3].

بل وجدنا ابن علان نسب إلى المغني ما ليس فيه، قال: والجمع بينهما في قول بعضٍ: «سلامٌ عليكم» شاذٌّ كما في المغني، أو على زيادة «أل».

وتبعه ابن الطيب على ذلك. والذي في المغني: وسمع «سلامُ عليكم» فيحتمل ذلك أي: سلام الله. أو إضمار «أل»[1].

---

(١) داعي الفلاح ٢٩٣.

(٢) رسالة الغفران ٢١٧. وينظر: الكتاب ٤٤١:٤، وديوان أبي الأسود ٤٥، وخزانة الأدب ٢٨٣:١، والاستدلال النحوي في كتاب سيبويه ٢٣٩.

(٣) الموشح ٣٨٤، ٣٨٥.

لكنّنا مع ذلك قد نقع على بعض المناقشات والاستدراكات في شرحه، وقف فيها فيما نقل عن غيره.

من ذلك معنى «الإيمان» هل هو التصديق بالجنان والنطق باللسان عند التمكن شرط منه، أو شرط لإجراء أحكام الدنيا؟

فقد نقل قول ابن ملك في شرح المشارق أنّ الثاني أصحّ القولين عند أبي الحسن الأشعري، ثم استدرك على ابن ملك بقول النووي في أول شرح صحيح مسلم الذي حكى فيه الإجماع على خلود من ترك النطق بهما مع تمكّنه منه، وإن صدق بقلبه[2].

ومن ذلك أيضاً استدراكه على الإمام السيوطي في ذكر أشياء رأى ابن علان وجوب ذكرها في المتن لعدم الاستغناء عنها.

فنجد عند طرق نقل اللغة بالمرسل والمجهول يذكر السيوطي دليل مَن قَبِلَهما، ولم يذكر الجواب على الدليل، فيذكره ابن علان، ثم يقول: «وكان على المصنّف حيث نقل دليل مصححي قبول المرسل والمجهول ذكرُ الجواب عن كل من الدليل»[3].

لكن قد نجده استدرك عليه ما ليس صحيحاً. ففي المسألة السابعة من المقدّمات، ذكر السيوطي من الضرورات الحسنة قصر الجمع الممدود، ومد الجمع المقصور. ففهم ابن علان من ذلك أنّه قصر الممدود كقول الشاعر:

لا بدّ من صنعا وإن طال السفر

ومدّ المقصور -وهو جائز عند الكوفيين- كقوله:

سيغنيك الذي أغناك عني فلا فقرٌ يدوم ولا غِناء

والمسألة مفصّلة في الإنصاف[4] وكتب النحو. وبعد أن نقل ابن علان الخلاف عن أوضح المسالك وهمع الهوامع والإنصاف قال: إنّهم لم يقيّدوهما بالجمع[5].

---

(١) داعي الفلاح ٦١٩، والفيض ٢:١٠٤٧، ومغني اللبيب ٨١٤.

(٢) داعي الفلاح ٣٢٤، ٣٢٥، ومبارق الأزهار ١:١٦٨، وشرح صحيح مسلم كتاب الإيمان، باب الإيمان والإسلام والإحسان ١:١٨٤.

(٣) داعي الفلاح ٣٥٨. ونجد مثله في مبحث «المسؤول عنه» ٦١٤.

(٤) الإنصاف (المسألة ١٠٩) ٢:٧٤٥، و ط جودة مبروك (المسألة ١١٢) ٦٠٥.

(٥) داعي الفلاح ١٢٥.

والحقّ أن المراد من الجمع هنا زيادة الياء في «فعالل» وحذفها من «فعاليل». مثل «صيرف» جمعت على «صياريف»فزادوا الياء، و «تمثال» على «تماثل» فحذفوا الياء.

وليس هذا هو الأمر الوحيد الذي فهمه ابن علان خطأ، فمثال «الولقى» -وهو عدو الناقة السريع، أو الناقة السريعة- يصبح عنه «الزلقى»، فيقول: «بالزاي والقاف. ولم

يذكره في القاموس ولا المصباح»[١].

وصور الصفة المشبّهة مع معمولها في نسخة ابن علان «ستة وثلاثون صورة»، فـ«صورة» ليست في أصل المتن. قال ابن علان: كذا في الأصل، وحقه ست «بحذف التاء وتأنيث المعدود»[٢].

وقول لبيد:

دَرَسَ المنَا بمتالع فأبانِ وتقادمت بالحبس فالسوبانِ

عند ابن علان: «متالع» جمع «متلعة»، وهو مجرى الماء من أعلى الوادي، وما انهبط من الأرض، و«فأبانا» فأظهر. والحق أنهما جبلان معروفان[٣].

وأبو نصر الفارابي عند ابن علان: القارابي، بالقاف، صاحب ديوان الأدب في اللغة، خال الجوهري صاحب الصحاح. والحقّ أن أبا نصر هو محمد بن محمد بن طرفان، الفيلسوف الشهير، المعلّم الثاني، المتوفى سنة ٣٣٩[٤].

ولغات «من عَلُ» عند ابن علان: عَلٍ وعَلاً وعُلُوٍّ وعُلْوِ وعالٍ ومِن مَعالِ.

وقال البغدادي في خزانة الأدب في «علو» فيه عشر لغات: أتيتُهُ من عَلٍ، ومن عَلُ، ومن عَلَى، ومن عَلاً، ومن عَلْوُ، ومن عَلْوَ، ومن عَلْوِ، ومن عُلْوٍ، ومن عَالٍ، ومن معَالٍ. فزاد عند البغدادي «من عَلَى». وزاد ابن علان «عَلُ» وجعل «من عَلْوِ» «من عُلُوٍّ»[٥].

وقول رؤبة:

ياليتني مثلك في البياض
أبيض من أخت بني أباض

يصبح عند ابن علان:

يا ليتني مثلك في البياضِ

---

(١) داعي الفلاح ٨٧.

(٢) داعي الفلاح ١١٤.

(٣) داعي الفلاح ١٣٠-١٣١، وديوان لبيد ١٣٨، ومعجم البلدان مادة (أبان) و (متالع).

(٤) داعي الفلاح ٢١٧-٢١٨، وإخبار العلماء ١٨٢.

(٥) داعي الفلاح ٢٨٣، ٢٨٤، و خزانة الأدب (الشاهد ١٤٨) ٢:٣٩٦.

أبيض مرسِلٍ بني بيطِ

والصواب أن «بني أباض» قبيلة من الخزرج، لهم أخت معروفة بالبياضة[٦].

ورؤبة وأبوه العجّاج راجزان معروفان عند الرواة والنحاة، قال القرافي في شرح المحصول: «وقع في النسخ – يعني كلمة «أبيه» – بالنون والياء. وصورة الخط واحدة»، يعني رؤبة وابنه. وقد نقل ابن علان هذا القول عنه، وكأنّه ارتضاه[٧]. وهو بمنأى عن الصواب.

وفي إجراء اللازم مجراء غير اللازم، وعكسه، يشرح ابن علان الشواهد ويأتي بأمثلة عجيبة. قال: فقلت أهي سرت أم عادني حلم فـ«عاد» متعدٍّ وقد عدّاه بالباء إجراء له مجرى اللازم. وقوله: ومن يتقِ أي: توجد منه التقوى. فنزّل المتعدّي –وهو «يتقي»– منزلة اللازم فلم يذكر له مفعولاً. فإنّ الله معه بالتأييد والإعانة. كذلك أي: مثل إجراء اللازم أجروا اللازمَ مجُرى غيره في قوله تعالى: «على أن يحي الموتى» أُجري النصبُ مجُرى الرفع الذي لا يلزم فيه الحرف أصلاً أي: لتنزيل اللازم منزلة المتعدي.

لكن هذا الشرح جاء في النسخة التي عددتهُا مأخوذةً من مسوّدة الكتاب، وهي نسخة المكتبة المركزية بالقاهرة. ثم شرحها شرحاً سليماً كما جاء في نسخة الرياض[٨].

ومرّ أنه جعل كتاب المغني لابن فلاّح شرحاً للحاجبية.

ونقل السيوطي قول ابن جني من الخصائص[٩]: اعلم أنّ محصول مذهب أصحابنا ومتصرّفَ أقوالهم، مبنيٌّ على جواز تخصيص العلل، فإنهّا وإن تقدّمت عللَ الفقه، فأكثرُها يجَري مجَرى التخفيف.

قال ابن علان شارحاً: والظاهر أنّه –يعني لفظ التخفيف– بالصادين المهملتين بدلَ الفاءين، كما يدلّ له قوله قبلُ: مبنيٌّ على جواز تخصيص العلل إلخ ... [١٠]

وفي المسألة قولين لعالمٍ واحد نقلاً عن الخصائص أنّ أبا علي كان مرةً يقول في «هيهات» إنهّا اسم فعل، ومرّةً يقول: إنهّا ظرف. وإذ بابن علان يجعل الكلام في «مرّة»

(٦) داعي الفلاح ٣٠٤، وملحقات ديوان رؤبة ١٧٦، رقم: ٥٠. ونهاية الأرب في أنساب العرب (بنو بياضة) ١٨٤.

(٧) داعي الفلاح ٣٣٦، ونفائس الأصول في شرح المحصول ٥٢٦:٢.

(٨) ينظر: داعي الفلاح ٤٢٤، ٤٢١.

(٩) الخصائص (باب في تخصيص العلل) ١٤٤:١.

(١٠) داعي الفلاح ٤٨٨.

بدل

«هيهات»[11].

وممّا سلكه ابن علان في شرحه تابعاً في ذلك منهج أهل الحواشي، تعليل كلام السيوطي في المتن، وبيان ما فيه من محسّنات بديعيّة، وأقلّ منها الصور البيانية.

فالسيوطي «الحمد» على الشكر لحديث: الحمدُ رأسُ الشُّكْرِ، لم يشكرِ اللهَ مَنْ لم يَحْمَدْهُ »[12].

ولما ورد «كلُّ خُطبةٍ ليس فيها تشهُّدٌ فهي كاليدِ الجذَماءِ» قال لدفع ذلك: وأشهدأنْ لا إلهَ إلاّ الله»(١٣).

وقول السيوطي: «كتابٌ غريب الوضع، عجيبُ الصنع، لطيفُ المعنى ظريف المبنى، لم تسمح قَرِيحةٌ بمِثاله، ولم يَنسجْ ناسجٌ على مِنواله. قال فيه ابن علان: وبين «عجيب» و«غريب» من المحسِّنِ ما لا يخفى. وبين «المعنى» و«المبنى» مقابلةٌ معنويّةٌ وجناسٌ. وفي الكلام استعارةٌ مكنيّةٌ مخيّلةٌ مرشّحةٌ: شبّه تحريره في نفسه على هذا الوضع بنسج ناسجٍ على المنوال، فالتشبيه المضمر في النفس مكنيةٌ عند الخطيب، وإثبات النسج تخييلٌ، وذكر المنوال ترشيحٌ.(١٤)

وكتاب ابن الأنباري «الإعراب في جدل الإعراب» فيه جناسٌ تامٌّ لفظيٌّ وخطيٌّ. وفي نسخة بإعجام الأوّل، والجناس مصحَّف. (١٥)

ومن «الاحتفال» و«الاحتمال» من المحسّن ما لا يخفى(١٦) وكذلك بين إمعانٍ إمعانٍ وإتقان(١٧).

وقوله: «هذا عمل الكُتّاب، أخطؤوا في الكِتاب» بكسر أوله وتخفيف ثانيه. فبينه وسابقه جناسٌ محرّفٌ.(١٨)

---

(١١) داعي الفلاح ٦٩٤، ٦٩٥، والخصائص ١:٢٠٦.

(١٢) ينظر: داعي الفلاح ٤.

(١٣) داعي الفلاح ٥.

(١٤) داعي الفلاح ٩، ١٠.

(١٥) داعي الفلاح ٢٠.

(١٦) داعي الفلاح ٢٦٥.

(١٧) داعي الفلاح ٣٦٣.

وبين «الاستفهام» و «الاستبهام» جناس.(١٩) وبين القناة والفتاة جناس مصحّف، مثلُه في الحديث: «ثم تُمَّ نُمْ»(٢٠).

وذكر السيوطي العلم مبهماً أوّل المقدمة، ثم شرحه بعدُ؛ «لتشوّق النفس لبيانه، فيقرّ فيها، لأنّه ليس الآتي بالطلب كالحاصل بلا تعب»(٢١).

والسيوطي يخالف بين العبارات في الجملة المترادفة، مع أنّ معناها واحد، تفنُّناً في التعبير(٢٢).

وتعريف العلم: «يُستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلامِ العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها» عبرّ بـ «يُستخرج» بالمضارع إيماءٌ للدوام والاستمرار(٢٣).

ولمّا كان وزن «أشياء» أوزان جموع القلّة، وربّما تُوهم قلّة الموجود، دفَعَه بقوله: «وكثيرة» فوصف الجمعَ بوصف الواحدة؛ لكونه جمع قلّةٍ لما لا يعقل، وهذا هو الأرجح فيه(٢٤).

وكون السيوطي جعل كتابه على سبعة أبواب ، فذلك مناسبٌ -كما في الهمع(٢٥) للمصنّف- لحديث ابن حبّان وغيره: إنّ الله وتر يحب الوتر، أما ترى السماواتِ والأرضَ سبعاً والأيامَ سبعاً الحديث(٢٦)...»

وقول ابن جني في الخصائص(٢٧): فإن قلت : فما يؤمِنك أن تكون كما وجدت في لغتهم فساداً بعد أن لم يكن فيها فيما علمت أن يكون فيها فسادٌ آخرُ فيما لم تعلمه. قال

(١٨) داعي الفلاح ١٧٦.
(١٩) داعي الفلاح ٦٠٧.
(٢٠) ينظر: داعي الفلاح ٦٩٠.
(٢١) داعي الفلاح ١١.
(٢٢) داعي الفلاح ٢٢، ٣٧، ١٩٩، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٨١، ٣٢٨، ٣٦٢، ٣٩٠، ٤٦٢، ٥٤٢.
(٢٣) داعي الفلاح ٤٥.
(٢٤) داعي الفلاح ٨٤.
(٢٥) مقدمة همع الهوامع ١:٣.
(٢٦) داعي الفلاح ١٥٧.
(٢٧) الخصائص ٢:١٣.

ابن علان: لم يتلفظ بالقولية، مخاطبٌ به المخاطبُ بقوله: «فما يؤمنك» أول الكلام. وهذا من باب التجريد أول الكلام، كقول صاحب «البردة»:

أمن تذكرِ جيرانٍ بذي سلم مزجت دمعًا جرى من مُقْلَةٍ بدمِ (٢٨)

وقال الرازي في المحصول: النقل المحض، إمّا متواترٌ أو آحادٌ. وعلى كلٍّ منهما إشكالاتٌ. أمّا المتواتر فالإشكال عليه من وجوهٍ. قال ابن علان: المناسب لـ«الإشكالات» «أوجهٌ» (٢٩).

وكلّما مرلفٌّ ونشرٌ مرتّب أشار إليه ابن علان[٣٠].

ومما استعان به ابن علان في توضيح المتن، إيراد الاحتمال والردّ عليه، والإتيان بالنظير والعكس والشاذ.

فمن ذلك قوله في المسألة السادسة من المقدّمات: ((فالحكم الواجب الذي لا يجوز ترك العمل به، كرفع الفاعل ونصبه في قول بعضهم: «خرق الثوبُ المسمارَ» شاذٌّ مردودٌ.

والمراد: فاعل الفعل غيرُ المجرور بحرفٍ زائدٍ. فاعل الصفة المشبّهة فيجوز جرّه بعد تحويل الإسناد عنه لضمير موصوفها، وكذا فاعل المصدر واسمه بإضافته إليه، والمجرور بحرفٍ زائدٍ كـ«ما جاءني من أحدٍ» و ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ (٣١) يجر بالزائد.

هذا إن أُريد الرفع لفظاً أو تقديراً، فإن أُريد ولو محلاًّ لم يستثن المجرور بالحرف الزائد، ولا فاعلُ المصدر أو اسمُه المضاف هو إليه؛ لأنّ كلاً مرفوعٌ بالفاعليّة محلاًّ.

وقد يقال: لا يرد فاعل الصفة أيضاً؛ لأنّه لم يجر إلا بعد تحويل إسناده عنه وخروجه عن الفاعلية. ولادّعاء ظهور ذلك أطلقه المصنّف.

وتأخّره عن الفعل. و«زيد قام» ليس من الفعل والفاعل، بل من المبتدأ والخبر. هذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون تقديمه على عامله.

---

(٢٨) داعي الفلاح ٢٧٥، وديوان البوصيري ١٩٠.

(٢٩) داعي الفلاح ٣٢٠، المحصول ١:٢٠٣، ٢٠٤.

(٣٠) داعي الفلاح ٣٣٤، ٤٢٩، ٦٧٨.

(٣١) الرعد ١٣:٤٣، والإسراء ١٧:٩٦.

وفي التوضيح لابن هشامٍ (٣٢): حمْلُ ما استندوا في تقديمه عليه على أنّه عند البصريين ضرورة.

لكن في المغني(٣٣): لا يجيز البصري تقديمه مطلقاً.

وفائدة الخلاف بين أهل البلدين: في نحو: «الزيدان أو الزيدون قام» فيجب إفراد الفعل عند الكوفيّ، ومطابقتُه عند البصريّ.

ونصبِ المفعول بغير واسطة حرف جرٍّ، إن لم ينب عن فاعله. وشذّ رفعه فيما مرّ آنفاً، ورفعه مع الفاعل أيضاً في قوله:

.... كيف من صاده عقعقٌ وبُومُ

فلا يقع ذلك إلاّ في ضرورةٍ أو شذوذٍ من الكلام عند أمن الإلباس.

وجرِّ المضاف إليه مطلقاً، **وتنكيرِ الحال** وما جاء منه في كلامهم معرّفاً مؤوّلٌ عند البصريين، كـ«وحده» بمعنى «منفرداً»، و«ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ» أي: مرتّبين. ووجب تنكيره لأنّ الغرض من الحال من بيانِ صفةِ صاحبِها حاصلٌ مع التنكير، فالتعريف لغوٌ.

وتنكيرِ التمييزِ، و«أل» في قول الشاعر:

رأيتُك لمّا أن عرفتَ وجوهنا وطبتَ النفسَ، يا قيسُ عن عَمْرِو

زائدةٌ))(٣٤).

وفي تواتر اللغة إلينا، يورد على كلام الرازي، فيقول: وقد يقال: ليس شرطُ التواتر كونَ كلٍّ من رجال طبقاته الواصلين إلى حدّ مميّزٍ دونَه، بأنّه أخذ ذلك مِن عدد التواتر. بل الشرطُ في كلٍّ منها روايةُ عددٍ يستحيل تواطؤهم أو توافقهم على الكذب، وإن كان ذلك بطُرقٍ متعددةٍ. والقواعد الأدبيّة كذلك لأنّه في كلّ طبقةٍ مراتب باقٍ، يستحيل فيها ما ذُكر من التواطؤ على الكذب والتوافق على ما ذكرنا. والله أعلم(٣٥).

---

(٣٢) أوضح المسالك ٢:٦٨.

(٣٣) مغني اللبيب ٤٩٦، ٨٢٧.

(٣٤) داعي الفلاح ١٠٥.

(٣٥) داعي الفلاح ٣٣٠.

وفي مبحث الاستشهاد بالحديث النبوي، يعترض السيوطيّ على الاستشهاد بالحديث النبوي بأنّ الرواة غيّروا من ألفاظه، فيجيب ابن علان على ذلك بكلام ابن خلدون والبُلقيني، أنّ بعضهم يحتجّ بكلامه، وأنّ ابن مالك لم يستشهد به لإثبات قاعدة، وإنّما للاعتضاد. ثم يجيب على كلاميهما بأنّ أبا حيّان إنّما اعترض على ابن مالك لإثباته قاعدة(٣٦).

واستدل السيوطي في مبحث الإجماع السكوتي بقول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرُ

استُدل به على جواز توسّط خبر «ما» الحجازية ونصبه.

وردّه المانعون بأنّ الفرزدق تميمي، وعندما تكلّم بغير لغته لحن.

وأجيب على ذلك بأنّ الفرزدق له أضدادٌ، لو رأوه أخطأ لشنّعوا به. لذلك سكوتهم دليل جوازه.

قال ابن علان: ولك أن تقول: لا يلزم من سكوتهم على ذلك جوازُ ما ذُكر؛ لما خرّجَ عليه القومُ البيتَ من أنّ «مثلَهم» حالٌ من «بشرُ» كان وصفاً له، فقدم فصار حالاً كما في:

لميّةَ موحشاً طللٌ

والخبرُ محذوفٌ أي: ما بشرٌ مماثلٌ لهم موجوداً (٣٧).

أو «مثلَهم» اسم «ما» وفتحتُه فتحة بناءٍ لإضافته لمبنيٍّ، فهو مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾(٣٨) على قراءة الفتح. و«بشرُ» بدل منه، والخبر محذوفٌ. أي: ما مثلهم محاكياً لهم(٣٩).

---

(٣٦) داعي الفلاح ٢١٤.

(٣٧) كذا في المخطوط، والصواب: ما في الوجود بشر مماثلاً لهم. وهو تخريج المبرّد في المقتضب. ينظر: التصريح ١:٢٦٤ و٢٦٥، رقم: ١٩٠.

(٣٨) الذاريات ٥١: ٢٣.

(٣٩) داعي الفلاح ٣٧٤. وينظر إخراجه بيت امرئ القيس

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني –ولم أطلب– قليلٌ من المالِ

من التنازع وأنه غير داخل فيما يتكلّم عليه. داعي الفلاح ٦٠٢.

ومما استعان به ابن علان في توضيح المتن القواعد الأصولية والفقهية. كقوله في المسألة السابعة من المقدّمات، معلّقاً على تعريف الضرورة الشعرية: والضرورات تبيح

المحظورات. وهذه قاعدة مشهورة عند الفقهاء والأصوليين(٤٠).

وقوله في الفرع العاشر من فروع السماع في التعديل على الإبهام:وفيه أنّه إذا عارض المصلحةَ ضررٌ أشدُّ منها تُركت، فإنّ في عزو العلم لقائله مصلحةَ الأمانة، إلاّ أنّه لمّا خشي من إنكاره لذلك طوى ذكره دفعاً للمفسدة، «ودرءُ المفاسد مقدّمٌ على جلْبِ المصالح»(٤١)

وفي الفصل الملخص من المحصول يذكر أنّ معرفة الأحكام الشرعية واجبة، واللغة وسيلة لتعلّمها. قال: لأنّ ما لا يتمّ الواجب المطلق إلا به واجبٌ(٤٢).

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ ابن علان تأثّر بأصول الفقه في شرحه، كما تأثر السيوطي قبله به في وضع كتابه مادة ومنهجاً وتصنيفاً. إذ نجد ابن علان يضع في ذهنه أصول الفقه، ويشرح على ذلك أصول النحو، لا سيما أنّ ابن علان صاحب كتاب شرح نظم الورقات للعمريطي، وشرح نظم مختصر المنار.

ويظهر تأثره بأصول الفقه في كتاب القياس تأثراً واضحاً، لا سيما في العلة ومسالكها وقوادحها.

ويمكن أن نمثّل لذلك بالمسألة السابعة من المقدمات في الرخصة وغيرها. إذ ذيّل المسألة فقال: تذييلٌ(٤٣): ينبغي أن يقال هنا على نسج الأصوليين: «الرُّخصة» ما جاز استعماله لعذرٍ، أو: تغيّر الحكمُ عن صعوبةٍ، هي منع غير المطّرد فيه، لسهولةٍ، هي جوازه لعُذْرٍ، هي الضرورة، مع قيام سبب الأصلي(٤٤)، من مانع الصرف في غير المنصرف المصروف لها، واجباً كان، كصرف «عنيزة» في قوله: [من الطويل]

ويومَ دخلتُ الخدرَ خدرَ عنيزةٍ ....

أو حسناً، كصرف «نعمان» في قوله الآخر: [من الطويل]

أَعدْ ذِكْرَ نعمانٍ لنا إنّ ذكره ....

---

(٤٠) داعي الفلاح ١٢١، والأشباه والنظائر للسبكي ١:٤٨، والأشباه والنظائر الفقهية للسيوطي ٧٦.

(٤١) داعي الفلاح ٣٠٣، والأشباه والنظائر الفقهيّة للسيوطي ٨٧.

(٤٢) داعي الفلاح ٣١٦. وينظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١:١٤٩، والأشباه والنظائر للسبكي ٢:٨٨.

(٤٣) داعي الفلاح ١٣٢.

(٤٤) هذا تعريف التاج السبكي في رفع الحاجب ٢:٢٦، وجمع الجوامع ١٥.ينظر: حاشية العطار ١:١٦٠.

أو قبيحاً، كما مرّ من صوره الممنوعة.

أو جوازاً مستوي الطرفين في غير ذلك. والله أعلم.

ومما يظهر في منهج شرح ابن علان التكرار؛ إذ نجده قد يكرر كلاماً ذكره على موضوع ما، لتكرر ذكر الموضوع. وقد يكون الموضوع الذي يعلّق عليه ويشرحه وينقل فيه النقُول من موضوعات الاقتراح، وقد ذكر السيوطي فيه كلاماً واسعاً، فيتعجّل ابن علان قبل الوصول إليه، وينقل فيه ذات الكلام الذي ذكره السيوطي لاحقاً، ثم يشير إلى تكرار ذلك.

فمما جاء من باب التكرار التعاريف، إذ نجده كرّر تعريف القاعدة والقانون والصناعة والاستقراء أربع مرات، والنحو، والضرورة، والصيغة والمثال، والتسمّح، وغير ذلك.

ومنه حديث: «إنّ لغة إسماعيل كانت قد درست، فجاءني بها جبريل فحفظتُها»(٤٥) فقد كرّره ثلاث مرات في مواطن متفرّقة.

وقول ابن السكّيت في «جدّاً»: إنّ جيمها لا تفتح(٤٦). ومنه «الرُّوم» بالضم: جيل من ولد الروم بن عصيو. عن القاموس(٤٧).

وقد سبقت الإشارة إلى تكراره الشواهد على النصب بـ«لمَ» والجزم بـ«لَن»... ومنه ضبط «سيبويه» عند المحدّثين(٤٨).

ومنه اللغز الذي ذكره في «ما» التميمية، قال: وقد تلطّف منهم من أشار لنسبه منهم في قوله:

ومهفهفِ الأعطاف قلتُ له: انتسب ... فأجاب: ما قتلُ المحبِّ حرامُ

فاكتفى بإهمال «ما» عن التصريح برفع نسبه لـ«تميمٍ»(٤٩).

ومنه قول الشافعي في اللغة: لا يحيط بها إلا نبي(٥٠).

---

(٤٥) ينظر: داعي الفلاح ١٩٠، ١٩٩، ٢٠٠.

(٤٦) داعي الفلاح ١٩٦، ٦٢٨، وإصلاح المنطق ٣٣، ٢٨٠.

(٤٧) داعي الفلاح ١٤٥، ٥٦٧، والقاموس المحيط مادة (روم).

(٤٨) داعي الفلاح ٨١، ٣٣٢.

(٤٩) داعي الفلاح ٦٩، ٥٢٦.

(٥٠) داعي الفلاح ٢٦٠، ٦١٣، والصاحبي ٢٦، والمزهر ١:٦٤.

ومما ذكره السيوطي في متن الاقتراح، وكرره ابن علان في شرحه قبل المكان الذي ذكره فيه السيوطي، ما ذكره في الأشباه والنظائر الفقهية وكرره في الاقتراح إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبديٌّ. وإذا عجز النحويُّ عنه قال: هذا مسموعٌ. وإذا عجز عنه الحكيم قال: هذا بالخاصية.(٥١)

ومن ذلك أن السيوطي قسم قسمة ابن جني للكلام إلى شاذ ومطرد في الاقتراح إلى موضعين: الأول في الفرع الأول من فروع السماع، والثاني في فصل المقيس في المسألة الثانية. فجاء ابن علاء فأكمل ما اختصره السيوطي في الفرع الأول، وما اختصره هو ذاته في مسألة المقيس(٥٢).

ومنه قولا ابن فارس وابن الأنباري في رواية اللغة وأخذها عن الثقات(٥٣).

ومنه أيضاً قول أبي زيد: كلُّ ما قال «سيبويه» في كتابه: «أخبرني الثقة» فأنا أخبرتُه(٥٤). ومثله عنه قال: كان «سيبويه» يأتي مجلسي وله ذؤابتان، فإذا سمعتَه يقول: «حدثني مَن أثق بعربيّته» فإنّما يريدني.

وقول ابن هشام: إنّ في كتاب سيبويه خمسين بيتاً مجهولة القائل(٥٥).

وفي المسألة الثالثة من المقدمات(٥٦)، نقل ابن علان كلام ابن جني وأبي حيان في قبول اللغات على اختلافها، وقول أبي حيان في تسويغ التأويل، وكلام ابن جني في انتقال لغة العربية الفصيح. وكل ذلك ذكره السيوطي متفرقاً في كتاب السماع.

ومما يظهر في شرح ابن علان أيضاً الاستطراد فقد عرّف الاستطراد بقوله: الاستطراد الخروج من مبحثٍ لآخرَ. وأصله صفة الصائد، إذا كان يطير خلفَ صيدٍ، فيعرض له في طريقه آخرُ فيصيده، لا على سبيل القصد. ثم استعير في كلام العلماء، لما يقع كذلك. وذكرُ الشيء استطراداً واقعٌ في فصيح الكلام، قال تعالى: ﴿مِّنۡهُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ

---

(٥١) داعي الفلاح ٣٨، ٤٦٠ والأشباه والنظائر الفقهيّة ٤٠٧.

(٥٢) داعي الفلاح ٢٣٩، ٤٠٧، والخصائص ١:٩٧.

(٥٣) داعي الفلاح ٢٢٨، ٣٥٤، والصاحبي ٤٨، ولمع الأدلة ٨٥، والمزهر ١:١٣٧، ١٣٨.

(٥٤) داعي الفلاح ٢٥٠، ٣٠١، ٧١٠، عن المزهر ١:١٤٣، وبغية الوعاة ١:٥٨٢.

(٥٥) داعي الفلاح ٢٥١، ٢٩٩.

(٥٦) داعي الفلاح ٧١.

﴿ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ إلى قوله: ﴿ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾ ﴾[٥٧] وتحقيقه في «الكشّاف»[٥٨].وتلخيصه في «ضياء السبيل»[٥٩].

واستطرادات ابن علان متنوعة، أشرت فيما سبق إلى كثير منها.

فمنها ما هو ضمن أصول النحو؛ كالتكرار السابق الذكر.

ومنها ما هو في مسألة نحوية أو إعراب تركيب مرّ في المتن، كإسهابه في إعراب «لساناً إنساناً» و«أيضاً». وقد أشرت إلى ذلك سابقاً.

ومنها التفسير اللغوي للألفاظ، والإطالة في ذلك، بحيث يستغرق شرح المادة صفحة تقريباً. وقد أشرت إلى شيء من ذلك في النقول، كـ«نرجس»، و«الضلاً»، و«لا سيّما». وغير ذلك.

ومنها ما هو خارج عن علوم العربية، كتسمية النبي محمدً ρ، وذلك في شرح المقدمة. والتعريفات التي ذكرها عموماً خارجةٌ عن موضوع النحو وأصوله، وتمثيله على قواعد أصول النحو بمسائل فقهية؛ كالتعليل بالمظنّة، فقد مثّل عليه بالنوم بالنسبة للوضوء، هل نقضه للوضوء لأنّه مظنّة خروج شيء، أو هو ذاته ناقض[٦٠]؟

وكإطالته في تعريف البربر[٦١]. بل إن شرحه للاستطراد يظهر لك استطراده.

ومنه أيضاً إسهابه في مدح الشافعي، والتوسّع بكل كلام يخصّه.

ومن عجيب استطراده أنّه أضاف إلى نصّ المتن كلمة وهي «البتة»، ثم أطال في شرحها نقلاً عن التصريح[٦٢]. ومثل ذلك أضاف الفعل «فلج» وشرحه عن المصباح

---

(٥٧) من قوله تعالى في سورة آل عمران ٣:١١٠- ١١١ ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿١١٠﴾ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ۖ وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾ ﴾.

(٥٨) الكشاف ١:٤٣٠.

(٥٩) داعي الفلاح ١٤.

(٦٠) داعي الفلاح ١٣٣.

(٦١) داعي الفلاح ١٤٥.

(٦٢) داعي الفلاح ٥٨٥، والتصريح ١:٥٠٦.

المنير[1]. وعند الكلام على أصل لفظ الجلالة «الله» قال: فإنّ قوماً قالوا: إنها سريانية، قال معلقاً: قيل: إنها لغة آدم، بها ينطق الصغير أول نطقه. قيل: ويكون بها في البرزخ. حتى قال بعضهم: إنّ الملكين إنما يكلمانه بها. قال المصنّف في منظومته في التثبيت:

ومن غريب ما ترى العينان أنّ سؤال القبر بالسريان

أفتى بهذا شيخنا البُلقيني ولم أره لغيره بعيني

وقد رأيتُه لغير البُلقيني، وهو العيني الحنفي في شرحها فتح المحيي المميت. ثم يزيد على ذلك أقوالاً من المزهر[2].

ومن أعجب استطراده تعليقه على قول السيوطي: «وإذا تكلم [النبي ρ] بغير لغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز» قال ابن علان معلقاً: وقد جرى لكثيرٍ لمن ورثته ε اتّباعاً له ذلك كرامةً لهم، فقد نُقل عن الشيخ علي الكبير الخواص أنّه لما لقي الخوجه بهاء الدين نَقْشَبَنْد، ولم يكن غيرهما، كلّمه بالفارسيّة، وفهم ما يخالطه بها، حتى جاء من يترجم بينهما[3].

وقد اعتاد الشرّاح المحشّون على الإحالة لكتبهم في مسألة سبق لهم شرحها في كتابٍ آخر. وهو ما سار عليه ابن علان. وفي ذلك فائدة في معرفة أسماء كتبهم، وإثباتها لهم. فنجده أحال على شرح القواعد الصغرى لابن هشام، وتفسير ضياء السبيل إلى معاني التنزيل، وشرح نصيحة الملوك للغزّالي، وشرح نظم الورقات للعمريطي، ومنهج من ألف فيما يكتب بالألف والياء، والطيف الطائف بفضل الطائف، وشرح عوامل الجرجاني، وعيون الإفادة في حروف الزيادة، ومختصر كفاية المقاصد من حروف الزوائد.

ويظهر أن ابن علان كان ولعاً بالنظم، شأنه شأن المتأخرين في ذلك. فقد نظم مختصر المنار في أصول الحنفية وشرحه، وخمّس قصيدة أبي مدين، ونظم أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب للسيوطي ثم شرحه، وصدّر وعجّز بردة البوصيري، ونظم رسالة الاستعارة،

(١) داعي الفلاح ٦٤٢، والمصباح المنير مادة (فلج).

(٢) داعي الفلاح ٣٢١، ٣٢٢، والمزهر ١: ٣٠.

(٣) داعي الفلاح ١٩٩، ٢٠٠.

وعوامل الجرجاني وشرحه، وكذلك قواعد الإعراب، وقطر الندى لابن هشام، والآجرومية، وأمّ البراهين للسنوسي، وعقيدة النسفي، ورسالة الآداب لعضد الدين الإيجي، وإيساغوجي.

وهذا الاهتمام بالنظم يظهر في شرح للاقتراح، فقد ذكر عدّة أمور منظومة. قال في «أمسِ»:

إذا أريد بـ «أمس» ما تقدّمكا	**ـفرد ليلٍ ، وما صغرتَه أبدا**
وما تكسّر، ما «أل»فيه قطّ ولا	**أُضيف ما جاءنا ظرفاً . فخُذْ رشدا**
فيه اختلافُ الحجاز مع تميمَ فإن	**بدت سوابقُ ظرفٍ وهو قد وجدا**
فالكلّ يبني، وإن من خمسةٍ سلفت	**من قبله واحدٌ يا خِلُّ قد فُقدا**
فالكلّ يعربُه بالاتفاق، فقال:	**كان أمسنا أمس مأهولاً بكل ندا(١)**

وقال في طرق معرفة العجمي:

يُعرف الأعجمي بالنقل	**ء خروجٍ عن وزننا العربي**
	أو بزايٍ بعد دالٍ زيّ

(١) داعي الفلاح ٧٧، ٧٨.

ثقـــــاً	**جيمٍ كالجصّ**
أو بنــونٍ	**فـــي الجـــليّ**
بـأوّلٍ ثـم	**مــن حــروفٍ أو**
راءٍ	**أربـــعٍ ياصـــفي**
في أخيرٍ	**كــان لــديهم يــا**
أو	**صـــــــــاحِ**
باجتمـاعٍ	**بـــالأعجمي(١)**
لصـــادٍ	
أو خـــلاً	
مـــــن	
ذَلاقـــةٍ	
وهـــــو	
خمـــسٌ	
ذي أمورٌ	
بهـــــا	
استبانـــةُ	
مـــــا	

وفي في معرفة أحرف الزيادة

ـرفُ الأصل إن تشا التمييز	من حروف الزيادة المذكوره
ـن وَ فَقَدْ مثلٍ ، خروجٍ ،	عن وِزان الأعارب المشهوره
ـن جاء زائداً عن أصولٍ	ثلاثٌ وأربع مسطوره(٢)

(١) داعي الفلاح ١٥٠.

(٢) داعي الفلاح ٦٢٩.

كما جمّل ابن علان شرحه ببعض الأشعار، مستشهداً على فكرة أو من باب التلطّف.

فمن الأوّل: قول أبي العلاء(١):

كالنجم، تستصغر الأبصارُ طلعتَه والذنبُ للطّرْف لا للنجم في الصِّغَرِ

(١) داعي الفلاح ١٩.

ورثاء ابن المنير لابن عصفور(١):

أسند النحو إلينا الدُّؤلي	**عن أمير المؤمنين البطلِ**
بدأ النحو عليٌّ، وكذا	**قل بحقٍّ: ختم النحوَ علي**

وقول البوصيري في الهمزية(٢):

كيفَ ترقى رقيّكَ الأنبياءُ	يا سماءً ما طاولتها سماءُ
مِصباحُ كلِّ فضلٍ فما تَصـ . . .ـدُرُ إلاّ ضوئِكَ الأَضواءُ	

وقول أبي الطيب المتنبي (٣):

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً	وآفته من الفهم السقيم

وقوله (٤):

تعرِضَنَّ على الرواة قصيدةً	ما لم تكن بالغتَ في تهذيبها
ضتَ الشعرَ غيرَ مهذّبٍ	عدّوه منكَ وساوساً تهذي بها

وما هو من النوع الثاني أكثر. من ذلك ما نسبه لأحد الأدباء(٥):

---

(١) داعي الفلاح ٤٤.

(٢) داعي الفلاح ٢٠٥.

(٣) داعي الفلاح ٢٦٦.

(٤) داعي الفلاح ٤٠٥.

(٥) داعي الفلاح ١١٩، ١٢٠والبيتان لابن الوردي (ت٧٤٩هـ) في خزانة الأدب لابن حجة ٢:٤٧٦

ـر َفَ
الشـــاعر
نصفاً زَغَـلاً
قيـل: هـذا
زيّفٌ ؟ قال:
نعـــــم،

عنــد
صـــر ّ اف
فلمّ ـــا أنٍ
عُ ـــــرف
يصـــرف
الشـــاعر
مـــا لا
ينصـــرف

ومنه قول بعضهم (١):

لمتُ ـــه
بــــــابَ
المضـــاف
تفـــــاؤلاً

ِقيبٌ ـــه
يغريـــــــه
بـــالتنوين

والآخرُ :

كـــأنّي
تنـــوينٌ ،
وأنــــت
إضــــافةٌ

حيـــثُ
ترانـــي لا
تحــــــلّ
مكانيــــا

وقول ابن علان:

'زمـــتُ
ـــك َ كـــي

ـــينَ
الوجـــود

(١) داعي الفلاح ١٣٤ وكذلك الأبيات الثلاث بعده.

أُضـــــاف ـا مـدارَ

إليــكَ يــا الـــــدين

وغـــدوتُ كيـــــف

كـــالتنوين الإضـــافة

منـائعـّـداً مـع نـويْ

التنـــوين

وقول شيخه «عبد الملك العصامي» (١):

شوقي إليكم سيدي كامل وضدّه لي جامعٌ مانعُ

لكــن عــراني مانعٌ للمقتضي ولحكمٍ مانعُ

ومثله قول ابن دقيق العيد(٢):

فلانٌ عالمٌ فاضلٌ فأكرموه مثل ما يرتضي

لتُ: لا عفة فيه فقد تعارض المانع والمقتضي

وبعده كذلك لابن علان:

ا تلاعب بيْ الغرام، وكنت في المعالي في الرُّقِيٍّ المرتضى

ع الغرامُ تقدمي في ذا السنا ـمَ الموانعِ ردَّ أمرِ المقتضى

ومن ذلك ما نقله عن «بغية الوعاة»(٣) في ترجمة معاذ الهرّاء: كان أبو مسلم مؤدب «عبد الملك» قد فطن في النحو، فلمّا أُحدث التصريف أنكره، فقال:

كان أخذهمُ للنحو يعجبني ى تعاطوا كلام الزنج والرومِ

سمعتُ كلاماً لستُ أفهمه كأنّه زجل الغربان والبومِ

ـُ نحوهمُ، والله يعصمني من التقحم في تلك الجراثيمِ

---

(١) داعي الفلاح ٦٨٦.

(٢) داعي الفلاح ٦٨٧.

(٣) داعي الفلاح ٧٠٦، والبغية ٢:٢٩٠، رقم: ٢٠٠٦.

فأجابه «معاذٌ» بقوله:

عالجتَها أمردَ حتى إذا ـت َ، ولم تحسن أباجدها

ـت َ من يعرفها جاهلاً يصدرها من بعد إيرادها

َ منها كلَّ مستصعبٍ ـودٌ على أقران أطوادها

وقول بعضهم(١):

ـا كـان ضـرب زيـدٍ لعمـرٍو في اصـطلاح النحـاة قـولاً ورسمـا

ْ داودَ قـال: مـا زيـد عمـرو أخـذ الـواو مـن حـروفي ظلمـا

وأخيراً قال ابن علان: وما أحسن قول بعضهم مشيراً لهذه القبيلةيه وجناس ٌ مركب ٌ مفرقٌ وموربٌ ، ومُورَّ به(٢):

ًّ ظبيٍ لقيتُه ينتمي للهوازنةْ

تُ: ما أثقل الهوى؟ قال: ما للهوا زنة

(١) داعي الفلاح ٧٠٨.

(٢) داعي الفلاح ٧١١.

مذهبه النحوي وشواهده:

لا يمكننا أن نحدد لابن علان مذهباً نحوياً، كوفياً أو بصرياً، لأنّه مقلّدٌ لمن ينقل عنه كما مرّ فهو إذاً على مذهب من ينقل عنه، كوفياً كان أو بصرياً، أو جامعاً بين المذهبين كابن مالك وابن هشام والسيوطي. وهو الطريق الذي نرى السيوطي وابن علان تابعٌ له- يجنح إليه في المسألة الثالثة من الكتاب الأخير في الاقتراح؛ إذ نجده يعرض طريقة ابن مالك، ثم يعقبها بقول ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن من الطريقين.

ومن هنا نعلم أنّ شواهد ابن علان الشعرية النحوية لا تخرج عن مصادره النحوية التي ينقل عنها.

أمّا مصادره في القراءات، فقد يوثّق القراءة من البحر المحيط لأبي حيان؛ كقوله تعالى: كقوله تعالى ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾(١) وقراءة «ابن عامرٍ» ﴿قَتْلُ أَوْلادَهُم شُرَكَائِهِمْ﴾(٢) وقراءة عمارةَ بن عقيلِ بن بلالِ بن جريرٍ: ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ النهارَ ﴾(٣).

ومن الإنصاف في مسائل الخلاف قراءة ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾(٤).

ومن البيضاوي(٥) قراءة حفصٍ: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ ﴾(٦).

ومن حواش القاري عليه﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ لاهٌ وَفِى ٱلۡأَرۡضِ لاهٌ ﴾(٧).

ومن «مغني اللبيب»(٨) قراءة الكوفيين و«قالونَ» و«البزّي» ﴿ ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ ﴾(٩).

---

(١) هود ١١: ١١١. داعي الفلاح ١٤٦

(٢) الأنعام٦: ١٣٧. داعي الفلاح ١٧٣ والبحر المحيط ١٦٧:٣،١٦٦.

(٣) يس ٣٦: ٤٠. داعي الفلاح ٥٣٨ والبحر المحيط ٣٢٣:٧.

(٤) يونس ١٠: ٥٨. الإنصاف ٥٢٤:٢. و ط جودة (المسألة: ٧٥) الأمر دون لام هل هو معرب أو مبني؟ ٤١٤.

(٥) تفسير البيضاوي المسمى بأنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٢٩:٢. داعي الفلاح ٤٢٣.

(٦) النور ٢٤: ٥٢.

(٧) الزخرف ٤٣: ٨٤. داعي الفلاح ١٦٦، ١٦٧.

(٨) مغني اللبيب ٢٩٤. داعي الفلاح ١٧٤.

(٩) الحج٢٢: ٢٩.

ومن المصباح المنير: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾[1].

وإن كنّا لا نستطيع أن نحدّد مذهب ابن علان النحوي من شرحه، فإنّنا نلمح آثاراً واضحة في شرحه على مذهبه الفقهي ومسلكه الصوفي فيه بالرغم من بُعْد الكتاب عن موضوعي الفقه والتصوف.

أمّا التصوّف فقد سبقت الإشارة إلى ما ذكره ابن علان عن الشيخ النقشبندي **وأمّا الفقه** فنجده في أمثلته وإطالته في الكلام على الشافعي. فعند «الأثر» نجده يقول: فقيل أثر عن الشافعي رضي الله عنه[2]. وفي إطلاق الرسول دون إضافة لفظ «الله» تعالى عليها كراهية، نقله البيهقي عن الشافعي[3].

وعند قول السيوطي: إنّ محمد بن إدريس الشافعي ممن يحتج بكلامه في العربية، أطال ابن علان في ذكر الأحاديث في فضل الشافعي وفصاحته حتى كاد يسرد كلّ الآثار التي تدلّ على بلاغته وفصاحته وسلامته من اللحن[4].

وفي التوثيق على الإبهام يرى ابن علان أنّه حجة على متّبعي الموثّق، كما في قول الشافعي: أخبرني الثقة، فهو حجة على مقلّديه لا غير[5].

وعند قول السيوطي: إنّ الفقه بعضه منصوص عليه وبعضه مستنبط. يمثّل للاستنباط بثلاثة أمثلة من استنباط الشافعي[6].

وفي إثبات أنّ العلل التي ذكرها النحاة أرادها العرب، قال ابن علان معلقاً: وقريبٌ من ذلك أنّ الشافعي لَمّا رجع عن مذهبه القديم بمصر، وأراد تدوين الجديد بها بأدلّةٍ كُشفت له، وكان من أربابها الطالعين عن قِصَر باقي المدة عن ذِكْر ذلك مذللاً، فاقتصر على ذكر الأحكام. فقيّض الله البيهقيّ لإبراز تلك الأدلةِ من مكامنها، وإبانة محاسنها كما أراد الشافعيُّ، فكانا متوافقين في التعليل، متواردين فيه، إلاّ أنّ الإمام لَمّا ذكره

(١) الضحى ٩٣: ٣. داعي الفلاح ٤٠٨ والمصباح المنير مادة (ودع).

(٢) داعي الفلاح ١٨٠.

(٣) داعي الفلاح ٢٠٢، ومناقب الشافعي ١:٤٢٤، ٤٢٥.

(٤) داعي الفلاح ٢٣٢.

(٥) داعي الفلاح ٢٥١.

(٦) داعي الفلاح ٣٩١.

أضمره، و «البيهقيَّ» أبانه وأظهره. ولذا قال إمام الحرمين(١): «كلّ شافعيٍّ أحدٌ للشافعيِّ» في عنقه مِنّةٌ، إلا البيهقيّ، فإنّ له المنّةَ على «الشافعي» بإبداء دلائله، لا بإيجاد دلائلَ لم يردها الإمام «الشافعي» كما توهم بعضٌ (٢).

حتى عندما ذُكر عَلَمٌ من أعلام الأحناف، وهو محمد بن الحسن الشيباني، أحد صاحبي أبي حنيفة، وأراد ابن علان أن يثني عليه، ذكر قول الشافعي فيه: «ما أفلح سمينٌ قطّ إلا ما كان من محمد بن الحسن»[٣].

وإذا كان السيوطي قد ختم كتابه بما يوضّح أثره بأصول الفقه فقال معلقاً على قول الخصائص(٤) «إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيءٍ آخرَ على قياس غيره فدع ما كنتَ عليه إلى ما هم عليه» قال: وهذا يشبهه من أصول الفقه نقضُ الاجتهاد إذا بان النصُّ بخلافه.

فإنّ ابن علان ختم شرحه بما يشير إلى تأثّره بمذهبه الفقهي، فقال معلّقاً: ومنه قول إمامنا «الشافعي» τ: «إذا قلتُ قولاً وصحّ الحديث بخلافه، فاطرحوا قولي الجدارَ، وخذوا بالحديث».

(١) وهو الإمام الجويني أبو المعالي. ينظر قوله في طبقات الشافعية الكبرى ٤:١٠.

(٢) داعي الفلاح ٤٦١.

(٣) داعي الفلاح ٤٩٣، ومناقب الشافعي ٢:١٢٠.

(٤) الخصائص ١:١٢٥.

بين شرحي ابن علان وابن الطيب الفاسي[1]:

ابن الطيب: هو محمد بن الطيب، أبو عبد الله، الفاسي، نسبة إلى فاس المغرب. ولد فيها سنة ١١١٠هـ، وتوفي سنة ١١٧٠هـ بالمدينة المنورة.

وابن الطيّب محقق في علوم العربية، يبحث ويناقش، ويردّ ويستدلّ، ويكفي أن نقول: إنّه صاحب «إضاءة الراموس وإضافة الناموس على إضاءة القاموس» الذي اعتمد عليه المرتضى الزَّبيدي في تاج العروس، وهو المراد بقوله: «قال شيخنا». حتى قال فيه: «ومن أجمع ما كُتب عليه مما سمعت ورأيتُ، شرحُ شيخنا الإمام اللغوي أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، المتولّد بفاس سنة ١١١٠، والمتوفى بالمدينة المنورة سنة ١١٧٠، وهو عمدتي في هذا الفن»[2].

كما شرح المزهر وسمّاه المسفر عن خبايا المزهر. وقد ذكره الدكتور فجال في مؤلفاته في مقدمة الفيض شرح الاقتراح؛ وأكثرها في علوم العربية.

ويبدو أنّ ابن الطيّب لم يكن راضياً عن شرح ابن علان للاقتراح، لذلك شرح الاقتراح بالكلمات والقول، وسمّاه «فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح».

وبالرّغم من أنّ الطيب لم يذكر شرح ابن علان في مقدّمة كتابه إلاّ أنّا نجد الفيض معظمه من داعي الفلاح، وكأني بابن الطيب أراد أن يستدرك على ابن علان بعض الأخطاء التي وقع بها، فأعاد شرح الاقتراح، فأخذ من ابن علان الصحيح، وردّ عليه ما رآه خطأ؛ لذلك نجد تشابهاً حتى في الألفاظ في كثير من الأحيان، وكثيرٌ من النقول التي نقلها ابن علان نجدها عند ابن الطيب.

هذا باستثناء المسائل التي خالف فيها ابن الطيب السيوطي، ولا سيّما في مبحث الاستشهاد بالحديث النبوي، فقد أطال في الرد على مذهب رفض الاستشهاد بالحديث النبوي، ودلّل على ذلك بنَفَسٍ طويل.

---

(١) توسّع الدكتور محمود فجّال في ترجمة ابن الطيب في مقدّمة فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح.

(٢) تاج العروس ١: ٢.

وكثيراً ما نجد ابن الطيب يتعقّب ابن علان بأمور في شرحه[1] وقد تنوّعت هذه الأمور فهي إمّا لاعتماده على نسخة غير منقّحة أو مصحّحة، أو لاعتماده رأياً غير معتمد، أو يخالفه ابن الطيب، أو لفهمه النص فهماً خاطئاً.

وابن الطيب لا يكتفي بشرح الأعلام شرحاً موجزاً كما فعل ابن علان؛ بل يطنب بذكر المولد والوفاة وبعض المؤلفات.

وبالرغم من إفادته من ابن علان فإنّنا نجده يردّ عليه ردّاً عنيفاً متحاملاً عليه، كما تحامل من قبلُ على الفيروز آبادي في شرح القاموس المحيط، حتى وجدناه يقول: مما يقتضي منه العجب العُجاب، ويشهد له بالتقدّم في ميدان التخمين والحدْس، دون تحقيق مَن جال في حلبة التحقيق وجاب[2].

قال: وبه تعلم أنّ قول ابن علاّن في الشرح («متالع» جمع «متلعة»، من التلع إلخ... و«أبان» أظهر) مما لا معنى له، وأنه كلام مُن يبني الأمور على التخمين والحدس بلا تحقيق، كما لا يخفى عمّن مارس الكلم العربية، أو شدا في الفنون الأدبية. والله أعلم[3].

وقال: قوله: (علّة امتناع الأخذ) إلخ... هو بكسر العين وتشديد اللام، وهو مبتدأ، وخبره قوله بعد (ما عرَض) أي: سبب امتناع أئمة العربية من الأخذ عن أهل المدر، وسكّان المدن والأمصار ما عرض للغات الحاضرة. أي: حدَث فيها من الفساد. وقد حرّف الشارح هذا الكلام عن مواضعه، وتصرّف فيه تصرّفاً عجيباً على عادته في عدم التثبت، وكثرة التشبّث بالتخمين الفاسد، والحدس المخطئ، فجعل (علّته): (عليه) بصيغة الجار والمجرور، وجعل الضمير عائداً على المستدلّ، وقال: هو خبرٌ مقدّم، ومبتدؤه (امتناع). أي: على المستدلّ امتناع الأخذ. وهذا كلام لا معنى له، ولا تعلُّقَ له بما بعده وما قبله، وإنّما يتجرأ عليه من لا مسكةَ له في الفنّ، بل ولا إلمامَ، فضلاً عمّن يتصدّى لشرح مثل هذا الكتاب الذي هو لهذا الفنّ إمامٌ. ولو راجع «الخصائص» لما وقع في مثل هذه الورطة، بل لو تأمّل بعض التأمّل لأرخى على عذره مِرْطه. وقد جعل ابن جنيّ في «الخصائص»

(١) ذكر الدكتور فجال جانباً مما استدركه ابن الطيب على ابن علان في مقدمة الفيض ١:١١٢.

(٢) الفيض ٢:٩٢٢.

(٣) الفيض ١:٣٥٦.

هذا الكلام عقب ترجمة ، فأوردها المصنّف مخروطةً . وعبارته في «الخصائص»: باب في ترك أهل المدر كالأخذ عن أهل الوبر. ثم قال: علّة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة إلخ...فأدخل المصنّف الترجمة في الكلام، وشرح بها الإشارة الواقعة في «الخصائص». فأراد الشارح أن يزيد في إيضاح ذلك بما سلكه من تلك المسالك. فينبغي لمن تصدّى لأمرٍ أن يحقّق مهمات مسائله، أو يترك الخوض في جداوله، والسبح في مسائله. والله المرشد سبحانه[1].

ومع ذلك نجده يتبع ابن علان في بعض الأخطاء كما في ترجمة ابن عصفور، فقد ذكر أنه علي بن الموفّق. وهو كما في كتب التراجم: عليّ بن مؤمن[2].

وفي نصّ الخصائص «ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول : إذا كان اسم الفاعل علقة تحمّله للضمير – متى جرى على غير من هو له صفةً أو صلةً أو حالاً أو خبراً لم يحتمله إلا بإبرازه كما يحتمله الفعل»[3]

فقد ذكر كلاهما مكان قوله: «صفة أو حالاً »: «قبله أو معه». وهو خلاف نسخ الاقتراح والخصائص.

وكما في تعريف كتاب المغني لابن فلاح فيما مرّ .

(١) الفيض ١:٥٨٥.

(٢) داعي الفلاح ٤٤، والفيض ١:٢٣٧، وبغية الوعاة ٢:٢١٠.

(٣) داعي الفلاح ٤٤٧، ٤٤٨، والفيض ٢:٨٣٢، والخصائص ١:١٨٦.

مصادر ابن علان:

أكثر اعتماد ابن علان في شرحه على كتب سبعة أعلام: السيوطي، وابن هشام، والشيخ زكريا الأنصاري، وابن الأنباري، وسعد الدين التفتازاني، والفيومي، ومجد الدين الفيروز آبادي.

أمّا السيوطي فقد أخذ ابن علان عن كتبه همع الهوامع، والمزهر، والأشباه والنظائر الفقهية والنحوية، والنكت، وشرح نظم جمع الجوامع، وتدريب الراوي، وشرح عقود الجمان، وبغية الوعاة، وحاشيته على مغني اللبيب، ومنظومته في التثبيت ولبّ اللباب، والإتقان.

وأمّا ابن هشام فقد اعتمد على كتابيه مغني اللبيب وأوضح المسالك، واعتماده على الأوّل أكثر.

واعتمد على فتح الجليل على البيضاوي، والمناهج الكافية في شرح الشافية، وغاية الوصول في شرح لب الأصول، وبلوغ الأرب في شرح شذور الذهب، للشيخ زكريا الأنصاري.

واعتمد على الإنصاف في مسائل الخلاف، والإغراب، ولمع الأدلة، لأبي البركات ابن الأنباري.

وشرح مختصر العزّي، والمطول، وحاشية الكشاف، للتفتازاني.

والمصباح المنير للفيومي من أكثر الكتب التي رجع إليها، وأقل منه القاموس المحيط.

ويمكننا أن نصنّف مصادره حسب موضوعاتها إلى: النحو والصرف، واللغة، والتراجم، والتفسير، والفقه و أصوله، والبلاغة. وموضوعات أخرى.

أمّا كتب النحو فأوّلها التصريح شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهري، وأكثر اعتماده عليه، ثم مغني اللبيب، ثم كتب السيوطي: الهمع، والأشباه، والنكت، وحاشيته على مغني اللبيب، ولم يرجع إلى الأخير إلاّ مرةً واحدةً.

ثمّ كتب ابن الأنباري الثلاث، فكتابا الشيخ زكريا بلوغ الأرب، و المنهاج الكافية، فكتاب السعد شرح العزي، فأوضح المسالك، كما رجع إلى كتب أخرى المرة والمرتين، كارتشاف الضرب في لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، وشرح القواعد الصغرى لإسماعيل العلوي، وألفية ابن مالك، ومتن الآجرومية، وشرح الزنجاني لعبد الملك العصامي، والمنهل الصافي للدماميني، ومراسلة بين الدماميني والبلقيني، والشفا شرح شذور الذهب لعبد الملك

العصامي، والمقاصد النحوية للعيني، والتوضيح بإعراب مشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، وشرح ملحة الإعراب للحريري.

أمّا مصادره في اللغة فأهمها المصباح والقاموس، ثم المثلث لابن السيّد، ورسالة المنشي في التعريب، ثم الصحاح للجوهري.

وفي فقه اللغة المزهر، والصاحبي، والأمالي لابن الحاجب، وجوهرة الغواص لمحمد بن عرّاق.

وأكثر اعتماده في التراجم على بغية الوعاة، ولب اللباب، كما ذكر سابقاً. كما اعتمد على تهذيب الأسماء واللغات.

وفي التفسير رجع إلى الكشاف للزمخشري، وحاشية السعد عليه، والبيضاوي، وحواشي الشيخ زكريا الأنصاري عليه المسمّى بفتح الجليل، والقارّي، والعصامي.

وفي الفقه وأصوله اعتمد على المحصول للرازي، والتمهيد للإسنوي، والأشباه والنظائر الفقهية للسيوطي، وشرح جمع الجوامع للسيوطي، وجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، ومنع الموانع له أيضاً، وشرح جمع الجوامع للمحَلّي، أو غاية الوصول في شرح لب الأصول للشيخ زكريا، وقواعد الزركشي، وشرح المحصول للقرافي، وكشف الأسرار لعبد العزيز بن أحمد، علاء الدين البخاري (ت ٧٣٠هـ).

أمّا في البلاغة فقد اعتمد على المطوّل للسعد، وشرح المفتاح للشريف الجرجاني، وشرح عقود الجمان للسيوطي.

ورجع إلى كتب متفرقة في الحديث واصطلاحه، كالنخبة وشرحها لابن حجر العسقلاني، والنكت على ابن الصلاح للزركشي، وشرح المشارق لابن الملك، وشرح صحيح مسلم للإمام النووي، وشرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد.

ورجع مرة واحدة إلى كتاب شرح العقيدة الوسطى للسنوسي.

ولا بدّ من التنبيه إلى أنّه قد ينقل من كتاب التفسير ما لا يخصّ التفسير، كما نقَل من فتح الجليل ومن حاشية التحفة قول ابن جني.

ومثل ذلك بقية مصادره، فقد نقَل عن شرح المحصول للقرافي في ترجمة رؤبة وأبيه، وسيبويه.

وقد يكون الكتاب موجوداً بين يديه، فينقل عمّن نقل عنه، كما فعل في ترجمة سيبويه أيضاً إذ نقل عن الشفا للعصامي ما نقله عن التصريح، علماً أن التصريح من أهمّ مصادره.

ثالثاً :

تاريخ تأليفه وعنوانه و وصف نسخ المخطوط ومنهج التحقيق

تاريخ تأليفه والعنوان:

قال المؤلف في خاتمته: «كان انتهاء تسويده بعد ظهر الأحد سابع عشر رمضان سنة ١٠٥٠هـ. فقد ألّفه إذاً في العقد الأخير من حياته».

أمّا عنوانه فالخلاف في كلمة مخبئات باسم الفاعل، ومخبآت باسم المفعول. فقد جاء في صفحة العنوان في النسخة ب: «هذا شرح الاقتراح للشيخ محمد بن علي بن علاّن الصدِّيقي رحمه الله تعالى ونفعنا الله به آمين آمين آمين يسمّى الشرح: داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح». في النسخة د: هذا كتاب داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح.

أمّا في أ و ج فلم يذكر اسم الكتاب فقد جاء: «هذا شرح الاقتراح للشيخ محمد بن علاّن الصدِّيقي رحمه الله تعالى آمين آمين» لكنّ ابن علاّن في المقدمة سمّاه داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح.

ولم يذكر الكتاب لابن علان إلا صاحبا معجم تاريخ التراث الإسلامي[1] علي الرضا قره بلوط وأحمد طوران قره بلوط. وقد ذكراه داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح أمّا أحمد طوران في مقدمة الذخر والعدة فقد سمّاه داعي الفلاح شرح الاقتراح.

واسم المفعول مخبآت مناسب للمعنى أكثر؛ لأنّ الشرح جاء ليخرج المعاني المخبأة في الشرح. ولكنّ احتمال أن تكون التسمية في صفحة العنوان من الناسخ لما رأينا من خلافها وللدعاء بالانتفاع من مؤلفه، واتفاق النسخ في المقدّمة على تسميته باسم الفاعل مخبئات رجّح أن يكون العنوان به، أي: داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح.

(١) معجم تاريخ التراث الإسلامي ٥:٣٥٠٠، رقم: ٩٤٢٩.

نسخ الكتاب:

للكتاب ثمان نسخ في ثلاثة دول، ففي إستانبول أربع نسخ:

١) المكتبة الوطنية أسكدار، حاجي سليم آغا، في ١٨٢ ورقة، كتبت في ١١٨١هـ، رقم: ١١١٧.

٢) المكتبة السليمانية، أسعد أفندي، رقم: ٣٠٦٤.

٣) المكتبة السليمانية، لاله لي، رقم: ٣٢٦٤.

٤) راغب باشا، كتبت في ١١٥٩هـ، رقم: ١٣٢١.

وهذه النسخ لم أستطع الوصول إليها، أو الحصول عليها.

أمّا النسخ التي اعتمدت في التحقيق فهي في مصر والمملكة العربية السعودية:

١) نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وهي مصوّرة عن نسخة القدس، في ١٩٣ لوحة، وعدد أسطرها في الصفحة ٢٥ سطراً، ورقمها: ٩٣٠٠. جاء في رأس اللوحة الأولى: «وقف الفقير محمد بدر على أولاده ثمّ على طلبة العلم بالقدس الشريف» وجاء في خاتمتها: «وكان الفراغ من تعليق هذه النسخة، يومَ الخميس المبارك، سادسَ عشرَ شهرَ ذي القعدة الحرام، من شهور سنة ألفٍ ومئةٍ وإحدى عشرَ، على الفقير المعترف بالتقصير، عمر بن مخلوف الحاروني، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولكلّ المسلمين. آمين».

وقد كُتبت بخطّ نسخٍ واضحٍ مقروء، يشاركه قلم آخر مقروء في صفحات قليلة. ولمعرفة تاريخ نسخها ووضحها اعتمدتها أصلاً ورمزت لها (أ).

٢) نسخة الأزهر بالقاهرة، في ١٩٦ لوحة، وعدد أسطرها ٢٣سطراً، ورقمها: ٣٠٢٥٢٧. وقد سقط من تصويرها اللوحة ٢١، وتكرّرَ مكانها اللوحة ٢٠.

وقد وقفت لله تعالى على أهل العلم بالأزهر ومقرّه برواق الأكراد(٢). وجاء

---

(٢) تكررت كتابة هذا الوقف في الرقم واحد من كل عشر لوحات مع صفحة العنوان: ١١، ٢١، ٣١، ٤١....

في آخرها: «تمت كتابتها بحمد الله وعونه بيد كاتبها الأسير لذنوبه الفقير أحمد المرانعيم الخطيب».

وقد كتبت بخّط مقروء، ورمزت لها (ب).

٣) دار الكتب المصرية، وهي نسخة منسوخة عن نسخة القدس، في ٢٠٥ ورقات، وعدد أسطرها ١٧ سطراً، ورقمها: ٥٠٣ نحو تيمور. على صفحة العنوان ختم وقف مكتبة العلاّمة أحمد تيمور باشا(ت ١٣٤٨هـ، ١٩٣٠م)(٣) ونصّه: «وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر».

وجاء في خاتمتها: «وبعد، فقد تمّ نسخ هذا الكتاب بعون الله وقوّته بقلم الفقير عبده محمد أمين ابن المرحوم عمر بن المرحوم محمد الدنف الأنصاري قيمباشي(٤) صخرة الله المشرّفة والمسجد الأقصى، في سبعٍ وعشرين من شهر رجب الفرد لسنة ستٍ وثلاثين وثلاث مئةٍ وألفٍ هجري. غفر الله له ولوالديه ولمن أحسن إليهما. آمين.

وقد نسخت هذه النسخة من النسخة الموجودة في مكتبة العالم العلاّمة وليّ الله الشيخ محمد البديري، قدّس الله سرّه. آمين.

وصار مقابلتها على النسخة الأصليّة التي نقلت منها طبق أصلها. وذلك في خمسة عشر شعبان المعظّم، لسنة ستٍّ وثلاثين وثلاث مئة وألفٍ».

وقد كُتبت بخطّ رقعة واضح جميل. ورمزت لها (ج).

وتشترك هذه النسخ الثلاث بأنّها كُتبت بمدادين، فالمتن بالأحمر والشرح بالأسود، على أنّه كثيراً ما اتفقت النسخ بخلط المتن بالشرح، فكُتب الشرح بالأحمر والمتن بالأسود ولمّا كانت لوحات ج مصورة، فإنّ المداد الأحمر لم يظهر كثيرٌ منه بالتصوير. كما تشترك هذه النسخ بالتعليقات التي علقت عليها بالحواشي، وبأخطائها وتحريفاتها وتصحيفاتها.

وتشترك أ و ب بالرموز كـ(المصـ) للمصنف، و(ح) لحينئذٍ، وغير ذلك. وقد حصلت أوّلاً على النسخة أ و ب وظننت أنني أكتفي بهما، ولمّا وجدت تقاربهما راسلت للحصول

---

(٣) مترجم في الأعلام ١:١٠٠.

(٤) كذا وردت.

على النسخة الثالثة، وإذ بها صورة عن الأولى، ولكنّها ساعدت في توضيح كثير من الكلمات.

ولكنّ ما أثبت أنّ هذه النسخ مأخوذة عن أصل واحد ما سقط منها في كتاب السماع بقدر لوحة كاملة، والسقط هو نصف الفرع الثالث عشر، والفرع الرابع عشر كلّه، وأوّل الفصل الملخص من المحصول، من شرح قوله: «الذي إن تدعه لمّة لمّة» إلى قوله «ومعرفة الأدلّة تتوقّف على معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقّف على الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف» مما طلب الحصول على نسخة كاملة.

٤) المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية بالقاهرة، في ١٤٦ ورقة، وعدد أسطرها ٢٣ سطراً، ورقمها: ٤٩٥٢. جاء في خاتمتها: «كان الفراغ من كتابتها في ٢٨ شعبان المكرّم سنة ١١٥٧هـ، على يد كاتبه الفقير حسين المحلّي الشافعي الأزهري الأحمدي عفا الله عنه آمين».

كتبت بخطين الأوّل نسخ جيد واضح خال من الأخطاء إلى اللوحة ٣٠. والثاني مقروء واضح فيه تحريف وتصحيف.

وهي نسخة مختصرة عن تلك النسخ، فكثير من الشرح الذي جاء بالنسخ السابقة لم يأت به، كما تغير مكان شرح بعض المسائل فيها، كتعليقه على «أي» التفسيرية، وشرح «العرب» رجّحت أن تكون نسخت عن مسوّدة المؤلف، أو أنّه أعاد الشرح فأضاف عليه إضافات جديدة. لكنّ ما سقط من تلك النسخ لم يسقط منها إلاّ شرح قوله: «معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقّف على الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف»(٥) وبذلك يكون شرح هذا السطر سقط من الأربع، كما سقط من النسخ أو من نسخ ابن علان فلم يشرحه أبداً ما يلي(٦):

١. والثاني: كاللام من خواصّ الأسماء، وكذا الإضافة، ولا يجوز الجمع بينهما(٧).

٢. لأنّهم كانوا مجاورين(٨).

---

(٥) داعي الفلاح ٣١٧.

(٦) ينظر أيضاً داعي الفلاح ٣٧، ١٢٨.

(٧) داعي الفلاح ١٣٥.

٣. وقال ابن النحاس في التعليقة(٩).

٤وقال أيضاً: ذهب الكوفيّون إلى جواز دخول اللام في خبر «لكنّ»، واحتجوا بقول الشاعر:

ولكنّني من حبها لعميد ....

ب أنوّالجواا البيت لا يُعرف قائله ولا أوّلُه، ولم يُذكر منه إلاّ هذا، ولم يُنشده أحدٌ وثمّقَ في اللغة، ولا عُزي إلى مشهورٍ بالضبط والإتقان. وفي ذلك ما فيه(١٠).

٥. وأما كتاب «العين»فقد أطبق الجمهور من أهل اللغة على القدْح فيه(١١).

٦. جعلها منتزع من علم الحساب(١٢).

فتلول: اسمٌ أُسند الفعل إليه مقدّماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل. فالأصلُ هو الفاعل، والفرعُ هو ما لم يسم فاعله، والحكمُ (١٣).

٨.ينبغي أن يعدّ من جملته لمعاقبته ما هو من جملته(١٤)

فعلٍ غيرِ متصرّفٍ، وإعرابَ مالا ينصرف بعدم الانصراف لاطّراد الإعراب في كلّ (١٥).

علةٌ في محلٍّ آخرَ؟ فيقول: دعواي على أنهّا علّةٌ (١٦).

١١فدعواه دليلٌ على صحّة دعواه(١٧).

١٢. حالَ الوقْف فقط، وهو الأشهر، ومنهم من يثبتها(١٨)

---

(٨) داعي الفلاح ٢٢٣.

(٩) داعي الفلاح ٢٥٢.

(١٠) داعي الفلاح ٢٩٥، ٢٩٦.

(١١) داعي الفلاح ٣٣٤.

(١٢) داعي الفلاح ٣٩٢.

(١٣) داعي الفلاح ٣٩٩.

(١٤) داعي الفلاح ٥١٩.

(١٥) داعي الفلاح ٥٦١.

(١٦) داعي الفلاح ٥٦٣.

(١٧) داعي الفلاح ٥٦٣.

١٣. وقال الأندلسي في شرح المفصل: استدل الكوفيون على أن الضمير في لولاك ونحوه مرفوع، بأن قالوا: أجمعنا على أنّ الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في الضمير بالقياس عليه والاستصحاب(١٩).

(١٨) داعي الفلاح ٦٩٥.

(١٩) داعي الفلاح ٦٢٩.

منهج التحقيق:

أولاً: المعارضة، وتتضمن:

أ) معارضة النسخ على نسخة الأصل (أ)، واعتماد الصحيح إن خالف الأصل، والإشارة إلى ما زاد في النسخ على (د)[٢٠]، وما زاد في (د) على النسخ يوضع بين معكوفتين[٢١]، وقد أشرت في الحاشية إلى الفرق بين النسخ قدر الحاجة وما كان من الخطأ أو التحريف أو التصحيف لم أشر إليه.

ب) معارضة متن الاقتراح في داعيالفلاح على الاقتراح بتحقيق فجّال، والإشارة إلى اختلاف نسخ الاقتراح عند فجّال عندما توافق نسخةً من نسخ داعي الفلاح، وعند الحاجة.

والدكتور محمود فجّال اعتمد في تحقيق الاقتراح على أربع نسخ مخطوطة:

١) (س) وهي مخطوطة في مكتبة جامعة الملك سعود في الرياض، برقم: ١٣٨٢، فيلم ٣٨.

٢) (ح) وهي مخطوطة في دار الكتب الوطنية بتونس، الأحمدية، برقم: ٦٧٧٠.

٣) (م) وهي مخطوطة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، برقم ٢،١٥٦مصوّرة عن المكتبة الظاهرية برقم: ٥٨٤٨.

٤) (ل) وهي مخطوطة في مكتبة برلين برقم ٧٥/٦٨٤٤.

واعتمد على مطبوعين:

١- طبعة حيدر آباد في الهند سنة ١٣١٠هـ.

---

(٢٠) وهو كثير جداً منه ما يطول ومنه ما يقصر.

(٢١) وهو غير قليل. ينظر: داعي الفلاح ٢٢، ٢٥، ٣٤، ٤٨، ٨٤، ١٤٦، ١٨٩، ١٩٨، ١٩٩، ٢٢٦، ٢٥٣، ٢٦٢، ٢٦٣، ٣٠٧، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٣٧، ٣٩٨، ٤١٢، ٤١٩، ٤٨٧، ٤٩٥، ٥٠٧، ٥١٤، ٥١٨، ٥٥٧، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٨، ٥٩٦، ٦٠٧، ٦٦٩، ٦٩٣.

٢- طبعة إستانبول في مطبعة كلية الآداب، سنة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، بتحقيق الأستاذ أحمد صبحي فرات.

وقد أكملتُ ما من نصّ الاقتراح في داعي الفلاح نصّ فجمّال، ووضعته بين معكوفتين.

ج) لمّا كان ابن الطيّب الفاسي كثير النقل من داعي الفلاح قارنت شرح ابن الطيب الفيض بداعي الفلاح، وأشرت إلى الاختلاف عند الضرورة، وإلى كلّ ما تعقّب به ابنُ الطيب ابنَ علاّن. وقد أنقل كلام الفيض لغايات أخرى، كتوضيح كلام ابن علاّن، أو لزيادة عند ابن الطيب على ما عند ابن علان، أو بيان تناقض الشارحين، أو عند يردّ ابن الطيّب على ابن علاّن ردّاً خاطئاً بسبب خطأ نسخة داعي الفلاح عنده. وقد أكمل ما سقط من نسخ داعي الفلاح من الفيض(٢٢).

د) معارضة النصوص المنقولة مع أصلها ومع المصدر الذي نقلت منه؛ ككلام ابن جني، فإن ابن علان غالباً ينقله عن المزهر، فالمقارنة تكون مع الخصائص والمزهر. والإشارة إلى الاختلاف بينهما إلاّ إذا كان ينقل بالمعنى.

ثانياً: ضبط ما يحتاج إلى ذلك في النصّ، وشرح ما يحتاج إلى شرح، والتعليق عند الحاجة، واستخدام علامات الترقيم، وكتابة الآيات القرآنية بالكتابة القرآنية، وتكبير المتن على الشرح بدرجتين، وتعريضه.

ثالثاً: تخريج الآيات والقراءات القرآنية: وقد اعتُمد في تخريج القراءات على كتاب السبعة، والمحتسب، والنشر في القراءات الشعر، والبحر المحيط، والدر المصون، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ومعجم القراءات. وقد أشير إلى غيرها عند الحاجة.

رابعاً: تخريج الأحاديث: ويكون من صحيحي البخاري ومسلم إن كان الحديث فيهما، وإلا فمن الجوامع وكتب التخريج، كجامع الأصول، ومجمع الزوائد، والمطالب العالية، وكنز العمّال، وتلخيص الحبير، والجامع الصغير، وكشف الخفاء، والسلسلة الصحيحة والضعيفة.

---

(٢٢) ينظر مثلاً داعي الفلاح ١٤٣، ١٦٣، ١٦٤، ٥٦٨.

خامساً: تخريج الأمثال والأقوال والآثار من مظانّها: قد اعتُمد في تخريج الأمثال على جمهرة الأمثال، ومجمع الأمثال، والمستقصى.

سادساً: تخريج الأخبار: وقد توسّعت في تخريج الأخبار والمناظرات من كتب الأدب والنحو واللغة.

سابعاً: تخريج الشواهد والأشعار: ويكون التخريج من الديوان إن وجد، وإلا فمن مجموعة شعرية. وقد التُزم في تخريج الشواهد بكتاب سيبويه، والمقتضب، وكتب ابن جني، والجمل للزجاجي، والمفصّل، وشواهد العيني المقاصد النحوية، وكتب البغدادي في شروح الشواهد: خزانة الأدب، وشرح أبيات المغني، وشرح أبيات الشافية. على أنّ التخريج لم يقتصد على هذه الكتب، إنّما التزمُ بها التزاماً، فإن لم يكن الشاهد فيها خرُّج من مظانّه.

ثامناً: ترجمة الأعلام: ترجمةً مختصرة جداً، بالتعريف باسمه وتاريخ وفاته، معتمداً في ترجمة النحاة على بغية الوعاة غالباً، وقد يُزاد عليه.

تاسعاً: المسائل النحوية: التُزمت الإحالة فيها على كتاب سيبويه، والمقتضب، وهمع الهوامع، والتصريح. أمّا الأولان فلأنّهما عمدة النحو، وأمّا الثانيان فلكثرة اعتماد الشارح عليهما. على أنّه لم يقتصد على هذه الأربعة، فكثيراً ما زيد عليهما. وقد اكتُفي في المسائل التي فيها شاهد نحوي بتخريج الشاهد، وكذلك التي فيها نموذج نحوي، وهو المثل الشائع عند النحاة.

عاشراً: المسائل المتنوعة: كالأصولية والقرآنية والحديثية.

أمّا الأصولية: فلمّا كان علم أصول النحو قائماً على أصول الفقه اتفقت موضوعاته ومسائله، لذا تطلّب ذلك الإشارة إلى موضع ذلك في كتب أصول الفقه. وقد التُزم في ذلك بالمحصول، والبحر المحيط للزركشي، وللتمييز بينه وبين بحر أبي حيّان قيّدت الزركشي، والإبهاج، والتحبير. وكثيراً ما زيد على ذلك.

أمّا موضوعات علوم القرآن فالإتقان وغيره.

وأمّا مصطلح الحديث فتدريب الراوي.

حادي عشر: الفهارس الفنية: وتتضمّ فهرساً لكلّ من الآيات القرآنية والقراءات، والأحاديث والأخبار والآثار، والأمثال والأقوال المأثورة، والنماذج النحوية، والنماذج

الصرفية، والأشعار، و المسائل النحوية والصرفية، واللغويات، والقواعد النحوية الكلية، وفقه اللغة، والأعلام، والقبائل والأمم و المذاهب والفرق، واللغات واللهجات، والكتب الواردة في الكتاب، والأزمنة والأمكنة، و المصادر والمراجع وأخيراً فهرس موضوعات الكتاب.

لوحة العنوان في النسخة أ

اللوحة ٢ من أ

اللوحة ٧٦ من أ

اللوحة ٧٦ من أ

اللوحة ٢ من ب

اللوحة ٣٧ من ب

اللوحة ٣٧ من ب

اللوحة ٤ من ج

اللوحة ١٦ من ج

اللوحة ٣ من د

اللوحة ٣ من د

اللوحة ٣٠ من د

اللوحة ٣٠ من د

القسم الثاني
التحقيق

هذا شرح الاقتراح للشيخ محمد[1] بن علاّن الصدّيقي رحمه الله تعالى[2] آمين آمين[3]

[٢أ ب ج د]

---

(١) زاد في ب: ابن علي.

(٢) زاد في ب: ونفعنا الله به آمين.

(٣) زاد في ب: يسمّى الشرح: داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح. وفي الورقة الأولى في د: هذا كتاب داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أبدعَ ما شاءَ ونوّع المكوّنات وجعلَ لإبداعِ كلّ مكوّنٍ وقتاً يكون فيه ظهوره بالذّات، وأظهرَ بعض تلك على يد بعض الأولياء، ليكون آيةً على التفاضُل في العطايا الإلهية والمزايا. أحمده أن شرّفني بمحبة هذه الأقوام[(١)]، وجعلني لهم من جمُلة الأخدام، ونظمني في سِلْكهم، ولا غروَ إذا نُظِمَ في سلك السادات صِغارُ الخُدَّام؛ فـ«المرء مع من أحبَّ»[(٢)]، وإن لم يلحق به في المقام.

أشكره شُكراً أنال به الرفيعةَ في المآب وحَوْزَ الفوائدِ والصِّلاتِ يَصِلُ من يشاء بغير حساب.

وأشهدُ أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ سيِّدَنا ومولانا محمّداً عبدُه ورسولُه ونبيُّه وصفيُّه وحبيبه وخليلُه، خيرُ رسول أرسله الذي مهَّدَ به الشرعَ الشريفَ، ومهّد عليه القواعِد، ويسَّر به أصولَه وفروعَه، وأيد به المعاهدَ والشواهد صلى الله وسلّم عليه وزاده فضلاً وشرفاً لديه، وعلى آله وصحبه وتابعيه وحزْبه، صلاةً وسلاماً، ما دعى داعي الفلاح لمخبِّئات الاقتراح.

وبعد فيقول الفقير عفو مُولاه، الواثقُ به في سرِّه ونجواه، المؤهَّلُ بفضل الله لإقراءِ صحيح البخاريّ وختمِه بجوف كعبة الله، محمّد علي بن علاّن الصدِّيقي الشافعي، خادُم السنة النّبوية والتفسير بالحرم المكيّ الشريف لطفَ اللهُ به وبآبائه الكرامِ، وبأبنائه وأحبابه إلى يوم القِيام -:

هذه عُجالةٌ لابن علاّن تُسمَّى «داعي الفلاح لمخبِّئات الاقتراح» وضعتُها[(٣)] على الكتاب الذي زانَ وضعُه، وبانَ شرفُه وصُنعُه، لإمام العلوم الشرعيّة وعالِمها، وقاضي الفنون الإسلاميّة وحاكمِها، المجتهدِ النحريرِ، الحائزِ لفضيلتي التقرير والتحرير، مجدِّدِ القرن

---

(١) في د: هؤلاء.

(٢) حديث مرفوع، أخرجه البخاري ٥:٢٢٨٣ في كتاب الأدب، باب علامة الحب في الله عزّ وجلّ ٥٦، رقم: ٥٨١٦ ـ ٥٨١٧ ، ومسلم ٤:٢٠٣٤ في كتاب البر، باب المرء مع من أحب٥٠، رقم: ٢٦٤٠، وغيرهما. ينظر: جامع الأصول ٦:٥٥٥، رقم: ٤٧٨٥، وكنز العمال ٩:٢٤٦٨٤، و٢٤٦٨٥، و٢٤٦٨٦، وفيض القدير ٦:٢٦٥، رقم: ٩١٩٠، و٩١٩١، وكشف الخفاء ٢:٢٠٢، رقم: ٢٢٨٤.

(٣) كذا في د. وهي صفة «عجالة». وفي أ و ب و ج: وضعته.

التاسع، وضوء «الضوء اللامع»[1]، بدر الرحمن جلال الدين بن أبي بكر كمال الدين السيوطي الأزهري الشافعي نفع الله ببركاته[2]، وأعاد علينا من كريم لحظاته- في العلم الذي اخترعه، وأصله وفرّعه، وسمّاه «علم أصول[3] النحو» وهو يدلّ على كمال النّباهة لواضعه والصلاحية أنّه لم أقف له على تعليق ولا دليل، ليكون لقارئه كالمصطحب والرّفيق، وإنْ لم أكن من أهل هذا المجال، من أرباب هذا الميدان بحال، يدلّ على ذلك نزولي في العلوم وقُصوري[4]، وبنائي لمعاهد مطالبي وقُصوري[5]، غير أنّ اللّحظ النبوي والبحر الأحمدي الروي إذا لحظ وعمّ ذلك اليمّ، أفاض الفيض المدد وعمّ.

فاستعنت بالله وقلتُ متوكّلاً على الله: قال المؤلّف -رحمه الله-:

بسم الله الرّحمن الرّحيم أي: أبدأ. والاسم من السموّ، وهو العلوُّ.

والله: علم الذّات الواجب الوجود. والرحمن الرحيم: مفيضُ جلائل النعم ودقائقها.

يقول[6] عبّر بالمضارع لسبقه على وضع الكتاب. **العبدُ**: المملوك لخالقه -وسيأتي معناه شرعاً- **الفقيرُ** المحتاج في كلّ حال، [٣ب] **إلى الله -تعالى-**: تنازعه الوصفان قبله، والأحسن إعمال الثاني فيتعلّق به.

و«تعالى» جملةٌ حاليّةٌ أو إنشائيّةٌ مستأنفةٌ [٣ج] للثناء عليه بمضمونها. من العلو المعنوي، وهو الغلبة والقهر[7].

عبدُ الرحمن عطف بيانٍ، أو بدلٌ من قوله «العبدُ»؛ لأنّ العَلَم لا ينعتُ به.

---

(١) اسم كتاب في تراجم أعيان القرن التاسع، واسمه الكامل: الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، للإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ. وهو مطبوع. ينظر: كشف الظنون ١٠٨٩:٢. وقد طبعته منشورات دار مكتبة الحياة ببيروت بعنوان: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: نفع.

(٣) «علم أصول» في د: أصول علم.

(٤) قصوري: ضعفي.

(٥) قصوري: جمع قَصْر.

(٦) عند فجال: قال.

(٧) كذا في د، وفي أ و ج: والغلبة. في ب: والغلية. وهو تصحيف. ولعلها: والعلية.

ابن أبي بكرٍ اليوطي بكسر أوله وضمه، [و]يُقال: أسيوطي. قال المصنف في «لُبِّ الأنساب»[(١)]: نسبة لمحل بالصعيد[(٢)]. وفي إتيان المصنِّف به تنبيهٌ على أنّ تعريف القائل بنفسه لا يضرّ في حصول الحمد[(٣)] المأمورِ به بالسنة[(٤)] المذكورِ بقوله: **الحمد**: الثناءُ، **لله** وعلّقه به إيماءً لاستحقاقه له لذاته سبحانه، وآثر الحمد على الشكر لحديث: «الحمدُ رأسُ الشُّكرِ، لم يشكرِ اللهَ عبدٌ لم يحمدْهُ»[(٥)].

الذي أرشدنا[(٦)] –من الإرشاد– أي: أوصلنا، **لابتكار** [٣أ] –بفتح الفاء– من الباكورة، الابتداءِ **هذا النمطِ**: كما هو في «المصباح»[(٧)] يُطلق اصطلاحاً على الصنف والنوع، يُقال[(٨)]: من نمط هذا. أي[(٩)]: نوعِه. انتهى. أي: لابتداء هذا النوع الحاضر ذهناً من العلوم.

---

(١) لب اللباب مادة (الأسيوطي) ١:٦١، رقم: ١٦٧. وقوله «لب الأنساب» سهو.

(٢) في هامش أ و ب و ج: قوله:(بكسر أوّله وضمّه الخ..) لم يذكر الفتح مع أنّ القياس في «فعول» الفتح. وسمعتُ الشيخ أحمد البشبيشي رحمه الله يقول في درسه دائماً: (قال السَّيوطي) بالفتح، وهو الأقيس. كاتبه عبد الكريم. زاد في ب: أي: كاتب هذا التقرير الذي نقلته بخطي. قال ابن الطيب ١:١٧١:(السيوطي) نسبة إلى «سيوط» بلد بصعيد مصر.وفيها خمسة أوجهٍ: «أَسُيُوط» بضم الهمزة وكسرها،وبإسقاطها، وتثليث السين.كما نصّ عليه «ياقوت» وغيره، ونقله المصنف في «اللّب». فاقتصار «المجد»على الضم قصورٌ عجيبٌ، وأعجب منه من قال: (إن قياس «فعول» الفتح) فأيّ قياسٍ يدخل في الأعلام المكانية، ولاسيّما وقد كثُر فيها العجميّ جداً؟ وفي شرح ابن علاّن هنا قصور مرتين.

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المبدء بالحمد.

(٤) وهو قوله ρ «كل كلام لا يبدأ بالحمد فهو أجذم». وهو حديث حسن، وله روايات متعددة. ينظر: جامع الأصول ٥:٦٨٣، رقم: ٣٩٨٠، وفيض القدير ٥:١٣، ٦٢٨٣، و٦٢٨٥، و٥:٢٨، رقم: ٦٣٣٧، وكنز العمال ١:٥٥٨، رقم: ٢٥٠٩، ٢٥١٠، ٢٥١١، وكشف الخفاء ٢:١١٩، رقم: ١٩٦٤.

(٥) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» وعبد الرزاق في «الجامع» بلفظ: «الحمد رأس الشكر، ما شكر الله عبدٌ لا يحمده». ينظر: فيض القدير ٣:٤١٨ رقم: ٣٨٣٥، وكنز العمال ٣:٢٥٥، رقم: ٦٤١٩، والسلسلة الضعيفة ٣:٥٥٢، رقم: ١٣٧٢. قال الألباني: ضعيف.

(٦) عند فجال: أرشد.

(٧) المصباح المنير، مادة (نمط).

(٨) في المصباح المنير: فقيل.

(٩) زاد في د: من.

وتفضّل: اتّصف بالفضل، **بالعفو**: ترك المؤاخذة بالذّنب مع محوه(١).

عمّا صدر من(٢) **العبد**: وهو شرعاً: المكلَّف ولو حرّاً.

على وجه السَّهو: غفْلة القلب عن الشيء حتى يزول عنه فلم يتذكره(٣)، وفُرّق بين الناسي والساهي، بأنّ الناسي إذا ذكَّرته تذكّر(٤)، والساهي بخلافه. (٥)

والغلط: هو خطأ وجه الصَّواب(٦)، ولم يصرّح به الحديث «رُفع عن أمَّتي الخطأُ والنسيانُ وما استُكرهوا عليه»(٧).

وفيه إيماءٌ لخضوعه، وأنّه إنْ أخطأ في التحرير أو سهي(٨) في التقرير في هذا الأمر المخترع؛ فقد تفضَّل الله بالعفو عنه.

ولمّا ورد «كلّ خطبةٍ ليس فيها تشهُّدٌ فهي كاليدِ الجذَماءِ»(٩) قال لدفع ذلك:

وأشهد: أعلم وأبيّن **أنْ لا إلهَ**: معبودَ بحقٍّ في الوجود ولا في الإمكان **إلّا الله** المعبودُ بحقٍّ

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (المائدة ٥:٩٥) ٥٦:١١، والقرطبي (البقرة ٢:١٠٩) ٧١:٢.

(٢) عند فجال: عن.

(٣) ينظر: المصباح المنير، مادة (غفل).

(٤) ذكّرته تذكّر: في د: ذُكّر به يُذكّر.

(٥) ينظر: الفروق ١٠٩، والمصباح المنير، مادة (سهو). في هامش د: «هذا خلاف ما ذكره الجلال المحلّي في شرح جمع الجوامع. والذي ذكره: والسهو هو الغفلة عن المعلوم الحاصل، فيتنبه له بأدنى تنبّه. بخلاف النسيان، فإنّه زوال المعلوم. قال: فيستأنف تحصيله. انتهى. وهذا يفيد عكس ما قاله هذا الشارح -عفا الله عنه- فلعله قول لأهل اللغة». ينظر: حاشية العطار ٢١٦:١. وقد نقل النص من شرح جمع الجوامع بقليل تصرّف.

(٦) من المصباح المنير، مادة (غلط).

(٧) أخرجه ابن ماجه وابن حبان والدارَقطني والطبراني والبيهقي والحاكم في المستدرك. قال النووي: حديث حسن، وقال السيوطي: صحيح. وقال المناوي: ليس بصحيح. قال ابن حجر: تكرر هذا الحديث في كتب الفقهاء والأصوليين بلفظ «رُفع عن أمتي». ولم نره في الأحاديث المتقدّمة عند جميع من أخرجه. نعم رواه ابن عديّ في «الكامل» :«رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً: الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه». ينظر : تلخيص الحبير ٦٧١:١، رقم: ٤٥٠، ومجمع الزوائد ٣٧٩:٦، رقم: ١٠٥٠٢، ١٠٥٠٣، ١٠٥٠٤، ١٠٥٠٥، وفيض القدير ٣٤:٤، رقم: ٤٤٦١، وكنز العمال ٢٣٢:٤، رقم: ١٠٣٠٦، ١٠٣٠٧، وكشف الخفاء ٤٣٣:١، رقم: ١٣٩٣.

(٨) سها يسهو وسهي يسهى سَهواً. ينظر: الوسيط مادة (سها).

(٩) أخرجه أبو داود والترمذي. وقال السيوطي: صحيح. ينظر: جامع الأصول ٦٨٣:٥، رقم: ٣٩٧٩، وفيض القدير ١٨:٥، رقم: ٦٢٩٨.

وحدَه منفرداً عن شريك في صفةٍ من صفاته **لا شريكَ له** في مكوّن ما، قال تعالى:
﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾﴾[١].
فالجملة[٢] لتوحيد الذّات، والحال الأولى[٣] لتوحيد الصفات، والأخيرة[٤] لتوحيد الأفعال.

شهادةً: مفعولٌ مطلق **لا وَكْسَ**: بفتحٍ فسكونٍ، مصدرَ «وكَسَ» من باب «وعَدَ» المنقص، ماضيه يتعدّى ولا يتعدّى.[٥]

فيها: ظرفٌ مستقرّ خبر «لا». **ولا شططَ**: هو الجوْر والظلم.[٦]

وحذف خبر «لا» الثانية للعلم به من سابقه. ويجوز في التركيب خمسة أوجه معروفة[٧].

وأشهد أنّ سيدنا: أصله «سَيْوِد» اجتمعت الواو والياء وسُبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياءً، وأدغمت[٨]. وهو من ارتفع مقدارُه.

محمداً: عطف بيانٍ أو بدلٌ من «سيِّدنا» في الأصل مَن كثُرَ حمدُ الناس له لكثرة خصاله المحمودة. سُمِّي به نبيُّنا ε[٩] سمّاه جدُّه عبدُ المطّلب في سابع ولادته لموت

(١) سبأ ٣٤:٢٢.
(٢) أي: لا إله إلاّ الله.
(٣) أي: وحدَه.
(٤) أي: لا شريكَ له.
(٥) المصباح المنير، مادة (وكس).
(٦) المصباح المنير، مادة (شطط).
(٧) الأجه هي أوجه «لا حول ولا قوّة إلاّ بالله» قال الزمخشري في المفصّل ٨١: وفي «لا حول ولا قوة إلا بالله» ستة أوجه: أن تفتحهما، وأن تنصب الثاني، وأن ترفعه، وأن ترفعهما، وأن ترفع الأول على أن «لا» بمعنى «ليس»، أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني، وأن تعكس هذا. وينظر: التذييل والتكميل ٥:٢٩٣.
(٨) ينظر: الكتاب ٤:٣٦٥، والمقتضب ١:٢٢٨، والإنصاف (المسألة: ١١٨) ٦٣٩ط جودة مبروك.
(٩) العبارة في د: اسم لنبينا.

أبيه وهو حَمْلٌ، فقيل له: لِمَ سمّيتَه بذلك؟ [٤ب] فقال: رجاءَ أن يُحمَد في الأرض والسماء، فحقّق(٢) الله له رجاءَه، وطابقَ اسمُهُ مسمّاه.

عبدُه: أشرف أوصافه(٣)، ولذا ذُكِرَ به في أسنى مقاماته، كمقام الإسراء(٤) وإنزال الكتاب عليه(٥).

ورسولُه: إنسانٌ أُوحي إليه بشرعٍ وأُمرَ بتبليغه.(٦)

أفضلُ: خبرٌ بعد خبرٍ، وفُصِلَ لأنّه ليس من جنس ما قبله.

مَنْ: الفريق(٧)، **عليه جبريلُ** أمينُ الوحي، **بالوحي** [٤ج] الإلهي **هبط** من السماء. والمراد: أفضل الأنبياء؛ لأنّه لم يهبط بالوحي إلاّ عليهم.

صلّى الله وسلَّم عليه(٨): جمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾(٩) وحَذَرًا من كراهة إفراد أحدهما عن الآخر.

وعلى آله: مَن اتّصف بالإيمان ممّن نُسِبَ لـ«هاشمٍ» و«المطّلب» ابني «عبد

---

(١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: حمد.

(٢) ذكره البيهقي في دلائل النبوة من حديث طويل، في باب تزويج عبد الله بن عبد المطلب، ١:١١٣، وذكره ابن كثير في البداية والنهاية ٣:٣٨٩.

(٣) في هامش أ و ب و ج : قوله: (أشرف أوصافه) إلخ... أي: لفظ العبودية، ويمكن أن يُقال: أن يتمّ ذلك بعد الإضافة إلى من له الرُّبوبية. ولم أرَ من نبَّه عليه.ا.هـ

(٤) في سورة الإسراء ١٧:١ ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١﴾﴾.

(٥) في سورة الكهف ١٨:١ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَـٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾﴾ والفرقان ٢٥:١ ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾.

(٦) التعريفات مادة (الرسول) ٩٤.

(٧) أي: فريق من الأنبياء والرسل.

(٨) «وسلَّم عليه» كذا في س. وعند فجال: عليه وسلم.

(٩) من قوله تعالى في سورة الأحزاب ٣٣:٥٦ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَـٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ ۚ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾. و«تسليما» لم ترد في أ و ب و ج.

مناف». **وصحبه**: اسم جمعٍ[1] أو جمعٌ لـ«صاحبٍ»[2]، بمعنى «الصَّحابيّ»: مَنْ اجتمعَ مؤمناً بالنبي ع.[3]

الذين صفةٌ لـ«الآل» و«الصَّحب» لأنّهم أقرب مذكورٍ، لا له أيضاً معهما، وإنْ ورد قوله ع: «أنا فَرَطُكُم[4] على الحوض»[5]؛ لأنّ الضّمير لا يُوصَف.

هم مبتدأٌ عائدٌ للموصول[6] - **لأَتباعهم**[7]: بفتحٍ فسكون، جمع «تَبَعٍ» كـ«سَبَبٍ» و«أسبابٍ».[8] **فَرَط** وهو بفتحتين، المقدّم في طلب الماء يُهيِّئ الدِّلاء والأرشاء[9]. يُقال: فَرَطَ القوم فُروطاً: إذا تقدّم لذلك، يستوي فيه الواحد وفروعه[10]. كذا في «المصباح»[11].

---

(1) ينظر: الكتاب ٣:٦٢٤، والأصول في النحو ٣:٣١، وشرح الشافية ٢:٢٠١، وهمع الهوامع ٦:١٢٦.

(2) ينظر: معاني القرآن للأخفش (الأنعام ٦:١٤٣) ١:٣١٥، ٣١٦، و(الملك ٦٧:١٩) ٢:٥٤٦، والفائق مادة (آنك) ١:٦١، والدر المصون (الأنعام ٦:١٤٣) ٥:١٩٣. مع أنّ مذهب السمين في نظيره أنّه اسم جمع، فإنّه لم يذكر في آية الأنعام احتماله لاسم الجمع. ينظر مذهبه في (سورة البقرة ٢:٢٦٠) ٥:٥٧٥.

(3) هذا تعريف أهل الحديث. والأصوليون يشترطون طول الصحبة. ينظر: تدريب الراوي ٢:١٢٠.

(4) في ب: أفرطكم. وفرطكم: متقدّمكم.

(5) أخرجه البخاريّ ٥:٢٤٠٤ في كتاب الرقائق، باب الحوض٥٣، رقم: ٦٢٠٥، ومسلمٌ ١:٢١٨، في كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرّة١٢، رقم:٢٤٩، وغيرهما. ينظر: جامع الأصول ١٠:٤٦٨، رقم: ٧٩٩٥ وما بعده، ومجمع الزوائد ١٠:٦٥٩، رقم: ١٨٤٦٢ وما بعده، وفيض القدير ٣:٤٤، رقم: ٢٧٠٠، وكنز العمال ١١:٤٠٥، رقم: ٣١٨٨٨، و١٤:٤١٦، رقم: ٣٩١٢٢ وما بعده، والسلسلة الصحيحة رقم: ٣٠٨٧.

(6) كذا في د، وفي أ و ب و ج: على الموصول.

(7) كذا في س. وعند فجال: لأتباعه.

(8) المصباح المنير، مادة (تبع).

(9) «الرِّشاء» الرسن والحبل. جمعه: أرْشيةٌ. و «الأرْشاء» جمع «الرشا» وهو ولد الظبي.

(10) في المصباح المنير: والجمع.

(11) المصباح المنير، مادة (فرط). وينظر: الغريب المصنّف ٣:٩٣٦ ط تونس.

والمراد: خير سابقٍ للأمة، يهيِّئ لهم المصالح الأُخرويّة قبل قدومه، وهم كذلك؛ [٤د] لقوله ع: «أصحابي كالنُّجوم بأيِّهم اقتديتم اهتديتُم»(١).

وبعدُ(٢) بالبناء على الضم لحذف المضاف إليه، ونيَّة معناه. والواو قائمةٌ مقام «أمّا»، النائبة عن «مهما يكن من شيء بعد حمد الله وما ذُكِر معه(٣)» [٤أ] **فهذا**(٤)»، فلذا لزمت الفاء في حيّزها غالباً. والمشار إليه موجودٌ ذهناً مطلقاً. وفي الإتيان باسم الإشارة إيماءٌ لإتقان المصنّف تلك المطالب فكأنّها عنده حسّيةٌ. أو لذكاء(٥) الطالب، حتى أُشير له [إلى المعاني بما](٦) يُشار به للمحسوس.

كتابٌ جامعٌ **غريبُ الوضع** لأنّه لم يُسبَق إليه –وهو من إضافة الصفة للموصوف– **عجيبُ الصنع**.

والصنعُ أبلغُ من «العمل» لكونه يكون عن تروٍّ وتدبّرٍ، والعمل أعمُّ(٧)، فلذا عبّر به. وفيه إيماءٌ إلى أنّه –رحمه الله– مخَضَ لِبانَ(٨) علم العربية، حتى أخرجَ بمُحسِنِ صنعه هذه الزُّبدة، فجعلها أصلاً لما تفرّعت عنه، وخرجت منه، وقد تُدرِك العنايةُ الأخيرَ(٩) فينال ما يُجبَر صُرْمَةَ التأخير.

وبين «عجيب» و«غريب» من المحسِّن ما لا يخفى.

لطيفُ من اللَّطافة، الرِّقة والرشاقة(١٠).

---

(١) أخرجه البيهقي وغيره، ينظر: كشف الخفاء ٢: ١٣٢، رقم: ٣٨١. وضعّفه ابن حجر، ينظر: تلخيص الحبير ١: ٧٧، رقم: ٢٠٩٨. وحكم الألباني عليه بالوضع، ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة ١: ١٤٤، رقم: ٥٨.

(٢) ليست عند فجال في الإصباح. وقد أثبتها في المتن في أعلى الفيض ١: ١٨٩.

(٣) في د: بعده.

(٤) كذا عند فجال في المتن في أعلى الفيض ١: ١٧٩، وفي الإصباح: هذا.

(٥) كذا في الفيض ١: ١٨٠، وفي د: أ و الذكار.

(٦) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج

(٧) ينظر: المفردات في غريب القرآن وتاج العروس مادتي (صنع) و(عمل).

(٨) مخض اللبن: أخرج زبده.

(٩) في أ و ب: للأخير.

(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: والشفاقة. والشّفاقة: مصدر «شَفُقَ» من الباب الخامس الذي يغلب أن يكون مصدره «فَعالة». يُنظر شرح الشافية ١: ١٥٦.

المعنى مصدر ميمي، أي: ما يُعنى، أي: يُقصد من اللفظ. وفي «المصباح»[1]: لطُف الشيء، فهو لطيف، من باب «قرُب»: صغُر جسمه. وهو ضدّ الضخامة، والاسم اللَّطافة بالفتح.

ظريف[2]: بالمعجمة[3] من الظَّرف، يريد[4] به الحُسن.

المبنى أي: اللفظ. وبين «المعنى» و«المبنى» مقابلة معنوية وتجناس.

لم تسمح: تجد، **قريحة**: كـ«طبيعة» وزناً ومعنى. في «الصِّحاح»[5]: «القريحة أوّل ما يُستنبط من البئر، [٥ب] ومنه قولهم: لفلانٍ قريحةٌ جيّدةٌ يُراد به استنباط العلم بجودة الطَّبع. انتهى.

بمِثاله -بكسر الميم- أي: بمِشاله، **ولم يَنسج ناسجٌ على مِنواله**: قال في «المصباح»[6]: بِكسر الميم، يُخشبة عليها ويُلفّ عليها الثوب وقتَ النَّسج. والجمع: مناول[7]. والنَّول مثله، وجمعه: أنوال. انتهى.

وفي الكلام استعارة مكنية تخييلية مرشّحة: شبّه تحريره في نفسه على هذا الوضع بنسج ناسجٍ على المنوال، فالتشبيه المضمر في النفس مكنيةٌ عند الخطيب[8]، وإثبات النسج تخييلٌ، وذكر المنوال ترشيحٌ.

في علمٍ: التنوين للتعظيم، والظرف مستقرّ حالٍ من «كتابٍ» عاملها التنبيه أو الإشارة في «هذا» ويجوز إعرابه صفةً لنكارة «كتابٍ».

---

(١) المصباح المنير، مادة (لطف).

(٢) كذا في س، وعند فجال: طريف. قال ابن الطيب ١:١٨١ متعقّباً: والصواب أنّه بالطاء المهملة، من قولهم: «طريف ومستطرف» أي: حسنٌ تميل إليه النفوس؛ لأنّ «الظرف» بالمعجمة أصله الكياسة، وهي لا يتصف بها إلا بنو آدم.

(٣) في د: بالظاء.

(٤) في د: يُراد.

(٥) الصحاح، مادة (قرح).

(٦) المصباح المنير، مادة (نول).

(٧) في المصباح المنير: مناويل. وهو القياس خلافاً للكوفيين. يُنظر شرح الشافية ٢:١٨٠ وهمع الهوامع ٦:١١٩.

(٨) في هامش أ و ب و ج: «المراد به الخطيب القزويني الشافعي صاحب (تلخيص المفتاح) وغيره» ولعل الصواب أنّه صاحب خُطبة الكتاب ا.هـ.

لم أُسبق –للبناء[1] للمجهول– **إلى ترتيبه** ذكر كلِّ شيءٍ من مطالبه في مرتبته.

ولم أُتقدّم بالبناء لذلك أيضاً[2]– [٥ج] **على**[3] **تهذيبه** أي: تنقيحه وتنقيته مما ليس منه. أمّا وضع العلم فمسبوقٌ إليه كما سيأتي في كلامه.

وهو أي العلم المُذكور مبهماً أوّلُ تشوّق[4] النفس لبيانه، فيقرّ فيها؛ لأنّه ليس الآتي بالطلب كالحاصل بلا تعب.

أصولُ النحو: وهو لقبٌ مشعرٌ بشرفه بابتناء النحو عليه ورجوع تفاريعه إليه.

الذي هو أي: علمُ أصول النحو، **بالنسبة إلى النحو** والإضافة إليه، **كأصول الفقه**[5] **إلى الفقه**، في كونه لقباً مُشعراً برفعة ذلك العلم بابتناء الفقه عليه.

وإنْ وقع علم أصول النحو **في متفرّقات كلام بعض المؤلفين.**

والواو للاستئناف، جوابٌ عمّا يرد على دعوى ابتداع الترتيب بأنّ ذلك موجودٌ من قبلُ، بأنّه موجودٌ متفرّقاً لا مؤلّفاً، ومخلوطاً لا مفرَداً، ومدخولاً لا منقّحاً[6].

وتشتت تفرّق، تفعّلٌ من الشّتات، عطفٌ على «وقع»، وهو بمعنى ما قبله، جيء به إطناباً **في أثناء كُتُب المصنِّفين** في علم النحو.

فجمعْتُه من خبايا زواياه، **وترتيبه** على ما ينبغي في الوضع، **صنعٌ** صادرٌ عن جودةِ فكرٍ وقوةِ ذكاءٍ كما تدلّ له المادة كما قدّمنا، **مخترَعٌ** لم يسبق إليه أحدٌ.

---

(١) لعلها: بالبناء.
(٢) في هامش أ و ج: فيه نظر؛ لأنّ «تقدّم» لازم لا يبنى منه للمفعول.
(٣) عند فجال: إلى.
(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لتشوّف.
(٥) زاد عند فجّال: بالنسبة.
(٦) قال ابن الطيب ١:١٨٥: ودعوى الاستئناف وإن صحت معنًى فلا تخلو عن نظر صناعةً، سواءٌ قيل: إنه استئناف بيانيّ لوجود الواو، أو نحويّ، لفقد شرطه. فليُتأمّل.

وتأصيلُه: جعْلُ مسائله كلامًنها أصلاً يُرجع إليه، **وتبويبُه**: جعْلُ كلٍّ من مسائله في باب يناسبه، **وَمُخترَعٌ ومبتدَعٌ** في الفن.

والوصف وقرينه[1] قبله بصيغة المفعول.

أبرزَ علّةُ «الابتداع» وما تقدّمه، أي : فعلتُ [٥د] ذلك لأظهر[2].

في كلّ حينٍ : -كما هو في «المصباح»[3]- الزمان قلَّ أو كَثُرَ، والجمع: أحيانٌ.

للطالبين: ظرفٌ لغوٌ[4] كالذي قبله، متعلقاً بالفعل، أي: للعموم[5]. كما يدل لتعميمه حذفُه.

ومفعول «أبرز»: **ما تبتهج**، أي: تُسرُّ، **به أنفس الراغبين** لزيادة العلم، ولقوّة ميل النفس للشيء الأُنُف[6]، فلكلّ جديدٍ لذّةٌ. ولذا نُهي الحريرُ[7] عن إعادة التقرير، وقيل[8]: جرت من الأفاضل العادات بمعادات المعادات.

وقال صاحب «الأحوذي»[9]: لا ينبغي لحصيف[1] أن يتصدّى إلى تصنيفٍ أن يعدِلَ عن غرضين: [٦ب] إمّا أنْ يخترع معنىً أو يبدع وضعاً ومبنىً[2]. وما سوى هذين فتسويد الورق، والتحلّي بحلية السَّرَق[3]. كذا في «قواعد الزركشي»[4].

---

(١) أي: مخترع ومبتدع.

(٢) قال ابن الطيب متعقباً ١:٨٦: وفيه نظرٌ، فإنّ كونه علّة «الابتداع» يقتضي لأن يكون متعلقاً به. وتقديره المتعلق بعدُ -نعني «فعلت»- ينافيه، فالأولى تعلّقه بمحذوف يدلّ عليه الجمع وما بعده، أي: جمعته ورتبته واخترعته إلخ...لإظهاري وإبرازي في كلّ حين للطالبين فوائدَ وعجائبَ جديدةً تبتهج بها، أي: تسرّ وتستلذّ أنفس الراغبين.

(٣) المصباح المنير، مادة (حين).

(٤) الظرف اللغو هو المتعلق بمذكور.

(٥) في أ و ج و د: للعلوم.

(٦) أي: الجديد.

(٧) لعلها: نُهي التحرير.

(٨) في ج: وقد.

(٩) عارضة الأحوذي (المقدّمة) ص ٤. وصاحب «الأحوذي» هو أبو بكر، محمد بن عبد الله الإشبيلي، المشهور بابن العربي، المتوفى سنة ٥٤٣هـ. وقيل: ٥٤٦هـ. واسم كتابه: عارضة الأحوذي بشرح الترمذي. وفي الديباج المذهب ٢:٢٥٢، رقم: ٧٤: على شرح الترمذي. وفي

ولذا[٥] أي: لاختراع ترتيبه [٥أ] وتهذيبه **سمّيتُه بـ«الاقتراح في أصول النحو»**[٦]. الاسم «الاقتراح» و«في أصول النحو» مستقرٌّ في محلّ الحال منه. والذي رجّحه المصنّف في شرحه لـ«نظم جمع الجوامع»[٧] الأصلي أنَّ أسماء العلوم من الأعلام الجنسية[٨]. وفيه كلام أودعتُه شرح نظمي لـ«القواعد الصغرى النحوية» الكبير.

ورتبتُه على مقدِّمات -بكسر الدال في الأشهر[٩]- **وسبعة كتبٍ**. ولم يضع[١٠] الانحصار فيما ذكر لعدم الإحاطة في جميع مطالبه، لاحتمال وجود غيرِ موضوع ما ذُكر، وإنّما رُتّبت كما ذُكر لأنّها مقصوداتٌ لذاتها، أو لينبني عليها. الثاني المقدمات، والأوّل الكُتب[١١].

واعلم يا أيّها الصالح للخطاب- **أنّي قد استمددّتُ** أي: أخذتُ المادّة، **في هذا الكتاب** «الاقتراحِ» **كثيراً** مفعولٌ مطلقٌ أو ظرفٌ أو حالٌ بتأويل «كثيراً» -من

كشف الظنون ١:٩٠، في شرح الترمذي. والعارضة: القدرة على الكلام. والأَحْوَذِيّ: الخفيف في الشيء لحذقه. أو: المشمّر في الأمور، القاهر لها. وقد نسب السيوطي هذا القول في رسالة التعريف بآدب التأليف ٢٨ لـ«صاحب الأزردي» وزاد آداباً أخرى فيها.

(١) كذا في العارضة والقواعد ود، وفي أ و ب و ج: لخصيف. وهو تصحيف. والخصيف: المحكم العقل والرأي.

(٢) في عارضة الأحوذي: وصفاً ومتناً.

(٣) كذا في العارضة والقواعد ود، وفي أ و ب و ج: السَّرَف.

(٤) المنثور في القواعد ١:٧٢. و«الزركشي» هو محمد بهادر بن عبد الله، بدر الدين، المصري التركي الزركشي، المتوفى سنة ٧٩٤هـ. واسم كتابه: المنثور في القواعد. أو القواعد في الفروع. ينظر: الدرر الكامنة ٣:٣٩٧، رقم: ١٠٥٩، وكشف الظنون ٢:١٣٥٩.

(٥) عند فجال: وقد.

(٦) كذا في الفيض ١:١٨٨. وعند فجال: علم أصول.

(٧) «جمع الجوامع» متن في أصول الفقه لـ«عبد الوهاب بن علي بن السبكي، تاج الدين» المتوفى سنة ٧٧١هـ. نظمه الإمام السيوطي وسمّاه «الكوكب الساطع بنظم جمع الجوامع» وشرحه. ينظر: كشف الظنون ١:٥٩٦، ٥٩٧. وهو مطبوع بتحقيق محمد إبراهيم الحفناوي، مطبعة الإيمان للطبع والتوزيع، المنصورة، ٢٠٠٠م.

(٨) الذي في شرح الكوكب الساطع ١:٥٦ أنّ الكلام للسبكي. ينظر: منع الموانع ٤٩٢.

(٩) «في الأشهر» ليس في د.

(١٠) لعلها: يدّعِ. وهي غير واضحة في د.

(١١) أي: المقدمات وضعت لينبنى عليها، والكتب موضوعة لذاتها.

كتاب «الخصائص» لـلإمام أبي الفتح **ابن جني** بياء ساكنة ليست ياء نسبة، بل معرَّب «كَني» بكاف بينها وبين القاف[1].

فإنّه أي ابن جني، **وضعه**: ألّفه، **في هذا المعنى** أصول النحو. أو: فإنّ الكتاب وضعه أي ألّفه ابن جني **وسمّاه «أصول النحو»** لابتناء جزئياته عليه **لكنّ أكثره** أي: [٦ج/أ] أكثر كتابه **خارجٌ عن هذا المعنى** فيه قواعدُ نحويةٌ ينبني عليها جزئياتُه وقواعد فقهية [جزئيّات فقهيّة][2] وليس ذلك من فنّ الأصول، **وليس**[3] كتابه **مرتَّباً** الترتيب الذي ينبغي، **وفيه الغثُّ والسمين**[4] أي: الرديء والجيِّد -كما في «المصباح»[5]- **والاستطرادات** الخُروج من مبحثٍ لآخر. وأصله صفة الصائد، إذا كان يطير خلف صيدٍ، فيعرض له في طريقه آخرُ فيصيده، لا على سبيل القصد. ثم استعير في كلام العلماء، لما يقع كذلك. وذكر الشيء استطراداً واقعٌ في فصيح الكلام، قال تعالى: ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ إلى قوله: ﴿لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾﴾[6] وتحقيقه في «الكشّاف»[7]. وتلخيصه في «ضياء السبيل»[8].

فلخصتُ -من «التلخيص» أخْذُ بعض المطالب- **منه**: من كتاب «الخصائص» **جميعَ ما يتعلَّق بهذا المعنى** دون ما هو خارجٌ عنه، من جزئيّات النحو

---

(١) في هامش ج: صوابه الجيم.

(٢) زيادة من د.

(٣) كذا في س. وعند فجال: «ليس» دون واو.

(٤) كذا عند فجال في المتن في أعلى الفيض ١٩١:١. وفي الإصباح: والثمين.

(٥) المصباح المنير، مادة (غثث).

(٦) من قوله تعالى في سورة آل عمران ٣: ١١٠- ١١١ ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴿١١٠﴾ لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى ۖ وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾﴾.

(٧) الكشاف ٤٣٠:١.

(٨) «وتلخيصه في ضياء السبيل» ليس في د.

وقواعده، واستطرادات مؤلّفه، **بأوجز عبارة** أي: بلفظ قليل ذي معنى جزيل، وسمّي «اللفظ» «عبارة»؛ لأنه يُعبرّ به عن المعنى، أو يُعبر منه إليه[1].

وأرشقها: وأملحها، لحُسن سبكها وجودة صوغها[2]. مجازٌ من قولهم: «شَقّ الشخص الضُمْر رَشاقةً، خفّ عملُه[3] فهو رشيق». كما في «المصباح»[4].

وأوضحها: أكثر وضوحاً مع كمال الإيجاز وقد يحصل منه إيضاحٌ فوقه مع التطويل، ولذا قيل في قول الخلاصة[5]: [من الرجز]

تقرّب الأقصى بلفظ موجز ....

إنّ الباء فيه محتملةٌ للسببيّة. قال «ابن جماعة»[6]: لا يبعُد فيه كون الإيجاز سبب قرب الفهم، فقولُك: لقيتُ عبدَ الله وأكرمتُه» [٧/أ] بأخصر من قولك: لقيتُ عبدَ الله وأكرمتُ عبدَ الله» وأوضحُ منه.

معزوّاً -بصيغة المفعول- أي: منسوباً، **إليه**، ما أنقله منه؛ لأنّ من بركة العلم عزوَه لقائله، قال الشاعر[7]: [من البسيط]

---

(١) أي: من اللفظ إلى المعنى.

(٢) في د: لفظها.

(٣) في المصباح المنير: في عمله.

(٤) المصباح المنير، مادة (رشق).

(٥) وهي المعروفة بـ «ألفية ابن مالك» وهو صدر بيت من مقدّمتها، عجزه: وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ.

(٦) نسب «الخضريّ» هذا القول في حاشيته للسيوطي بقريب من هذا اللفظ. ينظر: حاشية الخضري ١٢:١. وابن جماعة هو محمد بن أبي بكر بن جماعة، عزّ الدين الكناني، المتوفّى سنة ٨١٩هـ. له حاشية على شرح الألفيّة لابن الناظم، ولد ابن مالك، أبي عبد الله محمد بن عبد الله، بدر الدين الطائيّ، المتوفّى ٦٨٦هـ. ينظر: بغية الوعاة ٦٣:١، رقم: ١١٢، وكشف الظنون ١٥٢:١.

(٧) سيمرّ في (أ٨) أنّه علي بن عراق، وسيحيل إلى هذا الموضع. وقد استشهد بها ابن الطيب أيضاً وقال ١٩٣:١: وقيل هو ابن عراق:

إذا أفادك إنسان بفائدة ... من العلوم فأكثر شكره أبدا
وقل: فلانٌ جزاه الله صالحةً ... أفادنيها. وألغِ الكبر والحسدا
لحرٌ يظهر شكراً للمعين له ... خيراً ويشكره إن قام أو قعدا

إذا أفادك إنسانٌ بفائدة فجرِّد الذكرَ عنه دائماً أبدا [٢٦د]

وقل: فلانٌ جزاه الله صالحةً أفادنيها وخلِّ الكبرَ والحسدا

وليرجعَ إليه عند الغلط من الناقل.

وضممتُ إليه: إلى الملخَّص مما ذُكِر **نفائسَ**: جمع «نفيس» أو «نفيسة»[١]، ما يُرغب فيه من علمٍ أو مالٍ.

أُخَر: بضمٍّ ففتحٍ، معدولٌ عن «أخرى» لأنّ «أفعل» التفضيل المنكّر لا يطابق صاحبه[٢].

ظفرتُ فُزتُ، **بها** موجودة **في متفرِّقات من**[٣] **كُتُبِ اللغة** المسمّى بـ«متن اللغة» **والعربيةِ** الشاملة لاثني عشر فناً كما ذكره السيِّد في أول شرح المفتاح[٤]-هو كالتفسير لما قبله- **وأصولِ الفقه** **والأدبِ**. وهي مناسبةٌ لأصول النحو، جاريةٌ فيه.

وقد وجدت علمين بهذا الاسم، الأول: علي بن عراق الصناري، الخوارزمي، أبو الحسن نحوي، لغوي، عروضي، فقيه، مفسر المتوفى بخوارزم سنة ٥٣٩ هـ صاحب «شماريخ الدرر في تفسير القرآن». مترجم في بغية الوعاة ٢:١٧٩، رقم: ١٧٣٨، ومعجم المؤلفين ٢:٤٧٥، رقم: ٩٧٤٤،، والأعلام ٤:٣١٢. والثاني: علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني، نور الدين: فقيه، متصوف. ولد في دمشق ورحل إلى الحجاز، فتولى الإمامة بالمدينة وتوفي فيها سنة ٩٦٣ هـ. صاحب «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» مترجم في معجم المؤلفين ٢:٥١٧، رقم: ١٠٠٤٧، والأعلام ٥:١٢. غير أني وقعت على نسبة البيتين في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٦:١٣٦، ١٣٧، رقم: ٦٥٨ لمحمد بن عبد الملك الفارقي المتوفّى سنة ٥٦٤هـ. وجاءت عنده كما هي عند ابن الطيب بـ«ألق» مكان «ألغ». ودون البيت الأخير. وقد أشار ابن العماد في شذرات الذهب ٧:٨٣٩ إلى أنّهما لعبد المنعم بن محمد الباجسرائي ثم البغدادي الفقيه الحنبلي المتوفّى سنة ٦١٢هـ.

(١) قال في الفيض ١:١٩٤: قوله (نفائس) جمع «نفيسة» مؤنثاً، لا «نفيس» إذ شرطُ ما يجمع على «فعائل» كونه مؤنثاً. كما في دواوين العربية. والله أعلم. وينظر: الكتاب ٣:٦٣٧، والمقتضب ١:٢٧٧.

(٢) التصريح ٢:٢١٥.

(٣) ليست عند فجال.

(٤) هو علي بن محمد، السيد الشريف الجرجاني، المتوفّى سنة ٨١٦هـ. وكتابه «المصباح» شرح فيه تلخيص الخطيب القزويني المتوفّى سنة ٧٣٩هـ للقسم الثالث من «مفتاح العلوم» لأبي يعقوب السكاكي المتوفّى سنة ٦٢٦هـ. ينظر: كشف الظنون ٢:١٧٦٢.

وضممتُ إليه **بدائعَ**: جمعُ «بديعة»، بمعنى: نكتة بديعة **استخرجتُها**: طلبتُ [٦أ] خروجها من الفِكْر إلى الخارج، **بفكري**: والفِكر بالكسر: تردُّد القلب بالنظر، والتدبُّر لطلب المعاني، ولي في الأمر فكرٌ، أي: نظرٌ ورويّةٌ. ويقال على ترتيب أمور في الذهن يُتوصَّل بها لمطلوب علمي أو ظني.(١)

ورتّبتُه: أي: الملخّصَ المضمومَ إليه، **على**(٢) **ترتيب أصول الفقه**: ترتيبِ الأصول الآتية(٣) ترتيبَ أصول المطالب(٤)، **في الأبواب والفصول والتراجم** لبعض المسائل والمطالب ترتيباً، **كما ستراه**: تعلمُه، **واضحاً**، أو تبصرُه ظاهراً، أو الوصف حالٌ، والأوّل أولى؛ لأنّ البيان للبصيرة.

بيّناً: شديدَ الظهور. [٧ج] **إن شاء الله تعالى**. وهو قيدٌ لرؤية المخاطب.

ثم –لترتيب الأخبار لا الإخبار– **بعد إتمامه**: الملخّصِ وما ضمَّ إليه **رأيتُ الكمالَ**: الأولى: كمال الدين(٥)؛ لما قيل: إنّ حذف المضاف إليه في مثله، والاقتصارَ على المضاف من ذِكرِ الشخص بما يكره، فيكون غيبةً.

وفي التلقيب بالألقاب المضافة لـ«الدين» كلامٌ طويلٌ، أودعتُه أوّل شرحي «لنصيحة الملوك» لـ«الغزّالي»(٦)، فراجعه(١) فإنّه نفيسٌ.

---

(١) ينظر: المصباح المنير، مادة (فكر). وقيل هو «النظر». كما سيأتي.

(٢) كذا في الفيض ١:١٩٦، وزاد عند فجال: نحو.

(٣) في أ و ب و ج: الآلة. ولعلها بمعنى: المآل.

(٤) العبارة في د: ترتيباً لأبواب الآلة ترتيب أصول المطالب. ولعلها: ترتيب الأبواب الآتية ترتيب أبواب المطالب. وفي الفيض ١:١٩٦: قوله: (على ترتيب) إلخ... أي: أجرى الأبواب الآتية في الترتيب مُجرى أبواب المطالب.

(٥) في هامش أ و ج: قوله (الأولى كمال الدين) إلخ... أقول: لا يخفى أن الألف واللام في مثل «الكمال» عوضٌ عن المضاف إليه، ولهذا لا يجتمع العوض والمعوض، فعلى هذا يُحمل كلامه على ما إذا اقتصر على المضاف بدون الألف واللام. فتأملْ ذلك، فإنّي لم أرَ من نبّه على هذا الجواب، وإنّما خطر ببالي في الوقت. كاتبه عبد الكريم.

(٦) اسم كتابه: التبرك المسبوك في نصيحة الملوك. للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزّالي، حجّة الإسلام، المتوفّى سنة ٥٠٥م. كتبه بالفارسيّة، ونقله إلى العربية أبو الحسن علي بن المبارك، صفي الدين. لمتوفّى بعد ابن أخيه ابن المستوفي، شرف الدين، سنة ٦٣٧هـ. ينظر: وفيات الأعيان (ابن المستوفي) ٤:١٥١، رقم: ٥٥٤، وكشف الظنون ٢:١٩٥٨. وقد حقق الكتاب محمد أحمد دمج، وطبع ببيروت سنة ١٩٨٧م.

ولعل المصنّف فرّ من كراهة ذلك فحذف المضاف إليه. ولا نظر لكراهة الملقّب بذلك ذلك[1] إذ لا نظرَ لما خالف الشرع[2].

وهذا لقبه، واسمُه «عبدُ الرحمنِ بنُ محمد بنِ أبي سعيد **بن الأنباري»**.

قال في كتابه «نزهة الألِبّاء» بفتح الهمزة، وكسر اللام، وتشديد الموحّدة، جمع «لبيبٍ» – **«في طبقات الأدباء»**[3]: والاسم مجموعُ الفِقرتين، وهو عطف بيان، أو بدل لقوله: «كتابه». ومقول القول قوله: **علوم الأدب ثمانيةٌ:**

اللغةُ: وهي أصواتٌ وألفاظٌ يعبّرُ[4] بها كلّ قوم عن مرادهم. والمراد «علمُ متن اللغة» الذي يبحث فيه عن موضوع مفردات الألفاظ. وقد أحدث له المصنّف أصولاً، وسمَّى مؤلَّفه فيه «المزهر» ونوّعه أنواعَ علم الأثر.

والنحو: علمٌ بأصولٍ يُعرف بها أحوال أواخر [٨ب] الكلم العربية، إعراباً وبناءً[5].

والتصريفُ: علمٌ بأصولٍ يُعرف بها أحوال الأبنية صحةً وإعلالاً[6].

والعروضُ: علمٌ بأصولٍ، يُعرف بها صحيح الشعر العربي من فاسده[7].

والقوافي: علم بأصولٍ، يبحث فيه عن أحوال أواخر البيت[8].

وصنْعةُ الشعر: ويسمّى بـ«علم نقد الشعر»، وبـ«قرض الشعر» أي: ميزانه الذي يُنصب لجيّده من رديئه.

---

(١) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٢) هذان السطران ليسا في د.
(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٨٤.
(٤) كذا في الفيض أيضاً ١:١٩٩. قال ابن جني في الخصائص (باب القول على اللغة ما هي؟) ١:٣٣: أمّا حدّها فإنّها أصواتٌ يعبّر بها كلّ قومٍ عن أغراضهم. ينظر: المزهر ١:٧، ومفتاح السعادة (علم اللغة) ١:١٠٠.
(٥) كذا في كتاب الحدود للأُبّدي. ينظر: شرح كتاب الحدود للأبدي ٢٥، ومثله في إتمام الدراية للسيوطي (علم النحو) ١٩٨، وشرح كتاب الحدود للفاكهي ٥٢.
(٦) كذا عرّفه السيوطي في إتمام الدراية (علم الصرف) ٢٠٠، ومعجم مقاليد العلوم ٩٠.
(٧) ينظر: معجم مقاليد العلوم ١١٠.
(٨) ينظر: مفتاح السعادة (علم القوافي) ١:٢٠٢.

وأخبارُ العرب وفيه كتاب «الجمهرة» لابن دُريد»[1].

وأنسابُهم فهذه الثمانية علومُ الأدب.

قال[2] ابن الأنباري: **وألحقنا بالعلوم الثمانية**[3] أظهرَ، والمقام للإضمار؛ لئلا يوهمِ خلافَ المراد-:

علمَ الجدل في النحو وهو من جزئيّات المسمّى بـ«أدب البحث» وبـ«علم المناظرة».

وعلمَ أصول النحو فصارت بذينك علومُ الأدب عشرةً كاملةً. ولم يذكر فيها أصول الفقه؛ لأنّه كما قيل: لأنّ علوم الأدب ينشأ عنها، وبكمال القوة فيها تكمل القوّة فيه.

فيُعرف به أي: بعلم أصول النحو **القياسُ** كيف يُلابس[4] أو يُداخل **وتركيبُه** أي: وجود ما يتوقف عليه القياس، من حكم أصليٍّ ومحلٍّ وفرعٍ محمولٍ عليه ووجه الحمل، **وأقسامُه** أي: أقسامُ القياس وبيّنها بقوله: **من قياس العلّة، وقياس الشبه، وقياس الطّرد**. وستعرفها من كلامه، إن شاء الله تعالى.

إلى غير ذلك من مباحث القياس المقاسة هنا **على حدّ** وَفْقِ، [٧د] **أصولِ الفقه** المشتمل على ما ذُكر من القياس وأنواعه، **فإنّ بينهما** أي: علم أصول النحو وأصولِ الفقه، **من المناسبة** في المقاصد والمطالب **ما**: الذي **لا خفاء**: التباسَ [٧أ] **به** أي: فيه؛ لظهوره؛ **لأنّ النحو معقولٌ** مستنبطٌ **من منقولٍ** من كلام العرب، **كما أنّ الفقه معقولٌ** من المدارك المأخوذة **من منقولٍ** من الكتاب والسنة والإجماع.

هذه العبارةُ المنقول فيه **عبارتُه**، وهي دالّة على تشابه الأصلين، وأن يجري في هذا الأصل من مسائلِ [٨ج] ذلك الأصل ما يمكن جريانه هنا.

---

(١) محمد بن الحسن بن دريد المتوفى في عُمان سنة ٣٢١هـ. بغية الوعاة ١:٧٦، رقم: ١٣٠.

(٢) عند فجال في أعلى الفيض ١:٢٠٢: ثم قال.

(٣) زاد عند فجال وفي نزهة الألباء: علمين وضعناهما.

(٤) في د: يلامس.

فتطلّبتُ: جاء بالفاء التعقيبية، وبصيغة «التفعّل» المشعرة بكمال المزاولة؛[1] إيماءً لقوّة همّته في خدمة العلم، وتوجيهه لنفع المسلمين؛ رغبةً في الثواب.

هذين الكتابين لأجمع ما فيهما لما لخصتُه من «الخصائص» وجمعتُه إليها **حتى**: إلى أن **وقفتُ عليهما** بالوجدان؛ لصدق طلبه لهما وقد قيل: صدقُ الطلب ضامنٌ لحصول المطلوب. **فإذا** فجائيةٌ – **هما** –مبتدأ– كتابان **لطيفان** حجماً، عظيمان علماً:

[من البسيط]

كالنجم تستصغر الأبصارُ طلعتَه والذنبُ للطرف لا للنجم في الصِّغَرِ[2]

جِدّاً: بكسر الجيم وتشديد الدال، وهو صفة مصدرٍ محذوف، أي لُطفاً جداً، أي: شديداً تاماً.

وإذا عطفٌ على «إذا» الأولى – أي: فاجأني اختصار ذينك، **في كتابي هذا من القواعد**: جمع «قاعدة» قانونٌ كليٌّ تُعرّفُ منه أحكامُ جزئيّاته.[3]

المهمّة لِعِظَمِ نتائجها **والفوائد**: جمع «فائدة» الأثر المترتّب على غيره من مالٍ أو غيره. سمّي بذلك؛ [٩ب] لترتّبه على غيره ويُسمّى[4] غايةً؛ لكونه الطرفَ الآخر، وغرضاً؛ لكونه الباعثَ عليه، وعلّةً غائية؛ لتقدمه ذهناً وتأخره خارجاً. فالأربعة متّحدةٌ ذاتاً مختلفةٌ اعتباراً.[5]

وترك وصف «الفوائد» لفظاً، لانسحاب وصفِ القواعد عليها، أو أنّ ذلك شأنُ القاعدة ليفرّع الجزئيّات عليها، والفائدة لا تستلزم ذلك.

---

(١) المزاولة: المحاولة والمعالجة. تاج العروس، مادة (زول).

(٢) البيت لأبي العلاء المعري في ديوانه سقط الزند ١١٠، والرواية فيه: والنجم. من قصيدة مطلعها:

يا ساهر البرق أيقظ راقد السَّمُرِ لعلّ بالجزع أعواناً على السهر

(٣) ينظر: التعريفات ١٤٠، والتوقيف ٥٦٩ مادة (القاعدة)، ودستور العلماء ٣:٣٩ مادة (القانون).

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وسمي.

(٥) ينظر: الكليات ٦٦٩ مادة (الغاية).

والظرف(١) خبرٌ مقدمٌ، متعلِّقٌ بالوصف هنا اتفاقاً؛ إذ لا يقع الفعل بعد «إذا» الفجائية.

لِمَا -موصولٌ أو موصوفٌ، مبتدأٌ- **لم يسبق** -بالبناء للفاعل- أي: الكمال **إليه** -وأفرد الضمير نظراً للفظ «ما»- **ولم يُعرِّج**(٢) -بتشديد الراء المكسورة- يمرّ بلحظه **عليه**؛ إمّا لغفلته عنه، أو لأنّه رأى عدمَ الحاجة لذلك، أو لنحو ذلك.

فأمّا الذي في أصول النحو فإنّه في كُرّاسين(٣): بضم الكاف وتشديد الراء، وبالسين المهملة، اسمٌ لعدد معلومٍ من أوراق الكتب، والعرب يجعلونه عشرةً، والعجم ثمانيةً(٤).

سمّاه: وضع له اسماً، **لُمَع** بضمٍ ففتحٍ -**الأدلّة** أي: ما يلمع منها، وهي جمع قِلّة لـ«دليل». وفي تسميته إيماءٌ لقلّة معناه:

أوّلاً: مادة (لمع) فإنّها لا تقتضي الكثرةَ والدوام كـ«لمع البرق».

والثاني: صيغة جمع القلّة، فإنّه يقتضي القصور في الجملة(٥).

ورتّبه على ثلاثين فصلاً هذا يسمّى بـ«الفِهرست»، وهو بكسر الفاء، وسكون الهاء والسين، وبالتاء الفوقيّة آخرَه. كما قال الزركشيّ(٦) في «حاشية ابن الصلاح».

وقد بيّنته في شرح «نظم الورقات»(١) للعمريطيّ.

---

(١) أي: في كتابي.

(٢) زاد عند فجال: في واحد منهما.

(٣) كذا في س، وعند فجال: كرّاستين. وزاد عنده: صغيرتين.

(٤) قال ابن الطيب متعقّباً ١: ٢٠٥: قلتُ: وكأنّه جرى في ضبطها ومعناها على الاصطلاح العرفي الجاري على الألسنة، وإلاّ فالذي تلقيناه عن المحققين من أشياخنا أئمة اللسان أنّه بالفتح، كما في «القاموس» و«ديباج» المصنّف، وغيرهما. قال «الجلال» في «الديباج»: الكراسة الورق الملصق بعضه ببعض، من قولهم: رسمٌ مُكْرَسٌ، أي: ألصقت الريحُ به التراب. قاله ابن النحاس. وقال «الخليل»: هي أكْراس الغنم، وهي أن تبول في موضعٍ شيئاً بعد شيءٍ فيتلبّد. قال الزَّبيدي في تاج العروس، مادة (كرس): الكُرّاسة بالضمّ واحدة الكُرّاس.

(٥) قال ابن الطيب ١: ٢٠٧: وفي الشرح كلامٌ حذفه أحسن من ذكره.

(٦) ينظر: النكت على مقدّمة ابن الصلاح ١: ٥٥. وأصل الكلام فيه لابن مكي الصقلّي في كتابه تثقيف اللسان وتلقيح الجنان (باب التصحيف) ٢٧. وقوله: «وهو بكسر الفاء» هو من كلام ابن علاّن، وليس في الكتابين. ينظر: لسان العرب وتاج العروس مادة (فهرس)، وشفاء الغليل مادة (الفهرست) ٢٣٤، والمعرب والدخيل في المعاجم العربية مادة (فهرس) ٥٦٧.

ولا حاجةَ لي بذكر الأبواب التي سردها المصنّف، حكايةً لها بوّبه ابنُ «الأنباري»؛ لعدم عود ذلك بالنفع على الطالب أصلاً[2].

وأمّا الذي في جدل النحو أي: العلم الذي يُعلم به المناظرة فيه، وإقامة دلائله، ودفع عوارضه، **فإنّه في كرّاسة واحدة**[3] وصفٌ تأكيديٌّ تُغني عنه التاء[4] **سمّاه** أي: دعاه، **بـ«الإغراب»** -بالمهملة، الإبانة- **«في جدل الإعراب»**. والمراد بالإعراب ثانياً نحو؛ ففي الاسم جناسٌ تامٌّ لفظيٌّ وخطٌّ. وفي نسخة بإعجام الأوّل، [ج٩] والجناس [أ٨] مصحَّف.

ورتّبه على اثني عشرَ فصلاً. الكلام في تفصيلها كالكلام في الذي قبله؛ فلذا طوينا نشره[5].

وقد أخذتُ من المكب الأوّل «للُّمعِ» اللُّبابَ فيه إيماءٌ إلى أنّ فيه ما لا يحتاج إليه في المراد، ففيه حشوٌ وإطنابٌ.

وأدخلتُه[6] أي: اللّبابَ، لرقّته **في خَلَلِ**: قال في [د٨] «المصباح»[7]: وهو بفتح الأول، الفُرجة بين الشيئين، والجمع: خِلالٌ، كجَبَلٍ وجِبالٍ». انتهى.

أي: في ضمن، **هذا الكتاب** «الاقتراح» الموجود بين أيدينا كما مرّ **وضممتُ خُلاصة الثاني** خالفَ بين العبارتين في المأخوذ، مع أنّ المآل واحد؛ تفنّناً في التعبير، وتنبيهاً على فضل الله عليه بالقدرة على التعبير عن الأمر الواحد بوجوه شتّى وأصناف.

---

(١) كتاب «نظم الورقات» كتاب في أصول الفقه، واسمه الكامل: تسهيل الطرقات في نظم الورقات، ليحيى بن موسى، شرف الدين العمريطي الشافعي، المتوفى في حدود ٨٩٠هـ. و«الورقات» رسالة للإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي، المتوفّى سنة ٤٧٨هـ. ينظر: هدية العرفين ٢:٥٢٩، ومعجم المؤلفين ٤:١١٨، رقم: ١٨١٤٩. ولم يذكر حاجي خليفة نظم الورقات. ينظر: كشف الظنون ٢:٢٠٠٥.

(٢) تنظر الأبواب عند فجال في الإصباح في شرح الاقتراح: ١٨.

(٣) كذا في الفيض ١:٢٠٨، وعند فجال: لطيفة.

(٤) أي: التاء المربوطة، وهي هاء التأنيث. لأنّ مصدر المرّة «كراسة» يدل على الواحد.

(٥) ينظر: الإصباح في شرح الاقتراح:٢٠.

(٦) زاد عند فجال: معزّواً إليه..

(٧) المصباح المنير، مادة (خلل).

في مباحث العلة؛ لأنّها أنسب بها، ولا مدخلَ له في غيرها.

وضممتُ إليه أي: المجموع [(1) مما ذُكر **من كتابه**] كتابِ «ابن الأنباري»، **«الإنصاف»** بِكَسر الهمزة وبالنون للقمابعدَها مهملةٌ، وبعدَ الألف فاءٌ. **«في مسائل**(2) **الخلاف»** وهذا عَلَم الكتاب، إعرابه كما تقدّم في نظيره.

جمةً: مفعولُ [١٠ب] «ضممتُ» ونبّه بذلك على كثرة المضموم.

ولم أنقل من كتبه أي: من شيءٍ منها، **حرفاً** أي: كلمةً؛ لأنّها من معانيه لغةً.

إلاّ مقروناً صفة مصدرٍ محذوف أي: نقلاً مقروناً **بالعزْو**: بفتح فسكون، أي: النسبةِ **إليه**. و«عزا» جاء واوياً ويائياً.(3) كما بيّنته في رسالتي في ضبط ما جاء من الأفعال بهما، وسميتُها: «منهج من ألّف فيما يُكتب بالياء والألف». وهذا من بركة العلم. قال الشيخ عليّ بن عراقٍ»: [من البسيط]

إذا أفادك إنسان بفائدة ... البيتين السابقين.....

ليُعرف –بالبناء للمفعول- **مقامُ**: قدرُ، **كتابي من كتابه** –الإضافة للتعميم- **ويتميّز** - يظهرَ، **عند أولي** أصحابِ، **التمييز** جودة الذهن، وقوة الفهم، وحُسن الإنصاف **جليلُ نصابه**.

وليس غرضُه من ذلك الرفعةَ الدنيوية، ولا نشرَ ألوية الثناء عليه في البرية، إنّما أراد التحديثَ بنعمة الله، ودلالةَ خلْق الله على أنفع مواردهم، وأنبعِ مراصدهم.

وإليه(4) –سبحانه– لا إلى غيره **الضَّراعةُ**: شدّةُ الطّلب للأمر والاعتناء به(5)، **في**

---

(1) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.
(2) كذا في الفيض ١:٢١٠، وعند فجال: في مباحث.
(3) ينظر: المصباح المنير، مادة (عزو).
(4) عند فجال: وإلى الله.
(5) قال الجوهر في الصحاح مادة (ضرع): تضرّع إلى الله، أي: ابتهل. قال الفرّاء: جاء فلانٌ يتضرّع ويتعرّض بمعنًى، إذا جاء يطلب إليك حاجة. وقال الأزهريّ في تهذيب اللغة مادة (ضرع) ١:٤٦٩ في قوله تعالى﴿ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ [الأنعام٦: ٦٣]: قال أبو إسحاق: المعنى تدعون مظهرين الضراعة، وهي شدّة الفقر إلى الشيء والحاجة إليه.

حسن الختام له، ليحصل النفع به **والقَبول** بالرضا به منه تعالى، وينفع به الطلاّب، لينال مثل َ ثوابهم بحسن دلالته، وشريف هدايته **فلا ينفع العبدَ** مفعول ٌمقدمٌّ – **إلاّ ما**: الذي، فاعل الفعل **منَ ّ** ◌َ :تفضّل، **بقبوله**،وإلاّفهو كسراب ٍ يحسبه الظمآنمُاء ً (١) **والسلامُ** .

---

(١) اقتباس من قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً ﴾ النور ٢٤: ٣٩.

الكلام في المقدِّمات

وهي مشتملةٌ على مقدّمة العلم ما يتوقف الشروع فيه على بصيرة على معرفته، من حدّه، وموضوعه.

ومقدِّمة الكتاب: ما قُدّم من مسائله لنفع المقدَّم في المؤخَّر، واستعانة[1] به فيه.[2]

فيها أي: في المقدِّمات -والظرفية مجازية- **مسائلُ**: جمع «مسألة»، وهو المطلوب الذي يُبرهن عليه في العلم.[3] و«مسائل»[4]: مبتدأ، [و] الظرف قبله خبرٌ.

---

(١) كذا في د، وفي أ و ب: استعانة. دون واو. وفي ج: اسعانة.

(٢) أي: بالمقدّم في المؤخّر. و«المقدمة» في اللغة -كما قال ابن الطيب ١:٢١٥- بكسر الدال في اللغة المشهورة. ويجوز فتحها كما نقله ثعلب وغيره، بناء على كونه من «قدّم» اللازم، بمعنى «تقدّمته» متعدياً. والأصل فيه: «مقدّمة الجيش» لطائفة تتقدّمه، ثمّ أخذها المصنفون وقسّموها إلى «مقدّمة العلم» و «مقدّمة الكتاب» ينظر تاج العروس مادة (قدم). وينظر: المطوّل وحاشية الجرجاني عليه ١٠، والتعريفات مادة (المقدّمة)، والتحبير شرح التحرير ١:١٣٦، وشرح الكوكب الساطع ١:٣٨، ومعجم مقاليد العلوم ٣٣، والتوقيف والكليات مادة (المقدّمة).

(٣) ينظر: التعريفات والتوقيف مادة (المسائل).

(٤) في د: ورفع مسائل.

المسألة **الأولى** منها

في حدِّه

أصول النحو أي: العِلم المسمَّى بهذا اللقب **علمٌ يُبحث فيه**: في ذلك العلم، **عن أدلّته**. عدل عن «دلائل» المعترَض على التعبير به[1] من أنّه إنّما يطّرد في جمع «فاعل» [١٠ج] وصفاً لما لا يعقل، كـ«نجم طالع وغارب» و«نجوم طوالع وغوارب». وإن أجيب عنه بوروده له كـ«وصيد» و«وصائد»[2] إلا أنّه نادر، ولأنه أنسب بكونها دون عشرة، الموضوع له جمع القلّة[3].

النحوِ المقابلِ للتصريف[4]، **الإجماليةِ**، ككون الكتاب القرآني حجّةً، **من حيث هي أدلته**. أمّا البحث من جهةٍ أخرى، ككون كلٍّ من آياته مطابقاً لمقتضى الحال أوّلاً[5] فليس من أصول النحو، بل ذلك بلّ العربية.

---

(١) عرّف السبكي أصول الفقه بأنّه «دلائل الفقه الإجمالية» ينظر: جمع الجوامع ١٣، وحاشية العطار ١:٤٤. والتعريف الذي ذكره السيوطي لأصول النحو هو ذاته تعريف أصول الفقه إلا أنّه أبدل النحو بالفقه. فقد قالوا : أصول الفقه معرفة دلائل الفقه إجمالاً ، وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد. ينظر: الإبهاج ١:١٩، والتحبير ١:١٨٠.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١:٤٥٦.

(٣) سقطت من أ و ب و ج، وهي ثابتة في د. قال ابن الطيب ١:٢١٦: آثر «الأدّلة» على «الدلائل» المعبّر بها في «جمع الجوامع» وغيره من الكتب الأصولية؛ لاعتراضهم على تلك العبارة بأنّ «فعيلاً» لا يجمع على «فعائل» وإن أجيب عنه بأنّه سُمع على غير القياس. كـ«كثيب» و «كثائب»، و «وصيد» و «وصائد»، و «دليل» و «دلائل» وبأنّ «الدلائل» جمع «دلالة» على القياس، وهي تُستعمل بمعنى «الدليل» مجازاً من تسمية الشيء بمصدره، كما قاله «إمام الحرمين» وأشار إليه «الراغب» وأوضحته في «حواشي المحلّي»، وأشرت إليه في شرح «القاموس» و «الكافية» وغيرها. والله أعلم. وقد وقع هنا للشارح خلط وخبط لا ينبغي الالتفات إليه؛ لأنّه توهّم أوّلاً أنّ «دلائل» «فواعل» فقال: إنّه يطّرد في «فواعل» وصفاً لما لا يعقل كـ«نجم طالع» وذكر الجواب بأنّه ورد شاذاً، كـ«وعائد» فلم يفرّق بين «الفعائل» و «الفواعل»، ولم يميز المفردَ هل هو «فعيل» أو «فاعل»؟ . ينظر: شرح الكافية الشافية ١:١١٧. وجعله الأزهري والخضري من الشاذّ. ينظر: التصريح ٢:٥٤٨، وحاشية الخضري ٢:١٧٢، والكليات مادة (دليل). وينظر فيمن ردّ «دلائل» في تعريف أصول الفقه: الإبهاج في شرح المنهاج ١:٢٤، ونهاية السول في شرح منهاج الأصول ١:١٨، وشرح الكوكب الساطع ١:٥٥، والتحبير شرح التحرير ١:١٨١.

(٤) هذا عند المتأخرين.

(٥) كذا في د والفيض ١:٢١٧، وفي أ و ب و ج: أولى.

[وعرف كيفية الاستدلال بها من تقديم الأقوى على الأضعف][1]

وعرف حال المستدل بتلك الأدلة، لإثبات مسائل النحو من المجتهد فيه، وما يعتبر له.

فقولي في تعريفه: [٩أ] علم» أي: صناعة[2] بكسر الصاد المهملة، وتخفيف النون، العلم الحاصل بالتمرن[3]، [١١ب] أي: أنه قواعد مقررة، وأدلة محررة وجد العلم بها أم فقد.

فلا يرد لتفسير العلم بذلك، ما أورد على التعبير به في حد أصول الفقه بقوله[4]: معرفة دلائل الفقه.[5] من -بيان لـ«ما أورد»- كونه يلزم عليه: على التعبير به، مراداً به المعرفة والإدراك، فقده أي: العلم، إذا فقد [٩ب] العالم به[6]؛ لفقد الماهية بفقد جزء من أجزائها. أي: وليس الأمر كذلك؛ لأنه صناعة مدونة[7] في كتبه - وجد - بالبناء للمفعول وهمزة التسوية مقدرة العالم به بإدراكه له[8] أم لا؟

ويجاب عنه بأن أسماء كل علم يطلق تارة بإزاء المعلومات المخصوصة، كقولنا: «زيد يعلم النحو» أي: قواعده المعينة، وتارة بإزاء إدراكها.

ولاختلاف ذينك اختلف تعريف أصول الفقه: أهو أدلة الفقه الإجمالية أم معرفتها؟ كما في أول «جمع الجوامع»[9]. وكلا التعريفين صواب لما ذكرنا، فقول «التاج

---

(١) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(٢) في هامش أ و ب و ج: قوله: (أي صناعة) لو قال: أي قانون لكان أظهر. كاتبه.

(٣) كذا عرفها السعد في شرح العزي ٢٥. وتعريفها المشهور: ملكة نفسانية تصدر عنها الأفعال. ينظر: التعريفات ومعجم مقاليد العلوم والتوقيف ودستور العلماء مادة (الصناعة).

(٤) أي: قول معرفه.

(٥) «بقوله: معرفة دلائل الفقه» ليس في د.

(٦) وهو ما أورد على تعريف السبكي في «جمع الجوامع» حين حذف «العلم» وأثبتها بتعريف «الفقه». ورد على ما أورد عليه في أول منع الموانع ٨٨.

(٧) زاد عند فجال: مقررة.

(٨) سقطت من أ و ب و ج، وهي ثابتة في د.

(٩) ينظر: جمع الجوامع ١٣.

السبكي[١]» في «منع الموانع»[٢]: «إنّ الأول هوالصواب؛ لأنّه أقرب للمدلول[٣] لغةً » منتقدٌ؛ لأنكلّاً منهما صوابٌ .

وقولي: «عن أدلّة النحوي» يُخرِج كلّ صناعة سواه أي كلّ صناعة يُبحث فيها عن أدلّة علمٍ آخر ، ويخرج سوى النحو فصناعته يُبحث فيها عن أدلته الإجمالية بعض الأحيان. فلا يخرج بذلك «النحو» عن تعريف أصوله، وإنّما يخرج بقوله «من حيث هي أدلته» لأنّها إذا ذُكرت في كتب النحو مثلاً ، فما تُذكر فيه لُبحث عنها من حيث إنّها أدلّة، بل تُذكر لأنّها أدلّةٌ إجماليةٌ ، تحتها الدليل التفصيلي المطلوب للنحو.

وموضوع أصول علم النحو أدلته الإجماليّة التي يُستنبط منها.

واستمداده: من التنزيل والسنة بشرطها ومن كلام العرب، ومن أفكار أولي الألباب.

وفائدته: العلم بتلك القواعد على وجهها لتعرف بها معاني الكتاب والسنة، فيُستعدّ بامتثالهما على ما ينبغي.

ومسائله: مطالبه الجزئية التي يُطلب إثباتها فيه لموضوعاتها، ككون هذا حجةً أم لا؟

وأدلّة النحو أي: الأصولُ له، الغالبةُ في الاستدلال أربعةٌ، مأخوذةٌ من مجموع كلامي «ابن جني» و«ابن الأنباري»:

قال «ابن جني» في «الخصائص»[٤]: أدلّة النحو أي: غالباً ، ثلاثةٌ لما سيأتي -والحصر دليلُه الصبر، وهو بحسب ما عنده لما ذُكر-:

السماعُ من القرآن أو[٥] العرب.

والإجماعُ من علماء العربية على الحكم[٦].

---

(١) هو عبد الوهاب بن عليّ بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر، تاج الدين، المتوفّى بدمشق سنة ٧٧١هـ. ينظر: الدرر الكامنة ٢:٤٢٥، رقم: ٢٥٤٥، والأعلام ٤:١٨٤.

(٢) منع الموانع ١٩١. والقول الذي حكاه ابن علاّن هنا إنّما ذكره السبكي عن أبيه مستشهداً به مؤيّداً له. وقد توسّع المرادي في التحبير بنقل الخلاف في تعريف الفقه وأصوله. ينظر: التحبير شرح التحرير ١:١٤٢.

(٣) في د: للمذكور.

(٤) ذكره من مجمل كلام ابن جني في كل الخصائص، أشار له في ١:١٨٩.

(٥) «القرآن أو» ليس في د.

(٦) «على الحكم» ليس في د.

والقياسُ [١١ج] على المسموع من العرب، أو على المجمع عليه من علماء الفن، ما لم يمنع من القياس مانعٌ.

وقال «أبو البركات ابن الأنباري» في «اللُّمع»[(١)]:

أدلته[(٢)] ثلاثةٌ: نقلٌ أي: سماعٌ. بدأ به لأنّه الأصل، وللاتفاق عليه.

وقياسٌ على المنقول[(٣)] فيما لم يقم عندهم أنّه سماعيٌّ.

واستصحابُ حالٍ[(٤)] أي: إبقاؤه على ما كان[(٥)]؛ لعدم مجيء ما يرفعه. والأصل بقاء ما كان بحاله.

ولم يذكر «الإجماع» فكأنّه لم يرَ[(٦)] الاحتجاج به في العربية، كما هو رأي [١٢ب] قومٍ، فلا ضيرَ في خرقه، ولا يُلام الوقوفُ عنده عند هؤلاء.

وقد تحصَّل مما ذكرناه أي: من جملته، أدلّةٌ أربعةٌ وقد عقدتُ لها أربعة كتبٍ كما في «أصول الفقه».

وكلٌّ من الإجماع والقياس لابدَّ له في نفس الأمر من مستنَدٍ –بالبناء للمفعول أي: سندٍ – من السماع إذ لا يجمعُ على خلافه، وإن لم نقف عليه والفرع إنّما يُقاس على الأصل، وهو هنا المسموع كما هما في أصول الفقه[(٧)]. وإن لم نقف [١٠أ] على النصّ المستند للإجماع، إلاّ أنّه في نفس الأمر يكون مبنيّاً عليه دائماً، كما قال بعضهم.

ودونها أي: الأصول الأربعة الاستقراءُ وهو: تتبع الجزئيات لإثبات أمرٍ كليٍّ. وهو قسمان: تامٌّ وغيره[(٨)]. والاستحسان[(٩)] وعدم النظير وعدم الدليل. وهذه أدلّةٌ أربعةٌ

---

(١) لمع الأدلة ٨١.
(٢) قوله: «في اللُّمع أدلته» عند فجال: في أصوله أدلة النحو.
(٣) ليس في د.
(٤) زاد عند فجال: فزاد الاستصحاب.
(٥) في هامش أ و ج: إبقاؤها على ما كانت يرفعها.
(٦) في أ و ب و ج: يرد.
(٧) زاد عند فجال: كذلك.
(٨) ينظر: التعريفات ومعجم مقاليد العلوم والكليات والتوقيف ودستور العلماء مادة(الاستقراء).
(٩) في أ و ب و ج: فالاستحسان.

غير غالبةٍ ، مختلَفٌ فيها بين علماء العربية اختلاف علماءِ أصول الفقه في الاستحسان وسدّ الذرائع، وهذه الأربعة **المعقود لها الكتاب الخامس** من كتب الكتاب.

وقولي في التعريف: «**الإجماليّة**» كقولنا: «كلُّ من الكتاب أو كلامِ من يُعتدّ به من كلام[1] العرب حجّةٌ» **احترازٌ** –خبر «قولي»– **من البحث عن** أدلته **التفصيلية، كالبحث عن دليلٍ خاصٍ** لمطلوبٍ خاصٍ ، **كجواز**[2] **العطف على الضمير المجرور من غير إعادة** [١٠د] **الجار،** الذي قال به الكوفيون، ومنعه البصريون، فدليلُه الخاص أنّ الضمير المجرور كالجزء من جارّه، فكما لا يعطف على الجزء ، لا يعطف عليه. ودليلُ الكوفيين صحة السماع به. فالدليلان خاصان.[3]

وكجواز[4] **الإضمار قبل الذِّكْر في باب الفاعل**،وهو سائغٌ شائعٌ ، قال تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ ﴾[5]، **وباب المفعول** وهو قليلٌ ، نحو: زان نوره الشجر[6]. والدليل الخاص أنّ الفاعل لمّا كان عُمدةً، فكأنه مقدّم ذكراً ، وإن تأخرّ لفظاً ، ولا كذلك المفعول به؛ لأنه فضلةٌ .

وكجواز[7] **مجيء الحال من المبتدأ**، وعليه «سيبويه» وصححه «ابنُ مالك»[8].

---

(١) ليست في د.

(٢) عند فجال: بجواز.

(٣) ينظر: الإنصاف (المسألة: ٦٥) ٢:٤٦٣، و(المسألة: ٦٨) ٣٧١ ط جودة مبروك.

(٤) عند فجال: وبجواز.

(٥) طه ٢٠:٦٧.

(٦) قال «ابن مالك» في «الألفية» في باب الفاعل: وشاع نحوُ: خاف ربَّه عمر وشذّ نحوُ: زان نورُه الشجر
وقد خصّه ابن هشام بالشعر. ينظر: التصريح ١:٤١٥، همع الهوامع ١:٢٣٠.

(٧) عند فجال: وبجواز.

(٨) زاد في د: ومنعه. وهي زيادة غير صحيحة. قال سيبويه في الكتاب ٢:٧٧: هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة. وقال ٢:٨٦: هذا باب ما يرتفع

ونحو ذلك[1] نحو: زيدٌ أخوك قائماً.

وهو ظاهر[2] كلام «سيبويه» أنّ صاحب الحال هو المبتدأ. وقال قومٌ: هو الضمير المستكن في الخبر. ومنعه الجمهور. فدليلٌ كلٍّ من المذهبين دليلٌ خاصٌّ، ليس من وظائف أصول النحو، بل من وظائف النحو لكونه تفصيليّاً.[3]

وكجواز[4] **مجيء التمييز مؤكّدًا** ومنْعِه، ودليل الجواز والمنع وظيفة النحو. قال في «المغني»[5]: الأرجح أنّه لا يجيء كذلك، وبه فارقَ «الحال».

ونحو ذلك من المسائل الخاصّة، ودليلها [١٢ج] تفصيليٌّ فذكر دلائلها التفصيليّة مظانّة[6] كُتُب النحو، كما قال: **فهذه** الأدلّة التفصيليّة **وظيفة علم النحو نفسه** فتُذكر في كتبه، كذكر دلائل مسائل الفقه الخاصّة من الدليل التفصيليّ، وظيفة ذكرها[7] كُتُب الفقه، لا كُتُب **أصوله**.

وقولي: «من حيثُ هي أدلّته[8]**» بيانٌ لجهة البحث عنها، أي:** حرف تفسيرٍ، ما بعده إن أفرد عطفُ بيانٍ أو بدلٌ، قال في «مغني اللبيب»[9]: لا عطفُ نسقٍ خلافاً للكوفيين وصاحب[10] «المستوفى» و«المفتاح»، لأنّا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط

فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروفٍ مبني على مبتدأ. وينظر: شرح التسهيل ٢:٣٣٣، وهمع الهوامع ٤:٢٣.

(١) قوله «ونحو ذلك» تقدّم عن مكانه، وهو عند فجال بعد قوله «مؤكداً».

(٢) العبارة في د: من نحو زيد فيها أخوك قائما وظاهر.

(٣) العبارة في د: ليس من وظائف أصول النحو لكونه تفصيليّاً بل من وظائف النحوي.

(٤) عند فجال: وبجواز.

(٥) مغني اللبيب (الباب الرابع) ٦٠٣ بتصرّف.

(٦) في د: مظان.

(٧) «وظيفة ذكرها» كذا في د، وفي أ و ب و ج: وظيفته.

(٨) في النسخ: أدلة.

(٩) مغني اللبيب (أي) ١٠٦، و ١:٥٠٦ ط الخطيب.

(١٠) في المغني: صاحبي. ينظر: الجنى الداني ٢٣٤، وارتشاف الضرب ٤:١٦٩٢، وهمع الهوامع ٤:٣٧٠، ٥:٢٧٤.

دائماًولا عاطفاً ملازماً لعطفِ [١٣ب] الشيء على نفسه. انتهى.فإن لم يفرد فلا محلَّ له.[١]

البحثِ عن القرآن أي[٢]: ما لم ينسخ منه لفظاً، وإن نُسخ حكمه[٣]،**أنّه**[٤] **حجةٌ في النحو**هذا دليل ٌجمُ َليّ ٌ[٥]شامل ٌ لجميع جزئياته، ووجوه قراءاته.

وعلّل هذا الدليل الجمُ َلي بقوله:**لأنّه** أي: القرآن **أفصحُ الكلام**: فقيّه الملتَ َزم كونُ القرآن وارداً علىرط ٌق الفصاحة لا الأفصحية، وهي كافيةٌ في الاحتجاج،فلو عبر ّ بها لكان أولى، وإن كان بعضه في أعلى طبقات الفصاحة[٦]، وقد قرأ نافع ٌ «[٧] بالرفع في قوله تعالى:﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٨]لأنّه عربي ٌّجي ّد ٌ وإن كان الإبدال حينئذٍ هو الأفصح[٩].

سواء كان متواتراً، وهو القراءات السبع، وقيل: العشر[١٠] ما عدا ما يرجع إلى الأداء كالمدّ والإمالة.

---

(١) ليس في د. وسيأتي هذا الكلام بعد ستّ صفحات مختصراً في د، ومفصلاً كما هنا في الورقة (٢٧د).

(٢) زيادة من د.

(٣) النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب: ما نسخ تلاوة وحكماً، وما نسخ حكماً لا تلاوة، وما نسخ تلاوة لا حكماً. فالأوّل والثالث لا يبحث فيهما، ويبحث في الثاني. ينظر: الإتقان (النوع: ٤٧) ٢:٧٠٥.

(٤) عند فجال: بأنه.

(٥) أي: مُجمَل.

(٦) قال ابن الطيب متعقباً ١:٢٢٠: وفيه نظر غير خافٍ.

(٧) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أحد القرّاء السبعة، المتوفّى سنة ١٦٩هـ. ينظر: غاية النهاية ٢:٣٣٠،رقم: ٣٧١٨.

(٨) النساء ٤:٦٦. وقراءة الإبدال من فاعل «فعلوه» بالرفع هي قراءة الجمهور، وهي الأقيس في اللغة. وقرأ أبيّ وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وابن عامر «قليلاً» بالنصب على الاستثناء. وهي قراءة متواترة. ينظر: السبعة ٢٣٥، والنشر ٢:١٨٨، وإتحاف الفضلاء ١:٥١٥، والبحر المحيط ٣:٢٩٨، والدر المصون ٤:٢٢، ومعجم القراءات ٢:١٠١. وينظر: التذييل والتكميل ٨:٢٠٣.

(٩) من قوله «وقد قرأ نافع...» ليس في د.

(١٠) القرّاء السبعة هم:

١ـ عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي المتوفّى سنة ١١٨هـ.

٢ـ عبد الله بن كثير الداري المكي المتوفّى سنة ١٢٠هـ.

أم آحاداً كالشواذّ والروايات الغريبة عن مشهوري القرّاء[1].

وعن السنة سواءٌ ألفاظُه ع وهو المرفوع، أم[2] لفظُ أصحابه، وهو الموقوف، أم لفظ من دونهم، وهو المقطوع، إن كان [١١أ] من التابعين. فالسنة تُطلق عند علماء الأثر على كلّ ذلك[3]، والظاهر من مقابلتها بالكتاب اختصاصُها بما أُضيف للفظ النبي ع؛ لأنّه «أفصح من نطَق بالضاد»[4] للحديث به[5]، على خلاف في ذلك يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

كذلك أي: أنّه حجّةٌ، **بشرطها الآتي** أي: إن عُلم أنّه لفظه ع.

وعن كلام من يُوثق بعربيّته كذلك أي: إن ثبت أنّه إن نطق به كذلك، وجاء بالسند المقبول، **والبحث عن إجماع أهل البلدين** البصرة والكوفة، وكانا جامعي علماء هذا الشأن، وعلى عالميهما المدار. وسيأتي ترجيح الأولين عن جمعٍ، والدوران مع الدليل

٣-عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي المتوفّى سنة ١٢٧هـ.
٤- أبو عمرو زبّان بن العلاء البصري ١٥٤هـ.
٥-حمزة بن حبيب الكوفي المتوفّى سنة ١٥٦هـ.
٦-نافع بن عبد الرحمن بن أبي النجود المدني المتوفّى سنة ١٦٩هـ.
٧-علي بن حمزة الكسائي النحوي المتوفّى سنة ١٨٩هـ.
أمّا العشرة فهم السابقون، ومعهم:
١- أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني المتوفّى سنة ١٣٠هـ.
٢- يعقوب بن إسحاق الحضرمي الكوفي المتوفّى سنة ٢٠٥هـ.
٣- خلف بن هشام المتوفّى سنة ٢٢٩هـ.
وترجمهم مشهورة منثورة في معرفة القراء وغاية النهاية. ينظر: النشر ١:٨٢، والإتقان (النوع: ٢٠) ١:٢٢٩.

(١) ينظر: جمع الجوامع ٢١، والنشر ١:١٥، وحاشية العطار ١:٢٩٧.
(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: أو. ومثلها التي بعدها.
(٣) ينظر: تدريب الراوي (النوع:٦، ٧) ١:١٩٧-١٩٩.
(٤) تمام الحديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنّي من قريش» وهو حديث موضوع. ينظر: كشف الخفاء ١:٢٠٠، رقم: ٦٠٩، واللؤلؤ المرصوع ٤٩، رقم: ٨٢.
(٥) «للحديث به» ليس في د.

حيثُ دارَ، مع[1] أيّ فريقٍ كان عن آخرين في مبحث «الإجماع» وفي «التعادل والتراجيح»[2].

كذلك أي: أنّه حجة، بمعنى كونِ كلٍّ مما ذُكر حجّة بقوله: **أي أنّ كلاً مما ذُكر** من السماع في الأوّل بأقسامه، والإجماع في الثاني **يجوز الاحتجاج به** في إثبات قاعدةٍ نحويّةٍ، **دونَ غيره** مما ليس بحجّةٍ في ذلك ككلامٍ مولّد.

وكالبحث **عن القياس وما يجوز من العِلَل**[3] **وما لا يجوز**.

وقولي في التعريف: **«كيفيةِ الاستدلال»** بالجر، عطفٌ على «أدلّة» - **«بها»** أي: بالأدلّة. **أي** بيان المحلّ المعتبر فيه العلمُ بكيفيّتها: **عند تعارضها**[4]، فتقديم بعضها [١٣ج] على بعضٍ لا بدّ له من مرجّحٍ وإلاّ كان تحكُّماً. **أو نحوه**[5] كباقي التعارضات الآتية في كتاب «التعادل والتراجيح»[6] -وهو التعارض- كإعمال أحد دليلين أو أمرين[7] متعارضين في أمرٍ دونَ مقابله لما يلزم على إعمال الملغى، ما[8] لا يجوز القول به.

ومثّل لنحوِ التعارض بأمثلةٍ فقال: **كتقديم السماع** من العرب، أي: المسموعِ منهم [١١د] بالنطق كما جاء عنهم[9]، **على القياس**: على المقيس، كـ«استَحْوَذَ»[10] المخالفِ لقياس بابه -وهو «استحاذ»- على ما سُمِعَ منهم مما يخالف ذلك، لكن لا يقاس

---

(١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ومع.
(٢) «وفي التعادل والتراجيح» ليس في د.
(٣) زاد عند فجال: فيه.
(٤) في أ و ب و ج: معارضتها.
(٥) عند فجال: ونحوه.
(٦) ليس في د.
(٧) «أو أمرين» ليس في د.
(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: مما.
(٩) «بالنطق كما جاء عنهم» ليس في د.
(١٠) سيأتي تفصيل ذلك. ينظر فهرس المسائل.

عليه، فلا يقال في «استقام»: استقوم. ولا في «استباع»: استبيع. فالمسموع لوروده فيما الكلام فيه(١) [١٤ب] فقُدِّمَ على مقابله المذكور.

وتقديمِ **اللغة الحجازية** في إعمال «ما» لكثرة استعمالها، ولمجيء القرآن بها(٢)، **على** اللغة **التميمية**، وإن كانت أقوى قياساً، [فيعمل «ما» إعمال «ليس».](٣)

ووجوبِ(٤) نصب المستثنى المنقطع بعد «إلاّ» في المستثنى من غير الموجَب.

إلاّ لمانعٍ من ذلك التقديم، فيُعدل عن السماع للقياس، كما إذا اجتمع على عدم الاعتداد بالسماع كـ«خرق الثوبُ المسمارَ» برفع المفعول به ونصب الفاعل. وعن اللغة الحجازية للتميمية، عند فقد شرط إعمالها عند الحجازيين.(٥)

وتقديمِ **أقوى العِلّين على أضعفِهما** كتقديم مقتضى العامل لقوّته على مقتضى الجوار(٦) لضعفه، وكتقديم الأصل أو الظاهر على معارضه بمجرد الاحتمال لخلافه(٧).

وكتقديم **أخفّ** الأمرين **الأقبحين على أشدّهما قبحاً**، كالفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه بمفعوله، فإنّه أقبح منه بفاعله. قال «الزمخشري»(٨) في «الكشاف»(٩): وقراءة «ابن عامر»(١٠) شيءٌ لو كان في مكان الضروراتِ والشعر

---

(١) «لكن لا يقاس عليه فلا يقال في استقام استقوم ولا في استباع استبيع» «فيما الكلام فيه» ليس في د.

(٢) «لكثرة استعمالها و» ليس في د. قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ يوسف١٢: ٣١. وقال: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ المجادلة ٥٨: ٢. وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣: ١١٦. وسيأتي تفصيل ذلك في محلّه.

(٣) زيادة من د.

(٤) في د: ويجوز.

(٥) العبارة في د: من ذلك التقديم فيُعدل عن السماع للقياس واللغة الحجازية للتميمية.

(٦) في د والفيض ١: ٢٢٣: الجوار.

(٧) من قوله «وكتقديم الأصل ...» ليس في د.

(٨) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جار الله المتوفّى ٥٣٩هـ. بغية الوعاة ٢: ٢٧٩، رقم: ١٩٧٧.

(٩) الكشاف ٢: ١٦٦.

(١٠) ﴿قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ الأنعام ٦: ١٣٦.

لكان سمْجاً مردوداً، فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجزِ بحسن نظمه وجزالته؟!

والمنعُ لذلك[1] طريقُ البصريين، والكوفيون على الجواز، كما أوضحتُه في «ضياء السبيل».

وكترك التناسب، فإنّه أقبح من صرف غيرالمصرف عند فقد «أل» والإضافة، فلذا صَرَفَ [للمناسبة][2] «سلاسلاً» مَنْ صرفه في مناسبة «أغلالاً»، عملاً بأخفّ الأقبحين عند مَن صرف[3] غير المنصرف. ومن منع الصرفَ [١٢أ] قال: الأمر بالعكس.[4]

ومثّل المصنّف في باب «التعادل والتراجيح» لتعارض القبيحين، وارتكاب أخفهما بواو«تَنَزَّل».

إلى غير ذلك من مرجّحات التقديم للمجتهد عند تعارض الأدلّة ونحوه.

وهذا المومى إليه بهذا القيد **هو** لا غيرُ **المعقودُ له الكتابُ السادس»**، كتابُ «التعادل والتراجيح».

وقولي في التعريف: **«حالِ المستدلّ»** أي: القائمة به، عطف عليأوّ له[5] لأصالته، أو على «كيفية» لقربه. وجهان عند تعدّد المعطوفات.[1]

---

(١) أي: للفصل بين المصدر المضاف والمضاف إليه بمعموله. ينظر: الإنصاف (المسألة: ٦٠) ٢:٤٣٧، و(المسألة: ٦٣) ٣٤٧ ط جودة مبروك.

(٢) زيادة من د.

(٣) في الفيض: عنده مِن صرْف.

(٤) قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ۝٤﴾ الإنسان٧٦:٤. ومثلها: ﴿قواريرا، ۝١٥ قواريراً﴾ الإنسان ٧٦:١٥، ١٧. وقد صرفت «سلاسلا» للتناسب. ونقل الكسائي أنّ بعض العرب يصرف ما لا ينصرف، إلا «أفعل» التفضيل. وهي قراءة نافع وهشام من طريق الحلواني، والشّذّائي عن الداجواني، وأبو بكر، والكسائي، وأبو جعفر، ورويس، من طريق أبي الطيب. وقرأ بعضهم بالألف وقفاً، وهم أبو عمرو، وروح من طريق المعدل. ينظر: السبعة ٦٦٣، والبحر المحيط ٨:٣٨٧، والنشر ٢:٢٩٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢:٥٧٦، ومعجم القراءات ١٠:٢٠٧. وفي تخريجها على التناسب: الحجة لابن خالويه ٣٨٥، والحجة للفارسي ٦:٣٤٩، وحجة القراءات لابن زنجلة ٧٣٧، والكشف ٢:٣٥٢، وأمالي ابن الحاجب ٢:٥٢١، وشرح الرضي على الكافية ١:١٠٦، وارتشاف الضرب ٢:٨٩١، ومغني اللبيب ٨٩٧، والدر المصون ١٠:٥٩٦، والتصريح ٢:٣٥٢، وهمع الهوامع ١:١١٩.

(٥) لعلها: أدلّة.

أي(٢): المستنبط للمسائل النحوية من الأدلّة المذكورة في الكتب الخمسة.

أي بصفاته جمع إيماءً لعموم «حال»؛ لكونه مفرداً مضافاً وهو كذلك حيث لا عهد للعموم وشروطه وصحّ كونها من «الحال» لأنّ الشرط صفةٌ قائمةٌ به، وحالٌ من أحواله. وما يتبع ذلك [١٤ج] المذكور بحسب عادة الأصوليين وصفة المقلّد والسائل(٣)؛ من عطف الرديف اهاء، أو من عطف العامّ على الخاصّ.

وهذا المضمون هو فقط الموضوع له: للبحث عن عوارضه الدانية اللاحقة له، الكتاب السابع» آخر الكتاب.

وبعد أن حررت: هبّت، هذا الحدّ لأصول النحو بفكري الفكر: حركة النفس في المعقولات أمّا في المحسوسات فتخيُّل(٤)، وشرحته بما ذكر وجدت -من أفعال القلوب- ابن الأنباري» بفتح الهمزة، نسبةٌ لـ«الأنبار» بلدة قديمة على الفرات.

قاله الأصفهانيّ في لبّ اللباب»(٥).

---

(١) نسبه البهاء السبكي في عروس الأفراح (٧٣:٣ ط القديمة) وابن الطيب ٢١٧:١ لأبي حيان، ولم أجده له في ارتشاف الضرب. ذلك إذا كان العطف بحرف لا يفيد الترتيب كالفاء و«ثمّ». والأصحّ أن يكون على الأول ينظر: الدر المصون (الأنعام ٩٩:٦) ٧٨:٥، وحاشية الشيخ ياسين على التصريح ١٥٢:٢، وحاشية الصبان على الأشموني ١٧٧:٣، وخزانة الأدب ٣٦:١٠.

(٢) زاد في د: «حرف تفسير لما بعده، إن أفرد عطف بيان، أو بدل تابع لما قبله. وإلا فلا محل له من الإعراب» وهذه الزيادة تقدّمت الإشارة إليها قبل ستّ صفحات.

(٣) كذا في الفيض ٢٢٥:١، وفي د: وللسائل. وقد سقطت من أ و ب و ج. وعند فجال: من صفة المقلّد والسائل.

(٤) في ب: فتخيلٌ. وقد نسبه في شرح المقاصد إلى شرح الإشارات. ينظر: شرح المقاصد ٢٣٠:١، وحاشية العطار ١٦٨:١، ودستور العلماء مادة (الفكر).

(٥) لب اللباب، مادة (الأنباري) ٧٥:١، رقم: ٢٤٢. و «لبّ اللباب» للسيوطي، اختصره من كتاب ابن الأثير الجزري، عزّ الدين (ت ٦٣٠هـ) «اللباب»، وابن الأثير اختصر كتابه من كتاب السمعاني (ت ٥٦٢هـ) «الأنساب».

قال[1] الجملة ثاني مفعولي «وجد»، ومنه قوله تعالى [١٥ب] : ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[2]. وإن كان[3] «وجد» هنا بمعنى «صادف»، فالجملة حال بإضمار «قد»، أي: قائلاً .

أصول النحو [أدلة النحو][4] أي: بالمعنى العلَمي، المسمّى بـ«علم أصول النحو» **التي تفرّعت** أي: نشأت **منها فروعُه: وفصولُه، كما أنّ أصول الفقه أدلةُ الفقه** الإجماليّة **التي تنوّعت عنها** عبّر به بدلَ «تفرعت» تفنناً في التعبير، كالتعبير عن الفروع والأصول ثمّة بقوله: **«جملتُه وتفصيله»** من مزيد البراعة.

فعرّف العِلم بنفس «الأدلّة» نظيرُ ما قيل في أصول الفقه: إنّه أدلته الإجمالية[5].

وهو نظير ما سلَكه المصنّف من تعريفه بالعلم المبحوث فيه عنها[6]، و«إنّ» «الأنباري» عرّفه بها، والمآلُ إلى[7] واحدٍ؛ لأنّ مراد «ابن الأنباري» العِلم المبحوث عنها فيه، لا هي في نفسها، ولعلّه أراد[8] بيان المعنى الإضافيّ كما نقلَه الأصوليون؛ إذ عرّفوا «أصول الفقه» بالمعنى العَلَمي اللقبي، وبالمعنى الإضافي[9]: بأنّ الأصل ما بُني غيره عليه، والفقه: العلم بالأحكام الشرعية[10]...إلخ.

وفائدته أي: النتيجة الناشئة عن تعلّمه **التعويلُ**: الاعتمادُ، **في إثبات الحكم** النحويّ **على الحجّة** التي هي سنده **والتعليلُ**: بالجر والرفع، أي: ذكرُ العلّة للحكم إن

(١) لمع الأدلة ٨٠.
(٢) المزمل ٧٣:٢٠.
(٣) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٤) الزيادة من فجال.
(٥) مرّ أنّه تعريف السبكي.
(٦) أي: عن الأدلّة.
(٧) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.
(٨) كذا في د والفيض ١:٢٢٥، في أ و ب و ج: مراد.
(٩) من قوله «كما نقلَه الأصوليون ...» ليس في د.
(١٠) عرفوا الفقه بأنّه: العلم بالأحكام الشرعية العمليّة المكتسبة من أدلتها التفصيلية. وذلك مشهور مستفيض في معظم كتب أصول الفقه. ينظر: جمع الجوامع ١٣، ولب الأصول بهامش غاية الوصول ٥، وحاشية العطار ١:٥٣.

أمكن،[١٢د] وإلاّ فقد قال المصنّف في «الأشباه والنظائر»(١) الفقهية عن بعضهم(٢): إذا عجز الفقيه عن تعليل أمرٍ قال: هذا تعبُّديٌّ. أو النحويُّ قال: هذا سماعيٌّ. أو الطبيبُ قال: هذا تجريبيٌّ.

والارتفاعُ بالرفع، عطفٌ على «التعويل» أو على «التعليل»، أي رفعُ، طَلَبُ الرفعة- **عرحَضيض**: بفتحٍ للمهملة فكسرٍ للمعجمة الأولى، وسكون التحتيّة بينهما. في «القاموس»(٣): هو القرار(٤) في الأرض: أجمعُ حُضُضٌ وحُضُضٌ(٥). انتهى. وهو مجاز عن السُّفْل والنزول.

التقليد: قبولُ القول من قائله من غير معرفة مأخذه.

إلى يَفَاع: بالتحتية المفتوحة، بعدها فاءٌ، وبعدَ الألف مهملةٌ(٦). قال في «المصباح»(٧): ما ارتفع من الأرض. انتهى. فهو مجازٌ عن الرِّفعة، أي: ترفعٌ عن نزول التقليد إلى رِفْعة(٨) [١٣أ] **الاطّلاع على الدليل، فإنّ المخلِد** اسمُ فاعل من «الإخلاد» بالمعجمة، الميلُ - **إلى التقليد** دعةً وتكاسلاً عن رفعة الاجتهاد، **لا يعرف وجهَ طريقَ الخَطَأ** بفتح أوليه ممدوداً ومقصوراً، اسم من «أخطأ». وقال [ج١٥] «أبو عبيدة»(٩): مخطئ من «أخطأ» من باب «علم»، و«أخطأ» بمعناه وهو ضدّ الصواب، أي: عدم المطابقة للحق.(١٠)

---

(١) الأشباه والنظائر الفقهية ٤٠٧.
(٢) «الفقهية عن بعضهم» ليس في د.
(٣) القاموس المحيط، مادة (حضض).
(٤) كذا في القاموس، وفي النسخ: البراز. ومثلها في نسخ الفيض ١:٢٢٧. و «البراز»: الفضاء الواسع الخالي من الشجر. المعجم الوسيط مادة (برز).
(٥) زاد في أ و ب و ج: أي بضمتين. وهذه الزيادة ليست في القاموس.
(٦) «وبعدَ الألف مهملةٌ» ليس في د.
(٧) المصباح المنير، مادة (يفع).
(٨) «التقليد إلى رِفْعةِ» في د: التعلية لرفعة.
(٩) معمر بن المثنى اللغوي البصري مولى بني تيم، تيم قريش، أول من صنّف غريب الحديث. توفي سنة ٢٠٩هـ. وقيل غير ذلك. بغية الوعاة ٢:٢٩٤، رقم: ٢٠١٠.
(١٠) ينظر: المصباح المنير، مادة (خطو).

من الصواب المطابقِ له. **ولا ينفكّ في أكثر الأمر** النحويّ **عن عوارض الشكّ** في الحكم **والارتياب** في ثبوته، لعدم وقوفه على مقتضيه.

هذا المنقولُ عن «ابن الأنباري» **جميعُ ما ذكره في الفصل الأول** المعقودِ[1] معنى «أصول النحو» وفائدته، «**بحروفه**».

وهذا من المصنّف إرشادٌ لطريق النقل عن[2] المؤلَّفات؛ لما فيه من كمال الأمانة والتبليغ والخروج من العُهْدَة[3]. والله الموفِّق.

(١) زاد في د: له.

(٢) في د: من.

(٣) الحِلْف والبيعة.

الثانية[1]

من المسائل

للنحو بفتحٍ فسكون [١٦ب]، مصدر «نحا» من باب «قتل»، قصدٌ وسُمّي به «علم النحو» لأنّ المتكلّم ينحو به مِنهاجَ كلام العرب إفراداً وتركيباً. كذا في «المصباح»[2].

وأحسن منه أنّه سُمّي به لقول عليّ τ لـ«أبي الأسود» وقد ذكر له بعضَ أبوابه: انحُ هذا النحوَ. فسُمّي به تيمّناً بلفظه[3].

وللغة عشرةُ معانٍ – كما في البدائع الآتية وغيرها – وقد نظمتُها بقولي[4]: [من البسيط]

النحو في لغة قصدٌ كذا مثلُ ... وجانبٌ وقريبٌ بعضُ مقدارُ
نوعٌ ومثلٌ بيانٌ، بعد ذا عقبٌ ... عُشرُ معانٍ فلي الكل أسرارُ

حدودٌ: تعاريفُ، **شتّى**[5]: بمعجمة فتشديد للفوقية، أي: متفرقةٌ. في «القاموس»[6]: قوم شتّى، أي: قٌ[7] من غير قبيلة. انتهى. وهو جمع «شتيت»[8].

أليقُها[9] أكثرُها لياقةً **بهذا الكتاب** المضمّن [فيه][10] زُبدُ «الخصائص»، **قولُ** صاحبها **«ابن جني»** في تعريفه **في «الخصائص»**[11]: **انتحاءُ** – افتِعال من «النحو»، صيغة للمبالغة في التوجّه – **سَمْتِ**: طريقِ، **كلام العرب** –

---

(١) عند فجال: المسألة الثانية.

(٢) المصباح المنير، مادة (نحو).

(٣) في هامش أ و ج: شرح الألفية لابن حجر.

(٤) وقد ذكرها ابن الطيب ١:٢٢٩ ولم ينسبها لابن علان.

(٥) هذه الحدود التي نقلها السيوطي هنا موجودة في أوّل كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان ١:١٣، دون تعريف ابن جني وابن السرّاج.

(٦) القاموس المحيط، مادة (شتت).

(٧) كذا في د والقاموس، وفي أ و ب و ج: مِرَزقٌ.

(٨) «وهو جمع شتيت» ليس في د.

(٩) عند فجال: وأليقها.

(١٠) زيادة من د.

(١١) الخصائص (باب القول في النحو) ١:٣٤.

بفتحتين÷ أُولي العربيّة **في تصرّفه** أي: الكلام من وجهٍ لَآخَر كالحكاية والنسب. وبيّن التصرّف بقوله: **من إعرابٍ وغيره، كالتثنية والجمع**، جمع سلامةٍ **والتحقير**: التصغيرِ، **والتكسيرِ** أي: جمعِه **والإضافة وغيرِ ذلك**.

أو تصرّف العرب[1] وأفرد الضمير لإفراد لفظه، ومثلُه حديث: «خيرُ نساءٍ ركبنَ الإبلَ نساءُ قريش؛ أحناه على زوجٍ في ولده وماله»[2]. ومدخول الكاف إلى هذا[3] مثلُه[4] تصرف العرب في الكلام بغير الإعراب.

وعِلّة الانتحاء لكلامهم[5] بقوله: **ليلحق** عند مراعاة ذلك **مَن** أي: الذي، **ليس من** بعضِ **أهل اللغة العربية** بالعرباء الذين يحتجّ بكلامهم، وعليه مدار نظام «علم النحو».

بأهلها متعلّقٌ بـ«يلحق»، وكذا يتعلق به **«في الفصاحة»** لاختلاف لفظي الجارّ. والأَولى: في سلامة الكلام عن اللحن. وإلّا فالكلام المعرّب الغير السالم من الغرابة مثل نتيجة[6] الانتحاء المذكور[7]، وإنّه غير فصيح.

وأصلها[1] أي: كلمة «النحو» **مصدرٌ: «نحوتُ»، بمعنى «قصدتُ»**، فيشمل النحو كلّ قصدٍ **ثم خُصّ به**: بالنحو بفعله فهو على إطلاقه في كلّ قصدٍ، ومنه قول من قال: [من الوفر]

---

(١) أي الضمير في «تصرفه» يمكن أن يعود على الكلام وعلى العرب.

(٢) رواية الحديث: «نساء قريش خير نساء ركبنَ الإبلَ أحناه على طفلٍ وأرعاه على زوجٍ في ذات يده» أخرجه البخاري ٣:١٢٦٦ في كتاب الأنبياء، باب قوله تعالى: (إذ قالت الملائكة يا مريم...) ٤٧، رقم: ٣٢٥٠، ومسلم ٤:١٩٥٨ في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل نساء قريش ٤٩، رقم: ٢٥٢٧. وقد استشهد به أبو حيان في التذييل والتكميل ٢:١٥٢، ٧:١٠٤، والتذكرة ٣٥٨، وينظر عقود الزبرجد ٢:٣، رقم: ٥٥٠.

(٣) أي: المذكور في قوله: «كالتثنية».

(٤) «هذا أمثلُه» كذا في د، وفي أ و ب و ج: هنا مثله.

(٥) في د: لكلّ منهم.

(٦) في ج: يتجه.

(٧) «مثل نتيجة الانتحاء» كذا في د، وفي أ و ب و ج: مثلا لا ينتجه الا الانتحاء. و«المذكور» من أ و ب و ج. وفي الفيض ١:٢٣١؟ وإلاّ فالكلام المعرّب الذي لا لحن فيه انتحى قائله الانتحاء المذكور، ولو لم يكن فصيحاً كما هو ظاهر.

نحونا نحو دارك يا حبيبي[2] ....

أي: قصدنا جهتها.

انتحاءُ: قصدٌ ، **هذا** [١٦ج] **القَبيلِ**: النوعِ ، **من العلم** الشامل له ولغيره. فهذا التصرفّ فيه في معناه اللغويّ [١٣د] بالتخصيص.

ونظّر ذلك التخصيصَ بقوله: **كما أنّ «الفقه»**: بكسر فسكون. فالكاف صفة مصدرٍ محذوف، أي: ثم خصُّ خصوصاً [١٤أ] بما ذُكر، كما أنّ «الفقه» المطلق خصُّ بـ«علم الفقه».

في الأصل أي: أصل تصريف الكلمة **مصدر: فقِهت** : كـ«علمت»، **بمعنى «فهِمتُ»**[3] فهو في الأصل يطلَق على كلّ فَهْمٍ أيّ علْمٍ كان **ثم خُصّ** -بالبناء للمفعول- **به**: بلفظ «الفقه»[4] وسكتَ عن الفاعل لعدم العلم به مع عدم تعلّق الغرض بذلك **علمُ الشريعة** أي علم الأحكام المستنبطة من أدلتها التفصيلية. **انتهى** كلام «ابن جني».

وقال صاحب «المستوفى»[5]: بصيغة «الفاعل» أو «المفعول»[6]، من «الاستيفاء». وهو باعتبار المقاصد، [١٧ب] أو بحسب الادعاء؛ إذ لا يستوفي مقاصد علمٍ كتابٌ إلاّ بحكمة الحكيم سبحانه وتعالى واسم مؤلفه: أبو سعيد الفرّخان، بالفاء والخاء المعجمة بينهما راءٌ ، كما في «الارتشاف»[7].

---

(١) عند فجال: أصله.

(٢) قال الفاكهي في كتاب شرح الحدود في النحو ١ ويجمع بعضَها قولُ بعض الفضلاء:

نحونا نحو دارك يا حبيبي لقينا نحوَ ألفٍ من رقيب
وجدناهم مراضاً نحو كلبٍ تمنّوا منك نحواً من زبيب

(٣) في الخصائص: أي عرفته.

(٤) ليس في د.

(٥) المستوفى ١:١١.

(٦) قال ابن الطيب ١:٢٣٣: وجوّز الشارح كون «المستوفى» اسم فاعل، لكنّا لم نره في كتاب معتمدٍ، ولم نروه عن نَقّادٍ ناقلٍ.

(٧) ارتشاف الضرب ٢:٩٤٠، ومثله في الجنى الداني ٤٨٢. وفي بغية الوعاة ٢:٢٠٦، رقم: ١٨٠١: علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان القاضي، كمال الدين أبو سعد، صاحب المستوفى في النحو. أكثر أبو حيان من النقل عنه. وسماه هكذا ابن مكتوم في تذكرته. وفي

في[1] **النحو**: صفة أو حال للاسم[2]. وجاء الحال من المضاف إليه، لعمل المضاف فيه قبلَها.

وتعريفه فيه للنحو هو[3]: **صناعةٌ** -بكسر المهملة- **علميّةٌ** -زيادةٌ في الإيضاح؛ لأنّ الأعمال إنّما يقال فيها «صَنعة»[4] **ينظرُ** أي: يُدرِكُ، **بها**[5] أي: بسبب التأمل فيها ومراعاتها **أصحابُها**[6]: الملازمون لها، **في ألفاظ العرب** وما جاء على منهاجها من الكتاب المبين، ولفظ سيّد المرسلين سيِّد العرب والعجَم، **من جهة ما يتألّف**. «ما» فيه: موصولٌ أو مصدريٌّ، أي: الذي يتألف، أي: يتركّب. أو: من جهة التألّف للكلام. **بحسب استعمالهم** الكلام؛ ليجري على سَننهم، ويسلكَ على طريقتهم، **ليعرف**[7] الناظر. ويجوز كونه مبنياً للمفعول، وسكت حينئذ عن الفاعل لعدم تعلّق الغرض به، أي: ليحصل للناظر **النسبةُ** -علّة النظر- **بين صنعةٍ**[8] **النظم** للكلام، **وصورة المعنى**؛ لأنّ الإعراب فرع المعنى **فيُتوصَّل** -الفاء للتفريع- **بإحداهما** أي: الصنعة والصورة، **إلى الأخرى** لكمال الارتباط بينهما، حتى اختُلف في أيُّهما يستتبع الآخر، أو يتبعه؟ كما في «المغني»[9] وغيره، وقد عدّ في «المغني» من الجهات[10] التي يدخل فيها اعتراضٌ على المُعرِب مراعاتُه مقتضى ظاهر الصناعة من غير مراعاة المعنى.

قال: وكثيراً ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك، وأوّل واجبٍ على المُعرِب فهمُ معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً.

الأشباه والنظائر ٢١٦:١ عن تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم: قاضي القضاة، كمال الدين أبو أسعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان.

(١) ليست عند فجال.
(٢) ويجوز تعليقهما بـ«قال».
(٣) العبارة في د: صفة أو حال للاسم في تعريف النحو هو.
(٤) زاد في الفيض ٢٣٤:١: لا صناعة.
(٥) عند فجال وفي التذييل: لها.
(٦) في المستوفى والتذييل: صاحبها.
(٧) كذا في س والمستوفى والتذييل والفيض ٢٣٤:١. وعند فجال: لتعرف.
(٨) عند فجال وفي المستوفى والتذييل: صيغة.
(٩) مغني اللبيب (الباب الخامس) ٦٨٤، و٦:٧ ط الخطيب.
(١٠) وهي الجهة الأولى.

ثم أطال ذلك، ثم قال: ومنها مراعاته أيضاً معنىً صحيحاً من غير نظرٍ لصحة في الصناعة.[1] فتبين التَّرابط بينهما، وأنّ على المعرب معرفةَ كلٍّ منهما واتباعَه.

وقال «محمد بن يحيى بن هشامٍ **الخَضراوي**»[2]: بفتح الخاء وسكون الضاد المعجمتين، نسبةٌ للجزيرة الخضراء[3].

النحو: علمٌ: معرفةٌ، **بأقيسةٍ**: قوانينِ، **تغييرِ ذوات الكَلِم** بالتثنية والجمع والتصغير ونحوها[4]، **وأواخرِها** بالإعراب حركةً أو حرفاً. ووصف التغيير بقوله: **بالنسبة إلى لغة لسان** [١٧ج] **العرب**.

وخرج به معرفة أقيسةٍ ذُكر بالنسبة لغير لغة العرب، فلا يُسمّى نحواً.

وقال «علي بن مؤمن» الموفّق **ابن عصفور**[5] النَّحوي الحَضْرَمِيّ الإشبيلي، «حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، وقد رثاه القاضي ناصر الدين ابن المُنَيِّر»[6] بقوله[7]: [من الرمل]

سند النحو إلينا الدُّؤلي	ـن أمير المؤمنين البطلِ
بدأ النحو عليٌّ، وكذا	قحقٌّ: ختم النحو علي

النحو علمٌ يُستخرج[8] التعبير بالمضارع إيماءٌ للدوام والاستمرار، نحو: فلان يعطي ويمنع. فيجوز أن يُستنبط [١٥أ] من اللفظ القرآني أو الكلام العربيّ الثابت قاعدةٌ لم تُذكر من قبل،

---

(١) وهي الجهة الثانية. مغني اللبيب ٦٩٨، و٦:٤٨ ط الخطيب.

(٢) في هامش أ و ب و ج: ويُقال فيه: بفتح الحاء المهملة. كما في بعض حواشي القواعد.ا.هـ

(٣) توفي ابن هشام بتونس سنة ٦٤٦هـ. بغية الوعاة ١:٢٦٧، رقم: ٤٩٩.

(٤) كذا في د والفيض ١:٢٣٦، وفي أ و ب و ج: ونحوهما. وبذلك يكون قد عدّ التثنية والجمع شيئاً واحداً.

(٥) هو النحوي المشهور بابن عصفور صاحب الممتع في التصريف. وهو علي بن مؤمن، لا علي بن الموفق. ينظر: بغية الوعاة ٢:٢١٠.وقد تبعه بهذا الخطأ ابن الطيب ١:٢٣٧.

(٦) هو أحمد بن محمد بن منصور، الجذامي الإسكندراني المالكي، أبو العباس، إمام في النحو والأدب والأصول والتفسير. توفي سنة ٦٨٣هـ. بغية الوعاة ١:٣٨٤، رقم: ٧٤٥.

(٧) البيتان في بغية الوعاة ٢:٢١٠.

(٨) في المقرب والتذييل: مستخرج.

فكم ترك الأوائل للأواخر، وليس هذا من الأمر الموقوف على حدّ حتى لا يعتبر ما جاوزه ككون الأحاديث المدوّنة، فلو جاء مسندٌ الآن بحديثٍ « ليس فيها لم يُقبل كائناً من كان لأنها قد دُوّنت [١٨ب] ، وهي لا تقبل الزيادة. فليس القصد من بقاء[1] سلسلة الإسناد إليه ρ إلا اليُمْنَ والبركة، أمّا العلوم الراجعة للفيوض والاستنباط فلا يزال المتنزّل فيها باقياً من فضل الله على خلقه فالحمد لله الذي لا يحصى ماله من المِنَن ولا يختص به زمنٌ دون زمنٍ. [١٤د]

بالمقاييس: جمع «مِقْياس» بمعنى «المِقْدار». كما في «القاموس»[2] وغيره. وهو أحسن من قول الخضراوي «أقيسة»؛ لأنّ قواعده المنطبقة على جزئيّاته أكثر من أن تُحصى، فهي لجمع الكثرة دون القلّة.

المستنبطةِ المستخرجةِ بجودة أفكار النحاة، **من** -للابتداء- **استقراءِ**: تتبعِ، **كلامِ العرب** فأصلوا تلك القواعدَ الكليّة، فنزّلوا عليها[3] ما لا يُحصى من الجزئيّات **الموصلة** وصفٌ بعد آخرَ - **إلى معرفة أحكام أجزائه** أي أجزاءِ الكلام، **التي ائتلف** الكلامُ **منها** جزأين أو أكثرَ[4].

وانتقده: بالقاف، أي: اعتبره لتمييز جيّده من زيفه أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أحمدَ الإشبيلي الملقّبُ ـه المشهور **ابن الحاج** صاحبُ «النقد» على كتاب المقرّب» لـ«ابن عصفور». كذا في «البغية»[5]. فأعترضه **بأنّه عرّف بما**[6] **يستخرج به النحو،**

---

(١) في د: نفاذ.

(٢) القاموس المحيط، مادة (قيس) بتصرّف.

(٣) «فنزّلوا عليها» في د: فنزّلوها على.

(٤) ينظر: تعريف ابن عصفور في المقرّب ١:٤٥، وتقريب المقرّب ٤١. وقد نقله الأشموني في شرح الألفية وعلّق عليه الصبان. ينظر: حاشية الصبان ١:٤٨. وفي التكملة لأبي علي ٢:٣: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. وسيأتي أوّل كتاب القياس.

(٥) بغية الوعاة ١:٣٥٩، رقم: ٦٩٨. وابن الحاج توفي سنة ٦٤٧هـ. وقيل: ٦٥١هـ.

(٦) «عرّف بما» عند فجال: ذكر ما.

وتبيّن ما يُستخرج به الشيء ليس بياناً لحقيقة الشيء[1]، فكذا بيان ما يستخرج به النحو ليس بياناً للنحو.

وانتقده أيضاً بأنّ فيه أي: في تعريفه المذكور، أنّ المقاييس شيءٌ غير النحو، وعلمُ مقاييس كلام العرب هو علم النحو [لاغير][2]. فتعريفه[3] منتقَدٌ.

وذكر انتقاداً ثالثاً يّ ض له، وهو أنّه يلزم من تعريفه المذكور فقد العلم عند فقدِ العالم به. وأشار لدفعه آخر[4].

وقد يقال: لا يرد[5]، فإنّ قوله: «علم يستخرج بالمقاييس» إلخ ... مرادُه به إدراكٌ حاصلٌ من[6] القواعد الحاصلة من المقاييس المستنبطة من الاستقراء، وذلك بتبيين حقيقة النحو، لا ما منه استخراجه. وبه يعلم أنّه لا يرد ما بعده أيضاً. فتأمله.

وقال صاحب «البديع»[7].

واسمه محمد بن مسعود المغربي[8]، قال المصنّف في «البغية»[1]: هكذا سمّاه «أبو حيّان». وقال «ابن هشام»: «ابن الذكي» صاحب [١٨ ج] «البديع» كثير «أبو

(١) عند فجال: تبيينا لحقيقة النحو. وما ذكر هنا أنسب لأنّه يتكلم بلغة العموم.

(٢) زيادة من د.

(٣) في د: فكلامه.

(٤) في الفيض ١:٢٣٩: ويوجد «وانتقده» وبعده بياضٌ. وكذلك هو في «المقرّب» وكأنّه بيّض له ليكتبه، فاشتغل عنه.

(٥) في د: يراد. ولعلها كما في الفيض: إيراد.

(٦) «إدراكٌ حاصلٌ من» ليس في د.

(٧) زاد في أ و ب و ج: في النحو. وهذه الزيادة جاءت في د بعد ترجمة صاحب البديع، كما سيشار إليه. قال ابن الأثير في البديع في النحو ١:٧: «النحو: القصد. نقل علماً لهذا العلم المشار إليه. وهو: معرفة أوضاع كلام العرب ذاتاً وحكماً، واصطلاح ألفاظهم حدّاً ورسماً». وابن الأثير هو المبارك بن محمد الشيباني الجزري، أبو السعادات، مجد الدين، المتوفّى سنة ٦٠٦هـ، صاحب كتاب النهاية في غريب الحديث، وجامع الأصول في أحاديث الرسول. ينظر: بغية الوعاة ٢:٢٧٤، رقم: ١٩٦٥. ومما يدلّ أنّ صاحب البديع هو ابن الأثير، وليس محمد بن مسعود كما سيذكر ابن علاّن، أنّ أبا حيّان نقل تعريفه للنحو في التذييل والتكميل (١:١٤) كما نقلتُه من كتابه «البديع في النحو» بيد أنّ السيوطي تصرّف بألفاظه.

(٨) كذا في الفيض ١:٢٤٠، وفي د: العربي. وفي بغية الوعاة: الغَزْنيّ. وفي شرح أبيات مغني اللبيب ٧:١٧٦ أنّه ورد «غَزْنَة» سنة ٤٦٦هـ. وغَزْنَةُ» مدينة عظيمة في طرف خرسان، بين خرسان والهند. كما في معجم البلدان (غزنة) ٤:٢٠١.

حيان» من النقل عنه. وذكره «ابن هشام» في «المغني»[٢] وقال: «إنّه خالف فيه أقوال النحاة». ولا أعرف شيئاً من أحواله. انتهى.

في النحو[٣]: **النحو صناعةٌ**: ملكةٌ حاصلةٌ بالتمرّن **علميّةٌ** منسوبةٌ للعلم، **يُعرف**: يُدرك، **بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصحّ وما يفسد في التأليف**. تنازع الظرفَ الفعلان[٤].

ليُعرف -علّةٌ «يعرف» المذكور أولاً- **الصحيحُ** من كلام المتكلّم **من الفاسد** منه، فالأوّل ما جاء على مثال الصحيح من كلامهم، والثاني بخلافه.

وبهذا التعريف وقوله فيه: «صناعةٌ علميّةٌ» **يُعلم** -بالبناء للمفعول- **أنّ المراد** لكلّ معرفةٍ بعلمٍ[٥] **بـ«العلم» المصدَّر به** -بصيغة «المفعول»، أي الذي صُدِّر به- **حدود العلوم**[٦] **الصناعة** [خبر «أنّ»][٧].

وفي النسخة التي وقفنا عليها الصناعيّة[٨]. بياء النسبة بعد العين [١٩ب] وتقدّم أنّه وصفٌ توضيحيٌّ. وعليه فخبر «أنّ المراد» محذوفٌ أي: [١٦أ] الصناعة.

وبهذا **يندفع الإيراد الأخير على كلام «ابن عصفور»**، فإنّه أورد عليه أنّه يقتضي فقدَ العلم عند فقْدِ العالم بما ذُكر، وليس كذلك لثبوته كما أشار إليه المصنّف في تعريفه لـ«أصول النحو».

وقال «أبوبكر محمد بن السري البغدادي **ابن السرّاج**»[١] -بفتح المهملة الأولى، وتشديد الثانية، آخره جيمٌ-: **النحو علمٌ** قواعدُ **استخرجَه** [والتذكير باعتبار

---

(١) بغية الوعاة ١:٢٤٥، رقم: ٤٤٩.
(٢) مغني اللبيب ٧٠٨.
(٣) كذا في د، وقد وردت في أ و ب و ج قبل ترجمة صاحب البديع كم أشير.
(٤) في أ و ب و ج: والفعلان.
(٥) «معرفةٍ بعلمٍ» في د: معرف لعلم.
(٦) «حدود العلوم» كذا عند فجال، وفي أ و ب و ج: حدُّ العلم. وفي د: حدود العلم.
(٧) زيادة من د.
(٨) كذا في إستانبول.

لفظ «عِلْم»][(٢) أي: طلب المتقدمون خروجه للوجود لينبني عليه مستخرجاً من(٣) استقراء: تتبع، كلام العرب.

وهو تعريف تقريبيٌّ لصدقه على علوم الأدب، فإن هذا شأن كلٍّ منها. وسيأتي للنحو تعريف آخرُ، ذكره في باب السماع، وآخران في أول باب القياس(٤).

هذا، وأشهر تعاريف النحويين المتأخرين: علم بأصول يُعرف بها أحوال أواخر الكلم العربية إعراباً وبناء.

و المراد بـ«الأحوال» ما يعرض للكَلِم بالتركيب وفروع الإفراد، والتسكير(٥) التصحيح والتذكير وغيرها.

فخرج ما يُعرف به الأحوال من حيث جوهرُ اللفظ ومادتُه وهو «اللغة».

أو أصلُه وفرعه، وهو «الاشتقاق».

أو هيئتُه وهو «التصريف».

أو مطابقتُه لمقتضى الحال، وهو «المعاني»(٦).

أو اختلافُ المعنى الواحد في التعبير عنه في الوضوح والخفاء، وهو «البيان».

ومحسناتُه، وهو «البديع».

أو وزنُه بوزنٍ مخصوصٍ، وهو «العروض».

أو آخرُ الموزون، وهو «القافية».

وكيفيةُ النظم وترتيبه، وهو «قرض الشعر».

وكيفيةُ ترتيب المنثور إنشاءً، وهو «النثر» من الرسائل والخطب.

أو إيرادُه في الكتابة له، وهو «علم الخط».

---

(١) زاد عند فجال: في الأصول. ينظر: الأصول في النحو ١:٣٥. قال في اللباب ١:٤٠: وحدّه أنّه علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب. وابن السرّاج توفي ٣١٦هـ. بغية الوعاة ١:١٠٩، رقم: ١٨١.

(٢) زيادة من د.

(٣) سقطت من أ و ب و ج.

(٤) من قوله «وسيأتي للنحو ... » ليس في د.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: والتنكير. وأثبت ما في د لأنّ يناسب التصحيح.

(٦) «وهو المعاني» ليس في د.

فعُلم أنّ الكلمات العربية يبحث عنها في اثني عشر علماً. [1]

ودخل بالتعبير بـ«أصول العلم» ما هو كالمقدّمات له، كـ«الكلمة» و«الكلام» و«الإعراب» و«البناء»؛ [١٥د] لأنّها أمورٌ يُعرَّف بها الأحوالُ، وليست علماً بالأحوال أنفسِها.

وهذا على أنّ «الصرف» علمٌ برأسه غير داخل في النحو. والذي [مشى][2] عليه المتقدمون شموله له، فيقال حينئذٍ بدلَ «إعراباً وبناءً»: «إفراداً وتركيباً».

وعلى الأوّل فذكر «التكسير» و«التصغير» و«الإمالة» بطريق التبع.

وموضوعُ «علم النحو»: [١٩ج] الكلمات العربية للبحث فيه عن عوارضها الذاتيّة من حيث الإعرابُ والبناء.

وغايتُه: الاحترازُ عن الخطأ في اللسان والاستعانة به على فهم معاني الكتاب والسنة ومسائل الفقه، ومخاطبة العرب بعضهم لبعضٍ.

وفائدتُه: معرفة الخطأ من الصواب في التعبير.

واستمدادُه: من الكلام العربي بأنواعه.

ومسائله: مطالبه[3] التي يبرهن فيه عليها.

---

(١) كما ذكرها الزمخشري في مقدّمة كتابه القسطاس ١٥.

(٢) زيادة من د.

(٣) كذا في د والفيض١:٢٤٣، وفي شرح كتاب الحدود في النحو: ومسائله المطالب التي...وفي أ و ب و ج: ومسائله ومطالبه. وهذا التعريف مع تفصيل شرحه موجود في كتاب شرح الحدود في النحو ص ٥٢ باختلاف بسيط جدّاً. وينظر: شرح كتاب الحدود للأبّدي ٢٥.

الثالثة[1]

من مسائل المقدمات

قال «ابن جني» **في «الخصائص»**[2] **حدّ اللغة: أصوات**: جمع «صوت» هو لغةً: هواءٌ منضغطٌ بين قالعٍ ومقلوعٍ، أو قارعٍ ومقروعٍ[3].

واصطلاحاً عَرَضٌ يقوم بمحلٍّ، يخرج من داخل الرئة إلى خارجها مع النفس، [٢٠ب] ممتدّاً مستطيلاً متصلاً بمقطعٍ من مقاطع الحلق واللسان والشفتين.[4]

يعبّر عنها: الظاهر «بها»[5] وبه عبّر في «المزهر»[6]. ولعل ما هنا من تحريف النسّاخ، أو على مذهب الكوفي من إنابة حرف[7] الجرّ مناب بعضٍ.[8]

كلّ قومٍ بألفاظهم المعروفة عندهم **عن أغراضهم**.

قال في «المصباح»[9]: لغي بالأمر يلغى، من باب «تعب» لهج به، ويقال: اشتقاق اللغة منه، وحُذفت لامه وعوّض عنها الهاء، وأصله: «لُغْوَةٌ» كـ«غُرْفَةٍ». وسمعتُ لغاتهم أي اختلاف كلامهم. انتهى.

---

(١) عند فجال: المسألة الثالثة.

(٢) الخصائص (باب القول على اللغة، وما هي؟) ١:٣٣.

(٣) قال ابن سينا: الصوت كيفية تحدث من تموّج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع. ينظر: تفسير الرازي ١:٣٦. وقال الراغب الأصفهاني في مفردات غريب القرآن مادة (صوت): الصوت هو الهواء المنضغط عن قرع جسمين. وينظر: بصائر ذوي التمييز مادة (صوت) ٣:٤٥٠.

(٤) كذا عرّفه الفاكهي في شرح كتاب الحدود في النحو(٧١، ٧٢) ونسبه للفارابي في كتاب الألفاظ والحروف، وابن سينا في الموسيقا. وقال ابن جني في مقدّمة سرّ صناعة الإعراب ١:٦: اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً ...وينظر في كلام المتكلّمين على الصوت: المواقف ١٣٥، وشرح المقاصد ٢:٢٧٣، وشرح المواقف ٥:٢٥٧. وفي كلام النقاد عليه: سرّ الفصاحة ١٥.

(٥) كذا عند فجال وفي الخصائص.

(٦) المزهر ١:٧.

(٧) الأحسن: حروف.

(٨) قال ابن الطيب ١:٢٤٣: قوله: (يعبّر بها) كذا في أصولنا، وهو الذي في «الخصائص» و«المزهر» فما يوجد في نسخٍ من قولهم: «يعبّر عنها» تحريفٌ بلا شبهة، واعتذار الشارح عن ذلك مما لا معنى له. وحمَله على الاعتذار عدم الاطلاع على «الخصائص».

(٩) المصباح المنير، مادة (لغو).

ونقل المصنّف في «المزهر»[1] هذا التعريفَ للغة عن «ابن جني» في «الخصائص»، وأنّه حدّها به فيها، قال: [١٧/أ] وأمّا تصريفها فـ«لُغَةٌ» «فُعْلَةٌ» من «لَغَوْتُ»: تكلمتُ؛ لأنّها واو[2]. وقالوا فيها[3]: لغاتٌ ولُغُونٌ[4]، كثبات وثبوت[5].

واختُلف -بالبناء للمفعول- **هل هي** توقيفيةٌ **بوضع الله** تعالى لعباده؛ ليعبّروا بها عن مرادهم، **أو** اصطلاحيةٌ بوضع **البَشَر** بالتواطؤ والتوافق؟[6]

على ثلاثة **مذاهب**:

أحدها: -**وهو** أوّلها وأولاها- **مذهبُ** «أبي الحسن **الأشعريّ**»[7]، **أنّها** توقيفيّةٌ **بوضع الله**، علّمها آدمَ وأوقف عبادَه على ذلك -و[جرى][8] عليه الأشعري تبعاً لـ«ابن عباسٍ» وغيرِه- فإنّه تعالى علّم آدم جميع أسماء المسمّيات. كما قاله «ابن عباس» في آخرين[9]، واختاره «ابن فارس»[10].

واختُلف -بالبناء للمجهول أيضاً- **على هذا** أي كونِه توقيفياً، **هل وصل إلينا علمُها** وتعيين موضوعاتها **بالوحي إلى نبيٍّ من أنبيائه أو بخلق أصواتٍ في بعض**

---

(١) المزهر ١:٧.

(٢) «لأنّها واو» ليست في الخصائص والمزهر.

(٣) في د: ويقال.

(٤) كذا في الخصائص والمزهر، وفي النسخ: ولغوت.

(٥) «كثبات وثبوت» في الخصائص: ككُرات وكُرون. وفي المزهر: كثبات وكرون.

(٦) أفاضت كتب أصول الفقه الحديث عن هذا الموضوع، لاسيّما كتب المتكلّمين منهم. ينظر: الإحكام لابن حزم ١:٢٩، والبرهان (المسألة: ٨٠) ١:١٧٠، والمستصفى ٢:٩ ط الأشقر، و٣:٧ ط حافظ، والمحصول ١:١٨١، والإحكام للآمدي ١:١٠١، والإبهاج ١:١٩٥، وجمع الجوامع ٢٦، ورفع الحاجب ١:٤٤٠، والتقرير والتحبير ١:٦٩، وتاج العروس (المقدّمة) ١:١٢. وقد أكثر المتكلّمون من الحديث في ذلك في كتبهم حتى غير الأصولية.

(٧) هو المتكلّم الشهير علي بن إسماعيل بن أبي بشر، وإليه ينسب مذهب المتكلّمين الأشاعرة. و«الأشعريّ» نسبة لأبي موسى الأشعري الصحابي. توفي ببغداد سنة ٣٢٤هـ. طبقات الشافعية الكبرى ٣:٣٤٧، رقم: ٢٢٢، والأعلام ٤:٢٦٣.

(٨) زيادة من د.

(٩) فوق «كما قاله ابن عباس في آخرين» «خـــ» ينظر: تفسير الطبري ١:٤٨٣ وما بعدها ط شاكر، و١:٥١٤ ط تركي، والدر المنثور ١:٢٦٣ وما بعدها.

(١٠) الصاحبي (باب القول على كلام العرب أتوقيف أم اصطلاح؟) ٦. وابن فارس هو أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى بالريّ سنة ٣٩٥هـ. وقيل غير ذلك. بغية الوعاة ١:٣٥٢، رقم: ٦٨٠.

الأجسام تدلّ عليها وأسعمَ ها[1] معرّ فَهاونقَلَها للناس، أو بخلْق العلم الضروري في بعض العباد[2]؟

على ثلاثةآراء: بالمد، جمع «رأي» بمعنى قول مستند للاجتهاد.

أرجحُها كما قال «التاج السبكي» في «شرح مختصر ابن الحاجب»[3] الأوّلُ لأنّه المعتاد في تعليم الله تعالى.ويدلّ له:لأنّ الوصول بالوحي، ولأصل المذهب[4] كَنَ اللغات توقيفيةً قولُ الله[5] تعالى ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[6]. قال «ابن عباس»[7] هو عمّ بالغلَبة على «عبد الله» من سائر ولد «العباس»[8]–: علّمه الأسماء كلّها، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس[9]، اسم[10] الصحْفَة :بفتح فسكون للمهملتين بعدهما فاءاسمٌ إناءٍ كـ«القصْعة» جمعها كـ«قِطَع» كـ«كَلْبة» و«كِلاَب». وقال «الزمخشري»:هي قصعةٌ مستطيلةٌ [11].

---

(١) عند فجال: وإسماعها.

(٢) زاد عند فجال: بها.

(٣) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ١:٤٤١.

(٤) في النسخ: المذاهب.

(٥) عند فجال: قوله.

(٦) البقرة ٢:١٣. زاد عند فجال: أي أسماء المسميات.

(٧) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ١:٨٠، رقم: ٣٣٦. وجاء في الدر المنثور ١:٢٦٣: أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم، عن ابن عباس قال: علّمه اسم الصحفة والقدر، وكلّ شيء، حتى الفسوة والفسيّة. وهذه الرواية التي ساقها السيوطي في الدر المنثور ليست عند الطبري بهذا اللفظ، وليس عنده رواية لابن عباس ولا لغيره فيها «علّمه الصحفة والقدر». ينظر: تفسير الطبري ١:٤٨٣، رقم: ٦٥١ وما بعده ط شاكر، و١:٥١٥ وما بعدها ط تركي.

(٨) أحد العبادلة الأربعة العلماء من الصحابة. توفي بالطائف سنة ٦٨هـ. الإصابة في تمييز الصحابة ٤:٩٠، رقم: ٤٧٧٢، وط البجاوي ٤:١٤١، رقم: ٤٧٨٤، والأعلام ٤:٩٥.

(٩) أخرج ابن جرير عن ابن عباس، قال: علّم الله آدم الأسماء كلّها، وهي هذه الأسماء التي يتعارف بها الناس: إنسان، ودابة، وأرض، وسهل، وبحر، وجبل، وحمار، وأشباه ذلك من الأمم وغيرها. تفسير الطبري ١:٤٨٢، رقم: ٦٤٦ ط شاكر، و١:٥١٤ ط تركي، والدر النثور ١:٢٦٦.

(١٠) سقطت من أ و ب و ج.

(١١) نسب الفيومي في المصباح المنير فيمادة (صحف) هذا التفسيرَ للزمخشري. قال الزمخشري فيالفائق مادة (خرج) الصحفة: القصعة المُسْلَنْطِحة. ومثل ذلك في أساس البلاغة مادة (صحف). ومثله في مقاييس اللغة والمجمل لابن فارس مادة (صحف). والاسلنطاح: الطول

والقِدْرُ: [٢٠ج] بكسر القاف وسكون الدال: آنيةٌ يُطبخ فيها. وهي مؤنثةٌ؛ ولذا تدخل الهاء في تصغيرها[1]. جمعها «قُدُورٌ».

حتى الفَسْوَة: بالجرّ والنصب[2] هي واحدة «الفُساء» ريحٌ يخرج من الفرج[3] بغير صوت يُسمع. **والفُسَيّة**: مصغّر «الفَسْوَة»، وأصله: «فُسَيْوَة»، قُلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء وقد سُبقت إحداهما ساكنةً، ثم أُدغمت.

وروى «خصيف»[4] عن «مجاهد»[5]، قال: علّمه اسم كلّ شيءٍ.[6]

وفي رواية عنه: عن «ابن عباس»[7]، **عرض** اللهُ **عليه** على آدم أسماءَ

وَلَدِه: بفتحتين كلُّ ما ولَدَه شيءٌ [8] يُطلق على الواحد وفروعه[9]، «فَعَل» بمعنى «مفعول»، وهو مذكّر، [١٦د] جمعه: [٢١ب] أولادٌ، و«وُلْدٌ» بوزن «قُفْلٍ» لغةٌ فيه، و«قيس» تجعل

المضموم جمعاً للمفتوح كـ «أَسَدٍ» و«أُسْدٍ». كذا في «المصباح»[10].

والعرض. والمسلنطح: الواسع. كما في تاج العروس مادة (سلطح). وقال في الفائق مادة (صحف): الصحفة: القصعة التي تشبع الخمسة.

(١) «تدخل الهاء في تصغيرها» كذا في د، وفي أ و ب و ج: تدخلها في تصغيرٍ هاءٌ.

(٢) ليست في د.

(٣) «من الفرج» ليس في د. وفي هامش أ و ب و ج: الدبر.

(٤) هو خصيف بن عبد الرحمن، أبو عون الجزري الحراني الحضرمي فقيه مفسّر محدّث، حدّث عن أنس وسعيد بن جبير ومجاهد وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود ومقسم وعكرمة وعمر بن عبد العزيز. توفي سنة ١٣٦هـ. وقيل غير ذلك. تاريخ دمشق ٣٨١:١٦، رقم: ١٩٦٣، وسير أعلام النبلاء (الطبقة الرابعة من التابعين) ١٤٥:٦، رقم: ٥٦.

(٥) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج مولى السائب المخزومي المكي، توفي سنة ١٠٣هـ. طبقات المفسرين للأدنروي ١١، رقم: ١٦.

(٦) أخرجه الطبري في تفسيره ٤٨٣:١، رقم: ٦٤٨ ط شاكر، و٥١٥:١ ط التركي.

(٧) ينظر: الدر المنثور ٢٦٤:١.

(٨) الزيادة من المصباح المنير.

(٩) «الواحد وفروعه» في المصباح المنير: الذكر والأنثى، والمثنّى والمجموع.

(١٠) المصباح المنير، مادة (ولد).

إنساناً إنساناً: حالٌ بمعنى «مُفَصَّلين»، وانتصابُ الثاني بالعامل في الأوّل؛ لأنّ المجموع هو الحال(١). قيل: وعملَ العامل في كلٍّ من جزأيه مُشكلٌ؛ لأنّ العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب، والمعنى هنا الحاليّة، وهي قائمةٌ بالمجموع لا بكلٍّ منهما، فعمَلُه في كلٍّ منهما عملٌ في غير ما يقتضيه المعنى المستدعي للإعراب(٢).

ويرد مثلُ ذلك في إعراب الجزئين من «حلوٌ حامضٌ» من قولك: «الرمان حُلوٌ حامضٌ»(٣)؛ لأنّ المقتضي لرفعهما، وهو الخبريّة، قائمٌ بالمجموع لا بكلٍّ من الجزأين.

وقال «الزّجّاج»(٤): الحال الأوّل، والثاني توكيدٌ له. فكأنّه رأى أنّ «إنساناً» الأوّل بمعنى «مفصّلاً»(٥) فجعل الثاني تأكيده، وعليه فالتوكيد مُكرِّرُه وإن كان تأكيداً؛ لأنّه أمارة على [المعنى](٦) المقصود من الأوّل، وربّ شيءٍ يلزم لعارضٍ وإن لم يلزم في نفسه.

وقال «ابن جني»: الثاني نعت الأوّل، أي «إنساناً سابقَ إنسانٍ» فحُذف المضاف كما صحّ عند [١٨أ] «الخليل»(٧): «مررتُ برجلٍ زهيرٍ» على تقدير «مثل»(٨).

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١:٣٩٧: باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام... وهو قولك: دخلوا الأول فالأول، وجرى على قولك واحداً فواحداً، ودخلوا رجلاً رجلاً. وقال المبرّد في المقتضب ٣:٢٧١: هذا باب ما يكون حالاً وفيه الألف واللام على خلاف ما تجري به الحال لعلةٍ دخلت. وذلك قولك: ادخلوا الأول فالأول، وادخلوا رجلاً رجلاً.

(٢) «المستدعي للإعراب» في د: المسند عن الأعراب.

(٣) «من قولك الرمان حُلْوٌ حامضٌ» ليس في د.

(٤) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق المتوفّى سنة ٣١١هـ. بغية الوعاة ١:٤١١، رقم: ٨٢٥.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: معيناً. وفي همع الهوامع: مصنّفاً.

(٦) زيادة من د.

(٧) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن، إمام العربية وصاحب العروض. توفي سنة ١٧٥هـ. بغية الوعاة ١:٥٥٧، رقم: ١١٧٢.

(٨) قال سيبويه في الكتاب ١:٣٦١: وزعم الخليل أنه يجوز «له صوتٌ صوتُ الحمار» على الصفة لأنه تشبيه، فمن ثَمَّ جاز أن توصف النكرة به. وزعم الخليل -رحمه الله- أنه يجوز أن يقول الرجل: هذا رجلٌ أخو زيد. إذا أردتَ أن تشبهه بأخي زيد. وهذا قبيحٌ ضعيفٌ لا يجوز إلاّ في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلتَ: هذا قصيرٌ الطويلُ، تريد: مثل الطويل. فلم يجز هذا كما قبح أن تكون المعرفة حالاً للنكرة إلا في الشعر. وقال ابن هشام في مغني اللبيب ١٢٦ (٢:٠٠ط الخطيب): وممن قال بالجواز ابن مالك... فتقول: مررت برجلٍ زهيرٍ. بالخفض صفة للنكرة.

وأجيب عن الإشكال بأنّ المجموع كان مستحقاً لإعرابٍ واحدٍ، فلمّا تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كلٍّ للإعراب، أُجري في كلٍّ دفعاً للتحكم.[1]

والدوابّ: جمع «دابّة»، في الأصل لما يدبّ على الأرض ثم خصّصه العرف بذوات الأربع. **فقيل** له: **هذا** -مشاراً للحمار- اسمُه **الحمارُ هذا الجمَلَ** -بفتح أوليه- **هذا الفرس.** أي شيء للمسمّى، وذُكر له اسمُه.

أخرجهما: القولين، عن «ابن عباسٍ» **ابنُ أبي حاتمٍ**[2]» **في تفسيره**[3].

وفي «المزهر»[4] عزو[5] تخريج الأول أيضاً لـ«وكيعٍ»[6] وابن جَريرٍ»[7] و«ابن المنذر»[8] في تفاسيرهم باللفظ الذي أورده هنا.

ولفظ «وكيعٍ»: علّمه اسم كلّ شيءٍ حتى القَصْعَة والقُصيعة والفسوة والفُسية.[9]

وعزو الثاني[10] أيضاً لـ«عبْد بن حميدٍ»[11] ولـ«ابن جريرٍ».

---

(١) من همع الهوامع ٤:١٢. بتصرّف. وينظر: التصريح ١:٥٧٥.
(٢) هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، أبو محمد بن أبي حاتم الرازي. أحد الحفاظ المشهورين، وعلماء الجرح والتعديل. توفي بالرّي سنة ٣٢٧هـ. تاريخ دمشق ٣٥:٣٥٧، رقم: ٣٩٣٤، وسير أعلام النبلاء (ط١٥) ١٣:٢٦٣، رقم: ١٢٩.
(٣) تفسير ابن أبي حاتم ١:٨٠، رقم: ٣٣٦، ٣٣٧.
(٤) المزهر ١:٢٨.
(٥) في د: عنه و.
(٦) هو وكيع بن الجراح الكوفي، عالم مفسّر محدّث. توفي سنة ١٩٧هـ. طبقات المفسرين للأدنروي ٢٢، رقم: ٣٦.
(٧) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري الإمام أبو جعفر. كبير المفسرين، صاحب كتابي التفسير والتاريخ الكبيرين الشهيرين. توفي ٣١٠هـ. طبقات المفسرين للأدنروي ٤٨، رقم: ٧٠.
(٨) محمد بن إبراهيم بن المنذر أبو بكر النيسابوري، مجتهد مفسر محدث، نزل مكة. وتوفي سنة ٣١٨هـ. طبقات المفسرين للأدنروي ٥٤، رقم: ٧٥.
(٩) قال السيوطي في المزهر ١:٢٨ بعد ذكر هذه الرواية: أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر في تفاسيرهم بلفظ: علّمه اسم الصحفة والقدر وكلّ شيء، حتى الفسوة والفسيّة.
(١٠) المزهر ١:٢٩.
(١١) هو عبد بن حميد الحافظ أبو محمد، مفسر محدث. له مسند مطبوع. توفي سنة ٢٤٩هـ. طبقات المفسرين للأدنروي ٣٤، رقم: ٥٢.

وحينئذٍ فيكون كلٌّ منهما موقوفاً لفظاً مرفوعاً حكماً؛ لأنّه تفسيرٌ، ولا مجالَ للرأي فيه، وما هذا شأنه مرفوعٌ حكماً.

وورد على الأوّل أنّ بعضهم عبّر بقوله: ثم عرضهم على آدمَ(1). وكان مقتضاه(2) أن يقال: «ثم عرضها» أو «عرضهنّ»، فلمّا قال: «عرضهم» عُلم أنّ ذلك لأعيان بني آدمَ والملائكة؛ لأنّ موضوع [21ج] الكناية في كلام العرب أن يقال لما يعقل: «عرضهم» ولما لا يعقل: «عرضها» أو «عرضهنّ».

أجيب بأنّه من تغليبِ مَن يعقل لشرفه على ما لا يعقل، وإن كان أكثرُ منه. وذلك سنةٌ من سنن العرب. أشار إليه في «المزهر»(3).

وتعليمه تعالى ذلك لآدمَ «**دالّ على أنّه الواضع** للغات، فتكون توقيفيّةً، **دونَ البشر**، فتكون اصطلاحيّةً، **وإنّ**(4) **وصولها بالوحي إلى آدم**.

في «المزهر»(5) في الخلاف في طريق علمها على أنّها توقيفٌ أقوالٌ:

أحدها: بالوحي إلى بعض الأنبياء، ومراد المصنّف هنا أنّ ما ذُكر عن «ابن عباسٍ» مقتضٍ أنّه تعالى أوحى بذلك لآدم؛ لأنّ القولين المحكيين عنه خبرٌ جا عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾.

ومال إلى هذا القول -وهو التوقيف- «أبو الفتح **ابن جني**». ولفظه كما في «المزهر»(6) [22ب] عنه بعد كلامٍ طويلٍ: فقويَ في نفسي اعتقادُ(7) كونها توقيفاً من الله سبحانه وتعالى، وأنّها وحيٌ.

(1) في هامش أ و ب و ج: وهو الواقع في القرآن.
(2) «أنّ بعضهم عبّر بقوله ثم عرضهم على آدمَ وكان مقتضاه» ليس في د.
(3) المزهر 1:8.
(4) في أ و ب و ج: فأن.
(5) المزهر 1:25.
(6) المزهر 1:15، والخصائص 1:47.
(7) كذا في الخصائص والمزهر، وفي النسخ: اعتداد.

ونقلَه أي: ترجيح القول به، **عن شيخه «أبي علي الفارسي»**(١). قال(٢):

إنّ شيخي الفارسي قال لي يوماً: هي من عند الله. واحتجّ بقوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴾.

وهما من المعتزلة.

والمذهب الثاني في واضعها -وهو مذهب «أبي هاشم المعتزلي»(٣). كما في «المحصول»(٤)- **: أنّها اصطلاحيّة.** وفسّر ذلك بقوله: **وضع. هذا البَشَر**: بفتح أوليه، في الأصل جمع بَشَرة، «وهي» ظاهر الجلد، ثم أُطلق على الإنسان الواحد وجمعه، لكن ثنّاه العرب ولم يجمعوه، وفي التنزيل: ﴿ أَنُؤۡمِنُ لِبَشَرَيۡنِ ﴾(٥).

ثم: لترتيب الأخبار أي: ينبني على هذا القول تعيين الوضع منهم.

قيل: وضعها آدم، ووصلت من بعده لأولاده. **وتأوّل «ابن جني»** في «الخصائص» **الآية** ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴾ **على أنّ معنى ﴿ وَعَلَّمَ**

[١٧د] **ءَادَمَ ﴾: أقدره على وضعها.**

ولفظه بعد حكاية ما تقدّم عن أستاذه «الفارسي»: وهذا لا يتناول موضع الخلاف؛ لأنّه قد يجوز أن يكون تأويله: أقدر آدم على أنْ واضعَ عليها. وهذا المعنى من عند الله سبحانه وتعالى لا محالةَ فإذا كان ذلك محتملاً غير مستنكرٍ سقَطَ الاستدلال به. وقد

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، إمام زمانه في العربية. توفي ببغداد سنة ٣٧٧هـ. بغية الوعاة ١:٤٩٦، رقم: ١٠٣٠.
(٢) القائل ابن جني. الخصائص ١:٤٠، والمزهر ١:١٠.
(٣) قال أبو الحسين البصري المعتزلي في المعتمد في أصول الفقه ١:١٥: الكلام هو ما انتظم من الحروف المسموعة المتميزة، المتواضعة على استعمالها في المعاني. و «أبو هشام المعتزلي» هو عبد السلام بن محمد بن عبد لوهاب الجبائي المتوفّى سنة ٣٣١هـ. ينظر: طبقات المعتزلة (الطبقة التاسعة) ٩٤.
(٤) المحصول ١:١٨٢.
(٥) المؤمنون ٢٣:٤٧.

كان «أبو علي» قال به أيضاً في بعض كلامه، وعلى هذا القول فقيل[1]: علّمه إياها بجميع اللغات [١٩أ] العربية وغيرها. فكان هو وولده يتكلّمون بها، ثم تفرقوا في الدنيا وعلق كلّ واحدٍ منهم بلغةٍ من تلك اللغات، فغلبت عليه واضمحلّ عنه ما سواها لبُعد عهدهم[2] بها.

واعتمدت الأسماءُ مع أنّ الكلِمَ أسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ لأنّها أقوى الثلاثة؛ لحصول الكلام منها فقط، كـ«زيدٌ قائمٌ»[3].

وقيل على هذا القول أيضاً: **لعلّه** -الضمير للشأن- **كان يجتمع حكيمان أو ثلاثةٌ فصاعداً** منصوبٌ على الحالية- **فيحتاجون إلى الإبانة**: الكشف، **عن الأشياء المعلومة، فوضعوا**: تواطؤا[4] **لكلِّ واحدٍ منها لفظاً** دالاً عليه، **إذا ذُكر** ذلك اللفظُ المسمّى[5] ويمعه مَن عرف وضعه لمعناه، [٢٢ ج] **عُرِف** ذلك المسمّى **به**؛ ليمتاز عن غيره، ويغتني[6] بذكره عن إحضاره لمرآة العين، فيكون ذلك أقربَ وأخفَّ وأسهلَ من تكلّف إحضاره؛ لبلوغ الغرض في إبانة حاله. بل قد يحتاج في كثيرٍ من الأحوال إلى ذكْر ما لا يمكن إحضاره ولا إدراكه، كالفاني وحالِ اجتماع الضدين على المحلّ الواحد، كيف يكون ذلك[7] لو جاز، وغيره مما يجري مجراه في الاستحالة والتعذّر. فكأنّهم جاؤوا إلى واحدٍ من بني آدم فقالوا: هذا إنسانٌ. فأيّ وقتٍ سمعَ هذا اللفظ عُلِمَ أنّ المراد به هذا الضربُ من المخلوق. وإن أرادوا عينه أو يده أشاروا لذلك فقالوا: يدٌ، وعينٌ، ونحوه.

---

(١) «وعلى هذا القول فقيل» في الخصائص والمزهر: وهذا أيضاً رأيُ أبي الحسن على أنه لم يمنع قول من قال إنها تواضع منه على أنه قد فُسّر هذا بأن قيل.

(٢) «لبُعد عهدهم» كذا في د، وفي أ و ب و ج: لبُعدِ هم.

(٣) الخصائص ١:٤١ والمزهر ١:١٠ و١١. في هامش أ و ج: ثم وجدت في كلامه بعدُ: فلعل هذا من كلام ابن جني. الأنسب [في أ: الأقعد. وفي ج: الأفعد] في الجواب: أنّ المراد بالأسماء الأسماءُ اللغوية، وهي ما دلّ على مسمّى. فتتناول الجميع. لكاتبه محمد مسمط الرمنائلي. [في ج: الرينالمي]

(٤) ليست في د.

(٥) كذا في ب، وقد سقطت من أ و ج و د.

(٦) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٧) سقطت من أ و ج و د.

فمتى سمُع حتلفظةٌ من ذلك عُرِف معناها[1] وهلمّ جراً فيما سوى ذلك من الأسماء والأفعال والحروف. انتهى[2].

وقيل -عزاه «ابن جني» في «الخصائص»[3] لبعضهم-: **أصلُ**[4] **اللغات كلُّها** عربيةً وغيرَها [٢٣ب] **من الأصوات المسموعات** سماعاً **كدَوِيّ** -بفتح المهملة وكسر الواو وتشديد الياء- صوتِ **الريح والرعد** -في «المزهر» عنه[5]: وحنين الرعد- وخَرِير -بالمعجمة والراءين- **الماء ونَعِيق** -بالنون والمهملة والتحتية والقاف- **الغراب، وصَهِيل** -بالمهملة- **الفرس ونَهِيق** -بالنون آخره قافٌ- **الحمار**. بدلَه في «المزهر»[6]: ونزيب الظبي. بالنون والزاي تحتيةٍ فموحدةٍ، [صياحه.][7] وزن كلٍّ منها «فَعِيل».

قال الشيخ وليّ الله تعالى محمد بن عرّاق»[8] في «جوهرة الغوّاص»:

ريُفرّقون -يعني العرب- في الأصوات[9]، يقولون: رغا البعير وجرْجَرَ وهدَرَ وقَبقب، وأطّت الناقة[10]، وصهَل الفرس وحمحم[1]، ونَهَم الفيل، ونهَقَ الحمار وسحَل[2]، وجأرت

---

(١) في الخصائص والمزهر: معيّنها.

(٢) ليست في د. الخصائص ١:٤٤ والمزهر ١:١٢.

(٣) الخصائص ١:٤٦ والمزهر ١:١٤و١٥.

(٤) في أ و ب و ج: أصول.

(٥) أي: عن ابن جني.

(٦) ومثله في الخصائص أيضاً.

(٧) زيادة من د.

(٨) محمد بن علي بن عبد الرحمن بن عراق، شمس الدين، أبو علي الكناني الدمشقي. كان يلقب بشيخ الاسلام. ولد في دمشق سنة ٨٧٨ هـ، وتوفي بمكة سنة ٩٣٣هـ. من مصنفاته «هداية الثقلين في فضل الحرمين». النور السافر ٢٥٧، والكواكب السائرة ١:٥٩، رقم: ١٠٠، والأعلام ٦:٢٩٠. واسم كتابه: جوهرة الغواص وتحفة أهل الاختصاص. ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي ٤:٢٩٠٨، رقم: ٧٨٧٣.

(٩) ينظر: الفرق لابن فارس (باب الأصوات) ٧٠.

(١٠) الرغاء: صوت الإبل عند ضجيجها. لسان العرب مادة (رغا). و«جرجر» في النسخ: جوهر. وهو تحريف عن «جرجر» أو «قرقر». فـ«الجرجرة»: تردد هدير الفحل. و«القرقرة»: صوت البعير إذا صفا ورجّع. والاسم القرقار. و«الهدر» أو «الهدير»: من هدر يهدر، ردّد البعير صوته في حنجرته.و«قبقب» في أ و ب و ج: قيقب. وهو تصحيف. و«الأطيط»: أنين الإبل من ثقل الحمل عليها أو غيره. ينظر: فقه اللغة ١:٣٥٢، والمخصص ٧:٧٧.

وجأرت البقرة وخارت[٣]، وثأجت النعجة[٤]، وثغت[٥] الشاة، ويعرت[٦]، وبغم الظبي ونزب[٧]، ووعوع الذئب[٨]، وضبح الثعلب[٩]، وضغبت[١٠] الأرنب، وعوى الكلب ونبح[١١]، و ماءت[١٢] السنور، وصاءت[١٣] الفأرة، وفحت الأفعى، ونغق[١٤] الغراب الغراب ونعب، و زقا[١٥] الديك وسقع، وصفر[١٦] النسر[١]، وهدر الحمام وهدل[٢]

---

(١) حمحم الفرس: ردّد الصوت ولم يصهل، كالمتنحنح. ينظر: المخصص ١٥٨:٦.

(٢) سحل يسحَل سحيلا وسُحالاً، وهو أشدّ من النهيق. ينظر: فقه اللغة ٣٥٥:١، والوسيط مادة (سحل).

(٣) في أ و ب و ج: خأرت. وفي د: وحارث. جأر الثور والبقر يجأر جُؤاراً: خار بمعنى واحد- رفعا صوتهما. وخار يخور خُواراً: صوت البقر والغنم والظباء. لسان العرب مادة (جأر) و(خار).

(٤) ثأجت الغنم تثأج ثأجاً وثؤاجاً: صاحت. لسان العرب مادة (ثأج).

(٥) يقال: ثغت الشاة تثغو ثُغاء: صوت الغنم عند الولادة. ينظر: المخصص ٢:٨.

(٦) يقال: يعرت العنز تيعَر وتيعِر يُعاراً: صوت الغنم. وقيل: المِعزى. وقيل: هو الشديد من أصوات الشاة. لسان العرب مادة (يعر).

(٧) يقال: بغَمت الظبية تبغَم وتبغِمُ وتبغُمُ بُغاماً و بغُوماً، وهي بَغُومٌ: صاحت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها. نزَب الظبي ينزِب نَزْبا ونَزيبا ونُزابا: صوت الظباء. لسان العرب مادة (بغم) و (نزب).

(٨) الوعوعة: صوت الكلب وبنات آوى والذئب. ينظر: لسان العرب مادة (وعع).

(٩) ضبَح الثعلب والأسود من الحيات والبُوم والصَّدى والثعلب والقوس يضبَح ضُباحاً: صوّت. وجاء عند بعضهم: صوت أنفاس الفرس عند عدوها. وخصه آخرون بالثعلب. ينظر: لسان العرب مادة (ضبح).

(١٠) في أ و ب و ج: وصغيت. وضغَب يضغَب ضَغيباً: صوت الأرنب والذئب. لسان العرب مادة (ضغب).

(١١) قال الليث: عوت السباع تعوي عوى، وللكلب عُواء، وهو صوت يمدّه، وليس بنبح. كتاب العين: حرف العين، باب اللفيف من العين، مادة (عوى) ٢٧٠:٢.

(١٢) في أ و ج: ناب. وفي ب: نارب. وفي د: ونب. والسنور الهر. ينظر: لسان العرب مادة (سنر).

(١٣) وصاء يصيء صَيْئاً: صوت الطائر والفرخ والفأر والخنزير والسنور والفيل. وهو مقلوب «صأي» ينظر: كتاب العين، باب اللفيف من حرف الصاد، مادة (صيأ) و (صأي) ١٧٥:٧. والصحاح ولسان العرب مادة (صأي).

(١٤) في ب و ج: نعق. وهي لغة فيه كما في المخصص وغيره. ونغَق ينغَق وينغِق: صاح الغراب: غِيق غِيق. ونعَب: صاح وصوّت. وفرّق الليث بينهما فقال: نعق بخير ونعب بشر. ينظر: كتاب العين، حرف الغين، باب الغين والقاف والنون معهما، مادة (نغق) ٣٥٥:٤، والمخصص ١٣٣:٨، ولسان العرب مادة (نعق) و (نغق) و (نعب).

(١٥) زقا يزقو زَقوا وزُقاء. وزقى يزقي زَقيا و زُقيّاً وزِقيّاً. والزقاء غير مختص بالديك، فكل صائح زاقٍ. ينظر: لسان العرب مادة (زقا).

(١٦) زاد في ج: وصفد.

وهدَل[2] وغرّد وقبَع الخنزير[3] نقّوت العقرب، ونَقَنقت[4] الضفادع ونقّت أيضاً، وعزَفت[5] الجن. انتهى.

ونحو ذلك من الأصوات **ثم وُلِّدت** أي: تولدت **اللغاتُ عن ذلك فيما بعدُ**: بالبناء على الضم. أي: لا بالاصطلاح والتواضع على ذلك، بل نشأت من الأصوات المذكورة وتولدت عنها. **واستحسنه «ابن جني»**.

ولفظه في «الخصائص»[6] بعد حكايته: وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبّل.

والمذهب الثالث: الوقف وفسّره بقوله: **أي: لا يُدرى** -بالتحتية مبنياً للمفعول، وبالنون مبنياً للفاعل- **أهي** توقيف **من وضع الله** تعالى فتكون توقيفية **أم**.

وفي نسخة «أو»[7] من تحريف النساخ لتقدّم الهمزة التي يطلب بها وبـ «أم» [٢٠أ] التعيين، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟

البشرِ فتكون اصطلاحية، أي: اتفاقية [٢٣ج ١٨د] تولدت عن الأصوات. **لعدم دليل قاطع** لكلٍّ من القولين **في ذلك**. أي: المعوّل عليه في المعتقدات الدليل القاطع. وفي كون هذا مما يجب اعتقاده ما لا يخفى. ولو قال: لتعارض الأدلة من الجانبين لكان أولى.

وهو الذي اختاره «ابن جني» في «الخصائص» **آخِراً**[8].

---

(١) «الصفير» غير مختص بالنسر، فهو لكل طائر كما في لسان العرب وغيره. وخصصه الثعالبي به. ينظر: فقه اللغة ١:٣٥٨، لسان العرب مادة (صفر).

(٢) في د: فهدل وهدَر يهدِر هدراً وهديراً: صوت للحمام والبعير والطائر والغلام الصغير. وخصّص الثعالبي «الهديل» و «الهدير» بالحمام. وهدَل يهدِل هدلاً وهديلاً: صوت للغلام والحمام والبعير. قال ابن سيده: وخصّ بعضُهم بـ«الهديل» الوحشيَّ من الحمام. وغرّد الطائر والإنسان. ينظر: فقه اللغة ١:٣٥٨، والمخصص ٨:١٣٤، ولسان العرب مادة (هدر) و (هدل) و (غرد).

(٣) قبَع يقبَع قبعاً وقُباعاً نَخَرَ. أي: أخرج صوته من منخاره. قال ابن سيده: والقبع ردّ النفس إلى داخل، والرجل يقبع أي: ينخر، ويكون للخنزير والفرس والفيل. المخصص ٨:٧٤. وينظر: لسان العرب مادة (قبع).

(٤) في النسخ: وانقضت.

(٥) عزَفت الجن تعزِف عزفاً وعَزيفاً: صوّتت ولعبت. لسان العرب مادة (عزف).

(٦) الخصائص ١:٤٧، والمزهر ١:١٥.

(٧) كذا عند فجال.

(٨) الخصائص ١:٤٧ عند فجال: أخيراً.

قال بعد ما تقدّم عنه من قوله[1]: فقوي في نفس اعتقاد كونها توقيفاً من الله. ثم أقول في ضدّه: إنّه كما وقع لأصحابنا ولنا، وتنبهوا وتنبهنا على تأمّل هذه الحكمة الرائعة الباهرة، كذلك لا يُنكر[2] أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا وإن بعُد مداه عنّا – من كان ألطف منّا أذهاناً وأسرع خواطر وأجرأ جناناً. فأقفُ[3] بين[4] الخلتين حسيراً، وأكاثرهما[5] فأنكفي مكثوراً، وإن خطر خاطرٌ فيما بعدُ تعلّق[6] الكفّ بإحدى الجهتين، ويكفّها عن صاحبتها قلنا به. انتهى.

وعن «ابن الحاجب»[7]: معنى «الوقف» الوقف عن القطع بواحدٍ من هذه الاحتمالات، وترجيح مذهب الأشعري بغلبة الظنّ.[8]

قال «التاج السبكي» في شرحه[9]: وقد كان بعض الضعفاء يقول: هذا مذهب ما قاله أحدٌ غيره؛ لأنّ العلماء بين متوقّفٍ وقاطعٍ[10]، فالقول بالظهور لا قائلَ به.

وهذا ضعيفٌ؛ فإنّ المعدم قاطعاً قد يُرجّح بالظنّ ثم إن كانت ظنيّةً اكتفى بالعمل فيها وإلاّ توقّف [٢٤ب] عن العمل بها[11].

---

(١) الخصائص ١:٤٧، والمزهر ١:١٥.

(٢) في الخصائص والمزهر: ننكر.

(٣) كذا في د والخصائص والمزهر، وفي أ و ب و ج: فوقف.

(٤) زاد في الخصائص: تَيْنِ. وقد سقط من المزهر.

(٥) كذا في الخصائص والمزهر، وفي النسخ:وكاثرهما. وقد كتبت في أ كما في الخصائص، ثم صححت إلى «وكاثرهما».

(٦) كذا في د، وفي الخصائص والمزهر: يعلق. وفي أ و ب: يعلو. وفي ج: بعلو.

(٧) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، جمال الدين بن الحاجب، المتوفّى بالإسكندريّة سنة ٦٤٦هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢:١٣٤، رقم: ١٦٣٢، والأعلام ٤:٢١١.

(٨) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ١:٤٤١، والمزهر ١:٢٣. قال ابن الحاجب: «مسألة: قال الأشعري: علّمها الله بالوحي، أو بخلق الأصوات، أو بعلم ضروري. البهشمية: وضعها البشر؛ واحد أو جماعة، وحصل التعريف بالإشارة والقرائن كالأطفال. الأستاذ: القدر المحتاج إليه في التعريف توقيف. وغيره محتملٌ. القاضي: الجميع ممكن. ثم الظاهر قول الأشعري». وبذلك يظهر أن ابن الحاجب لم يرجح التوقف، وإنّما السبكي هو من رجحه كما سيأتي.

(٩) أي: في شرح مختصر ابن الحاجب، المسمّى رفع الحاجب. وفي المزهر ١:٢٣: في شرح منهاج البيضاوي. وهو الصواب. ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج ١:١٩٦.

(١٠) زاد في المزهر: بمقالته.

(١١) كذا في الإبهاج والمزهر. وفي أ و ب و ج: به. وقد سقطت من د.

ثم قال[1]: والإنصاف أنّ الأدلّة ظاهرةٌ فيما قاله «الأشعريّ»، فالمتوقّف إن توقّف لعدم القطع فمصيبٌ، وإن توقّف لعدم الظهور فغير مصيبٍ.

وهذا هو الحقّ الذي فاه بهجماعةٌ من المتأخرين، منهم «ابن دقيق العيد»[2] في شرح «العنوان».

قال «التاج»[3]: وللمسألة مقامان:

الجواز، فمن قائل: يمتنع[4] كونها غير توقيفية. آخر: يمتنع[5] كونها غير اصطلاحية[6].

والثاني أنه ما الواقع على جواز كلٍّ من الأمرين؟

والقول بتجويز كلٍّ منهما رأي المحققين، ولم أر من صرّح عن الأشعري بخلافه، والذي أراه أنّه إنّما تكلّم في الوقوع، وأنّه يجوز صدور اللغة اصطلاحاً ولو منع الجواز لذلك لنُقل عنه، وما نقله عنه أحدٌ من المحققين. وذكر إمام الحرمين الاختلاف في الجواز ثم قال: إن الوقوع لم يثبت[7]. وتبعه «[ابن][8] القشيري»[9] وغيره. انتهى ملخصاً.

---

(١) الإبهاج ١:١٩٩.

(٢) هو محمد بن عليّ بن وهب، أبو الفتح تقيّ الدين. توفّي بالقاهرة سنة ٧٠٢هـ. واسم كتابه «عنوان الوصول في الأصول» وهو مختصر صغير في أصول الفقه، أملى عليه شرحاً. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٩:٢٠٧، رقم: ١٣٢٦، وكشف الظنون ٢:١١٧٦، والأعلام ٦:٢٨٣.

(٣) رفع الحاجب ١:٤٤٤.

(٤) «قائل يُمتنع» كذا في د، وفي أ و ب و ج: قال يُمنع.

(٥) «وآخرُ يمتنع» كذا في د، وفي أ و ب و ج: فآخرُ يمنع.

(٦) عبارته في رفع الحاجب والمزهر: فمن قائل : لا يجوز أن تكون اللغة إلاتوقيفاً. ومن قائل : لا يجوز أن تكون إلااصطلاحاً.

(٧) قال إمام الحرمين أبو المعالي في كتابه البرهان ١:١٧٠: فإن قيل: فإذا أثبتم الجواز في الوجهين عموماً، فما الذي اتفق عندكم وقوعه؟ قلنا: ليس هذا الآن مما يتطرق إليه بمسالك العقول، فإنّ وقوع الجائز لا يستدرك إلا بالسمع المحض. ولم يثبت عندنا سمعٌ قاطعٌ فيما كان من ذلك.

(٨) الزيادة من رفع الحاجب.

(٩) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوزان القشيري، أبو نصر، ابن صاحب الرسالة القُشيريّة في التصوف. توفّي بنيسابور سنة ٥١٤هـ. واسم كتابه «أصول الفقه» كما ذكره التاج السبكي في أوّل كتابه رفع الحاجب ١:٢٣٥.

تنبيهان

تثنية «تنبيه» وهو لغةً : الإيقاظ. وعرفاً : بيان حكم يمكن أخذه من سابق الكلام بقوّة النظر.(١)

وفي شرح «الزنجاني»(٢) لشيخنا العلاّمة «عبد الملك العصامي»(٣): هو في اصطلاح المصنّف إعلامٌ بتفصيل ما عُلم إجمالاً .

وهو معربٌ خبرُ مبتدأ مقدّرٍ محذوف إيجازاً ، ويجوز جعله مبنياً بناءً على عدم تقدير شيء. ومثله في جواز الوجهين لفظ «الفصل» و«الباب» ونحوهما.(٤) انتهى.

وعليه جيء به بالألف لأنّ الرّفع أوّل أحوال المعرب وأشرفُها، فحكي كذلك لذلك. وسكتَ عن تجويز النصب بإضمار عامله، والوقف بالسكون ثمة على لغة «ربيعةَ»؛ [٢٤ج] لضعفه في الجادة. وكذا هنا يجوز كونه منصوباً على لغة إلزام المثنى الألفَ في الأحوال كلّها، والحركات مقدّرة عليها(٥).

---

(١) قال الشريف الجرجاني في التعريفات مادة (التنبيه): وفي الاصطلاح ما يفهم من مجمل بأدنى تأمّل، إعلاما بما في ضمير المتكلّم للمخاطب. وتعريفه المشهور : إعلام ما في ضمير المتكلّم للمخاطب. ينظر: التعريفات والتوقيف الكليات ودستور العلماء مادة (التنبيه).

(٢) هو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب عزّ الدين الزنجاني المتوفّى سنة ٦٥٥هـ. اشتهرت مقدّمته في الصرف باسم تصريف العزّي، أو الزنجاني. وقد كثرت شروحها. ينظر: بغية الوعاة ٢:١٢٢، رقم: ١٥٩٧.

(٣) هو عبد الملك بن جمال الدين العصامي، المتوفّى بالمدينة سنة ١٠٣٧هـ. وهو من شيوخ ابن علاّن. ولم أجد له شرحاً على تصريف العزي. ينظر: خلاصة الأثر ٣:٨٤، رقم: ٦٨٥، وهدية العرفين ١:٦٢٨، والأعلام ٤:١٥٧، ومعجم المؤلفين ٢:٣١٦، رقم: ٨٥١٩، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣:١٨٨٣، رقم: ٥٠٥٤. وقد نسب صاحب «جامع الشروح والحواشي» ٣:٥٩٦ كتاب «خلاصة التعريف لدقائق شرح التصريف للسعد التفتازاني» لـ«جمال الدين بن صدر الدين بن عصام الدين المتوفّى سنة ١٠٤٩هـ». وكأنّه يعني والد عبد الملك العصامي الذي لم أجد له تاريخ وفاة في التراجم. والذي في المصادر أنّ الكتاب الذي ذكره لإبراهيم بن إبراهيم اللقاني المتوفّى سنة ١٠٤١هـ. كما في خلاصة الأثر ١:١٦، ١٧، وكشف الظنون ٢:١١٣٩، وهدية العارفين ١:٣٠.

(٤) في هامش أ و ب و ج: أي في فصل وباب.

(٥) من قوله «وفي شرح الزنجاني...» ليس في د.

الأوّل

زعم بعضهم، كـ«ابن الأنباري»(١) وغيره –وصححه «التاج السبكي» في شرح «ابن الحاجب»(٢)– **أنّه لا فائدةَ لهذا الخلاف.**

قال «التاج»(٣): ولذا قيل ذكرها في الأصول فضول.

وليس كذلك، بل ذُكِر: بالبناء للمفعول، ونائب الفاعل: «**له فائدتان**».

والظرف في محل الحال من «فائدتان»؛ كان وصفاً لها فقُدِّم عليه.

الأولى: فقهية منسوبةٌ للفقه. وتُعرف بـ«مهر [٢١أ] السر والعلانية». هي إذا تزوج امرأةً بألف، وكانا اصطلحا على تسمية الألف بألفين، هل الواجب الألف؛ لأنّه مقتضى الاصطلاح اللغوي، أو الألفان نظراً للوضع الحادث؟

فيه خلافٌ، الصحيح اعتبار اللغة.

وذكر «الإسنوي»(٤) في «التمهيد»(٥) مسائلَ فقهيةً مفرّعةً على هذا الأصل.

وقوله «فقهيّةٌ» بالإفراد صفة «فائدة» مقدّرةً بدليل السياق.

وذكرُه شاملٌ لجميع ما ذكره «الإسنوي» ثَمّة وفروعه عليها؛ لأنّ المراد به الجنس.(٦)

---

(١) كذا في رفع الحاجب المطبوع. وهو محمد بن القاسم بن بشار، أبو بكر الأنباري، المتوفّى سنة ٣٢٨هـ. ينظر: وفيات الأعيان ٤:٣٤١. ولعلّ الصواب أنّه «الأبياري» الأصولي صاحب شرح «البرهان» لأبي المعالي الجويني، الذي ذكره السبكي في مقدّمة شرحه رفع الحاجب ١:٢٣٣. وهو علي بن حسن بن عطيّة الأبياري، شمس الدين، المتوفّى سنة ٦١٦هـ. له ذكر وآراء كثيرة في كتب الأصول. واسم كتابه: «التحقيق والبيان شرح البرهان» تح: علي بن عبد الرحمن بن بسام. رسالة دكتوراه بجامعة أمّ القرى. قال صاحب الديباج: وبعضهم يصحّفها - يعني أبيار- بأنبار بنون بعد الهمزة. ينظر: الديباج المذهّب ٢:١٢١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣:٢٠٠٩، رقم: ٥٤٠٥.

(٢) رفع الحاجب ١:٤٤٤.

(٣) رفع الحاجب ١:٤٤٦.

(٤) هو عبد الرحيم بن الحسن أبو محمد، جمال الدين الإسنوي، المتوفّى سنة ٧٧٢هـ. ينظر: الدرر الكامنة ٢:٣٥٤، رقم: ٢٣٨٦، والأعلام ٣:٣٤٤.

(٥) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي ١٣٧- ١٤١.

(٦) العبارة في د: فعليه قوله بالإفراد فيه ورود ما ذكره ثمة عليها.

ولذا لابتناء المسائل الفقهيّة على الخلاف في واضعها **ذُكرت** -بالبناء للمفعول- **هذه المسألة في أصوله.**

والأخرى: فائدة **نحويّةٌ، ولذا**(١) **ذكرتُها في أصوله تبعاً لـ«ابن جني»** [الذي](٢) ذكرها **في «الخصائص». وهو**(٣) ذكّر الضمير نظراً للخبر. والأرجح مراعاته لأنّه محطّ الفائدة- **جواز قلب اللغة** عن أوضاعها، وتغيير ذلك الوضع. **فإن قلنا: إنّها** أي اللغةَ **اصطلاحيّةٌ** بالتواطؤ أو التوافق، **جاز** القلب لعدم المانع منه **وإلّا** نقُلْ به بل بالتوقيف، **فلا** يجوز فيمتنع تسمية الثوب فرساً والفرس ثوباً.

وفي شرح «ابن الحاجب» لـ«التاج السبكي»(٤) يُحكى عن بعض القائلين بالتوقيف منعُ القلب مطلقاً. انتهى.

والظاهر [٢٥ب](٥) أنّ المنع [١٩هـ] من القلب لا يقول به كلّ من قال: إنّها توقيفية وهو خلاف مقتضى كلام المصنّف. والله أعلم.

قال في «رفع الحاجب»(٦) أمّا المتوقفون:

قال «المازريّ»(٧): فاختلفوا، فذهب بعضٌ لجواز القلب، كمذهب الاصطلاح.

وأشار «أبو القاسم عبد الجليل الصابوني» إلى المنع، وجوّز كون التوقيف وارداً على أنّه وجبَ(٨) أن لا يقع النطق إلّا بهذه الألفاظ. انتهى.(٩)

---

(١) عند فجال: ولهذا.
(٢) زيادة يقتضيها السياق.
(٣) عند فجال: وهي.
(٤) رفع الحاجب ١:٤٤٥.
(٥) سقطت اللوحة ٢٥ من النسخة، ونزل مكانها اللوحة ٢٠.
(٦) رفع الحاجب ١:٤٤٥. ومكان «رفع الحاجب» في د: شرح ابن الحاجب.
(٧) هو محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، أبو عبد الله الإمام، المتوفّى سنة ٥٣٦. شرح كتاب البرهان للجويني كما ذكر السبكي في مقدمة كتابه رفع الحاجب ١:٢٣٣، وسمّاه «إيضاح المحصول من برهان الأصول». ينظر: الديباج المذهّب ٢:٢٥٠، رقم: ٧٣، والأعلام ٦:٢٧٧. وينظر قوله في إيضاح المحصول ١٤٧.
(٨) في د: يجب.
(٩) نقله من المزهر ١:٢٦.

وإطلاقُ اتفاقُ **أكثرِ النحاة على أنّ المصحّفات ليست بكلامٍ ، ينبغي أن يكون من هذا الأصل** فإن قيل بالتوقيف فلا عِبرةَ بالمصحّف، وإن قيل بالاصطلاح وصدرت(١) عن تواطؤٍ وتوافقٍ (٢) اعتد به.

قال «التاج السبكي» في شرحه المذكور(٣) الحقّ عندي والذي يشير إليه كلام «الإبياري» أنّه لا تعلّق للخلاف أي: في جواز قلب اللغة(٤)، بالأصل السابق، فإنّ التوقيف لو تمّ ليس فيه حجرٌ علينا حتى لا ننطق بسواه، فإن فُرِضَ حَجَرٌ فأمرٌ خارجيٌّ ، والفرعُ حكمُهُ حكمُ الأشياء قبل ورود الشرع، فإنّا لا نعرف في الشرع ما يدلّ عليه. وما ذكره «الصابوني» من الاحتمال مدفوع.

قال [٢٥ج] «المازريّ»(٥) وقد علم أن الفقهاء المحققين لا يحرّمون الشيء بمجرّد احتمال ورود الشرع بتحريمه، بل عند انتهاض دليله، وإن استند في التحريم للاحتياط فنظرٌ (٦) للمسألة من جهةٍ أخرى.

ثم هذا كلّه فيما لا يؤدي قلبه إلى فساد النظام وتغييره إلى اختلاط الأحكام، وإن أدى إلى ذلك فلا خلافَ في تحريمه، لا لأجل(٧) نفسه، بل لما يؤدي إليه.

وكذا قال «التاج السبكي» في «شرح المنهاج» وزاد(٨): فإنّ هذا الأصل في أنّ اللغات الواقعة بين أظهرنا توقيفيةٌ أم اصطلاحيةٌ؟ لا في شخصٍ خاصٍّ اصطلح مع صاحبه على إطلاق لفظ «ثوبٍ» على لفظ «فرسٍ» مثلاً .

---

(١) كذا في د، وفي أ و ج: وصور. ولعلها كما في الفيض ١:٢٥٩: وصدر.
(٢) في هامش أ و ج: أي اتفاق.
(٣) رفع الحاجب ١:٤٤٦، والمزهر ١:٢٦.
(٤) التفسير من ابن علاّن.
(٥) إيضاح المحصول ١٤٨.
(٦) كذا في د، وفي أ و ج: فنظير. وفي رفع الحاجب والمزهر: فهو نظر.
(٧) كذا في رفع الحاجب والمزهر، وفي أ و ج: لأصل. وهو تحريف. وفي د: للأصل.
(٨) الإبهاج ١:٢٠١، والمزهر ١:٢٧.

الثاني

من التنبيهين

قال «ابن جني»(١): **الصواب –وهو رأي «أبي الحسن** علي بن سليمان **الأخفش** الأصغر(٢)» **سواءٌ** خبرٌ مقدّمٌ لقوله: **قلنا بالتوقيف،** لأنّ واضعها الله تعالى، **أم بالاصطلاح** من بني آدم. أي: قولنا بالأمرين مستوٍ. والجملة مستأنفةٌ، أو حالٌ قيدٌ لما قبلها،أو معترضةٌ أيضاً إن قلنابجواز تعدّد الجمل المعترَض بها(٣) بين المبتدأ، وهو «الصواب» وخبره وهو: [٢٢أ] **أنّ اللغة** بأنواعها**لم توضع كلُّها** لموضوعاتها **في وقتٍ واحدٍ** جملةً واحدةً(٤).

قال في «الخصائص»(٥): لعل ظاناً يظن أنّ اللغة التي دللنا على أنّها توقيفٌ جاءت جملةً واحدةًوفي زمانٍ واحدٍ. وليس الأمر كذلك، **بل وقعت متلاحقةً،** يلحق وضع بُعضها وضعَ بعضٍ **متتابعةً**، وقّف الله تعالى آدم أو بعضَ (٦) الأنبياء على ما شاء منها أن يعلمه(٧)حتى انتهى الأمر لنبينا محمدٍ ρ، فآتاه [الله جلّ وعز](١) من ذلك ما لم يؤته

(١) تنظر أقوال ابن جني ونقله عن الأخفش والفارسي إلى آخر التنبيه في الخصائص (باب في هذه اللغة: أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط؟) ٢:٢٨، والمزهر (المسألة:١١ من النوع الاول) ١:٥٥؛ وقول ابن جني الأوّل حكاه السيوطي كذلك في المزهر حكاية وليس نقلاً.

(٢) قال ابن الطيب ١:٢٦٠: واصطلاح أهل العربية إذا أطلقوا «الأخفش» إنّما يريدون به «الأوسط» فإذا أرادوا غيره قيّدوه. ولذلك قيّد المصنّف هنا «الأخفش الأصغر» بكنيته. ينظر: المزهر (النوع: ٤٧) ٢:٤٥٦. والصواب أنّه لم يقيّده كما في الخصائص والمزهر. والأخفش هنا هو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، المتوفّى سنة ٢١٦هـ. ينظر: بغية الوعاة ١:٥٩٠، رقم: ١٢٤٤.

(٣) «أيضاً إن قلنا ...» ليس في د.

(٤) زاد في د: وسواء قلنا بالتوقيف أ م لا. ولم أر لهذه الزيادة فائدة لورودها في المتن من قبل.

(٥) كذا في النسخ، والصواب أن الكلام لابن فارس في الصاحبي ٨ والمزهر ١:٩. وقد سقطت هذه اللوحة من ب. كما أشير إلى ذلك سابقاً.

(٦) في د: غيره.

(٧) في الصاحبي: بل وقّف الله [جلّ وعزّ] آدم [عليه السلام أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه في زمانه، وانتشر من ذلك ما شاء الله. ثم علّم بعد آدم -عليه السلام- من عرب الأنبياء -صلوات الله عليهم-نبياً ما شاء الله] أن يعلمه. فما بين معكوفين سقط من الشرح.

أحدٌ قبله تماماً على ما أحسنه من اللغة المتقدّمة.

ثم قرّ الأمر قرارَه، فلا نعلم لغةً من بعده حدثت فإن تعمّل [اليوم](٢) لذلك متعمّل وجد من نقّاد العلم من ينفيه [٢٦ب] ويردّه، كما روي أنّ «أبا الأسود الدؤلي» أنكر كلمةً، فقال له المتكلّم: هذه(٣) لغةٌ لم تبلغك. فقال له يا ابن أخي: لا خير لك فيما لم يبلغني فعرّفه بلطف أنّ الذي جاء به مختلَق(٤).

قال «سعيد بن مسعدة **الأخفش**» تلميذ «سيبويه». وهو المراد إذا أُطلق وإلاّ فهو لقبٌ لأحد عشر نحوياً –كما في «المزهر»(٥)– فإذا أريد غيره قُيّد(٦).

اختلاف لغات العرب إنّما جاء من قِبَل وحصل من جهة أنّ **أوّل ما وضع منها** من لغاتهم، **وضع على خلاف**: بكسر ففتح مختلفاً بأن جاء بوجوه الاختلاف، كرفع ونصب خبر «ما» النافية فأخذ بالأوّل «تميم» وبالثاني الحجاز(٧).

وإن كان كلّه أي الموضوع **مسوقاً** وارداً **على صحّة** في(٨) الوضع **وقياس** مدرك يتقوّى به فقال الحجازيّ: لمّا أشبهت «ما» «ليس» في نفي الحال والجمود، حُملت عليها وعملت عملَها.

وقال التميميّ: لمّا لم تخصّ بالأسماء اختصاص «ليس» بها أُهملت.

وقد تلطّف منهم من أشار لنسبه منهم في قوله: [من الكامل]

ومهفهفِ الأعطاف قلتُ له: انتسب فأجاب: ملقُ المحبِّ حرامُ

[٢٦ج] فاكتفى بإهمال «ما» عن التصريح برفع نسبه لـ«تميم»(٩).

---

(١) الزيادة من الصاحبي.
(٢) الزيادة من الصاحبي. والعبارة في ج: فإن تعمد لذلك متعمد.
(٣) في الصاحبي: ولقد بلغنا عن أبي الأسود أنّ امرأً كلّمه ببعض ما أنكره أبو الأسود، فسأله أبو الأسود عنه فقال هذه...
(٤) في ب و د: مختلف.
(٥) المزهر ٢:٤٥٣.
(٦) هذان السطران في د دون شرح.
(٧) تنظر الإحالة في الفرع الرابع من كتاب السماع.
(٨) في د: من.
(٩) اللغز في الإحاطة ٢:٢١٩، ونفح الطيب ٥:٢٢٧.

ثم أحدثوا أي العرب، [٢٠د] من بعدُ -بالبناء على الضم لحذف المضاف إليه، ونية معناه- أشياءَ كثيرةً اصطلحوا عليها، مثل كون «إذا» في الشرط المحقق، و«إن» في المظنون، و«لو» للشرط الماضي، والتأكيد للإنكار ونحوه، وتركه [لعدم الإنكار](١)، ونحو ذلك مما بنوا عليه لغاتهم في محاوراتهم؛ للحاجة النازلة بهم الداعية إليها: إلى الأشياء المحدثة منهم، من غير تغيير للموضوع(٢) عن مكانه بل ضمُّوا لطائفَ إليه(٣).

غيرَ أنَّها أي المحدثةَ، على قياس ما كان -مزيدةٌ- وضِع -بالبناء للمفعول- في الأصل المقيس عليه ما(٤) أحدثوه مختلفاً، كاختلاف صيغ الفاعلين والمفعولين والصفات [المشبهة](٥). والوصف(٦) حالٌ من مرفوع «وضع».

قال «الأخفش»: ويجوز أن يكون الموضوع الأوَّل من الواضع في مختلف الاستعمال، كخبر «ما» النافية، ضرباً واحداً، كالنصب مثلاً، ثم رأى -من «الرأي»- مَن جاء من أولي الفِكَر الوَقَّادة من العرب من بعدُ: بالضم وسدَّ مسدَّ مفعولي «رأى» أَنْ -بفتحٍ فسكونٍ- خالف قياسَ الأوَّل أي بمخالفةٍ(٧) له إلى قياسٍ ثانٍ -متعلِّقٌ بـ«خالف»- جارٍ في الصحَّة وجواز الاستعمال مجرى الأوَّل؛ لقيام مدرك الطريق الثاني كما قام مدرك الوضع الأوَّل.

وفي «الخصائص»(٨): اللغات كلُّها حجَّةٌ؛ ألا ترى أنَّ لغة إعمال الحجاز في «ما» وإهمال تميمٍ لها كلٌّ منهما يقبله القياس، فليس(٩) لك ردُّ إحداهما بصاحبتها؛ لأنَّها

---

(١) الزيادة من الفيض ١:٢٦٢.
(٢) في د: للوضع.
(٣) في الفيض ١:٢٦٣: وإنّما يضمون إليه لطائف.
(٤) «ما» اسم موصول.
(٥) زيادة من د.
(٦) أي: مختلفاً.
(٧) في د: مخالفته.
(٨) الخصائص ٢:١٠ والمزهر ١:٢٥٧.
(٩) كذا في د و المزهر. وفي الخصائص: وليس. وقد سقطت من أ و ب و ج.

ليست أحقَّ بذلك من الأخرى. غايته(١) أن تتخير إحداهما [٢٣أ] فتقويها على أختها، وتعتقد أقوّىأ القياسين أقبل ُ لها وأشدُّ أنساً بها وأمّـ ا ردُّ إحداهما بالأخرى فلا(٢)، ألا ترى للحديث المرفوع: «نزل القرآن بسبع لغاتٍ كلها كافٍ شافٍ»(٣).

هذا إن استوت اللغتان أو تقاربتا في القياس.

فإن قلّت إحداهما جداً وكثُرت مقابلتُها كذلك أخذتَ بأوسعهما رواية ً وأقواهما قياساً (٤).ألا ترى أنّك لا تقول: «المال لِكَ» ولا [٢٧ب] «مررت بِكَ» قياساً على قول «قُضاعةَ»: «المال لِهِ»(٥).

والواجبُ (٦) في مثله استعمال الأقوى الأشيع، ومع ذلك لو استعمل ذلك الأقلَّ إنسانٌ لم يكن مخطئاً لكلام العرب فالناطق على قياس لغةٍ مصيبٌ غير مخطئ لكنّه مخطئٌ لأجود اللغتين،فإن احتاج لذلك في شعرٍ أو سجعٍ فغير ملوم(٧) ولا منكُرٌ عليه. انتهى.

وقال أبو حيّان»(٨) في «شرح التسهيل»(٩) كلّ ما كان لغةً لقبيلةٍ (١٠) يقَسُ عليه.

وهذا كلّه سيأتي في الأصل في «التعادل والتراجيح»،ويأتي زيادةُ إيضاحه ثمّة.(١١)

---

(١) الضمير للشأن. وفي الخصائص والمزهر: ولكن غاية مالك في ذلك.

(٢) قال ابن جني في المحتسب ١:٢٣٦: ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم - وإن غيره أقوى منه- أنه غلط.

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير بلفظ: «أنزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف كلها كاف شاف» وقال السيوطي: حسن. ينظر: فيض القدير٣:٥٤، رقم: ٢٧٢٥. وأخرجه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي بلفظ آخر. ينظر: جامع الأصول ٢:٤٧٩، رقم: ٩٤٠. وقد أفرد هذا الحديث ابن الجزري بجزء، جمع فيه رواياته، وكتب ألفاظها وطرقها في النشر ١:٢٣. وتنظر رواياته في تفسير الطبري ١:٢٧ ط شاكر.

(٤) كذا في د والخصائص والمزهر، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٥) زاد في الخصائص: ومررت بَه.

(٦) في د: فالواجب.

(٧) كذا في الخصائص والمزهر، وفي النسخ: معلوم.

(٨) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الإمام أثير الدين، أبو حيان الأندلسي الغرناطي النفزي. توفي ٧٤٥هـ. بغية الوعاة ١:٢٨٠، رقم: ٥١٦.

(٩) المزهر ١:٢٥٨.

(١٠) كذا في د والمزهر، وفي أ و ب و ج: قليلة.

(١١) هذا السطر ليس في د.

قال(١) أبو حيّان(٢) أيضاً: إنّما يسوغ التأويل إذا كانت الجادّة على شيء، وثَمَّ جاء شيءٌ يخالفها(٣)، فيتأوّل(٤). أمّا إذا كان ذلك لغةَ طائفةٍ من العرب، لم يُتكلّم(٥) إلا بها، فلا تأويل.

ومن ثَمَّ تأويلُ «أبي علي»(٦) قولَ تميم: ليس الطيبُ إلا المسكُ» على إضمار اسمها ضمير الشأن؛ بأنّ(٧) «أبا عمرو» نقل أنّ ذلك لغتهم.(٨)

وقال «ابن فارس»(٩): لغة العرب يُحتجّ بها فيما اختُلف [٢٧ج] فيه، إذا كان التنازع في اسمٍ أو صفةٍ أو شيءٍ مما تستعمله(١٠) العرب من سننها في حقيقةٍ أو مجازٍ أو ما أشبهه. فأمّا ما سبيله الاستنباط، وما(١١) فيه لدلائل العقل مجالٌ من(١٢) التوحيد وأصول الفقه وفروعه، فلا يُحتجّ فيه بشيءٍ من اللغة؛ لأنّ موضوع ذلك على غير اللغات. فأمّا الذي يختلف فيه الفقهاء، من نحو قوله تعالى: ﴿أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾(١٣) فمنه ما يصلح للرجوع للغتهم والاحتجاج بها فيه، ومنها ما يوكَل لغير ذلك.

[وقال ابن جني](١٤): وإذا انتقل لسان الفصيح لغير لسانه، فإن كان ما انتقل إليه فصيحاً كلغته أُخذ بها كما يُؤخذ بما انتقل عنها، أو فاسداً فلا، ويؤخذ بالأولى ولا نظرَ

---

(١) في د: ثمّ قال.
(٢) التذييل والتكميل ٤: ٣٠٠، والمزهر ١: ٢٥٨.
(٣) وعبارته في التذييل: وقوله: «ولا ضمير في (ليس) خلافاً لأبي عليّ» إذا ثبت أنّ ذلك لغةٌ، فلا يمكن التأويل؛ لأنّ التأويل لا يكون إلاّ إذا كانت الجادة على شيءٍ، ثمّ جاء شيء يخالف الجادة...
(٤) كذا في د والمزهر والتذييل، وفي أ و ب و ج: فيؤوّل.
(٥) كذا في المزهر، وفي د والتذييل: تتكلم.
(٦) في المسائل الحلبيات ٢١٠. وسيأتي قول أبي حيّان وردّ تأول أبي علي في الفرع الثاني عشر من كتاب السماع (٨٣أ). تنظر الإحالات هناك.
(٧) في المزهر: لأن.
(٨) هذان السطران باختصار من التذييل.
(٩) الصاحبي (باب القول في الاحتجاج باللغة العربية) ٤٩، والمزهر ١: ٢٥٨.
(١٠) كذا في د والصاحبي والمزهر، وفي أ و ب و ج: يستعمله.
(١١) كذا في المزهر، وفي الصاحبي: أو ما.
(١٢) في المزهر: أو من.
(١٣) النساء ٤: ٤٣، والمائدة ٥: ٦.
(١٤) مختصر من الخصائص ٢: ١٢ والمزهر ١: ٢٥٩. وسيأتي في الفرع السادس من كتاب السماع (٧٦أ). وقد سقط من النسخ ما يشير إلى أنّ الكلام لابن جني.

لفساد اللغة(١) بالنسبة للغة الأولى، وأنّ ذلك محتمل فيه؛ لأنّه لو فُتح هذا الباب ما طابت نفس بلغة، وتوقّف عن الأخذ عن كلٍ محافة ذلك. وفيه من الخَطَل ما لا يخفى. فالصواب الأخذ بما عُرفت صحته، ولم يظهر فساده، ولا يُنظر لاحتماله له ما لم يبن.

قال الأخفش(٢): **وأمّا أيُّ الأجناس الثلاثة**. وأبدل منها بدلَ [٢١د] مفصّلٍ من مجملٍ [قوله](٣): **الاسمِ والفعلِ والحرفِ** وهو مستوفٍ للعدّة، فيجوز فيه الإتباع والقطع كما مرّ نظيره.

وأيّ «مبتدأ»، خبره: **وُضع قبلُ** أي قبلَ أخويه **فلا يُدرى ذلك**.

وليس المراد من الأسماء في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾(٤) المقابلةَ للنوعين، بل(٥) المعنى اللغويَ مما كان سمةً على غيره من سائر الألفاظ. فدخلت الأجناس أجمع.

ويحتمل عقلاً **في كلّ من الثلاثة أنّه وضع قبلُ** أي كلٍّ منهما.

وبه: بهذا الاحتمال **صرّح «أبو علي** الفارسي».

وفي «الخصائص»(٦) عنه أيضاً: إن قيل: اللغة فيها أسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ، وليس يجوز أن يكون المعلَّم من ذلك الأسماء وحدَها(٧) دونَ غيرها(٨)، فكيف خصّ الأسماء وحدها؟

---

(١) أي: اللغة الثانية.

(٢) الصواب أنه لبن جني. وقد حكاه السيوطي كما هو مذكور هنا في المزهر حكاية وليس نقلاً.

(٣) زيادة من د.

(٤) البقرة ٢:٣١.

(٥) العبارة في د: القابلة للنوعين على. والنوعان: الفعل والحرف. أي: المعنى الاصطلاحي عند اللغويين.

(٦) الخصائص ١:٤١ والكلام فيه لابن جني، وليس لأبي علي. وقد نقل ابن علان النصّ من المزهر لأنه زاد فيه ما زاده السيوطي على الخصائص. ينظر المزهر ١:١١. وكلام أبي علي في ترتيب الاسم والفعل والحرف حسب القوة و الأولية في النفس والرتبة في الخصائص ٢:٣٠. وهو الذي أشار له السيوطي في المتن والمزهر ١:٥٦ بقوله: وبه صرّح أبو علي.

(٧) كذا في المزهر، وليست في الخصائص.

(٨) زاد في الخصائص: مما ليس بأسماء.

قيل: اعتُمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القُبُل (1) الثلاثة، ولأنّ كلّ كلامٍ مفيدٍ لا بدّ فيه من الاسم (2)، وقد تستغني الجملة المستقلّة عن كلٍّ من الفعل والحرف، فلمّا كانت الأسماء من القوّة والأوليّة في النفس والرتبة على ما لا خفاء به، جاز أن يُكتفى بها ممّا هو تالٍ لها ومحمولٌ في الحاجة عليها إليه(3). انتهى.

ولعل لأبي علي في ذلك قولين(4).

قال «أبو علي»(5): **وكان «الأخفش»(6) يذهب**: يميل، **إلى أنّ ما**(7) **غُيِّر** -بصيغة المفعول- [24أ] [28ب] **لكثرة استعماله**، كـ«أيشٍ» بفتحٍ فتشديد التحتية وتنوين الشين المعجمة. حكاه أبو عليّ الفارسيّ في تذكرته عن «أبي الحسن الأخفش» و«الفرّاء»(8) عن العرب قال(9): والقول فيه عندنا «أيّ شيءٍ لك(10)» فخفّف الهمزةَ، وألقى الحركة على الياء فتحرّكت بالكسرة(11)، فكُرهت الحركة فيها، فأُسكنت، فلحقها التنوين فحُذفت لالتقاء الساكنين. قال: وما يلزمه من بقاء الاسم على حرفٍ واحدٍ حسّنه أنّ الإضافة لازمةٌ، فصار لزومها مشبهاً له بما في نفس الكلمة حتى حذف منها، فقالوا: «فيمَ» و«لِمَ» فكذا هنا «أيّش». انتهى.(12)

---

(1) «القبل» جمع «قبيل»، وهو الصنف المماثل. الوسيط مادة (قبل).

(2) كذا في المزهر، وليست في الخصائص.

(3) «عليها إليه» في الخصائص والمزهر: إليه عليها. وفي د: عليها إليها. وقد سقطت «إليه» من أ و ب و ج.

(4) «ولعل لأبي علي في ذلك قولين» كذا في د. وهي في أ و ب و ج على الهامش على أنّها حاشية.

(5) كذا في النسخ، والصواب أنّه لابن جني في الخصائص ٢:٣١.

(6) كذا في المزهر ١:٥٦، وفي الخصائص: أبو الحسن.

(7) سقطت من أ و ب و ج.

(8) «عن أبي الحسن الأخفش والفرّاء» ليس في د. والفراء هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، أبو زكريا. توفي بطريق مكة سنة ٢٠٧هـ. بغية الوعاة ٢:٣٣٣، رقم: ٢١١٥.

(9) الأشباه والنظائر ١:٥٧٥.

(10) في د: ذلك. وهذه الكلمة ليست في الأشباه والنظائر.

(11) كذا في د والأشباه، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(12) ينظر: في «أيش» شفاء الغليل (أيش) ٥٥.

وفيه أنّ كسرة الشين سكون(١) عن مقتضيها في كلامه. [٢٨ج] والأحسن أن يقال: نُقلت حركة الهمزة للياء ثم حُذفت، فاستثقلت(٢) الحركة عليها فنُقلت للشين بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، هما هي والتنوين(٣).

تصورته(٤) **العرب** أي أوقعت صورتَه في فكرها بوصف كثرة الاستعمال **قَبل** **وضعه** أي: وضع ذلك المغيّر المذكور، **وعلمت** لكثرة الحاجة لاستعماله **أنّه** -الضمير للشأن- **لابدَّ** بضمّ الباء وتشديد الدال. قال في «المصباح»(٥): لا محيدَ [عنه](٦). قالوا: لا يُعرف استعماله إلا مقروناً بالنفي.

من كَثْرة -بتثليث الكاف والفتح أشهر(٧)- **استعمالهم إيّاه** للحاجة الداعية إليه **فابتدؤوا**: العرب، **بتغييره** أي: بوضعه مغيراً عمّا حقّه أن يكون عليه **لِما** -علّة للابتداء المذكور- **بأنْ** مخفّفة، واسمها ضمير الشأن أي: أنّه- **لابدّ منه**(٨): من التغيير، **من** تعليلية- **كثرةِ** (٩) الأحوال **الداعية إلى تغييره** فغيروا، كما قال من قال: [من المتقارب]

رأى الأمرَ يُفضي إلى آخرٍ فصيّرَ آخرَه أوّلا(١٠)

---

(١) في هامش أ و ب و ج: لعله مسلوب.
(٢) في أ و ب و ج: فنقلت. ولعلّ ما أثبته هو الصواب.
(٣) من قوله «وفيه أنّ كسرة الشين...» ليس في د. وقال في المصباح المنير مادة (شيأ): خففت الياء وحذفت الهمزة تخفيفاً، وجعلا كلمةً واحدةً، فقيل: أيش. قاله الفارابي.
(٤) عند فجال وفي الخصائص والمزهر: إنّما تصورته.
(٥) المصباح المنير، مادة (بدد).
(٦) الزيادة من المصباح المنير.
(٧) في د: أكثر.
(٨) ليست عند فجال ولا في الخصائص والمزهر.
(٩) العبارة في د: لابدّ منه من كثرة.
(١٠) ينسب للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ١٥٤، وفي عيون الأخبار (٣:٥٣، ٥٤) منسوبة لمحمود الورّاق، و البيت في الخصائص ١:٢٠٩، و٢:٣١، ١٧٠، وسرّ صناعة الإعراب ٢:٦٨٧، والمحتسب ١:١٨٨، وشرح المفصّل ٥:١٢٠، والأشباه والنظائر ١:٥٧٩، رقم: ٢٢٦..

وذلك لأنّ كثرة الاستعمال ثِقَلٌ داعٍ للتخفيف والتغيير عن أصله، كما غُيّرت «هلمّ» عن أصلها، وهو «هالُمّ». قال «الخليل»: «ها» للتنبيه، و«لُمّ» أي: لُمَّ بنا. فحُذف ألفها تخفيفاً لكثرة استعمالها(١).

ونُصِب «غدوةً» بعد «لَدُن» مع أنّ الأكثر جرّها بعد «لدن» بها لكثرة استعمال «غدوة» معها(٢).

وكثرة الاستعمال يجوز معها ما لا يجوز مع غيرها، وعلى هذا الاحتمال، فالتغيير عن الأصل المطّرد في كثرة استعماله عن أصله من الواضع.(٣)

قال: ويجوز عقلاً **أن تكون**(٤) الموضوعات **كانت قديماً** عند وضعها الأوّل على أصل الوضع **بلا تغيّر به:** بالوضع(٥).

وفي «المزهر»: ويجوز أن يكون(٦) كانت قديماً معربةً (٧) أي: من غير تغيير أصلاً (٨) **فلمّا كثُرت** في الاستعمال **غُيّرت** عن أصل وضعها للتخفيف **فيما بعدُ**.

قال «أبو علي»(٩): **والقول عندي هو** الاحتمال **الأوّل**، أنّهم رأوا الداعي الأوّل للتغيير لكثرة تعاور هذا الكلام، تصرّفوا فيها ابتداءً بالتخفيف والتغيير. **لأنّه أدلُّ على حكمتها** وضعها للألفاظ مواضعَها التي تدعو إليه مواقعها والحكيم من يعطي كلّ

---

(١) ينظر: الكتاب ٣:٥٢٩، والخصائص ٣:٣٥، واللباب ٢:٨٩، ولسان العرب مادة (هلم)، وهمع الهوامع ٥:١٢٦.

(٢) والتذييل والتكميل ٨:٧٣.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر (كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية) ١:٥٧٣. وكلام ابن علاّن هنا منه.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج وعند فجال: يكون. وفي الفيض ١:٢٦٤؟ أي: جوازاً عقلياً أن تكون الموضوعات.

(٥) في د: بالموضوع.

(٦) في المزهر: تكون. وفي الخصائص: وقد كان أيضاً أجاز أن يكون قد كانت قديماً معربة.

(٧) «معربة» كذا عند فجال. قال ابن الطيب ١:٢٦٥: وفي نسخة: (بلا تغير به) وهي تحريف بلا مرية، لأنّ لفظ «معربة» هو الذي في المزهر والخصائص.

(٨) هذا السطر ليس في د.

(٩) صوابه: ابن جني.

مستحقٍّ مستحقَّه- **وأشهد**:أقوم شهادةً ، **لها**: للعرب، **لعلمها**(١) **بمصاير أمرها**:

بالياء لا بالهمزة؛ لأنه كـ«معايش» (٢) جمع «معيشة»، فالياء في واحدها أصليّة، فتبقى في جمعه بحالها. أي: بما يصير إليه أمرها [٢٢د] في تصاريف كلامها.

فتركوا بعض الكلام مبنيّاً لا يختلف آخره لعاملٍ **غير معرب** -حالٌ مؤكِّدة، أو وصفٌ [٢٩ب] توضيحيّ- لأنّ عدم إعراب تلك الكلمات لوجود(٣) مانع الإعراب أليقُ بالحكمة لعدم كثرة تعاورها من الكلام فلزمت حالاً واحدةً.

نحو «أمسِ» بالبناء على الكسر في لغة الحجاز، وخالفت(٤) تميمٌ ومحلُّ الخلاف إن أُريد به اليوم الذي قبل يومك بليلة (٥) ولم يعرّف بـ«أل» ولم يُضف، ولم يُكسّر ولم يصغّر، ولم يكن ظرفاً ، فإن وجدت الخمسة والأُول وكان ظرفاً ، كـ«صمتُ أمسِ» بُني اتفاقاً ،وإن فُقِد [٢٩ج] [٢٥أ] واحدٌ من الخمسة قبله أُعرب اتفاقاً، كـ«صمتُ أمساً»، وإلا ولم يكن ظرفاً (٦) فهو محلّ الخلاف وقد نظمتُ ذلك كذلك(٧) في قولي: [من البسيط]

إذا أريد بـ «أمس» ما تقدّم كا(٨)	بـفرد(٩) ليل(١٠) وما صغرتَه أبدا
لا تكسّر، ما «أل» فيه قطٌّ ولا	أُضيف ما جاءنا(١١) ا. فخذُ سدْ (١٢)

---

(١) عند فجال وفي الخصائص والمزهر :بعلمها.

(٢) قال تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾ الأعراف ٧:١٠ والحجر ١٥:٢٠. كذا قرأها الأربعة عشر. ينظر: إتحاف فضلاء البشر ١:٢٨٠. وينظر: المقتضب ١:٢٦٠، والمنصف ١:٣٠٧، والممتع ١:٣٤٠، ٢:٥٠٧.

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لوجوه.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: خالف. ينظر الخلاف لـ«أمس» التذييل والتكميل ٨:١٤.

(٥) في د: بيوم.

(٦) «ولم يكن ظرفاً» ليس في د.

(٧) الكاف حرف جر بمعنى «على».

(٨) كذا في د، وفي أ و ج: تقدملا. وفي ب: تقدم لا.

(٩) في ب: بغير.

(١٠) في د: يوم.

(١١) في أ و ج: جاءتا.

(١٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فقد.

اختلافُ الحجاز مع تميمَ فإن رشـــدا
ت سوابقُ ظرفٍ وهو قد وجدا

ل ّ يبني، وإن من خمسةٍ (١) سلفت ، قبله واحدٌ يا خِـ ـلُّ قد فُقدا
ـل ّ يعربُـ ـه بالاتفـاق، فقـل: كان أمسنا(٢) ـأهولاً بكل ندا

وبنيت لتضمنها معنى «أل» المعرِّفة، وكان(٣) على الحركة لدفع التقاء الساكنين، وكانت كسرةً لأنها الأصل في التخلص منه(٤).

و«أين» مبني لشبهه بالحرف لتضمّن معنى الشرط والاستفهام، وعلى حركة لدفع التقاء الساكنين، وكانت فتحةً لأنها أخفّ الحركات.

ولذا عدد أمثلة(٥) المبني عليها بقوله: و«كيف» وبناؤها لتضمنها معنى ما ذكر(٦)، وإن كان المختار عند البصريين وجوبَ الرفع في «كيف تجلسُ أجلسُ»، وما في «الجرومية»(٧) من الجزم بها مذهبٌ كوفيٌّ.

و«كم» بُني لتضمنه معنى «ربّ» من التكثير إن كان خبرياً، أو الاستفهام إن كان استفهامياً ولا يُسأل عن البناء على السكون لأنّه أصله(٨)، ولذا عدد أمثلته فقال:

و«إذ» بني لشبهه بالحرف في الافتقار المتأصّل لجملة.

و«حيثُ»(١) وقبلُ» ببنائهما الأوّل فلما ذُكر في «إذ».

---

(١) في د: أربع.
(٢) زاد في د: أمس.
(٣) أي: كان البناء. وفي د: كانت. أي: كانت «أمس».
(٤) أي: من الساكنين. ينظر: أسرار العربية ٥١، وارتشاف الضرب ٣:١٤٢٧، وهمع الهوامع ٣:١٨٧.
(٥) لم يذكر المصنف إلا مثلاً واحدا للمبني على الفتح.
(٦) ينظر: أسرار العربية ٥١، واللباب ٢:٨٦.
(٧) هي متن الأجرومية. ينظر: شرح الكفراوي على الآجرومية ١٣٩، وحاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري ٥١، والكواكب الدرية ٢:٥١٦. وينظر: ارتشاف الضرب ٤:١٨٦٨، ومغني اللبيب (كيف) ٢٧٠، وهمع الهوامع ٤:٣٢١.
(٨) ينظر: أسرار العربية ٥١، ٥٢، وباب (كم) ١٩٦، واللباب (باب كم) ١:٣١٤.

وأمّا الثاني فلتضمّنه معنى الإضافة الذي هو معنىً حرفي، مع جموده، ولشبهه بحرف الجواب في الاستغناء بلفظه عمّا بعده.(٢)

وعلى حركة لدفع التقاء الساكنين، وكانت ضمةً جبراً لما لحقه من الوهن بحذف [المضاف](٣) إليه، مع أنّ معناه مقصودٌ (٤).

علماً –علة لتغيير ما غيروا(٥)– **بأنّهم** أي الناس (٦) **فيما بعدُ** أي بعدَ زمن الوضع، **يستكثرون منها**(٧) في كلامهم للحاجة لمدلولاتها، **فيجب لذلك** الاستكثار **تغييرها**؛ لأنّ الاستكثار يقتضي التغيير، فغيروا لذلك، وأبقوا على حالة ما لا تدعو الحاجة إلى الاستكثار منه(٨).

و«علماً» علّةٌ لبناء ما بنوه. ولفظ «لا» ساقط من الكاتب قبل «يستكثرون» فلعدم الاستكثار الموجب للتغيير بنوا هذه الألفاظ وألزموها حالاً واحدةً. لكن يعكّر عليه أنّه في

---

(١) اللباب (باب حيث).٢:٧٧.
(٢) قوله «فلتضمّنه معنى...» مكانه في د: فإلحاقا به. وهو خطأ لأنّها بنيت لما ذكره في أ و ب و ج.
(٣) زيادة يقتضيها السياق.
(٤) «لما لحقه... مقصود» مكانها في د: لما فات من المضاف إليه. ينظر: أسرار العربية ٥١، واللباب (باب قبل وبعد) ٢:٨١. وزاد في أ و ب و ج: أو أكمل له جميع الحركات أو لتخالف حركات بنائه حركة إعراب. وجاء في هامش أ و ب و ج: «قوله: (أو أكمل) إلخ... هكذا نقلته [في ج: نقله] من نسخة المصنف وكانت مكتوبة في الهامش، وقد ذهب بعض الكلام مع ما ذهب من أطراف الورق حال التجليد فوقع الخلل من العبارة. انتهى. قلت: ولعل الصواب علة تركوا. انتهى».
(٥) «لتغيير ما غيروا» في د: لبناء ما ذكر. قال ابن الطيب ٢٦٧: قوله (علماً) علةٌ لـ«تركوا» إلخ... أي تركوا بعض الكلمات مبنيّةً لعلمهم بأنّهم يستكثرون منها في كلامهم، فيجب لذلك الاستكثار تغييرها من الإعراب الذي هو الأصل إلى البناء الذي هو لزوم حلة واحدة، لخفّته بالنسبة للاستكثار، فيما ادّعى هذا القائل. وقد مرّ ما فيه من أنّه يوجب أن يكون الاستكثار من علل البناء، وأنّهم لم يذكروه في أسبابه، كما لا يخفى. وادّعاء أنّ «علماً» علّة لـ«تغيير» مما لا معنى له، إذ لا دلالة في الكلام عليه.
(٦) في د: العرب.
(٧) «يستكثرون منها» في د: لا يستكثرون منها. وعند فجال وفي الخصائص: بأنهم سيستكثرون منها فيما بعد.
(٨) قوله «فغيروا لذلك...» مكانه في د: فسدّوا الباب دفعاً لثقل تكرار اللفظ بحركته الإعرابية بإلزامها حالةً لا تخرج عنها مطلقاً.

«المزهر» وفي بعض نسخ هذا المتن بلفظ «سيستكثرون(١) منها» والسين مانعة من زيادة «لا»(٢).

(١) كذا في المزهر، وفي أ و ب و ج: يستكثرون.

(٢) من قوله «علماً علّةً لبناء...» ليس في د. قال ابن الطيب ١:٢٦٧: ومثله ادعاء أنّ «يستكثرون» على حذف «لا» والمعنى: لعلهم بأنهم لا يستكثرون، فإنّ هذا مع كونه مبنياً على التخمين والحدْس ينافيه أنّ الذي في الخصائص وغيره «سيستكثرون» بسين التنفيس أوّل المضارع. ومثله لا يجوز اقتران النافي به على ما قُرّر في العربية. وتصديره بالسين هو الذي في المزهر أيضاً، وفي نسخ من الاقتراح، فلا معنًى لاعتباره، ولا لتخريج الكلام عليه. والله أعلم. ثم هذا التنبيه أورده المصنّف في المزهر مسألةً مستقلّةً، وجعله في الخصائص باباً على حدةٍ، فذكر المصنّف له هنا بعنوان «التنبيه» لا معنى له، ولا سيّما وهم يعتبرون في التنبيه أن يكون ما اشتمل عليه معلوماً ومعروفاً مما تقدّمه في القواعد بأدنى تأمّل، وهذا لا دلالة لما قبله عليه، ولا إشعار له به، فالأولى أنْ لو جاء به مسألةً كما في المزهر. والله أعلم.

المسألة الرابعة

من مسائل المقدّمات

في مناسبة الألفاظ للمعاني

أي: ما بينها من المناسبة الداعية لوضعها لها.

قال «ابن جني» **في «الخصائص»**(١): **هذا** المعنى الحاضرُ ذهنه **موضعٌ** [٣٠ب] **شريفٌ**؛ لتقدّ وحسُنْ ثمرته **عند**(٢) **«الخليل»**، **و**تلميذِه «عمرو بنِ عثمان بنِ قنبرْ»(٣) **«سيبَوِيه»**: بفتح [الباء](٤) الموحدّة والواو وسكون التحتيّة وكسر الهاء. هذا طريق البصريين فيه، وجرى الكوفيّون على ضمّ الموحدة وسكون الواو وفتح التحتية؛ فراراً من «ويه»؛ فإنّه اسم شيطان. وعليه جرى المحدّثون(٥). [٣٠ج]

وظاهرٌ أنّ معاني هذا اللقبِ إنّما هي على الوجه الأوّل، ففي «البغية»(٦) للمصنّف: «سيبويه لقب» معناه رائحة التفاح. قيل: كانت أمّه ترقّصه به في صغره. وقيل: كان من يلقاه(٧) لا يزال يشمّ فيه رائحة الطّيب فسمّي به. وقيل: كان يعتاد شمّ التفاح. وقيل:

---

(١) الخصائص (باب في إمساس اللفظ أشباه المعاني) ٢:١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨. والمزهر (المسألة العاشرة من النوع الأول) ١:٤٨.

(٢) عند فجال وفي الخصائص والمزهر: نبّه عليه.

(٣) كذا ضبطه «الذهبي» وتبعه «ابن حجر العسقلاني» في «تبصر المنتبه بتحرير المشتبه» ٣:١١٣٨، والزَّبيدي في تاج العروس مادة (قنبر). وضبطه ابن نقطة في «إكمال الإكمال» ٤:٦٥٢ -وهو ما تعقّب القيسي به الذهبي في «توضيح المشتبه» (قنبر) ٧:٢٥٠- بضمّ القاف وسكون النون وفتح الباء. والمشهور أنّه بفتح القاف والباء وسكون النون بينهما، قال الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة «الكتاب» ١:٣: وأمّا الدار قطني فضبطه بفتح القاف وسكون النون. والحق أنّ الدار قطني في «المؤتلف والمختلف» لم يضبطه ولم يذكر أنّه جدّ سيبويه، بل قال ٤:١٩٠٦: باب قنبروقُسّ وقَسّ وقَبِيْروقُتَيْن وبابةُ تَيروقَنْبُوَة. ومن يراجع التراجم يجد أنّهم ضبطوه بثلاثة أوجه: «قَنْبَر» و «قُنَبْر» و «قُنْبُر» ولكلّ عَلَمٍ ضبطه.

(٤) زيادة من د.

(٥) ينظر: بغية الوعاة (نفطويه) ١:٤٢٨، رقم: ٨٦٨. وسيأتي في كتاب السماع، فصل ملخص من المحصول (٨٩أ) ص ٣٣٢ أنّه مأخوذ من نفائس الأصول للقرافي ٢:٩٢٧.

(٦) بغية الوعاة ٢:٢٢٩، رقم: ١٨٦٣.

(٧) العبارة في د: قيل من يلقاه.

لُقّب به للطافته؛ لأنّ التفاح من لطيف الفاكهة(١). انتهى.(٢)

وفي «الشفا»(٣) لشيخنا العلامة «عبد الملك العصامي»، نقلاً عن «التصريح»(٤) للشيخ «خالد الأزهري»(٥): غلب هذا اللّقب عليه بحيث لا ينصرف إذا أُطلق إلاّ إليه، مع أنّه قد لُقّب به جمعٌ غيره.

قال الإِطَلّ وسي»(٦) في «شرح الفصيح»: الإضافة في لغة العجم مقلوبةٌ، و«سيبُ» التفاح، و«وَيْه» الرائحة، والتقدير: رائحة التفاح. قيل: لقب به ... فذكر ما في «البغية»، وزاد: وقيل: لأنه كان أبيض مُشرباً بحُمرة، كأن خدوده [٢٣د] لون التفاح. انتهى.

وتلقته الجماعة علماءُ العربية، **بالقبول** [٢٦أ] فلم يردّوه.

قال «الخليل»(٧): كأنّهم أي العربَ، **توهّموا في صوت الجُندب** - بضم أوّله وثالثه، وبفتح الثالث أيضاً طائرٌ يقع في النار(٨) - **استطالةً**(٩): طولاً متّصلاً،

---

(١) في البغية: من أطيب الفواكه.

(٢) في هامش أ: والمراد عند الإطلاق. زاد في هامش ج: عمرو بشر بن قنبر هذا. وفي هامش ب: ولقبه عند الإطلاق عمرو بن بشر قنبر أ.هـ.

(٣) كتاب شرح فيه «شذور الذهب» لابن هشام، واسمه: شفاء الصدور بشرح الشذور أعني شذور الذهب في النحو. ينظر: هدية العارفين ١:٦٢٨.

(٤) التصريح ٢:٢٥٤.

(٥) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر، زين الدين المصري الأزهري. توفي قرب القاهرة بطريق عودته من الحج، سنة ٩٠٥هـ. الكواكب السائرة ١:١٨٨، رقم: ٣٩٨.

(٦) هو عبد الله بن محمد بن السيّد البَطَلْيَوْسِي، المتوفّى ببَلَنْسِيَةَ سنة ٥٢١هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢:٥٥، رقم: ١٤٢٢. وكتابه هو «شرح الفصيح» لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب المتوفّى سنة ٢٩١هـ. ينظر: كشف الظنون ٢:١٢٧٣.

(٧) العين (المقدّمة) ١:٥٦ بتصرّف.

(٨) قال في تاج العروس مادة (جدب): والجُنْدُب بضم الدال، والجُنُدَب بفتحها مع ضم أولهما، والجِنْدَب كدرهم.

(٩) في العين: مدّاً.

فقالوا دلالةً عليه: **صَرَّ**: بتشديد الراء، من باب «علم» صريراً (١). **و**توهّموا **في صوت البازي** (٢) بالموحّدة والزاي: طائرٌ يُصاد به - **تقطيعاً** (٣) في تصويته، **فقالوا** (٤): **صَرْصَر**. فقابلوا بتقطيع الحروف من (٥) أجناسها تقطيعَ الصوت.

وقال «سيبويهِ» (٦) **في المصادر التي جاءت** في كلامهم **على «الفَعَلان»** بفتح أوليه وبالنون آخرَه -: **إنّها جاءت دلالةً على الاضطراب والحركة.**

في «المزهر» عنه: إنّها تأتي للاضطراب والحركة (٧).

نحو: الغَلَيَان والغَثَيان (٨): بإعجام أوليهما وثاني الثاني، والوزن متقدّم، ولم تُقلب فيهما الياء مع قيام سببه من تحرّكها وانفتاح ما قبلها؛ لئلا تذهب الصيغة فيفوت مدلولُها الذي (٩) جيء له بها كما ذكر. (١٠)

---

(١) قال الفيومي في المصباح المنير مادة (صرر): من باب «ضرب». وقال ابن الطيّب ١:٢٧٢: قوله: (صرّ) هو بالمهملتين، بالفتح في الماضي، والكسر في المضارع على القياس: صرّاً وصريراً، إذا صَوَّتَ. وقوله في الشرح: من باب «علم» ليس بمعروف لأحدٍ من أئمة اللغة.

(٢) في العين: الأخطب.

(٣) في ب: تقطيعها. وفي العين: ترجيعاً. قال الزَّبيدي في تاج العروس في مادة: (صرر) بعد هذا الكلام -ولم ينسبه للخليل-: وكذلك الصقر والبازي.

(٤) سقطت من أ و ب و ج.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: عن.

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٤:١٤: ومثل هذا الغليان، لأنه زعزعةٌ وتحرّكٌ. ومثله الغثيان، لأنه تجيُّشُ نفسِه وتثوّرٌ. ومثله الخطران واللمعان، لأن هذا اضطرابٌ وتحرّكٌ. ومثل ذلك اللهبان والصخدان، والوهجان، لأنه تحرّك الحرّ وثؤوره، فإنما هو بمنزلة الغليان. وقال الرضي في شرح الشافية ١:١٥٦: والقياس المطرد في مصدر التنقّل والتقلّب «الفعلان».

(٧) كذا عند فجال وفي الخصائص.

(٨) عند فجال وفي الخصائص والمزهر: والغثيان وقد أثبت ما في النسخ لأنّ ابن علان ضبطها كذلك. ولو أراد الثاء لقال: وتثليث ثاني الثاني.

(٩) صفة «مدلولها». وفي د: التي. صفة «الصيغة».

(١٠) قال العُكْبَري في اللباب (باب البدل) ٢:٣٠٤: مسألة: إنّما صحّت الواو والياء في الغَلَيان والنَّزَوان لوجهين: أحدهما: أنّ ذلك يُفْضي إلى حَذْف إحدى الألفين لاجتماعهما فيبقى اللفظ «النَزان» و «الغَلان» فيلتَبِسُ بما نونُه أصلٌ، كالأمان والضّمان. وكذلك الصَّمَيَان. والثاني: أنّ هذا البناءَ لا يشبه أبنية الفعل، والتغييرُ بابُه الأفعالُ فما لا يشبهه يخرج على الأصل.

فقابلوا بتوالي حركاتِ المثال المذكور –و«أل» فيه للجنس، فيصدق بما فوق الواحد– **توالي حركات الأفعال** أي: جعلوا الحركات القائمة بالحروف لتواليها دالةً على توالي حركات الأفعال؛ لكمال المناسبة لما بينهما من التوالي.

قلتُ: ومن ذلك «القِسط»: بالفتح الجور، وبالكسر العدل [لما كان الجور فتحاً لأبواب الشكوى، والنفس من مرامها، فتحوا أوّله. ولما كان العدل كسرها وقهرها(١) كسروا أوّله، ولأنّ في العدل](٢) خفضاً للعيش وليناً، وفي الظلم خلافه(٣).

قال «ابن جني» بعد نقله عمّن ذكر **وقد وجدتُ** –من الوجدان متعلّق بمفعولٍ واحدٍ من باب «ضرب»– **أشياءَ**: غير منصرف. قال «الخليل» و«سيبويه»: اسم جمعٍ كـ«طرفاء» إلا أنّه قُلبت لامه(٤) فجُعلت «لفْعاء». وهو المختار لجمعه على «أشَاوى» كـ«صحراء» و«صحارى»(٥).

وقال غيرهم: جمعٌ. فقال «الكسائي» و«أبو حاتم»(٦): جمع «شيء» كـ«بيت» و«أبيات» ومُنع صرفه لشبه آخره بآخر «حمراء»، ولكثرة(٧) استعماله.(٨)

---

(١) في د: ونصرها. ولعلّ ما أثبته هو الصواب.

(٢) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(٣) قال ابن الطيب متعقّباً ١:٢٧٥: وفيه نظر.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٤:٢٤٥: هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاث من غير الفعل. ثمّ قال ٤:٢٥٧: ويكون على «فَعْلاء» في الاسم والصفة. فالاسم نحو: طرفاء وحلفاء وقصباء.

(٥) أشاوى وأشاوي بفتح الواو وكسرها، ومثلها صحارى.

(٦) ينظر رأيه في البحر المحيط (المائدة ٥:١٠١) ٤:٣٢، الدر المصون ٤:٤٣٨. وأبو حاتم هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم السجستاني المتوفّى سنة ٢٥٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ١:٦٠٦، رقم: ١٢٨٧.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فلكثرة.

(٨) ينظر: الكتاب ٣:٥٦٤، ٤:٣٨٠، والعين مادة (شيأ) ٦:٢٩٦، والمقتضب ١:١٦٨، والمنصف ٢:٩٤، والإنصاف (المسألة: ١١٨) ٢:٨١٢، و(المسألة: ١٢١) ٦٥٤ ط جودة مبروك، وسفر السعادة (أشياء) ١:٦٥، والممتع ٢:٥١٢، ٥١٧، وشرح الشافية ١:٢٨، واللباب ٢:٣٦٧، وهمع الهوامع ٦:٢٧٧، وتاج العروس مادة (شيأ). قال الزبيدي فيه معللاً تعليل الكسائي: إنما تُرِكَ صرفُها لكثرة الاستعمال فخفَّتْ كثيراً، فقابلوا خِفَّتها بالتثقيل، وهو المنع من الصرف، لأنها أَي أَشياء شُبِّهَتْ بِفَعْلاء» مثل «حمراء» في الوزن وفي الظاهر، وفي كونها جُمعت على أَشْيَاوَات» فصارت كخضراوات وخَضْراوَاتٍ وصحراوات وصَحْرَاوات.

وقيل غير ذلك مما بينته في «ضياء السبيل إلى معاني التنزيل» [٣١ب] في أواخر سورة «المائدة».

ولما كان وزنه من أوزان جموع القلة(١)، وربما توهم قلة الموجود، دفعه بقوله: **«كثيرةً»** ووصف الجمع بوصف الواحدة؛ لكونه جمع قلة لما لا(٢) يعقل، وهذا هو الأرجح فيه.(٣)

من هذا النمط: بفتح النون والميم وبالمهملة، أي: الصنف والنوع. كما في «المصباح»(٤).

من ذلك: بالذال كما في «المزهر»، أتى باسم الإشارة الموضوع للبعيد مع قرب المشار إليه؛ لأنه [١٢ج] لما كان عريضاً طويلاً نزل منزلة البعيد. وفي نسخة «الاقتراح» بالفوقية بدل الذال إشارة للمناسبة المذكورة أول الترجمة(٥).

ثم الظرف الأول [لغو](٦) متعلق بـ«وجدت»، أو مستقر صفة «أشياء»، والثاني مستقر خبر، مبتدؤه: **المصادر الرباعية المضعفة**(٧) بأن كانت فاؤها(٨) ولامها الأولى من جنس واحد، وعينها ولامها الثاني من جنس واحد(٩) آخر(١٠). وهذا يقال له

---

(١) هذا على فرض كونه جمع، وليس اسم جمع.

(٢) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٣) قال ابن الحاجب ممليا على قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ البقرة ٢:١٨٤ في الأمالي ١:٦٠: كل صفةٍ لموصوفٍ مذكّر مما لا يعقل فأنت فيها بالخيار، إن شئت عاملتها معاملة الجمع المذكر، وإن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث، وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث. وينظر: الدر المصون ٢:٢٧١، وحاشية الشيخ ياسين ٢:١٠٩

(٤) المصباح المنير، مادة (نمط).

(٥) «إشارةً للمناسبة المذكورة أول الترجمة» مكانها في د: وفيها تكلّف.

(٦) زيادة من د.

(٧) ينظر مقدمة العين: ٣.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: واوها.

(٩) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(١٠) ومن ذلك أيضاً إذا كررت فاؤها أو عينها. ينظر: الفيض ١:٢٧٦.

عنـد الصـرفيين: المضـاعف. ووضـعوه موضـع المضـعف(1) تجـو ّزاً ويسـمـ ّى أيضـاً بـ«الأصم»(2).

تأتي للتكرير: لتكريركلٍّ (3) من الحرفين مرة ثانية فكان دليل تكرير مدلولها(4).

والزعزعة(5): هي –كما في «القاموس»(6)كل ّ تحريكٍ شديدٍ . انتهى. أي تجيء لهما(7). ولفظ «الزعزعة» من ألفاظ القاعدة.(8)

نحو:القَ لْقَلَة(9) –بقافين أو بتاءين(10)–**والقَ ْعَ قَ َ ة** بالقافين والمهملتين، قال «ابن فارس»(11): أي: حكاية أصوات الترسة وغيرها.

---

(1) «ووضـعوه موضـع المضـعف» فـي أ و ب و ج:ووضـعوا لوضـعه المضـعّف. وفـي د: ووضـع موضعه المضعّف. ولعل ما أثبته هو الصواب.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب ١:١٦٥، وشرح مختصر التصريف العزي ٩١.

(3) كذا في د وهو الموافق لفجال والخصـائص والمزهر. وفـي أ و ب و ج: للتكثير التكريركل. قـال ابن الطيـب ١:٢٧٧: قولـه «يـأتي للتكرير»، وهو الموجود فـي النسخ المصـححة من الاقتـراح والمزهر، وهو الذي في الخصـائص ، وهو المناسب للمقام أيضـاً، لأنّهم جعلوه دالاً علـى التكرير لما فيـه من المضـاعفة، وهو تكرير حروفه. وفـي الشرح «يـأتي للتكثير» من الكثرة ، ولـيس بصحيح. والله أعلم.

(4) «تكرير مـدلولها» كذا فـي د، وفـي أ و ب و ج: تكريرهـا. وقـال فـي مقدّمـة العين ١:٥٥: وأمّـا الحكاية عن المضاعفة فإنّها بمنزلة الصلصلة والزلزلة وما أشبهها، يتوهمون فـي حسن الحركة ما يتوهمون في جرس الصوت، يضاعفون لتستمر الحكاية في وجه التصريف.

(5) كذا في س وحيدر والفيض ١:٢٧٧، وفي النسخ: والزعزة. وهو خطأ. وفي د: فالزعزعة. وعند فجال وفي الخصائص والمزهر: نحو الزعزعة.

(6) القاموس المحيط، مادة (زعع).

(7) «انتهى أي تجيء لهما» ليس في د.

(8) أي: القاعدةالمذكورة سـابقاً للمصـادر الرباعيـة المضـعفة. وقولـه: «ولفظ الزعزعـة مـن ألفـاظ القاعدة» مكانه فـي د: وهو مـن أفـراد القاعدة فلذا فرّعـه عليهـا. والـواو فـي نسـخة أبيـان لسـان الحال.

(9) «نحو القلقلة» كذا في س وحيدر والفيض، وفي النسخ: نحو القلقة. وعند فجـال وفـي الخصـائص والمزهر: والقلقلة.

(10) كذا فـي أ و ب و ج أي: التلتلـة. وفـي د: بفاءين. قـال ابـن الطيـب١:٢٧٧: وضـبطه فـي الشـرح بفاءين أيضـاً. ولـيس بمـراد هنـا؛ لأنّ الـذي فـي المزهر والخصـائص ضـبطه بالقـاف، ولـيس فـي مادة الفاء ما يناسب الحركة المرادة هنا، إلا قولهم «فلفل»إذا قارب بين الخُطا وتبختر، و«فلفل فاه»شاصـه بالسواك على ما فيه، ويقال فيهما أيضاً: تفلفل. كما في القاموس وغيره. والله أعلم.

(11) مجمل اللغة، مادة (قعع)، والمصباح المنير مادة (قعقع).

والقَرْقَرة بقافين وراءين: صوتٌ في البطن يحدث من رياح ونحوه.(١) ولم يذكره في «القاموس»(٢).

وزاد في «المزهر»: «والصلصلة»(٣) بمهملتين.

و**«الفَعَلى»** -بفتح الفاء والعين- **تأتي** -بالفوقية- أي: هذه [٢٧أ] الصيغة، **للسرعة** في الأمر **نحو: الجَمَزى**: بالجيم والزاي. في «المصباح»(٤): [٢٤د] جَمَزَ جَمْزاً من باب «ضرب» عدا وأسرع. والجَمَزى بفتح الكل اسم منه، يُطلق الجَمَزى على السير، ويقال: هو نوع من السير أشد من العَنَق. في «القاموس»(٥): حمار جَمَزى: سريع.

والزَلَقى(٦): بالزاي والقاف. ولم يذكره في «القاموس» ولا «المصباح».

ومن ذلك المذكور من المناسبة: **باب «استَفْعَل» جعلوه**: وضعوه، **للطلب لما فيه من تقدّم أحرفٍ** -هو أحسن من قوله وفيما حكاه في «المزهر»: حروف(٧)- **زائدةٍ على الأحرف الأصول**، وقُدّمت الزوائد على الأصلية **كما يتقدّم الطلب الفعل**، فناسبوا بين المعنى والمبنى. **وجعلوا الأفعال الواقعة عن غير طلب** مدلولٍ لصيغها **إنّما تفجأ**: تبغت وتتقدّم، **حروفها الأصول** -هو دليلٌ خطابيٌّ ومناسبةٌ بعد الوضع وإلّا ما

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة، مادة (قرر) ٨: ٢٨١، وفقه اللغة ١: ٣٥٢، وتاج العروس، مادة (قرر) ١٣: ٤٠٩.

(٢) بل ذكره، قال: والقرقرة الضحك إذا استغرب فيه ورجّع وهدير البعير. القاموس المحيط، مادة (قرر).

(٣) وردت في المتن عند فجال قبل «القعقعة». قال ابن الطيب ١: ٢٧٩: وهو مذكور في الخصائص أيضاً، وفي نسخٍ كثيرةٍ من الاقتراح، إلا أنّها سقطت من نسخة الشارح.

(٤) المصباح المنير، مادة (جمز).

(٥) القاموس المحيط، مادة (جمز).

(٦) كذا في المزهر، وعند فجال وفي الخصائص: الولقى. وهو عدو الناقة السريع، أو الناقة السريعة. قال ابن الطيب ١: ٢٨١: وفي الشرح أنه «الزلقى» بالزاي والقاف، وأنّه لم يقف له على معنى، فصحّف -رحمه الله- واستشكل، ولو كان عنده الأصل ما توقف. والله أعلم.

(٧) كذا عند فجال.

انقطع(١) بيده قبل أصوله مع أنه لا طلب فيه- **أو ما ضارع:** شابه، **الأصول** في قوته وكونه قطعياً، **نحو: خرج.** لو قال: «نحو قاتل» لكان أولى؛ لأن الكلام في ترتيب المزيد مع أصول الكلمة إلا أن يقال إنه من التخريج [أنه](٢) بتشديد الراء، فيتم المرام(٣).

وأكرم مثال لما به المزيد مثل الأصلي طرا، ولأنه في مكان الفاء من الرباعي.

وكذلك المذكور من مناسبة المبنى للمعنى **جعلوا تكرير العين دالاً على تكرير الفعل**(٤)، نحو: غلّقت الباب إذا تكرر منك غلقه.(٥) وتكرير المفعول كـ«قلّعت الأبواب وقطّعت الأثواب» وإن قلت: «الباب» و«الثوب» خففت إلا إن أريد [٣٢ب] الدلالة على تكرير الفعل للباب. كما ذكرنا(٦). ولو قال «على التكرير» لكان أخصر وأعم.

نحو فرّح وكسّر بتشديد عين كل منهما. **فجعلوا قوة اللفظ** بالتشديد **لقوة المعنى** بالتكرير والتكثير **وخصوا بذلك العين** الجعل وكرروها **لأنها أقوى من الفاء واللام؛ إذ هي واسطة** : متوسطة، **بينهما**(٧) فلها قوة [٣٢ج] لكل منهما، **ومكنوفة**(٨) -بالنون والفاء-: محاطة، **بهما فصارا** أي: الفاء واللام، **كأنهما سياج** :

---

(١) «ما انقطع» في أ و ب و ج: فانقطع. وفي د: ما نقطع.

(٢) زيادة من د.

(٣) في د وفي هامش أ و ب و ج: المقام. قال ابن الطيب ١:٢٨١: «قوله (نحو خرج) إلخ .. راجع لـ«ما» فجاءت فيه الأصول. وكلام الشارح لا معنى له». والصواب أنها مثال لما فاجأت فيه الأصول.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١:٦٣: وقالوا: أغلقت الباب، وغلّقت الأبواب» حين كثّروا العمل. وينظر: شرح مختصر العزي ٣٧، وشرح الشافية ١:٩٢.

(٥) قوله: «غلّقت الباب، إذا تكرّر منك غلقه» مكانه في د: موّتت الإبل.

(٦) من قوله: «إلا إن أريد ...» ليس في د.

(٧) عند فجال وفي الخصائص والمزهر: لهما.

(٨) في هامش أ و ج: مكتنفة.

بكسر المهملة وتخفيف التحتيّة آخره جيمٌ . في «القاموس»(١): هو ما أُحيط به على كلّ (٢) شيءٍ ، كالنخل(٣) والكرم.

لها أي:العينِ ، محيطان بها، **ومبذولان للعوارض**؛ لكون كلٍّ منهما في الطرف **دونَها** لاعتضادها بهما(٤).

ولذلك(٥) المذكورِ **تجد الإعلال بالحذف فيهما**، كحذف الفاء من مضارع نحو «ولد» ومصدره، وكحذف اللام من ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾(٦) و ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾(٧).

دونَها، فلا تُعَلّ غالباً إلاّ بالقلب، كـ«قال» و «باع».

ومن إعلالها بالحذف نحو «يستحي»، أصله «يستحيي»(٨) بياءين نُقلت حركة(٩) العين(١٠) -وهي الياء الأولى- للفاء، ثمّ حُذفت.(١١)

ونحو «مَصُون» و«مَبِيع»(١٢)، ونحو «الإقامة» فإنّ المحذوف عينه على قولٍ (١٣) وعوّض عنها الهاء فوزنُها «إفالة».(١٤)

---

(١) القاموس المحيط، مادة (سيج).
(٢) ليست في القاموس.
(٣) في القاموس: مثل النخل. وفي تاج العروس: من النخل.
(٤) «لاعتضادها بهما» في أ: لاعتضاوهما. وفي ج: لاعتضادوهما.
(٥) في النسخ: وكذلك.
(٦) آل عمران ٣:١٨٦.
(٧) مريم ١٩:٢٦.
(٨) في أ و ج: تستحي.
(٩) «نحو يستحي أصله يستحيي بياءين نُقلت حركة» مكانه في د: تستحيي بنا أي بقلب حركتين.
(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: السين.
(١١) ينظر: شرح الشافية ٣:١١٩.
(١٢) هذا على رأي الأخفش، أمّا سيبويه فالمحذوف هو واو «مفعول». ينظر: الكتاب ٤:٣٥٥، وشرح الشافية ٣:١٤٧.
(١٣) «على قولٍ» ليس في د.
(١٤) ينظر: الكتاب ٤:٣٥٥، وشرح الشافية ٣:١٤٣، ١٤٤، ١٥١.

ومن(١) **ذلك** التناسبِ المذكورِ **قولهم** أي العربِ: **«الخَضْم»** بالمعجمتين **لأكل الرَّطْب، و«القَضْم»** بالقاف والمعجمة **لأكل اليابس. فاختاروا الخاء لرخاوتها للرَّطْب** -بفتحٍ فسكونٍ- لما فيها من اللين والرخاوة، **والقافَ لصلابتها**؛ إذ هي حرفٌ مجهورٌ مستعلٍ(٢) مُقلقلٌ منفتحٌ، **لليابس** ليناسب الدّالُ المدلولَ.

وقال «الكسائي» -كما في «المزهر»(٣)-: «القَضْم» للفرس، و«الخَضْم» للإنسان.

قلتُ وذلك لقوّة أكل الفرس وأسنانه بالنسبة للإنسان(٤).

وقيل: إنّه بالقاف بأطراف الأسنان، وبالخاء بأقصى الأضراس.

وللمناسبة [الأولى](٥) المذكورة(٦) جعلوا **«النَضْحَ»** -بالنون(٧) والضاد المعجمة والحاء المهملة، من باب «ضرب» و«نفع»(٨) الرشُّ- **للماء ونحوه** من المائعات الرقيقة، **و«النَضْخَ»**: [٢٨/أ] الخاء المعجمة محل المّهملة والباقي سواءٌ الرشُ بالغليظ كالعسل. و(٩) قال في «المصباح»(١٠): هو من بابي «ضَرَبَ» و«هَ عَ» أيضاً، أيضاً بلٌّ(١١) أكثر من بَلَلِ النضح، فهو أبلغ منه. انتهى.

---

(١) عند فجال وفي الخصائص دون واو.
(٢) في د: مستفل.
(٣) المزهر ٢:٥١ عن الغريب المصنّف ١:٢١٣. وما حكاه بـ«قيل» فيما سيأتي من المزهر أيضا نقلا عن أبي عبيد. ينظر: فقه اللغة ١:٢٨١، والمخصص ٥:٢٧، ولسان العرب وتاج العروس مادتي (خضم وقضم)، والمزهر ٢:٢٩٦.
(٤) هذا السطر ليس في د.
(٥) زيادة من د.
(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المذكور.
(٧) في د: بفتح النون.
(٨) أي: لها لغتان.
(٩) «الرشُ بالغليظ كالعسل و» ليس في د.
(١٠) ينظر: المصباح المنير، مادة (نضخ).
(١١) في د: بلل. وفي المصباح المنير: بللته.

وقال المصنّف: **أقوى منه** وبين مراعاتهم لها بقوله: **فجعلوا**: فوضع العرب، **الحاءَ** المهملةَ **لرقتها**: لكونها مهموسةً رخوةً(١) مستفلةً منفتحةً، **للماء الخفيف**(٢) ونحوه من المائعات الرقيقة، كعصير [٢٥د] العِنَب وماء الورد، **والخاءَ لغلظها**(٣): لكونها فيه مهموساً مستعلياً رخواً مقتضياً **لما**(٤) **هو أقوى**(٥) من الماء كالعسل الغليظ.(٦)

فـ«ابن جني» جعل التفاوت في المائع، فالمهملةُ في الرقيق، والمعجمةُ في الشديد منه. و«المصباح» جعله في كثرة الأثر وقلّته، فاتفقا على الأبلغيّة، وإن اختلفا في محلّها.

ومن ذلك ما قال «أبو عمرو»(٧): «النَّضْح» بالنون فالمعجمة فالمهملة، الشربُ دونَ الرّيِّ، و[النَّصْح](٨) بالصاد المهملة، الشرب حتى يروى، و«النَّشْح» بالشين المعجمة دونَ «النَّضْح» بالضاد المعجمة، والحاءُ فيهما مهملةٌ.

ومن ذلك قولهم للتناسبِ أي العرب مراعين له: **«القَدّ»** -بالقاف المفتوحة وتشديد [٣٣ب] الدال. قال في «المصباح»(٩): من باب «قَتَل» الشقُّ - **طولاً**،

---

(١) «رخوة» مثلثة الراء. ينظر: المعجم الوسيط (رخو).

(٢) كذا في المزهر، وفي الخصائص: الضعيف. وقد سقطت من د.

(٣) كذا في الخصائص والمزهر، وعند فجال: لغلظتها.

(٤) «مقتضياً لما» في أ و ب و ج: مقتضى الماء. وفي د: منفتحاً لما.

(٥) الأشباه والنظائر ١:٥٧٥. زاد في أ و ب و ج: منه أي. و«منه» كذا في المزهر، وهي ليست في الخصائص وعند فجال.

(٦) ينظر: المخصص ٩:١٥٠، ولسان العرب وتاج العروس مادة (نضح). وينظر: الغريب المصنّف ٣:٩٤١ ط تونس.

(٧) كذا نقله في المزهر ١:٥١ عن الغريب المصنف. قال في الغريب المصنف (١:٢٢٤ ط تونس): «وقال أبو عمرو: أمغذ الرجل إمغاذا، إذا أكثر من الشرب، فإذا شرب حتى يروى، قال: نصحتُ بالصاد الرِّيّ نصحاً، وبضعتُ به، ونقعتُ به، وقد أبضعَني وأنقعَني. والنشح والنضح واحد» وتجد الإشارة إلى أنّ المقصود بـ«أبي عمرو» إذا أطلق بالغريب المصنّف فهو «الشيباني» إسحاق بن مرار صاحب «الجيم» المتوفّى سنة ٢٠٦هـ. وإذا أريد «ابن العلاء» قُيّد. ينظر: المزهر (النوع: ٤٧) ٢:٤٥٥، ومقدّمة رمضان عبد التواب للغريب المصنف ١:٨٥. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١:٤٣٩، رقم: ٨٩٧.

(٨) الزيادة من المزهر ١:٥١.

(٩) المصباح المنير، مادة (قدد).

و«القَطُّ»(١): بالطاء المهملة محلّ الدال، من باب «قَتَل» أيضاً القطع (٢) عرضاً.

يقال: قططت القلمَ قطعتُ رأسه عرضاً في بريه(٣).

وعامل الظرفين(٤) مقدّر كما أشرتُ إليه.

ووجه المناسبة لأنّ الطاء أحصر(٥) للصوت وأسرع [٣٣ج] قطعاً له؛ لأنّها حرفٌ شديدٌ مطبقٌ مستعلٍ مقلقلٌ، من الدال المستطيلة(٦)؛ لعدم إطباقها واستعلائها.

والوصف تنازعه الوصفان قبلَه(٧).

فجعلوها أي الطاءَ، لقطع العرض بفتحٍ أوّله- لمقابلته بالطول؛ لقربه: لقلّته عادةً بالنسبة للطول، وسرعته لذلك. والدال المستطيلة(٨) أعاد الوصف إطناباً، وليكون كذكر الحُكْم بدليله- لما طال من الأثر، وهو قطعه أي: المقطوع المدلول عليه بالسياق، طولاً.

وهذا الباب: مراعاةُ مناسبة المباني للمعاني واسعٌ جداً لِسَعَةِ المعاني الموضوع لها الألفاظُ بحسب تناسبها، لا يمكن استقصاؤه.

زاد المصنّف في «المزهر»(٩) على ذلك ما في «الجمهرة»: «الخَنَن» بالمعجمة والنونين في الكلام أشدّ من «الغَنَن» بالمعجمة محلّ الخاء. و«الخُنَّة» أشدّ من

---

(١) ينظر: الفروق ١٦٣، والمخصص ٣٤:١٣، ولسان العرب وتاج العروس مادتي (قدد وقطط).
(٢) في د وفي هامش أ و ب و ج: الشق.
(٣) المصباح المنير مادة (قطط).
(٤) أي طولاً وعرضاً.
(٥) في النسخ وحيدر ونسخة من الخصائص ١٥٨:٢: أخصر. قال ابن الطيب ٢٩٠:١ قوله: (لأنّ الطاء أحصر) هو بالمهملات، أي: أجمع له وأضيق. ومن ضبطه بالخاء المعجمة فقد حرّفه.
(٦) كذا في المزهر، وهي ليست في الخصائص.
(٧) «لعدم إطباقها واستعلائها والوصف تنازعه الوصفان قبلَه» ليس في د.
(٨) كذا في المزهر، وفي الخصائص: المماطِلة.
(٩) المزهر ٥١:١

«الغُنَّة»(١). و«الأَنِيت»(٢) أشدّ من «الأنين». و«الرنين» أشدّ من «الحنين»(٣).

وما في «الإبدال»(٤) لابن السِّكِّيت»(٥): «القَبْصَة» أصغر من «القَبْضَة».

قال في «الجمهرة»: «القبص» الأخذ بأطراف الأصابع(٦). وبالمعجمة الأخذ بالكفّ كلّها.

وما في «الغريب المصنّف»(٧) عن «أبي عمرو»: وهذا صَوْغُ هذا(٨): إذا كان على قَدْره. وسوغه: إذا وُلِد بعدَه على أثره.

وقال بعد نقل عدّة موادٍّ(٩) كثيرةٍ من ذلك عن «الجمهرة»: فانظر إلى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيها(١٠)، وكيف فاوتت العرب في هذه الألفاظ المقترنة المتقاربة في المعاني فجعلت الحرف الأضعف فيها والألين والأخفى والأسهل والأهمس لما هو أدنى وأقلّ

---

(١) في جمهرة اللغة باب الثنائي الصحيح مادة (خنن) ١:١٠٩: الخنة من الخنان وهي أشد من الغنة وأقبح. وفي أبواب الثلاثي الصحيح مادة (خنن) ٢:١٠٠٥: الخنن: عنّة في الكلام. وكأن الخنن أشد من الغنن. والحنين شبيه بالبكاء يتردد في الصدر.

(٢) كذا في الجمهرة والمزهر، وفي النسخ: الأنيث.

(٣) في باب النوادر ٢:١٠٨٦: أنَتَ الرجل يأنِت أنِيتاً، وهو أشدّ من الأنين. وفي باب الثنائي الصحيح (رنن) ١:١٢٧: والرنين شبيه بالحنين. ولم أجد «والرنين أشد من الحنين».

(٤) الإبدال ١٢٤ وفيه: القبصة أصغر من القبضة، [وأنّها بأطراف الأصابع]. وهذه الزيادة من نسخة غير الأصل كما ذكر المحقق في الحاشية. وينظر: الإبدال لأبي الطيب ٢:٢٤٦. وفي العين مادة (قبض) ٥:٥٣: القبض بجمع الكف على الشيء. وفي مادة (قبص) ٥:٦٩: القَبْصُ: التناول بأطراف الأصابع. وفي غريب الحديث لابن قتيبة ١:٤١٢ مثله لم ينسبه. وفي الجمهرة مادة (قبض) ١:٣٤٩: ويقال: قَبَصْتُ قبصةً من الأرض، وهو أخذك الشيء بأطراف أصابعك. وفي ١:٣٥٤ منه: قَبضتُ الشيءَ وقَبضتُ عليه بيدي وقد صار هذا الشيء في قَبْضك وقَبْضَتك، إذا صار في ملكك. وذكره ابن السكيت في إصلاح المنطق ١٠ ولم ينسبه إلى الجمهرة. ونسبه لسان العرب وتاج العروس للفراء مادة (قبص). وأعاد السيوطي ذلك القول في المزهر ٢:٢٩٦،٢٦٥ ونسبه للتبريزي في التهذيب.

(٥) هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف بن السكيت، توفي سنة ٢٤٤هـ. بغية الوعاة ٢:٣٤٩، رقم: ٢١٥٩.

(٦) في المزهر: الأنامل.

(٧) ينظر: الغريب المصنف ١:٣٨٣ ط عبد التواب، و١:١٢٣ ط تونس. وينظر: تهذيب اللغة مادة (صاغ)، والمزهر ١:٥١.

(٨) كذا في المصادر، وفي النسخ: كذا.

(٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: معاد.

(١٠) كذا في د والمزهر، وفي أ و ب و ج: ومعانيها.

وأخف عملاً أو صوتاً، وجعلت الحرف الأقوى والأشد والأظهر والأجهر لما هو أقوى عملاً وأعظم حساً.

ثم نقل من ذلك كثيراً عن «فقه اللغة»، ثم قال: فانظر إلى هذه الفروق وأشباهها باختلاف الحروف(1) بحسب القوة والضعف. وذلك في اللغة العربية كثير جداً وفيما أوردناه كفاية.

وفي «البحر»(2) لـ«أبي حيان»: «الضَّر» بالفتح الضرر في كل شيء، وبالضم: الضرر في النفس من مرض أو هزال(3). فرِّق بين البناءين لافتراق المعنيين. انتهى.

ومراده افتراق البناءين [29أ] بالحركة(4).

وفي شرح «المشارق»(5) لـ«ابن ملك»(6) في قوله ρ: «إن الإيمان ليأرز(7) إلى المدينة...»(8) الحديث ما لفظه: في ذكر «يأرز» الذي حروفه شديدة دون «ينضم» إشارة إلى مشقة(9) ذلك الأمر؛ ألا ترى أن «الزئير» يستعمل في صوت الأسد، و«الزفير» في صوت الحمار(10) انتهى.

(1) في المزهر: الحرف.

(2) تفسير البحر المحيط (الأنبياء 21:83) 6:310.

(3) في البحر: وهزال.

(4) من قوله «وفي البحر...» ليس في د.

(5) مبارق الأزهار 1:205، رقم: 224.

(6) كتاب مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية للإمام حسن بن محمد الصنعاني رضي الدين الصنعاني المتوفى سنة 650 هـ شرحه عبد اللطيف بن عبد العزيز المعروف بابن الملك المتوفى سنة: 801 هـ، وسماه: مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار. ينظر: الضوء اللامع 4:329، رقم: 903، وكشف الظنون 2:1689، والأعلام 4:59.

(7) الرواية: ليأرز. ولم أجد فيما وقفت عليه رواية للحديث بهذا اللفظ.

(8) أخرجه البخاري 2:663، في كتاب أبواب فضائل المدينة، باب الإيمان يأرز إلى المدينة، رقم: 1777، ومسلم 1:131، في كتاب الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا وأنه يأرز بين المسجدين 65، رقم: 147.

(9) في د: معتقد.

(10) قال الزبيدي في تاج العروس مادة (زفر) عن «الزفير» ويستعمل غالباً في أول صوت الحمار، وهو النهيق.

وفي «فتح الجليل»(١) عن «ابن جني»(٢): «الذِّل» بالكسر للدابة ضدُّ الصعوبة، وبالضم للإنسان ضدّ العزّ. كأنّهم فرّقوا(٣) بذلك، فإن(٤) ما يلحق الإنسان أكبر [قدراً] مما(٥) يلحق الدابة، فاختاروا الضم لقوته للإنسان، والكسر لضعفه للدابة. [٣٤ب] انتهى.

ثم هذه المناسبة ليست(٦) شرطاً للوضع فإنّ الموضوع للضدين كالجَوْن للأسود والأبيض لا يناسبهما.

وخالف عبّادٌ «الصَّيْمَري(٧)» فأثبتها شرطاً، قال: وإلا فمن أين الاختصاص؟

فقيل: إنّها حاملةٌ على الوضع.

وقيل: كافيةٌ في دلالة اللفظ على المعنى، فلا يحتاج إلى الوضع، يُدرِك ذلك من خصّه الله به، كما في القافة(٨) ويعرفه غيرُه منه. [٣٤ج]

قال القَرافي(٩) حُكي أنّ بعضهم كان يدّعي أنّه يعلم المسمّيات من الأسماء، فقيل له: ما مسمّى «إذْغاغ»(١٠)؟ فقال: [٢٦د] أجد فيه يبساً شديداً، ولا أراه إلا الحجر. وهو كذلك.

---

(١) فتح الجليل (الإسراء ١٧:٢٤) الورقة ١٦٦، ص ٣٣١. وما نقله عنه ليس في د.

(٢) المحتسب ٢:١٨. ونقله أبو البقاء في الكليات مادة (الذل) ولم ينسبه لابن جني.

(٣) في المحتسب: وكأنّهم.

(٤) في المحتسب وفتح الجليل: لأن.

(٥) «أكبر [قدراً] مما» كذا في المحتسب. وفي فتح الجليل: أكثر مضاراً مما. وفي أ و ب و ج: أكثر ما.

(٦) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٧) في النسخ: الصميري. وهو أبو سهل بن سليمان. ونسبه لـ«صيمر» قرية آخر عراق العجم، وأوّل عراق العرب. وهو من معتزلة البصرة. عاصر الخليفة العباسي المأمون. ينظر: الفهرست ٢١٥. وفيه «ابن سلمان» وفي كتب الأصول «سليمان». وطبقات المعتزلة (الطبقة السابعة) ٧٧، لسان الميزان ٤:٣٨٩، رقم: ٤٠٧٦.

(٨) الذين يتتبّعون الأثر.

(٩) نفائس الأصول في شرح المحصول ١:٤٥٩. والقرافي هو أحمد بن إدريس المالكي الصنهاجي، أبو العباس شهاب الدين. توفي بالقرافة بالقاهرة سنة ٦٨٤هـ. الديباج المذهب ١:٢٣٦، رقم: ١٢٤، والأعلام ١:٩٤.

(١٠) في نفائس الأصول: إدعاع. وزاد فيه: بالبربرية. وفي شرح جمع الجوامع للمحلي والمزهر: آذغاغ. زاد في شرح الجمع: وهو من لغة البربر. وفي المزهر: وهو بالفارسية الحجر.

قال «الأصبهاني»: والثاني هو الصحيح عن «عبّاد».(١)

---

(١) ما بعد قول ابن جني إلى آخر الكلام منقول من شرح جمع الجوامع للمحلي. ينظر: حاشية العطار ١:٣٤٧، والمزهر ١:٤٧؛ والمصادر التي ذُكرت في أوّل المسألة الثالثة في اصطلاح اللغة وتوقيفها ذكرت الخلاف في ذلك بالتفصيل.

المسألة الخامسة

من مسائل المقدّمات

الدّلالات: جمع «دلالة» بحركات الدال. كما نقله «النووي»(١). واقتصر «المصباح»(٢) على كسر الدال وفتحه، وقال: وهو ما يقتضيه اللفظ عند(٣) إطلاقه.

النحويّةُ: نسبةٌ لـ«النحو» لأنّه الحاكم بها. والنسبة مجازيةٌ، وهي لأهله حقيقةٌ.

و«الدلالات» مبتدأ، خبره: **ثلاث** أي: لاغير. كما يدلّ له المقام.

لفظيّةٌ: مرجعها للفظ.(٤)

وصناعيّةٌ: منسوبةٌ للصناعة أي العلم الحاصل بالتمرّن.

ومعنويّةٌ يقتضيها المعنى بدلالة العقل(٥).

قال «ابن القاسم العبادي»(٦) في «حاشية التحفة» في الفقه لـ«ابن حجر»(٧) نقلاً عن «الخصائص»(٨): فالأولى كدلالة الفعل على الحدث، والثانية كدلالته على الزمان، والثالثة كدلالته على الفاعل(١).

---

(١) في هامش أ و ب و ج: في رسالة طلب القيام. منه. أ.هـ لعلها كتاب: فضل القيام لأهل العلم والحديث والزهاد والعباد والصلحاء والقراء من أهل الإسلام. ينظر: هدية العارفين ٢:٥٢٤، ٥٢٥. واقتصر النووي في «التبيان في آداب حملة القرآن» ٢١٠، والمجموع ١:٢٤٩ على الكسر والفتح. ينظر: القاموس المحيط وشرحه تاج العروس مادة (دلل). والنووي: هو يحيى بن شرف الدين، أبو زكريا محيي الدين، المتوفّى بـ«نوى» وهي قرية من قرى حوران بسوريا سنة ٦٧٦هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٥، رقم: ١٢٨٨، والأعلام ٨:١٤٩.

(٢) المصباح المنير، مادة (دلل).

(٣) كذا في المصباح المنير، وفي النسخ: عنه. وهو تحريف.

(٤) «والدلالات مبتدأ خبره ... مرجعها للفظ» كذا في د، وفي أ و ب و ج: والدلالات اللفظ. وهو خطأ.

(٥) في ج: الفعل.

(٦) في هامش أ و ب و ج: قوله (قال ابن القاسم إلى آخره) هذا مكتوب في نسخة المؤلف على الهامش كاتب عليها نسخة.

(٧) كتب أحمد بن قاسم العبادي (ت٩٩٤هـ) حاشيةً على «تحفة المحتاج بشرح المنهاج» لابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ) الذي شرح فيه «منهاج الطالبين وعمدة المفتين» في الفقه للنووي (ت٦٧٦ هـ). والكتاب مطبوع مع حواشي عبد الحميد المكي الشرواني (ت ١٣٠١هـ). ينظر: جامع الشروح والحواشي ٣:١٩٢٣.

(٨) الخصائص ٣:٩٨.

قال «ابن جني» في «الخصائص»(٢): وهي أي: الدلالات مرتّبةٌ في القوّة على هذا الترتيب، فيقدّم عند تعارضها أولاها(٣) على ما بعدها، وما بعده على تاليه.

قال: وإنّما كانت الصناعيّة أقوى من المعنويّة من قِبَل -بكسرٍ ففتحٍ - أي: جهةِ أنّها أي: الدلالة، وإن لم تكن لفظاً لكونها معنى، فإنّها صورةٌ: صفةٌ، يحملها(٤) اللفظ؛ لأنّها هيئته، ويخرج أي: اللفظ، من الوجود الذهني(٥) إلى الوجود الخارجي عليها، فلها ملابسةٌ باللفظ، وتستقر(٦): تثبت [تلك الصورة](٧)، على المِثال -بكسر الميم ويعبر عنه بـ«البنية». وسيأتي إن شاء الله تعالى(٨)- المقترن(٩) بها لوجود مقتضيها، فلا تتخلّف(١٠) عنه، فلمّا كانت الصناعية كذلك: على ما ذكر(١١). والكاف فيه مثلها في قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾(١٢) أي: على هدايته إياكم.

---

(١) وما نقله عن ابن القاسم العبادي ليس في د.

(٢) الخصائص (باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية) ٣:٩٨.

(٣) العبارة في د: فتقدّم عند تعارضها أوّلها.

(٤) في أ و ب و ج: تحملها.

(٥) «من الوجود الذهني» كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٦) عند فجال وفي الخصائص: يستقر.

(٧) زيادة من د.

(٨) «وسيأتي إن شاء الله تعالى» ليس في د.

(٩) عند فجال وفي الخصائص: المعتزَم.

(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: تختلف.

(١١) في الفيض ١:٢٩٤: أي: مثل ما ذكر. ثم نقل كلام ابن علاّن ولم يعقب عليه.

(١٢) «قوله تعالى» ليس في د. البقرة ٢:١٩٨. ينظر لاحتمال كون الكاف بمعنى «على» في الآية: الدر المصون ٢:٣٣٣، واللباب في علوم الكتاب ٣:٤٢٥. وقد استشهد بها ابن هشام في مغني اللبيب (٢٣٤، ٢٣٥) على أنّ الظاهر فيها معنى الباء. ثمّ أثبت معنى الاستعلاء للكاف، وقال: ذكره الكوفيون والأخفش.

لحقت اللفظ **بحكمة** (١) لفائدة ناشئة عنها، **وجرت** تلك الصورة لما ذكر **مجرى** –بضم الميم، مصدر ميمي– أي: جريان **اللفظ المنطوق** فيه القوة واللزوم.

ويجوز فتح الميم على اسم مكان، أي: جرت في مجرى اللفظ وعملت معاملته (٢).

فدخلا (٣) أي: المذكوران من الدلالة اللفظية والدلالة الصناعية –وإلا لقال: فدخلتا (٤)– **في باب المعلوم** (٥) **بالمشاهدة** أي: المتعلقة (٦) بالأغراض؛ إذ من المعلوم أنّ مجموع أجزاء اللفظ ومجموع صفة أجزائه غير مشاهد بل يحدث شيئاً فشيئاً.

وأمّا المعنى: بفتح فسكون. في «المصباح» (٧): قال «أبو حاتم»: تقول العامّة: لأيّ معنى فعلت. و العرب لا تعرف «المعنى» ولا تكاد تتكلم به. نعم، قال بعض العرب: «ما معنيّ هذا؟» بكسر النون وتشديد الياء.

وقال «أبو زيد» (٨): هذا في معناة ذلك، وفي معناه سواء، أي: في مماثلته ومشابهته دلالةً ومضموناً ومفهوماً.

وقال «الفارابي» (٩): معنى الشيء ومعناته واحد. (١٠)

---

(١) عند فجال وفي الخصائص: بحكمه. قال ابن الطيب: و «لحكمة» بلام العلّة وكسر الحاء المهملة، واحدة الحكم، أي: لحقت الصناعية اللّفظ لحكمة، أي: لفائدة ناشئة عنها. كذا في الشرح، والذي في النسخ المصححة: «بحكمة» بالموحّدة الجارّة، وضمّ الحاء المهملة، آخره ضمير المفرد الغائب العائد على «اللفظ»، أي: لحقت الصناعيّة بحكم اللفظ. وهذا ظاهر لا غبار عليه.

(٢) قال ابن الطيب: و (مجرى) بفتح الميم، سواء كان مصدراً ميمياً أو ظرف مكان، كما هو ظاهر؛ لأنّه مأخوذ من «جرى» الثلاثي. وتفصيل الشارح فيه بأنّه بالضمّ مصدرٌ، وبالفتح اسم مكانٍ غفلة عن القواعد. كما لا يخفى على ذي بصيرة.

(٣) زاد عند فجال وفي الخصائص: بذلك.

(٤) في أ و ب و ج: فدخلنا. وقوله «وإلا لقال فدخلتا» في د: ولولا لطل دخلتا.

(٥) في أ و ب و ج ونسخ الفيض ١:٢٩٥: العلوم.

(٦) «أي المتعلقة» في د: القائمة.

(٧) المصباح المنير، مادة (عنو).

(٨) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد الانصاري، صاحب النوادر المشهورة. توفي سنة ٢١٥هـ. وقيل غير ذلك. بغية الوعاة ١:٥٨٢، رقم: ١٢٢٢.

(٩) هو إسحاق بن إبراهيم الفارابي، أبو إبراهيم، صاحب ديوان الأدب، وخال أبي نصر الجوهري. توفي باليمن قرابة ٣٥٠هـ. بغية الوعاة ١:٤٣٧، رقم: ٨٩٠.

(١٠) ديوان الأدب ٤:٣٤، رقم البناء: ٧١٠.

ومعناه وفحواه ومقتضاه ومضمونه [٣٠أ]كلُّه هو ما يدّل عليه اللفظ.

وفي «التهذيب»(١) عن «ثعلب»(٢) المعنى والتفسير والتأويل سواءٌ .

وقد استعمل الناس: هذا [٣٥ب] معنى كلامه وشبهه. أي مضمونُه ودلالته. وهو مطابق لقول «أبي زيد» و«الفارابي».

وأجمع النحاة وأهل اللغة [٣٥ج] على قول: هذا بمعنى هذا، وهذا وهذا في المعنى سواءٌ ، وهذا في معنى هذا. أي تماثلٌ له ومشابه(٣). انتهى.

والمراد من المعنى هنا ما لا يرجع للفظ ولا لصورته.

فدلالتُه لخفائها **لاحقةٌ بعلوم الاستدلال** ويُتوصّل إليها بالنظر والفكر، **وليست** دلالته **في حيِّز** -بفتح المهملة وتشديد التحتية آخره زايٌ -: قبيلِ العلوم(٤) **الضروريات**(٥) الحاصلة من غير نظرٍ ولا اكتسابٍ . منسوبةٌ للضرورة: إلجاء(٦) المولى سبحانه العبد(٧) أن يجزم بالشيء على ما هو عليه(٨) جزماً لا يزول بتشكيكٍ ولا بغيره(٩).

مثال ذلك الأفعالُ ففي كلّ واحدٍ منها من أيّ نوعٍ من أنواعها **الدلالاتُ الثلاثُ، فإنّه يدلّ بلفظه:** بمادته، **على مصدره،** كـ«ضرب» يدلّ على «الضرب»، **و بنائه**(١٠) الذي هو ترتيب حروفه مع ما قام بها من الحركات والسكنات(١) -ويقال له

---

(١) تهذيب اللغة، مادة (عنا) ٣:٢١٣.

(٢) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني مولاهم البغدادي الإمام أبو العباس، إمام الكوفيين في النحو واللغة. توفي سنة ٢٩١هـ. بغية الوعاة ١:٣٩٦، رقم: ٧٨٧.

(٣) في المصباح المنير: أو مشابه.

(٤) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٥) إلى هنا انتهى كلام ابن جني، وما بعده ملخّص من كلامه.

(٦) كذا في د والفيض ١:٢٩٦، وفي أ و ب و ج: إلحاء.

(٧) في ب: للعبد.

(٨) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٩) وهذا تعريف الضرورة بمعناها المقابل للاكتسابي. ينظر في تعريف الضرورة: شرح المواقف ١:٢٠٠، والتعريفات ١١٤، والحدود الأنيقة ٧٠، والتوقيف والكليات ٥٧٦ وكشاف اصطلاحات الفنون ٢:١١١٢ مادة (الضرورة).

(١٠) في أ و ب و ج و س والفيض ١:٢٩٧: وبنائه.

المثال كما مرّ - **وصيغتُه** عطفٌ تفسيرٌ فالثلاثة بمعنىً واحدٍ (٢) عند الصرفيين. [٢٧د]

الصناعيّة المبنيّة على ما ركّز في الألباب من تتبّع كلام العرب، **على زمانه** ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً.

وبمعناه الدالّ عليه العقلُ أنّ كلّ فعلٍ لا بدّ له من فاعلٍ يدلّ **على فاعله** (٣).

فالأوّلان: اللفظُ وصيغتُه، **مسموعان** مدركان بحاسّة السمع، وهو مراده (٤) بـ«المشاهدة» فيما تقدم، فهما ضروريان.

والثالث: المعنى ضعيفٌ لأنّه استدلاليٌّ ونظريٌّ، **إنّما يُدرك** -بالبناء للمفعول- **بالنظر** ترتيب أمورٍ معلومةٍ أو مظنّةٍ للتّوصّل بها لمطلوبٍ خبريٍّ من ذلك (٥).

من جهة أنّ كلّ فعلٍ لكونه معنىً (٦) **لا بدّ** لا محيدَ **له من فاعلٍ** يخرجه من الإمكان إلى الوجود؛ **لأن وجود فعلٍ** ما **من غير فاعلٍ محالٌ**؛ لأنّ الشيء لا يحدث بنفسه ولا منها، بل عن فاعلٍ.

قال «ابن هشامٍ الخضراوي» في كتاب **«الإفصاح»** (٧) -بالفاء والمهملتين (٨)-: **ودلالة الصيغة** هي المركّبة من المادة والهيئة **هي المسمّاة** عند علماء النحو **دلالة التضمّن**؛ لأنّ الفعل دلّ على ضمن ما في معناه المركّبِ من الحدث

---

(١) سيأتي التعريف (١١٧أ).
(٢) كذا في د والفيض، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٣) ينظر في دلالة الفعل على الفاعل: التذييل والتكميل ٦:١٨١.
(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: مراد.
(٥) «من ذلك» كذا في د. وفي أ و ب و ج: لذلك. وفي الفيض ١:٢٩٧: كذلك. وقد قيل: إنّ النظر هو الفكر. ينظر: المواقف ٤١، والكليات (النظر) ٩٠٤. وينظر: التعريفات مادة (الفكر) ومعجم مقاليد العلوم ١١٧، رقم: ٨٤٧، والحدود الأنيقة ٦٩، والتوقيف ودستور العلماء مادة (الفكر).
(٦) في هامش أ و ب و ج: حدثا.
(٧) في د: الإيضاح. وكتابه هو: الإفصاح بفوائد الإيضاح لأبي علي الفارسي. ينظر: بغية الوعاة ١:٢٦٧، رقم: ٤٩٩، وكشف الظنون ١:٢١١.
(٨) ليس في د.

والزمان، وهو الزمان بهيئته والحدثُ (١) بمادته ودلالته على مجموعها مطابقةٌ؛ لأنّه تمام ما وضع له لفظ الفعل.

والدلالة المعنوية –هي دلالته على فاعله– **هي المسمّاة دلالةَ اللزوم**؛ لدلالة اللفظ على لازم الموضوع له، وهو الحدث الواقع في زمانٍ من وجود فاعله. والأوليان لفظيتان حقيقيةً أو حكماً (٢).

وقال «أبو حيان» في «تذكرته»: مصدر بمعنى «الفاعل»، أي: مذكِّرته بالفوائد المودعة فيها لتقريبها. قال بعضهم: وهي باسم «التنسية» أولى من اسم «التذكرة»؛ لعسر الوصول فيها إلى المطلوب إذ لا فهرسةَ (٣) لها ولا مظانّ حتّى يُرجع إليها(٤).

في دلالة الفعل القائمة **بثلاثُ مذاهب:**

أحدها: أنّه(٥) **يدلّ على الحدث** المعبّر عنه(٦) بـ«المصدر» **بلفظه** أي: بمادّته، **وعلى الزمان** المعيّن (٧) من الأزمنة الثلاثة، **بصيغته**: المادة مع ما قام بها من ترتيب وحركات وسكنات ولذا فسّرها بقوله: **أي** حرفٌ يفسّر ما بعده كما تقدّم– حالَ (٨) [٣٦ج] **كونه على شكلٍ مخصوصٍ** في ترتيب الحروف مع ما قام بها ممّا ذكر.

(١) كذا في الفيض ١:٢٩٨، وفي النسخ: أو الحدث.
(٢) في الفيض ١:٢٩٨: وحكماً. ينظر في دلالة الحدث والزمان للفعل: نتائج الفكر ٥٢، والبديع ١:٩، والجزولية ٦٠، ٦٩، والتذييل والتكميل ١:٤٩، ونتائج التحصيل ١:١٤٥، وشرح الحدود في النحو ٩٦، وحاشية الصبان ١:٥٨. وينظر في تفصيل دلالة الفعل المغني في النحو ١:٨٩.
(٣) في ج ود: فهرست.
(٤) قال ابن الطيب متعقّباً ١:٢٢٩: وفيه نظرٌ.
(٥) عند فجال: إنّما.
(٦) «المعبّر عنه» في د: المسمى.
(٧) في د: المعتبر.
(٨) قوله: «حرفٌ يفسّر ما بعده كما تقدّم حالَ» في أ و ب و ج: حرف تفسير مقدم حال ما بعده كما كونه. وفي هامش أ و ب: «حرف تفسير إلخ ... لعله: حرف تفسير يفسر ما بعده [في ج: فيفسر ما بعدُ] كما تقدم حال كونه» إلخ ... فإن العبارة مشوشة. فتأمل أ.هـ»فصححتُ العبارة من الهامش. و مكانها في د: «حرف تفسير، ما بعده إذا كان مفرداً عطفُ بيان أو بدلٌ. قال في

ولذلك: لدلالة صيغته على الزمان **تختلف الدّلالة على الزمان** المراد الإخبار بكون الحدث فيه، **باختلاف** [٣٦ب] **الصيغ** للفعل؛ لأنّ الدلالة على الزمان بالصيغة، فاختلفت باختلافه. **ولا تختلف الدلالة** للفعل **على الحدث** المدلول لمادّة الفعل [٣١أ] **باختلافها** أي: الصيغ، بل كلٌّ من صيغه الدّالّ على الحدث المدلول للمادة.

والثاني من المذاهب الثلاثة: **أنّه يدلّ على الحدث بالصيغة، و**يدلّ بها أيضاً على **اختلافها**(١) **من** أي: على وقد أثبت مجيئها للاستعلاء الأخفش ومثّله بقوله: ﴿ وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ﴾ (٢) أي: عليهم(٣).

كونه واقعاً أي متعدّياً، **أو غير واقع** أي قاصراً (٤)، **ويجوّ مع ذلك** المدلول بما ذكر للصيغة **الزمانُ** –فاعل يجوّز– لأنّ كلّ حدث وتعلّقه بمفعوله لا بدّ له من زمان، **فيدلّ عليه**: على الزمان **الفعلُ باللزوم** لما ذُكر، **دلالةَ السقف على الحائط**؛ فإنّ السقف موضوعٌ للأخشاب وما عليها من الجريد والتراب بغير أنّ هذا المفهوم لا يعقل إلا بتعلّق حائط، أي: جدار يوضع عليه، فيدل عليه دلالةَ الالتزام.

والثالث عكسه وفسّره(٥) بقوله: **أنّه**(٦) **يدلّ على الزمان بذاته**، فهو موضوعه؛ **لأنّ صيغته تدلّ على الزمان الماضي** في نحو «ضرب»، **والمستقبل** في «يضرب» و«اضرب»، [٢٨د] **بالذات** دلالةً متبدرةً من اللفظ وتبادرُ المعنى من اللفظ آيةُ (٧) الحقيقة.

مغني اللبيب: لا عطف نسقٍ، خلافاً للكوفيين وصاحب المستوفى والمفتاح؛ لأنّا لم نرَ عطفاً يصلح للسقوط دائماً، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على نفسه». وهذا الكلام قد ورد في (١٠أ) و(١٢، ١٣ ب) و(١٢ج) كما سبقت الإشارة إليه هناك.

(١) «ويدلّ بها أيضاً على اختلافها» كذا في د، وفي أ و ب و ج: ويدلّ باختلافها.

(٢) الأنبياء ٢١:٧٧.

(٣) ليس في د. ينظر: الجنى الداني (من) ٣١٣. ونسب أبو حيّان في البحر المحيط (٦:٣٠٦) مجيئها بمعنى (على) لأبي عبيدة.

(٤) أي لازماً.

(٥) في ب: وقيّده.

(٦) جاز فتح همزة «أن» بعد القول على الحكاية.

(٧) أي: علامة.

ودلالته أي: الفعل، **على الحدث بالانجرار:** بالتبعية لبيان الزمان[1]؛ لأنّ القصد الإخبار عمّا جرى في الزمان منه.

والمختار: الذي عليه الجمهور، أنّه يدلّ على الحدث بمادّته، وعلى الزمان بهيئته، وعلى الفاعل المعيّن أو المبهم على الخلاف والتحقيق هو الأوّل – بالالتزام.

تنبيه: قيل: تعريف «المفرد» في حدّ «الكلمة» بأنّه «ما لا يدل جزؤه على جزء معناه»[2] منتقضٌ بالفعل لما ذكرناه.

وأجيب: بأنّ المراد بـ«الجزء» ما كان مرتّباً في السمع والهيئة مع المادّة ليستا كذلك؛ لأنّهما يسمعان معاً، فلا تناقض[3]. كذا قيل.

وقال بعضهم ما معناه: إن أريد بالهيئة عددُ الحركات والسكنات، فالسكنات غير ملفوظ بها، وكذا علل الحروف فلا تكون الهيئة المفسّرة[4] بذلك لفظاً، فلا يكون جزءاً من اللفظ.

وإن فسّرت بالصورة العارضة باعتبار ترتيب الحروف والحركات والسكنات فكذلك؛ لأنّ الظاهر أن تلك الهيئة اعتبارية.

وإن فسرت بالحركات الطارئة وحدَها أو مع[5] الحروف، فقد يجاب بأنّها أسباب لدلالة المجموع على المعنى؛ فلذا نسبت[6] الدلالة إليها. والله أعلم[7].

---

(١) ليس في د.

(٢) كذا عرّفه ابن هشام في شرح القطر ١١، وفي شرح شذور الذهب ١١، وعلّق على ذلك الاستراباذي في شرح الكافية ١:٢٢، والسيوطي في همع الهوامع ١:٤. وينظر: شرح كتاب الحدود للأبدي ٢٩، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ٨٣. وجاء في حاشية الصبان (١:٦٥): [هذا] اصطلاح المناطقة. فذكره في العربية من خلط اصطلاح باصطلاح. وينظر: حاشية الخضري ١:٦٩.

(٣) في د: انتقاض. ينظر: شرح الكافية ١:٢٦، وشرح شذور الذهب للجوجري ١:١٤٠ والكلام هنا منه، وحاشية شرح قطر الندى ٩.

(٤) في د: المعتبرة.

(٥) «أو مع» كذا في د والفيض ١:٣٠٣، وفي أ و ب و ج: ومع.

(٦) كذا في د والفيض ١:٣٠٣، وفي أ و ب و ج: انسبت.

(٧) «والله أعلم» ليس في د. جاء في بلوغ الأرب اللوحة الأولى والثانية من نسخ مكتبة الأسد: لا يقال نحو (ضرب) مفردٌ مع صدق تعريف المركّب عليه، فإنّه يدلّ على الحدث بمادته، وعلى الزمان بهيئته؛ لأنّا نقول المراد بالتركيب أن يكون ثمّ أجزاءٌ مرتبةٌ مسموعةٌ هي حروفٌ.

المسألة السادسة

الحكم النحويّ وهو إثبات أمرٍ لأمرٍ أو نفيُه عنه(١) **ينقسم إلى:**

- **واجبٍ** لا يجوز تركه.
- **وممنوعٍ** لا يجوز فعله.
- **وحسنٍ وقبيحٍ** أي: ما يجوز ويحسُن، وما يجوز ويقبُح.
- **وخلافِ الأولى** في الاستعمال لمخالفته الأكثرَ.
- **وجائزٍ على السّواء** فلا يقبح ولا يحسن فيه فعلاً وتركاً.

فـالحكم **الواجب** الذي لا يجوز [٣٧ج] ترك العمل به، **كرفع الفاعل**.

ونصبُه(٢) في قولهم: «خرق الثوبُ المِسْمارَ»(٣) شاذٌّ مردودٌ.

والمراد: فاعل الفعل غيرُ المجرور بحرفٍ زائدٍ. أمّا فاعل الصفة المشبّهة فيجوز جرّه بعد تحويل الإسناد عنه لضمير موصوفها، وكذا فاعل المصدر واسمه بإضافته إليه(٤)، والمجرور بحرفٍ زائدٍ كـ«ما جاءني من أحدٍ» [٣٧ب] و﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾(٥) يجر بالزائد.

هذا إن أُريد الرفع لفظاً أو تقديراً، فإن أُريد ولو محلاً ً لم يستثن المجرور بالحرف الزائد، ولا فاعلُ المصدر أو اسمُه المضاف هو إليه؛ لأنّ كلاً مرفوعٌ بالفاعليّة محلاً ً.

وقد يقال: لا يرد فاعل الصفة أيضاً؛ لأنّه لم يجر إلا بعد تحويل إسناده عنه وخروجِه عن الفاعلية(٦) ولادّعاء ظهور ذلك أطلقه المصنّف.

والهيئة مع المادة ليست كذلك. وفي النكت (باب الكلام) ١٢١ المطبوع والقسم الأول ١٨: قول الكافية: الكلمة لفظٌ وضع لمعنى مفردٍ. فيه أمورٌ. ثمّ قال ٢٣:١السابع: أنّ الفعل كلمةٌ اتفاقاً، مع أنّ مدلوله غير مفرده. وهو الحدث وحصوله في الزمن الماضي. كذا أورده الرضي وقوّاه.

(١) هذا تعريف الحكم العقلي. ينظر: التعريفات مادة (الحكم)، ومعجم مقاليد العلوم (علم المنطق) ١١٧، رقم: ٨٥٥، والتوقيف و الكليات٣٨١ ودستور العلماء مادة (الحكم).

(٢) في هامش أ و ب و ج: مبتدأ خبره «شاذٌّ».

(٣) ينظر: المغني ٩١٧، وابن عقيل ٤٥٣:١، والتصريح ٣٩٥:١، وحاشية الخضري ١٦٦:١، همع الهوامع ٨:٣.

(٤) «واسمه بإضافته إليه» ليس في د.

(٥) الرعد ٤٣:١٣، والإسراء ٩٦:١٧.

(٦) من الآية الكريمة وما بعدها ليس في د. وقوله «ولادّعاء ظهور» الآتي في د: ولظهور.

وتأخُّرِه(١) **عن الفعل**. و«زيد(٢) قام» ليس من الفعل والفاعل، [٣٢أ] بل من المبتدأ والخبر. هذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون تقديمه على عامله.

وفي «التوضيح» لـ«ابن هشامٍ»: محمَلُ ما استندوا في تقديمه عليه على أنّه عند البصريين ضرورة(٣).

لكن في «المغني»(٤): لا يجيز البصري تقديمه مطلقاً.

وفائدة الخلاف بين أهل البلدين: في نحو: «الزيدان أو الزيدون قام» فيجب إفراد الفعل عند الكوفي ومطابقتُه عند البصري (٥).

ونصبِ المفعول بغير واسطة حرف جرٍّ(٦)، إن لم ينب عن فاعله. وشذّ رفعه فيما مرّ آنفاً، ورفعه مع الفاعل أيضاً في قوله: [من الخفيف]

.... كيف من صاد عَقْعَقانِ (٧) وبُومُ (٨)

---

(١) عند فجال: وتأخيره.

(٢) لعلها: فزيد.

(٣) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٢:٦٨: وعن الكوفي في جواز تقديم الفاعل، تمسكاً بنحو قول الزباء:

ما للجمال مشيها وئيدا

وهو عندنا ضرورة، أو «مشيها» مبتدأ حذف خبره، أي: يظهر وئيداً. قيل: أو «مشيها» بدل من ضمير الظرف. وينظر : التذييل والتكميل ٦:١٧٧.

(٤) قال في مغني اللبيب (الباب الثاني) ٤٩٦: وأما نحو زيد قام فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير والكوفيون على التقديم والتأخير. وفي ص ٨٢٧: وعن البصريين أنه لا يجوز «لو زيد قام» إلا في الشعر أو الندور. وينظر: التصريح ١:٣٩٧، وهمع الهوامع ١:٢٥٤.

(٥) من قوله «هذا مذهب البصريين...» ليس في د.

(٦) ينظر: المغني ٩١٧، وابن عقيل ١:٤٥٣، والتصريح ١:٣٩٥، وحاشية الخضري ١:١٦٦، همع الهوامع ٣:٨.

(٧) طائر أبلق أبيض وأسود، يعقعق بصوته.

(٨) صدره: إنّ من صاد عقعقاً لمشوم. أي: لمشؤوم. والبيت في التذييل والتكميل ٦:٢٨٢، والمغني ٩١٨، رقم: ١٢٠٠، وهمع الهوامع ٣:٨، رقم: ٦٤٢، وشرح أبيات المغني ٨:١٢٨، رقم: ٩٤٧. قال البغدادي: وهذا البيت لم أقف على قائله، ولا على تتمته مع شدّة الفحص عنه مدّة عشرين سنة، ولا رأيته في كتاب نحوٍ يُعتمد عليه. ومثل هذا مما جُهل قائله لا يجوز الاستشهاد به لاحتمال أنّه من شعر المولّدين. والله أعلم.

فلا يقع ذلك إلاّ في ضرورة أو شذوذٍ من الكلام عند أمن الإلباس(١).

وجرِّ المضاف إليه مطلقاً، وتنكيرِ الحال جاء منه في كلامهم معرّفاً مؤوّلٌ عند البصريين، كـ«وحده» بمعنى «منفرداً »، و«ادخلوا الأوّلَ فالأولَ »(٢) أي: مرتّبين. ووجب تنكيره لأنّ الغرض من الحال من بيانِ صفةِ صاحبِها(٣) حاصلٌ مع التنكير، فالتعريف لغوٌ.(٤)

وتنكيرِ التمييز، و«أل» في قول الشاعر: [من الطويل]

رأيتُك لمّا أن عرفتَ وجوهنا صددتَ وطبتَ النفسَ، يا قيسُ عن عَمْرِو(٥)

زائدةٌ.

وغيرِ ذلك من الأحكام الواجبة التي لا تُحصر.

---

(١) من قوله «شذّ رفعه...» ليس في د.

(٢) ينظر: الكتاب ١:٣٩٨، والمقتضب ٣:٢٧١، وشرح الكافية ٢:٢١، والتصريح ١:٥٨٧، وهمع الهوامع ٤:١٨.

(٣) زاد في أ و ب و ج: صفة.

(٤) قال ابن الأنباري في أسرار العربية (باب الحال) ١٩٣: فإن قيل: لِمَ وجب أن يكون الحال نكرة؟ قيل: لأنّ الحال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سمّاها سيبويه نعتاً للفعل. والمراد بالفعل المصدر الذي يدلّ الفعل عليه، وإن لم تذكره، ألا ترى أنّ «جاء» يدلّ على «المجيء»، إذا قلت: «جاء راكباً» دلّ على مجيء موصوف بركوبٍ؟ فإن كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل، وهو نكرة، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة. وينظر: اللباب ١:٢٨٤.

(٥) «عن عمرو» في ج جاءت بعد « في قول الشاعر». وقائل البيت راشد بن شهاب اليشكري الجاهلي. وقيل: اسمه رشيد. وهو من قصيدة يخاطب فيها فتيان قبيلته، مطلعها:

من مبلغٌ عنّي فتيان يشكُرَ أنّني أرى حقبة تُبدي أماكنَ للصبرِ

وهو يخاطب في الشاهد قيس بن مسعود الشيباني، الذي قُتل صديقه عمرو. فيقول: أبصرتك عندما رأيتَ ساداتنا، هربتَ وفررتَ عنّا، وطابت نفسك عن صديقك الذي قتلناه. والشاهد أنّ «النفس» تمييز معرّف بـ«أل» وحقّه أن يكون نكرة عند البصريين، فلذا عدّوا الألف واللام زائدة. وذهب الكوفيون إلى جواز تعريفه، فهي عندهم غير زائدة. وقيل: «النفس» مفعول لـ«صددتَ» وتمييز «طبتَ» محذوف. ولا شاهد في البيت حينئذٍ. والقصيدة في المفضّليات ٣١٠، رقم: ٨٧. والبيت في التذييل والتكميل ٣:٢٣٨، وأوضح المسالك ٢:٣٦١، وابن عقيل ١:١٥٨، رقم: ٣٧، والمقاصد النحوية ١:٣١٤، رقم: ١٤٢، وشرح الأشموني ١:٢٢٤، رقم: ١٢٨، والتصريح ١:١٨٤، رقم: ١٣١، وهمع الهوامع ٤:٧٢، رقم: ٩٧٦، وشرح شواهد ابن عقيل ٢٧.

والحكم **الممنوع** منه **كأضداد ذلك**، فهو ممنوع منه كما مرّ بعضه، وهو مما لا يُعتدّ به أصلاً (١).

والحكم **الحسن**: **كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرطٍ ماضٍ**، نحو: إن قام زيدٌ يقومُ عُمَرُ، ومنه قوله: [من البسيط]

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسغبةٍ يقولُ: لا غائب مالي ولا حَرِمُ (٢)

ومن شواهد الجزم قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ (٣).

قال «أبو حيان»: ولا أعلم خلافاً في جواز الجزم، وأنّه فصيحٌ مختارٌ، إلاّ ما ذكَرَ صاحب كتاب «الإعراب»(٥) عن بعض النحويين، أنّه لا يكون في الكلام الفصيح، إنّما يجيء مع «كان» لأنّها الأم الباب. والذي نصّ عليه الجماعة أنّه لا يختصّ بها، بل سائر الأفعال في ذلك مثلها.

قال: والرفع مسموعٌ، ونصّ بعض أصحابنا أنّه أحسن من الجزم.(٦)

---

(١) كما مرّ بعضه وهو مما لا يُعتدّ به أصلاً » ليس في د.

(٢) البيت لزهير من قصيدة يمدح فيها هَرِم بن سنان. والخليل: الفقير. والقصيدة في ديوانه ١٠٥. ينظر: شرح ديوان زهير لثعلب ١٢٦، رقم: ٨. والبيت في الكتاب ٣:٦٦، المقتضب ٢:٦٨، والأصول في النحو ٢:١٩٢، و المفصل ٣٢٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٧، رقم:٥٦٩، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢:٧٥، رقم: ٤٣٩، والإنصاف ٢:٦٢٥، رقم: ٤٠٢، والمقاصد النحوية٣:٣٩١، رقم: ١١١٤، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦:٢٩٠، رقم: ٦٦٨.

(٣) هود ١١:١٥..

(٤) البحر المحيط ٧:٤٩٢ تحت تفسير قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْءَاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴿٢٠﴾ ﴾ الشورى٤٢:٢٠، وهي من شواهد الجزم.

(٥) زاد في البحر: هو أبو الحكم بن عذرة. وهو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم الخضراوي. كان حيّا سنة ٦٤٤هـ. وكتابه هو الإغراب في أسرار الحركات في الإعراب. ينظر: بغية الوعاة ١:٥١٠، رقم: ١٠٥٠. وفي كشف الظنون ١:١٢٥ اسمه: الإعراب عن أسرار الحركات في لسان الإعراب.

(٦) القائل أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤:١٨٧٦.

واخ ُتلف في تخريجه، فقال «سيبويه»: (١) إنّه على نيّة التقديم، [٣٨ج] والجواب محذوفٌ.

وقال «المبرّد» (٢) والكوفيّ: إنّه جوابٌ على حذف الفاء.

وقال آخرون: إنّه جوابٌ من غير إضمار فاءٍ، ولا نيّة تقديمٍ، لكن لمّا لم يظهر الجزم في الشرط لكونه ماضياً ضعُفت الأداة عن [٢٩د] العمل في فعل الجواب(٣). كذا في «الهمع»(٤) للمصنّف، فكلامه هذا(٥) جارٍ على قول غير «سيبويه» فإنّه على قوله دليل الجواب.

والحكم القبيح -بل في «الجمع»(٦) للمصنّف أنّه ضرورةٌ- **كرفعه** أي: المضارع الواقع جزاءً **بعد شرطٍ مضارعٍ**، كقوله: [من الرجز]

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنّك إن يُصرعْ أخوك تُصرعُ (٧)

ورفعه عند «سيبويه» على التقديم والتأخير، إن كان قبله ما يطلبه(١) كالبيت، وإلاّ فعلى إضمار الفاء، نحو: «إن تأتني آتيك»، إذا جاء في الشعر.(٢)

---

(١) قال في الكتاب ٣:٦٦: وقد تقول: إن أتيتني آتيك. أي: آتيك إن أتيتني. ثمّ أورد بيت زهير.

(٢) قال في المقتضب ٢:٦٨: فقوله «يقول» على إرادة الفاء. والمبرد هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس، إمام العربية في عصره، صاحب المقتضب. توفي ببغداد سنة ٢٨٥هـ. بغية الوعاة ١:٢٦٩، رقم: ٥٠٣.

(٣) «لكن لمّا لم يظهر الجزم في الشرط لكونه ماضياً ضعُفت الأداة عن العمل في فعل الجواب» ليس في ارتشاف الضرب.

(٤) همع الهوامع ٤:٣٣٠. وينظر أيضاً المسألة وقول ابن عذرة في البحر ٥:٢١٠ وارتشاف الضرب ٤:١٨٧٦ والدر المصون ٦:٢٩٦ و٩:٥٤٦.

(٥) «فكلامه هذا» كذا في د، وفي أ و ب و ج: وكلامه. وسقطت كلمة «هذا» منها.

(٦) همع الهوامع ٤:٣٣١.

(٧) الرجز لعمرو بن خثارم البجليّ الجاهلي. ويروى:

يا أقرع بن حابس يا أقرع
إنّي أخوك فانظرنْ ما تصنع
إنّك إن يصرع أخوك تصرع

وهو في الكتاب ٣:٦٧، والمقتضب ٢:٧٠، والأصول في النحو ٢:١٩٢، و٣:٤٦٢، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢:٩٨، رقم: ٤٦٨، والإنصاف ٢:٦٢٣، رقم: ٤٠١، والمقاصد النحوية ٣:٣٩٢، رقم: ١١١٥، والخزانة ٨:٢٠، رقم: ٥٨١، وشرح أبيات المغني ٧:١٨٠، رقم: ٧٩٠، وشرح شواهد ابن عقيل ٢٤٤.

ومذهب «المبرِّد» على إضمار الفاء في الحالين؛ لأنّه جوابٌ في المعنى، وقد وقع محلّه فلا يُنوى به التقديم. [٣٨ب]

والحكمُ **خلافُ الأولى كتقديم المفعول في نحو: ضربَ غلامَه زيدٌ** (٣)؛ لأنّ الأولى(٤) وصل الفاعل بالفعل لكونه كجزئه؛ ولذا فصل به بين آخره وعلامة إعرابه(٥)، والأولى تقديم مرجع الضمير، وقد فُقدا هنا.

والحكم **الجائزُ** جوازاً **على السواء** من غير رجحان لكلٍّ من طرفيه(٦) على الآخر، فلا حسنٌ ولا قبحٌ، ولا ما في معناه من خلاف الأولى.

كحذف المبتدأ أو الخبر(٧) أي: أحدهما عند وجود ما يدل لكلٍّ، نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾(٨) فإنّه محتمل لكونه مبتدأً محذوفَ الخبر، أي: أجمل.(٩) أو خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: صبري صبرٌ جميلٌ. وكحذفهما معاً وإثباتهما بعد نحو «نعم»(١٠). [٣٣أ]

وإثباتِه مع ذلك فالحذف والإثبات سواءٌ حينئذٍ **حيث لا مانعَ من الحذف، و**حيث **لا مقتضى**(١١) **له** من وجوب حذف أحدهما لقيام شيءٍ مقامَه، كجواب «لولا» القائمِ مقامَ خبرِ المبتدأ.

---

(١) في همع الهوامع ٤: ٣٣١: إن كان قبله مما يمكن أن يطلبه. والكلام منقول منه.

(٢) قال في الكتاب (٣: ٦٧): ولا يحسن «إن تأتني آتيك» من قِبَل أنّ «إن» هي العاملة. وقد جاء في الشعر. ثمّ استشهد سيبويه بالرجز، وقال: أي: إنك تصرع إن يصرع أخوك. ونسب البيت لجرير بن عبد الله البجلي الإسلامي.

(٣) عند فجال: كتقديم الفاعل في نحو ضرب غلامُه زيداً. وهو غير جائز عند الجمهور؛ لأن الضمير لا يجوز أن يعود على متأخر في اللفظ والرتبة. ينظر: همع الهوامع ١: ٢٢٩. والصواب ما أثبتُّه أعلاه.

(٤) كذا في د، في أ و ب و ج: الأول.

(٥) كما في الأفعال الخمسة، فالفاعل الضمير المتصل، والنون علامة إعرابها.

(٦) في هامش أ و ب و ج: لأحد طرفيه.

(٧) في أ و ب و ج: والخبر.

(٨) يوسف ١٢: ١٨، ٨٣.

(٩) ينظر: الكتاب ١: ١٤١، ومغني اللبيب ٨٢٦.

(١٠) «وإثباتهما بعد نحو نعم» مكانها في د: في نحو قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ﴾ [الذاريات ٥١: ٢٥] سلام قوم أي: سلام عليكم أنتم قوم. فحذف خبر الأولى، ومبتدأ الثانية.

(١١) عند فجال: لا مقتضٍ.

وفي «الجمع»(١): حيث صحّ الحذف فيهما ففي الأولى قولان.

قال في «الهمع»: قال «الواسطي»(٢): الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأنّ الخبر محطّ الفائدة.

وقال «العبدي»(٣): الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوّز في آخر الجملة أسهل.

نقل القولين «ابن إياز»(٤) في «شرح الفصول»(٥).

وإذا جئتَ بعد مبتدأين بخبرٍ واحدٍ، نحو: «زيدٌ وعمرٌو قائمٌ» فذهب «سيبويهِ» و«المازنيّ»(٦) و«المبرّد» إلى أنّ المذكور خبر الأوّل، وخبر الثاني محذوفٌ.(٧)

---

(١) همع الهوامع ٢:٣٨.

(٢) هو القاسم بن القاسم بن عمر، أبو محمد الواسطي، المتوفّى بحلب سنة ٦٢٦هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢:٢٦٠، رقم: ١٩٣٠.

(٣) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقيّة العبدي، أبو طالب، المتوفّى سنة ٤٠٦هـ. والذي في بغية الوعاة (١:٢٩٨، رقم: ٥٤٧: العيدي. وقد نسب قوله هذا السيوطي في الأشباه والنظائر (٢:١٢١) إلى «البرهان». وهو كتاب في شرح «الإيضاح» لأبي علي الفارسي.

(٤) نقل قوله في عروس الأفراح ط القديمة ١:١٢. وابن إياز هو الحسين بن بدر بن إياز، أبو محمد جمال الدين، المتوفّى سنة ٦٨١هـ. وكتابه هو «المحصول في شرح الفصول الخمسين لابن معطٍ المتوفّى سنة ٦٢٨».ينظر: بغية الوعاة ١:٥٣٢، رقم: ١١٠٣، كشف الظنون ٢:١٢٦٩.

(٥) «في شرح الفصول» ليست في همع الهوامع. ومثله في النكت القسم الأول ٢٢٩. وقد نقل قوله السيوطي في الأشباه والنظائر (٢:١٢٠) عن مغني اللبيب ٨٠٥ قال ابن هشام: إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأً وكونه خبراً فأيهما أولى؟ ثم نقل القولين. وينظر: التذييل والتكميل ٣:٢٧٩.

(٦) هو بكر بن محمد بن بقية الإمام أبو عثمان المازني مازن بني شيبان، صاحب التصريف. توفي سنة ٢٤٩هـ أو ٢٤٨. بغية الوعاة ١:٤٦٣، ٩٥٣.

(٧) الذي في شرح الكافية ١:٢٩٣، ومغني اللبيب ٨٠٨ ونتائج التحصيل ٣:٩٦٣أنّ رأي سيبويه الحذف فيه من الأوّل. قال ابن هشام في الباب الخامس من المغني ٨٠٨: «إذا دار الأمر بين كون المحذوف أوّلاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى بالحذف. وفيه مسائل». ثمّ قال ٨٠٩: «السابعة: نحو: زيدٌ وعمرٌو قائمٌ. ومذهب سيبويهِ أنّ الحذف فيه من الأول لسلامته من الفصل، ولأنّ فيه إعطاء الخبر للمجاور» ولعلّه أخذه من كلام سيبويه في التنازع. ينظر: الكتاب (باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفعله مثل الذي يفعل به، وما كان كذلك) ١:٧٣. ولعلّ السيوطي قاسه على آية المائدة ٥:٦٩: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦٩﴾ قال سيبويه في الكتاب ٢:١٤٧: «هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء» ثمّ قال ١:١٥٥: «وأمّا قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ فعلى التقديم والتأخير،

وذهب «ابن السرّاج»(١) و«ابن عصفور»(٢) إلى عكسه.

وقال آخرون: أنت مخيّرٌ. انتهى.

ومنه يُعلم أنّ قوله هنا بتساوي الوجهين قولٌ مركّب من القولين اللذين حكاهما «ابن إيازٍ».

تنبيه: غير خافٍ أنّ إطلاق الحكم على الواجب وما بعده مجازٌ باعتبار قيام الحكم النحويّ فيه، وهو الإيجاب الناشئ عنه صفة الوجوب القائمة [بالواجب](٣). وقس عليه الباقي. كما نبّهتُ على نظيره في شرح «نظم الورقات» لـ«العمريطي».

وقد اجتمعت الأقسام الستة للحكم في عمل الصفة المشبّهة(٤) باسم الفاعل المتعدّي لواحدٍ، في أنّها تُثنّى وتُجمع وتُؤنّث، فتقول: حسنٌ وحسنةٌ، وحسنانِ وحسنتانِ، وحِسان وحسنون وحسناتٌ(٥). ولذا عملت عملَه وإلاّ فحقّها لمباينتها الفعل؛

كأنّه ابتدأ على قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ بعد ما مضى الخبر. وقال الشاعر: إلاّ

فاعلموا أنّ وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاقِ

كأنّه قال: بغاة ما بقينا وأنتم» على أنّ السيوطي الأشباه والنظائر (١:٩٥) نقل كلام ابن هشام السابق الذي نقله هو الآخر عن ابن الحاجب. وكذلك المبرّد لم يصرّح في المسألة، وإنّما قاسوا على كلامه. ينظر: المقتضب (باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف) ٤:٢٢٨، و (باب من إعمال الأوّل والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر) ٤:٧٢. وقد ذكر العلماء هذه المسألة وذكروا الخلاف فيها دون نسبة الآراء كما نسبها السيوطي. ينظر: أسرار العربية ١٥٣، والإنصاف (المسألة: ٢٣) ١:١٩٠، و (المسألة: ٢٤) ١٦٠ ط جودة مبروك، والتذييل والتكميل ٣:٢٧٩، والدر المصون (البقرة ٢:١٩٧) ٢:٣٢٣، و المائدة ٥:٦٩) ٤:٣٥٣، والتصريح ١:٣٢١، وخزانة الأدب (الشاهد: ٨٥٢) ١٠:٢٩٣.

(١) ظاهر كلام ابن السرّاج أنّ مذهبه مذهب سيبويه. ينظر: الأصول في النحو ١:٢٥٣.

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل (باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر) ١:٤٥١ في آية المائدة ٥:٦٩: وقد يتصوّر ذلك بأن يكون خبر «إنّ» محذوفاً، ويكون اسم «إنّ» ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ كأنّه قال: إنّ الذين آمنوا لهم أجرهم عند ربهم. ويكون قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ معطوفات عليه، وقوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [كذا، والصواب: آمن بالله] جملة في موضع الخبر. وهذا الوجه حسنٌ جدّاً؛ لأنّه ليس فيه أكثر من حذف خبر «إنّ» لفهم المعنى.

(٣) زيادة من د.

(٤) ينظر: التصريح ٢:٥٢ ومابعدها.

(٥) كذا في التصريح (٢:٥٤) إلاّ أنّه لم يذكر «حِسان». وفي النسخ: حسنٌ وحسنةٌ وحسنتان وحسنون وحسنان [في أ و ج: وحسان] وحسنتان وحسناتٌ.

لكونها للثبات والاستمرار والدوام، وهو للتجدد والحدوث، أن لا تعمل. واقتصر على إعمالها على(١) وحدٍ لأنّه أدنى [٣٩ج] درجات المتعدّي.

ووقع لـ«ابن مالكٍ»(٢) في «التحفة [على](٣) الكافية الحاجبيّة»(٤) أنّها مشبّهةٌ بالفعل(٥). قال «ابن هشامٍ»(٦): وهو غلطٌ.

فإنّها أي: الصفةَ **إمّا** -بكسر الهمزة وتشديد الميم، حرف للتفصيل- **أن تكون معرّفةً بـ«أل» أو لا**، تكون مضافةً أو مجرّدةً منها.

وعليهما(٧) فلا يخلو **معمولها إمّا** يكون(٨):

مجرّداً(١) من «أل» المعرِّفة والإضافة كـ«حسنٍ»(٢).

---

(١) في هامش أ و ب و ج: في.

(٢) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله الطائي الجيّاني الشافعي، جمال الدين، نزل بدمشق ومات بها سنة ٦٧٢هـ. بغية الوعاة ١:١٣٠، رقم: ٢٢٤.

(٣) زيادة من د.

(٤) ذكر محقق كتاب شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ٢٦ أن ابن مالك شرح الكافية. وفي مقدمة التسهيل لابن مالك ذكر المحقق ٢٣أنّ لابن مالك نكتاً على مقدمة ابن الحاجب. ينظر: شرح الأشموني ١:٧١، والنكت للسيوطي أطروحة القسم الأول ١٧٣، ٢٢٧، ٢٩١، والقسم الثاني ٥٤، ٥٧، ١٠٩، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٧٣، والنحو عند ابن مالك د. ليلى محمد بايزيد رسالة دكتوراه بجامعة دمشق ص ٥٦، وجهود ابن مالك في اللغة والصرف لماجد يحيى أبو ماضي رسالة دكتوراه بجامعة دمشق ص ٢٦.

(٥) الذي في الألفية أنّها مشبّهة باسم الفاعل، قال: صفةٌ استُحسِنَ جَرُّ فاعلِ ... معنًى بِها المشبِهَةُ اسْمَ الفاعلِ

وقال في شرح الكافية الشافية ٢:١٠٥٤: والصفة المشبهة اسمَ الفاعل ... كالضخم جسمه العظيم الكاهل

ومثل ذلك في شرح التسهيل ٣:٨٩. وقد تبع ابنُ الطيب في الفيض ١:٣١٠ ابن علاّن فيما نسبه لابن مالك.

(٦) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، جمال الدين الحنبلي، صاحب مغني اللبيب. توفي سنة ٧٦١هـ. بغية الوعاة ٢:٦٨، رقم: ١٤٥٧. وقد جاء في النكت للسيوطي الورقة ٩٧ (باب الصفة المشبهة): «قال ابن هشام: وجه تسميتها أنّها كاسم الفاعل واسم المفعول في أنّها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنّث، بخلاف «أفعل» التفضيل. وليس المراد أنّها مشبهة بالفعل كما غلط ابن مالك في التحفة». وسيتكرر هذا القول في المسألة الأولى من فصل الحكم في كتاب القياس (١١٩أ) ص ٤٤٨.

(٧) في هامش أ و ج: عليها.

(٨) ليست في د. وبذلك ينبغي أن يكون الخبر وما عطف مرفوعاً كما هو عند فجال. لكنّ المعطوفات جاءت منصوبة.

أو مقروناً (٣) **بـ«أل»** كـ«الوجه».

أومضافاً (٤) **لما فيه «أل»** كـ«وجه الأب».

أو إلى ضميره(٥) أي: ضمير ما فيه «أل»، كـ«الرجل الحسن وجهه».

أو مضافاً **إلى مضاف إلى الضمير،** كـ«وجه عبده».

أو مضافاً **إلى مجرّد** من «أل» والضمير، كـ«وجه عبدٍ»(٦).

فهذه اثنا عشر قِسْماً، حاصلةٌ من ضرب اثنين، وهما حالتا الصفة، هما:

تجرّدها من «أل» والإضافة، وتعريفها بها(٧)، في ستة أحوال معمولها هي [٣٠د]:

تعريفه بـ«أل»، وتجرّده عنها وعن الإضافة، وإضافته لما فيه «أل»، أو الضمير، أو المضاف إلى ضمير، أو لمجرّد.

وعملُها(٨) أي: الصفة **إمّا رفعٌ** فاعلاً بها عند «سيبويه»(٩) والبصريين، وبدلاً عن المستكن(١٠) فيها، عند «الفارسي»(١١).

أو نصبٌ شبيهاً (١٢) بالمفعول به، إن كان المعمول معرفةً، وإلّا فتمييزٌ.

أو جرٌّ بالإضافة. **فهذه**(١٣) الصور الحاصلة من ضرب [٣٩ب] الاثني عشر السابقة في هذه الثلاثة **ستة وثلاثون صورةً** (١):كذا في الأصل، وحقّه «ست» بحذف بحذف التاء لتأنيث المعدود.

---

(١) عند فجال وفي د: مجردٌ

(٢) ليست في د.

(٣) عند فجال: مقرونٌ.

(٤) عند فجال: مضاف.

(٥) عند فجال: ضمير.

(٦) في د: كحسن وجه.

(٧) لعلها: بهما.

(٨) نقل ابن علاّن كلام السيوطي في همع الهوامع ٥:٩٥ في عمل الصفة المشبّهة.

(٩) ينظر: الكتاب ١:١٩٤، والمقتضب ٤:١٥٨.

(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: التسكّن. أي: بدل من الضمير المستكن في الصفة المشبهة.

(١١) ينظر: الإيضاح ١٤٠.

(١٢) في ب: شبهها. وفي ج: سببها. ولعلها: تشبيهاً.

(١٣) كذا في الفيض ١:٣١٢، وعند فجال: فتلك.

ومثلُ ما ذُكر إثباتُها في مثله فيما يأتي(٢)، وهذه أمثلتها على الترتيب:

رأيتُ الرجلَ الحسنَ وجهٌ، والحسنَ وجهاً، والحسنَ وجهٍ .

والحسنَ الوجهُ، والحسنَ الوجهَ، والحسنَ الوجهِ .

والحسنَ وجهُ الأبِ، والحسنَ وجهَ الأبِ، والحسنَ وجهِ الأبِ (٣).

والحسنَ وجهُ أبٍ، أو وجهَ أبٍ، أو وجهِ أبٍ .

والحسنَ وجهُهُ، أو وجهَهُ، أو وجهِهِ.

والحسنَ وجهُ أبيه، أو وجهَ أبيه، أووجهِ أبيه(٤).

ورأيت رجلاً حسناً وجهٌ، أو وجهاً، أو حسنَ وجهٍ .

وحسناً الوجهُ، أو الوجهَ، أو حسنَ الوجهِ .

وحسناً وجهُ الأبِ، أو وجهَ الأبِ، أو حسنَ وجهِ الأبِ .

وحسناً وجهُ أبٍ، [٣٤أ] أو وجهَ أبٍ، أو[حسنَ] وجهِ(٥) أبٍ .

وحسناً وجهُهُ، أو وجهَهُ، أو حسنَ وجهِهِ.

وحسناً وجهُ أبيه، أو وجهَ أبيه، أو حسنَ وجهِ أبيه.

كذا سرده في «الهمع»(٦). وليست كلُّها جائزةٌ على سواءٍ، بل تجري فيها الأحكام السابقة.

والجر ممنوعٌ في أربع(١) صورٍ أن تكون الصفة معرّفةً بـ«أل» والمعمول خالٍ منهومن إضافةٍ لما هي فيه.

(١) «صورة» ليست عند فجال. قال ابن الطيب ١:٣١٢: قوله: (فهذه) أي: الصور الحاصلة من ضرب الاثني عشر السابقة في الثلاثة (ستة وثلاثون). كذا في نسخنا المصححة المقروءة بحذف التمييز ولا محذوف فيه. وفي بعض النسخ وعليها شرح ابن علاّن- إثبات التمييز، وهو «صورة» فحقّ العبارة عليها «ستّ» كما قال: إذ المعدود مؤنث مذكور، فيجب له تذكير العدد على ما قرر في العربية.

(٢) ليس في د.

(٣) «والحسنَ وجهِ الأبِ» كذا في د وهمع الهوامع، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٤) «أو وجهِ أبيه» كذا في د وهمع الهوامع، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٥) الزيادة من همع الهوامع. وقد سقط هذا المثال «أو وجه أب» من أ و ب و ج.

(٦) همع الهوامع ٥:٩٦.

وبيّن صور المنع زيادةً في الإيضاح بقوله:

بأن يكون المعمول **مجرّداً** مما ذُكر كـ«الحسن وجهٍ».

أو مضافاً إلى مجرّدٍ منها كـ«الحسن وجهِ أبٍ».

أو مضافاً **إلى ضميرٍ** كـ«الحسن وجهِه».

أو مضافاً **إلى مضافٍ إلى ضمير**، كـ«الحسن وجهِ (٢) غلامه».

وامتنعت لما فيها من إضافة ذات «أل» الخالي عنها في صفةٍ معربةٍ بالحركات، وإنّما يجوز ذلك في المعربة بالحروف كـ«الضاربي زيدٍ» وكذا يجوز إذا كانت الصفة مضافةً للمضاف لعائدٍ لمحلًّى بـ«أل» كـ«الكريمِ الآباءِ الغامرِ جودُهم(٣)».

قال أبو حيّان: «وهو نادرٌ». (٤)

وخلافُ الأولى في صورتين:(٥)

أن تكون الصفة مجردةً عن «أل»(٦) **والمعمول مضافٌ**(٧) **إلى ضميرٍ** نحوُ: حسنِ وجهِه.

أو مضاف **إلى مضاف إلى ضمير**، كـ«حسنِ وجهِ عبدِه».

وجعل المصنّف في [٤٠ج] «الجمع» الأولى قبيحةً؛ إذ منعها «سيبويهِ»(٨).

---

(١) في أ و ب و ج: أربعة. قال ابن الطيب ١:٣١٤: قوله: (في أربع صور) كذا على الصواب في أصلنا المصحح المقروء في الموضعين. وفي نسخة الشارح «أربعة»فيهما. ولذا قال: وحقّه أربع لتأنيث المعدود، وهو ظاهر على نسخته.

(٢) زاد في ب: أبيه أو مضافاً إلى مضاف إلى ضمير كالحسن وجه. والمثال في د مكان هذا المثال: كزيد حسن وجه غلامه.وابن علاّن ينقل من همع الهوامع ٥:٩٧، ومثاله في همع الهوامع: والحسن وجه أبيه.

(٣) في هامش أ و ج: الكريم الغامر جوده. وفي هامش ب: الغامر جوده.

(٤) همع الهوامع ٥:٩٧.

(٥) زاد في د: الأولى.

(٦) زاد في د والفيض١:٣١٥: والإضافة. وهي زيادة خاطئة. والذي في همع الهوامع ٥:٩٧: دون «أل».

(٧) في ب: مضافاً.

(٨) قال في الكتاب ١:١٩٩: وقد جاء في الشعر «حسنة وجهها»، شبهوه بـ«حسنة الوجه». وذلك رديءٌ.

زاد في «الهمع»(١): وخصّ جوازها بالشعر، كقول «الشمّاخ»: [من الطويل]

دمنتينِ عرّج الركب فيهما ... ـلِ الرُّخامى قد عفا طللاهما

أقامت على ربيعهما جارتا صفا ... يتا الأعالي جَونتا مصطلاهما(٢)

ومنعها «المبرّد»(٣) مطلقاً شعراً وغيره، وأوّل «هما» بأنّه عائد لـ«الأعالي» لأنّه مثنى معنىً.

وقال «ابن مالك» في «شرح الكافية»(٤): هو عند الكوفيين جائزٌ في الكلام كلّه. وهو الصحيح لأنّ مثله ورد في الحديث، في حديث «أمّ زرع»(٥): «... (٦) وشاحِها(٧)»، وفي حديث «الدّجّال»: «أعورُ عينِه اليُمنى»(١).

---

(١) همع الهوامع ٥: ٩٧.

(٢) ويروى «عرّس» مكان «عرّج»، و «قد أنى لِبلاهما» مكان «قد عفا طللاهما». و «البلى» الفناء والذهاب نهائياً. واللام زائدة. والدمنة: آثار الديار. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره «أتحزن». والتعريس: نزول المسافر آخر الليل للراحة. والتعريج قريب منه، وهو عطف الرحال والنزول للاستراحة. والحقل: المزروعة التي لا بناء عليها ولا شجر. والرُّخامى: شجر قريب من الضال، وهو السدر البرّي. والربع: الدار والمنزل. والضمير يعود إلى «الدمنتين». والصفا: الصخر الأملس، وهو هنا الجبل. وجارتاه: الأثفيّتان اللتان تقربان من الجبل، فيقوم الجبل مقام الثالثة ليوضع عليها القدر. والكُميت: شديد لون الحمرة. ويقصد بالأعالي: أعالي الجارتين. والجونة: السواد. والمصطلى: مكان احتراق النار. يقول: إنّ أعالي الأثفيّتين لم تسودَّ لبعدها عن مباشرة النار، فهي على لون الجبل. والشاهد في قوله: «جونتا مصطلاهما» حيث أضاف الصفة المشبّهة العارية عن «أل» إلى «مصطلاهما» وهي مضافة إلى الضمير. وذلك ضرورة. والبيتان في ديوان الشمّاخ ٣٠٧ مطلع قصيدة يمدح بها يزيد بن مربع الأنصاري، والكتاب ١: ١٩٩، والخصائص ٢: ٤٢٠ الشطر الأخير منه، والمقاصد النحوية ٣: ٥١، رقم: ٧٤٢، والخزانة ٤: ٢٩٣، رقم: ٣٠٠. والبيت الثاني في الأصول في النحو ٤: ٤٧٥، والمفصل ٢٣١.

(٣) ذكر المبرد الأوجه الجائزة في أحوال الصفة المشبّهة مع معمولها، ولم يذكر هذا الوجه معها. ينظر: المقتضب ٤: ١٥٩.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢: ١٠٦٩.

(٥) حديث «أمّ زرع» أخرجه البخاري ٥: ١٩٩١، في كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل ٨٢، رقم: ٤٨٩٣ وليس فيه هذا اللفظ، ومسلم ٤: ١٩٠٢، في كتاب فضل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع ١٤، رقم: ٢٤٤٨، بلفظ: وصفر ردائها.

(٦) في شرح الكافية: صقر.

(٧) أي: ضامرة البطن. في ج: وشافها. وفي د: وشامها.

قال: ومع هذا ففي جوازه ضعفٌ. ووافقه «أبو حيّان»(٢). انتهى.

وعليه يجري كلام المصنّف هنا.

و الرفعُ للمعمول قبيحٌ في أربع صورٍ:

أن يكون المعمول مجرداً من «أل» والإضافة، **أو مضافاً إلى مجرّدٍ** منهما، **سواءٌ كانت الصفة معرّفةً بـ«أل» أم دونها** عاريةً منها.

فيقبح: «الحسن وجهٌ» و«حسنٌ وجهٌ» و«الحسن وجهُ أبٍ» و«حسنٌ وجهُ أبٍ».

بل منع أكثر البصريين «حسنٌ وجهٌ» أو الحسنُ وجهٌ»(٣) لخلوِّ الصفة من ضمير موصوفها. واختاره «ابن خروف»(٤).

وما ذكره(٥) من جوازه بقبحٍ مذهبُ الكوفيين(٦)، واختاره «ابن مالك»(٧).

ومن شواهده [من الطويل]

.... فهل أنت مرفوعٌ بما ههنا راس(٨)

قال «أبو حيان»: وقول «ابن هشام الخضراوي» في نحوه: «لايجوز إذ لا ضمير للموصوف، [٤٠ب] إلا ما يسدّ مسدّه» ليس بصحيحٍ؛ لحكاية(١) جوازه عن الكوفيين وبعض البصريين.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ البخاري ٣:١٢٧٠، في كتاب الأنبياء، باب ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا﴾ [مريم ١٩:١٦] ٤٩، رقم: ٣٢٥٧.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٥:٢٣٥٣.

(٣) لم يذكر سيبويه والمبرد هذين الوجهين مع الأوجه الجائزة.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١:٥٦٣. و«ابن خروف هو علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن الأندلس. شرح الكتاب والجمل. قال ياقوت مات بإشبيليّة. وقال أبو حيان: مات بحلب. سنة ٦٠٩هـ. وقيل غير ذلك. بغية الوعاة ٢:٢٠٣، رقم: ١٧٩٣.

(٥) أي: المصنف السيوطي.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٥:٢٣٥٣.

(٧) قد اختاره قبل ابن مالك ابن بابشاذ كما ذكر ابن خروف في شرح الجمل ١:٥٦٣. واستشهد ابن مالك بالبيت الآتي، ونسب إنشاده للفراء. ينظر: شرح التسهيل ٣:٩٦.

(٨) صدره: بثوب ودينارٍ وشاةٍ ودرهم. والبيت مجهول القائل. وهو في همع الهوامع ٥:٩٩، ١٠٢، رقم: ١٤٩١و١٤٩٣. والتصريح ٢:٢٤، رقم: ٥٩٦.

والحسنُ فيها؛ أي: الصفة، حينئذٍ **النصبُ أو الجرُّ** (٢)؛ لما فيهما [٣١د] حينئذٍ من عود الضمير للموصوف، ولإسنادها إلى ضميره كـ«حسنٍ وجهاً» أو «حسنٍ وجهٌ» (٣).

والنصبُ خلافُ الأولى في هذا الحكم، وكان الأولى ذِكْرَ أمثلته في محلٍّ واحدٍ، وإن اختلف نصباً أو جرّاً - **في أربع صورٍ**:

أن تكون الصفةُ مجرّدةً من «أل» والإضافة، **والمعمولُ** محلًّى **بـ«أل»** كـ«حسنِ الوجهَ».

أو مضافٌ إلى ما فيه «أل»، كـ«حسنٍ وجهَ الأبِ».

أو مضافٌ **إلى ضميرٍ**، كـ«حسنِ وجهَه».

أو مضافٌ **إلى مضافٍ إلى ضميرٍ**، كـ«حسنٍ وجهَ غلامِه».

والنصبُ على التمييز **واجبٌ في صورتين**؛ تخلّصاً من الجرّ الممنوع والرفع القبيح:

أن تكون الصفة بـ«أل» كـ«الحسن» **والمعمولُ مجرداً** (٤) منها ومن الإضافة، كـ«وجهاً».

أو مضافاً إلى (٥) **مجرّدٍ** منها، كـ«وجهَ أبٍ».

وتجوز الثلاثة الأوجه الإعرابيّة الرفع وقسيماه جوازاً **على السواء** لا رجحانَ [٣٥أ] لشيءٍ منها على غيره **في صورتين**:

أن تكون الصفة بـ«أل»، كـ«الحسن»، **ويكون المعمول** لها **مقروناً** (١) **بها** كـ«الوجه».

---

(١) في النسخ: لمكانة. والنص مع الشرح قبله نقله ابن علاّن بتصرف من همع الهوامع ٥:٩٩، ثم نقله عنه ابن الطيب بحرفه. والتصحيح من الفيض ١:٣١٨. وعبارة همع الهوامع: إذ جوازه يحكى عن الكوفيين وبعض البصريين.

(٢) في أ و ب و ج: والجر.

(٣) العبارة في د: إليه لحسن وجها أوجه.

(٤) كذا في النسخ بالنصب عطفاً على محل الجار والمجرور، وعند فجال بالرفع، وعليه الجملة حالية.

(٥) عند فجال: مضاف.

أو مضافاً [٢]**إلى مقرونٍ** [٣] **بها**، كـ«وجه الأب».

---

(١) عند فجال: مقرون.
(٢) عند فجال: مضاف.
(٣) عند فجال: معرّف.

المسألة السابعة

من مسائل المقدّمات

ينقسم الحكم **أيضاً** انقساماً آخر، وأقسمه راجعاً لذلك. وسيأتي الكلام في «أيضاً» عربيةً وإعراباً أوّل الفرع الثالث عشر من الكتاب الأول(١).

إلى رُخْصة: تغييرُ الحكم من صعوبةٍ إلى سهولةٍ لمقتضًى، مع قيام سبب الأصلي(٢).

وغيرها. لم يقل: «وعزيمة»؛ [٤١/أ] لأنّه لفظٌ غير متداولٍ هنا.

والرُّخصة بضمٍّ فسكونٍ. قال في «المصباح»(٣): وتُضمّ الخاء للإتباع. ومثله نحو: قُرْبة وقُرُبة. وجمعها: رُخَصٌ ورُخُصاتٌ، كغُرْفةٍ «وغُرَفٍ»(٤) «وغُرُفاتٍ» في وجوهها(٥). وهي التسهيل في الأمر والتيسير.

وعرفاً: **ما جاز استعماله** بخلاف أصله(٦)، **لضرورة الشعر**(٧).

هي عند الجمهور: ما لا تقع إلا فيه. والضروراتُ تُبيح المحظورات(٨).

وما أحسن قول بعض الأدباء(٩): [من الرمل]

---

(١) من قوله «وسيأتي الكلام...» ليس في د.

(٢) أي: الحكم الأصلي. كذا في جمع الجوامع للسبكي ١٥، ورفع الحاجب ٢:٢٦، والحدود الأنيقة ٧٠، والتوقيف مادة (الرخصة). وينظر: المحصول ١:١٢٠، والإبهاج ١:٨١، والتحبير شرح التحرير ٣:١١١٦.

(٣) المصباح المنير، مادة (رخص).

(٤) ليست في المصباح المنير.

(٥) «في وجوهها» ليست في المصباح المنير. قال في مادة (غرف): «غرفات» بفتح الراء جمع الجمع عند قوم، وهو تخفيف عند قوم، وتضم الراء للإتباع،وتسكّن حملاً على لفظ الواحد.

(٦) ليس في د.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (باب الضرائر) ٥:٢٣٧٧. وقد نقل السيوطي منه في همع الهوامع ٥:٣٣٢، والأشباه والنظائر (الضرورة) ١:٤٨٤ والاقتراح في مسألتنا. وينظر في تعريف الضرورة شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ٣١٠. وقد نقل فيه ما يحسن من الضرورة وما يقبح كما سيأتي في كتابنا.

(٨) في د: المحذورات. وهذه من القواعد الفقهيّة. ينظر قاعدة «المشقّة تجلب التيسير» في الأشباه والنظائر للسبكي ١:٤٨، والأشباه والنظائر الفقهيّة للسيوطي ٧٦.

(٩) البيتان لابن الوردي (ت٧٤٩هـ) وروايتهما:

صـــــرَفَ الشـــاعر نصـــفاً زَغَـــلاً افٍ فلمّا أن عُرف يصرف

: هـذا زيّـف (١)؟ قـال: نعـم، الشـــاعر مـــا لا ينصـــرف

وخصّـه «ابـن مالـك» بمـا لم يجـد عنـه الشـاعر مندوحـةً (٢) -كمـا سـيأتي في الأصل(٣)- وجوّزه «ابن جني»(٤) و«ابن عصفورٍ»(٥) و«أبو حيّان»(٦) و«ابن هشامٍ» مطلقاً.

قال «أبو حيّان»(٧): لو اعتُبر عدم المندوحة في الضرورة لم توجد(٨)؛ إذ ما من لفظٍ في ضرورةٍ إلا(٩) ويمكن إزالته ونظمُ تركيبٍ غيرِه. إنّما نعني بالضرورة أنّ ذلك من تراكيبهم المختصّة بالشعر، لا يقع في النثر. انتهى.

شاعرٌ أخرج نصفاً زغلاً عند خبازٍ فلمّا عُرِفْ

قيلَ :هذا جائزٌ ؟قالَ :نعمْ، يصرفُ الشاعرُ مالا ينصرفْ

وفي خزانة الأدب لابن حجة ٤٧٦:٢: قال:لِمْ تصرفُ هذا؟ قال: مه

(١) في د: أزيف.

(٢) شرح التسهيل ٢٠٢:١، وشرح الكافية الشافية ٣٠٠:١. وينظر: خزانة الأدب (الشاهد الأول) ٣١:١.

(٣) ما بين معترضتين ليس في د.

(٤) ينظر: الخصائص ٣٩٠:٢، في الفروق والفصول، حيث ذكر بعض الضرائر القبيحة، وقال ٣٩٢:٢: «فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه، وإن دلّ من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته». وذكر قول الشاعر:

فزججتُها بمزجّة زجَّ القلوصَ أبي مزاده

وقال بعد التعليق عليه ٤٠٦:٢: «وفي هذا البيت عندي دليل على قوّة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنّه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول؛ ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة، مع تمكّنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول». وينظر: الخصائص (باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟) ٣٢٣:١، و٣:٦٠، ٦١، ١٨٨، ٣٠٣، ٣٠٤.

(٥) ينظر: تقريب المقرّب ١٣٠. على أنّه في شرح جمل الزجاجي ٥٦٦:٢ اشترط اضطرار الشاعر.

(٦) هذا ما نقله عنه السيوطي في همع الهوامع والأشباه والنظائر، وذكر أنّه في شرح التسهيل. وظاهر كلام أبي حيّان في ارتشاف الضرب (٢٣٧٧:٥) موافقة كلام سيبويه «بشرط الاضطرار» كما قال.

(٧) زاد في همع الهوامع: في شرح التسهيل.

(٨) أي: الضرورة.

(٩) في د وهامش أ و ج: أو ضرورة.

وذمّه «ابن فارس» مطلقاً (١).

ويتفاوت الجائز **فيه حُسْناً وقُبْحاً** لقوّة البعد وضعفه، وكثرةِ الخروج عن الأصل وقلّته.

والاسمان (٢) مظموم أو لهما، منصوبان على التمييز.

وقد يلحق بالضرورة في الترخيص لها **ما في معناها** (٣)، مما يدعو للخروج عن الأصل، **وهو الحاجة** الداعية **إلى تحسين النثر بالازدواج** للكلام، نحو حديث: ارجعن«مأزورات غير مأجورات» (٤) أبدلت الواو بالألف أولاً لمناسبة «مأجورات» (٥).

قال «ابن الحاجب» في أماليه (٦): قد يكون الشيء غير فصيح، فيجيء إليه أمر فيصيره (٧) فصيحاً. مثال ذلك: «بَدَأَ»، والفصيح «بَدَأَ» (٨) لا يكاد يُسمع «أبْدَأ».

قال تعالى [٤١ب]: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ٢٩﴾ (٩) وقال: ﴿كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ (١٠) ثم (١١) قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾ (١) فجاء رباعياً فصيحاً لما حسّنه من التناسب بغيره، وهو قوله: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ (٢).

---

(١) الصاحبي (باب الشعر) ٤٦٨. وآراء النحاة وقول أبي حيان ورأي ابن فارس كلام منقول من همع الهوامع ٥:٣٣٢.

(٢) أي: حسنا وقبحا.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٥:٣٥٠. حيث جعل ختام كلامه على الضرائر إلحاقَ التناسب والسجع بها. والحديث الذي استشهد به ابن علاّن فيه.

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، وأبو يعلى في مسند، وابن عدي في الكامل، والخطيب البغدادي في تاريخه. قال السيوطي: صحيح. وقال الألباني: ضعيف. ينظر: فيض القدير ١:٤٧٣، رقم: ٩٣٩، وكنز العمال ١٥:٦٥١، رقم: ٤٢٥٨١، و ١٥:٦٥٧، رقم: ٤٢٦٠٧. وسلسلة الأحاديث الضعيفة ٦:٢٦٢، رقم: ٢٧٤٢.

(٥) ينظر: أدب الكاتب (شواذ التصريف) ٦٠٠، والاقتضاب ١:٣٩٣، وارتشاف الضرب ٥:٢٢٧٧، ومغني اللبيب (القاعدة الثانية من القواعد الكلية) ٨٩٧، وهمع الهوامع ٥:٣٥٠، ٣٥١، والأشباه والنظائر (الجوار) ١:٣٢٨، ولسان العرب وتاج العروس مادة (وزر).

(٦) الأمالي ٢:٥٢١.

(٧) في الأمالي: فيصير.

(٨) زاد في د: لا نكر.

(٩) الأعراف ٧:٢٩.

(١٠) العنكبوت ٢٩:٢٠. في أ و ب و ج: كيف بَدَأَ اللهُ الخَلْقَ.

(١١) الصواب أنّ الآية الثانية المذكورة قبل. وفي الأمالي: وقال.

روي أنّ بعض الشعراء(٣) قال لكاتبه: اكتب: [من المنسرح]

يا حارُ إنّ الركب قد حاروا ....(٤)

يعني بضم الراء في «حار».

فقال: يا سيدي، «يا حارِ». يعني بالكسر أفصح وأكثر. فقال: اكتب:

ياحارُ إنّ الركب قد حاروا(٥) ....

فالكاتب نظَرَ للغة الفاشية وهذا نظر(٦) للتناسب.

والضرورة(٧) **الحسنة ما** أمرٌ، **لا يُستهجن** -بالبناء للمفعول- أي: يُعاب ويُقبح **ولا يُستوحش**(٨) [٣٢د] -بالبناء للمفعول- يُنفر لغرابته وقلّة استعماله، **منه** - «من» للابتداء أو للتعليل- **النفس** لعدم إلفها له.

ويجوز بناء الفعلين للفاعل، وتنازعا «النفس» فيضمر في المهمل منها فاعله(٩).

كصرف ما لا ينصرف. هو مثال للضرورة الحسنة، كقول السيدة «فاطمة» - رضي الله عنها-: [من الطويل]

صُبَّتْ عليّ مصائبٌ لو أنّها صُبّت على الأيام عُدن لياليا(١)

---

(١) العنكبوت ١٩:٢٩.

(٢) «ثم» ليست في د. قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١٩﴾ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ العنكبوت ١٩:٢٩ – ٢٠.

(٣) هو عبد المحسن بن محمد بن غليون الصوري من شعراء الشام، المتوفّى سنة ٤١٩هـ. مترجم في يتيمة الدهر ٣٦٣:١.

(٤) كذا في يتيمة الدهر، وفي د: جاروا. وفي الأمالي: جازوا. وهو صدر مطلع قصيدة في يتمة الدهر ٣٦٩:١ وتمامه: فاذهب تجسس لمن النار.

(٥) في د: جاروا.

(٦) في النسخ: البعض. والتصحيح من الأمالي ونصّه فيه: وهذا نظر إلى تناسب اللفظ.

(٧) عند فجال: فالضرورة.

(٨) عند فجال: تستوحش. قال ابن الطيب ٣٢٨:١؛ قوله: (ولا تستوحش) بالبناء للفاعل لأنّ فاعله «النفس» المذكورة، فضبطه له في الشرح بالبناء للمفعول سبق قلم بلا مرية.

(٩) هذا السطر ليس في د.

وقصر الجمع الممدود، [٣٦أ]ومدّ الجمع المقصور.

في «التوضيح»(٢) وغيره: أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة، كقوله:[٤٢ج] [من الرجز]

لا بدَّ من صنعا وإن طال السفر(٣)

وقوله: [من الطويل]

وهم(٤) لُ الناس الذي يعرفونه(٥) وأهل الوفا من حادث وقديمِ (٦)

واختلفوا في جواز مدّ المقصور للضرورة،فأجازه الكوفيون متمسّكين بقوله: [من الوافر]

.... فلا فقرٌ يدومُ ولا غِناءُ (٧)

ومنعه البصريون، وقدّروا(٨) «الغناء» في البيت مصدر غانيتُ » لا الغِنى « وهو تعسّفٌ. انتهى.

---

(١) اختلف في نسبته، فقد نسبه الصفدي في الوافي بالوفيات ١:٢٥٣ لأبي منصور محمد بن ابراهيم الباخرزي من أهل خراسان. وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢:١٣٤: ومما ينسب إلى فاطمة ولا يصح:

ماذا عَلى مِنْ شَمَّ تُربَةَ أَحمدٍ أَلا يَشُمُّ مَدى الزَمانِ غَوالِيا
صُبَّت عَلَيَّ مصائبٌ لَو أنَّها صُبَّت عَلى الأيّامِ عُدنَ لياليا

قال المناوي في «إتحاف السائل بما لفاطمة من المناقب» ١٠٣: روى طاهر بن يحيى العلوى وابن الجوزى في «الوفاء» عن علي: لما دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءت فاطمة فوقفت على قبره، وأخذت قبضة من تراب القبر، وأنشأت تقول: وقيل بل هو لعلى. وذكر البيتين.

(٢) أوضح المسالك ٤:٢٩٥.

(٣) رجز لم يعرف قائله، وهو في المقاصد النحوية ٣:٤٧٣، رقم: ١١٨٩، والتصريح ٢:٥٠٤، رقم: ٨٩٣،، وحاشية الخضري ٢:١٦٢.

(٤) في التصريح: فهم.

(٥) الشطر الأول زيادة ليس في أوضح المسالك.

(٦) البيت لم يعرف قائله، وهو في المقاصد النحوية ٣:٤٧٤، رقم: ١١٩٠، والتصريح ٢:٥٠٤، رقم: ٨٩٤، وهمع الهوامع ٥:٣٣٨.

(٧) صدره: سيغنيني الذي أغناك عني. والبيت في الإغراب ٤٧،والإنصاف ٢:٧٤٧، رقم:٤٥٦، و٦٠٦ ط جودة مبروك، ولسان العرب مادة (غنا)، المقاصد النحوية ٣:٤٧٤، رقم: ١١٩١، والتصريح ٢:٢٩٣، ، والتصريح ٢:٥٠٥، رقم: ٨٩٦، وتاج العروس مادة (غنا).

(٨) في ب و ج: وقد رأوا.

فما قيّدهما بـ«الجمع»(١) بل جعلهما من الضرورة في «الجمع» وغيره.

وقد ذكر(٢) «ابن الأنباري» في كتاب «إنصاف»(٣) اختلاف(٤) الأئمة في هذين النوعين من الجواز لهما مطلقاً، وعليه الكوفيون. ومنع الثاني، وعليه البصريون. وشرط «الفرّاء» في ذينك شرطاً غير معتدٍّ به، وما ذكر فيه هذا القيد. أي: الجمع(٥).

وأسهل الضرورات الشعريّة **تسكين عين «فَعَلَة»** أي: الجمع، **في الجمع بالألف والتاء، حيث يجب الإتباع**(٦) أي: إتباعُ حركة العين لحركة الفاء(٧)، **كقوله**: [من الرجز]

فتستريح النفسُ من زفْرَاتِها(٨)

فسكّن عين الكلمة –وهي(٩) الفاء– تخفيفاً للضرورة، ولولاها لفُتحت إتباعاً لحركة الفاء.

---

(١) همع الهوامع ٥:٣٣٧.
(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ذكرهما.
(٣) الإنصاف (المسألة: ١٠٩) ٢:٧٤٥، و (المسألة: ١١٢) ٦٠٥ ط جودة مبروك.
(٤) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٥) «أي الجمع» ليس في د. قال ابن الطيب ١:٣٣٠: قوله (وقصر الجمع الممدود) إلى آخره... المراد بقصر الجمع ومدّه زيادة الياء في «فعالل» ونحوه، وحذفها من «فعاليل» ونحوه، كقولهم في جمع «صيرف»: صياريف... وأصلها: صيارف... وقالوا في جمع «تمثال»: تماثل...وأمثال هذا كثير لا يأتي عليه الحصر، حتى جعله «أبو علي» وغيره من الأمور المقيسة التي لا تتوقّف على السماع، ولا يُقتصر بها على الضرورة... وفهم الشارح أنّ المراد المقصور والممدود المصطلح عليه، فنقل الخلاف الوارد فيه، وأنّ قصر الممدود مما أجمعوا عليه، وفي مدّ المقصور خلاف مشهور...ينظر: الكتاب ١:٢٨، والمقتضب ١:٢٥٦، وارتشاف الضرب ١:٤٦٥، و٥:٢٣٩١، وهمع الهوامع ٦:١١٩.
(٦) ينظر: الكتاب ٣:٥٧٨، والمقتضب ٢:١٩٠، والتصريح ٢:٥١٥، وهمع الهوامع ١:٧٥.
(٧) «أي إتباعُ حركة العين لحركة الفاء» مكانها في د: لحركة العين.
(٨) رجز أنشده الفرّاء في معاني القرآن (٣:٩، ٢٣٥) عن بعض الأعراب، ولم ينسبه. وقبله:

علَّ صروف الدهر أو دُولاتِها
يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ من لَمَّاتِها

والقياس أن يحرّك عين «زفراتها»؛ لأنّه اسم ثلاثي صحيح العين ساكنها غير مضاعف. وهو في الخصائص ١:٣١٦، المقاصد النحوية ٣:٤٧٩، رقم: ١١٩٥، وشرح أبيات المغني ٣:٣٨٤، رقم: ٢٥٥، وشرح شواهد الشافية ٤:١٢٩، رقم: ٦٥.
(٩) «عين الكلمة وهي» ليس في د.

والضرورةُ المستقبحة ما أمرٌ، **تستوحش:** تنفر منه **النفس** لعدم إلفها له.

قال في «الهمع»(١): ويخرج بها الكلام عن الفصاحة. وفاقاً لحازم الأندلسي».

كالأسماء المعدولة(٢) عن موضوعها بتغييرٍ فيها عنه، من زيادة حرفٍ أو نقصٍ، كقوله: [من الوافر]

أصابهم الحِما وهمُ عواف ....(٣)

أراد: الحمام(٤). وقوله: [من الوافر]

.... وشتا بين قتلي والصلاح(٥)

أراد: شتان. وقوله: [من الرمل]

يلٌ مرو قبلٍ كيز حاضرٌ رهطُ مرجومٍ ورهط ابن المعل (٦)

---

(١) همع الهوامع ٥:٣٣٣. وعبارته فيه: نعم، لا يخرج عن الفصاحة إلا ما استوحش وفاقاً لحازم الأندلسي.

(٢) ينظر: الكتاب ١:٢٦.

(٣) شطر من أربعة أبيات أنشدها ابن السكيت لرجل من بن أسد. وهي:

لـة : ـيت ؟ لـت : ـ ـي ـني مـن اك ـه
أصابهم الحِمَ وهم عواف وكُنّ عليهم نحساً لعنه
فجيئت قبور بهم وقوفاً فناديت القبور فلم يجبنه
وكيف يجيب أصداء وهام ـداد ـر ن ـا ـه

وهو ما استشهد به ابن فارس وابن هشام على تنوين «جير»، وذكر شاهدنا بعده ابن فارس والبغدادي. ينظر: الصاحبي ٢١٨، والخزانة ١٠:١١١،رقم:٨٢٢، وشرح أبيات المغني ٣:٧٢، رقم: ١٧٨.

(٤) ومثله شاهد الكتاب (١:٢٦) قول العجاج: قواطناً مكةَ من وُرْقِ الحِمَا. أراد: الحمام. ينظر: الأصول في النحو ٣:٤٥٨، والخصائص ٢:٤٧٣، ٣:١٣٥،والإنصاف ٢:٥١٩، رقم: ٣٤٣، و٤٠٨ ط جودة مبروك،ولسان العرب مادة (مني).

(٥) صدره: أريد صلاحَها وتريد قتلي. قائله جميل بثينة في ديوانه ٤٩، من قصيدة مطلعها:

تنادى آل بثنة بالرواح وقد تركوا فؤادك غير صاح

والرواية في الديوان: فشتّا. وهو في لسان العرب مادة (شتت)، وهمع الهوامع ٥:٣٣٦، رقم: ١٧٠٣، واستشهد به البغدادي في الخزانة ٦:٢٧٨، تحت الشاهد رقم: ٤٦٤.

(٦) في النسخ: المهل. وهو تحريف. وقائله لبيد في ديوانه ١٩٩، من قصيدة مطلعها:

إنّ تقوى ربنا خير نقل وبإذن الله ريثي وعجل

القبيل: العريف والكفيل. وقيل: بمعنى القبيلة. ولُكيز: أبو قبيلة. ومرجوم وابن المعلّى: من قبيلته. وشاهدنا ليس في رواية الديوان، إنّما ذكره المحقق في الزيادات. والبيت في الكتاب

يريد: المعلى. فحذَف الألف(١) المقصورةَ وشدّد اللام.

ويجوز أن يكون مراده(٢) كصرف الأسماء المعدولة عن أصلها عدلاً حقيقياً، كـ«أحادَ» و«وحد» أو تقديرياً كـ«عمر» و«زُفَر»(٣).

يدلّ له عبارة «المنهاج» لـ«حازم الأندلسيّ»: الضرائر السابقة(٤) فيها المستقبح وغيره، وهو ما لا تستوحش منه النفس، كصرف ما لا ينصرف. وقد تستوحش منه النفس، كالأسماء المعدولة، و «أشدّ».

وما أدّى: أفضى، **إلى التباس جمعٍ** لمفرد [٤٢ب] **بجمعٍ** لمفرد غيره، **كردّ «مطاعمَ»** جمع «مطعمٍ» مكانَ الطعام، **إلى «مطاعيمَ»** جمع «مِطْعامٍ» -بكسر أوله. وهو كما في «القاموس»(٥): كثيرُ الأضياف والقِرَى(٦) **أو عكسه** أي: ردّ «مطاعيمَ» لـ«مطاعمَ».

وكان من(٧) أحَدَهما لإلباسه؛ **فإنّه** فيهما **يؤدي لالتباس**(٨) «مَطْعَمٍ» **بـ«مِطْعَامٍ»** والإلباس(٩) ينبغي مباعدته(١٠)، فيقبح ما يؤدي إليه.

٤:١٨٨، والخصائص ٢:٢٩٣، المقاصد النحوية ٣:٥٠٦، رقم: ١٢٢٤، وشرح شواهد الشافية ٤:٢٠٧، رقم: ١٠٤.

(١) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٢) «ويجوز أن يكون مراده» في د: أو مراده. والضمير يعود على المصنّف.

(٣) «أو تقديرياً كعمروزُفَر» ليس في د.

(٤) في همع الهوامع ٥:٣٣٣: السائغة. وفي المزهر ١:١٨٨: الشائعة. وفي الملحق الذي في سراج البلغاء ٣٨٣: الشائعة. وفي عروس الأفراح ١: ٦٤ (١:٨٨ ط القديمة): السائغة. وهي الأقرب إلى الصواب.

(٥) القاموس المحيط، مادة (طعم).

(٦) جمع «مِطْعام بكر أوله وهو كما في القاموس كثيرُ الأضياف والقِرَى» مكانها في د: جمع مطاعم اسم فاعل طاعم.

(٧) لعلها: ما.

(٨) عند فجال: إلى التباس.

(٩) في ج ود: والالتباس.

(١٠) «ينبغي مباعدته»في أ و ب و ج: ننبغي مما عدته. ولعلّ ما أثبته هو الصواب. وقد خرم المخطوط مكانها في د.

قال «حازم» –بالمهملة وبزاي بعد الألف. الأندلسي: بفتح الهمزة والمهملة الأولى وضمّ اللام. كما في «الأنساب» للمصنف[1]– **في «منهاج البلغاء»**[2]: **وأشدّ ما تستوحشه النفس**: تراه قويَّ الوحشة، فتنفر منه **تنوين «أفعل من»**[3] عبّر عنه كما تقدّم بقوله: و«أشدّ».

قال «حازم»: وأقبح ضرائر الشعر **الزيادة المؤدية إلى ما**[4] أي: لفظٍ، **ليس أصلاً**: ظرفٌ (٥) بمعنى «قطّ».

في «المصباح»[6]: ما فعلتُه أصلاً، ولا أفعله أصلاً، بمعنى: ما فعلتُه قطّ ولا أفعله أبداً. وانتصابُه على الظرفيّة، أي: ما فعلتُه وقتاً ولا أفعله حيناً.

في كلامهم –خبر «ليس» وقدّم عليه الظرف اهتماماً – **كقوله**[7]: [من البسيط]

---

(١) ضبط «الأندلسي» سيعيده ابن علان في خاتمة كتاب القياس في النسخة د (١٢٩) فقط كما سيُشار. وابن علان يرجع إلى الأنساب في شرحه، إنّما أكثر الرجوع إلى لبّ اللباب. كما أنّ الأنساب للسمعاني وليس للسيوطي، ولبّ اللباب للسيوطي. وقد مرّ مثل هذا الخطأ في المقدّمة. ينظر: لب اللباب مادة (الأندلسي) ١:٧٨، رقم: ٢٥٥. وهو حازم بن محمد بن حسن أبو الحسن هنيء الدين توفي بتونس ٦٨٤هـ. بغية الوعاة ١:٤٩١، رقم: ١٠١٨.

(٢) منهاج سراج البلغاء ٣٨٣.

(٣) ينظر: الإنصاف (المسألة: ٦٩) ٢:٤٨٨، و(المسألة: ٧٢) ٣٩١ ط جودة مبروك.

(٤) «إلى ما» عند فجال: لما.

(٥) جوّز ابن الطيب ١:٣٤٤ كون «أصلاً» خبر «ليس».

(٦) المصباح المنير، مادة (أصل).

(٧) هو من بيتين:

الله يعلم أنّا في تلفّتنا ... يوم الفراق إلى أحبابنا صورُ

وأنّني حيثما يثني الهوى بصري ... من حيثما نظروا أدنوا فأنظور

والرواية المشهورة في البيت: من حيثما سلكوا. وهو في ديوان إبراهيم بن هرمة ١١٧، ١١٨، والخصائص ٢:٣١٦ و٣:١٢٤، وسرّ صناعة الإعراب ١:٢٦، والمحتسب ١:٢٥٩، والصاحبي ٣٠ و٣٨٠، والإنصاف ١:٤٢، رقم:٦، وص ١٩ ط جودة مبروك، والخزانة ١:١٢١، رقم: ١١، والتذييل والتكميل ٨:٦٧، وشرح أبيات المغني ٦:١٤٠، رقم: ٥٩١.

من حيث ما نظروا أدنو: أقرب، فأنظور [أي: أنظر](١). فزاد الواو ضرورةً، فصار بوزن «أَفْعُول» و لاوجود لهذا الوزن في المضارع أصلاً.

أو الزيادة المؤدية إلى ما(٢) لفظٍ يقلّ أي: يندُر(٣)، [٤٣ج] في الكلام العربيّ، [٣٧أ] كقوله: [من الطويل]

....طأطأتشِ يمالي(٤)

أراد: شَمالي. و «يعالول» موجودٌ إلاّ أنّه يقلّ في الكلام.[٣٣د]

وكذا(٥) مثلُ المستقبح المذكور بأنواع المنقصُ من الكلمة بحذفِ حرفٍ –بتقديم الجيم على المهملة–أي: القويُّ، كقول لَبيدٍ »(٦): [من الكامل]بفتحٍ فكسرٍ للموحّدة وسكون للتحتيّة، آخره دالٌ مهملةٌ الصحابيّ المشهور، رضي الله عنه.

درَسَ: محى(١) وعفا، المنا بمتالعٍ جمع مَتْلَعَة(٢) من «التَّلْع».

و«التلع» الفوقية مجرى الماء من أعلى الوادي، ويجُمع على «تلاع». و«التلعة» أيضاً: ما انهبط من الأرض. فهو من الأضداد. كذا في «المصباح»(٣).

---

(١) الزيادة من فجال. وهي في همع الهوامع.

(٢) «إلى ما» عند فجال: لما.

(٣) ليس في د.

(٤) جزء من بيت لامرئ القيس في ديوانه ٣٨، تمامه:

كأني بفتخاء الجناحين لقوةٍ دفوفٍ من العقبان طأطأت شيمالي

من قصيدة، مطلعها: ألا عم صباحاً أيّها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي

ويروى: «صيود» مكان «دفوف»، و «أطأطئ» مكان «طأطأت»، و «شئمالي» و «شملالي» و «شملال» مكان «شيمالي». وهو في الخصائص ١١:١ برواية: شئمالي. و٤٥:٣ برواية: شملال. وفي الإنصاف ٢٨:١، رقم: ١٤، وص ٢١ ط جودة مبروك، ولسان العرب وتاج العروس (شمل)، وهمع الهوامع ٣٣٣:٥، رقم: ١٦٩٧، وشرح أبيات المغني ٣٢٣:٤، تحت الشاهد: ٣٦٣.

(٥) كذا في س، وعند فجال: كذلك.وزاد عنده: يستقبح.

(٦) هو لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك صاحب المعلّقة. توفي سنة ٤١هـ. ينظر: الإصابة ٤:٥، رقم: ٧٥٣٥، وط البجاوي ٦٧٥:٥، رقم: ٧٥٤٧. وتمام البيت من الكامل:

دَرَسَ المَنَا بمتالعٍ فأبانِ فتقادَمَتْ بالحبْسِ فالسُّوبانِ

وهو مطلع قصيدة له في ديوانه ١٣٨. والبيت في الخصائص ٨١:١ و٤٣٧:٢، المقاصد النحوية ٢٤٢:٣، رقم: ٩٤٥، ولسان العرب وتاج العروس مادة (مني)،وهمع الهوامع ٣٣٤:٥، رقم: ١٦٩٨، وشرح شواهد الشافية ٣٩٧:٤، رقم: ١٨٤.

فأبانا(٤): فأظهر.

أراد بـ« نا» بفتح الميم: **المنازلَ** . فأجحف بحذف الزاي واللام.

وكذلك(٥) المذكورِ في الأقبح **المعدولُ**(٦) **عن صيغةٍ لأخرى، كقول الخُطَيْئة**(٧) - بضم المعجمة(٨) وفتح المهملة وسكون التحتيّة، بعدها همزةٌ فهاء تأنيثٍ(٩) - [من البسيط]: **جَدْلاءَ** بفتح الجيم وسكون المهملة، وبالمدّ، صفةُ درعٍ .

.... **محكمةٍ من نَسْجِ سلاّمِ**

أراد بقوله «سلاّم»: **سليمانَ**(١٠) . فعدَلَ عن صيغةٍ لأخرى ضرورةً .

وفي «الهمع»(١): أن صاحب «عروس الأفراح»(٢) قال: إنّه تفصيلٌ حسنٌ ينبغي اعتباره(٣).

---

(١) الفعل واوي ويائي.

(٢) في د: متعلقة. ولو كانت الكلمة جمعاً فهي جمع «متلعة» والصواب أنّ «مُتالع» اسم جبل بناحية البحرين. وقيل: هو جبل أبان الذي سيأتي ذكره. وقيل غير ذلك. ينظر: معجم البلدان مادة (أبان) و(متالع).

(٣) المصباح المنير، مادة (تلع).

(٤) كذا في النسخ وفي نسخ الاقتراح، وقد صححها فجال على ما جاء في الديوان: فأبان. وهي كذلك في همع الهوامع. وهو اسم جبل. قال ابن الطيب ١:٥٦٣: وبه تعلم أنّ قول ابن علاّن في الشرح («متالع» جمع «متلعة»، من التلع إلخ... و«أبان»: أظهر) مما لا معنى له، وأنه كلام من يبني الأمور على التخمين والحدس بلا تحقيق، كما لا يخفى عمّن مارس الكلم العربية، أو شدا في الفنون الأدبية. والله أعلم. ينظر: معجم البلدان (أبان) ١:٦٢، و(متالع) ٥:٥٢.

(٥) في أ و ب و ج: وكذا.

(٦) عند فجال: العدول.

(٧) تمام البيت: فيه الرِّماحُ وفيه كلُّ سابغةٍ جدلاءَ محْكَمَةٍ من نسجِ سلاّمِ

والبيت في لسان العرب وتاج العروس (سلم) وهمع الهوامع ٥:٣٣٤، رقم: ١٦٩٩. ومثله في الخصائص ٢:٤٣٦ قول الأسود بن يعفر: ودعا بمحكمة أمين نسجها من نَسْجِ داود أبي سَلاّمِ

(٨) كذا. وهو خطأ جلي وخلاف نسخ الاقتراح، قال ابن الطيب ١:٣٥٩: وقوله في الشرح (المعجمة) وهمٌ بلا مرية. قال الزركلي في الأعلام ٢:١١٨: جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو ملكية: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والاسلام. توفي نحو ٤٥هـ. تنظر أخباره في طبقات فحول الشعراء ١:١٠٤، والشعر والشعراء ١:٣٣٢، رقم: ٣٧، والأغاني ٢:١٥٧.

(٩) «فهاء تأنيثٍ» ليس في د.

(١٠) «أراد بقوله «سلاّم» سليمانَ» في النسخ: أراد سليمان بقوله سلام سليمان. فتكرير «سليمان» سهو. وقد تكون العبارة: أراد سليمان بقوله سلام. وإلى هنا انتهى قول حازم كما في همع الهوامع ٥:٣٣٤.

قال: وقد أطلق «الخفاجي» (٤) أن صرف غير المنصرف (٥) وعكسه في الضرورة مخلٌ بالفصاحة. فتخلّص من ذلك قولان. انتهى.

وفي «شرح عقود الجُمان» (٦) للمصنّف: إنّ ضرائر الشعر من المخلاّت بالفصاحة لما فيها من مخالفة القواعد العربية، إلاّ ما لا يستوحش منه النفس، كصرف مالا ينصرف. قاله «حازم الأندلسي» (٧) وهو حسنٌ. (٨)

وقد اختلف الناس: النحاةُ، **في حدِّ** تعريفِ، **الضرورة:**

فقال «ابن مالكٍ»: هو ما ليس للشاعر عنه مَنْدُوحةٌ: بفتح الميم وضم المهملة الأولى، أي: سَعةٌ وفسحةٌ، بأن لم يمكنه الإتيان بعبارة أخرى.

وقال «ابنعصفورٍ»: الشعر نفسه لضيق مسلكه **ضرورةٌ، وإن كان يمكنه الخلاص** مما عبّر فيه لأجله **بعبارةٍ أخرى** سالمةٍ مما وقع فيها للضرورة؛ لأنّه موضعٌ أُلفت فيه الضرائر بدليل: [من الرمل]

كم [٤٣ب] بجودٍ مقرفٍ نال العلى .... (١)

---

(١) همع الهوامع ٥:٣٣٤.

(٢) هو أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي، أحمد بهاء الدين، المتوفّى بمكة سنة ٧٧٣هـ، ولد تقي الدين. ينظر: بغية الوعاة ١:٣٤٢، رقم: ٦٥٣. ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ١:٦٥ (١:٨٩ ط القديمة).

(٣) قوله «إنّه تفصيلٌ حسنٌ ينبغي اعتباره» ليس في د.

(٤) قال الخفاجي في سرّ الفصاحة ٧٧: الخامس أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة. ثم أورد شواهد على الضرورة من العدل، صرف مالا ينصرف، ومنع الصرف، وغير ذلك، وآره مخلاً بالفصاحة. والخفاجي هو عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان، أبو محمد الحلبي. توفي بإعزاز من أعمال حلب سنة ٤٦٦هـ. تاريخ دمشق ٣٢:١٨٩، والأعلام ٤:١٢٢.

(٥) الذي في عروس الأفراح: صرف المنصرف. وهو خطأ جلي.

(٦) شرح عقود الجمان ١:١٣، وينظر فيه أيضاً ١:١٢.

(٧) منهاج البلغاء ٣٨٣.

(٨) قال ابن الطيب ١:٣٦٤: وهذا الذي أقرّه البهاء السبكي وسلّمه من كلامي حازم والخفاجي، وارتضاه المصنّف في العقود وغيره فيه نظرٌ غير خافٍ، فإنّ الحقّ الذي تدلّ عليه عباراتهم، وتشهد له استعمالاتهم واعتباراته، وتميل إليه الأذواق السليمة، وتشهد بها الطباع المستقيمة، هو أنّ صرف ما لا ينصرف سائغٌ مستعملٌ غير مخلٍّ بالفصاحة، ولا قادحٌ فيها، دون عكسه، وفي عبارات النحويين إيماءٌ إليه.

ففصل بين «كم» وملحوظها بالجار والمجرور ولم يجز إلاّ في الشعر، ولم يضطر لذلك؛ إذ قد يزول الفصل برفع «طرف» ونصبه.

وتقدّم عن «أبي حيان» نحوه. وعلى الثاني الجمهور. كما مرّ.

قال بعضهم: وهذا الخلاف في تعريفها **هو الخلاف الذي يعبّر عنه الأصوليون** علماءُ أصول الفقه –ونسب للجمع لأنّه صار علَماً– **بأنّ التعليل بالمظِنّة**: قال في «المصباح»[٢]: بكسر الظاء المعجمة للمعْلَم[٣]، وهو حيث يعلم الشيء. وقال «ابن فارس»[٤]: مظِنّة الشيء موضعه ومألفه.

هل يجوز اكتفاءً بها[٥] **أم** لا لعدم تحقّقِ العلّة، بل **لابدّ من حصول المعنى المناسب** للحكمِ المّفِ له **حقيقةً**[٦]؟ منصوب على المصدر بتقدير «حصول»، أي[٧]: حصولَ حقيقة.

وذلك عند الفقهاء كتعليل وجوب الوضوء بالنوم، أهو كونُهُ مظِنّةَ خروجِ الخارج قائِمٍ مقامَه أم لا بل نفس النوم ناقض؟

وأيّد بعضُهم: أبو حيان **الأوّل**. كذا في النسخة التي وقعت عليها، وهو غلطٌ بل الثاني.[١]

---

(١) وعجزه: وكريمٌ بخلُه قدوضَعهْ. والبيت لأنس بن زنيم، من شعر قاله لعبيد الله بن زياد. وقيل لغيره. وهو في الكتاب ٢:١٦٧، والمقتضب ٣:٦١، والأصول في النحو ١:٣٢٠، والإنصاف ١:٣٠٣، رقم: ١٨٦،والمقاصد النحوية ٣:٤٥٥، رقم: ١١٧٥، والخزانة ٦:٤٦٨، رقم: ٤٨٩. وفي همع الهوامع ٥:٣٣٢، رقم: ١٦٩٥ وتقدّم أنّ كلامه في تعريف الضرورة منقول عن كتابه همع الهوامع. وقد نقل ابن علاّن شرحه منه.

(٢) المصباح المنير، مادة (ظنن).

(٣) كذا في المصباح المنير، وفي أ و ب و ج: للعلم. وفي د: العلم.

(٤) مجمل اللغة، مادة (ظنن). وينظر: مقاييس اللغة مادة (ظنن).

(٥) «اكتفاءً بها» في ج: اكتفائها. وفي د: اكتنابها.

(٦) اشترط الأصوليون في العلّة وجود المسبة، فإن كان وصف العلّة حقيقةً كان باعثاً على الحكم، إن كان مشتملاً على المناسب كان مظنة. وقد أخذ الشافعيّة بالتعليل بالمظنّة، ومنعه الأحناف. ينظر: رفع الحاجب ٤:١٧٩، والبحر المحيط للزركشي ٥:١٣٣، والتحبير شرح التحرير ٧:٣٣٧٤.

(٧) «حصول أي» ليس في د.

بأنّه أي: الشأنَ ، **ليس في كلام العرب ضرورةٌ ،** أي: ما جاز على خلاف المطّرد لأجلها، **إلاّ ويمكن تبديل تلك اللفظةِ** المخالفةِ للمطّرد، **ونظمُ شيءٍ** لفظٍ مطّردٍ **مكانَها** ، فيخرج عن المخالفة؛ لأنّ الله تعالى قَدّرَ الإنسانَ على البيان.

تذييلٌ : ينبغي أن يقال هنا على نسج الأصوليين: «الرُّخصة» ما جاز [٤٤ج] استعماله لضرورة . فقد تغيّر(١) الحكمُ عن صعوبة ، هي منع غير المطّرد فيه لسهولة ، هي جوازه(٢) له(٣) لعُذرٍ ، هي(٤) الضرورة، مع قيام سبب[٣٨أ] الأصلي(٥)، من مانع الصرف(٦) في غير المنصرف المصروف لها، واجباً كان، كصرف «عنيزة» في قوله: [من الطويل]

ويوم دَخلت الُخدر خدرَ عنيزةٍ ....(٧)

أو حسناً ، كصرف «نعمان» في قوله الآخر: [من الطويل]

أَعِدْ ذِكْرَ نعمانٍ لنا إنّ ذكره .... (٨)

أو قبيحاً ، كما مرّ من صوره المنوعة(٩).

أو جوازاً مستوي الطرفين في غير ذلك. والله أعلم.

---

(١) مرّ في أوّل المسألة أنّ ظاهر كلام أبي حيّان في ارتشاف الضرب موافقة كلام سيبويه، وهو أنّ الضرورة ما يضطر إليها الشاعر، ونقل السيوطي عنه في الأشباه وهمع الهوامع خلافه لابن مالك.

(٢) في د: قد. وفي الفيض ١:٣٢٤: لأنّه قد . وقد نقل ابن الطيب كلام ابن علاّن هذا بحرفه إلا أنّه جعله في بداية المسألة.

(٣) في د: الخروج عنه.

(٤) في الفيض ١:٣٢٤: هو.

(٥) مرّ في أوّل المسألة أنّه تعريف التاج السبكي في رفع الحاجب ٢:٢٦، وجمع الجوامع ١٥.ينظر: حاشية العطار ١:١٦٠.

(٦) زاد في الفيض ١:٣٢٤: مثلاً.

(٧) البيت من معلّقة امرئ القيس في ديوانه ١١، وعجزه: فقالت: لك الويلاتُ ، إنّك مُرْجِلِي. وهو في المقاصد النحوية ٣:٣٣٨، رقم: ١٠٥٤، والتصريح ٢:٣٥٢، رقم: ٧٩٩،وشرح الأشموني، رقم: ١٠٤٢، وشرح شواهد المغني ٦:٥٢، رقم: ٥٥٩.

(٨) تمامه: هو المِسْكُ ما كرّرْتَه يتضوّعُ. لمهيار بن مرزويه أبو الحسن الديلمي المتوفّى سنة ٤٢٨ هـ، من قصيدة كتبها إلى أبي طالب بن أيّوب في العيد. وهي في ديوانه ٢:١٨٤.

(٩) في هامش أ و ب و ج: أي لإخلالها بالفصاحة كما مرّ. منه. انتهى.

المسألة الثامنة

من مسائل المقدّمات

قد يتعلق الحكم المحويّ **بشيئين**(١) أي: يُعلّل بكلّ منهما، **فتارة يجوز الجمع بينهما** لعدم المنافاة بين قضيتيهما، ولأنّ العلّة غير مؤثرة بل معرّفة، **وتارة يمتنع**؛ لتنافي مقتضاهما. [٣٤د]

فالأوّل كمسوّغات الابتداء بالنكرة وهي كثيرة بلّغها بعضهم لنيّف وأربعين(٢)، وأُفردت بالتأليف، وأرجعها بعضهم للتعميم والتخصيص(٣)، وبعضهم للفائدة بالإخبار عنها. (٤)

فإنّ كلاً منها مسوّغٌ للابتداء به **على انفراده**؛ لعدم توقّف تسويغه لذلك على ضمّ غيره له، **ولا يمتنع اجتماع اثنين منها**، نحو: «عليك سلامٌ»، ففيه تقديم الخبر الظرفي والدعاءُ.

وأكثر(٥) عطفٌ على «اثنين». نحو: «عليك سلامٌ من الله» ففيه مع ما تقدّم كونُ المبتدأ عاملاً في محلّ الظرف.

و«أل» والتصغيرِ(٦) كلٌّ منها دليل الاسميّة؛ لأنّ **من خواصّ الأسماء**؛ لأنّه يدلّ على معنى لا يوجد في غيرها، **ويجوز اجتماعهما** كـ«الرجيل».

---

(١) في أ و ب و ج: بسببين. وزاد عند فجال: فأكثر.

(٢) الأشباه والنظائر ٢:١٣٠. وينظر: التذييل والتكميل ٣:٣٢٥، حاشية الخضري ١:١٠٥.

(٣) جاء في الأشباه والنظائر ٢:١١٣: وقد ذكر أبو حيّان في أرجوزته المسمّاة بـ«نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب» جملة من المسوّغات، ثمّ قال:

وكلّ ما ذكرتُ في التتميم يرجع للتخصيص والتعميم

ومثله في حاشية الخضري ١:١٠٥.

(٤) وهو ما ذهب إليه سيبويه وابن مالك وابن هشام. ينظر: الكتاب ١:٣٢٩-٣٣٤، ومغني اللبيب (الباب الرابع، مسوّغات الابتداء بالنكرة) ٦٠٨، والتصريح ١:٢٠٩، وهمع الهوامع ٢:٢٩.

(٥) عند فجال: فأكثر.

(٦) وفي هامش أ و ب و ج: لدلالته.

و«قد» التاءِ الساكنة للتأنيث مرخواص ّ الأفعال أي: بعضِ أنواعها(١)، فقد تدخل على غير الأمر وغير الماضي الجامد، والتاء خاصة بالماضي، ويجوز اجتماعهما، نحو: «قد قامت الصلاة».

[والثاني: كاللام من خواص ّ الأسماء، وكذا الإضافة، ولا يجوز الجمع بينهما](٢).

وكذلك مثال ُ ما كُر من تعد ّد الخواص التنوين ُ مع الإضافة دليلا(٣) الاسمي ّ ة(٤) [٤٤ب] خاص ّ ان(٥) بالأسماء، إلا أنهّما يفارقان ما مر ّ -كما قال:- ولا يجتمعان؛ لأن ّ بين مدلوليهما التعريفِ والتنكيرِ تنافياً. وقد لم ّ ح بعض ُ النحاة لذلك المنع بقوله: [من الكامل]

ـــه بـــاب َ المضـــاف تفـــاؤلاً قبيٌّ ـــــه يغريـــــه بـــــالتنوين(٦)

وآخر ُ بقوله: [من الطويل]

ني ّ تنـــوين ٌ، وأنـــت إضـــافةٌ ـــث ُ تـــراني لا تحـــل ّ مكانيـــا

ولحت ُ بقولي: [من الطويل]

لازمت ُ بابك(٧) َ كي أُضاف إليك َ عـين َ الوجــود ويــا مــدار َ الــدين

يـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ كيف الإضافة مع نوي ْ (٩) التنوين

بـدوت ُ كـالتنوين منـك(٨) ّ ـداً

---

(١) في د: أفرادها.

(٢) الزيادة من فجال.

(٣) في ب و د: دليل.

(٤) وزاد في ب: لأنّه من خواص الأسماء لأنّه يدلّ على معنى لا يوجد في غيرها. وزاد في د: كما قال.

(٥) عند فجال: خاصتان.

(٦) في «نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة» ٤:٣٧٠، ٣٧٣، رقم: ٣٢٣ قصيدة لإبراهيم بن عبد الرحمن الخياري شطّر فيها قصيدة ابن سيناء الملك. منها:

علّمتُه باب َ المضاف تفاؤلاً بوِصالِه لَمِعْت ُ أن يُدْنيني
فغَدَا يُعامِلني بضِدِّ مُذْ بدا ورقـــيـــبُه يُـــغرِيـه بالتنوينِ

وهذه القصيدة في ديوان ابن سيناء الملك ٢:٤٦٥، وليس فيها هذا البيت.

(٧) لعلها: لزمت.

(٨) «كالتنوين منك» كذا في د، وفي أ و ب و ج: بالتنوين عنك.

والسينُ وسوفَ : اسمان(١٠) لمسمّى اهما الداخلان على المضارع في «سيقوم» و «سوف يقوم» وبُني الثاني لكمال الشبه بين صورتهما وحرفاً، ولا كذلك الأوّل(١١).

من أدلّة(١٢) **الاستقبال** وتخليصِ مدخولهما من زمن الحال، ولذا يقال فيهما: حرفا استقبال باعتبار مسمّاهما، **ولا يجتمعان** في لفظ واحد.

والتاءُ الساكنةُ وضعاً للتأنيث(١٣) **والسينُ خاصّتان**(١٤) لجنس الفعل، أي: كلٌّ منهما خاصّةُ نوعٍ من أنواعه كما علمتَه- **ولا يجتمعان** لاختلاف مخصوصيهما.

ومن القواعد: جمع «قاعدةٍ» وهو قانونٌ كلّيٌّ منطبقٌ على جزئياته. كما تقدّم(١٥) ويسمّى «ضابطاً» و«قانوناً». وقيل بالفرق بين «الضابط» و«القاعدة» و«القانون» [٤٥ج] اعتباراً بأنّها من حيث يُبنى عليها [الشيء](١٦) يقال لها: أصلٌ وقاعدةٌ.

ومن حيث جمع(١٧) أحكام الجزئيات يقال لها: ضابطٌ.

ومن حيث المشيُ على مقتضاها يقال لها: قانونٌ(١٨).

المشتقِ(١٩) عند النحاة **قولهم: البدل والمبدل**(٢٠) لا يجتمعان - حُذف(٢١)

---

(٩) في د: شغا.

(١٠) يقصد اللفظين لا الإعراب.

(١١) أي:إنّ «سوف» بُني على الحكاية.

(١٢) كذا في م ول، وعند فجال: أداة.

(١٣) «الساكنةُ وضعاً للتأنيث» كذا في د وفي أ و ب و ج: للتأنيث الساكنةُ وضعاً.

(١٤) في أ و ب و ج: خاصان.

(١٥) «كما تقدّم» ليس في د. ينظر فهرس اللغويات.

(١٦) الزيادة من الفيض ١:٢٠٣ وقد نقل ابن الطيب كلام ابن علاّن هذا و جعله تحت شرح المقدّمة.

(١٧) كذا في الفيض، وفي النسخ: حج.

(١٨) من قوله «والقاعدة والقانون...» ليس في د. ينظر: غمر عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر ٢:٥، ودستور العلماء مادة (القانون).

(١٩) في أ و ب و ج: المشهورة. وفي د: المشتهر.

(٢٠) زاد عند فجال: منه.

(٢١) المحذوف «لا يجتمعان».

لدلالة قرينة عليه، وهو قوله: **والعوضُ والمعوض**(٢٢) **لا يجتمعان**؛ لأنّ كلاً من البدل والعوض أُقيم مقامَ المبدل منه والمعوض عنه، فمنع ذلك اجتماعَهما.

[ومن المهم الفرقُ بين البدل والعوض](٢٣) **قال أبو حيّان «في «تذكرته»**(٢٤):

البدل لغةً منصوبٌ على التمييز في الأحسن. ونصبُه على نزع الخافض يمنعه أنّه سماعيٌّ، وهذه عبارةٌ مولَّدةٌ.(٢٥)

العوض، أي: [٣٩أ] هما مترادفان لغةً لاتحاد معناهما.

ويفترقان في الاصطلاح النحويّ، **فالبدل**(٢٦) **واحدٌ من التوابع**.

في «الأشباه»: أحد التوابع(٢٧). وهو تابعٌ مقصود بالحكم بلا واسطة.(٢٨)

يجتمع مع(٢٩) **المبدل منه** البتة، ولا يحذف المبدل منه، ويقوم البدل مقامَه، بخلاف النعت في ذلك بشرطه.

وبدل الحرف من غيره، كالدال المبدلة من تاء «الافتعال»(٣٠) بعد الزاي أو

---

(٢٢) زاد عند فجال: منه.

(٢٣) الزيادة من فجال. ينظر: الأشباه والنظائر ١:٢٦٧.

(٢٤) الأشباه والنظائر ١:١٩٨.

(٢٥) اختار ابن هشام إعرابها «حالاً»، وفصّل القول فيها في المسائل السفريّة. ينظر: المسائل السفريّة ٢١ تح: حاتم الضامن، وقد نقلها السيوطي في الأشباه والنظائر ٣:٤٦٤. وينظر: مختصرها في ثلاث رسائل في النحو للصناديقي ٣١.

(٢٦) في أ و ب و ج: والبدل.

(٢٧) كذا عند فجال. وقد سقطت هذه الكلمة من د.

(٢٨) كذا عرّفها ابن هشام. ينظر: قطر الندى ٣٠٨، وشرح شذور الذهب ٤٣٩، وأوضح المسالك ٣:٣٩٩. وينظر: شرح الحدود للأبّدي ١٣٩، وشرح كتاب الحدود في النحو ٢٦١.

(٢٩) في د: على.

(٣٠) ينظر: شرح مختصر التصريف العزّي ٧٦.

الدال أو الذال كـ«ازدهر»(٣١) و«ادجر»(٣٢) و«ادكر»(٣٣)، **لا يجتمعان أصلاً** بالتّلفظ بهما؛ لما فيه من زيادة الثقل(٣٤). **ولا يكون** الحرف البدل **إلاّ في موضع** الحرف **المبدل منه** كما رأيتَ.

والعوض لا يكون في موضعه(٣٥)، أي: المعوض عنه، كـ«عِدَة» و«زِنَة»، فإنّ أصلهما: «وَعْدَ» و«وَزْنَ»، حُذفت الفاء من كلٍّ منهما تبعاً لحذفها في المضارع، وعُوِّض عنها التاء في أحدهما(٣٦).

وكالتعويض عن حرف النداء(٣٧) في الجلالة بالميم في آخره في «اللهم». **وربّما** – للتقليل. و«ما» مزيدة كافّةٌ عن الجرّ مهيِّئةٌ للدخول على الفعل – **اجتمعا ضرورةً**، كقوله: [من الرجز] أقول يا اللهمّ يا اللهمّا(٣٨)

وربّما استعملوا العوض مرادفاً للبدل في البدل(٣٩) **في الاصطلاح** جرياً على الوضع اللغوي كإقامة تاء «تُجاه»(٤٠) و«تُخمة» مقامَ واوهما بدلاً عنهما وعوضاً منهما. **انتهى**.

---

(٣١) في النسخ: كازد. ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٣٢) في ب: ازدجر. وهوسهو؛ لأنّه قد مثّل للزاي. و«دجر»: تحيّر. الوسيط مادة (دجر)

(٣٣) في أ و ج: اذلر. وفي ب: وادكر. وفوقها إشارة خطأ. وقوله: «الزاي أو الدال أو الذال كازدهر وادجر وادكر» مكانه في د: الزاي والدال كادّخر وادّكر.

(٣٤) كذا في الفيض ١:٣٧٣، وفي النسخ: النقل. وهو تصحيف.

(٣٥) ينظر: الأشباه والنظائر (العوض والمعوض منه لا يجتمعان) ١:٢٧١.

(٣٦) ينظر: الكتاب ٢:٢٣٢، والمقتضب ١:٢٢٧، والمنصف ١:١٨٤، ٢٠٩، وشرح الملوكي ٣٣٣، والممتع ٢:٤٢٥، وشرح الشافية ٣:٦٦، وشرح التصرف العزي ١٠٨.

(٣٧) من قوله «لحذفها من المضارع...» ليس في د.

(٣٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: يا اللهم. وقد سقطت «يا» الأولى أيضاً. وهو رجزٌ قيل لأبي خراشة الهذلي. وقال البغدادي: هذا البيت من الأبيات المتداولة في كتب العربية ولا يعرف قائله ولا بقيّته. وقبلَه: إنّي إذا ما حدثٌ ألمّا. وهو في المقتضب ٤:٢٤٢، وروايته فيه: دعوتُ يا اللهمَّ يا اللهمّا. وفي الإنصاف ١:٣٤١، رقم: ٤٧، و٢٩١ ط جودة مبروك، والمقاصد النحوية ٣:٢٢٢، رقم: ٩٢٥، والتصريح ٢:٢٢٤، رقم: ٧٠٣، والخزانة ٢:٢٩٥، رقم: ١٣٠، وشرح شواهد ابن عقيل ٢١٧.

(٣٩) «في البدل» ليس في د.

(٤٠) ينظر: الكتاب ٤:٣٣٢، والمنصف ١:٢٢٧، والممتع ١:٣٨٣، ٣٨٤، وشرح الشافية ٣:٢١٦، ٢١٩.

وقال «ابن جني» [٤٥ب ٣٥د] في «الخصائص»(١): **الفرق بين العوض والبدل** أي: اصطلاحاً، **أنّ** بفتح الهمزة، خبرُ «الفرق» – **البدل أشبهُ بالمبدل منه** –كالدال المبدلة من تاء «الافتعال» فيما ذُكر، فإنّها أقرب شبهاً إلى الدال– **من شبه العوض بالمعوض منه** ألا ترى ما بين فاء «وعد» –وهي الواو– وما عوض به منها –وهو الهاء– من البعد.

وإنّما يقع البدل في موضع المبدل منه كالدال فيما مرّ –بدلَ تاء «الافتعال» وكالطاء بدلَ التاء أيضاً، عقِبَ الطاء والظاء والصاد والضاد، كـ«اطّرح»(٢) كـ«اطّرح»(٢) و«اظّلم» و «اصطلح» و«اضطرب»، **والعوض لا يلزم فيه ذلك**، **ذلك** بل تارةً يكون مكانَ تنوين العوض في «جوارٍ » في(٣) مكان الياء المعوَّض به عنها عنها وقد لا(٤)، كتاء «عِدَة» و«زِنَة»، **ألا** –بتخفيف اللام، للتنبيه– **تراك**: تعلمك، **تقول**(٥) فإن قلوتَ الرؤية بصريةً فالجملة بعدُ حاليةٌ من الفاعل أو المفعول به لاتحادهما. لاتحادهما. وهذا مما يؤيد كونها علميّةً لاختصاص اتحاد ضميري الفاعل والمفعول به بالأفعال(٦) القلبية.

في الألف من «قام» إنّها بدلٌ من الواو التي هي عين الفعل حالّةٌ محلّها بإعلالها بتحركها وانفتاح ما قبلها. **ولا تقول: إنّها عوضٌ منها**؛ لعدم لزوم حلول العوض محلَّ المعوَّض منه.(٧)

---

(١) الخصائص (باب في الفرق بين البدل والعوض) ١:٢٦٥. والأشباه ١:٢٠٠.
(٢) في ج: كاطّبع. وفي د: كالطرح.
(٣) «في جوارٍ في» في د: في جوار.
(٤) أي: لا يكون كذلك.
(٥) «ألا بتخفيف اللام للتنبيه تراك تعلمك تقول» في د: بتحقيق الأمر بالتنبيه ألا تعلمك تقول.
(٦) في د: في باب الأفعال.
(٧) قال ابن الطيب ١:٣٧٤: قوله: (في الألف من «قام» إلخ... كأنّ ما ذكره «ابن جني» اصطلاح قديم، والمعروف الآن بين أئمة الصرف أن يعبر عن مثل هذا بالقلب، ويقال: انقلبت الواو ألفاً، كما هو معروف.

وكذلك مثل ألف «قام» في أنّها بدلٌ [٤٦ج] لا عوضٌ، **تقول** أيُّها الصالحُ للخطاب-: **في لام «غازٍ» و «داعٍ»**(١) -وهي الياء(٢) المنقلبة عن الواو؛ لسكونها(٣) إثرَ كسرةٍ -**إنّها بدلٌ من الواو** لحلولها محلّها. **ولا تقول: إنّها عوضٌ**(٤) لئلا يوهم أنّها لم تحلّ محلّ ما عوّض به عنها.

وكذلك المحكوم به بالموضوع للبعيد مع قرب المشار إليه؛ لما مرّ من أنّه لمّا كان عرضاً(٥) لا تجتمع أجزاؤه وجوداً أشبه المعدومَ فنزل منزلةَ البعيد- **الحرفُ المبدل من الهمزة،**(٦) كالواو من «وجوه»، والياء من «مِيَن»(٧)، فهما بدلان من الواو والياء لا عوضان عنهما.

وتقول في التاء في «عِدَة» و «زِنَة»: إنّها أي: التاءَ **عوضٌ من فاء الفعل؛** لحلولها في غير(٨) محلّه. وكذا ألفُ «اسم» و «ابن» لأنّ أصلهما «سمو» و «بنو» حُذف الأخير اعتباطاً وعوّض عنه الألف. [٤٠أ] **ولا تقول: إنّها بدلٌ منها؛** لعدم حلولها محلّ المبدل منه.

---

(١) كذا في الخصائص والأشباه والفيض، وعند فجال: غازي وداعي.

(٢) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٣) كذا في د، وفي أ و ب : لوقوعها. وفي ج: ولوقوعها.

(٤) زاد عند فجال وفي الخصائص والأشباه: منها.

(٥) في د: عوضاً.

(٦) في الخصائص والأشباه: وكذلك يقال في واو «جُوَن» وياء «مِيَر» إنّها بدل للتخفيف من همزة «جُؤَن» و«مِئَر». ولا تقول: إنّها عوض منها. ينظر: شرح الملوكي ٢٤٠، ٢٦٤، والممتع ١: ٣٦٢، ٣٧٨.

(٧) في أ و ب و ج: مبين. وفي د: مين. وفي هامش أ و ب و ج: ماية. ينظر: في «وجوه» شرح الملوكي ٢٧٠.

(٨) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج. أي: غير محلّ فاء الفعل؛ لأنّها عوض من الواو.

وكذلك مثلُ تاءِ «دِ ةَ» في كونها عوضاً من الواو لا بدلاً منها ميمُ «اللهمَّ» بدلَ «يا» النداء أو لَهُ عوضٌ من «يا» مثلاً ولو قال: عوضٌ من حرف النداء لعمّ (١) في أوّله أي جهةِ أوّل له.

وتاءُ (٢) «زنادقة»: جمعِ «زنديق»، التاءُ الملحقة آخرَ الجمع عوضٌ من ياء «زناديق»(٣)، التي هي أصل وزن الجمع، كـ«مسكين» و«مساكين». وجاء كذلك على أصله، وبحذف التحتيّة، فله ثلاثةُ جموع. و«الزنديق» معرّب. كما في «البارع»(٤).

لا يقال(٥): «بدلٌ» لكونها في غير محلّ المبدل منه.

وياءُ «أَيْنُق» التحتيّة عوضٌ من عين «أَوْنُق» لأنّها في غير محلّ المعوَّض منه، فيمن جعلها أي: وزنها، «أَيْفُل» بفتحٍ فسكونٍ للتحتيّة فضمٍّ للفاء(٦)، كـ«آدُرٍ»(٧)؛ لأنّه موضع الياء المزيدة في غير محل العين المحذوفة تخفيفاً. ومن جعلها أي:

---

(١) في د: نعم وتمّ. قال ابن الطيب متعقّباً ١:٣٧٦: هو غفلة عمّا تقرر من أنّ اسم الجلالة لا ينادى إلّا بياء، كما نصّوا عليه. فكلام «ابن جني» هو الصواب، ولا معنى للتعميم الذي أراده في الشرح.

(٢) في الخصائص ود: ياء.

(٣) ينظر: المنصف ١:١٩٩.

(٤) في البارع مادة (زندق) ٥٥٧ عن الخليل أنّها لغة أهل الشام. وفي المصباح المنير مادة (زندق) عن البارع: زنديق وزنادقة وزناديق. وليس ذلك من كلام العرب في الأصل. وفي شفاء الغليل مادة (زندق) ١:٦٥ فارسي معرّب «زِنْدَه كَرْد» أي: عمل الحياة، لأنّه يقول ببقاء الدهر ودوامه. وينظر: المعرّب والدخيل في المعاجم العربية مادة (زندق) ٣٦٤.

(٥) عند فجال: ولا يقال.

(٦) وعليه العين محذوفة، وعوِّض مكانها ياءٌ. وهو أحد قولي سيبويه، قال ابن جني في الخصائص ٢:٧٥: وذهب سيبويه في قولهم أَيْنُق مذهبين: أحدهما أن تكون عينه قُلِبت إلى ما قبل الفاء فصارت في التقدير «أَوْنُق» ثم أبدلت الواو ياء لأنها كما أعلَّت بالقلب كذلك أُعلَّت أيضا بالإبدال على ما مضى. والآخر أن تكون العين حُذفت وعوّضت الياء منها قبل الفاء. فمثالها على هذا القول «أَيْفُل» وعلى القول الأوّل «أَعْفُل». ينظر: الخصائص ٢:٢٨٩، والمنصف ٢:١٠٩، وشرح الشافية ١:٢١، ولسان العرب وتاج العروس مادة (نوق).

(٧) جمع «دار»، أصله «أدؤر»، تقدّمت العين -وهي الهمزة- على الفاء، وهي الدال. ووزنه «أعفل». ينظر: المنصف ٢:٩٢، والممتع ٢:٥٠٨، ولسان العرب وتاج العروس مادة (دور). فالشبه بينه وبين «أينق» على هذا القول هو تقديم العين المحذوفة المعوَّض عنها بالياء. وكان الأجدر أن يؤخّر هذا المثال إلى القول الثاني في «أينق» ليكون الشبه بالتقديم والوزن.

الياءَ، **عيناً** للجمع **مقدَّمةً** عن محلّها لمحلّ الفاء **مغيّرةً** عن الواو التي هي أصلها **إلى الياء**(1)، **جعلها بدلاً من الواو** الأصليّ؛ لأنّها وضعت أولاً موضعَ المبدل منه، ثم بعد الإبدال [46ب] قُدّمت.

فالبدل أعمّ تصرّفاً من العوض؛ لاستعماله فيما بقي مكانه من البدل، وما حُوِّل عنه، ولا كذلك العوض. **فكلّ عوضٍ بدلٌ، وليس كلّ بدلٍ عوضاً** باعتبار ما ذُكر، وإن كان العوض باعتبار ما تقدّم من عدم لزوم كونه محلّ المعوض منه أعمّ من البدل اللازم فيه ذلك.

ومرّ عن «أبي حيان» أنّ العوض قد يُستعمل مرادفاً للبدل في الاصطلاح(2).

قال «ابن جني»(3): و«العوض» مأخوذٌ من لفظ «عَوْض»، وهو الدهر، وذلك أنّ الدهر إنّما هو مرور الليالي والأيام وتصرّم أجزائها(4)، فكلّما مضى منه جزءٌ خلَفه آخرُ يكون عوضاً منه. فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الأوّل الماضي؛ فلذا كان العوض أشدَّ مخالفةً للمعوض منه من البدل. **انتهى**.

---

(1) أي: جعل وزنه «أَعْفُل». وهو القول الثاني لسيبويه.

(2) «أنّ العوض قد يُستعمل مرادفاً للبدل في الاصطلاح» مكانها في د: أنّ كلاً قد يستعمل بمعنى الآخر.

(3) الخصائص 1:265، والأشباه 1:201.

(4) في الخصائص والأشباه: أجزائهما.

المسألة التاسعة [٣٦د]

من مسائل المقدمات

اختُلف -بالبناء للمفعول- **هل بين العربي والعجمي واسطةٌ** لا تُوصف بأحدهما؟

فقال «ابن عصفور»: نعم. قال «ابن عصفور» **في «الممتع»**(١) - بالفوقية-: **إذا نحن تكلمنا بهذه الألفاظ المصنوعة** المخترعة لنا، **كان تكلمنا**(٢).

وفي نسخة: «كلماً»(٣) منوناً. وعليها فاسم «كان» ضمير المتكلم، وعلى الأولى فأظهر محلٍّ الإضمار إيضاحاً.

بما(٤) بلفظٍ **لا يرجع إلى لغةٍ من اللغات**؛ لأنّه من موضوعات [٤٧ج] شيءٍ (٥) منها.

وردّه «ابن هشامٍ **الخضراوي» بأنّ كلّ كلامٍ ليس عربياً فهو عجميٌّ**. فيه أنّ اللغة الأعجميّة باختلاف أنواعها موضوعةٌ (٦) [لأهلها بالرواية عنهم، لم يختلقها أحدٌ](٧)، والغرض [الذي أشار إليه ابن عصفور](٨) أنّه تكلّم (٩) بما لم يضعه واضعٌ، فلا يتمّ قوله(١٠): «فهو عجمي»؛ لأنّه لم يكن على وضعه.

ونحن أيّها الأمة المحمديّة- في اللغة **كغيرنا**(١١) **من الأمم، وقول «أبي حيان»** -مبتدأٌ- **في «شرح التسهيل»**(١) **العجميُّ عندنا** معشرَ النحاة- **هو**

(١) الممتع في التصريف ٢:٧٣٣.
(٢) كذا في الممتع.
(٣) كذا عند فجال.
(٤) من قوله «وفي نسخة...» ليس في د.
(٥) «موضوعات شيءٍ» في د: موضاعات شتّى.
(٦) في أ و ب: موضوعها.
(٧) الزيادة من الفيض ١:٣٨٢.
(٨) الزيادة من الفيض.
(٩) أي: تكلمنا بهذه الألفاظ المحرّفة. الفيض.
(١٠) أي: الخضراوي.
(١١) في النسخ: كغيرها.

هو كلّ ما نُقل إلى اللسان العربي، فأُدخل في جملة كلام العرب **من لسان غيره،** **إن**[2] **كان من لغة الفُرْس:** بضم الفاء وسكون الراء. قال «ابن السيد» في «المثلث»[3]: جيلٌ من الناس.

أو الرومِ: بالضم. قال في «القاموس»[4]: جيلٌ من ولد «الروم بن عيصو». ورجلٌ روميٌّ، جمعه: رُومٌ.

أو الحَبَشِ: بفتح المهملة والموحدة، آخره[5] معجمة: جنسٌ من السودان، جمعه «حُبْشانٌ» و«أحباشٌ».

أو الهندِ: في «القاموس»[6]: جيلٌ معروفٌ.

أو البَرْبَرِ[7]: بموحدتين [٤١أ] مفتوحتين، بينهما راءٌ ساكنة، آخره راءٌ أيضاً، جيلٌ وجمعه: برابر[8]، وهم بالمغرب، وأمّةٌ أُخرى بين الحُبُوش والزِّنْج، يقطعون مذاكير الرجال [و][9] يجعلونها مهور نسائهم. كلُّهم من ولد «قيس عيْلان»، أو هم بطنان من «حِمْيَر: صنهاجة» و«كُتامة»، صاروا إلى البربر أيام فتح «أفريقس»[10] ملك أفريقية. كذا في «القاموس»[11].

---

(١) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢:٨٧٥: والعجمة جنسية وشخصية. فالجنسية ما نقلته العرب إلى لسانها نكرة، فتصرفت فيه بإدخال «أل» تارة وبالاشتقاق تارة. والشخصية ما نقلته في أحواله إلى اللسان علماً. وينظر: التذكرة ١٠٤.

(٢) عند فجال: سواء.

(٣) المثلث (حرف الفاء) ٢:٣٢٨.

(٤) القاموس المحيط، مادة (روم).

(٥) قال ابن الطيب ١:٣٨٤: وبالضمّ قد صرّح به غير واحد.

(٦) القاموس المحيط، مادة (هند).

(٧) في أ و ب و ج: والبربر.

(٨) في القاموس: برابرة. في تاج العروس مادة (برر): جمعه «البرابرة»، زادوا الهاء فيه إمّا للعجمة، وإمّا للنسب. وهو الصحيح. قال الجوهري: وإن شئت حذفتها.

(٩) الزيادة من القاموس المحيط.

(١٠) كذا السين المهملة في النسخ، وفي معجم البلدان باب الباء والراء وما يليهما مادة (البربر) ١:٣٦٨ ولسان العرب مادة (كتم) وفي القاموس وتاج العروس مادة (برر): بالشين المعجمة. وقد يكون بكسر الهمزة.

(١١) القاموس المحيط، مادة (برر) والزيادة منه.

أو الإفرنج: بالفاء وبالنون والجيم، طائفةٌ من النصارى.

أو غيرِ ذلك وقد ذكر المصنّف في «المزهر»(١) نقلاً عن «ابن دُريد» كثيراً مما أخذه العرب عن كلٍّ من هؤلاء إلاّ الإفرنج والبربر.

وخبرُ قوله «قولُ أبي حيان» قولُه: **يوافقُ رأيَ «ابن عصفور»** في إثبات الواو **حيثُ عبّر بالنقل، ولا نقلَ** عن لغةٍ منها للعربي **في** اللغة **المصنوعة**(٢) كالمُصَحَّف فهو واسطةٌ.

قال النحاة [٤٧ب] **وتعرف عُجْمة** -بضمٍّ فسكونٍ- **الاسمِ**، أي: كونه أعجمياً وضعاً **بوجوه**(٣):

أحدُها: أن ينقل ذلك أي: ما ذُكر من عُجْمته **أحدُ أئمة العربية**، و

إذا قالت حذامِ فصدّقوها ....(٤)

الثاني: خروجه أي: اللفظِ، **عن أوزان الأسماء العربية**؛ فإنّها مضبوطةٌ، **نحو: «إِبْرِيسِم»**: بكسر الهمزة والراء، وبفتحهما(٥)، وبكسر الهمزة وفتح الراء -ثلاث لغات- و[سكون](٦) الموحّدة بينهما، والتحتيّة ساكنةٌ عليها، والسين مهملةٌ معرّب «إبريشم» بالشين المعجمة، وهو القز النيء، أمّا الحرير فالإبريسم المطبوخ.(٧)

---

(١) المزهر (النوع:١٩) ١:٢٧٥.

(٢) في النسخ: المصنوع.

(٣) ارتشاف الضرب ٢:٨٧٥، وهمع الهوامع ١:١٠٥، والمزهر ١:٢٧٠.

(٤) عجزه: فإنَّ القولَ ما قالتْ حَذَامِ. وهو لُجيم بن صَعْبِ بن علي بن بكر بن وائل من اليمامة، والد حنيفة أبي قبيلة بني حنيفة. و «حَذامِ» زوجه. وهو مبني على الكسر على لغة الحجاز. ومنه قولهم في المثل في التصديق قولهم: القولُ ما قالتْ حَذامِ. ينظر: جمهرة الأمثال ٢:١١٦، ومجمع الأمثال ٢:١٠٦، والمستقصى ١:٣٤٠.

(٥) في د: ويفتحها.

(٦) زيادة من د. وقوله: «ثلاث لغات» جاء في د بعد قوله: والسين المهملة.

(٧) ينظر: لسان العرب مادة (برسم) وشفاء الغليل مادة (إبريسم) ٥٠، وتاج العروس مادة (برسم)، والمعرب والدخيل في المعاجم العربية مادة (إبريسم) ٣٠.

فإنّ مثل هذا الوزن مفقودٌ في أبنية الأسماء في اللسان العربي، فكان ذلك دليل عجميّته(١)لو لم يصرح بها أحدٌ.

الثالثُ أن يكونَ لَه نونٌ وراءٌ، نحو: «نَرْجِس»: بفتح النون وسكون الراء وكسر الجيم. قال في «المصباح»(٢): هو معرّبٌ، ونونه زائدةٌ باتفاقٍ. وفيها قولان: أقيسهما: -وهو المختار، واقتصر «الأزهري»(٣) على ضبطه- الكسر(٤)؛ لفقد «نَفْعِل» بفتح النون إلاّ منقولاً من الأفعال، وهو غير منقول، فيكسر(٥) حملاً للزائد على الأصليّ، [كما حُمل «إِفْعِل» بكسر الهمزة في(٦) كثير من أفراده على «فِعْلِل». كإذخر وإثمد(٧).

والثاني: الفتح، لأنّ حمل الزائد على الزائد أشبه(٨) من حمل الزائد على الأصلي،](٩) فيُحمل «نرجس» على «تَضْرِب»، وفيه نظرٌ؛ لأنّ الفعل ليس من جنس الاسم حتى يشتبه به. انتهى.(١٠)

فإنّ ذلك أي: اجتماعَ الحروف المذكورة، **لا يكون** [٤٨ج] **في كلمةٍ عربيّةٍ.**

---

(١) في د: عجمته.

(٢) المصباح المنير، مادة (رجس).

(٣) تهذيب اللغة، مادة (نرجس) ١١: ٢٤١. و«الأزهري» هو محمد بن أحمد بن الأزهر، الهروي الشافعي أبو منصور، صاحب «تهذيب اللغة». توفي سنة ٣٧٠هـ. بغية الوعاة ١: ١٩، رقم: ٢٩.

(٤) «على ضبطه الكسر» كذا في د والمصباح المنير، وفي أ و ب و ج: عليه ضبطه بالكسر.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فكسر. وفي المصباح المنير: فتكسر.

(٦) كذا في المصباح المنير، وفي د: من.

(٧) في المصباح المنير: نحو الإذخر والإثمد و الإسحل وهو شجر والإصبع في لغة. وفي د مكان «الإثمد»: ثمه.

(٨) كذا في المصباح المنير، وفي د شبه.

(٩) كذ في د، وقد سقط ما بين مكوفتين من أ و ب و ج.

(١٠) قال ابن الطيب متعقّباً الفيومي ١: ٣٩١: وما ذكره من الاتفاق على زيادة نونه فيه نظرٌ، فقد اختاربوا حيّان أصالة نونه، قال: لعدم اطّراد زيادتها أوّلاً في الاسم حتى حكم سيبويه بأصالتها في «نهشل» وكلام جماعة في أنّه عربي، كما أفصح عنه أبو حيّان وغيره. وينظر: المنصف ١: ١٠٤، وشرح الملوكي ١٦٩، وسفر السعادة (نرجس) ١: ٤٨٦، والتصريح ٢: ٦٧٩، وتاج العروس مادة (رجس).

الرابعُ: أن يكون آخرَه أي: في آخر الاسم، **زايٌ** : قال في «القاموس»(١): إذا مُدّ فلا بدَّ أن يُكتب بهمزة بعد الألف. ووهِمَ «الجوهريّ»(٢) وفيه لغاتٌ: زايٌ، وزاءٌ وزَيٌّ كـ«طَيٌّ» وزَيْ كـ«كي»، [وزاً](٣) منوناً.

بعد دالٍ، نحو: «مُهَنْدِز»: بالزاي والدال بصيغة الفاعل. قال في «الصحاح»(٤): هو الذي يقدِّر مجاري القُنِيّ(٥) والأبنية، معرّبٌ. وصيّروا زاءَه(٦) سيناً فقالوا: «مهندسٌ» لأنّه ليس في الكلام زايٌ قبلها دالٌ.

وهذا مما فات «المنشي» ذكره في كتاب «التعريب» له(٧).

فإنّ ذلك الاجتماع بين الدال والزاي [٣٧د] **لايكون في كلمةٍ عربيةٍ** بالاستقراء.

الخامسُ: أن يجتمع فيه الصاد والجيم، كـ«الصولجان»(٨)، وهو المِحْجَن.

قال في «التعريب»: لعلّه معرّب(٩) جَوْكان(١٠).

---

(١) القاموس المحيط، مادة (زوى).

(٢) قال الزبيدي في تاج العروس مادة (زوي): أي في قوله: «يمدّ ويقصر ولا يكتب إلاّ بياء بعد الألف». قال شيخنا [يعني ابن الطيب] وقرّره المقدسي في حواشيه. وقد يقال: إنّ قوله: «ولا يكتب» راجعٌ للقصر والمراد به زاي فلا وهْمَ إذ القصر خلاف المدّ كالمصدر، وإن كان المقصور عند النحاة الاسم الذي آخرَه ألفٌ لازمةٌ. و«الجوهري» هو إسماعيل بن حماد، أبو نصر الفارابي، صاحب «الصحاح». توفي نحو ٣٩٣هـ. بغية الوعاة ١:٤٤٦، رقم ٩١٣، والأعلام ١:٣١٣، ومقدمة الصحاح ١٠٩.

(٣) الزيادة من القاموس المحيط.

(٤) الصحاح، مادة (هندز) ٣:٩٠٢.

(٥) كذا في الصحاح، وفي النسخ: القري.

(٦) في د: زايه. وفي الصحاح: الزاي.

(٧) هو محمد بن بدر الدين محمود الحنفي الصاروخاني، محيي الدين الشهير بالمنشي الأقْحِصاري الرومي، المتوفى بمكة سنة ١٠٠١هـ. وكتابه: أصول التقريب في التعريب. ينظر: هداية العارفين ٢:٢٦٠، وفي كشف الظنون ١:٨٥٣: رسالة في التعريب. وكتابه حققه د.سليمان إبراهيم العايد الأستاذ المساعد بجامعة أم القرى، وطبع في مطبعة الجامعة بعنوان رسالتان في المعرّب لابن كمال والمنشي.

(٨) عند فجال: نحو الصولجان. ينظر: المعرب والدخيل في المعاجم العربية مادة (الصولج).

(٩) كذا في د ورسالة التعريب، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(١٠) كذا في التعريب والمعرّب والدخيل في المعاجم العربية مادة (الصولج) ٤٨٣. ينظر: رسالتان في المعرّب لابن كمال والمنشي ١٧٥. وفي أ و ب و ج: كوجا. وفي د: كولجان. قال الدكتور

قال(١): **وجص ٍ** (٢)بكسر الجيم وتشديد المهملة، معرّبٌ «كج»، فأُبدلت الجيم من كافٍ لا تشبه كاف العرب، والصادُمن جيمٍ أعجمية لا تشبه جيم العرب(٣).

السادسُ: أن(٤) يجتمع فيه أي: الاسمِ **الجيمُ والقاف، نحو: «المَنْجَنِيق»:** هي التي تُرمى بها الحجارة. وأصلها: «مَنْ جَهْ(٥)نِيْك» أي: ما أجودني. كذا في «التعريب»(٦).

السابعُ: أن يكون خُماسياً -بضم الخاء-: على خمسة أحرفٍ، **أو رباعياً** على أربعة أحرفٍ، **عارياً:** خلياً، [٤٢أ]**من حروف الذَّلاقة** -بالذال المعجمة والقاف- **وهي: الباء والراء والفاء واللام والميم والنون، فإنّه** أي: الشأنَ، **متى كان** الخماسيُّ أو الرباعيُّ اسماً **عربياً فلا بدَّ:** محالةَ، **أن يكون:** يوجدَ، **فيه شيءٌ منها**(٧)، **نحو: «سَفَرْجَلٍ»**(٨): فيه الفاء واللام، **و«قِرْطَعْبٍ»:** بكسر أوّله وسكون ثانيه،وفتح ثالثه وسكون رابعه المهملتين، آخره موحدةٌ. اسم للشيء الحقير. فهو عربيٌّ؛ فيه الباء.

«جَحْمَرِشٍ»(٩)**:** بفتح الجيم والميم، وسكون الحاء المهملة بينهما، وكسر الراء، آخرهُ معجمةٌ. اسم للعجوز.

وقد نظمتُ هذه الأوجه بقولي: [٤٨ب] [من الخفيف]

ألتونجي في المعرّب والدخيل في اللغة العربية ٢٤٩: صولجان العصا المعكوفة للعب بالكرة. فارسيتها «جولكَان».

(١) مكانها في د: انتهى.

(٢) عند فجال: الجص. ينظر: تاج العروس والمعرب والدخيل في المعاجم العربية مادة (جص).

(٣) رسالتان في المعرّب ١٤٧.وينظر: تاج العروس والمعرّب والدخيل في المعاجم العربية مادة (جصّ).

(٤) كذا في المزهر ١:٢٧٠، وعند فجال دون «أن».

(٥) كذا في الفيض ١:٣٩٧، وفي رسالة المنشي بالجيم الفارسيّة. وفي أ و ج: جر. وفي ب: حر. وهو تحريف. و«جه» في الفارسية أداة استفهام، وتأتي للتعجب.ينظر كتاب المقرر الجامعي، والمعرّب والدخيل في المعاجم العربية (المنجنيق).

(٦) رسالتان في المعرّب ١٩٧.

(٧) قال ابن الطيب ١:٣٩٧: إلاّ «عسجد» لشبه السين في الصفير بالنون في الغنّة.

(٨) زاد عند فجال وفي المزهر: وقُذَعمِل. قال ابن الطيب ١:٣٩٩قوله: (وقُذَعمِل) بضمّ الذال المعجمة وسكون العين وكسر الميم. وهو الجمل الضخم. ويقال: ما عنده قُذَعْمِلة. أي: شيء. وقد فسّر الأزهري «القُذَعْمِلَة» بالشيء التافه. وفيها من الذولقيّة الميم واللام.

(٩) ينظر: سفر السعادة، مادة (جَحْمَرِش)١:٢٤٧ومادتي (قُذَعْمِل، قِرْطَعْب) ١:٤٢٤، والتصريح ٢:٦٦٠.

عـرف الأعجمـي بالنقـل حقـاً أو خـروجٍ عن وزننـا الـعربي
أو بنـــونٍ بـــأوّلٍ ثـــم راءٍ أو بـــزايٍ بعـــد دالٍ بـــزيّ
فـي أخيـرٍ أو باجتمـاعٍ لصـادٍ مـــع جـــيمٍ كـــالجصّ فـــي الجـــــــــــــــــليّ (٣)
أو خـلا(١)مـن ذَلاقـةٍ وهـو خمـــــــــــــــــسٌ من حـروفٍ أورأبـعٍ ياصـفي
ذي أمـورٌ بهـا استبانـةٌ (٢) مـا كـــان لـــديهم يـــا صـــاحِ بـــــــــــالأعجمي(٤)

قال في «المزهر»: هذا ما جمعه أبو حيان في «شرح التسهيل».

وفي «المزهـر»(٥): قـال «الفـارابي» في «ديـوان الأدب»(٦): لا يجتمـع(٧) التـــــــــــــــاء(٨) والجـــــــــــــــيم في

(١) في أ و ب و ج: وخلا. وفي د: أو خلى.
(٢) في د: استنابت.
(٣) «كالجصّ في الجليّ» في د: كالجصي في ذا الحلي.
(٤) في د: أعجمي.
(٥) المزهر ١:٢٧٠.
(٦) كذا في د والمزهر، وفي أ و ب و ج: العرب. وزاد في المزهر: القاف والجيم لا يجتمعان في كلمة واحدة في كلام العرب. قال الفارابي في ديوان الأدب، كتابالأسماءِ منالصَّحيح، باب (فعل) بفتح الفاء وتسكين العين مادة (القبح) ١:٩٩ :والقَبجُالحَجَلُ، وهوفارسيٌّمعرَّبٌ. والقافُ لا تجتمعُ مع الجيم فيكلمةٍ واحدة في كلام العرب.
(٧) في ج والمزهر: تجتمع.
(٨) كذا في المزهر، وفي أ و ب و ج: الفاء. وفي د: القاف.

كلمة من كلمات العرب(١) من غير حرف ذَلْقي(٢)، وكذا الجيم والصاد لا يأتلفان(٣) في كلام العرب؛ ولذا(٤) ليس «الجِصّ» و «الإجاص» و «الصولجان» بعربيٍّ (٥)، وكذا الجيم والطاء؛ ولذا كان «الطاجِن» و «الطيجن» (٦) مولدين؛ لأنّ ذلك لا يكون في كلامهم الأصلي(٧). انتهى.

وفي «الصحاح»(٨): الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب، إلاّ أن يكون معرّباً أو حكاية صوت، نحو: الجَرْدَقة، وهي الرغيف والجُرْمُوق الذي يُلْبَس فوق الخفّ. والجَرامِقة: قوم بالموصِل أصلُهم من العجم.

وتعقّب الأزهريّ (٩) منع الجمع بين (١٠) الجيم والصاد [٤٩ ج] بأنّه موجودٌ (١١)،

---

(١) «من كلمات العرب» ليست في المزهر.

(٢) في المزهر: ذولقي. قال الفارابي في ديوان الأدب، كتاب الأسماء من الصَّحيح، باب فِعْل بكسر الفاء وتسكين العين مادة (الجبت) ١: ٨١: الجِبْت صَنَمٌ، ويُقال إنّ الجِبْت حُيَيّ بن أَخْطب، وهو ليس من مَحْض العربيَّة، لاجتماع الجيم والتَّاء في كلمة من غير حرف ذَوْلَقيٍّ.

(٣) كذا في د والمزهر، وفي أ و ب: يلتفان. وفي ج: يلتقان.

(٤) كذا في أ، وفي ب و ج و د: وكذا. وفي المزهر: ولهذا.

(٥) قال الفارابي في ديوان الأدب، كتاب المضاعف، أبواب الأسماء، باب فَعْل، بفتح الفاء وتسكين العين مادة (الجص) ٣: ٧: الجَصّ وليس بعربيٍّ مَحْضٍ لاجتماع الجيم والصّاد فيه.

(٦) كذا في المزهر، وفي أ و ب و ج: والطنجرة. وفي د: والطنجن.

(٧) قال الفارابي في كتاب ديوان الأدب، الأسماء من الصحيح «باب فاعَل بفتح العين» مادة (الطاجن) ١: ٣٤٤: الطّاجن: لغةٌ في الطّيْجَن، وكلاهما مولّد؛ لاجتماع الطّاء والجيم في كلمة واحدة، وذلك لا يكون في كلامهم الأصليّ.

(٨) الصحاح (باب القاف، فصل الجيم) ٤: ١٤٥٤.

(٩) محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الهروي الشافعي، أبو منصور، صاحب تهذيب اللغة. توفي ٣٧٠هـ. بغية الوعاة ١: ١٩، رقم: ٢٩.

(١٠) «الجمع بين» في د: جمع.

(١١) وأيّده ابن الطيب ١: ٣٩٥. وينظر: تاج العروس مادتي (أجص) و (وجصص). وعبارة المزهر: وقال الأزهري في التهذيب معقّباً على من قال «الجيمُ والصادُ لا يجتمعان في كلمة من كلام العرب»: الصادُ والجيمُ مُستعمَلان.

كـ«جحص الجرو»(١) فتح عينيه(٢). و«حصحص فلانٌ إناءه»: ملأه. و«صجّ»(٣): ضرب الحديد بالحديد.

(١) كذا في تهذيب اللغة مادة (جصّ) ١٠:٤٤٨، والمزهر ١:٢٧١، وفي أ و ج: كجصجص الجراد. وفي ب: كجصحص الجراد. وفي د: وكجصص الجراو.

(٢) كذا في التهذيب والمزهر، وفي النسخ: عينه.

(٣) تهذيب اللغة، مادة (صجّ) ١٠:٤٤٧.

المسألة العاشرة

من مسائل المقدّمات

قسم «سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين ابن الطَّراوَة»(١) -بفتح المهملة الأولى، وتخفيف الثانية والواو- الألفاظَ إلى:

- واجبٍ ممتنعِ الترك.
- وممتنعٍ من التلفّظ به.
- وجائزٍ الوجهان معاً.

[قال:](٢) فالواجب «رجلٌ» و«قائمٌ» ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود، ولا ينفك الوجود عنه يوجدَ، لوجود مسمّاه، لدوامه فيه، فلا بدَّ من اللفظ الدالّ عليه.

والممتنع الغيرُ الجائزُ التلفظُ به لاستحالة مدلوله عقلاً، نحو: «لا قائم» و «لا رجل» فهذا إخبارٌ مما يحيله العقل عادةً؛ إذ يمتنع بحسب العادة أن يخلوَ الوجود عن(٣) أن يكون لا رجل فيه ولا قائم؛ لأنّ الوجدان شاهدٌ بعدم انفكاك الوجود عن ذينك.

والجائزُ مثل «زيدٍ» و «عمرٍو» الموضوعين لفردين معينين؛ لأنّه جائزٌ عقلاً وعادةً أن يكونَ كلٌّ منهما، وأن لا يكونَ، إذ لا وجوبَ (٤) له ولا امتناعَ، فالدّال عليه كذلك.

---

(١) توفي سنة ٥٢٨هـ. بغية الوعاة ١:٦٠٢، رقم: ١٢٧٧. وكلامه نقله أبوحيان في التذييل والتكميل ٣:٣٥٣، وأحال محققه إلى شرح الجزولية للأبدي ٩١٤ وقد أشار إلى كلامه السيوطيُّ في همع الهوامع ٢:٣٢، قال: وذهب ابن الطراوة إلى جواز «زيد أخوك» دون «قائم زيد» بناء على مذهب له غريب خارج عن قانون العربية. وقد أشرت إليه في كتاب الاقتراح في أصول النحو، وتركته هنا لسخافته.

(٢) الزيادة من فجال.

(٣) كذا في س، وعند فجال: من.

(٤) في د: وجود.

قال: كلّ كلام مركّب من واجبين، نحو: «رجلٌ قائمٌ»، وإن كان صدقاً، لا يجوز(١)؛ لأنّه لا فائدةَ فيه؛ لأنّ مدلوله لا يغيب عن العقل، فما(٢) حصل بالكلام فائدةٌ فامتنع.

وهذا بناء على اعتبار حصول الفائدة الجديدة في تحقّق الكلام النحويّ، فـ«السماء فوقَنا» ليس كلاماً نحوياً لفقدِ ذلك. وعليه «أبو حيّان» في آخرين(٣)، والجمهور على عدم اعتبار ذلك(٤)، وإطلاق حصول الفائدة [٤٣أ]عن ذلك القيد، فيكون ما ذُكر كلاماً(٥).

وكلام مُركّبٌ من ممتنعين أيضاً: حال أو مصدر منصوبٌ من مضمون قوله: «لا يجوز» قدّمه اهتماماً به.

نحو: «لا رجل لا قائم» أي: في الوجود؛ لأنّه كذبٌ؛ لأنّ كلاً من جزئيه كذلك، ولا فائدة فيه؛ لأنّ العقل(٦) لا يقبله بحسب العادة.

وهذا أيضاً مبنيٌّ على ما ذُكر آنفاً، فما يقطع بصدقه كما تقدّم أو بكذبه كما نحن فيه لا يسمّى كلاماً نحوياً عند الأولين، ويسمّاه عند الآخرين(٧).

وكلام مُركّبٌ من واجبٍ لا يصح عند العقل فقدُه، وجائز يقبل العقل وجودَه وفقدَه صحيحٌ، نحو: «زيدٌ قائمٌ» هو الجائز «قائم» هو الواجب؛ لامتناع خلوّ الوجود من قائمٍ.

وكلام مُركّبٌ من(٨) ممتنعٍ وجائزٍ، لا يجوز.

ولا يجوز كلام مُركّبٌ من واجبٍ وممتنعٍ؛ لأنّه [٣٨د] كـ«الجمع بين

---

(١) «نحو رجلٌ قائمٌ لا يجوز» عند فجال: لا يجوز نحو رجل قائم.
(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: كما. و «ما» حرف نفي.
(٣) في الفيض١:٤٠٥: وفيه كلام طويل لأبي حيان وغيره.
(٤) «وعليه أبو حيّان ...» ليس في د.
(٥) ينظر: المغني ٤٩٠، وهمع الهوامع ١:٢٩، والأشباه ٢:٣٩١.
(٦) في د: الفعل.
(٧) هذان السطران ليسا في د.
(٨) سقطت من أ و ب و ج. وقد كتبت في هامش ب بخط مغاير.

الضّب والنون»[(١)] **فمثال الأوّل**[(٢)]: **«زيدٌ** جائزٌ **«لا قائم»** أي: في الوجود. وهو ممتنعٌ.

ومثالُ الثاني: **رجلٌ** **لا قائم» لأنّه** أي: ما ذُكر منهما **كذبٌ** لتعدد القائم فيه [وكذا للرجل][(٣)]؛ **إذ معناه** أي: «لا قائم»، **لا قائم في الوجود،** و الواقع خلافه.

وكلامٌ مركّبٌ من جائزين لا يجوز، نحو: «زيد أخوك»؛ لأنّه أي: المركّبَ من الجائزين، **معلومٌ** من قبلُ –وهذا بناء على اعتبار الفائدة الجديدة في الكلام. [وفيه ما عرفت][(٤)]– **لكن بتأخّره**[(٥)] أي: «أخوك»، **صار واجباً** لا يحصل خلافُه **فصحّ** [٥٠ ج] **الإخبار به** أي: بقولك: «أخوك» الجائز عن «زيد»؛ **لأنّه** أي: مدلولَه، **مجهولٌ في حقّ المخاطب**؛ إمّا لعدم علمه به، وإمّا لعدم[(٦)] جريه على مقتضى علمه.

فالجائز في ذاته **يصير بتأخيره**[(٧)] **واجباً. ولو قلتَ: «زيدٌ قائمٌ»** فأخبرتَ بواجبٍ عن جائزٍ **صحّ** الكلام؛ **لأنّه مركّبٌ من جائزٍ** هو[(٨)] «زيدٌ» **وواجبٍ** مؤخّرٍ هو «قائمٌ» **فلو قدّمتَ** الواجب **وقلتَ: «قائمٌ زيدٌ»، لم يجز؛** لأنّه إنّما يُخبر بالواجب عن الجائز، لا عكسه؛ لئلا يصير الإخبار عن واجبٍ بواجبٍ؛ **لأنّ «زيداً»** عند تأخيره **صار بتأخيره واجباً**؛ لأنّه أخبر عنه بـ«قائمٍ» المقدّم عليه، وهو واجبٌ[(٩)].

---

(١) مَثَلٌ يضرب للجمع بين الضدين، فالضب حيوان بري يعيش في البراري، والنون -وهو الحوت- حيوانٌ بحريٌ يعيش في أعماق البحار. ويقال: حتّى يُؤلّفَ بين الضّبِّ والنُّون. ينظر: مجمع الأمثال ١:٢١٣و٢٥٦، والمستقصى ٢:٥٨.

(٢) «فمثال الأول» عند فجال: نحو.

(٣) زيادة من د.

(٤) زيادة من د.

(٥) عند فجال: بتأخيره.وفي د: تأخّره.

(٦) «وإمّا لعدم» في د: أو تقدم.

(٧) في أ و ب و ج: بتأخّره.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: هذا.

(٩) «وهو واجبٌ» ليس في د.

فصار الكلام بتقديم «قائم»(١) **مركّباً من واجبين، فصار بمنزلة «قائم رجل»** المركّب منهما، وقد مرّ منعه.

قال أبو حيّان: وهذا الذي ذهب إليه **مذهب غريب**.

قال المصنّف في «بغية الوعاة»(٢): وكانت له آراء في النحو تفرّد بها(٣)، وخالف فيها الجمهور.

قال أبو حيّان: **وما قاله** «ابن الطّراوة» **من أنّ الجائز يصير بتأخيره واجباً ممنوع**؛ لاقتضائه اختلافَ معناه عند تخالفهما، وليس كذلك؛ **لأنّ معناه** أي: «قائم» **مقدّماً ومؤخراً** حالٌ من المضاف إليه؛ لأنّ المضاف عامل فيه قبلها، فهو نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾(٤) **واحدٌ**، فلا يصحّ ما فرّع عليه. والله أعلم.

فائدة: قسم أبو حيّان في بعض فوائده الكلام المركّب من اسمين كما قال «سيبويه»(٥) ينقسم إلى ذاتي وإلى وصفي(٦).

فالذاتي: ما كان مدلول(٧) الخبر فيه عينَ مدلول المبتدأ، كقولك: هو الله. وهو في مثل هذا يلزم أن يكون الخبر عينَ المبتدأ بالمعنى المذكور؛ ليصحّ الحمل. فليس من هذا القبيل قولك: «هذا ذهب» مشيراً إلى سبيكة مصفّاة غاية التصفية؛ لأنّ مدلول «هذا ذهب» مطلق الذهب، فيدخل فيه(٨) الذهب الغير المصفَّى، ولا نقول بعدم جواز هذا التركيب كما قال به بعضٌ، بل نقول بعدم جواز كونه من هذا القبيل.

---

(١) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٢) بغية الوعاة ١:٦٠٢.
(٣) كذا في د وبغية الوعاة، وفي أ و ب و ج: فيها.
(٤) يونس ١٠:٤.
(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢:١٢٧: واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنيّ عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وقال المبرد في المقتضب ٤:١٢٧: واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى؛ نحو: زيد أخوك، وزيد قائم. فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول، فيكون له فيه ذكر. فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال. وينظر: التذييل والتكميل ٤:١٢.
(٦) في الفيض ١:٤٠٩: ووضعي. في التذييل ١:٦٢: الاسم ينقسم إلى اسم وصفة.
(٧) زاد في أ وب و ج: أوّل. ولم أجد لوجودها معنًى.
(٨) كذا في د، وقد جاءت «فيه» في أ و ب و ج قبل «فيدخل».

والوصفي: نحو: «زيدٌ قائمٌ» فإنّ القيام صفة له، وليس دالاً على ما هو عين «زيد».

الكتاب الأوّل

[٤٤أ] من الكتب السبعة المقسم إليها الكتابُ

وكونُها سبعةً مناسبٌ (١) -كما في «الهمع»(٢) للمصنّف- لحديث «ابنِ حبّان» وغيره: «إنّ الله وتر يحب الوتر أما ترى السماوات والأرض سَبعاً والأيامَ سبعاً» الحديث(٣)...

وعن «ابن عباس» أن الجنان سبعٌ (٤). و[جرى](٥) عليه «البيضاوي»(٦) وبيّنتُ ما فيه من(٧) «ضياء السبيل».

وقد مدحتُ هذا الكتاب جرياً على ذلك القول فقلتُ [٥٠ب]: [من الطويل]

أَ إنّ ن الاقتراح كروضةٍ ... أينعتْ رُ لمٍ مجمعُ

وما هو إلاّ جنّةٌ قد تزيّنت ... أما تنظر الجنان سبعاً منوّعْ

والكتاب لغةً الضمّ والجمع، مصدر [كتب](٨) مأخوذٌ من «الكَتْب».

واصطلاحاً: جملةٌ من العلم تشتمل على أبوابٍ ومسائلَ غالباً.

وهو مرفوعٌ، مبتدأٌ خبره(٩) **«في السّماع»**.

أو «الكتاب» خبرُ محذوفٍ هو «هذا» مثلاً والظرف خبرٌ بعد خبرٍ، أو حالٌ منه على مذهب «سيبويهِ»(١٠)، أو من الضمير في الخبر. ويجوز نصب «الكتاب» [٥١ج] بإضمار نحو «اقرأ» ولا يجوز الجرّ.

---

(١) في د: مناسبة.

(٢) مقدمة همع الهوامع ١:٣.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه ٤:٢٨٥، في كتاب الطهارة، باب الاستطابة ٢١، رقم: ١٤٣٧ بلفظ: إذا استجمر أحدكم فليوتر، فإنّ الله تعالى وتر يحب الوتر. أما ترى السماوات سبعاً والأيام سبعاً والطواف؟ وذكر أشياء. والطبراني والحاكم. ينظر: كنز العمال ٩:٣٥٨، رقم: ٢٦٤٤٤. وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي بلفظ: «الله وتر يحب الوتر» ينظر: جامع الأصول ٤:١٧٣، رقم: ٢١٤٥.

(٤) ذكره القرطبي في تفسيره ٨:٣٢٩، قال: قال ابن عباس: الجنان سبع: دار الجلال، ودار السلام، وجنة عدن، وجنة المأوى، وجنة الخلد، وجنة الفردوس، وجنة النعيم.

(٥) زيادة من د.

(٦) قال في تفسير قوله تعالى البقرة: ٢٥: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾ ١:٤١: وجمعها وتنكيرها لأنّ الجنان على ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما سبع: جنة الفردوس، وجنة عدن، وجنة النعيم، ودار الخلد، وجنة المأوى، ودار السلام، وعليون. وفي كل واحدة منها مراتب ودرجات متفاوتة على حسب تفاوت الأعمال والعمّال. والبيضاوي هو عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، أبو الخير القاضي، ناصر الدين الشافعي، المتوفى بتبريز سنة ٦٨٥هـ. طبقات المفسّرين للأدنروي ٢٥٤، رقم: ٣٠٥.

(٧) لعلها: في.

(٨) زيادة من د.

(٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: خبر.

وفسر السماع» بقوله: **وأعني** أي أقصد، **به: ما**: لفظ **ثبت في كلام من** ذات، **يوثق بفصاحته** لكونه عربيًّا، أو أنزل كلامه على قوانينهم(٢).

وعرّف السماع بعض شرّاح «الزنجاني» بقوله: هو في الاصطلاح: ما يقرر به وجود شيءٍ بالوقف بحيث لو قُطع النظر عن الوقف لم يقم ضابطٌ يشعر بوجوده ويرشد إليه. وخلافه القياس.

قال: وقيل السّماع ما استعمله الإنسان، وترتبت به اللسان وتقرّر حكمه بحكم نص الحديث أو القرآن وفيه نظرٌ. انتهى(٣).

فشمل -بفتح الميم، من باب «نصر»(٤)- أي عمّ السماع:

كلامَ الله تعالى: وهو القرآن الكريم؛ لأنه كلامٌ موثوقٌ بفصاحته.

وكلامَ نبيه: الإضافة فيه للعهد. أي: محمد ρ: [٣٩د] جملةٌ دعائيّةٌ مستأنفةٌ لتعظيمه أو حاليّةٌ لازمة بإضمار «قد» من المضاف إليه لكون المضاف عاملاً فيه قبلها.

لأنّه أفصح كلام العرب.

وكلامَ العرب: بفتح أوليه اسمٌ مؤنّثٌ؛ ولذا يوصف بالمؤنث كـ«العرب العرباء» و«العاربة»، وهم خلاف العجم. كذا في «المصباح»(٥). قال: ويقال فيه: «عُرْب» كـ«قُفْل» ويجمع «العَرَب» على «أَعْرُب» بفتحتين(٦) على «أَعْرُب»، كـ«زَمَنٍ» و«أَزْمُن»، وعلى «عُرُبٍ» بضمتين كـ«أَسَدٍ» و«أُسُدٍ». انتهى(٧).

انتهى(٧).

والعرب ولد «إسماعيل» عليه السلام وهو أوّل من تكلّم بالعربيّة الفصيحة وعربيّةُ «جُرْهُمٍ» ليست كعربيّته.

قبل بعثته بالنبوة والرسالة. وهو شاملٌ لما قبل وجود خلقه.

و في زمنه صرّح بالحرف المقدّر في المعطوف عليه، لفصله بين المتقابلين(٨)، وعمومه لما بينهما.

---

(١) «أو حال منه على مذهب سيبويه»: في د: وحال منه على مذهب سيبويه. وعلى مذهب الجمهور لما في المبتدأ من معنى التنبيه والإشارة. قال سيبويه في الكتاب ٢:٨٨: هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروفٍ يرتفع على الابتداء، قدّمتَه أو أخّرتَه. وذلك قولك: فيها عبد الله قائماً.

(٢) سيأتي تعريف السماع عن ابن الأنباري في لمع الأدلة ٨١ آخر كتاب السماع ويسميه «النقل».

(٣) من قوله «وعرف السماع...» ليس في د.

(٤) قال ابن الطيب ١:٤١٤: هو بفتح الشين وكسر الميم، كـ«فرح» أفصح منه بفتحها.

(٥) المصباح المنير، مادة (عرب).

(٦) في أ: بفتحين. وهي ليست في المصباح المنير.

(٧) من قوله «قال ويقال في عرب...» ليس في د. وقد رد في د في الورقة ٤٩.

(٨) في د: المقالتين.

وبعدَه: بالنصب؛ إذ لا يجرّ بغير «من». أي بعدَ زمنه.

إلى أن فسدت الألسنةُ وتغيّرت عن فصاحتها؛ **بكثرة**(١) **المولّدين** بين العرب من العجَم وغيرهم

نظماً ونثراً: حالٌ من «كلام العرب»؛ إذ لا مدخلَ للنظم في الأولين(٢).

عن مسلمٍ أو كافرٍ؛ لأنّ مدار الفصاحة على اللسان العربيّ، والنوعان منهم مشتركان فيه.

فهذه المشار إليها آنفاً **ثلاثة أنواعٍ، لا بقّي كلٌّ منها** ليكون حجّةً **من الثبوت**.

(١) في أ و ب و ج: لكثرة.

(٢) أي: القرآن والحديث.

أما القرآن فكل ما أي لفظ **وَرَدَ** بطريق مقبول غير كَذِب **أنه** أي: ذلك اللفظ(1)، **قرئ** - بالبناء للمفعول- **به** أي: بذلك اللفظ **جاز الاحتجاج به في العربية**؛ لأن منتهى ذلك السند [45أ] بالسند المقبول الغير الموضوع.

سواء كان متواترا وهو ما قرأ به كلٌّ من السبعة(2). قال «التاج السبكي»(3): قيل: فيما ليس من قبيل الأداء، كالإمالة وتخفيف الهمزة(4). قال «أبو شامة»(5): وكذا الألفاظ المختلف فيها بين القراء. انتهى.

ولم يحكم بتواتر ما عداه لتواتر ذلك عندهم(6)، وما أورد من أن سندهم للنبي ρ فيها آحاد(7)، أجيب: باحتمال تواترها عندهم عنه، واقتصروا في سرد السند على بعض طرقهم، [51ب] ولا يلزم من عدم النقل أن لا يكون كذلك(8).

والذي رجحه «التاج السبكي» أن كلاً مما حكاه بـ«قيل» وعن «أبي شامة» متواتر.(9)

أم آحاداً بأن رُويت عن بعض السبعة، ولم تتواتر عنه. وهي داخلة في قوله: **«أم شاذّاً»** فعطفه على ما قبله عطف عامٍّ على خاصٍّ(1). وهو عند «النووي»(2) والرافعي»(3) ما وراء السبعة، وعند [52ج] السبكي»(4) كالبغوي»(5) ما وراء العشر.

---

(1) «ذلك اللفظ» في د: القرآن.

(2) هذا المتفق عليه بين العلماء. ينظر: جمع الجوامع 21، ومنع الموانع 334، وينظر مناقشة ابن الجزري معه في ذلك: النشر 1:41.

(3) في جمع الجوامع (الكتاب الأول) 21. وينظر: حاشية العطار 1:298.

(4) القائل هو ابن الحاجب. ينظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (مباحث الكتاب، القراءات) 2:91. وينظر في التعقيب على قوله: البرهان في علوم القرآن 1:319، والنشر 1:30، والإتقان 1:250.

(5) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو القاسم، شهاب الدين المقدسي الدمشقي المولد والوفاة سنة 665هـ. بغية الوعاة 2:75، رقم: 1475، وطبقات الشافعية الكبرى 8:165، رقم: 1161. وقوله في كتابه "المرشد الوجيز". ينظر: مقدمة النشر 1:18، وحاشية العطار 1:299، وشرح الكوكب الساطع 1:191، والإتقان 1:239.

(6) في د: عنهم.

(7) قال الزركشي في البرهان (النوع الثاني والعشرون) 1:319: التحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أمّا تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم ففيه نظر، فإن إسناد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات، وهو نقل الواحد عن الواحد لم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة. وينظر: الإتقان 1:250.

(8) ينظر: شرح الكوكب الساطع 1:190.

(9) من قوله: «والذي رجّحه التاج...». كذا في د. وفيها «متواتراً» مكان «متواتر». ومكان هذا القول في أ و ب و ج: «والمرجَّح كما قال الشمس ابن الجزري فيما حكاه بقيل وعن أبي شامة أنّه متواترٌ». وابن الجزري هو محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي، المتوفى بشيراز سنة 833هـ. الضوء اللامع 9:255.

ويحتمل أن يكون أراد بالأولين(٦) ما وافق قياس العربيّة واستعمال العرب، وبـ«الشاذّ» ما لم يوافق ذلك، فيكون عطف مُغايرٍ، كما يدلّ لقول المصنّف عقبه: وقد أطبق... إلى آخره.

وفي «الإتقان»(٧) للمصنّف: المتواتر والمشهور والآحاد والشاذّ.

قال القاضي جلال الدين البُلقيني»(٨): القرآن(٩) ينقسم لما ذُكر.

فالمتواترُ: القراءات السبع المشهورة.

والآحادُ: قراءة الثلاثة الملحقة بها، وهي تمام(١٠) العشرة، ويلحق بها قراءة(١١) الصحابة.

والشاذُّ: قراءات التابعين. انتهى.

وفيه نظرٌ. وأحسن من تكلّم في ذلك «ابن الجزري» ففي «النَّشْر»(١٢) لكلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجهٍ واحدٍ المصاحف العثمانيّة ولو احتمالاً وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، ووجب على الناس قبولُها سواءٌ كانت من السبعة أو(١٣) من العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين.

ومتى اختلّ ركنٌ من هذه الأركان أُطلق عليها ضعيفةٌ أو شاذةٌ أو باطلةٌ سواءٌ عن السبعة أم(١٤) من هو أكبر منهم.

هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السّلف والخلف ولا يُعرف عن واحدٍ من السّلف خلافُه.

والآحادُ(١٥) ما صحّ سنده(١٦) وخالف الرسم أو العربيّة، ولم يشتهر الاشتهار [٤٠د] المذكور.

---

(١) في النسخ: عطف خاص على عام. وفوق «خاص» و «عام» إشارة تقديم وتأخير «م».

(٢) ينظر: المجموع ٣:٣٥٨، وروضة الطالبين ١:٣٤٨.

(٣) أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن المفضل القزويني الشافعي، المتوفى سنة ٦٢٣هـ. طبقات الشافعية الكبرى (الطبقة: ٦) ٨:٢٨١، رقم: ١١٩٢.

(٤) جمع الجوامع: ٢١.

(٥) تفسير البغوي ١:٣٨،٣٧. والبغوي: هو الحسين بن مسعود بن محمد الفراء الشافعي، أبو محمد، ركن الدين، المتوفى سنة ٥١٦هـ. وقيل غير ذلك. وفيات الأعيان ٢:١٣٦، رقم: ١٨٥، سير أعلام النبلاء (الطبقة: ٢٧) ١٩:٤٣٩، رقم: ٢٥٨، والأعلام ٢:٢٥٩.

(٦) أي: التواتر والآحاد.

(٧) الإتقان: النوع الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والعشرون، ١:٢٣٦.

(٨) عبد الرحمن بن عمر بن رسلان، أبو الفضل الكناني المصري، المتوفى بمصر سنة ٨٢٤هـ. الضوء اللامع ٤:١٠٦، رقم: ٣٠١، الأعلام: ٣:٣٢٠.

(٩) في الإتقان: القراءات.

(١٠) في د: كمالة.

(١١) كذا في د والإتقان. وفي أ و ب و ج: قراءات.

(١٢) النشر (المقدّمة) ١:١٥.

(١٣) في النشر والإتقان: أم.

(١٤) كذا في النشر، وفي أ كتبت «أو» ثم صححت إلى «أم». وفي الإتقان: أو.

(١٥) الإتقان ١:٢٤٢ باختصار.

(١٦) كذا في د والإتقان. وفي أ و ب و ج: بسنده.

والشّاذُّ: ما لم يصحّ سندُه.

وقد أطبق الناس من علماء العربيّة **على الاحتجاج** للقواعد العربيّة[1] **بالقراءات الشّاذّة** الخارجة عن الجادّة **في العربيّة**، ولا يضرّ في فصاحتها مخالفتُها لجادة الاستعمال **إذا لم تخالف قياساً** نحويّاً **معروفاً، بل** انتقالٌ عن[2] الحكم لآخر، هو قوله: **ولو خالفتْه** أي: خالفت تلك القراءةُ الشاذّةُ القياسَ المعروف **يُحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه** من التركيب الوارد في التنزيل لثبوت وروده عمّن لا يطرق الخطأُ كلامَه، **وإن لم يجز القياس عليه**، فيكون القياس لما عدا ذلك.

قال القاضي «المعافى»[3] في «الأنيس الصالح»: علم العربية حاكمٌ على الكلام والقرآن حاكمٌ عليه، فإذا خالفه رجع إليه، ولم يتمكن من الحكم بخطئه لأنه حاكمٌ.

كما يُحتجّ على القواعد النحويّة **بالمجمع على وروده** في التنزيل، **ومخالفته**[4] **القياسَ في ذلك الوارد بعينه**[5] دون غيره، **نحو: «استحْوَذَ»**[6]: بسلامة الواو، قال تعالى: ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾[7] وقياس بابه قلبها ألفاً، بنقل حركتها لما قبلها، فتقلب لحركتها [٤٦أ] في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحال، كـ«استقام» و«استجار».

---

(١) في د: النحوية.
(٢) لعلّها: مِنْ.
(٣) في النسخ المعافا: وهو المعافى بن زكريا النهراوني أبو الفرج المتوفي ٣٩٠هـ فقيه أصولي جامع لعدّة علوم، وعلى مذهب ابن جرير الطبري، وكتابه «الجليس والأنيس» كما في الفهرست ٢٩٢، وفي كشف الظنون ١:٥٩٣ «الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي». وهو مطبوع بهذا العنوان، حقق جزأه الأول والثاني الدكتور محمد مرسي الخولي، وأتمّه الدكتور إحسان عباس. ولم أجد كلامه هذا فيه، فلعلّه مما سقط من مخطوطه.
(٤) في النسخ: مخالفة.
(٥) زاد عند فجال: ولا يقاس عليه.
(٦) ينظر: الكتاب (باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلّة على اعتلالها) ٤:٣٥٠، والمقتضب (باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة صحيحها ومعتلها) ٢:٩٦، والأصول في النحو (باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني) ١:٥٧، والمنصف ١:٢٧٦، و٣:٤٥، والخصائص (باب القول على الطراد والشذوذ) ١:٩٨، و(باب في تعارض السماع والقياس) ١:١١٧، و(باب الاستحسان) ١:١٤٣، و(باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس) ١:٣٩٤، و(باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه) ٢:٢٠٥، والمنصف ١:٢٧٧، والممتع ٢:٤٨٢،٤٩١، وشرح الشافية ٣:٩٦، وشرح مختصر التصريف العزي ١٢٨، وتاج العروس، مادة (حوذ).
(٧) من قوله تعالى: ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمۡ ذِكۡرَ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱلشَّيۡطَٰنِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ١٩﴾ المجادلة ٥٨:١٩.

ويأبى[1] بفتح الموحّدة، قال تعالى: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[2] [والقياس

كسرها][3] كـ«يرمي» -كما سيأتي[4]- لأنه لا تُفتح العين من الماضي والمضارع إلاّ إذا كانت هي أو اللام حرف حلقٍ.

وما ذكرتُه من الاحتجاج في إثبات قواعد العربيّة **بالقراءات**[5] **الشاذّة لا أعلم:**

أعرف، **فيه خلافاً للنحاة**[6] **وإن اختُلف في الاحتجاج بها في الفقه** وأصوله.

وفي «جمع الجوامع» الأصلي[7]: أنّها [٥٢ب] تجري مجرى خبر الآحاد.

ومن ثمّة[8]: في الأصل اسم إشارة للمكان البعيد، وتلحقها هاء السكت خطّاً لأنّه يوقف عليها بها، والرسم

تابع للوقف. واستعيرت هنا للإشارة للمعاني لكونها لعدم إبصارها كالبعيد[9].

احتُجّ -بالبناء للمفعول- **على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء**

بتاء الخطاب أمراً للمخاطب **بقراءة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡتَفۡرَحُوا﴾**[10] وإن كان قليلاً، وردُّ منعه بورود

ذلك[11]. كذا قال «ابن الأنباري» في «الإنصاف»[12]: بذكر أنّه

---

(١) ينظر: الكتاب (باب ما هذه الحروف فيه فاءات) ٤:١٠٥، والأصول في النحو (باب فعَل يفعَل من حروف الحلق) ٣:١٠٤، والمنصف (باب الياء والواو اللتين هما فاءات) ١:١٨٦، والخصائص (باب في تركّب اللغات) ١:٣٨٢، وشرح الملوكي ٤١، وشرح الشافية: ١:١١٤،١٢٣، وشرح مختصر التصريف العزي ٣٢-٣٣، والممتع ١:١٧٨، وهمع الهوامع ٦:٣٣، وتاج العروس، مادة (أبي). وسيأتي في الفرع الأول من هذا الكتاب (كتاب السماع).

(٢) من قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٣٢﴾ التوبة ٩:٣٢.

(٣) زيادة من الفيض ١:٤٢١ سقطت من أ و ب و ج. ويبدو أنها كتبت في د لكنّ مكانها قد خُرم.

(٤) «كما سيأتي» ليس في د.

(٥) عند فجال: بالقراءة.

(٦) عند فجال: بين النحاة.

(٧) عبارة السبكي في جمع الجوامع ٢١: وأما إجراؤه مجرى الآحاد فهو صحيح. ينظر: حاشية العطار ١:٣٠٠. وقوله: «الأصلي» ليس في د.

(٨) عند فجال: ثم.

(٩) «لكونها لعدم إبصارها كالبعيد» في د: لكونها كالبعد.

(١٠) يونس ١٠: ٥٨. وهي قراءة رويس من العشرة، وغيره ممن دونهم. النشر ٢:٢١٤، وإتحاف الفضلاء ٣١٥.

(١١) في د: كذلك.

(١٢) الإنصاف ٢:٥٢٤. و ط جودة (المسألة: ٧٥) الأمر دون لام هل هو معرب أو مبني؟ ٤١٤.

كذلك قرأها النبي ρ من طريق «أُبيّ بن كعبٍ»(١)، [٥٣ج] ورويت عن «عثمانَ»(٢) و«أنسٍ»(٣)، و«الحسن البصري»(٤) و«ابن سيرينَ»(٥) و«أبي عبد الرحمن السلمي»(٦) و«ابن القعقاع المدني»(٧) و«أبي رجاءٍ العطاردي»(٨) و«عاصمٍ الجحدري»(٩)، و«أبي التَّيَّاح»(١٠) و«قتادةَ»(١١) و«الأعرجِ»(١٢) وغيرِهم(١٣).

---

(١) أبي بن كعب بن قيس، أبو المنذر الأنصاري، صحابي من القراء. توفي سنة ٣٠هـ. الإصابة١:١٦، رقم: ٣٢، وط البجاوي ١:٢٧، رقم٣٢، ومعرفة القراءة (الطبقة الأولى) ١:١٠٩، رقم: ٣، وغاية النهاية ١:٣١، رقم: ١٣١.

(٢) عثمان بن عفّان بن أبي العاص، أبو عمرو وأبو عبد الله، أمير المؤمنين، المتوفى بالمدينة المنورة سنة ٣٥هـ. الإصابة٤:٢٢٣، رقم: ٥٤٤٠، وط البجاوي ٤:٤٥٦، رقم ٥٤٥٢، ومعرفة القراء (الطبعة الأولى)١:١٠٢، رقم ١، وغاية النهاية ١:٥٠٧، رقم: ٢١٠٠.

(٣) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري، الصحابي المشهور، المتوفى سنة ٩١هـ، وقيل غير ذلك. الإصابة١:٧١، رقم: ٢٧٥، وط البجاوي: ١:١٢٦، رقم: ٢٧٧، غاية النهاية١:١٧٢، رقم: ٨٠٣.

(٤) الحسن بن يسار، أبو سعيد البصري، المتوفى سنة ١١٠هـ مولى أنس. غاية النهاية ١:٢٣٥، رقم: ١٠٧٤، ومعرفة القراء (الطبقة الثالثة) ١:١٦٨، رقم ٢٧.

(٥) محمد بن سيرين أبو بكر البصري، الأنصاري بالولاء، من أشراف التابعين العلماء، المتوفى سنة ١١٠هـ مولى أنس. ينظر: تهذيب الكمال ٢٥:٣٤٤، رقم: ٥٢٨٠، وغاية النهاية ٢:١٥١، رقم: ٣٠٥٧، والأعلام ٦:١٥٤.

(٦) عبد الله بن حبيب بن ربيعة الكوفي، المتوفى سنة ٧٤هـ. معرفة القراء (الطبقة الثانية) ١:١٤٦، رقم: ١٨، وغاية النهاية ١:٤١٣، رقم: ١٧٥٥.

(٧) يزيد بن القعقاع، أبو جعفر المخزومي المدني، أحد القراء العشر، المتوفى سنة ١٣٠هـ وقيل غير ذلك. معرفة القراء (الطبقة الثالثة) ١:١٧٢، رقم ٣١، وغاية النهاية ٢:٣٨٢، رقم: ٣٨٨١.

(٨) عمران بن تيم البصري، المتوفى سنة ١٠٥هـ. معرفة القراءة (الطبقة الثانية) ١:١٥٣، رقم: ٢٠، وغاية النهاية ١:٦٠٤، رقم: ٢٤٦٩.

(٩) عاصم بن أبي الصباح العجاج، الجحدري البصري، المتوفى سنة ١٢٨هـ. معرفة القراء (الطبقة الثالثة) ١:٢١٠، رقم: ٣٩، وغاية النهاية ١:٣٤٩، رقم: ١٤٩٨.

(١٠) يزيد بن حُميد الضبعيّ البصري، المتوفى بسَرَخْس سنة ١٢٨هـ. سير أعلام النبلاء (الطبقة الثالثة من التابعين) ٥:٢٥١، رقم: ١١٥.

(١١) قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري، المتوفى سنة ١١٧هـ. غاية النهاية ٢:٢٥، رقم: ٢٦١١.

(١٢) عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود المدني، المتوفى سنة ١١٧هـ. معرفة القراء (الطبقة الثالثة) ١:١٨٠، رقم: ٣٣، وغاية النهاية ١:٣٨١، رقم: ١٦٢٢.

(١٣) ينظر: المحتسب ١:٣١٣، والبحر المحيط ٥:١٧٠، والدر المصون ٦:٢٢٤، والنشر: ٢:٢١٤، وإتحاف الفضلاء ٢:١١٦، ومعجم القراءات ٣:٥٧٣.

كما احتُجّ على إدخالها على المبدوء بالنون منه - وهو قليلٌ إلّا أنّه أقلّ قبله - **بالقراءة المتواترة** السبعيّة: **﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾**(١). فهما في الاحتجاج(٢) بهما(٣) سواءٌ، وإن كانت الثانية متواترةً دون الأولى(٤).

ومن ثَمّ أيضاً **احتُجّ على صحّة**(٥) **قول من قال: إنّ «الله»**(٦) **أصله**(٧) **«لاهٌ»**، فأُدخلت «أل» المعرِّفة وأُدغمت لامها في لامه، وقُحمت بعد الضمة والفتحة، **بما قُرئ شاذّاً**: **﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ لَاهٌ﴾**(٨): بالرفع(٩) في آخره خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ؛ لطول الصلة بالمعمول عائدٍ للموصول أي: هو. ولا يجوز إعراب الظرف خبراً لما فيه من خلوّ الصلة من العائد، فيكون مثل: «الذي يطير فيغضب زيدٌ الذباب»(١٠)، وإن جاز في ذلك المثال لقيام فاء العطف مقامه ولا شيءَ هنا يقوم مقامه(١١). والجملة صلةٌ(١٢).

---

(١) من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ١٢﴾ العنكبوت ٢٩: ١٢.

(٢) في هامش أ و ج: في الإسناد إليهما.

(٣) « الاحتجاج بهما» في د: الاستناد إليهما.

(٤) الصواب أنّ كليهما متواتر، لكنّ قراءة الجمهور لم يختلف فيها أحد من السبعة.

(٥) في د: صدق.

(٦) الأصح: لفظ الجلالة الله.

(٧) سيأتي الكلام مفصلاً في اشتقاق لفظ الجلالة في الفصل الملخص من المحصول آخر كتاب السماع.

(٨) من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ٨٤﴾ الزخرف ٤٣: ٨٤.

(٩) في د: برفع لاه.

(١٠) في أ و ب و ج: الذهاب. وهو تحريف. والمثال المشهور في النحو: زيد يطير الذباب فيغضب منه.

(١١) من قوله «وإن جاز في ذلك...» ليس في د.

(١٢) ينظر: الكتاب (باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة) ٢:١٠٨، و٤٠٤، والأصول في النحو ٢:٣٥٧، و٣٩٦، والمفصل (فصلٌ ومجال «الذي» في باب الإخبار أوسع من مجال اللام) ١٤٤، وشرح الكافية الشافية (الموصول) ١:٢٩٥، و(باب عطف النسق) ٣:٢٠٧، وشرح الكافية (عطف النسق) ٢:٣٣٨ و٣٤١، والبحر المحيط (المائدة ٥:٥٢) ٣:٥٢١، و(الزخرف ٤٣:٨٤) ٨:٢٩، والدر المصون (المائدة ٥:٥٢) ٤:٣٠١، و(الزخرف ٤٣:٨٤) ٩:٦٠٩، والتصريح (باب الموصول، فصل يجوز حذف الصلة) ١:١٧٢، وهمع الهوامع (الموصول) ١:٢٩٧ و٣١١ و٣١٢، و (حروف العطف، الفاء) ٥:٢٣٣.

﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ لاهٌ ﴾: بالرفع، وإعرابه كإعراب ما قبله. وهذه القراءة ذكرها «القارّي»[(١)] فيما كتبه على قراءات «البيضاوي». فقال عنها: وقرئ «لاه» فجاء بصيغة المفعول وما عين القارئ[(٢)].

---

(١) في د: الفارضي. ولعلّه الملاّ علي بن سلطان القارّي الهروي الحنفي نور الدين الشهير بالملا القاري، المتوفى بمكة سنة ١٠١٤هـ. له حاشية على تفسير البيضاوي، منها نسخة في مكتبة أوقاف الموصل، رقم: ١٧/٧. ينظر: جامع الشروح والحواشي ١:٣٢٥ وينظر: خلاصة الأثر ٣:١٧٧، رقم: ١٧٥٧، وهدية العارفين ١:٧٥١، والأعلام. أما الفارضي فهو محمد بن عبد الله القاهري، الأديب الشاعر الحنبلي، المتوفى قرابة ٩٨١هـ. لم أجد له إلا أربعة كتب: الغيث المنسبك، وشرح على الألفية، منها نسخة بالمدينة المنورة ٧٤٤٤، والأزهر ٤٧٧٤، وتعليقة على البخاري، ومنظومة بالفرائض. الكواكب السائرة ٣:٧٥، رقم: ١٣١١، وهدية العارفين ٢:٢٥٢، والأعلام ٦:٣٢٥، ومعجم المؤلفين ٣:٥٧٩.

(٢) أثبت الكرماني ما ذكر بأنه قرئ في الشواذ ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ لاهٌ ﴾. ينظر: حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي وهي عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي. ١:٥٧، وتفسير الألوسي ١:٥٦، ومعجم القراءات ٨:٤٠٧.

تنبيه:(١)

كان قومٌ من النحاة المتقدِّمين كالزمخشري» يعيبون -بفتح التحتيّة الأولى- على «عاصمٍ» و «حمزةَ» و «ابن عامرٍ» قراءاتٍ بعيدةً في العربية، وينسبونهم بقراءتهم لتلك القراءات **إلى اللحْن**: بسكون المهملة، مخالفة العرب في التعبير عن المراد(٢).

فقرأ «عاصمٌ» في رواية «حفصٍ» عنه: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(٣) بتشديد «إنّ» وميم «لمّا»، وبهما(٤) قرأ «ابن عامرٍ» و «حمزةُ»(٥).

قال المبرّد»(٦)هذا لحنٌ. لا تقول العرب:إنّ زيداً لمّا(٧) خارج.

قال «أبو حيان» في «البحر»(٨)هذه جَسارةٌ من «المبرِّد» على عادته وكيف تكون قراءةٌ متواترةٌ لحناً، وليس تركيبُ الآية كتركيب المثال الذي قال. ذلك(٩) لحنٌ وأمّا في الآية فلا، ولو سكتَ، أو قال كما قال الكسائيّ»(١٠): «ما أدري ما وجه هذه القراءة» لكان قد وفّق.

وللنحاة في هذه القراءة تخاريجُ، أحسنها كون «لمّا» جازمةً حُذف مجزومها لدلالة المقام عليه، أي: لمّا ينقص(١١) من عمله شيئاً. ثم أكّد ذلك بالجملة القسَميّة [٤١د] بقوله: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ [رَبُّكَ] أَعْمَالَهُمْ﴾.

---

(١) في هامش أ: فيه توجيه لا يخفى عليك أيها الوجيه.

(٢) جمع الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة في مقدمة كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم معظم ما ردّه النحاة والقرّاء من القراءات، وأطال الحديث عن ذلك.

(٣) من قوله تعالى:﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾﴾ هود ١١: ١١١.

(٤) في د: وبها.

(٥) وهي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني. ينظر: السبعة ٣٣٩، والنشر ٢:٢١٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢:١٣٦، والدر المصون ٦:٣٩٧، ومعجم القراءات ٤:١٤٤.

(٦) جاء في إعراب القرآن للنحاس (هود ١١: ١١١) ٢:٣٠٥: والقراءة الثالثة بتشديدهما جميعاً عند أكثر النحويين لحنٌ. حكي عن محمد بن يزيد أنّ هذا لا يجوز، ولا يقال: إنّ زيداً إلا لأضربنّه. ولا: لمّا لأضربنّه.

(٧) كذا في البحر، وفي النسخ: زيد.

(٨) البحر المحيط ٥: ٢٦٦-٢٦٧ وقول المبرد منه أيضاً. وقريب من هذا الكلام أعاده أبو حيان في التذييل والتكميل ٨:٣٧٨. وينظر فيه أيضاً ٥:١٤٤.

(٩) الإشارة عائدة إلى المثال إنّ زيداً لمّا خارج. وفي البحر: وهو إنّ زيداً لمّا خارج. هذا المثال لحن.

(١٠) جاء في إعراب القرآن للنحاس ٢:٣٠٥: وقال الكسائي: الله أعلم بهذه القراءة ما أعرف لها وجهاً. وينظر: الحجة للفارسي ٤:٣٨٨، ومعاني القرآن للكسائي، جمع الدكتور عيسى شحاته ١٦٥.

(١١) كذا في البحر والفيض ١:٤٢٦، وفي أ و ج: ينقصن.

وقرأ «حمزة»(١): ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾(٢) بجرّ «الأرحامِ» عطفاً على الضمير المجرور، وهو عند ترك [٤٧أ] إعادة الجار فيه خلافٌ، منعه البصريون(٣).

وقرأ «ابن عامر» ﴿ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾(٤) ففصَل بالمفعول، وهو «أولادهم» بين المصدر المضاف وبين فاعله المضاف هو(٥) إليه.

قال في «الكشّاف»(٦): الفصل [٥٣ب] ذُكر ضعيفٌ في العربيّة أمّا بالظرف وإن خصّ بالشعر، فغير ضعيفٍ وموضعُ (١) ضعفِ ما ذُكر فخاصٌّ بالشعر.

---

(١) ينظر: السبعة ٢٢٦، والبحر ٣:١٦٥، والدر المصون ٣:٥٥٤، والنشر ٢:١٨٦، وإتحاف فضلاء البشر ١:٥٠١، ومعجم القراءات ٢:٦.

(٢) من قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ النساء ٤: ١.

(٣) في غير الضرورة. ينظر: الكتاب (باب ما يحسن أن يشرك المظهرُ المضمرَ فيما عمل) ٢:٣٨٢، ومعاني القرآن للأخفش (النساء ٤: ١) ١:٢٤٣، والمقتضب ٤:١٥٢، والأصول في النحو ٢:١١٩، وإعراب القرآن للنحاس ١:٤٣١، واللمع ٧٤، والمفصّل (العطف بالحروف، فصل المضمر منفصله بمنزلة المظهر) ١٢٤، والكشاف (النساء ٤: ١) ١:٤٩٢، ومع أنّ الفراء كوفي يجيز العطف على المضمر المجرور، قال في معاني القرآن (النساء ٤: ١) ١:٢٥٢: وفيه قبح. وابن جني الذي يمنع العطف على الضمير المجرور في غير الشعر كما في اللمع، خرّج القراءة على تقدير إعادة حرف الجرّ، والجار والمجرور معطوفان على ما قبلهما. ينظر: الخصائص (باب في أنّ المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه) ١:٢٨٥. وينظر: الإنصاف (المسألة ٦٥) ٢:٤٦٣، وط جودة مبروك (المسألة ٦٨) ٣٧١.

(٤) من قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾ ﴾ الأنعام ٦: ١٣٧. ينظر: السبعة ٢٧٠، والبحر ٤:٢٣١، والدر المصون ٥:١٦١، والنشر ٢:١٩٧، وإتحاف فضلاء البشر ٢:٣٢، ومعجم القراءات ٢:٥٥٤. وقراءة الجمهور: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾.

(٥) ليست في د.

(٦) الكشاف (الأنعام ٦: ١٣٧) ٢:٦٦. وعبارته: وأمّا قراءة ابن عامر ﴿ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف، فشيءٌ لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سمُج ورُدّ:
زَجَّ القَلوصَ أَبي مَزادَهْ

فعرّض بهذه القراءة. وهذه عادته لإنكاره تواتر القراءات السبع.

وقد أنكر عليه «السعد التفتازاني»(٢) فقال: القراءات السبع متواترةٌ لا يجوز الطعن فيها بل ينبغي أن يزيّف بها قولٌ يخالفها ويجُعل شاهداً على الوقوع.

ولا يبعد أن يقال: نزّل المضافُ إليه منزلةَ الفاعل فقدّم عليه المفعول كما يُقدّم على الفاعل. فالفصل بين المصدر وفاعله، لا بين [٥٤ج] المضاف والمضاف إليه(٣).

ويعارض(٤) ما ذُكر في الضعف ضعفُ إضافة المصدر لمفعوله وقوتها لفاعله، وقلّة الأوّل وكثرة الثاني، فاشتملت القراءة المعترَضة على الثاني المشهورة على الأوّل.

وفي «فتح الجليل»(٥) لشيخ الإسلام «زكريا»(٦) إن قلتَ: القولُ بأنّه(٧) لحن كُفرٌ؛ لكونه طعناً في القراءات السبع المتواترة قلتُ:

ليس كلّ لحنٍ كفراً، بل هو(٨) اللّحن المغيرّ للمعنى. انتهى.(٩)

وقد منع المحققون ترجيح قراءة على أخرى من السبع؛ لتواتر الجميع واستوائها في كونها من عند الله –سبحانه– والترجيح لأمر خارجيٍّ عن ذلك(١).

فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف «شركائهم» مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجر «الأولاد» و «الشركاء»؛ لأنّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم، لوجد في ذلك مندوحةً عن هذا الارتكاب. ينظر: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار ٣:٣٨٧.

(١) في د: مع.

(٢) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني النحوي المتكلم الأصولي. توفي بسمرقند سنة ٧٩١هـ أو ٧٩٢هـ. الدرر الكامنة ٤:٣٥٠، رقم: ٩٥٣، وبغية الوعاة ٢:٢٥٨، رقم: ١٩٩٢.

(٣) جاء في حاشية الشيخ زاده على البيضاوي ٢:٣١٣: فكأنّه ذُكرا -أي: الفاعل والمفعول به- مع الفعل، ثم قدّم المفعول على الفاعل. وفي اللباب لابن عادل ٨:٤٥٢: قال ابن خروف: يجوز الفصل بين المصدر والمضاف إليه بالمفعول به، لكونه في غير محله، ولا يجوز بالفاعل لكونه في محله. وعليه قراءة ابن عامر.

(٤) في د: ولا يعارض.

(٥) فتح الجليل (البقرة ٢: ٦) الورقة ٢٣، ص٤٤.

(٦) زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الشافعي المصري، زين الدين، قاضي القضاة. ولد سنة ٨٢٦هـ وتوفي بالقاهرة سنة ٩٢٦هـ. النور السافر ١٧٢، وطبقات المفسرين ٣٦٢، رقم: ٤٧٩. وفيه أنه توفي سنة ٩١٦هـ، وهو خطأ.

(٧) في فتح الجليل: بأن ذلك.

(٨) ليست في فتح الجليل.

(٩) زاد في د: وفيه نظرٌ، بل اللحن مطلقاً لا يجوز لتواتره إذا وليس من قبيل الأداء. كذا جاءت العبارة، وكأنّه يريد أنّ القرآن متواتر بجملته وتفصيله، حتى ما كان من قبيل الأداء، ردّاً بذلك على الشيخ زكريا الأنصاري في فتح الجليل، حيث قال في تتمة الكلام الذي نقله عنه: مع أنّ المتواتر من القرآن ما كان من غير قبيل الأداء، بخلاف ما كان من قبيله، كالمدّ والإمالة وتخفيف الهمزة. وقد نقل ابن الطيب (١:٤٢٦) كلام الشيخ زكريا، ثم قال: ولي في الجواب نظرٌ. تدبرْ. فنسب النظر فيه لنفسه دون الإشارة إلى ابن علان.

وقد أطال أبو حيّان في «البحر» الردّ على ذلك[2]، وتخطئة الزمخشري»[3]، ومن تابعه في الطعن.

ذلك**وهم**ْ أي: القومُ المذكورون، **مخطئون في ذلك** المذكور من فعلهم، **فإنّ قراءاتهم**[4]

أي: قراءة كلٍّ منهم، **ثابتةٌ بالأسانيد المتواترة** منّا إليهم لتعدّد الطّرق، ومنهم إليه[5] ρ لذلك[6]، وترك ذكرِه لا يدلّ على عدمه كما مرّ.

الصحيحةِ : للتأكيد، وإلاّ فـ«المتواتر» يفيد العلم الضروري عند اجتماع شرائطه، ولو من فسقةٍ، بل من كفّارٍ.

التي لا مطعنَ فيها ومع ذلك فلا رأيَ للقرّاء فيها حتى يخطئوا، إنّما هم متّبعون لما ورد كما ورد.

وثبوتُ ذلك المعابِ عليهما خالف ما استقرّ في القواعد العربيّة **دليلٌ على**

جوازه في العربيّة، وأنّ القاعدة فيما عداه، ولا[7] ينافي الفصاحة؛ لأنّه مخالفٌ للقياس فقط.

وقد ردّ المتأخرون –منهم أي: من المتأخرين، **ابنُ مالكٍ »– على من عاب**

عليهم[8] **ذلك، بأبلغ ردٍّ، واختار جواز ما** أشياء **وَرَدَ**[9] **به** التذكيرُ باعتبار لفظ «ما»–

قراءتُهم[10] المذكورةُ لورودها[11] **في القراءةِ** تلك[12]، **وإن** وصليّةٌ والواو حاليّة. وقيل: عاطفةٌ. وقد

حققها[13] في سورة البقرة من «ضياء السبيل».

---

(1) كذا في النسخ.

(2) ينظر في ردّ أبي حيّان على ضعف أو ردّ قراءة البحر المحيط: (2: 33) 1:298، و(2: 35) 1:310، و(2: 54) 1:365، و(3: 75) 2:523، و(7: 40) 4:300، و(7: 194) 4:440، و(8: 42) 4:495، و(8: 72) 4:518، و(11: 78) 5:247، و(17: 36) 6:33، و(18: 31) 6:117، و(18: 44) 6:124، و(20: 63) 6:238، و(21: 24) 6:284، و(30: 4) 7:158، و(58: 1) 8:230.

(3) ينظر: البحر المحيط (2: 6) 1:175، و(2: 34) 1:302، و(2: 233) 2:225، و(2: 284) 2:377.

(4) في أ و ج: قراءتهم. وفي د: في انهم. وهي تحريف عن: قراءاتهم.

(5) سقطت من د.

(6) أي: لتعدد الطرق. ولعلها كذلك. وفي د: لتلك.

(7) كذا في د، وفي أ و ب و ج: «لا» دون واو. أي: وذلك الشاذ لا ينافي الفصاحة.

(8) سقطت من أ و ب و ج.

(9) عند فجال: وردت.

(10) عند فجال: قراءاتهم.

(11) في ب: لورودهم ها. وفي ج: بورودها.

(12) عند فجال: في العربية.

(13) كذا في النسخ، ولعلها «حققتها» لأنّ الكتاب المذكور من تأليفه.

منعه الأكثرون من النحاة؛ لمخالفتها لقواعدهم، وقواها ابن «مالك» عملاً بالقراءات المذكورة، كما قال:

مستدلاً لمختاره خلاف ما عليه الأكثر منهم **به:** بما ورد عنهم.

من ذلك المذكور **احتجاجه** أي: ابن مالك، **على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار**(١)، تبعاً للكوفيين مخالفاً للبصريين، **بقراءة «حمزة»: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِۚ﴾**(٢) بالجر كذلك.

وتخريجه على أنه قسم، فتلقى به الجملة بعده(٣)، ولله أن يقسم بما شاء من خلقه.

أو على أنه مما حذف فيه الجار لدلالة القرينة عليه، مثله في قول «رؤبة»(٤): «خيرٍ» جواب: كيف أصبحت؟» فيهما بعد خصوصاً الأول على الجملة(٥). فالقراءة ثابتة.

ووقع لابن «عطية»(٦) أن زلت قدمه، فقال: وترد هذه القراءة(٧) عندي من وجهين. وهي جسارة [٤٨أ] قبيحة لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه، إنما ذلك شأن [٤٥ب] الزمخشري». قاله أبو حيان» في «البحر»(١).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (باب المعطوف، ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل) ٣:٣٧٢، و٣٧٥، وشرح الكافية الشافية (باب عطف النسق) ٣:١٢٤٦، وقد سرد في ذلك شواهد كثيرة منها قراءة حمزة الآتية.

(٢) من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ①﴾ النساء: ١.

(٣) أي: جواب القسم الجملة بعده: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ①﴾ النساء٤: ١. وفي البحر ٣:١٦٧: والمتلقى به القسم هي الجملة بعده. وفي د: متلقى.

(٤) وهو قوله: خيرٍ عافاك الله. أي: بخير. وهو تخريج ابن جني كما مر. ينظر: معاني القرآن للفراء (البقرة٢: ٢٤٩) ١:١٦٩، والخصائص ١:٢٨٥، والإنصاف (المسألة ٥٧) ١:٣٩٤، و(المسألة ٦٠، هل يعمل حرف الخفض مضمراً) ٣٣٤ ط جودة مبروك، وشرح المفصل ٣:٢٧، ٧٩، ٩:١٠٥، وشرح الكافية الشافية ٣:١٢٤٢، وشرح الكافية ٤:١٣٧، ٢٨٣، وارتشاف الضرب ٤:١٧٥٧، والتذييل والتكميل ٨:٢٥،والمغني (الباب الخامس، حذف الجار) ٨٣٩ و ٦:٤٨٧ ط الخطيب، والتصريح ١:٦٧٠، وفتح الجليل (النساء٤: ١) الورقة ٩٧، ص ١٩٢، والأشباه (ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به) ١:٥٨٧، وهمع الهوامع (مسألة لا يحذف الجار ويبقى عمله اختياراً) ٤:٢٢٥.

(٥) لعلها: لدلالة الأول عليه. وقول رؤبة وما بعده ليس في البحر.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز (النساء٤: ١) ٢:٥. وعبارته ــومثلها في البحرــ: ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان، ويمكن أن نلخصهما بما يلي: القسم بالأرحام لا معنى له، والقسم بغير الله لا يجوز. وابن عطية هو عبد الحق بن غالب، أبو محمد الغرناطي القاضي. توفي في لورقة سنة ٥٤٢هـ، وقيل ٥٤١ و٥٤٦. سير أعلام النبلاء ١٩:٥٨٧، رقم: ٣٣٧، وطبقات المفسرين للأدنروي ١٧٥، رقم: ٢١٥.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: القراءات.

ومن ذلك احتجاجُه **على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة «ابن عامرٍ»**[٢٤٢د] **﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾**(٢) بـ«الأولاد» بين المصدر المضاف والفاعل [بمفعوله](٣)، وجوّزه كذلك «ابن مالكٍ»(٤) أخذًا من ذلك(٥).

واحتجاجُه **على جواز سكون لام الأمر بعد** الواو والفاء [٥٥ج] و**«ثمّ» بقراءة «حمزةَ»: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾**(٦) بسكون اللام. في «مغني اللبيب»(٧): وإسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾(٨)، وقد تسكن بعد «ثمّ» نحو: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾(٩) في قراءة الكوفيين و«قالونَ»(١٠) و«البزّي»(١١). وفي ذلك ردٌّ على من قال: إنّه خاصّ بالشعر. انتهى.

---

(١) البحر المحيط ٣:١٦٧،١٦٦. وينظر: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ (البقرة٢: ٢١٧) ٢:١٥٥.

(٢) الأنعام٦: ١٣٧. وقد سبق تخريجها.

(٣) زيادة من د.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لذلك. وزاد في د بعدها: أي.

(٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣:٢٧٦: وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر. وينظر كلامه في المسألة (باب الإضافة، فصل يجوز في الشعر فصل المضاف) ٣:٢٧٢، وقال في شرح الكافية الشافية (باب الإضافة) ٢:٩٧٩:

وعمدتي قراءةُ ابنِ عامرِ   وكم لها من عاضدٍ وناصرِ

(٦) من قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴿١٥﴾﴾ الحج٢٢: ١٥. وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي ونافع في رواية وقالون والبزي، ومثلها ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾ كما سيأتي. ينظر: السبعة ٤٣٤، والدر المصون ٨:٢٤٢ و٢٦٨، والنشر ٢:٢٤٤، وإتحاف فضلاء البشر ٢:٢٧٢، ومعجم القراءات ٦:٩٠، وشرح التسهيل (باب عوامل الجزم) ٤:٥٧فقد نصّ ابن مالكٍ في التسهيل على جواز ذلك، واستدلّ ابنه بالقراءة على ذلك. وشرح الكافية الشافية (باب عوامل الجزم) ٣:١٥٦٧.

(٧) مغني اللبيب ٢٩٤.

(٨) البقرة٢: ١٨٦.

(٩) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾﴾ الحج٢٢: ٢٩.

(١٠) عيسى بن مينا بن وردان، المتوفى سنة ٢٢٠هـ مقرئ المدينة. معرفة القراء (الطبقة الخامسة) ١:٣٢٦، رقم: ٨١، وغاية النهاية ١:٦١٥، رقم: ٢٥٠٩.

(١١) أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو الحسن، المتوفى سنة ٢٥٠هـ، مقرئ مكة. معرفة القراء (الطبقة السادسة) ١:٣٦٥، رقم: ١٠٨، وغاية النهاية ١:١١٩، رقم: ٥٥٣.

فإن قلتَ: كيف تجزم(١) القواعد بما ذُكر من القراءات ولعلّها مما لم تقو؟ فقد رُوي -بالبناء للمفعول- عن «عثمانَ بن عفّانَ» τ أنّه قال لمّا عُرضت عليه المصاحف السبعة المرسلة لمدن الإسلام: إنّ فيه أي القرآنِ لحناً ستُقيمه العرب بألسنتها.

رُوي عن «عروةَ بن الزّبير» قال سألتُ «عائشة» -هي خالته رضي الله عنها- عن لحن القرآن، أي: ما فيه منه، عن قوله -بدلٌ مفصّلٌ من مجملٍ بإعادة الجارّ- ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ﴾(٢) - بتشديد نون «إنّ»، وإثبات ألف «هذان»- ﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ اسمُ «إنّ» منصوبٌ، و نصب المثنى بالياء.

وعن قوله تعالى -بإعادة الجارّ إيماءً إلى توجه السؤال إليه استقلالاً-: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٣) المنصوب مع أنّ المعطوف عليه -وهو ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ و﴿المؤمنون﴾- مرفوعٌ، وبعد هذا أيضاً مرفوعٌ، قوله: ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ﴾ المعطوف ﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ المفروضة.

وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾(١)، فرفع المعطوفَ(٢) على اسم «إنّ» قبل استكمالها الخبر(٣).

---

(١) في ب: تحرم. وفي ج: تحزم. وفي الفيض ١:٤٣٣: تجزم.

(٢) الآيـــــة: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴿٦٣﴾﴾ طه٢٠: ٦٣. وتشديد (إنّ) و(هذان) بالألف والنون قراءة نافع وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف والشنبوذي والحسن. ينظر: السبعة ٤١٩، والبحر ٦:٢٣٨، والدر المصون ٨:٦٣، والنشر ٢:٢٤٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢:٢٤٨، ومعجم القراءات ٥:٤٤٩. وقد كتب ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، تقي الدين، المتوفى سنة ٧٢٨هـ رسالة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، وناقش الأوجه والآراء، وخبر عثمان وعائشة، والاستشهاد بالقراءات. وقد حقّقها على انفراد د. محمد حسن محمد يوسف. وهي في مجموع الفتاوى، قسم التفسير ١٥:١٤٥. كما نقل هذه الآية الآثار ونقل عن ابن تيمية ابنُ هشام في شرح شذور الذهب ٤٩-٥١.

(٣) الآيـــــة: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾﴾ النساء٤: ١٦٢. وهي قراءة الأربعة عشر فيما تواتر عنهم. ينظر: البحر ٣:٤١١، والدر المصون ٤:١٥٣، وإتحاف فضلاء البشر ١:٥٢٥، ومعجم القراءات ٢:١٩٩.

فقالت: يا ابن أخي(٤) أي: في الإسلام -ولو قالت: «يا ابن أختي(٥)» لكان حقيقةً - **هذا عمل الكُتّاب:** بضم الكاف وتشديد الفوقية، جمع «كاتبٍ».

أخطؤوا في الكِتاب: بكسر أوله وتخفيف ثانيه. فبينه وبين سابقه جناس مُحرَّف.(٦)

أخرجهما أي: الأثرين، **«أبو عبيدٍ»** -وفي «الإتقان»: أبو عبيدةَ(٧)- **في «فضائله»**(٨) أي: القرآنِ.

وفي «الإتقان» أنّ إسناده لحديث «عائشةَ» صحيحٌ على شرط الشيخين، وأنّ أثر «عثمانَ»(٩) أخرجه «ابن الأنباري»(١٠) أيضاً من طريق «أبي عبيدةَ»(١١)، وكذا «ابن أشتة»(١٢).

---

(١) تتمتها: ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٩﴾ المائدة: ٦٩. هذه قراءة الجمهور، وعليها السبعة. ينظر: البحر المحيط ٣:٥٤١، والدر المصون ٤:٣٥٣، وإتحاف فضلاء البشر ١:٥٤١، ٣:٥٤١، ومعجم القراءات ٢:٣٢١.

(٢) «فرفع المعطوف» في د: فعطف المرفوع.

(٣) ينظر مسألة (زيد وعمرو قائم).

(٤) كذا في الإتقان ١:٥٨٥.

(٥) كذا عند فجال وفي فضائل القرآن.

(٦) في د: مصحّف. وزاد فيها: ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: ثم نم. وهذه الزيادة قد وردت في النسخ الأخرى في المسألة الرابعة عشرة في القولين لعالم واحد من الكتاب السادس.

(٧) الإتقان (النوع الحادي والأربعون، تنبيهات) ١:٥٨٤ والذي فيه أبو عبيد القاسم بن سلام، المتوفى بمكة سنة ٢٢٣هـ. وليس أبا عبيدة معمر بن المثنى. تنظر ترجمة أبي عبيد في بغية الوعاة ٢:٢٥٣، رقم: ١٩١٩.

(٨) ينظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (باب تأليف القرآن وجمعه) ٢٨٧، والمصاحف لابن أبي داود (اختلاف ألحان العرب في المصاحف) ٢:٢٢٨، رقم: ١٠٥-١٠٨، و٢:٢٣٥، رقم ١١٣. وينظر: الدر المنثور ط التركي (النساء ٤:١٦٢) ٥:١٢٨. وقال عن حديث عثمان: أخرجه ابن داود. وعن حديث عائشة: أخرجه أبو عبيد وسعيد بن منصور وابن أبي أشتة وابن جرير وابن أبي داود وابن المنذر. وينظر في حديث عثمان: كنز العمال ٢:٥٨٧، رقم ٤٧٨٥ وما بعدها.

(٩) في هامش أ و ب و ج: «خبر الحديث المروي عن عائشة، وفي الأثر في المروي عن عثمان تفننا في التعبير». أي: لم يرد المصنف المعنى الاصطلاحي في الفرق بينهما كما فرّق بعض العلماء.

(١٠) أي: أبو بكر. وكذا في ص ١٧٩، ١٨١.

(١١) قال في الإتقان ١:٥٨٥: «ثم أخرج ابن الأنباري نحوه من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر». وليس فيه طريق أبي عبيدة كما ذكر ابن علاّن. وقد ذكرت هذه الروايات في الدر المنثور وكنز العمال كما أحلت إليهما.

(١٢) في د: ابن أبي شيبة. وفي هامش أ و ج: (أشتة) بفتح الهمزة والفوقية وسكون المعجمة بينهما، آخره هاء تأنيث. عند فجال (أشته) بالهاء.

وحينئذٍ ففي قوله بالنسبة لحديثها «روي» بصيغة التمريض ما لا يخفى؛لأنَّه إنَّما يُستعمل عند ضعف المروي. كما تقرّر في علوم الأثر ونبّه عليه المصنّف وغيره[(١)].

و كيف[(٢)] **يستقيم الاستدلال** على ما يخالف قواعد العربيّة المقرّرة **بكلّ ما فيه بعد هذا** المنقول المذكور[(٣)]؟

قلتُ في الجواب عن[(٤)] ذلك: **معاذَ الله**: بالنصب على المصدر بعاملٍ محذوفٍ.

كيف يظُنّ بالصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- **أولاً**[(٥)] **أنّهم يلحنون في الكلام فضلاً عن القرآن، وهم الفصحاء اللُّدُّ**: بضم اللام وتشديد الدال المهملة، مجوّز من الثبات على الأمر إلى[(٦)] الخصم الألد، وهو الشحيح الذي لا يزيغ عن الحق[(٧)]. كما في «القاموس»[(٨)]. أي: الثابتو الفصاحة الراسخون فيها.

«ثـــمّ» هنــا[(٩)] وفيمــا بعــده: لاســتبعاد مــدخولها. ومجيئهــا للاســتبعاد جــرى[(١٠)] عليــه في[(١١)] «الكشّاف»[(١٢)]، ونازعه في ورودها كذلك في «البحر»[(١٣)]. وبيّنتُ في «ضياء السبيل»أنّه لا منافاةَ ، فعدم الورود [٥٥ب] باعتبار الوضع، و الورود بمعونة المقام.[٤٩أ]

و«أولاً »وما يقابلها فيما يأتي منصوبةٌ .

كيف يظُنّ بهم ثانياً [٥٦ج] **في القرآن الذي تلقّوه من النبيّ ρ كما أُنزل، وحفظوه وضبطوه وأتقنوه** وأحكموه؟

---

(١) قال ابن الطيب١:٤٣٥: «ما أورده غيره وارد. أمّا أولاً فليس هذا مطّرداً فيما يروى بهذه الصيغة، بل فيما جُعل ذلك فيه اصطلاحاً كصحيح البخاري، أو ما حقّته قرائن الضعف. كما نصّوا عليه. وأمّا ثانياً فليس في كلام المصنّف (روي) في خبر عائشة الفيض» أمّا (روي) فقد جاءت في كلام السيوطي في الاقتراح، و لم ترد في الإتقان. وينظر في صيغ التضعيف عند المحدثين: تدريب الراوي (النوع الأول، الصحيح) ١:١٢٣.

(٢) عند فجال: فكيف.

(٣) ليست في ب و د.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: غير.

(٥) كذا في الإتقان، وعند فجال: كيف يظن أولاً بالصحابة.

(٦) كذا في د. وفي أ و ب و ج: مجازاً في الثبات على الأمرين.

(٧) في د: إلى الحق. وفي الفيض ١:٤٣٦: شدّة الخصومة الذي لا يزيغ عن قوله.

(٨) القاموس المحيط مادة (لدد). وفيه: الخصم الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق.

(٩) في د: فيه.

(١٠) في أ و ب و ج: وجرى.

(١١) ليست في د.

(١٢) الكشاف (الأنعام ٦:١) ٢:٦.

(١٣) البحر المحيط (الأنعام ٦:١) ٤:٧٤.

وعدّ دالمعطوفات مع تقارب معناها إطناباً .

ثم كيف يظَنّ بهم ثالثاً اجتماعهم كلُّهم على الخطأ وعلى **كتابته؟**

ثم كيف يظَنّ بهم رابعاً عدم تنبههم من سِنَةِ الغفلة، إن وقعت، **ورجوعهم عنه؟**

ثم وكيف يظَنّ بأمير المؤمنين **«عثمانَ» أن يُقِرَّه**[١] بضم أوّ له- أي: بقيه[٢]، **ولا يغيّره** عن خطئه للصواب ؟

ثم كيف يظَنّ أنّ القراءة[٣] **استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو** أي: القرآنُ المدلولُ عليه بالسياق. والسياق[٤] **مرويّ بالتواتر خلفاً عن سلفٍ ؟**

هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادةً [٤٣د] .

ولذا قال المصنّف في «الإتقان»:إنهّذه الآثارَ مشكلةٌ جداً .

وقد أجاب العلماء[٥] **بأجوبةٍ عديدةٍ** ثلاثةٍ [٦] **بسطتُها**:ذكرتهُامبسوطةً **في كتابي «الإتقان في علوم القرآن»**. هذا المجموع اسم الكتاب، تابع لـ«كتابي»عطف بيانٍ له أو بدلٌ منه.

وأحسن ما يقال في أثر «عثمانَ»[٧] **بعد تضعيفه بالاضطراب الواقع في إسناده والانقطاع.**

قال «ابن الأنباري»[٨] في الردّ على من خالف مصحف عثمانَ »:هذه الآثارُ لا يقوم بها حجّةٌ ؛لأنهّا منقطعةٌغير متصلة وما يشهد عقلٌ [١] بأنّ «عثمانَ »وهو إمام الأمةّ حينئذٍ ، يجمعهم على المصحف الذي هو الإمام،

---

(١) كذا في أ و ب و ج، وعند فجال وفي د: يقرأه. وأثبتت ما في أ و ب و ج لأنّه فسر «الإقرار» بالبقاء. وما فيها أقرب إلى ما في الإتقان ١:٥٨٥ قال فيه: وكيف يظن بعثمان أنّه ينهى عن تغييره.

(٢) في د: يتقنه.

(٣) كذا في الإتقان، وعند فجال: القراءات.

(٤) ليس في د.

(٥) زاد عند فجال وفي الإتقان: عن ذلك.

(٦) قال ابن الطيب ١:٤٣٧: قال في الشرح: ثلاثة. وهو قصور، فإنّ الثلاثة هي المصدّرة بالعدد، ثمّ تعقّبها وذكر أجوبة غيرها، زادت على مثلها. كما هو ظاهر لمن استوعبها. على أنّ الثلاثة إنّما هي أجوبة عن أثر عثمان ؓ وأمّا أثر عائشة رضي الله عنها فقد ذكر عنه أجوبة أخرى؛ لأنّ تلك غير صالحة له كما بيّنه المصنّف». وفي الإتقان: بثلاثة أجوبة.

(٧) زاد عند فجال: رضي الله تعالى عنه.

(٨) الإتقان ١:٥٨٦.

تبيين (٢) فيه خللاً وشاهداً في خطّه ولا يحمله إلا والله، ما يتوهم عليه هذا ذو إنصافٍ وتمييزٍ، ولا يعتقد أنّ الخطأ في «الكتاب» يصلحه مَن بعده، وسبيل الجائين من بعده البناء على رسمه والوقوف عند حكمه. انتهى.

وخبر «وأحسن» قوله: **أنّه** أي: الشأن، أو أثر «عثمان» (٣)، **وقع في روايته تحريفٌ؛ فإنّ «ابن أَشْتَـة»** -بفتح الهمزة والفوقية، وسكون المعجمة بينهما، آخره هاء التأنيث- **أخرجه** أي: أثر عثمان (٤)، **في كتاب «المصاحف»** (٥) **من طريق «عبد الأعلى بن عبد الله بن عامرٍ»** (٦). **قال: لمّا فُرغ** -بالبناء للمفعول (٧)- **من المصحف** أي: من خطّه، **أُتي** -بالبناء للمفعول أيضاً- أي: جيء **به عثمانُ** لينظر فيه، **فنظر فيه، فقال:** لكتبته: **أحسنتم وأجملتم** فيه الثناء على من فعل فعلاً جميلاً وفي الوجه. ويندبان إذا أُمن على المثني عليه من عُجبٍ ونحوه بسبب المدح.

رأى -بفتح أوليه- أي: أُبصر **شيئاً** في المكتوب **سنُقيمه** -بالنون- **بألسنتنا** معشرَ العرب أو قريشٍ.

فهذا الأثرُ: بالمثلثة، إذا أُطلق كان عند علماء الحديث مرادف الموقوفِ. أي: ما أضيف للصحابي. فإن أسند لغيره فيه به، فقيل: أثر عن الشافعي ». ويُطلق الأثر أيضاً كالحديث والخبر على ما يعمّ ذلك، والمرفوع وغيرهما (٨).

لا إشكالَ فيه؛ لعدم إفضائه للوقوع في محذورٍ. **فكأنّه لمّا عُرض** -بالبناء للمفعول- **عليه** المكتوبُ من المصاحف **عند الفراغ من كتابته، رأى فيه شيئاً** مكتوباً **على غير لسان قريش** (٩) الذي نزل التنزيل بلغتهم، **كما [وقع]** (١٠) **لهم في «التابوت»،** بالتاء الفوقّية المفتوحة -

---

(١) كذا د والإتقان، وفي أ و ب و ج: عقلاً. وعليه فالفعل قبله مبني للمجهول.

(٢) كذا في د والإتقان. وفي أ: يتين. وفي ب: تبيَّن.

(٣) اقتصر ابن الطيب على الثاني. قال ١:٤٣٩: وحمله على الشأن كما في الشرح فيه بعدٌ.

(٤) في أ و ب و ج: أثراً.

(٥) ينظر: المصاحف لابن أبي داود (اختلاف ألحان العرب في المصاحف) ٢:٢٢٨، رقم: ١٠٤. وينظر أيضاً: الدر المصون (النساء ٤:١٦٢) ٥:١٢٩، وكنز العمال ٢:٥٨٦، رقم: ٤٧٨٤. وفيه: أخرجه ابن أبي داود وابن الأنباري.

(٦) الإتقان ١:٥٨٧. وعبد الأعلى مقبول من الطبقة الخامسة، وهم الطبقة الصغرى من التابعين. تهذيب التهذيب ٣٣١، رقم: ٣٧٣٢.

(٧) «في كتاب المصاحف من طريق عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر قال لما فرغ بالبناء للمفعول» سقطت من د.

(٨) من قوله «ويطلق الأثر...» ليس في د. ينظر: تدريب الراوي (النوع السابع، الموقوف) ١:١٩٨.

(٩) في أ و ب و ج: العرب.

(١٠) زيادة من فجال.

وهي لغة الحجاز- **و «التابوه»**(1)، بالتاء المربوطة، وهي لغة الأنصار(2). [٥٧ج] لأنّ الأولين يقفون عليه بالتاء، والثانين [٥٦ب] يقفون عليه بالهاء، والرسم تابعٌ للوقف، وكتب «زيد بن ثابت» على لغته، وفي بعضه(3) مخالفةٌ لـ«قريشٍ»، **فوعد** «عثمانُ» **بأنّه** [٥٠أ] **سقيمه على لسان قريشٍ**، بالتنبيه على ما خالف فيه الكاتبُ طريقَ لهم **ثمّ وفي** -بتخفيف الفاء وتشديدها- **بذلك** الموعود به من الإقامة(4)، **كما ورد** عنه **من طريقٍ آخر**(5) **أوردتها**.

«الطريق» يجوز تذكيره و تأنيثه، كـ«الصراط» و«السبيل»(6). ولذا أنّث الضمير العائد إليه. أمّا تذكير الوصف فليس لجواز تذكير «الطريق»، بل لتجرّده عن «أل» والإضافة لمعرفةٍ. وما هذا سبيله يجب إفراده وتذكيره مطلقاً(7).

في كتاب «الإتقان».

قال فيه(8): أخرج «أبو عبيد»(9) عن «هانئ البربري مولى عثمانَ»، قال: كنتُ عند «عثمانَ» وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتف شاةٍ إلى «أُبيِّ بن كعبٍ» فيها: ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾(10)، وفيها: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِلْخَلْقِ﴾(11) وفيها: ﴿فَأَمْهِلْ الْكَافِرِيْنَ﴾(12).

---

(١) ينظر: المصاحف لابن أبي داود (جمع عثمان المصاحف) ٢: ١٩٩، رقم: ٩٨، وتفسير الطبري ١: ٦٠ ط شاكر.

(٢) ينظر: تاج العروس مادتي (توب) و(تبت).

(٣) في د. وفي هامش أ و ج: بعضها.

(٤) في د: الاستقامة.

(٥) في أ و ب و ج: أخرى.

(٦) ينظر: المذكر والمؤنث لابن التستري ٥١، والمخصص (باب ما يذكر ويؤنث) ١٧: ١٧، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٨٣.

(٧) «أفعل» إن كان اسم تفضيل مجرداً من «أل» والإضافة لمعرفة يجب إفراده وتذكيره. ينظر: همع الهوامع ٥: ١١١. ولكن «آخر» هنا ليس اسم تفضيل، ولذا يجوز تذكيره وتأنيثه.

(٨) الإتقان ١: ٥٨٧.

(٩) ينظر: فضائل القرآن لأبي عبيد، (باب تأليف القرآن وجمعه) ٢٨٦، وكنز العمال ٢: ٥٩٨، رقم: ٤٨٢٧. وفيه: أخرجه أبو عبيد في فضائله وابن جرير وابن المنذر وابن الأنباري في المصاحف.

(١٠) من قوله: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ﴾ البقرة ٢: ٢٥٩.

(١١) من قوله: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٣٠﴾ الروم ٣٠: ٣٠.

(١٢) من قوله: ﴿فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا ١٧﴾ الطارق: ١٧.

قال: فدعا بالدّواة، فمحى(1) أحد اللامين، وكتب: ﴿ لِخَلْقِ ٱللَّهِۚ ﴾ ومحا: ﴿ فَأَمْهِلْ ﴾، وكتب: ﴿ فَمَهِّلِ ﴾ ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾. ألحق فيها الهاء.

قال «ابن الأنباري»: فكيف يُدّعى عليه أنّه رأى فساداً فأمضاه وهو موافقٌ (2) على ما كتبَ ويُرفع الخلافُ إليه الواقعُ بين الناسخين، فيحكم بالحق ويلزمهم إثبات الصواب وتخليده ؟

وأخرج «ابن أشتة»(3) أيضاً: عن «ابن الزبير» أنّ «عمر» همَّ بجمع القرآن فطُعن قبل ما كان في خلافة «عثمانَ»، جمع «عثمانُ» المصاحف، ثم بعثني لـ«عائشةَ» فجئت بالصحُفُ، فعرضناها(4) عليها حتى قوّمناها. ثم أمر بسائرها فشُققت.

فهذا يدلّ على أنّهم ضبطوها وأتقنوها، ولم يتركوا فيها ما يحتاج لإصلاحٍ ولا تقويمٍ.

ولعلّ مَن روى عن «عثمانَ» [**ذلك الأثر**(5)] **حرّف** ما تلفّظ به، **ولم يتقن اللفظ الذي صدَر عن «عثمانَ»، فلزم ما لزم من الإشكال**. [د٤٤] ومثله في «الإتقان»(6).

وأمّا أثرُ «عائشةَ» فقد أوضحنا(7) **الجواب عنه في «الإتقان»**(8) **أيضاً**.

قال: وهذه الأجوبةُ عن أثر «عثمانَ» لا يصلح منها شيءٌ عن(9) حديث «عائشةَ»، أمّا تضعيف الإسناد فحديث «عائشةَ» صحيح الإسناد.

وأجاب «ابن أشتةَ» وتبعه «ابن جُبارة»(10) بأنّ معنى قولها: «أخطؤوا» أي: في اختيار الأَولى من الأحرف السبعة بجمع الناس عليه، لا أنّ ما كتبوا من ذلك خطأٌ لا يجوز.

---

(1) محي يمحي محياً، ومحا يمحو محواً، واو وياء. الوسيط مادة (محو) و(محي).
(2) في الإتقان: يوقف.
(3) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن أشتة اللوذري الأصبهاني، أبو بكر، المتوفى بمصر سنة ٣٦٠هـ. ينظر: معرفة القراءة (الطبقة الثامنة) ٢:٦١٧، رقم: ٣٣٦، وغاية النهاية٢:١٨٤، رقم: ٣١٧٧، وبغية الوعاة ١:١٤٢، رقم: ٢٣٦.
(4) في د: بالمصحف فعرضناه.
(5) سقطت من أ و ب و ج. والزيادة قبلها من فجال.
(6) الإتقان ١:٥٨٨.
(7) في أ و ب و ج: أوضحته. وفي د: أوضحت.
(8) الإتقان ١:٥٨٨.
(9) كذا في د والإتقان، وفي أ و ب و ج: وعن. وهو خطأ.
(10) كذا في الإتقان١:٥٨٨ وفي النسخ: ابن حيدرة. وكلام ابن أشتة هنا كلّه منه إلى آخر الصفحة. وابن جبارة هو أحمد بن محمد بن جبارة المرادي المقدسي، أبو العباس، شهاب الدين، المتوفى في القدس سنة ٧٢٨هـ. معرفة القراءة (الطبقة السابعة عشرة) ٣:١٤٨٢، رقم: ١١٨٦، وغاية النهاية ١:١٢٢، ٥٦٥.

قال(١):والدليل عليه أنّما لا يجوز مردودٌ بإجماعٍ كلّ شيءٍ ، وإن طالت مدّة وقوعه.

وما جاء عن «سعيد بن جبيرٍ» مقوله في ذلك أنّه لحنٌ من الكاتب(٢)، يعني بـ«اللحن»فيه القراءةَ واللغةَ ، يعني أنّا لغةُ الذي كتبها وقراءتُه، وفيهاقراءةٌ أخرى.

---

(١) القائل ابن أشتة.

(٢) المصدر المؤول في محل رفع فاعل. أخرج ابن أبي داود في المصاحف (اختلاف ألحان العرب في المصاحف) ٢:٢٣٢، رقم: ١١١ عن سعيد بن جبير قال: في القرآن أربعة أحرف لحن: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ و﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ﴾ و﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ و﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ . وينظر: الدر المنثور (النساء ٤:١٦٢) ٥:١٢٩.

فصل

بالرفع، خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا فصلٌ. وبالنصب -والوقف بالسكون على لغة «ربيعةَ»[(١)]- مفعول «انظر» مقدراً. وبالبناء لعدم تقدير عامل. كما تقدّمت الإشارة إليه[(٢)].

وهو لغةً: الحاجز. واصطلاحاً: اسم لجملةٍ من الكتاب أو الباب، يشتمل على مسائل غالباً، وقد يشتمل على مسألةٍ واحدةٍ[(٣)]. كما هنا.

وأمّا كلامه غيرُ مستدل منه[(٤)] على إثبات القواعد، ويرجع [٥٨ج] بناؤها إليه[(٥)] **بما ثبت** ولو من طريقٍ حسنٍ ولو لغيره وقياس ما تقدّم في شاذّ القراءات الاكتفاء هنا بما لم يكن منكراً [٥٧ب] ولا موضوعاً، وإن كان ضعيفاً[(٦)] غير ثابت[(٧)].

أنّه قاله على اللفظ المرويّ، كائناً والرواية باللفظ لا بالمعنى. **وذلك** أي الثابتُ كما ذُكر، **نادرٌ جداً** ندوراً قويّاً فهو منصوبٌ على المصدريّة -**إنّما يوجد** -بالبناء لغير الفاعل[(٨)]- **في الأحاديث القصار**. وقد جمع كثيراً من الأحاديث القصار المؤلّف وسمّاه «درر[(٩)] البحار». وجمع من ذلك عشرة آلاف حديث

---

(١) بعض العرب يقف على المنصوب المنوّن بالسكون، يقولون: رأيت زيدْ. ونسب ابن مالك هذه اللغة إلى «ربيعة». ينظر (باب الوقف) في: شرح الكافية الشافية ٤:١٩٨٠، وارتشاف الضرب ٢:٧٩٩، والمساعد ٤:٣٠٢، والتصريح ٢:٦١٦، وهمع الهوامع ٦:٢٠٠.

(٢) من قوله «وبالبناء لعدم تقدير...» ليس في د.

(٣) ينظر تعريفه بقريب من ذلك: التعريفات والكليات ودستور العلماء مادة (فصل).

(٤) تكلّم على ذلك صاحب خزانة الأدب في المقدمة: «في الكلام الذي يصح الاستشهاد به» ١:٩، حيث جعل النحاة على ثلاثة أقسام: رافض، ومستشهد ومتوسط. وابن علان في الفتوحات الربانية ١:٣٤٣، وصاحب توجيه النظر إلى أصول الأثر (رواية الحديث بالمعنى) ٢:٧٠٠، وكلاهما نقل كلام السيوطي. وقد توسّع ابن الطيب في الفيض بالرد على السيوطي. وألّف الدكتور فخر الدين قباوة في ذلك كتابه (تاريخ الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف)، المطبوع في دار الملتقى بحلب، وللدكتور محمود فجال في ذلك كتابان: الأول: الحديث النبوي في النحو العربي، والثاني: السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، طبعا في الرياض، أضواء السلف.

(٥) زاد في د: عليه.

(٦) في هامش أ و ب و ج: ولعله وإن لم يكن ضعيفاً إلخ...

(٧) من قوله «وقياس ما تقدّم في شاذّ القراءات...» ليس في د.

(٨) ليس في د.

(٩) اسم الكتاب: درر البحار في الأحاديث القصار. ذكره السيوطي في ترجمته لنفسه في حسن المحاضرة ١:٢٦٣، وينظر: كشف الظنون ١:٧٤٦، والرسالة المستطرفة ١٨٣.

الشيخ عبد الرؤوف المُناوي «عشرة كراريس» جعل كلّ سطرٍ مشتملاً على متنٍ وعدد[1] السطور خمسةً وعشرين سطراً[2]، فيكون في [كلّ][3] ورقة [١٥أ] مائة حديثٍ[4].

على قلّة أيضاً؛ لكون تلك القصار مرويّةً بالمعنى أيضاً غالباً، **فإنّ غالب الأحاديث مرويٌّ**[5] **بالمعنى**[6]. وليس لغيرها ما لها من جودة التعبير، فاحتُمل احتمالاً قويّاً لحاقُ التبديل والتغيير. **وقد تداولتها**[7]: تناقلتها **الأعاجمُ**: جمع «الأعجم» وهم غير العرب أيّاً كانوا. وسيأتي فيه مزيدٌ[8].

والمولَّدون: بصيغة المفعول، الذين نشؤوا بعد اختلال اللغة وتغيُّر اللسان العربي.

قبلَ تدوينها في الكُتب. فإنّ مع التدوين يبعد التغيير. **فرووها بما أدَّت إليه عبارتهم**، بعد اعتقادهم أنّهم يوفون الترجمة حقَّها، وإلاّ فلا تجوز الرواية بالمعنى لمن خشي الإخلال بذلك؛ إذ من شرطها العلم بما يُحيل المعنى أو يُنقصه، وبمواقع الألفاظ[9].

فزادوا ونقصوا. حذَف المزيد والناقص[10] ليشمل الحرف والحركة والسكون.

وقدّموا وأخّروا بحسب سجيّتهم وعادتهم في تعبيرهم، **وبدّلوا الألفاظ**[11] الأصليّة **بألفاظٍ** جاؤوا بها بدلها.

ولهذا المذكورِ **ترى**[12] تبصر. والفعل بالفوقية مبنيّ للفاعل، وبالتحتيّة لغيره[13].

---

(١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: عدّ.

(٢) ليست في د.

(٣) زيادة من د.

(٤) واسم كتابه «كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق». ينظر: كشف الظنون ٢:١٥٢٠، والرسالة المستطرفة ١٨٤، ومعجم المطبوعات ٢:١٧٩٩.

(٥) في أ و ب و ج: مرويّةٌ.

(٦) ينظر في رواية الحديث بالمعنى: والمحصول ٤:٤٦٦، والإبهاج (الكتاب الثاني، الفصل الثالث) ٢:٣٨٢، وتدريب الراوي (النوع السادس والعشرون، الفرع الرابع) ١:٥١٧ وتوجيه النظر إلى أصول الأثر ٢:٦٧١.

(٧) زاد في ب: أي.

(٨) «سيأتي فيه مزيدٌ» ليس في د.

(٩) أي العلم بمواقع الألفاظ. وفي د مكانها: بموانع الإحاطة.

(١٠) في هامش أ و ج: والمنقوص.

(١١) عند فجال: وأبدلوا ألفاظ.

(١٢) في هامش أ و ج: تعلم. وفي د: نصّ.

(١٣) «والفعل بالفوقية مبنيّ للفاعل، وبالتحتيّة لغيره» ليس في د.

الحديث الواحد في القصة الواحدة يُروى على أوجه شتّى: سبق أنّه[1] بفتح المعجمة وتشديد الفوقيّة، أي: متفرِّقة[2]، جمع «شتيت».

بعبارات مختلفة، كما في ثمن جمل «جابر»[3]، وكما في كفّارة المجامع في رمضان[4].

ومن ثَمّة[5] تقدَّم أنّها في الأصل اسم إشارة للمكان البعيد. وعبرَّ بها، والمقام للقريب، تنويهاً بالأمر وتعظيماً له، أو لما مرّ[6]. وتُكتب بالهاء لأنّها يوقف عليها بها. كما سلف. وتلفّظَ بعضهم بما وصل، وهو خطأ[7].

---

(١) ليس في د.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المتفرّقة.

(٣) الحديث: عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال: كنتُ مع رسول الله ρ في سفر، وكنتُ على جمل ثفال، إنّما هو في آخر القوم، فمرّ بي النبيُّ ρ، فقال: مَن هذا؟ قلتُ: جابرُ بن عبد الله، قال: ما لَكَ؟ قلت: إنّي على جمل ثفال، قال: معك قضيب؟ قلتُ: نعم. قال: أعطنيه. فأعطيتُه، فضربه، فزجره، فكان من ذلك المكان في أول القوم، قال: بعنيه، فقلتُ: بل هو لك يا رسول الله. قال: بعنيه. قد أخذتُه بأربعة دنانير، ولك ظهره إلى المدينة. فلمّا دنونا من المدينة أخذتُ أرتحل، قال: أين تريدُ؟ قلتُ: تزوجتُ امرأةً قد خلا منها، قال: فهلّا جاريةً تُلاعبها وتُلاعبُك؟ قلتُ: إنَّ أبي تُوفّي وترك بنات، فأردتُ أن أتزوَّج امرأةً قد جرّبت، وخلا منها، قال: فذلك. قال: فلمّا قدمنا المدينة، قال: يا بلال، اقضه وزده. فأعطاه أربعة دنانير، وزاده قيراطًا. قال جابر: لا تفارقني زيادةُ رسول الله ρ. فلم يكن القيراط يُفارق قِراب جابر بن عبد الله. وله ألفاظ متعددة عند البخاري وغيره. أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي. تنظر الروايات: جامع الأصول ١:٥٠٩، رقم: ٣٤٠.

(٤) الحديث: عن أبي هريرة τ قال: بينما نحن جلوس عند النبيّ ρ، إذ جاء رجل، فقال: يا رسول الله هلكتُ. قال: ما لكَ؟ قال: وقعتُ على امرأتي وأنا صائم. فقال رسولُ الله ρ: هل تجد رقبةً تُعتقها؟ قال: لا. قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا. قال: هل تجد إطعام ستين مسكيناً؟ قال: لا. قال: اجلس. قال: فمكث النبيُّ ρ، فبينا نحن على ذلك أُتي النبيُّ ρ بعَرَق فيه تمرٌ -والعَرَق: المِكْتَل الضخم- قال: أين السائل؟ قال: أنا. قال: خُذ هذا فتصدَّقْ به. فقال الرَّجل: أعلى أفقرَ مني يا رسول الله؟ فوالله ما بين لابتيها -يريد الحرَّتين- أهلُ بيتٍ أفقرُ من أهل بيتي. فضحك النبيُّ ρ حتى بدت أنيابُه، ثم قال: أطعمه أهلك. أخرجه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي. وله ألفاظ متعددة. تنظر الروايات: جامع الأصول ٦:٤٢٢، رقم: ٤٦١٦.

(٥) عند فجّال: ثمَّ.

(٦) أي: تنزيلاً للقريب منزلة البعيد.

(٧) تلحق (ثمَّ) الظرفية هاء السكت وقفاً. وقد تلحقها تاء التأنيث كـ(رُبَّت)، وتكتب مربوطة للتفريق بينها وبين (ثُمَّتَ) العاطفة. وبذلك لفظها صحيح وليس كما قال ابن علّان. ينظر: حاشية الخضري (اسم الإشارة) ١:٦٩٠، وحاشية الصبان (اسم الإشارة) ١:٢٣٥.

أُنكر: بالبناء للمفعول. وسكت عن الفاعل لعدم تعلُّق الغرض به.

على الإمام «جمال الدين محمد **بن مالك**» **إثباتُ**[1] -بالرفع، نائب الفاعل-؛ أي: تأسيسُ **القواعد النحويّة** التي يُعلم منها أحكام جزئياتها **بالألفاظ الواردة في الحديث** النبويّ.

قلتُ: وظاهرٌ أنّ هذا الدليلَ جارٍ في الموقوف والمقطوع؛ لجريان ما تقدّم فيهما كما تقدّم في الجواب عن أثر «عثمانَ»، وإن كان ذلك في المرفوع أكثر، ولعلّه [٤٥د] سبب الاقتصار.

قال «أبو حيّان» في «شرح التسهيل» المسمّى بـ«التكميل»[2]: **قد أكثر هذا المصنِّف من الاستدلال بما وقع في**[3] **الأحاديث**: هي في عرف المحدِّثين تشمل المرفوع المعقودَ له الفصلُ، والموقوف، والمقطوع أيضاً[4].

على إثبات القواعد[5] **الكليّة** -جمع «قاعدةٍ» وتقدّم تعريفها[6]- لإثبات أمرٍ كليٍّ جارٍ على الجزئيات. [٥٩ج] والوصف توضيحيٌّ، والظرفان متعلقان بـ«إثبات»[7].

وما رأيتُ أحداً من المتقدّمين والمتأخّرين من النحاة، [٥٨ب] **سلك هذه الطريقةَ** في الاستدلال بذلك لذلك **غيره**. والحكم للغالب، لما سيأتي عن صاحب «البديع» من سلوكها باعتبار ما رأى «أبو حيّان»[8].

---

(١) عند فجال: إثباته.

(٢) ليس في القسم المطبوع. وعبارته فيه: قد لهج هذا المصنف في تصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيتُ أحدًا من المتقدمين، ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل. هكذا نقلها محقق شرح الكافية الشافية ١:٢٤، عن مخطوط التذييل والتكميل ٩٠:٧ بدار الكتب المصرية رقم: ٦٠١٦هـ. وقد أشار أبوحيّان إلى أنّ كلامه في التكميل. التذييل والتكميل ٥:١١٠. إذ أبو حيان بدأ بشرح القسم الذي لم يشرحه ابن مالك للتسهيل، وسمّاه التكميل، ثمّ عاد على شرح الكتاب من أوّله وسمّى شرحه كلّها التذييل والتكميل. وقد نقل كلامه السيوطي أيضاً في أوّل عقود الزبرجد ١:٦٩، وط دار الكتب العلمية ١:٨.

(٣) في د: من.

(٤) ينظر: مقدمة تدريب الراوي ١:٢١.

(٥) زاد عند فجال: في لسان العرب.

(٦) «وتقدم تعريفها» مكانها في د: وهي قضية كلية يتعرّف منها أحكام جزئيات موضوعها.

(٧) كذا في النسخ، والظروف التي مرّت هي «من الاستدلال» متعلقان بـ«أكثر»، «بما» متعلقان بـ«الاستدلال»، «في الأحاديث» متعلقان بـ«وقع»، «على إثبات» متعلقان بـ«الاستدلال»، «في اللسان» متعلقان بـ«إثبات».

(٨) «باعتبار ما رأى أبو حيّان» ليس في د.

على أنّ الواضعين(١) لعلم النحو في بدء تأسيسه وإشادة قواعده، المستقرئين: -اسم فاعل من «الاستقراء» وهو تتبُّع الجزئيات لإثبات أمر كليٍّ - أي: الآخذين، للأحكام التي وضعوها من لسان العرب لابتنائها عليه، ورجوعها إليه. والظرفان متعلقان باسم الفاعل؛ لاختلاف لفظهما ومعناهما، أو اللام(٢) مقوّية؛ لضعف العامل بفرعيته(٣) وفي تعلُّقها خلافٌ في «المغني»(٤) لابن هشامٍ وغيره(٥).

كأبي «عمرو بن العلاء» المازني النحوي المقرئ، أحد القرّاء السبعة المشهورين، و «عيسى بن عمر» الثقفي أبو عمر، مولى «خالد بن الوليد»، نزل في ثقيف فنُسب إليهم، تلميذ «أبي عمرو»(٦).

و «الخليل بن أحمد الأزدي»، و «سيبويه» [٥٢أ] تلميذ «الخليل»، من أئمة البصريين ظرفٌ في محلّ الحال من «أبي عمرو» وما عُطف عليه(٧).

و «الكسائي» علي بن حمزة إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القرّاء السبعة. وسمّي الكسائي لأنّه أحرم في كِساء، وقيل لغير ذلك.

و «الفرّاء» بفتح الفاء وتشديد الراء، يحيى بن زياد، أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي. و «علي بن المبارك(٨)» -وقيل: ابن الحسن. بل بدأ به المصنف في «البغية»(٩)- «الأحمر»(١٠) صاحب الكسائي، و «هشام بن معاوية الضرير» أحد أعيان أصحاب «الكسائي» من أئمة الكوفيين: حالُه حالُ الظرف قبله.

---

(١) زاد عند فجال: الأولين.
(٢) في ج: واللام.
(٣) لأنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل.
(٤) مغني اللبيب (الباب الثالث، ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر) ٥٧٦.
(٥) من قوله «أو اللام مقوية... » ليس في د.
(٦) توفي سنة ١٤٩هـ. وقيل ٤٥هـ. أم ١٤٥هـ؟ ١٩٠ بغية الوعاة ٢:٢٣٧، رقم: ١٨٨٠.
(٧) زاد في أ و ب و ج: أو الصفة لذلك. وهي زيادة غير صحيحة،لأنّ ما ذكر معرفة، فالجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة.
(٨) كذا في البغية وعقود الزبرجد، وعند فجال: مبارك.
(٩) بغية الوعاة ٢:١٥٨، رقم: ١٦٩٤. وهو المعروف بالأحمر.
(١٠) في النسخ والعقود (ط دار الجيل): والأحمر.

لـم يفعلـوا ذلـك المذكورَ عـن ابـن مالـكٍ . **وتـبعهم علـى ذلـك المتـأخرون مـن الفرقتين**[(١)] البصريّين والكوفيّين.

فائدةٌ: يُؤخذ من تقديم البصريين[(٢)] في الذّكر تقديمُهم في القدر، على الأصل في مطابقة المباني للمعاني؛ ولذا كان كثيرٌ من المتأخرين لا يخرج عن مذهب البصريين، كـ«ابن عصفورٍ» على ما ذكره «ابن هشامٍ»، قال: وقلّده في ذلك «أبو حيّان»، أمّا «ابن مالكٍ» فهو لقوّة اجتهاده في [هذا][(٣)] الفن لا يتقيّد بهم. على أنّ الحق كما قال «ابن هشامٍ» يُتقيّد بهم. كذا في «شرح الجامع الصغير النحويّ» للشيخ «إسماعيل العلوي»[(٤)]. وسيأتي في هذا المقام مزيدٌ في آخر «الكتاب السابع».

وغيرُهم: بالرفع عطفاً على «المتأخرين».

من نحاةٍ: جمع «ناحٍ» كـ«قُضاةٍ» في جمع «قاضٍ».

الأقاليم: جمع «إقليم». قال في «المصباح»[(٥)]: مأخوذٌ[(٦)] من قُلامة الظفر؛ لأنّه قطعةٌ من الأرض. قال «الأزهريّ»[(٧)]: وأحسبه عربياً. وقال «ابن الجواليقيّ»[(٨)]: ليس بعربيٍّ محضٍ.

و«الأقاليم» عند أهل الحساب: سبعةٌ، كلّ إقليم يمتدّ من المغرب إلى نهاية المشرق طولاً، ويكون تحت مدار تتشابه أحوال البقاع التي فيه.

وأمّا في العُرْف: فالإقليم ما يختصّ باسمٍ ويتميّز به عن غيره، فـ«مصرُ» إقليمٌ، و«الشام» إقليمٌ، و«اليمن» إقليمٌ. انتهى.

كنحاة بغداد: البلد المعروف. وفيه اثنتا عشرة لغةً أودعتُها في «الفتح المستجاد بتاريخ بغداد».

وأهلِ الأندلس: قال «النوويّ» في «التهذيب»[(٩)]: يُقال بفتح الهمزة والدّال. هذا هو المشهور، ويقال بضمهما. ولم يذكر «أبو الفتح الهمذانيّ»[(١)] إلاّ الضمّ [٦٠ج] فيهما. قال: حكي عن بعضهم أنّ وزنه «فُعْلُلُل»، وهذا مثالٌ لم تجئ عليه شيءٌ من الكلام عَلَماً. وقيل: «أَنْفَعُلُل»، واشتقاقه من «الدّلس»، وهو الظلمة. انتهى.

(١) «على ذلك المتأخرون من الفرقتين» عند فجال: على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين. وفي د: «الفريقين» مكان «الفرقتين».

(٢) سقطت من أ و ب و ج. وفي ب: «تقديمهم» مكان «تقديم».

(٣) زيادة من د.

(٤) إسماعيل بن إبراهيم بن إسماعيل العلوي الزبيدي الشافعي، شرح الكشاف. والجامع الصغير في النحو لابن هشام مطبوع. ينظر: كشف الظنون ١:٥٦٤، وريحانة الألبا (نفحة من نفحات اليمين) ١:٤٦٢، رقم: ٨٠.

(٥) المصباح المنير مادة (قلم).

(٦) في المصباح المنير: قيل مأخوذ.

(٧) تهذيب اللغة مقلوب (لقم) ٩:١٨١.

(٨) المعرب ٢٣.

(٩) تهذيب الأسماء واللغات (القسم الثاني، حرف الألف) ٣:١٩.

وحاصل(٢) خلاصة كلام أبي حيّان»: انعقد الإجماع [٥٩/أ] العليّ (٣) منهم على تركه، فما فعله «ابن مالك» خرق لإجماعهم(٤). [فإن قلنا بالاعتداد بإجماع علماء الأدب، كالاعتداد بإجماع المجتهدين في الأحكام الشرعية حرُم خرقه، وإلاّ فلا.]

وقد جرى [٢٤٦د] **الكلام في ذلك** أي: منْعِ الاستدلال لذلك [بذلك](٥)، **مع بعض المتأخرين الأذكياء**: جمع «ذكيّ»، والذكاء قوّة الفطنة. وسكت عمّن جرى منه الكلام معهم في ذلك، وهو محتمِلٌ له ولأقرانه(٦) ولأشياخه.

فقال: إنّما ترَكَ العلماء أي: بالعربيّة، **ذلك** لإثباتَ **لعدم وثوقهم أنّ ذلك** المرويّ من لفظ الحديث **لفظُ رسول الله**(٧) **ع**؛ [وذلك](٨) لجواز الرواية بالمعنى للعالِم بمدلولات الألفاظ ومواقعها. فلعلّ اللفظ المرويّ من تعبير(٩) الراوي، وعزاه للنبي **ع** لأنّ المعنى له؛ **إذ لو وثقوا بذلك** غير تغيير لأحدٍ من الرّواة، **لجرى** الحديثُ **مَجرى** بفتح الميم، مكانَ الجريان. أو بضمها(١٠)، مصدر ميمي، أي: جريانَ – **القرآنِ في إثبات القواعد الكليّة** النحويّة؛ لأنّه أفصح مَن نطَقَ بالضاد(١١). وفي الحديث المرفوع: «إنّ لغة إسماعيل كانت قد درست، فجاءني بها جبريل فحفظتُها»(١٢).

---

(١) في أ و ب و ج وتهذيب الأسماء واللغات: الهمداني. وهو تصحيف. وفي د: الميداني. والصواب ما ذكرته. وهو محمد بن جعفر بن محمد الهمذاني ثم المراغي (ت٣٧١هـ)، نحوي أديب، صنف البهجة وهو استدراك لما أغفله الخليل على نمط كامل المبرد. واشتقاق أسماء البلدان. ينظر: بغية الوعاة ١: ٧٠، رقم: ١١٨.

(٢) في د: وكأنّ.

(٣) في د: العقلي.

(٤) «خرقٌ لإجماعهم» كذا في د. وفي أ و ب و ج: مخالف لذلك. والزيادة بعدها من د.

(٥) زيادة من د.

(٦) أي: لأبي حيان وأقرانه. في هامش أ و ب و ج: الواو فيه وفيما بعده بمعنى «مع». منه.

(٧) عند فجال وفي العقود: الرسول.

(٨) زيادة من د.

(٩) في ب: تفسير.

(١٠) الصواب أنّها بفتحها لأنّها من ثلاثي.

(١١) في هامش أ و ب و ج: أي: العرب؛ لأنّ الضاد من خواصّ لغتهم. منه. وهو حديث، سبق تخريجه.

(١٢) أخرجه الغطريف في جزئه الحديثي وابن عساكر في التاريخ عن عمر. قال السيوطي: ضعيف. ينظر: فيض القدير، رقم: ٢٤٠١، وكنز العمال ١٢٥:٤١٩، رقم: ٣٥٤٦٢، وسلسلة الأحاديث الضعيفة ١:٦٧٩، رقم: ٤٦٥.

والظرف [٥٣أ]متعلّق بـ«جرى»لأنّـه أقوى في العمل من «مجرى»، وإن[١]كان طالباً له من حيث المعنى، وقد قال «الكشّـاف»[٢]: إن قلتَ الظّرف متعلق بماذا ؟ أبـ«دعا» أم بـ«دعوة»؟ أي: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾[٣]قلتُ: إذا جاء نهر الله بطل[٤] نهر معقل[٥]. أي: التعليق بالفعل؛ لأنّه الأصل فيه المصدر، فإذا وجد تعلّق به.

وإنّما كان ذلك الترك للاستدلال به في الإثبات المذكور **لأمرين:**

أحدهما: أنّ الرّواة للحديث **جوّزوا النقل بالمعنى**. أي: رأوا جوازه وفعلوه عند شرطه السابق. والجواز عند ذلك أحد الأقوال[٦] في المسألة.

فتجد -الفاء للتفريع- **قصةً واحدةً**[٧] **في زمانه ε لم تُنقل**[٨] -بالبناء للمفعول- أي: تلك القصةُ، **بتلك الألفاظ** المنقولةِ لاختلاف الرّواة فيها **جميعاً**[٩]. بل الواقع أحدها، والباقي بالمعنى لاتحّاد القصة.

نحو ما روي بالبناء للمفعول. وفي التعبير به نظرٌ؛ لما تقرّر في علوم الأثر -كما تقدّم[١٠]- أنّ طريق نقل الحديث من غير ذكر إسنادٍ، الجزمُ بعزوه لقائله إن كان مقبولاً، والتمريض إن كان بخلافه. وما هنا[١١] في الصحيح معظمه، فكان حقّه: نحو ما جاء.

من قوله[١] ε؛ لأنّ الضمير عائدٌ له ε وعند ذكره، ولو بعود الضمير إليه، تُطلب الصلاة والسلام عليه، بل أوجبها حينئذٍ جمعٌ من كلٍّ من المذاهب الأربعة. ولعلّ إسقاط الصلاة من الكاتب لا من المصنِّف.

---

(١) في أ و ب و ج: وإذا.

(٢) الكشاف ٣:٤٨١.

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾﴾ الروم ٣٠: ٢٥. والتفسير من ابن علان.

(٤) كذا في الكشاف، وهو الموافق للمثل. وفي أ و ب و ج: قل. وفي د: ظل.

(٥) مثَلٌ مولّد ذكره الميداني في مجمع الأمثال في حرف الألف ١:٨٧، والزبيدي في تاج العروس مادة (عقل). قال ياقوت في معجمه مادة (نهر معقل) ٥:٣٢٣: منسوب إلى معقل بن يسار بن عبد الله المزني. ذكر الواقدي أنّ عمر أمر أبا موسى الأشعريّ أن يحفر نهراً بالبصرة، وأن يجريه على يد معقل بن يسار، فنسب إليه.

(٦) في د: الأفعال.

(٧) زاد عند فجال: قد جرت.

(٨) في النسخ والعقود: تقل. وهو خطأ، بدليل قوله: (المنقولة).

(٩) عند فجال: جميعها. وفي د: جهلها وفي العقود: بتلك الألفاظ الواردة في تلك القصة، فنعلم يقيناً أنّه ρ لم ....

(١٠) «كما تقدم» ليس في د.

(١١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: هو.

«وجتُكها» -والمخاطب من طلب تزويجها ولم يكن(٢) عنده من الدنيا سوى إزاره إلاّ أنّه كان يحفظ سوراً من القرآن- **«بما معك من القرآن»**(٣) **«ملّكتكها بما معك»**(٤) أي: من القرآن.

«خذها بما معك»(٥).

وبهذين أخذ الحنفيّة انعقادَ النكاح بغيرلفظ التزويج والإنكاح. وحمله الشافعيّة [٦١ج]على أنّه من تغيير الراوي وتعبيره(١).

---

(١) في د: فعله.

(٢) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ البخاري ٤:١٩١٩، في كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ٢١، رقم: ٤٧٤١. وفي ٥:١٩٧٢ كتاب النكاح، باب إذا كان الولي هو الخاطب ٣٨، رقم: ٤٨٣٩.

(٤) في أ و ب و ج: ملكتها. ورواية «ملكتكها» أخرجها البخاري ٤:١٩٢٠، في كتاب فضائل القرآن، باب القراءة عن ظهر القلب ٢٢، رقم: ٤٧٤٢. وفي ٥:١٩٥٦ كتاب النكاح، باب تزويج المعسر ١٥، رقم: ٤٧٩٩، وفي ٥:١٩٦٩ باب النظر إلى المرأة قبل التزويج ٦٣، رقم: ٤٨٣٣، وفي ٥:١٩٧٥ باب إذا قال الخاطب للولي زوجني فلانة ٤٥، رقم: ٤٨٤٧، وفي ٥:٢٢٠٤ كتاب اللباس، باب خاتم الحديد ٤٧، رقم: ٥٥٣٣. ومسلم ٢:١٠٤٠ في كتاب النكاح، باب الصداق ١٣، رقم: ١٤٢٥. قال الإمام النووي في شرح مسلم ٥:٢٣٣: قوله ρ «اذهب فقد ملكتها بما معك» هكذا هو في معظم النسخ، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين. ملُكّتَها: بضم الميم وكسر اللام المشددة على ما لم يسم فاعله. وفي بعض النسخ: ملكتكها. بكافين. وكذا رواه البخاري. وفي الرواية الأخرى: زوجتكها. قال القاضي: قال الدارقطني: رواية من روى «ملكتها» وهمٌ. قال: والصواب رواية من روى «زوجتكها». قال: وهُمْ أكثرُ وأحفظُ. قلتُ: ويحتمل صحّة اللفظين. ويكون جرى لفظ التزويج أولاً فملّكها، ثم قال له: اذهب فقد ملّكتها بالتزويج السابق. والله أعلم.

(٥) زاد في أ و ب و ج قبل الرواية الأخيرة: أي. ولم أجد رواية بهذا اللفظ. قال ابن حجر في الفتح ٩:٢٠٩: قوله: «اذهب فقد أنكحتكها بما معك من القرآن» في رواية زائدة مثله، لكن قال في آخره فعلّمها من القرآن. وفي رواية مالك: قال له: قد زوجتُكها بما معك من القرآن. ومثله في رواية الدراوردي عن إسحاق بن راهويه. وكذا في رواية فضيل بن سليمان ومبشر. وفي رواية الثوري عند ابن ماجه: قد زوجتُكَها على ما معك من القرآن. ومثله في رواية هشام بن سعد. وفي رواية الثوري عند الإسماعيلي: أنكحتُكها بما معك من القرآن. وفي رواية الثوري ومعمر عند الطبراني: قد ملكتُكها بما معك من القرآن. وكذا في رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن جريج وحماد بن زيد في إحدى الروايتين عنه. وفي رواية معمرٍ عند أحمدَ: قد مُلكتُكها. والباقي مثله. وقال في أخرى: فرأيته يمضي وهي تتبعه. وفي رواية أبي غسان: أمكنّاكَها. والباقي مثله. وفي حديث ابن مسعود: قد أنكحتُكها على أن تقرئها وتعلّمها، وإذا رزقك الله عوضتَها، فتزوجها الرجل على ذلك.

وغيرِ ذلك اللفظِ المذكورِ اختلاف طرقه وألفاظ روايته، **من**(٢) **الألفاظ الواردة في هذه القصّة**، مما لا يتعلّق الغرض ببيانه، لحصوله بذكر بعض ألفاظ القصّة.

فتعلم(٣) **يقيناً** علماً -مصدرٌ مؤكِّدٌ- **أنّه ع** جملةٌ دعائيّةٌ معترضةٌ بين(٤) اسم «أنّ» وخبرها، أو مستأنفةٌ للدعاء بمضمونها(٥)، أو خبريّةٌ حاليّةٌ لازمةٌ **لم يلفِظ بجميع هذه الألفاظِ** المتعددةِ المتغايرةِ، وأنّه ما أتى بكلٍّ منها؛ لأنّ ذلك حشوٌ لا يدعو إليه داعٍ، والنبيُّ [٦٠ب] ع مؤكّلٌ مقامٍ حقَّه.

بل لا تجزم(٦) **بأنّه قال بعضها** المحكيّةِ عنه؛ **إذ يحتمل أنّه قال لفظاً**: مفعول القول، وإن كان مفرداً؛ لأنّه يؤدّي مؤدّى الجملة، فأشبه قولَ الشاعر: [من الكامل]

وقصيدةٍ تأتي الملوكَ غريبةٍ ... قد قُلتها ليُقالَ: مَنْ ذا قالَها؟(٧)

أو ضمَّن القول معنى الإيجاد(٨). والأَولى لما في كون التضمين سماعيّاً أو قياسيّاً من الخلاف، والمختارُ الأوّل(٩). ويجوز أن يكون مصدراً ناصبه بمعناه.

مرادفاً لهذه الألفاظ المرويّةِ، مما تقدّم بعضُها **غيرَها** حالٌ من «الألفاظ»(١٠)، أو صفةٌ له لعدم تعرُّفه؛ لتوغّله في الإبهام- [٤٤أ] **فأتت الرّواة بالمرادف** [٤٧د] مما ذكروه، **ولم تأتِ بلفظه** الصادرِ منه؛

---

(١) ينظر: المقنع والشرح الكبير والإنصاف (كتاب النكاح) ٢٠:٩٧. قال ابن حزم في المحلّى (٩:٤٦٤) بعد نقل الروايات المختلفة: فإن قيل: هذا الحديث روي عن موطنٍ واحدٍ، ورجلٍ واحدٍ وامرأةٍ واحدةٍ. قلنا: نعم، وكلُّ ذلك صحيحٌ، فقد روى البخاري عن أنس عن النبي ρ أنّه كان إذا تكلّم بالكلمة أعادها ثلاثًا حتى تُفهم عنه. فصحّ أنّها ألفاظٌ كلُّها قالها عليه الصلاة والسلام معلِّماً لنا ما ينعقِد به النكاح بتصرّف.

(٢) في أ و ب و ج: عن.

(٣) كذا في العقود (ط دار الكتب العمية)، وفي أ و ب و ج: فيعلم. وفي ط دار الجيل: فنعلم.

(٤) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٥) «أو مستأنفةٌ للدعاء بمضمونها» ليس في د.

(٦) في أ و ب و ج: يجزم. وفي العقود (دار الجيل): نجزم. دون «لا».

(٧) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٣٣٤، رقم: ٦٤، من قصيدة يمدح بها قيس بن معد يكرب. وروايته فيه:

وغريبةٍ تأتي الملوكَ حكيمةٍ ... قد قلتها ليقالَ مَن ذا قالها؟

وهو في شرح قطر الندى ١٠٤، رقم: ٣٢، وشرح شذور الذهب ١٤٦، رقم: ٦٨، وهمع الهوامع ١:٢٨٩، رقم: ٢٥١.

(٨) في د: الاتخاذ.

(٩) ينظر: الأشباه والنظائر (التضمين) ١:٢٢٦.

(١٠) في النسخ: لفظ.

إذ المعنى هو المطلوب، واللفظُ وسيلةٌ إليه غيرُ مطلوبٍ بالذّات. **ولا سيّما** بكسر المهملة وتشديد التحتيّة –((ويجوز تخفيفها[1] وفتحُ المهملة مع تشديد التحتيّة لغةٌ.

قال «ابن جني»[2]: يجوز كون «ما» زائدةً فيجرّ [3] ما بعدها بـ«سيّ» على الإضافة، وكونُها بمعنى «الذي»،

أي: وكذا بمعنى «شيء»[4]، فيرفع خبر محذوفٍ هو «هو»[5].

وأجاز قومٌ النصب على الاستثناء[6]، وليس بالجيّد.

قالوا: ولا يُستعمل إلاّ مع الجَحْد، فلا تقول: «جاءني القوم سيّما زيد» حتى تأتي بـ«لا» لأنّه كالاستثناء. وقال «ابن يعيش»[7]: كذلك. وكذا صاحب «البارع»[8]، قال: وهو منصوبٌ بالنفي.

قال[9] «الخطيب التبريزيُّ»[10] و «الأزهريُّ»[11]

ونقل «السخّاوي»[1] عن «ثعلبٍ» «مَنِ استعمله بخلاف ما قال «امرؤ القيس»: [من الطويل]

....................ولا سيّما يومٌ ◦ بدارةِ جُلجُلِ [2]

---

(١) في ج: تحقيقها. وفي المصباح المنير: تخفيفه.

(٢) ينظر قوله في تاج العروس، مادة (سوو) ١٨:٣٢٦.

(٣) كذا في ب، وفي أ و ج: فيجر. وفي هامشهما: لعله فجرّ. كاتبه». وفي د: فتجر. وفي المصباح المنير: يجوز كون «ما» زائدة في قوله «ولا سيّما يومٍ بدارة جلجل» فيكون مجروراً بها على الإضافة.

(٤) في أ و ب و ج: سيّ. وهو خطأ. والتفسير من ابن علان، زاد في أ و ب و ج، ولم يثبت في د.

(٥) ينظر: الكتاب (باب المنفي المضاف بلام الإضافة) ٢:٢٨٦، وشرح الكافية (المستثنى) ٢:١٣٤، ومغني اللبيب (سيّ) ١٨٦، وهمع الهوامع (المستثنى) ٣:٢٩١، وحاشية الصبان (الاستثناء) ٢:٢٤٧.

(٦) وهم الأخفش وأبو حاتم والنّحاس. ينظر: ارتشاف الضرب (الاستثناء) ٣:١٥٤٩.

(٧) شرح المفصل (الاستثناء) ٢:٨٥. وابن يعيش هو علي بن يعيش بن محمد، أبو البقاء، موفق الدين، توفي بحلب سنة ٦٤٣هـ. بغية الوعاة ٢:٣٥١، رقم: ٢١٦٥.

(٨) من القسم الضائع من البارع فنقله محقق البارع في لحقه عن المصباح المنير ٧١٧. وصاحب البارع هو إسماعيل بن القاسم بن عيذون، المشهور بأبي علي القالي، نسبة لبلد من أعمال أرمينية. توفي بقرطبة سنة ٣٥٦هـ. بغية الوعاة ١:٤٥٣، رقم: ٩٢٥.

(٩) زاد في د: قال: وكذا. والفاعل هو الفيومي صاحب المصباح المنير.

(١٠) شرح المعلقات العشر ٣٤، ٣٥. والتبريزي هو يحيى بن علي بن محمد، أبو زكريا. توفي سنة ٥٠٢هـ. بغية الوعاة ٢:٣٣٨، رقم: ٢١٢٩.

(١١) في تهذيب اللغة (باب اللطيف من السين) ١٣:٢٣٠: ويقال: وقع فلانٌ في سيّ رأسه، وسواء رأسه. أي هو مغمور في النعمة. حكاه ثعلب عن سلمة عن الفراء. وأما قول امرئ القيس:

ألا ربّ يومٍ صالحٍ لك منهما ولا سيّما يومٌ بدارة جُلجُلِ

ويروى: ولا سيما يومٍ. فمن رواه «ولا سيما يومٍ» أراد: ولا مثلُ يومٍ. و «ما» صلةٌ، ومن رواه «يومٌ» أراد: ولا سيَّ الذي هو يومٌ.

فقد أخطأ. يعني بغير «لا».

ووجهه أنّ «لا سيّما» ترجيح ما بعدها على ما قبلها فيكون مخرجاً عن مساواته إلى التفضيل[٣]. قال «ابن الحاجب»: ولا يستثنون بها إلاّ من يريدون تعظيمه.

قال «السخاوي»[٤]: أيضاً فيه إيذان بأنّ فيه فضيلةً ليست لغيره، ولو قلتَ «سيّما» بغير نفي اقتضى التسوية، ويبقى المعنى على التشبيه فلا يبقى مدحٌ وتعظيمٌ.

و«سيّما» منصوبٌ بـ«لا» كما مرّ -فلا يجوز حذف العامل وإبقاء عمله إلاّ شاذاً. فـ«لا» في «لا سيَّما» بمنزلتها في «لا رجلَ في الدار» المفيدة للنفي، وربّما حُذفت في الشعر وهي مرادةٌ. ويقرب منه قول «ابن السراج»[٥] وبعضهم يستثني[٦] بـ«سيما»). كذا يؤخذ من «المصباح المنير»[٧].

مع تقادم السماع فإنّ الحفظ خوّان، ولا سيّما مع طول الأزمان **وعدم ضبطه** في: الحديث المسموع، [٦٢ج] **بالكتابة** التي هي قيد العلوم: [من الرجز]

العلم صيدٌ والكتابة قيدهُ قيِّدْ صيودَكَ بالقيود الواثقة[٨]

---

(١) سفر السعادة (باب الدال) ١:٢٥٨، وينظر: الصاحبي (سيما) ٢٣٢. والسخاوي هو علي بن محمد بن عبد الصمد، أبو الحسن، علم الدين. توفي بدمشق سنة ٦٤٣هـ. بغية الوعاة ٢:١٩٢، رقم: ١٧٦٨.

(٢) البيت من معلّقته. وصدره: ألاَ رُبَّ يومٍ لكَ منهنَّ صالحٍ . ودارة جلجل غدير ماء، وهي من دارات العرب. ينظر: سفر السعادة ١:٢٥٨. وهو في ديوانه ١٠، والصاحبي ٢٣٢، والمفصّل ٦٩، وهمع الهوامع ٣:٢٩٣، رقم: ٩٢١، والخزانة ٣:٤٤٤، رقم: ٢٤٤، وشرح شواهد المغني ٣:٢١٦، رقم: ٢١٨، وحاشية الصبان ٢:٢٤٨، وحاشية الخضري ١:٨٦.

(٣) كذا في المصباح المنير، وفي النسخ: التفصيل.

(٤) ينظر قوله في تاج العروس مادة (سوو) ١٨:٣٢٧.

(٥) ينظر: الأصول في النحو (باب الاستثناء) ١:٣٠٥. وزاد في المصباح المنير: وابن بابشاذ.

(٦) كذا في د والمصباح المنير، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٧) المصباح المنير مادة: (سيي). وينظر: التذييل والتكميل ٨:٣٦٣، والتذكرة ٢٩٧.

(٨) وبعده: فمن الحماقة أن تصيدغزالةً وتفكّها بين الخلائق طالقة

نسبهما بعضهم للإمام مالك. ينظر: إعانة الطالبين، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٧، (الطلاق) ٤:٥ و في كشف الظنون ١:٣٤، قال رسول الله ρ: «العلم صيد والكتابة قيدٌ، قيدوا -رحمكم الله تعالى- علومكم بالكتابة». ولم أجده بهذا اللفظ، ونسب بعضهم شطره الأول لسحنون تلميذ مالك. ينظر: الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (خطبة الكتاب) ١:٣٥. وقريب منه في «نوادر الأصول» للحكيم الترمذي في الأصل الخامس والعشرين ١:١٦٩: «في أنّ الكتابة قيد للعلم وحفظ له من النسيان»: عن أنس بن مالك τ قال: قال: رسول الله ρ: قيّدوا العلم بالكتابة. وقد جعل علماء المصطلح الإملاء من آداب المحدث، وأفاضوا بالحديث عن أهميّة الكتابة. ينظر: تدريب الراوي (النوع السابع والعشرون) ٢:١٤.

والاتكالِ على الحفظ معطوفٌ على «تقادم» وذلك لأنّ الاتكال عليه يُفضي لعدم مراجعة المحفوظ اعتماداً على قوّة الحافظة، والحفظ خوّان. قال المتقون[1] المتقنون: راجعِ النقول، واعلم ما تقول.

والضابطُ بـ ْطَ صدرٍ[2]، **منهم** أي: من الرُّواة، **مَن ضبط المعنى** الذي للحديث. وعليه مداره، حتى إنّ البيهقيّ[3] و«البغويّ»[4] يخرّجان الحديث بلفظٍ غير ما في الصحيح على حسب رواية إسنادهما، ويعزوانه[5] إليه مريدين معناه أو أصله [منه][6]، ولذا لا يُعزى بذلك اللفظ للصحيح حتى يُقابل بما فيه[7].

وأمّا ضبطُ الألفاظ[8] مع هيئاتها وعوارضها **فبعيدٌ جدّاً** -بكسر الجيم، [٦١ب] أي: نهايةً ومبالغةً. قال ابن السِّكِّيت[9]: ولا تفتح الجيم[10] **لاسيّ ما في**

---

(١) ليست في د.

(٢) كذا في د. وفي أ و ب و ج: ضبط مصدر. ولعلها: من مصدر «ضبط».

(٣) أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر، البيهقي الشافعي، المتوفى بنيسابور سنة ٤٥٨هـ. تذكرة الحفاظ ٣:١١٣٢، رقم: ١٠١٤.

(٤) في كتابه «مصابيح السنة»، وهو مطبوع. ينظر: تدريب الراوي (النوع الثاني) ١:١٧٦، وكشف الظنون ٢:١٦٩٨، والرسالة المستطرفة (كتب مجردة أو منتقاة من كتب الأحاديث المسندة) ١٧٧.

(٥) في د: ويعرف أنه.

(٦) زيادة من د.

(٧) ينظر: تخريج الحديث الشريف (بيان أن العمدة في التخريج أصل الحديث) ٣٩.

(٨) عند فجال: اللفظ.

(٩) ينظر: إصلاح المنطق (الباب: ١) ٣٣، و(الباب: ٦٤، ما هو مكسور الأول مما فتحته العامة أو ضمته) ٢٨٠.

(١٠) المصباح مادة (جدد).

الأحاديث: اسم جمع «حديث»[(١)] أو جمع له شذوذاً[(٢)] أو جمع «أُحدُوثة»[(٣)] مراداً بها الحديث.

الطِوَال -بكسر الطاء المهملة وتخفيف الواو- **وقد قال سفيان** بتثليث أوّله[(٤)] **الثوريّ**: بفتح المثلثة وسكون الواو. نسبة لـ«ثور» بطنٍ من «همدان»[(٥)] ومن عبد مناة[(٦)]. كذا في «اللّب»[(٧)] للمصنّف.

«إن قلتُ: إنّي أحدّثكم كما سمعتُ) حديثاً أي: بلفظه، **فلا تصدِّقوني**لعُسر ذلك **إنّما هو**أي: المُحدَّث به، **المعنى»** والعبارة المؤدِّية له تارة يؤدِّيها بحالها[(٨)]، وتارة تعبِّر عنها بما يقوم مقامها[(٩)].

ومَن نظَر لاعتبرَ، **في روايات الحديث أدنى** أقلّ، **نظرٍ**: اعتبار **علمِ العلمَ اليقين**، الذي لا يداخله لقوّته شكٌّ ولا احتمالٌ **أنّهم** أي: الرّواة، [٥٥أ] **إنّما يروون** الحديث **بالمعنى** لغلبَة الاختلاف في ألفاظ الروايات مع اتّحاد معناها.

الأمر الثاني من أسباب عدم الاستدلال به **أنّه وقع اللحن**: بإسكان الحاء، مخالفةُ العرب في قوانينها في التعبير.

---

(١) ذكره الزمخشري في الفائق والكشاف وردّه أبو حيان. وذكر في الكشاف احتمال كونه يحتمل أن يكون جمع «أحدوثة» ولم يذكر أنّه جمع «حديث» شذوذاً كما ذكر في المفصّل.

ينظر: الفائق، مادة (نعي) ٤:٤، والكشاف (المؤمنون ٢٣:٤٤) ٣:١٩٠، والبحر المحيط (المؤمنون ٢٣:٤٤) ٦:٣٧٦، والدر المصون (المؤمنون ٢٣:٤٤) ٨:٣٤٦.

(٢) ينظر: الكتاب (باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله، ولم يكسّر هو على ذلك البناء) ٣:٦١٦، والأصول في النحو (باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله) ٣:٩، والمفصّل (الاسم المجموع مبنياً على غير واحد المستعمل) ١٩٦، وشرح الشافية ٢:٢٠٥، والتصريح (باب التصغير) ٢:٥٦٤.

(٣) وهو قول الفرّاء، وقد ردّه ابن برّي. ينظر: لسان العرب وتاج العروس مادة (حدث).

(٤) ينظر تاج العروس، مادة (سفي).

(٥) همدان شعب عظيم من قحطان. ينظر: لب اللباب، مادة (الهمداني) ٢:٣٢٩، رقم: ٤٢٤١.

(٦) كذا في مادة (الثوري) في الأنساب ٣:١٤٦، واللباب لابن الأثير ١:٢٤٤، ولب اللباب. وفي أ و ب و ج: «مناف»، وفي هامشها: قوله «ومن عبد مناف» صوابه مناة. فليراجع.

(٧) لب اللباب مادة (الثوري) ١:١٨٧، رقم: ٨٥٧.

(٨) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج. وفيها «تؤديها» مكان «يؤديها».

(٩) في هامش أ و ب و ج: «تارةً تؤديه بحاله وتارة تعبر عنه بما يقوم مقامه) حاصل اختلاف الشيخين أنّه إن أعيد الضمير لعبارة [في ب: للمصنّف] فالضمائر بعده مؤنثة، وإن أُعيد للمعنى فالضمائر مذكرة. انتهى». زاد في ب: علوي.

كثيراً: وقوعاً(1) أو زمناً أو مكاناً كثيراً، **فيما روي من الحديث** ووقوعه فيه؛ **لأنّ كثيراً من الرّواة كانوا غير عربٍ بالطبع** لأنّهم أعاجم، **ولا** بالتطبّع لكونهم **لا يعلمون لسان العرب**، المدلول عليه **بصِناعة النحو** بكسر الصاد، العلم الحاصل بالتمرُّن. كما مرّ.

فقد العربيّة فيهم بوجهيها **وقَع اللحن في كلامهم، وهم**؛ أي: الرّواة، **لا يعلمون** [٤٨د] **ذلك** لجهلهم بالعربيّة. ومَن جهِل شيئاً لا يدري إذا خالفه. ولذا قال شُعبةُ(2): «إنّي أخوف ما أخاف على طالب الحديث، إذا لم يعرف النحو، أن يدخل في جملة قوله ع: «من كذَبَ عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعدَه من النار»(3) لأنّه ع كان لا يلحن.

والجملة الاسميّة حالٌ.

وقد وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح [أي جارياً غير مجراه](4)، إمّا لنحوٍ(5) تنافرٍ أو لضعف تأليفٍ، **من لسان العرب. ونعلم** معاشرَ النحاة **قطعاً غيرَ شكٍّ** –هو علم اليقين إلّا أنّه غيرّ التعبير تفنّناً فيه– **أنّ رسول الله ع كان أفصح الناس.**

وفي الحديث على كلامٍ فيه، الصحيحُ أنّه موضوعٌ لفظاً وإن كان معناه ثابتاً: «أنا أفصح من نطق بالضاد»(6). وفي حديث آخر: «إنّ لغة إسماعيل كانت قد دَرَسَت فجاءني بها جبريل فحفظتُها»(7).

---

(1) زاد في د: كثيراً.

(2) ذكره علماء الحديث للأصمعي بقريب من هذا اللفظ، وزادوا عليه: «فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه» وقد تبع ابنُ الطيب ابنَ علان في نسبته لشعبة الفيض ١:٤٨٢. ينظر: الإلماع ١٨٤، ومقدمة ابن الصلاح ٢١٧ وتاريخ الإسلام ١٥:٢٧٥، وسير أعلام النبلاء ١٠:١٧٨، وتهذيب الكمال ١٨:٣٨٨، وتدريب الراوي ١:٥٢٦ وفيه أيضاً ١:٥٢٧: روى الخطيب عن شعبة قال: «من طلب الحديث ولم يبصر العربية كمثل رجل عليه بُرنس، وليس له رأس». وشعبة هو ابن الحجاج بن الورد، نزيل البصرة، أمير المؤمنين بالحديث. توفي سنة ١٦٠هـ. تذكرة الحفاظ ١:١٩٣، قم: ١٨٧.

(3) حديث متواتر مشهور يكاد أن لا يخلو كتاب حديث منه. وقد أفرده الطبراني بمؤلّف. ينظر: تدريب الراوي ٢:٧٤. وهو في البخاري ١:٥٢، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ρ ٣٨، رقم: ١٠٧. ومسلم ١:١٠، المقدّمة، باب فِي التَّحذير من الكذب على رسول الله ρ ٢، رقم: ٣.

(4) زيادة من د.

(5) في أ و ب و ج: النحو. ولعل ما أثبته هو الصواب. وفي د: لتنافر.

(6) سبق تخريجه.

(7) سبق تخريجه.

فلم يكن يتكلّم(١)**إلاّ بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها** في الاستعمال، **وأجزلها**: بالجيم والزاي، أي: أعظمها. وهذا ممنوعٌ، بل اللاّزم لكلامه الفصاحةُ، أمّا التزامه للأفصح فيها(٢)، وإن كانت له ملكةُ ذلك، فغيرُ ملتزمٍ. وذلك غير مُلتَزَم في التنزيل المعجز. فكيف في[غيره؟ إلا أن يكون مراده أنّ هذا الأليقُ بشأنه الكريم. ولذلك قال:](٣) **وإذا تكلم بغير**(٤) **لغته** الأحقُّ هو سلوكها المشتملة على ما قدّمه(٥)- **فلمّا يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغةِ على طريق الإعجاز** وخرْقِ العادة، إذ التكلم بغير لغة الإنسان خرق عادة.

وقد جرى لكثيرٍ من وَرَثته اتّباعاً له ذلك كرامةً لهم، فقد نُقل عن الشيخ الكبير الخَضْرَميأنّه لقي الخوجه الدين نَقْشَبَنْد(٦)، ولم يكن غيرهما، كلّمه بالفارسيّة، وفهِمَ ما يخالطه بها، حتى جاء من يترجم بينهما.

وعلى طريق **تعليم الله**(٧) **له من غير معلّم.**

وفي حديثٍ ضعيفٍ عن عليٍّ τ أنّه قال للنبي ε وقد رآه يكلّم العرب بلغاتهم المختلفة المتباينة [٦٢ب]: يا رسول الله، نحن بنو أبٍ، ونشأنا في بلدٍ واحدٍ، وإنّك تكلّم العرب بلسانٍ ما نفهم أكثره ؟! فقال: «إنّ الله Y أدّبني فأحسن تأديبي(٨)، ونشأت في بني سعدِ بن بكرٍ»(٩).

وأخرج «أبو نُعيم»(١٠) عن عمرَ τ أنّه قال: يا رسول الله، ما لك أفصحنا، ولم تخرج من بين أظهرنا؟ فقال: «كانت لغة إسماعيل قد درستْ، فجاءني بها جبريل فحفظتُها».

---

(١) عند فجال وفي العقود: ليتكلم.

(٢) في د: منها.

(٣) زيادة من د.

(٤) في ب: بغيره. وعند فجال وفي العقود: بلغة غير لغته.

(٥) كذا. وفي د: الأحق بسلوكها المشتملة عليه ما قدمه. وفي الفيض ١:٤٨٥: وأما قوله: «إذا تكلم بلغة غير لغته»إلخ... ففيه أنّه وإن كان يتكلم بغير لغته مع أهل تلك اللغة المتكلم بها، فإنّ غيرهم من الصحابة أيضاً كان يتلقاها منه عليه السلام، كما يتلقاها أهلها، وينقلها بألفاظها، لما اشتملت عليه من الأحكام الشرعية ، ولما فيه من الإعجاز الظاهر.

(٦) في ج: نقشبندي. وفي د: نشبنده.

(٧) زاد عند فجال: ذلك.

(٨) في د: أدبي.

(٩) أخرجه العسكري في الأمثال، وابن الجوزي في الواهيات وقال: لا يصح. ينظر: كنز العمال ٧:٢١٣، رقم: ١٨٦٧٣، وفيض القدير تحت حديث «أدّبني ربي» ١:٢٢٥، وكشف الخفاء ١:٧٠، رقم: ١٦٤. وسيأتي قريب منه: «أنا أعربكم، أنّي من قريشٍ، ونشأتُ في بني سعدٍ».

(١٠) في أخبار أصفهان (أحمد بن يحيى بن الحجاج الجرواءاني) ١:١١٧. ولفظه عنه: يا نبي الله ، ما لك أفصحنا ؟ فقال النبي ρ: جاءني جبريل فلقنني لغة أبي إسماعيل. وأبو نُعيم هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني المتوفى سنة٤٣٠هـ. تذكرة الحفاظ ١٠٩٢:٣، رقم: ٩٩٣.

ولا مخالفةَ بين هذا وقولِ المصنّف من غير معلّم؛ لأنّ جبريل ﷺ فير إلى رسول الله ﷺ علّمه مولاه، لا أثرَ له فيه.

وإسنادُ التعليم إليه في آيةِ ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ ۝٥﴾(١) بناءً على أنّ(٢) المراد بـ﴿شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ﴾(٣) من الإسناد إلى السبب.

والمصنّفُ -يعني «ابن مالك» مصنّف «التسهيل»، فـ«أل» فيه للعهد الحضوري- [٥٦] **قد أكثرَ** **من الاستدلال** للقواعد النحويّة، **بما ورد في الأثَر** بفتح أوليه مرادفٌ لـ«الحديث»- **متعقّباً** في ترك(٤) الاستدلال في ذلك -وهو حالٌ من فاعل «أكثر»- **بزعمه**: مثلث الزاي، وفتحها لـ«قريشٍ» وضمّها لـ«أسدٍ»، وكسرها لبعض «قيسٍ». أي: بظنّه. ويطلق الزّعم بمعنى القول المحقّق(٥). ومنه قول «أمّ هانئ بنت أبي طالب»: زعم «ابن أمّي» -تعني(٦) أخاها «عليّاً»- أنّه قاتلٌ فلاناً: رجلاً أجارته... الحديث(٧). والأحسن أن يحمل عليه ما هنا(٨).

على النحويّين: متعلّق بـ«متعقّب». **وما أمعن النظر في ذلك** أي: ما بذَل الجُهد في الاستقصاء والتحرير. وفي «المصباح»(٩): أمعن الفرس إمعاناً: تباعد في عدوه، ومنه: أمعن في الطّلب: بالغ في الاستقصاء والمعاني(١٠).

ولا صحِبَ من له التمييزُ. هذا مبنيٌّ على زعم «أبي حيّان» أنّ «ابن مالكٍ» لم يلازم المشايخ. أي: أخذ العلم بجودة فهمه وقوّة ذكائه وشدّة ذهنه.

وقد قال(١١) **قاضي القضاة** في جواز إطلاقه خلافٌ، بيّنتُه في «شرح إيضاح المناسك»، والأصح جوازه(١)- «**بدر الدين بن جماعةَ** الكناني المقدسيّ»، والد «عزّ بن جماعةَ»(٢)، **وكان** -معطوفةٌ على

---

(١) النجم ٥٣: ٥.
(٢) في أ و ج: أنّه.
(٣) ليست في د.
(٤) أي: في تركهم. و«ترك» ليست في د. أي: تعقب ابن مالك النحاة في استدلاله بالحديث النبوي.
(٥) المصباح المنير مادة (زعم).
(٦) «أمّي تعني» كذا في د. وفي أ و ب و ج: أبي طالب.
(٧) أخرجه البخاري ١:١٤١ في كتاب الصلاة في الثياب، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به ٣، رقم: ٣٥٠. ومسلم ١:٤٩٨ في كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب صلاة الضحى ١٣، رقم: ٣٣٦. ولفظه: يا رسول الله، زعم ابن أمي أنه قاتلٌ رجلاً قد أجرته فلانُ بن هبيرة. فقال رسول الله: ρ: قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ.
(٨) أي: أن يحمل الزعم في المتن على المعنى الأخير، وهو القول المحقق.
(٩) المصباح المنير مادة (معن).
(١٠) في المصباح المنير: ومنه: أمعن في الطّلب. إذا بالغ في الاستقصاء. والمعَانُ وزَانُ «كلام» المنزل.
(١١) زاد عند فجال: لنا.

«قال» أو حالٌ من فاعله بإضمار «قد»[٣]– **ممن** [٦٤ج] **أخَذَ** العلم **عن الإمام مالكٍ** »، وكان من المتقنين [٤٩د] المتقين، **قلتُ له: يا سيدي** فيه تعظيم المشايخ في خطابهم، والتأدّبُ معهم في محاوراتهم، وإطلاقُ «السيّد» على غير الله، والتواضعُ إذا أتى بضمير المتكلم وحدَه.

هذا الحديث تابعٌ لـ«هذه» تعتٌ له، أو عطف بيانٍ، أو بدلٌ على الخلاف.

رواته[٤]: بضمّ الراء جمع «راوٍ» كـ«غُزاة» جمع «غازٍ». وهو مبتدأٌ خبره: **«الأعاجم»**، ويجوز العكس. جمع «الأعجم». في «القاموس»[٥]: الأعجم مَن لا يُفصح كالأعجمي، والأخرسُ. وفي «المصباح»[٦]: العَجَم بفتحتين خلاف العرب، والعُجْم بوزن قُفْل لغةٌ فيه، الواحد عجميٌّ كـ«زنجٍ» و«زنجيٍّ» بالياء للوحْدة. وينسب إلى العَجَم بالياء، فيقال: رجل عَجَميٌّ: منسوبٌ إليهم. وفي «القاموس»[٧]: العجمي مَن جنسُه العَجَم وإن أفصحَ. جمعه: عَجَمٌ. وأعجَم فلانٌ الكلامَ: ذهب به إلى العُجْمة.

ووقع فيه من روايتهم «من» فيه للتبعيض أو للابتداء أو للسببيّة، وفاعل «وقع»: **ما عُلم** – بالبناء للمفعول – **أنّه ليس من لفظ الرسول** للّحن أو للخروج عن الفصاحة أو البلاغة. ويُكره إطلاق «الرسول» من غير إضافة «الله» تعالى على النبي ﷺ تأدّباً معه. نقله البيهقيُّ[٨] عن الشافعيّ، ولا يُشكل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾[٩]؛ لأنّ خطاب الله تعالى تشريفٌ كيف كان. والجملة الفعليّة حالٌ مما قبله، [٦٣ب] عاملُها التنبيه أو الإشارة.

فلم يُجب بشيء سكوتُه عن الجواب محُتَمِلٌ أنّ وضوح الاستدلال أغنى عنه[١٠]؛ فإنّ الأصل عدم التغيير[١١]، وما يوجد فيه[١٢] مما قد يُشكل على ظواهرِ العربيّة بالإلغة مؤوّلٌ.

---

(١) «والأصح جوازه» ليس في د.

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة، أبو عبد الله، الحموي المولد. توفي بالقرافة بمصر سنة ٧٣٣هـ. طبقات الشافعية الكبرى ٩:١٣٩، رقم: ١٣١١.

(٣) الأصح أنّ الجملة اعتراضية.

(٤) كذا في الفيض ١:٤٩٢، وعند فجال وفي العقود: رواية.

(٥) القاموس المحيط مادة (عجم).

(٦) المصباح المنير مادة (عجم).

(٧) القاموس المحيط مادة (عجم).

(٨) مناقب الشافعي ١:٤٢٤، ٤٢٥.

(٩) المائدة ٥: ٤١ و٦٧.

(١٠) في هامش أ: فيه توجيه إن أعيد الضمير لـ«الجواب»، أو استخدام إن أعيد لـ«الاستدلال». وفي هامش ج: فيه توجيه أو استخدام.

(١١) أي: في لفظ الحديث.

(١٢) الضمير عائد إلى «الحديث».

و[(١)] لكونه لم يخرّجوا لها[(٢)]، ولكونه تبين صواب[(٣)] ما عليه الجمهور. وهو بعيدٌ جدّاً؛ إذ لو كان كذلك لرجع عنه إليه، فإنّ الظّنّ به، لجلالة قدره وفَلَق فجره[(٤)] أن لا يتمادى على الباطل بعد تيقّنه له أصلاً.

وقال[(٥)] **«أبو حيّان»**: أعاد ذكْرَ ما للعهد به لطول الكلام المنقول عنه المسرود لفظُه، والإعادةُ عند الطول معهودةٌ في الكتاب والسنّة، قال تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا [١٥٧أ] أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾﴾[(٦)] فـ«أنّكم» الثاني تأكيدٌ للأوّل لطول الفصل بينه وبين خبره.

إنّما[(٧)] **أمعنت**: استقصيتُ، **الكلام في هذه المسألة**: هي المطلب [التصويري][(٨)] الذي تبرهن عليه في العلم.

لئلا يقول مبتدئ: اسم فاعل من الابتداء[(٩)].

والمبتدئ: مَن لم يحصِّل شيئاً من العلم.

والمتوسط: مَن حصّل جانباً منه، إلاّ أنّه لا يستقلّ بالتصوير وإقامة الدليل.

والمنتهي: مَن قدَر على ذين، وإلاّ فلا انتهاءَ للعلم أصلاً.

ما بالُ: شأنُ، **النحويين**: مبتدأٌ وخبرٌ، وجملة: **يستدلون بقول العرب** في محلّ الحال من المضاف إليه لكون المضاف[(١٠)] كجزئه[(١١)].

---

(١) لعلّها: أو.

(٢) الضمير عائد إلى «رواية». والجار والمجرور «لكونه» معطوفان على المصدر المؤول «أنّ وضوح الاستدلال أغنى».

(٣) في د: يبيّن.

(٤) في أ و ب و ج: بحر. وفي هامشها: لعله: فلق فجره. وفي الفيض ١: ٤٩٤: وإنارة بدره.

(٥) عند فجال وفي العقود «قال» دون واو.

(٦) المؤمنون ٢٣: ٣٥.

(٧) عند فجال وفي العقود: وإنّما.

(٨) زيادة من د.

(٩) ما بعده ليس في د.

(١٠) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(١١) زاد في د: والعرب بفتح أوليه، اسم مؤنث؛ ولذا يوصف بالمؤنث، فيقال: العرب العاربة، والعرباء. وهم خلاف العجم. ويقال العُرْب وزن «قُفْل» لغة فيه. ويجُمع «العرب» على أعرُب كـ«أزمُن» وأزمن، وعُرُب كأسُد وأُسْد. وقد مرّ نقله في (أ و ب و ج) في أول كتاب السماع عن المصباح المنير.

قال «أبو حيّان» في «البحر»(١): «العَرَب» بفتحتين جمع «عربيٍّ» كـ«رُومٍ» و«روميٍّ».

وفيهم المسلمُ والكافرُ، ولا يستدلّون عطفٌ على الجملة الفعليّة الحاليّة قبلها- **بما**

روي -بصيغة المفعول- **في الحديث** مطلقاً، المرويِّ **بنقل العدولِ** من لهم ملَكَةُ العدالة، امتثالُ الأوامر

واجتناب النواهي، والمروءة التخلّق بأخلاق أمثالهم في المكان والزمان(٢).

كالبخاريّ» و«مسلمٍ» وأضرابهما أمثالِهما من الحفّاظ الضابطين الأيقاظ، **فمن**

طالع ما ذكرناه [٦٥ج] من هذا الكلام **أدركَ** عرَف، **السبب الذي لأجله لم يستدل**(٣)

النحاة بالحديث(٤)**. انتهى كلام «أبي حيّان» بلفظه**؛ أي: من غير تصرّفٍ فيه.

وقال «أبو الحسن عليّ **بن** محمدٍ الكُتاميّ(٥) الإيليّ **الضائع** -بالمعجمة وبعد

الهمزة عينٌ مهملةٌ- **في «شرح الجمل»**(٦) «للزجاجيّ»(٧): **تجويز الرواية** للحديث **بالمعنى**

بشرطها عند علماء الأثر، **هو السبب عندي في ترك الأئمة -كـ«سيبويه» وغيرِه** ممن مرّ في

كلام «أبي حيان» - **الاستشهادَ** - مفعولُ «ترك»- **على إثبات اللغة** المراد بها: علم العربيّة إفراداً وتركيباً.

لا علمُ اللغة، فذلك يُعبّر عنه بـ«متن اللغة».

بالحديث؛ لأنّ احتمال التغيير من رواته له أنزله عن مرتبته لولا ذلك؛ إذ هو كلامُ الأفصح.

وهذه الزيادة وردت في أول كتاب السماع في أ و ب و ج كما أشير هناك ٦٢،وهي من المصباح المنير كما صرّح ابن علان. ينظر: ٤٤أ، ٥٠ ب و ج.

(١) البحر المحيط سورة (يوسف ١٢: ٢٥، ٢٦) ٥:٢٧٩.

(٢) سقطت كلمتا «بأخلاق» و«الزمان» من أ و ب و ج .

وينظر في تعريف (العدالة): الإبهاج ٢:٣٤٩، والمحصول ٤:٣٩٨، والتحبير شرح التحرير ٤:١٨٥٨، وتدريب الراوي (النوع الثالث والعشرون) ١:٣٤٦.

(٣) في أ و ب و ج: تستدل.

(٤) سقطت من أ و ب و ج.

(٥) كذا في المصادر التي له، وفي أ و ب و ج: الكناني. وهو خطأ. ونسبته إلى قبيلة «كُتامة» البربرية النازلة في بلاد المغرب. توفي سنة ٦٨٠هـ. الأنساب للسمعاني (الكتامي) ١٠:٣٥١، وبغية الوعاة: ٢:٢٠٤، رقم: ١٧٩٤.

(٦) نقل كلامه في عقود الزبرجد قبل كلام أبي حيان ١:٦٩، وط دار الكتب العلمية ١:٧.

(٧) هو عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم. توفي بطبرية سنة ٣٣٩هـ. بغية الوعاة ٢:٧٧، رقم: ١٤٧٩.

واعتمدوا في ذلك لإثباتِ **على القرآن** ولو بقراءةٍ شاذّةٍ، **وصحيح**(١) **النقل عن العرب**، ولو كان المتكلّم كافراً، بل أو [٥٥د] مجنوناً، فقد احتجوا بأشعارهم. كما في «المزهر»(٢).

ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، للعارف بمدلولات الألفاظ ومقاماتها(٣)، **لكان الأولى** المقدّمُ، **في الإثبات** للغةٍ **فصيحَ اللغة**(٤). وعطَف عليه عطْف بيانٍ: **كلام النبيّ ﷺ؛ لأنّه أفصح العرب**، لا يُدانى في فصاحته، ولا يُسامى في بلاغته، نسجت(٥) عليه الفصاحةُ نطاقَها، وعقدت عليه البلاغة رواقها(٦)، لا مِراءَ في ذلك ولا شكَّ. [من الطويل]

ترقى رقيّكَ الأنبياءُ سماءً ما ولتها سماءُ
أنتَ مِصباحُ كلِّ فضلٍ فما تَصـ ـدُ. إلاّ ضوئكَ الأضواءُ (٧)

قال «ابن الضائع» **و**«ابنُ محمدِ بنِ عليٍّ بنِ محمدٍ، أبو الحسن [٦٤ب] **«ابن خروف»** -بفتح المعجمة وتخفيف الراء، آخره فاءٌ- الأندلسي **يستشهد كثيراً بالحديث**(٨)**، فإن كان** استشهد **على وجه الاستظهار** أي: طلبِ الظهير من قرآنٍ أو كلامٍ عربيٍّ، **والتبركِ**: التيامن، **بالمرويّ** باللفظ فيه من الحديث، **فحسنٌ** فعله للتبرك بالآثار، وإنّما محلّ اليمن والبركة. **وإن كان** استشهد بذلك **يرى** يعتقد **أنّ مَن** كان **قبله** من النحاة **أغفل** ترَك إهمالاً **شيئاً وجَب عليه** أي: على ابن خروف «أو على مَن قبله **استدراكُه** ففَعَل لذلك، **فليس** [٥٨أ] **كما رأى** من الإغفال والحاجة للاستدراك.

وجملة «يرى» حالٌ. وخبر «كان» محذوفٌ اختصاراً لدلالة السياق عليه(٩). ويجوز كونه(١٠) خبر «كان» ولا حذْفَ لشيءٍ(١١). **انتهى**.

---

(١) عند فجال وفي العقود: وصريح.

(٢) المزهر (النوع السادس: معرفة من تقبل روايته ومن ترد) ١:١٤٠.

(٣) في هامش أ: ومواقعها.

(٤) عند فجال وفي العقود: لإثبات فصيح اللغة. قال ابن الطيب متعقّباً على ابن علاّن ١:٥٠٣: وهو بعيد جدّا، والأولى ما قررنا به؛ لأنّه التحقيق رواية ودراية.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: نسخت. وفي هامشها: لعله نسجت.

(٦) في د: رواقها.

(٧) البيتان مطلع همزية البوصيري في ديوانه ١. ولم يردا في د.

(٨) عند فجال وفي العقود: بالحديث كثيراً.

(٩) في النسخ: لدلالة السياق والسياق عليه. ولعل ما أثبته هو الصواب.

(١٠) الضمير عائد إلى «يرى».

(١١) سقطت من أ و ب و ج.

ومثل ذلك القصر المذكور للدليل على[1] القرآن واللفظ العربي **قول صاحب «ثمار الصناعة»**[2]: بكسر المثلثة، جمع «ثَمَرٍ» بفتحها. والمراد من «الصناعة» هنا علم النحو. وصاحب «الثّمار» هو الدِّيْنَوَرِيّ الجليس». كما يأتي في «القياس» إن شاء الله تعالى[3].

النحو علمٌ: قواعد، **مستنبطٌ**[4]: مستخرج بالاجتهاد، من أَنْبَطْتُ البئر: أخرجت ماءها بعملي[5]. **بالقياس والاستقراء**: تتبّع الجزئيات لإثبات أمرٍ كلّي.

من كلام **كتاب الله تعالى**: الإضافة فيه للعهد، والمراد به القرآنُ بجميع وجوه قراءاته، ولو شاذةً إذا كان[6] سندها مقبولاً عند رواة الشواذ[7] كما مرّ.

وكلام فصحاء العرب. فقصَرَه أي: الدليلَ المستنبطَ علمُ النحو من استقرائه، [٦٦ج] **عليهما** أي: القرآنِ والكلامِ العربيّ[8]، **ولم يذكر الحديث** لاحتمال المذكور من كون اللفظ للراوي، لا للمرويّ عنه.

نعم بفتح أوليه وسكون آخره، كلمةٌ يستعملها المدوّنون في الاستدراك. أي: بدلك من عموم ما مرّ أنّ النحاة أجمع لم يثبتوا القواعد بالحديث بقوله: **اعتمد عليه**: على الإثبات لها به[9]، **صاحب «البديع»**[10] **فقال: في «أفعل» التفضيل لا يُلتفت**: بالبناء للمفعول، ونائب فاعله: **إلى قول من قال: «إنّه لا يعمل** (أفعل) التفضيل»؛ **لأنّ القرآن والأخبار والأشعار نطقت بعمله** عند وجود شرط عمله فيه.

ثم أورد آياتٍ جاء فيها ذلك، منها:

---

(١) في د: في.
(٢) ثمار الصناعة ١٣٤، وط حنا ٣٤.
(٣) من قوله «وصاحب الثّمار هو...» ليس في د.
(٤) كذا في س وثمار الصناعة، وعند فجال: يستنبط.
(٥) المصباح المنير مادة (نبط).
(٦) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٧) «عند رواة الشواذّ» كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٨) زاد في ب: الفصيح. ثم شطبت.
(٩) أي: للقواعد بالحديث. وفي د: على الأسباب لها من.
(١٠) البديع لمحمد بن مسعود بن الزكي. وقد نقل نصه هذا الشيخ خالد الأزهري في التصريح عن خط ابن هشام، واستشهد بقوله تعالى: ﴿هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾. ينظر: التصريح (المفعول فيه) ١:٥١٩.

قولُه تعالى: ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾[1] فأعرب «حيثُ» مفعولاً به لـ«أعلَم»، وأباه الجمهور، وجعلوه مفعول فعلٍ محذوفٍ مدلولٍ عليه بـ«أعلم» لا به. أي: يعلم مكان جعلها[2].

وقولُه تعالى: ﴿ فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا ﴾[3] فـ«طعامًا» محوّلٌ، أي: أيّ طعامها أزكى، فـ«طعامًا» به عنده لما ذُكر، أو لأنّه فاعلٌ معنىً.

وقولُه تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُ ﴾[4] ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾[5] على المصدر من حرف جرّ بدل «أن»[6]. وفي محلّه بعد حذفه قولان:

النصب مفعولاً به.

والجرّ إبقاءً لما كان كما كان[7].

ولم أقف على آياتٍ فيها إعمال «أفعل» التفضيل. فليُتأمل قول المصنّف «وأورد آيات»[8].

قال[9]: **ومن الأخبار** النبويّة الواردة في إعماله **حديثُ: «ما من أيّامٍ أحبّ إلى الله فيها الصومُ»**[1] كذا. والمعروف كما في «همع الهوامع»[2]: «ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل منه في عشر عشر ذي الحجة»[3] فرفع بـ«أحب العمل» «الصوم»[4] لوجود شرطه فيه وهو أنّه[5]:

---

(١) الأنعام ٦: ١٢٤.

(٢) هذا رأي الفارسي وتبعه عليه أبو البقاء والتبريزي وابن عطية وابن هشام. وردّه أبو حيّان والشيخ خالد الأزهري.
ينظر: المحرر الوجيز ٢:٣٤٢، والبحر المحيط ٤:٢١٨، والدر المصون ٥:١٣٧، ومغني اللبيب (حيث) ١٦٧، (الباب الخامس، الجهة الأولى) ٦٨٩، والتصريح ١:٥١٩، وهمع الهوامع (أفعل التفضيل) ٥:١١٠.

(٣) الكهف ١٨: ١٩.

(٤) من قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَأَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِ أَمۡسِكۡ عَلَيۡكَ زَوۡجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخۡفِي فِي نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيۡدٞ مِّنۡهَا وَطَرٗا زَوَّجۡنَٰكَهَا لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٞ فِيٓ أَزۡوَٰجِ أَدۡعِيَآئِهِمۡ إِذَا قَضَوۡاْ مِنۡهُنَّ وَطَرٗاۚ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ مَفۡعُولٗا ٣٧ ﴾ الأحزاب ٣٣: ٣٧.

(٥) من قوله تعالى: ﴿ يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ لِيُرۡضُوكُمۡ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ ٦٢ ﴾ التوبة ٩: ٦٢.

(٦) في الفيض ١:٥٠٧: على تقدير حرف الجرّ قبل «أن»، يعني: منصوب بنزع الخافض.

(٧) من قوله «وقولُه تعالى ﴿ فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا ﴾...» ليس في د.

(٨) في هامش أ و ج: نسخة: «ولم أقف على آية فضلاً عن آيات فيها إعمال (أفعل) التفضيل في الفاعل الظاهر كما يدل له ما بعده فليتأمل قول المصنف ثم أورد آيات. انتهى».

(٩) زاد في أ و ب و ج: والظاهر هو وما بعده.

مفضّلٌ على نفسه باعتبارين.

واقعٌ بين ضميرين [٦٥ب] ثانيهما له، والآخر للموصوف.

واقع(٦) بعد نفيٍ.

والحديث ذكره الشيخان(٧).

وذكر ما استشهد به(٨) من الحديث دون ما استشهد به من القرآن وكلام العرب؛ لجريانهما على المعتاد، والخلافُ إنّما هو في ذلك.

وظاهر التمثيل بالحديث أنّ الكلام في رفع «أفعل» الفاعلَ(٩) الظاهر. ويمنعه أنّ رفعه لم يجئ في التنزيل، وآيةٍ فضلاً عن آياتٍ مطلقةٍ تحمله فلذا حملّه كلامه(١٠).

قال المصنّف **ومما يدلّ لصحّة ما ذهب إليه «ابن الضائع»** -بالمعجمة والمهملة- **و أبو حيّان» أنّ ابن مالكٍ » استشهد على** ثبوت **لغة «أكلوني البراغيث»**(١)

---

(١) بهذا اللفظ استشهد به سيبويه في الكتاب ٢:٣٢، وعنه أخذه النحاة، فقد استشهد به المبرّد في المقتضب ٣:٢٥٠، وابن السرّاج في الأصول في النحو ١:١٣١، و٢:٤٤ -وهؤلاء الثلاثة تمثّلوا به تمثيلاً ولم يذكروه حديثاً- والعُكْبَري في اللباب ١:٤٤٧، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢:١١٤٠، والرضي في شرح الكافية ٣:٤٧١، وأبو سعيد الفرخان في المستوفى ٢:٩، وابن هشام في شرح شذور الذهب ٤١٥، وابن عقيل ٢:١٤٩. ولم أجد هذه الرواية ورواية همع الهوامع الآتية في كتب الحديث. قال ابن الطيب ١:٥٠٨: ولم نقف عليه في شيء من الروايات على ما ذكره صاحب البديع.

(٢) همع الهوامع ٥:١٠٧.

(٣) كذا في د، وفي أ ب ج: «جمع الجوامع»: «ما من أيام أحبُّ إلى الله العملُ منه في عشر ذي الحجة». والذي في كنز العمال ١٢:٣١٨، رقم: ٣٥١٩٣ -وهو إعادة ترتيب لـ«جمع الجوامع» لم يغيّر فيه حرفاً كما ذكر في المقدّمة-: ما من أيامٍ أحبّ إلى الله العمل فيهن من هذه الأيام. قال: أخرجه الطبراني. وللحديث روايات صحيحة أخرى لا تهمنا.

(٤) سقطت من د.

(٥) ورفعه للظاهر لا يكون إلا في «مسألة الكحل» على الأصح، وهي قولهم: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ.

(٦) سقطت من أ و ب و ج.

(٧) أخرج البخاري ١:٣٢٩ حديثاً قريباً من هذا الحديث في كتاب العيدين، باب فضل العمل في أيام التشريق ١١، رقم: ٩٢٦: ما العملُ في أيامٍ العشرِ أفضلُ من العمل في هذه. قالوا: ولا الجهاد؟ قال: ولا الجهادُ، إلاّ رجلٌ خرج يُخاطر بنفسه وماله، فلم يرجع بشيءٍ. وحديثنا في الأيام العشر من ذي الحجة. ومع ذلك ذكره ابن الأثير في فضل الأيام العشر، وأشار لتخريج البخاري له في أيام التشريق. ينظر: جامع الأصول ٩:٢٦٢، رقم: ٦٨٦٣. ولم أجده في مسلم.

(٨) أي: ذكر السيوطي ما استشهد به صاحب البديع.

(٩) «أفعل الفاعل» في النسخ: «أفعال الفاعلة».

(١٠) من قوله «وظاهر التمثيل بالحديث...» ليس في د.

البراغيث»(١) من لحوق علامة [٥٩أ]التثنية أو الجمع للعامل عند تثنية أو جمعِ فاعله **بحديث الصحيحين**(٢): **«يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار»**(٣). **وأكثر من ذلك** الاستشهادِ لها به **حتى** غايةٌ للإكثار- أي: إلى أن **صار يسميها**(٤) **لغة «يتعاقبون»**؛ لورود الحديث عليها ظاهراً. [١٥د]

وقد استدلّ به تبعاً له الإمام «عبدُ الرحمن بن عبد الله **السهيلي**»(٥)، صاحبُ «الروض الأنف»(٦) وغيره. **ثم قال: لكنّي أقول: إنّ الواو فيه علامة إضمار لأنّه** أي: الحديثَ المستدَلّ به **حديثٌ مختصرٌ رواه البزّار**»(٧) -بالزاي والراء بينهما ألف- **مطوّلاً محرّراً**(١): من التحرير. والوصفان بصيغة اسم المفعول. **فقال** «البزّار»(٢) **فيه** أي: الحديثِ: **«إنّ لله ملائكةً يتعاقبون فيكم»** وفاعلُ الضمير جماعةِ الذكور عائدٌ لـ«الملائكة»، [٦٧ج] رابطٌ لجملة الخبر باسم «إنّ».

---

(١) ينظر: الكتاب ١:١٩، و٧٨، و٢:٤٠، وشرح الكافية ٢:٤١٤، و ٣:٢٧٦، والتذييل والتكميل ١:١٨٨، و٣:٢٧١، و٦:٢٠٢، ومغني اللبيب (الواو) ٤٧٨، وهمع الهوامع (الفاعل) ٢:٢٥٧.

(٢) أخرجه البخاري ١:٢٠٣، في كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر١٥، رقم: ٥٣٠، وفي ٦:٢٧٠١، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى «تعرج الملائكة والروح إليه» ٢٣، رقم: ٦٩٩٢، وفي ٦:٢٧٢١، باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة ٣٣، رقم: ٧٠٤٨، ومسلم ١:٤٣٩ في كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما ٣٧، رقم: ٢١٠. وفي رواية لهما: والملائكةُ يتعاقبون فيكم.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية (باب الفاعل) ٢:٥٨١، وشرح التسهيل (باب إعراب صحيح الآخر) ١:٥٠، و(باب المبتدأ) ١:٢٧٢، و(باب الفاعل) ٢:١١٦، و(باب الصفة المشبهة) ٣:٩٩. وينظر التذييل ولبتكميل ٦:٢٠٢.

(٤) في أ و ب و ج: تسميتها. ينظر: شرح التسهيل ١:٢٧٢، و٣:٩٩. وتبعه في ذلك الرضي في شرح الكافية ١:٢٢٨، و٢٥٨، و٣:٢٧٦.

(٥) توفي سنة ٥٨١هـ. وفيات الأعيان ٣:١٤٣، رقم: ٣٧١. قال ابن الطيب ١:٥١٤: وقوله في الشرح «إنّه تبع ابن مالك في الاستدلال بهذا الحديث» جهلٌ بالتاريخ؛ فإنّ بين وفاتهما نحو مئة عام. ينظر كلام السهيلي على لغة «أكلوني البراغيث» والحديث في نتائج الفكر ١٢٧-١٢٨ «يتعاقبون فيكم ملائكة»، وهو يرى فيه أن الواو علامة جمع. ولم أجد ما نسبه إليه السيوطي بأن الحديث مختصر من حديث طويل. وقريب منه ما ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل ١:١٨٨، ٦:٢٠٨. وعنه نقل السيوطي في الديباج، كما سيأتي.

(٦) وهو شرح لكتاب السيرة النبوية لعبد الملك بن هشام ٢١٨هـ الشهيرة بسيرة ابن هشام. والكتاب مطبوع. ينظر: كشف الظنون: ١:٩١٧.

(٧) هو الحافظ أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر البصري، توفي سنة ٢٩٢هـ. تذكرة الحفاظ ٢:٦٥٣، رقم: ٦٧٥.

وقولـه: «**ملائكــةٌ بالليــل**» مبتدأٌ، والخبر محـذوفٌ لدلالـة المقـام عليـه. أي: يتعاقـب فـيكم بالليـل. «**وملائكةٌ بالنهار**»[3] فلا شاهدَ في الحديث للغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» المذكورة.

وقال «ابن الأنباري» في «الإنصاف في مسائل الخلاف»[4]، **في منع «أَنْ» في خبر «كاد»**[5]: **وأمّا حديث «كاد الفقر أن يكون كفراً**، وكاد الحسد أن يكون سبقَ القدر». رواه «أبو نُعيم» في «الحلية»[6] من حديث «أنس» مرفوعاً. إذ أدخل «أن» في خبر «كاد»، **فإنّه** أي: الحديثَ لما ذكر فيه، **من تغيّرات الرواة؛ لأنّه**[7] **أفصح مَن نطق بالضاد** أي: المعجمة. وهم العرب لاختصاصها بلغتهم.

وفي «التوضيح»[8] لابن مالكٍ بعد ذكر حديث عمر «ما كدتُ أن أصليَ العصر حتى كادت الشمسُ أن تغرب»، وقول أنس بن مالكٍ[9]: «فما كدنا أن نصل لمنازلنا»[1]، وقول بعض الصحابة عن البرُمة «حتى كادت

---

(١) عند فجال: مجوّداً.

(٢) في مسنده البحر الزخار ٥:٣٠٧، في مسند عبد الله بن مسعود، مما رواه زاذن عنه، رقم: ١٩٢٤ و ١٩٢٥، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٣م. ولفظه: إن لله ملائكة سيّاحين يبلغوني عن أمتي السلام. وقد ذكر ابن حجر في الفتح ٢:٣٤ عند نقل كلام أبي حيان أن حديث البزار في مسند أبي هريرة. والذي عند البزار في مسند أبي هريرة عن طريق سعيد بن المسيب، رقم: ٧٧٣٣: إن صلاة الجميع تفضل على صلاة الرجل وحدَه خمسة وعشرين، وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار عند صلاة الفجر.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ دون «فيكم» أحمد في مسنده عن أبي هريرة ١٢:٤٦٠، رقم: ٧٤٩١. وقد كرر السيوطي كلامه على هذا الحديث في شرحه على النسائي ١:٢٦٠، رقم الحديث: ٤٨٤، وفي الديباج على صحيح مسلم ٢:٢٧٩، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر ٣٧، رقم: ٢١٠. ومثله ابن علان في دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ٣:٥٥٠؛ وخير من تكلّم في شرحه الإمام ابن حجر في الفتح ٢:٣٤.

(٤) الإنصاف (المسألة ٧٧) ٢:٥٦٧، و(المسألة ٨٠) ٤٥٣، ط جودة مبروك.

(٥) وهو من الضرورات عند البصريين، وجوّزه ابن مالك في غيرها. ينظر: الكتاب (باب من أبواب أن التي تكون والفعل بمنزلة مصدر) ٣:١٦٠، والمقتضب (باب الأفعال التي تسمّى أفعال المقاربة) ٣:٧٥، والأصول في النحو (باب الحروف التي جاءت للمعاني) ٢:٢٠٧، وشرح الكافية الشافية ١:٤٥٣، وشرح التسهيل ١:٣٩١، والتذييل والتكميل ٤:٣٣٦، والتصريح ١:٢٨٤، وهمع الهوامع ٢:١٣٩.

(٦) حلية الأولياء ٨:٢٥٣، في ترجمة يوسف بن أسباط ٤٠١. وهو في فيض القدير ٤:٥٤٢، رقم: ٦١٩٩.

(٧) سقطت من أ و ب و ج.

(٨) شواهد التوضيح ٩٩ – ١٠١ باختصار. واسمه الكامل: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

أي: صحيح البخاري. وقد نقل معظمه الإمام ابن حجر في الفتح.

(٩) في أ و ب و ج: «مالك» دون «أنس بن». وفي د: «أنس» دون «بن مالك». وهو الصحابي المشهور.

أن تنضَـجَ »[٢]، وقول «جبير بن مطعم»[٣]: «كاد قلبي أن يطير»[٤]، مما لفظه: تضمّنت هذه الأحاديث وقوعَ خبر «كاد» مقروناً بـ«أن» وهو مما خفي على أكثر النحويين. أي: وقوعُه في كلامٍ لا ضرورةَ فيه. والصحيح جوازه، إلاّ أنّ وقوعه غيرَ مقرون بـ«أن» أكثرُ وأشهر من وقوعه مقروناً بها؛ ولذا لم يقع في التنزيل إلا مجرّداً منها، وهو لا يمنع وقوعَ ذلك مقروناً بها في غيره، واستعمالَه قياساً.

ومنعُ اقترانه بها في خبر أفعال الشروع للمنافاة، ولا منافاةَ في المقاربة، بل يؤكّد مقتضاها، فإنّها تقتضي الاستقبال وذلك مطلوبٌ. فمانعه مغلوبٌ بالدليل إذا انضمّ لهذا التعليلِ استعمالٌ فصيحٌ ونقلٌ صحيحٌ كما في الأحاديث المذكورة تأكّد[٥] الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل.

وقد اجتمع الوجهان في قول عمر: «ما كدتُ أن أصليَ العصر حتى كادت الشمس تغرب»[٦]، وفي قوله ع: «كاد الحسد[٧] يغلب القدر، [٦٦ب] وكاد الفقر أن يكون كفراً »[٨].

---

(١) أخرجه البخاري ١:٣٤٤، في كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء على المنبر ٧، رقم: ٩٦٩. بلفظ: إلى منازلنا. عن أنس.

(٢) أخرجه البخاري ٤:١٥٠٥ في كتاب المغازي ، باب غزوة الخندق ٢٧، رقم:٣٨٧٥، ، بلفظ: «قد كادت تنضَجُ». وفي صورة عن الأميرية لدار طوق النجاة ببيروت ٥:١٠٨ بلفظ: قد كادت أن تنضَج. وكذا ابن الأثير في جامع الأصول ١١:٣٥٣، رقم: ٨٩٠٩.

(٣) صحابي أسلم قبل الفتح، وقيل بعده. توفي سنة ٥٧هـ. وقيل غير ذلك. الإصابة ١:٢٣٥، رقم: ١٠٨٧، وط البجاوي. ١:٤٦٢، رقم ١٠٩٣.

(٤) وتمام الحديث: «سمعت النبي ρ يقرأ في المغرب بـ«الطور» فلمّا بلغ هذه الآية: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَۜيْطِرُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾ [الطور: ٣٥ – ٣٧] كاد قلبي أن يطير». أخرجه البخاري ٤:١٨٣٩، في كتاب التفسير، باب تفسير سورة النجم ٣٣٦، رقم: ٤٥٧٣.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: تأكيد.

(٦) كذا في د وشواهد التوضيح والفيض ١:٥٢٤. وفي أ و ب و ج: حتى كادت الشمس أن تغرب. وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل كذلك ١:٣٩١، ونقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٤:٣٣٦. وقد أخرجه البخاري ١:٢١٤، في كتاب مواقيت الصلاة، باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت ٣٥، رقم:٥٧١، ، بلفظ: «ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب». وفي ٤:١٥٠٩كتاب المغازي ، باب غزوة الخندق ٢٧، رقم:٣٨٨٦، ، بلفظ: «ما كدت أن أصلي حتى كادت الشمس أن تغرب». وفي ١:٢٢٩، كتاب الأذان، باب قول الرجل ما صلينا ٢٦، رقم: ٦١٥، بلفظ: «ما كدت أن أصلي حتى كادت الشمس تغرب». وأخرجه ابن حبان ٧:١٤٦، في كتاب الصلاة ، باب صلاة الخوف، ذكر الإباحة للمرء عند اشتداد الخوف أن يؤخر الصلاة إلى أن يفرغ من قتاله، رقم: ٢٨٨٩، ، بلفظ: « ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب».

(٧) زاد في أ و ب و ج: أن. وهو مخالف للمصادر.

(٨) قال الحافظ العراقي في المغني عن حمل الأسفار ٢:٨٦٣ رقم: ٣١٧١: [أخرجه] أبو مسلم الليثي والبيهقي في الشعب من رواية يزيد الرقاشي عن أنس. و «يزيدُ» ضعيفٌ. ورواه الطبراني في الأوسط من وجه آخر بلفظ: «كادت الحاجة أن تكون كفراً » وفيه ضعف أيضاً . وهنا ينتهي كلام ابن مالك.

والذي سلكه «النووي» في «شرح مسلم» اتّباعُ طريق شيخه «ابن مالك»(١)، وكذا كثيرٌ من المتأخرين.

وقال بعضهم في ترجيحه، وأنّه يستشهد بالحديث مطلقاً. وعلّله بأنّ الصحابة ψ كانوا من الفصحاء البلغاء، وهم قد التزموا عند رواية الحديث بالمعنى أن يوردوا معناه في أفصح عبارةٍ وأحسن سبكٍ، فيراعون فيه قواعد الفصاحة(٢) والبلاغة، فيكون كلامهم مقارباً(٣) لكلامه عليه الصلاة والسلام. كيف، وذهب بعض المحدثين إلى أنّه لا تجوز الرواية بالمعنى إلاّ لمن أحاط بجميع دقائق [٦٠أ] علم اللغة، وكانت جميع المحسّنات الفائقة(٤) بأقسامها على ذكرٍ منه، فيراعيها في نظم كلامه، وإلاّ فلا يجوز(٥) له روايته بالمعنى. انتهى.

وقال بعضهم: وفتح احتمال التغيير والتصرّف في التعبير يؤدي إلى خرقٍ بعيد الالتئام(٦) في جميع الأحكام؛ لأنّ المخالف – مثلاً – يقول لمن استدل عليه في حكمٍ بلفظ حديثٍ: لعلّ هذا اللفظَ من الراوي، على حسب فهمه، وليس لفظ الحديث كذلك، فلا يستقيم لك الاستدلال بذلك. وفي ذلك مالا يخفى. والله أعلم.

وفي «شرح الجامع الصغير» [٦٨ج] للشيخ «إسماعيل العلوي»: وأجاب العلاّمة «سراج الدين البُلقيني»(٧) عن «ابن مالك» بأنّ ما ذكره من الأحاديث في القواعد النحويّة ليس للإثبات، بل للاعتضاد؛ فإنّه يجد الشواهد من كلام العرب لما يقوله، فيأتي بالحديث للاعتضاد، لا لإثبات قاعدة نحويّة بمجرد ذلك(٨).

---

(١) ينظر: شرح صحيح مسلم ١٠٦:٥، كتاب الحج، باب نقض الكعبة ٦٩، رقم: ٤٠٣.
(٢) كذا في د والفيض ٥٢٤:١. وفي أ و ب و ج: المصاحف.
(٣) في الفيض: مقارناً.
(٤) كذا في الفيض ٥٢٤:١. وفي د: العائدة.
(٥) في د: يجوز.
(٦) كذا د وفي الفيض ٤٥٨:١ و٥٢٤، وفي أ و ب و ج: الاسام.
(٧) عمر بن رسلان أبو حفص. توفي سنة ٨٠٥هـ. الضوء اللامع ٨٥:٦.
(٨) أصل هذا الكلام مراسلة بين الدماميني والبلقيني بعنوان (الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، مكاتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني)، حققها الدكتور رياض بن حسن الخوّام وقدّم لها بمقدمة. وهي مطبوعة في عالم الكتب ببيروت، ط١، ١٩٩٨م. وهذا نصّها (من ص ٢٦ حتى ص ٢٩): قال العلامة بدر الدين الدماميني: وقد كنت عام ثلاثة وتسعين وسبعمائة كتبت سؤالاً نصه: ما جوابكم رضي الله عنكم في الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية، هل هو صحيح أو لا؟ فقد منع ذلك بعضهم مستدلاً بأن الحديث يجوز نقله بالمعنى، فلا يجزم بأنه هذا لفظه صلى الله عليه وسلم. وقد أشار الشيخ أثير الدين أبو حيّان إلى هذا المعنى، وخالف في ذلك بعضهم محتجاً بأن تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في أشعار العرب وكلامهم، فيجب ألا يستدل بهذا أيضاً، وهو خلاف الإجماع، وزعم هذا القائل أن الاستدلال بالحديث إنما يسقط إذا أثبت المنكر أن الحديث المستدلّ به ليس من لفظه عليه الصلاة والسلام، وأن لفظه كان كذا، وأن الناقل غيّره إلى كذا، فأيّ الرأيين أصح، بيّنوا لنا الحجة على ذلك مثابين مأجورين.
فكتب مولانا شيخ الإسلام سراج الديني البلقيني رحمه الله ما صورته ومن خطه نقلتُ: اللهم أرشد للصواب، إثبات القواعد النحوية يحتاج إلى استقراء تام من كلام العرب، ومجرد وجود لفظة في حديث لا تثبت به قاعدة نحوية، وكذا مجرد وجود لفظة في كلام العرب، والذي وقع لابن مالك في ذلك في (يتعاقبون فيكم)، وفي (مَنْ يقمْ ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما

وأجاب العلاّمة «ابن خلدون» المالكي(1) بأجوبةٍ أحسنها: أنّ تدوين الأحاديث كان في الصدر الأوّل، قبل فساد العربيّة، والتبديل -على تقدير تسليم إمكانه- ممّن يسوّغ الاحتجاج بكلامه ممّا فيه تبديل لفظٍ يصحّ الاحتجاج به بلفظٍ كذلك. انتهى(٢).

وفي كلا الجوابين ما لا يخفى؛ لأنّ «أبا حيّان» يعترض على «ابن مالكٍ» إثباته القواعدَ النحويّة بالحديث، لا تأييدَها به.

وقد أشار «ابن الضائع» أنّ لا اعتراض على من لم يثبت(٣) بذلك قاعدةً.

فكلام «السراج البُلقيني» في المدّعى، وتحويلٌ للأمر عن المختَلف فيه، المعترَضِ فاعلُه(٤)، إلى ما لا شيء فيه(٥).

ودعوى «ابن خلدون» أنّ تدوين السنّة، من قبل تغيير الألسنة، في مقام المنع(٦) [٥٢د]فما حصل التدوين إلاّ في عصر التابعين، ويومئذٍ فقد اختلطت اللغة. والرواية بالمعنى لم يقف(٧) على أولئك الأقوام، بل جائزةٌ أبداً بشرطها، فجاء(٨) ذلك الاحتمال، لكن بالنظر إليه ما أشرنا إليه من الخرق، الذي إذا اتسع لا يمكن رقعه. والله أعلم.

تقدم من ذنبه) وغير ذلك، فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث، فيأتي به كالاعتضاد لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك، وشيخنا أبو حيّان يتوقف في ذلك من جهة ما دخله من تغيير الرواة، وأما ما نقل عن العرب من منظوم ومنثور مع الاستقراء فذلك هو الذي تثبت به قواعد أبواب النحو، والذي ذهب إليه الشيخ ابن مالك من الاعتضاد حسن راجح، والله سبحانه أعلم بالصواب.

(١) عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي. توفي سنة ٨٠٨هـ. الضوء اللامع ٤:١٤٥، رقم: ٣٨٦.

(٢) ما نقل عن شرح الجامع الصغير جاء في د في آخر الفصل بعد قوله: والله أعلم.

(٣) كذا في د. وفي أ و ب و ج: ينسب.

(٤) لعلها: عليه. أو: فعله.

(٥) ينظر رد ابن الطيب ١:٤٨٩.

(٦) ينظر رد ابن الطيب: الفيض ١:٥٢٥.

(٧) أي: فعلُها.

(٨) في د: في.

فصل

وأمّا كلام العرب الوارد عنهم **فيحتجّ** -بالبناء للمفعول- **منه بما ثبت عن الفصحاء.**

أحد الظرفين الأولين(١) نائب الفاعل، والثاني حال منه(٢) أو لغوٌ متعلّقٌ منه(٣) بـ«ثبت»(٤).

اعتبر في العربيّ المحتجّ بكلامه الفصاحة(٥)، فاقتضى أنّ من(٦) جرى كلامه على مجرى(٧) علم النحو، إلاّ أنّ فيه غرابةً أو تنافراً(٨) لا يحتجّ به في إثبات متعلّقٍ(٩) أمرٍ نحويٍّ(١٠) لم يثبت عن غيره.

الموثوق بعربيّتهم بالعلم بها بالاستفاضة، أو بنقل العدول، أو جزم(١١) عارفٍ معتدٍّ بها.

قال «أبو نصر إسحاق بن إبراهيم **الفارابي»**: بالقاف(١٢) والراء والمهملة، نسبةٌ لمدينةٍ خلف «الشاش». كما في «اللّب»(١٣). صاحب [٦٧ب] «ديوان الأدب في اللغة»، وخال «الجوهري» صاحب «الصحاح»(١٤).

---

(١) ليست في د.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: عنهم حال.

(٣) ليست في د.

(٤) كذا في النسخ. ولعلّ العبارة: والثاني منهما حال منه، أو لغو [متعلّق بـ«يحتجّ»، والثالث لغو متعلّق] بـ «ثبت». قال في الفيض ١:٥٢٦: أحد الظرفين الأولين نائب فاعل، والآخر حال منه ، أو لغو يتعلّق بـ«يحتجّ» والثالث لغو يتعلّق بـ«ثبت».

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: كلامهم.

(٦) كذا في ، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٧) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٨) في الفيض ١:٦٢٦: فيقتضي أنّ من جرى كلامه على قواعد العربية إلاّ أنّه اشتمل على غرابة أو تنافر.

(٩) ليست في د.

(١٠) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(١١) في د: وبجزم.

(١٢) كذا في النسخ: القارابي بالقاف. وهي عند فجال وفي د والفيض: الفارابي. وهو الصواب. في هامش أ و ج: قوله: (بالقاف) الذي ينبغي التعويل عليه أنه بالفاء، ولعل ما هنا تحريف. فلتراجع نسخة صحيحة فإن وجدت كذلك فهو سهو بلا ريب.

(١٣) ليس في د. لب اللباب، مادة (الفارابي) ٢:١٤٢ رقم: ٢٩٤١.

(١٤) الفارابي: هو محمد بن محمد بن طرفان، أبو نصر الفارابي، من (الفاراب) إحدى مدن الترك. الفيلسوف الشهير بالمعلم الثاني، المتوفى سنة ٣٣٩هـ. و«رسالة الحروف» الآتي ذكرها له. وقد تبع ابنُ الطبيب ابن علان في هذا الخطأ. ينظر: إخبار العلماء بأخبار الحكماء ١٨٢، وهدية العارفين ٢:٣٩.

ولذ كانت قريشٌ فيوأّ لكتابه المسمّى بـ«الألفاظ والحروف»(١) «ولد النَضْرِ بن كِنانةَ» – على الصحيح – أجودَ العرب إتقاداً(٢) للأفصح من الألفاظ في قوّته(٣) في أسبابها، وأسهلها(١) على اللسان عند النطق(٢) فأحسنها تهيّؤاً لأنّ ما في النطق به معنوية جوازه(٣) ما،

---

(١) الحروف ٤٦ بتصرّف، تذكرة أبي حيان ٥٧٤، والمزهر ١: ٢١١. وهذا نصّ كلامه في المطبوع: وقد يجب لذلك أن يعلم مَن الذين ينبغي أن يؤخذ عنهم لسان تلك الأمّة. فنقول: إنّه ينبغي أن يؤخذ عن الذين تمكّنت عادتهم لهم على طول الزمان في ألسنتهم وأنفسهم تمكّناً يحصّنون به عن تخيّل حروف سوى حروفهم والنطق بها، وعن تحصيل ألفاظ سوى المركّبة عن حروفهم وعن الناطق بها ممّن لم يسمع غير لسانهم ولغتهم، أو ممّن سمعها و جفا ذهنه عن تخيّلها ولسانه عن النطق بها، وأمّا مَن كان لسانه مطاوعاً على النطق بأيّ حرف شاء ممّا هو خارجٌ عن حروفهم وبأيّ لفظ شاء من الألفاظ المركّبة عن حروف غير حروفهم وبأيّ قولٍ شاء من الأقاويل المركّبة من ألفاظٍ سوى ألفاظهم، فإنّه لا يؤمَن أن يجري على لسانه ما هو خارجٌ عن عاداتهم الممكّنة الأولى فيعوّد ما قد جرى على لسانه فتصير عبارته خارجة عن عبارة الأمّة، ويكون خطأً ولحناً وغير فصيح. فإن كان مع ذلك قد خالط غيرهم من الأمم وسمع ألسنتهم أو نطق بها كان الخطأ منه أقرب وأحرى، ولم يؤمَن بما يوجد جاريا في عادته أنّه لغير تلك الأمّة التي هو منهم. وكذلك الذين كانوا يحصّنون عن النطق وعن تحصيل حروف سائر الأمم وألفاظهم – إذ كانوا يحصّنونهم ممّا لم يكونوا تعوّدوه أوّلاً من مخالفة أشكال ألفاظهم وإعرابها – إذا كثرت مخالطتهم لسائر الأمم وسماعهم بحروفهم وألفاظهم، لم يؤمَن عليه أن تتغيّر عادته الأولى، ويتمكّن فيه ما يسمعه منهم فيصير بحيث لا يوثق بما يُسمع منه. ولمّا كان سكّان البرّيّة في بيوت الشَعر أو الصوف والخيام والأخسية من كلّ أمّة أجفى وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكّن بالعادة فيهم، وأحرى أن يحصّنوا أنفسهم عن تخيّل حروف سائر الأمم وألفاظهم وألسنتهم عن النطق بها، وأحرى ألّا يخالطهم غيرهم من الأمم للتوحّش والجفاء الذي فيهم، وكان سكّان المدن والقرى وبيوت المدر منهم أطبع، وكانت نفوسهم أشدّ انقياداً لتفهّم ما لم يتعوّدوه ولتصوّره وتخيّله وألسنتهم للنطق بما لم يتعوّدوه، كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمّة عن سكّان البراري منهم متى كانت الأمم فيهم هاتان الطائفتان. وتُتحرّى منهم مَن كان في أواسط بلادهم. فإنّ مَن كان في الأطراف منهم أحرى أن يخالطوا مجاوريهم من الأمم، فتختلط لغاتهم بلغات أولئك، وأن يتخيّلوا عجمة مَن يجاورهم. فإنّهم إذا عاملوهم احتاج أولئك أن يتكلّموا بلغة غريبة عن ألسنتهم، فلا تطاوعهم على كثير من حروف هؤلاء، فيلتجئوا إلى أن يعبّروا بما يتأتّى لهم ويتركوا ما يعسر عليهم. فتكون ألفاظهم عسيرة قبيحة وتوجد فيها لكنةٌ وعجمةٌ مأخوذةٌ من لغات أولئك. فإذا كثر سماع هؤلاء ممّن جاورهم من هذه الأمم للخطأ تعوّدوا أن يفهموه على أنّه من الصواب لم يؤمَن تغيّر عادتهم، فلذلك ليس ينبغي أن تؤخذ عنهم اللغة مَن لم يكن فيهم سكّان البراري أُخذت عن أوسطهم مسكناً. وأنت تتبيّن ذلك متى تأمّلت أمر العرب في هذه الأشياء. فإنّ فيهم سكّانَ البراري وفيهم سكّان الأمصار. وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين. وكان الذي تولّى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة في أرض العراق. فتعلّموا لغتهم والفصيح منها من سكّان البراري منهم دون أهل الحضر ثمّ من سكّان البراري مَن كان في أوسط بلادهم ومن أشدّهم توحّشاً. وجفاءً وأبعدهم إذعاناً وانقياداً ، وهم قَيس وتميم وأسَد وطَيّ ثمّ هُذَيل، فإن هؤلاء هم مُعظَم مَن نُقل عنه لسان العرب. والباقون فلم يؤخذ عنهم شيءٌ لأنّهم كانوا في أطراف بلادهم، مخالطين لغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيّين وأهل الشام وأهل مصر.

(٢) عند فجال وفي المزهر: انتقاداً. وفي التذكرة: انتقاء. وفي د: ابعادا. والباء مهملة.

(٣) «في قوته» في د: لقوته.

وأحسنها(٤) مسموعاً؛ لأنّه ألذّ في النفس، **وأبينها(٥)**: أقواها، **إبانةً: إظهاراً عمّا في النفس** من المعاني. [٦١أ] ولاشتمال كلامهم على ما ذكر جاء به التنزيل.

قال «ابن فارس» في «فقه اللغة»(٦): عن «إسماعيل بن أبي عبيد الله»(٧) قال: «أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة(٨) لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالّهم أنّ قريشاً أفصح العرب ألسنةً وأصفاهم لغةً؛ وذلك أنّ الله تعالى اختارهم من جميع العرب، واختار منهم محمداً ﷺ، فجعل قريشاً قطّانَ حرمه، وولاةَ بيته، فكانت وفود العرب [من](٩) حُجّاجها وغيرهم يفدون إلى مكة للحجّ(١٠)، ويتحاكمون إلى قريش.

وكانت قريشٌ مع فصاحتها وحسن لغاتها [٦٩ج] ورقّة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللغات إلى سلائقهم(١١) التي طبعوا(١٢) عليها، فصاروا بذلك أفصحَ العرب. ألا ترى أنّك لا تجد في كلامهم عَنْعَنَةَ تميمٍ ولا عَجْرَفِيّةَ قيسٍ».

---

(١) في أ و ب و ج: أسلمها.
(٢) في د: عند أفصحيتها.
(٣) في د: صعوبة حزازه. ولم يتضح لي معناها.
(٤) في د: ولأحسنها.
(٥) في أ و ب و ج: أبنتها. دون واو. وفي د: ولأبينها.
(٦) الصاحبي (باب القول في أفصح العرب) ٣٣ والمزهر (النوع التاسع، الفصل الثاني) ١:٢١٠، وتاج العروس (المقدمة، المقصد الخامس) ١:٢٢. قال ابن خلدون في مقدمته (الفصل السابع والأربعون في أنّ اللغة ملكة صناعيّة) ٢:٣٧٨: كانت قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها، لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم. وأمّا مَنْ بعدَ عنهم من ربيعة ولخم وجذام وغسّان وإياد وقضاعة وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس والروم والحبشة، فلم تكن لغتهم تامة الملكة بمخالطة الأعاجم. وعلى نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصحة والفساد عند أهل الصناعة العربية. وينظر أيضاً في اختيار الأفصح من قبائل العرب: صبح الأعشى (المقالة الأولى، الفصل الثاني، الطرف الأول، المقصد الثالث، المصنف الثالث) ١:١٥٩. وسيأتي في الكتاب السادس كتاب التعادل والتراجيح، المسألة الخامسة عشرة (١٨٦أ) ص ٦٩٦ ما ترجحت به لغة قريش على غيرها.
(٧) لعله إسماعيل بن أبي عبيد الله معاوية بن عبيد الله الأشعري، أبو الحسن. سكن الرِّيَّ، وأبوه كان وزير المهدي. قال ابن معين: ليس بشيء. ينظر: ميزان الاعتدال ١:٢٣٨، رقم: ٩١٦، ولسان الميزان ٢:١٤٨، رقم: ١٢٠٢.
(٨) كذا في د والصاحبي والمزهر، وفي أ و ب و ج: والرواية.
(٩) الزيادة من الصاحبي والمزهر.
(١٠) «وغيرهم يفدون إلى مكة للحجّ» كذا في الصاحبي والمزهر، وفي أ و ب و ج: وهم يغدون لك للحج. وهو خطأ. وفي د: وغيرهم يعودون لمكة للحجّ.
(١١) كذا في الصاحبي والمزهر، وفي أ و ب و ج:سلائفهم. وفي د: سلاقتهم.
(١٢) كذا في الصاحبي والمزهر ود، وفي أ و ب و ج: طبقوا.

قال ثعلب في «أماليه»(١): ارتفعت قريشٌ في الفصاحة عن عنعنة تميمٍ، وتلتلة بهراء(٢)، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن(٣)، وتضجُّع قيسٍ(٤)، وعجرفيّة ضبّة، وفسّر [تلتلة] بهراء(٥) بكسر أوائل الأفعال المضارعة.

والقبائل الذين عنهم نُقلت [اللغة](٦) العربيّة لبنائهم(٧)، **وبهم**(٨): في طريقهم **اقتُدي** -بالبناء للمفعول-: اتُّبع، **وعنهم** أي: القبائل(٩)، **أُخذ** - بالبناء للمفعول - **اللّسان العربيُّ** الكامل؛ لكمال فصاحتهم **من بين قبائل العرب** ولأحيّة لغتهم مر .

والقبائل جمع «قبيلة»، وهم - كما في «المصباح»(١٠) - بنو أبٍ واحدٍ.

وعند علماء النسب(١١) ذو طبقات: قبيلةٌ فعشيرةٌ فعمارةٌ ففصيلةٌ ففخذٌ(١٢).

هم أي: القبائل العرب المفضّل عليهم(١٣) قريشٌ، **وقيسٌ وتميمٌ وأسدٌ. فإنّ هؤلاء** القبائل الثلاث من العرب **هم** ضمير فصلٍ للحصر - **[الذين](١) عنهم** أُخذ **أكثرُ ما أُخذ** من [٥٣ظ] الألفاظ العربيّ،

---

(١) مجالس ثعلب ١:٨٠، والخصائص ٢:١١، وسر صناعة الإعراب ١:٢٢٩، والمزهر ١:٢١١.

(٢) كذا في المزهر، وفي أ و ب و ج: وتلقية بهز. وفي د: وتلتلة بهر. وقد جاءت في المجالس والخصائص بعد «عجرفيّة ضبّة».

(٣) كذا في المجالس والخصائص، وفي المزهر: كسكسة ربيعة وكشكشة هوازن. وفي أ و ج: وكسكشة هوازن. وفي ب: وكشكشة هوازن. وكلا اللهجتين تنسبان لكلا القبيلتين. ينظر: جمهرة اللغة (كشكشة) ١:٢٠٧، والصاحبي ٣٣-٣٤، والخصائص ٢:١١ و١٢، والفائق (لخّ) ٣:٣١٢، وتاج العروس ١:٢٢. على أني لم أجد من نقل الكشكشة عن بكر إلاّ ابن دريد والزمخشري، ولعله يقصد بها «بكر بن هوازن».

(٤) كذا في المجالس والخصائص، وفي المزهر: قريش.

(٥) «وفسّر تلتلة بهراء» كذا في المزهر والزيادة منه. وفي أ: وقسر. وفي ب و ج: وقس را. وفي د: وفسّر بهراء. وفي مجالس ثعلب: وأمّا تلتلة بهراء، فإنّها تقول: تِعلمون وتِعقلون، وتِصنعون. بكسر أوائل الحروف.

(٦) الزيادة من فجال.

(٧) كذا في أ و ب و ج.

(٨) زاد في د: أي قريش. وقوله: «والقبائل الذين عنهم نقلت العربية لبنائهم» سقط من د.

(٩) في أ و ب و ج: الفواعل. وفي د: قريش. ولعل ما أثبته هو الصواب.

(١٠) المصباح المنير مادة (قبل).

(١١) زاد في د: أنّه.

(١٢) جاء في كتاب الأنساب للسمعاني (فصل في نسب قريش) ١:٥٠: قال الزبير بن بكار: العرب على ست طبقات: شعب، وقبيلة، وعمارة، وبطن، وفخذ، وفصيلة. وما بينهما فإنّما يعرفها أهلها. فمصر شعبٌ، وكنانة قبيلةٌ، وقريشٌ عمارةٌ، وقصيٌّ بطنٌ، وهاشمٌ فخذٌ، وبنو العباس فصيلة.

(١٣) «المفضّل عليهم» كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

ومعظمُه عطفٌ تفسيريٌّ - **وعليهم اتُّكل** -بالبناء للمفعول- **في الغريب** الذي لا يكون واضحَ المعنى لقلّة استعماله، **وفي الإعراب** للكلام، **و في التصريف** للكلمات. فهؤلاء القبائل لهم مكنةٌ بالنسبة لمن بعدَهم.

ثم يليهم هُذَيلٌ -بالتصغير وإعجام الذال[(٢)]- **وبعض كِنانةَ** -بكسر الكاف وتخفيف النون[(٣)]-

وبعض الطائيين: نسبةٌ لـ«طيّئ» كـ«سيّد».

ولم يؤخذ اللفظ العربيّ **عن[(٤)] غيرهم**: غيرِ هذه القبائل، **من سائر قبائلهم** أي العربِ في الأعمّ الأغلب فلا يُشكل إعمال «أن» عمل «ليس» في لغة العالية[(٥)].

وبالجُملة أي الخلاصة ، **فإنّه** أي الشأنَ ، **لم يؤخذ** اللفظ العربيّ **عن حضريٍّ**: ساكنِ الحاضرة؛ لأنّ المحلّ اجتماع الناس من الجوانب، واختلاط اللغات واختلالها.

قطُّ بفتح القاف وتشديد الطاء المهملة وضمّها ظرفٌ لما مضى من الزمان.[٦٨ب]

ولا عن سكّان البراري، ممن كان[(٦)] يسكن أطراف بلادهم.

«من»: بيانٌ لـ«كانٍ» ووصَف البلاد بقوله: **التي تجاور[(٧)] سائر الأمم الذين حولهم** أي العربِ ومنازلهم من الحاضرة كمنازل القِبطِ وفارسَ[(٨)].

فإنّه أي: الشأنَ ، **لم يؤخذ** -بالبناء للمفعول- [٦٢أ] **من[(٩)] لَخْمٍ** : بفتح اللام وإسكان الخاء المعجمة من غير «أل» -كما في «القاموس»[(١٠)]- حيٌّ باليمن.

ولا من جُذامٍ : بضم الجيم وتخفيف المعجمة. في «القاموس»[(١١)]: هي قبيلةٌ بجبالِ «حِسْمى»[(١)] من معدٍّ. انتهى.

---

(١) الزيادة من فجال.
(٢) «وإعجام الدال» ليس في د.
(٣) في د: النونين.
(٤) في أ و ب و ج: من.
(٥) في أ و ب و ج: الغالب. ينظر: التذييل والتكميل ٤:٢٧٨.
(٦) سقطت من أ و ب و ج.
(٧) في أ و ب و ج: تجاوز. وفي المزهر: بلادهم المجاورة لسائر.
(٨) جاءت العبارة في أ و ب و ج: ومنازلهم من الحاضرة لمنازل القِبْط وفارسِ مصرَ. وفي د: ومنازلهم كمنازل القِبْط وفارس. ولعلّ ما أثبته هو الصواب.
(٩) عند فجال وفي المزهر: لا من. قال ابن الطيب: وفي بعض النسخ سقوط «لا». ينظر في فساد لسان هذه القبائل المغني في النحو ١:٥١.
(١٠) القاموس المحيط مادة (لخم). والعبارة في د: وإسكان المعجمة. قال القاموس.
(١١) القاموس المحيط مادة (جذم).

فإنّهم -جمع باعتبار المعنى لتعدّد أفراد كلّ قبيلة]-(٢) **كانوا مجاورين**: منازلين(٣)، **لأهل مصرَ والقِبطِ**: بكسر القاف وسكون الموحّدة وآخره مهملةٌ. قال في «المصباح»(٤): نصارى مصرَ، الواحد «قِبْطيٌّ» على القياس.

ولا من قُضاعةَ: بضم القاف وتخفيف المعجمة والمهملة. في «القاموس»(٥): لقب «عمرو بن مالك بن حميرٍ» أبو حيٍّ باليمن، لُقّب به لانقضاعه(٦)، أي: انتجاعه عن(٧) قومه.

ولا من غَسّانَ أعاد النافي والجارّ تأكيداً للمقام-: بفتح المعجمة وتشديد المهملة، [٧٠ج] أبو قبيلةٍ.

ولا من إيادٍ: بكسر الهمزة وتخفيف التحتيّة آخره مهملةٌ. منهم «قُسّ بن ساعدة»(٨).

وعلّل عدم الأخذ عن هؤلاء بقوله: **فإنّهم كانوا مجاورين لأهل الشام**، وكانت سكنى الروم، فاختلطت ألسنتهم، واختلفت لغتهم، **وأكثرهم** أي: أهلِ الشام(٩)، **نصارى، يقرؤون في صلاتهم بغير العربيّة**.

في «المزهر»: يقرؤون بالعبرانية.

ولا من تَغلِبَ: بفتح الفوقيّة وسكون المعجمة وكسر اللام آخره موحّدةٌ.

والنّمِر بكسرٍ فسكونٍ (١٠)- **فإنّهم كانوا بالجزيرة** أي: بجزيرة العرب(١)، **مجاورين لليونان** -وفي نسخ: لليونانية(٢)- علا البحرُ على بلدهم، فأذهبها(٣).

---

(١) كذا في القاموس، وفي أ و ب و ج: خشمى. وفي د: حمى. وهي ببادية الشام. كما في معجم البلدان مادة (حسمى) ٢:٢٥٨.

(٢) زيادة من د.

(٣) في ج: متنازلين.

(٤) المصباح المنير مادة (قبط).

(٥) القاموس المحيط مادة (قضع).

(٦) الذي في القاموس: القضاعة... الفهد. وبه لقّب عمرو بن مالك بن حمير قضاعةً: أبو حيّ باليمن. أو لانقضاعه عن قومه. أو من قضعه كـ«مَنَعَ» قهره.

(٧) في ج: من. والتفسير «أي انتجاعه» من ابن علان.

(٨) في النسخ: قيس. مكان «قس». وهو الخطيب المشهور البليغ. توفي قبل البعثة. ينظر: الإصابة ٥:٢٨٥، رقم: ٧٣٣٤، وط البجاوي ٥:٥٥١، رقم: ٧٣٤٥، والقاموس المحيط وتاج العروس مادة (قسّ).

(٩) في د: أي: هذه القبائل.

(١٠) قال ابن الطيب ١:٣٣٩: بفتح النون وكسر الميم. والحق أنّه ما قاله ابن علان لغةٌ في (النمر) الحيوان.

ولا من بني بكرٍ (٤) -بفتح الموحّدة وسكون الكاف- [**لأنّهم كانوا مجاورين**](٥)

للنَّبَط(٦): بفتح النون والموحّدة وبالمهملة. ويقال: النبطة. في «المصباح»(٧): جيلٌ من الناس كانوا ينزلون سواد العراق.

والفُرْس: بضم الفاء وسكون الراء، آخره سينٌ مهملةٌ: جيلٌ من الناس. ويقال فيه: فارسٌ. وتأنيثه أغلبُ (٨).

ولا من عبد القيس، الذين منهم وفدٌ جاءوا»(٩)، وهم بطنٌ من ربيعةَ. كما في «الصحيحين»(١٠).

لأنّهم كانوا سكّان البحرين: عَلَمٌ منقولٌ عن صيغة التثنية على جزيرةٍ ببلقةٍ إلى الآنَ قُرب «القطيف»(١١). **مخالطين للهند** -الجيل المعروف من الناس- **والفرس**.

ولا من أَزْدِ عمانَ؛ لمخالطتهم للهند(١٢) الجيل المعروف من الناس، **والفرس**. خالف بين هذين فللأوّلين السكنى بالمحلّ المذكور والخلطةُ مع الجيلين المذكورين، وللآخرين الخلطة بهما فقط. فعبارته هنا أحسن مما حكاه في «المزهر»(١٣) بقوله: ولا من «عبد القيس» و «أزد عمان» لأنّهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس. فإنّها تُوهم مساواتهما في الإقامة ثمّ والخلطة.

---

(١) لعلها جزيرة الشام أو جزيرة الفرات، أو جزيرة أَقُوْرَ. وهي التي بين دجلة والفرات. ينظر: معجم البلدان، مادة (جزيرة أَقُوْرَ) ٢:١٣٤، ومعجم قبائل العرب، مادة (النمر بن قاسط) ٣:١١٩٢. أما القبيلة فهي كـ(كَتِف). ينظر: تاج العروس، مادة (نمر).

(٢) كذا عند فجال وفي التذكرة. وفي المزهر: لليونان. وما بين معترضتين ليس في د.

(٣) في الفيض ١:٥٣٣: وهم جيل انقرضوا، أغار البحر على بلادهم فأذهبها.

(٤) كذا في الفيض ١:٥٣٣، وعند فجال وفي التذكرة والمزهر: ولا من بكر.

(٥) الزيادة من فجال. ومكان الزيادة في د: لمجاورتهم.

(٦) في المزهر: للقبط.

(٧) المصباح المنير مادة (نبط).

(٨) الفَرس الحيوان يذكّر ويؤنّث، وتأنيثه أغلب. فقد خلط ابن علان بين مسمى الحيوان والجيل. ينظر: المذكّر والمؤنّث لابن التستري ٩٦، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٤، والمصباح المنير وتاج العروس، مادة (فرس).

(٩) زاد في أ و ب و ج: لأنّهم كانوا مجاورين. ولعل بعدها: للفرس والهند.

(١٠) ينظر: البخاري ١:٢٩ في كتاب الإيمان، باب أداء الخُمُس من الإيمان ٣٨، رقم: ٥٣. ومسلم ١:٤٦، في كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ρ وشرائع الدين ٦، رقم: ٢٣. وينظر: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب (عبد القيس) ٣٣٨، وفتح الباري (كتاب المغازي، باب وفد عبد القيس ٦٩، رقم: ٤٣٦٩) ٨:٨٥، ومعجم قبائل العرب (عبد القيس بن أفصى) ٢:٧٢٦.

(١١) ينظر: معجم البلدان، مادة (البحرين) ١:٣٤٦. ومكان «قرب القطيف» في د: سبالقطيف.

(١٢) في أ و ب و ج: الهند.

(١٣) المزهر ١:٢١٢.

ولا من أهل اليمن: العرب النازلين به من «يَعْرُب» و «قحطان».

أصلاً منصوب على الظرفيّة(١). أي في وقتٍ من الأوقات. وهذا الظرف لم يحكه في «المزهر».

لمخالطتهم(٢) للهنود والحبشة، ولولادة(٣) الحبشة فيهم لمّا استولوا على بلادهم، [٦٩ب] وملكوا ممالكهم كما هو مذكور في أوّل «سيرة ابن إسحاق»(٤) وغيرها.

ولا من بني حنيفة الذين منهم «مسيلمة المتنبّي»(٥)، **وسكّانِ اليمامة** من غير بني حنيفة. واليمامة هي أرض العارض المعروف الآن(٦).

ولا من ثقيفٍ أبي قبيلةٍ، والمراد القبيلة وقد بيّنت [٦٣أ، ٥٤د] أصلها في كتاب «الطيف الطائف بفضل الطائف»(٧).

وسكّانِ الطائف من غير ثقيفٍ من العرب.

والطائف الوادي المعروف(٨) وسمّي به قيل: لأنّ جبريل اقتلعه من أرض الشام بأمر الله تعالى؛ إجابةً لدعاء إبراهيم عليه السلام بقوله: ﴿وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾(٩) وطاف به بالبيت، ثم وضعه ثمّة. وقيل غير ذلك(١٠) كما بيّنته في الكتاب المذكور.

---

(١) أي: قطّ و أبداً، أو: حيناً من الأحيان. ينظر: المصباح المنير، وتاج العروس مادة (أصل).
(٢) في أ و ب و ج: لمخالفتهم. واختلف فلان إلى المكان: تردد. الوسيط (خلف).
(٣) في أ و ب و ج: وبولادي. وفي د: بولادة.
(٤) ينظر: السيرة والمغازي ٥٨ وما بعدها، و: السيرة النبوية لابن هشام (أمر دوس ذي ثعلبان، وابتداء ملك الحبشة) ١:٣٧.
(٥) هو مسيلمة بن حبيب. وقيل: مسيلمة بن ثمامة بن أثال بن حنيفة بن عجل، المتنبي، الكذاب. أول من تنبأ كذباً. قتل في حروب الردة عام ١١هـ. ينظر: الكامل في التاريخ ٢:١٦٦ و٢١٨، وتاريخ الإسلام ١:٦٨٢، و٢:٣٨ و٧٣، والوافي بالوفيات (مسيلمة بن حبيب) ٢٥:٣٣٦، رقم: ٤٠١، والبداية والنهاية ٩:٤٦٥ و٥٠٦.
(٦) العارض جبل باليمامة. ينظر: معجم البلدان، مادة (عرض) ٤:٦٥، ومادة (اليمامة) ٥:٤٤١.
(٧) ينظر: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب (بنو ثقيف) ١٩٨، ومعجم قبائل العرب (ثقيف بن منبّه) ١:١٤٨.
(٨) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.
(٩) من قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ ٣٧﴾ إبراهيم: ١٤:٣٧.
(١٠) ينظر: معجم البلدان، مادة (الطائف) ٤:٨.

لمخالطتهم تُجّار بضم الفوقيّة وتشديد الجيم، جمع «تاجرٍ».

الأُمَمِ (١) الواصلين من الأطراف إليهم للتّجارة (٢) **المقيمين عندهم**، فاختلطت بذلك ألسنتُهم.

ولا من حاضرة بلد الحجاز (٣) -وهي مكّةُ والمدينة والطائف واليمامة (٤) ومخاليفها. كما في «القاموس» (٥)- **لأنّ الذين نقلوا اللغة** [عن العرب] (٦) **صادفوهم** (٧): صادفوهم الحاضرةَ **حين ابتدؤوا** أي: الناقلون، [٧١ج] **ينقلون لغة العرب** لمن بعدهم **قد خالطوا غيرهم** غيرَ العرب، **من الأمم** من العجَم والفُرس.

الجملة في محلّ المفعول لـ«صادف» أي: وجدوهم مخالطين غيرَهم.

وقد فسدت تغيّرت، **ألسنتهم** عن صواب التعبير لما قام بها من التغيير.

والفريقُ الذي نقَل اللغة واللسان العربيّ عن هؤلاء العربِ المعتدّ بكلامهم لسلامتهم من المفسدات، **وأثبتها** صيّرها ثابتةً في كتابٍ (٨) -كما في «المزهر»- **وصيّرها علماً وصناعةً**: علماً حاصلاً بالتمرّين، **هم أهل الكوفة والبصرة**: مدينتان مصّرهما «عمر بن الخطاب» τ، والأولى دُثرت والثانية باقيةٌ، لكن تحوّلت عن مكانها القديم (٩).

فقط أي: فحسْبُ، وجعله بعضُهم اسمَ فعلٍ، أي: إن طلبت الزيادة عليهما (١٠) فانته عنها. وهو ساكن الطاء المهملة خفيفها (١١). وقد أشبعتُ فيه الكلام أوّل «شرح عوامل الجرجاني» (١٢).

---

(١) في المزهر: اليمن.
(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: للتجار.
(٣) زاد في أ و ب و ج: صادفوهم.
(٤) ليست في (القاموس). قال الزبيدي في تاج العروس مادة (حجز): وكذلك اليمامة فإنها من الحجاز. وقد صرّح به غيره. وينظر: معجم البلدان، مادة (الحجاز) ٢:٢١٨.
(٥) القاموس المحيط، مادة (حجز).
(٦) زيادة من د.
(٧) سقطت من أ و ب و ج.
(٨) في أ و ب و ج: كلام العرب. و«في كتاب» موجودة في التذكرة.
(٩) ينظر: معجم البلدان، مادة (البصرة) ١:٤٣٠، ومادة (الكوفة) ٤:٤٩٠.
(١٠) في أ و ج: عليها.
(١١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: خففتها.
(١٢) قال في تاج العروس مادة (قطط): وإذا كان اسمَ فعلٍ بمعنى «يكفي» فتُزاد نون الوقاية ويقال: قَطْنِي. قال شيخنا: هو الذي جزَم به جماعةٌ منهم الشيخ ابن هشامٍ. ينظر: شرح الكافية (أسماء الأفعال) ٣:٩٧، وارتشاف الضرب ٢:٩٢٤، والتذييل والتكميل ٢:١٧٩، ومغني اللبيب (قط

من (١) **بين أمصار العرب**. في «المصباح»(٢): كل كورة يقسم فيها الفيء والصدقات. قاله «ابن فارس»(٤). يذكّر فيصرف ويؤنّث فيمنع. والجمع «أمصار».

وإلى هنا اقتصر في «المزهر». [وزاد هنا: **وكانت** هذه الصناعة **صنائع هؤلاء** أهلِ البلدين، **التي بها**: أي: بتلك الصنائع] (٥) **يعيشون** ويرزقون **الرعايةَ** للمواشي، **والصيد** للوحش، **واللصوصيّة**: أخذُ مال الغير خفيةً.

و«صنائع» اسم «كان»، و«الرعاية» وما عطف عليها خبر، ويجوز العكس.

وكانوا أي: هؤلاء المذكورون، **أقواهم نفوساً**؛ فلذا ضربوا في الأرض لاستقراء اللغة(٦)، **وأقساهم قلوباً**؛ فلذا كانت فيهم رعايةُ الإبل واللصوصيةُ، **وأشدَّهم**

توحشاً؛ لأنّهم لم يدخلوا الحاضرة، و«من بدا فقد جفا»(٧).

وأمنعهم جانباً (٨) لأنّهم ينزلون القفار(٩)، [من البسيط]

وموضع العزّ بين(١٠) الضال والسَّلَمِ (١١)

٢٣٣، وحاشية الشمني ٢:١١، وهمع الهوامع (المفعول فيه) ٣:٢١٣؛ على أنّ السيوطي لم يوجب زيادة النون.

(١) سقطت من أ و ب و ج.

(٢) المصباح المنير مادة (مصر).

(٣) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٤) مجمل اللغة ومقاييس اللغة، مادة (مصر).

(٥) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(٦) كذا في النسخ. ولعلها: فلذا ضربوا إليهم في الأرض لاستقراء اللغة منهم.

(٧) حديث مرفوعٌ، أخرجه العسكريّ وأحمد وأبو داود والترمذي والبيهقي وأبو يعلى والطبراني بلفظ: «من بدا جفا» وعند بعضهم: «من سكن البادية جفا». و«جفا» أي: صار طبعه الجفاء. ينظر: فيض القدير، رقم: ٨٥٥٨، وكشف الخفاء ٢:٢٣٦، رقم: ٢٤١٧، و٢:٢٥٣، رقم: ٢٤٩٩. وينظر: المستقصى ٢:٣٥٤، رقم: ١٢٩٨.

(٨) زاد عند فجال وفي التذكرة: وأشدّهم حميّة.

(٩) في أ و ب و ج: القضا. وفي د: العقار.

(١٠) في أ: وموضع العرنين. وفي ب و ج: وموضع العرنيين. وفي د: ومعدن القربى.

(١١) في د: السَّمُر. والضال: هو شجر السدر البري. والسمل: هو الخلق من الثياب. والسمر: شجر الطلح، وهو نوع من العِضاه، وهو كل شجر عظيم له شوك. وفي الفيض ١:٤١٥: ومعدن العزّ بين الضال والسلم. والسلم: شجر العضاة. وقد قرن اسمهما في الشعر القديم.

ولأنّهم لا يَغْلِبوا -بالبناء للفاعل- لقوّة نفوسهم، **ولا يُغلَبوا** -بالبناء للمفعول- فلذا يمنعون(١) الجار، ويقول لسان حالهم: [من الطويل]

وقام يذود الناس عنها بسيفه   وقال: ألا لا من سبيلٍ إلى هند(٢)

وعلى أمرهم انقياداً: طاعةً، **للملوك** لتفرّقهم في البوادي، **وأجفاهم** -بالجيم- **أخلاقاً**: جمع «خُلُق» بضمتين، [٧٠ب] وبضمٍّ فسكونٍ اسمٌ للمعنى المدركة بالبصيرة(٣).

وأقلّهم لقوّة نفوسهم **احتمالاً** أي: حملاً -والصيغة للمبالغة- **للضيم** -في «المصباح»(٤): هو كـ«الضير»(٥) وزناً ومعنىً- **والذِّلة**: بكسر المعجمة، وهو الذُّلّ، بضم المعجمة، اسم مصدر «ذلّ ذَلاً» بفتح المعجمة، من باب «ضرب».(٦)

ونقل ذلك المذكورَ عن «الفارابي» **أبو حيّان» في «شرح التسهيل»، معترِضاً به:** بصيغة الفاعل، حال من فاعل «نقل»، [٦٤أ] والظرف متعلّقٌ به. وبصيغة المفعول، حالٌ من المفعول، والظرف نائب فاعله، والأوّل أنسب للمقام.

على «ابن مالكٍ» أيضاً حيث عُني: بالمهملة، بالبناء للمفعول. وهو من الأفعال التي لا تُستعمل إلّا كذلك، وقد بيّنتها في «إتحاف الفاضل بمعرفة الفعل المبني لغير الفاعل»(٧).

في كتبه لغوٌ(٨) متعلّقٌ بـ«عني» **-بنقلِ** متعلّقٌ به أيضاً **لغةِ** (٩) **لَخْمٍ وخُزاعةَ وقُضاعةَ وغيرِهم** ممن لا يحتجّ بلغتهم(١٠) لما تقدّم فيه.

---

(١) في أ و ب و ج: لم يمنعون. وهو خطأ. ولعله أراد: لم يمنعوا المستجير من الاستجارة.

(٢) يستشهد به النحاة على اقتران «ألا» بـ«لا»، وعلى معنى الاستغراق في النفي بـ«لا» إذا اقترنت بـ«من». وهو في التذييل والتكميل ٥:٢٢٢، وشرح الأشموني ٢:٤، رقم: ٢٨٩، والتصريح ١:٣٤٣، رقم: ٢٦٦، وهمع الهوامع ١:١٩٩، رقم: ٥٤٤، وحاشية الخضري ١:١٥٠.

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المذكور. وقد كتبت في د ثم شطبت.

(٤) المصباح المنير مادة (ضيم).

(٥) في أ و ب و ج: كالصير. وفي د: كالضمير. وفي المصباح: مثل ضاره ضيرا.

(٦) زاد عند فجال: انتهى.

(٧) إتحاف الفاضل مادة (عني) ٨٥، ومعجم الأفعال المبنية للمفعول ٥٥. وما ذكره فيه أنّه يأتي مبنياً للفاعل كـ«رضي» لكنه قليل. وينظر: تاج العروس، مادة (عني).

(٨) ليست في د، وقد جاءت بعد قوله: «بنقل».

(٩) سقطت من د، وفي أ و ب و ج: طبخة.

(١٠) في د: لمنعهم.

وقال «أبو حيّان» **ليس ذلك** أي: الاحتجاج بلغة مَن ذُكر، **من عادة** أي: من طريقة **أئمة** قدوةٍ، **هذا الشأن**: علمِ النحو. انتهى [٧٢ج، ٥٥د] ماذكره في الاعتراض عليه.

ثم الاعتماد في الاستدلال للقواعد بالكلام العربيّ المذكور **على ما** كلامٍ، **رواه الثّقات عنهم بالأسانيد المعتبرة**.

قال «ابن فارس» في «فقه اللغة»(١): تؤخذ(٢) اللغة سماعًا من الرّواة الثّقات، ذوي الصدق والأمانة، ويُتّقى المظنون.

قال: فليتحرّ آخذ اللغة من أهل الأمانة والثّقة والصدق والعدالة.

قال «ابن الأنباري» في «اللُّمع»(٣): يُشترط كون الناقل عدلًا، رجلًا كان أو امرأةً، حرًّا [كان] أو(٤) عبدًا، كما يُشترط في نقل الحديث؛ لأنّها معرفةَ تفسيره وتأويله، فاشتُرط لنقلها ما اشتُرط لنقله، وإن لم تكن(٥) في الفضيلة من شكله. فإن كان الراوي فاسقًا لم يقبل نقله.

قال «ابن الأنباري»(٦): نقلُ أهلِ الأهواء مقبولٌ في اللغة وغيرها، إلّا أن يكونوا ممّن تديّن بالكذب كالخطابيّة(٧).

من بيانٌ للمرويّ **نثرِهم ونظمهم** ولا يُعتبر تعدّد(٨) الرّواة ولا موافقةُ غير الراوي له. **وقد دُوِّنت**(٩) –بالبناء للمفعول– **دواوينُ** –نائب فاعله– **عن العرب العرباء**(١٠): هم ولد «إسماعيل» u. وعن «ابن دحية»(١١): العرب العرباء:

---

(١) الصاحبي: ٤٨، والمزهر:١:١٣٧. وسيأتي تكرار كلامه آخر كتب السماع «تنبيه» (١٩٥أ) ص ٣٥٤.

(٢) كذا في الصاحبي والمزهر، وفي النسخ: يؤخذ.

(٣) لمع الأدلة ٨٥، والمزهر ١:١٣٨. وسيأتي تكرار كلامه في متن الاقتراح آخر كتب السماع «تنبيه» (١٩٥أ).

(٤) في ج: أم. وفي أ و ب: حراً م عبدًا. والزيادة من اللمع والمزهر.

(٥) في أ: بالفوقيّة والتحتية، وفي ب و د: يكن.

(٦) لمع الأدلة: ٨٦، والمزهر ١:١٤١.

(٧) الخطابية هم أصحاب أبي الخطّاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع، مولى بني أسل، قتل سنة ٤٣ هـ. نسب نفسه للإمام جعفر الصادق، الذي تبرّأ منه عندما سمع غلوّه. وهم يقولون بنبوّة الأئمّة وألوهيتهم. ينظر: الفرق بين الفرق (الباب الرابع، الفصل السابع) ٢٤٧، والفصل (ذكر شنع الشيعة) ٥:٤٦، و٤٨، والملل والنحل (الشيعة الغالية) ١:٢١٠.

(٨) في د: بعدد.

(٩) في أ و ج: وقدونت. وفي ب: وتدونت. وهو خطأ.

(١٠) زاد عند فجال: كثيرة مشهورة.

(١١) المزهر ١:٣١، وتاج العروس مادة (عرب). وقد أشار ابن الطيب إلى أنّ ابن دحية ذكره في التنوير وهو عمر بن الحسن بن علي بن محمد، أبو الخطّاب، الشهير بابن دحية الكلبي، المتوفى سنة ٩٣٣هـ. وكتابه هو التنوير في مولد السراج المنير. تنظر ترجمته في هدية

عاربةٌ وعرباءُ، وهم الخُلَّصُ، وهم تسع قبائل من ولد «إرم بن سام بن نوحٍ»، وهي عادٌ وثمودٌ وأُميمٌ وعبيلٌ وطسمٌ وجديسٌ[1] وعمليقٌ وجرهمٌ ووبارٌ، ومنهم تعلّم «إسماعيل» العربيّةَ.

والعربُ المتعرّبة: الذين ليسوا بخلّصٍ، وهم بنو قحطانَ.

والعرب المستعربةُ: وهم الذين ليسوا بخلّصٍ أيضاً. كما في «الصحاح»[2].

قال «ابن دحيةَ» وهم ولد «معدّ بن عدنان بن أدد»[3]. انتهى.

كديوان «امرئ القيس»، قائد الشعراء يومَ القيامة إلى النار؛ «لأنّه أوّل من أحكم قوافيها». كما في الحديث المرفوع، رواه ابن «عروبةَ» في «الأوائل»[4] و«ابن عساكر»[5]، وعند «أحمد»[6] من حديث «أبي هريرة» مرفوعاً: «صاحب لواء الشعراء إلى النار». والمراد منه «ابن حُجْرٍ الكِنْدي» الشاعر الجاهليّ المشهور.

وفي «المزهر»[7]: «امرؤ القيس» جماعةٌ بلغ بهم سبعة عشر[8]، بدأهم بمن ذُكر[9].

والطِّرِمّاح: قال في «القاموس»[10]: بوزن «السِّنِمَّار». وهو «ابن[11] الجهم» الشاعر. انتهى.

وحروفه مهملاتٌ. وفي «المزهر»[12] [٧١ب]: الطِّرِمّاح بن حكيم[13].

العارفين: ١:٧٨٦، وينظر في تفصيل طبقات العرب: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب (الفصل الثاني) ١١.

(١) في أ و ب و ج: وطشم.

(٢) الصحاح مادة (عرب). وأسماء القبائل ليست فيه.

(٣) كذا في نسخ المزهر وفي تاج العروس، وفي النسخ: أزدى. وهو خطأ. وقد صححها محقق المزهر إلى «أُدّ».

(٤) الأوائل ٦٦، رقم: ٣٦. وهو أبو عروبة الحسين بن أبي معشر الحرّاني توفي سنة ٣١٨هـ. وليس ابن عروبة.

(٥) في معجم الشيوخ ٢:١١١٧، رقم: ١٤٥١ وقال: غريب. وليس فيه: لأنّه أوّل من أحكم قوافيها. قال السيوطي: ضعيف. ينظر: فيض القدير ٢:١٨٦، رقم: ١٦٢٥، وكنز العمال ٣:٥٧٣، رقم: ٧٩٥٦.

(٦) في مسنده ١٢:٢٧ رقم: ٧١٢٧. قال الألباني: منكر. ينظر: فيض القدير ٢:١٨٦، رقم: ١٦٢٤، وسلسلة الأحاديث الضعيفة ٦:٤٨٢، رقم: ٢٩٣٠.

(٧) المزهر ٢:٤٥٦.

(٨) الذين عدّهم في المزهر خمسة عشر.

(٩) قوله «لأنّه أوّل من أحكم قوافيها» ومن قوله «رواه ابن عروبة في الأوائل...» ليس في د.

(١٠) القاموس المحيط مادة (طرمح).

(١١) كذا في القاموس: ابن، وفي النسخ: أبو. وهو خطأ. قال الزبيدي في تاج العروس: وفي نسخة أبو الجهم. وهو الطرماح بن الجهم الطائي ثم العُقْدي، السنْبِسي. والعُقْدي نسبة لأمّه. ينظر: المؤتلف والمختلف للآمدي (الأعور) ٤٧ رقم: ٨١ و(الطرماح) ٦٦، رقم: ٤٧٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢:١٤٨٧، رقم: ٦٢٩، والإكمال (باب العَقَدي والعُقْدي) ٦:٢٥١، وشرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي ٤:٦١، والأنساب (العقدي) ٩:١٨، وتبصير المنتبه (العقدي) ١٠١٥، وتاج العروس (عقد) ٨:٣٩٩.

(١٢) المزهر ٢:٤٢٥.

(١٣) من قوله «وفي المزهر...» ليس في د.

وزُهير: مصغّر أوله زاي وآخره راء، والد «كعب بن زهير» مادح النبي ρ القصيدة الحقيقية.

وجَرير -بفتح الجيم- والفَرَزْدَق: كما في «القاموس»[(١)]: بوزن سَفَرْجَل»، لقب «همام بن غالب بن صعصعة». انتهى. وهما من شعراء الإسلام وغيرهم من شعراء العرب.

ومما يُعتمد عليه في ذلك في الاستشهاد للقواعد النحوية مصنفاتُ الإمام الأعظم «محمد بن إدريس الشافعي» τ، فقد كان من فصحاء العرب، فقد قال «ابن شاكر» صاحبُ [٦٥أ] «مسالك الأنصار في ممالك الأعصار»[(٢)] في «مناقبه» أي: الذي ألفه فيها: حدثنا «أحمد بن غالب»[(٣)] -بالمعجمة والمهملة-: حدثنا «عمر[(٤)] بن الحسن» -بفتح أوليه المهملين- «الحَرّانيّ»: بفتح المهملة الأولى وتشديد الثانية، نسبة لـ«حرّان» بلدة من بلاد الشام[(٥)].

حدثنا محمد بن أحمد الهروي -نسبة لـ«هراة» بلد [بفارس][(٦)]- حدثنا

زكريا بن يحيى الساجيّ[(١)] -بالمهملة وبعد الألف جيم- حدثنا جعفر بن محمد[(٢)] -هو فيما أظنُّ[(٣)] [٧٣ج] الواسطي المفلوج، نزيل بغداد[(٤)]، أو ابن شاكر الصائغ[(٥)] البغدادي. فهما في طبقة واحدة، طبقة أوساط أوساط الآخذين عن أتباع التابعين، وأحمد في طبقة كبار الآخذين عمّن ذكر.

---

(١) القاموس المحيط مادة (فرزدق). وقد جاء نقل القاموس في د بعد قوله: «وهما من شعراء الإسلام».

(٢) كذا في النسخ والفيض ١:٥٤٩، والصواب أن هذا الكتاب لأحمد بن يحيى الكرماني العمر الشافعي، الشهير بابن فضل الكاتب الدمشقي، المتوفى سنة ٧٤٩هـ، وعنوانه: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. وهو كتاب ضخم. ينظر: كشف الظنون: ٢:١٦٦٢. أمّا ابن شاكر؛ فهو محمد بن أحمد بن شاكر، أبو عبد الله القطان المصري، المتوفى سنة ٤٠٧هـ. وكتابه فضائل الشافعي. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (الطبقة الرابعة)، ٤:٩٥، رقم: ٢٨٩، وكشف الظنون: ٢:١٢٧٥، و١٨٤٠، وهداية العارفين: ٢:٦٠.

(٣) زاد ابن عساكر: ابن ما شاء الله الشافعي. ولم أجد له ترجمة. ووجدت أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي الشافعي، المعروف بالبرقاني، المتوفى سنة ٤٢٥هـ مترجم في تاريخ دمشق ٥:١٩٥، وسير أعلام النبلاء (الطبقة الثالثة والعشرون) ١٧:٤٦٤، رقم: ٤٠٦، والأعلام ١:٢١٢.

(٤) في النسخ: محمد.

(٥) في جزيرة الفرات. ينظر: معجم البلدان، مادة (حرّان) ٢:٢٣٥، والأنساب (الحراني) ٤:٩٦.

(٦) زيادة من د، وهي مدينة في خراسان. ينظر: معجم البلدان، مادة (هراة) ٥:٣٩٦، والأنساب (الهروي) ١٢:٣٢٤.

قال جعفر: **قال «أحمد بن حنبل»(٦): كلام الشافعي في اللغة حجّة»(٧)**؛ لأنّه عربي لغته سليمة من التغيير.

وأوّل لما جاء عنه مما فيه مدخل في كتب مناقبه(٨)، وأحسنها كتاب «الرازي»(٩).

وفي كتاب «فضائل الشافعي» لـ«الحاكم»(١): قال «أبو العلاء الأصبهاني»: أخبرنا «ابن الأنباري»(٢) حدثني حدثني أبي عن «أبي عبيدة»(٣)، عن «أبي عثمان المازني» قال: كلام «الشافعي» عندنا حجّة في النحو.

---

(١) في سند ذكره ابن عساكر في (ترجمة الشافعي) ٣١٦:٥١: حدثنا أحمد بن غالب بن ما شاء الله، حدثنا عمر بن الحسن الحرّاني، حدثنا محمد بن أحمد بن الليث الهروي، حدثنا زكريا بن يحيى الساجي. وفي ص ٤٢٠: قرأت على محمد بن أحمد بن محمد القطان قال: أنبأنا أحمد بن غالب بن ما شاء الله الشافعي، حدثنا عمر بن الحسن الحرّاني، حدثنا محمد بن أحمد الهروي، حدثنا زكريا بن يحيى السبائي. وهو زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن البصري، فقيه ثقة. توفي سنة ٣٠٧هـ. ولم أجد من ذكر في ترجمته أنه روى عن جعفربن محمد، ولا أنّ محمد بن أحمد الهروي روى عنه. والساج: خشبٌ يُحمل من البحر إلى البصرة. ينظر: الأنساب (الساجي) ٥:٧، وسير أعلام النبلاء (الطبقة الثامنة عشرة) ١٩٧:٤، رقم: ١١٣، وتاريخ الإسلام ٢٠٩:٢٣، رقم: ٧٢٧، وميزان الاعتدال ٧٩:٢، رقم: ٢٨٩٧، وتذكرة الحفاظ (الطبقة العاشرة) ٧٠٩:٢، رقم: ٧٢٧، والبداية والنهاية ٨١٣:١٤، وطبقات الشافعية الكبرى (الطبقة الثالثة) ٢٩٩:٣، رقم: ١٨٦، وتقريب التهذيب ٢١٦، رقم: ٢٠٢٩، والأعلام ٤٧:٣.

(٢) في تاريخ دمشق: أحمد.

(٣) كذا في د، وبياض مكانها في أ و ب و ج. وفي هامش ج: بياض في الأصل.

(٤) وهو الورّاق، المتوفى سنة ٢٦٥هـ. وهو ثقة عند علماء الجرح والتعديل. ينظر: تهذيب الكمال ١٠٥:٥، وتذهيب تهذيب الكمال ١٥٤:٢، رقم: ٩٥٧، وتهذيب التهذيب ٣١٢:١.

(٥) هو أبو محمد، المتوفى سنة ٢٧٩هـ. ثقة عند علماء الجرح والتعديل. ينظر: تهذيب الكمال ١٠٣:٥، وتذهيب تهذيب الكمال ١٥٣:٢، رقم: ٩٥٦، وتهذيب التهذيب ٣١٠:١. وكلاهما روى عن الإمام أحمد كما ذكر ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد ص ٩٩، وذكر سبعة غيرهما اسمهم (جعفر بن محمد).

(٦) الإمام صاحب المذهب الحنبلي، المتوفى سنة ٢٤١هـ. أفرده غير واحد في التصنيف، منهم ابن الجوزي. ينظر: تهذيب الكمال ٤٣٧:١، رقم: ٩٦٩، وسير أعلام النبلاء ١٧٧:١١، رقم: ٧٨.

(٧) ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي (باب ما يستدل به على فصاحة الشافعي ومعرفته باللغة وديوان العرب) ٤٢:٢، وتاريخ دمشق (محمد بن إدريس) ٣٥٠:٥١، وتوالي التأسيس (القسم الثالث) ٨٥، رقم: ١٥.

(٨) في د: المناقب. لعله يريد أن المأخذ اللغوية التي أخذت علي الشافعي أولت.

(٩) للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، إمام الجرح والتعديل، المتوفى سنة ٣٢٧هـ كتاب اسمه آداب الشافعي ومناقبه. حققه عبد الغني عبد الخالق، وطبع بالقاهرة، مكتبة خانجي. ولأبي الحسين محمد بن عبد الله الرازي المتوفى سنة ٣٤٧هـ كتاب اسمه (مناقب الإمام الشفعي)، طبع بالقاهرة أيضاً. وللإمام الأصولي المتكلّم المفسّر محمد بن عمر، فخر الدين الرازي، المتوفى سنة ٦٠٦هـ كتاب اسمه (مناقب الإمام الشافعي)، وهو المقصود هنا الأخير، فقجعل فصلاً خاصاً للردّ على ما اتّهم الشافعي بالخطأ به ٢٢٣.

وقال «الرازي»(٤): حكى «المبرِّد»(٥) عن «المازني»: قولُ محمد بن إدريس َ حجة ٌ في اللغة.

وأخرج «الحاكم» عن الزعفراني ّ (٦) ما رأيت الشافعي ّ لحن قطُّ (٧).

وأخرج عن «الربيع»(٨): قال الشافعي ّ : إذا وجدتمُ في كتابي الخطأ(٩) فأصلحوا،

فإني ّ لا أخطئ. يعني: اللحن(١٠). انتهى.

وفي كتاب «الرازي»: عن «ثعلب» العجَبُ أن ّ بعض الناس يأخذون اللغة على(١١) [٥٦د]الشافعي، وهو من بيت اللغة(١٢)والشافعيُّ يجب أن يؤخذ منه اللغة لا أن يؤخذ عليه(١٣).

---

(١) محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، أبو عبد الله، الشهير بالحاكم النيسابوري، صاحب المستدرك على الصحيحين.توفي سنة ٤٠٥. تذكرة الحفاظ ١٠٣٩:٣، رقم: ٩٦٢، والأعلام ٢٢٧:٦.

(٢) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن بشاركان أبوه أيضاً أديباً أخبارياً راوية. توفي أبوه القاسم ٣٠٤هـ. سير أعلام النبلاء ٢٧٤:١٥. تحت ترجمة أبي بكر الابن.

(٣) كذا في مناقب الشافعي للبيهقي ٤٤:٢ وفي أ و ب و ج: قال أبو العلاء بن الأصبهاني إن ّ ابن الأنباري حدثني عن أبي عصيدة. وفي د: أبو العلاء الأصبهاني أنبأنا ابن الأنباري حدثني أبي عن أبي عبيد. وكلمة «كلام» ليس في رواية البيهقي.

(٤) آداب الشافعي ومناقبه، ١٣٦.

(٥) «وقال الرازي حكى المبرد» كذا في الفيض١:٥٥٠، وفي أ و ب و ج: قلت الشافعي للرازي والمبرد. وفي ج: «المبر» مكان «المبرد». وفي د: قلنا في فضائل الشافعي: حكى المبرد عن الثقات في فضائل الشافعي: قولُ محمد بن إدريس َ في اللغة.

(٦) الحسن بن محمد بن الصباح البغدادي، أبو علي، أحد أصحاب الشافعي ورواة مذهبه القديم. توفي ٢٦٠هـ، وقيل ٢٥٩. طبقات الشافعية الكبرى ١١٤:٢، رقم: ٢٤، الأعلام ٢١٢:٢.

(٧) أخرج البيهقي بسنده في مناقبه ٤٩:٢ عن الزعفراني قاله: ما رأيت أحداً قط ّ أفصح ولا أعلم من الشافعي، كان أعلم الناس، وأفصح الناس، وكان يُقرأ عليه من كل الشعر فيعرفه. وفي تاريخ الإسلام (الطبقة الحادية والعشرون، محمد بن إدريس، رقم: ٣٢٣) ٣١٦:١٤، عن عبد الملك بن هشام النحوي قال: طالت مجالستنا للشافعي، فما سمعت منه لحنةً قط. ومثلها في سير أعلام النبلاء ٤٩:١٠.

(٨) الربيع بن سليمان المرادي، المصري، أبو محمد، صاحب الشافعي وأحد رواة مذهبه الجديد بمصر. توفي ٢٧٠هـ. طبقات الشافعية الكبرى ١٣١:٢، رقم: ٢٩، والأعلام ١٤:٣.

(٩) كذا في مناقب الشافعي للبيهقي ٥٢:٢، وفي د: لحناً.

(١٠) في مناقب الشافعي للبيهقي ٥٢:٢: يعني في العربية.

(١١) في أ و ب و ج: عن. وهو خطأ.

(١٢) في د: وهو ممن يثبت اللغة.

(١٣) قريب منه توالي التأسيس (القسم الرابع) ١٠٣، رقم: ١٤ و١٥.

تتمّة

في «شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان»(١) للمصنّف: قال «الأندلسي» في شرح بديعيّة رفيقه «ابن جابرٍ»(٢): علوم الأدب ستةٌ: اللغة والتصريف والنحو، والمعاني والبيان والبديع.

قال: فالثلاثة الأُوَل(٣) لا يُستشهد عليها إلا بكلام العرب نظماً ونثراً؛ لأنّ المعتبر فيها ضبط ألفاظهم.

والعلوم الأخيرة يُستشهد عليها بكلام العرب وغيرهم من المولَّدين؛ لأنّها راجعةٌ إلى المعاني، فلا فَرْقَ في ذلك بين العرب وغيرهم؛ إذ هو أمرٌ راجعٌ إلى العقل. ولذا قُبل من أهل هذه الفنون الاستشهادُ بكلام «البحتريّ» و«أبي تمامٍ» و«المتنبي» و«أبي العلاء» وهلمَّ جرّاً.

قال المصنّف في «شرح العقود»(٤) المذكورة: والحقّ لي بحثٌ فقهيٌّ، ففي(٥) «مجموع النوويّ» الاشتغال بأشعار العرب من فروض الكفاية؛ لأنّه يُستشهد بها على علوم العربيّة، التي هي من آلات [٧٢ب] علوم الشرْع، بخلاف أشعار المولّدين، فالاشتغالُ بها ليس كالاشتغال بما ذُكر، بل إن كان فيها ما يُذم فمكروه وإلاّ فمباح.

ولا شكَّ أنّ علوم البلاغة الثلاث من أعظم آلات الشرع، بل ذُكر أنّ كمال الإيمان متوقّفٌ عليها؛ لتوقّف إدراك إعجاز القرآن، الذي هو معجزة النّبيّ ρ على معرفتها.

وقد تقرّر أنّ أشعار المولّدين حجّةٌ فيها، فلتكن كأشعار العرب من هذه الحيثية. انتهى.

قلتُ: وما يوجد في كلام(٦) بعض النّحاة من الاستشهاد بكلام نحو «أبي تمامٍ»، فبتنزيل مقائله(٧) منزلة مَرويّه؛ لأنّه كان من العارفين بطريق العرب في الكلام على كلامٍ يأتي فيه(٨). والله أعلم.

---

(١) شرح عقود الجمان ١:٧. وقد نقل هذا الكلام أيضاً في نواهد الأبكار وشوارد الافكار ١:٤٥٦، ٤٥٧، والبغدادي في مقدمة الخزانة ١:٥.

(٢) ابن جابر: هو محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري المالكي الأعمى النحوي، أبو عبد الله. توفي سنة ٧٨٠هـ، والأندلسي: هو أحمد بن يوسف بن مالك، الرعيني الغرناطي، أبو جعفر. توفي ٧٧٩هـ. وهما المشهوران بالأعمى والبصير، فكان ابن جابر يؤلف وينظم، والرعيني يكتب. رحلا إلى مصر، وسمعا من أبي حيان، ثمّ إلى حلب، وحدثا بها عن المزي بالبخاري. والبديعيّة هي الحلة السيرا في مدح خير الورى. بغية الوعاة ١:٣٥، رقم: ٥٥.

(٣) كذا في د والشرح، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٤) شرح عقود الجمان ١:٧.

(٥) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج. والذي في شرح عقود الجمان: وذلك أنّ النووي ذكر في شرح المهذّب وغيره أنّ الاشتغال...

(٦) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٧) في أ و ب و ج: مقابله. وفي د: مقاله.

(٨) «في الكلام على كلامٍ يأتي فيه» ليس في د.

فروع

مبنيّةٌ على ما تقدّم

أحدها

ينقسم المسموع لعروفٌ قائلُه الموثوق بعربيّته **إلى** [٦٦أ] **مطّرِد** –بتشديد المهملة الأولى، بصيغة الفاعل– **وشاذٍّ**.

قال «ابن جني» **في «الخصائص»**(١): **وأصل** غالب **مواضع (ط ر د)**(٢): جاء بحروفه مقطّعةً إيماءً إلى أنّ القصد للمادة بأيّ صيغة كانت.

في [٧٤ج] **كلامهم التتابع** –بفوقيتين، وبعد الألف موحّدةٌ مضمومةٌ– **والاستمرار**. **ومنه** أي: من هذا الأصل **تطارُدُ** (٣) **الفرسان بعضهم بعضاً**. أي: تتابُعُ(٤) بعضهم لبعضٍ واستمرارُ ذلك بحسبه.

واطّرد الجدوَل: بفتح الجيم والواو، وسكون المهملة بينهما، النهر الصغير. وجمعه «جداول». كما في «المصباح»(٥) **إذا تتابع ماؤه** في الجريان **بالريح**. وذلك بيت «الأنصاري»(٦): [من الطويل]

أتعرف رُسماً كاطّراد المذاهب ....(٧)

وقولهم: طردتُ الطريدة إذا أتبعتها واستمرت بين يديك. والمِطْرَدُ رمحٌ قصيرٌ يُطرد به الوحش.

وأصل مواضع (ش ذ ذ) في(٨) كلامهم **التفرُّق** –بالقاف– **والتفرُّد**: بالدال محلّ القاف.

من ذلك قوله: [من الرجز]

يتركن شذّانَ الحصى جوافِلا(١)

---

(١) الخصائص ١:٩٦، «باب القول على الاطّراد والشذوذ» والمزهر النوع الثاني عشر، معرفة المطّرد والشاذ ١:٢٢٦، والأشباه الشذوذ ١:٤٦٣. وما نقله هنا أقرب إلى ما في الأشباه منه إلى الخصائص والمزهر.

(٢) في النسخ والأشباه: طرد.

(٣) عند فجال وفي المصادر: مطاردة.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: قال.

(٥) المصباح المنير مادة (جدل).

(٦) قيس بن الخطيم، رأى النبي ρ ودعاه للإسلام ولم يسلم، ومات قبل الهجرة. ينظر الاصابة٤:٢٨١، رقم: ٧٣٤٨، وط البجاوي ٥:٥٥٧، رقم: ٧٣٥٣، وخزانة الأدب ٧:٣٤.

(٧) عجزه: لعَمْرَة وحشاً غير موقف راكبِ. والبيت مطلع قصيدة في ديوانه ٣٣، رقم: ٤، وهو في الخصائص ١:٩٦، ومجمل اللغة (ذهب)، وتهذيب اللغة (ذهب) ٦:٢٦٤، و(طرد) ١٣:٣١٠، والمخصص ١٢:١٢٠، ولسان العرب وتاج العروس مادة (طرد) و (ذهب).

(٨) سقطت من أ و ب و ج. وهي ثابتة بالمصادر.

أي: تطايرَ وتهافتَ منه.

وشذّالشيء يشُذّ(٢)شذُوذاً وشَذّاً.(٣)وشذذتُهُ أيضاً أشُذّه. بالضم لاغير. وأباها الأصمعيُّ »، وقال: لا أعرف إلاّ «شاذّاً »، أي: متفرّقاً. وجمع «شاذّ » شُذّاذ. قال: [من الرجز]

كبعض من مرّ من الشُذّاذ(٤)

فهذا أصل هاتين المادتين.

ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمْته وطريقه(٥) عطفٌ تفسيريٌّ - **في غيرهما** أي: غير الكلام والأصوات مما مرّ بعضه.

فجعَلَ بعضُ **أهل علم** [العربيّة](٦) **ما استمرّ من الكلام في الإعراب**

وغيره، من مواضع الصناعة النحويّة، كالنسبة والتصغير والتكسير **مطّرداً**(٧) أي: سمّوه بهذا الاسم لتتابعه واستمراره، **و** جعلوا **ما**: الذي، **فارق** بالانفراد **ما عليه بقيّة**(٨) **بابِه** من الألفاظ، **وانفرد عن ذلك** الباب **إلى غيره** لسماعٍ مثلاً خرج به عن قياس الباب **شاذاً**(٩).

ثم قال في «الخصائص»(١): **الاطّراد**. وفي(٢) «المزهر»: قال: ثم اعلم أنّ الكلام في الاطّراد **والشذوذ**(٣) بالمعنيين المذكورين **على أربعة** [٥٧د] **أضربٍ**:

---

(١) في النسخ: حوافلا. وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٣٥، والرواية فيه (مستفرمات بالحصى) وينسب لرؤبة في ديوانه ١٢٦ والرواية فيه (جفّاف) مكان (شذّاذ) ولا شاهد فيه و(غرابلا) مكان (جوافلا). وهو في جمهرة اللغة ٧٨٧، والخصائص ١:٩٦، ومقاييس اللغة (فرم)، وتهذيب اللغة (شذذ) ١١:٢٧١، ولسان العرب مادة (شذذ). ويروى (قنابلا) مكان (جوافلا).

(٢) «شذّ الشيء يشُذّ » في النسخ: وشدّ الشيء يشُدّ. وهو تصحيف. وفي المصادر: وشذّ الشيء يشِذّ ويشُذّ.

(٣) زاد في المصادر: وأشذذتُه أنا.

(٤) الرجز في الخصائص ١:٩٧، وقد سقط من أ و ب و ج: الشذاذ.

(٥) ليست عند فجال، وهي في الخصائص والمزهر. وفي الأشباه: وطريقته. قال ابن الطيب ١:٥٥٣: وفي نسخة: وطريقه.

(٦) الزيادة من فجال. وقد سقط من أ و ب و ج: أهل. وسقط من د: بعض.

(٧) «التكسير مطّرداً » كذا في د والفيض ١:٥٥٣، وفي أ و ب و ج: والتكبير مطرد.

(٨) زاد في أ و ب و ج: لتفرّده عن صلاحيّة أفراد. فقد دخل الشرح بين المضاف والمضاف إليه، فنكّر المضاف، فاختلّ المعنى.

(٩) زاد في د: مفعول جعلوا مقدّراً، ثم زاد هلا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما. قال ابن الطيب ١:٥٥٣: و«ما فارق» مفعول جعلوا الأول، و«شاذاً » مفعوله الثاني كما هو ظاهر قوله.

ضرب **مطّردٌ في القياس** الصناعي، **والاستعمال** العربي **معاً** أي: جميعاً، **وهذا** الضرب **هو الغاية المطلوبة** [٧٣ب] من علم العربية **نحو: قام زيدٌ وضربتُ عمراً ومررتُ بسعيدٍ**.

أي: من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وخفض المجرور بالحرف(٤).

قال في «المزهر»(٥): فإن كان الشيء شاذّاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما(٦) تحامت العرب منه، وجريتَ (٧) في نظيره على الواجب في أمثاله.

من ذلك امتناعك من «وَذَرَ» و «وَدَعَ»؛ لأنّهم لم يقولوهما ولا غروَ عليك أن تستعمل نظيرهما، كـ«وَزَنَ» و «وَعَدَ» لو لم تسمعهما(٨).

ومن هذا استعمال «أنْ» بعد «كاد» وهو قليلٌ شاذٌّ في الاستعمال وإن لم يكن قبيحاً ولا مما ينافي القياس(٩).

ومن ذلك قول العرب: أقائمٌ أخواك أم قاعدان. هكذا كلامهم. قال «أبو عثمان»: والقياس يوجب «أم قاعدٌ هما» إلاّ أنّ العرب لا تقول إلاّ «قاعدان»، فتصل الضمير، والقياس يوجب فصله لتعادل الجملة(١٠) الأولى.

وضربٌ مطّردٌ في القياس الصناعي **شاذٌّ في الاستعمال** العربي، **نحو الماضي من «يَذَرُ» و «يَدَعُ»**، وهما «وذر» و«ودع»(١١).

---

(١) الخصائص ١:٩٧. كرّر ابن جني ذكر هذا التقسيم في المنصف ١:٢٧٧، ولعلّه أخذ هذا التقسيم من ابن السراج في الأصول (١:٥٧م) حيث قسم الشاذّ إلى ثلاثة أقسام. ومثل بـ(استحوذ) و(يدع). وأهمل القسم الرابع الذي ذكره ابن جني، وهو المطرد في الاستعمال والقياس، لأنه ليس من أنواع الشاذ. وينظر: مقدمة تاج العروس (المقصد السادس في بيان المطرد والشاذّ) ١:٢٣.

(٢) «في الخصائص الاطّراد و» سقط من د.

(٣) عند فجال: قال ثم الاطراد والشذوذ.

(٤) ليست في أ و ب و ج.

(٥) المزهر ١:٢٢٩ عن الخصائص ١:٩٩. وينظر: الأشباه ١:٤٦٦. وسيأتي كلامه هذا في كتاب القياس، المسألة الثانية من الفصل الأول (١٠٩أ).

(٦) «فإن كان الشيء شاذّاً في السّماع، مطرداً في القياس، تحاميتَ ما» كذا في الخصائص والمزهر. وفي أ و ب و ج مكانها: تحامي هذا. وفي د: تتحافى في هذا. ولم تسقط كلمة «تحامت» من د.

(٧) كذا في الخصائص والمزهر، و في أ و ب و ج: ونحوي. وفي د: ويجري.

(٨) كذا في المصادر، وفي أ و ب و ج: تستعملها.. وفي د: تستعملهما

(٩) «ولا مما ينافي القياس» في المصادر: ولا مأبياً في القياس.

(١٠) كذا في د والمصادر، وفي أ و ب و ج: والجملة. وقد سقط منها «لتعادل».

(١١) ينظر: الكتاب (باب ما كان من الياء والواو) ٤:١٠٩، والأصول في النحو (باب الإعراب) ١:٥٧، وشرح الشافية ١:١٣٠، و٣:٩١، وهمع الهوامع (العوامل) ٥:٢٤، وتاج العروس، مادة (ودع).

قال صاحب «الزنجاني»(١): وأماتوا ماضي «يذر» و«يدع»، وشذّ قراءة: ﴿ مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ ﴾(٢) بتخفيف [٦٧أ] الدال وحديثُ: «اتركوا الترك ما تركوكم، وذروا الحبشة(٣) ما وذروكم»(٤).

وقولهم: «مكان مُبْقِلٌ»، هذا أي مبقلٌ(٥)، [٧٥ج] بصيغة الفاعل من باب «الإفعال»(٦)، هو القياس في بابه. والأكثر في السماع فيه: باقلٌ. والأول أي مبقلٌ، مسموعٌ(٧) أيضاً. حكاه أبو زيدٍ في كتاب «حيلة ومحالة»، وأنشد: [من الرجز]

أعاشني(٨) بعدك وادٍ مبقلُ (٩)

ومنه(١٠) أي الموافقِ للقياس المخالفِ للسماع، **مجيء مفعول «عسى» اسماً صريحاً، نحو: «عسى زيدٌ قائماً»** أو قيامًا(١١) **فهو القياس؛** لأنّه فعلٌ متعدٍّ. **غير أنّ الأكثر في**

---

(١) ينظر: شرح مختصر التصريف العزّي ١١٢. وقوله فيه: «وأماتوا ماضي يدع، ويذر». وما بعده ليس منه.

(٢) الضحى ٩٣: ٣. رواها ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، وتروى عن عمر وأنس ومقاتل ومجاهد وأبي حيدرة وأبي بحرية وابن أبي عبلة وأبي العالية وغيرهم. وهي قراءة شاذة. ينظر: المحتسب ٢:٣٦٤، والبحر المحيط ٨:٤٨٠، والدر المصون ١١:٣٦، ومعجم القراءات ١٠:٤٧٩.

(٣) كذا في د وهو الموافق للرواية، وفي أ و ب و ج: الحبش.

(٤) أخرجه الشيباني في الآحاد والمثاني عن ذي كلاع، ٤:٥٩٤، رقم: ٢٧٥٤. واستشهد به السيوطي في اللمع ٥:٢٤، بلفظ «دعوا الحبشة ما ودعوكم»، وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي. ينظر: جامع الأصول ٩:٢٢٣، رقم: ٦٨١١، و١١:٣٩٥، رقم: ٨٩٣٢، وفيض القدير ٣:٥٣٠، رقم: ٤٢١٨، وكنز العمال ٤:٣٦٦، رقم: ١٠٩٣٨، وكشف الخفاء ١:٤٠٦، رقم: ١٣٠٥.

(٥) في أ و ب و ج: يعقل. وفي د: يقل.

(٦) أي: الرباعي.

(٧) ينظر: الخصائص (باب نقض العادة) ٢:٢١٩، و٢٢٠، والأشباه نقلاً عن الخصائص (ورود الشيء على خلاف العادة) ١:٦٥٩، ولسان العرب وتاج العروس مادة (بقل).

(٨) كذا في الخصائص والمزهر، وفي النسخ: أغاثني. وهو تحريف.

(٩) قاله دُؤاد بن أبي دؤاد، وقد قال له أبوه: يا بني ما أعاشك بعدي؟ فقال:

أعاشني بعدك وادٍ مُبْقِلُ
آكلُ من حَوْذانِهِ وأَنْسِلُ

وهو في الخصائص ١:٩٧، و٢:٢٢٠، وسمط اللآلي ١:٥٧٣، ولسان العرب وتاج العروس مادة (بقل). وكلام ابن علاّن منقول من المزهر، والذي في الخصائص بعد ذكر الشاهد السابق: وقد حكى أيضاً أبو زيد في كتاب حيلة ومحالة: مكانٌ مُبْقِلٌ.

(١٠) زاد عند فجال: أيضاً.

(١١) كذا في د والمصادر، وفي أ و ب و ج: مضافاً.

السماع(١) من العرب **ورود بحظره**(٢) -بفتح المهملة، وسكون المعجمة- أي منعه، **وبكونه**(٣) **فعلاً** مسبوقاً (٤) بـ«أن» نحو: عسى زيدٌ أن يقوم، أو لا، نحو عسى زيدٌ يقوم(٥).

والأولّ أكثر (٦).

والأول: بمجيئه اسماً صريحاً **مسموعٌ أيضاً** (٧). أنشد «أبو عليّ»: [من الرجز]

لا تعذلن إنّي(٨) عسيتُ صائماً (٩)

ومنه المثل السائر عسى الغويرُ أبؤساً (١٠).

---

(١) كذا في د وعند فجال، وفي المصادر و أ و ب و ج: غير أنّ في الأكثر السماعَ.

(٢) كذا في الفيض ١:٥٥٦، وهي ثابتة في المصادر، ولم تثبت عند فجال.

(٣) كذا في الفيض، وعند فجال (كونه) دون واو.

(٤) في أ و ب و ج: مصروفا.

(٥) في النسخ: أن يقوم.

(٦) العبارة في د: نحو: عسى زيدٌ أن يقوم. وينظر: الكتاب (باب من أبوب (أن) التي تكون والفعل بمنزلة مصدر) ٣:١٥٨، والمقتضب (باب الأفعال التي تسمّى أفعال المقاربة) ٣:٦٩، وشرح الكافية ٤:٢١٥، والتذييل والتكميل ٤:٣٣٦، والتصريح ١:٢٧٧، وهمع الهوامع ٢:١٣٧.

(٧) سقطت من أ و ب و ج.

(٨) في أ و ب و ج: لا تعذلي. ولم أجد من رواه كذلك. وقد أخذها ابن الطيب ١:٥٥٧ من ابن علان كذلك.

(٩) رجز ينسب لرؤبة وجعله الشرّاح مجهول القائل، وقبله: أكثرتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائماً. وهو في ملحقات ديوانه ١٨٥، رقم: ٩١. ويروى «في اللوم» مكان «في العذل» و «لا تكثرنْ» و «لا تعذلن» و «لاتلْحني» مكان «لا تعذلي». وهو في الخصائص ١:٩٨، والتذييل والتكميل ٣:٩، ٤:٢٤٣، ٣٤٨، ٣٦٢، والمقاصد النحوية ٢:٣، رقم: ٢٤٢، وشرح الأشموني ١:٤٣٤، رقم: ٢٣٢، والخزانة ٩:٣١٦، رقم: ٧٤٨، وشرح شواهد المغني ٣:٣٤١، رقم: ٢٤٧، وشرح شواهد ابن عقيل ٦٣، وحاشية الخضري ١:١٣١.

(١٠) قيل هو من قول الزباء. نسبه أبو حيّان في تذكرته لعمر بن الخطاب ٥٢٤، وينظر فيها: ٥٦٣. يقال لمن يخبر بالشر ويتّهم به. والغوير: تصغير غار. والأبؤس: جمع «بأس»، وهو الشدّة. وقد جرت فيه «عسى» مجرى «كان». وهو شاذٌّ نادرٌ، وقد يأتي في الأمثال ما لا يأتي في غيرها. وقيل: على إضمار «يكون»، أو «أن يكون» وهو ما صوّبه ابن هشام. ينظر: جمهرة الأمثال، رقم: ١٢٠٩، ومجمع الأمثال ٢:١٧، رقم: ٢٤٣٥، والمستقصى ٢:١٦١، رقم: ٥٤٦. والمثل في الكتاب ١:٥١، و١٥٩، و٣:١٥٨، والمقتضب ٣:٧٠، والأصول في النحو ٢:٢٠٧، والخصائص ١:٩٨، والصاحبي ٧٤ والمفصّل ٢٧٠، وارتشاف الضرب ٣:١٢٢٨، والتذييل والتكميل ٤:٣٤٣، ٦:١٢٠، والمغني ٢٠٣، ولسان العرب مادة (عسا) وغيرها. وسيأتي في متن الاقتراح في المسألة السابعة من الفصل الرابع في كتاب القياس (١٣٦أ).

وضربٌ مطّردٌ في الاستعمال العربي[1]، شاذٌّ في القياس الصناعيّ، نحو قولهم:

استحوَذَ واستوقَ الجملُ، واستصوبتُ الأمرَ[2]. والقياس قلب الواو في الجميع ألفاً كما في «استقام» كما في الأصل، وانفتاح ما قبلها في الحال.

و«أبَى يأبَى»[3] بفتح العين في الماضي والمضارع[4]. قال: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[5]. وقياس الباب «يأبي» بالكسر كـ«يرمي»؛ لأنّ العين لا تُفتح في الماضي والمضارع إلاّ إذا كانت عين الفعل أو لامُه حرفَ حلق، ولم يوجد[6] ذلك هنا.

وقد أشار إلى القياس الذي ذكرناه فيها بقوله: والقياسُ الصناعيُّ الإعلالُ في الثلاثة الأُوَل، وكسرُ عين الأخير، وجاء كذلك مسموعاً عنهم، ففي «القاموس»[7]: أبى الشيء يأباه، ويأبيه، إباءً وإباءةً بكسرهما. انتهى[8].

وقد اختُلف في الأخير:

فمنهم مَن سلك ما ذُكر أنّه شاذٌّ قياساً.

ومنهم من جعله من باب التداخل[9].

ومنهم من قال: لأنّ أصل «يأبى» كسر العين، [٧٤ب] إلاّ أنّها قُلبت فتحةً، فانقلبت الياء بعدها ألفاً على لغة طيّئ، فلا شذوذَ.

قال في «المزهر»[10]: واعلم أنّ الشيء إذا اطّرد استعمالاً وشذّ قياساً فلا بدّ من اتّباع السماع الوارد به فيه نفسه، لكنّه لا يُتّخذ أصلاً يُقاس عليه، ألا ترى أنّك إذا سمعتَ «استحوذ» و«استصوب» أدّيتَهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرهما، فلا يقال في «استقام الأمر» استقوَمَ، ولا في «استباع» استبيَع، ولا في «أعاد» أعوَد، قياساً على قولهم: أخوَصَ الرِّمث[1].

---

(١) ليست في أ و ب و ج.

(٢) مَثَلٌ قائله طرفة، يضرب للرجل الذي يخلط في كلامه. ينظر: جمهرة الأمثال ١:٥٤، رقم: ٢٩، ومجمع الأمثال ٢:٩٣، رقم: ٢٨٤٦، والمستقصى ١:١٥٨، رقم: ٦٢٥.

(٣) هذا المثال في المصادر ليس في هذا الباب. وقد سبق التمثل به في الاحتجاج بالقرآن.

(٤) في أ و د: والغابر. وهو اصطلاح الفراء كما نقله الزبيدي في تاج العروس مادة (أبي).

(٥) من قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ٣٢﴾ التوبة٩: ٣٢.

(٦) في د: لخروجه.

(٧) القاموس المحيط مادة (أبي).

(٨) ليس في د. و«وإباءةٍ بكسرهما» كذا في القاموس، وفي أ و ب و ج: وإباء ذكرهم.

(٩) ينظر: شرح الملوكي ٤١.

(١٠) المزهر ١:٢٢٩ نقلا عن الخصائص ١:٩٩. وينظر: الاشباه ١:٤٦٥.

وشاذٌّ في القياس والاستعمال معاً، أي: جميعاً وهذا مردودٌ بخلاف الأولين. **كقولهم**(٢): **ثوبٌ مَصْوُوْنٌ**(٣) **وفرسٌ مَقْوُوْدٌ ورجلٌ مَعْوُوْدٌ من مرضه**(٤): بواوين بوزن «مَفْعُوْل».

والقياس نقلُ حركة العين إلى الفاء فيصير بوزن «مَقُوْلٍ»(٥). **انتهى**.

وقيل: المحذوف واو «مفعول». وعليه «سيبويه»(٦) والأوّل مذهب «الأخفش»(٧).

وجاء شاذاً: مسكٌ مَدْوُوْفٌ(٨). أي: مبلولٌ، وضعُف «قولٌ مَقْوُوْلٌ». قاله «السعد التفتازاني»(٩).

زاد في «المزهر»: وكلّ هذا [٥٨د] شاذٌّ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه ولا ردُّ غيره إليه.

فائدة: قال «ابن خالويه»(١) في «شرح الفصيح»: قال «أبو حاتمٍ»: كان «الأصمعيّ» يقبل(٢) أفصح اللغات ويُلغي ما سواها، و«أبو زيدٍ»(٣) يجعل الشاذّ والفصيح واحداً فيُجيز كلّ شيءٍ قيل.

---

(١) أخْوَصَ الرِّمْث» في أ و ج: أحوص الرمت. وفي ب: أحوص الرمت. وفي د: وأحوص الرميت. وأخوص الشجر: أورق قليلا قليلا. والرمث: شجر ترعاه الإبل.

(٢) في المنصف ١:٢٧٨: ما أجازه أبو العباس تتميم «مفعول» من ذوات الواو التي هي عينٌ؛ لأنه أجاز في «مقوول» «مقوول» وفي «مصوغ» «مصووغ» قال: لأنّ ذلك ليس بأثقل من «سِرتُ سوُوراً» و «غارت عينه غُؤُوراً». قال أبو علي: فسبيله في هذا سبيل من قال «قام زيداً» لأنه خارج عن القياس والاستعمال. ينظر: المقتضب (باب اسم الفاعل واسم المفعول) ١:٢٣٩ وما بعدها. وقد أجاز المبرد ذلك في الضرورة فقط. وابن جني وتبعه السيوطي في همع الهوامع (٦:٢٧٥) نسبا إليه جوازه مطلقاً.

(٣) زاد في الخصائص: ومسك مدووف. وحكى البغداديون.

(٤) المشهور من ذلك: ثوب مصوون، ومسك مدووف. وزاد عند بعضهم: فرس مقوود ورجل معود. وزاد البطليوسي في الاقتضاب: حلي مصووغ، وقول مقوول. ونسبه للفرّاء عن الكسائي أنّها لبني يربوع وبني عقيل.

ينظر: أدب الكاتب (باب شواذ البناء) ٥٨٩، والخصائص (باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديراً وحكماً لازماً وقتاً) ١:٢٦١، والمنصف ١:٢٨٥، و٢٨٧، وشرح الملوكي ٣٥٥، والممتع ٢:٤٦١، والاقتضاب ١:٣٨٧، وشرح الشافية ٣:١٤٤ و١٤٩، ارتشاف الضرب ١:٣٠٧، والتصريح ٢:٧٥٠، وهمع الهوامع ٦:٢٧٥، والمزهر ٢:٥١، ولسان العرب وتاج العروس مادة (خيط).

(٥) والقياس نقلُ حركة العين إلى الفاء فيصير بوزن مَقُوْلٍ» ليس في د. وقوله: «انتهى» جاء في د بعد السطر الذي يليه. وزاد عند فجال بعد «انتهى»: ملخصاً.

(٦) الكتاب ٤:٣٤٨.

(٧) مخيوط لغة لبني تميم. ينظر: الكتاب ٤:٣٤٨، والمقتضب (باب اسم الفاعل واسم المفعول) ١:٣٣٨، والخصائص ١:٢٦٠، والمنصف ١:٢٨٦، والممتع (باب القلب والحذف) ٢:٤٥٤، وارتشاف الضرب ١:١٥٠، وشرح مختصر التصريف العزي ١٣٣، وهمع الهوامع ٦:٢٧٥، ولسان العرب وتاج العروس (مادة خيط).

(٨) في النسخ: مذووف.

(٩) شرح مختصر التصريف العزي ١٣٣-١٣٥ باختصار.

قال: ومثال [٧٦ج]ذلك أنّ الأصمعيّ «يقول: حزنني الأمر [٦٨أ] يحزُنني. ولا يقول: أحزنني(٤).

قال «أبو حاتمٍ»: وهما جائزان(٥). قرؤوا:(٦) ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾(٧) [و﴿لا يُحْزِنُهُم﴾ جميعاً] (٨)بفتح الياء وضمّها. كذا في «المزهر»(٩).

وقال الشيخ(١٠): هو لغةً: الذي طعن في السن ووصل الخمسين، والذي مهر(١١) في العلم، وإن لم يطعن فيه.

جمال الدين لقبٌ، واسمه «عبد الله **بن هشام** الأنصاريّ». المراد عند الإطلاق.

اعلم أنّهم أي علماء العربية، **يستعملون** في ألفاظهم **غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطّرداً.**

فالمطّرد لا يتخلّف؛ لاستمراره في الكلام وجريانه على القواعد.

والغالبُ أكثر الأشياء استعمالاً **ولكنّه** مع الكثرة **يتخلّف.**

والكثيرُ دون الغالب(١٢) في الدوران، ووجود(١٣) التخلفُ فيه فوقه في الغالب.

---

(١) الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله. توفي بحلب ٣٧٠هـ. بغية الوعاة ١:٥٢٩، رقم: ١٠٩٩.

(٢) في المزهر: يقول.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ١٩:١٢٧ عن مراتب النحويين، وبغية الوعاة ٢:١١٢.

(٤) وإليه ذهب أبو زيد كما في لسان العرب وتاج العروس مادة (حزن). وفي الصحاح مادة (حزن) عن اليزيدي: «حزنه» لغة قريش، و«أحزنه» لغة تميم.

(٥) زاد في المزهر: لأنّ القرّاء.

(٦) في د: قُرئ.

(٧) من قوله تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ الأنبياء ٢١: ١٠٣. وهذه قراءة الجمهور، وقرأ أبو جعفر وابن محيصن والشيزوي عن الكسائي بضم الياء وكسر الزاي من «أحزن». ينظر: المبهج ٢:٦٤٩، والنشر (آل عمران ٣:١٧٦) ٢:١٨٤، وتحبير التيسير (آل عمران ٣:١٧٦) ٣٣٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢:٢٦٨، والبحر المحيط ٦:٣١٧، والدر المصون ٨:٢٠٩، ومعجم القراءات ٦:٦٢، و(آل عمران ٣:١٧٦) ٤٩٤:٣ و٤٩٥.

(٨) الزيادة من المزهر.

(٩) المزهر ١:٢٣٢.

(١٠) المزهر ١:٢٣٤.

(١١) في أ و ب و ج: هرِمَ.

(١٢) عند فجال والمزهر: دونه.

(١٣) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

[والقليلُ دونه](١).

والنادرُ أقلّ من القليل.

وقرّبَ(٢) تفاوت مراتب المذكورات للذهن بقوله: **فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبُها**(٣)؛ لكثرتها(٤) وغلبتها على الثلاثة.

والخمسةَ عشرَ بالنسبة إليها أي الثلاثةِ والعشرين **كثيرٌ لا غالبٌ**؛ لقلّتها عنه.

والثلاثة قليلٌ بالنسبة لما ذُكر **والواحد نادرٌ** لكمال قلّته فكأنّه لا وجودَ له.

فاعلم بهذه المراتبِ المتفاوتةِ في الكثرة والقلّة **ما يقال فيه ذلك** أي كلّ منها، فضع كلاً في رتبته اللائقة به.(٥)

وفي «المزهر»: فاعلم بهذا مراتب(٦) ما يقال فيه ذلك. ثم ذكر فيه(٧) أمثلةً للنوادرِ في اللغة منها: قولهم: كببتُ على الشيء: تجانأت(٨) عليه وكببتُه أكبه، ألقيتُه.

وفي «شرح الدريدية» لـ«ابن خالَويه»(٩): يقال: أكبّ لوجهه: سقط وكبّه الله. وهذا [٧٥ب] حرفٌ نادرٌ جاء خلاف العربيّة؛ لأنّ الواجب أن يقال فعَل الشيء وأفعله غيره(١٠).

---

(١) الزيادة من فجال.
(٢) في د: قدّر.
(٣) كذا في س والمزهر ، وعند فجال: غالب. وفي د: موردا غالبا.
(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: للأكثر.
(٥) زاد عند فجال: انتهى.
(٦) كذا عند فجال، والذي في المزهر: فعُلِمَ بهذا مراتبُ .
(٧) في د: المصنف في المزهر.
(٨) كذا في المزهر، وفي النسخ: تحانأت.
(٩) المزهر ١:٢٣٨.
(١٠) أي كون الثلاثي لازماً، والمزيد متعدياً. ينظر: الأفعال للسرقسطي (فعل وأفعل باختلاف ٢:١٤٦، وتاج العروس مادة (كبب).

الفرع **الثاني**(١)

قال الشيخ «عز الدين بن عبد السلام» السلمي الشافعي، الملقب بسلطان العلماء(٢)، **من كِبَار** -بكسر الكاف وتخفيف الموحدة- **أصحابنا الشافعية** الذين نظمنا وإياهم سلك اتّباع «الشافعي».

تشبيهاً بالمجتمعين(٣) في العشيرة بجامع الموافقة وشدة(٤) الارتباط.

وهو جمع «صَحْب» الذي هو جمع أو اسم جمع «صاحب»؛ لأنّ «أفعالاً» لا يكون جمعاً لـ«فاعل». وذكر ما يأتي عنه في «فتاويه»:

اعتمدوا أي: علماء العربية. وفي «المزهر»(٥) اعتُمد(٦). بالبناء للمفعول.

في إثبات قواعد العربية على أشعار العرب. الأَولى: كلام العرب.

وهم كفّار -الأَولى: وغالبهم(٧) كفّار- **لبُعد التدليس** الغش والتلبيس، **فيها** أي: في أشعارهم،

كما اعتُمد ما جاء عنهم **في الطِّب** علم يُعلم(٨) به أحوالُ مزاج الإنسان صحةً وفساداً(٩).

وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفّار من الفلاسفة **لذلك**: لفقد التدليس.

وفي بعض النسخ بالكاف محل اللام، وهو من تحريف الكتّاب.

وهذا آخر كلام «العز»، ففي «المزهر» عقبه: «انتهى» وما بعده للمصنّف.

فعُلم: بصيغة المفعول. وفي «المزهر»: ويؤخذ من هذا. **أنّ العربيّ الذي يُحتجّ بقوله** ممّن(١٠) ثبتت عربيته ولم يخالط مَن تفسد به لغته، **لا يُشترط فيه العدالة**؛ لأنّ أساسها الإسلام، وهو غير معتبر هنا فهي كذلك بالأَولى.

قال في «المزهر» وكذا لم يُشترط فيمن يحتج بقوله البلوغُ، فأخذوا عن الصبيان.

---

(١) ينظر: المزهر (النوع السادس: معرفة من تقبل روايته ومن تردّ) ١:١٣٧.

(٢) أبو محمد، عبد العزيز بن السلام، المتوفى سنة ٦٦٠هـ له كتاب الفتاوى الموصلية وهو مطبوع بتحقيقين ولم أجد فيه كلامه، والفتاوى المصريّة. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (الطبقة السادسة) ٨:٢٠٩، رقم: ١١٨٣.

(٣) في أ و ب و ج: في بالمجتمعين.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وشد.

(٥) المزهر ١:١٤٠.

(٦) كذا عند فجال.

(٧) في د: وفيهم.

(٨) في د: يعرف.

(٩) ينظر بقريب من ذلك: إتمام الدراية، ١٩١ ، ومفتاح السعادة ١:٣٠٣، والتوقيف ودستور العلماء مادة (الطب).

(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: عمن.

أخرج «ابن دُريد» [٧٧ج] في «أماليه»(١): عن الأصمعيّ قال: سمعتُ صِبْيةً بـ«حمى ضريّة»(٢) يتراجزون(٣) فوقفتُ وصدّوني عن حاجتي وأقبلتُ أكتبُ ما أسمع فأقبل شيخٌ فقال: أتكتب عن هؤلاء الأقزام(٤) الأدناع(٥)؟

وكذا [٦٩أ] لم أرهم توقّوا أشعار المجانين من العرب بل رووها واحتجّوا بها وكُتُب أئمة اللغة والنحو مشحونةٌ بالاستشهاد بأشعار «قيس بن ذريح، مجنون لبنى(٦)».

نعم، يشترط(٧) العدالة **في راوي ذلك**؛ لأنه ناقلٌ، وذلك شرطُ قبول خبره.[٥٩د]

وكثيراً ما يقع وقوعاً كثيراً، أو: في زمنٍ كثيرٍ(٨)، و«ما» مزيدةٌ للشيوع والإبهام.

في كتاب «سيبويه» الذي صار لفظ «الكتاب» عند النحاة عَلَماً عليه بالغلبة، **و**في كلام **غيره** من النحاة: **حدّثني مَن لا أتّهم، و**حدثني **من أثق به**(٩).

وفي نسخة: من لا أثق به. وهو من تحريف الناسخ.

وينبغي الاكتفاء بذلك في ثبوت ذلك الأمرِ شاهداً له، **وعدمُ التوقّف في القبول** اكتفاءً بتوثيقه(١٠) له بناءً على قبول التعديل على الإبهام.

---

(١) تعليق من أمالي ابن دريد في ملحقه ٢٢٢ عن المزهر.

(٢) الحمى: أرض فيها كلأ، تُمنع من نزول الناس بها ورعايتهم فيها. وضريّة: قيل مأخوذة من الأصل اللغوي، وهو (الضراء)، وهو ما واراك من الأشجار، أو الفضاء والبراز، أو أرض مستوية فيها شجر.وقيل: ضرية بئر، وإليها نسب الحمى. وقيل: هي ضرية بنت نزار. وحمى ضريّة قرية بين البصرة ومكة، أوّل من حماها في الإسلام عمر بن الخطاب في سبيل الله لإبل الصدقات. ينظر: معجم البلدان، ماد (حمى) ٢:٣٠٧، و(ضرية) ٣:٤٥٧، وتاج العروس مادتي (حمي) و(ضري).

(٣) في ج و د: يتزاجرون.

(٤) كذا في د والمزهر، وفي أ و ج: الأقرام. وفي ب: الأقراع.

(٥) أي: من لا خير فيهم.

(٦) في المزهر: ليلى. وإلى هنا انتهى كلامه في المزهر. والصواب أن مجنون ليلى هو قيس بن الملوح أو مجنون بني عامر. تنظر أخباره في الأغاني ٩:١٨٠، كما هو مشهور معروف. وكلاهما من الشعراء الذين نسبوا لمحبوباتهم، وهم جميل، وكثيّر، وعروة بن حزام، والمرقش، وذو الرمة، والعباس بن أحنف. ينظر: خزانة الأدب (الشاهد ٦٧٥) ٨:٥٨٢.

(٧) كذا في س، وعند فجال: تشترط.

(٨) في د: كثير من الزمن.

(٩) ينظر: الكتاب ١:٢٣٠، ٢٤٥، ٢٧٩، و٢:١١٣، ١١٨، ١٤٠، و ٣:١٥٢، ٢١٣، ٣٠٣، ٣١٥، ٣٣٦، ٤٠٦، ٤٦٢، ٤٦٥، و٤:١٣٩، ١٧٢، ٤٧٢. وينظر: الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه ١١٠. وسيأتي الحديث عن ذلك في الفرع العاشر.

(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: بتوثقه.

وفي «المزهر»[1]: فيه خلافٌ بين العلماء، وقد استعمل ذلك «سيبويه» كثيراً في كتابه، فقال: أخبرني الثقة. يعني به الخليلَ وغيرَه.

ويحتمل المنعَ لاحتمال أنّ فيه جرحاً خفياً على ذلك الموثِّق، ويحمل أنّه حجّة على أتباع ذلك الموثِّق لا من خالفَه. كما في قول الشافعي: «في «مسنده» أخبرني الثّقة فهو حجّةٌ على مقلّديه غير».

وقد ذكر المرزُبانيّ «[2]: بضم الزاي بعدها موحّدة. [٧٦ب] قال المصنف: نسبةٌ لجدِّ له[3].

عن أبي زيدٍ النحوي سعيد بن أوس الأنصاريّ الإمامِ المشهور أنّه **قال: كلُّ ما[4] قال «سيبويهِ» في كتابه: «أخبرني الثقة» فأنا أخبرتُه.**

وفي «بغية الوعاة»[5] للمصنّف عن «السيرافي» نقل مثل ذلك المذكورِ[6].

وذكر أبو الطيب اللغويّ» في كتاب «مراتب النحويين»[7] عن أبي زيدٍ» قال: كان «سيبويهِ» يأتي مجلسي وله ذؤابتان، فإذا سمعتَه يقول: حدثني مَن أثق بعربيّته» فإنّما[8] يريدني. انتهى.

ويعارضه ما مرّ عن «المزهر» أنّه يعني بـ«الثقة» الخليلَ» لا غيره، ولعل هذا باعتبار ما عند أبي زيدٍ» وما مرّ عن «المزهر» باعتبار الواقع[9].

وقد وضع المولّدون -بصيغة المفعول- أي: الذين حدّثوا بعد فساد اللغة **أشعاراً ودسّوها على الأئمة** إيهاماً أنّها من كلام العرب **فاحتجّوا** أي: الأئمةُ[10] **بها ظناً أنّها للعرب** فبيّن الحذّاق من بعدهم توليدها وأنّها لا حجّةَ بها كما فعلَ ذلك الواضعون للحديث، وأوهموا المحدِّثين منهم أنّه منه[11] حتى تنبّه الحذّاق منهم[12] وميّزوا الموضوعَ من الثابت.

---

(١) المزهر ١:١٤٢.
(٢) المزهر ١:١٤٢.
(٣) لب اللباب (المرزباني) ٢:٢٥١. محمد بن عمران، أبو عبيد الله. توفي ٣٨٤هـ. سير أعلام النبلاء ١٦:٤٤٨.
(٤) في النسخ و س كُتبت موصولةً «كلما». وقد سقطت «كل» من د.
(٥) بغية الوعاة ١:٥٨٢، عن أخبار النحويين البصريين ٩٣.
(٦) في د: مثل ذلك عن أبي زيد المذكور.
(٧) مراتب النحويين (أبو زيد) ٧٤. وهو في المزهر ١:١٤٣، ٢:٤٠٢.
(٨) كذا في د ومراتب النحويين، وفي أ و ب و ج: فإنّه. وستتكرر الرواية في الفرع العاشر (١٨٢أ).
(٩) من قوله: انتهى ويعارضه ما مرّ ...» ليس في د.
(١٠) ليس في د.
(١١) «منهم أنّه منه» في أ: أنّه متهم منه. وهو خطأ. وسقطت «منهم» من د. وسيأتي الحديث عن الاستشهاد بكلام المولّدين في الفرع الثامن.
(١٢) «تنبّه الحذّاق منهم» في د: بينته له الحذاق.

وذُكر -بالبناء للمفعول- **أنّ في كتاب «سيبويه» منها:** من أشعار المولدين، **خمسين بيتاً**.(١) قال «ابن هشام»(٢) -كما سيأتي عنه- فيه ألف بيتٍ عُرف قائلوها وخمسون مجهولةُ القائلين.

وأنّ منها في كتابه مسقَطين(٣)، [**قول القائل:**](٤) [من الرجز]

أعرف منها الأنفَ والعينانا

ومِنخَرَين أشبها ظبيانا(٥)

مما فيه نصب المثنّى(٦) بفتحة مقدّرة في الألف(٧).

ومنها قول الآخر: [من الطويل]

هم الآمرون الخير والفاعلونه ... إذا ما خشوا من مُحدث الأمر معظَما(٨)

مما فيه إثبات نون الجمع مع الإضافة.

---

(١) ينظر: الخزانة ١:٣٦٩.

(٢) المزهر ١:١٤٢. وقريب منه ما جاء عن الجرمي في أول كتاب سيبويه فيما رواه أبو جعفر بن النحاس ١:٩، وبغية الوعاة ٢:٢٢٩ والخزانة ١:١٧ و٣٦٩: نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا فإما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها. ولا بدّ من التفريق هنا بين الشاهد المجهول القائل، والموضوع، والمنسوب لمحدث، فالكلام هنا عن الموضوع، وقد أحصى الدكتور أمان الدين حتحات ما جاء موضوعاً في الكتاب فكان خمسة أبيات. ينظر: الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه ٢٦٢. وينظر: الكتاب ١:١٣٣، و١٧١، و١٧٧، و١٨٨، و٢:٢٥٥، و٣:٦١. وسيأتي كلام ابن هشام في متن الاقتراح في الفرع التاسع.

(٣) كذا في د، وفي أ و ج: مسقطان. وفي ب: سقطان.

(٤) الزيادة من فجال.

(٥) تروى لرجل من بني ضبة، وتروى لرؤبة. وهي في ملحقات ديوانه ١٨٧، رقم: ٩٩. و«ظبيان» اسم رجل، أي: منخري ظبيان. والبيت في المقاصد النحوية ١:١١١، رقم: ٣١، وشرح الأشموني ١:٦٢، رقم: ٣١، والتصريح ١:٧٩ رقم:٣٨، وهمع الهوامع ١:١٦٥، رقم:٨٢. والخزانة ٧:٤٥٢، رقم: ٥٥٨، وشرح شواهد ابن عقيل ٩، حاشية الخضري ١:٤٩.

(٦) في النسخ: المستثنى.

(٧) زاد في أ و ب و ج: وفتح السوقة. ولعلها: النون. وهي لغة بني الحارث بن كعب، يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً.

(٨) في أ و ب و ج: معلقها. وفوقها في أ و ب إشارة خطأ. وفي د: مسقطا. والبيت في الكتاب ١:١٨٨: هم القائلون الخير والآمرونه.

وفي المفصل ٨٥: هم الآمرون الخير والفاعلونه ... إذا ما خشو من حادث الدهر معظما

وفي الخزانة ٤:٢٦٩، برقم: ٢٩٦: هم الفاعلون الخير والآمرونه ... إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

ومن الأسباب الحاملة على ذلك الوضعِ نصرةُ رأيٍ ذهب إليه ذلك الواضع(١)، فيؤيده بشعر يصوغه شاهداً لذلك، [٧٨ج] وتوجيه كلمةٍ صدرت منه ولا أصلَ لها في كلامهم.

[وقال «ابن النحاس» في «التعليقة»:](٢) حكى «أبو [محمد](٣) القاسم الحريري» في كتاب «درّة الغوّاص في أوهام الخواص»(٤) وفي التسمية تشبيه العلم بالبحر تشبيهاً مضمراً في النفس، فذلك استعارةٌ مكنيّةٌ عند [٧٠أ] الخطيب وإثبات الغوص تخييلٌ والدرّة ترشيحٌ -:

روى خلَفٌ(٥) -بفتح المعجمة واللام وآخره فاءٌ - الأحمر لقبُه- [أنّهم صاغوا] أي: العرب «فُعال» بضمّ الفاء](٦) مشتقاً(٧) من «أُحاد» معدولاً عن واحدٍ واحدٍ وهكذا إلى عشرةٍ عشرةٍ «عُشار»(٨) معدولةً. وأنشد من عنده شاهداً لما عُزي نسب فيه إلى أنّه موضوعٌ منه على العرب لم تقله(٩) أبياتاً -بدلٌ من «ما» مفعولِ «أنشد»- من جملتها: [من مجزوء الرمل]

ومضـــى(١٠) القـــوم إلى القـــوم أحـــاداً وأُثَنّــــا(١)

ثـــــاً ورُباعـــــاً خُماســـــاً فاطّعنـــــا

---

(١) في أ و ب و ج: الوضع.

(٢) الزيادة من فجال.

(٣) زيادة سقطت من النسخ. وهو القاسم بن علي صاحب المقامات ت ٥١٠هـ. بغية الوعاة ٢: ٢٥٧، رقم: ١٩٢٧.

(٤) درّة الغواص ٥٣٢، والبصائر والذخائر ٥: ٢٣. وفي المزهر ١: ١٧٨: وفي شرح التسهيل لأبي حيّان: أنشد خلفٌ الأحمر:

قل عمرو: يا بن هند | لو تَ ومَ ذَنّا
لرأتْ عيناك منهم | كلَّ ما كنتَ تمَنّى
إذ أتتْ خيلُ المَقشّ هْ | باء مرهَ نَّواهَ نَّا
وأتـــت سَ ـــ الم ــــ | لْحاء سيراً لم َ ئنّا

ثمّ ذكر الأبيات الآتية، وزاد عليها: لا ترى إلاّ كَمِيّاً قاتلاً منهم ومنّا

(٥) أبو محرز بن حيان، مولى بلال بن أبي بردة، بصريٌّ. توفي قرابة ١٨٠هـ. بغية الوعاة ١: ٥٥٤، رقم: ١١٦٢.

(٦) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج. وسقط من د: الأحمر لقبه.

(٧) كذا في س وإستانبول، وعند فجال: متسقاً. وحرّف ابن الطيب ١: ٥٦٨ «مشتقاً»، ونسبه إلى «الدرة» وهو كذلك في نسخة منها. وفيها: منسّقاً.

(٨) في أ و ب و ج: عشارى. وقد جاءت العبارة في د: أحاد إلى عشار معدولاً عن واحد وهكذا إلى عشرة عشرة.

(٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: أم نقله.

(١٠) كذا في د والمزهر، وفي أ و ب و ج: وقضى. وفي الدرة والفيض: ومشى.

وفي نسخة «المزهر»: «فاطمعنا» «افتعال» من «الطمع»(٢).

وسُداساً وسُباعاً وثُماناً فاجتلدنا(٣)
ساعاً وعُشاراً

فأصبنا بالبناء للفاعل **وأُصبنا**: بالبناء للمفعول، ويجوز العكس.

قال أبو حيّان في «شرح التسهيل»(٤): وذكر غيره أنّ هذه الأبيات مصنوعةٌ لا تقوم بها حجّةٌ. انتهى.

ومع ذلك فالصحيح أنه سُمع من العرب ما(٥) فوق الأربع إلى العشر أيضاً. كما قاله جماعةٌ منهم «أبو حيّان»(٦) و «ابن هشام»(٧). ولا يعارضه قول «أبي عبيدة»(٨) و «البخاري» في «صحيحه»(٩) [٧٧ب]: إنّ العرب لا تتجاوز الأربعة. لأنّ غيرهما سمع ما لم يسمعا(١٠)، [٦٠و] ومَن حفظ حجّةٌ على مَن لا يحفظ.

---

(١) في النسخ: وأثنى.
(٢) في المزهر: فاطّعنا.
(٣) في أ و ب و ج: فاجلدنا.
(٤) المزهر ١:١٧٩.
(٥) في د: مما.
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢:٨٧٤.
(٧) اقتصر ابن هشام في قطر الندى ٣١٦ وشرح شذور الذهب ٤٥٢ على الواحد والأربع وما بينهما، وصحح في أوضح المسالك ٤:١٢٢ أنّها تكون حتى العشرة.
(٨) مجاز القرآن (النساء ٤:٣) ١:١١٦.
(٩) صحيح البخاري ٤:١٦٦٨ كتاب التفسير، باب تفسير سورة النساء ٧٩.
(١٠) من التصريح ٢:٣٢٦. وينظر: همع الهوامع ١:٨٤.

الفرع **الثالث**

المسموع الفرد هل يُقبل -بالبناء للمفعول- **ويُحتجّ به** في إثبات القواعد له أو لا؟

أحوالٌ(١)، **لخّصتُها من**(٢) **كلام «ابن جني» في «الخصائص».**

أحدها -الأولى: إحداها(٣)-: **أن يكون** المسموع **فردًا، بمعنى أنّه لا نظيرَ له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به. فهذا** الفرد **يُقبل** لإطباقهم على النطق به **ويُحتجّ به ويُقاس عليه إجماعًا**؛ لعدم اختلافهم فيه، **كما قِيس على قولهم في «شنوءة»** في النسب إليه **شَنَئيّ**(٤) - قياس النسب إليه(٥): شنوئي - **مع أنّه لم يُسمع** من العرب **غيره** مما هو القياس ولا غيره(٦). **وقد أطبقوا على النطق به** فكان مقبولًا ولا يضرّه تفرّده(٧).

الحال الثاني -الأرجح: الثانية-: **أن يكون** المفرد **فردًا**(٨)**، بمعنى أنّ المتكلم به من العرب واحدٌ ويخالف** به **ما عليه الجمهور** في ذلك اللفظ(٩).

---

(١) عند فجال وفي المزهر: له أحوال. وينظر هذا الفرع في: المزهر النوع الخامس عشر، «معرفة المفاريد» ١:٢٤٨.

(٢) عند فجال: من متفرقات كلام.

(٣) في أ و ج: أحدها. وما بين معترضتين ليس في د. والحال: أنثى، وأهل الحجاز يذكّرونها. ينظر: المذكّر والمؤنّث لابن التستري ٦٩، وتاج العروس مادة (حول).

(٤) في النسخ والفيض ١:٥٧٠: شنائي. وسيأتي تفصيل الكلام في النسب إلى «شَنُوءة» في كتاب القياس، الفصل الأول، المسألة الثانية. وقوله: «ويقاس عليه إجماعاً» سيأتي مخالفة الأخفش والجرمي والمبرد في عدم القياس على «شَنُوءة».

(٥) كذا في ب، وليست في أ و ج و د. و«النسب» في أ و ج: الشنب.

(٦) زاد عند فجال وفي المزهر: لأنّه لم يسمع ما يخالفه.

(٧) قال ابن جني في الخصائص ١٣٦:١: ألا تعلم أن القياس إذا أجازشيئاً وسُمِع ذلك الشيء عينه فقد ثبتقَدَمُه وأخذ من الصحّة والقوّة مأخذه، ثم لا يقدح فيه أن لا يوجد له نظيرٌ؛ لأنّ إيجاد النظير، وإن كان مأنوساً به، فليس في واجب النظر إيجاده، ألا ترى أن قولهم في «شَنُوءة»: «شَنَئِيّ» لمّا قابله القياس لم يَقْدَح فيه عدمُ نظيره. نعم ولم يرض له أبو الحسن بهذا القدر من القوّة، حتى جعله أصلاً يُردّ إليه ويُحمل غيره عليه. وينظر: الخصائص (باب في جواز القياس على ما يقل ورفض فيما هو أكثر منه) ١١٥:١، وسيأتي كلامه في «عدم النظير» في الكتاب الخامس، فإنه إذا دلّ الدليل فلا يجب إعادة النظير. كما قال ابن جني في الخصائص (باب في عدم النظير) ١٩٧:١.

(٨) في د: الفرد.

(٩) هذه الحال والتي بعدها يدرسها المحدّثون في باب الشاذ، والأصوليون في بحث الآحاد من السنة. والشاذ عند المحدّثين ما روي مخالفاً لمن هو أحفظ منه وأضبط. فإن كان من تفرد به ثقة

[قال ابن جني:](١) في نُظر -بالبناء للمفعول- في حال هذا المفرِّد(٢): بالبناء للفاعل من «الافتعال» بالفوقّة من المفرّد».أي: المتلفّظ بذلك الفرد. وفي «المزهر»: المفرّد»(٣) بالفوقيّة من المفرّد»(٤).

[به](٥) فإن كانفصيحاً: له ملكةٌ يقتدر بها على اللفظ الفصيح، في جميع ماعدا ذلك القَدْرِ الذي انفرد به من ذلك الفرد(٦)، وكان ما أورده من ذلك الفرد مما يقبله القياس أي: غير مخالفٍ للقياس اللغوي، إلاّ أنّه لم يرد: يجيء به استعمالٌ كما أورده ذلك المنفرد(٧) به، إلاّ من جهة ذلك الإنسان المنفرد به، فإنّ الأَولى(٨): فإنّ الأحسن والآكد لدفع ما يختلج في النفس من العمل بقوله لمخالفته أن يُحسّن -بالبناء للمفعول من «التحسين» أو «الإحسان»- الظّنُّ به وأنّه سمعه من غيره كالذي قبله(٩).

[قال:](١٠) فإن قيل: فمن أين يؤخذ ذلك: سماعُه له، وليس يجوز أن يرتجل: [٧٩ج] يبتدئ لغةً لنفسه فيجاء به من هذا الفرد؟

قيل: يمكن(١١) أن يكون ذلك لسماعُ وقع: وصل إليه من لغة عربيّة قديمة، ثم تُركت لطول العهد بها -كما قال طال عهدُ ها أي العهدُ بها، وعفى: امحى أثرُ ها(١٢) لعدم استعمال

لم يخالف غيره قُبل، وإلا نُظر في مكانته ومكانة مخالفه ومدى مخالفته. ينظر: تدريب الراوي (النوع الثالث عشر) ١:٢٦١.

(١) الزيادة من فجال. وهذه الزيادة ليست في المزهر. وكلامه في الخصائص، (باب فيما يرد عن العربيّ مخالفاً لِمَا عليه الجمهور) ١:٣٨٥.
(٢) كذا في الفيض١:٥٧١. قال ابن الطيب: وفي نسخة الشارح: المنفرد من الانفراد. وفي أ و ب و ج وعند فجال: المنفرد. وفي د: الفرد.
(٣) الذي في المزهر و د: المنفرد.
(٤) العبارة في د: بالبناء للفاعل أي المتلفّظ بذلك الفرد وفي المزهر المتفرّد.
(٥) الزيادة من فجال.
(٦) في د: في ذلك. و «الفرد» ليس فيها.
(٧) في ج و د: المتفرّد.
(٨) زاد عند فجال وفي الخصائص والمزهر: في ذلك
(٩) زاد عند فجال وفي الخصائص والمزهر: ولا يحمل على فساده.
(١٠) الزيادة من فجال. وهذه الزيادة ليست في المزهر.
(١١) عند فجال وفي الخصائص والمزهر: قد يمكن.
(١٢) عند فجال وفي الخصائص والمزهر: رسمها.

المتأخرين لها. **فقد أخبرنا «أبو بكرٍ جعفر بن محمد بن الحجّاج»**(١) [٧١أ] **عن «أبي خليفةَ»**.

الإسناد «المعنعن» مقبولٌ محكومٌ باتصاله عند علماء الأثر إن سلم «المعنعِن» من التدليس وعُلم لقياه(٢) لمن عنعن عنه، ولو مرة عند «البخاري»، واكتفى «مسلم» بالإمكان(٣).

الفَضْلِ -بفتح الفاء وسكون المعجمة- **ابن الحُباب**: بضم المهملة وبموحّدتين الجُمَحِيّ.

كان «الفضل» من أصحاب الحديث. قال «أبو علي القالي»(٤): من علم النحو واللغة بمكانٍ عالٍ(٥).

قال: قال لي(٦) **«ابن عونٍ»**(٧) **عن «محمد بن سيرينَ»**: بكسر المهملة والراء، وسكون التحتيتين، ومنع صرفه للعلميّة والعجمة. وقيل غير ذلك، ومحمد بن سيرين تابعيٌّ.

قال: قال «عمر بن الخطاب»: كان الشعر(٨) هو كلامٌ موزونٌ قصدًا بوزنٍ عربيٍّ(٩).

علمَ قومٍ(١٠) من العرب، **ولم يكن لهم علمٌ أصحَّ منه** لعدم اعتنائهم [٧٨ب] بغيره، واهتمامهم به(١١). **فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب** الذي كان هو أصحَّ علومهم **بالجهاد**

---

(١) الموصلي. ينظر: المتفق والمفترق ١:٦٤٨، رقم: ٣٢٨.

(٢) في د: وثبت لقاؤه.

(٣) في د: بإمكان اللقاء. ينظر: صحيح مسلم، باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن ١:٢٩، وتدريب الراوي (النوع الحادي عشر) ١:٢٤٠.

(٤) كذا في البغية، وفي النسخ: العالي.

(٥) كذا في البغية، وفي أ و ب و ج: عالي. وفي د: كان من علم النحو واللغة بمكانٍ. وكلام ابن علان هنا من بغية الوعاة ٢:٢٤٥، رقم: ١٩٠٢.

(٦) في أ و ب و ج: قلت. وسقطت «قال» الأولى منها. و «لي» ليست في الخصائص.

(٧) ابن عون هو عبد الله بن عون بن أرطبان المزني بالولاء، شيخ البصرة، المتوفى سنة ١٥١هـ. وهو ثقة ثبت عند أهل الحديث. ينظر: تاريخ دمشق ٣١:٣٢٦، رقم: ٣٤٤٨، وتهذيب الكمال ١٥:٣٩٤، رقم: ٣٤٦٩، والأعلام ٤:١١١.

(٨) في أ و ب و ج: إن كان الشعر.

(٩) لم أجد من قيّده بـ(الوزن العربي) كما قيّده ابن علان. ينظر: التعريفات والتوقيف مادة (الشعر). وتعريفه التقليدي المشهور: كلام موزون مقفى يدل على معنى. ينظر: الصاحبي (باب الشعر) ٤٦٥، والمزهر (النوع التاسع والأربعون، معرفة الشعر والشعراء) ٢:٤٦٩.

(١٠) كذا في طبقات فحول الشعراء، وفي الخصائص: القوم.

(١١) ينظر: الصاحبي ٤٦٧، والمزهر ٢:٤٧٠.

للكفّار **وغزو فارسَ**: الفُرْسِ، أو بلادهم -كما في «القاموس»(1)- **والرومِ**: بضم الراء. في «القاموس»(2): جيلٌ من ولد «الروم بن عيصو» وقد تقدّم فيه مزيدٌ.

قلَّت: اشتغلت بالجهاد، وقلّت عنايتُها به اشتغالاً بالأهمّ **فلمّا كثُر الإسلام** بكثرة المسلمين ودخولهم في الدّين، **وجاءت الفتوح** لبلاد الكفّار، **واطمأنّت العرب**: سكنت ولم تقلق، **في الأمصار** -جمع «مِصْرٍ»- **راجعوا** أي: رجعوا رجوعاً قويّاً -فـ«المفاعلة» للمبالغة- **روايةَ الشعر** الذي كان أصحّ علومهم لزوال ما حال بينهم وبينها، **فلم يؤولوا**: يرجعوا **إلى ديوانٍ**: بكسر المهملة وسكون التحتيّة. قال في «المصباح»(3): وهو معرّب، أصله «دِوّان»، فأُبدل من أحد المضعفين ياءٌ للتخفيف، ولهذا يردّ في التصغير والتكبير لأصله، فيقال «دواوين» و«دويوين»؛ لأنّهما يردّان الأسماء إلى أصولها.

مدوّنٍ: بصيغة المفعول من «التدوين»، الكتابة(4).

قال المطرزيّ(5) في «شرح المقامات»(6): وقيل للشعر «ديوان العرب»(7) لأنّهم يرجعون إليه عند اختلافهم في الأنساب والحروب(8)، ولأنّه مستودع علومهم، وحافظ آدابهم(9)، ومعدن أخبارهم.

ولا كتابٍ مكتوبٍ: عطفٌ تفسيريٌّ، [٦١د] أو عطف عامٍّ على خاصٍّ(10).

---

(١) القاموس المحيط مادة (فرس).
(٢) القاموس المحيط مادة (روم).
(٣) المصباح المنير مادة (دون).
(٤) ليست في د.
(٥) هو ناصر بن أبي المكارم عبد السيد، أبو الفتح، ناصر الدين، المتوفى سنة ٦١٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢:٣١١، رقم: ٢٠٥٤.
(٦) شرح مقامات الحريري (المقامة الشعرية: ٢٣) ٢٠٢ رسالة، واللوحة ٩٢ مخطوط، والمزهر ١:٣٤٤.
(٧) جاء في شرح المقامات بعد هذا النص: إذا سألتموني عن شيء من عربية القرآن فاطلبوه في الشعر. قال: الشعر ديوان العرب. وأثر ابن عباس هذا مشهور في أوائل التفاسير، وكتب الحديث. ينظر: الإتقان ١:٣٨٢، والمزهر (النوع: ٤١) ٢:٣٠٢، كنز العمال ٣:٨٦٢، رقم: ٨٩٦١.
(٨) زاد في شرح المقامات: وإجراء الأرزاق من بيت المال، كما يرجع كما يرجع أهل الديوان إلى ديوانه عند اشتباه شيء عليهم.
(٩) كذا في د وشرح المقامات والمزهر، وفي أ و ب و ج: دأبهم.
(١٠) «أو عطف عامٍّ على خاصٍّ» ليس في د.

وأَلْفَوا: وجدوا، **ذلك** الشعر: **وقد هلَك**: مات، **من العرب** المعتناة(١) به **من هلَك بالموت**: حتف أنفه، **والقتلِ** في الحروب(٢). **فحفظوا أقلَّ ذلك**؛ لذهاب أكثره بذهاب حملته، كذهاب العلْم الشرعي بموت أهله قبل أخذه عنهم(٣)، **وذهب عنهم كثيره**(٤).

فلعلَّ ما انفرد به من الكلام في مفرده من قَبيل ما نسيه الأكثرون، ووجد عند [٨٠/ج] الفرد النادر.

ثم روى «ابن جني»(٥) **بسنده**: رجالِ الطريق -قيل: وبمعناه(٦) الإسناد: رفعه لقائله(٧)- **عن «أبي عمرو بن العلاء»**(٨): أحدِ القراء السبعة.

في «المزهر»: قال أبو عمرو بن العلاء.

قال: ما انتهى: وصل، **إليكم** أيُّها الناس- **مما قالت العرب** نثراً [٧٢/أ] ونظماً **إلا أقلُّه**؛ لذهاب أكثره مع ذهاب حملته(٩)، [و](١٠) **لو جاءكم** ما قالت(١١) **وافراً**: كاملاً، **لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ**؛ لكمال فصاحتهم وحسنِ حكمهم(١٢).

وقال «ابن فارس» -و[قد نسبه](١٣) إلى بعض الفقهاء(١)-: كلام العرب لا يحيط

---

(١) أي: المعتنية.

(٢) زاد في د: وصبروا.

(٣) أي الوارد في الحديث الصحيح عند البخاري ومسلم وغيرهما: إنَّ الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس -وفي رواية: من العباد- ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبْقِ عالماً اتَّخذ الناس رؤوساً جُهَّالاً فسُئِلُوا، فأفتوا بغير علم، فضلُّوا وأَضلُّوا. ينظر: جامع الأصول ٨:٣٣، رقم: ٥٨٧١.

(٤) في طبقات فحول الشعراء: كثير. وزاد فيه: وقد كان عند النعمان بن المنذر منه ديوانٌ فيه أشعار الفحول، وما مُدح هو وأهل بيته به، صار ذلك إلى بني مروان أو صار منه. وهذه الزيادة أثبتها السيوطي عندما نقل عن الطبقات، ولم يثبتها عندما نقل عن الخصائص في «معرفة المفاريد».

(٥) الخصائص ١:٣٨٦.

(٦) ليست في د.

(٧) ينظر: مقدمة تدريب الراوي ١:٢٠.

(٨) ينظر هذا الخبر في نزهة الألباء ٣٤.

(٩) في النسخ: جملته.

(١٠) الزيادة من فجال.

(١١) كذا في د، وفي أ: ما قلله. وفي ج: قاللـه. وهو خطأ. وقوله «ما قالوه وافراً» في ب: كاملاً لجاءكم ما قال له.

(١٢) الخبران السابقان بسندهما في طبقات فحول الشعراء ١:٢٤، ٢٥، رقم: ٣٢، ٣٣، ونقلهما السيوطي عنه في المزهر (النوع التاسع والأربعون، معرفة الشعر والشعراء) ٢:٤٧٣.

(١٣) زيادة يقتضيها السياق.

به الأنبي[٢].

وعن «حمّاد الراوية»: كثير الرواية. قال «الحريري» في «شرح ملحته»[٣]: العرب إذا أرادت المبالغة في الوصف تسلب وصف المؤنث [التاء، فتقول: امرأة صبور][٤] وتلحقها وصف الذكور، فتقول «علاّمة» لكثير العلم، و«راوية» لكثير الرواية.

قال: أمر[٥] **«النعمان** بن المنذر»، ملك اليمن في زمن عبد المطلب[٦] والقصة منقطعة لأنّ «حماداً» لم يدرك زمنها. وحذف المفعول به، أي أتباعه- بنسخ الشعر **فنُسخت** -بالبناء للمفعول- **له أشعار العرب:** نائب الفاعل والظرف لغو.

في الطّنوج: بضم الطاء المهملة، وبالنون والجيم. **وهي** [٧٩ب] -كما في «القاموس»[٧]- **الكراريس**[٨]. زاد في «القاموس»: لا واحد لها.

ثم دفنها في قصره الأبيض فلمّا كان بعد، «**المختار** » -بالمعجمة والفوقية[٩]- **بن أبي عبيد** الثقفيّ». و«عبيد»: بصيغة التصغير القائم في أيام بني أميّة وخلافة «ابن الزبير»[١٠].

قيل له: إنّ تحت القصر الأبيض **كنزاً**. فيه شرف العلم، وأنّه كنز. وهو كذلك، وأيّ كنز، هذا إن صدر ذلك [عن] القائل وقد علم حقيقة الحال، وانبهم عليه الأمر فظنّ أنّ ما ورد لا يعارضه[١١].

---

(١) الصاحبي ٢٦. والكلام للشافعي في الرسالة ٤٢ كما قال في المزهر ١:٦٤ و٦٥. وسيأتي (١٦٤أ) ص ٢٦٠.

(٢) من قوله «وقال ابن فارس...» ليس في د.

(٣) شرح ملحة الإعراب (باب الحرف) ٩ بتصرّف.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج مكان الزيادة: إلى المذكّر.

(٥) نقل الخبر ابن منظور في لسان العرب والزبيدي في تاج العروس مادة (طنج) عن ابن جني.

(٦) أبو قابوس، ملك الحيرة من ملوك المناذرة، ممدوح النابغة. قتله كسرى قبل الهجرة بنحو ١٥ عاماً. ينظر: تاريخ العرب قبل الإسلام ٣:٢٦١، والأعلام ٨:٤٣.

(٧) القاموس المحيط مادة (طنج).

(٨) في أ و ج: الكراسين. وفي ب: الكراربسين.

(٩) ما بين معترضتين ليس في د.

(١٠) قتله مصعب بن الزبير سنة ٦٧هـ. ولم تذكر له صحبة. ينظر: الإصابة ٦:١٩٨، رقم: ٨٥٣٩، وط البجاوي ٦:٣٤٩، رقم: ٨٥٥٢.

(١١) من قوله «هذا إن صدر...» ليس في د. وفي الفيض ١:٥٧٥ وإن كان يتوهم أنّ هنالك كنزاً فالكلام على حقيقته.

فاحتقره أي: جفاه -و«الافتعال» للمبالغة- **فأخرج تلك الأشعار فمن ثمة**(١) أي: إخراج «المختار» لها **أهل الكوفة** [**أعلم بالشعر من أهل البصرة**؛ لنزول المختار بالكوفة.

قال «ابن جني»(٢): **فإذا كان** الأمر **كذلك** من](٣) المرسل كثير من اللغة القديمة، **لم يقطع**: يجزم، **على الفصيح**.

وجملة **«يسمع منه ما يخالف الجمهور»** في محل الصفة، أو الحال من «الفصيح»؛ لأن «أل» فيه جنسية نظير: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾(٤).

بالخطأ ظرف متعلق بـ«يقطع» - **ما دام القياس يعضده** بأن لم يخالفه أو يخرقه.

فإن تفرد و**لم يعضده** بقوة القياس، **كرفع المفعول**، كما في «خرق الثوبُ المسمارَ»، **ورفع المضاف إليه** المستحق للجر بالمضاف، **وجر الفاعل** للفعل بغير حرف جر **ونصبه**(٥)، كما في المثال المذكور، **فينبغي** يجب صناعةً(٦) **أن يرد** على المطرد به لخرقه طريق العرب؛ **لأنه** أي المفرد المذكور، **جاء مخالف القياس**(٧) **والسماع جميعاً**، وما كان كذلك فمردود مطلقاً وكون المتفرد(٨) جليلاً لا يقتضي قبول ذلك منه، فالجواد قد يكبو والسيف قد ينبو(٩).

و«جميعاً» حال.

---

(١) عند فجال وفي الخصائص والمزهر: ثمّ.

(٢) الخصائص ١:٣٨٧.

(٣) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(٤) من قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ ٣٧﴾ يس٣٦: ٣٧.

(٥) عند فجال وفي المزهر: أو نصبه. وهي زيادة ليست في الخصائص.

(٦) ليست في د.

(٧) كذا في د، وقد سقطت «جاء» من أ و ب و ج. وعند فجال وفي الخصائص والمزهر: جاء مخالفاً للقياس.

(٨) في ب: المنفرد.

(٩) مَثَلٌ يعرف كما يلي: لكل جواد كبوة، ولكل سيف أو صارم نبوة. ينظر: جمهرة الأمثال ٢:٢١١، رقم: ١٥٥٨، ومجمع الأمثال ٢:١٨٧، رقم: ١٨٧، والمستقصى ٢:٢٩١، رقم: ١٠٢٤.

وكذا(١) يجب أن يردّ للمرويّ **المخالِفة**(٢) **إذا كان الرجل الذي سمِعتُ منه تلك** عن العرب المألوفِ عنه **مضعوفاً في قوله**: موصوفاً بالضعْف فيه وعدمِ الثقة فيما ينقله، **مألوفاً**: معروفاً **منه اللّحن**: بفتح اللام وسكون المهملة، الخطأ في العربيّة ومخالفة [٨١ج] وجه صوابها. كذا في «المصباح»(٣).

فقوله **«وفسادُ الكلام»** كالتفسير له، أي معروفاً بفساد لغته للمخالِفة المذكورة.

فإنّه لا يحسُن به الظنّ لأنّ ما على مثله يعدّ الخطأ، بل(٤) **يُرَدّ عليه ولا يُقبل منه** للمخالفة(٥) المذكورة مع ضعفه.

وإن احتمل أن يكون مصيباً في ذلك لغةً قديمةً -مفعول «مصيباً»(٦)- لأنّا لو فتحنا هذا الباب ما رددنا [٧٣أ] خطأً قطّ لمجيء ذلك الاحتمالِ فيه. [و]أيضاً فالمدارُ في الخطأ والصواب على الظاهر، لا على ما في نفس الأمر؛ لخفاء ذلك. وكذا قال علماء الأثر:(٧)[إنّ] الحكم بقبول الحديث وورودُه بحسب الظّاهر لا على سبيل القطع؛ لاحتمال خلاف ما حكموا به(٨).

فالصواب ردّه(٩) أي: هذا الآخِرِ **وعدمُ الاحتفال** المبالاةِ والاهتمام **بهذا الاحتمال** [٦٢د] للإصابةِ بلغةٍ(١٠) قديمة.

ومن «الاحتفال» و«الاحتمال» من المحسّن ما لا يخفى(١١).

الحال الثالث من أحوال المنفرد **أن يتفرّد** -بالفوقيّة من «التفرد»، وبالنون من «الانفراد»(١٢)- **به المتكلّم ولا يُسمع**(١) في ذلك المتفرِّد به **من** متكلِّمٍ **غيرِه**.

---

(١) الخصائص ١:٣٩٠.
(٢) زاد عند فجال وفي الخصائص والمزهر: اللغة.
(٣) المصباح المنير مادة (لحن).
(٤) كذا في د، و قد سقطت من أ و ب و ج.
(٥) في د: المخالفة.
(٦) كذا في أ و ب و ج، و قد جاءت في د قبل قوله «قديمة» وزاد فيها: فإن وصلية. وهو خطأ، فـ«إن» حرف شرط، وجواب الشرط «فالصواب».
(٧) كذا في د، و قد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج، ومكانها فيها: والمدار.
(٨) ينظر في قبول الحديث حسب الظاهر، وفي حال المنفرد وقبول حديثه: المحصول ٤:٤٠٢، والإبهاج ٢:٣٢١، والتحبير وشرح التحرير ٤:١٩٠٠.
(٩) سقطت من أ و ب و ج.
(١٠) كذا في د، و قد سقطت من أ و ب و ج.
(١١) هذا السطر ليس في د.
(١٢) كذا عند فجال وفي المزهر.

ومرفوع «يسمع» قولُه[٢]: **لا ما يوافقه، ولا ما يخالفه**.

قال «ابن جني»[٣]: والقولُ المقبول **فيه أنّه يجب قبولُه** منه، **إذا ثبتت فصاحته** أي: جريه على طريق الفصحاء [٨٠ب] في وجوه الإعراب في كلامه؛ لأنّ الأصل في الجاري على الصواب جريانُه عليه وقبول قوله، ولا يُترك الإثبوت مقتضٍ خلافَه[٤]، ولم يثبت.

ووجب قبولُه **لأنّه** أي المنفرد **إمّا** -بكسر الهمزة، حرف تفصيلٍ- **أن يكون** المنفرِدُ **شيئاً أخذه عمّن نطَق به** من قبل **بلغةٍ قديمة** تُرِك التّلفظ بها **لم يُشارك** -بالبناء للمفعول- أي المنفرِدُ، **في سماع ذلك** المنفرِدِ[٥] به **منه**: من ذي اللغة القديمة. **على حدّ**[٦] **ما قلناه في** حال **من خالف الجماعة** فيما يتفرّد به **وهو فصيحٌ** فيُحمل على أنّه سمعه ممّن تلفّظ به كما تقدّم.

أو شيئاً ارتجله المتفرّد من نفسه، **فإن الأعرابيّ إذا قويت فصاحتُه** لسلامتها ممّا يخلّ بها، **وسمَتْ**: علَتْ **طبيعتُه** في جودة التعبير **تصرّف في** المواد، **وارتجل** أي ابتدع من الألفاظ، **ما لم يُسبق إليه**، كأنّ[٧] مقتضى ذلك فهمٌ وُجِد فيه، فسلك نهجَهم.

حكي[٨] عن «رؤبةَ»: في «القاموس»[٩] أنّ رؤبة القطعة يُرأَب بها الإناء. قيل: وبه سمّي «رؤبة بن العجّاج بن رؤبة». انتهى. وهو بالهمزة.

وأبيه «العجّاج» **أنّهما** -بفتح الهمزة، نائب[١٠] فاعل- **كانا يرتجلان**: يبتكران من فكرهما، **ألفاظاً لم يسمعاها** ممّن قبلهما **ولا سُبقا** -بالبناء للمفعول- **إليها**، ويُقبل ذلك منهما.

---

(١) ليست في د.

(٢) ليس في د.

(٣) في الخصائص (باب في الشيء يُسمع من العربيّ الفصيح لا يسمع من غيره)، ٢:٢١. وكلامه هنا ٢:٢٤.

(٤) في د: مقتضى خلافِه.

(٥) في ب: المنفرد.

(٦) سقطت من أ و ب و ج.

(٧) في د: لأنّ.

(٨) عند فجال وفي الخصائص والمزهر: فقد حكي. وستأتي الرواية عن رؤبة وأبيه في الفصل الملخص من المحصول (٩٠أ).

(٩) القاموس المحيط مادة (رأب). وقال فيه: رأبَ الصدْعَ كمنع: أصلحَه.

(١٠) في أ و ب و ج: كابت. وفي د مكان «نائب فاعل»: بدل من «رؤبة وأبيه» بدل اشتمال.

أمّا لو جاء هذا المنفرِدُ به **عن متَّهم** بالوضع عن العرب[1] **ومَن لم ترقَ**: تصل[2]، **به فصاحتُه** للارتجال، **ولا سبقت**: تقدّمت **إلى الأنفس ثقتُه** للاحتجاج[3] به، **فله** أي: **يُردّ** ما تفرّد به، **ولا يُقبل** منه؛ لأنّه ليس بحجّةٍ ولا ذي فصاحةٍ.

فإن وردَ عن بعضهم شيءٌ يدفعه كلامُ العرب أي: العرب[4] لمخالفته له، **ويأباه**: يمنعه وفي التعبير به بدلَ «الدفع» تفننٌ في التعبير **القياسُ على كلامها**[5] أي: لخروجه عن نهجه، **فإنّه لا يُقنع** -بالبناء للمفعول- لا يُكتفى **في قبوله أن يُسمع من الواحد** ويُعتدّ[6] به ويُلتفت إليه مع مخالفته لما ذُكر، [٨٢ج] **ولا** أن يُسمع **من العِدّة** -بكسر المهملة الأولى وتشديد الثانية- **القليلة** المخالِفة[7] **إلاّ أن يكثر مَن ينطق به منهم** الناطقون به من المنفرد[8] **إلاّ أنّه** إن أمكنه[9] **مع هذا** العدد الكبير[10] **ضعيفُ الوجه في القياس فمجازُه**[11]: مكانُ لجوازه، أو جوازُه. اسم مكانٍ، أو مصدرٌ ميميٌّ[12].

وجهان: [٧٤أ]

أحدُهما أن يكون مَن نطق به منهم لم يُحكِم قياسه، وما تنبه به[13] لمخالفته للقياس.

والوجهُ **الآخر: أن تكون أنت** -أيُّها المخاطب- **قصُرت** -بضم المهملة- أي: نزلت، **عن استدراك وجه صحّتِه** الثابتة في نفس الأمر لو تأمّلتَه، فكأنّ شأنه كما قيل: [من الوافر]

---

(١) «بالوضع عن العرب» مكانها في د: بالارتجال لم يصل لرتبته.
(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: تغلب. ولعلها: تَعْلُ.
(٣) في النسخ: والاحتجاج.
(٤) كذا في د، وفي أ: اراة. وفي ب: أداة. وفي ج: إرادة. وفي الفيض ١:٥٧٩: المنفرِدين.
(٥) في النسخ: خلافها.
(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ليتعد.
(٧) في أ و ج ود: لقوة لمخالفة. وفي ب: لمخالفة.
(٨) في د: العرب. وفي الفيض: المنفردين.
(٩) في د والفيض مكان « إن أمكنه»: لكنّه.
(١٠) في د: الكثير.
(١١) جواب: فإن كثر قائلوه.
(١٢) في د مكان «مكان لجوازه... ميمي»: طريق جوازه مصدر ميمي.
(١٣) في د: وما يعنه.

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً   وآفته من الفهم السقيم(١)

ويحتمل أن يكون المتفرّد به(٢) المذكور سمعه؛ أي: المتفرّد به من غيره من المتكلّمين به، ممّن ليس فصيحاً(٣)، أو أكثر استعماله(٤)؛ أي: استعمالَ السامع الفصيح للّفظ من غير الفصيح، فسرى؛ أي: دخل في كلامه لإكثاره منه.

إلاّ أنّ ذلك [الفصيح] ما سمعه من غير الفصيح قلّما -«ما» فيه كافةٌ- يقع في كلامه(٥)؛ فالأعرابي الفصيح [ذو](٦) الكلمة ومن كان كذلك، إذا عُدِل به؛ أي: تذكّر الفاعل لعدم العلم به- عن لغته الفصيحة إلى لغةٍ أخرى سقيمة لعدم استجماعها ما يعتبر للفصاحة، عافها -بالفاء- تركها استرذالاً لها(٧) لجودة طبعه، ولم يعبأ؛ يحتفل، بها لضعفها.

فالأقوى في تخريج ما جاء من الفصيح مخالفاً للقياس أن يُقبل ممّن شُهدت(٨) -بالبناء للمفعول- فصاحتُه لسطوع نورها.

ونائب فاعل «يقبل» قوله: ما يورده؛ أي: ما يتفرّد به ويخالف القياس ويُحمل أمره؛ أي: هذا المتفرّد(٩) به على ما عُرف من حاله في الفصاحة، لا على ما عسى أن يُحتمل فيه من لحوق خللٍ به نطق لذلك كذلك، كما أنّ على القاضي [٦٣د] في الأحكام الشرعية قبول شهادة من ثبتت(١٠) عدالتُه بطريق ما تحسيناً للظّن به، وإن كان يجوز(١١) كذبه في الباطن؛ إذ لو لم يؤخذ

---

(١) البيت للمتنبي من قصيدة مطلعها: إذا غامرتَ في شرفٍ مرومِ   فلا تقنعْ بما دون النجومِ
ينظر شرح ديوان المتنبي المنسوب لأبي البقاء العكبري ٤:١١٩، رقم: ٢٤٨.
(٢) ليست في ج و د. و «المتفرّد» في ب و ج: المنفرد.
(٣) في أ: فصحيحا. وفي هامش ج: أصل النسخة «فصحيحا». لعله كون «فصيحا». أ.هـ كاتبه.
(٤) «أو أكثر استعماله» في د: وكثر استعماله. وعند فجال وفي المزهر: وكثر استماعه له. وفي الخصائص: وكثر لها استماعه.
(٥) مكان الجار والمجرور في د: يوجد.
(٦) زيادة يقتضيها السياق.
(٧) «استرذالاً لها» في د: استدلالا لها.
(٨) عند فجال وفي الخصائص ٢:٢٧ والمزهر: شهرت. وفي الفيض ١:٥٨١: يشهد. قال ابن الطيب ١:٥٨١: وفي النسخ المصححة: شهرت.
(٩) في ج و د: المنفرد.
(١٠) عند فجال وفي الخصائص والمزهر: ظهرت.
(١١) سقطت من أ و ب و ج.

بهذا الوجه لأدّى: لأفضى[1] الأمر إلى ترك الفصيح بالشكّ في كونه صدر عن رويّته وثمرة فصاحته، أو أنّه طرقه ما أخرجه عنها، فجاء بذلك كذلك، وسقط[2] كلّ اللغات لذلك الاحتمال، لكنّ طروق الاحتمال إنّما يمنع الاستدلال إذا قوي[3]، وإلاّ فهو كالخيال في قوّة الهوان والاختلال[4].

---

(١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لاقتضى.

(٢) أ و ب و ج: وسقط.

(٣) «إنّما يمنع الاستدلال إذا قوي» كذا في الفيض ١:٥٨٢، وفي أ و ب و ج: إنّما يمتنع الاستدلال بذلك إلاّ إذا قوي. وفي د: إنّما يطرق في الاستدلال إذا قوي.

(٤) هذا مبنيٌّ على القاعدة التي يستعملها الأصوليون في استدلالاتهم وبراهينهم، وهي «الدليل إذا طرأ عليه الاحتمال بطل به الاستدلال» والحق أنّ معظم الأدلة يطرأ عليها الاحتمال. ولذلك خصّ الشارح الاحتمال القوي. ينظر على سبيل المثال مناقشة آية الوضوء في بحث المجمل والمبين في الإبهاج ٢:٢٢٩. وسيأتي أنها من أدلة أبي حيان في الرد على ابن مالك في الفرع الثالث عشر.

الفرع الرابع

قال «ابن جني»(١)**: اللغات** المعتدُّ بها كما عُلم مما مرّ (٢) **[على اختلافها]**(٣) **كلُّها حجّةٌ** عند أهلها وغيرهم(٤). **ألا ترى** أيّها الصالح للخطاب- **أنّ لغة الحجاز**(٥) أي: أهلِه وتقدّم بيانه- **في إعمال «ما»** إعمالَ «ليس» بشروطه المعروفة؛ لقوّة شبهها بها في نفي الحال والجمود، **ولغةَ التميميّين في تركه**؛ لعدم اختصاصها بالأسماء، وأصل ما لا يختصُّ أن لا يعمل(٦).

ومما يُسأل عنه المطارحون في الأدب معرفة الجواب من قوله: [من الكامل]

ومهفهفِ الأعطاف قلتُ له: انتسب فأجاب: ما قتلُ المحبِّ حرامُ (٧)

والجواب: أنّه أجاب بأنّه من «تميمٍ» بإهمال «ما»، ولو كان حجازياً لأعملها.

[كلٌّ منهما يقبله القياس](٨).

فليس لك [٨٣ج] أيّها الصالح للخطاب -بعد ورود كلٍّ من الوجهين عن قائله- **أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها**(٩)؛ لأنّه ترجيحٌ للأمر بلا مرجّح(١٠)؛ لأنّها ليست أحقَّ بذلك منها.

وسيأتي في ذلك مزيدٌ(١١) أي: زيادةٌ، **في «الكتاب السادس»** المعقودِ للتعادل والتراجيح.

---

(١) الخصائص ٢: ١٠ (باب اختلاف اللغات وكلّها حجّة)، والمزهر (النوع السادس عشر، الفائدة الأولى) ١: ٢٥٧. ومرّ كلام ابن جني هذا في المقدّمات التنبيه الثاني.

(٢) كذا في د، وفي ب: جاء بها. وليست في أ و ج. وقد كتبت في ب ثم شطبت. وفي الفيض ١: ٥٨٣: المعتد بها المنسوبة لإحدى القبائل السابقة في كلام الفارابي. إلا أن يقال: إن ابن جني لا يقول بالتخصيص.

(٣) الزيادة من فجال.

(٤) ليست في د.

(٥) عند فجال: الحجازيين.

(٦) ينظر: الكتاب (باب ما جرى مجرى «ليس» في بعض المواضع) ١: ٥٧، والمقتضب (باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه) ٤: ١٨٨، والإنصاف (المسألة ١٩) ١: ١٦٥، و(المسألة ٢٠) ١٤٤ ط جودة مبروك، والتذييل والتكميل ٤: ٢٥٤، والتصريح ١: ٢٦١، وهمع الهوامع ٢: ١٠٩.

(٧) سبق ذكره في التنبيه الثاني من المقدمات.

(٨) الزيادة من فجال.

(٩) في أ و ب و ج: صاحبتها.

(١٠) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج. و «للأمر» ليست في د.

(١١) زاد عند فجال: كلام.

الفرع **الخامس**

قال «ابن جني»(١)**: عليه**(٢) أي: المستدِل **امتناعُ الأخذ** للدليل **عن أهل المدر**، وهم الحاضرة. و«امتناع» مبتدأ، والخبر متعلَّق قوله: **من الاختلال** [٧٥أ]أي: كائنٌ من اختلال كلامهم(٣) لمداخلة الغير لهم **والفسادِ**(٤) للغتهم لمخالطة غير الجنس. **ولو عُلم** -بالبناء للمفعول- **أنّ أهل مدينةٍ** أي: من العرب، **باقون على فصاحتهم** المتوارثةِ(٥) لهم من أصولهم **لم يَعرِض** لهم بالبحث(٦) **للغتهم شيءٌ من الفساد** إلّا لعدم المداخلة، أو لقوّة الاحتراز من التغيير والاحتراس من الفساد، **لوجب**

---

(١) الخصائص (باب في الأخذ عن أهل المدر كما يؤخذ عن أهل الوبر) ٢:٥.

(٢) عند فلي: علة امتناع الأخذ عن أهل المدر، كما يؤخذ عن أهل الوبر ما عرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال... قال ابن الطيب ١:٥٨٥ قوله: (علّة امتناع الأخذ) إلخ... هو بكسر العين وتشديد اللام، وهو مبتدأ، وخبره قوله بعده: (ما عرَضَ) أي: سبب امتناع أئمة العربية من الأخذ عن أهل المدر، وسكّان المدن والأمصار ما عرض للغات الحاضرة. أي: حدَث فيها من الفساد. وقد حرّف الشارح هذا الكلام عن موضوعه، وصحّفه وتصرّف فيه تصرّفاً عجيباً على عادته في عدم التثبت، وكثرة التشبّث بالتخمين الفاسد، والحدس المخطئ، فجعل (علّته): (عليه) بصيغة الجار والمجرور، وجعل الضمير عائداً على المستدلّ، وقال: هو خبرٌ مقدّم، ومبتدؤه (امتناع). أي: على المستدلّ امتناع الأخذ. وهذا كلام لامعنى له، ولا تعلُّقَ له بما بعده وما قبله، وإنّما يتجرّأ عليه من لا رسوخَ له في الفنّ، بل ولا إلمامَ، فضلاً عمّن يتصدّى لشرح مثل هذا الكتابِ الذي هو لهذا الفنّ إمامٌ. ولو راجع «الخصائص» ما وقع في مثل هذه الورطةِ، بل لو تأمّل بعض التأمّل لأرخى على عُوّاره مِرْطه. وقد جعل «ابن جنّي» في «الخصائص» هذا الكلام عقب ترجمةٍ، فأوردها المصنّف مخروطةً. وعبارته في «الخصائص» باب في ترك أهل المدر كما أُخذ عن أهل الوبر. ثم قال: علّة امتناع ذلك ما عرَض للغات الحاضرة إلخ...فأدخل المصنّف الترجمة في الكلام، وشرَح بها الإشارة الواقعة في «الخصائص» فأراد الشّارح أن يزيد في إيضاح ذلك بما سلكه من تلك المسالك. فينبغي لمن تصدّى لأمرٍ أن يحقّق مهمات مسائله، أو يترك الخوض في جداوله، والسبحَ في مسائله. والله المرشد سبحانه.

(٣) «امتناعُ الأخذ... من اختلال كلامهم» كذا في د، وفي أ و ب و ج: امتناعُ الأخذ، والامتناع الدليلي، عن أهل المدن، وهم الحاضرة. وعليه مدار التعليل في قوله: من الاختلال أي: لاختلال كلامٍ.

(٤) قال ابن الطيب ١:٥٨٦ قوله: (من الاختلال) إلخ... بيانٌ لـ(ما عرض). وقوله في الشرح: إن «من» تعليلية لـ«ما» لا معنى له كسابقه.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المتواترة.

(٦) ليس في د.

الأخذُ عنهم وإن كانوا من أهل المدن(١) الحاضرة بذاتها ليست مانعةً من الاحتجاج، بل لعروض الفساد، فإذا أُمِنَ

جازَ الاحتجاجُ، **كما يؤخذ عن أهل الوبر** من أهل البادية الذين لم يداخلوا الحاضرة.

و كذا(٢) لو فشا: [٨٢ظهـ] ـر َ، **في أهل الوبر**: العربِ بالبادية(٣)، **ما شاع في لغة**

أهل المدر(٤): الحاضرةِ -والتعبير بـ«شاع» بدل [«فشا»ثانياتفنن ٌ في التعبير](٥) - **من الخلَلِ والفساد** -

«من»بيانٌ لـ«ما»- **لوجَبَ رَ فْضُ** تركُ **لغتِها**؛ لأنّ الحكم دائرٌ مع علّته وجوداً وعدماً (٦)، فمتى وجدت

الاستقامة احتُجّ به من(٧) أهل المدر(٨) والوبر، ومتى فُقدت فلا في كلٍّ منهما.

قال «ابن جني»: **وعلى ذلك العملُ** الأصلِ الاحتجاجُ وعدمه(٩)، **في وقتنا هذا؛ لأنّا لا**

نكاد نرى نبصرُ **بدوياً**: منسوباً للبادية **فصيحاً**؛ لغلبة اللّحن عليه(١٠)، فلا يحتجّ به، وإن كان من سكان الوبر.

وإذا(١١) كان الشأنُ **قد** -للتحقيق- **روي أنّه ρ رأى(١٢) رجلاً يلحن** في عهده ρ

وكانت العرب في عنفوان(١٣) كمالها ومنتهى إكمالها، ومع ذلك فوجد فيه من يلحن، فلا نظر إليه(١٤).

---

(١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المدن.

(٢) في النسخ: ولذا. وعند فجال وفي الخصائص: وكذلك.

(٣) «العرب بالبادية»كذا في د، وفي أ و ب و ج: من أهل البادية الذين لم يداخلوا الحاضرةَ. ولم أثبتها لأنّها غالباً تكرارٌ للجملة قبلها.

(٤) في أ و ب و ج: المدن.

(٥) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج، و«بدل» فيها: يدل.

(٦) هذه قاعدة أصولية منثورة في كتب الأصوليين، وهي أن الحكم يثبت عند وجود علّته أو سببه، وينتفي عند فقدانهما. والسبب والعلة مترادفان، أو الأول مخصوص بما لم تظهر حكمته أو مناسبته، كدلوك الشمس فإنه سبب لوجوب الصلاة، والثاني بما ظهر كالإسكار فإنه علة لحدّ شرب الخمر، وحكمته ذهاب العقل. ينظر: المحصول (خطاب الوضع) ١:١٠٩، و(الكلام في القياس) ٥:٥، والإبهاج (التقسيم الثالث للحكم إلى السبب والمسبب) ١:٦٥، و(الكتاب الرابع في القياس) ٣:٣، و(أركان القياس) ٣:٣٧، ورفع الحاجب (خطاب الوضع) ٢:١١، و(كتاب القياس) ٢:١٣٧، وشرح المواقف ٢:٢٨، والتحبير شرح التحرير (خطاب الوضع) ٣:١٠٥٣.

(٧) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج، و«المدر» فيها: المدن.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المدن.

(٩) العبارة في د بعد اسم الإشارة «هذا»: في الاحتجاج وعدمه.

(١٠) ليس في د.

(١١) الخصائص ٢:٨.

(١٢) عند فجال وفي الخصائص: سمع.

(١٣) في النسخ: عنوان. ولعل ما أثبته هو الصواب.

(١٤) جواب الشرط عند فجال: فقال: «أرشدوا أخاكم فقد ضلّ». وهو في الخصائص ٢:٨، و٣:٢٤٦. وقد ذكره السيوطي في المزهر ٢:٣٩٦ عن مراتب النحويين ص ٥. ولفظه في

وكذلك[١] **علي** بن أبي طالب » رأى من يلحن[٢]، **حتى حمله**: بعث علياً، **ذلك** المسموعُ

له **على وضع النحو** أي: مقدماته، وقال لـ«أبي الأسود الدؤلي» انحُ هذا النحو. فمن حينئذٍ بدأ اللّحن وداخل

الفساد لغةَ العرب وزاد، **إلى أن شاع** في المحاورات[٣] **واستمرّ** في المخاطبات **فسادُ الألسنة** بالخروج عن

جادّة العرب في محاوراتها، حتى صار يقول بعضهم: اللحن صنعتنا، واللحن بضاعتنا وسجيتنا[٤].

والعاملان[٥] تنازعا «فساداً» فاعلاً فتعمل الثاني، ويضمر مثله في الأوّل.

مشهوراً ظاهراً : حالان مترادفتان، إن قيل بجوازه، أو متداخلتان[٦].

المراتب: أرشدوا أخاكم. وأخرج الحاكم في مستدركه ٢:٥١٦ في كتاب التفسير، تفسير سورة حم السجدة، رقم: ٣٧٠٠، عن أبي الدرداء τ قال: سمع النبي ρ رجلاً قرأ فلحن، فقال رسول الله ρ: أرشدوا أخاكم وقال: صحيح. وأقرّه الذهبي. ينظر: كنز العمال ١:٦١١، رقم: ٢٨٠٩. وقد ذكر ياقوت جملة من الأحاديث في هذا الصدد في أوّل كتابه معجم الأدباء ١:٢٣.

(١) في النسخ: ولذلك. وهو تحريف. وزاد عند فجال قبله: وسمع عمر رجلاً يلحن. وفي الخصائص: ورووا أيضاً أن أحدَ ولاة عمر رضي الله تعالى عنه كتب إليه كتاباً لحن فيه، فكتب إليه عمر: أن قنع كاتبك سوطاً وروُي من حديث عليّ τ مع الأعرابيّ الذي أقرأه المقرئ ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولِهِۦ﴾ حتى قال الأعرابيّ برئتُ من رسول الله. فأنكر ذلك عليٌّ υ، ورسم لأبي الأسود من عمل النحو ما رسمه: ما لا يجهل موضعه فكان ما يروى من أغلاط الناس منذ ذاك إلى أن شاع. وخبر عمر بن الخطاب في المغني في النحو ١:٤٥، والمزهر ٢:٣٩٧ عن مراتب النحويين ص٦. وفيه أن الذي لحن كاتب واليه أبي موسى الأشعري. أما خبر الأعرابي مع عليّ فهو في إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ١:١٤، وفيه أخبار أخرى عن اللحن ينظر ١:٢٢، ٢٥، ٣٧. ونقله عنه القرطبي في تفسيره ١:٢٢، ونسخة التركي ١:٤٣، ورواها أبو حيان في البحر المحيط (سورة براءة ٥:٨)، أنّ القصة مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وفي الفهرست (الجزء الثاني) ٤٥، وفي ترجمة أبي الأسود الدؤلي في تاريخ دمشق (رقم ٢٩٩٦)، ٢٥:١٨٩ أنها مع أبي الأسود، ثم ذكرها مرة أخرى على أنّها مع عمر ٢٥:١٩١ و١٩٢، وفي معجم الأدباء (رقم: ٦١٨) ٤:١٤٦٦، ووفيات الأعيان (رقم: ٣١٣) ٢:٥٣٧، وسير أعلام النبلاء (الطبقة الثانية من التابعين، رقم: ٢٨) ٤:٨٣، وتاريخ الإسلام (الطبقة السابعة، رقم: ١٢٤) ٥:٢٧٨، وصبح الأعشى ١:١٦٩ أن القصة مع أبي الأسود. وسيأتي هذا الخبر وما بعده في الكتاب السابع.

(٢) «رأى من يلحن» ليس في د.

(٣) في ب و د: المجاورات.

(٤) في أ: شجتنا. وفي ب و ج و د: شجيتنا. ولعل ما أثبته هو الصواب. وقوله «بضاعتنا و» ليس في د.

(٥) أي: «شاع» و«استمرّ». وفي الفيض ١:٥٩٠: فاعل «شاع» «اللحن» المفهوم من الكلام.

(٦) الأول قول الجمهور، والثاني للفارسي وابن عصفور وغيرهما. وعندهم «ظاهراً» صفة «مشهوراً» أو حال من الضمير المستكنّ فيه. ينظر: ارتشاف الضرب ٣:١٥٩٥، والتصريح ١:٦٠١، وهمع الهوامع ٤:٣٧.

فينبغي: يُطلب **أن يُستوحَش** -بالبناء للمفعول، أو الفاعل أي: الآخذ للاستشهاد- **من**[1] **الأخذ** للشاهد **عن كلّ أحدٍ** لغلبَة الفساد للّغة[2] في هذه الأزمنة وفشوّ الخطأ واللّحن فيها[3] **إلى**(٤) **أن تقوى لغته** أي: المأخوذ عنه، **وتشيعَ فصاحته**، ويؤمن صدور اللّحن منه.

وقد قال «يحيى بن زيادٍ **الفرّاء**»(٥) **في بعض كلامه** فيما يؤخذ ويردّ: **إلّا أن يُسمع** -بالبناء للمفعول من [٤٨ج] الكلام- **شيءٌ من بدويٍّ فصيحٍ**؛ لسلامته عن الخطأ في التعبير **فيقوله**(٦).

أي: ما سمع منه لأنّه حجّةٌ [٦٤د] لجودة لسانه وحسن بيانه.

---

(١) في أ و ب و ج: في.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: للفعل.

(٣) زاد في أ و ب و ج: أي.

(٤) عند فجال وفي الخصائص: إلاّ.

(٥) الخصائص ٢:٩.

(٦) عند فجال وفي الخصائص: إلا أن تسمع شيئاً من بدوي فصيح فتقوله. قال ابن الطيب ١:٥٩١: قوله: (إلا أن تسمع) بتاء الخطاب مبنياً للفاعل، و«شيئاً» مفعوله. كما هو مصرّح به في الخصائص، فلا عبرة بضبط الشرح.

الفرع السادس

في العربيّ الفصيح ينتقل لسانه عن لغته لغيرها.

قال «ابن جني»(١): العمل في ذلك أن ينظر(٢) -بالبناء للمفعول- حالُ ما انتقل إليه عن لغته، فإن كان فصيحاً مقبولاً مثل لغته في السّلامة من اللّحن والفساد، أُخذ بها: بالمنتقل [٧٦أ] إليها، كما يؤخذ مما(٣) انتقل عنها من لغته بجامع السّلامة من الفساد. أو كان ما انتقل إليه فاسداً لحناً فلا عبرةَ به، ولا يؤخذ، ويؤخذ بالأُولى المنتقلِ عنها.

قال «ابن جني»: فإن قيل: فما يؤمنك أيّها القائلُ لما ذُكر، المفصّل لما تقدّم- أي: ما يدخلك في الأمن، من أن تكون بالفوقيّة-كما وجدتَ -بضمير المخاطب- في لغته المنتقلِ إليها فساداً بعد أن لم يكن فيها [قبل الانتقال](٤)، أن يكون بتحتيّةٍ ، فاعل «يؤمن»- أي: يوجد، فيها أي: لغته المنتقلِ عنها(٥) فسادٌ آخرُ في نفس الأمر لم(٦) تعلمه بالفوقيّة، مخاطبٌ به المخاطبُ بقوله: «فما يؤمنك» أوّل الكلام.

[٨٣ب] وهذا من باب التجريد(٧) أوّل الكلام(٨) كقول صاحب البُردة»: [من البسيط]

أمن تذكرِ جيرانٍ بذي سلم مزجتَ دمعاً.............(٩)

قيل في جوابه: لو أُخذ -بالبناء للمفعول- بهذا الاحتمال من وجود الخطأ في نفس الأمر لأدّى أيضاً(١٠) إلى أن لا تطيب نفسٌ بلغةٍ تقرّ لمداخلة هذا الاحتمالِ لها، وأن يوقف(١١) -بالبناء

---

(١) الخصائص (باب في العربيّ الفصيح ينتقل لسانه) ٢:٢ ابتصرّفٍ، والمزهر (النوع السادس عشر، الفائدة الثانية) ١:٢٥٩. وقد نقل ابن علان هذا الكلام في المقدمات، التنبيه الثاني، (٢٣أ).
(٢) كذا في إستانبول وحيدر، وعند فجال وفي الخصائص والمزهر: تنظر.
(٣) عند فجال وفي المزهر: بما.
(٤) زيادة من د.
(٥) «المنتقل إليها» ليس في د.
(٦) سقطت من أ و ب و ج.
(٧) التجريد: هو أن ينتزع المتكلّم الأديب من أمرٍ ما ذي وصفٍ فأكثر أمراً آخر فأكثر مثلَه في الصفة أو الصفات على سبيل المبالغة. وهذا نوع من أنواعه، وهو أن يخاطب الإنسان نفسه. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ٦:٥٤.
(٨) «أوّل الكلام» ليس في ب. وكأنّها قد شطبت في أ.
(٩) من قوله «أول الكلام...» ليس في د. وتتمّة البيت: جرى من مُقْلَةٍ بدمِ. وهذا البيت مطلع بردة البوصيري في ديوانه ١٩٠. وينظر: الذخر والعدة ٩٧، ٩٨، و١١ دار الكتب العلمية.
(١٠) في د: أفضى.
(١١) عند فجال: يتوقّف. وفي الخصائص والمزهر: تتوقّف.

للمفعول. عطف على «أن لا تطيب» **عن الأخذ عن كلّ أحدٍ** من فصحاء العرب **مخافةَ أن يكون**: يوجدَ، **في لغته زيغٌ**: ميلٌ عن الصواب في نفس الأمر **لا نعلمه**[1] **الآنَ** لعدم ظهوره، **ويجوز**[2] احتمالاً **أن يُعلم** ذلك الزيغ **بعد زمانٍ، وفي هذا** العملِ والإبطال لذلك الاحتمال[3] **من الخَطَل** - بفتح المعجمة والمهملة. هو الخطأ. كما في «المصباح»[4] - **ما لا يخفى** لإفضائه إلى عدم الاعتماد على لفظٍ ما من أيّ لافظٍ كان من العرب.

فالصواب المقابلُ للخطأ **الأخذ بما عُرف**[5] - بالبناء للمفعول - أي: وضح **صحّته**. وذكّر العامل[6] لأنّه تأنيثه مجازيٌّ. ويجوز كون الفعل مبيناً للفاعل. أي: الناظرُ في الأمر. وحينئذٍ فالتذكير ظاهرٌ[7].

ما مصدريّةٌ ظرفيّةٌ - **لم يظهر**[8] **فساده** بمخالفته لغة العرب في طريقها. وإن ظهر أنّه[9] دأبه وشِنْشِنَتُه[10] سقطت فصاحته، وإلاّ فالجواد قد يكبو. **ولم**[11] **يُلتفت إلى احتمال الخلَل فيه** - بالبناء للمفعول - وظهوره فيما بعدُ ولم يظهر حالاً، **ما لم يبن** أي: يظهر؛ لأنّ الأصل العدم.

---

(١) كذا في د وعند فجال وفي المزهر، وفي أ و ب و ج والخصائص: تعلمه. وقد سقطت «لا» من أ و ب و ج.
(٢) ومن هنا إلى آخر الفرع ليس في الخصائص. وقد أثبته في المزهر.
(٣) «العملِ والإبطال لذلك الاحتمال» كذا في د، وفي أ و ب و ج: المتّفق الوقوف أنّ ذلك الاحتمال.
(٤) المصباح المنير مادة (خطل).
(٥) «بما عُرف» سقطت من أ و ب و ج.
(٦) أي: عُرف.
(٧) من قوله «ويجوز كون...» ليس في د.
(٨) «ما لم يظهر» عند فجال وفي المزهر: ولم يظهر.
(٩) في النسخ: وأنه. ولعل ما أثبته هو الصواب.
(١٠) الشِّنْشِنَة: الطبيعة والخَلِيقَة والسَّجِيَّة. لسان العرب (شنن). وفي هامش د: طريقته.
(١١) عند فجال وفي المزهر: ولا.

الفرع **السابع**

في تداخل اللغات

أي: دخول لغةٍ في أخرى.

قال «ابن جني» **في «الخصائص»**(١)**: إذا اجتمع في الكلام الفصيح** المحتجّ به **لغتان فصاعداً**: منصوبٌ على الحال، حُذف صاحبها وعاملها. والتقدير: فذهَب الاجتماع صاعداً.

كقوله: [من البسيط]

وأشرب الماءَ ما بي نحوه عَطَشٌ

وجملة «ما بي نحوه عطش» مستأنفة استئنافَ بيانٍ. والظرف(٣) متعلّق بـ«عَطَش» أو مستقر حال منه، كان صفةً له فقُدّم عليه، نحو: [من مجزوء الوافر]

لميّةَ موحشاً طَلَلُ ....(٤)

وأُهملت «ما» لتقدم خبرها على اسمها.(٥)

إلاّ لأنّ عيونهْ سال واديها(٦)

---

(١) الخصائص (باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً) ١:٣٧٠. وفي الكلام تقديم وتأخير، ففي الخصائص بعد أبيات ذكرها ١:٣٧٢: فإذا ورد شيء من ذلك...فينبغ أن تتأمّل حال كلامه. والمزهر (النوع السابع عشر، معرفة تداخل اللغات) ١:٢٦٢. وينظر: خزانة الأدب ٤:١٤٣.

(٢) زاد في د: بالموحدة.

(٣) هو «بي».

(٤) عجزه: يلوح كأنه خِلَلُ. وهو لـ«ذي الرّمّة». وليس في ديوانه. و «ميّة» محبوبته. و «خِلَلُ» جمع «خِلّة» ويروى: لعَزّةَ. على أنّه لـ«كُثيّر عزّة». وهو في ديوانه ٥٠٦. وقد أنشد سيبويه «لميّة» ونسبه لـ«كُثيّر». وينشد أيضاً: لميّة موحشاً طللٌ قديمٌ عفاه كلُّ أسحمَ مستديمُ وروي هذا أيضاً: لعَزّةَ موحشاً... وهو في الكتاب ٢:١٢٣، والخصائص ٢:٢٩٢، والمقاصد النحوية ٢:٣٧٥، رقم: ٥٠٢، والخزانة ٣:٢٠٩، رقم: ١٩٥، وشرح أبيات المغني ٨:٢١، رقم: ٨٩٣.

(٥) قال ابن الطيب ١:٩٧ب: وقوله: (مابي نحوه عطشٌ) جملة حالية، يعني أنّ شربه ليس لأجل العطش، بل تشوقاً لذلك الماء لسيلان عيونه ورقّته وصفائه، لأنّ سيلان وادٍ بفيضان العيون إنّما يكون لكثرة الماء، وكثرته لازمةٌ لصفائه ورونقه، فيشتهي شربه على غير عطشٍ.

(٦) استشهد به ابن جني في الخصائص في ثلاثة مواضع ١:١٢٨، و ٣٧١، ٢:١٨، وسر صناعة الإعراب ٢:٧٢٧، والمحتسب ١:٢٤٤، وهو في رصف المباني ١١٠، رقم: ١٥، وهمع

فقال: «نحوهُ»(١) بالإشباع [٨٥ج] للهاء، فتولّد منه واوٌ لا ترسم خطاً، فكتابة الواو هنا في بعض النسخ [في المحكي لزيادة الإيضاح على](٢) خلاف قاعدة الرسم.

و«يونَهْ» بالإسكان للضمير بلا مدّة.

قال المصنّف في «الهمع»(٣): والإشباع أفصح إجماعاً. والجمهور أنّ الضمير الهاء وحدَها(٤)، والواو بعده(٥) مقويةٌ للحركة.

وزعم «الزجاج» أنّ الضمير مجموعهما.

وهنالك لغةٌ أخرى ضمُّها من غير إشباعٍ، كقوله: [من الوافر]

له زَجَلٌ كأنهُ صوت حادي ....(٦)

أمّا الإسكان فلغةٌ قليلةٌ.

فينبغي أن يُتأمل(٧) كلامه(٨) ليجمعُ فيه اللغتان، فإن كانت اللفظتان(٩) المتداخلتان في كلامه متساويتين في الاستعمال(١٠)، كثرتهما واحدةٌ؛ الجملة الاسميّة كالتفسير للتساوي(١١) في الاستعمال، ويجوز كونها حالاً.

الهوامع ١:٢٠٣ ، رقم: ١٣٧، ولسان العرب وتاج العروس في اللواحق مادة (هاء) والخزانة ٥:٢٧٠، ٦:٤٥٠.

(١) رسمت عند فجال وفي الخصائص: نحوهو.

(٢) زيادة من د.

(٣) همع الهوامع ١:٢٠٢ بتصرّف. وعبارة الهمع: إذ وقعت الهاء بعد ساكنٍ فالأفصح اختلاسها...أمّا بعد الحركة فالأفصح الإشباع إجماعاً. ومن غير الأفصح قوله: له زَجَلٌ كأنّهُ صوت حادٍ. الرابعة: الجمهور على أنّ الضمير الهاء وحدها، والواو الحاصلة بالإشباع زائدةٌ تقويةً للحركة. وزعم الزجاج أن الضمير مجموعهما. الخامسة: إسكان هذه الهاء لغة قليلة... ومنها قوله: إلاّ لأنّ عيونَهْ سَيْلُ واديها. وينظر: الكتاب (باب ثبات الياء والواو في الهاء) ٤:١٨٩، والمقتضب (باب ما يكون عليه الكلم بمعانيه) ١:١٧٤، وارتشاف الضرب ٢:٩١٨، والتصريح ٢:٦١٨.

(٤) كذ في د، وفي أ و ب و ج: وحده.

(٥) في ج: هذه.

(٦) البيت للشمّاخ وهو في ديوانه ١٥٥. وروايته فيه: لـه زجـلٌ تقولـصـوتُ حـادٍ إذا طلَبَ الوَسِيقَةَ، أو زمَيرُ. وهو في الكتاب ١:٣٠، والمقتضب ١:٤٠٢، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١:٣٧٧، رقم: ٢٥٩، والخصائص ١:١٢٧ و٣٧١، و٢:١٧ و٣٥٨، والإنصاف ٢:٥١٦، رقم: ٣٣٥.

(٧) زاد عند فجال وفي الخصائص والمزهر: حال.

(٨) في د: كل لغة.

(٩) في أ و ب و ج: اللغتان.

(١٠) في أ و ب و ج: استعمال.

(١١) كذ في د، وفي أ: المتساوي. وفي ب و ج: المساوي.

فأخلقُ –«أفعل»تفضيل – **الأمرِ** بالجرّ مضافٌ إليه–أي: أحقُّ الأمر **به**: بالمتكلِّم بذلك، **أن تكون**[1] **قبيلته** التي يعزى إليها **تواضعت**: توافقت، **في ذلك المعنى** الموضوعِ له كلٌّ من اللفظين **على ذينك**(٢) [٧٧أ] **اللفظين**(٣)، فهما مترادفان، **لأنّ العرب قد تفعل ذلك** أي: تعدد[4] اللفظ الدالّ على المعنى الواحد؛ **للحاجة إليه في أوزان أشعارها**، لتأتي بما تحتاجه من ذلك في محلّه من شعرها، **وسَعَةِ تصرّف أقوالها**؛ [٨٤ب]فإنّ [٦٥د]في إعادة اللفظ الواحد بعينه ثقلاً (٥) على المتكلّم وعند السامع، والتفنن في التعبير من محسّناته.

ويجوز أن تكون لغته(٦) **في الأصل إحداهما** أي: اللغتين(٧)،**ثم إنّه** أي: المتكلِّم **استفاد** –بالفاء و المهملة، أو بالعين المهملة والراء(٨)–اللغة **الأخرى من قبيلةٍ أخرى** بسماعٍ لها منها، **وطال بها**: بالأخرى **عهدُه** لتقادم سماعه لها **وكثُر استعماله لها** كذلك(٩)، **فلحقت** الأخرى **لطول المدّة** باستعمالها **واتّصال الاستعمال** لها في المدة المتطاولة **بلغته** [**الأولى**:][10] الأطيّة، وتداولتها(١١) في الاستعمال.

وإن كانت إحدى اللفظتين المتداخلتين **أكثر** استعمالاً **في كلامه من** اللّفظة **الأخرى**، **فأخلْقُ** أي: فأحرى وأولى، **الأمرِ به**: بالمتكلِّم، **أن تكون**[12] اللّفظة **القليلة الاستعمال هي الطارئةَ عليه** لسماعها من لغةٍ أخرى، **والكثيرةُ** في استعماله **هي الأُولى** –بضم الهمزة– **الأصليّة** لكونها

---

(١) في أ و ب و ج: يكون.
(٢) كذا في س ول وم وإستانبول والخصائص والمزهر، وعند فجال وفي نسختين من الخصائص: تينك.
(٣) كذا في الخصائص والمزهر، وفي ج: الفظين. وعند فجال وفي نسختين من الخصائص: اللفظتين.
(٤) «أي تعدد»كذ في د، وفي أ و ب و ج: ليوضع في.
(٥) في النسخ: نقلا.
(٦) «تكون لغته» في ب: يكون بعنة. وهو تحريف. و«تكون» في د: يكون.
(٧) في د: اللفظين.
(٨) قال ابن الطيب ١:٦٠٠: وجوّز في الشرح أنّ تكون «استعار» بالعين والراء المهملتين، أي: أخذها عاريّةً من غيره. وهو من البعد بمكانٍ ، مع مخالفة الرواية.
(٩) في النسخ: لذلك. ولعل ما أثبته هو الصواب.
(١٠) الزيادة من فجال.
(١١) أي: تداولت اللغةالثانيةُ اللغةَ الأولى في الاستعمال. وفي د: وداولتها.
(١٢) سقطت من أ و ب و ج.

لغته. **ويجوز أن يكونا**(١) أي: المتداخلتان حالَ قلّة استعمال إحداهما **معاً**: حالٌ من الضمير(٢)، أو من قوله: **«لغتين له»**، والظرف حال ذلك(٣)، أو صفةٌ لما قبله.

ولقبيلته. وإنّما قلّت إحداهما في الاستعمال(٤) دون الأخرى **لضعفها** أي: القليلةِ، **في نفسه** لرأيه أنّها ضعيفةٌ دون مقابلتها، **وشذوذِ بعدِها عن قياسه** أي: الاستعمالِ، ولا كذلك المقابلة.

وإذا(٥) **كثُر على المعنى الواحد ألفاظٌ مختلفةٌ** -وهي المترادفة، كأسماء الأسد وأسماء الذئب وغيرِ ذلك- **فسُمعت** تلك الألفاظ **في لغة إنسانٍ، فـ**تجري تلك الألفاظ للشيء(٦) الواحد **على ما ذكرنا**(٧) في التداخل، **كما جاء عنهم في أسماء الأسد** -وقد أفردها المصنّف بالتأليف(٨)- **و**أسماء **السيف و**أسماء **الخمر وغيرِ ذلك**، مما تعددت أسماؤه كالذئب ومكّةَ والمدينةِ. **وكمتحرّفٍ** لتغيّر على حرفٍ أي: جانبٍ، أي: **الصيغة** عبارةٌ عن مجموع المادة والماهيّة(٩).

واللفظ الواحد(١٠)، **كقولهم**: [٨٦ج] **رَغوة اللبن** بفتح الراء **ورِغوته** بكسرها، **ورُغوته** بضمّها -والمعجمة ساكنة في الجميع- **ورِغوته كذلك** أي: مثلُ ما قبله حال كونه **مثلّثاً**(١١):

---

(١) كذا في ل، والفيض ١:٦٠١، وفي ج: يكون. وعند فجال وفي المزهر: تكونا. والتذكير للفظ الضمير.

(٢) في «يكونا».

(٣) أي: الضمير في «يكونا». و «ذلك» ليست في د.

(٤) عند فجال وفي الخصائص والمزهر: استعماله.

(٥) الخصائص ١:٣٧٣.

(٦) في د: للمسمّى.

(٧) عند فجال وفي المزهر: ذكرناه.

(٨) وهو (نظام اللسد في أسامي الأسد)، أو (قطام اللسد في أسماء الأسد). ينظر: كشف الظنون ١:٨١، و٢:١٢٨٢، و١٩٦٠، وهدية العارفين ١:٥٤١-٥٤٣، ومقدمة تاج العروس ١:٧، وفي هدية العارفين ١:٥٤١: قطام الأسد في أسامي الأسد. ولعلها تحريف.

(٩) والصيغة هي الهيئة والمثال، وسيأتي تعريفها. ينظر: الكليات ١:٥٦٠، دستور العلماء (الصيغة) ٢:١٨٥.

(١٠) في الخصائص والمزهر: واحدٌ.

(١١) في الخصائص: ورُغاوته ورِغاوته، ورُغايته. قال ابن الطيب:١:٦٠٣: ولم يذكرها ابن السيد ولا غيره.

بالحركات الثلاث أوّلَه. كلٌّ من المادتين معناهما[1] مع كلٍّ من الحركات الثلاث أوّله. كما صرّح به «ابن السيد» في «مثلثه» في الأوّل منهما[2].

وقولهم[3] أي: العرب **جئتُ من علَ ْ** [4] بفتح العين المهملة وسكون اللام.

ومن عَلُ بضمّ اللام من غير ياءٍ . قال الشاعر: [من الطويل]

........................كجلمود ِ صخرٍ حطّه السيلُ من علِ [5]

وضمُّها كذلك على البناء عند حذف المضاف إليه، ونيّة معناه لا غيرُ [6].

ومن عَلِ بفتحٍ فكسرٍ لعنيّة لفظ المضاف إليه أو التّلفظ به إن لم ينونه، فإن لم يكن شيء من ذلك فيجرّ [7] منوّناً [8].

ومن علاً [9] بفتح أوّليه.

ومن عُلّوٍ بضم أوّله وتشديد ثالثه[10].

ومن عُلْوٍ بضمٍّ فسكونٍ [1].

---

(١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: معناها.

(٢) أي «رغوة»، ينظر المثلث ٢:٢٩، وتاج العروس مادة «رغو».

(٣) عند فجال وفي الخصائص والمزهر: كقولهم.

(٤) في النسخ: علي. و «عَلْ» ليست عند فجال ولا في الخصائص والمزهر. قال ابن الطيب ١:٦٠٥: «وزاد الشارح عليها فتح العين المهملة وسكون اللام، وهي لفظة غير معروفة في شيء من نسخ هذا الكتاب ولا أصوله، ولا استعمل بهذا المعنى في مادة الياء التحتية. والله أعلم». وقد جعل فجال الزيادة التي أشار ابن الطيب لفظَ «عَال»، والصواب أن ضبط ابن علان لها خطأ.

(٥) صدره:مِكرٍّ مِفرٍّ مقبلٍ مدبرٍ معاً. وهو من معلّقة امرئ القيس في ديوانه ١٩. والجلمود الصخر الصلب العظيم، والشاهد في تذكير «عل» وإعرابه. واستشهاد ابن علان به هنا غير صحيح. وهو في الكتاب ٤:٢٢٨، والخصائص ٢:٣٦٣، والمقاصد النحوية ٢:٥٦٢، رقم: ٦٧٥، والتصريح ١:٧٢٥، رقم: ٥٥٦، وشرح أبيات المغني ٣:٣٧٣، رقم: ٢٥٣.

(٦) ينظر: الكتاب (باب مجاري أواخر الكلم من العربية) ١:١٦، و(باب الظروف المبهمة ٣:٢٨٧، والمقتضب (باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى) ٣:١٧٨، ومغني اللبيب (علُ) ٢٠٥، والتصريح ١:٧٢٥، وهمع الهوامع ٣:١٩٤.

(٧) لعلها: يجر. أو: يُجرّ.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: منوياً.

(٩) في أ و ب: عل. وهي مصدر (عَلِيَ) كـ(رَضِيَ)، مقصور. ينظر: لسان العرب وتاج العروس، مادة (علو).

(١٠) وهي لغة في مصدر (علا) كـ(سما). ينظر لسان العرب وتاج العروس، مادة (علو).

ومن عالٍ بصيغة الفاعل من «علا».

ومن معَال(٢) بفتح أوليه.

فكلٌّ ذلك المتقدِّم **لغاتٌ لجماعات:** [٨٤أ] لكلِّ لفظٍ للغةٍ (٣) منها. **وقد تجتمع**(٤) أي: اللغاتُ **لإنسانٍ** (٥) بأن(٦) يتلفّظ بها، فيُحمل على ما تقدّم من أخذه لما عدا لغته من لغة غيره.

قال عبدُ الملك بنُ قريب بنِ عبد الملك بنِ عليّ بنِ أصمع **الأصمعيُّ »**(٧) نسبةٌ لجدّه الأعلى المذكور-: **اختلف رجلان** من العرب **في «الصقر»** الطائرِ المعروف، **فقال أحدهما**: هو **بالصاد** المهملة. **وقال الآخر**(٨): هو **بالسين** كذلك.

فلم تقم حجّة أحدهما على صاحبه، [٨٥ب] **فتراضيا** أي: رضيا -والتفاعل للمبالغة في الرضا- **بحكْمِ أوّلِ واردٍ عليهما** وفصلِه بينهما، **فحكيا له ما هما فيه** من الاختلاف، **فقال لا أقول كما قلتُما** أي: كما قال كلٌّ منكما؛ إذ لم يقفا(٩) على قولٍ **إنّما هو**(١٠) **«الزقر»** بالزاي. فهذه ثلاث لغاتٍ، ثلاثٌ كهي(١١) في «الصراط» و«البُصاق».

---

(١) زاد عند فجال والمزهر: ومن عَلْوٍ. وفي الخصائص: ومن عَلْوُ، ومن عَلْوَ. ينظر: لسان العرب وتاج العروس، مادة (علو). ٣٩:٩٦، قال ابن الطيب ١:٦٠٤: كأنه جمع «معلا» أو «معلاة». وقال البغدادي في الخزانة (الشاهد ١٤٨) ٢:٣٩٦ في «عل» وفيه عشر لغات: أتيتُهُ من عَلٍ، عَلُ، ومن عَلَى، ومن عَلاَ، ومن عَلْوُ، ومن عَلْوَ، ومن عَلْوِ، ومن عُلْوِ، ومن عَالٍ، ومن معَالٍ، فزاد عنده «من عَلَى».

(٢) الصواب كما عند فجال وفي الخصائص والمزهر: مُعَال. ينظر: لسان العرب وتاج العروس، مادة (علو). ٣٩:٩٦.

(٣) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج. والعبارة في الفيض ١:٦٠٥: كلّ لفظةٌ للغة جماعةٍ.

(٤) كذا في د والمزهر والفيض ١:٦٠٥، وفي أ و ب و ج: وقد يجتمع. وعند فجال «قد تجتمع» دون واو. وفي الخصائص: وكلّما كثُرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغاتٍ لجماعاتٍ اجتمعت لإنسان واحدٍ.

(٥) زاد عند فجال: واحدٍ.

(٦) في د: لمن.

(٧) أعاد ابن جني ذكر رواية الأصمعي في «الصقر» في الخصائص (باب سقطات العلماء) ٣:٣٠٥، والسيوطي في المزهر (النوع الثاني والثلاثون) ١:٤٧٥، من طريق ابن خالويه في شرح الفصيح.

(٨) في أ و ب و ج ونصّ الاقتراح في أعلى الفيض ١:٦٠٦: آخر.

(٩) في د: تتفقا.

(١٠) في أ و ب و ج: هي.

(١١) يجوز استعمال ضمائر الرفع المنفصلة مجرورة. ينظر: همع الهوامع ١:٢١١.

ولابن فارس (١) في خلاف الكلام فيما اختلف فيه بنية الكلمة ولفظه بعد تقديم أمثلة لذلك ما لفظه[٢]:
فالكلام بعد ذلك أربعة أبواب:

الأول: المجمع عليه الذي لا علّة فيه، وهو الأكثر الأعم (٣). كـ«الحمد» و«الشكر» لا اختلاف فيه في بناء ولا حركة.

والثاني: ما فيه لغتان أحدهما أفصح، كـ«بغداد» فأفصحها «بغداد».

والثالث: ما فيه ذلك، وهي متساوية فصاحةً واستعمالاً كـ«الحصاد» أوله وفتحه، فأيًّا قال فصيحٌ فصيحٌ.

والرابع: ما فيه لغة واحدة إلّا أن المولّدين غيّروا، فصارت ألسنتهم بالخطأ جاريةً. نحو: أصرف الله عنك كذا، وإنجاص[٤]. وعلى هذا بنى ثعلب [٢٦٦د] كتابه المسمّى بـ«الفصيح». انتهى.

وعلى هذا التفصيلِ المذكور في التداخل **تخرّج**[٥] **جميع ما ورد من التداخل** في اللغات،

نحو: قلا يقلا وسلا يسلا(٦) بفتح العين في الماضي والمضارع مع فقْدِ حرف الحلْق في عينه ولامه.

وطهُرَ -بضم العين- **فهو طاهرٌ وشعُرَ** بضمّها أيضاً - **فهو شاعرٌ**.

وقياس وصف «فَعُلَ» «فَعِيل»، كـ«شرُفَ» فهو «شريفٌ»، و«ظرُفَ» فهو «ظريفٌ». و«فاعِل» إنّما هو قياس ما لم يضمّ عينُ فعله من الثلاثي المجرد(٧).

فكلُّ ذلك إنّما هو لغات المذكورين[٨] لفريقين فأكثرَ **تداخلت** أي: دخلَ [٨٧ج] بعضُها في بعضٍ. فإنّ قياس «قلا» أن يكون مضارعه «يقلي» كـ«يرمي»، وقياسَ «يقلا» بفتح عينه أن يكون كـ«علِم»[٩].

---

(١) الصاحبي (باب انتهاء الخلاف في اللغات) ٦٧، والمزهر ١:٢٦٠.
(٢) «ما لفظه» كذا في د، وليس في أ و ب و ج.
(٣) في الصاحبي والمزهر: والأعم.
(٤) كذا في الصاحبي، وفي د: اغاص. وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٥) في أ و ب و ج: تتخرّج. وكلام ابن جني هنا أورده في الخصائص (باب تركّب اللغات) ١:٣٧٤.
(٦) في الخصائص والمزهر المضارع بالممالة. وفي المزهر: سلى. وفي «سلا» و«قلى» ثلاث لغات تتلخص فيما يلي: سلا يسلو، كغزا يغزوا، وسلي يسلى، كرضي يرضى، وسلا يسلا. وهذه من باب التداخل. وقلى يقلي، كرمى يرمي، وقلي يقلى، كرضي يرضى، وقلى يقلي. وهي من باب التداخل. ويجوز أن نكتب مضارع «سلا» بالممالة «يسلي» نظراً إلى أصل اللغة التي أخذت منه. تراجع الإحالة على «أبى يأبي» في بحث الاحتجاج بالقرآن. وينظر: لسان العرب وتاج العروس، مادة (قلي).
(٧) ينظر: الكتاب (باب في الخصال التي تكون في الأشياء) ٤:٢٩، وارتشاف الضرب ٢:٥١١، والتصريح ٢:٤٠-٤١، وهمع الهوامع ٦:٥٧-٥٨.
(٨) في أ و ب و ج: لغة.
(٩) من قوله «فإن القياس...» ليس في د.

فتركّبت بأن[1] أُخذ الماضي من لغةٍ و[2] المضارع في المثالين الأوّلين أو الوصف في الآخرين من لغةٍ أخرى لا تنطق[3] بالماضي كذلك أي: مفتوحَ العين في الأوّلين مضمومَها في الآخرين.

فحصل التداخل[4] بين الماضي والمضارع، وبينه وبين الوصف، فإنّ من يقول «قلى»[5] بفتح العين في الماضي، يقول في المضارع «يقلي»[6] بكسر العين كـ«رمى يرمي»، والذي يقول في المضارع «يقلى»[7] بفتح العين، يقول في الماضي «قلي» بكسر العين كـ«رضي يرضى»[8].

ومن[9] يقول في الماضي «سلا» بفتح العين يقول في المضارع «يسلو» بضمّ العين، كـ«غزا يغزو». ومن يقول فيه أي: المضارعِ «يسلى»[10] بفتح العين، يقول في الماضي «سلي»[11]، كـ«رضي»، فيكون كالذي قبله.

فتلاقى[12] اجتماع أصحاب اللغتين القائل أحدهما «سلي يسلى» كـ«رضي يرضى»، وثانيهما «سلا يسلو» [٧٩أ] كـ«غزا يغزو»، فسمع هذا لغةَ هذا، وهذا لغةَ هذا أي: سمع كلٌّ لغةَ الآخر[13] فأخذ كلٌّ واحدٍ من الفريقين من صاحبه ما: الذي، ضمّه إلى لغته من لغة صاحبه من ماضٍ أو غابرٍ[14]، فتركّب[15] هناك من الأخذ المذكور لغةٌ ثالثةٌ لا أصلَ لها ابتداءً عند كلٍّ من الفريقين.

---

(١) في أ و ب و ج فتركب أن.
(٢) سقطت من أ و ب و ج.
(٣) في أ و ب و ج: يُنطق.
(٤) زاد عند فجال وفي المزهر: والجمع بين اللغتين.
(٥) عند فجال وفي النسخ: قلا.
(٦) كذا في المزهر، وعند فجال:يقلا. ولعل ما أثبته هو الصواب.
(٧) كذا في المزهر، وعند فجال: يقلا.
(٨) كذا في د، والعبارة في أ و ب و ج مضطربة فيها سقط وتقديم وتأخير، جاءت كما يلي: فإن من يقول قلا بفتح العين في الماضي يقول في الماضي [وفي أ و ج: المضارع] قلي بكسر العين كرمى يرمي.
(٩) عند فجال وفي المزهر: وكذا من.
(١٠) كذا في المزهر، وعند فجال وفي د: يسلا.
(١١) في ب و د: سلا.
(١٢) الخصائص ١:٣٨١.وقد توسّع ابن جني في الخصائص في أمثلته وشرحها بحَدْسه اللغوي ونظره الثاقب.
(١٣) في أ و ب و ج: لآخر. ولعل ما أثبته هو الصواب. وقد سقط من قوله: «فسمع هذا... » من د.
(١٤) أي: مضارع. ومرّ أنّه اصطلاح الفرّاء.
(١٥) عند فجال وفي المزهر: فتركبت.

وكذا «شاعر» و«طاهر» إنّما هو(١) أي: هذا الوزنُ، **من «شَعَر» وطَهَر»** بالفتح للعين. **وأمّا** «شَعُر» و«طَهُر» **بالضمّ فوضعه**(٢) القياسيّ **على «فَعيل»** كـ«شريفٍ» و«ظريفٍ»(٣)، **فالجمع بينهما** بين «فَعُل» بالضمّ ماضياً، و«فاعل» على اسم فاعل(٤) **[من التداخل. انتهى كلام «ابن جني»**(٥).

ومن التداخل](٦) **قد حكى غيره** من علماء العربيّة **في استعمال اللغتين المتداخلتين قولين**(٧):

[**أحدهما: أنّه**](٨) **يجوز مطلقاً** أي: وإن أدى لاستعمال لفظٍ مهملٍ.

والثاني [٨٦ب]: **إنّما يجوز بشرط ألّا يؤدي لاستعمال**(٩) **لفظٍ مهملٍ.**

كالحِبُك»(١٠) بكسر الحاء(١١) مأخوذٌ من «حِبِك» كـ«إبِل» وبضمّ الباء من «حُبُك» بضمّ أوليه جمع «حِبَاك» كـ«كُتُب» و«كتاب» فدخل ضمّ الثاني في لغةِ كسر الأوّل في الأخرى؛ لأنّ هذا البناء -وهو فِعُل بكسرٍ فضمٍّ- لا وجودَ له(١).

---

(١) كذا في المزهر، وعند فجال: هما.

(٢) عند فجال والمزهر: فوصفه.

(٣) في د: ونظير.

(٤) العبارة في د: وفعيل اسم فاعل.

(٥) قال ابن الطيب ١:٦٠٨: وقد أجحف المصنّف بكلام ابن جني غاية الإجحاف، وجعل بابين مستقلين في فرعٍ واحدٍ، وأدخل بعضهما في بعضٍ، ولعمري لهو التداخل العجيب، فلا بدّ من مطالعة كلام ابن جني ومراجعته لمن علت همّته. ينظر: الخصائص ١:٣٨١.

(٦) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(٧) في النسخ: قول إنه.

(٨) الزيادة من فجال.

(٩) عند فجال: إلى استعمال.

(١٠) الحبك: الطرائق. وهي قراءة غير ثابتة رويت عن أبي مالك والحسن وغيرهما في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ۝٧﴾ الذاريات٥١: ٧. ينظر: البحر ٨:١٣٣، والمحتسب ٢:٢٨٧، والدر المصون ١٠:٤٢، ومعجم القراءات ٩:١٢٥.

(١١) زاد في د: وفتح الباء. وهو خطأ.

(١٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: من.

في «المزهر»(٢) عن ابن دُريدٍ(٣): مَن مدَّ(٤) «البُكا» أخرجه مخُرج «الرُّغاء»(٥)، ومَن قصَره أخرجه مخُرج «الآفة» و«الضِّنى»(٦).

وقال قومٌ من أهل اللغة(٧): إنّ «البكا» بالمدّ والقصر لغتان جمعهما «حسّان» τ في قوله:[من الوفر]

بكتْ عيني وحُقَّ لها بكاها وما يغني البكاء ولا العَوِيلُ (٨)

وكان بعضُ مَن يوثق به يدفع هذا، ويقول: لا يجمع عربيٌّ لفظين أحدهما ليس من لغته في بيتٍ واحدٍ. وقد جاء هذا في الشعر الفصيح كثيراً. انتهى.

---

(١) ينظر: الكتاب (باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال) ٤:٢٤٤، والمقتضب (باب الأبنية ومعرفة حروف الزوائد) ١:١٩١، وارتشاف الضرب ١:٣٤، وشرح الشافية ١:٣٨، والتصريح ٢:٦٥٧، وهمع الهوامع ٦:١١، والمزهر ٢:٥، وتاج العروس، مادة (حبك).

(٢) المزهر: ١:٢٦٤.

(٣) جمهرة اللغة مادة (بكى) ٢:١٠٢٧.

(٤) «من مدّ» في أ و ب: ين مو. وفي ج: بن مو. وهو تحريف.

(٥) في أ و ب و ج: الرعاء.

(٦) «الآفة والضنى» كذا في جمهرة اللغة، وفي أ و ب و ج: الأمة كالصبا. وهو تحريف. وفي المزهر الآفة وما أشبهها مثل الضنى ونحوه. أي: «البكاء»بالمدّ يدلّ على صوت البكاء، وبالقصر على الدمع. ينظر: الكتاب (باب المقصور والممدود) ٣:٥٤٠، والمقتضب (باب المقصور والممدود) ٣:٨٦، وتاج العروس مادة (بكي).

(٧) من قوله «عن ابن دريد...» ليس في د. ومكانه فيها: عن بعض الفضلاء.

(٨) مطلع قصيدة رثاء لـ«حمزة» τ وهو في جمهرة اللغة ٣:١٢١٠، وأدب الكاتب ٣٠٤، مجالس ثعلب ٨٧، ٨٨، والمنصف ٣:٤٠، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ١٩٣، والاقتضاب ٥٧٠، رقم: ١٤٦، ولسان العرب وتاج العروس مادة (بكى)،وشرح أبيات الشافية ٤:٦٦، رقم: ٢٧، والمزهر ١:٢٦٤. والأبيات نسبت لحسان في ملحق ديوانه ١:٥٠٤، رقم: ٣٤١، والحماسة البصرية ١:٢١٠، رقم: ١٢، والاقتضاب، ولعبد الله بن رواحة في ديوان ٩٨. ولكعب بن مالك في ديوانه ٢٠٠، رقم: ٤٨. ونسبها ابن إسحاق لابن رواحة وابن هشام لكعب كما في سيرته ٢:١٦٢.

الفرع **الثامن**

أجمعوا أي: علماء العربيّة، **على أنه لا يُحتجّ بكلام المولّدين** -بصيغة المفعول- **والمحدَثين**: كذلك(١).

وفي «حواشي البيضاوي» لـ«العصام»(٢): شعراء العرب ثلاثُ فرقٍ(٣):

منهم مَن استُشهد بشعرهم، وهم الجاهليّون، كـ«امرئ القيس» و«طرفة» و«زهير».

والمُخضرَمون بالمعجمتين بصيغة المفعول أيضاً، الذين أدركوا الجاهليّة والإسلام كـ«حسان» و«لبيد».

والمتقدّمون [٨٨ج] من أهل الإسلام، كـ«الفرزدق» و«جرير».

والفرقةُ الرابعة من الصدر الأوّل وهم الذين يسمّون بالمحدَثين، كـ«أبي تمام» و«البحتري» و«أبي الطيّب»، لا يُستشهد بشعرهم إلاّ بجعلهم بمنزلة الراوي فيما يعرف أنّه ليس له مساغٌ في الرواية ولا مدخلَ فيه للرواية.

في اللغة العربيّة(٤) ظرفٌ متعلّقٌ بـ«يُحتج».

وفي «الكشّاف» للزمخشري(٥) **ما يقتضي تخصيص ذلك** الإجماعِ على عدم الاعتداد بالمولّدين **بغير أئمة اللغة** أُولي المهارة فيها(٦) **ورواتها**، أمّا هم فيُقبل كلامهم على أنّهم كالنَقَلَة لذلك -كما تقدّم آنفاً في كلام «العصام»- **فإنه استشهد على مسألةٍ** من مسائل العربيّة **بقول حبيب**: بفتح المهملة والموحّدتين، أولاهما مكسورة بعدها تحتيّةٌ ساكنةٌ. [٦٧د]

---

(١) أي: بصيغة المفعول. أو: كذلك لا يحتج بكلام المحدثين.

(٢) ليست في د.

(٣) ذكر البغدادي مثله دون نسبة، ثم نقل كلام الكشاف والسيوطي في «الفائدة» التي بعد هذا الفرع، وتعقّب الزمخشري بكلام للسعد. الخزانة ١:٥. وينظر: حاشية الشهاب الخفاجي (البقرة ٢: ٢٠) ١:٤٠٦. حيث فصّل القول في الاستشهاد بالمحدثين وغيرهم. والكلام في تقسيم الشعراء إلى طبقات مشهور في كتب الأدب. ينظر: العمدة (باب الشعر والشعراء) ١:١١٣. وكل ما نُقل في الفرع الثامن مع الفائدة وطبقات الشعراء ذكره السيوطي في نواهد الأبكار وشوارد الأفكار ١:٤٥٥.

(٤) عند فجال: في اللغة والعربية.

(٥) ينظر التعليق على كلام الزمخشري بالاستشهاد بشعر أبي تمام: فتح الجليل، البقرة ٢: ٢٠، الورقة ٣١ ص٦١، والورقة ٣٢ ص٦٢. وقد ذكر قسمة شعراء العرب السابقة والاستشهاد بقولهم.

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فيه.

ابن أوس(١) بفتحٍ فسكونٍ – **ثم قال** أي(٢): وقال عقبَ ذلك: **وهو** أي: حبيبٌ، **وإن كان محدثًا يُستشهد بشعره في اللغة،** وليس من العرب العرباء(٣)، **فهو من علماء العربيّة:** أئمتِها المتقنين لها، [٨٠أ] **فأجعل** –بصيغة المتكلم(٤) أو الأمر للواحد الصالح للخطاب– **ما يقوله** من الشّعر **بمنزلة ما يرويه** عن العرب، فكما(٥) ثبت ذلك بروايته يثبت(٦) بكلامه تنزيلاً له منزلتها(٧). **ألا ترى** أيّها الصالح للخطاب– **إلى قول العلماء** في الاستدلال في ذلك: **الدليلُ على ذلك** المدّعى(٨) **بيت «الحماسة»**(٩).

وأبو تمامٍ ليس عربيّاً محضاً، وإنّما هو من علماء العربيّة فنزل كلامه منزلةَ مرويّه في الاحتجاج به(١٠)، **فيقتنعون** الافتعال فيه للتّأكيد. أي: فيقنعون– **بذلك** قنعاً بالغاً **لتوثّقهم بروايته**؛ لأنّه ضابطٌ متقنٌ، **وإتقانِه** فكذلك قوله كمرويّه.

---

(١) قال الزمخشري في الكشاف ١١٩:١ تحت قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] و: «أظلَمَ» يحتمل أن يكون غير متعدٍّ، وهو الظاهر. وأن يكون متعدياً منقولاً من «ظلم الليل» وتشهد له قراءة «يزيد بن قطيب»: أُظلم على ما لم يسم فاعله. وجاء في شعر «حبيب بن أوس»
هما أظلما حاليَّ ثمة أجليَا ظلاميهما عن وجهِ أمردَ أشيبِ

(٢) كذا في د، وزاد في أ: بينهكما. وفي ب و ج: بينهما. وفي الفيض ٦١٤:١: أي: الزمخشري بعد إنشاد البيت جواباً عمّا يرد عليه من أنّه مولّد لا تثبت اللغة بكلامه.

(٣) لا يشترط بمن يستشهد بكلامه أن يكون من العرب العرباء. وأبو تمامٍ عربيّ طائي، لكنّه محدث.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: التكلم.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فلما.

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ثبت.

(٧) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج. و «له» فيها: لها.

(٨) عند فجال وفي الكشاف: عليه. وزاد في أ و ب و ج: «في» قبل «الدليل».

(٩) هو الديوان الذي اختار فيه أبو تمام أشعاراً من الجاهليين والمخضرمين وغيرهما، وصدّره بباب الحماسة.

(١٠) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

فائدة

أوّل(١) **الشعراء المحدثين** الذين لا يُحتجّ(٢) بكلامهم في العربيّة إلاّ بتنزيله منزلة مرويهم، إن(٣) كان قائله أميناً متقناً **بشّار** بفتح الموحّدة وتشديد المعجمة، آخره راءٌ.

ابن برد: بضم الموحّدة وسكون [٨٧ب] الراء، وآخره(٤) مهملةٌ.

وقد احتجّ «سيبويه» في كتابه(٥) مدار النحو **ببعض شعره** على بعض القواعد النحويّة **تقرّباً إليه:** مفعولٌ له بقوله «احتجّ بشار». وعلّل ذلك التقرّب بقوله: **لأنّه** أي: بشاراً، **كان هجاه:** في «المصباح»(٦): هجاه يهجوه هجواً، وقَع فيه بالشعر وعابه وسبّه. والاسم الهجاء ككتابٍ». انتهى.

لتركه الاحتجاج في كتابه **بشعره** لكونه ليس عربيّاً محضاً.

ذكره المرَزْبُاني(٧): بفتح الميم وضمّ الزاي، وسكون الراء بينهما، وبعد الموحّدة ألفٌ بعدها نونٌ، نسبة لـ«مرزبانَ». قال المصنّف في «اللبّ»(٨): جدٌّ.

وغيرُه.

ونقَل ثعلبٌ: بفتح المثلثة واللام وسكون المهملة بينهما، آخره موحّدةٌ.

عن الأصمعيّ قال: خُتم الشعر أي: العربيُّ المحتجُّ به، **بإبراهيمَ بن هَرْمَةَ**.

وهو أي: إبراهيمُ المذكور، **آخرُ الحُجَج:** جمع حجّةٍ»(١).

---

(١) قد نقل البغدادي هذه الفائدة من كلام السيوطي في مقدمة الخزانة ١:٨.

(٢) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وإن.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: آخره. دون واو.

(٥) الكتاب ٤:٤٤١. والبيت: ومكلٌّ ذيلِب بمؤتيك نَصحَ ه ومكلُّ مؤتٍ نصحَ بلبيبِ

والصواب أنّه لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٤٥، رقم: ٢. كما في الخزانة ١:٢٨٣، في ترجمته. وينظر: الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه ٢٣٩.

(٦) المصباح المنير مادة (هجو).

(٧) في الموشّح ٣٨٥ أنّ سيبويه طعن ببعض شعر بشار، فهجاه بشار. وفيه ٣٨٤ أنّ الأخفش طعن ببعض أبيات بشار، فبلغه ذلك، فهمّ أن يهجوه، فكّذب تلاميذ الأخفش عنه ذلك، وصار من بعده يستشهد بشعره. وقد ذكر خبر سيبويه أبو العلاء المعرّي في رسالة الغفران ٢١٧، وقال بعده: وفي كتاب سيبويه نصف هذا البيت الآخر، وهو في باب الإدغام لم يسم قائله. وزعم غيره أنه لأبي الأسود الدؤلي.

(٨) لب اللباب، مادة (المرزباني) ١:٢٥١، رقم: ٣٦٧٨.

الفرع **التاسع**

لا يجوز الاحتجاج في علم العربيّة **بشعرٍ أو نثرٍ لا يُعرف قائله؛** لما سيأتي في كلامه.

صرّح بذلك «ابن الأنباري» في كتاب **«الإنصاف»**(٢)**.وكأنّ علّة ذلك**

المنعِ **خوفُ** -خبر «كأنّ»- **أن يكون** ذلك الشعرُ أو الكلامُ **لمولّدٍ** بالنسبة للشعراء، **أو من لا يوثق**

بفصاحته بمطلق الكلام.

وهذا الذي [٨٩ج] جاء به المصنّف على وجه الاحتمال هو الظاهر. وتبيان(٣) المصنّف كما قيل: [من المنسرح]

الألمعيّ الذي يظنّ بك الظّـنّ (٤)كأَنْ قد رأى وقد سمعا(٥)

ومن هنا عرفانِ المتكلّم المحتجّ بكلامه: **يُعلم** بالتحتيّة مبنياً للمفعول، والفوقيّةِ مبنياً للفاعل. أي: أيّها الصالح للخطاب.

أنّه يُحتاج بالتحتيّة مبنياً للمفعول، وبالفوقيّة(٦) للفاعل. أي: أيّها(٧) المستشهد.

---

(١) في المزهر ٢:٤٨٤: وكان أبو عبيدة يقول: افتتح الشعر بامرئ القيس وختم بابن هَرْمة. وهو إبراهيم بن هَرمة، شاعر مخضرم الدولتين الأموية والعباسية، قرشيّ، من سكان المدينة، ورحل إلى دمشق لمدح الخليفة الوليد بن يزيد، وإلى المنصور في العراق. توفي قرابة ١٧٦هـ. خصّه الصولي بكتاب «أخبار ابن هرمة»، وخبر الأصمعي في ترجمته في الأغاني ٤:٣٧٣، وتاريخ دمشق ٧:٦٤، والأعلام ١:٥٠، وفي الأغاني ٤:٣٩٧ نسبه لابن الأعرابي أيضاً. وفي العمدة (باب تنقل الشعراء في القبائل) ١:٩٠، والمزهر ٢:٤٨٤ أنّه لأبي عبيدة معمر بن المثنى.

(٢) الإنصاف (المسألة: ٨٠) ٢:٥٨٣، و(المسألة: ٨٣) ٤٦٨ ط جودة مبروك، والمزهر (النوع السادس) ١:١٤١. وقد ناقش هذه المسألة البغدادي في مقدّمة الخزانة ١:١٥، ونقل ما ذكره السيوطي هنا عن الإنصاف والتعليقة.

(٣) في د: وشأن.

(٤) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٥) قائله أوس بن حجر في فضالة بن كلدة. وهو في ديوانه ٥٣، رقم القصيدة: ٢٦، مطلعها:

أيّتها النفسُ أجملي جزَعا ... إنّ الذي تحذرينَ قد وقعا

إنّ الذي جمعَ السّماحةَ والنَّـ ... ـجدةَ والحزمَ والقُوى جُمَعا

الألمعيَّ الّذي يظُنُّ بكَ الظَّـ ... ـنَّ كأنْ قد رأى وقد سمِعا

وبه يضرب المثل في الفطانة. واشتقاق «الألمعي» من لمعان النار. وفي المثل: «أصدق من ظن الألمعي» ينظر: جمهرة الأمثال ١:٥٨٤، رقم: ١٠٩٢، ومجمع الأمثال ٢١٧٤، والمستقصى ١:٢٠٥، رقم: ٨٣٧.

(٦) سقطت من د.

(٧) «الصالح للخطاب أنّه يحُتاج بالتحتية مبنياً للمفعول وبالفوقية للفاعل أي أيّها» سقطت من ب.

إلى معرفة أسماء شعراء العرب، وطبقاتهم، ليُعرف القائل، ويُعرف المقبول منهم والمردود.

قال «البهاء بن النحاس» في «التعليقة»(١): أجاز الكوفيون إظهار «أن» بعد «كي» التعليليّة، واستشهدوا بقول الشاعر: [من الطويل]

أردتَ لكيما أن تطيرَ بقِربتي ... فتتركَها شَنّاً ببيداءَ بَلْقَعِ (٢)

فـ«ما» مزيدةٌ، و«كي» تعليليةٌ، وصرّح بـ«أن» بعدها.

قال «ابن النحاس»: والجواب عن هذا البيت أنّه لا حجّةَ به لأنّه غير معروفٍ قائلُه(٣). وشرط الشاهد [٨١أ] معرفة قائله وتعيينه، ولو عُرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر. ومع الاحتمال يسقط الاستدلال بالبيت، لو ثبتت حجيّته وعُرف قائله.

وقال أيضاً(٤): ذهب الكوفيّون إلى جواز دخول اللام في خبر «لكنّ»، واحتجوا بقول الشاعر: [من الطويل]

.... ولكنّني من حبها لعميد(٥)

---

(١) نقله محقق النصف الأول من التعليقة في مقدمة التحقيق ٥٧، عن اللوحة ١٠٠، والبغدادي في مقدمة الخزانة ١:١٦.

(٢) شاهد مجهول القائل. والشنّ القربة الخلق. والبيداء: الفلاة التي يهلك من يدخلها. والبلقع: القفر. وهو في الإنصاف ١:٥٨٠، رقم: ٣٧٥، و٤٦٦ ط جودة مبروك، والمقاصد النحوية ٣:٣٦٩، رقم: ١٠٨٨، والتصريح ٢:٣٦١، رقم: ٨١٠، والخزانة ٨:٤٨٤، رقم: ٦٥٣، وشرح أبيات المغني ٤:١٥٤، رقم: ٣٠٢. قال ابن الأنباري في الإنصاف: وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما البيت الذي أنشدوه فلاحجّة لهم فيه من ثلاثة أوجه: أحدها أن هذا البيت غير معروف ولا يعرف قائله فلا يكون فيهحجّة. والوجه الثاني أن يكون قد أظهر «أن» بعد «كي» لضرورة الشعر وما يأتي للضرورة لا يأتي في اختيار الكلام. والوجه الثالث أن يكون الشاعر أبدل «أن» من «كيما» لأنهما بمعنى واحد كما يبدل الفعل من الفعل.

(٣) «أنّه لا حجة به لأنه غير معروف قائله»عند فجال: أنّ هذا البيت غير معروف قائله. وفي الخزانة: أن هذا البيت لا يعرف قائله.

(٤) التعليقة ٢٠٩. قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢:٢٩: وأمّا «ولكنني من حبها لعميد»فلا حجّة فيه لشذوذه، إذ لم يُعلم تتمةٌ ولا قائلٌ، ولا راوٍ عدلٌ يقول: سمعتُ ممن يُوثق بعربيّته. والاستدلال بما هو هكذا في غاية الضعف. وقد نقل قوله أبو حيّان في التذييل والتكميل ٥:١٦٦، وتعقّبه بكلام طويل.

(٥) مجهول القائل. وصدره: يلومونني فيحبِّ ليلى عواذلي. ويروى «لكميدُ». ولم أجد من ذكره كاملا إلا ابن عقيل. وهو في معاني القرآن للفراء ١:٤٦٥، والمفصل ٢٩٤، والإنصاف ١:٢٠٩، رقم: ١٢٩، و١٧١ ط جودة مبروك، وشرح التسهيل ٢:٢٩، والمقاصد النحوية ٢:٥٤، رقم: ٢٧٤، والتصريح ١:١٢٠، رقم: ٧٤، والخزانة ١٠:٣٦١، رقم: ٨٦٥، وشرح أبيات المغني ٤:٣٥٦، رقم:٣٨١ ، وشرح شواهد ابن عقيل ٧٤.

والجواب أنّ هذا البيت لا يُعرف قائله ولا أوّله ولم يُذكر منه إلاّ هذا، ولم يُنشده أحدٌ ممن وثّق في اللغة ولا عُزي إلى مشهورٍ بالضبط والإتقان. وفي ذلك ما فيه][(١)].

وفي «تعاليق» -جمع «تعليق»- «ابن هشام الأنصاري» على «الألفيّة» لـ«ابن مالك»[(٢)] استدلّ الكوفيون على جواز مدّ المقصور للضرورة -وهي[(٣)] كما تقدّم[(٤)] على الصحيح ما لا يكون إلاّ في الشعر[(٥)]- بقوله أي: القائل: [من الرجز]

قد علمت أخت بني السِّعلاء
وعلمت ذلك[(٦)] مع الجراء[(٧)]
أنْ نِعمَ مأكولاً على الخَواء
يا لكَ من تمرٍ ومن شِيشاء
ينشبُ في المَسْعَلِ واللَّهاء][(٨)]

(١) الزيادة من فجال. قال البغدادي في الخزانة ١:١٦ بعد نقل كلام ابن النحاس: ثم قال: ويؤخذ من هذا أنّ الشاهد المجهول قائله وتتمته إن صدر من ثقةٍ يُعتمد عليه قُبِلَ وإلاّ فلا. ولهذا كانت أبيات «سيبويهِ» أصحّ الشواهد اعتمد عليها خلفٌ بعد سلفٍ مع أنّ فيها أبياتاً عديدةً جُهل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء ...ونُظر فيه وفتّش، فما طعن أحدٌ من المتقدّمين عليه، ولا ادّعى أنّه أتى بشعرٍ منكرٍ. وقد روى في كتابه قطعةً من اللغة غريبةً لم يدرك أهل اللغة معرفةَ جميع ما فيها، ولا ردّوا حرفاً منها. وينظر: الخزانة (الشاهد: ٥٧) ١:٣٦٩.

(٢) في المزهر ١:١٤١. وقول ابن هشام في التعاليق وشرح الشواهد كما سيأتي.

(٣) ليست في د.

(٤) ينظر: المسألة الرابعة من مسائل المقدّمات.

(٥) ينظر: الإنصاف (المسألة ١٠٩) ٢:٧٤٥، (المسألة ١١٢) ٦٠٥ ط جودة مبروك، وارتشاف الضرب ٥:٢٣٨٥، ٢٤١٥، والتصريح ٢:٥٠٤، وهمع الهوامع ٥:٣٣٧.

(٦) عند فجال وفي المزهر: ذاك.

(٧) في النسخ والمزهر: الجزاء.

(٨) الزيادة من فجال. والأبيات من مشطور الرجز. أنشدها الفرّاء لأعرابي. ويروى: أم بني السعلاء. ويروى: اللّهاء. ولا شاهدَ فيه. نقله ابن سيده في المخصص عن أبي علي القالي، في كتاب خلق الإنسان، ما في الفم سوى اللثات والأسنان واللسان ١:١٥٧، والذي في أمالي القالي ١:٢٤٦ أنّها بفتح اللام. و«بني السعلاء» الغول أو ساحر الجن، و«الجراء» من الجراءة والإقدام، و«ينشب» يعلق، و«المسعل» موضع السعال. وهي في الإنصاف ٢:٧٤٦، رقم: ٤٥٤، و ٦٠٦ ط جودة مبروك، وارتشاف الضرب ٥:٢٣٨٥، وفي سمط اللآلي ٢:٨٧٤

الخواء: بفتح المعجمة ممدود الجوف من الطعام. ويمدّ[1]. كذا في «القاموس»(٢).

والشِيْشاء: بمعجمتين، الأولى مكسورةٌ، بينهما تحتيّةٌ ساكنةٌ. في «القاموس»(٣): الشيش والشيشاء: التمر الذي لا يعقد نوى، وإن أنوى لم يشتدّ، وإذا جفّ كان حشفاً غير حلوٍ.

و اللّهاء: اللّحمة المشرفة على الحلق، أو[4] ما بين منقطع أصل اللسان [٦٨د] إلى منقطع القلب من أعلى الفم.

وجمعه: لهَوَاتٌ ولُهِيٌّ[5] ولِهِيٌّ ولَهَاءٌ ولِهَاءٌ. كذا في «القاموس»(٦). وفيه(٧): المسعل والساعل: الحلق.

فمدّ «السعلا» و«الخوا» و«اللها»، وهي مقصورات. وكذا في «الارتشاف»(٨) [أيضاً].

ويُشكل عليه في الجواب ما مرّ عن القاموس.][9]

[**قال**](١٠)**: والجواب عندنا** -المانعين لمدّ المقصور للضرورة، كما هو مذهب

أكثر البصريين- [٨٨ب]**أنّه لا يُعلم قائله** بالتحتيّة مبنياً للمفعول، ومرفوعه بعده. وبالنون[11] إخباراً عن أئمة العربيّة بحسب علمه، و«قائله» مفعوله.

فلا حجّة فيه؛ لأنّ المجهول لا يحتجّ به.

إلاّ أنّه(١٢) أي: ابن هشام، **ذكر في شرحه للشواهد**[1] **ما يخالف ذلك** أي: اعتبار معرفة القائل، **فإنّه قال**(٢)**طعن «عبد الواحد الطّحّاح»** -بتشديد المهملة الأولى والواو- **في**

ونسبها لأبي المقدام بيهس بن صهيب بن عمر الأموي المتوفّى نحو سنة ١٠٠هـ كما في الأعلام ٢:٨١، والمقاصد النحوية ٣:٤٧٠، رقم: ١١٨٦، والرابع والخامس في شرح الكافية الشافية ٤:١٧٦٨، رقم: ١١٦٨، ١١٩٦، وهمع الهوامع ٥:٣٣٨، رقم: ١٧١٣، ولسان العرب وتاج العروس مادة (شيش)، وشرح شواهد ابن عقيل ٢٥٥، وفي الخصائص ٢:٢٣١، و٣١٨:

ينشب في المسعل واللهاءِ أنشب من مآشرٍ حِداءِ

(١) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٢) القاموس المحيط مادة (خوي).
(٣) القاموس المحيط مادة (شيش).
(٤) كذا في د والقاموس، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٥) سقطت من د.
(٦) القاموس المحيط مادة (لهو).
(٧) القاموس المحيط مادة (سعل).
(٨) ارتشاف الضرب ٥:٢٣٨٦.
(٩) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(١٠) الزيادة من فجال.
(١١) كذا في د، وفي أ و ب و ج«بالنون» دون واو.
(١٢) «إلاّ أنّه» كذا في الفيض ١:٦٢٦، وعند فجال: لكن.

كتابه(٣) **«بغية الآمل»**(٤): الظرف متعلّقٌ بـ«طعن»، و«بغية الآمل» عطف بيانٍ لـ«كتاب» أو بدلٌ منه(٥).

في الاستشهاد: بدل اشتمالٍ من الظرف قبله(٦) بإعادة الجار.

بقوله: [من الرجز]

لا تكثراً أيّها(٧) المخاطب. والألف بدلٌ من نون التوكيد الخفيفة لفتح ما قبلها(٨).

.... **إنّي عسيتُ صائما**(٩)

على مجيء خبر «عسى» مفرداً. **وقال** عطفُ تفسيرٍ على «طعن» - **هو** أي: الشاهدُ المذكور **بيتٌ مجهولٌ، لم ينسبه الشرّاح إلى أحدٍ** - الجملة [٩٠/ج] المنفيّة محتملةٌ للاستئناف البياني، وللتفسير للجهالة - **فسقَطَ الاحتجاج به** لعدم العلم بتأهّله للحجيّة.

---

(١) في أ و ب و ج: الشواهد. وقد نقل البغدادي في شرح أبيات المغني ٣:٣٤١، رقم: ٢٤٧، والخزانة ٩:٣١٧، رقم: ٧٤٨ كلام ابن هشام في نقد عبد الواحد الطواح وعلّق عليه، والذي في الخزانة شرح أبيات الناظم. وفي شرح شواهد المغني: شرح أبيات ابن الناظم. ولابن هشام كتابان ذكرهما السيوطي في ترجمته في بغية الوعاة ٢:٦٩، رقم: ١٤٥٧، هما شرح الشواهد الكبرى وشرح الشواهد الصغرى. وذكر له أيضاً شرحاً لشواهد مغني اللبيب. وفي هديّة العارفين ١:٤٦٥ ذكر له الروضة الأدبيّة في شرح شواهد علوم العربية. وهو شرح لشواهد اللمع لابن جني كما ذكر د. يوسف عبد الرحمن الضبع في كتابه (ابن هشام وأثره في النحو العربي) ص٦٦، والشيخ محيي الدين عبد الحميد في مقدمته لـ(شرح شذور الذهب) ص٨، وله أيضاً شرح شواهد الجمل الكبيرة للزجاجي. ولم أجد من ذكر له شرحاً لأبيات ابن الناظم.

(٢) في النسخ: قد.

(٣) في النسخ: كتاب.

(٤) اسم كتابه كما صرّح به ابن الطيب والبغدادي «بغية الآمل ومنية السائل». قال ابن الطيب ١:٦٢٦: «بغية الآمل» على صيغة اسم الفاعل، كتاب عجيب، وضعه في ترتيب «الكامل». وسمّاه البغدادي عبد الواحد الطرّاح. وفي كشف الظنون ١:٢٤٧: عبد الواحد الطوّاخ. ولعلّه عبد الواحد بن محمد بن عبد الواحد بن الداريج أبو السعود، المعروف بابن الطراح، المتوفى سنة ٦٣٠هـ. ينظر: ذيل تاريخ بغداد لابن النجار البغدادي ١:٢٣٩ المجلد ١٥، رقم: ١٧٢.

(٥) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: عليه. والظرف هو «في كتابه».

(٧) و «تكثراً» عند فجال وفي شرح شواهد المغني ٣:٣٤١: لا تكثرن. وفي رواية: لا تلحني. وفي الخصائص: «لا تعذلاً» في الأصل، وفي بقية الأصول «لا تعزلن» بالنون ١:٩٨.

(٨) ينظر: الكتاب (باب الوقف عند النون الخفيفة) ٣:٥٢١، والمقتضب (باب الوقوف على النونين) ٣:١٧، والتصريح ٢:٢٩٩، وهمع الهوامع ٤:٤٠٥.

(٩) سبق تخريجه.

وهذا آخر الطعن، ومقول «ابن هشام» المخالف لما تقدّم عنه في «شرح الألفيّة»[1] قوله: **ولو صحّ ما قاله** «الشرّاح» من سقوط الشاهد عند الجهل بقائله، **لسقط**[2] **الاحتجاج بخمسين بيتاً من «كتاب سيبويه»** الذي هو قطب كتب النحو، وعليه مدارها.

وعلّل ذلك على سبيل الاستئناف البياني بقوله: **فإنّ فيه ألف بيتٍ قد عُرِف**: بالبناء للمفعول، و[نائب فاعله][3]: **قائلوها**. **وإنّ** فيه **خمسين** بيتاً **مجهولة القائلين**[4]. هذا الإلزام غير لازم؛ لأنّ الواجب كون الشاهد معروفاً حالَ الاستشهاد به، وطروء[5] الجهالة من بعدُ بقائله لا يضرّ في ثبوته ما ثبت به حال استقامته. فـ«سيبويه» استدلّ بكلامٍ[6] وسكت له مخالفوه، وقامت حجّته عليهم إلاّ وكلٌّ منها معروف القائل، ثم طرأت الجهالة بقائلي تلك الخمسين، فلا ينتقض البناء بعد ثبوته. والله أعلم.

---

(١) أي: في التعاليق على الألفية.

(٢) في أ و ب و ج: أُسقط.

(٣) مكان الزيادة في النسخ: هو.

(٤) سبق في الفرع الثاني أنّ هذا الكلام يذكر مثله عن الجرمي. وقد أحصى الدكتور أمان الدين حتحات الأبيات التي تنسب في كتاب سيبويه ولم يعرف قائلوها، فكانت مائة وثمانية. ينظر: الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه ٢٥٦، ٢٦٢. وقد ذكر الدكتور رمضان عبد التواب أنّ عدد الأبيات التي لم ينسبها سيبويه في كتابه تصل إلى ٣٤٢، ٤٣موضعاً سمّى فيها اسم قبيلة الشاعر دون اسمه. ونسب الأعلم الشنتمري ٥٧موضعاً. وبذلك يبقى ٢٤٢موضعاً غير منسوب. وذلك في مقال «أسطورة الأبيات الخمسين» الذي أعدّه لمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، وأعاد نشره في كتابه «بحوث ومقالات في اللغة»، ص٨٩. ينظر: مجلة مجمع دمشق المجلد٤٩، سنة١٩٧٤، ص ٦١.

(٥) في أ و ج: طور. وقوله: «الواجب كون الشاهد... وطرق الجهالة» سقط من د.

(٦) في النسخ: بكلٍ. وفي الفيض١:٦٢٧: فسيبويه ما استدل إلا بما كان معروفاً مشهور القائل في ذلك الوقت. ولعل السقط [بكل ما استشهد].

الفرع العاشر

إذا قال [٨٢أ] نحويّ: **«حدثني الثقة»** فعدّل مع الإبهام [**فهل يقبل؟**](١) ففي ذلك **قولان في علم الحديث**(٢) رواية المسمّى بـ«علم الأثر»، **و**علم **أصول الفقه**(٣) **رجّح كلاً** من القولين **مرجّحون**.

وقد وقع ذلك لـ«سيبويه» في كتابه **كثيراً، يعني به «الخليل»** تارة **وغيره** تارة أخرى(٤).

المذكور «زُباني»(٥) عن أبي زيد قال: كلّما(٦) قال «سيبويه» في كتابه «أخبرني الثقة» فأنا أخبرته.

وتقدّم في الفرع الثاني أنّه ينبغي الاكتفاء بذلك وعدم التوقف في القبول. ثم قال: ويحتمل المنع.

وقد قدّمنا قولاً ثالثاً أنّه حجّة عند متّبعي(٧) ذلك القائلِ لا غيرُ(٨).

وفي كتاب «مراتب النحويين»(٩) لأبي الطيب اللغويّ: قال «أبو حاتم» عن «أبي زيد»: كان «سيبويه» يأتي مجلسي وله ذؤابتان، فإذا سمعتَه يقول: حدثني «مَن أثِقُ بعربيّته» فإنّما يريدني.

والجملة الفعليّة(١٠) مستأنفةٌ أو حاليّةٌ.

وفي «المزهر»(١١): قال «ثعلب» في «أماليه»: **كان «يونسُ» يقول: حدثني الثّقة عن العرب.** فيعدّل على الإبهام(١٢). **فقيل له: مَن الثّقةُ؟ قال: أبو زيدٍ. قيل له**(١٣)**: فلِمَ** تبهمه و**لا تسمّيه؟ قال: هو حيٌّ بعدُ** والرواية عن الحي قد ينكرها لنسيانٍ أو نحوِه، فيقع التناكر، **فأنا لا أسمّيه**. [٨٩ب]

---

(١) الزيادة من فجال.
(٢) ينظر: تدريب الراوي النوع الثالث والعشرون ١:٣٦٠.
(٣) ينظر: التحبير شرح التحرير ٤:١٩٥٥.
(٤) مرّ الكلام على ذلك في الفرع الثاني. تنظر الإحالة هناك إلى مواطن قول سيبويه في كتابه.
(٥) المزهر ١:١٤٣. وينظر فيه: التعديل على الإبهام: (النوع السادس) ١:١٤٢.
(٦) كتبت في النسخ موصولة «كلما».
(٧) في أ و ب و ج: مبتغي. ولعل ما أثبتّه هو الصواب.
(٨) من قوله «وتقدّم في الفرع الثاني...» ليس في د.
(٩) مراتب النحويين ٧٤. وهو في المزهر ١:١٤٣، ٢:٤٠٢. وقد مرّت (٧٦ب).
(١٠) أي: يعني.
(١١) المزهر ١:١٤٣.
(١٢) كذا في د، وقد سقطت «على» من أ و ج. وفي ب: للإبهام.
(١٣) سقطت من أ و ب و ج.

وفيه أنّه إذا عارض المصلحةَ رضٌرأشدُّ منها تُركت، فإنّ في عزو العلم لقائله مصلحةَ الأمانة، حتى قال الشاعر كما تقدّم[1]: [من البسيط]

أفادكَ إنسانٌ بفائدة فجدّد الذكرى عنه دائماً أبدا[2]

وقل: فلانٌ جزاه الله صالحةً ادنيها. وخلّ الكبر والحسدا

إلاّ أنّه لمّا خشي من[3] إنكاره لذلك طوى ذكره دفعاً للمفسدةوعرُ «المفاسد مقدّمٌ على جلْب المصالح»[4].

(١) في شرح مقدّمة الكتاب.

(٢) الشطر الثاني في د: من العلوم فأظهر حبّه أبدا. وقد ورد في هامشها: فجرّد الذكر عنه دائماً أبداً.

(٣) في د: في.

(٤) قاعدة أصوليّة. ينظر: الأشباه والنظائر الفقهيّة للسيوطي ٨٧.

الفرع **الحادي عشر**

بناء الجزئين، وأصله «الحادي وعشر»(1)، فأختصر لما ذُكر.

قال «أبو بكر **بن السرّاج**» -بالسين المهملة والراء والجيم- **في «الأصول** في علم النحو»(2)، **بعد أن قرّر أنّ «أفعل» التفضيل** كفعل(3) [٦٩د]تعجّب **لا يأتي** قياساً **من الألوان**، ولا من [٩١ج]العيوب أيضاً. ومقولُ القول هو قوله: **فإن قيل: قد أنشد بعض الناس** ما يدلّ على مجيئه منها: [من الرجز]

يا ليتني المنادى محذوفٌ. أي: يا صاحبُ. أو «يا» للتنبيه لا للنداء.

...... مثلُك في البياض

أبيضَ: أشدَّ بياضاً.

...... من إست(4): قطع الهمزة مع أنّه للوصل ضرورةً. وهو الدبر أو حلقته[(5)].

................بني بياضِ (6)

---

(1) «وأصله الحادي وعشرٌ» في أ و ب و ج: وأصله الحادي عشر. وفي د: وأصل الحادي عشر الحادي أحد عشر. ينظر (باب العدد) في: العلل في النحو للورّاق ٣٢٣، وأسرار العربية ٢٠٠، واللباب ١:٣٢١.

(2) الأصول في النحو (باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني) ١:١٠٤.

(3) في د: كأفعل

(4) كذا في د، وفي أ و ج: ليست. وفي ب: لست. والذي في المصادر وعند فجال: أخت.

(5) كذا في د، وليس أ و ب و ج.

(6) كذا في النسخ، وعند فجال وفي الأصول في النحو: أباض. قال ابن الطيب ١:٦٣١: «قوله: (بني بياض) هكذا فيما وقفنا عليه من أصول هذا الكتاب، وما إخاله إلاّ تحريفاً؛ إذ ليس لهم بنو بياضٍ، إنّما في الأنصار قبيلةٌ من الخزرج يقال لهم بنو بياضة بالهاء. والمعروف في البيت ما أنشده ابن الأعرابي وغيره من الأئمة: من أخت بني أباض. بالهمزة والموحدة بعد الألف ضاد معجمة. قال بعض الأئمة: هم قومٌ لهم أخت معروفة بالبياضة، يضرب بها المثل في ذلك. وهذا هو مراد الشاعر». ينظر: نهاية الأرب (بنو بياضة) ١٨٤. و الرجز ينسب لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٧٦، رقم: ٥٠. ويروى:

جاريــة في درعهــا الفضفاضِ ... أبـيض مـن أخـت بـني أبـاضِ

ويروى:

لقــد أتــى في رمضــانَ الماضــي ... جاريــةٌ في درعهــا الفضــفاضِ

تُقطّــع الحــديثَ بالإيمــاض ... أبيضُ مــن أخــت بــني إبــاضِ

يــاليتني مثلـــك في البيـــاضِ ... مثــل الغــزال زيــن بالخفنــاضِ

... ذات كَفَــلٍ رضراضـــي ... تــزهْنَ الرهــو في انتهــاضِ

فالجواب: أنّ هذا البيت **معلولٌ**(١) **على فسادٍ** وخروجٍ عن وجه استعمال العرب. **وليس البيتُ الشاذُّ** المخالفُ للقيلِ والاستعمالِ **والكلامُ** العربيُّ المخالفُ لهما النادر **المحفوظُ بأدنى إسنادٍ** أو بإسنادٍ قويٍّ **حجّةً على الأصل المجُمَع**(٢) -بالبناء للمفعول(٣). أي: الذي أُجمع- **عليه** في ذلك العلمِ **في كلامٍ** أي: علم اعتقادٍ(٤) وسُمّي بـ«علم الكلام» يورث قوّةً فيه، ولغير ذلك مما بيّنته أوّل «بديع المعاني في شرح عقيدة الشيباني» - **ولا في نحوٍ ولا فقهٍ** والحكمُ للغالب والنادرُ لا حكمَ له، بل إن(٥) ثبت عن العرب وقِف عنده ولم يقس عليه(٦) **وإنّما يركَن**(٧) -بفتح الكاف(٨)-: يميل، **إلى هذا** الأخذِ بما خرج عن الإجماع لوروده من طريقٍ ما **ضعَفَةُ** بفتح أوّليه، فاعل «يركن»- **أهلِ النحو ومَن لا حجّةَ** قويّةً **معه**، ووجد ذلك المخالفَ للإجماع مؤولاً فاستند لغير سندٍ وركن لغير معتمدٍ.

وتأويل هذا(٩) السالكِ هذا الطريقَ **كتأويل ضعَفَةِ أصحاب** [٨٣أ] **الحديث،**

وأصحاب(١٠) **القُصّاص** في الفقه، لما يخالف مرويّهم مع ثبوت ما(١١) **في الفقه** بالدلائل القويّة التي لا تُصادم بضعيف الأخبار. **انتهى** كلام «ابن السراج».

فأشار بهذا الكلامِ المحكيِّ عنه **إلى أنّ الشاذّ ونحوه** مما اشتدّ ضَعْفُه **يُطرَح** أي: كلٌّ منهما **مطروحٌ ولا يُهتَم** -بالبناء للمفعول- أي: يُعنى، **بتأويله** الأوّلُ لشذوذه والثاني لشدّة ضعفه.

اذبحَ بالأصلاب والأنواضِ

وهو في الجمل ١٠٢، والإنصاف ١:١٤٩ و١٥٠، رقم: ٩٠، وشرح المفصل ٦:٩٣، والخزانة ٨:٣٢٠، رقم: ٦١٣.

(١) عند فجال وفي الأصول في النحو: معمول. قال ابن الطيب ١:٦٣٢: بلامين في النسخ.
(٢) كذا في الأصول في النحو، وعند فجال: المجتمع.
(٣) في هامش أ و ج: بصيغة اسم المفعول.
(٤) زاد في د: له.
(٥) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.
(٦) ينظر: الأشباه والنظائر (النادر لا حكم له) ١:٦١٧.
(٧) زاد في أ و ب و ج: به.
(٨) «ركن» مثل «قلى» و«سلا». وما ذكره هو الأفصح. يراجع الفرع السابع.
(٩) زاد عند فجال وفي الأصول في النحو: وما أشبهه.
(١٠) عند فجال وفي الأصول في النحو: وأتباع.
(١١) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

الفرع **الثاني عشر**

قال «أبو حيّان» في «شرح التسهيل»(١): **التأويل** للكلام العربي المحتجِّ بمثله(٢)

إنّما يسوغ: يجوز، **إذا كانت الجادّة** الطريقة(٣) -بالجيم والمهملة- أي: المسلوكةُ في الفن **على شيءٍ**:

وجهٍ **ثم جاء شيءٌ** من كلامِ مَن يُحتجّ به **يخالف**(٤) **الجادّة** فلا يمكن ردُّه لفصاحته وثقته، ولا تنتقضُ(٥)

القاعدةِ به لأنّها(٦) على أصولٍ تأسست وتأيدت بها **فيتأوّل** بقدرِ ما(٧) يرجع به ذلك المخالفُ للقاعدة المقرّرة ولا يعارضها.

أمّا إذا كان المخالفُ للقاعدة المقرّرة **لغةَ طائفةٍ من العرب لم تتكلم** تلك الطائفة **إلّا بها**: بتلك اللغة، **فلا تأويلَ** لأنّها جاريةٌ على ذلك الظاهرِ سالكةٌ عليه(٨).

ومن ثَمّ: وممّا ذُكر [٩٠ب] من عدم التأويل في ذلك(٩)، **كان مردوداً**: خبرٌ مقدّمٌ. والاسم: **تأويلُ** **«أبي عليٍّ** الفارسيّ»(١٠) في قول بعض العرب: **ليس الطيبُ إلّا المسكُ**. برفع «المسك» حملاً لـ«ليس» في الإهمال عند اقترانها بـ«إلّا» بـ«ما» النافية(١١) في ذلك، فأوّلَه أبو عليٍّ **على أنّ فيها** أي: «ليس»، **ضميرَ الشأن**(١٢)، والجملة الاسميّة بعده خبرٌ.

---

(١) التذييل والتكميل ٤:٣٠٠، والمزهر ١:٢٥٨. وقد سبق نقل ابن علان له في المقدمات، التنبيه الثاني، ٣أ وقد نقلتُ عبارة أبي حيان بحرفها هناك، فلتراجَع.

(٢) في د: به.

(٣) في النسخ: الطريقة الجادة.

(٤) في أ و ب و ج: مخالف.

(٥) «ثقته ولا تنتقضُ» كذا في د، وفي أ و ب و ج: وتفننه ولا نقص.

(٦) في أ و ب و ج: ليأت به. وفي د مكانها خرم. وفي الفيض ١:٦٣٧: لأنّها أصولٌ لا تنتقض بمجرد ما يسمع، ولهذا يجب ردّ ما ورد من ذلك للأصول بالتأويل.

(٧) في د: بتقدير.

(٨) من ذلك ردّ أبي حيان تأويل «لعل أبي المغوار منك قريب» بأنّ أبا زيد والأخفش نقلا أنّها لغةٌ. التذييل والتكميل ٥:١٨٢، ١٨٣.

(٩) في د: فيما ذكر.

(١٠) الحلبيات ٢١٠. وينظر التذييل والتكميل ٤:٣٠٠، ٣٠١.

(١١) «اقترانها بإلّا بما النافية» كذا في د، وفي أ و ج: اقترا بالنافية. وفي ب: ما لنافية. وفي هامش ج: بالأصل بياض. وفي الفيض ١:٦٣٨: اقتران خبرها بإلّا على ما النافية. ورفع خبر «ليس» عند انتقاضه بـ «إلّا» لغة تميم كما سيأتي في الشرح نقلاً عن المغني. ينظر: الكتاب (باب إضمار في «ليس» و«كان» كالإضمار في «إنّ») ١:٧١، و(باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام) ١:١٤٧، والتصريح ١:٢١٦، وهمع الهوامع ٢:٨٠.

(١٢) وأجازه ابن الحاجب في أماليه ٢:٨٦٨.

قال في «المغني»[1]: ولو كان كما زعم لدخلت «إلاّ» على أوّل [الجملة الاسمية الواقعة خبراً][2].

وأجاب: بأنّ «إلاّ» قد توضع في غير موضعها نحو: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[3] أي: نحن إلاّ نظنُّ ظنّاً؛ لأنّ الاستثناء المفرَّغ لا يكون في المفعول [٩٢ج] المطلق التوكيدي لعدم الفائدة منه[4].

وأجيب: بأنّ المصدر في الآية على حذف الصفة، أي: ظنّاً ضعيفاً.

وخرّجه «أبو عليّ الفارسيّ» أيضاً على وجهين آخرين[5]:

أحدهما: أنّ الطيب اسمُها، والخبر محذوفٌ، و«المسك» بدلٌ من اسمها.

والثاني: أنّه[6] كذلك، ولكن «إلاّ المسك» نعتٌ للاسم؛ لأنّ تعريفه للجنس. أي: ليس طيبٌ غيرُ المسك موجوداً.

قال في «المغني»[7]: ولأبي نزارٍ الملقّب بـ«ملك النحاة» تخريجٌ[8] آخرُ، أنّ «الطيبَ» اسمها، و«المسكَ» مبتدأٌ حُذف خبره، والجملة خبر «ليس»، والتقدير: إلاّ المسكُ أفخرُه.

وما تقدّم من نقل «أبي عمرٍو» أنّ ذلك لغة تميمٍ يردّ[9] هذه التأويلاتِ. [٧٠د] انتهى.

[أي: فهي -كما قال المصنّف- مردودةٌ][10] **لأنّ «أبا عمرو** بن العلاء» **نقلَ أنّ ذلك** أي: إهمالَ «ليس» عند دخول «إلاّ» على الخبر، **لغةُ تميمٍ**.

في «مغني اللبيب»[11]: عن بني تميم يرفعون[12] الخبرَ بعد «إلاّ» حملاً لها على «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي بـ«إلاّ» كما حمل أهلُ الحجاز «ما» على «ليس» في الإعمال عند استيفاء شروطها.

ولمّا بلَغ ما ذُكر عن «أبي عمرو بن العلاء»[13] «عيسى بنَ عمرَ الثقفيّ» جاءه فقال: ما شيءٌ بلغني عنك؟ فذكره. فقال: «أبو عمرٍو» نمتَ وأدلجَ الناسُ. ليس في الأرض تميميٌّ إلاّ وهو يرفع، ولا حجازيٌّ إلاّ وهو ينصب. ثم قال

---

(١) مغني اللبيب (ليس) ٣٨٨.

(٢) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴿٣٢﴾﴾ الجاثية ٤٥: ٣١.

(٤) كذا في د والمغني، وقد سقطت من أ و ب و ج. ينظر: البحر المحيط ٨:٥١، وهمع الهوامع ٣:٢٥١.

(٥) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٦) كذا في د والمغني، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٧) مغني اللبيب ٣٨٩.

(٨) جواب المسائل العشرة (المسألة الثالثة) ٣٩. وقد نقل كلامه أبو حيّان في التذكرة ١٦٦، والتذييل والتكميل ٤:٣٠٣. وهو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار، أبو نزار، المتوفى بدمشق سنة ٥٦٨هـ. بغية الوعاة ١:٥٠٤، رقم: ١٠٤٤.

(٩) كذا في د والمغني، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(١٠) كذا في د، و ما بين معكوفتين ليس في أ و ب و ج.

(١١) مغني اللبيب ٣٨٧.

(١٢) كذا في د، وفي المغني: يرفعونه. وفي أ و ج: ير. وفي ب: يرا.

(١٣) «أبي عمرو بن العلاء» في النسخ: عن أبي العلاء.

لـ«خلفٍ الأحمر» ولـ«اليزيدي»(١): اذهبا إلى «أبي مهديٍّ»(٢) فلقّناه الرفعَ، فإنّه لا يرفع، وإلى [١٨٤أ] «المنتجع التميمي»(٣) فلقّناه النصبَ، فإنّه لا ينصب. فأتياهما وجهدا بكلٍّ منهما أن يرجع عن لغته، فلم يفعل(٤) ذلك. فأخبرا «أبا عمروٍ» وعنده «عيسى»(٥) فقال: بهذا فُقتَ الناسَ(٦).

---

(١) يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي، مقرئ نحوي لغوي بصري، مولى بني عدي بن مناة. توفي بخراسان سنة ٢٠٢هـ. بغية الوعاة ٢:٣٤٠، رقم: ٢١٣٢.

(٢) أبو مهدية. ذكره ابن النديم في الفهرست ٢٥من الفصحاء الذين أُخذت عنهم اللغة. وهو أفار بن لقيط، أعرابيٌّ باهلي دخل الحواضر. ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١٥٧، رقم: ٨٢، وإنباه الرواة ٤:١٨٢، رقم: ٩٥٦، والأعراب الرواة ٢٣٥. وقد ذكرهما مع الفصحاء وذكر الخبر المروي الرافعيُّ في تاريخ آداب العرب ١:٢١٧، ٢٢١.

(٣) المنتجع بن نبهان، لغوي أخذ عنه علماء زمانه. وفي طبقات النحويين ١٥٧ رقم: ٨١، وإنباه الرواة ٣:٣٢٣، رقم: ٧٧١، والأعراب الرواة ٢٣٣ أنه طائي.

(٤) كذا في المغني، وفي النسخ: تفعل.

(٥) عيسى بن عمر البصري الثقفي المقرئ النحوي. توفي ١٤٩هـ. إنباه الرواة ٢:٣٧٤، رقم: ٥٢٣.

(٦) الخبر في ذيل الأمالي للقالي ٣٩، وأمالي الزجاجي ٢٤١، ومجالس العلماء ٣، وطبقات النحويين واللغويين ٤٣، وإنباه الرواة ٤:١٣٦، وتذكرة أبي حيان ١٦٧، والتذييل والتكميل ٤:٣٠٠، والمزهر ٢:٢٧٧، والأشباه والنظائر ٣:٥١.

الفرع **الثالث عشر**

قال أبو حيّان(١)**أيضاً** كلمةٌ لا تُستعمل إلاّ مع شيئين بينهما توافقٌ (٢).

في «المغني» ويمكن الاستغناء بكلٍّ منهما(٣) عن الآخر. مفعولٌ مطلقٌ حُذف عامله وجوباً سماعاً، أو حالٌ حُذف عاملها وصاحبها.

والتقدير: ارجع إلى القول عنه رجوعاً (٤) أو إلى ذكره ثانياً (٥).

وتوقّف «ابن هشام» في عربيتها(٦).

قال المصنّف(٧): وكأنّه ظنّها مولّدةً في استعمال الفقهاء، وليس كذلك فقد ثبت في الكلام الفصيح.

روى «أحمد» في مسنده (١) عن أبي هريرة: أنّ عمر كان يخطب يوم الجمعة إذ جاء رجلٌ (٢)، فقال عمر: لِمَ تحتبسون عن(٣) الصلاة؟ فقال الرجل: ما هو إلاّ أن سمعتُ النداء فتوضأتُ. فقال: أيضاً!

---

(١) التذييل والتكميل ١:١٦٦.

(٢) نقل ابن الطيب ١:٣٢٠ هذا الكلام وما بعده المنسوب للمغني، ونسبه للدماميني في شرح المغني. ينظر: شرح المغني في هامش حاشية الشمني (شرح المقدمة) ١:١٤. وقد وجدته لابن هشام في الأشباه والنظائر ٣:٤٧٨ في رسالة كتبها في سفر، في انتصاب «ضلاً» و «فقة» و «اصطلاحاً» و «خلافاً» و «أيضاً» و «هلمّ جرّاً». وقد حقّقها الدكتور عبد الإله النبهان على نسختين من المكتبة الظاهريّة في الأشباه والنظائر ٣:٤٤٧ ثمّ حققها الدكتور حاتم الضامن تحت عنوان: «المسائل السفرية في النحو» ينظر فيها ص ٢٩. وقد اختصرها عبد الرحمن بن أحمد الصناديقي الشافعي الدمشقي المولد والوفاة. توفي سنة ١١٦٤هـ. كما في الأعلام ٣:٢٩٧ بعنوان «مختصر رسالة في إعراب عشرة ألفاظ لابن هشام»، ،حققها نصر الدين فارس وعبد الجليل زكريا بعنوان «ثلاث رسائل لابن هشام». ينظر فيها ص ٢٨. ومثل هذا الكلام نسبه الصبان في حاشيته على الأشموني للشيخ زكريا الأنصاري. ينظر كلامه على أول بيت ١:٣٩.

(٣) في شرح المغني والأشباه والفيض: كل.

(٤) في أ و ج: مرجوعاً.

(٥) في المصادر: راجعاً. وإلى هنا انتهى كلام ابن هشام في رسالته، وكلام الدماميني في شرح المغني. ومعلوم أن محمد بن أبي بكر الدماميني المتوفى سنة ٨٢٨هـ شرح المغني ثلاثة شروح، الأول مختصر في مصر، والثاني مطوّل في الهند، والثالث ممزوج لم يكمله، وصل فيه إلى الفاء. وقيل: هو أحسن الشروح لو اكتمل. وهذا هو المطبوع في هامش حاشية الشمني. ينظر: كشف الظنون ٢:١٧٤٧. ويبدو أنّ ابن علان ينقل كلام البدر الدماميني وما بعده إلى قوله «انتهى» عن السيوطي لا عن شرح المغني مباشرة، لأنّه أتى بتعقيب السيوطي عليه.

(٦) قال في الرسالة السابقة الأشباه ٣:٤٧٤ وكلّ هذه التراكيب مشكلةٌ، وليستُ على ثقة من أنّها عربيةٌ... ينظر كلامه في «أيضاً» الأشباه ٣:٤٧٧.

(٧) ينظر كلامه بقريب مما يأتي في تنوير الحوالك ١:٩٤، رقم: ٢٢٩. وقد استشهد فيه بالحديث الآتي. وينظر عقود الزبرجد ٢:١٧٧، ١٧٩، رقم: ٨٣١، وط دار الكتب العلمية ١:٣٢٤، ٣:٢٦ وكلّ نقل هنا ذكره في الفتوحات الربانية في شرح الأذكار النووية ١:١٩١.

وفي لفظٍ[4]: الوضوء أيضاً!

وهو في «الصحيح»[5] من حديث ابن عمر عن عمر . انتهى.

قلتُ: أورده في «صحيح البخاري»[6] في باب: غسل الجمعة والوضوء أيضاً.

وقد تكلّم بها النبيّ ρ. أخرج البخاريّ[7]: عن سلمةَ بنِ الأكوع قال: بايعتُ النبيّ ρ ثم [٩١ب] عدلتُ إلى ظلّ الشّجرة، فلمّا خفّ الناسُ قال: يا ابن الأكوع، ألا تبايع؟ قلتُ[8]: قد بايعتُ. قال: أيضاً... الحديث

وأخرج مسلمٌ[9] عن هندٍ امرأةِ أبي سفيان، وقد ذكرتْ للنبيّ ρ حبَّها له ولأهلِه، بعد أن كانت بخلافه، فقال لها النبيّ ρ: وأيضاً والذي نفسي بيده. أي: لَتزيدنّ في قلبك وترسخ المحبةُ عندك؛ لأنّ الإيمان يقتضي ذلك.

إذا دخل الدليلَ الاحتمالُ مفعولٌ مقدّمٌ بخلاف المستدلّ به عليه[10] وكان

---

(١) مسند الإمام أحمد (مسند عمر بن الخطاب) ١:٢٥٢، رقم: ٩١، و١:٤٠٦ و٤٠٧، رقم: ٣١٩.

(٢) الرجل هو عثمان بن عفان، كما في صحيح مسلم.

(٣) كذا في د ومسند الإمام أحمد، وفي أ و ب و ج: يتخلفون.

(٤) مسند أحمد ١:٣٢٨، في مسند عمر ابن الخطاب، رقم: ١٩٩. وتتمته: وقد علمتَ أنّ رسول الله ρ كان يأمر بالغسل. قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيحٌ على شرط الشيخين.

(٥) صحيح مسلم ٢:٥٧٩، كتاب الجمعة، رقم: ٨٤٥. عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر. وعن هريرة.

(٦) صحيح البخاري ١:٢٩٩، في كتاب الجمعة، باب فضل الغسل يوم الجمعة ٢، رقم: ٨٣٨، عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر. وفي ١:٣٠١، باب فضل الجمعة ٤، رقم: ٨٤٢، عن أبي هريرة. أمّا في كتاب الوضوء ١:٦٣ فالكلام للبخاري وليس حديثاً.

(٧) صحيح البخاريّ ٣:١٠٨١، في كتاب الجهاد، باب البيعة في الحرب أن لا يفروا ١٠٩، رقم: ٢٨٠٠.

(٨) كذا في د والبخاري، وفي أ و ب و ج: أَلا ما بايعتَ. وتمامه في البخاري: قال: قلت: قد بايعتُ يا رسول الله. قال: وأيضاً فبايعتُه الثانيةَ فقلتُ له: يا أبا مسلمٍ، على أيّ شيءٍ كنتُم تبايعون يومئذٍ؟ قال: على الموت.

(٩) صحيح مسلم ٣:١٣٣٨، في كتاب الأقضية، باب قضية هند ٤، رقم: ١٧١٤.

(١٠) ليست في د.

له، **سقَطَ به الاستدلال**؛ لضعفه عن إقامة[1] ما أُقيم له باحتماله لغيره.

ورَدَّ به أي: بما ذُكر من القاعدة، **على ابن مالك كثيراً** [٩٣ج] **في مسائل** نحويّة **استدلّ عليها** ابن مالك **بأدلّة تقبل التأويل**[2]، فلا تصح سنداً للمدعي.

منها أي: من المسائل المثبتة له بما ذُكر، **استدلاله على قصر «الأخ»** إلزامه الألفَ في الأحوال كلّها[3]، **بقوله** أي: الشاعر: [من الطويل]

أخاك الذي إن تدعُه لِمُلمّة يجبكَ بما تبغي ويكفيك مَن يبغي[4]

فأعرب[5] «أخاك» مرفوعاً بضمّة مقدّرة على الألف، والخبر الموصول بعده. وما بعده صلته.

ولا يلزم ذلك؛ **فإنّه يحتمل «أخاك» أن يكون منصوباً** على الأعراب بالألف، على اللغة الفاشية فيها.

وهل الإعراب حينئذٍ بالحروف أو بالحركات مقدّرةً؟ الأوّل هو المشهور، والثاني هو التحقيق.

---

(١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: إنابة.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١:٢٤٣، ٢:٨٢، ١٥٠، ٣:١٦، ١٣٩، ٣٢٠، ٤:١٠٣، ٢٩٥، ٣٠٨، ٦:٥٢، ٦٨، ٢١٠، ٢٤٦، ٨:١٢٣.

(٣) ينظر: التصريح ١:٦٣، وهمع الهوامع ١:١٢٨.

(٤) لم يعرف قائله. والملمّة هي المصيبة. وهو في شرح التسهيل لابن مالك ١:٤٥، والتذييل والتكميل ١:١٦٦. ويروى في شرح شذور الذهب ٢٢٣، رقم: ١٠٧، كما يلي:

أخاك الذي إن تَدْعُهُ لِمُلِمَّة يجِبْكَ كما تبغي ويَكْفِكَ مَن يبغي
وإن تَجْفُهُ يوماً فليس مكافئاً فيطمعَ ذو التَّزْوِيرِ والوشيِ أنْ يصغي

يروى قريباً منه في قصيدة لحجيّة بن المضرّب الجاهلي ٢٤٢، رقم ٦٢٩ كما في المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء للآمدي:

أخوك الذي إن تدعُه لملمّةٍ يجبك وإن تغضب إلى السيف يغضب

ولا شاهد فيه.

(٥) أي: ابن مالك.

بإضمار فعلٍ ناصبٍ ، **أي: الزام، وإذا دخله**أي:الشاهدَ ،**الاحتمالُ سقط به الاستدلالُ** ؛ لأن دخوله يكسوه ثوب الإجمال فيضعف عن مقام الاستدلال.

وهذه القاعدة شرعيّةٌ أيضاً [١].

(١) سبقت الإشارة إليها في آخر الفرع الثالث فلتراجع .

الفرع **الرابع عشر** [٧١د]

كثيراً ما -مزيدةٌ للتأكيد- **تُروى الأبيات على أوجهٍ مختلفةٍ** في الإعراب أو في وجوهه[1]، **وربّما**[2] **يكون الشاهد**[3] للمطلوب **في بعضها دون بعض.**

وقد سُئلتُ -بالبناء للمفعول- **عن ذلك** وكيف الاختلاف في روايته **قديماً** منصوبٌ على الظرفية.

فأجبتُ باحتمال أن يكون الشاعر القائل لذلك البيت **أنشده مرةً** : قال ابن السيد في مثلثه في اللغة[4]: إذا قلت «لقيته مرّةً» جاز أن يكون المراد: لقيتُه[5] واحدةً وجاز أن يكون المراد برهةً من الدهر. فيجري في الأوّل مجرى المصادر، وفي الملتقى[6] مجرى الظروف. فإذا أرادوا تحقيق الظرف قالوا: رأيتُه ذات مرّة. انتهى.

هكذا على أحد الوجهين، **ومرةً** أخرى **هكذا** على الوجه الآخر، **ثمّ** بعد مدّةٍ من الجواب **رأيتُ «ابن هشامٍ» قال في «شرح الشواهد»**(٧) بإيجابه[8] عن ذلك:

روي قوله: [من المتقارب]

.... **ولا أرضَ بَقلَ إبقالَها**(٩)

بالتذكير بحذف تاء التأنيث من «أبقل» **والتأنيثِ** بإثباتها، **مع نقل** [حركة][10] **الهمزة** للتاء، فتتحرّك بالفتحة. وهو قيدٌ للتأنيث.

---

(١) في الفيض ١:٦٤٢: في الإعراب و الألفاظ.

(٢) كذا في د، وعند فجال دون واو.

(٣) كذا عند فجال، وفي د: كشاهد.

(٤) المثلث ٢:١٦٣.

(٥) كذا في المثلث، وفي د: لهيبة.

(٦) في المثلث: الثاني.

(٧) ذكره المزهر ١:٢٦١مختصراً، ونقل البغدادي قريباً منه عن شرح الشواهد ونسبه ابن هشام لابن ولاد في الرد على المبرد. ينظر: الخزانة ٤:١٣٥، تحت الشاهد ٢٧٤. وكلام ابن ولاد في الانتصار ٥٥، المسألة: ٧، ونقله البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٢:١٥٩، تحت الشاهد : ١١٨.

(٨) في د: بإيجاب به. ولعلّ ما أثبته هو الصواب.

(٩) وهو لعامر بن جُوين الطائي. وصدره: فلا مُزنةٌ ودَقَتْ وَدْقَها والشاهد أنّه ذكّر «أبقل» وهو صفة «الأرض»؛ حملاً على المعنى وهو في الكتاب ٢:٤٦، والأصول في النحو ٢:٤١٣، والخصائص في الحمل على المعنى ٢:٤١١، والمفصّل ١٩٨، والتذييل والتكميل ٢:١٤١، ٦:١٩٦، ٢٠١، ٧:٨١، والمقاصد النحوية ٢:٢١٥، رقم: ٣٨٦، والخزانة ١:٤٥، رقم: ٢، ونقل فيه كلام ابن هشام. وشرح أبيات المغني ٨:١٧، رقم: ٨٩٠٢.

(١٠) زيادة يقتضيها السياق.

فإنّ صح أنّ القائل بالتأنيث والنقلِ **هو القائل** بالتذكير من غير نقل للهمزة **صحّ الاستشهاد به على الجواز**؛ لتذكير الضمير العائد على المؤنث المجازي[1] **في غير الضرورة**، بناءً على أنّ الضرورة مالا يمكن العدول عنها.

وإلاّ يثبتْ ذلك **فقد كانت العرب ينشد بعضهُم شعرَ بعضٍ، وكلٌّ يتكلّم على مقتضى سجيته**: طبيعته وقريحته، **التي فُطر** -بالبناء للمفعول- أي: وجد **عليها**. فأحد الأوجه أصليٌّ وغيره عارضٌ من الراوي.

ومن هنا تكثّرت؛ تعدّدت على وجه الأكثر **الرواياتُ في بعض الأبيات.**

وحينئذٍ فإن كان الراوي بليغاً صحّ الاستشهاد به؛ فإنّه في حكم شعر قاله بنفسه. وإن كان غير بليغٍ صحّ الاستشهاد بالرواية التي قالها البليغُ؛ إذ المدار في الاستشهاد على أن يكون لمن يصحّ الاستشهاد بكلامه.[2]

(١) في د: الحجازي. ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٢) زاد عند فجال: انتهى.

فصل

فيما يتعلّق بما عُقد له البابُ.

ملخّصٌ: بصيغة المفعول من «التلخيص» أخذ بعض المعاني، وترك بعضٍ (١). بخلاف الاختصار، فالمعنى بحاله، وإنّما التقليلُ (٢) في الألفاظ.

من «المحصول» في علم الأصول (٣) **لـ«الإمام فخر الدين** الرازي» **مع زياداتٍ** عليه **من شروحه** أي: مصحوباً بها.

قال: اعلم أنّ معرفة اللغة المسمّى بعلم متن اللغة، **والنحو والتصريف** وغيرهما من علوم العربية، المتوقّفِ عليها معرفة الأحكام الشرعية **فرضُ كفايةٍ** وهو كلّ مهمّ قُصد حصوله من غير نظرٍ بالذات لفاعله (٤).

لأنّ معرفة الأحكام الشرعيّة وهي خطاب الله المتعلّق بأفعال العباد اقتضاءً أو تخييراً أو وضعاً (٥)- **واجبةٌ** كفايةً، إلاّ في ضروريات المكلّف فعينيّة **بالإجماع** (٦)، **ومعرفةُ الأحكام** الثابتِ وجوبُها بالإجماع **بدون معرفة أدلّتها** طرقِها الموصلة لها **مستحيلٌ** عادةً، **فلا بدّ**: لا فراقَ، **من معرفة أدلّتها** لأنّ ما لا يتمّ الواجب المطلق إلاّ به واجبٌ (٧). **والأدلةُ**: الطرق المعروفة، **راجعةٌ إلى الكتاب**: القرآن، وهو الكلام المنزّل على نبيّه محمدٍ ρ للإعجاز بأقصر سورة منه المتعبّد بتلاوته (٨).

---

(١) ينظر في تعريف «التلخيص» التوقيف مادة (التلخيص).

(٢) في د: التعليل. ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٣) النظر الخامس: فيما به يعرف كون اللفظ موضوعا لمعناه ١:٢٠٣. وقد نقل السيوطي هذا الفصل في المزهر أيضاً ١:٥٧، والنوع الثالث معرفة المتواتر والآحاد ١:١١٥ونقل بعض هذا القول وأشار إليه أبو حيّان في التذكرة٦٨٨. وهو في المحرر في النحو للفخر الرازي أيضاً كما ذكر أبو حيّان في التذكرة. وينظر: لمع الأدلة ٨٣.

(٤) هذا تعريف أهل الأصول له. ينظر: جمع الجوامع ١٧، وحاشية العطار ١:٢٣٦، والتوقيف مادة (فرض الكفاية)

(٥) هذا تعريف الأصوليين، وهو مشهور في كتبهم. ينظر: حاشية العطار ١:٧٥، ومعجم مقاليد العوم ٦٢، ودستور العلماء مادة (الحكم الشرعي).

(٦) ملخّص من ١٧٠، ١٧١.

(٧) هذه قاعدة أصولية وفقهية عند الشافعية والمعتزلة. ينظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١:١٤٩، والأشباه والنظائر للتاج السبكي ٢:٨٨.

(٨) هذا التعريف معروف مشهور بكتب علوم القرآن والأصول. ينظر: جمع الجوامع ٢١.

والسنة: أقوال النبي ρ وأفعاله وأحواله(١). هما الأصل والموئل؛ لأنّ القياس يكون على ما فيهما، والإجماع لا يكون مخالفاً لهما.

وهما: أي: الكتابُ والسنّةُ، **واردان بلغة العرب** التي هي أشرف اللغات. وقد بيّنَ أوجهَ أشرفيّتها المصنّفُ في «المزهر»(٢).

ونحوِهم وتصريفِهم الإضافة فيه لبيان الواقع؛ إذ لا نحوَ ولا صرفَ لغيرهم(٣). **فإذاً توقّفُ العلم بالأحكام** المفروضة كفايةً **على الأدلّة** السابقة، **ومعرفةُ الأدلّة** أظهر في محلّ الإضمار دفعاً لالتباس(٤) عود الضمير للأحكام.

تتوقّف على(٥) [**معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقّف على الواجب المطلق**](٦) **وهو مقدورٌ للمكلف** جملة حاليّة، أخرج بها ما لا قدرةَ للمكلّف عليه مما يتوقّف عليه الواجب المطلق، كالسّلامة من موانع الوجوب مثلاً.

فهو واجبٌ؛ لأنّ الوسائل [لها](٧) حكم المقاصد.

فإذاً أي: إذا توقّف علم(٨) الأحكام الشرعيّة على أدلتها، المتوقّفِ معرفتُها على العلوم المذكورة، فيجب تعلّمُها بوجوب علم الأحكام المذكورة. كما قال: **فمعرفة**(٩) **اللغة والنحو** [٢٧٢د] **والتصريف واجبةٌ** لتوقّفِ حصول الواجب عليها.

---

(١) لم أجد من قيّد السنة بأحوال النبي ρ، إنّما قيّدت بما أقرّه. ينظر: جمع الجوامع ٦١، حاشية العطار ٢:١٢٨.

(٢) المزهر (النوع: ٢٢) ١:٣٢١.

(٣) قال ابن الطيب ١:٦٤٥: قوله (بلغة العرب) إلخ... الإضافة للتشريف. وفي الشرح: الإضافة لبيان الواقع، إذ لا صرف ولا نحو لغيرهم. قلت: أمّا النحو فظاهر أنهم ليس لهم قواعد تقتضي الرفع والنصب، كالكلام العربي. وأمّا الصرف فلا، بل لكلّ لغةٍ صرفٌ كما يُعرف بمصادر الزوزني الفارسية وغيرها من الكتب الموضوعة في الألسن، كالتركي وغيره. والله أعلم.

(٤) في د: للالتباس. ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٥) كذا في د، وقد سقط مابين معكوفتين من أ و ب و ج.

(٦) الزيادة من فجال. قال ابن الطيب ١:٦٤٦: قوله (الواجب المطلق) أخرج الواجب المقيّد وجوبه بذلك الأمر، كالنصاب للزكاة، لتوقّف وجوبها عليه، فإنّ وجوبها لا يستلزم وجوبه؛ لأنّ تحصيل سبب الوجوب لا يجب.

(٧) الزيادة من الفيض ١:٦٤٦.

(٨) في ب: على.

(٩) عند فجال: معرفة. و قوله «معرفة اللغة والنحو والتصريف...» سقط من د.

قال «الرازيُّ»: **ثم الطريق إلى معرفتها** أي: هذه العلوم **إمّا النقلُ المحض** الذي لا دخْلَ فيه للعقل رأساً، **كأكثر اللغة** ببيان موضوعاتها.

أو العقلُ مع النقل عن العرب، **كقولنا الجمع [المحلى باللام]**(١) مطلقاً **للعموم**. وقول النحاة: «إنّ جموع السلامة من(٢) جموع القلّة»(٣) يُحمل على نكراتها. ودلالة النقل(٤) فيما ذُكر [٨٥أ] **لأنّه** أي الشأن **يَصحّ استثناء أيّ فردٍ منه** بشهادة الاستعمال، **فإنّ صحّة الاستثناء** تُعرف **بالنقل** عن العرب في استعمالهم له.

وذكَرَ دلالة العقل بقوله **وكونَه** -بالنصب عطفاً على مدخول «أنّ»- أي: وأنّ [كون](٥) الاستثناء **معيارَ العموم** يُعرف **بالعقل**، فإنّ(٦) العقل يُعلم أنّه لولا شمول الأفراد الذي هو(٧) مصدقات العموم ما صحّ الاستثناء(٨) الذي هو(٩) الإخراج(١٠).

(١) الزيادة من فجال. وهي (أل) الجنسية التي لاستغراق الأفراد. أمّا العهدية فلا تدلّ على العموم. وليس كما قال ابن علان «مطلقاً» كما سيأتي. ينظر: المقتضب (ما وقع من الأفعال للجنس على معناه) ٢:١٤٠، ١٤١، و(باب الإضافة) ٤:١٣٨، ومغني اللبيب (أل) ٧٣، وعروس الأفراح ط القديمة ١:٣٣٤، والتصريح ١:١٨١، وهمع الهوامع ١:٢٧٥.

(٢) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٣) ينظر: الكتاب (باب تحقير الأسماء المبهمة) ٣:٤٩١، و(باب تكسير الواحد للجميع) ٣:٥٧٨، والمقتضب (باب العدد وتفسير وجوهه) ٢:١٥٤.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: العقل.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وأن.

(٧) زاد في د: مما.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: الا.

(٩) «الذي هو» في أ و ب: الذهو.

(١٠) لعل في الكلام سقط مثّل فيه عن المحلّى بـ«أل» بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ ...﴾ التوبة ٩:٦٠

فمعرفة كون الجمع المذكور له(أي: العموم ، حاصلةٌ **بالتركيب من النقل** عن العرب **والعقلِ** : الفكرِ في الأمور**وأمّا العقل المحض فلا مجالَ** : [بفتح الميم، بالجيم أي: جولان](٢) **له في ذلك**أي: المذكورِ من هذه العلوم.

قال: فالنقل المحض الذي هو القسم الأول**إمّا متواترٌ أو آحادٌ وعلى كلٍّ منهما** أي: النوعين**إشكالاتٌ**جمعُ مؤنثٍ سالمٍ مع أنّه مذكّرٌ لأنّه وصفُ ما لا يعقل. ويجوز جمع ذلك كذلك.

أمّا المتواتر(٣) **فالإشكال عليه:** و«أل» فيه للجنس، فلا يقال: المدّعى أولاً جمع «الإشكال»، ولم يفِ بذلك التفصيل بالمقال.](٤)

من وجوه . المناسب لـ«الإشكالات» «أوجهٌ».

أحدها:أنّا نجد الناس مختلفين في معاني الألفاظ التي هي أكثر الألفاظتداولاً ودوراناً في(٥) **ألسنة المسلمين**. الظرف تنازعه المصدران قبله، وأُعمل الثاني لئلا يلزم الفصل بين المصدر وصلته بأجنبي وإنّه غير جائزٍ (٦).

اختلافاً شديداً(٧) **لا يمكن القطع فيه**(٨)**بما هو الحقّ** .

كلفظة «الله»(١) الاسم العلم للذات الواجب [الوجود]،**فإنّ بعضهم زعم أنّها عِبْريانّة**(٢): بكسر المهملة وسكون الموحّدة، لغة إبراهيم لمّا عبر النهر فارًّا من النمرود(٣)، فلحقه(٤) [٩٢ب] [٩٢أ] الطلب من ورائه، وكانت لغته أولاً غيرها (٥).

---

(١) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٢) زيادة من د.

(٣) كذا في د، وعند فجال: التواتر.

(٤) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج، وكتب مكان السقط فيها: والإشكال. قال ابن الطيب ١:٦٤٧: قوله (فالإشكال عليه) إلخ... «أل» فيه جنسية فلا ينافي تعبيره أولاً بالجمع. أو عبّر بالجمع أولاً باعتبار المجموع الوارد على الطرفين.

(٥) كذا في الفيض ١:٦٤٧، وعند فجال وفي المحصول والمزهر: على.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣:١١٣، وارتشاف الضرب ٥:٢٥٨، وهمع الهوامع ٥:٦٩، ٧٠.

(٧) في أ و ب و ج: متعدياً. وهي ليست في المحصول.

(٨) كذا في المحصول، وعند فجال وفي المزهر: فيه القطع.

و(٦) **قال قومٌ: سريانيّةٌ**(٧): قيل: إنّها لغة آدمَ. وبها ينطق الصغير أوّلَ نطقه. قيل: ويكون النطق(٨) بها في البرزخ. حتى قال بعضهم: إنّ الملكين إنّما يكلمانه بها.

قال المصنّف في منظومته في «التثبيت»(٩): [من الرجز]

ومن غريب ما ترى العينان ... أنّ سؤال القبر بالسريان
أفتى بهذا شيخنا البُلقيني ... ولم أره لغيره بعيني(١٠)

[٩٤ج] وقد رأيتُه لغير «البُلقيني»، وهو «العيني»(١١) الحنفيّ في شرحها «فتح(١٢) المحيي المميت».

وفي «المزهر»(١٣): أخرج «ابن عساكر» في «التاريخ»(١٤): عن «ابن عبّاسٍ» «أنّ آدمَ» كانت لغته في الجنة العربيّةَ، فلمّا عصى الله سلبه الله العربيّة، فتكلّم بالسريانيّة، فلمّا تاب ردّ الله عليه العربيّةَ.

---

(١) أوصلها في نواهد الأبكار وشوارد الأفكار ١٢٦ إلى ثلاثين قولاً. ينظر: الكتاب ٢:١١٥، و١٩٥، و١٦٢، والمقتضب ٤:٢٤٠، واشتقاق أسماء الله ٢٦، وشرح الملوكي ٣٥٦، وشرح الشافية ٣:٣٠١، وشرح الكافية ١:٣٨١، و٣٨٣، و٣:٢٣١، وسفر السعادة (الله) ١:٥، وبصائر ذوي التمييز (بصيرة في الله) ٢:١٢، ولسان العرب وتاج العروس مادتي (أله) و(لوه). وقد تحدثت معظم التفاسير عن ذلك في تفسير البسملة. ويراجع كلام السيوطي في الاحتجاج بالقراءات الشاذة (٤٦أ) في كلامه على قراءة ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ لاهٌ﴾.

(٢) عند فجال وفي المزهر: عبرية. وفي المحصول: أنّها ليست عربية.

(٣) «نُمْروذُ» بالذال المعجمة، وأهل البصرة يقولون «نُمْرود» بالدال المهملة. مجالس ثعلب ١:١٨١، وتاج العروس مادة: (نمرد).

(٤) في د: فلقيه.

(٥) من قوله «وكانت لغته أولا غيرها» ليس في د.

(٦) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٧) كذا في المزهر، وعند فجال: إنّها سريانية. وفي المحصول: بل سريانيّة. ينظر: نفائس الأصول ٢:٥٢٢.

(٨) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٩) أرجوزة في تكلّم فيها على فتنة القبر وما يتعلق به. وهي ١٧٣ بيتاً. واسمها التثبيت عند التبييت، وشرحها محمد بن إسماعيل الشهير بالصنعاني، والقانوجي. ينظر: كشف الظنون ١:٣٤٤، وإيضاح المكنون ٣:٢٧٥، ٣٣٦.

(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: يعني. وقد نقل هذا القول عن شيخه علم الدين البلقيني في كتابه شرح الصدور في أحوال أهل الموتى والقبور ١٤٦.

(١١) في د: الصفي.

(١٢) «شرحها فتح» كذا في د، وفي أ و ب و ج: شرح افتح. والعيني هو محمود بن أحمد، بدر الدين أبو محمد القاضي المصري، الفقيه الحنفي النحوي، المتوفى بالقاهرة سنة ٨٥٥هـ، صاحب «المقاصد النحويّة». ينظر: بغية الوعاة ٢:٢٧٥، رقم: ١٩٦٧، وهدية العارفين ٢:٤٢٠.

(١٣) المزهر ١:٣٠.

(١٤) تاريخ دمشق (آدم) ٧:٤٠٧، والدر المنثور (البقرة ٢: ٣٦) ١:٣٠٩.

قال «عبد الملك بن حبيب»(١): كان اللسان الأوّل الذي نزل به «آدم» من الجنّة عربياً، إلى أن بَعُد وطال العهدُ، حُرِّف وصار سريانيّاً. وهي منسوبةٌ إلى أرض «سورى»(٣)، وهي أرض الجزيرة، بها كان نوحٌ وقومه قبل الغَرَق.

قال: وكان يشاكل اللّسان العربيّ إلاّ أنّه محرّفٌ. انتهى.

والذين جعلوها عربيّةً اختلفوا هل هي مشتقةٌ أو لا أي: أو مرتجلةٌ؟

والقائلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافاً شديداً في المشتق(٤) منه.

---

(١) السلمي الألبيري القرطبي المالكي، المؤرخ الأديب. توفي في قرطبة سنة ٢٣٨هـ. بغية الوعاة ٢:١٠٩، رقم: ١٥٦٥، والأعلام ٤:١٥٧.

(٢) كذا في د والمزهر، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٣) كذا في المزهر. وزاد فيه: أو سريانة. وفي النسخ: سورتة. وفي الفيض: سوريت. قال ياقوت في معجم البلدان مادة (سورا) ٣:٢٧٨: على وزن «بُشرى» موضع بالعراق من أرض بابل وهي مدينة السريانيين. ثم يقول في مادة (سورستان) ٢:٢٧٩: وقال أبو الريحان: والسريانيون منسوبون إلى سورستان، وهي أرض العراق وبلاد الشام. وينظر: الأنساب للصحاري (ذكر معرفة أسماء الشعوب) ١:١١١، ١١٢. وقد نقل الزبيدي حديث ابن عباس السابق وقول عبد الملك بن حبيب هذا عن المزهر. ينظر: تاج العروس ١:١٣. والعبارة عنده: وهو منسوب إلى سورية.

(٤) كذا في د، أ و ج: المشقة. وفي ب: المشتقة.

قال «السيد السنوسي» في «شرح الوسطى»[1]: أنّ هذا الاسم الكريم علم عليه عزّ وجلّ، [و][2] لا اشتقاق[3] له كما ذكروه في اشتقاقه، [وكل ما ذكره في اشتقاقه][4] غير مسلّم. وأقربه أنّه مشتق من أله بالمكان: أقام به. فيكون الاسم عليه من صفات التنزيه، أي: غير منتقلٍ عن وصف الكمال.

ومن تأمّل أدلّتهم في تعيين[5] مدلول هذا اللفظ، أهو الذّات الواجب [الوجود] أم هو المعبود بحق[ثم] غلب على الذّات الواجب [الوجود] **علم أنّها** أي: المدلولات، **متعارضة**، لأنّها على الأوّل جزئي[6]، وعلى غيره لا، **وأن شيئاً منها** أي: تلك الدلائل، **لا يفيد**[7] **الظّنّ**[8] الطّرف الراجح مما يجوز في الشيء عند العقل- **فضلاً عن اليقين** بالتعارض[9].

وفي «المصباح»[10] قولهم: فلانٌ لا يملك درهماً فضلاً عن دينارٍ معناه لا يملك درهماً ولا ديناراً[11]، وعدم ملكه الدينار أولى بالانتفاء، وكأنّه قال: لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً. لأنّ نفي القليل لازمٌ لنفي الكثير[12].

وانتصابه على المصدر، والتقدير: فقد مُلكه درهم فقداً يفضل عن فقد [ملكِ][13] دينارٍ.

قال [قطب][14] الدين الشيرازيّ[15]: اعلم أنّ «فضلاً» يستعمل في [موضعٍ][1] يُستبعد فيه الأدنى ويراد به استحالة ما فوقه، ولذا يقع بين كلامين متغايري المعنى. وأكثر استعماله أن يجيء بعد نفيٍ.

---

(١) العقيدة الوسطى وشرحها ص٢٧ باختصار، وله «العقيدة الصغرى» المسماة بـ«أم البراهين»، و «العقيدة الكبرى»، وهو كتاب «عقيدة أهل التوحيد المخرجة من ظلمات الجهل وربقة التقليد المرغمة أنف كل مبتدع عنيد». وشرحه «عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد» وهو محمد بن يوسف بن الحسين السنوسي التلمساني الحسني، المتوفى سنة ٨٩٥هـ. ولم يذكر «العقيدة الصغرى» كل من حاجي خلفية والبغدادي. ينظر: كشف الظنون ٢:١١٥٧، وهدية العارفين ٢:٢١٦.

(٢) الزيادة من شرح العقيدة الوسطى.

(٣) في أ و ج: لاشتقاق. وهو خطأ.

(٤) كذا في د والشرح، وقد سقطت من أ و ب و ج. وقد سقط من د «كما ذكروه في اشتقاقه».

(٥) في أ و ب و ج: نفس.

(٦) كذا في د والفيض ١:٦٥٠، وفي أ و ب و ج: عربي.

(٧) في أ و ب و ج: تفيد.

(٨) زاد عند فجال وفي المحصول والمزهر: الغالب.

(٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: أن يفيد للتعارض. وما نقله بعده عن المصباح المنير ليس في د.

(١٠) المصباح المنير مادة (فضل).

(١١) كذا في المصباح المنير، وفي أ و ب و ج: دينار.

(١٢) «لأنّ نفي القليل لازمٌ لنفي الكثير» ليس في المصباح المنير.

(١٣) الزيادة من المصباح المنير.

(١٤) الزيادة من المصباح المنير.

(١٥) «الدين الشيرازي» في ب: الذين السيرازي. وقوله في «شرح المفتاح» كما صرّح به في المصباح المنير والفيض ١:٦٥٠، واسم شرحه «مفتاح المفتاح»، شرح فيه القسم الثالث من

وقال شيخنا «أبو حيان الأندلسي» : ولم أظفر بنصٍّ على أنّ مثل هذا التركيب من كلام العرب. وبسط القول فيه، وهو قريبٌ مما قدّمتُه. انتهى.

وكذلك مثلُ هذا [٧٣د] الاختلاف في لفظ الجلالة، **اختلفوا في لفظ «الإيمان»**(٢):

أهو مصدرُ «آمن» بوزن «أفعل» لا بوزن «فاعَل» وإلاّ لكان «مُفاعَلةً»؟

وهل همزته للتعدية، كأنّ المصدق جعل غيرَه آمناً من تكذيبه، أو للصيرورة كأنّه(٣) صار ذا أمْنٍ من تكذيب غيره له؟

وهل مسمّاه التصديق الجَنَاني، والنطقُ بالشهادتين عند التمكّن شطرٌ منه –وعليه «الأشعري»– أو شرطٌ لإجراء أحكام الدنيا. وعليه «الماتريدي»؟

وقال «ابن ملكٍ» في «شرح المشارق»(٤): إنّه(٥) أصحّ القولين عن «الأشعري».

[٩٣ب] وكلام «النووي» في أوّل «شرح مسلمٍ» يخالفه(٦)، فقد حكى الإجماع على خلود مَن ترَك النطقَ بهما مع تمكّنه منه، وقد صدّق(٧) بالإيمان بقلبه في النّار.

وهل العمل داخل في مسمّاه أو لا؟

واختلفوا في لفظ [٩٥ج] **«الكفر»**(٨): ما مسمّاه؟ وما يحصل به؟

و«الصلاة» و«الزكاة»، مع اشتهار هذه الأركان وتداولها(٩) في ألسنة أهل الإيمان.

وإذا(١٠) **كان هذا**(١١) الثابتُ ذهناً **الحالَ** من الاختلاف **(في هذه الألفاظ، التي هي أشهر الألفاظ، والحاجةُ إليها ماسّةٌ جداً**؛ لأنّها أركان الإسلام، وبها قِوامه، وعليها قيامه،

«مفتاح العلوم» ٢٦هـ شرحاً ممزوجاً. وهو من أجود الشروح. وقطب الدين هو محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي الشيرازي، قاضٍ مفسّر عالم بالعقليّات. توفي في تبريز سنة ٧١٠هـ. ينظر: الدرر الكامنة ٤:٣٣٩، رقم: ٩٢٤، وبغية الوعاة ٢:٢٨٢، رقم: ١٩٨٣، وكشف الظنون ٢:١٧٦٢، والأعلام ٢:١٧٦٢.

(١) الزيادة من المصباح المنير.
(٢) ينظر: شرح المقاصد للتفتازاني ٥:١٧٥، وتاج العروس مادة (أمن).
(٣) في د: لأنّ.
(٤) مبارق الأزهار ١:١٦٨، رقم: ١٧٥حديث: من مات وهو يعلم أنّه لا إله إلا الله دخل الجنّة. وينظر فيه ١:٤١، ٤٢، ١٠٦.
(٥) كذا في د، وفي ب: أي. وقد سقطت من أ و ج. وفي شرح المشارق: وهو.
(٦) ينظر: شرح صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الإيمان والإسلام والإحسان، ١:١٨٤.
(٧) في د: أمر.
(٨) ينظر: شرح المقاصد ٥:٢٢٤.
(٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وتأوّلها.
(١٠) كذا في د والمحصول، وعند فجال: فإذا وفي أ و ب و ج دون واو أو فاء.
(١١) ليست في المحصول.

واختُلف في كلٍّ منها هذا الاختلافَ، الذي [كاد أن لا يحصل فيه ائتلاف **فما ظنّك بسائر الألفاظ** التي لم تشاركها في أشهريتها ومسيس الحاجة إليها؟

وإذا][١] **كان كذلك**[٢] لأن لا اتّفاقَ[٣] على المعنى المدلول للألفاظ، **ظهر**[٤]: **أنّ دعوى التواتر في اللغة والنحو متعذّر** لما ذُكر من الاختلاف الشديد في موضوع اللفظ.

وأُجيب عنه: بأنّه وإن لم يمكن دعوى[٥] **التواتر في معانيها على**[٦] **التفصيل**؛ لعدم وجود الاتفاق على ذلك، **فإنّا نعلم معانيها في الجملة**، وأنّ الجلالة للذّات الواجب [الوجود] وأنّ «الإيمان» للتصديق الكافي[٧] بالفوز بالجنة. كما قال: **فنعلم** علماً يقيناً بالتواتر[٨] **أنّهم** أي: الناسَ، **يطلقون لفظة «الله» على**[٩] **الإله المعبود بحقٍّ**[١٠]. وهذا الموضوع وإن كان كليّاً باعتبار مفهومه، إلاّ أنّه قام البرهان القطعي أنّه جزئيٌّ، والله الواحد واحدٌ لا شريكَ له.

وإن كنّا لا نعلم مسمّى[١١] **هذا اللفظ ذاتَه**[١٢]، فيكون اسماً للذّات بناءً على أنّه مُرتجَلٌ، **أم كونه معبوداً**[١٣] **أم كونه ملجأً** وسيداً **للخلْق أم كونه بحيث تتحيّرُ العقول**[١٤].

---

(١) «من الاختلاف» في د: الوصف.

(٢) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(٣) «لا اتّفاقَ» كذا في د، وفي أ و ب و ج: لاتفاق.

(٤) في أ و ب و ج: أظهر. قال القرافي في نفائس الأصول ٢:٥٢٤ متعقباً قوله: إنهم اختلفوا في اشتقاق الله ولفظ الصلاة، ومسمى لفظ الله، ومسمى صيغة الوجوب، وغير ذلك. فإنّ هذه شبهة ساقطة بناء على قاعدة، وهي أنّ التواتر لا يدخل إلا في أمرٍ حسيّ، أما النظريات وجميع العقليات فلا مدخل للتواتر فيها إجماعاً، واتفق الناس على اشتراط ذلك.

(٥) في د: وجود.

(٦) زاد عند فجال وفي المحصول والمزهر: سبيل.

(٧) في د: الكامل.

(٨) كذا في د، وليست أ و ب و ج.

(٩) في أ و ب و ج: عليه.

(١٠) «المعبود بحقٍّ» ليست في المحصول.

(١١) في أ و ب و ج: المسمّى.

(١٢) كذا في الحصول، وعند فجال وفي المزهر: أَذاته. وفي د: لذاته.

(١٣) زاد عند فجال وفي المحصول ولمزهر: أم كونه قادراً على الاختراع.

(١٤) في د: يتحير العقل.

في إدراكه بناءً [٨٧أ] على أنّه مشتقٌ من «أَلِهَ»، بوزن «سأل»، «إلاهةً» و«أُلوهةً» و«أُلوهيّةً»[1]، بمعنى «عَبَدَ».

أو من «أَلِهَ» غيرُه»[2]: «أجاره» لأن العابد يفزع إليه، وهو يجير الفازعَ إليه.

أو من «أَلِهَ» كـ«لَه» إذا «تحيّر»؛ لأنّ العقول تتحيّر في معرفته تعالى.

إلى غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا اللفظ، بحسب ما قُدِّر اشتقاقه منه.

وكذا القول في سائر الألفاظ، يُعلم معانيها جملةً لا تفصيلاً كـ«الصّلاة»،

نعلم[3] أنّهم يطلقونها على العبادة المخصوصة، وإن كنّا لا نعلم، هل هي اسم للجزء –وهو الدعاء– أو لما يلزمه، وهو الصَّلَوَين لتحركهما فيها[4]– أو غير ذلك؟

الإشكال الثاني من الإشكالات على التواتر: **أنّ من شرط التواتر** المفيدِ للعلم الضروري

استواءَ الطرفين والواسطة، أي: كلٌّ من طبقاته الشاملة له عبارتُه.

فهَبْ بسكون الهاء وفتح الموحّدة من أفعال القلوب، أي: احسبْ واعتقدْ. وسدَّ مسدَّ[5] مفعوليها: **أنّا**

علمْنا حصول شرط التواتر[6] من العدد الذي يحيل العقل تواطؤهم على الكذب، أو وقوعه منهم لا عن قصدٍ،

في حفّاظ اللغة والنحو والتصريف في زماننا، فكيف يُعلم[7] **حصولُها في سائر**: باقي، **الأزمنة** السابقة؟

قد يُمنع بأنّ الهِمَمَ تتضاءل وتتناقص، لا تتطاول وتترافع. فإذا سُلّم وجود العدد في عصره فهو دليل وجوده فيما قبله بالأولى بدليل الشاهد[8] أنّ عددَ الهِمَمِ في كلّ جيلٍ ينقص[9] عنه فيما قبله.

وإذا جهلنا شرط التواتر من وجود عدده في جميع الطبقات، **جهلنا المتواتر**[1] **ضرورةً** لفقْدِ الشيء عند فقْدِ ما يتوقّف وجوده[2] عليه.

---

(١) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٢) في الفيض ١:٦٥٤: أله غيرَه.

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فعلم.

(٤) قال في لسان العرب مادة (صلا): وقال أهلُ اللغة في «الصلاة»: إنّها من الصَّلَوَيْنِ، وهما مُكْتَنِفا الذّنَبِ من الناقة وغيرها، وأوّلُ موصِل الفخذين من الإنسان فكأنّهما في الحقيقة مُكْتَنِفا العُصْعُصِ.

(٥) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: أي: حسِبْنا واعتقادْنا. وسدَّ. فسقط «مسد» منها.

(٦) كذا في د، وعند فجال: شرائط. وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٧) عند فجال وفي المحصول والمزهر: نعلم.

(٨) في الفيض ١:٦٥٦: المشاهدة.

(٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: تنقص.

والضرورةُ: إلجاء(٣) المولى العبدَ أن يجزم بالأمر جزماً مطابقاً لا يرتفع بوجوه(٤). [٩٦ج] وهو مفعولٌ له.

لأنّ الجهل بالشرط يُوجب [٩٤ب] **الجهلَ بالمشروط**(٥)؛ لأنّه يلزم من فقْدِ الشرط فقْدُ المشروط.

فإن قيل: الطريقُ إليه أي: معرفةِ وجوده في جميع الطبقات، **أمران:**

أحدُهما: أنّ الذين شاهدناهم من [٧٤د] علماء الفنون المذكورة البالغين عددَ التواتر، **أخبرونا أنّ الذين أخبروهم بهذه اللغات** عبّر بما ذُكر، وفيما مرّ بـ«اللغة والنحو والصرف» تفنناً في التعبير- **كانوا موصوفين بالصفات المعتبَرة في التواتر** من العدد المذكور، **أخبر أولئك مَن أخبرهم**(٦) **أنّ الذين أخبروا أولئك الذين شاهدناهم** أي: أشياخَ أشياخهم، **كانوا كذلك**(٧) **إلى أن اتّصل**(٨) **النقل** بعدد التواتر **بزمان**(٩) **الرسول ρ**، وكانت اللغة في عصره قد بلغت أَشُدَّها، وسلكت من الطريق أشدّها(١٠).

والأمرُ الآخر: أنّ هذه الألفاظَ إن(١١) **لم تكن موضوعةً لهذه اللغاتِ**(١٢) المستعملةِ هي فيها، **ثم وضعَها واضعٌ لهذه المعاني** المستعملةِ الآن فيها، بعدَ وضْعِها من قبلُ لغيرها، **لاشتَهَر ذلك** بين الناس **وعُرِف** أمرُه. **فإنّ ذلك** أي: نقْلَ ما غُيِّر من اللغة عن موضوعه لغيره، **مما تتوفر**(١٣) **الدواعي على نقله**، فتركُ نقلِه دليلُ عدمه؛ إذ لو وقَع لنُقِل.

---

(١) عند فجال وفي المزهر: التواتر.

(٢) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٣) كذا في د والفيض ١:٦٥٦، وفي أ و ب و ج: إلحاء.

(٤) في د: بوجه.

(٥) «وإفحهلنا شرط... الجهلَ بالمشروط» ليس في المحصول.

(٦) في د: أخبر.

(٧) «كانوا موصوفين...كانوا كذلك» عند فجال وفي المحصول والمزهر: كانوا موصوفين بالصدّفات المعتبرة في التواتر، وأنّ الذين أخبروا من أخبرهم كانوا كذلك.

(٨) عند فجال وفي المحصول والمزهر: يتصل.

(٩) في أ و ب و ج: بزمن.

(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: أشدهما.

(١١) كذا في ل و م وحيدر وإستانبول، وعند فجال وفي المحصول والمزهر: لو.

(١٢) في المحصول: المعاني.

(١٣) في أ و ب و ج: يتوفّر.

قلنا: أما الأوّل وهو أنّ مَن شاهدنا أخبروا [٨٨أ] بوجود العدد في أشياخهم، و[أشياخ][1] أشياخهم عن أشياخهم، وهكذا لمنتهى السند[2] **فغيرُ صحيحٍ؛ لأنّ كلّ واحدٍ منّا حين سمع لغةً مخصوصةً من إنسانٍ، فإنّه لم يسمع منه** عند إعلامه بها **أنّه سمعَه** أي: ما سمعناه منه، **من أهل التواتر، وهكذا** مثل ما ذُكر في هذه الطبقة مَن فوقَها من الطِباق.

بل تحرير هذه الدعوى على هذا الوجه، بأن يقول الإنسانُ مِن عدَدِ التواتر في طبقته لمن رواه عنه: «أخبرني به عدد التواتر» **مما لا يفهمه كثيرٌ من الأدباء**؛ لأنّهم لا اعتناءَ لهم بأثر الإسناد، ولا بما يرجع إليه من تواترٍ ولا آحادٍ **فكيف يُدّعى** بالتحتيّة مبنياً للمفعول- **عليهم**[3] **أنّهم علموه بالضرورة** الناشئة عن التواتر؟

بل انتقالٌ عمّا قبلَها لقوله: **الغايةُ**: النهايةُ، **القُصْوَى**: بضمّ القاف، أي: البُعْدَى. وهذه لغة الحجاز. وأهل نجدٍ يقولون القُصْيَا» بالياء مكان الواو[4].

في راوي اللغة في أيّ زمنٍ كان **أن يُسْنِده** بضم التحتيّة وكسر النون-يعزوَه **إلى كتابٍ صحيحٍ**[5] كـ«المُحكَم»[6] **أو إلى إسنادٍ**[7] طريقٍ[8] **مُتقَنٍ** -بصيغة المفعول من «الإتقان»- من اعتبار تعدّدٍ، فضلاً عن رتبة تواترٍ.

ومعلوم أنّ ذلك لا يفيد اليقين لعدم وجود التواتر.

وقد يقال: ليس شرطُ التواتر كونَ كلٍّ من رجال طبقاته الواصلين إلى حدّه يخبَرُ[9] دونَه، بأنّه أخذ ذلك مِن عدد التواتر. بل الشرطُ في كلٍّ منها عددٍ يستحيل تواطؤهم أو توافقهم على الكذب، وإن كان ذلك بطُرقٍ متعددةٍ. والقواعد

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) من أول السطر إلى «السند» ليس في د. و«أشياخ» زيادة يقتضيها السياق .

(٣) ليست في المحصول.

(٤) ينظر: المصباح المنير، وتاج العروس مادة (قصو).

(٥) في المحصول: مصحح.

(٦) هو الكتاب المشهور «المحكم والمحيط الأعظم» لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ. اتبع في ترتيبه منهج الخليل في ترتيب الأحرف على المخارج، ونظام التقاليب والتقسيم إلى ثنائي فثلاثي، صحيح فمعتل... وهو مطبوع بتحقيق د. عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢٠٠٠م.

(٧) كذا في حيدر وإستانبول وفي نسخ من المحصول،وهو تصحيف، وصوابه عند فجال وفي المحصول والمزهر: أستاذ.

(٨) ليست في د.

(٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: غير. وفي الفيض ١:٥٨: يخبر .

الأدبيّة كذلك لأنّه في كلّ طبقةٍ من الطباق، يستحيل فيها ما ذُكر من التواطؤ على الكذب [٩٥ب] والتوافق على ما ذكرنا. والله أعلم.

وأمّا الثاني: وهو قوله: «إن هذه الألفاظ لو لم تكن موضوعةً» [٩٧ج] إلى آخره.. **فضعيفٌ أيضاً** في الاستدلال؛ **لأنّ ذلك** لاشتهار الأمر الذي عُدِمَ نقله آيةُ عدمه(١) **إنّما يجب في الأمور** المهمّة **العظيمة** كأمر الخلافة والأحكام الشرعيّة الظاهرة فعدم نقلها آية عدمها، **وليس هذا** أي: تغيُّرُ الموضوع للفظة الواحدة **منه:** من الأمر المهمّ حتى يكون عدمُ نقله علامةَ عدمه(٢). وأيضاً فهو منقوض بالكلمات الفاسدة والإعرابات المعوجّة الجارية في زماننا، مع أنّ تغيُّرَها معلومٌ ومغيِّرَها غيرُ معلومٍ. كما في «المزهر»(٣).

[سلّمنا أنّه منه](٤) لكن لا نسلّم(٥) **أنّه** أي: الموضوعَ له، **لم يشتهر** حتى يخرج من القاعدة المذكورة، **فإنّه** أي: الشأنَ، **قد اشتهر، بل** ارتقى على الشهرة حتى **بلغ مبلَغَ التواتر**. وتنازع الفعلان قوله: **أنّ هذه اللغات** اللغةَ والنحوَ والتصريفَ **إنّما أُحدثت**(٦) -بالبناء للمفعول- **عن جمعٍ مخصوصٍ**: التنوين للتعظيم، كما يدلّ له وصفه بـ«المخصوص». **كـ«الخليل** بن أحمدَ»، **و«أبي عمرو** بن العلاء»، **و«**عبد الملك بن قريب **الأصمعي»** **وأقرانِهم. ولا شكّ** أي: تردُّدَ في **أنّ هؤلاء** المذكورين من أئمة هذا الشأنِ، **ما كانوا معصومين** من(٧) السهو والغلط، **ولا بالغين حدَّ التواتر**؛ لأنّه لا يحصُل بتعدُّدِهم عند النقل(٨) استحالةُ التواطؤ والتوافق على السهو أو الغفلة.

وإذا كان كذلك أي: لم يوجد [٨٩أ] التواتر، **لم يحصل القطع واليقين بقولهم** لفقْد سبب اليقين [٧٥د] من التواتر.

أقصى غايةُ، **ما في الباب** من التّأييد **أن يقال: نعلم قطعاً أنّ هذه اللغات** أي: مجموعَها، **بأسرها**: بجملتها، **غيرُ منقولةٍ** عن العرب **على سبيل الكذب**؛ فإن الرّواة كانوا ثقاتٍ(٩)

---

(١) العبارة في د: للأمر عند وجوده، وهو هنا التحول من موضع لآخر.

(٢) العبارة في د بعد «منه»: حتى يشتهر وينتقل ويلزم من عدم تعلمه عدمه.

(٣) المزهر ١:١١٦.

(٤) الزيادة من فجال.

(٥) في أ و ب و ج: يسلم.

(٦) عند فجال وفي المحصول والمزهر: أخذت.

(٧) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٨) العبارة في د: لأنه لا يحصل من خبرهم عند العقل.

(٩) في أ و ب و ج: ثقات. وفي د: ثقاتاً. وثقات جمع «ثقة» يستوي فيه المذكر والمؤنث. تاج العروس مادة (وثق).

ضابطين، **ونقطع بأنّ فيها ما هو صدقٌ**[1] **قطعاً ؛** لوجود دلائل[2] صدقها من الكتاب أو التواتر **لكن ّ كل ّ لفظة عينّاها فإنّا** معشر َ الأدباء **لا يمكننا القطعُ بأنَّها من قَبيل ما نُقل صدقاً ،** وإن أمكننا ذلك في البعض. وعنه احترز بقوله: «كل ّ لفظة». وهذا [لا] يُشكل على قوله[3]: **وحينئذٍ لا يبقى القطعُ في لفظٍ معيّنٍ أصلاً ؛** لما ذكرنا من إمكانه في البعض. **وهذا هو الإشكال على مَن ادعى التواتر في نقل اللغات** أي: فلا تواترَ فيها لما ذُكره.

هذا كلام الإمام في «المحصول» بنوع تصرفٍ . كما يعلم بمراجعته.

وتابعه عليه صاحب «الحاصل»[4]، ولما تعقّب منه حرْفاً. كما في «المزهر»[5].

وتعقّبه شارحه **«الأَصَفهاني ّ»**[6] -بكسر الهمزة[7] والباء الفارسيّة بين الموحّدة والفاء، ولذا[1] يقال بالفاء في بعضه- بقوله: **بأنّ كونَ اللغةِ مأخوذةً ممّن لم يبلغ عدد التواتر** ممن تقدّم ذكره، **لا**

(١) في أ و ب و ج: بأن ما فيها هو صدق.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لدلائل.

(٣) قال ابن الطيب ١:٩٥: قوله (بأنّها) أي: بأنّ كلّ لفظ منها، وإن أمكننا ذلك في البعض، كما يدلّ له قوله: (قبيل) كلٍّ لفظة إلا أنّه لا يُشكل عليه قوله: (وحينئذٍ لا يبقى) إلخ... وإنّما لم يبق القطع إلخ... لما ذُكر من إمكانه في البعض.

(٤) الحاصل من المحصول لمحمد بن حسين الأُرقومي، أبو الفضائل تاج الدين القاضي، المتوفى سنة ٦٥٠هـ أو ٦٥٣هـ أو ٦٥٥هـ أو ٦٥٦هـ، والأخير انفرد به حاجي خليفة. ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٣:٣٣٤ (الطبقة: ٣٥) رقم: ٢٣٢، وتاريخ الإسلام ٤٨:٢١٠ (ط: ٦٦) رقم: ٢١٥، والوافي بالوفيات ٢:٢٦١، رقم: ٨١٩، والوفيات ٣٢٢، رقم: ٦٥٣، وطبقات الشافعية لابن شهبة ٢:١٥٢، رقم: ٤١٩، وكشف الظنون ٢:١٦١٥.

(٥) المزهر ١:١١٨.

(٦) هو محمد بن محمود بن محمد عبّاد، الكافي، أبو عبد الله شمس الدين القاضي. وفي البغية: محمد بن محمود بن محمد بن عبد الكافي. توفي بالقاهرة سنة ٦٨٨هـ. وفي البغية وكشف الظنون: ٦٧٨هـ. شرح المحصول شرحاً كبيراً وأكثر فيه من النقول، ومات ولم يكمله. ينظر: تاريخ الإسلام (ط: ٦٩) ٥١:٣٤٨، رقم: ٥٣١، وطبقات الشافعية الكبرى ٨:١٠٠، رقم: ١٠٩٥، وطبقات الشافعية لابن شهبة ٢:٢٥٨، رقم: ٤٩١، وبغية الوعاة ١:٢٤٠، رقم: ٤٣٧، وكشف الظنون: ٢:١٦١٥.

(٧) قال السمعاني: بكسر الألف أو فتحها، وسكون الصاد، وفتح الباء الموحّدة والهاء. وقال ياقوت: منهم من يفتح الهمزة، وهم الأكثر. وكسرها آخرون منهم السمعاني وأبو عبيد البكري. ينظر:

يصلح أن يكون سنداً مرجِّحاً **لمنْعِ عدم شهرة**(٢) **نقل اللغة**(٣) **عن موضوعاتها الأصليّة إلى** موضوعات **غيرها** لغويّةً أو عرفيّةً؛ **لأنّ عدم عصمتهم لا يستلزم وقوع النقل والتغيير، بل يثبت به**: بعدم(٤) عصمتهم **احتماله، وذلك** الاحتمالُ **لا يقدح في دعوى انتفاء اللازم** [٦٠/ب] بأنّ الأصل؛ لأنّ الأصل العدمُ حتى يقوم دليلٌ خلافَه. **انتهى.**

وحينئذٍ فيكون بقاء الموضوعات بحالها، لا من جهة عصمة الرواة، بل من جهة نقلهم لذلك(٥)، والأصلُ عدم التغيير فيه حتى يأتي مقتضيه، فيبقى(٦) [٩٨/ج] خبرهم الأوّل بحاله لعدم وجود ما يقتضي خلافه.

والأمر كما قال الأصبهانيّ». كما أشرنا إليه.

ثم قال الإمام في «المحصول»(٧): **وأمّا الآحاد فالإشكال عليه** في الأخذ به **من وجوه**: هو مجازٌ استُعير فيه جمع القلّة لجمع الكثرة، إلاّ أن يكون المذكور بعضَها –وهي فوق العشرة في نفس الأمر– ففي محلّه. ويومئ إليه قوله:

منها أنّ الرُّواة له مجرّحون(٨) –جاء بصيغة «التفعيل» الأبلغ من «الجرح»(٩)– **ليسوا سالمين عن القدح** الجملة تفسيرٌ لـ«مجرَّحون» أو استئنافٌ بيانيٌّ جيء بها إطناباً، وإلاّ فـ«مجرّحون» يغني عنها.

بيانه أي: تجريحِ رواته(١)**: أنّ أصل الكُتُب المصنّفة في النحو واللغة «كتاب سيبوَيه»**: بالكسر لأنّ «ويه» صوتٌ مبنيٌّ على الكسر. وكره المحدِّثون النطق بـ«ويه» لأنّه كلامٌ فيه حزنٌ وإشعارٌ بمكروه، فقالوا: سيبُويَة ضمّوا الموحّدة وسكّنوا الواو وفتحوا التحتيّة، وأبدلوا الهاء بفوقيّةٍ يوقف عليها بالهاء.

الأنساب (الأصبهاني) ١:٢٨٩، ومعجم البلدان مادة (أصبهان) ١:٢٠٦، وتاج العروس مادة (أصص).

(١) من قوله «والباء الفارسية...» ليس في د.

(٢) في النسخ: ثمرة.

(٣) عند فجال: اللغات.

(٤) كذا في دو الفيض ١:٦٦١، وفي أ و ب و ج: لعدم.

(٥) في الفيض ١:٦٦١: «وحينئذٍ فيكون بقاء الموضوعات بحالها، لا من جهة نقلهم بذلك». وما جاء في شرحنا هو الصحيح.

(٦) والعبارة في د: من جهة نقلهم لذلك دون التغير. والأصل عدمه حتى يأتي نقيضه، فبقي.

(٧) المحصول ١:٢٠٩، والمزهر ١:١١٧.

(٨) كذا في ل والفيض ١:٦٦٢ والمحصول، وعند فجال وفي نسختين من المحصول وفي المزهر: مجروحون.

(٩) في د: المجرّح. وفي الفيض: الجرح المجرّد.

وقد تقدّم[٢] أنّ الأوّل للبصريين، والكوفيين على الثاني[٣].

قال القرافي » في «شرح المحصول»[٤]: وفيه أنّ التاء لم تكن في الأصل، فكان عليهم

«سيبويه» بالهاء بلا تغيير[٥].

وأجيب بأنّ اللفظ العجميّ يُلعب به التلاعب وتغييره، وهذا من ذلك، فلا يخطئ المحدّثون. انتهى[٦]. [٩٠أ]

وفي الكلام لفٌّ ونشرٌ مرتّب، فـ«الكتاب» في النحو والصرف، وفي[٧] اللغة.

وكتاب العين لـ«الخليل بن أحمد» على كلٍّ من هذين مدار كُتُب أهل ذلك الفنّ.

أمّا كتاب سيبويه »، فقَدَحَ الكوفيون[٨] فيه وفي صاحبه لظهور **أظهرَ من الشمس** مبالغةٌ وادّعاءٌ.

وأيضاً فالمبرّد » -بصيغة المفعول. واسمه «محمد بن يزيد» بالتحتيّتين- **كان من أجلّ البصريّين**، حتى كانوا يقولون بالبصرة: ما رأى المبرِّدُ مثلَ نفسه.

وأصله «المبرِّد» بصيغة الفاعل؛ لأنّ لمّا صنّف المازني » كتاب «الألف واللام» سأل المبرّدَ عن دقيقةٍ، فأجاب بأحسنِ جوابٍ، فقال: قُمْ فأنت المبرِّد: بكسر الراء، [أي:][٩] المثبت[١٠] للحق. فغيّره الكوفيون وفتحوا الراء. كذا في «بغية الوعاة»[١١] للمصنف.

وهو أفرد كتاباً في القدْح فيه أي: في «كتب سيبويه»[١].

---

(١) «بيانه أي تجريح رواته» في أ و ب: بيانه أو تخريج رواية. وفي ج: بيانه أو تخريج رواية. والتفسير ليس في د.

(٢) تقدّم كلامه هذا في المسألة الرابعة من المقدّمات (٢٥أ) ص ٨١.

(٣) هذه الجملة جاءت في د بعد قول القرافي الآتي.

(٤) نفائس الأصول ٢:٩٢٧. والكلام السابق في ضبط المحدثين لـ «سيبويه» منه.

(٥) في نفائس الأصول: واعترض عليهم، فإنّ أصله الهاء، فكان الأصل أن تبقى هاءً، والتاء لا حاجة إليها.

(٦) كذا في د، وقد جاءت في أ و ب و ج قبل قوله «قد تقدّم أنّ الأول...».

(٧) في أ و ب و ج دون واو. وهذا السطر ليس في د.

(٨) عند فجال وفي المحصول والمزهر: فقدْحُ الكوفيين. قال ابن الطيب ١:٦٦٢: قوله: (فقدْحُ الكوفيين) إلخ... هو بسكون الدال المهملة، مبتدأ خبره: (أظهرُ) إلخ... والجملة خبر (كتاب). وأبعَدَ في الشرح فجعل «قدح» فعلاً ماضياً، و «الكوفيون» فاعلاً، و «أظهر» كالمفعول المطلق. وفيه ما لا يخفى.

(٩) الزيادة من بغية الوعاة.

(١٠) في البغية: أي المثبت.

(١١) بغية الوعاة ١:٢٦٩، رقم: ٥٠٣.

[وأما كتاب «العين» فقد أطبق الجمهور من أهل اللغة على القدْح فيه][2].

وأيضاً فإنّ «ابن جني» أورد باباً في كتاب «الخصائص»[3] في قدْحِ أكابر الأدباء بعضِهم: بدلٌ من «الأكابر» بدلَ بعضٍ في بعضٍ: متعلق بـ «القَدْح».

وفي تكذيب بعضهم بعضاً فيما نقلَه.

وأورد «ابن جني» في «الخصائص»[4] باباً آخر في أنّ لغة أهل الوبر وهُم العرب الذين لم يخالطوا أهل الحاضرة - أصحُّ من لغة أهل المدر[5]، يعني: «الحاضرةَ». وغَرَضُه من ذلك [٧٦د] أي: من هذا الباب القدحُ في الكوفيين؛ إذ خالفوا البصريين مستندين لقول الحاضرة[6].

وأورد باباً آخر[7] في كلماتٍ من الغريب - الوحشيّ الاستعمال - لا يُعلم بالتحتيّة مبنياً للمفعول، وبالنون للفاعل - أحدٌ: مرفوعٌ [٩٧ب] على الأوّل -وهو ما في «المزهر» - منصوبٌ على الثاني وهو ما في أصل هذا الكتاب[8].

أتى بها: بتلك الكلمات «ابنُ أحمرَ» - بالمهملتين - الباهليّ.

وروى[1] «ابن جني» عن رُؤْبة بضمّ [٩٩ج] الراء وسكون الهمزة وبالموحّدة - وأبيه.

---

(١) سمّاه أبو الفتح «مسائل الغلط»، وهو في بغية الوعاة «الرد على سيبويه». ينظر: الخصائص ١:٢٠٦، و٣:٢٨٧، وبغية الوعاة ١:٢٧٠، وكشف الظنون ٢:١٤٢٨، ومقدمة تحقيق المقتضب ١:٩٧.

(٢) الزيادة من فجال. ينظر: الخصائص ٣:٢٨٨، والصاحبي ٢٦، وتهذيب اللغة ١:٢٨، والمزهر ١:٧٩، ومقدمة تحقيق العين ١:١٩.

(٣) الخصائص (باب في سقطات العلماء) ٣:٢٨٢.

(٤) الخصائص (باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر) ٢:٥.

(٥) في أ و ب و ج: المدن.

(٦) قال ابن جني في آخر الباب ٢:١٠: وهذا قد قاسه الكوفيون، وإن كنا نحن لا نراه قياساً، لكنْ مثلٌ يعدو، وهو محموم، لم يرو عنهم فيما علمت. فإياك أن تُخلد إلى كل ما تسمعه، بل تأمل حال مورده، وكيف موقعه من الفصاحة، فاحكم عليه وله.

(٧) الخصائص (باب في الشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره) ٢:٢١.

(٨) عند فجال بالرفع. قال ابن الطيب ١:٦٤: قوله (لا يُعلم أحدٌ) بضمّ التحتية مبنياً للمفعول، و «أحدٌ» نائبه. وهو الذي في الأصول المعتبرة من هذا الكتاب، والمزهر، وهو الذي في المحصول. وفي نسخة من المزهر والاقتراح: «لا نعلم» بالنون التكلميّة، و «أحداً» بالنصب مفعوله.

قال «القرافيّ» في «شرح المحصول»(٢): وقع في النسخ بالنون وبالياء(٣). وصورة الخط واحدةٌ.

و«رؤبة» كان أبوه يُسمّى(٤) «العجّاج»، وابنه «عُقْبَة». وكان «رؤبةُ» وأبوه راجزين عظيمين في العرب في الرجز وغيره من فضائل لسان العرب(٥)، وكان «عُقْبةُ» مُخَضْرَماً. والمخضرم عند الأدباء: مَن أدركَ الجاهليّة والإسلام، وكان فيه نسبةٌ قويّةٌ(٦) لمن خالط العجم، فيضعُف(٧) الاستشهاد بكلامه. والظاهر أنّه أبوه لا ابنه؛ لضعف حاله عن أن يقاس بأبيه في جرأته على ارتجال اللغة، فإنّ ظاهر الحال فيمن لا يُستشهد بكلامه لا تبقى له داعيةٌ للارتجال، وهذا هو الذي رأيتُ الأدباء ينصرونه، ويقولون: هو العجّاج(٨).

إنّهما كانا يرتجلان قياساً على ما سمعا **ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبقا إليها**(٩) لما رأيا الناس أقبلوا على سماع مرويهما. **وعلى ذلك** المذكورِ من ارتجالهما **قال** بكرٌ **«المازنيّ»: ما قِيسَ على كلام العرب** فيما بابه القياس، **فهو من كلامهم**، يجري(١٠) عليه أحكامه(١١).

وأيضاً فـ«الأصمعيُّ» كان منسوباً إلى الخلاعة: المجونِ، **ومشهوراً بأنّه كان يزيد في اللغة ما لم يكن منها**(١).

---

(١) عند فجال: روي. قال ابن الطيب ١:٦٦٥: قوله: (روي) قيل: بالبناء للفاعل، وفاعله «ابن جني»، وعليه اقتصر بعض شُرّاح المحصول كالشارح. والصواب بناؤه للمفعول؛ فإنّ هذا رواه الأكابر الذين قبل ابن جني بأزمان، كابن العلاء وأضرابه. تنظر الرواية عن ابن جني في الخصائص: ١:٣٦٩، و٢:٢٥. وقد مرّت في الفرع الرابع (٧٣أ).

(٢) نفائس الأصول ٢:٥٢٦.

(٣) في نفائس الأصول: وأبيه وابنه، بالنون والياء.

(٤) كذا في د ونفائس الأصول وفي أ و ب و ج: سمي.

(٥) في الفيض: جامعين لفضائل لسان العرب.

(٦) كذا في نفائس الأصول. وفي النسخ: قريّة.

(٧) كذا في د ونفائس الأصول. وفي أ و ب و ج: فضعف.

(٨) في هامش نسخة الفيض ١:٦٦٦: انتهى كلام القرافي. قال ابن الطيب متعقّباً: قلتُ: ذكره للاحتمال، وتوهّمه الأبَ [لعلها: الابن] من العجائب، فالصواب إسقاطه، وعدم الاعتداد به، والاستغناء عن هذا الاستظهار، فإنّ الذي في الكتب اللغوية والأدبية هو أبوه، وليس لابنه «عقبة» دخلٌ في هذا الباب، ولا هو مشهورٌ بهذا المنصب، ولا مرجوعٌ إليه كأبويه في علوم الأدب.

(٩) في النسخ: إليهما.

(١٠) في د: تجري.

(١١) ينظر: المنصف شرح كتاب التصريف ١:١٨٠، وقد نسب هذا القول فيه للخليل وسيبويه. وفي الخصائص (باب في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) ١:٣٥٧. نسبه للمازني. وينظر: الأصول في النحو ٣:٣٥١، والخصائص ١:١١٤، و٢:٢٥. وسيأتي قول المازني في تفصيله في الفصل الثاني من كتاب القياس (١١٧أ).

ورُدَّ بما قال «ابن معين»(٢): لم يكن ممّن يكذب، وكان من أعلم الناس في فنّه.

وقال «أبو داود»(٣): صدوقٌ، وكان يتّقي [أن] يفسّر الحديثَ، كما يتّقي أن يفسر القرآن(٤).

ويمكن حمْلُ مزيدِه على القياس على المسموع منها في القياس.

والعَجَبُ من الأصوليّين أنّهم أقاموا الدلائلَ(٥) الدّالةَ **على خبر الواحد، أنّه حجّةٌ في الشرع** للعمل بمضمونه، **ولم يقيموا الدّلالة على ذلك في اللغة. وكان هذا** أي: الاستدلالُ لحجيّة ذلك في اللغة، **أولى** لأنّه مبنى الشرع. **وكان الواجب**(٦) **عليهم** أي: الأصوليين، **أن يبحثوا عن أحوال اللغات والنحو** رواة من القبول والرَّد، **وأن يفحصوا**(٧): يبيّنوا، **عن أحوال جَرْحِهم وتعديلهم** ليُعرف المقبولُ من المردود، **كما فعلوا ذلك في رواة**(٨) **الأخبار** ليعرفَ(٩)

---

(١) قال أبو الطيب اللغوي: كان الأصمعي صدوقاً في كل شيء من أهل السنة. فأمّا ما يحكيه العوامّ وسقّاط الناس من نوادر الأعراب ويقولون هذا مما افتعله الأصمعي، ويحكون أنّ رجلاً رأى ابن أخيه عبد الرحمن، فقال له: ما فعل عمك؟ فقال: قاعدٌ في الشمس يكذب على الأعراب. فهذا باطلٌ، ما خلق الله منه شيئاً، ونعوذ بالله من معرّة جهل قائله، وسقوط الخائضين فيه. ينظر: مراتب النحويين ٤٨، ٤٩، والوافي بالوفيات ١٩:١٢٧، رقم: ١٧٠٣. وينظر تعديله في التاريخ الكبير ٥:٤٢٨، رقم: ١٣٩٣، والثقات لابن حبان ٨:٣٨٩، وتاريخ بغداد ١٢:١٦٧، ١٦٨، رقم: ٥٥٢٩، والكاشف ١:٦٦٨، وتقريب التهذيب ٣٦٤، رقم: ٤٢٠٥.

(٢) هو يحيى بن معين بن عون المرّي بالولاء، البغدادي، أبو زكريا، إمام الجرح والتعديل، المتوفى سنة ٢٣٣هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ (ط ٨) ٢:٤٢٩، رقم: ٤٣٧.

(٣) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، صاحب السنن المشهور، المتوفى بالبصرة سنة ٢٧٥هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ (ط ٩) ٢:٥٩١، رقم: ٦١٥.

(٤) نسب المزي والذهبي وابن حجر قوله: «وكان يتقي أن يفسر الحديث...» لنصر بن علي الجهضمي أبي عمرو البصري المتوفى سنة ٢٥٠هـ. ونسبه بعضهم كما هنا لأبي داود. ينظر قول ابن معين وأبي داود في: الجرح والتعديل ٥:٣٦٣، رقم: ١٧١٠، وتاريخ دمشق ٣٧:٦٨، رقم: ٤٢٧٤، وتهذيب الكمال ١٨:٣٨٨، ٣٨٩، رقم: ٣٥٥١، والوافي بالوفيات ١٩:١٢٦، رقم: ٧٣٠٣، وميزان الاعتدال ٢:٦٦٢، رقم: ٥٢٤٠، وسير أعلام النبلاء (ط ٢٣) ١٠:١٧٦، ١٧٨، رقم: ٣٢، وتاريخ الإسلام (ط ٢٢) ١٥:٢٧٧، رقم: ٢٤٧، وتهذيب التهذيب ٢:٦٢٢، وبغية الوعاة ٢:١١٢، رقم: ١٥٧٣.

(٥) في المحصول: الدلالة.

(٦) عند فجال وفي المحصول والمزهر: من الواجب. قال ابن الطيب ١:٦٦٨: وفي نسخ: «وكان الواجب» وكلاهما صحيح.

(٧) كذا في ل والفيض ١:٦٦٨ ونسخة من المحصول والمزهر، وعند فجال وفي المحصول: يتفحصوا.

(٨) كذا في المحصول والمزهر، وعند فجال وفي نسخة من المحصول: رواية.

(٩) كذا في ه وفي أ و ب و ج: لتعرف.

المقبول منهم من المردود، **لكنّهم** أي: الأصوليين، **تركوا ذلك بالكلّيّة** تركًا بكلّ وجه، **مع شدّة الحاجة إليه**؛ لابتناء الشرع عليه؛ **فإنّ اللغة والنحو** أي: وباقي علم العربيّة، **يجريان** من الأدلّة **مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص**، فما لم تعلم طرقه لا[1] يتوصّل لسلوكه[2].

قال الأصبهانيّ في شرحه[3]: «**أمّا قوله: «أورد[4] ابن جني بابًا في كلمات من الغريب[5] لم يأت بها إلّا الباهليّ[6]»؛ فاعلم أنّ هذا القول** من الجرح – **وهو انفراد شخص بنقل شيء من اللغة الغريبة[7] لا يقدح** [**في عدالته**، بل زيادة الثقة مقبولة، **ولا يلزم من نقل الغريب** الذي لم ينقله غيره][8] **أن يكون كاذبًا في نقله**؛ لاطّلاعه على ما لم يطّلع عليه غيره، ومن حفظ حجّة على من لم يحفظ[9]، **ولا قصد ابن جني ذلك**[10] أي: جرحه بروايته تلك الكلمات.

وأمّا قول المازنيّ: «ما قيس» إلخ... جرت عادة الكتاب الرمز إلى قوله «إلى آخره» بهذه الصورة «إلخ» اختصاراً.

فإنّه أي: قوله المذكور **ليس تكذيباً**[11] **ولا تجويزاً للكذب** [٩٨ب] حتى يجرح به المازنيّ » **لجواز أن يرى القياس في اللغات**.

وعليه قول بعض: «الغلس»[12] [١٠٠ج] بمعنى «الغبش».

---

(١) كذا في د وفي أ و ب و ج: ما لم.

(٢) زاد عند فجال: انتهى.

(٣) المزهر ١:١١٨.

(٤) عند فجال وفي المزهر: وأورد.

(٥) سقطت من أ و ب و ج.

(٦) سقطت من أ و ب و ج.

(٧) في أ و ب و ج وحيدر والمزهر: العربية.

(٨) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٩) ينظر: تدريب الراوي (النوع: ١٦ معرفة زيادات الثقات وحكمها) ١:٢٧٨. وقد استشهد بهذه القاعدة أبو حيان في التذييل والتكميل ١:١٦٣.

(١٠) سقطت من أ و ب و ج.

(١١) عند فجال وفي المزهر: بكذبٍ.

(١٢) في أ و ج البيغش. وهو خطأ. وفي د: البغش. ولعلّها: الغبس.

وفي «شرح عمدة الأحكام»(١) لابن «دقيق العيد»(٢): فسَّر «الغَلَس» باختلاط بياض الصبح بظُلمة الليل[٣]. و«الغَلَس» و«الغَبَش» متقاربان، والفرق بينهما أن «الغلس» في آخر الليل وقد يكون «الغبش» في آخره وأوّله.

وأمّا من قال: «الغبس»(٤) بالباء

والغين(٥) [٧٧د] فغلَطٌ عندهم(٦). انتهى.

أو عند من يمنع القياس فيها.

وأحسن منه[٧] ما خرّجناه عليه ممّا أشار عليه بقوله: **أو يُحمل كلامُه** المذكور[٨] **على هذه القاعدة وأمثالها** مما هو كليٌّ[٩] يُعرف منه أحكامُ جزيئاته.

وهي أنّ الفاعل في كلام العرب في أصل وضعه **مرفوعٌ فكلّ ما كان في معنى الفاعل**، بأن أُسند إليه غيرُه كالمبتدأ واسم «كان» و«كاد» **فمرفوعٌ**(١٠)؛ لشبهه به وتضمّنه لمعنى الفاعليّة من الإسناد المذكور.

أمّا جرّه في «ما جاءني من أحدٍ» و«أعجبني ضربُ زيدٍ عمْراً» أو«جاءني ضاربُ أبيه عمراً» فعارضٌ.

---

(١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ١:٩٣. وعمدة الأحكام لعبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجمّاعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين، المتوفى بمصر سنة ٦٠٠هـ. تنظر ترجمته: ذيل طبقات الحنابلة ٣:١، رقم: ٢٣٨.

(٢) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، أبو الفتح، تقي الدين، المتوفى بالقاهرة سنة ٧٠٢هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (ط: ٧) ٩:٢٠٧، رقم: ١٣٢٦.

(٣) كذا في د، وفي إحكام الأحكام: فسَّر الغَلَس بأنه اختلاط ضياء الصبح في ظُلمة الليل، وفي أ و ب و ج: فسَّر «الغَلَس» لاختلاطه بآخر الصبح بظُلمة الليل.

(٤) كذا في الإحكام. وفي النسخ: الغبش.

(٥) في إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: بالغين والباء والسين المهملة.

(٦) نقل اللحياني أن «الغبس» لغة في «الغبش» على الإبدال كما حكاه ابن السكيت في الإبدال. وقيل: الغبش ثم الغبس ثم الغلس. وقيل: هي بمعنى واحد. وقيل: «الغبس» ظلام الليل في أوله، و«الغبش» في آخره. وقيل: الغبس وبعده الغلس، ويكون الغبش أول الليل أيضاً وآخره. ينظر: الفائق ٢:١٧، والنهاية ٣:٣٣٩، مادتي (غبس) و(غبش)، ولسان العرب وتاج العروس (غبس وغبش وغلس).

(٧) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٨) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: مرّ. ولعلها: كما مرّ.

(١٠) عند فجال وفي المزهر: فهو مرفوع.

وأمّا قوله أي: الرازي: «إنّ الأصوليين لم يقيموا» إلى آخره..فضعيفٌ جداً. وذلك أنّ الدليل الدّال على أنّ خبر الواحد حجّةٌ شرعاً [1]، يمكن التمسكُ به في نقل اللغة آحاداً [2] [في الأدبيّات من [3] علوم اللغة، إذا وجدت الشرائطُ المعتبرة في خبر الواحد، من عدالة الناقل وعدم غفلته وشذوذه ونكارته. فلعلّهم أهملوا ذلك أي: التصريحَ به في الأدبيّات اكتفاءً منهم بالأدلّة الدّالة على أنّه حجّةٌ في الشرع؛ لجريان ذلك الدليل في [٩٢أ] كلٍّ منهما.

وأمّا قوله: «كان الواجب أن يبحثوا عن أحوال الرواة» إلخ ... فهذا [4] حقٌّ [5]؛ لأنّ الكتاب والسنة واردانِ على هذه الفنون جاريانِ على نهجهما ولا وجهَ لإهماله مع احتمال كذبِ مَن لم تُعلم [6] عدالته.

وقال «القرافيّ» [7] في «شرح المحصول» [8] في هذا الأخير، وهو البحث عن حال الرواة. ومقول القول [9]: إنّما أهملوا ذلك لأنّ الدواعي متوفّرةٌ على الكذب في الحديث، لأسبابه المعروفة الحاملة الباعثةِ للواضعين للحديث على الوضع المذكور [10] في نوع الموضوع منه.

وأمّا اللغة فالدواعي: البواعثُ، إلى الكذب فيها [11] في غاية الضعْف. وكذلك كُتب الفقه فالدواعي لوضع فرعٍ والكذب بنسبةٍ لمجتهدٍ في غاية الضعف [12].

---

(١) عند فجال وفي المزهر: في الشرع.
(٢) الزيادة من فجال.
(٣) في د: و.
(٤) في أ و ب و ج والفيض ١:٦٧٠: فهو.
(٥) زاد عند فجال وفي المزهر: فقد كان الواجب أن يفعل ذلك.
(٦) في أ و ب و ج: نعلم.
(٧) المزهر ١:١١٩.
(٨) نفائس الأصول ٢:٥٢٧، وقد اختصر السيوطي كلام القرافي على أسباب وضع الحديث. ثم أتى بكلامه على اللغة كما هو.
(٩) «ومقول القول» سقطت من ب. وزاد في أ و ب و ج: لأنّهم.
(١٠) في د: المذكورة. أي: أسباب الوضع.
(١١) عند فجال وفي المزهر: عليها.
(١٢) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

ولذا **لا تكاد تجد فروعاً موضوعةً على الإمام الشافعي** »، **ولا**(١) على شيخه إمامِ دار الهجرة «**مالك** بنِ أنسٍ » –رضي الله عنهما– **أو غيرِهما** من الأئمة المجتهدين؛ لنُدْرَته وقلّتِه خصوصاً مع اعتبار كثرتها(٢)، المدلول عليه بجمع الكثرة(٣).

ولذلك(٤) أي: غلبةِ(٥) الدواعي لوضع الحديث **جمعَ النّاسُ مِن كُتُبِ السنة** أو من كُتُب الحديث(٦) **موضوعاتٍ كثيرةً**، جيء بالوصف دفعاً لما يوهِمُه صيغةُ جمع السلامة من القلّة.

وجدوها ثبت في السنّة، **ولم يجدوا من اللغة**، أي: فنونِ الأدب، **وفروعِ الفقه مثلَ ذلك** في الكَثْرة **ولا قريباً منه** من وجودِ الموضوع في السنة من الكثرة، وإن وجد شيءٌ من ذلك [٩٩ب، ١٠١ج] فيهما ففي غاية النُدُور.

ولمّا كان الكذب والخطأ في اللغة وغيرها كالفقه **في غاية النَّدرة** بالفتح، والضمُّ لغةٌ فيه. اسمُ مصدرٍ –كما في «المصباح»(٧)– القلّة.

اكتفى العلماء بتلك(٨) العلومِ **بالاعتماد على الكُتُب المشهورة** بين أهل تلك(٩) الفنون، **المتداوَلِة** بالنظر والاشتغال بين الأفاضل؛ **فإنّ شهرتها**(١٠) عن مؤلفيها(١١)، **وتداولَها** بين أفاضل الفنّ **يمنع ذلك** المنقولَ **مع ضعف الداعية له. وهذا**(١٢) **هو الفرق**. انتهى.

وفي «المزهر»(١٣) للمّخَص: الجوابُ الحقُّ عن هذا أنّ أهل اللغة لم يهملوا البحث عن أحوال اللغات ورواتها جرحاً وتعديلاً، بل(١٤) فحصوا عن ذلك وبيّنوه كما بيّنوا ذلك في رواة الأخبار، من طَالعَ الكُتُبَ في طبقات اللغويين والنحاة

---

(١) عند فجال وفي نفائس الأصول والمزهر: أو.
(٢) أي: كثرة الفروع.
(٣) وهو «فروعاً».
(٤) في نفائس الأصول والمزهر: وكذلك.
(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: غلب.
(٦) في أ و ب و ج: الفقه. وقوله بعده: «أو من كُتُب الحديث» ليس في د.
(٧) ليس في د. المصباح المنير مادة (ندر).
(٨) عند فجال وفي نفائس الأصول والمزهر: فيها.
(٩) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.
(١٠) في أ و ب و ج: تداولها.
(١١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: مؤلفها.
(١٢) في أ و ب و ج: فهذا.
(١٣) المزهر ١:١٢٠.
(١٤) كذا في د والمزهر، وقد سقطت من أ و ب و ج.

وأخبارِهم وجد ذلك. وقد ألّف أبو الطيّب اللغوي «كتاب مراتب النحويين» فيه مراتب ذلك، وميّز أهل الصدق من أهل الكذب(١).

وفي «المزهر» كثير من ذلك في «نوع الموضوع»(٢) ونوعِ «معرفة الطبقات والثقات والضعفاء»(٣)، وغيرها من الأنواع.

ثمّ قال الإمام «الرازي»(٤) بعدما تقدّم عنه **والجوابُ عن الإشكالات كلِّها** المتعلّقةِ بالتواتر والآحاد: **أنّ اللغة والنحو والتصريف ينقسم**(٥) باعتبار قواعدها **إلى قسمين:**

قسمٌ منه أي: من القِسم المذكور(٦) **متواترٌ**(٧)، **والعلم الضروريّ حاصلٌ** لمن علمه(٨) **بأنّه كان في الأزمنة الماضية موضوعاً لهذه المعاني**، الموضوعِ هو(٩) لها الآنَ. **فإنّا نجد أنفسَنا جازمةً** [جزماً يقيناً](١٠) **بأنّ «السماء» و«الأرض» كانتا** أي: الكلمتان، [٧٨د] **مستعملتين في زمنه ρ في معناهما المعروف** الآنَ، وكذا من قبلُ، لكنّ(١١) لمّا كان في زمنه ρ انتهاءُ اللغة لمداها ووصولها لمنتهاها(١٢) جُعل على ذلك المدارُ(١٣).

وأفرد[٩٣أ] «معنى» مع أنّه مثنىً لإضافته لمثنىً، وهو أحد الأوجه فيه. وأعلى منه جمع المضاف كقوله(١٤) تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾(١)، وأضعفُ الثلاثة تثنيته(٢) كمعنييهما(٣).

---

(١) زاد في أ و ب و ج: ومن يُقبَل روايته ومن يُرَدُّ روايتُه. وهذه الزيادة ليست في المزهر. ينظر فيه النوع السادس: معرفة من تقبل روايته ومن تردّ ١:١٣٧.

(٢) وهو النوع الثامن: معرفة المصنوع ١:١٧١.

(٣) كذا العبارة في د والمزهر، وفي أ و ب و ج: في معرفة أهل الطبقات والضعفاء. وهو النوع الرابع والأربعون: معرفة الطبقات والحفاظ والثقات والضعفاء ٢:٣٩٥.

(٤) المحصول ١:٢١٦ والمزهر ١:١١٨.

(٥) في أ و ج و د: تنقسم.

(٦) ليس في د.

(٧) في المحصول: المتداول المشهول.

(٨) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٩) ليست في د.

(١٠) زيادة من د.

(١١) زاد في د: ذلك.

(١٢) كذا العبارة في د والفيض ١:٦٧٢، وفي أ و ب و ج: إنهاء لغة لمداركها.

(١٣) كذا العبارة في د والفيض ١:٦٧٢، وفي أ و ب و ج: جعل الفاظا.

(١٤) في أ و ب و ج: وكقوله.

وكذلك الوجدانُ النفسيُّ فيما ذُكر **«الماءُ» و«الهواء» و«النار» وأمثالها**، مما يكثُر دورانُه وتعمُّ الحاجةُ إليه، نجد أنفسَنا جازمةً أنّا تستعمله(٤) في زمنه ρ في معناها المعروف لنا. وهذه أمثلة اللغة.

ولذلك(٥) الوجدانُ النفسيُّ (٦) فيما ذُكر الجزم بأنّه **لم يزل الفاعلُ مرفوعاً، والمفعول منصوباً، والمضافُ إليه مجروراً** (٧). وهذه أمثلة النحو.

وأمثلة التصريف: قلب عينِ «قالَ» و«باعَ» للألف لم يزل كذلك فيما مضى، كما هو الآنَ.

وقسمٌ منه مظنونٌ لم يقم دليلٌ عليه(٨)، بل دليلُ رجحانِه. **وهو الألفاظ الغريبةُ** القليلة الدوران(٩) كما مرّ. **والطريق إلى معرفتها الآحاد**، والظّنّ ينشأ عن خبر الآحاد.

وأكثرُ ألفاظ القرآن باعتبار ما جاء منه بالتواتر(١٠) -وهو قراءة السبع. وقيل: العشر- **ونحوِه وتصريفِه** -معطوفان على «ألفاظ»- **من القسم الأوّل** المتواتر. **والثاني** أي: ما عُرِف بالآحاد منها(١١) **فيه** أي: القرآن **قليلٌ جداً، فلا يُتمسَّك به**: بالثاني **في القطعيّات**؛ لأنّه ليس متواتراً، **ويُتمسَّك**(١٢) **به في الظّنّيات** [١٠٢ج] لأنّه منها. **انتهى** كلام الرازي».

---

(١) من قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ٤﴾ التحريم٦٦: ٤.

(٢) «أضعفُ الثلاثة تثنيته» في أ و ب و ج: وأضعف البلاثه مسه. ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٣) من قوله «وأفرد الضمير...» ليس في د. ينظر: الكتاب (باب ما جرى من الأسماء والتي من الأفعال... مجرى الفعل...) ٢:٤٨، و(باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع) ٣:٦٢٤، و٦٢٢، وهمع الهوامع ١:١٧٣.

(٤) العبارة في د: وكذلك الوجدان فيما ذُكر نجد الماء والهواء والنار وأمثالها، مما يكثُر دورانُه وتعمُّ الحاجةُ إليه، مستعملةً...

(٥) كذا في س، وعند فجال وفي المزهر: وكذلك.

(٦) في ج: النفس. وليست في د. وفيها مكان «الجزم بأنّه»: مطابقاً.

(٧) من قوله في المتن «وكذلك الماءُ» إلى «مجروراً» ليس في المحصول.

(٨) في د: علمه.

(٩) في د: التي ليست كثيرة الدوران.

(١٠) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(١١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ومنها.

(١٢) في أ و ب و ج: وتمسّك.

خاتمةٌ

لأحكام السّماع

قال الشيخ «بهاء [١٠٠ب] **الدين بن النحاس» في «التعليقة»** على «المقرّب»(١): **النقل** من الأديب(٢) **عن النفي** بقوله: «لم أجده» أو «لم أر فيه شيئاً»، **فيه شيءٌ؛ لأنّ حاصله** أي: حاصل النقل عنه، أي: المرادَ منه(٣)، **أنّني لم أسمع هذا، وهذا** الحاصل **لم**(٤) **يدلّ على أنّه لم يكن**.

ويمكن أن يُجاب بأنّ هذا الحاصل إذا صدر من إمامٍ نحريرٍ متتبّعٍ(٥)، بمنزلةِ التصريحِ بعدم ورود ذلك، ونظيرَ ما قال علماء الأثر إذا قال المحدّثُ الحافظُ المتقنُ في حديثٍ: «لا أعرفه» فهو كنايةٌ عن كونه لا أصلَ له. انتهى(٦).

واحتمالُ ورودِه احتمالٌ عقليٌّ(٧) ولا مدارَ عليه في هذه العلوم.

---

(١) قوله: «على المقرّب» ليس في د. وزاد فيها بعد «النحاس»: الحلبي.

(٢) في د: الأدنى.

(٣) في د: حاصل النقل عن النفي أي معناه.

(٤) عند فجال: لا.

(٥) كذا في د والفيض ١:٧٢، وفي أ و ب و ج: شَبِعٍ.

(٦) من قوله «ونظير ما قال ...» ليس في د. والمنقول من تدريب الراوي (النوع: ٢٢) ١:٣٤٤.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فعليّ. وفي الفيض: واحتمال وروده احتمال عقلي، ولا مدار عليه في النقليات.

تنبيه

تقدّم(١) أنّه يُستعمل في عُرفِ المصنّفين فيما يُؤخذ من سابقه بالتنبيه والفكر(٢).

بعد أن قرّرتُ(٣) **هذا الكتاب** كتابَ السّماع، **بفروعه** السابقِ بيانُها، **وجدتُ** «الكمالَ أبا البركات **بنَ الأنباري» قال في أصوله** المسمّى بـ«لُمَعِ الأدلّة»(٤): **أدلةُ**(٥) **النحو ثلاثةٌ: نقلٌ وقياسٌ واستصحابُ حالٍ**؛ لأنّه إمّا منقولٌ عن العرب، أو مقيسٌ عليه، أو استصحابٌ لحال ما نقله كما كان لعدم مجيء مقتضى خلافِه.

فالنقل(٦) أي: المنقول **هو الكلام العربيّ الفصيح**؛ لسلامته(٧) عن اللّحن، **المنقولُ** عمّن يُعتَدّ به **الصحيحُ**(٨) لصحّة سنده(٩) **الخارجُ** لشياعه **عن حدّ القلّة** المقتضية للشذوذ، والقصرُ على السماع **إلى حدّ الكثرة** المقتضية للاطّراد.

وعلى هذا التعريفِ لـ«النقل» **يخرج**: من الخروج، أي: عن تعريف النقل المذكور(١٠)، **ما**: كلامٌ، **جاء على غير** نهجِ **كلام العرب**(١١) المحتجّ بكلامهم، **من المولّدين وغيرهم** ممن لا يُعتَدّ به، ولا يُحتجّ بكلامه.

والظرف لغوٌ، متعلّقٌ بـ«جاء» و«من» للابتداء، أو مستقرّ حالٍ من فاعله، أو من «ما» و«من» للبيان(١٢).

وعليه يخرج(١٣) **ما جاء شاذًّا في كلامهم، نحو**(١) **الجزم بـ«لن»**(٢)، ففي «صحيح البخاري»(٣)، عن «ابن عمر» فقال(٤) له الملَك في عالم الرؤيا: «لن تُرَعْ» بالجزم.

---

(١) يراجع (٢٠أ). وقوله «تقدم أنه» ليس في د.

(٢) في د: بالتنبيه والتفكير والأذكار.

(٣) كذا في س ول، وعند فجال: حررتُ.

(٤) لمع الأدلة ٨١. وهذا التنبيه هو تلخيص لثمانية فصول كما سيصرّح في آخر التنبيه. وسأشير إلى بداية كل فصل.

(٥) لمع الأدلة، الفصل الثاني في أقسام أدلة النحو.

(٦) في أ و ب و ج والنقل. لمع الأدلة، الفصل الثالث في النقل.

(٧) في د: السالم.

(٨) المنقولُ الصحيحُ عند فجال: المنقولُ النقلَ الصحيحَ. وقد زادها الأفغاني محقق لمع الأدلة عن الاقتراح.

(٩) في د مكان «لصحة سنده»: في ذاته وفي الوصول لقائله.

(١٠) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: تعريف النقل.

(١١) «ما جاء على غير كلام العرب» عند فجال وفي اللمع: ما جاء من كلام غير العرب.

(١٢) هذان السطران ليسا في د.

(١٣) العبارة في د: ويخرج بقوله الخارج عن حدّ القلّة.

وقال الشاعر: [من المنسرح]

لن يَخِبِ الآنَ مِن رجائِك مَن حرّك مِن دونِ بابِك الحَلَقه (٥)

[٩٤أ] **والنصب بـ«لم»**(٦)، نحو قراءة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾﴾(١) بنصب «نشرح» شاذاً.(٢) وقول علي τ: [من الرجز]

---

(١) في أ و ب و ج: بمعنى في تذكرة أبي حيّان ١٨١: حكى اللحياني أن من العرب من ينصب بلم ويجزم بلن.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤:١٨٦١، ومغني اللبيب (لم) ٣٦٥، والقاعدة: ١١ من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام ٩١٦، وهمع الهوامع ٤:٩٧.

(٣) من خمسِ طرقٍ عن نافعٍ وسالمٍ. وتمام الحديث: كان الرجل في حياة النبي ρ إذا رأى رؤيا قصّها على النبي ρ فتمنيتُ أن أرى رؤيا أقصُّها على النبي ρ وكنتُ غلاماً شاباً عزباً وكنتُ أنام في المسجد على عهد النبي ρ فرأيتُ في المنام كأنّ ملَكين أخذاني فذهبا بي إلى النار، فإذا هي مطويّةٌ كطيّ البئر، وإذا لها قرنان كقرني البئر، وإذا فيها ناسٌ قد عرفتُهم فجعلتُ أقول: أعوذ بالله من النار، أعوذ بالله من النار! فلقيهما ملَكٌ آخرُ، فقال لي: لن تراع. فقصصتُها على حفصة، فقصّتها حفصةُ على النبي ρ فقال: نِعمَ الرجلُ عبد الله لو كان يصلي بالليل. قال سالمٌ: فكان عبد الله لا ينام من الليل إلا قليلا. ينظر: ٣:١٣٦٧، في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ١٩، رقم: ٣٥٣٠ و٣٥٣١. والرواية فيها: لن تراع وفي ٦:٢٥٧٨، كتاب التعبير، باب الأمن وذهاب الروع في المنام ٣٥، رقم: ٦٦٢٥. والرواية فيها: لم تُرَعْ. ورقم: ٦٦٢٦. والرواية فيها: لن تراع. وفي ١:٣٧٨، كتاب التهجد في الليل، باب فضل قيام الليل ٢، رقم: ١٠٧٠، وفي ١:٣٨٨، باب فضل من تعارّ من الليل فصلّى ٢٠. رقم: ١١٠٥. والرواية فيها: لم ترع. قال ابن حجر في الفتح ٣:٧: قوله: (لم ترع) بضم أوله وفتح الراء، بعدها مهملةٌ ساكنةٌ. أي: لم تخف. والمعنى: لا خوف عليك بعد هذا. وفي رواية «الكشميهني» في «التعبير»: لن تراع. وهي رواية الجمهور بإثبات الألف. ووقع في رواية «القابسي»: لن ترع. بحذف الألف. قال «ابن التين»: وهي لغةٌ قليلةٌ. أي الجزم بـ«لن». حتى قال «القزاز»: لا أعلم لها شاهداً. وتُعقّب بقول الشاعر:

لن يخبْ الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

وبقول الآخر: [أيادي سبا يا عزّ ما كنتُ بعدكم فلن يَحْلُ للعينين بعدكِ منظرُ]

وقال ٧:٩٠: وقوله (لن ترع) كذا للقابسي. قال ابن التين: هي لغةٌ قليلةٌ. يعني الجزم بـ«لن». قال القزاز: ولا أحفظ لها شاهداً. وروى الأكثر بلفظ «لن تراع» وهو الوجه. وقال ١٢:٤١٨: ووقع عند كثيرٍ من الرواة: «لن ترع» بحرف «لن» مع الجزم. ووجّهه ابن مالكٍ: بأنّه سكّن العين للوقف، ثم شبّهه بسكون الجزم، فحذف الألف قبله، ثم أجرى الوصلَ مُجرى الوقف. ويجوز أن يكون جزمه بـ«لن» وهي لغةٌ قليلةٌ حكاها «الكسائي».

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: عمّا.

(٥) روي لأعرابيٍّ مع بيتين في الحسين بن علي. والبيت في لمع الأدلة ٨٢، وهمع الهوامع ٤:٩٧، رقم: ١٠٠٣، وشرح أبيات المغني ٥:١٦١، رقم: ٤٦٤ وحاشية الخضري ٢:١١٩.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢:١٥٧٥، وارتشاف الضرب ٤:١٦٤٣، ومغني اللبيب (لن) ٣٧٥، و (القاعدة: ١١) من القواعد الكلية فيه ص ٩١٦، وهمع الهوامع ٤:٣١٣. وسيأتي في المسألة الرابعة من الفصل الأول في كتاب القياس النصب بـ(لم) والجزم بـ(لن) (١١٦أ).

في أيِّ يوميَّ مِن الموت أَفِرْ

أيومَ لم يُقدرَ أم يومَ قُدِرْ (٣)

والجرِ بـ«لعل» في لغة «عُقَيلٍ»(٤)، قال شاعرهم: [من الطويل]

فقلتُ: ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جَهرةً … لعلّ أبي المِغوارِ منكَ قريبُ (٥)

ونصبِ الجزأين بها.

وفي «المغني»(٦) لـ«ابن هشام»: (وزعم يونسُ أنّ ذلك لغةٌ لبعض العرب، وحكى: «لعل أباك منطلقاً».

وتأويلُه عندنا «يوجد»، وعند الكسائي على إضمار «يكون»).

وفيه أنّه لم تُقدّم(٧) «إن» و«لو» الشرطيتان، وإنّما يطّرد حذفُهما مع اسمهما عند ذلك.

ونصبِهما بـ«ليت»(٨) نحوُ قولِه: [من الرجز]

يا ليتَ أيام الصبا رواجعا(٩)

[٧٩د] وهو محمولٌ على حذف الخبر، والتقدير: «أقبلتْ» لا «تكون»(١٠) خلافاً لـ«الكسائيّ».

---

(١) الشرح ٩٤: ١. وهي قراءة أبي جعفر المنصور. ينظر: المحتسب ٢:٣٦٦، والبحر المحيط ٨:٤٨٣، والدر المصون ١١:٤٣، ومعجم القراءات ١٠:٤٨٧.

(٢) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٣) رجز للحارث بن المنذر الجرمي، تمثّل به عليّ كرّم الله وجهه في يوم صفّين. وهو في نوادر أبي زيد ١٦٤، والخصائص ٣:٩٤، والمحتسب ٢:٣٦٦، وسر صناعة الإعراب ١:٨٥، ولمع الأدلة ٨٢، والجنى الداني ٢٦٧، وشرح أبيات المغني ٥:١٣٢، رقم: ٤٤٧، وحاشية الخضري ٢:١٢٨.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣:١٢٨٢، والتصريح ١:٢٩٦ و٦٣١، وهمع الهوامع ٤:٢٠٧.

(٥) الشطر الأول ليس في د. والبيت من قصيدة لـ«كعب بن سعد الغنوي»، في رثاء أخيه أبي المغوار «هرم». وهو في لمع الأدلة ٨٢، والمقاصد النحوية ٢:٤٣٠، رقم: ٥٥١،وشرح الأشموني ١:١٠٨، رقم: ٦٠، والتصريح ١:١٩١، رقم: ١٣٥، وهمع الهوامع ٤:٢٠٧، رقم: ١١٢١، و٥:١٣٤، رقم: ١٥١٦، والخزانة ١٠:٤٢٦، رقم: ٨٧٧، وشرح أبيات المغني ٥:١٦٦، رقم: ٤٦٨، وشرح شواهد ابن عقيل ١٣٩.

(٦) مغني اللبيب ٣٧٧.

(٧) في د: يتقدم.

(٨) زاد في د: كذلك. ينظر: ارتشاف الضرب ٣:١٢٤٢، ومغني اللبيب (ليت) ٣٧٦، وهمع الهوامع ٢:١٥٦.

(٩) رجزٌ ينسب للعجاج في ملحقات ديوانه ٤٠٥. وهو في الكتاب ٢:١٤٢، والأصول في النحو ١:٢٤٨،ورصف المباني ٢٩٨،والمفصّل ٢٨، و ٣٠٢، ولمع الأدلة ٨٢، وشرح المفصل ١:١٠٤، والتذييل والتكميل ٤:٢٦٧، ٥:٢٨، والجنى الداني ٤٩٢، والخزانة ١٠:٢٣٤، رقم: ٨٤١، وشرح أبيات المغني ٥:١٦٤، رقم: ٤٦٦.

(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: يكون.

وقولُ [١٠٣ج] ورقةَ بنِ نوفلٍ » في حديث «بدء الوحي»(١) «يا ليتني فيها جَذَعاً » –على رواية نصب «جَذَعاً»– خُرِّج على أنّ خبرها محذوفٌ، و«جذعاً» حالٌ من ضميره: «أُوجد جذعاً ».(٢)

وهي: النقلُ (٣) بمعنى «المنقول»، **ينقسم إلى تواترٍ وآحادٍ** (٤):

فأمّا التواتر فلغة القرآن أي: غير قراءته الشاذة. كما مرّ. أمّا هي (٥) فلغاتها آحاد. (٦) **وما تواتر من السنّة وكلام العرب** عن قائله.

وهذا القسم من النقل **دليلٌ قطعيٌّ** للتواتر **من**(٧) **أدلّة النحوِ يُفيد العلم** للعارف بذلك الفنِّ ولغيره(٨) [١٠١ب] ممن اطّلع على التواتر.

---

(١) صحيح البخاري ١:٤ في كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ρ ١، رقم: ٣. وصحيح مسلم ١:١٣٩، في كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ρ ٧٣، رقم: ٢٥٢. قال الإمام النووي في شرح مسلم ١:٤٨٣: وأما قوله (جذعاً) فهكذا هو الرواية المشهورة في الصحيحين وغيرهما بالنصب. قال القاضي: ووقع في رواية «ابن ماهان» «جَذَعٌ» بالرفع، وكذلك هو في رواية «الأصيلي» في البخاري. وهذه الرواية ظاهرةٌ وأمّا النصب فاختلف العلماء في وجهه: فقال الخطابي والمازري وغيرهما: نُصب على أنّه خبر «كان» المحذوفة تقديره: ليتني أكون فيها جذعاً. وهذا يجيء على مذهب النحويين الكوفيين. وقال القاضي: الظاهر عندي أنّه منصوب على الحال وخبر «ليت» قوله: «فيها». وهذا الذي اختاره القاضي هو الصحيح الذي اختاره أهل التحقيق والمعرفة، من شيوخنا وغيرهم ممن يُعتمد عليه. وقال ابن حجر في الفتح ١:٢٦: قوله: (يا ليتني فيها جَذَعٌ) كذا في رواية الأصيلي، وعند الباقين: «يا ليتني فيها جذعاً» بالنصب على أنه خبر «كان» المقدرة. قاله الخطابي، وهو مذهب الكوفيين في قوله تعالى ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١] وقال ابن بري: التقدير: يا ليتني جعلت فيها جذعاً. وقيل: النصب على الحال إذا جعلت «فيها» خبر «ليت» والعامل في الحال ما يتعلّق به الخبر من معنى الاستقرار. قاله السهيلي. وضمير «فيها» يعود على أيام الدعوة. و «الجذع» الصغير من البهائم.

(٢) في د: أي أوجد وأنا جَذَعٌ. قال ابن الطيب ١:٦٨٠: قوله: (و بـ«ليت») أي: نصب الجزأين بـ«ليت». حكاه الفراء وبعض أصحابه...وبعضهم يرتكب في مثله التأويلَ بحذف خبر «ليت»، وجعْلِ «جذعاً» حالاً من ضميره... والأصل خلافُ التأويل، ولا سيّما بعد ثبوته لغةً في الباب كلّه.

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: البدل. وقوله: «بمعنى المنقول» ليس في د.

(٤) لمع الأدلة، الفصل الرابع في انقسام النقل ٨٣. والمزهر النوع الثالث، معرفة المتواتر والآحاد ١:١١٣.

(٥) في أ و ب: القرات. وفي ج: القراءات.

(٦) في د: شواذّه.

(٧) في أ و ب و ج: عن.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وغيره.

قال في «اللُّمع»(١): واختُلف في ذلك العلم، فذهب الأكثرون [إلى](٢) أنّه ضروريٌّ، واستدلوا على ذلك بأنّ الضروريّ الذي(٣) بينه وبين مدلوله ارتباطٌ معقولٌ، كالعلم الحاصل عن الحواس الظاهرة(٤)، وهذا موجودٌ في خبر التواتر، فكان ضرورياً.

وذهب آخرون إلى أنّ ذلك نظريٌّ، واستدلوا على ذلك بأنّ بينه وبين النظر ارتباطاً؛ لأنّه يُشترط في حصوله نقلُ جماعةٍ يستحيل عليهم الاتفاقُ على الكذب دون غيرهم، فلمّا اتفقوا عُلِم أنّه صدقٌ.

وزعمت طائفةٌ قليلةٌ أنّه لا يفيد العلم، وتمسّكت بشبهةٍ ضعيفةٍ هي أنّ العلمَ لا يحصلُ بنقل كلّ واحدٍ منهم، فكذلك لا يحصل بنقل جماعتهم. وهذه شبهةٌ ظاهرة الفساد؛ فإنّه(٥) يثبت للجماعة ما لا يثبت للواحد فإنّ الواحد لو رام حملَ حِملٍ ثقيلٍ لا يمكنه ذلك، ولو اجتمع على حمله جماعةٌ لأمكنَ ذلك. فكذا هنا.

---

(١) لمع الأدلة ٨٣. والمزهر ١:١١٣.

(٢) الزيادة من اللمع والمزهر.

(٣) زاد في النسخ: ليس.

(٤) في اللمع والمزهر: من الحواس الخمس.

(٥) زاد في أ و ب و ج: قد. وليست في اللمع والمزهر.

تنبيه(١): قضيّةُ إخراجه المتواتر من السنة عنه ρ تواتر النقل بثبوت العربيّة بما جاء عنه كذلك، سواءٌ أكان قصيراً أم طويلاً.

وقد بيّن الحافظُ ابنُ حجر العَسْقَلانيّ(٢) في «شرح نخبته»(٣) كثرةَ وجود الحديث المتواتر، وردّ على مَن زعم عزته.

وألّف المصنّفُ جزءاً، أودع فيه الكثيرَ منها، سمّاه «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة».

ويتحصّلُ من هذا مع ما سبق عن أبي حيّان»(٤) لمن بعدَه أنّ السنة المتواترة لفظاً تثبت(٥) بها الأحكامُ العربيّة؛ لحصول العلم بصدور ذلك منه ρ، وهو أفصح مَن نطَق بالضاد»(٦)، ودون ما جاء بخبر الآحاد. والله أعلم.

وأمّا الآحاد فما تفرّد بنقله [٩٥أ] عن العرب **بعضُ أهل اللغة** ويُسمّى بـ«الفرد». وأفرد له المصنّف في «المزهر»(٧) نوعاً -**ولم يوجد فيه شرطُ التواتر.**

حكمه: **هو(٨) دليلٌ** أيضاً **مأخوذٌ به** لوجود نَقْل العدلِ الضابطِ.

واختلفوا في إفادته العلم **والأكثرون على أنّه يُفيد الظنّ(٩).**

وزعم بعضهم أنّه يُفيد العلمَ، وليس بصحيحٍ لتطرّقِ الاحتمالِ فيه.

وزعم بعضهم: إن(١٠) اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورةً، كخبر التواتر لوجود القرائن(١١).

والصحيح ما عليه الأكثرون. واستفادة العلم في الأخير من القرائن(١٢) لا من الخبر.

وشرطُ التواتر(١٣) عند أكثر العلماء **أن يبلغ عددُ ناقليه.**

في «المزهر»(١٤): عدد النقَلَة.

---

(١) في أ و ب و ج: بينه. ولعل ما أثبته هو الصواب. وما بعدها ليس في د.
(٢) أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل الشافعي. توفي سنة ٨٥٢هـ. الضوء اللامع ٢:٣٥.
(٣) نزهة النظر ٤٥.
(٤) في بحث الاحتجاج بالسنة.
(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ثبت.
(٦) حديث من الشمائل، وقد سبق تخريجه.
(٧) وهو النوع الخامس: معرفة الأفراد ١:١٢٩.
(٨) عند فجال وفي اللمع والمزهر: وهو.
(٩) ينظر: تدريب الراوي ١:١٣٧.
(١٠) كذا في د واللمع والمزهر، وفي أ و ب و ج: إذا.
(١١) كلام الشارح إلى هنا من تتمة كلام ابن الأنباري في لمع الأدلة.
(١٢) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: واستناده العلمَ في الأخير من التواتر.
(١٣) لمع الأدلة، الفصل الخامس في شرط المتواتر ٨٤.
(١٤) واللمع أيضاً.

عدداً -في «المزهر»: حدّاً(١)- **لا يجوز على مثلهم الاتفاقُ على الكذب**(٢)، ولا وقوعُه منهم اتفاقاً(٣) من غير قصد. كنقلة لغة القرآن، وما تواتر من السنّة وكلام العرب؛ فإنّهم انتهوا لذلك الحدّ.

قال [١٠٤ج] في «اللّمع»(٤): وذهب قومٌ إلى أنّ شرطه أن يبلغوا سبعين(٥)، وآخرون اثني عشر، وآخرون خمسةً.

والصحيح الأوّل، وأمّا تعيينُ تلك الأعداد فإنّما(٦) اعتمدوا(٧) فيها على قِصص ليس بينها وبين حصول العلم بأخبار التواتر(٨) ملازمةٌ، إنّما(٩) اتّفق وجودها(١٠) مع هذه الأعداد، فلا يكون فيها حجّةٌ لاعتبارِ خصوصِ ذلك العددِ(١١).

وشرطُ الآحاد(١٢) ليحتجَّ به(١٣) **أن يكون ناقله**(١٤) **عَدْلاً** لـ[ـه] روايةٍ. كما يومئ له قولُه: **رجلاً كان أو امرأةً**.

ومن الرواية عن المرأة ما قال أبو زيدٍ في «نوادره»(١٥): قلتُ لأعرابيّةٍ بالعيون(١٦) ابنة مئة سنةٍ: ما لك لا تأتين أهل الرُّفقة(١٧)؟ قالت: إنّي لأخزى أن أمشي في الرفاق(١٨). أي: أستحي. [١٠٢ب]

---

(١) في اللمع والمزهر: إلى حدّ.
(٢) ينظر: تدريب الراوي ٢:٧٣.
(٣) «منهم اتفاقاً» كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٤) لمع الأدلة ٨٤ والكلام السابق نقله الشارح منه. والمزهر ١:١١٤.
(٥) كذا في د واللمع والمزهر. وزاد فيهما: وذهب آخرون إلى أنّ شرطه أن يبلغوا أربعين. وفي أ و ب و ج: تسعين.
(٦) «وأمّا تعيينُ تلك الأعداد فإنّما» كذا في اللمع والمزهر. وفي د: وتعيين تلك الأعداد إنّما. وقوله: «والصحيح الأول» ليس في د. وفي أ و ب و ج: ويعتبر تلك الأعداد وإنما.
(٧) في ب: اعتدوا.
(٨) كذا في اللمع والمزهر، وفي النسخ: أولئك.
(٩) «ملازمةٌ، إنّما» في اللمع والمزهر: مناسبة وإنّما.
(١٠) كذا في اللمع والمزهر، وفي أ و ب و ج: انتفى وجوده. وفي د: اتفق وجوده.
(١١) «لاعتبارِ خصوصِ ذلك العددِ» ليس في د واللمع والمزهر.
(١٢) لمع الأدلّة، الفصل السادس في شرط نقل الآحاد ٨٥. والمزهر النوع السادس، معرفة من تُقبل روايته ومن ترد ١:١٣٨.
(١٣) في د: بمرويّها.
(١٤) في أ و ب و ج: قائله.
(١٥) النوادر في اللغة ١٤٥، والأمالي للقالي ٢:٢٧٩، ٢٨٠، والمزهر ١:١٣٩.
(١٦) موضع بين واسط ومكة. ينظر: معجم البلدان (العيون) ٤:١٨٠.
(١٧) كذا في النوادر والأمالي، وفي أ و ب و ج: الوقعة. وفي د: الرفعة. وفي المزهر: الزققة.
(١٨) كذا في النوادر والأمالي، وفي النسخ: الشتاء. وفي المزهر: في الزقاق.

قال أبو زيد[1]: زعموا أنّ امرأةً قالت: لبنتها: احفظي ثيابك[2] ممن لا تنشرين[3]. أي: تعرفين[4].

وذكر في «المزهر»[5] أمثلةً لذلك من «الجمهرة».

وفي «الغريب المصنَّف»[6]: قال الأصمعي: أخبرني «أبو عمرو»[7] قال: قال لي ذو الرمة: ما رأيتُ أفصح من أَمَةِ بني فلان، قلتُ لها: كيف كان مطرُكم؟[8] قالت: غِثنا[9] ما شئنا.

حرًّا كان أو عبدًا كما يُشترطُ في نقل الحديث ذلك والجامع بينهما حتى حُمِلَ[10].

نقلُ هذا على نقل اللغة **لأنّ باللغة معرفةَ تفسيرِه** أي: معناه المدلول له **وتأويلِه**: معناه [٨٠أ] أي صَرَفَ إليه المانعُ من المدلول له.

فاشتُرط في نقلها ما اشترط[11] **في نقله** من عدالة الراوي وضبطه.

زاد في «اللُّمع»: وإن لم يكن[12] في الفضيلة من شكله.

فإن كان ناقلُ اللغة فاسقًا لم يُقبل نقله.

قال «ابن فارس» في «فقه اللغة»[1]: تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثّقات ذوي الصدق والأمانة، ويتقى المظنون.

المظنون.

---

(١) النوادر ٤٨٠، والمزهر ١:١٣٩.

(٢) كذا في د، في أ: منانك. وفي ب: صفاتك. وفي ج: سنانك. وفي النوادر والمزهر: بيتك.

(٣) كذا في د والمزهر، وفي أ و ب: تنشرف. وفي ج: تشتري. وهو خطأ. في النوادر: تنشدين.

(٤) مثل من أمثال العرب، وهو: احفظي بيتك ممن لا تنشدين. ينظر: جمهرة الأمثال ١:١٤٩، رقم: ١٤٠، مجمع الأمثال ١:٢١١، رقم: ١١٢٩، والمستقصى ١:٦٨، رقم: ٢٦٤. ونسب روايته في لسان العرب وتاج العروس مادة (نشد) للمفضّل الضبّي. قال الزمخشري: أي ممن لم تحكمي معرفته حتى إذا ضلّ أعياكِ تعريفُه وإنشادُه. يُضرب في التحفّظ من المجهول الذي لا معرفة بينك وبينه.

(٥) المزهر ١:١٣٩.

(٦) الغريب المصنف ١:٣٩٥ [نسخة تونس]، ومجالس ثعلب ١:٢٨٨ والمزهر ١:١٣٩. تنظر الرواية في لسان العرب وتاج العروس مادة: (غيث).

(٧) هو أبو عمرو بن العلاء، كما في الغريب المصنف والمزهر.

(٨) في د: قطركم.

(٩) كذا في الغريب المصنف [نسخة تونس] والمزهر، وفي أ: غثينا. وفي ب: غبيا. وفوقها إشارة خطأ. وفي ج: غشينا. وفي د: علنا.

(١٠) ينظر: تدريب الراوي ١:٣٤٧. وقد سبق ذكر ابن علان هذا الكلام. يراجع (٦٤أ).

(١١) في أ و ب و ج: يشترط.

(١٢) في اللمع والمزهر: تكن.

ثم أخرج عن «الخليل» قال: إن النحارير[2] ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب؛ إرادة اللّبْس[3] والتعنيت.

قال «ابن فارس»: فليتحرّ آخذُ اللغة أهلَ الأمانة والصدق والعدالة؛ فقد بلغنا من أمر مشيخة بغدادَ ما بلغنا.

وقُبِلَ نقلُ[4] **العدلُ الواحد.**

قال «ابن الأنباري»[5]: ولا يُشترط[6] موافقةُ غيره[7] في النقل؛ لأنّ الموافقة لا تخلو[8] إما أن تُشترطُ[9] لحصول العلم أو لغلبة الظن. بطَلَ الأوّلُ؛ لأنه لا يحصل بنقل الاثنين[10]، فوجب أن يكون لغلبة الظّنّ. وإذا كان[11] لغلبة الظّنّ فقد حصلت بخبر الواحد [٩٦أ] من غير موافقة.

وزعم بعضهم[12] أنّه لا بدّ من اثنين[13] كالشهادة. وهذا ليس بصحيح؛ لأنّ النقل مبناه على المساهلة، بخلاف الشهادة. ولذا[14] يُسمع من النساء على الانفراد مطلقاً، ومن العبيد[15]، ولا يُشترط فيه الدعوى. وكلّ ذلك معدومٌ في الشهادة، فلا يُقاس أحدهما بالآخر.

ويُقبل نقلُ أهل الأهواء[16] من ذوي البِدَع[17] **إلا أنّ يكونوا ممن يتديّنون**[1] **بالكذب**، كالخطابيّة من الرافضة.

---

(١) الصاحبي ٤٨، والمزهر ١:١٣٧. وقد سبق نقل كلام ابن فارس هذا في فصل الاستشهاد بكلام العرب (٦٤أ) ص ٢٢٨.

(٢) كذا في د والصاحبي والمزهر، وفي أ و ب و ج: النحاة. وفي هامش ج: بياض في الأصل.

(٣) في أ و ج للبْسِ.

(٤) سقطت من أ و ب و ج.

(٥) اللمع ٨٥، والمزهر ١:١٣٨.

(٦) كذا واللمع والمزهر، وفي أ: تشرط. وفي ب و ج: تشترط.

(٧) زاد في د: له.

(٨) كذا العبارة في د واللمع والمزهر، وفي أ و ب و ج: لأنّ النقل لا يخلو.

(٩) أي: تشترط فيه الموافقة.

(١٠) في اللمع والمزهر: بطل أن يقال لحصول العلم لا يحصل العلم بنقل الاثنين.

(١١) سقطت من أ و ب و ج.

(١٢) وهو إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة الجهمي، وأبو علي الجبائي شيخ المعتزلة. ينظر: المعتمد ٢:٦٢٢، وتدريب الراوي ١:٦٤.

(١٣) في اللمع: من نقل اثنين عن اثنين حتى يتّصل بالمنقول عنه.

(١٤) في اللمع: فهذا. وفي المزهر: ولهذا.

(١٥) زاد في اللمع والمزهر: وتقبل فيه العنعنة.

(١٦) لمع الأدلة، الفصل السابع في قبول نقل أهل الأهواء ٨٦. والمزهر ١:١٤١.

(١٧) قوله: «من ذوي البدع» ليس في د.

قال «ابن الأنباري» لأنه[٢] إذا لم تكن بدعتُه حاملةً له على الكذب، فالظاهرُ صدقُه.

وأمّا المرسل[٣] -بصيغة المفعول- **وهو** عند الأدباء: **الذي انقطع سنده** بأيّ انقطاعٍ كان، **نحو أن يروي «ابن دريدٍ»** بصيغة التصغير، وآخره مهملةٌ، والتحتيّة فيه ساكنةٌ - **عن «أبي زيدٍ»**[٤]، وبينهما مفاوزُ تتقطّع فيها[٥] الأعناق.

والمجهولُ[٦] **وهو الذي لم يُعرف ناقلُه** عن قائله. وذلك **نحو أن يقول أبو بكرٍ** محمدُ **بنُ** القاسمِ [١٠٥ج] بنِ بشارِ بنِ بيانٍ، الإمامُ **الأنباريُّ حدثني رجلٌ عن «ابنِ الأعرابيّ»**. فقوله «رجلٌ» مجهولٌ غيرُ معلومٍ عينُه[٧] ولا وصفُه.

وجواب «أمّا» قوله:[٨] **فلا يقبلان؛ لأنّ العدالة** أي: ظَنَّ قيامِها بالراوي **شرْطٌ في قبول النقل وانقطاعُ السند** في المرسل **والجهلُ بالناقل** في المجهول[٩] **يوجبان الجهلَ بالعدالة**. وإذا فُقِدَ الشرطُ فُقِدَ المشروطُ. **فإنّ من لم يُذكر اسمه** بإسقاطه أو إبهامه[١٠] **أو ذُكر** اسمه الذي يعيّنه[١١] **ولم يُعرف** بمجرده، كـ«حدّثني[١٢] أحمدُ» غير مقيّدٍ بما يرفع لبسه **لم تُعرف عدالتُه**[١٣] **فلا يُقبل نقلُه**، لفقدِ شرطِ قبولِه من قيامها به[١٤].

---

(١) كذا في الفيض ١:٦٨٤ والمزهر، وعند فجال وفي اللمع: يتدين.

(٢) اللمع ٨٧ والمزهر ١:١٤١.

(٣) لمع الأدلة، الفصل الثامن في قبول المرسل والمجهول ٩٠. والمزهر، النوع الرابع، معرفة المرسل والمنقطع ١:١٢٥.
وينظر: تدريب الراوي (النوع: ٩) ١:٢١٤.

(٤) اللمع ٩٠.

(٥) في د: تقطّع دونها.

(٦) المزهر ١:١٤١. وينظر: تدريب الراوي ١:٣٦٧.

(٧) في د: حاله.

(٨) «جواب أمّا قوله» ليس في د.

(٩) في د: لإبهامه.

(١٠) العبارة في د: بحذفه كما في الأول، أو بإبهامه كما في الثاني.

(١١) «الذي يعيّنه» ليس في د.

(١٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لحديث.

(١٣) في أ و ج: نعرف. في ب: يعرف.

(١٤) العبارة في د: لعدم شرط قبولها من قيام العدالة به.

[١٠٣ب] **وقيل: يقبلان لأنّ الإرسال صدر ممّن**(١) من شخصٍ ثقةٍ **لو أَسْنَدَ**، ولم يحذف ذلك الراوي(٢)، **لم**(٣) لعدالته **ولم يتّهم في إسناده** لكونه ثقةً. **فكذلك**: كعدم اتّهامه في السند الموصول لا يتّهمُ **في إرساله. فإنّ التُّهْمة** بضم الفوقيّة وفتح الهاء وسكونها، الشكّ والريبة كما في «المصباح»(٤). وأصلها الواو لأنّها من «الوهم»(٥).

لو تطرّقت إلى إرساله باحتمال كون المحذوف غير ثقةٍ، دلّس فيه **تطرّقت**(٦) **إلى إسناده** باحتمال تعديله غير العدل مواطأةً ومداهنةً، فيفسد(٧) بابُ الرواية(٨).

قال في «اللُّمع»(٩): ويُجاب بأنّ هذا فاسدٌ؛ لأنّ المسنَد قد صرّح فيه باسم الناقل، فأمكن الوقوفُ على حقيقته، بخلاف المرسَل. فلا يلزم من قبولِ المسنَد قبولُ المرسل. انتهى.

والإسناد والإرسال في كلامه بمعنى «المفعول»(١٠).

وكذلك: المرسلِ في علّة قبوله(١١) **النقلُ عن المجهول** يُقبل؛ لأنّه نقل **يصدر ممّن**(١٢) **لا يُتّهم في نقله؛ لأنّ التُّهمة لو تطرّقت إلى نقله عن المجهول** بالرّواية عن غير الثّقات، **لتطرّقت إلى نقله عن المعروف**.

قال في «اللُّمع»(١٣): وهذا ليس بصحيح؛ لأنّ النقل عن المجهول لم يُصرّح فيه باسم الناقل، فلم يُمكن الوقوف على حقيقة حاله، بخلاف ما إذا صرّح باسمه، فبانَ أنّه لا يلزم من قبولِه المعروفَ قبولُ المجهول.

وفي «الإنصاف»(١٤) لابن الأنباري: «لا يُحتجّ بشعرٍ لا يُعرف قائلُه».

---

(١) سقطت من أ و ب و ج. ينظر: المزهر ١:١٢٥.
(٢) في د: ولم يحذف شيخه.
(٣) في أ و ب و ج: يقبل.
(٤) مادة: تهم.
(٥) من قوله «وسكونها الشك...» ليس في د. ومكان «الفوقية» في د: التاء.
(٦) عند فجال وفي اللمع والمزهر: لتطرقت.
(٧) كذا في د، وأ و ب و ج: فيستدّ.
(٨) زاد عند فجال: وإذا لم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله.
(٩) لمع الأدلة ٩١، والمزهر ١:١٢٥
(١٠) هذا السطر ليس في د.
(١١) العبارة في د: وكذلك النقل المرسل فجاء غلبة قبوله على قبول المجهول عن نقل المجهول.
(١٢) في أ و ب و ج: عن من.
(١٣) لمع الأدلة ٩١. والمزهر ١:١٤١.
(١٤) الإنصاف ٢:٥٨٣، و ط جودة مبروك ٤٦٨، والمزهر ١:١٤١. وقد ذكر في الفرع التاسع (٨٠أ).

يعني: خوفاً (١) من كونه لمولّد .(٢)

وكان على المصنّف حيث نقل دليل مصححي قبول المجهول ذكر الجواب [٨١د] عن كلٍّ من الدليلين.

كما في «المزهر»(٤) وهو ما ذكرناه عن اللُّمع إلاّ أنّه رمز له بقوله: **وهذا** القياس فيهما **ليس بصحيحٍ** لما تقرّر.

واختلف [٩٧أ] العلماء في جواز الإجازة(٥) والصحيحُ جوازها.

قال في «اللُّمع»(٦): لأنّ النبيّ ρ كتَب إلى الملوك، وأخبرت بها رسلُه، ونُزّل ذلك منزلةَ قوله وخطابه. وكتب صحيفةً في الزكاة والدِّيات، ثم صار الناس يخبُرون بها عنه، ولم يكن هذا إلا بطريق المناولة(٧) والإجازة، فدلّ على جوازها.

وذهب قومٌ إلى أنّها غير جائزة؛ لأنّه يقول: «أخبرني» ولم يوجد ذلك.

وهذا ليس بصحيح، فإنّه يجوز لمن يكلّمه إنسانٌ كتاباً، ذكر فيه أشياء أن يقول: أخبرني فلانٌ في كتابه بكذا وكذا(٨). ولا(٩) أن يكون كاذباً. فكذا ههنا(١٠). انتهى.

وقال ثعلب في «أماليه»(١١): قال زبير: اروِ عنيّ ما أحدّثه(١٢) من حديثي، فهذه إجازةٌ.

هذا المذكور في «التنبيه»، **حاصل ما ذكره «ابن الأنباريّ» في ثمانية فصولٍ [١٠٦ج] من كتابه.**

---

(١) كذا في المزهر، وفي أ و ب و ج: خضوضا.

(٢) هذان السطران ليسا في د.

(٣) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٤) المزهر ١:١٢٥، و١:١٤١.

(٥) لمع الأدلة، الفصل التاسع في جواز الإجازة ٩٢. وينظر: تدريب الراوي ١:٤٣٦.

(٦) لمع الأدلة ٩٢، والمزهر النوع السابع معرفة طرق الأخذ والتحمّل ١:١٦٢. والذي في د: قال ابن الأنباري في اللمع. وهذا القول جاء قبل قوله: «والصحيح جوازها» .

(٧) ينظر: تدريب الراوي ١:٤٥٥.

(٨) كذا في د ولمع الأدلة والمزهر، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٩) كذا في د ولمع الأدلة والمزهر، وفي أ و ب و ج: لا.

(١٠) كذا في د ولمع الأدلة والمزهر، وفي أ و ب و ج: هنا.

(١١) المزهر ١:١٦٣.

(١٢) في المزهر: أخذته.

الكتاب الثاني

من الكتب السبعة

في الإجماع

هو لغةً: العزم[(١)]. يقال: أجمعَ فلانٌ على كذا، عزم عليه. وجاء بمعنى «الاتفاق»، نحو: أجمعوا على كذا، أي: اتفقوا عليه.

وعرفاً هنا[(٢)]: اتفاق أئمة العربية المعوَّلِ على آرائهم، والمرجوع إليها على أمر. كما قال: **والمرادُ به** هنا: **إجماع نُحاة البلدين البَصرة**: بتثليث الموحدة. ويقال: بالتصغير[(٣)]. **والكوفة**: لأنهما مقرّ أئمة هذا الفنّ وسكن قادَته[(٤)].

قال «ابن جني» **في «الخصائص»**[(٥)]: **وإنّما يكون** الإجماع **حجّةً** معتمَداً عليه،[(٦)] **إذا لم يخالف المنصوص**[(٧)] من العرب، **وإلاّ** بأن خالفه **فلا** يكون حجّةً، والنصُّ مقدّمٌ عليه[(٨)]، **لأنّه** أي: الشأنَ **لم يرِدْ في قرآنٍ ولا سنّةٍ أنّهم** علماءَ الأدب الذين أئمتُهم علماءُ البلدين المذكورين- **لا يجتمعون على الخطأ**، فهو لعدم [١٠٤/ب] وُرود ذلك جائزٌ عليهم، **كما جاء النصُّ بذلك في كلّ الأمّة**[(٩)] أي عدم الاجتماع على الخطأ في كلامهم[(١٠)] ففي الحديث: «لا تجتمع أمتي على ضلالةٍ»[(١١)] وهو تشبيه للمنفي. وعبّر

---

(١) في أ: الحزم. وفي ب: الجزم.

(٢) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٣) ليس في د.

(٤) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: لأنّهم أئمة هذا الفنّ وقادَته.

(٥) الخصائص (باب القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حجّة) ١:١٨٩.

(٦) «معتمداً عليه» ليس في د.

(٧) في أ و ب و ج: النصوص. وزاد عند فجال وفي الخصائص: ولا المقيس على المنصوص.

(٨) «النص مقدّم عليه» ليس في د.

(٩) «في كلّ الأمّة» سقطت من أ و ب و ج.

(١٠) في أ و ب و ج: كلامه. ولعل ما أثبته هو الصواب. وقوله: «فهو لعدم...الورود» مكانه في د: ففي الحديث لا تجتمع أمتي على ضلالة.

(١١) أخرجه بهذا اللفظ الخطيب البغدادي في كتاب الفقيه والمتفقّه ١:١٦١، في «الكلام في الأصل الثالث من أصول الفقه وهو: إجماع المجتهدين». وقد ذكر أحاديث أخرى في أصل الباب. و أخرجه جمع غيره بألفاظ أخرى صحّ بعضها. ينظر: كنز العمال ١:١٨٠، رقم: ٩٠٩، و١:٢٠٦، رقم: ١٠٢٩ و١٠٣٠، و١١:٤٤٢، رقم: ٣٢٠٨٠، و١٢:١١٥، رقم: ٣٤٤٥٥،

بـ«المجيء» مكان «الورود» تفنناً.

وإنّما هو أي: علم النحو **علمٌ منتزعٌ**: مستخرجٌ، **من استقراء** تتبُّعِ **هذه اللغة** العربيّة.

فكلّ مَن فَرَقَ: بانَ، **له علّةٌ**(١) **صحيحةٌ** لا مدخل فيها، **وطريقٌ نَهْجةٌ**: بفتح فسكون، هو «المنهج» و«المنهاج»: الطريق الواضح(٢).

وخبرُ «كلّ» قوله: **كان خليلَ نفسِه، وأبا عمرِو فكرِه** أي: كان جارياً بأعلى(٣) ذلك.

قال البهاء السبكي في «شرح المختصر»(٤): حيثُ قيلَ بالجوازِ(٥) والامتناعِ في كلام البشر يعني بالنسبة للّغة(٦)، ولا(٧) يلزم منه حكمٌ(٨) شرعيٌّ. فمَن نصبَ الفاعلَ ورفعَ المفعولَ في غير التنزيل لا إثمَ عليه. ولا يأثم المتكلّم بشيءٍ من اللّحن إلاّ أن يقصد بذلك إيقاعَ السامع(٩) في غلطٍ يؤدّي إلى نوعِ ضررٍ فعليه حينئذٍ إثمٌ. هذا المحذور(١٠). انتهى.

وظاهرٌ أنّ محلّه من حيث التلفّظُ، أمّا باعتبار تأسيسِ قواعدَ تخرِق ما اجتمعوا عليه فينبغي تحريمُه شرعاً [على حرمة خرق إجماعهم وعدمها.](١١)

و١٥٦: ١٢، رقم: ٣٤٤٦١، ١٢: ١٧٢، رقم: ٣٤٥٣٢، وفيض القدير ٢: ١٩٩، رقم: ١٦٦٢، كشف الخفاء ٢: ٣٥٠، رقم: ٢٩٩٩، والسلسلة الصحيحة ٣: ٣١٩، رقم: ١٣٣١.

(١) «فرَق له علّة»: عند فجال وفي الخصائص: فُرِق له عن علّة.

(٢) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: نهجة: مدخله للنحاة أي: دخله. والجملة صفة طريق والنهج والمنهج والمنهاج الطريق الواضح. قال ابن الطيب ٢: ٧٠٠: و«نَهْجة» بفتح النون وسكون الهاء، آخره هاء تأنيث، صفة «طريق». وضبطُ الشارح له بفتح الهاء، وآخره هاء ضميرٍ، وتفسيره بقوله: طريقه، غيرُ واضح، بل ليس له معنىً. كما لا يخفى. والله أعلم.

(٣) في ج و د: على.

(٤) كذا في د وحاشية الصبان (مبحث النكرة والمعرفة) ١: ٢١١، وفي أ و ب و ج: شرح المختصرِ التلخيصِ. وفي الفيض ١: ٧١٢: عروس الأفراح. وهو خطأ. فالنص في شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول، كما ذكر الصبان، فللبهاء شرح على المختصر غير شرح أخيه تاج الدين رفع الحاجب، وقد أحال عليه غير مرّة في عروس الأفراح ٤: ٢٩، ٥٩، ٦٨، وذكره له حاجي خليفة في كشف الظنون ٢: ١٨٥٥.

(٥) كذا في د والفيض والصبان، وفي أ و ب و ج: قبل الجواز.

(٦) في الفيض: للعربية واللغة. وفي الصبان: في أحكام العربية فإنما يعني بالنسبة إلى اللغة.

(٧) في الفيض: (لا) دون واو.

(٨) في د: المتكلّم.

(٩) كذا العبارة في د والفيض، وفي أ و ب و ج: يصدق بذلك إتباع. وتمام العبارة في الصبان: فمن لحن في غير التنزيل والحديث كأن نصب الفاعل ورفع المفعول لا نقول إنه يأثم إلا أن يقصد إيقاع.

(١٠) في د: المحرر. وفي الصبان: هذا القصد المحظور. قال ابن الطيب: قلتُ هو كلامٌ فصلٌ في المقام.

(١١) زيادة من د.

إلاّ أنّنا معشرَ النحاة- مع ذلك المذكور من جريانه[١] مع ما يظهر له، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة السابقة عليه في الفنّ، التي قد طال بحثُها عن[٢] القواعد، وتقدّم نظرُها في الدلائل والشواهد، بأوّل ما يبدو بادئ الرأي، بل لا يكون ذلك إلا بعد إمعانٍ: بكسر الهمزة وبالمهملة[٣]، أي: مبالغةٍ في الاستقصاء، وتحقيقٍ في النظر[٤]، وإتقان للمدار. وبينه وبين ما قبله من المحسِّن ما لا يخفى[٥].

انتهى كلام «الخصائص».

وقال في موضع آخرَ منها[٦]: يجوز الاحتجاج على إثبات مدعًى وقَعَ فيه التنازعُ [٩٨أ] بإجماع الفريقين[٧].

ومثال ذلك كإنكار «أبي العباس المبرّد» جوازَ تقديم خبر «ليس» عليها[٨]،

وتبعه «ابن مالك» فقال[٩]: [من الرجز]

ومَنْعُ سَبْقِ خبرِ «ليس» اصطُفي ....

فأحدُهما يحتجّ به عليه في ردّ ما قال أن[١] يقال[٢]: هذا أي: تقدّمُ خبرها عليها، أجازه «سيبويهِ»[٣] وكافةُ أصحابه[٤]، وهم البصريّون.

---

(١) كذا في د، في أ و ب: جزياته. وفي ج: جزئياته.

(٢) كذا في د، في أ و ب و ج: من.

(٣) ليست في د.

(٤) في د: وتحقيق الأمر.

(٥) «وبينه وبين ما قبله من المحسِّن ما لا يخفى» ليس في د.

(٦) الخصائص (باب في الاحتجاج بقول المخالف) ١:١٨٨.

(٧) مثال ذلك إذا تولى ثلاثة عوامل، قال ابن خروف وابن مالك: نلغي الأولين ونعمل الأخير. وردّه أبو حيان بأنه استقراء ناقص وبالإجماع. التذييل والتكميل ٧:١١٠.

(٨) لم يصرّح سيبويه في كتابه والمبرّد في المقتضب بالمنع والجواز، لكن نسبا إلى سيبويه ونسب المنع للمبرد، وهو مذهب جمهور الكوفيين، وعليه الزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات والجرجاني وغيرهم. والبصريون على الجواز. ينظر: الأصول ١:٨٩ و٩٠، والحلبيات ٢٨٠-٢٨١، والإيضاح ١١٧، والمقتصد ١:٤٠٨، والإنصاف (المسألة: ١٨) ١:١٦٠، و(المسألة: ١٩) ١٣٨ ط جودة مبروك، وشرح التسهيل لابن مالك ١:٣٥١، والتذييل والتكميل ٤:١٧٨، وارتشاف الضرب ٣:١١٧١، والتصريح ١:٢٤٥، وهمع الهوامع ٢:٨٨.

(٩) في الألفيّة في باب «كان» وأخواتها.

وفي عبارته مالا يخفى، ففي «المصباح»(٥): «جاء للناس كافةً قيل: منصوبٌ على الحال نصباً لازماً (٦)، لا يستعمل إلاّ كذلك. وعليه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾(٧) أي: إلا للناس جميعاً.

وقال «الفراء» في كتاب [١٠٧ج] «معاني القرآن»(٨): نُصبت لأنها عند مذهب المصدر، ولم يدخل(٩) عليها «أل» لأنها آخر الكلام مع معنى المصدر. وهي مثل: قاموا معاً وجميعاً، فلا يُدخلون «أل» على «معاً» و«جميعاً» إذا كانت بمعناها.

وقال الأزهريّ(١٠): «كافّة» منصوبٌ على الحال، وهي مصدر كـ«العافية» لا تُثنّى ولا تجُمع، كما لو قلتَ: قاتلوا المشركين عامةً أو خاصةً لا تُثنّي ذلك ولا تجمع. انتهى.

وفي الشواهد(١١): وهِم أي: الزمخشريّ نقلاً عن «المغني»(١٢) لـ«ابن هشامٍ» - في تجويز كون «كافةً» حالاً من «السِّلْم»(١٣) لأنّ «كافةً» مختصٌّ بمن يعقل.

ووهِمَ (١٤) في: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾؛ إذ(١) قدّر «كافةً» نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أي: إرسالةً (٢) كافّةً، أشدَّ لأنّه أضاف(٣) لاستعماله(٤) فيما لا يعقل إخراجَه عمّا التزم فيه من الحالية.

---

(١) «في ردّ ما قال أن» كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٢) زاد عند فجال وفي الخصائص: له.
(٣) من نسب الجواز لسيبويه حمله على مطلق كلامه فقد قال في «كان» وأخواتها: وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في «ضرب». ينظر: الكتاب (باب الفعل الذي يتعدى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول). قال أبو سعيد السيرافي في شرحه ٢:٣٦٣: (وأما «ليس» فإنّ الذي يدل عليه قول سيبويه في باب سأقفك عليه إذا انتهينا إليه أنّ تقديم الخبر عليها جائز). أمّا من نسب إليه المنع فقد حمله على قوله في الباب ذاته ١:٤٦: (فأمّا «ليس» فإنه لا يكون فيها ذلك، لأنّها وضعت موضعاً واحداً، ومن ثمّ لم تصرّف تصرّف الفعل الآخر). وإليه أشار الشيخ عبد القاهر في المقتصد ١:٤٠٩.
(٤) عند فجال وفي الخصائص: أصحابنا. وذكر في الفيض ٢:٧٠٢ أن في بعض النسخ «أصحابه».
(٥) المصباح المنير مادة (كفف). وما نقله عنه وقوله «وفي عبارته مالا يخفى» ليس في د.
(٦) كذا في المصباح المنير، وفي أ و ب و ج: لان ما. وهو تحريف.
(٧) سبأ ٣٤: ٢٨.
(٨) (التوبة ٩: ٣٦) ١:٤٣٦ باختصار.
(٩) في المصباح المنير: ولذلك لم تدخل العرب فيها.
(١٠) تهذيب اللغة (كفّ) ٩:٤٥٥ بتصرّف.
(١١) لعلّها شرح شواهد المغني للسيوطي.
(١٢) مغني اللبيب ٧٣٣.
(١٣) في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٠٨﴾ ﴾ البقرة ٢: ٢٠٨. ينظر: الكشاف ١:٢٨٠.
(١٤) في المغني: ووهمُه. مبتدأ خبره: «أشد».

ووهمُه في خُطبة «المفصَّل»(٥) إذ قال: «محيط بكافّة الأبواب» أشدُّ وأشدُّ؛ لإخراجه إياه عن النصب البتة. انتهى.(٦)

وأجازه الكوفيّون أيضاً(٧)، فأجمع عليه أهلُ البلدين. كما قال: **فإذا كان ذلك التقديم مذهباً للبلدين**(٨) أي: أهلِهما، من [١٠٥/أ] دلالة الاقتضاء، أو مجاز الحذف، أو مجاز المرسل، أُطلِقَ المحلُّ، وأُريد به الحالُّ فيه.

وجب أن يُنفر(٩) بالفاء، مبنيّ للمفعول، أي: يُبعد، **عن خلافه** لما فيه من مخالفة إجماع أئمة الفنّ.

والذي في «الإنصاف»(١٠) [أ/٨٦أ] أن هذا مذهبُ البصريين دونَ الكوفيين. وأجاب عن كلّ ما استند إليه البصريون. وحينئذٍ فقوله: «فإذا كان ذلك» إلى آخره المؤذن بتحقق ذلك معارَضٌ بما في «الإنصاف».

ولعله قام عنده ثبوتُه عنهما(١١). ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ۝٧٦﴾(١٢) والمُثبتُ مقدَّمٌ(١٣).

قال «ابن جني»: ولعمري إنّ هذا أي: إجماعَ(١٤) أهل البلدين، **ليس بموضعٍ قطعٍ على الخصم** لعدم ورودِ ما يمنع(١٥) منه، من كتابٍ أو سنةٍ(١) أو مانعٍ من الفنّ؛ **لأنّ للإنسان أن**

---

(١) كذا في المغني، وفي أ و ب و ج: مراد.
(٢) كذا في المغني، وفي أ و ب و ج: رسالة. ينظر: الكشاف ٣:٥٩٢.
(٣) كذا في المغني، وفي أ و ب و ج: أضافه. وهو خطأ.
(٤) في المغني: إلى استعماله.
(٥) المفصل ٥.
(٦) جوّز جماعة استعمال «كافة» بالإضافة والجرّ، وفصّل ذلك الخفاجي في شرح الدرّة. ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب ٢:٢١٠، وشرح درّة الغواص للخفاجي ٢٠٢، وتاج العروس مادة (كفف).
(٧) سبق أن مذهب الكوفيين المنع. والعبارة في د: والكوفيون أيضاً.
(٨) «مذهباً للبلدين» في ب: مذهب البلدين.
(٩) كذا في د و س والفيض٢:٧٠٥. وفي أ و ب: ينفرد. وهو خطأ. وفي ج غير واضحة. وعند فجال وفي الخصائص: تنفر.
(١٠) الإنصاف (المسألة: ١٨) ١:١٦٠، و(المسألة: ١٩) ١٣٨ ط جودة مبروك.
(١١) كذا في الفيض ٢:٧٠٧ وفي أ و ب و ج: قام به ثبوتُه عنها. ولعله يريد: قام بابن جني ثبوت الإجماع عن المسألة.
(١٢) يوسف ١٢: ٧٦.
(١٣) العبارة في د: فقوله فإن كان كذلك... إلخ المؤذن فبتحقيق ذلك عنهما نظرٌ إلاّ إن قام عنده ثبوته عنهما ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ۝٧٦﴾.
(١٤) في د: إتباع إجماع.
(١٥) في ب: يمتنع.

يرتجل -بالجيم أي: يبتكر(٢)، **من المذاهب** النحوية **مما يدعو إليه القياس** المستنبط من الكلام العربي **مما لم يخالف نصاً**، فإن(٣) خالفه لم يرتجل منه ذلك.

قال «ابن جني»(٤) **فمما جاء**(٥) من كلام العرب **خلافَ الإجماعِ الواقع فيه** منهم، من رفعِ تابعِ المرفوع **منذ بُدئ** به -بالبناء للمفعول- أي: من بدء **هذا العلم** أي: تأسيسُ قواعده، **وإلى آخر هذا الوقت**: الزمنِ الذي هو فيه، **قولُهم**: مبتدأٌ، خبره قوله: «مما»، والضمير المضاف إليه لـ«النحاة». **في «هذا جُحر**(٦) **ضبٍّ خربٍ»**(٧) بالجر، مع(٨) أنّه صفة «جُحر» حقُّه الرفعُ إلاّ أنّه جُرّ لمجاورته المجرور شذوذاً.

ومقولُ القول: **إنّه من الشاذّ**: المخالف للقياس **و**الاستعمال، **الذي لا يُحمل عليه**(٩) في الفنّ لمخالفته النصَّ، **ولا يجوز ردُّ غيرِه** من القواعد المقرّرة بإرجاعها(١٠) **إليه** لشذوذه.

وأمّا أنا في العملِ [٩٩أ] بذلك، بالتأويل وتخريجه على وجه قَويمٍ، **فعندي أنّ في القرآن مثلَ ذلك** المخالفِ(١١) ظاهرُه لقواعد من النحو(١٢) **نَيِّفاً**: بفتح النون وتشديد التحتيّة، زائداً. وفي «المصباح»(١٣): «النيّف» الزيادة. والتثقيل(١٤) أفصح.

---

(١) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: يمنع من الخروج منه كتاب.
(٢) في د: يظهر.
(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وإن.
(٤) الخصائص ١٩١:١.
(٥) عند فجال وفي الخصائص: جاز. قال ابن الطيب ٧٠٨:٢: وفي نسخة جاز... وما إخاله إلا تحريفاً.
(٦) كلمة «جحر» في النسخ مرة تكتب «جحر» ومرة «حجر».
(٧) ينظر: الكتاب (باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله) ٦٧:١، و(باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك) ٤٣٦:١، والمقتضب (باب من إعمال الأول والثاني) ٧٣:٤، والخصائص (باب الجوار) ٢٢٠:٣، وهمع الهوامع ٣٠٤:٤، والمنصف ٢:٢، وخزانة الأدب (الشاهد ٣٤٩) ٨٦:٥.
(٨) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٩) كذا عند فجال وفي الخصائص، وفي النسخ: عمل.
(١٠) في ب: بارتجاعه. وفي د: لإبطالها
(١١) في د: من المخالف.
(١٢) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: القواعد علم العربية.
(١٣) المصباح المنير مادة (نوف).
(١٤) كذا في المصباح المنير. وفي أ و ب: الثقيل، وفي ج: التقليل. وفي د: والتنفيل.

وفي «التهذيب»(١): وتخفيف(٢) «النيف» لحنٌ عند الفصحاء. وقال أبو العبّاس: الذي حصّلناه من أقاويل حُذّاق البصريين والكوفيين أنّ «النيّف» من واحدٍ إلى ثلاثٍ، والبِضْع من أربعٍ إلى تسعٍ(٣). ولا يقال «نيّفٌ» إلا بعد عَقْدٍ نحو [عشرة] ونيّفٌ، ومئةٌ ونيّفٌ، وألفٌ ونيّفٌ. انتهى.

وبهذا يتبيّن ما في قوله(٤): «على ألف موضعٍ» إلا أنّه يُراد بعد عَقْدٍ واحدٍ وبغير عطفٍ، أو بعطفٍ ولو معنىً؛ إذ هو في معنى «الألف ونيّفٍ»(٥).

وذلك أنّه أي: المثالَ السابق، **على حذف المضاف والأصلُ: «جُحْرُ ضبٍّ خربٍ جُحْرُه»**، فيكون وصفاً سببياً.(٦) **فجرى(٧) «خربٍ»** في اللفظ **وصفاً على «ضبٍّ»، وإن كان في الحقيقة** وصفاً **لـ«الجحر»؛** لأنّ معناه له. **كما تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه.** فتصف «الرجل» لفظاً بـ«قائمٍ» **وإن(٨) كان القيام** حقيقةً **لـ«الأب» لا لـ«الرجل»** فهو وصفٌ سببيٌّ. **ثم حذف «الجُحر»** الفاعلُ لـ«خربٍ»(٩) **المضاف إلى الهاء** الرابطة للصفة بالموصوف لكونها ليست له حقيقةً، **وأُقيمت الهاء** المضاف إليه **مقامَه(١٠)** مقامَ «جحر» المضافِ، **فارتفعت** بالإقامة المذكورة؛ **لأنّ المضاف المحذوف فاعل النعت(١١)** السببيّ **فلمّا حُذف** وأُقيمت الهاء مقامَه، و**ارتفعت، استتر(١٢) الضمير [المرفوع](١٣) في نفس «خربٍ»؛** لأنّه عامله. **انتهى.**

---

(١) تهذيب اللغة (نوف) ١٥: ٤٧٧.

(٢) كذا في د والمصباح، وفي أ و ب و ج: تخفيف. دون واو.

(٣) إلى هنا انتهى كلام أبي العباس، وما بعده لابن الأعرابي كما في تهذيب اللغة.

(٤) في د: قول المصنف.

(٥) العبارة في د: إلا أن يراد بعد عقدٍ ولو معنى وتأويلاً.

(٦) ينظر: مغني اللبيب (القاعدة الثانية) ٨٩٤. قال ابن هشام ٨٩٦: تنبيه أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار، وتأوّلا قولهم «خربٍ» بالجرّ على أنّه صفة لـ«ضبّ».

(٧) في أ و ب و ج فجُرَّ. وفي الخصائص: فيجري.

(٨) سقطت من أ و ب و ج.

(٩) الفاعل لـ«خربٍ» كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(١٠) سقطت من أ و ب و ج.

(١١) في ب: فاعلا للنعت. وعند فجال وفي الخصائص: لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً.

(١٢) في أ و ب و ج: أسند.

(١٣) الزيادة من فجال.

وهذا الذي سلَكَه تكلّفٌ، لا حجّةَ [١٠٦ب] إليه(١) فيما جاء من كلامهم، مخالفٌ للقياس والاستعمال. وإنّما احتيج لذلك(٢) في التنزيل لا لقواعد النحو بحالها؛ فإنّها خادمةٌ للكتاب تابعةٌ له، لا حاكمةٌ عليه راجعٌ هو إليها، فإذا جاء منه ما يخالف قواعدَ النحو ظاهراً احتيج للتقدير والتأويل بقدر الإمكان، على وجهٍ لا يكون به تكلّفاً(٣) ولا ركيكاً خارجاً عن نهج الفصاحة. والله أعلم.

وقال غيره: غيرُ «ابن جني»: **إجماع النحاة على الأمور اللغويّة**(٤) المستنبَطةِ من لغة العرب، **معتبرٌ** عند الأئمة ولا يجوز خَرْقُه، **خلافاً لمن تردّد فيه** المعتبرِ(٥)، فيمنع خرقه أم لا ؟

وخرقُه أي: الإجماع(٦) **ممنوعٌ** على المختار. **ومن ثَمَّ** أي: من اعتبار ذلك الإجماع(٧) ومنعِ خرقه، **رُدَّ** خلافه لما فيه من خرقه.

قال(٨) «عبد الله بن أحمد **بن الخَشّاب**» -بالمعجمتين المفتوحة فالمشددة، آخره موحّدة(٩)- **في «المُرتَجَل»**(١٠) -بصيغة المفعول من «الارتجال» بالجيم، اسم كتاب(١١)-:

---

(١) العبارة في د: تخلّف لا حاجة إليه.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: احتج إليه.

(٣) في د: لا يكون متكلّفاً.

(٤) زاد في د: القواعد لهم.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وفيه العبير. وفي ج التعبير. وهي مهملة في أ و ب و ج. وفوقها في ب إشارة خطأ. ومما ذُكر فيه الإجماع عدم جواز «غلامه ضرب زيدٌ» إلا ما ذهب إليه الطُّوَال». نقل الإجماع أبو جعفر الصفار. واستدرك عليه أبو حيان. ينظر التذييل والتكميل ٢:٢٦٥. ومثله أنّه عدم جواز غير «ما زيد إلاّ أخوك» بالرفع. التذييل والتكميل ٤:٢٧٠.

(٦) في د: وخلافه أي خلاف الإجماع.

(٧) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: أي إخبار إجماعهم.

(٨) عند فجال: وقال.

(٩) «آخره موحدة» ليس في د.

(١٠) المرتجل ٢٧٠، والنصّ فيه كما يلي: ولو قيل: إنّه [أي: مَن] مبتدأ لا خبرَ له، لقيامه مقامَ مالا يحتاج إلى خبرٍ، بل ما بعده مغنٍ عن خبره لكان قولاً. ولا يُكسر هذا، ويدخل عليه الاسم المتضمن معنى الاستفهام في كونه ذا خبر مع ما تضمنه من معنى الحرف المستغني عن الخبر في قولك: «من يقوم» لأنّ الشرط لا يكون إلاّ بالفعل، فلا يصحّ أن يكون بغيره، فجملته لا تعرى على أن تكون فعليةً، والاستفهام لا يلزم فيه ذاك، فاعرفه فرقاً بينهما. وبعدُ فالاتّباع أولى، وما قال به المتقدّمون في تقيم الخبر حسنٌ قويٌّ.

(١١) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج. وهو شرح على كتاب «الجمل» للجرجاني.

لو قال(١) قائلٌ: **إنّ «مَن»** الواقعة **في الشرط لا موضعَ لها من الإعراب.**

لكان قولاً مستقيماً وجهه(٢) من جهة العربيّة، **إجراءً لها مُجرى** -بضم الميم- **«إن» الشرطيّة** لما ضُمّنت معناها. **وتلك** أي: «إن» حرفٌ **لا موضعَ لها من الإعراب**، فكذا ما تضمّنته [٨٣د] كسائر الحروف، لمّا كانت بمعاني ما لا إعراب(٣) له، كانت لا إعراب لها. **لكنّ مخالفة المتقدمين** المجمعين على إعراب محلّها، رفعاً بالابتداء قبلَ الفعل القاصر، أو المتعدي في المستوفي منصوبَه كـ«من جاءني جئتُه» و«من يضرب زيداً أكرمْه». وفي الخبر أقوالٌ، أصحُّها أنّه الشرط(٤).

أو نصباً مفعولاً به إن لم يستوفِ المتعدي منصوبَه، نحو: «من تكرم(٥) فله دينارٌ».

لا يجوز(٦)**. انتهى.**

فصرّح بعدم جواز مخالفتهم وخرقِ إجماعهم.

والمراد: لا يجوز صناعةً. والتأثم حينئذٍ أو عدمه شرعاً تقدّم بيانه(٧). [١٠٠أ]

---

(١) عند فجال: قيل.

(٢) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٣) في د: ما الإعراب. ولعلّ ما أثبته هو الصواب. وقوله «فكذا ما تضمنته...لا إعراب لها» كذا في د، ومكانه في أ و ب و ج: كسائر الحروف.

(٤) وهو قول سيبويه، واختاره ابن هشام. ينظر: الكتاب (باب الجزاء) ٣:٥٩، ومغني اللبيب ٦٠٧-٦٠٨، وهمع الهوامع ٤:٣٤١.

(٥) في أ و ب: يكر. وفي ج: بلد. والباء مهملة. وفي د: يأتني. ولعل ما أثبته هو الصحيح. ويمكن أن يمثّل بالنصب على الاشتغال: من يكرمه زيدٌ فله دينارٌ.

(٦) كذا في الفيض٢:٧١٢، وعند فجال: لا تجوز.

(٧) ص ٣٦١. والعبارة في د: فصرّح بحرمة خرق إجماعهم. أو المراد: لا يجوز صناعة.

مسألة

هي كلّ مطلوبٍ خبريٍّ يُبرهن عليه في العلم(١).

وإجماع العرب أيضاً كإجماع علماء العربية **حجّةٌ؛** لأن الله تعالى صان لسانها عن الخطأ في التعبير، وصانها عن(٢) الإقرار عليه.

ولكن استدراكٌ من معنى ما قبلَه، **أنّى**(٣) أي: من أينَ، **لنا** الظفرُ **بالوقوف عليه**: على إجماعهم؟

ومن صوَرِه: الإجماع السكوتيّ، **أن يتكلّم العربيّ بشيءٍ** مفرداً أو غيره، **ويبلغهم** أي: العربَ ذلك عنه، **ويسكتون عليه** من غير(٤) إنكارٍ [١٠٩ج] ولا مانعٍ منه.

قال «ابن مالكٍ» في شرح «التسهيل»(٥) له، الذي وصل فيه إلى «مصادر الفعل الثلاثيّ وكمّل عليه ولدُه إلى القسم»(٦). وذكر الصلاح «الصفَديّ»(٧) أنّه كمّل له، وكان كاملاً عند بعضهم(٨)، فذهب به لليمن غضباً(٩) على أهل الشام، فبقي(١٠) الشرح مخروماً بينهم. كذا في «البغية»(١١) للمصنّف.

استُدلّ -بالبناء للمفعول- **على جواز**(١) **توسّط**(٢) **خبر «ما» الحجازيّة ونصبه** مع التوسّط، **بقول «الفرزدق»**(٣): بفتح الفاء والراء(٤) والمهملة، وسكون الزاي بينهما، آخره قافٌ.

قافٌ.

---

(١) ينظر: التعريفات والتوقيف وكشاف اصطلاحات الفنون مادة (المسائل)، ودستور العلماء مادة (المسألة).

(٢) في د مكان «وصانها عن»: وعلى.

(٣) في أ و ب: إلى. وهو تحريف. وفي ج غير واضحة. وقد سقطت من د: «أنّى أي من أين».

(٤) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٥) شرح التسهيل ١:٣٧٣.

(٦) سقطت من مطبوع بغية الوعاة. وفي آخر الشرح الذي له: و «أما» قبل القسم، وتبدل همزتها هاء أو عيناً، وقد تحذف ألفها في الأحوال الثلاث. وآخر باب فيه «باب في تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك». وآخر فصل فيه في أحرف التنبيه والاستفتاح. وليس في القسم كما ذُكر.

(٧) الوافي بالوفيات تحت ترجمة الشاغوري النحوي، ١٠:١٦٧، رقم: ٢٤١٤.

(٨) وهو أبو بكر، شهاب الدين بن يعقوب، الطبيب النحوي الشاغوري، المتوفى باليمن سنة ٧٠٣هـ. كما في الوافي بالوفيات وبغية الوعاة.

(٩) كذا في الوافي بالوفيات وبغية الوعاة، وفي أ و ب و ج: غصباً.

(١٠) في أ و ب و ج: على أهل الشام بالبناء للمفعول فبقي الشرح. والصواب أنّ مكان «بالبناء للمفعول» بعد «استدل». كما سيأتي.

(١١) بغية الوعاة ١:١٣٤. وقوله: «له الذي وصل فيه... البغية للمصنّف» مكانه في د: له الذي وصل فيه إلى القسم.

فأصبحوا: صاروا، **قد أعاد الله نعمتهم**لنموّها وحسن حالها.

وبيّن حكمةَ الإعادة لكونها جرثومةَ المصطفى ρ بقوله:

إذهم قريشٌ ولد النضْرِ بن كنانةَ، **وإذ ما** نافيةٌ حجازيّةٌ.

مثلَهم خبرٌ مقدّمٌ منصوب **بَشَرُ**.

فأُخذ من عدم إنكار سامعيه من العرب إقرارُهم له وإجماعهم السكوتيّ عليه، فكان الحجّةُ[5] في جواز ذلك[6].

وردّه المانعون للنصب[7]**بأنّ «الفرزدق» تيميٌّ**، وشأنُهم إهمال «ما»، **فتكلّم**[8]

بهذاأي: إعمالِها على لغة غيره **معتقداً** [١٠٧ب] **جوازَه**أي: النصبِ لخبرها حينئذٍ **عند الحجازيين**[9]،

فلم يُصب: من «الإصابة»كما قيل في المثل: المتكلّمُ بغير لغته لحّانٌ.

ويُجاب عن[10] «الفرزدق»**بأنّ «الفرزدق»كان له أضدادٌ من** شعراء

الحجازيّين والتميميّين؛ لأنّ عدوّ المرء يعمل بعمله، **ومن مُناهم**: بضم الميم، جمع «مُنْيَةٍ» كـ «غُرْفَةٍ و

غُرَفٍ». كما في «المصباح»[11]. ويقال: «مِنْيَةٌ» بضمّ[12] فسكونٍ فكسر النون فتشديدٍ للتحتيّة، وجمعها

«أمانيّ»[13]. أي: من أمانيهم.

---

(١) زاد في ب: خبر.

(٢) عند فجال: توسيط.

(٣) من البسيط: فأصبحوا قد أعاد الله نعمتَهم إذ همْ قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ

وهو في ديوانه ١٨٥:١ من قصيدة مدح «عمر بن عبد العزيز» مطلعها ١٨٢:١:

زارتْ سُكينةُ أطلاحاً أناخَ بهم شفاعةُ النومِ للعينين والسهرُ

والبيت في الكتاب ٦٠:١، والمقتضب ١٩١:٤، والتذييل والتكميل ٢٦٦:٤، ٥٣:٥، ٨٨، ٢٩٧:٧، والمقاصد النحوية ٤٥١:١، رقم: ٢٢٠، والخزانة ١٣٣:٤، رقم: ٢٧٤، وشرح أبيات المغني ١٥٨:٢، رقم: ١١٨.

(٤) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج. وتتمة الضبط في د: وسكون الزاي.

(٥) «كان» تامّة. ويجوز كونها ناقصة و«الحجّة» خبرها.

(٦) العبارة في د: وإجماعهم السكوتي فأجازه.

(٧) زد في د: حينئذٍ.

(٨) كذا في س وإستانبول، وعند فجال وفي شرح التسهيل: تكلّم.

(٩) «عند الحجازيين» سقطت من أ و ب و ج. و«حينئذٍ» سقطت من د.

(١٠) في د: عن جانب.

(١١) المصباح المنير مادة (مني). وفيه مكان «غُرْفَةٍ وغُرَفٍ»: مثل مدية ومدى.

(١٢) في ج: أمنيته.

(١٣) «بكسر النون فتشديدٍ للتحتيّة، وجمعها أمانيٌّ» مكانه في د: «والجملة حال أو مسأنفة لبيان حال الأضداد»وهذا الكلام سيأتي في محلّه كما في أ و ب و ج.

أن يظفوا له بزلّةٍ، زلّ وخرَج فيها عن الصواب، **يشنّعون بها عليه** يقبّحون، لتنقيصه(١)، كما هو شأن الأضداد.

والجملة حالٌ، أو مستأنفةٌ ببيان حال «الأضداد».

يبادرون(٢) **لتخطئته**(٣) انتهازاً للفرصة. **ولو جرى شيءٌ من ذلك** الزلل(٤)

وتشنيعهم عليه(٥) ومبادرتهم بتخطيئه(٦) **لنُقل** وذُكر(٧) **لتوفّر الدواعي على التحدّث بمثل ذلك إذا اتّفق**، بحسب العادة في الأقران والمتناظرين من أبناء الزمان(٨). **ففي عدم نقل ذلك** دليلٌ على عدم وقوعه، وهو **دليلٌ على إجماع**(٩) **أضداده الحجازيين والتميميين** المضادين(١٠) له وغيرِهم، **في**(١١) **تصويب قوله**، إذ سكتوا عليه وما أنكروه(١٢).

ولك أن تقول: لا(١٣) يلزم من سكوتهم على ذلك جوازُ ما ذُكر، لِما خرّجَ(١٤) عليه القومُ البيتَ من أنّ «مثلَهم» حالٌ من «بشَرُ»، كان وصفاً له، فقدم فصار(١٥) حالاً كما في:

لميّةَ موحشاً طللٌ (١٦)

والخبرُ محذوفٌ، أي: ما بشرٌ مماثلٌ لهم موجوداً(١).

---

(١) في د: لتقتضيه.

(٢) عند فجال وفي الشرح: مبادرين

(٣) في أ و ب و د: لتخطيئه.

(٤) في د: من زلله.

(٥) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٦) في أ و ج و د: بتخطئته.

(٧) في د: وشاع.

(٨) العبارة في د: والمناظرين من أبناء الإخوان.

(٩) سقطت من أ و ب و ج.

(١٠) في ب: المعاندين. و «غيرهم» ليست في د.

(١١) عند فجال وفي الشرح: على.

(١٢) زاد في أ و ب و ج: وعُدّي المصدر بـ«في» لتضمنه معنى الإجماع. ولعله يقصد «دليل». وهو صفة مشبهة لا مصدر.

(١٣) كذا في د والفيض ٢:٧١٥، وفي أ و ب و ج: لما.

(١٤) في د: قال ابن مالك.

(١٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فقد صار.

(١٦) سبق تخريجه.

أو «مثلَهم» اسم «ما»(٢)، وفتحتُه فتحة بناءٍ لإضافته(٣) لمبنيٍّ، فهو مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ٢٣﴾(٤) على قراءة الفتح(٥). و«بشرٌ» بدل منه، والخبر محذوفٌ(٦). أي: ما مثلهم محاكياً لهم(٧).

---

(١) كذا في النسخ، والصواب: ما في الوجود بشر مماثلاً لهم. وهو تخريج المبرّد في المقتضب. ينظر: التصريح ١:٢٦٤ و٢٦٥، رقم: ١٩٠.

(٢) العبارة في د: أو مثلهم هو الاسم.

(٣) في ج: وإضافته.

(٤) الذاريات ٥١: ٢٣.

(٥) «على قراءة الفتح» ليس في د. وهذه القراءة قراءة الجمهور من القراء. وقد قرأ عاصمٌ برواية أبي بكر وحمزةُ والكسائيُّ وخلفٌ بالرفع. ينظر: السبعة ٦٠٩، والبحر المحيط ٨:١٣٦، والدر المصون ١٠:٤٧، والنشر ٢:٢٨٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢:٤٩٢، ومعجم القراءات ٩:١٣١.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٣:٢٣٢ و٢٣٣، رقم: ٨٦٩.

(٧) زاد عند فجال: انتهى.

فصل

مما يشبه تداخلَ اللغاتِ المذكورَ(١) في «كتاب السّماع»(٢) [١٠أ] تركيبُ المذاهب، وقد عقدَ له «ابن جني» باباً في «الخصائص»(٣).

وشبهُهُ(٤) أي: تركيبِ المذاهب في أصول النحو، في أصول الفقه خلافُهم في باب الإجماع، أيجوز [١١٠ج] إحداثُ قولٍ ثالثٍ في مسألةٍ فيها قولان أم لا؟(٥)

والتلفيقُ بينَ المذاهب: التشبيه بما ذُكر(٦).

قال «ابن جني»(٧): وذلك أي(٨): تركيبُها أن يضمّ النحوي(٩) بعضَ المذاهب في المسألة إلى بعضٍ، وينتحل(١٠) [٨٤د] ليستخرج من المذهبين. ويدلّ له قوله فالجمعُ مرادٌ به ما فوقَ الواحد - مذهباً ثالثاً.

مثاله أنّ المازنيّ كان يعتقد مذهبَ «يونُسَ» في ردِّ المحذوف من الكلمة في التحقير أي: التصغيرِ لأنّه يرد الأشياء لأصولها، وإنْ غَنِيَ(١١) المثالُ عنه عن الأصل المحذوفِ

---

(١) في ب: ما يشبه تداخلَ اللغات المذكورة.
(٢) عند فجال: تداخل اللغات السابق.
(٣) (باب في تركيب المذاهب) ٣: ٧١.
(٤) في أ و ب و ج: وشبهه.
(٥) على ثلاثة أقوال: المنع مطلقاً وهو قول الجمهور، والجواز مطلقاً وهو قول أهل الظاهر. والتفصيل، فإن لزم منه رفع ما أجمعوا عليه منع، وإلا فلا. وهو قول الآمدي والرازي والمتأخرين. ينظر: المحصول ٤: ١٠٧، والإبهاج ٤: ٤١٣، والتحبير شرح التحرير ٤: ١٦٣٨.
(٦) العبارة في د: الشبيه مما ذكر.
(٧) الخصائص (باب في تركيب المذاهب) ٣: ٧١.
(٨) في أ و ب و ج: أو. و «أي تركيبها» ليست في د.
(٩) كذا في ل، وعند فجال: تضمّ.
(١٠) كذا في ل، وفي ب الياء مهملة، وفي ج: نتحل. وعند فجال: تنتحل بين ذلك مذهباً ثالثاً. والعبارة في د: وينتحل يستخرج من المذهبين. فالجمع فيه مراد به الاثنان.
(١١) كذا عند فجال وفي الخصائص، وفي النسخ: غُيِّر. قال ابن الطيب ٢: ٧١٩ والمراد أنّ «المثال» أي: الهيئة والصيغة، تستغني عن ردّ المحذوف بحروفها الموجودة، فتقبل التصغير بلا ردّ.

بعضُه. **فيقول في تصغير**(١) **«يضع»** مضارعِ «وضع»(٢) **اسمَ رجلٍ** بالجرّ، بدل من «يضع»، وبالنصب حال منه(٣) -: **«يُوَيْضِع»** لأنّ أصله «يوضع» حُذف منه ما حُذف وغُيّر.

ومذهبُ **«سيبويه» إذا استوفى التحقير** التصغيرُ، **مثاله**(٤) بهيئته التي يستحقها الباب، **لا يردّ** المحذوف. **فيقول: «يُضَيْع»**(٥).

فإحداثُ قولٍ مركّبٍ منهما من تركيب المذاهب.

وكان «المازنيّ» يرى: يعتقد **رأيَ «سيبويه»**(٦) اعتقادَه مذهبَه، **في صرفِ نحوِ «جَوارٍ» عَلَماً**؛ لأنّ(٧) الصيغة قد زالت لفظاً، والجمعيّةَ(٨) بالعلمية ذهبت معنىً.

وكان(٩) **«يونسُ» لا يصرفه** إبقاءً لما كان كما كان(١٠).

فقد تحصّل(١١) **للمازنيّ** من تركيب المذاهب **مذهبٌ مركّبٌ من مذهب**

الرجلين(١٢)، [١٠٨ب] **وهو** أي: المركّب منه. وأفرد لإفراد لفظ مرجعه، جارياً على الأفصح في مثله، وإن كان أفصحَ منه جمعُ المضاف للمثنى، قال تعالى: ﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾(١). ولذا أخبرَ عنه باثنين هما(٢) **الصرفُ على**

---

(١) عند فجال وفي الخصائص: تحقير. وقد سقطت من د.

(٢) «مضارع وضع» ليست في د.

(٣) زاد في د: ما حذف وغير. قال ابن الطيب ٢:٧٢٠: قوله: (اسم رجل) هو بالنصب على الحال. أي: في حال كون هذا اللفظ نُقل عن الفعلية، وصار علماً. فقول الشارح «إنّه صفة لـ(يضع)، فيقرأ بالجرّ» جارٍ على القواعد، فلا معنى له.

(٤) في أ و ب و ج: بمثاله.

(٥) ينظر قول يونس وسيبويه في (باب تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير ما حذف منه) الكتاب ٣:٤٥٦، والأصول في النحو ٣:٥٦، ٥٧، وشرح الشافية ١:٢٢٤، وارتشاف الضرب ١:٣٦٥ و٣٦٦، وهمع الهوامع ٦:١٣٧.

(٦) الكتاب (باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات فيهنّ لامات) ٣:٣١٠. وينظر: المقتضب ١:٢٨٠.

(٧) المنصف ٢:٦٧، و٧٠، وشرح الملوكي ٣٥٠.

(٨) كذا العقود، وفي أ و ب و ج: لأنّ الصيغة زالت لفظاً، والجمعيّةَ.

(٩) في د: ورأي.

(١٠) ينظر رأيه في الكتاب ٣:٣١٢.

(١١) زاد عند فجال وفي الخصائص: إذاً.

(١٢) في ج: الفريقين.

على مذهب «سيبويه» والرّدُّ للياء المحذوفة على مذهب «يونس». فيقول(٣) على مذهبه مذهبِ «الظريف» والرّدِّ المركّبِ من المذهبين(٤)، في تحقير: تصغيرِ اسمِ رجلٍ سميتَه «يرى» رأيت يُرَيْئِيًا بضمّ التحتيّة وفتح الراء، وسكونِ التحتيّة، وكسرِ الهمزة، وفتحِ التحتيّة الأخيرة منوناً (٥).

يردّ (٦) المحذوفَ (٧) أي: الهمزةَ من «يرى»(٨)؛ إذ كان أصله «يَرْأَى»(٩) بوزن «يَفْعَل»، على قول «يونس» ظرفٌ لـ«ردّ» المحذوف. [نقلت حركة الهمزة للراء، ثمّ حُذفت للالتقاء الساكنين.](١٠)

وعلى قول «سيبويه»(١١) يقول في تصغيره «يُرَيٌّ» بضمٍّ ففتحٍ فتشديد تحتيّةٍ، كما يُصغّر «قفا» على «قُفَيّ».

ويصرف على قول «سيبويه» لزوال مانع الصرف الذي هو وزن الفعل بالتصغير(١٢).

و[يونس] يردّ(١٣) المحذوفَ، وهو الهمزة للتصغير، ولا يصرف(١٤) استصحاباً للمنع من قبل التصغير(١)، فتقول على قول «يونس»: «رأيت يُرَيْئِيَ» بالهمزة غيرَ مصروفٍ.

---

(١) التحريم ٦٦: ٤. وقد سبق ذكرها في (٩٣ أ).
(٢) العبارة في د: وأفرد نظراً لإفراد مرجعه، وإن أخبر عنه باثنين هما.
(٣) في أ و ب و ج و ل و الخصائص: فتقول.
(٤) العبارة في د: من ردّ المحذوف للتصغير.
(٥) مكان الضبط في د: فتصغّره باعتبار أصله.
(٦) في س: فيرد. وعند فجال: فردّ. وفي الخصائص: فتردّ. وفي د: وردّ.
(٧) عند فجال وفي الخصائص: الهمزة.
(٨) مكررت في أ و ب و ج. ولعلها: يرئي يرى. أو: يرى يرئي.
(٩) إذ أصله «يَرْأَى» ليست في الخصائص. ينظر: الكتاب ٢:١٦٥، وشرح الملوكي ٣٧٠، والممتع ٢:٦٢٠.
(١٠) زيادة من د.
(١١) أي: وأمّا على قول سيبويه.
(١٢) في أ و ب و ج: لزوال مانع الصرف من وزن الفعل بالتصغير. و في د: لزوال مانع الصرف وهو بالتصغير وزن الفعل. وقد صححت العبارة من الفيض ٢:٧٢١.
(١٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لا يرد. والزيادة من فجال.
(١٤) زاد في أ و ب و ج: على يونس. وفي د: على قول يونس.

و«سيبويه» **يصرف**[٢] لما مرّ **ولا يردّ** المحذوفَ إبقاءً لما كان كما كان[٣]، على قاعدته، **فيقول**[٤] على مذهبه: **«رأيت يُرَيّاً»** بضمٍّ ففتحٍ، والتحتيّة مشددةٌ. كما قال: **بإدغام ياء التحقير** أي: التصغيرِ، **في الياء المنقلبة عن الألف**[٥] المنقلبةِ عن الياء[٦].

فقد عرفتَ[٧] **تركّبَ مذهبِ «المازني»** بالرّدّ والصرف، **من**[٨] **مذهب الرجلين**، فأخذ الرّدَّ من قول «يونس» والصرفَ من قول «سيبويه».

ومن ذلك أيضاً المضارعُ. قال البصريّ: إعرابُه فرعٌ. وأُعرِب لمضارعته الاسم في الإبهام والتخصيص.

وقال الكوفيّ: إنّه أصلٌ فيه لاعتوار[٩] معانٍ عليه، تفتقر إلى الإعراب[١٠]، كالمعاني المعتورة على الاسم[١١].

فذهب [١٠٢أ، ١١١ج] «ابن مالك»[١٢] إلى موافقة البصريين في فرعيّة إعرابه، وموافقةِ الكوفيين في مقتضى إعرابه. فقوله بإعرابه لاعتوار المعاني وأنّه فرعيٌّ، مركّبٌ من المذهبين المذكورين.

ومن ذلك أيضاً قولُ بعض النحاة[١٣]: «رفع المضارع المعتل مقدّرٌ[١٤] وجزمه[١] بحذف حرف العلّة» مركّبٌ من مذهبين[٢].

---

(١) العبارة في د: اعتباراً بوجود المانع فبل التصغير.

(٢) في أ و ب و ج: يصرفه.

(٣) «إبقاءً لما كان كما كان» ليس في د.

(٤) في أ و ب و ج: فتقول.

(٥) أي: بعد تصغير «يرى».

(٦) أي: في أصل الفعل؛ لأنّ أصله يَرْأَيُ، قلبت الياء ألفاً، لتحرّكها بعد فتحٍ، فأصبح يَرْأَى». وحُذفت منه الهمزة، بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها.

(٧) كذا في الخصائص، وعند فجال: عُرِف.

(٨) كذا في الخصائص، وعند فجال: عن.

(٩) أي: توارد.

(١٠) كذا في د والفيض٢:٧٢٣، وفي أ و ب و ج: يفتقر إلى الأبواب.

(١١) ينظر: الكتاب (باب مجرى أواخر الكلم من العربية) ١:١٣ و١٤، والمقتضب (باب إعراب الأفعال المضارعة) ٢:١ و٢، و(باب إعراب ما يعرف من الأفعال) ٤:٨٠ و٨١، والأصول في النحو ٢:١٤٥ و١٤٦، والعلل في النحو ٦٩، وأسرار العربية ٤٦، والإنصاف (المسألة: ٧٣) ٢:٥٤٩، والمسألة: ٧٦) ٤٣٤ ط جودة مبروك، واللباب ٢:٢٠، وارتشاف الضرب ٢:٨٣٤ و٨٣٥، والتذييل والتكميل ١:١٢٤. وفي الأخير نقاش مع ابن مالك.

(١٢) ينظر: شرح التسهيل ١:٣٤ و٣٥.

(١٣) هذا قول ابن مالك، وتبعه ابن هشام. ينظر: شرح التسهيل ١:٥٥، والتذييل والتكميل ١:٢٠٠ وما بعدها، وشرح شذور الذهب ٦٢-٦٣، التصريح ١:٩٢، وهمع الهوامع ١:١٧٨.

(١٤) «إنّ رفع المضارع المعتل مقدّرٌ» في أ و ب و ج: إذ فرع المضارع المعتل مقدر.

إذ من قال بتقدير الإعراب، جعل جزمه بحذف ذلك المقدّر(٣).

ومن قال بعدم تقديره لأنّ(٤) إعراب الاسم إنّما قُدّر لأصالته، ولا كذلك(٥) الفعل، فالإعرابُ(٦) مقدّرٌ، فإذا جاء الجازم، ولم يجد أثر الرفعِ أو النصب، أخَذَ من نفس الكلمة،

كالدواء(٧) المسهّل، إذا لم يجد فضلاتٍ في البدن، أخَذَ من نفس قوّة [البدن](٨).

فالقول بتقدير الإعراب رفعاً، وحَذْفِ الآخِرِ جزماً، مركّبٌ(٩) من المذهبين المذكورين.

نبّه عليه المصنّف في «النكت»(١٠) معترضاً به القول بذلك.(١١)

---

(١) كذا، ولعلها: وجزمه.

(٢) أصل هذا الكلام مأخوذ من التصريح (١:٨٦)، وقريب منه في الأشباه والنظائر (باب الإعراب والبناء) ٢:٣٥٥ عن ابن النحاس في التعليق على المقرّب.

(٣) وهو قول سيبويه كما في التصريح. قال الشيخ خالد الأزهري ١:٨٧: ثم لمّا صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة، فرّقوا بينهما بحذف حرف العلة. وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب بعد قاعدة حذف حرف العلة للمضارع المجزوم: ٢:٨٤٨: والمشهور المقرّر أنّها حَذَفَها الجازم، والذي قرّرناه في الشرح وغيره أنّها تحذف عند الجازم لا بالجازم. ينظر إيماء سيبويه لذلك في الكتاب (باب مجاري أواخر الكلم من العربية) ١:٢٣، والذي في شرح السيرافي للكتاب (٢:٥٦-٥٨) يشير إلى أنّ الحذف علامة إعراب.

(٤) الجارّ والمجرور خبر (مَنْ).

(٥) في أ و ب و ج: لذلك.

(٦) لعلها: فيه فرع.

(٧) وهذا قول ابن السراج، كما في التصريح. ينظر: الأصول في النحو ٢:١٦٤.

(٨) الزيادة من أسرار العربية ٢٨٤، والتصريح.

(٩) في أ و ب: مركبين.

(١٠) في النكت المطبوع ٢٦١، ٢٦٢ نقل كلام أبي حيان وابن هشام في شرح التسهيل وابن السراج، ثمّ قال: والمصنّف جمع بين دعوى تقدير الضمّة، وحذف الحرف الجازم، وهو مخالف للقولين جميعاً.

(١١) من قوله «ومن ذلك أيضاً قولُ بعض النحاة» ليس في د.

مسألة

قال أبو البقاء العكبري **في «التبيين»**(١) -منقول من مصدر «تبيّن»(٢) بتشديد عينه- **جاء في الشعر «لولاي»** في قوله: [من الطويل]

وكم موطنٍ لولايَ طِحتَ ....(٣)

و«لولاك»(٤) كقوله: [من السريع]

.... لولاكَ في ذا العام لم أَحْجُجِ (٥)

فقال معظم البصريّين في «لولا» امتناعية: تجرّ الضمير المتّصل، **الياء** في الأوّل **والكاف** في الثاني، **في موضع جرٍّ** بها.

وقال «الأخفش»(٦) من البصريين **والكوفيّون**(١): هما **في موضع رفعٍ** على أصل «لولا»، [١٠٩ب] وأنّهما(٢) المبتدأ، ولا عملَ لها فيه أصلاً. واستُعير لفظ المجرور للضمير المرفوع، عكسَ استعارةِ المرفوع للمجرور في «بك أنت» و«بي أنا»(٣).

---

(١) لم أجده فيه. العكبري هو عبد الله بن الحسين، محب الدين المتوفى سنة ٦١٦هـ. بغية الوعاة ٢:٣٨، رقم: ١٣٧٥.

(٢) في الفيض ٢:٧٢٤ أنّه مصدر «تبيّن». وما هنا هو الصواب.

(٣) والبيت بتمامه: وكم موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هوى بأجرامِه من قُلّةِ النِّيقِ مُنْهَوي

موطن: مشهد من مشاهد الحرب. وطحت: هلكتَ. وأجرام: جمع «جرم» وهو الجسد. والقُلَّة: ما استدار من الجبل. والنِّيق: أعلى الجبل. وجملة «لولاي» صفة «موطن». وهو من قصيدة طويلة ليزيد بن الحكم الثقفي الجاهلي يعاتب بها ابن عمه وقيل أخاه. ويروى: وأنت امرؤ لولاي. وهو في الكتاب ٢:٣٧٤، والخصائص ٢:٢٥٩، والمفصّل ١٣٥، والإنصاف ٢:٦٩١، رقم: ٤٣٤، والمقاصد النحوية ٢:٤٤٠، رقم: ٥٥٩، والخزانة ٥:٣٣٦، رقم: ٣٩٥.

(٤) ينظر: الكتاب (باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم) ٢:٣٧٣، والإنصاف (المسألة: ٩٧) ٢:٦٨٧، و(المسألة: ١٠٠) ٥٤٨ ط جودة مبروك، ووصف المباني (لولا) ٣٦٤، وارتشاف الضرب ٤:١٧٥٧، والجنى الداني (لولا) ٦٠٢، ومغني اللبيب (لولا) ٣٦١، وهمع الهوامع ٤:٢٠٨.

(٥) صدره: أَومتْ بعينيها من الهودج. وروي: حبّاً ولولا أنت لم أخرجه. و «هذا» مكان «في ذا». وقائله عمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١:١٢٧، رقم: ٧٧، وبعده:

أنتَ إلى مكّةَ أخرجتَني ولو تركتَ الحجّ لم أخرج

وأومت: أشارتْ. يعني: خاطبته حبيبتُه ومتّتْ عليه بتحمّل المشاق لأجله. وهو في الإنصاف ٢:٦٩٣، رقم: ٤٣٦، والمفصّل ١٣٥، وشرح قطر الندى ٢٥١، رقم: ١١٣، وهمع الهوامع ٤:٢٠٩، رقم: ١١٢٣، والخزانة ٥:٣٣٣، رقم: ٣٩٤.

(٦) ينظر رأيه في المقتضب (باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة) ٣:٧٣، والمبرد ينكر مجيء الكاف والياء بعد (لولا)، ويردّ عليه السماع.

قال «أبو البَقاء»: وعندي من جملة الفِكر والنظر أنّه يمكن فيهما أمران آخران، غير القولين المذكورين:

أحدُهما أن لا يكون للضمير موضعٌ من الإعراب(٤) لتعذّر العامل فيه مُنع إن أُريد مطلقُه، وإن أُريد اللفظُ فنَعَمْ - فإذا(٥) لم يكن عاملٌ لم يكن عملٌ، على ما علمتَ أمره. وغيرُ ممتنعٍ صناعةً أنّ يكون الضمير لا موضعَ له كالفَصْل أي: ضميرِه.

وفيه أنّ الأَصْل على الصحيح حرفٌ، وأنّ إطلاق الضمير عليه مجازٌ، علاقته المشابهة. فلذا لا محلَّ له [٨٥د] من الإعراب، فلا يُشبَّه به الاسمُ الذي هو بخلافه في ذلك(٦).

والثاني(٧) يمكن أن يقال موضعُه أي: الضميرِ نصبٌ؛ لأنّه من ضمائر(٨) المنصوب. ولا يلزم من ذلك من كونه منصوباً أنّ يكون له عاملٌ مخصوصٌ، ألا ترى أيّها الصالح للخطاب- أنّ التمييزَ عن المفرد في نحو «عشرين دِرْهماً» و«عندي رطلٌ زيتاً» لا ناصبَ له على التحقيق، وإنّما هو مشبّهٌ بالمفعول حيث كان فضلةً، فأشبهه به نصبٌ يصيبه(٩).

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢:٨٥.
(٢) في د: لأنّها.
(٣) الصواب أن يمثّل بـ «أنا كأنتَ» و«أنت كأنا» كما في المصادر، لأن ما مثّل به ضمير فصل للتوكيد. وقد تبعه ابن الطيب في الفيض في ذلك ٢:٧٢٦.
(٤) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.
(٥) عند فجال: وإذا.
(٦) فلا «يُشبّه به الاسمُ الذي هو بخلافه في ذلك» ليس في د. ذهب الخليل إلى أنه اسم لا محل له. والأكثر كما قال الشارح على أنه حرف. والكوفيون على أنّ له محلاً من الإعراب. ينظر: الكتاب (باب لا تكون «هو» وأخواتها فيه فصلاً) ٢:٣٩٧، والإنصاف (المسألة: ١٠٠) ٢:٧٠٦، و(المسألة: ١٠٣) ٥٦٧ من جودة مبروك، وارتشاف الضرب ٢:٩٥١ و٩٥٢، والجنى الداني (هو) ٣٥٠، ٣٥١، ومغني اللبيب (هو) ٤٦٣، ٤٦٥، و ط الخطيب ٤:٣٤٦، و٥:٥٧٠، وحاشية الشمني ٢:١٨٦، وهمع الهوامع ١:٢٣٦.
(٧) في د: والأمر الثاني.
(٨) في أ و ب و ج: ضمير.
(٩) في د: نصبه.

وكذلك قولهم: «لي مِلْؤه عسلاً»(١) **فهذا** أي: «عسلاً» **منصوبٌ** تمييزاً لـ«ملؤه»، **وليس له** أي: «عسلاً» **ناصبٌ**: عاملٌ للنصب، **على التحقيق. وإنّما**(٢) **هو مشبّهٌ بما له عاملٌ**، فنُصب بذلك الشبه.

وهذا فيه نظرٌ ظاهرٌ؛ لأنّ الإعراب لا يكون إلاّ عن عاملٍ(٣). وعاملُه هنا هو الاسم المفسَّرُ به. والشبيه(٤) بالمفعول به يعمل فيه ما لا يعمل فيه(٥) لولا ذلك الشبه، لا أنّه لا عاملَ فيه(٦).

وحيث عُلم فساد ذلك، فيفسد(٧) ما بناه عليه بقوله: **ومثلُ ذلك** التمييزِ عن مفردٍ في نصبِه بلا عاملٍ، **النصبُ**(٨) للضمير [١٠٣أ] **في «لولاي» و«لولاك»** أي: في أنّه [نُصب] بلا عاملٍ. وبيّن وجه المماثلة في نصبه بقوله: **وهو** أي: الشبهُ القائم به، **أن يكون**(٩) **منصوباً** محلاًّ، **من حيث كان من ضمائر المنصوب** في «أكرمني» فنُصب بعد «لولا» لشبهه بالضمير المفعول به، كما نُصب تمييز الاسم المبهم لشبهه بالمفعول به في الفضلة(١٠) والشبهيّة له بالمجرور في «غلامي» لا تكفي في جرّه(١١)؛ لأنّه لم يُعهد الجرّ للشبه بمجرورٍ ما، بخلاف المنصوب(١٢).

---

(١) ينظر المثال في: الكتاب (باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول ١:٤٤، ٢:١٧٣، وشرح السيرافي في حاشية كتاب سيبويه ٢:١١٧، والمقتضب (باب مسائل «كم» في الخبر والاستفهام)، ٣:٦٧، والأصول في النحو ١:٣٢١، وأسرار العربية ١٨٣، والمفصل ٦٥، وشرح الكافية الشافية ٢:٧٧١، وشرح الكافية للرضي ٢:٦٣.
«لي ملؤه» في النسخ: في ملأه.

(٢) في أ و ب و ج: إنما. دون واو.

(٣) كذا في د والفيض ١:٧٢٨، وفي أ و ب و ج: بمن. وهو خطأ.

(٤) في د: والشبه.

(٥) أي: في المفعول به.

(٦) ينظر: الكتاب (باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه) ١:٢٠٤، و(باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة) ٢:١١٧، والمقتضب (باب التبيين والتمييز) ٣:٣٢، ٣٣، واللباب ١:٢٩٧، والتصريح ١:٦١٧، ٦١٨، وهمع الهوامع ٤:٦٤.

(٧) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: وحيث تبيّن ما قررناهُ [في ج: قدرناه] عُلم.

(٨) عند فجال: يمكن.

(٩) عند فجال: يجعل.

(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: الفضيلة. وهو تحريف. وفي الفيض ٢:٧٢٩: الفضلية.

(١١) في د: لا يكفي لجرّه.

(١٢) في د: ولا كذلك المنصوب.

فإن قيل: الحكم بأنّه لا موضع[1] له أي: الضمير المذكور من الإعراب، لعدم العامل المقوّم لمقتضى الإعراب، وأنّ موضعه نصبٌ شبهاً بالمنصوب[2] بعاملٍ، خلافُ الإجماع في الضمير المتّصل بعد «لولا»؛ إذ الإجماع –أظهر دفعاً لاحتمال عود الضمير لـ«خلاف»– منحصرٌ في قولين لا ثالثَ لهما:

إمّا الرفع بالابتداء. وهو مذهب «الأخفش» مرّ، إلاّ أنّه استُعير لفظ الضمير المجرور للضمير المرفوع، والخبر محذوفٌ وجوباً لكونه كوناً عاماً.

وإمّا الجر بـ«لولا». وهو مذهب «سيبويه».

والقول بحكمٍ آخر –هو النصب– خلافُ[3] الإجماع المجتمع في القولين مردودٌ لعدم جواز خرقه. فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنّ هذا الإجماع ناشئٌ من إجماعٍ مستفاد من السكوت عن الثالث.

وذلك أنّهم أي: النحاة لم يصرّحوا بالمنع من قولٍ ثالثٍ فيه حتى يكون إجماعاً بالنصّ، فلا [١١٠ب] زيادةَ عليه وإنّما سكتوا عنه، ولا يُنسب للساكت قولٌ، والسكوت عن الشيء لا ينفيه[4].

والإجماع الذي لا يجوز خرقه هو ضمير فصلٍ الإجماع على حكم الحادثة قولاً: منصوبٌ على الحال، أي: حالَ كونه بالقول. ولم يحصل مثل ذلك هنا، فلا مانعَ من الثالث[5].

والوجه الثاني: أنّ أهل العصر الواحد إذا اختلفوا في حكم النازلة على قولين، جاز لمَن بعدَهم إحداثُ قولٍ ثالث ولا يُعدّ خرقاً للإجماع[6].

هذا الحكم معلومٌ من الأصول الشرعيّة[7]: أصول الفقه وأصولُ اللغة أي: أصولُ علوم العربية، محمولةٌ على الأصول الشرعيّة[8]، فما جاز فيها، ففي اللغويّة أولى.

---

(١) «أي الضمير المذكور» ليس في د. وقد جاء فيها بعد «لا موضع له»: للضمير.
(٢) في د: بالضمير المنصوب.
(٣) عند فجال: وخلاف.
(٤) «والسكوت عن الشيء لا ينفيه» ليس في د.
(٥) العبارة في د: ولم يحصل ذلك هنا، فلا منع في ثالث.
(٦) سبقت الإشارة إلى ذلك في أول الفصل السابق.
(٧) عند فجال: أصول الشريعة. قال ابن الطيب ٢:٧٣٢: وفي بعض النسخ «من الأصول الشرعية» بتعرف الأصول، وتوصيفه بالشرعية المنسوبة إلى الشرع.
(٨) عند فجال: أصول الشريعة.

وقد صنع مثلَ ذلك زيادةِ قولٍ على قولين سابقين لا غير مَن النحويين على الخصوص عن بقيّة علماء الأدب، «أبو عليٍّ الفارسيّ». فإنّه مسائلَ كثيرةً قد سُبق إليها أي إلى تلك المسائلِ بحكمٍ بذكرِ حكمٍ، فيه قولان(١)، وسكت عليهما(٢) الباقون، وأثبت هو أي: الفارسيُّ، فيها في تلك المسائلِ، حكماً آخرَ مخالفاً لما اتّفق عليه مَن قبلَه من النحاة، بعضُهم بذكره(٣)، والباقون بالسكوت عليه. وما اعتدّ بذلك السكوت(٤) منهم، وما جعله من الإجماع الذي لا يخُرق.

منها أي: المسائلِ، أنّ لفظة «كلٍّ» لا يدخلها الألف واللام في أقوالِ الأُول(٥)، [وأجازه غيره.

واستدلّ الفارسي](٦) بالقياس على المضاف [٨٦د] الذي حُذف ما أضيف هو إليه، ونُويت إضافته إليه، فلا يجوز دخولُ «أل» في ذلك المضاف. فكذا «كلّ» مضافةٌ نيةً، فامتنع دخول «أل» عليها(٧).

وجوّز هو فيها ذلك أي: دخولها.

وقد أفردها بالذِّكر بمسألةٍ في «الحلبيّات»(٨) وبعد اللام موجودةٌ فتحةٌ (١).

واستدلّ على ذلك بالقياس الجوازِ على سائر ما أُضيف إذا قُطع عن الإضافة، فيدخله [١١٣ج] «أل» كـ«غلام(٢) زيد» يقول [١٠٤أ] «الغلام»(٣).

---

(١) في أ و ب و ج: قولا. و«فيه قولان» ليس في د.

(٢) في هامش أ و ج: عليه.

(٣) في د: بذكر ذلك الحكم.

(٤) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٥) وقد سبق أبا علي إلى ذلك أبو الحسن الأخفش. كما في شرح الكافية الشافية ٢:٩٥٠، وشرح التسهيل ٣:٢٤٥. وقد استعمل سيبويه والمبرد وابن جني «بعضاً» و«كلاً» معرفتين بـ«أل» كثيراً والزجاجي دونهما. ينظر: الكتاب ١:٥١، و٢:٨٢، والمقتضب ١:١٣٧، و٣:٢٤٣، والخصائص على سبيل المثال ١:٥٢، والجمل للزجاجي ٢٣. قال ابن مالك في شرح التسهيل: وقد أدخلها عليه أبو القاسم الزجاجي في «جمله» ثم اعتذر عن ذلك. وينظر همع الهوامع ٤:٢٨٦، وشرح الخفاجي على درّة الغواص (غير لا تعرف بأل) ١٩٩، وتاج العروس (بعض) و(كلّ).

(٦) زيادة من د. ولعل في هذا الكلام وما بعده تقديم وتأخير وسقط في النسخ.

(٧) ينظر: الكتاب (باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة، وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً) ٢:١١٤، وارتشاف الضرب ٤:١٨١٩، والتصريح ١:٦٩٢.

(٨) بعدها في أ بياض. وفي هامش ج: بياض في الأصل. وفي الفيض ٢:٧٣٤: «المسائل المنسوبة إلى حَلَب محرّكةً وهي بلدة مشهورة بنواحي الشّام» ولم أجد نصّه هذا في المطبوع. وقد

وإذ[٤] لم يجُعل السكوت من القوم على الحكم، مع عدم التصريح النطقي به[٥] إجماعاً، كما دلّ عليه عملُ المذكور. **فغيرُ ممتنعٍ أن يذهب ذاهبٌ هنا** في الضمير بعد «لولا» **إلى مذهبٍ ثالثٍ** ما تقدّم بيانُه **لوجود الدليل عليه**[٦]. وقد علمتَ ضعفه[٧]. واللّٰه أعلمُ بالصواب.

نقل ابن الشجري كلام أبي علي مفصلاً في ذلك عن الحلبيات كما أشير إلى ذلك في هامش مخطوط أصل الأمالي. ينظر أمالي ابن الشجري ١:٢٣٤- ٢٣٧، المجلس ٢٣.

(١) كذا في أ و ب و ج. والتاءان في ج مهملتان. وفي ج مكان «موجودة»: موجود.

(٢) زاد في أ و ب و ج: من عليه. وفي أ و ج مكان «من»: ممن. ولعلّ ما أثبته هو الصواب.

(٣) يقصد «أل» النائبة عن الضمير. وقد أثبتها الكوفيون. ينظر: الجنى الداني (أل) ١٩٨، ومغني اللبيب (أل) ٧٧، وهمع الهوامع ١:٢٧٦. ومن قوله «وجوّز هو فيها ذلك...» سقط من د.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: إذا.

(٥) في أ و ج: القطعي. وفي د: اللفظي.

(٦) سقطت من أ و ب و ج.

(٧) في د: وقد علمتَ أن لا دليلَ.

الكتاب الثالث

في القياس

هو لغةً: التقدير. مصدر «قاسَ» بمعنى «قدَّرَ». قال «البيهقي»(١): يتعدّى إلى المفعول الثاني بالباء وبـ«على»(٢).

وقال صاحب «الكشف»(٣): صلته في الأصل(٤) الباء، إلا أنها في الشرع جُعلت كلمة «على» فقيل: قياس عليه. بتضمّن معنى «البناء»(٥).

واصطلاحاً: **قال «ابن الأنباري» في «جدله»**(٦) -بفتح الجيم والمهملة- أي: المؤلَّفِ له فيه -وهو المناظرة-: **هو** أي: القياسُ النحويّ **حملُ غيرِ المنقول** عن(٧) العرب **على المنقول** عنه، **إذا كان** غير المنقول **في معناه**: في معنى المنقول عنهم. **انتهى** تعريفه.

وهو أي: القياسُ، **معظم أدلّة النحو**(٨). **والمعوَّلُ** -بصيغة المفعول، من التعويل، الاعتماد على الشيء وبه(٩)- **في غالب مسائله عليه، كما قيل:** [من الرمل]

إنّما النحو قياسٌ يُتبع(١٠) ....

---

(١) هو أحمد بن علي بن محمد البيهقي السبزاوري، أبو جعفر المقري اللغوي المعروف بـ«بو جعفرك»، توفي سنة ٥٤٤هـ وله «تاج المصادر في اللغة» وكلامه هذا فيه كما صرّح ابن الطيب ٢: ٧٤٠. تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١: ٣٤٦، رقم: ٦٦١.

(٢) ينظر: لسان العرب وتاج العروس مادة (قيس).

(٣) كشف الأسرار ٣: ٣٩٥، ٣٩٦.

(٤) في كشف الأسرار: اللغة.

(٥) أي: بني عليه. قال ابن الطيب ٢: ٧٤٠: وبه تعلم أن قول صاحب الكشف إنّ الأصل فيه أن يتعدى بالباء، وإن «على» نائبة عنها في لسان الشرع، ليس على ما ينبغي. والله أعلم.

(٦) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.

(٧) في د: من.

(٨) في أ و ب و ج: النحوي.

(٩) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: من التعويل على الشيء وبه الاعتماد.

(١٠) الشطر من قصيدة للكسائي في النحو، وهي في معجم الأدباء ٤: ١٧٤٧، وفي إنباه الرواة ٢: ٢٦٧ والبغية ٢: ١٦٤، مطلعها:

بصيغة المفعول(١). والقصر إضافي باعتبار الغالب.

ولهذا العويل عليه فيه، **قيل في حدّه**(٢) تعريفه، **أَعْلَمٌ** : التنوين فيه للشياع والتعميم(٣) قياسٍ أو قياسَين منه لا يُسمّى نحواً.

بمقاييسَ : جمع «قياس» بكسر أوّله. وهو المقدار. كذا في «المصباح»(٤).

وهو هنا بمعنى «القياس» كما يومئ إليه السياق(٥).

مستنبطة: مستخرجةٍ بالنظر، **من استقراء** وهو تتبُّع جزئيات(٦) [١١١ب] **كلام العرب** لإثبات(٧) القواعد.

وقال صاحب «المستوفى»(٨) تقدّم اسمه في المقدّمات-**كلُّ علمٍ**(٩):

فبعضُه مأخوذٌ بالسماع والنصوص من جهابذته وأئمته.

وبعضُه بالاستنباط من النصوص، **والقياس** عليه لوجود علّته في المقيس.

وبعضه منتزَعٌ(١٠): مأخوذٌ بعدُ به بدلَه تفنناً في التعبير-**من علمٍ آخرَ**.

قال في بيان ذلك: **فالفقه**(١١) علم بحكمٍ شرعيٍّ عمليٍّ مكتسبٌ من دليلٍ

أيها الطالب علماً نافعا   اطلبِ النحو ودعْ عنك الطمعْ
إنّما النحو قياسٌ يُتبَّع   وبه في كلّ علمٍ ينتفعْ

(١) «بصيغة المفعول» ليست في د.

(٢) مرّت تعاريف النحو في المسألة الثانية من المقدمات. وهذا التعريف الذي ذكره هنا لأبي علي الفارسي في التكملة ٢:٣، وقريب منه ما نقله سابقاً عن ابن عصفور.

(٣) في د: والتعظيم.

(٤) المصباح المنير مادة (قيس).

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: القياس. وفي الفيض ٢:٧٤١ كما يدلّ له قولهم في غيره: علمٌ بأقيسة إلخ...

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فرسان.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: بإثبات.

(٨) المستوفى ٤-٧ باختصار.

(٩) شكّلها فجال كذلك: كلُّ علمٌ. على أنّ "كلّ" مبتدأ، و"علم" خبره. والصواب أنّ "علم" مضاف إليه، والفاء زائدة لربط المبتدأ بالخبر؛ لأنّ المبتدأ لفظ يفيد العموم.

(١٠) عند فجال: بالانتزاع.

(١١) عند فجال: قال فالفقه.

تفصيلي ٍّ (١).

بعضُـه مـن النصـوص(٢) **الـواردة فـي الكتـاب** كـ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٣)، **والسنة** كـ«الحج عرفة»(٤).

وبعضُه بالاستنباط من كلٍّ منهما. كاستنباط «الشافعيِّ» حُرمَةَ خرقِ الإجماع من آيـة ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾(٥) الآية...

واستنباطِه من السـنّة باعتبار(٦) الأغلب في الأمر، من حديث «فاطمةَ بنت قيسٍ»، من قوله ﷺ، وقد شاورَتْه فيمن تتزوجه من «معاوية» و«أبي جهم»: «أمّا أبو جَهْمٍ فلا يضع عصاه عن عاتقه»(٧) مع أنّه كان يضعها عند منامه وأكله وراحته. إلاّ أنّه لمّا كان أغلبُ أحواله وضعَها على عاتقه أطلقه.

---

(١) كذا عرّفه الشيخ زكريا الأنصاري في «المقدمة لبّ الأصول». والأصوليون يعرّفونه بلفظ مشهور بينهم، ينسب للإمام الشافعي، وهو: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبُ من أدلتها التفصيلية. ينظر: حاشية العطار ١:٥٧.

(٢) كذا في س وم وإستانبول، وعند فجال: بالنصوص.

(٣) من قوله تعالى: ﴿وَأَنۡ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُۚ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ٧٢﴾ الأنعام ٦: ٧٢.

(٤) أخرجه أحمد والأربعة والبيهقي. قال السيوطي: صحيح. ينظر: فيض القدير ٣:٤٠٦.

(٥) من سورة النساء ٤: ١١٥ وتتمّتها: ﴿وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾. وقد كتبت في النسخ خطأ: ومن يتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى. وقد ذكر استدلال الشافعي بالآية الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٠:٨٤ في خبر عنه. ثم ناقش الأصوليون من بعده الاستدلال بها. وردّ الاستدلال بها بأنّ «غير سبيل المؤمنين» الكفر، وليس الإجماع كما يدل عليه السياق. ينظر: المحصول ٤:٣٥، والإبهاج ٢:٣٩٢، والتحبير شرح التحرير ٤:١٥٣٢.

(٦) في أ و ج و د: اعتبار.

(٧) أخرجه الشافعي في الرسالة ٣٠٩، رقم: ٨٥٦، ومسلم في كتاب الطلاق ٢:١١١٤، في باب المطلّقة ثلاثًا لا نفقة لها٦، رقم: ١٤٨٠.

وأفتى بعدم الخيار فيمن باع طيراً قُمْرِيّاً على أنّه يغرّد، وكان يسكت يسيراً ويغرّد كثيراً.

وبلغ ذلك شيخه مالكٌ فرجع عمّا ذكر له ذلك. كما ذكره «الحاكم» في «مناقب الشافعيّ»(١).

والقياس: ككون التفاح ربويّاً، قياساً على البرّ(٢) بجامع الطُّعْم.

وبعضه من علومٍ أخرى، كمسائل فقهيّةٍ ترتّبت أحكامُها على قواعد نحويّةٍ، كما في الاستثناء. وعلى حسابيّاتٍ كما في [١١٤ج] الوصايا والإقرارات.

والطِّبُّ: بكسر المهملة. علمٌ يُبحث فيه عن بَدَن الإنسان من حيث الصحةُ والفسادُ.

وبعضه مستفادٌ من التجرِبة الناشئة عن تكرار ذلك الأمر(٣).

وبعضه من علومٍ أُخَر: ككثير من الكلّيّات(٤) المذكورة في أول «الموجز» و«القانون»(٥).

والهيئة(٦): علمٌ يُعرف به أحوال الكواكب وجريانها ومنازلها(٧).

بعضها من علم(٨) **التقدير**: علمِ الهندسة.

وبعضُها تجرِبةٌ، يشهد لها(٩): [١٠٥أ] للتجربة، كمشي القمر في منازله، **الرّصْدُ** وجريان التجريبات [٨٧د] عليه، ولا تختلف إلا نادراً.

---

(١) وقد ذكر الخبر البيهقي في مناقب الشافعي ٢:٢٣٧-٢٣٩.
(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: الربا.
(٣) في د: الأثر.
(٤) في د: الكلمات.
(٥) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: أو الموجز. وكتاب «القانون» و«الموجز» للشيخ الرئيس ابن سينا، حسين بن عبد الله، المتوفى سنة ٤٢٨هـ. وله «الموجز الكبير في المنطق» و«الموجز الصغير». ولابن النفيس علي بن أبي الحزم علاء الدين، المتوفى سنة ٦٨٧هـ، مختصر القانون، سمّاه «موجز القانون». ينظر: كشف الظنون ٢:١٣١٢، ١٨٩٩، ١٩٠٠.
(٦) في أ و ب و ج: فالهيئة.
(٧) ينظر تعريفها: معجم مقاليد العلوم ١٣٩، ومفتاح السعادة ١:٣٤٨، ودستور العلماء مادة (الهيئة) ٣:٣٣١.
(٨) في أ و ب و ج: علوم.
(٩) عند فجال: بها. وقد سقطت من د.

والموسيقى[١]: بضم الميم وكسر المهملة وسكون التحتيتين، وبالقاف المفتوحة.

علمٌ يُعرف به النَغَمُ ونَهَزَاته. وواضعُ علمِه كالعروض الخليلُ بن أحمد[٢]، بيّنتُه أوّل شرح منظومتي في القافية.

[**جعلها منتزع من علم الحساب**][٣].

والنحو بعضُه مسموعٌ مأخوذٌ من العرب نصّاً، كرفع الفاعل والمبتدأ والخبر، ونصب المفعول به وما أُلحق به[٤].

وبعضُه مستنبطٌ بالفِكر والرَّويّة: بفتحٍ فكسرٍ وتشديدِ التحتيّة.

في «المصباح»[٥]: هي الفكر والتدبّر. وهي كلمةٌ جرت على ألسنتهم بغير همز. وهي من «روّأتُ في الأمر» بالهمز إذا نظرتُ فيه. انتهى.

فعطفُها على «الفكر» عطفُ تفسيرٍ.

ومثال ذلك[٦] باب الإخبار بـ«الذي»[٧] وفروعه، وكثيرٌ من مسائل التمرينات[٨]، وما أشار إليه بقوله: **وهو التعليلات** للقواعد النحوية، فتلك غير مأثورةٍ عن العرب، بل من أفكار علماء العربية.

وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى: من علمٍ آخرَ. وعدل عنه إليها لما فيها من الإيماء للثبوت؛ إذ هي للعلم الحاصل بالتمرّن.

---

(١) زاد عند فجال: جلّها منتزَع من علم الحساب.

(٢) لعله يقصد أول من صنّف فيه عربياً. وللخليل معرفة بالإيقاع والنغم، وله في كليهما كتاب. ينظر: الفهرست ٤٩، وبغية الوعاة ١:٥٥٨، ٥٦٠، وكشف الظنون ٢:١٤٦٧، والفنون الجميلة في العصور الإسلامية ٢٩٥، ٢٩٦. وينظر في تعريف الموسيقا: معجم مقاليد العلوم ١٦٤، ومفتاح السعادة ١:٣٥٠، وكشف الظنون ٢:١٩٠٢.

(٣) الزيادة من فجال.

(٤) كذا في د، وقد سقطت من أ و ج. وفي ب: وما الحعه. وفوقها إشارة خطأ.

(٥) المصباح المنير مادة (روي).

(٦) أي ما هو مستنبطٌ بالفكر والرويّة.

(٧) كذا في د، في أ و ب و ج: الإخبار الذي.

(٨) كذا في د، وفي أ و ج: التمرينيات. في ب: التمريضات. وهو خطأ. وقد سقطت «من» من أ و ب و ج.

كقولهم أي: النحاة: الحرف الذي تُختلس[1] حركته [١١٢ب] كـ«هِ» و«ـهِ» بكسر الهاء[2] فيهما من غير إشباعٍ، مما يُشار به للواحدة، هو أي: المختلسُ حركتُه في حكم المتحرّك لوجود الحركة، لا في حكم الساكن لصدّ الحركة عن ذلك.

فإنّه أي: هذا القولَ، مأخوذٌ من علم العَروض.

وقولهم[3] أي: علمائه: الحركاتُ أنواعٌ:

صاعدٌ عالٍ كفتحة «دعا».

ومنحدرٌ سافلٌ ككسرة «يرمي».

ومتوسطٌ بينهما[4] كالحركة المختلَسة.

فإنّه أي: ذلك القولَ من العروضيين، مأخوذٌ من صناعة الموسيقى.

وهما علمان وضَعَ قواعدَهما وأصلّها «الخليلُ بن أحمد». انتهى كلام صاحب «المستوفي».

وقال «ابن الأنباري» في أصوله «اللّمع»[5]: اعلم أنّ إنكار القياس في النحو قياساً على إنكار بعضٍ له في الفقه كالظاهريّة[6]، لا يتحقق لم يقل به أحدٌ[7]. والفرق بينهما ظاهر. لأنّ النحو كلّه أي: معظمَه لما تقدّم أنّ منه المنصوصَ، قياسٌ.

---

(١) كذا في د، وفي أ و ب: بختلس. وهو تصحيف. وفي ج: مختلس.
(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: التاء.
(٣) عند فجال: وكقولهم.
(٤) في أ و ب: بينها.
(٥) لمع الأدلة ٩٥.
(٦) إماما المذهب الظاهري داود بن علي، المتوفى سنة ٢٧٠هـ، وعلي بن حزم، المتوفى سنة ٤٥٦هـ. ولهما كتابان في إنكار القياس، اسمهما «إبطال القياس». ينظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (الباب الثامن والثلاثون في إبطال القياس في أحكام الدين) ٧:٥٣.
(٧) كذا العبارة في د، وفي أ: اسعاره اخذ. وفي: ب و ج: اسعاوه احد. وفوقها في ب إشارة خطأ.

ولهذا: لكونه قياساً **قيل في حدّ**(١) **النحو علمٌ بالمقاييس**(٢) **المستنبطة من استقراء كلام العرب.**

وذكَرَها لأنّها الأعم الأغلب. والسكوت عن الشيء لا ينفيه.

فمنكِر القياس في النحو قياساً على إنكاره في الفقه. وهذا فَرَضٌ وتقديرٌ ليرتّب عليه قوله: **فقد أنكر النحو**؛ لأنّه أنكر(٣) معظمَه وقِوامَه. وذلك الإنكار لم يقع هنا كما قال: **ولا يُعلم** بالتحتيّة بالبناء للمفعول، وبالنون للفاعل(٤).

أحدٌ بالرفع على الأوّل، والنصب على الثاني.

من العلماء أنكره(٥) **لثبوته** من القياس فيه، **بالدلالة القاطعة** باعتبار الوجدان، وبما قال: **وذلك أنّا** [١١٥ج] **معاشر** علماءِ النحو(٦)– **أجمعنا على أنّه** أي: الشأنَ، **إذا قال العربي** المحتجّ بكلامه: **«كتب زيدٌ» فإنّه يجوز** نحواً وصناعة وعقلاً(٧) **أن يسند هذا الفعل** أي: «كتب» **إلى كلّ اسمٍ مسمّى**(٨) **تصح**(٩) **منه الكتابة**: الخطّ من سائر الآدميين [١٠٦أ] الذين في سنّ أربابها. **نحو: عمرو**: بفتح

---

(١) عند فجال وفي لمع الأدلة: حدّه.

(٢) في أ و ب و ج: بالقياس.

(٣) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٤) مكان الضبط في د: «بالبناء للمفعول» فقط. وقوله بعد «أحد»: بالرفع على الأول، والنصب على الثاني. ليس في د.

(٥) الصواب أنه جاء من أنكره بعد الأنباري، وهو أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء، ابن مضاء الظاهري، المتوفى سنة ٥٩٢هـ، لكن لم يعتد به، ولم يشتهر أمره بين العلماء. وقد حقق كتابه «الرد على النحاة» الدكتور شوقي ضيف، وطبع بالقاهرة سنة ١٩٤٧م. وقد درس آراءه الدكتور محمد عيد في كتابه «أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاءٍ وضوء علم اللغة الحديث»، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٩م. وينظر ترجمة ابن مضاء في بغية الوعاة ١:٣٢٣، رقم: ٦١٣.

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: علماء معاشر النحو.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وعملاً. وقوله «يجوز نحواً» في أ و ب و ج: تجوز فإنه نحو. و«نحواً» ليست في د.

(٨) عند فجال وفي لمع الأدلة: مسمى.

(٩) في أ و ب و ج وحيدر وإستانبول: يصح.

أوّ له، وزيادةِ واوٍ آخرَه؛ فرْقاً بينه وبين «عمرو» وجرّاً، ويغني عنها الألفُ الموقوف عليها بدلَ التنوين؛ لكونه بعد الفتحة نصباً.

وبِشْرٍ [1] بكسر الموحدة وسكون المعجمة، اسم إنسان.

ويجوز **أن يسند**[2] –أعاده لطول الفصل في الجملة– **إلى ما لا يدخل تحت الحصر** من تصحّ منه الكتابة. **وإثباتُ ما لا يدخل تحت الحصر** من تصحّ منه الكتابة **بطريق النقل محالٌ** عادةً؛ لأنّ المنقول محصورٌ به، وإذا استحال النقل فيما ذُكر كان قياساً لا نصّاً على كلٍّ فردٍ فرد من تلك التراكيب الغير المنحصرة[3] في الوجود.

وكذا[4] كالإحالة لما ذُكر في إسناد «كتب» **القولُ** بالإحالة **في سائر العوامل الداخلة على الأسماء، و**العوامل الداخلة على **الأفعال، الرافعة والناصبة** فيما لكلّ [5] منهما **والجارّة**[6] فيما يخصّ الأسماء، **والجازمة** فيما يخصّ [88د] الأفعال. **فإنّه يجوز إدخال كلٍّ منها** أي: العواملِ، **على ما لا يدخل** من المعمولات **تحت الحصر** بدليل الوجدان. **وذلك** أي: ضبْطُ [7] ما لا يدخل تحت الحصر، **بالنقل متعذّر** لما مرّ فيه، **فلو لم يجز**[8] صناعة **القياسُ** على ما ورد عن العرب من التراكيب، **واقتُصر على الوارد**[9] **في النقل** عنهم **من الاستعمال**: بيان «الوارد». وحذف جواب «لو» أي: لفاتكثيرٌ من[10] المقاصد[11]. وذلك لما[1] قال [113ب]:

(1) في ج: وبشرى. وزاد عند فجال: وأزدشير.
(2) «وأن يسند» كذا في الفيض 2:748، ليست عند فجال ولا في لمع الأدلة.
(3) في ج: منحصرة.
(4) عند فجال وفي لمع الأدلة: وكذلك.
(5) لعلها: على كلّ. أو: كلاً.
(6) ليست في لمع الأدلة.
(7) في د: ضبط دخول.
(8) في أ و ب و ج: تجرِ.
(9) عند فجال وفي لمع الأدلة: ما ورد.
(10) «كثيرٌ من» في أ و ب و ج: كثيرين.
(11) جواب «لو» عند فجال وفي الفيض2:748: لبقي. وفي لمع الأدلة: «لأدّى ذلك إلى أن لا يفي ما نخصّ بما لا نخصّ، وبقي كثير... ». قال ابن الطيب: قوله (لبقي كثير) إلخ...هو جواب

كثير -بالمثلثة- **من**[2] **المعاني لا يمكن التعبير عنها** بكلامٍ عربيٍّ **لعدم**[3] **النقل** لها[4] عن العرب. **وذلك** أي: ذهابُ ذلك لذلك[5] **منافٍ لحكمة الوضع** للفظ[6]، فإنّه من الألطاف ليُتوصل[7] به للإخبار نحوَ المعاني بأخصر[8] طريقٍ وأيسره. **فوجب أن يوضع** المركّب **وضعاً قياسياً عقليّاً** نوعياً أي: أنّ «الجملة الفعلية» مثلاً يقدّم فيها الفعل والاسميّة يقدّم فيها الاسم **لا نقليّاً.** مقتصراً فيه على التراكيب[9] الواردة عنهم لما يلزمه مما سبق. **بخلاف اللغة** أي: مفردات الألفاظ، **فإنّها وضعت وضعاً** شخصياً [**نقلياً** مرجعه للنقل، **لا**][10] **عقليًاً** يُرجع له، كالقياس الراجعِ لما تُعُقِّل[11] من العلّة الجامعة بينهما، **فلا يجوز القياس فيها** أصلاً، **بل يقتصر** فيها **على ما ورد به النقل.**

«لو» وسقطت من نسخة الشارح. فزعم أنّ الجواب محذوف أي: لفات. وارتكاب مثل هذا عجيب، والتصدي لشرح المتون غير المصححة مما لا يرتكبه الأريب.

(١) لعلها: كما. وقوله: «بيان الوارد... لما قال» مكانه في د: لكان.

(٢) في أ و ب و ج: عن.

(٣) في أ و ب و ج: لعموم. و«بكلام عربي» ليست في د.

(٤) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٥) في د: كذلك.

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المفيد.

(٧) كذا في د والفيض ٢:٧٤٨. وفي أ من الألطاظ. وفي ب و ج: الألفاظ. وعبارته في الفيض: قوله (وذلك) أي: عدم إمكان التعبير عن كثير من المعاني منافٍ لحكمة وضع الألفاظ؛ لأنّه من الألطاف ببني آدم، ليتوصلوا بها للإخبار عن مقاصدهم، وما يعرض لهم من المعاني بأقرب طريق وأيسره وأكثره فائدة». وقال السبكي: من الألطاف حدوث الموضوعات اللغوية ليعبر عمّا في الضمير. جمع الجوامع ٢٥، وحاشية العطار ١:٣٤٢ وينظر: لبّ الأصول، وشرحه غاية الوصول ٤٠ وتجدر الإشارة إلى أنّ الأصوليين ناقشوا قياس اللغة من حيث الألفاظ لا التراكيب. ينظر: المحصول ٦:٣٣٩، والتحبير شرح التحرير ٢:٥٨٨.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ما فيه. والعبارة في د: عن المعاني بأخصر طريق. و«وأيسره» ليست في د.

(٩) «أو لدورانها» ليس في د.

(١٠) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(١١) في د: يتعلقه.

ألا ترى أيّها الصالح للخطاب- أن القارورة -بالقاف وبالراء المكررة- سُمّيت بذلك الاسم(١) لاستقرار الشيء فيها، ولا يُسمّى كلّ مستقرٍ -بصيغة المفعول، نائب فاعله «فيه». وثاني مفعولي «سمّى»: قارورةً لذلك؛ لأنّ وجه التسمية لا يلزم اطراده.

وكذلك -للوقوف على النقل- سُمّيت الدارُ البيتُ، داراً لاستدارتها، أو لدورانها(٢) بين ملاّكها -كما قيل: سميت الدور لأنّها تدور(٣)- ولا يُسمّى كلّ مستديرٍ من الأمتعة داراً لما ذكرنا.

انتهى كلام «اللّمع». [١١٦ج]

---

(١) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٢) كذا في الفيض ٢:٧٤٩، وفي أ و ب و ج: التركيب. وليست في د. و «الواردة» في د: الوارد.

(٣) قال ابن الطيب ٢:٧٤٩: وفي الشرح ما يقتضي أنّ معنى استدارتها دورانها على مُلاّكها. وهو وإن كان ربّما يصحّ معنًى، لكنّه ينافي قول المصنّف بعدُ: «ولا يُسمّى كلّ مستدير» إلخ... والله أعلم.

فصل

للقياس أربعة أركان:

أصلٌ : وهو عند النحاة **المقيس عليه**. واختلف الأصوليون في «الأصل»(١):

فقيل: محلُّ الحكم المشبه به. برفع «المشبه» صفةً لـ«محل». وهو الأصح عند الفقهاء وكثير من المتكلمين.

وقيل: دليله.

وقيل: حكمه.

فإذا قيل: «زيدٌ» في «ضُرب زيدٌ» بالبناء للمفعول، قام به معنى الفاعلية، فيرفع قياساً على الفاعل، بدليل وجوب رفعه(٢) لإسناد الفعل إليه.

فالأصل على الأول الفاعل؛ لأنه محل الحكم المشبه به،[وعلى الثاني إسناد الفعل(٣) إليه؛ لأنّه دليل الحكم، وعلى الثالث وجوب الرفع؛ لأنّه حكم المحل.

وفرعٌ : وهو المقيس للأصل المشبه به. وقيل: حكم المحل المشبَّه. و](٤) هو رفع نائب(٥) الفاعل [١٠٧أ] في مثالنا.

وحكمُ الأصل، وهو الرفع فيما نحن فيه.

وعلّةٌ جامعةٌ بين الأصل والفرع(٦) ليحمل بها عليه.

قال «ابن الأنباري»(٧): **وذلك** القياس الجامع لما ذُكِر **مثل أن تركّب** – أيها

---

(١) ينظر: المحصول ١٦:٥، والإبهاج ٣٧:٣، والتحبير شرح التحرير ٣١٣٦:٧، وجمع الجوامع ٨١، وغاية الوصول شرح لب الأصول ١١١، وحاشية العطار ٢٥٣:٢. والكلام من هذه الكتب الثلاثة الأخيرة.

(٢) في د: رفع الفاعل.

(٣) كذا في الفيض ٧٥١:٢، وفي د: الفاعل.

(٤) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج. ينظر: المحصول ١٩:٥، والتحبير شرح التحرير ٣١٤٠:٧، وغاية الوصول شرح لب الأصول ١١٢، ١١٣، وحاشية العطار ٢٦٥:٢.

(٥) سقطت من د.

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: الرفع. وقوله «الأصل، وهو الرفع فيما نحن فيه» ليس في د.

(٧) لمع الأدلة ٩٣.

الصالح للخطاب-قياساً في الدّلالة على رفع ما لم يسم فاعله[فنقول: اسمٌ أُسند الفعل إليه مقدّماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل.

فالأصلُ هو الفاعل، والفرعُ هو ما لم يسم فاعله، والحكمُ][2]كما مثّلنا في الحكم المقصود نقلُه من الفاعل لنائبه هو الرفع، والعلّةُ الجامعة بين الأصل والفرع هي[3] الإسناد.

والأصل في الرفع[4]-وهو الحكم- أن يكون للأصلِ المقيسِ عليه، الذي هو الفاعل لأصالة الإسناد فيه،وإنّما أُجري[5] الرفع على الفرع الذي [هو ما][6] لم يسمّ فاعله،مع أنّ[7]الإسناد فيه خلافالأُصل، ولذا غُيّر فيه الفعل عن صيغته إعلاماً بذلك[8]، بالعلّة الجامعة في وجوب الرفع التي هي الإسناد. انتهى.

وقد عقدتُ لهذه الأركان الأربعةأربعةَفصولٍلكلّ ركنٍ فصلٌ.

---

(١) في أ و ب و ج: هو.
(٢) الزيادة من فجال.
(٣) في أ و ب و ج: من ذلك.
(٤) في أ و ب و ج: : الفرع.
(٥) في أ و ب و ج: جرى.
(٦) الزيادة من فجال.
(٧) في د: لأنّ.
(٨) في د: بالفرعيّة.

الفصل الأول

في الأصل المقيسِ عليه

وفيه مسائل

الأولى

من شرطه أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سَنَن(١) **القياس**، وإن لم يكن مردوداً في نفسه في نظر البلغاء لورود السماع به، **فما كان كذلك** الشذوذِ **فلا يجوز**(٢) **القياس عليه** لمخالفته له.

كتصحيح «استحوذ» و«استصوب» و«استنوق»، والقياس [١١٤ب] إعلالها بنقل حركة الواو من كلٍّ لما قبله، وقلبها ألفاً لتحريكها في الأصل(٣) وانفتاح ما قبلها في الحال.

وكحذف نون التوكيد الخفيفة(٤) **في قوله** أي: الشاعر(٥): [من المنسرح]

اضربَ(٦): بفتح الباء للتوكيد [٨٩د] بالنون المحذوفة(٧).

عنكَ الهمومَ طارقَها: بدلٌ من «الهموم». **أي: اصرفْ**(٨).

(١) قال ابن الطيب ٢:٧٥٧: أي: طريقه، ونهجه الواضح. وهو مثلث السين، وبضمتين، أربع لغات.

(٢) عند فجال: لا يجوز. وقوله: «فما كان كذلك الشذوذ» سقط من د.

(٣) العبارة في د: لتحرّكها أصالةً.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢:٦٤٤، ومغني اللبيب (حذف نون التوكيد) ٨٤٢، وهمع الهوامع ٤:٤٠٤.

(٥) قيل: إنّه طرفة في نوادر أبي زيد ١٦٥ وسرّ صناعة الإعراب ١:٨٢، وأنه مصنوع.
وتمام البيت: اضربَ عنك الهمومَ طارقَها ضربَكَ بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفرسِ
والطارق: الذي يأتي ليلا. والقونس: أعلى البيضة، وهو العظم الناتئ بين أذني الفرس.
وهو في الخصائص ١:١٢٦، والمحتسب ٢:٣٦٧، والإنصاف ٢:٥٦٨، رقم: ٣٧٣، والمقاصد النحوية ٣:٣١٠، رقم: ١٠٢٤، وشرح أبيات المغني ٧:٣٥٨، رقم: ٨٧٨.

(٦) كذا في نسخ الاقتراح وهمع الهوامع ٤:٤٠٤، رقم: ١٣٨٨، إلاّ حيدر، وهي التي اختارها فجال، ففيها: اضرب. قال ابن الطيب ٢:٧٥٩: وفي نسخ «اصرف» بالصاد بدل الضاد المعجمة، والفاء بدل الموحّدة. ولم يثبت روايةً، وإن رجحه بعضهم من حيث الدرايةُ ففيه نظرٌ.

(٧) قوله: «وبالنون المحذوفة» ليس في د

(٨) عند فجال: اضربن.

فهو، وإن جاء به الاستعمال في هذا البيت، فشاذٌّ مخالفٌ للقياس.

ووجه ضعفه في القياس أنّ التوكيد بأنواعه -ومنه في الفعل توكيده بالنون- مطلقاً **للتحقيق**؛ للخبر عند السامع، ورفع أو دفع ما يختلج عنده فيه من التردّد والإنكار، **وإنّما يليق به**: بالتوكيد، **الإسهابُ** في الكلام بالإطالة والإكثار للكلام، **والإطنابُ**: مقابلُ الإيجاز، **لا الاختصارُ** المقابلُ للإسهاب، **والحذفُ** إيجازاً: المقابلُ للإطناب (١).

وكحذف صلة الضمير، أي: الحرفِ الناشئ(٢) من جنس الحركة عند إشباعها، **دون الضمّة في قوله** أي: الشاعر(٣): [من الوافر]

له زَجَلٌ كأنّه صوتُ حادٍ   **إذا طلب الوسيقةَ أو زميرُ**

له زَجَلٌ كأنّهُ صَوْتُ حادِ...

ووجه ضعفه الذي خرج به عن القياس(٥)، **أنّه** أي: ما ذُكر، **ليس على حدّ الوصل**؛ لأنّه لم يُشبَّع فيه الضمّة حتى ظهر، لعدم ظهور حرف الوصل، **ولا على حدّ الوقف**؛ لعدم إسكان الضمير(٦)، وقد بيّن [١١٧ج] خروجه عنهما بقوله: **لأنّ الوصل يجب أن تتمكّن فيه صلته**(٧) بإشباع الضمة، **كما تمكّنت في قوله: «له زَجَلٌ»**، فحصل منها الوصل. **والوقف يجب أن تحذف**(٨) **فيه الواو والضمة معاً**، أي: جميعاً؛ لأنّه يكون بالسكون. **فحذفُ الصلة** أي: الواو، **وإبقاءُ**(٩) **الضمّة** من غير وصل **منزلةٌ بين منزلتي**(١٠) **الوصلِ والوقفِ**، فخرج عن قياس كلٍّ منهما.

---

(١) العبارة في د: الإسهاب: بسط الكلام، والإطناب: المبالغة في التعبير، لا الاختصار المقابل للإسهاب، والحذف المقابل للإطناب.

(٢) في د: الذي ينشأ.

(٣) سبق تخريجه في الفرع السابع من كتاب السماع (٧٦ أ). وتنظر الإحالة على المسألة هناك.

(٤) عند فجال: صوت. وهو كذلك فيما مر. وفي نسخة من الخصائص ٢:٣٥٨: خلس.

(٥) «الذي خرج به عن القياس» عند فجال: في القياس.

(٦) في د: لأنّه يشبّع فيه بالضمّة حتى يظهر حرف الوصل، ولا حدّ الوقف لأنّه يسكّن فيه الضمير.

(٧) عند فجال: صلة.

(٨) في أ و ب و ج وإستانبول: يحذف.

(٩) في النسخ: فإبقاء. وقد سقط من د «فحذفُ الصلة أي الواو».

(١٠) في أ و ب و ج: منزلة.

و«حذفُ» مبتدأٌ، خبره «منزلةٌ» على أنّ المخبرَ عنه مجموع المتعاطفين(١) لا كلٌّ منهما فيه والأولين(٢) وصلٌ فـ الخبرَ بقوله:(٣) لم تعهد(٤) تلك المنزلة قياساً ليقاس عليه(٥)، فيقتصر على الوارد منه.

نعم، يجوز القياس في الضرورة [١٠٨أ] على ما استعمله(٦) في كلامهم مخلفاً للقياس في الضرورة(٧).

قال «أبو علي الفارسيّ»(٨): كما جاز(٩) لنا أن نقيس منثورَنا على منثورهم في الأحكام، كذلك يجوز القياسِ فيه، يجوز أقيس شعرَنا على شعرهم؛ إذ الأصلُ القياس عن الوارد عنهم حتى يصدّ عنه صادٌّ. فما أجازته(١٠) الضرورةُ لهم مما هو خلاف الاستعال المعروف اختياراً(١١)، أجازته لنا لوجود الجامع في الجواز وهو الضرورة(١٢)، وما لا تجيزه لهم فلا تجيزه(١٣) لنا. وتقدّم بيان «الضرورة» وأقسامُها(١٤).

---

(١) وهما: حذف وإبقاء.
(٢) كذا في أ و ب و ج.
(٣) من قوله «وحذف مبتدأ...» ليس في د.
(٤) في أ و ب و ج: يعهد. وقوله بعدها «تلك المنزلة» زيادة من د. وكلام السيوطي السابق ملخّص من الخصائص (باب تقاود السماع والقياس) ١:١٧٧.
(٥) في د: عليها.
(٦) أي: الشاعر السابق. وفي د: استعمل.
(٧) عند فجال: يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة.
(٨) الخصائص (باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟) ١:٣٢٣، والأشباه والنظائر (الضرورة) ١:٤٨٥.
(٩) في أ و ب و ج: يجوز.
(١٠) في أ و ب و ج: أجاز. أي: الأمر أو الشيء الذي أجاز الضرورةَ لهم.
(١١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: إيثاراً.
(١٢) «وهو الضرورة» كذا في د، وفي أ و ب و ج: والضرورة.
(١٣) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: يجيزه لهم فلا يجيزه.
(١٤) في د: انقسامها. ينظر في المسألة السابعة من مسائل المقدمات.

قال «ابن جني»[1]: فإن قيل: هلاّ امتنع متابعتهم في الضرورة، وإن جازت في النثر بشرطه من تعليليّة[2] حيثُ كان القومُ –وهم العرب– لأنّهم[3] لا يترسّلون: من «الترسّل»، التأني. ومنه: «على رِسْلك» أي: لا يتردّد دون في عمل أشعارهم ترسّلَ المولدين فكرهم وتروّيهم المستدعي ليحرزهم[4] عن الضرورة التي يقع فيها أولئك، وإنّما كان عمل أشعارهم ارتجالاً: قال بعض المتأخرين: الفرق بين «الارتجال» و«البديهة» أنّ «البديهة» فيها فكرٌ، و«الارتجال» انهمارٌ وتدفقٌ لا يتوقف فيه قائله. وبعضُهم يجعلهما سيين، وهو غلطٌ فاحش. انتهى[5].

فضرورتهم لعدم التروي في الإنشاد إذاً أي: إذا[6] كان شأنهم ما ذُكر، أقوى من ضرورتنا لأنّنا لتروينا نتقي ما يحسن ونلغي ما يقبح[7]. فينبغي أن يكون [١١٥ب] عذرُهم الموقع لهم في الضرائر، فيه أي: الشعرِ أوسعَ فلا يجوز لنا ما يجوز لهم للفارق.

قلنا: ليس جميع الشعر القديم مرتجَلاً، بل منه ما كان لهم فيه نحوُ ما كان للمولّدين من الترسّل والتروّي.

روي عن زهير: بضم الزاي، وسكون التحتيّة، وفتح الهاء بينهما، والد «كعبٍ». أنّه سلك ذلك الطريق، فعمل قصائدَ[8] أي: يسيرةً –كما يدلّ له المقام– في سبع سنين مترسّلاً فيها منتقياً للمحاسن ملغياً القبائحَ، فكان ذلك الشعرُ المدلول عليه

(١) الخصائص ١:٣٢٤.
(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: : تعليله.
(٣) في د: والمستدعي لتحرزهم.
(٤) في د: الذي ينشأ.
(٥) في الفيض ٢:٧٦٤ الكلام لابن رشيق. ينظر: العمدة (باب في البديهة والارتجال ٢٦) ١:١٨٩، وتاج العروس مادة (بده).
(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: إذ.
(٧) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: ضرورينا لأنّا لتروينا انتُفي ما يحسن وتُلغّي ما يقبح. في ج: يفتح. وفي الفيض ٢:٧٦٥ لأنّا لتروينا نرتكب ما يحسن، ونلقي ما يقبح، فلا نتصوّر الضرائر.
(٨) عند فجال وفي الخصائص: سبع قصائد.

بالقصائد يُسمَّى «جَزْلِيَّات» –بفتح الجيم وسكون الزاي، من «الجَزالة» العِظَم والجلالة– «لزهيرٍ» يه فيها المعنى الجَزْل، والمبني الفصل(١).

وفي نسخةٍ: فكانت تُسمّى حَوْليات زهيرٍ(٢) بالمهملة بعدها واوٌ، منسوبةٌ لـ«الحول»(٣).

وعن ابن أبي حَفْصَة «–بمهملتين مفتوحتين بينهما(٤) فاءٌ ساكنةٌ – **قال:**

كنت أعمل القصيدة بالترّوي والتأني **في أربعة أشهرٍ** لأنّها مدّة جمع مادة الإنسان في بطن أمّه، **وأُحكمها** (٥) أتقنها وأذهب شَيْنَها وأحليها(٦) بزينتها، **في أربعة أشهرٍ،** **وأعرضها** على فكري بعد تحليتها بحِلى(٧) البلاغة والبراعة **في أربعة** [٩٠د] **أشهرٍ، ثم أخرج بها إلى الناس** مهذّبةً مصفّاةً محرّرةً منقّاةً. قال شاعرهم[١١٨ج]: [من الكامل]

لا تعرِضَنَّ على الرواة(٨) قصيدةً ما لم تكن بالغتَ في تهذيبها

فإذا عرضتَ الشعرَ غيرَ مهذّبٍ عدّوه منكَ وساوساً تهذي بها(٩)

وحكاياتُهم في ذلك التأني والترّوي **كثيرةٌ** وفيما ذُكر دلالةٌ عليه.

وأيضاً فإنّ من المولّدين من(١٠) يرتجل.

لعلّ والفرْق غَلَبة الارتجال على الأولين لاعتمادهم على سجاياهم؛ إذ لا قواعدَ يومئذٍ مدونةٌ يرجعون إليها. ولا كذلك المولّدون لقصور سجاياهم، فجُعل لهم ما يبنون عليه،

---

(١) كذا في د والفيض، وفي أ و ب و ج: والشيء المفصل.
(٢) كذا عند فجال وفي الخصائص.
(٣) من قوله «وفي نسخةٍ: فكانت تُسمّى..» ليس في د.
(٤) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٥) كذا في الفيض ٧٦٨:٢ وفي نسخة من الخصائص، وعند فجال وفي الخصائص: أحككها.
(٦) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج:بعدُ وأحليها بحلى. و«الحلى» جمع «حِلية»، وهو ما يُتزيّن به من مَصُوغ المعدنيات أو الحجارة. ينظر المعجم الوسيط مادة (حلى). وقد استعير هنا للكلام.
(٨) كذا في د واليتيمة، وفي أ و ب و ج: الرواية.
(٩) «تهذي» كذا في د، في أ و ج: تهدي. وفي ب: وتندي. والبيتان لعمر بن علي المطوعي، أبي حفصٍ المتوفّى سنة ٤٤٠ هـ. وهما في يتيمة الدهر ٥٠٣:٤، ٥٠٤.
(١٠) سقطت من أ و ب و ج. و«إنّ» فيها: كان.

ويرجعون إليه. ولذلك كان الأولون [٩٠١أ] مؤاخذين بالضرائر، بخلاف م َ ن بعد َهم.
والله أعلم.

الثانية

من المسائل

كما لا(1) **يقاس على الشاذّ** المخالفِ(2) للقياس **نطقاً**، فلا يقال: «استقْوَمَ» قياساً على «استحْوَذَ»، **لا يقاس عليه تركاً**، كتركهم ماضي «يَدَعُ» و«يَذَرُ»، ولا يُقاس عليهما غيرُهما من الأفعال في الترك فيُترك.

و«نطقاً» و«تركاً» منصوبان بنزع الخافض.(3)

قال في «الخصائص»(4): **إذا كان الشيء شاذّاً في السّماع، مطّرداً في القياس تحاميتَ**: تجانبت، **ما تحامت**: تجانبت **العربُ من ذلك** المطّرِد قياساً المتجنَّب عنه سماعاً، ووقفتَ(5) في التجانب عنه، **وحذيت**(6): من «الحذي» بالمهملة فالمعجمة، الاتّباع قال(7) واوياً ويائياً. كما بيّنتُه في المنهج السابق ذكْرُه.

في نظيره: نظيرِ ذلك الشاذّ سماعاً، **على الواجب في أمثاله** من الذكر.

مثاله **من ذلك**: الشاذِّ استعمالاً المطّرِد قياساً: **امتناعُك من «وَذَرَ» ومن «وَدَعَ» لأنّهم لم يقولوهما**: أي: على سبيل الكثْرة والاطّراد كما في «ترَكَ» و«أعرَضَ» و«جانَبَ»، وإلاّ فقد جاء قليلاً كما مرّ.

---

(1) سقطت من أ و ب و ج.

(2) كذا في د، وفي أ و ب و ج: والمخالف.

(3) هذا السطر ليس في د. وما قبله جاء في د كما يلي: لا يقاس عليهما في الترك غيرهما من الأفعال فيترك.

(4) الخصائص (باب القول على الاطراد والشذوذ) ١:٩٩، والمزهر ١:٩٩، والأشباه ١:٤٦٦. وقد نقل منه في الفرع الأول من كتاب السماع (٦٦ أ)، ونقل ابن علان كلام ابن جني هذا هناك.

(5) كذا في د، وفي أ و ب و ج: إسماعا وقفت.

(6) في المصادر: وجريت. قال ابن الطيب٢:٧٧٠: وفي نسخة: «وحذيت» بالحاء المهملة والذال المعجمة، لغة في «حذوت» بالواو. أي: اتّبعت. وما إخالها إلاّ تحريفاً، وإن شرح عليها في الشرح، ولم يتعرّض للأولى، فالظاهر أنّها تحرّفت عليه بجعل الرّاء ذالاً. والله أعلم.

(7) العبارة في د: من الحذي أي الاتّباع.

ومنه القراءة الشاذّة(٨): ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ﴾(٩) بالتخفيف(١٠).

وقال ﷺ: «دَعُوا الحبشةَ ما وَدَعُوكم، وذَرُوا التُّرْكَ ما وَذَرُوكم»(١١).

وفي «المصباح»(١٢): قال بعض المتقدّمين: وزعمت النحاة أنّ العرب أماتت ماضي «يدع» ومصدرَه واسمَ الفاعل منه.

وقد قرأ «مجاهدٌ» [١١٦ب] و«عروةُ» و«مقاتلٌ» و«ابنُ أبي عَبْلَةَ» و«يزيدُ النحويّ»: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ﴾ بالتخفيف.

وفي الحديث: «لَيَنتهينّ(١٣) أقوامٌ(١٤) عن وَدْعِهِم الجُمُعاتِ»(١٥) أي: عن تركهم.

فقد رُويت هذه الصيغة عن أفصح العرب، ونُقلت من طريق القُرّاء، فكيف يكون إماتةً، وقد جاء الماضي في بعض الأشعار.

وما هذا سبيله فيجوز القول بقلّة الاستعمال، ولا يجوز القول بالإماتة. انتهى.

ولا مانع أن تستعمل(١٦) نظيرَ هذا مطّرداً قياساً، ولم يشذّ سماعاً، **نحو: «وَذَرَ» و«وَدَعَ» وإن لم تسمعهما(١٧) أنتَ. انتهى.**

---

(٨) العبارة في د: وفي قراءة شاذة.

(٩) الضحى ٩٣: ٣. وقد مرّ أن ابن عباس رفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ورويت عن أنس ومقاتل وغيرهم. يراجع (٦٦ أ).

(١٠) في ب: بتخفيف الدال.

(١١) أخرجه الشيباني في الآحاد والمثاني ٤:٥٩٤، رقم: ٢٧٥٤. وأخرجه أبو داود والنسائي والطبراني -وقال السيوطي: صحيح- بلفظ: و اتركوا الترك ما تركوكم. ينظر فيض القدير ٣:٥٣٠، رقم: ٤٢١٨، وكشف الخفاء ١:٣٨، رقم: ٧٢.

(١٢) المصباح المنير مادة (ودع). وما نقله عنه ليس في د. وينظر: بصائر ذوي التمييز (ودع) ٥:١٨٦، و(وذر) ٥:١٩٣.

(١٣) كذا في المصباح المنير، وفي أ و ب و ج: لينتهن.

(١٤) كذا في المصباح المنير، وفي أ و ج: أقوامهم. وفي ب: أفواههم.

(١٥) تتمة الحديث: «أوليختمنّ الله على قلوبهم،وليكونُنّ من الغافلين» أخرجه مسلم ٢:٥٩١، في كتاب الجمعة، باب التغليظ في ترك الجمعة١٢، رقم: ٨٦٥. وأخرجه غيره.ينظر: كنز العمال ٧:٧٢٨، رقم: ٢١١٣٤.

(١٦) في أ و ب و ج وحيدر والمزهر والأشباه: تستعمل.

(١٧) في أ و ب و ج والفيض٢:٧٧٤: تسمعها.

فالشذوذ في الترك، والنطقُ قاصرٌ على محلّه، لا مجاوزةَ لغيره(١٨).

(١٨) في د: لا يتجاوزه لغيره. زاد في ب: انتهى.

الثالثة

من المسائل(١٩)

ليس من(٢٠) شرط المقيس عليه لورود (٢١) الكثير(٢٢)، فقد يقاس على القليل الورود **لموافقته القياس**(٢٣)، **ويمتنع** القياس **على الكثير لمخالفته له**: للقياس.

مثال الأول: أي: القياس على القليل: **قولهم** أي: العرب **في النسب إلى «شنوءة»** بفتح المعجمة، وضم النون، وبعد الواو الساكنة همزةٌ فهاء – **شَنَئِي**(٢٤): بفتحتين وبعد النون همزةٌ(٢٥).

فلك أن تقيس على هذا القليل، **تقول في «رَكُوبة»: رَكَبي**. **وفي «حَلُوبة»: حَلَبي**(٢٦). **وفي «قَتُوبة»** – بالقاف والفوقيّة، وبعد الواو موحّدةٌ – **: «قَتَبي»** **قياساً** مع كثرتها(٢٨) **على «شنئي»** و«شنوءة» لموافقته للقياس.

---

(١٩) في د: المسألة الثالثة.

(٢٠) في د: في.

(٢١) ليست عند فجال. ولا في د. والعبارة في د: المقيس عليه الكثير أي: الكثرة.

(٢٢) عند فجال: الكثرة.

(٢٣) عند فجال: للقياس.

(٢٤) في النسخ كتبت همزة «شنئي» على ألف. وقد مثّل في النسب إلى شنوءة في الفرع الثالث من كتاب السماع (٧٠ أ).

(٢٥) ينظر: الكتاب (باب ما حذف الياء والواو فيه القياس) ٣:٣٣٩، والعلل ٣٥١، والمسائل العضديات (المسألة:١) ٥، والخصائص (باب في جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه) ١:١١٥، و(باب في الاستحسان) ١:١٣٦، وأسرار العربية ٣٢١، وشرح الكافية الشافية ٣:١٩٤٦، واللباب ٢:١٥٣، وشرح الشافية ٢:٢٣، وارتشاف الضرب ٢:٦١٤، والمساعد ٣:٣٦٥، والتصريح ٢:٥٩٥، ٥٩٦، وهمع الهوامع ٦:١٦٢، ١٦٣، ولسان العرب وتاج العروس مادة (شنأ).

(٢٦) كذا في المصادر، وهو مثال مشهور. وفي أ و ب و ج: خلوبة: خلبي.

(٢٧) «القِتْبة» مؤنث «القِتْب». وهو الرحل الصغير على قدر سَنام البعير. و«القَتُوبَة» من الإبل: هي ما أمكن أن يوضع عليه القَتَب. ينظر لسان العرب والوسيط مادة (قتب). و «قتبة» ليست في د.

(٢٨) «مع كثرتها» كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

وهذا مذهب «سيبويه» فلا فرق بين صحة اللام وإعلالها.(٢٩)

وذهب [١١٩ج] «الأخفش» و«الجرمي»(٣٠) إلى أنّه ينسب إليه على لفظه، فيقال: «شنوئي»(٣١).

وأبو «الطراوة» يحذف الواو، وتبقى الضمة دالّة عليها، فيقال: «حمُلي»(٣٢) و«رُكبي».

وذلك أنّهم أجروا «فَعُولة» بفتح فضم فسكون **مجرى** بفتح(٣٣) فسكون - **«فَعِيلة» لمشابهتها**(٣٤) أي: فَعُولة، **إياه** فَعِيلة **من أوجه:**

أحدها: **أنّ كلاً منهما** أي: من المقيس ومن المقيس عليه **ثلاثي** باعتبار مادته الأصلية.

والثاني: **أنّ ثالثه حرف لين** لكونه تلو حركة مناسبة.

والثالث: **أنّ آخره تاء التأنيث** [١١٠أ] المنقلبة هاء في الوقف.

والرابع: **أنّ «فَعُولاً» و«فَعِيلاً»** بالوزنين(٣٥) السابقين **يتواردان**: يرد كلٌّ محلَّ الآخر، ويتّحد به معنى(٣٦).

---

(٢٩) قال ابن الطيب ٢:٧٧٦: بشرط أن لا يكون مضاعفاً، ولا مُعلّ العين، صحيح اللام. وإطلاقه في الشرح فيه نظرٌ. وكلام ابن علان هنا مأخوذ من همع الهوامع ٦:١٦٣، ولكن السيوطي يستثني بعد تفصيل مذهب سيبويه والمبرد وابن الطراوة المضاعفَ ومعلَّ العين صحيحَ اللام، حيث إنّ المبرد لم يصرح بحذف الواو في «فعولة» فكان مذهبه على أصل قاعدة النسب. ينظر: المقتضب (باب الإضافة) ٣:١٣٣، وقوّى مذهبه الإستراباذي كما في شرح الشافية ٢:٢٤.

(٣٠) والمبرّد. كما في الفيض وهمع الهوامع.

(٣١) لعلّ الصواب أن يمثّل بغير «شنوئي»؛ لاتفاقهم على أنّها «شنئي» وقد مثّل في الفيض بـ«حمولة» و«حَمُولي». والذي في همع الهوامع «كقولهم في أزد شنوءة: شنويّ» و«شنويّ» نسبة إلى «شنوّة» وهي لغة في «شنوءة» كما في إصلاح المنطق ٢٢٨، ولسان العرب وتاج العروس مادة (شنأ).

(٣٢) كذا في د، وليست في أ و ب و ج: خلبي.

(٣٣) كذا في أ و ب و ج. و «بفتح فسكون» ليست في د.

(٣٤) كذا في الفيض٢:٧٧٧ وفي الخصائص، وفي أ: لمشابتها. وهو خطأ. وعند فجال: لمشابهتهما. ولعلها خطأ طباعي.

(٣٥) في د: أن فعولاً بالوزن السابق وفعيلاً.

(٣٦) في الفيض٢:٧٧٨ ويؤدي معناه. وفي د: يتوارد أي يرد كلٌّ محل الآخر، ويتّحد به معنى.

نحو: «أَثِيمٌ» و «أَثُومٌ» بالمثلثة معنى كلٍّ منهما كبير الإثم، و«رَحِيمٌ» و «رَحُومٌ» إذ هو البالغ في الرحمة. و «مَشِيٌّ» و «مَشُوٌّ» إذ معناه المشي. و «نَهِيٌّ» بكسر الهاء وتشديد الياء، أي: كثير النكر عن الشيء، و «نَهُوٌّ» بتشديد الواو ومعناه كالذي قبله(٣٧).

فلمّا استمرت حالُ(٣٨) «فَعِيلَة» و «فَعُولَة» هاتان الزنتان(٣٩) هذا الاستمرار من تواردهما لمعنًى، جرت واو «شنوءَة» في كلامهم لكونه بوزن «فَعُولَة»، [٩١د] مجرى ياء «حَنِيفَة» بوزن «فَعِيلَة». فكما قالوا بالنسبة لـ«حنيفة»: «حَنَفِيٌّ» قياساً مطّرداً، قالوا: «شَنَئِيٌّ» قياساً(٤٠) له على المطّرد قبله لما ذُكر فيهما.

قال «أبو الحسن الأخفش»(٤١): فإن قلتَ: إنّما جاء هذا أي: إجراء(٤٢) «فَعُولَة» مجرى «فَعِيلَة» في حرف واحد أي: كلمةٍ واحدة. يعني: «شنوءَة»، فكيف قِيس على «حَنِيفَة» ما تقدّم من «رَكُوبةٍ» و«حَلُوبةٍ» و«قَتُوبةٍ» فنُسب إليها كما نُسب لـ«حنيفة»؟

فالجواب أنّه(٤٣) أي: شنوءة جميعُ ما جاء عن العرب مما حُمِل فيه «فَعُولَة» على «فَعِيلَة».

قال «ابن جني» في «الخصائص»(٤٤): وما ألطفَ هذا الجوابَ!

(٣٧) كذا العبارة في د، وليست في أ و ب و ج: نحو: أَثِيمٌ وأَثُومٌ كلٌّ منهما اسم مفعولٍ بمعنًى. و رَحِيمٌ و رَحُومٌ و مَشِيٌّ و مَشُوٌّ و نَهِيٌّ عن الشيء و نَهُوٌّ بتشديد الواو ومعناه كالذي قبله.
(٣٨) في د: حالة.
(٣٩) في د: الرتبتان.
(٤٠) كلام السيوطي السابق من الخصائص، باب في جواز القياس على ما يقلّ ورفضه فيما هو أكثر منه ١:١١٥.
(٤١) الخصائص ١:١١٦.
(٤٢) كذا في د، في أ و ب و ج: أجري.
(٤٣) سقطت من أ و ب و ج.
(٤٤) الخصائص ١:١١٦.

ومعناه أنّ الذي [جاء] (٤٥) **في «فَعُولة»** بفتحٍ فضمٍّ فسكونٍ – **هو هذا الحرف** أي الطَّرَفُ والجانبُ من الاستعمال، **والقياس قابله** لما سبَقَ من وجهه، **ولم يأتِ فيه شيءٌ ينقضه** حتى يُمنع منه(٤٦). **فإذا قاس الإنسان** [١١٧ب] لفظاً **على جميع ما جاء** عن العرب كـ«شَنُوءَة»، **كان**(٤٧) ذلك المقيس **أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً** لقيام(٤٨) وجهه **فلا لومَ** في إلحاق كلِّ ما ذُكر بـ«فَعِيلة»، وإن لم يقع من العرب إلاّ «شَنُوءَةُ» لموافقة ما ذُكر لـ«شنوءة» فيما حُمِل به على «فَعِيلة».

ولِما ذكرناه من المناسبة بين [«فَعُولة» و «فعيلة» من الأوجه الأربعة، وأنّ مجيء](٤٩) «فَعُولة» في النسب على «فَعَلي»، حملاً على مجيء «فعيلة» في النسب عليه، **لم يجز في ضَرُورة «ضَرَرِيٌّ»، ولا في «حَرُورَة» «حَرَرِيٌّ»** كـ«شَنَئي» حملاً لـ«فَعُولة» على «فَعِيلة»(٥٠)؛ **لأنّ باب «فَعِيلة» المضاعف، نحو «جَلِيلة» لا يُقال فيه «جَلَلِي»** –بفتح أوليه– **استثقالاً** لتوالي المثلين، بل هونوا بالفصل بينهما بالياء، فقالوا: **بل هو «جَلِيلِي»**، وبالواو فقالوا: «ضَرُورِي»(٥١).

ومثالُ الثاني أي: عدمِ القياس على الوارد(٥٢) الكثير لمخالفته له في القياس، **قولهم في «ثَقِيف»** بفتح المثلثة وكسر القاف وسكون التحتيّة، بعدها فاءٌ، وصفٌ منقولٌ مشتقٌ من «ثَقِف الأمرَ» فَهِمه وأيقنه. وهو أبو القبيلة المعروفة بذلك. وبيّنت نسبهم في كتابي «الطيف الطائف بفضل الطائف».

---

(٤٥) الزيادة من فجال.
(٤٦) في د: حتى يبطله.
(٤٧) عند فجال وفي الخصائص: وكان. والعبارة في د: وهو شنوءة كان ذلك اللفظ.
(٤٨) «مقبولاً لقيام» في ج: مقبول القيام.
(٤٩) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.
(٥٠) العبارة في د: كشنئ لأنّ فعوله فيه محمولة على فعيلة.
(٥١) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: لتوالي المثلين بل هو للتخفيف بالفصل بما له جَلِيلِي، وبالواو فقالوا ضَرُوري.
(٥٢) ليست في د.

وفي «قُرَيْشٍ»: ففتحٍ فسكونٍ تحتيّةٍ فمعجمةٍ. هو النَّضْرُ بن كِنانةَ».

و«سُلَيم»: وزن ما قبله، وسينه مهملةٌ.

أي: في النسب إليها.

: «ثَقَفِي» وضم أوليه في كلٍّ [من](53) «قُرَشي»(54) و«سُلَمي»

فهو أي «فُعَلِيٌّ» فيه، وإن [١٢٠ج] كان(55) أكثر مثل «فُعَلِي» فإنّه أي: الوزنَ المذكور، عند «سيبويهِ» ضعيفٌ في القياس؛(56) لأنّه إذا كان المنسوب إليه «فُعَيل» و«فَعِيل» صحيحي اللام أو معتلين قيل «فُعَلِيٌّ» ففتحٍ فكسرٍ في الأوّل، وبفتحتين في الثاني.

فيقال في النسب إلى «قُصَيٍّ» و«عَلِيٍّ»(57) «قُصَوِيٌّ» [١١أ] و«عَلَوِيٌّ».

فمذهب «سيبويهِ»(58) إنّما ينقاس ذلك في المعتلين دون الصحيحين، فينسب إليهما عنده على لفظهما، فلا(59) يقال في «سَعِيدٍ»: «سَعَدِيٌّ». ولا في «كَرِيمٍ»: «كَرَمِيٌّ». بل «سَعِيدِيٌّ» و«كَرِيمِيٌّ» وما جاء من الحذف يُحمل(60) على الشّذوذ(61).

وعند آخرين مقيسٌ في الصحيح أيضاً. وعليه «المبرِّد»(62).

---

(٥٣) زيادة يقتضيها السياق. وقوله: «بضم أوليه في كلٍّ» ليس في د.

(٥٤) في أ و ب و ج: «ثقفي» بضم أوّليه في كلّ و«قرشي». ولعل ما أثبته هو الصواب. وهذا الشرح ليس في د.

(٥٥) سقطت من أ و ب و ج.

(٥٦) من هنا إلى آخر المسألة مأخوذ من همع الهوامع ٦:١٦٤. وينظر: شرح الكافية الشافية ٣:١٩٤٤، وشرح الشافية ٢:٢٩، وارتشاف الضرب ٢:٦١٤، ٦١٥، والمساعد ٣:٣٦٧، والتصريح ٢:٥٩٦.

(٥٧) في أ و ب و ج: وكل. والعبارة في د: فيقال في النسبة إلى مضي في مضي وعلي.

(٥٨) ينظر: الكتاب (باب الإضافة إلى فَعيل وفُعيل من بنات الياء والواو) ٣:٣٤٤.

(٥٩) كذا في الخصائص، وعند فجال: ولا.

(٦٠) في د: محمول.

(٦١) ينظر: الكتاب (باب الإضافة وهو باب النسبة) ٣:٣٣٥.

(٦٢) قال في المقتضب (باب الإضافة وهو باب النسب) ٣:١٣٣: واعلم أنّ الاسم إذا كانت فيه ياءٌ قبل آخره، وكانت الياء ساكنة، فحذفُها جائزٌ.

وقيل: إن كانت الياء ثالثةً حُذفت كـ«شُيَيٍّ» و«شَيٍّ» وهو مخالفٌ للمذهبين قبله(٦٣).

وقيل: يقاس في المصغَّر لكثرته فيه دون المكبَّر؛ إذ لم يحفظ منه إلا «ثُقَيِّفِيٌّ» في «ثَقَفِيٌّ»، والقياس على هذه اللفظة الواحدة غاية البُعد والضعف.

---

(٦٣) نسبه في ارتشاف الضرب وهمع الهوامع لـ«المهاباذي».

الرابعة

من المسائل

القياس في العربية على أربعة أقسام بدليل الاستقراء(٦٤):

حملُ فَرعٍ على أصلٍ ، وهو الأصل.

وحملُ أصلٍ على فَرعٍ

وحملُ نظيرٍ على نظيرٍ وإن لم يكن أحدهما أصلاً للثاني، ولا فرعَه.

وحمل نقيضٍ على نقيضٍ(٦٥).

وينبغي أن يُسمّى الأوّل والثالث من الأربعة قياس المساوي(٦٦)؛ للمساواة بين المحمول والمحمول عليه.

والثاني قياسَ الأولى؛ لأنّه إذا كان الحكم للفرع فللأصل أولى.

والرابع قياسَ الأدنى؛ لأنّه نقيضٌ، وشأن النقيض المباينةُ في الحكم لا الموافقة.(٦٧)

فمن أمثلة الأوّل حملِ الفرع على الأصلِ(٦٨): إعلالُ الجمع وتصحيحه حملاً على المفردِ(٦٩) إعلالاً وتصحيحاً(٧٠).

---

(٦٤) «بدليل الاستقراء» ليست في د.

(٦٥) كذا في الفيض ٢:٧٨٤، وعند فجال: وحمل ضدّ على ضدّ.

(٦٦) في أ و ج: المتساوي. وفي ب: التساوي.

(٦٧) أخذ السيوطي هذه الألقاب عن الأصوليين. فالأولى: ما كانت علّة الفرع أولى منها في الأصل. والمساوي: إذا تساوت العلّة في الأصل والفرع. والعلّة فيهما قطعيّة. والأدون: ما كانت العلّة في الأصل مظنونة وإن قطعت في الفرع. وهي علّة ظنيّة.وقيل: الأدون ما كانت العلّة في الفرع أضعف منها في الأصل. وقيل: الأولى والمساوي هوالقياس الجلي. والأدون هو الخفي. ينظر: حاشية العطّار ٢:٢٦٦، و ٣٨٠.

(٦٨) ينظر: الخصائص (باب في مقاييس العربية) ١:١١١. وكلام السيوطي هنا منه.

(٦٩) زاد عند فجال: في ذلك.

(٧٠) ينظر: الكتاب (باب تقلب الواو فيه ياء لا لياء قبلها ساكنة، ولا لسكونها و بعدها ياء) ٤:٣٦٠، ٣٦١، والمقتضب (باب ما كان من الجمع على فعله) ١:٢٦٨، والمنصف ١:٣٤٤، والممتع ٢:٤٧١، وشرح الشافية ٣:١٣٧.

فالمفرد أصلٌ ، والجمع فَرعٌ ، [٩٢ف] حُمل الفرعُ على الأصل(٧١).

كقولهم: «قِيَمٌ » و «دِيَمٌ » بإعلال الواو وقلبِها(٧٢) ياءً لكسر ما قبلها، في جمع «قِيمة » و «دِيمة » بكسرٍ فسكونٍ . المعلّ فيهما الواو [فأبدلت ياءً](٧٣) بسكونها عقْبَ كسرةٍ .

ثم هو في نسخة: «ديم» و «دي»(٧٤). وفي أخرى [١١٨ب] بزيادة ولكلٍّ منهما(٧٥) بوزن «فعيل» و «فعيلة»(٧٦).

ومن إعلال الجمع لإعلال المفرد: «عيد» و «أَعياد»(٧٧).

والحكمُ بأنّ قَلْبَ واو «دِيمة» ياءً بالإعلال قولُ جماعةٍ (٧٨).

والذي في «الصحاح»(٧٩) أنّه يائي.

ومثال تصحيحه في الجمع كتصحيحه في المفرد «زِوَجة» بكسر الزاي وفتح الواو وبوزن «قِرَدة» ما قبله، أو لُه مثلثٌ في جمع «زوج» و «زَوْر». فلم تعل(٨٠) الواو في الجمع لسلامتها في المفرد.

وفي «الشافية»(٨١): أ«ثِيَرة» فشاذّ)، والقياس «ثِوَرة»(٨٢).

---

(٧١) في د: فحمل حكم الفرع فيه على حكم الأصل.

(٧٢) في أ و ج: قلبها. دون واو. وفي د: بقلبها.

(٧٣) الزيادة مني لاقتضاء السياق لها. والعبارة كذا في د، وفي أ و ب و ج: العلة فيهما الألف والواو. وفي ج: «المعتلة» مكان «العلة».

(٧٤) كذا في أ و ب و ج، ولعلها: ديم وديمة.

(٧٥) في ج: منها.

(٧٦) لعلها: فِعَل و فِعْلَة.

(٧٧) قال ابن الطيب ٢:٧٨٥: وقد جعل بعضهم من هذا القبيل: «عيداً» و «أعياداً» فادّعى أنّ الجمع أُعلّ لإعلال المفرد. وفيه كلام أودعناه «شرح نظم الفصيح» و «حواشي الدرّة». وما قاله ابن الطيب هو المشهور، لأنّ هذا القلب من اللازم، للتفريق بين جمع «عود» على «أعواد» و «عيد» على «أعياد». ينظر: الكتاب ٣:٤٥٨، والمقتضب ١:٢٩٩، وشرح الملوكي ٢٤٣، وشرح الشافية ١:٢١١، واللباب ٢:٣١٧، ولسان العرب وتاج العرس مادة (عود).

(٧٨) ينظر: المنصف ١:٣٤٤، وتنظر الإحالة إلى قول المبرّد الآتي.

(٧٩) الصحاح مادة (ديم). وينظر: تاج العروس مادة (دوم).

(٨٠) ينظر شرح الشافية للرضي ٣:١٣٧.

(٨١) المناهج الكافية في شرح الشافية: ٣٤٨.

قال شارحها الشيخ «زكريا»(٨٣): وشذوذه في القياس لا الاستعمال اكثر «حْوَذ».

قال المبرّد»(٨٤)قصدوا بذلك الفرقَ بين «ثور» من الحيوان و«ثور» من الأقِط. وخُصّ الأوّل بالإعلال؛ لأنّه أكثر استعمالاً ولقولهم فيه «ثِيران»، فقلبوا(٨٥) عينه لسكونها بعد كسرةٍ، فحملوا عليه «ثِيَرة». وليشاكلوا «ثِوَرة» جمع «ثَور» من الأقِط ما يحمل هو عليه(٨٦).

ومن أمثلة الثاني حملِ الأصل على الفرع(٨٧): **إعلالُ المصدر** –وهو أصل الفعل(٨٨) والوصف على الصحيح(٨٩)– **لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته**(٩٠).

كقمتُ قِياماً» فلمّا أُعلت العين في الفعل أُعلت في المصدر، وإن لم يكن وجه الإعلال متّحداً.

وقاومتُ قِوَاماً» فسلمت العين في المصدر لسلامتها في الفعل؛ لعدم(٩١) مقتضى إعلالها فيه.

وفي «الخصائص»(٩٢) لـ«ابن جني» [ج١٢١]**من حمْلِ الأصل على الفرعِ تشبيهاً له** بالفرع **في المعنى**[١١٢أ] **الذي أفاد** –وفي نسخة:

---

(٨٢) «والقياس ثِورَة» ليس في الشافية.

(٨٣) المناهج الكافية في شرح الشافية: ٣٤٨

(٨٤) ينظر: الأصول في النحو ٣:٢٦٤، والخصائص ١:١١٢، والمنصف ١:٣٤٦، وسرّ صناعة الإعراب ٢:٥٨٧، ٧٣٣، والممتع ٢:٤٧٢، والتصريح ٢:٧١٣، ٧١٤.

(٨٥) كذا في المناهج والفيض٢:٧٨٦، وفي أ و ب و ج: قلبوا.

(٨٦) من قوله «ثم هو في نسخة ديم...» ليس في د.

(٨٧) ينظر: الأشباه (حمل الأصول على الفروع) ١:٤٢٧. وقاعدة (الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول وتشبه الأصول بها) ١:٥٥٨.

(٨٨) في ب: للفعل.

(٨٩) ينظر: الإنصاف (المسألة: ٢٨) ١:٢٣٥، و(المسألة: ٢٩) ١٩٢ ط جودة مبروك.

(٩٠) ينظر: الكتاب الإحالة السابقة إليه، والمقتضب (باب ما كان من المعتلّ فيما جاوز الثلاثة فلزمه الحذف لاعتلاله، والإتمام لسلامته) ٢:١٢٨، والمنصف ١:٣٤١، والممتع ٢:٤٩٥، وشرح الشافية ٣:١٣٧، وارتشاف الضرب ١:٢٧٧.

(٩١) في د: لفقد.

(٩٢) الخصائص (باب من غلبة الفروع على الأصول) ١:٣٠٣. والأشباه: ١:٤٢٩.

«أفاده»(١) ذلك الفرعُ : استفاده(٢) وأخَذَه من ذلك الأصل المحمولِ على الفرع لما الفرع لما ذُكر، تجويزُ (٣) «سيبويهِ» (٤) في قولكَ : «هذا الحسنُ الوجهِ» أن يكون الجرّ في الحسن الوجهِ» بالجر لـ«الحسن»(٥) تشبيهاً بـ«الضارب الرجلِ» في إضافة الصيغة المحلاّة بـ«أل» لما فيه «أل». كما أجازوا أيضاً نصب «الوجه» في «الحسن الوجهَ» حملاً على نصب «الرجل» في «الضارب الرجلَ». الذي إنّما جاز فيه، -وهو الأصل لـ«الحسن الوجهِ»- الجرُّ تشبيهاً بـ«الحسن(٦) الوجه» فحُمل الأصل -وهو «الضارب الرجلِ» - على الفرع، وهو «الحسن الوجهِ»(٧).

قال في «الخصائص»: فإن قياوما الذي سوّغ لـ«سيبويهِ» هذا، أي: حمْلَ الأصلِ على الفرع، وليس مما رواه منقولاً عن العرب حتى لا يكون للرأي فيه مجالٌ، وإنّما هو شيءٌ رآه -من «الرأي» والاعتقاد- وعلّل(٨) به -جملةٌ متأنفةٌ-؟ متأنفةٌ -؟

قيل بناه للمفعول لعدم تعيين القائل، وتعلّقِ الغرض به(٩) إذ هي بالمقول.

دليل على صحّته أي: على صحة ما رآه(١٠) ما عُرف بالتّتبّع والاستقراء،

---

(١) كذا عند فجال وفي الخصائص والأشباه. وما بين معترضتين ليس في د.
(٢) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.
(٣) في أ و ب و ج: تجوّز.
(٤) الكتاب (باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه) ١:٢٠١.
(٥) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: أن يكون للجرّ في الوجهِ.
(٦) سقطت من أ و ب و ج.
(٧) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: فحُمل الأصل -وهو «الحسن الوجهِ»- على الفرع، وهو «الضارب الرجلِ».
(٨) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: الرأي كالاعتقاد علل. وقد سقطت «من» منها.
(٩) العبارة في د: ولا يتعلّق به الغرض.
(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: رواه.

[من](1) أنّ العرب إذا شبّهت شيئاً بشيءٍ في شيءٍ ما، مكّنت ذلك الشبه الذي لهما، والمشابهة التي بينهما(2) وعمّرت به الحال بينهما فحملَتْ(3) الآخرَ على حكم صاحبه تثبيتاً للمشابهة(4) وإبانةً لأثر الشبه بينهما.

ألا تراهم يعني تبصرهم أو تعلمهم. والمفعول الثاني جملةٌ: لمّا شبّهوا المضارعَ بالاسم لوجوهٍ(5) أقوَمُها عند «ابن مالك»: «تعاور المعاني المقتضية للإعراب»، كما لا تأكلِ السمكَ وتشربَ ٍ ِ ُ اللبن». فأعربوه لذلك(6) لشبهه بالاسم في تعاورها عليه في نحو «ما أحسن زيد»، تمموا ذلك(7) المعنى بينهما بين الاسم والمضارع لما ذكرنا، بأن عكسوا، شبّهوا اسم الفاعل بالفعل للتجدد والحدوث، فأعملوه عملَه تتميماً للمشابهة بين المشبه والمشبه به، وأنّ كلاً كالأصل لمقابله(8).

و ألا تراهم لمّا شبّهوا الوقفَ بالوصل في إبقاء التاء بحالها، ولم يبدلوها هاءً(9) كما هو قياس الوقف، في نحو قولهم: «عليه السلام» أي: التحيّة، «والرحمت»(10). وقوله أي: الشاعر: [من الرجز]

[الله نجاك بكفي مسلمت]

بإسكان التاء فيهما ومقتضى [119ب] الوقف إبدالها هاءً(1).

---

(1) الزيادة من فجال. و «أنّ» بعدها في أ و ب و ج: لأنّ.

(2) العبارة في د: ومكّنت الشبه الذي عليها.

(3) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فحملنا.

(4) كذا في الفيض 2:788، وفي أ و ب و ج: للمشاربه. وتتمة العبارة في الفيض: وإظهاراً لأثر المماثلة بينهما. والعبارة في د: تبيناً لمهملها وإبانة لاشتراكها بينهما.

(5) كذا في د، وفي أ و ج: موجودة. وفي ب: من جودة. وفي الفيض2:789: من وجوه كثيرة. وقد مرّ تفصيل ذلك في (فصل تركيب المذاهب) آخر كتاب السماع (102 أ).

(6) كذا في د، وفي أ و ب و ج: كذلك.

(7) في أ و ب و ج: بذلك.

(8) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: للمشابهة وإن كلاً كالأصل لمقائله. وفي ج «كان» مكان «كلاً».

(9) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج. وفي د «فأبقوا» مكان «في إبقاء».

(10) في أ و ب و ج و س واستانبول: الرحمة. وفي الباقي الخصائص والأشباه: الرحمت

كذلك أيضاً مثلما شبّهوا الوقفَ بالوصل(٢) **شبّهوا الوصلَ بالوقف في قولهم**(٣) **«سَبْسَبا» و«كَلْكَلا»** بالألف(٤) وصلاً، وحقّه حينئذٍ التنوين، إلاّ إنّه شبّه الوصلَ بالوقف فسقط(٥).

وكما أجْرَوا غير اللازم مُجرى اللازم(٦) **في قوله** أي: الشاعر(٧): [من البسيط]

فقمتُ للطيف مرتاعاً وأرّقَني

فقلتُ: أهْي: بالهمزة للاستفهام، وسكون الهاء؛ فراراً من مخالفة النظائر؛ إذ ليس في الكلمات ما هو على حرفين محركين، ثانيهما(١) لين، غير «هو» و«هي». فقصد

---

(١) كذا العبارة في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج. والعبارة فيها: بإسكان التاء ومقتضى الوقف كما عرفتَ إبدالها. والرجز لأبي النجم العجلي. وهو في العلل ٥٣، والخصائص ١:٣٠٤، وسرّ صناعة الإعراب ١:١٦٠، ٢:٥٦٣، والمقاصد النحوية ٣:٥١٥، رقم: ١٢٣٤، والتصريح ٢:٦٣٢، رقم: ٩٣١، وهمع الهوامع ٦:٢١٦، رقم: ١٨٠١، وشرح شواهد الشافية ٤:٢١٨، رقم: ١٠٧، وينظر: الخزانة ٤:١٧٧، و ٧:٣٣٣. وينظر: الكتاب (باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل) ٤:١٦٧، وشرح المفصل ٩:٨١، وشرح الشافية ٢:٢٨٩، وارتشاف الضرب ٢:٨٠٠، وهمع الهوامع ٦:٢١٦.

(٢) في د: مثلما فعلوا من تشبيه الوقف بالوصل.

(٣) سقطت من أ و ب و ج.

(٤) في أ و ب و ج: وكل كلا. وفي حيدر والأشباه: سبب سبا وكل كلا. والسبسب المفازة. والكلكل الصدر.

(٥) ليست في د. و«التنوين» كذا في د والفيض٢:٧٩١، وفي أ و ب و ج: المهوس من. ينظر: الكتاب (باب ما يُحتمل في الشعر) ١:٢٩، و(باب الوقف في آخر الكلم المتحرك في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف) ٤:١٦٩، والمقتضب (باب المحذوف والمزيد فيه) ٣:١٦٩، والأصول في النحو ٢:٣٧٢، و(إجراؤهم الوصل كالوقف) ٣:٤٥١ وقد خصّ ذلك بالضرورة، والمنصف ١:١٠، والمفصل (فصل وقد يجري الوصل مجرى الوقف منه) ٣٤٢، وشرح الشافية ٢:٣١٧-٣٢٠.

(٦) ينظر: (إجراء اللازم مجرى غير اللازم) الأشباه: ١:٤٨.

(٧) في أ و ب و ج: في قول الشاعر. والشاعر هو مرار العدوي، معاصر الفرزدق. وقيل لغيره كما في شرح الحماسة للمرزوقي ٣:١٣٨٩، والمقاصد النحوية ١:١٥٠ تحت الشاهد ٤٩. وتمام البيت:

فقمتُ للطيف مرتاعاً وأرّقني ... فقلتُ: أهْي سرتْ أم عادني حُلُمُ

وهو في الخصائص ١:٣٠٥، و٢:٣٣٠، و المفصّل ٣٥٦، والمقاصد النحوية ٣:١٦٨، رقم: ٨٦٤، والخزانة ٥:٢٤٤، رقم: ٣٧٩، وشرح أبيات المغني ١:٢٠٢، رقم: ٥٢، وشرح أبيات الشافية ٤:١٩٠، رقم: ٩٨.

تسكين أحدهما، وكان ثانيهما(٢) أولى به، إلاّ أنّه يوقع في التباسه بالمتصل، فعدَل لتسكين الأوّل مع واو(٣) العطف وفائه و«ثمّ» واللام، وقلّ بعد همزة الاستفهام والكاف لكثرة الاستعمال، ولأنّ الثلاثة الأُوَل بمنزلة(٤) الجزء من مدخولها، وأُلحقت بها «ثُمّ»(٥). فأجرى الشاعر بكونها الغير اللازم مجُرى اللازم، فنطق به.

سرت أم عادني: بنون الوقاية إن كان من «العيادة» وبالموحدة إن كان [١١٣أ] من «العود»(٦) **حُلُمُ** بضمّتين [في] (٧) [١٢٢ج] البيت. العروض من البسيط، والضرب المخبون بيّن (٨).

وقوله أي: الشاعروهو موهم أنّه الأوّل-: [من الوافر]

ومن يتّقْ فإنّ اللهَ معْه ....(٩)

أجرى(١٠) «تقْ فَ»مجُرى(١١) «عَلِم» حتى [صار](١٢) «تقْفَ» كـ«عَلْمَ» فخفّف بإسكان ثانيه(١٣).

---

(١) كذا في الفيض ٢:٧٩٢ وفي أ و ب و ج: ما بينهما.
(٢) في أ و ب و ج: ما بينهما.
(٣) في أ و ب و ج: وأوقع. مكان «مع واو».
(٤) كذا في الفيض ٢:٧٩٢ وفي أ و ب و ج: المنزلة. وهو خطأ.
(٥) ينظر: الكتاب (باب كينونتها في الأسماء) ٤:١٥١، وشرح المفصل ٩:١٣٩، وارتشاف الضرب ٢:٩٢٨، وهمع الهوامع ١:٢١٠.
(٦) كذا في الفيض ٢:٧٩٣. يقصد له روايتان «عادني» و«عاد بي». ولم أجد من ذكر الرواية الثانية.
(٧) زيادة من الفيض.
(٨) في أ و ب و ج: تضمين و الـ من البسيط من العروض والضرب المحبو بيّنٌ. ولعل ما أثبته هو الصواب. ولعله يقصد بالتضمين توقف معنى الشطر الثاني على الأول. ينظر الوافي في العروض والقوافي ٢٢٣. والمخبون هو ما سقط ثانيه الساكن. الوافي ١٨٨. وفي الفيض ٢:٧٩٣: و«الحلم» بضمتين في البيت، وقد يخفف في غيره، ما يراه النائم.
(٩) عجزهورِزقُ اللهِمؤتابٌ وغادي. مجهول القائل. وهو في الخصائص ١:٣٠٦ و٢:٣١٧ و٣٣٩، والمحتسب ١:٣٦١، والصاحبي ٢٨، ولسان العرب مادة (وقي)، وشرح أبيات الشافية٤:٢٢٨، رقم: ١١٣، وتاج العروس مادة (وقي).
(١٠) في أ و ب و ج: أحرى.
(١١) «تَقْفَ مُجرى» كذا في الفيض ٢:٧٩٣، وفي أ و ب و ج: تق فجرى.
(١٢) الزيادة من الخصائص. وهي في الأشباه والفيض.
(١٣) ينظر: (إجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتصل): الأشباه ١:٥٩.

ومثلــه قــراءة حفْــصٍ : ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ ﴾(١) بإســكان [القاف]. قال «البيضاوي»(٢) شبّه «تقه» بـ«كَتف» وخفف. انتهى.

وقول الآخر: [من الطويل]

.... وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبوان(٣)

أَجرى «لِدْ» مجرى «لِمْ» فخفّف مخففته(٤) بإسكان اللام، فالتقى ساكنان، هي والدالُ المجزومة، فحُركت دفعاً لذلك بالفتح الذي هو أخفّ الحركات(٥).

ومن جري غير اللازم مجَرى اللازم قولهم: «هُو الله» بضم الهاء وحذف الواو لسكونها كما هو لغةٌ لبعضٍ (٦). حكاها في «التسهيل»(٧)- فلاقت لام الجلالة فحُذفت.

ومثله(٨): «هِي التي فعلت». كما في «الأشباه»(٩).

كذلك الإجراء(١٠) أجروا اللازمَ مُجرى غير اللازم(١١) في قوله تعالى:

---

(١) تتمة الآية: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾ النور ٢٤: ٥٢. وقد كتبت الآية في النسخ خطأ: ومن يتقه. وقد تفرّد حفص في روايته هذه بإسكان القاف واختلاس حركة الضمير. ينظر: السبعة ٤٥٨، والبحر المحيط ٦:٤٣٠، والدر المصون ٨:٤٢٨، والنشر ١:٢٤١، وإتحاف فضلاء البشر ٢:٣٠١، ومعجم القراءات ٦:٢٩١، وفي الأخير نسبة إلى يعقوب وقالون. والصواب أنّهم يكسرون القاف ويختلسون الكسرة للضمير.

(٢) تفسير البيضاوي المسمى بأنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢:١٢٩.

(٣) صدره: عجبت لمولود وليس لهأبٌ ويروى: ألا ربّ مولودٍ. نُسب لرجل من أزد السراة. وهو في الكتاب ٢:٢٦٦، و٤:١١٥، والأصول في النحو ١:٣٦٤، و٣:١٥٨، والخصائص ٢:٣٣٣، والمفصّل ٣٥٣، والمقاصد النحوية ٢:٥٠٠، رقم: ٦١٤، والخزانة ٢:٣٨١، رقم: ١٤٦، وشرح أبيات المغني ٣:١٧٣، رقم: ٢٠٨، وشرح أبيات الشافية ٤:٢٢، رقم: ١٠.

(٤) كذا في أ و ب و ج. ولعلها: فخفّفه.

(٥) ينظر: شرح الشافية ٢:٢٣٨.

(٦) كما مرّ في الفرع السابع من كتاب السماع (٧٦ أ).

(٧) شرح التسهيل ١:١٥٨.

(٨) أي: بحذف الياء من «هي».

(٩) الأشباه والنظائر ١:٤٢٩. نقلا عن الخصائص ١:٣٠٥. ويجوز أن يكون الإجراء هنا بين الضمير وواو العطف، كما هو في «وَهْي» فسكّن الهاء.

(١٠) في أ و ب و ج: الإجرى.

(١١) كذا في الخصائص والأشباه، وعند فجال: غيره.

﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَـٰدِرٍ **عَلَىٰٓ أَن يُحْـيِيَ**[(١)] **ٱلْمَوْتَىٰ** ﴿٤٠﴾﴾(٢) **فأُجري النصبُ** الذي يلزم فيه الحرفُ **مجرى الرفع الذي لا يلزم فيه الحرف أصلاً .**

في «الأشباه»(٣): مجرى الرفع الذي لا يلزم فيه الحركة، ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف أصلاً . انتهى(٤).

وكذا حُمل بالبناء للمفعول لما مرّ **النصبُ على الجرّ في المثنى والجمع** جمعِ سلامةٍ ؛ لأنّه(٥) فيهما على أصل(٦) إعرابِ الحروف من كون الخفض بالياء(٧)، وحُمل نصبهما بها، لكونه بالياء على خلاف الأصل من كونه بالألف، على خفضهما(٨).

حُمل الجرُّ على النصب فيما لا ينصرف لأنّ جره بالفتحة خلافُ الأصل، فحُمل على نصبه بها، وهو على الأصل، وكان حملُ كلٍّ على ما ذُكر فيه لمشاركتهما في

---

(١) كذا في الأشباه والخصائص. وهي قراءة طلحة بن سليمان الفياض بن غزوان. وعند فجال: يحي. قال فجال: بالاقتصار على ياء واحدة مع سكونها. والصواب الياء ثابتة، لكنها تحذف عند التقاء الساكنين: الياء واللام. ينظر: المحتسب ٢:٣٤٢، والبحر المحيط ٨:٣٨٢، والدر المصون ١٠:٥٨٦، وفي البحر أنه الفيض. والصواب ما أثبتّه.

(٢) القيامة ٧٥: ٤٠.

(٣) والخصائص أيضاً .

(٤) قوله «فقمت للطيف مرتاعا.... انتهى» في د: (فقلت أهي سرت أم عادني حلم فـ«عاد» متعدٍّ وقد عدّاه بالباء إجراء له مجرى اللازم. وقوله: ومن يتقِ أي: توجد منه التقى. فنزّل المتعدّي –وهو «يتقي»– منزلة اللازم، فلم يذكر له مفعولاً؛ لأنّ الله معه بالتأييد والإعانة. كذلك أي: مثل إجراء اللازم أجروا اللازمَ مجُرى غيره في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُحْـيِيَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٤٠﴾﴾ فأُجري النصبُ مجُرى الرفع الذي لا يلزم فيه الحرف أصلاً أي: لتنزيل اللازم منزلة المتعدي). وما ذُكر في هذه النسخة غير صحيح، فالشاهد لا علاقة له بتعدي الفعل ولزومه.

(٥) أي: الجر. و«جمع السلامة» ليست في د.

(٦) كذا في د والفيض ٢:٧٩٦، وفي أ و ب و ج: لأنّ منهما على الأصل.

(٧) كذا في د وفي نسخة من الفيض، وفي أ و ب و ج والفيض: بالباء.

(٨) أي: وحمل نصبهما بالياء على خفضهما لكونه خلاف الأصل من كونه بالألف. العبارة في أ و ب و ج: وحمُل نصبها بها لكونه على خلاف الأصل من كونه بالألف على خفضهما. وفي د: وحمُل نصبهما لكونه بالياء خلاف الأصل على خفضهما. ولعلّ ما أثبته هو الصواب.

الفضليّة(٩)، [والفرعُ] جانبٌ عنهما لأنّه عمدةٌ، فبينهما وبينه بونٌ(١٠).

وكما شبّهت الياءُ بالألف في تقدير الفتحة عليها **في قوله:** [من الرجز]

كأنّ أيديْهنّ بالقاعِ القَرِقْ (١١)

بقافين أولاهما مفتوحة، بينهما راءٌ مكسورةٌ.

أيدي جوارٍ يتعاطينَ الوَرِقْ (١٢)

حقّه فتح الياء لكونه(١٣) منقوصاً منصوباً. ويظهر نصبُه لخفّته إلاّ أنّه قد(١٤) أجرى الياء مجُرى الألف.

حملت الألف على الياء في قوله: [من الرجز]

ولا ترَضّاها ولا تمَلَّقِ (١٥)

في تقدير الحركة عليها، حملاً لها على تقدير حركة المنصوب، المحمول فيه الياء على الألف(١٦) حملاً للأصل على الفرع.

---

(٩) كذا العبارة في د. أي: وحمل الممنوع من الصرف على نصبه بالفتحة. وذلك هو الأصل في النصب. والعبارة في أ و ب و ج: فحُمل نصبه بها على الأصل وحمُل كلٌّ على ما ذُكر ليشاركها في الفضيلة. وفي الفيض ٢:٩٧٧فحُمل على نصبه بها على الأصل وحمُل كلٌّ على ما ذُكر فيه لمابينهما من المشاركة في الفضليّة.

(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: مون. وهو تحريف.

(١١) رجز لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩، رقم: ٩٦. وهو في الخصائص ١:٣٠٦، و٢:٢٩١، والمحتسب ٢:١٢٦، ٢٨٩، و٢:٧٥، والخزانة ٨:٣٤٧، رقم: ٦٣٣، وشرح أبيات الشافية ٤:٤٠٥، رقم: ١٩١.

(١٢) من قوله «بقافين ألاهما...» ليس في د.

(١٣) أي: في أيديهنّ».

(١٤) كذا في ب و أ و ج: قدّر. وبذلك تكون العبارة: قدّر [أي: الشاعر] إجراء الياء... وفي د: لخفّته حملاً للياء على الألف. وفي الفيض ٢:٩٧٧إلا أنّ الشاعر قدّره إجراء للياء مجرى الألف.

(١٥) رجز لرؤبة، في ملحقات ديوانه ١٧٩، رقم: ٩٥، من مقطوعة يقول فيه:

إذا العجوزُ غضبت فطلّقِ ... ولا ترضّاها ولا تمَلّقِ

واعمدْ لأخرى ذاتِ دلّ مؤنقِ ... لينة المسّ كمسّ الخرنقِ

وهو في الخصائص ١:٣٠٧، والمفصّل ٣٨٨، والخزانة ٨:٣٥٩، رقم:٦٣٥، وشرح أبيات الشافية ٤:٤٠٩، رقم:١٩٤، والمنصف ٢:٧٨، ١١٥، وسرّ صناعة الإعراب ١:٧٨، والمقاصد النحوية ١:١٣٩، رقم: ٤٢.

وكما وضعِ الضمير المنفصل في موضع الضمير المتّصل(١٧) ففصل مع إمكان المتصل للضرورة في [١٢٠ب] قوله: [من البسيط]

باعِثِ الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرضُ في دهر الدَّهاريري(١٨)

وواجبه لولا الضرورةُ: ضمنتهم الأرضُ(١٩).

وضعِ المتّصلُ موضعَ المنفصل في وقوع بعد «إلاّ»(٢٠)، حملاً للأصل على الفرع المحمول عليه فيما تقدّم(٢١)، في قوله: [من البسيط]

وما نبالي(٢٢) إذا ما كنتِ جارتَنا ألاّ يجاورنا إلاّكِ ديّار(٢٣)

والواجبُ لولا الضرورة: إلا إياك(٢٤).

---

(١٦) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: «في تقدير السكون عليها المحمولة في تقدير الفتحة عليها على الألف». أي: أثبت الألف في «ترضاها» وكان حقها أن تحذف للجزم، وقدّر السكون عليها كما تقدّر الفتحة على الياء في المنصوب. والياء في ذلك التقدير محمولة على الألف؛ حملاً للأصل الذي هو الألف على الفرع الذي هو الياء.

(١٧) العبارة في د: المنفصل موضع المتصل. ينظر: الكتاب (باب ما يجوز في الشعر من «إيّا» ولا يجوز في الكلام) ٢:٣٦٢، وارتشاف الضرب ٥:٢٤٤٥، والتصريح ١:١٠٦، وهمع الهوامع ١:٢١٦.

(١٨) البيت للفرزدق في ديوانه ١:٢١٤، وقبله: إنّي حلفت ولم أحلف على فندٍ فناء بيتٍ من السّاعين معمور

في أكبر الحجّ حافٍ غير منتعلٍ من حالفٍ محرمٍ بالحجّ مصبور

من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الله، ويهجو يزيد بن المهلب. وهو في الخصائص ١:٣٠٧، و٢:١٩٥ وقد نسبه لأميّة، والإنصاف٢:٦٩٨، رقم: ٤٣٨، والتذييل والتكميل ٨:١٩٨، والمقاصد النحوية ١:١٥٨، رقم: ٥٠، والخزانة ٥:٢٨٨، رقم: ٣٨٦، وشرح شواهد ابن عقيل ١٢.

(١٩) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٢٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٢:٩٣٣، والتصريح ١:٩٨، وهمع الهوامع ١:١٩٦.

(٢١) العبارة في د: الذي حُمل عليه فيما تقدّم وذلك.

(٢٢) في الخصائص: فما نبالي. وفي أ و ب و ج: ومالك. وروي: وما عليك.و: وما علينا.

(٢٣) بيت مجهول القائل، وهو في الخصائص ١:٣٠٧، و٢:١٩٥، والمفصّل١٢٩، وشرح التسهيل ١:١٥٢، والتذييل والتكميل ٢:٢٣٣، ٤:٢٢١، ٨:١٨٨، ١٩٨، والتصريح ١:٩٨، رقم: ٥٢، والخزانة ٥:٣٧٨، رقم: وشرح أبيات المغني ٦:٣٣٣، رقم: ٦٨٣ وشرح شواهد ابن عقيل ١٢، والمقاصد النحوية١:١٤٩ رقم: ٤٧.

(٢٤) قال ابن الطيب ٢:٤٠٠: وحقّه لولا الضرورة: إلاّ أنتِ. وقوله في الشرح «والواجب إلا إياك» سبق قلمٍ.

وهذا كلُّه يقال له: التقارض.

قال «ابن يعيش» في «شرح المفصل»(٢٥): معنى «التقارض»: أنّ كلّ واحدٍ منهما يستعير من الآخر حكماً، هو أخصّ به.

كتقارض «إلاّ» و«غير»(٢٦)، فأصل «غير» أن يكون وصفاً، والاستثناء عارضٌ من «إلاّ».

وأصل «إلاّ» أن يكون للاستثناء، والوصف عارضٌ من «غير».(٢٧)

زاد في «الأشباه»(٢٨) نقلاً عن «الخصائص»(٢٩) في أمثلة التقارض قوله: وقلبنا الواو ياءً استحساناً لا عن قوّة علّة في نحو: «غَدْيان» و«عَشْيان».(٣٠) [١١٤أ]

وقلبنا الياء واواً لما ذُكر، في «التقوى» [١٢٣ج] و«الفتوى»(٣١).

وأتبعوا الثاني الأوّلَ في نحو: «شُدُّ» و«مَدَّ» و«مُنْذُ»(٣٢) وأتبعوا الأوّل الثاني في نحو: «اُقْتُل» و«اُخْرُج». انتهى.

---

(٢٥) شرح المفصل ٢:٨٨، والأشباه (التقارض) ١:٣٠٢. وكلامه هنا من الأشباه. ينظر: المفصل (فصل واعلم أن «إلاّ» و«غير» يتقارضان) ٧٠. وينظر: خزانة الأدب ٤:٤٢٩، ٥:١٦٣، ٨:٤٢٠، ١١:٢١٢.

(٢٦) «كتقارض إلاّ وغير» ليس في الأشباه ولا شرح المفصل.

(٢٧) هذه الجملة ليست في الأشباه ولا في شرح المفصل.

(٢٨) الأشباه والنظائر ١:٤٣٢. وهو تتمة كلام ابن جني السابق تحت قاعدة «حمل الأصول على الفروع»، وليس هو في الأشباه تحت قاعدة «التقارض» كما سيذكر الشارح. وهذه الزيادة عن الأشباه ليست في د.

(٢٩) الخصائص ١:٣٠٧.

(٣٠) قوله: «لا عن قوّة علّة في نحو: غديان» كذا في الخصائص والأشباه، وزاد فيهما: وأبيض لَيَاح. وفي أ و ب و ج: لاعربوه بمثله في نحو غذيان . والياء في «غذيان» مهملة في أ و ج. وفي ب: عدبان. و«غديان» من «غدي يغدى غَدَاً وغَداء»، أكل الغداء. فهو غَدْيانُ وغديانٌ ، وهي غديانةٌ وغديا. و«عَشْيان» من عشي يعشى عشا وعشاوة» أكل العشاء فهو عشٍ وعشيان وهي عشيّو وعشيانة. ينظر لسان العرب مادة (غدا) والوسيط مادتي (عشي) و(غدي) ولم يذكر في الوسيط الصفة المشبّهة عشيان وعشيانة. قال في لسان العرب مادة (عشا): ورجلٌ عَشْيانُ، وهو مُتَعَشٍّ . والأصل «عَشْوانٌ » وهو من باب «أشاوَى» في الشُّذوذ وطلب الخِفَّة. قال الأزهري: رجلٌ عَشْيان. وهو من ذوات الواو؛ لأنه يقال: عَشَيْتُه وعَشَوته فأنا أعْشُوه أي: عَشَّيْته. وقد عَشِيَ يعشَى إذا تعشَّى. وقال أَبو حاتم: يقال من الغَداء والعَشاء: رجل غَدْيانٌ وعَشْيان. والأصل غَدْوانٌ وعَشْوان؛ لأنَّ أَصلهما الواو، ولكن الواو تُقلب إلى الياء كثيراً لأنّ الياء أخفّ من الواو.

(٣١) سيأتي الكلام على ذلك في الاستحسان.

فلمّا رأى: علِم، «سيبويه» العرب إذا شبَّهت شيئاً بشيءٍ، فحملتْه أي: المشبَّه، على حكمه: حكمِ المشبَّه به، عادت عوداً أيضاً، أو: عادت راجعةً (٣٣)،

(٣٢) لا يظهر الإتباع في «فذّ». وفي الخصائص والأشباه: وفِرٌّ.

(٣٣) العبارة في د: عرت للآخر أي: صرّته له بطريق العاريّة.

فحمل[34] **الآخر** المشبَّهَ به أوّلاً[35] **على حكم صاحبه**: المشبِّه بالمشبَّهِ به أوّلاً، **تثبيتاً لهما** أي: للحكمين، **وتتميماً لمعنى الشبه**[36] **بينهما** الداعي لإعطاء كلٍّ حكمَ صاحبِه وحملِه عليه[37]، **حكَم أيضاً بأنّ «الوجه»** في «الحسنِ الوجهِ» بالجرّ[38] **محمولٌ على «الرجل»** في «الضاربِ الرجلِ» المحمولِ على «الوجه» في «الحسنِ الوجهِ»، كما أجازوا أيضاً النصبَ في «هذا الحسنُ الوجهَ» حملاً منهم على «هذا الضاربُ[39] الرجلَ»[40].

ولمّا كان النحاة: ذكّر، والأرجحُ فيه التأنيث، نظراً لتذكير الخبر[41] في قوله: **بالعرب لاحقين** في طريقهم، **وعلى سمتهم**[42]: قصدِهم ومنهجهم، **آخذين**.

قدّم الظرف فيهما على متعلَّقه اهتماماً.

جاز لهم أن يروا[43] -من الرأي- **نحو ما رووا**[44] من العرب؛ لأخذهم سمتَهم، ولحوقهم بهم[45] في طريقهم، **ويحذوا**: يسيروا، **على أمثلتهم التي ساروا**[46] عليها؛ إذ المقام اللحوق[47] بهم والأخذ بسمتهم حقه.

---

(٣٤) سقطت من أ و ب و ج. و «فحملت» في د: فحمل.

(٣٥) ليست في د.

(٣٦) في أ و ب و ج: التشبيه.

(٣٧) العبارة في د: الداعي ذلك المعنى لإعطاء كل حكم صاحبه، وحملِ كلٍّ على الآخر.

(٣٨) كذا في د، وليست في أ و ب و ج. و «أيطاً» ليست في د.

(٣٩) «هذا الضاربُ» في أ و ج: هذاد لضارب. وفي ب: هذاد الضارب. وفوقها إشارة خطأ.

(٤٠) هذان السطران من تتمة كلام ابن جني كما في الخصائص والأشباه. وقد جاءا في د كما يلي: في الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه.

(٤١) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: ذكروا الأرجح فيه التأنيث، فرع التذكير الخبر.

(٤٢) في أ و ب و ج: سننهم.

(٤٣) زاد عند فجال: فيه.

(٤٤) عند فجال وفي الخصائص: رأوا.

(٤٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: هم.

(٤٦) كذا في حيدر، وعند فجال: الذي حذوا. وفي الخصائص: التي حذوا.

(٤٧) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: إذا المقام الملحوق. ومكان «إذ» في أ: إذا. وفوقها إشارة خطأ. وفي ج: أداء.

قال في «الخصائص»(٤٨): ومن حمل الأصل على الفرع حذف الحروف الأصول لجزم، وهي: الحروف العلّة والنون(٤٩)، أي: حروف لقوتها، حملاً على حذف الحركات له، وهي: الحركات، أي: زئد.

وحمل الاسم وهو أصل للفعل لاشتقاقه من نوع منه، وهو المصدر- على الفعل الفرع له(٥٠)، في منع الصرف عند مشابهته به في وجود علّتين، ترجع إحداهما للّفظ والأخرى للمعنى، أو ما يقوم مقامهما. وعلى الحرف الفرع له أيضاً(٥١)؛ لكونه للربط بينه وبين الفعل، في البناء عند قيام سبب البناء من(٥٢) تشبيهه به. وهو أي: الاسم أصل عليهما: على النوعين(٥٣).

وحمل «ليس» و«عسى» في عدم التصرف(٥٤) المضارع وغيره على «ما» و«لعل» لف ونشر مرتب كما حملت «ما»، وهي لكونها حرفاً كالفرع، على «ليس» في العمل؛ لكونها فعلاً، وأصل العمل له بجامع نفي الحال والجمودية.

«في العمل» متعلّق بـ«حمل».(٥٥) انتهى كلام الخصائص.

---

(٤٨) الخصائص ١:٣١٠. والأشباه ١:٤٣٤. ومن قوله «ولمّا كان النحاة» إلى قوله: «على أمثلتهم التي ساروا» لم يذكره في الأشباه.

(٤٩) ليست في د، والعبارة في أ و ب و ج: الحرف حوف العلة والنون. أي: حذف حرف العلّة في الفعل المعتل، وحذف النون في الأفعال الخمسة. أمّا آخر المنقوص والمقصور والنون في المثنى وجمع المذكّر السالم، فذلك في الأسماء.

(٥٠) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: الفرع وهو الفعل له. و «الفرع» في نسخة من الأشباه. و في الخصائص والأشباه: ومن ذلك حملهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع.

(٥١) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: الحرف الرفع الساقط عن الاسم أيضاً. وفي الفيض ٢:٨٠٤: الحرف أي: الذي مرتبته دون الاسم. وفي الخصائص: نعم، وتجاوزوا بالاسم رتبة العمل إلى أن شبهوه بما وراءه وهو الحرف فبنوه. و في الأشباه: نعم، تجاوزوا بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه وهو الحرف فبنوه.

(٥٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: عن. وهي للتعليل. ولعلها: عند. وفي الفيض ٢:٨٠٤: عند قيام الشبه.

(٥٣) زاد في أ و ب و ج: المتفرقة. وقد كتبت في ب «لمتفرقين» ثم صححت إلى «المتفرقة». ولعلها: السابقين.

(٥٤) في أ و ب و ج: الصرف.

(٥٥) العبارة في د: وهي لكونها حرفاً الفرعُ عن «ليس» في العمل؛ لكونها فعلاً، وأصل العمل له على «ليس»(٥٥) بجامع نفي الحال والجمود في العمل متعلّق بـ«حمل». ينظر في «ليس» و«ما» الكتاب (باب ما أجري مجرى ليس ١:٥٧، و ١٤٦، والعلل في النحو ١٢٠، ١٣١، وأسرار العربية ١٣٠، ١٣٩، واللباب ١:١٩١.

وفي «التذكرة» لـ«أبي حيّان»: ذكر بعضهم؛ أي: النحاةِ، أنّه أي: الشأنَ (٥٦) إنّما اشتُرط اتّحاد الزمان في عطف الفعل على الفعل، وإن اختلفت الصيغتان، فيجوز عطف الماضي على المضارع إذا أُريد بالمضارع الماضي معنى، أو بالماضي مستقبل المعنى(٥٧)، وإلاّ بأن اختلف زمانهُما، [١٢١ب] فلا يجوز عطف أحدهما على الثاني؛ لأنّ العطف في الأفعال(٥٨) نظيرُ التثنية في الأسماء، فكما لا يجوز تثنية المختلفين منها زماناً كـ«ضاربٌ الآن» و«ضاربٌ غداً» فلا(٥٩) يقال: «ضاربان» للاختلاف(٦٠) المذكور، لا يجوز عطف المختلفين في الزمان؛ لكونه فيهما نظير التثنية.

قال «أبو حيان» بعد نقله: هذا(٦١) الحاضر ذهناً من مدلول ما ذُكر، من حملِ الأصل -وهو العطف- على الفرع [٩٤د] -وهو التثنية- لأنّ العطف كـ«جاء زيدٌ وزيدٌ» أصلُ التثنية أي: المثنى، كـ«جاء الزيدان»(٦٢)؛ ولذا قيل في تعريفه: ما دلّ على اثنين، وأغنى [١٢٤ج] عن المتعاطفين، بزيادة ألفٍ ونونٍ أو ياءٍ ونونٍ(٦٣).

أي: فلا يكون من حملِ النظير، [١١٥أ] كما هو صريح عبارةِ ذلك البعضِ، إلاّ أن يُدّعى أنّه أي: العطفَ، على(٦٤) الفعل نظيرُ التثنية في الاسم لعدم قبوله لها، فكان في الفعل(٦٥) نظيرها في الاسم.

---

(٥٦) «أي: الشأنَ» كذا في د، وليست في أ و ب و ج.
(٥٧) كذا العبارة في د والفيض ٢:٨٠٥، وفي أ و ب و ج: إذا أُريد بالمضارع الماضي زمناً، أو بالماضي مستقبل معنىً.
(٥٨) «في الأفعال» في د: فيهما.
(٥٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لا.
(٦٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لاختلاف.
(٦١) عند فجال: وهذا.
(٦٢) «كجاء الزيدان» كذا في د، وفي أ و ب و ج: كالزيدان.
(٦٣) «بزيادة ألفٍ ونونٍ أو ياءٍ ونونٍ» ليس في د. ينظر: شرح كتاب الحدود للأبدي ٨٨، والفاكهي ١٠٨.
(٦٤) عند فجال: في.
(٦٥) في د: فيه.

وأمّا الثالث -وهو حمل النظير على النظير(٦٦)- **فالنظير إمّا في اللفظ** فقط، **أو في المعنى** كذلك(٦٧)، **أو فيهما** معاً.

فمن أمثلة الأوّل الحملِ على النظير لفظاً: **زيادة «إنْ» بعد «ما» المصدريّة الظرفيّة**(٦٨)، كقوله: [من الطويل]

ورجِّ الفتى للخير ما إن رأيتَه على السنّ خيراً لا يزال يزيدُ (٦٩)

والمصدريّة: هي التي يُسبك منها مع مدخولها مصدرٌ.

والظرفيّة: النائبة هي ومدخولُها وصلتُها عن الظرف وهو «المدّة».

وبعد «ما» الموصولة، كقوله: [من الوافر]

يُرجِّي المرءُ ما إن لا يراه وتعرِضُ دونَ أدناه الخُطُوبُ (٧٠)

حملاً على «ما» النافية(٧١) لشبهها بها لفظاً.(٧٢)

---

(٦٦) ينظر: الأشباه ١:٤٧٠ قاعدة: الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوّة الشبه. وقد نقل فيه عن المغني ٨٨٤ القاعدة الكلّيّة الأولى: قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه، أو فيهما. وقد نقل ابن علاّن معظم شواهد ابن هشام هنا. وينظر: خزانة الأدب ٣:٣٥٠، ٨:٣٤٤.

(٦٧) ليست في د.

(٦٨) ينظر: الجنى الداني (إنْ) ٢١٠ ومغني اللبيب (إنْ) ٣٨، وهمع الهوامع ٢:١١٧.

(٦٩) البيت للمَعْلُوط بن بَدَل القُرَيعِي. وهو في الكتاب ٤:٢٢٢، والأصول في النحو ٢:٢٠٦، و٣:١٧٣، والخصائص ١:١١٠، والتذييل والتكميل ٤:٢٦٢، والقاصد النحوية ١:٤١٠، رقم: ١٩٦، وشرح أبيات المغني ١:١١١، رقم: ٢٧.

(٧٠) في د: وتعرض. وهو أحد ثلاثة أبيات أوردها أبو زيد في النوادر ٢٦٤، وقال: هي لجابر بن رَأْلان الطائيّ الجاهليّ. وهي:

فإن أُمسِكْ فإنّ العيشَ حلوٌ إليَّ كأنّه عسلٌ مَشُوبُ

يُرجِّي العبد ما إن لا يلاقي وتعرض دون أبعده خطوبُ

وما يدري الحريصُ علامَ يُلقي شَرَاشِرَه أيخطئُ أم يُصيبُ

والبيت في التذييل والتكميل ٤:٢٦٢، ٥:٢٥٣، والتصريح ٢:٣٥٩، رقم: ٨٠٤، وهمع الهوامع ٢:١١٧، رقم: ٤٣١، والخزانة ٨:٤٤٠، رقم: ٦٤٥، وشرح أبيات المغني ١:١٠٧، رقم: ٢٦.
قال البغدادي: ونسبها ابن الأعرابي في نوادره لإياس بن الأرَتّ.

(٧١) «حملاً على «ما» النافية» عند فجال وفي المغني والأشباه: لأنّهما بلفظ «ما» النافية.

(٧٢) زاد عند فجال -وهي في المغني والأشباه-: ودخول لام الابتداء على «ما» النافية حملاً لها في اللفظ على «ما» الموصولة.

ومن أمثلته(٧٣) **توكيدُ المضارع بالنون** حالَ كونه **بعد «لا» النافية حملاً لها في اللفظ على «لا» الناهية** [(٧٤)]. كقوله تعالى: ﴿لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ﴾(٧٥) بناءً على أنّها نافيةٌ، ففيه(٧٦) شذوذٌ خفَّفَه شبهُ صورة «لا» النافية بـ«لا» الناهية.

أمّا إذا جعلتَ «لا» ناهيةً والجملةَ صفةً بتقدير مقول فيها، فذلك ظاهرٌ (٧٧).

ومن أمثلته: **حذفُ فاعل «أفْعِلْ به»** [في](٧٨) **التعجب** (٧٩)، بصيغة الأمر، والباء مزيدةٌ في الفاعل وجوباً؛ دفعاً لرفع صورة أمر المخاطب المذكور للاسم الظاهر(٨٠).

ومن حذفه قوله تعالى: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾(٨١) أي: بهم. فحُذف حملاً له على المفعول به المجرور **لمّا كان** «أفْعِلْ به» **مشبهاً**(٨٢) **بفعل**(٨٣) **الأمر** للمخاطب المذكور(٨٤) **في اللفظ** فالمجرور ذلك نظيرُ المفعول به المجرور، فحُمل عليه في جواز

---

(٧٣) أي: الحملِ على النظير لفظاً. وفي النسخ: أمثلة. ولعلّ الصواب ما أثبته.

(٧٤) الزيادة من فجال. وقد سقطت «حملاً» من د مع الذي سقط من أ و ب و ج.

(٧٥) من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٢٥﴾ الأنفال ٨: ٢٥. ينظر: الدر المصون ٥:٥٨٩.

(٧٦) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٧٧) ينظر: مغني اللبيب (لا) ٣٢٤.

(٧٨) الزيادة من فجّال.

(٧٩) في أ و ب و ج: تعجب. وقد سقطت من د.

(٨٠) أي: لأنّ «أفعل» جاء على صورة الأمر، وصيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر. ينظر: التصريح ٢:٦٠، ٦١. والذي في العلل في النحو ١٩٣، وأسرار العربية ١٢٣ أنّ لزوم زيادة الباء للفرق بين صيغة التعجب وصيغة الأمر الحقيقي.

(٨١) مريم ١٩: ٣٨.

(٨٢) في أ و ب و ج: مشتبهاً.

(٨٣) كذا في ح وم، وعند فجال: لفعل.

(٨٤) «للمخاطب المذكور» ليست في د.

الحذف. وهذا أحد مواضع جواز حذف الفاعل، وهي متعددةٌ، أوردتُها منظومةً [٨٥] في شرحي لنظمي «القَطْر»[٨٦].

ومنها [٨٧] **باب «نَزَالِ»** -وهو ما كان بوزن «فَعَالِ» علماً لمؤنث في لغة الحجاز- **على الكسر تشبيهاً له بـ«دَرَاكِ»** بمعنى: أدرِكْ، و**«نَزَالِ»** بمعنى: انزِلْ. ومنه قول الشاعر[٨٨]: [من الوافر]

تقول الدنيا بملء فيها: حَذَارِ حَذَارِ من بطشي وفتكي

فلا يغرُرْكم مني ابتسامٌ فقولي مضحكٌ والفعلُ مُبكي

و«دَرَاكِ» ينقاس اشتقاقه[٨٩] من كلّ ثلاثيٍّ مجردٍ[٩٠].

فشابهت اللفظتان زِنَةً حَمْلَ العَلَمِ على اسم الفعل المذكور في بنائه.

ومنها بناء «حاشا» -ويقال بحذف ألفه الأخيرة تارةً، وبحذف الأولى أخرى- **الاسميّة**، بمعنى التنزيه، **لشبهها بلفظ**[٩١] **«حاشا» الحرفيّة**[٩٢].

---

(٨٥) زاد في د: لي.

(٨٦) أي: كتاب قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام. ينظر فيه ١٨٣، ١٨٤.

(٨٧) سقطت من أ و ب و ج.

(٨٨) هو أبو الفرج الساوي، أشهر كتّاب الصاحب بحسن الخط، والبيتان من مرثية لفخر الدولة، وهي في يتيمة الدهر ٣:٤٥٨.

(٨٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: استقامةً.

(٩٠) قال ابن الطيب ٢:٨٠٩: قوله: (بدَرَاكِ) اسم فعل أمرٍ من «أَدرك» الرباعي، وهو مسموعٌ. واختُلف في القياس عليه، فمنعه الجمهور، وأجازه ابن طلحة. كما قال ابن أم قاسم وغيره.قوله: (ونَزَالِ) اسم فعل لـ«انزِلْ» وهو من الثلاثي المجرد، وهذا مسموع. ومذهبُ سيبويه والأخفش أنّه يُقاس عليه، فيُقال من الثلاثي المجرّد مطلقاً. وقال المبرّد: إنّه لا يُقاس عليه. وإنّما يُقتصر منه على ما سُمع. وفي الشرح هنا إيهام يوقع في الأوهام.

وتكون «حاشا» اسماً إذا كانت للتنزيه، كما في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ يوسف ١٢: ٣١. ينظر: الجنى الداني (حاشا) ٥٦٠، والدر المصون ٦:٤٨٤، ومغني اللبيب (حاشا) ١٦٤.

(٩١) «بلفظ حاشا» عند فجال وفي المغني والأشباه: في اللفظ بـ«حاشا».

(٩٢) ينظر: الكتاب (باب ما جاء معدولاً عن حدّه من المؤنّث) ٣:٢٧١، ٢٧٢، والكامل ٢:٥٨٧، وشرح الكافية ٣:١٠٨، وارتشاف الضرب ٥:٢٢٩٠، والتصريح ٢:٢٨٢.

وكذلك الاسمُ «سوف» شبيه بـ«سوف» الحرف، بُني بناءه[٩٣] للشبه المذكور(٩٤).

ومنها، من أمثلة حمل النظير على النظير: **إدغامُ الحرف في مقاربه في المخرَج**؛ لأنّه لقربه من مخرَجه صار كنظيره(٩٥) في المخرج منه، فأُدغم أحدُهما في الثاني [١٢٢ب] إدغامَ المثل في المثل.

ومن أمثلة الثاني حملِ النظير على النظير في المعنى فقط: **جوازُ غيرُ قائمٍ الزيدان»**. فغيرُ مبتدأ، أُعرب إعرابَ «قائمٍ» بالعاريّة[٩٦]، و«الزيدان» فاعلٌ، سدَّ مسدَّ الخبر. **حملاً** للثاني [١٢٥ج] المذكور **على «ما قائمٌ الزيدان»**[٩٧] المسموع من العرب؛ **لأنّه في معناه** وإن اختلافا صورةً. **ولولا ذلك** أنّه في معناه، **لم يجز، لأنّ المبتدأ إمّا أن يكون ذا خبرٍ، أو ذا مرفوعٍ يُغني** [١١٦أ] **عن الخبر**. وهذا[٩٨] ليس من الأول، فهو من الثاني. وليس وصفاً، لكن لمّا اتّحدَ معنى ذلك بمعنى «ما قائمٌ الزيدان» حُمل عليه للاتّحاد في المعنى.

ومنها: إهمالُ «أنْ» المصدريّة الخفيفةِ النون أصالةً مع المضارع(٩٩). كما في قوله: [من البسيط]

أن تقرآنِ على أسماءَ ويحَكُما ... منّي السلامَ، وأن لا تُشعِرا أحدا(١٠٠)

---

(٩٣) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٩٤) في تاج العروس مادة (سوف) نقلاً عن ابن دُريد: إذا شئتَ أن تجعلها [أي: «سوف»] اسماً نوّنتَها. ولعل ابن علان يقصد حكاية الحرف، كقولنا: سوف بمعنى السين.

(٩٥) في د: نظيره.

(٩٦) أي: الإعارة.

(٩٧) ينظر: نتائج التحصيل ٩٥٨.

(٩٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: هذا. دون واو.

(٩٩) استشهد بهذا الحكم ابن هشام في المغني ٩١٥ على القاعدة الحادية عشرة: من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام. ثم ذكر الشاهد الذي ساقه ابن علاّن. وقد نقل السيوطي القاعدة في الأشباه ١:٢٩٦ «تقارض اللفظين».

(١٠٠) قبل هذا البيت بيتان هما:

يا صاحبيّ فدتْ نفسي نفوسَكما ... وحيثما كنتُما لاقيتُما رشدا

أن تحملا حاجةً لي خفَّ محملُها ... وتصنعا نعمةً عندي بها ويَدا

حملاً على «ما» المصدريّة لمشابهتها[101] لها معنىً؛ إذ كلٌّ منهما يُسبك منه مع صلته مصدرٌ.

ولهذا الشبه حُملت «ما» على «أن»[102]، فأُهملت في الحديث[103]: «كما تكونوا يُولّى عليكم»[104] بحذف نون «تكونوا». [٩٥د]

ومن أمثلة الثالث أي: النظير في اللفظ والمعنى: **اسم التفضيل** اسمٌ لدخول «أل» عليه ولإضافته- **و«أفعَلَ» في التعجب**: فعلٌ ماضٍ، فاعلُه راجعٌ لـ«ما»، والمنصوب مفعوله[105]، والجملة خبر «ما»، والظرف في عبارة المصنّف خبرٌ مقدّمٌ للاهتمام.

و«اسم»[106] و«أفعل» مبتدأ مؤخّر.

فإنّهم منعوا «أفعل» التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ«أفعَلَ» في التعجب[107]. وقوله: **«وزناً وأصلاً»** أي: ما يُعتبر فيما يُشتق منه كلٌّ منهما. **وإفادةً للمبالغة** لصاحب كلِّ تمييزٍ.

ولم تعز لقائل. وهي في التذييل والتكميل ٥:١٦٦. والبيت في مجالس ثعلب ١:٣٢٢، والخصائص ١:٣٩٠، وسر صناعة الإعراب ٢:٥٤٩، والمنصف ١:٢٧٨ والمفصّل ٣١٥، والإنصاف ٢:٥٦٣، رقم: ٣٧٠، و ٤٥١ ط جودة مبروك، وشرح المفصل ٧:١٥، و٨:١٤٣، وشرح الكافية الشافية ٢:١٥٢٧، وشرح التسهيل ٢:٤٤، والجنى الداني ٢٢٠، والمقاصد النحوية ٣:٣٤٥، رقم: ١٠٦٢، والتصريح ٢:٣٦٣، رقم: ٨١١، والخزانة ٨:٤٢٠، رقم: ٦٤٢، وشرح أبيات المغني ١:١٣٥، رقم: ٣٤.

(١٠١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لمشابهته.

(١٠٢) «حُملت ما على أن» كذا في د، وفي أ و ب و ج: حملت على ما أن.

(١٠٣) لعلها كما في

(١٠٤) أخرجه الديلمي في الفردوس والقضاعي والبيهقي. وقال السيوطي: ضعيف. ينظر: فيض القدير ٥:٤٧، رقم: ٦٤٠٦، وكشف الخفا ٢:١٢٦، رقم: ١٩٩٧، وسلسلة الأحاديث الضعيفة ١:٤٩٠، رقم: ٣٢٠.

(١٠٥) كذا في د والفيض ٢:٨٨٣، وفي أ و ب و ج: والنصب ومفعوله.

(١٠٦) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(١٠٧) «فإنّهم ... التعجب» سقطت من أ و ب و ج.

والأولان(١٠٨) النظير فيهما باعتبار المبنى(١٠٩)، والآخر باعتبار المعنى.

وأجازوا(١١٠) تصغير «أَفْعَلَ» في التعجب مع أنّه فعلٌ، والتصغير من خواصّ الاسم؛ **لشبهه بـ«أَفعَل» التفضيل** الذي ذلك جائزٌ فيه **في ذلك** المذكور من اللفظ والمعنى(١١١).

قال الجوهريّ(١١٢): «لم يُسمع تصغيره إلاّ في «أَمْلَحَ» و«أَحْسَنَ»».

ولكن النحويون قاسوه(١١٣) فيما عداهما.

فيه أنّ النحويين رأوه(١١٤) شاذاً، فوقفوا عند ما جاء منه عن العرب.

نعم، ذهب الكوفيون إلى أنّ «أَفْعَلَ» التعجب اسمٌ، فيجوز التصغير فيه، ويُقاس على المسموع منه(١١٥) غيرُه.

---

(١٠٨) وهما: الوزن والأصل.

(١٠٩) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: النظير من حيث المبنى. وفي ب و ج: «المعنى» مكان «المبنى».

(١١٠) في أ و ب و ج: فأجازوا.

(١١١) العبارة في د: العائد للفظ والمعنى. ينظر: العلل في النحو ١٨٩، وأسرار العربية ١١٨، والإنصاف (المسألة: ١٥) ١:١٤١، و١١٦ ط جودة مبروك، واللباب ١:١٩٨، وهمع الهوامع ٥:٥٥.

(١١٢) قال الصحاح مادة (ملح): ويقولون: ما أُمَيْلِحَ زيداً. ولم يُصغّروا من الفعل غيره، وغير قولهم: ما أُحَيْسِنَهُ. قال الشاعر: يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا ... من هؤليّائكنّ الضالِ والسَمُرِ

وفي التصريح ٢:٥٩: وقال بقية الكوفيين غير الكسائي وهشام: «أَفعَلَ» اسم لقولهم أي: العرب: «ما أُحيسنه وما أُميلحه» بالتصغير. ولم يصغروا غيرهما. والتصغير من خصائص الأسماء. وقال ٢:٥٩: لا يصغر الفعل ولا الحرف وشذّ «ما أحيسنه» عند البصريين. وقال ابن الطيب ٢:٨١٤: قوله (قاسوه) إلخ... إن أراد مطلق النحويين فليس كذلك، لأنّ البصريين لا يجيزونه إلا فيما سمع من ذلك ويعدّونه شاذّاً، وإن أراد الكوفيين فهم يقيسون ذلك، لا لهذه العلّة، بل لأنّهم يحكمون عليه بالاسميّة، فيتصرّفون فيه تصرّف الأسماء. وينظر: الإنصاف (المسألة: ١٥) ١:١٢٧، و١٠٥ ط جودة مبروك، والتذييل والتكميل ٣:١٩٠، ١٩٧ وهمع الهوامع ٦:١٥١.

(١١٣) في أ و ب و ج: ما قاسوه.

(١١٤) في ب: رووه.

(١١٥) في د: فيه.

وأمّا الرابع -وهو حمل النقيض على النقيض(١١٦)- فمن أمثلته(١١٧): النصب

بـ«لم». قُرئ شاذاً قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾(١١٨) بفتح الحاء.(١١٩)

وقال عليٌّ τ : [من الرجز]

في أيِّ يوميَّ من الموت أفر

أيومَ لم يُقدَرَ أم(١٢٠) يومَ قُدِر(١٢١)

ونُصب بها حملاً على الجزم بـ«لن». ففي «صحيح البخاري»(١٢٢) من حديث ابن «عمر» رضي الله عنهما: «لن تُرعْ، لن تُرعْ»(١٢٣).

وقال الشاعر: [من المنسرح]

لن يخبِ اليوم من رجائك مَن حرَّكَ من دون بابك الحَلَقَه(١٢٤)

---

(١١٦) ينظر: الأشباه ١:٤٢٠، قاعدة: «حمل الشيء على نقيضه»، وخزانة الأدب ٥:٤٩٨، و(الشاهد: ٨٢٥) ١٣٢.

(١١٧) في النسخ: أمثلة. وقد مرّ النصب بـ«لم» والجزم بـ«لن» في كتاب السماع (٩٣، ٩٤ أ).

(١١٨) من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ الشرح: ٩٤: ١ وقد مرَّ أنّها قراءة أبي جعفر المنصور.

(١١٩) مثّل ابن هشام في المغني ٩١٦ بهذا الحكم على قاعدة «تقارض اللفظين». قال: إعطاء «لم» حكم «لن» في عمل النصب. ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ بفتح الحاء. وفيه نظرٌ؛ إذ لا تحلّ «لن» هنا، وإنّما يصح -أو يحسُن- حمل الشيء على ما يحلّ محلّه كما قدمنا. وقيل: أصله «نشرحَنْ» ثم حُذفت النون الخفيفة، وبقي الفتح دليلاً عليها. وفي هذا شذوذان: توكيدُ المنفي بـ«لم» مع أنّه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مقتضٍ مع أنّ المؤكّد لا يليق به الحذف. وينظر: المغني ٣٦٥، و٨٤٢.

(١٢٠) كذا في المصادر. وقد استشهد به ابن علان كذلك فيما سبق، وفي أ و ب و ج: أو.

(١٢١) سبق تخريجه. والبيت الأول لم يرد في د.

(١٢٢) سبق تخريجه.

(١٢٣) في د: لن يرع لن يرع.

(١٢٤) سبق تخريجه. والزيادة من الفيض ٢:٨١٥، والرواية في البيت «الآن» مكان «اليوم»، وقد ذكره ابن الطيّب في غير هذا الموطن ١:٦٧٦ برواية «الآن»، ولترجيح نقل ابن الطيب عن ابن علان كما ظهر في كثير من المواطن، أثبت هنا «اليوم».

وبين نقيضة كلٍّ لما حُمِل عليه[1] بقوله: **فإنّ الأُولى** أي: «لم»، **لنفي الماضي** أي: لقلب المضارع[2] المجزوم بها من الزمن الحاضر أو المستقبل إلى الزمن الماضي، فيقال فيها: حرف نفيٍ وجزمٍ وقلبٍ.

والثانية -وهي «لن»- **لنفي المستقبل** تخلِّص[3] المضارعَ من احتماله للحال، وتخصّه بالاستقبال.

وفي «الجُزُولِيّة»[4] بالجيم والزاي، المقدّمة المعروفة، نسبةً لمؤلفها «الجُزُولي»

قد -للتحقيق- **يُحمَل** بالبناء للمفعول، نائبُ فاعله **الشيءُ على مقابله**، **وقد يُحمل على مقابل مقابله، وعلى مقابل مقابل مقابله**. فهي ثلاثة أنواع.

مثال الأوّل الحملِ على المقابل: **«لم يضربِ الرّجل»** بكسر الباء [١٢٣ب] دفعاً لالتقاء الساكنين **حُمِل الجزم** في كسر المجزوم **على الجرّ** لمقابلته به، فالجرّ في الاسم مقابلُ الجزم في الفعل[5].

ومثالُ الثاني الحملِ على مقابل المقابل: **«اضربِ الرّجل»** [١٢٦ج] بكسر الباء كما[6] تقدّم **حُمِل الجزم فيه**: في «اضرب»[7]، **على الكسر** في «لم يضرب الرجل» أي: الكسر **الذي هو مقابل الجرِّ** لما عرفتَ، **من جهة أنّ الكسر**

---

(١) في الفيض ٢: ٨١٦: قوله: (فإنّ الأُولى) إلخ... بيانٌ لوجه النقيضيّة، وإنّ كلّ واحدة تدلّ على نقيض ما تدلّ عليه الأخرى.

(٢) في د: تقلب الماضي.

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: يخلص.

(٤) قال الجزولي في مقدمته الجزولية ٢٤٣ (باب البناء): «الكسرة إما لمجرّد التقاء الساكنين، أي لأنها لا توهم الإعراب، أو حملاً على مقابل المقابل، أو على مقابل مقابل المقابل....». هذه عبارته، ولم يأت بأمثلة على ذلك. والأمثلة في شرحها لتلميذه الشلوبين (٣: ١٤٠٢). والجزولي هو عيسى بن عبد العزيز الجزولي، أبو موسى، المتوفى بأزمور سنة ٦٠٧هـ. وجزولة بطن من البربر. بغية الوعاة ٢: ٢٣٦، رقم: ١٨٧٩.

(٥) سيأتي في المسألة الثانية من الفصل الرابع في علّة النظير (١٢٦ أ).

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لما.

(٧) كذا في د وفي الفيض ٢: ٨١٦، وفي أ و ب و ج: الضرب.

في البناء كـ«هؤلاء»(1) مقابلُ الجرّ في الإعراب؛ [117أ] لأنّ الكسر من ألقاب البناء، والجرَّ من ألقاب الإعراب.

ومثالُ الثالث الحملِ على مقابلِ مقابلِ المقابلِ(2): «ضربِ الرجل» حُمل السكونُ فيه الواجبُ له لولا ملاقاة الساكن، فكُسر(3) لدفع التقاء الساكنين، الذي هو أي: الكسرُ مقابلٌ للجر لمّا عرفتَ أنّ(4) ذلك من ألقاب المبنيّات، وهذا من ألقاب المعربات، الذي هو أي: الجرُّ مقابلٌ للجزم لأنّ ذلك في الأسماء، وهذا في الأفعال، والجزمُ لكونه من ألقاب الإعراب مقابلٌ للسكون لكونه للبناء(5).

(1) كذا في د والفيض 2:817، وفي أ و ب و ج: هؤلاءِ.
(2) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(3) في د: وكسر.
(4) لما عرفت أنّ: في د: لأنّ.
(5) العبارة في د: لكونه من ألقاب أنواع البناء. وهذا ما ظهر لي، وفي النسخة نوع خلل فليحرر.

الخامسة

من المسائل

اختُلف هل يجوز تعدّدُ الأصول المقيس عليها لفرعٍ واحد؟(١)

الظرف الثاني متعلّقٌ بـ«تعدّد».

والأصحُ نعم؛ إذ لا مزاحمةَ بينهما(٢)؛ لأنّ الأصل غيرُ مؤثّرٍ.

ومن أمثلة ذلك ما تعدّدَ فيه(٣) الأصولُ المقيسُ عليها فرعٌ واحدٌ: «أيّ» **في الاستفهام**، نحو: ﴿ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا ﴾ (٤).

والشرطِ، نحو: ﴿ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ ﴾(٥) **فإنّها** أي: «أيّاً» فيهما(٦)، **أُعربت** مع قيام سبب البناء، الشبهِ المعنوي بالحرف(٧)، لما عارضَه مما بينّ في قوله: **حملاً على نظيرتها** من حيث المعنى، وهي **«بعضٌ»** لأنّ كلاً من أيّ الاستفهاميّة والشرطيّة مدلوله بعضٌ، وهو معربٌ. **وعلى نقيضتها** أيضاً، وهو **«كلٌّ»** لعمومه لمدلولها وغيره، وهو معربٌ أيضاً. فتعدد الأصل لما حُملت عليه لإعرابها(٨).

---

(١) ينظر: المحصول ٥:٢٧١، ورفع الحاجب ٤:٤٥٣، والتحبير شرح التحرير ٧:٣٦٤٨، وغاية الوصول ١٣٢، وحاشية العطار ٢:٣٦٤.

(٢) كذا في د ، وفي أ و ب و ج: منها.

(٣) كذا في د ، وفي أ و ب و ج: تقرّر.

(٤) من قوله تعالى: ﴿ فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا ﴾ الكهف ١٨: ١٩.

(٥) من قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾ الإسراء ١٧: ١١٠.

(٦) كذا في د ،وفي أ و ج: يما منهما. وفي ب: مما منهما. وفوقها إشارة خطأ.

(٧) في ب: لشبه. ولعلها: للشبه. أو: وهو الشبه. والعبارة في د: الشبيه بالمعنوي فالحرف.

(٨) ينظر: الكتاب (باب أي مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلا بصلة) ٢:٤٠٧، وأسرار العربية ٣٣١، والإنصاف (المسألة: ١٠٢) ٢:٧٠٩، و(المسألة: ١٠٥) ٢ ٥٧٢ ط جودة مبروك، واللباب ٢:١٢٣، ١٣٠، ١٣٤، والتذييل والتكميل ٣:١٤٣.

الفصل الثاني

في المقيس

وهل [٢٩٦د] **يوصف** المقيس على ما جاء عن العرب **بأنّه من كلام العرب؛** لأنّه صِيغَ على نهجه، ونُسج على منواله، **أو لا** لأنها لم تتكلم به؟

قال «المازنيُّ»(١) –بالزاي والنون– **ما قِيسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب**.أي: حكماً وعملاً، وإن لم يرد ذلك عنهم(٢) بعينه(٣).

قال: ألا ترى –أيُّها الصالح للخطاب– **أنّك لم تسمعْ ولا غيرُك اسم كلّ فاعلٍ، ولا كلّ مفعولٍ، وإنّما سمعتَ البعض:** فيه إدخال «أل» على «بعض» وفيه الخلاف المارّ في إدخالها على «كلٍّ»(٤). والراجح الجواز(٥).

فقستَ(٦) **عليه غيره.** الأولى: فقيس(٧) عليه غيرُه. أو: فلك(٨) أن تقيس عليه.

فإذا سمعتَ «قام زيدٌ» من جملةٍ استند فيها الفعل لفاعله **أجزتَ** قياساً عليه **«ظرُفَ بشرٌ» و«كرُم خالدٌ»** بضم العين في الفعل من المثالين.

---

(١) كرر ابن جني قول المازني في الخصائص في أكثر من موطن، وضرب له باباً خاصاً وهو: باب في أن ما قِيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وما سينقله السيوطي عن المازني والفارسي وابن جني من هذا الباب. الخصائص ١:٣٥٧. وينظر: ١:١١٤، و ٢:٢٥. وينظر: المنصف في شرح التصريف ١:١٧٦، ١٨٠، والمزهر ١:٩١. وقد مرّ في كتاب السماع (٩٠ أ).

(٢) في ب: منهم. وفي د: عندهم.

(٣) قال سيبويه: (هذا ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غيره) ٤:٤٢٧. وينظر: الأصول في النحو ٣:٣٥١.

(٤) العبارة في د: وفيه كإدخالها على «كل» الخلاف السابق فيها.

(٥) تراجع المسألة الأخيرة من كتاب الإجماع (١٠٣ أ).

(٦) في أ و ب و ج: قست.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: مقيس. وفي الفيض ٢:٨٢١: فقستَ .... الأولى: «قِس» بالأمر.

(٨) كذا في الفيض ٢:٨٢١، وفي د: ذلك.

قال «أبو عليٍّ الفارسيُّ»(١): وكذلك: مثلُ جواز صوغ ما شئتَ من الجمل قياساً على المسموع منهم منها، يجوز لَبْنيَ بإلحاق اللام[٢] على(٣) ماشئتَ من الأفعال(٤).

كقولكَ: «خرججَ» و«دخللَ» و«شرببَ» بتكرير اللام للإلحاق بـ«فَعْلَلَ»(٥)، من «خرجَ» و«دخلَ» و«شربَ» كما بيّنه[٦] على مثالِ: «شملَلَ» و«صعرَرَ»(٧) من «شمِل» و«صغر».

قال «ابن جني»[٨]: وكذلك أي: كبناء مثال اللام للإلحاق[٩] في أيِّ فعلٍ شئتَ قياساً على الوارد فيه من العرب، تقول في مثال «مَمَحْمَحَ»(١٠) بفتح أوليه ورابعه وسكون ثالثه.

والمثال عند الصرفيين [١٢٤ب]: هيئةٌ عارضةٌ للكلمة باعتبار الحركات والسكنات(١١).

وجعلها «السعد التفتازاني»(١٢): الكلماتِ باعتبار عروض الحركات والسكنات لها. ومرجعهما واحد.

---

(١) الخصائص ١:٣٥٨.

(٢) في الخصائص: بإلحاق اللام اسماً وفعلاً وصفةً.

(٣) ليست عند فجال. وفي الفيض: على مثال ما شئت.

(٤) قال ابن الطيب: من الأوزان والأبنية. وقول الشارح «من الأفعال» فيه نظرٌ.

(٥) زاد هنا في د: كلام سيأتي في آخر المسألة الأولى من الفصل الثالث وسيشار إليه هناك.

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: كائنة.

(٧) عند فجال والخصائص: صعرر.

(٨) الخصائص ١:٣٦٠.

(٩) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: كبنا إلحاق اللام. و«في» الآتية مكانها في د: من.

(١٠) في النسخ: ضمجع. والصمحمح: الرجل الشديد المجتمع الألواح، والقصير، والأصلع.

(١١) كذا في الكليات ٥٦٠، ودستور العلماء ٢:٨٥ مادة (الصيغة). وقد مرّ (٣٥ أ).

(١٢) قال في مختصر العزي ٢٥: أمثلة: أي: أبنية وصيغ وهي الكلِم باعتبار الهيئات التي تعرض لها من الحركات والسكنات، وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه. وينظر: شرح مختصر المعاني له ٢٨٨.

ونظيره [١٢٧ج] تعريف «السعد» «السجع» في «شرح التلخيص»(١) بأنّه قد يطلق على الكلمة الأخيرة من الفقرة، باعتبار موافقتها الكلمة الأخيرة(٢) من الفقرة الأخرى.

قال: وقد تطلق على نفس توافقهما. ومرجع المعنيين واحد(٣). انتهى.

من الضرب «ضَرَوْب» [١١٨أ]ومن القتل «قَتْلَل» ومن الشرب «شَرَوْب» ومن الخروج «خَرَجْج».

فهذه أبنيةٌ حادثةٌ، كلٌّ(٤) منها مقيسٌ على ما جاء في الباب عنهم، **وهو من العربية بلا شكٍّ**؛ لابتنائه(٥) على أصلهم **وإن لم تنطق العرب بواحدٍ من هذه الحروف،** أي: الكلمات التي صغتَها(٦) قياساً على ما جاء عنهم.

قال «ابن جني»: **فإن قيل: قد**(٧) **منع «الخليل» ما أُنشد** -بالبناء للمفعول-: **ترافع العِزّ بنا** -التفاعل فيه للمبالغة- **فارتفعا**(٨)

قاله قائلُه **قياساً على قول «العجّاج»** [من الرجز]: بفتح المهملة وتشديد الجيم الأولى. وهو محتمِل لكونه أبا «رؤبةَ» وولده(٩) كما تقدّم ذكرهما(١٠).

تقاعس -بالفوقية والقاف والمهملتين بآخر(١١)- **العزّ بنا فاقعنسسا**[1].

---

(١) شرح مختصر المعاني ٢٩٤، والمطول ٤٥٣.
(٢) في أ و ج: الآخرة.
(٣) في ب: على حد.
(٤) في د: وكلّ.
(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لانتفائه.
(٦) في د: وضعتها.
(٧) عند فجال: فقد.
(٨) عند فجال وفي الخصائص: فارفنعا.
(٩) قال ابن الطيب ٢:٨٢٥: وقول الشارح «إنّه محتمل للولد والوالد» مما لا معنى له.
(١٠) يراجع (٩٠أ).
(١١) في د: آخره.

فمنع قياس بناء «ارتفع» على «اقتعس»(٢)، **فدلّ** ذلك منه **على امتناع القياس في مثل هذه الأبنية**، والوقوفِ على الوارد فقط. وذلك خلاف ما تقدّم من جواز القياس عليه.

فالجواب أنّه أي: الخليل، **إنّما أنكر ذلك** أي: ارتفع(٣)، **لأنّه** أي: المنكَر، **فيما لامُه حرفٌ حلقيٌّ** وهو ثقيل(٤)، **والعرب لم تبنِ هذا المثال** أي: «افعَنلَل» **مما لامُه حرفُ حلقٍ، خصوصاً حرف الحلق**(٥) لما فيه من الثقل، أي: في البيت المذكور فيه «ارتفع»، **متكرّرٌ فيه**: في(٦) ترافع. **وذلك** أي: تكرّره، **مستنكرٌ عندهم مستثقَلٌ**(٧)، فليس المنع لمنع قياس الأبنية الواردة في كلامهم، بل لما ذُكر.(٨)

---

(١) عند فجال وفي الخصائص: فاقعنسسا. ذكر ذلك ابن قتيبة في الشعر والشعراء ١:٧٧، رقم: ٦٠. وينظر: الخصائص ١:٣٦٠ و٣٦٢ و٣٦٦، و٣:٢٩٨. والبيت للعجاج في ديوانه ١٢٩، والعين ١:١٣٠، و٢:٣٤٩، والمحتسب ٢:٣٤١، ولسان العرب وتاج العرس مادة (قعس) وهو في وصف عزّهم. وبعده:

فَبَخَسَ الناسُ وأعيا البُخَّسا

وَخَدَّ الجعَدُوُّ اختِيرَ مَّسا

ذُلاً وأعطى حمنِ الله كَّسا

(٢) كذا في النسخ، وصوابه: ارفنعا على اقعنسسا.

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: إلى المرتفع. وصوابه: أي: ارفنعا.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: حلق وثقيل.

(٥) في أ و ب و ج: حروف الحلوقّة. وفي د: وحرف الحلق.

(٦) في د: وفي.

(٧) في أ و ب و ج: مستقَلٌّ. وقولهنا: «حروف الحلوقيّة متكررٌ فيه وذلك مستنكَرٌ عندهم مستقَلٌّ» في الخصائص ١:٣٦٦: وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله «فارفنعا» إنّما هو لتكرر الحرف الحلقيّ، مع استنكارهم ذلك. ألا ترى إلى قلّة التضعيف في باب: ولهِ وخَرَعَ والجَبَعَ وحَلَضَ وغيرها غيغة. هذا مع ماقدّمناه من ظهور النون في هذا الموضع.

(٨) قال ابن الطيب ٢:٨٢٦: قوله: (متكرر) أي: في الكلمة الثانية لتوالي العينَين. وفي تواليهما من التنافر والثقل ما لا يخفى، فالثقل هو المانع، لا ما قد يقال من القياس. وفي الشرح ما يؤذن بأنّ التكرار في الكلمتين، أي: «ترافع» ارفنْعَعا». وهو غير الصواب. وكأنّه يرويه: «فارتفعا»، وهو تحريف للرواية. والله أعلم.

قال «ابن جني»(١): **فثبت** الفاء فيه فصيحةٌ بناءً على أنّها العاطفة [٩٧د] على مقدّرٍ(٢).

أي: على تقرر ما ذكرنا فثبت. ويقال لها: فاء النتيجة وفاء السببية.(٣)

فإذا قُرّر ما قرّرناه(٤) **فكلّ ما قِيس على كلامهم**؛ لقيام مقتضى القياس، **فهو** أي: المقيسُ، **من كلامهم** عِدادًا وحكمًا.

فلذا(٥) المذكورِ **قال مَن قال**، من(٦) علماء العربية، **في «العجّاج» و «رؤبةَ»** ولدِه، أو ولدِ والده(٧): **إنّهما قاسا اللغة وتصرّفا فيها** علماً بجواز ذلك فيها(٨)، **وأقدما** من ذلك **على ما لم يأتِ به مَن**: الذي، **قبلَهما** من الشعراء المحدثين [لعدم سلوكهم طريق القياس، ووقوفهم عند الوارد](٩).

قال «ابن جني»(١٠): **وذكر «أبو بكرٍ»**(١١) **أنّ منفعةَ** معرفةِ علمِ **الاشتقاق لصاحبه**(١٢) **أن يسمع الرجلُ اللفظةَ فيشكّ فيها** أعربيةٌ أم معرّبةٌ؟

---

(١) الخصائص ١:٣٦٩. عبارته: وهذا بابٌ طّرِد متقاوِد. وقد كنتُ ذكرتُ طَرفاً منه في كتابي «شرح تصريف أبي عثمان» غير أنّ الطريق ما ذكرتُ لك. فكل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ما تقدّر.

(٣) هذا على قول الزمخشري، حيث يقدّر قبل حروف العطف التي تأتي بعد القول محذوفاً. والأصح أنّها زائدة لربط ما بعد القول بما قبله.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: قررنا.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فكذا. عند فجال وفي الخصائص: ولهذا.

(٦) في أ و ب و ج: قال ابن فارس. وسقطت «من» من أ و ج.

(٧) ينظر: (٩٠ أ). والعبارة في د: في العجاج بن رؤبة، ورؤبة ولده أو والدهما تقدّم فيهما.

(٨) العبارة في د: علماً بدخول ذلك فيها وجوازه.

(٩) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(١٠) الخصائص ١:٣٦٩.

(١١) هو ابن السرّاج. وزاد في أ و ب و ج: هو.

(١٢) في أ و ب و ج: صاحبه.

فإذا رأى الاشتقاق قابلاً [لها](١): لذلك المشكوك فيه، وقاسها بها أنِس بمجيئها(٢) على نهج كلام العرب وطريقه(٣)، وزال استيحاشه منها بالشكّ فيها(٤).

وهذا منه(٥) تثبيتٌ للّغة(٦) بالقياس؛ إذ لم يقل في اللفظة المشكوك فيها بالرجوع للسّماع، بل بالعود للقياس بالاشتقاق.

وقال «ابن جني» في موضع آخر من «الخصائص»(٧) من قوّة القياس عندهم اعتقادُ النحويين أنّما قِيس على كلام العرب، لمّا قام عندهم على كلام العرب بوصفٍ يغ على منهجه، وإن(٨) لم يرد بعينه عنهم، فهو معدودٌ من كلامهم، جارٍ عليه أحكامه.

نحو قولك - أيُّها الصالح [١٢٥ب] للخطاب - في بناء مثل «جَعْفَر» من «ضَرَبَ»: «ضَرْبَبٌ» بفتحٍ فسكونٍ ففتحٍ، مصروفٌ. [١٢٨ج] فهذا(٩) أي: ضَرْبَبٌ، معدودٌ من كلام العرب. إلاّ أنّه لا يُقاس على الأقلّ سماعاً(١٠) وكَـ«كَوْثَر» و«جَوْهَر»، ولا على الأضعف قياساً كـ«اسْتَحْوَذَ».(١١)

---

(١) الزيادة من فجال.

(٢) أنس بها لمجيئها» كذا في د، وفي أ و ب و ج: أنسبها لجيها.

(٣) في د: وطريقهم.

(٤) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: وزال استيحاشه بالشك منها.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: من.

(٦) كذا س و ل و م، وعند فجال: اللغة. وفي الخصائص: فهل هذا إلا اعتماد في تثبيت اللغة على القياس.

(٧) الخصائص (باب في مقاييس العربية) ١:١١٤.

(٨) كذا في د، و «إن» ليست في أ و ب و ج.

(٩) كذا في س، وعند فجال: وهذا.

(١٠) إلاّ أنّه لا يُقاس على الأقلّ سماعاً» عند فجال: ولو بنيت منه «ضورب» أو «ضيرب» لم يكن من كلام العرب؛ لأنّه قياس على الأقلّ استعمالاً. وقريب منه في الخصائص. و «يقاس» في د: ينقاس.

(١١) زاد عند فجال: انتهى. وقد سقطت هذه الزيادة من ل وس.

الفصل الثالث

في الحكم

الذي حمُل المقيس فيه على المقيس عليه

[فيه مسألتان

الأولى][1]

إنّ ما يُقاس على حكمٍ ثبت عن العرب استعماله[2]، كرفع الفاعل، فيُقاس به اسم «كان» ونصب المفعول به، فيقاس به [١١٩أ] خبرها.

وهل يجوز أنْ يُقاس على ما ثبت من الأحكام بالقياس والاستنباط[3] لا بالاستعمال؟

[العطف تفسيريٌّ][4]

ظاهر كلامهم أي: النحاة، نعم: بفتحتين.

وجواب الاستفهام مقدّر بعدها أي: يجوز ذلك.

وقد ترجم عليه: على القياس على ما ثبت بما ذُكر، في «الخصائص»[5]:

«باب الاعتلال لهم أي: العرب، بأفعالهم»

[قال][6]: من ذلك أن تقول أيّها الصالح للخطاب- إذا كان اسم الفاعل على[7] قوّة تحمّله للضمير، لقوّة شبهه بالفعل الحامل له عند استتاره فيه، متى جرى

---

(١) الزيادة من فجال.

(٢) عند فجال: استعماله عن العرب.

(٣) اشترط أكثر الأصوليين في الأصل المقيس عليه ألا يكون ثبوت حكمه بالقياس. ينظر: المحصول ٥:٣٥٩، ٣٦٠، ورفع الحاجب ٤:١٥٩، والتحبير شرح التحرير ٧:٣١٥٦، وحاشية العطار ٢:٢٥٦.

(٤) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٥) الخصائص ١:١٨٦.

(٦) الزيادة من فجال.

(٧) سقطت من أ و ب و ج.

على غير من: الذي، **هو** أي: الوصف، **له** في نفس الأمر، **قبلَه أومعَ ـه**(١): الضميران يعودان لـ«مـن» والظرف في محل ّ الحال فلذا عطف عليه **أو حـالاً أو خبـراً** ، كـ«جاء غلام زيدٍ فاضلاً هو(٢)». فـ«الفاضل» جرى على «غلام»(٣) حالاً منه، و«هو» وصف لغيره، وهو «زيدٌ»، فأبرز ضميره.

و«زيدٌ هندٌ ضاربها هو».

والنعت كذلك، كـ«جاء غلام زيدٍ الفطلِ هو»(٤).

لَم يتحمّل الضميرَ (٥) العائدَ لولا إبرازه عمّن جرى عليه وليس هو له، فلذا أُبرز وأُظهر(٦)، فتقول:«زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو». فـ«زيدٌ» مبتدأٌ أوّل(٧)، و«عمرٌو» مبتدأٌ ثانٍ، و«ضاربٌ» خبر الثاني، و«هو» لزيدٍ «معنىً»، فأُبرز الضمير(٨) والجملة خبرٌ عن «زيدٍ» فالضمير المتصل عائدٌ على «عمروٍ»، والمنفصل على «زيدٍ»، وقد ارتفع على الفاعليّة بـ«ضاربٍ»(٩).

وقال «ابن جنيّ»: على التأكيد للضمير المتصل المستتر في عامله كما كان قبلُ(١٠).

وهو مخالفٌ لجميع النحويين.

قال «أبو حيان»(١١): ولأنّه لو كان كذلك لم يلزم؛ لأنّ التوكيد لا يلزم، ولوجب

---

(١) كذا في الفيض ٢:١٣٢، وعند فجال وفي الخصائص: صفةً أو صلةً.

(٢) سقطت من ب.

(٣) في أ و ب و ج: غلاما. وهو خطأ. و «حالاً منه» ليست في د.

(٤) في د: كجاء زيد الفاضل أبوه.

(٥) زاد في الخصائص: كما يتحمله الفعل.

(٦) في ب: وظهر. وفي د: أو أظهر.

(٧) ليست في د.

(٨) «فأبرز الضمير» ليس في د.

(٩) ينظر: الكتاب ٢:٥٢، ٥٣، والمقتضب ٣:١١٤، ٢٦٢، و٤:١٢٠، ١٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١:٣٠٧، والتصريح ١:٢٠٠، وهمع الهوامع ٢:١٢.

(١٠) لم أجد من ذكر ذلك عن ابن جني، لكن مفهوم كلامه السابق في الخصائص أنّه يجوز استتار الضمير مع الفعل.

(١١) التذييل والتكميل ٤:١٨ قال: ولا يقال: إنّ الفاعل مستكنٌّ في الصفة، والضمير البارز توكيد، إذ لو كان كذلك لم يلزم... وينظر: ارتشاف الضرب ٣:١١١٢. وقد نقل ابن الطيب ٢:٨٣٣ قول ابن جني وأبي حيان وابن علان.

تثنية الصفة وجمعها، فيقول: «الهندان الزيدان ضاربتاهما(١) هما»(٢). ولمَّا لم تقله العرب إلاّ في لغة «أكلوني البراغيث»(٣)، بل أفردوا، فقالوا: «ضاربة»(٤)، دلَّ على أنَّه ليس في الصفة ضميرٌ مستترٌ، بل هذا المنفصل مرفوعُ الصفة. انتهى.

فما ظنّك بالصفة المشبَّهة الضعيفة الشبه بالفعل، فإنّها مشبَّهة **باسم الفاعل** القاصر(٥)– وقول «ابن مالك» في «التحفة»(٦): «بالفعل»، غلّطوه فيه– أي: فيجب إبراز ضميرها عند جريانها على غير من هي له.

فإنَّ الحكم الثابت للمقيس عليه(٧) أي: إبرازَ مرفوع اسم الفاعل عند جريانه على غير من هو له، **إنَّما هو بالاستنباط** [٩٨د] **والقياس على الفعل الرافع للظاهر حيث لا يلحقه** أي: الفعلَ الرافع لما ذُكر **العلاماتُ** الدَّالة على تثنية الفاعل وجمعه في اللغة الفصحى، ولو كان باقياً على رفعه الضميرَ لوجب ذلك.

وكذا(٨) اسم الفاعل حينئذٍ كما تقدَّم آنفاً.

واستدلَّ الكوفيون لما ذهبوا إليه من ترك إبرازه عند أمن اللبس بقولهم: إنَّ الإضمار فيه إنّما جاز إذا [١٢٩ج] جرى على من هو له، لشبهه بالفعل، وهو مشابه له إذا جرى على غير من هو له، فكما(١) جاز الإضمار إذا جرى على من هو له، فكذا(٢)

---

(١) كذا في التذييل والتكميل، وفي النسخ: ضارباهما.

(٢) ومثال الجمع في التذييل: الهندات الزيدون ضارباتُهم هنَّ.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١:٧١، وحاشية الخضري ١:١٠٠، وحاشية الصبان ٣١٦.

(٤) كذا في التذييل والتكميل، وفي أ و الفيض ٢:٨٣٣: ضاربها. وفي ب و ج: ضاربا. وفي د: ضاربهما. ويجوز أن تكون ضاربةُ هما.

(٥) زاد في أ و ب و ج: على.

(٦) له منظومة سمّاها بـ« تحفة المودود في المقصور والممدود» شرحها شرحاً موجزاً. صححها الشيخ إبراهيم اليازجي، وطبعت في مصر، مطبعة البيان، ١٨٩٧م. ورقم تصنيفها بمكتبة الأسد بدمشق ص ٥٠٤٩٢ ن. ينظر: كشف الظنون ٢:١٣٤٤. ولم أجد فيها قوله هذا. وقد مرّ قول ابن هشام في الرد على قول ابن مالك هذا في المسألة السادسة من المقدمات ص ١١٢.

(٧) عند فجال: تلحقه. و«لا» سقطت من أ و ب و ج. وقوله: «فإنَّ الحكم الثابت للمقيس عليه» من كلام السيوطي.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وذلك.

غير من هو له.

وأجاب البصريون عن «أنّ(٣) الإضمار في الوصف إذا جرى على غير من هو له، إنّما كان(٤) [١٢٦ب] لشبهه بالفعل، وهو يشابهه إذا جرى على غير من هو له»(٥): بأنّ الوصف لكونه فرعاً من(٦) الفعل وجب فيه إبراز الضمير هنا، لئلا يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع، ولما يؤدي إليه تركُ الإبراز من الإلباس(٧). كذا في «الإنصاف» لـ«ابن الأنباري»(٨).

والمراد من كلام «ابن جني» المذكور أنّ(٩) تحمّل الوصف للضمير حالَ جريان الوصف على غير من هو له حكمٌ مأخوذٌ بالقياس على رفع اسم الفاعل للضمير(١٠) الظاهر؛ [١٢٠أ] فإنّه لا فاعل فيه مضمرٌ(١١)، بدليل عدم لحاق علامة التثنية والجمع له حينئذٍ. فعُلم أنّه لا فاعل له مستترٌ غيرُ ذلك البارز. فكذا الوصف المذكور حينئذٍ. فكذا الصفة المشبهة بسبب الفرع المذكور له(١٢).

وكونُ الإبراز المذكور مستندٌ للقياس فقط يخدشه(١٣) ما جاء من كلامهم فيه. قال: [من البسيط]

---

(١) في ب و د: فلما.
(٢) في ب: فلذا.
(٣) في د: بأنّ.
(٤) «إنّما كان» سقط من د.
(٥) زاد في د: قلنا. وقوله: «بأنّ الوصف» ليس في د.
(٦) في د: عن.
(٧) في د: اللبس.
(٨) الإنصاف (المسألة: ٨) ٥٩، و٦٥، وط جودة مبروك ٥٦، ٥٧، ٦٠.
(٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وأنّ.
(١٠) العبارة في د: من القياس له على الفعل.
(١١) ليست في د.
(١٢) في د: فكذا الصفة المشبهة بالفرع. وقوله: «لشبهه بالفعل وهو يشابهة» إلى هنا، ورد في د في غير محله الورقة (٩٦د) حيث أشير.
(١٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: نجد شبه. وفي الفيض٢: ٨٣٥: يخدش فيه.

غيلانُ مَيَّةَ مشغوفٌ بها هو مُذْ … بدت له فحِجاه بانَ أو كَرَبا(١)

---

(١) البيت في شرح التسهيل لابن مالك ١:١٤٩، والجامع الصغير لابن هشام ٤٤، وهمع الهوامع ١:٢١٧، رقم: ١٥٧، ونسبه في الدرر اللوامع ١:٣٩ لذي الرمة، ولم أجده في ديوانه.

الثانية

من مسألتي الفصل

قال «ابن الأنباري»[1] **اختُلف** -بالبناء للمفعول- **في القياس على الأصل المختلف في حكمه**[2].

فأجازه قومٌ لأنّ الحكم **المختلف فيه إذا قام الدليل عليه** -وشرطه اتفاق الخصمين عليه حتى تقوم الحجّة- **صار** كذلك(٣) **بمنزلة المتفق عليه**، الذي يقاس عليه بلا خلاف .

ومنعه آخرون لأنّ المختلَف فيه فرعٌ لغيره؛ لتجاذب أصلين له، وكلٌّ يقتضي(٤) أن يكون على حكمه، **فكيف**، وهذا منزله [في التعارض](٥)، **يكون أصلاً**(٦)؟

وإذا تأملتَ التعليلينِ رأيتَ الخلاف(٧) لفظياً، والجواز(٨) مع إقامة الدليل، والمنع عند عدمه.

وأجيب على كونه معنوياً **بأنّه يجوز أن يكون** ذلك(٩) المختلَفُ في حكمه **فرعاً**

---

(١) لمع الأدلة ١٢٤.

(٢) هذه المسألة تابعة للسابقة عند الأصوليين؛ لأنّ الحكم المختلف فيه قائم على الاستنباط غالباً. وقد اشترطوا للقياس على أصل مختلف فيه اتفاق الخصمين على الأقل. وجوّزه الفخر الرازي والجرجاني وأبو عبد الله البصري. ينظر: المحصول ٥:٣٦٣، والتحبير شرح التحرير ٧:٣١٥٨، وحاشية العطار ٢:٢٦٢.

(٣) في أ و ب و ج: وكذلك. وفي د: لذلك.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: مقتضى.

(٥) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٦) قال في الأشباه والنظائر ١:٦٧٢: وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس. ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في شرح الجمل وبنى عليها أنّ الإغراء وهو وضع الظرف أو الجارّ والمجرور موضع فعل الأمر لا يجوز إلا فيما سمع عن العرب، نحو: عليك، وعندك، ودونك... وأنّ المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل أو اسم المفعول لايطّرد بل يقتصر على ما سمع منه.

(٧) في د: الخُلْفَ.

(٨) لعلها: فالجواز.

(٩) كذا في د، في أ: كذال. وفي ب و ج: كذلك.

لشيء لإثباته(١) عليه، **أصلاً** (٢) **لشيء آخر** لقياسه عليه، وتفرّع ذلك الشيءُ عليه عنه(٣).

فإنّ اسم الفاعل فرع على الفعل(٤) **في العمل؛** لمشابهته له في الحركات والسكنات والتجدد والحدوث(٥)، **وأصلٌ للصفة المشبهة** به لبعدها عن الفعل؛ فإنّها للثبوت والاستمرار والدوام، فتخالف(٦) شأن الفعل المذكور.

وكذلك مثلُ اسم الفاعل في أصالته للصفة وفرعيّته عن الفعل، **«لات»**، تعمل عمل «ليس» في «الحين»، **فرعٌ على «لا»** بزيادة التاء في آخرها للتأنيث(٧)، **و«لا» فرعٌ على «ليس»**(٨). **فـ«لا»** النافية للجنس ظاهراً (٩) **أصلٌ لـ«لات»** لتفرّعها عنها بزيادة التاء، **وفرعٌ على «ليس»** لمشابهتها لها في النفي والجمود. **ولا تناقض في ذلك** المذكورِ من وصفي الأصلية والفرعية **لاختلاف الجهة،** كما عرفتَ (١٠).

---

(١) في د: لابتنائه.

(٢) في د ولمع الأدلة: وأصلاً.

(٣) العبارة في د: وتفرّعه عليه.

(٤) في أ و ب و ج والفيض ٢:٨٣٦: فرع الفعل.

(٥) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لتخالف.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٣:١٢١٠، والجنى الداني (لات) ٤٨٥، ومغني اللبيب (لات) ٣٣٥، والتصريح ١:٢٦٨، وهمع الهوامع ٢:١٢٠.

(٨) ينظر: الكتاب (باب ما لا تغيّر فيه «لا» الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل «لا») ٢:٣٠٠، والمقتضب (باب «لا» إذا دخلها ألف الاستفهام أو معنى التمني) ٤:٣٨٢، وهمع الهوامع ٢:١١٨. وقد نقل المرادي في الجنى الداني «لا» ٢٩٢ وأبو حيان في ارتشاف الضرب ٣:١٢٠٨، والشيخ خالد الأزهري في التصريح ١:٢٦٧ عن المبرّد منع عملها. لكن المقتضب صرّح بعملها.

(٩) قال الرضي في شرح الكافية ٢:٩٦: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ، فإنّه وإن كانت النكرة في سياق النفي تفيد العموم، لكن لا نصّاً، بل هو الظاهر. وينظر: المغني (لا) ٣١٦.

(١٠) ومثل ذلك «تاء القسم» المحمولة على «الواو»، المحمولة هي الأخرى على «الباء». ينظر: أسرار العربية ٢٤٨، ومثلها أيضاً «لا» النافية للجنس المحمولة على «إنّ»، المحمولة هي الأخرى على الفعل. ينظر: الأشباه والنظائر ١:٥٥٣.

ومن أمثلة القياس على المختلَف فيه المعقود له المسألةُ: أن تستدل[1] -بالنون أو الفوقية مبنياً للفاعل، أو التحتية مبنياً له أو للمفعول- على أنّ «إلاّ» تنصب المستثنى، كما عليه جمع منهم «الجرجاني»[2]، فتقول -بالنون أو الفوقية أو التحتية-[3]: هي حرفٌ قام مقام فعل يعمل النصبَ -وهو «أستثني»- فوجب أن تعمل[4] النصب كـ«يا» في النداء، فـ«يا» مقيسٌ عليه، وقد اختلف في «يا». فإنّ إعمال «يا» في النداء [١٣٠ج] مختلَفٌ فيه بين النحاة[5]، فمنهم من قال: إنّه العامل لقيامه مقام «أدعو»[6]. ومنهم من قال: العامل فعلٌ مقدّرٌ.

فقياس إعمال «إلاّ» النصبَ على إعمال «يا» في النداء، من القياس على الأصل المختلف [١٢٧ب] في حكمه[7]، فمن منع القياس[8]: عَمَلُ «إلاّ» ليس بالقياس، بل لمعنى

---

(١) كذا في لمع الأدلة، وفي ب و د: يستدل. وقوله: «بالنون... للمفعول» ليس في د.

(٢) «كما عليه جمع منهم الجرجاني» سقط من ب. قال ابن الطيب ٢:٨٣٧: وهو مذهب ابن جني وابن مالك. ينظر: المقتضب ٤:٣٩٠، والإنصاف (المسألة: ٣٤) ١:٢٦١، و(المسألة: ٣٦) ٢٢٥ ط جودة مبروك، وأسرار العربية ١٨٥، واللباب ١:٣٠٣، وشرح التسهيل ٢:٢٧١، وارتشاف الضرب ٣:١٥٠٦، والتذييل والتكميل ٨:١٨٢، والتصريح ١:٥٤١، وهمع الهوامع ٣:٢٥٢. أما الجرجاني في المقتصد ٢:٦٩٩ فقد صرّح أنّ النصب بالفعل بوساطة «إلا»، وفي الجمل صرّح أن النصب بـ«إلا». ينظر: ترشيح العلل في شرح الجمل ١٥٩، وشرح التسهيل ٢:٢٧١، والتذييل والتكميل ٨:١٨٩.

(٣) ما بين معترضتين ليس في د.

(٤) «أن يعمل» سقطت من أ و ب و ج.

(٥) ينظر: الكتاب (باب النداء) ٢:١٨٢، والمقتضب (باب النداء) ٤:٢٠٢، والإنصاف (المسألة: ٤٥) ١:٣٢٧، و(المسألة: ٤٧) ٢٧٩ ط جودة مبروك، وأسرار العربية ٢٠٦، وارتشاف الضرب ٤:٢١٧٩، وهمع الهوامع ٣:٣٣.

(٦) نسبه ابن يعيش في شرح المفصل ١:٢٧٠ للمبرد، وردّه الجمهور. قال أبو البقاء العكبري في اللباب ١:٣٢٩: الأصل في الحروف ألاّ تعمل، لأنّها لو عملت لكان لشبهها بالفعل، وشبه «يا» بالفعل ضعيف لقلّة حروفها لا سيّما الهمزة التي هي على حرف واحد، فتعيّن أن يكون العامل فعلاً، لكنه استغني عن إظهاره لدلالة «يا» عليه بقليل تصرّف.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: حكمته. وقوله: «على الأصل» سقط من د.

(٨) العبارة في د: ومن منع القياس فيما ذكر قال.

يخصّها غير ذلك، أو لا عمل لها[1].

(١) في الفيض ٢:٨٣٩: «وقيل لا عمل لها». وفي د: لمعنى يخصها غير ما ذكر في «يا».

الفصل الرابع

في العلّة

التي يُحمل بها الفرع على الأصل أو على حكمه

وفيها(١) مسائل

الأولى

منها

قال صاحب المستوفي(٢) -تقدّم اسمه أوّلَ الكتاب-: **إذا استقريتَ**(٣): تتبّعتَ، **أصولَ هذه الصناعة** النحوية **علمتَ أنّها في غاية الوثاقة**: بالمثلثة والقاف.

أي: الإحكام والربط(٤). ومنه: ﴿وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٢٦﴾(٥).

وإذا [١٢١أ] **تأمّلتَ عِلَلَها عرفتَ** بإتقانها **أنّها غير مدخولة** بالنقض(٦) والإبطال ولا غيرهما، **ولا متسمَّحٌ فيها**: بصيغة المفعول من «التسمّح»، ويقال: «التسامح»، ومرّ(٧) أنّه ترك التثبّت في التعبير مع القدرة عليه(٨).

وأمّا ما ذهب إليه غفَلَة العوام من أنّ علل النحو تكون واهيةً بالدخول فيها، لأنّها خطابيّات(٩) حتّى قالوا: أضعفُ من حجّة نحوي. ولمّح إليه «أحمد بن فارس بن زكريا» النحوي اللغوي، فقال: [من السريع]

ت بنا هيفاءُ مقدودةٌ تُركيّةٌ تنمي لتركي

---

(١) عند فجال: «فيه» دون واو.

(٢) المستوفى ١:٨.

(٣) في أ و ب و ج والمستوفى: استقريت.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: والمربط.

(٥) الفجر ٨٩: ٢٦.

(٦) كذا في د والفيض ٢:٨٤٣ وفي أ و ب و ج: بالنقص. والعبارة في د: بالنقض ولا بالمعارضة غالباً.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ومن. والصواب أنّه سيأتي تعريفه (١٢٩، ١٨٤أ). والعبارة في د: بالبناء للمفعول من التسمح ومرّ .

(٨) ينظر تعريفه مادة (التسامع) في التعريفات ٥٢، والتوقيف والكليات ٢٩٤، وكشاف اصطلاحات الفنون ١:٤٢٧، ودستور العلماء ١:١٩٩.

(٩) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: بالدخل فيها وأنّها خطابيات.

ترنو(١) حظٍ (٢)فاترٍ فاترٍ نهّا حجّة نحوي(٣)

ومنحةً (٤) لعدم الاستيثاق.

واستدلالهم على ذلك المذكورِ من [٩٩د] الضعف والانحلال، **بأنّها أبداً تكون** مناسباتٍ بعد الوقوع **هي تابعةً للوجود** تجري على حسبه إنْ قوياً أو ضعيفاً، **لا** العللُ الحقيقية التي يكون(٥) **الوجودُ تابعاً لها**، كما هو شأن العلّة أالحكم دائرٌ معها وجوداً وعدماً، لا عكسه.

فبمعزلٍ عن الحق لعدم التأمل من قائله(٦). **وذلك** المدّعى من مكانتها **لأنّ**(٧) **الأوضاع** -جمع «وضْعٍ»، كـ«ثوبٍ» و«أثواب»- **والصيغَ**، والأوّل للموضوعات الشخصية من مفردات الألفاظ. والثاني للموضوعات(٨) النوعيّة كاسم الفاعل من الثلاثي المجرد بوزن «فاعل»، وفي المزيد بوزن مضارعه(٩) إلاّ أنّه مبدوء بهمزة مضمومة مع كسر ما قبل آخره.

وإن كنّا نحن تأكيدٌ لاسم «كان»- **نستعملها** في المعاني المدلولات عليها بها، **فليس ذلك** الاستعمالُ مناهَـا(١٠) **على سبيل الابتداء** الاختراعِ، **والابتداعِ**: الجري على غير مثالٍ سابقٍ، **بل على وجه الاقتداء** الائتساءِ (١١)**والاتّباعِ** للوضع السابق

---

(١) كذا في المصادر، وفي أ و ب و ج: تربو.

(٢) في المصادر: ترنو بلحظ.

(٣) البيتان ليسا في د. وهما في ترجمته في يتيمة الدهر ٣:٤٦٩، ومعجم الأدباء ١:٤١٣، رقم: ١٣٠، ووفيات الأعيان ١:١١٩، رقم: ٤٦، وبغية الوعاة ١:٣٥٢، رقم: ٦٨٠، وشذرات الذهب ٤:٤٨١.

(٤) عند فجال: متمحلة. وفي المستوفى: واهية سخيفة ومتمحلة بالوضع ضعيفة.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: تكون.

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: العامل من عامله. والفيض ٢:٤٤٤أي: لأنّ قائله قاله من غير تأمّل ولا نظر صحيح.

(٧) كذا في الفيض، وعند فجال وفي المستوفى: أن هذه.

(٨) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: والأول الموضوعات...والثاني المفردات.

(٩) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: ومن المزيد غيره بوزن المضارع.

(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: مثالها.

(١١) ائتسى به: اتخذه أسوة، واقتدى به. الوسيط مادة (أسا). و في ب: الافشاء. وهو تحريف.

من واضعها **ولا بدّ فيها من التوقّف**[1]: تكلّف الوقوف على المعنى التي وضعت له، **فنحن إذا صادفنا:** وافقنا **الصيغَ المستعملة والأوضاع** المعيّنة **بحالٍ من الأحوال** العارضة[2] للكلام أو الكلمات، **وعلمنا أنّها** أي: الأحوالَ، **كلَّها أو بعضها** لاحتمال طروء بعض الأحوال على الموضوعة له، **من وضعِ واضعٍ حكيمٍ**: فيه إطلاقُ الواضع على الله تعالى، وهو مبنيٌّ على جواز إطلاق ما لا يُوهم نقصاً في حقه -تعالى- والاكتفاء[3] بورود أصل الاشتقاق من غير توقّف على خصوص اللفظ. والمعتمدُ خلافُه(٤).

وأثنى على الواضع الحكيم بقوله **جلّ وتعالى** علواً معنوياً [5]. **تطلبنا بها:** بسبب تلك [١٣١ج] الأحوال الواردة إلينا بها **وجهَ الحكمة** المختصّة **لتلك الحال من بين أخواتها** لأنّ الواضع حكيمٌ، وله في كلٍّ من ذلك حِكَمٌ، منها ما يظهر، ومنها ما يخفى. **فإذا** تطلّبنا، **فحصلنا عليه:** على وجه الحكمة المخصوص،[١٢٨ب] **فذلك** الاطلاعُ (٦) المخصّص **غاية المطلوب** [7] لظهور حكمته، وبيان فائدته، وإلّا فتعلم أنّ فيه حكمةً لم تظهر لنا. والواجب اقتران فعله -تعالى- بالحكمة، لا ظهورُها.

وقال «ابن جني» في «الخصائص»[8]: **اعلم أنّ علل النحويين** في المكان **أقربُ إلى علل المتكلمين منها**[9] **إلى علل المتفقهين** المبنيّة على الظنون التي هي

---

(١) عند فجال وفي المستوفى: التوقيف.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المعارضة.

(٣) كذا في د والفيض٢:٨٤٥، وفي أ و ب و ج: أو الاكتفاء.

(٤) ينظر: شرح المقاصد ٤:٣٤٣.

(٥) العبارة في د: خلافه وهو الواضع الحكيم الله عز وجلّ .

(٦) في ج: لاطلاع. وفي د: الاطلاع أو المخصص.

(٧) سقطت من أ و ب و ج.

(٨) الخصائص (باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟) ١:٤٨. وينظر أيضاً ١:١٤٤.

(٩) زاد في د: نفسها.

مبنى الفقه. **وذلك** [١٢٢أ]أي: أقربيتُها لحجج[1] المتكلمين، **أنّهم** أي: النحاةَ، **إنّما يحيلون** يديرون أمرَهم **على الحسّ**، فيدورون معه، **ويحتجون فيه بثِقَل الحال** – بكسر المثلثة وفتح القاف– **أو خفّتِها**[2] **على النفس**، وهو أمرٌ مُدرَكٌ بالذوق المعنوي. **وليس كذلك** البناءِ على المدرك بالذوق. **علل الفقهِ** المبنيّة على الأمارات؛ **لأنّها إنّما هي**[3] **أعلامٌ وأَمَارَاتٌ لوقوع الأحكام**، لا يؤثران فيها، والحاكم فيها هو الله(٤) – تعالى. **وكثيرٌ منه**: من المذكور من علله[5] **لا يظهر**: لا يبين فيه **وجه الحِكَم**[6] وإن كان له وجهٌ في نفس الأمر، **كالأحكام التعبدية**، وهي التي لم يظهر معناها. **بخلاف تعليل النحو**، **فإنّ كلّه** أي: علله، **أو غالبه** إلا النادرُ لا حكمَ له– **مما تُدرك علّته** لمدار أمرها على الحسّ والذوق، **وتظهر حكمته** المبنيُّ هو عليها.

قال «سيبويه»[7] **وليس شيءٌ** من مسائله **ممّا يضطّرون** أي: النحاةُ، **إليه إلاّ وهم يحاولون به** أي: في سببه –وفي نسخة: لها[8]– **وجهاً** يقوم به. **انتهى**.

وذكّر الضمير أولاً[9] باعتبار لفظ «شيءٍ»، وأنثه ثانياً في تلك النسخة باعتبار المعنى[10]؛ لأنّه نكرة في سياق النفي فيَعُمُّ. أي: أشياء.

---

(١) في أ و ج: أفربيتها حجة. وفي ب: أقربيتها حجة. وفي د: أقربتها لحجج.

(٢) في د: تخفيفها.

(٣) «إنّما هي» سقطت من أ و ب و ج.

(٤) مع أنّ ابن جني معتزلي فإنّه أخذ برأي أهل السنة والجماعة في أنّ العلة باعثة على الحكم، أي الحكم يوجد عند وجودها لا بها. والمعتزلة يقولون: إنّها مؤثرة بذاتها بناء على أنّ الحسن والقبح عقليان. ينظر: المحصول ٥:١٢٥ وما بعدها، والتحبير شرح التحرير ١١٦٥.

(٥) في د: منه أي من العلل.

(٦) عند فجال: الحكمة.

(٧) الكتاب ١:٣٢، والخصائص ١:٥٣.

(٨) العبارة في د: وهم حالهم يحاولون لها.

(٩) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(١٠) في د: معناها.

نعم: بفتحتين(١) استدراكٌ مما تقدّمه.

قد لا يظهر فيه في الحكم النحويّ، أي: بعضه **وجهُ الحكمة** لغموضها(٢).

لغموضها(٢). **قال بعضهم إذا عجَز** -بفتح الجيم أفصح من كسرها- **الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبديٌّ**: منسوب لـ«التعبد»(٣). أي: نفعله امتثالاً للأمر الإلهي، وإن لم نعقل معناه **وإذا عجَز النحويُّ عنه قال: هذا مسموعٌ** لا مجال للفكر فيه.

زاد بعضهم: وإذا عجَز الطبيب عنه قال: هذا تجريبيّ.(٤)

وفي موضعٍ آخر(٥) **من «الخصائص»**(٦)**: لا شكّ أنّ العرب إنّما** -وفي نسخة: قد(٧)- **أرادت من العلل والأغراض** -جمع «غرضٍ» بالمعجمتين(٨). الباعثُ على الأمر الداعي له(٩)- **ما نسبناه** [١٠٠د] **إليها**(١٠)، **ألا ترى** شاهداً لذلك(١١) **إلى اطّراد** -وهو ملازمة الوجود للوجود-أي: ملازمةِ، **رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجر بحروفه**(١٢)، **والجزم بحروفه، وغيرِ**(١٣) **ذلك** من عوارض

---

(١) في أ غير واضحة. وفي ج: «بصميين» والباء والياء الأولى مهملتان. وقوله: «بفتحتين استدراك مما تقدمه» ليس في د.

(٢) في هامش أ و ج: لغموضه.

(٣) العبارة في د: عن تعليل قال هذا الحكم تعبدي منسوب للعبادة.

(٤) ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر الفقهيّة ٤٠٧، وفيه بدل ما زاده ابن علاّن: وإذا عجز عنه الحكيم قال: هذا بالخاصية.

(٥) سقطت من أ و ب و ج.

(٦) الخصائص (باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها) ١:٢٣٧. زاد في د: لابن جني.

(٧) كذا عند فجال. وما بين معترضتين ليس في د.

(٨) زاد في د: وهو.

(٩) كذا في د والفيض ٢:٨٤٩، وفي أ و ب و ج: لهم.

(١٠) في ب: ما شبهناه بها. وفي ج: ما شبهناه إليها.

(١١) في د: شاهد ذلك.

(١٢) زاد عند فجال وفي الخصائص: والنصب بحروفه.

(١٣) في د: وعكس.

الكلمات، **من التثنية**[1] للفظ دالاً على اثنين بزيادة ألفٍ ونونٍ في آخره أو ياءٍ ونونٍ، **والجمعِ** مطلقاً، **والإضافة** كذلك، **والنسب والتحقير** أي: التصغير، **وما يطول شرحُه** من أبواب العربية العارضة للكَلِم، **فهل** [١٣٢ج] **يحسن بذي** صاحبِ **لبٍّ**: عقلٍ سليمٍ -وجمعه «ألبابٌ»، ويجمع على «ألُبٍّ» كـ «بؤسٍ» و«أبؤسٍ»[2]- **أن يعتقد أنّ هذا كلَّه اتّفاقٌ** منهم مع ما علّل به النحاة **وقع**[3]، **وتواردٌ** بين خواطر الفريقين العرب من النحاة **اتّجه**؟

وقريبٌ من ذلك أنّ «الشافعيّ» لَمّا رجع عن مذهبه القديم بمصرَ، وأراد [١٢٩ب] تدوين الجديد بها بأدلّةٍ كُشفت له[4]، وكان من أرباب المقامات عن قِصَرِ باقي المدة عن ذِكْرِ ذلك مذللاً[5]، فاقتصر على ذكر الأحكام[6] فقيّض الله «البيهقيّ» لإبراز تلك الأدلة من مكامنها[7] وإبانةِ محاسنها كما أراد «الشافعيُّ». فكانا متوافقين في التعليل، متواردين فيه، إلاّ أنّ الإمام لَمّا ذكره أضمره، و«البيهقيّ» أبانه وأظهره. ولذا قال إمام الحرمين[8]: كلّ أحدٍ لـ«الشافعيّ» [٢٣أ] في عنقه مِنّةٌ، إلاّ «البيهقيّ»، فإنّ له المنّةَ على «الشافعي» لإبداء دلائله، لا بإيجاد دلائلَ لم يردها[9] الإمام «الشافعي»، كما توهم بعضٌ.

فإن قلتَ: فلّعله أي: ما جاء عن العرب **شيءٌ طُبعوا عليه،** فقالوه كذلك[10] **من غير اعتقادٍ لعِلّةٍ ولا لقصدٍ من القُصُود** -بضم أوليه، جمع «قصدٍ»

---

(١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المعارضة.
(٢) ينظر: لسان العرب مادة (لب).
(٣) سقطت من أ و ب و ج.
(٤) في ب: بأدلت. والعبارة في د: الجديد بأدلته كشف له.
(٥) العبارة في د: عن قصرنا في مدة الحياة عن ذكر ذلك مذللاً.
(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: على ما ذكر للأحكام.
(٧) في ب و ج: مكانها.
(٨) وهو الإمام الجويني أبو المعالي. ينظر قوله في طبقات الشافعية الكبرى ٤:١٠.
(٩) في د: يروها.
(١٠) في د: لذلك.

كـ«دُلُوسٍ» جمع «دلسٍ»- التي تنسبها: أنت أو القائل، أي[1]، إليهم. بل قالوا ذلك لأنّ آخِراً منها(٢) أي: العرب، حذا حذوَ سلَكَ، على ما نَهَجَ[3] سَلْكِ -وخالف بين اللفظين تفنناً في التعبير- الأوّل من نهجه، فقال الآخرُ به على طريق الأوّل.

قيل في جوابه[4]: إنّ الله -تعالى- إنّما هداهم: أرشدهم، لذلك بلطفٍ، وجبلهم عليه بحيث لا يستطيعون العدولَ عنه؛ لأنّ في طباعهم قبولاً له بحسب ما جعلها الله مستعدةً له، ولأنّ فيها انطوواً: اجتماعاً[5] على صحّة الوضع فيه، فتراهم(٦) لما في طباعهم مما ذُكر، قد اجتمعوا على هذه اللغة، وتواردوا عليها [لما في طبعهم مما يدعو لذلك.][7]

فإن قلتَ[8] كيف يُدّعى(٩) الاجتماع للعرب على اللغة، وهذا اختلافهم موجودٌ ظاهرٌ في كثيرٍ من ذلك، ألا ترى إلى الخلاف في «ما» الحجازية والتميمية، أعملَها الأولون، وأهملَها الآخرون، إلى غير ذلك.

كتعيين النصب في المستثنى المنقطع عند أهل الحجاز، ورجحانه عند تميم.

وبناءِ «حذامِ»(١٠) و«أمسِ»(١١) عند الحجاز، وخلافِه عند تميم؟

---

(١) في د: أي القائل.

(٢) عند فجال: منهم.

(٣) سقطت من أ و ب و ج.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: جواب.

(٥) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٦) كذا في الفيض ٢:٨٥٢، وعند فجال: وتراهم.

(٧) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٨) الخصائص ١:٢٤٣.

(٩) عند فجال: تدعي.

(١٠) في «فَعَالِ» علماً مؤنثاً ثلاث لغات: البناء على الكسر أبداً، وهي لغة الحجاز، والبناء على الكسر إذا كان آخره راء وإلا منع من الصرف، مثل: وبارِ وظفار. وهي لغة لبعض تميم. وإعرابه إعراب ما لا ينصرف. وهي لغة تميم. ينظر: الكتاب (باب ما جاء معدولاً عن حدّه من المؤنث) ٣:٢٧٠-٢٧٨، والمقتضب (باب ما كان من الأسماء المعدولة على «فَعَالِ») ٣:٣٧٣-٣٧٥، وارتشاف الضرب ٢:٨٧٠، والتصريح ٢:٣٤٥، وهمع الهوامع ١:٨٧.

(١١) يراجع (٢٥ أ).

قيل: هذا القدر من الخلاف[1] في الكلام بالنسبة لما اتفقوا عليه، لقلّته محتقرٌ غيرُ مُحتفَلٍ -بصيغة المفعول- أي: غير مهتم به، وإنّما هو أي: الخلافُ، في شيءٍ من الفروع النحويّة يسيرٌ -صفة «شيءٍ»- فأمّا الأصول للعربية، وما عليه العامّة والجمهور من قواعدها وأصولها، فلا خلاف[2] فيه، كرفع الفاعل ونائبه، ونصب المفعول به، إن[3] لم ينب عن فاعل.

وأيضاً فالا[4]جتماع اتّفاق طائفةٍ. وذلك موجودٌ فيما ذُكر مما اختلفوا فيه أيضاً[5]، فإنّ أهل كلّ واحدٍ من اللغتين عددٌ كثيرٌ، وخلقٌ عظيمٌ يحُصي عددَه إلا اللهُ تعالى. وكلٌّ منهم: من أولي اللغتين المختلفتين[6]، محافظٌ على لغته لا يخالف شيئاً منها، ولا يستطيع التلفّظ بخلافه، كما في قصة «فإذا هي هي» أو «إذا هي إياها» لمّا أيدوا «الكسائي» بصوّبه[7] وطلَب النطقَ منهم به[8] فعجَزوا عنه.

وقد كان «ابن مسعود» يقرأ: ﴿عَتَّى حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾[9] فجرى على ذلك في التنزيلِ النازل بلغة قريش؛ لعدم تمكّنه من النطق به إلاّ كذلك. [١٣٣ج]

---

(١) كذا في الخصائص، وعند فجال -وهو موافق لنسخة من الخصائص-: والخلاف.

(٢) في أ و ب و ج: اختلاف.

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وإن..

(٤) سقطت من أ و ب و ج.

(٥) قال ابن الطيب ٢:٣ فالاجتماع اتّفاق طائفةٍ. وذلك موجودٌ فيما ذُكر مما اختلفوا فيه. كذا قيل. وفيه تأمّل.

(٦) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٧) خبر المسألة الزنبورية مشهور وسيأتي في الكتاب السابع. ينظر: مجالس العلماء ٩، وأمالي الزجاجي ٢٣٩، وطبقات النحويين واللغويين ٧٠، والإنصاف (المسألة: ٩٩) ٢:٧٠٢، و(المسألة: ١٠٣) ٥٦٢ ط جودة مبروك، واللباب ١:٤٩٧، وإنباه الرواة ٢:٣٥٨، ومعجم الأدباء ٤:١٧٤٥، و٥:٢١٢٥، وسفر السعادة ٢:٥٤٩، وأمالي ابن الحاجب ٢:٨٧٤، ووفيات الأعيان ٣:٤٦٤، وسير أعلام النبلاء ٨:٣٥٨، وتذكرة النحاة لأبي حيان ١٧٧، والتذييل والتكميل ٤:٨٤، ومغني اللبيب ١٢١، وبغية الوعاة ٢:٢٣٠، وشذرات الذهب ٢:٢٧٩.

(٨) في د: بذلك.

(٩) يوسف ١٢: ٣٥، والمؤمنون ٢٣: ٢٥و ٥٤، والصافات ٣٧: ١٧٤و ١٧٨، و الذاريات ٥١: ٤٣. وقراءة ابن مسعود على لغة هذيل وثقيف بإبدال الحاء عيناً. ينظر: المحتسب ١:٣٤٣، والبحر ٥:٣٠٧، والدر المصون ٦:٤٩٥، ومعجم القراءات ٤:٢٥٦. وستأتي في الكتاب السادس أيضاً.

وهل(١) **ذلك** المذكورُ. وهو استفهام تقريرٍ للإلزام بنتيجته وهي: **إلّا لأنّهم** أي: العربَ، ولو مع اختلاف، **يحتاطون** في الألفاظ، لا يخرجون عن موضوعاتها التي لها عندهم(٢)، **ويقتاسون**(٣) غيرَ المسموع بينهم على المسموع.

وعبّر به دون(٤) [١٣٠ب] «يقيسون» لمشاكلته(٥) قبلَه، وإيماءً للمبالغة في الأمر لصعوبة القياس.

ولا يفرّطون -بتشديد الراء- بوضع لفظٍ مكانَ [١٠١د] لفظٍ من(٦) غير داعٍ له، **ولا يخلطون** اللغات بعضَها ببعضٍ، بل كلُّ ذي لغةٍ يجري(٧) على ما معه غيرَ متجاوزٍ لغيره.

ومع هذا الاحتياطِ وما ذُكر معه **فليس شيءٌ من مواضع**(٨) **الخلاف** فيما اختلفت فيه لغات العرب، **على قلّته** بالنسبة للمتفق عليه من اللغة، **إلّا وله وجهٌ** جليٌّ **من القياس**، [٢٤هـ] أُلحق بسببه المقيسُ على المقيس عليه، وإن خالف(٩) فيه غيره لعدم رأيه بذلك، **يُؤخذ** -بالبناء للمفعول- **به**: نائب الفاعل. والجملة كالبيان لقوله: «له وجهٌ».

ولو كانت هذه اللغات العربيةُ متفقةً أو مختلفةً(١٠) **حشواً مكيلاً** أي: ما يُحشى به المكيال كائناً ما كان، **وثواً**: بوزن «حشواً» إلّا أنّ المثلثة فيه في محلّ الشين المعجمة.

---

(١) عند فجال وفي الخصائص: فهل.
(٢) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: لا يخرجون عن وضعها عندهم.
(٣) في أ و ب و ج: ويقيسون. وفي د: يقاسون.
(٤) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: دونّ وغيرّ ذلك.
(٥) في د: لمشاكلة.
(٦) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: مجرى.
(٨) في أ و ب و ج: موضع.
(٩) في د: عند من خالف.
(١٠) «متفقة أو مختلفة» ليس في د.

يقال فيه: حثو أو حثي(١)، كما بيّنته في «الأفعال الواردة واوية ويائية لامُها»[٢].

مهيلاً أي: منهالاً (٣) كالرمل، فإنّه ينصبّ عند سقوط بعضه، وينهال أعلاه لأسفله من غير ضبطٍ ولا حدٍّ يوقف عنده.

لكثُر خلافها لعدم الوقوف على حدٍّ يُرجع إليه، **وتعادت**: تجاوزت بالإفراط **أوصافُها** لعدم الرجوع لما يقصر عليه[٤]، **فجاء عنهم جرُّ الفاعل** للفعل، **ورفعُ المضاف إليه، والنصب للمضارع بحروف الجزم** لكنّه لم يكثر الخلاف(٥)، ولم يقع تعادي الأوصاف، فلم يحصل ما ذُكِرَ لدلَّ على انضباط اللغة، وإن وقع فيها اختلافٌ قليلٌ لا يؤدي لاختلالها ولا اختلاطها، بل راجعٌ ذلك الاختلاف لوجوه من القياس تقتضيه.

وأيضاً: عطفٌ على «قيل إن الله»... وتقدّم الكلام في إيضاحه معنىً ونصباً.

فقد ثبت عنهم أي: العربِ **التعليلُ** لما يأتون به في كلامهم **في مواضعَ نُقلت عنهم**، كما روي أنّ بعضهم قال: جاءتني كتابه(٦). فقيل له في ذلك، فقال: أليس الكتاب في معنى الصحيفة؟ **كما سيأتي** في ذكر «مسالك العلّة»(٧).

---

(١) ينظر: تاج العروس مادة (حثو، حثي).

(٢) في د: كما بيّنته في المؤلف في الأفعال الواردة واوية ويائية.

(٣) في أ و ب و ج: منهال. والعبارة في د: مهيلاً هي كالرمل.

(٤) قوله: «وتعادت... يقصر عليه» سقط من د.

(٥) سقطت من ب. وقوله بعده: «ولم يقع تعادي الأوصاف فلم يحصل ما ذكر» سقط من د.

(٦) في الفيض ٢:٨٥٧: كتاب.

(٧) تنظر في المسلك الثاني من مسالك العلة.

المسألة **الثانية**

في بيان**أقسام العِلَل**

بكسرٍ ففتحٍ، جمع «علّةٍ».

قال «أبو عبد الله الحسين بن موسى الدِّينَوري»[(١)]: قال في «لبّ اللباب»[(٢)]: بفتح المهملة[(٣)] والنون، وسكون التحتية بينهما، وبعد الواو راءٌ. نسبة لـ«الدينور» من بلاد الجبل[(٤)].

«الجليس» بوزن «فعيلٍ» من «الجلوس». قال المصنّف في «بغية الوعاة»[(٥)]: أكثر «أبو حيّان»[(٦)] من النقل عنه.

في كتابه «ثمار الصناعة»[(٧)]: -بكسر المثلثة- بكسر المهملة الأولى، وتخفيف النون، العلم الحاصل بالتمرّن.

اعتلالات النحاة[(٨)]: جمع «اعتلالٍ» لكونه لما لا يعقل، فهو كـ«اصطبلاتٍ» جمع «اصطبلٍ».

صنفان:

علّةٌ تطّرد: تدور مع المعلول[(١)] وجوداً وعدماً، **على** طريق **كلام العرب** في

---

(١) توفي في أواخر القرن الخامس، كما أشار محققا كتاب ثمار الصناعة ٢٠، وط حنا ١٨. وهو مترجم في البلغة ٩١، رقم: ١١٢، وبغية الوعاة ١:٥٤١، رقم: ١١٢٩، وكلاهما نقل نصّه المذكور هنا.

(٢) لبّ اللباب مادة (الدينوري) ١:٣٣٣، ١٦٨٧. وقوله «قال في لبّ اللباب» كذا في د، وليست في أ و ب و ج. وقد سقط من د: والنون. والعبارة في اللب: بفتح أوله والنون وراء إلى «الدِّيْنَوَر» من بلاد الجبل.

(٣) قال ابن الطيب ٢:٨٥٩: بكسر الدال. وحكى «ابن خلّكان» عن «السمعاني» الفتحَ، وقال: وليس بصحيح. فاقتصاره في الشرح عليه اغتراراً بما في «اللبّ» المصنّف غير صوابٍ. ينظر: الأنساب (الدينوري) ٥:٤٠٧، ومعجم البلدان (دينور) ٢:٥٤٥، واللباب لابن الأثير (الدينوري) ١:٥٢٦.

(٤) كذا في د والمصادر، وفي أ و ب و ج والفيض ٢:٨٦٠: الجيل.

(٥) بغية الوعاة ١:٥٤١.

(٦) زاد في بغية الوعاة: في التذكرة.

(٧) ثمار الصناعة ١٣٤، وط حنا ٣٤.

(٨) عند فجال: النحويين.

محاوراتهم، **وتنساق**: ترجع **إلى قانون** وضابطٍ وأصلٍ **لغتهم**، [١٣٤ج] ولا يخرج(٢) عن ذلك.

وعلّةٌ لا تطّرد على ذلك(٣) إلاّ أنّها **تُظهِر حِكَمَهم**: بكسر ففتح، جمع «حكمةٍ». وفي نسخة: «حكمتهم»(٤) بالإفراد. وهو كالأوّل لعموم كلٍّ من الجمع واسم الجنس المضاف. أي:(٥) فيما عبّروا به من ذلك. أي: الباعث لهم عليه فإنّه من حكمةٍ لا من رويّةٍ(٦).

وتكشف تبيّن **عن صحّة أغراضهم** في وضع تلك الأحكام المعلّلة[٧] بتلك العلل(٨).

وهم أي: النحاةُ، **للأولى** المطّردةِ **أكثرُ** [١٣١ب] **استعمالاً** منهم للمبيّنة حكمةً(٩) الاستعمال، **وأشدُّ تداولاً**: في «المصباح»(١٠): تداول القوم الشيءَ تداولاً [(١١)]. وهو حصوله في يد هذا تارةً، وفي يد هذا أخرى. انتهى.

استعمالاً وتعاقباً لها في تراكيبهم.

وهي أي: العللُ المذكورةُ، **واسعة**[١٢] **الشُّعب** كثيرتها. وهو إيماء لعدم حصرها(١).

---

(١) «مع المعلول» كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٢) في د: فلا تخرج.

(٣) «على ذلك» ليست في د.

(٤) كذا عند فجال.

(٥) من قوله «وفي نسخة حكمتهم بالإفراد ...» ليس في د.

(٦) العبارة في د: وأنه لحكمة لا من غير رويّة.

(٧) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: الألفاظ المعلل.

(٨) زاد عند فجال: ومقاصدهم في موضوعاتهم.

(٩) في د: حِكَم.

(١٠) المصباح المنير مادة (دول). وقوله: «في المصباح... في تراكيبهم» مكانه في د: أي تارةً عند هذا، وتارةً عند آخر.

(١١) الزيادة من المصباح المنير.

(١٢) سقطت من أ و ب و ج.

و«الشُّعب» بضمٍ ففتحٍ، جمع «شُعَبٍ» بضمٍ فسكونٍ. قال في «المصباح»(٢): الشُّعبة من الشيء: الطائفة منه.

إلاّ أنمَدَارَ -بفتح الميم- أي: ما يدور عليه العلل(٣)، [١٢٥أ] **المشهورة منها على أربعةٍ وعشرين نوعاً وهي:**

علّةُ سماعٍ (٤) وهي كثير جدّاً، كرفع الفاعل ونصب المفعول(٥).

وعلّةُ تشبيهٍ (٦)، كرفع اسم «كان» تشبيهاً بالفاعل، ونصب خبرها تشبيهاً بالمفعول به(٧).

وعلّةُ استغناءٍ (٨) كحذف كلٍّ من المبتدأ والخبر فيما يجب حذفه فيه، استغناءً عنه بما قام مقامه. وكالاستغناء عن الخبر بمرفوع الصفة(٩).

وعلّةُ استثقالٍ، كتقدير الضمة والكسرة في المنقوص، والضمة في الناقص الواوي أو اليائي.

وعلّةُ فرقٍ (١٠)، كتجرّد خبر أفعال الشروع من «أن»، وغلبة لحاقها خبر أفعال الرجاء؛ بأنّ (١١) الشروع لا يجامع الاستقبال لكونه حالياً، ولا كذلك الرجاء(١٢).

---

(١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: حصولها. وفي الفيض٢:٨٦٠: أراد بذلك الإيماء إلى أنّها لا تحصر.
(٢) المصباح المنير مادة (شعب).
(٣) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: بفتح الميم العلل المشهورة منها أي ما يدور عليه.
(٤) قال ابن الطيب ٢:٨٦٠: صدّر بها لأنّ السماع عليه مدار هذا الفن، وهو أصله وأكثره.
(٥) زاد في د: به.
(٦) قال ابن الطيب ٢:٨٦١: وهو كالقياس، فهو قرين السماع.
(٧) ينظر: العلل في العربية ١٢٠، وأسرار العربية ١٣٥، واللباب ١:١٦٦.
(٨) ينظر: الخصائص (باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء) ١:٢٦٦، واللباب ١:٤٤، ٧٤، ٧٥، والأشباه والنظائر (الاستغناء) ١:١١٣.
(٩) ينظر: اللباب ١:١٣٤.
(١٠) ينظر: الأشباه والنظائر (الفرق) ١:٥٥٩.
(١١) الباء للسببية.
(١٢) ينظر: العلل في العربية ١٢٨-١٢٩، وأسرار العربية ١٢٦-١٢٨، واللباب ١:١٩٣-١٩٤.

وعلّة توكيد كوصف نحوِ ﴿دَكَّةً﴾ بـ﴿وَٰحِدَةً﴾(1) للتوكيد(2).

وعلّة تعويض (3) كتنوين العوض المعوض به الياء، أو حركتها(4) في نحو: «حوارٍ» على الخلاف [102د] لتقدّم(5) الإعلال أم منعِ الصرف(6)؟

وعلّة نظير (7) كحمل أفعالٍ على الأفعال الناقصة(8) لكونها نظيرتَها في عدم حصول الفائدة بمرفوعها فقط. وكحمل «سراويلَ» المفرد الأعجمي على نظيره من الجمع(9) العربي في منع صرفه(10).

وعلّة نقيض (11)، كإعمال «لا» عمل «إنّ» لأنّ «إنّ» لتأكيد الإثبات(12)، و«لا» لتأكيد النفي(13).

وعلّة حملٍ على المعنى(1)، ويقال في العطف فيه في التنزيل: عطف على المعنى

(1) من قوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴿١٤﴾﴾ الحاقة 69:14. وهو الوصف الذي للتوكيد مثل قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ البقرة 2: 196، وقوله: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٥١﴾﴾ النحل: 16: 51.

(2) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(3) ينظر: الخصائص (باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف)2:285، والأشباه والنظائر (التعويض) 1:234.

(4) في د: نحوها.

(5) في د: يقدّم.

(6) ينظر: اللباب 1:516، وقد مرّ ذلك، ينظر فهرس المسائل.

(7) ينظر: الأشباه والنظائر (حمل الشيء على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير) 1:387، و(حمل الشيء على نظيره) 1:393.

(8) كأفعال المقاربة.

(9) أي: صيغة منتهى الجموع.

(10) ينظر: اللباب 1:504، وارتشاف الضرب 2:855، والتصريح 2:321، 322.

(11) ينظر: الأشباه والنظائر (حمل الشيء على نقيضه) 1:420.

(12) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: عمل إنّ لتأكيد.

(13) ينظر: العلل 254، وأسرار العربية 223، واللباب 1:226.

أو المحلّ. نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾(٢) فجزم «أكن» المعطوفَ على «أصدّقَ» المنصوبِ(٣) على فرضِ سقوط الفاء، وقصدِ الجزاء(٤).

وفي غيره(٥) عطف على التوهم، كقول الشاعر: [من الطويل]

بدا لي أنّي لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان آتياً (٦)

فجرّ «سابقٍ» عطفاً على خبر «ليس» على توهّم دخول الباء عليه، لغلبتها فيه.

وعلّةُ مشاكلةٍ: مماثلة لفظيةٍ، كتنوين غير المنصرف المجاور للمنصرف للمشاكلة[٧].

وعلّةُ معادلةٍ(٨): مقابلةٍ وموازنةٍ، كتنوين المقابلة في جمع المؤنّث موازنة(٩) النون في الجمع المذكر[١٠].

---

(١) ينظر: الخصائص (فصل في الحمل على المعنى) ٢:٤١١، والأشباه والنظائر (الحمل على المعنى) ١:٤٠٦.

(٢) من قوله: ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ المنافقون ٦٣: ١٠.

(٣) «المعطوفَ على أصدّقَ المنصوبِ» كذا في د، وليست في أ و ب و ج. وقوله «ويقال في العطف...وقصد الجزاء فيجزم» جاء في د بعد البيت الشاهد والتعليق عليه.

(٤) زاد في د: فيجزم.

(٥) أي: غير التنزيل.

(٦) البيت لزهيرٍ كما نسبه في الكتاب ١:١٦٥و٢:١٥٥ و٣:٢٩ ، ٥١، ١٠٠ و٤:١٦٠، وفي ١:٣٠٦ نسبه لصِرْمةَ الأنصاري، وهو في الأصول في النحو ١:٢٥٢، والخصائص ٢:٣٥٣، و٢:٤٢٤، والمفصّل ٢٥٦ و٢٩٦، والإنصاف ١:١٩١، رقم: ١١٥، و١:٣٩٥، و٢:٥٦٥، والتذييل والتكميل ٤:٣٠٥، ٥:١٩٧، ٦:٣٣٢، ٨:١٢٩، والمقاصد النحوية ٢:٦٤، رقم: ٢٨٢، والخزانة ٩:١٠٢، رقم: ٧٠٤، وشرح أبيات المغني ٢:٢٤٢، رقم: ١٣٣. والرواية المشهورة: جائياً.

(٧) «المجاور للمنصرف للمشاكلة» كذا في د، وليست في أ و ب و ج. وذلك كصرف (سلاسل) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴿٤﴾ ﴾ الإنسان ٧٦: ٤. وقد مرّ ذلك. يراجع (١٢ أ).

(٨) ينظر: الأشباه والنظائر (التعادل) ١:٢٣١.

(٩) في الفيض ٢:٨٦٣: فإنّه في موازنة.

(١٠) من قوله «كتنوين المقابلة... » ليس في د

وعلّةُ رقْب وجِوارٍ (١)، كما في جر الجوار لمجاورة المجرور ومجاورته[٢].

وعلّةُ وجوبٍ، كانقلاب كلٍّ من الواو والياء عند تحرّكه وانفتاح ما قبله ألفاً.

وعلّةُ جوازٍ، كلحاق علامة التأنيث للمسند المجازي التأنيث الظاهر (٣).

وعلّةُ [١٣٥ج] تغليبٍ (٤)، كالعمرين.

وعلّةُ اختصارٍ (٥)، كحذف نون مضارع «كان» المجزوم بالسكون بشرطه (٦).

وعلّةُ تخفيفٍ، كنقل حركة همزة «يرأى» للساكن قبلها، ثم حذفها تخفيفاً (٧).

وعلّةُ دلالة حالٍ، كما في حذف العامل في قولك: «الهلال» أي: هذا أو انظره (٨).

وعلّةُ أصلٍ، كالسكون في البناء، وكالاستصحاب[٩].

وعلّةُ تحليلٍ بالمهملة.

وعلّةُ إشعارٍ بكسر الهمزة وبالمعجمة.

وعلّةُ تضادٍّ[١٠]، وعلّةُ أولى.

---

(١) عند فجال: ومجاورة. ينظر: الأشباه والنظائر (الجوار) ١:٣٢٢. وقد مرّ مثاله (هذا جحر ضبٍّ خربٍ). يراجع (٩٨أ).

(٢) كذا في د، وليست في أ و ب و ج

(٣) العبارة في د: «كلحاق علامة التأنيث للعامل المسند لمجازي التأنيث». كقوله تعالى: ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴾ القيامة ٧٥: ٩. إذ لو وردت «وجمعت» لجاز. ينظر: ارتشاف الضرب ٢:٧٣٨، والتصريح ١:٤١٠.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق (باب ما جاء مثنى ١٠٧) ٦٢٣، واللباب ٧:٩٨، ومغني اللبيب (القاعدة الرابعة) ٩٠٠، وعروس الأفراح ط القديمة ٢:٥٢، والأشباه والنظائر (التغليب) ١:٢٨٨.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر (الاختصار) ١:٦٦.

(٦) كذا مثل به السيوطي في الأشباه، والذي في التصريح ١:٢٥٩ أنّ حذفها للتخفيف.

(٧) العبارة في د: كـ«يرى» بقلب حركة الهمزة، إذ كان أصله «يرأى»، للساكن قبلها، فحذفت تخفيفاً. ينظر: اللباب ٢:٣٦٥.

(٨) العبارة في د: كما في حذف الناصب في قولك: «الهلال» أي: انظره.

(٩) في د: وعدم التغيير. قال ابن الطيب بعد نقله كلام ابن علان ٢:٨٦٥ ويأتي في كلام ابن مكتوم أنّ المراد من الأصل البقاء عليه، كـ«استحوذ» ونحوه.

(١٠) «بكسر الهمزة وبالمعجمة وعلّةُ تضادٍّ» سقطت من ب. و«بالمعجمة» ليست في د.

وشرح ذلك المذكور إجمالاً (١) **«التاج»** بالفوقية والجيم. وأصله [٢]: تاج الدين فاختصر بما ذُكر.

ورواه بعضهم: غيبةٌ كما مرّ؛ لأنّ الملقّب به يكره ذلك.

وهو[٣]: «أحمد بن عبد القادر بن أحمد **بن مكتوم»** -بصيغة المفعول من «الكتم»- **في تذكرته**: قال المصنّف [١٣٢ب] في «بغية الوعاة»(٤): اسمها «قيد الأوابد» وقفتُ عليها بخطّه في المحمودية في ثلاث مجلدات. انتهى.

فقال: قوله: «علّةٌ سماعٍ» مثل قولهم: امرأة ثدياء: بالمثلثة المفتوحة، وبعد المهملة(٥) الساكنة تحتيةٌ. [١٢٦أ] **ولا يقال: رجل أثدى:** بوزن أفعل مع أنّ لكلٍّ منهما ثدياً (٦).

في «المصباح»(٧): الثدي للمرأة، وقد يقال في الرجل أيضاً. قاله «ابن السكّيت».

وليس لذلك المنعِ فيه، **علّةٌ سوى السماع** من العرب للأوّل دون الثاني، وإلاّ فقيامُ الوصف بكلّ من النوعين مقتضٍ لجواز كلٍّ [٨].

---

(١) مثّل على أنواع العلل هذه علي حيدر في مقدّمة المرتجل ٢٩-٣٢ من كلام ابن الخشاب، ود. وليد السراقبي في مقاله «مظاهر التعليل النحوي في كتاب التذييل والتكميل» الذي نشره في مجلة التراث العربي، الصادرة عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد ٨٦، ٨٧، عام ٢٠٠٢.

(٢) «والجيم وأصله» كذا في د، وفي أ و ب و ج: ويحتمل أي.

(٣) العبارة في د: غيبةٌ لأنّ الملقّب به يكره واسمه. قال ابن الطيب متعقّباً: وفيه نظر؛ لأنّ «أل» إذا كانت نائبة عن المضاف إليه، أو للكمال انتفى ما يُوهم النقص الذي فهموه من حذف المضاف إليه.

(٤) بغية الوعاة ١:٣٢٧، رقم: ٦٢٢، توفي سنة ٧٤٩هـ.

(٥) ليست في د.

(٦) ينظر: الغريب المصنف ١:٢٨٤، ط رمضان عبد التواب، وإصلاح المنطق ٥٧٦، وتاج العروس مادة (ثدي).

(٧) المصباح المنير مادة (ثدي). وما نقله عنه ليس في د.

(٨) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: فقيامُ الوصف بكلّ مقتضٍ لجواز كلٍّ. في تاج العروس مادة (ثدي): وامرأة ثدياء: عظيمة الثديين. ولا يقال: (رجل أثدى) لأنّ هذا لا يكون في الرجال. أي عِظَم الثديين. بتصرف.

و«علّة تشبيه»: مثل إعراب المضارع عند خلوّ آخره عن موجب بنائه؛ لمشابهته[1] الاسم في تعاقب معانٍ تنكشف بالإعراب، كما في «لا تأكلْ السمكَ وتشربْ اللبنَ». فإنّ أردتَ النهي عن كلٍّ جزءٍ جزمتَ (٢) «تشرب»، أو عن الجمع نصبته، أو إباحة الثاني رفعته. فأشبه تعاقب المعاني المقتضية للإعراب لتوارده على الاسم في نحو: «ما أحسن زيد(٣)» المحتمل للتعجب والاستفهام والنفي إلاّ أنّ تلك المعاني الواردة(٤) على الاسم لا يكشفها إلاّ الإعراب، فكان فيه(٥) أصلاً، وفي الفعل يكشفها هو أو إظها العوامل، فكان فيه فرعاً (٦).

وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحرفَ غيرَ معارضٍ. ولم يجعل شبهَ الفعل مقتضياً للبناء، كما سلكه «ابن الحاجب»(٧).

و«علّة استغناء»: كاستغنائهم أي: العرب، بـ«ترك» عن «ودع» بتخفيف المهملة الأولى(٨) و«وذر» وحديث «دعوا الحبشة ما ودعوكم، وذروا الترك...»(٩) شاذٌّ، كقراءة ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ﴾(١) بالتخفيف. وكاستغنائهم عن تثنية «سواء» بتثنية «سيّ»[2].

---

(١) في أ و ب و ج: لمشابهة

(٢) في أ و ب: وجزمت. والعبارة في د: وتشرب اللبن إن أردت النهي عن كلٍّ جزمت.

(٣) في أ و ب و ج: زيدا. وفيه تكون الصيغة للتعجب فقط. والعبارة في د: للإعراب في الاسم في ما أحسن زيد.

(٤) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: أنّ المعاني لتوارده.

(٥) أي: الاسم. وفي د: فيها. أي: الأسماء.

(٦) كذا في د والفيض ٢:٨٦٩، وفي أ و ب و ج: قربا. وهو تحريف. يراجع (١٠١، ١٠٢ أ).

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١:٥٢، و٢:٣٩٧، وأمالي ابن الحاجب ٢:٥٥٠. أما الاقتصار على شبه الحرف فهو مذهب الفارسي الذي حققه ابن مالك. قال في أول خلاصته:

والاسم منه معربٌ ومبني لشبهٍ من الحروف مدني

ينظر: ارتشاف الضرب ٢:٦٧٥، والتصريح ١:٤١، وهمع الهوامع ١:٤٧، والأشباه والنظائر ٢:٥٥.

(٨) في د: بتخفيف الدال.

(٩) أخرجه أبو داود والنسائي والطبراني -وقال السيوطي: صحيح- بلفظ: و اتركوا الترك ما تركوكم. ينظر: فيض القدير ٣:٥٣٠، رقم: ٤٢١٨، وكشف الخفاء ١:٣٨، رقم: ٧٢. وقد مرّ قريب منه. وعبارة د: وأمّا حديث... فشاذّ.

و«علّةُ استثقال»: كاستثقالهم الواو في «يَعِدُ» لوقوعها بين ياء - وأُلحق بها

باقي حروف المضارعة استطراداً - وكسرة. ولذا عادت إذا ضُمّت، سواءٌ أفُتِحَ ما بعدها، كالمبني للمفعول نحو «يُولَد»[4]، أو لا كالمبني للفاعل من «الإفعال»[5] كـ«يُولِد»[6].

و«علّة فرق»: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول، للفرق بينهما، ورُفع الأوّل لكونه عمدةً ولقلته[7].

وفتح نون الجمع المذكر السالم وما حمل عليه، وكسر نون المثنى وما حمل عليه لذلك[8].

و«علّة توكيد»: مثل إدخالهم النون الخفيفة والنون الثقيلة في فعل الأمر، لتأكيد إيقاعه. وكذا في غير[9] الأمر لذلك[10].

و«علّة تعويض» مثل تعويضهم الميم [١٣٦ج] في «اللّهمّ» من - بدل حرف النداء[11]، فلا يجمع بينهما إلا للضرورة، كقوله: [من الرَّجز] [١٠٣د]

---

(١) الضحى ٩٣: ٣وقد مرّ أنّ ابن عباس رفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهي قراءة مجاهد وعروة ومقاتل وابن أبي عبلة ويزيد. يراجع (٦٦، ١٠٦ أ).

(٢) قوله: «كاستغنائهم عن تثنية سواء بتثنية سيّ» ليس في د. ينظر: التذييل والتكميل ٢:١٦، والتصريح ١:٦٥.

(٣) أي: فاء «يعد» وهي الواو من «وعد».

(٤) «نحو يولد» كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج. و «أفتح» في د: فتح.

(٥) أي: أَفعَلَ يُفعِل إفعالاً.

(٦) من «أَوْلَد». ينظر: اللباب ٢:٣٥٣.

(٧) ليست في د. وينظر: العلل ١٤٠، والخصائص ١:٤٩، وأسرار العربية ٨٧، واللباب ١:١٥٢.

(٨) مكانها في د: للفرق بين البابين. ينظر: العلل ٤٨، وأسرار العربية ٦٩، واللباب ١:١٠٩، ١١٠.

(٩) كذا في د، وفي أ: خبر. وفي ب و ج: جزاء.

(١٠) كذا في ج، وفي أ و ب: كذلك. وفي د: لما ذُكر.

(١١) ينظر: الكتاب ٢:١٩٦، والمقتضب ٤:٢٤٢، والعلل ٢٠٤، وأسرار العربية ٢١١، والإنصاف (المسألة: ٤٩) ٢٩٠ ط جودة مبروك، واللباب ١:٣٣٨، وارتشاف الضرب ٤:٢١٩٣،

أقول ياااللهم ّ ياااللهم ّ ا(١)

و«علّةُ نظيرٍ »: مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم، نحو:

﴿ لَمْ

والتصريح ٢:٢٢٤. وهذا المذكور من أنها تعويض رأي البصريين، والكوفيون أنّ أصله «با الله أمّنا بخير». وحذف منه ما حذف لكثرة الاستعمال والتخفيف.

(١) سبق تخريجه.

﴿يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾(١) **حملاً** لكسرهم **على الجر** في الكسر؛ **إذ هو** أي: الجر في الاسم، **نظيره**(٢) الجزم في الفعل.

و«علّةُ نقيضٍ»: مثل نصب(٣) **النكرة بـ«لا» حملاً على نقيضها «إنّ»** لما قدمناه فيهما.

و«علّةُ حملٍ على المعنى»: مثل ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ﴾(٤) **ذكّر فعل الموعظة**(٥) -وهو «جاء»- **حملاً لها على المعنى، وهو الوعظ**. ولولا ذلك الحمل لكان الأحسن فيه، لكونه مسنداً لمجازيّ التأنيث(٦).

و«علّةُ مشاكلة» لازدواجٍ وتناسبٍ: **مثل قوله: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلًا﴾**(٧) نوّن «سلاسل» مع أنّه غير منصرف؛ لمشاكلة «أغلالاً» المنصرف.

و«علّةُ معادلة»: مثل جرّ أي: **هم**: العربِ، أي: نطقهم به كذلك. أو: النحاةِ، أي: حكمهم به(٨)، **ما لا ينصرف بالفتح** -الأولى: «بالفتحة»؛ لأنّ «الفتح» [١٣٣ب] من ألقاب البناء- **حملاً على النصب**؛ لأنّه أخفّ من [١٢٧ أ] الرفع. **ثم عادلوا بينهما** أي: النصبِ والجرِّ **فحملوا النصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم**؛ طلباً للتعادل(٩).

---

(١) البيّنة: ٩٨: ١. و«كفروا» ليست في د.

(٢) كذا عند فجال، وفي النسخ: نظير. ينظر: اللباب ٢: ٧٥، وقد مرّ في كلام الجزولي (١١٦ أ).

(٣) عند فجال: نصبهم.

(٤) البقرة ٢: ٢٧٥.

(٥) زاد عند فجال: وهي مؤنثة.

(٦) في د: لمؤنث.

(٧) من قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلًا﴾ الإنسان ٧٦: ٤.

(٨) العبارة في د: أي العرب بمعنى النطق أو النحاة بمعنى الحكم.

(٩) ينظر: أسرار العربية ٦٦، ٦٧، واللباب ١: ١٠١-١٠٢.

و«علّة المجاورة»: مثل الجر بالمجاورة -الأخصر والأظهر: بها(١)- **في قولهم: «جحرُ ضبٍّ خربٍ»** فحقّ «خربٍ» الرفعُ لكونه صفةَ المرفوع، إلاّ أنّه لمّا جاور «الضّبّ» المضافَ إليه جُرّ بالجوار.

وضمّ لام «لله» في: ﴿الحمدُ لُلّه﴾ لمجاورتها الدال ففيه الضمّ بالجوار، والذي عند غيره أنّ هذا من باب الإتباع لا الجوار(٢) وأنّ الإتباع(٣):

إمّا لحركةٍ قبلَه، كما ذُكر.

أو بعدَه، كما في قوله: ﴿الحمدِ لِلّه﴾(٤) بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام.

أو لحركة حرفٍ قبله، نحو: ﴿فِي إمّ(٥) الكتاب﴾(٦) بكسر الهمزة.(٧)

أو بعده، نحو «أخُوك»(٨) على أنّها معربةٌ بحركةٍ مقدّرةٍ. والأصل «أخَوُك» كجملك فحُرّكت الخاء إتباعاً للواو بمناسبتها(٩).

---

(١) أي: الأخصر والأوضح أن يقول «بها» لا بالمجاورة؛ لأنّ المقام مقام إضمار.

(٢) العبارة في د: ففيه الرفع بالجوار، والذي عند النحاة أنّ هذا من باب الإتباع، لا من باب الجوار. يراجع (٩٨ أ).

(٣) ينظر: أسرار العربية ٢٤٥، والأشباه والنظائر ١٥:١.

(٤) الفاتحة ١: ١. أما قراءة ضمّ الدال واللام فهي لإبراهيم بن أبي عبلة، وذكر ابن جني أنّها قراءة أهل البادية، والسمين أنها لغة لبعض قيس. وأمّا الكسر فهي عن الحسن وزيد بن علي ورؤبة، وهي أغرب من الأولى لأنها إتباع حركة المعرب لغيره. ونسبها السمين لغةً لتميم وبعض غطفان. قال ابن جني: وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال، إلا أنّ من وراء ذلك ما أذكره لك، وهو أنّ هذا اللفظ كثر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لما كثُر في استعمالهم أشدّ تغييراً، كما جاء عنهم لذلك: لم يك، ولا أَدْرِ، ولم أُبلْ، وأيشٍ تقول، وجا يجي، وسا يسو، وشبهوهما بالجزء الواحد، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت «الحمدُ لُله» كـ «عُنُق» و «طُنُب»، و«الحمدِ لِله» كـ «إبِل» و «إطِل» إلاّ أنّ «الحمدُ لُله» بضم الحرفين أسهل من «الحمدِ لِله» بكسرهما. ينظر: معاني القرآن ٣:١، ٤، والمحتسب ٣٧:١، والبحر المحيط ١٣١:١، والدر المصون ٤١:١، ٤٢، وهمع الهوامع ٤١:١، ٥٨، ومعجم القراءات ٤:١.

(٥) «في إمّ» كذا في الفيض، وفي أ و ب و ج: فأما.

(٦) الزخرف ٤٣: ٤. وهي قراءة حمزة والكسائي في الوصل. ينظر: البحر المحيط ٧٠٨، وإتحاف فضلاء البشر ٤٥٣:٢، ومعجم القراءات ٣٤٧:٨.

(٧) من قوله «أو بعدَه كما في قوله (الحمدِ لِله) بكسر ...» سقط من د.

(٨) أي: الأسماء الستة.

(٩) وهي الضمة. وهذه العبارة في أ و ب و ج: والإعلال أخَوُك كجملك فحركت الخاء بالضمة إتباعاً للواو وبناءً لبقيتها. ومراده: أصلها «أخَوُك»، تبعت الخاء حركة ما بعدها -وهي الواو- فاستثقلت الضمّة على الواو، فحذفت. ينظر: الإنصاف (المسألة: ٢) ١٧:١، وط جودة مبروك ١٣، وأسرار العربية ٥٩، واللباب ٩١:١، ٩٠، وارتشاف

و«علّةُ وجوبٍ »: وذلك كتعليلهم(١) رفع الفاعل ونحوه من(٢) الأحكام النحوية الواجبة صناعةً .

و«علّةُ جوازٍ »: وذلك ما ذكروه في(٣) تعليل الإمالة من الأسباب المجوزة لها، المعروفة عند علماء العربية، فإنّ ذلك المذكورَ من تلك الأسباب(٤) علّةٌ لجواز الإمالة في ما أميل لا لوجوبها إذ هي مجوزةٌ لا موجبةٌ .

و«علّةُ تغليبٍ »لنوعٍ على غيره: مثل: ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴿١٢﴾ ﴾(٥) غلّب المذّكر على المؤنث، فأدرجها فيه. والتغليب يكون تارةً للشرف، وأخرى للخفّة، وأخرى للكثرة(٦).

و«علّةُ اختصارٍ » للكلمة مثلُ باب الترخيم، وهو حذف آخر الكلمة تخفيفاً .

و(٧)مثلُ حذف نون ﴿ لَمْ يَكُ ﴾(٨) من مضارع «كان» المجزوم بالسكون، إذا لم يلقَها ساكنٌ وضميرُ نصب .

وعلّة تخفيفٍ كالإدغام(٩)؛ فإنّهما(١٠) لو بقيا بحالهما لثقُلا بتواليهما وتوالي

الضرب ٢:٨٣٦، وهمع الهوامع ١:١٢٤. وفي الفيض ٢:٨٧٤: والأصل: «أخوكّ» حرّكت الخاء إتباعاً للواو و لمناسبتها.

(١) كذا في د و ل، وفي أ و ب و ج: لتعليلهم. وهو تحريف. وعند فجال: تعليلهم.
(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: عن.
(٣) سقطت من أ و ب و ج.
(٤) في د: من أسبابها.
(٥) التحريم ٦٦: ١٢.
(٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن (التغليب) ٣:٣٠٢.
(٧) جعل فجال الواو من الآية.
(٨) من قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٣﴾ ﴾ الأنفال٨ : ٥٣.
(٩) في أ و ب و ج: ومثلُ تخفيف الإدغام.
(١٠) أي: الحرفين المدغمين.

حركته، فخفّفا بإسكان الأوّل وإدغامه.

و«**علّةُ أصلٍ**»: أي: بقاءٍ عليه، كـ﴿**ٱسۡتَحۡوَذَ**﴾(1)؛ إذ قياسُ بابه «اسْتَحاذَ» لتحرّك الوّاو فيه أصالةً، وانفتاحِ ما قبلها حالاً، إلاّ أنّه أُبقي على أصله تنبيهاً عليه(2).

و«**يُؤَكْرَمُ**»؛ إذ مقتضى قياسه حذف الهمزة، لكنّها أُبقيت تنبيهاً على الأصل.

قال شاعرهم: [من الرجز]

فإنّه أهلٌ لأَنْ يُؤَكْرَما(3)

[137/ج] **وصرفِ ما لا ينصرف** لداعٍ له، كضرورةٍ أو تناسبٍ أو اعتبار زوال إحدى علّتيه(4) رداً لأصله، وهو الصرف.

و«**علّةُ أولى**»: **كقولهم**؛ أي: النحاةِ: **إنّ الفاعل أولى**؛ أحقُّ، **برتبة التقدّيم**(5) **من المفعول** أي: به(6)؛ لأنّه المراد عند الإطلاق، وذلك لشرف الفاعل وكونه عمدةً، ولا

---

(1) من قوله تعالى: ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمۡ ذِكۡرَ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱلشَّيۡطَٰنِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ١٩﴾ المجادلة 58: 19.

(2) أي على الأصل.

(3) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فأكرموه إنه لأهله لأنه يؤكرما. والزيادة من المصادر رجز، نسبه في التصريح (2:751، رقم: 970) لأبي حيان الفقعسي، وقال البغدادي: وقد بالغت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولا تتمته. وهو المقتضب 2:96، والأصول في النحو 3:115، والخصائص 1:144، والمنصف 1:37، 192، والإنصاف 1:11، و239، 2:785، رقم:1، وشرح الملوكي 342، وشرح تصريف العزي 72، المقاصد النحوية 3:536، رقم: 1256، وهمع الهوامع 6:251، رقم: 1813، وشرح شواهد الشافية 4:58، رقم: 23.

(4) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: حذف علة. ومكان «أو» السابقة في المرتين واو. وقوله «رداً لأصله وهو الصرف» ليس في د.

(5) في أ و ب و ج و س: التقدّم

(6) «أي به» في أ و ب و ج: ليحويه. وسقطت «به» من د.

كذلك[1] المفعول به.

و«**علّةُ دلالةِ حالٍ**»[2] **كقول المستهلّ** أي: طالبِ رؤية الهلال: **الهلالُ**[3]. **أي: هذا الهلال. فحذف** المبتدأ -وهو اسم الإشارة- **لدلالة الحال** القائمة بالرائي **عليه**.[4]

و«**علّةُ إشعارٍ**»: **كقولهم في**[5] **جمع «موسى»: «موسَوْن» بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأنّ المحذوف ألفٌ**، والأصل «موسيون» تحرّكت الياء، وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفاً، ثم حُذفت لملاقاتها ساكنةً الواوَ الساكنة(6).

و«**علّةُ تضادٍّ**»: **مثل قولهم في الأفعال** [١٢٨أ] **التي يجوز إلغاؤها**، كأفعال القلوب: **متى تقدّمت** على المعمول(7)، **أو أُكّدت**[8] **بالمصدر أو بضميره لم تُلْغَ أصلاً**، وإن أُخّرت؛ **لما** [١٣٤ب] **بين التأكيد** بما ذُكر **والإلغاء من التّضادّ**؛ فإنّ الإلغاء مقتضٍ (9)للإهمال وعدم الاعتداد، والتأكيدُ لخلافه[10].

(١) كذا في د والفيض، وفي أ و ب و ج: ولذلك. وسقطت «لا» منها. و «كونه» في د: ولكونه.
(٢) سقطت من أ و ب و ج.
(٣) سقطت من أ و ب و ج.
(٤) قال ابن الطيب ٢:٨٧٧: ويجوز نصبه بفعل محذوف لدلالة الحال أيضاً، أي: انظره، ونحوه. واقتصر على الرفع لأنّه الظاهر لبادي الرأي، أو لأنّ النصب يُفهم بالقياس عليه.
(٥) سقطت من أ و ب و ج.
(٦) ينظر: التصريح ٢:٥١١.
(٧) في الفيض ٢:٨٧٨: على المفعول.
(٨) عند فجال: وأكدت.
(٩) في أ: متقض. وفي ب: منقض. وفي د: مقتضي. ولعلها: يقتضي.
(١٠) في د: بخلافه. جاء في همع الهوامع ٢: ويقبح توكيد الملغى بمصدر منصوب، نحو: زيد ظننتُ ظنّاً منطلقٌ، لأنّ العرب تقيم المصدر إذا توسّط مقام الفعل، وتحذفه، فكان كالجمع بين العوض والمعوّض عنه، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض. وينظر: ارتشاف الضرب ٤:٢١١١.

قال «ابن مكتوم» وأمّا «علّةُ التحليل» بالمهملة(١) فقد اعتاص بالمهملتين أي: صعُب علي شرحُها -فاعل «اعتاص»- وفكّرتُ فيها أياماً، فلم يظهر لي فيها شيءٌ وما كان كذلك لا يُتكلّم فيه.

وقال الشيخ «شمس الدين ابن [٧٠٤د] الصائغ» -بالمهملة والمعجمة(٢)- قد رأيتُها أي: العلةَ المذكورة، مذكورةً في كتب المحققين من النحاة، كـ«عبد الله بن أحمدَ بن أحمدَ بن أحمدَ بن عبدِ الله بن(٣) نصر، ابن الخشّاب»(٤): بالمعجمتين المفتوح أولّهما، المشدد ثانيهما، آخرَه موحدةٌ.

البغدادي بإهمال الدالين في الأشهر. ومرّ أنّ فيها(٦) لغاتٍ أُخرَ بيّنتُها في «تاريخ فتح بغداد»(٧).

حاكياً لها: للعلّة المذكورة عن السّلف: عن علماء العربية، في أي [نحو](٨) الاستدلال على اسمية «كيف»، بنفي(٩) حرفيّتها لأنّها مع الاسم كلامٌ، والحرفُ مع الاسم ليس كذلك -ولا يرد «يا زيدُ» لقيام حرف النداء فيه مقامَ الفعل، وهو: «أدعو»- ونفي فعليّتها بمجاورتها(١٠) الفعلَ بلا فاصل، نحو: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾(١١) فتحلّل الحلّ: عُقَد بضمٍّ ففتحٍ، جمع «عقدةٍ» -بما ذكر(١)- شبْهُ(٢)،

(١) ليست في د.
(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فالمعجمة. توفي سنة ٧٧٦هـ. بغية الوعاة ١:١٥٥، رقم: ٢٦٠.
(٣) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٤) توفي سنة ٥٦٧هـ. بغية الوعاة ٢:٢٩، رقم: ١٣٥٣.
(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المفتوحتين أولهما المشددة.
(٦) في د: وفيها. دون: مرّ أنّ.
(٧) في د: في تاريخ بغداد.
(٨) الزيادة من فجال.
(٩) في أ و ب و ج: ينفي.
(١٠) عند فجال: لمجاورتها.
(١١) من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝٦﴾ الفجر ٨٩: ٦. وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ۝١﴾ الفيل ١٠٥: ١.

ذُكر(٢)، جمع «شبهةٍ» **خلافِ المدَّعي**: بصيغة الفاعل. أي: أنحلّت دعوى عدم اسميّتها بعدم إمكان قسيميه، فتعيّن كونُها إلا قَسْمَ (٣) سوى ذلك. **انتهى**(٤).

وأمّا الصنف الثاني من العلّة -وهي غير المطّردة- **فلم يتعرّض له «الجليس»** المذكور في الفصل مع ذكره في التقسيم(٥) **ولا بيّنه**، إذ الأقسام للمطردة.

وقد بيّنه «أبو بكر محمد **بن السرّاج»**: بفتح المهملة الأولى، وتشديد الثانية، آخرهجيم.

في «الأصول»(٦) النحوية، **فقال إعتلالاتُ** أي: تعليلاتُ -والعدول لما عبرّ به إيماءٌ للدقّة لما فيه من التكلّف- **النحويين ضربان:**

ضربٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب، لدورانه عليه وجوداً وعدماً، **كقولنا: كلُّ فاعلٍ مرفوعٌ وكلّ مفعولٍ منصوب** أيُّ مفعولٍ كان، إلاّ المفعول بالواسطة(٧)، ولا ما ناب منابَ الفاعل(١).

---

(١) عند فجال: عَقْد. قال ابن الطيب ٢:٨١: قوله (عَقْد) إلخ... الظاهر أنّه بفتح العين وسكون القاف، مصدر «عقَدَه» إذا ربطه، ويدلّ له تجريد الفعل من علامة التأنيث. وجزَمَ في الشرح بأنّه بضمّ الشين وفتح الموحّدة، جمع «شبهة» بالضمّ، وهو الالتباس. كما في غير ديوان.

(٢) أي: بضم ففتح. وزاد في د: أيضاً.

(٣) في الفيض ٢:٨٨٢: قسيم.

(٤) ينظر المرتجل ٢٥، ٢٦. ونصّه فيه ٢٦: «وطريق النظر إن سبرت وقسّمت أن تحللها، فتقول: لا تخلو «كيف» من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً. وقد قدّمنا أنّ الأسماء هي الأصول، فلا تكون فعلاً لأنّ الأفعال تليها إذا قلت: كيف تصنع؟ وكيف تقول؟ والفعل لا يلي الفعلَ إلا أن يكون بينها حاجزٌ مقدّرٌ، وذلك في التحقيق لم يلِه. وليس بين «كيف» وما وليها حرفٌ، لأنّ الحرف لا يستقلّ به مع الاسم كلامٌ تامٌ إلاّ في النداء، نحو قولك «يا زيدُ». وليس قولك: «كيف زيدٌ» بنداءٍ، وهو كلامٌ تامٌ، فبطل أن تكون حرفاً، فإذا لم تكن فعلاً ولا حرفاً، بقي أن تكون اسماً. وعلى هذا فقس مثله» وقد مثّل علي حيدر لهذه العلة في مقدمة المرتجل ٣١ بقول ابن الخشاب معللاً بناء «فَعالِ» ٩٧: وعللوا بناء هذا الضرب مما اختصّ بالنداء بأن قالوا: النداء يقتضي البناء، وهذه الأسماء مؤنثات معارف معدولات مناديات، وعلتان تمنعان من الصرف، فغلبت هذه العلل على الاسم فبعّدته من التمكّن جدّاً فبني البتة.

(٥) قوله: «في الفصل مع ذكره في التقسيم» ليس في د.

(٦) الأصول في النحو ١:٣٥.

(٧) قال ابن الطيب ٢:٨٢: وأمّا المجرور الذي هو مفعولٌ بواسطة الحرف فهو مفعول المحلّ، فلا معنى للاحتراز عنه.

وهذا هو الأوّل من قِسمي العلّة المقسَّم لِما مرّ.

وضربٌ يُسمّى «علّةَ العلّة» مثل أن يقولوا أي: النحاةُ: [١٣٨ج] **لِمَ صار الفاعلُ مرفوعاً، والمفعولُ به**(٢) **منصوباً؟ فيقال**: لقلّة الفاعل، لعدمِ(٣) تعدده، فجُبر بثِقَل الرفع، وكثرةِ المفعول به فجُبر بخفّة النصب.

وهذا الضرب **ليس يُكسبنا** معاشرَ المتكلمين فيه. والفعل بالتحتية، مضارع أَكسَبَ «–بالنون– [١٢٩أ] **أن نتكلّم كما تكلّمت العرب**(٤)، **وإنّما نستخرج**(٥) **منه** أي: من هذا **حِكمَتَها** أي: سِرَّها، **في الأصول** القواعدِ، **التي وضعها**(٦) النحاةُ استمداداً من كلام العرب وأنتَجَ(٧) التكلّمَ بكلامهم –وهو الضرب الأوّل– **يُبيّن بها**(٨) –الأنسب لما قبله «به»؛ لعوده للثاني. وجاز التأنيث باعتبار كونه علّة(٩)– **فضلَ هذه اللغةِ** العربية **على غيرها** من اللغات؛ إذ الأسرار(١٠) إنّما هي في هذه اللغة لا غيرُ.

وقال «ابن جني» في «الخصائص»(١١): **هذا** الحاضر ذهناً **الذي سمّاه** «ابن السرّاج» **«علّةَ العلّة» إنّما هو** أي: الاسمُ المذكور **تجوّزٌ** وتسمّحٌ، **في اللفظ** والتجوّز والتسامح(١٢). كما مرّ مراراً: تركُ التثبّت في التعبير مع القدرة عليه **وأمّا**

---

(١) «ما ناب مناب الفاعل» ليس في د.

(٢) كذا في الأصول في النحو، وهي ليست عند فجال ولا في د.

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: عدم. وفي الفيض: وعدم.

(٤) في د: فعلت.

(٥) عند فجال: يستخرج. وفي الأصول في النحو: تستخرج.

(٦) عند فجال وفي الأصول: «وضعتها».أي: العرب.

(٧) أي: وضعُها.

(٨) في أ و ب و ج والأصول في النحو: وتبين. وعند فجال: ويتبين به.

(٩) كذا العبارة في د، وقد سقط ما بين معترضتين و «بها» من أ و ب و ج.

(١٠) كذا في د والفيض ٢:٨٨٣ وفي أ و ب و ج: الإمرارا. والعبارة في د: إذ الأسرار إنّما هو في هذه لا غير. قال ابن الطيب: فإنّ الأسرار مخصوصةٌ بهذه اللغة دون غيرها.

(١١) الخصائص (باب في العِلّة وعلّة العلّة) ١:١٧٣.

(١٢) زاد في أ و ب و ج: والسمح.

في الحقيقة فإنّه(٢) [١٣٥ب] أي: هذا النوع ليس علّةً للعلّة، بل **شرحٌ وتفسيرٌ** –عطف رديفٍ– **وتتميمٌ للعلّة** ببيان ما فيها من القيد والحكمة.

ألا ترى أيّها الصالح للخطاب– **أنّه إذا قيل** –بني للمجهول، لعدم تعلّق الغرض بتعيين(٣) القائل– **فلِمَ ارتفع الفاعل؟**

وهذه علةٌ تُكسب التكلّمَ بكلام العرب؛ لأنّها قاعدةٌ.

قال المسؤول منه: الجواب(٤) **لإسناد الفعل إليه**، فحصل له قوّةٌ أكسبته الرفعَ.

ولو شاء المجيب **لابتدأَ هذا، فقال في جوابِ «لِمَ رُفع زيدٌ» في**(٥) **قولنا: قام زيدٌ»: «إنّما ارتفع لإسناد الفعل إليه»**؛ لأنّ ذلك تعليلٌ صحيحٌ (٦)، **فكان** هذا القولُ **مغنياً عن قوله: «إنّما ارتفع لأنّه فاعل» حتى يُسأل** –بالبناء لغير الفاعل(٧)– **فيما بعدُ** –بالبناء على الضمّ– لأنّه غايةٌ.

عن العلّة: الحكمةِ، **التي لها**(٨): لأجلها، **رُفع الفاعل**، فتبيّن(٩) أنّ ذلك ليس بتعليل للتعليل، بل شرحٌ وإيضاحٌ؛ لقيامه مقامَه، وليس ذلك شأنَ المعلول وعلّتِه.

---

(١) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: ومرّ ومراراً.
(٢) في أ و ب و ج: فلغو.
(٣) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: من للمجهول، لعدم تعلّق الغرض بعين.
(٤) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.
(٥) عند فجال وفي الخصائص: في جواب رفع زيد من. و«لم» ليست في د.
(٦) في الفيض: وإنّما صح الابتداء به لأنّه تعليل صحيح.
(٧) في د: بالبناء للمفعول.
(٨) سقطت من أ و ب و ج.
(٩) كذا في د والفيض ٢:٤٨٤، وفي أ و ب و ج: فبينّ.

قال «ابن جني» في «الخصائص»[١] أكثر العِلَل عندنا معاشرَ النحاة- مبناها على الإيجاب بها الصناعي يُلحِّن تاركه[٢]، بل والشرعي في[٣] التنزيل والحديث، فيحرُمُ خلافُه[٤].

كنصب الفضْلَة أي: ما زاد على ركني الإسناد، وإن توقف عليه صدْق الكلام[٥] نحو: ﴿لَٰعِبِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ۝٣٨﴾[٦]. وما يشابهها[٧]، كخبر «كان» ومفعولي «ظنَّ» فإنّه عمدةٌ في الأصل، إلاّ أنّه شابه الفضلة فجرى مجرَاها[٨].

ورفعِ[٩] العُمْدة وجرِّ المضاف إليه، وغيرِ ذلك من الأحكام النحويّة الموجبة لمضمون حكمها وعلى هذا مفُادُ[١٠] -بضم الميم- أي: إفادةُ كلام العرب ولذا جُعلت القواعد [٥٠ب] لكها المتكلّمُ، فيتكلمَ بكلامهم.

وضرب آخرُ من العلل يُسمّى علّةً باعتبار الصورة، وإنّما هو في الحقيقة سببٌ لذلك المعلول يجوّزه[١١] -ولولاه لما جاز- ولا يوجبه.

---

(١) الخصائص (باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوّزة) ١٦٤:١.

(٢) في د: تاركها.

(٣) لعل الواو زائدة، أو في الكلام سقط. وفي الفيض: فيلحّن تاركه، ويُنسب للجهل بالعربية، بل والشرعي أيضاً، بالنسبة إلى القرآن...

(٤) نسبه في الفيض للقاضي عياض. ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض اليحصبي، أبي الفضل، المتوفى سنة ٥٤٤هـ، (فصل واعلم أنّ من استخفّ بالقرآن) ٣٠٤:٢.

(٥) كذا العبارة في د والفيض ٨٨٥:٢، وفي أ و ب و ج: بلا توقف عليه صدق للكلام.

(٦) الدخان ٤٤: ٣٨.

(٧) كذا في د والفيض ٨٨٥:٢، في أ و ج: وما شابههما. وفي ب: وما يشابهها. وعند فجال: أو ما شابهها.

(٨) كذا في د والفيض ٨٨٥:٢، وفي أ و ب و ج: مجراه.

(٩) في د: أو رفع.

(١٠) في الخصائص: مقاد.

(١١) في أ و ب و ج: مجوزه. وفي الخصائص: يجوّز.

من ذلك المجوّزِ المذكور(١) **أسبابُ الإمالة، فإنّها** أي: أسبابها، **علّة الجواز لا الوجوب**، ولو كانت علةً حقيقيةً لأوجبتها؛ لدوران الحكم مع علّته وجوداً وعدماً.

وكذلك(٢) المذكورِ [١٣٠أ] من العلّة المجوّزة: **علّةُ** [١٣٩ج] **قلب واو «وُقّتت»**(٣) -بضم الواو وتشديد القاف بعدها(٤)- **همزةً، وهي** أي(٥): العلةُ للقلب المذكور، **كونُها انضمت ضماً لازماً** لبنائه للمجهول، **فإنّها** أي: الواو [(٦)]، **مع ذلك** قيامِ العلّة بالفعل(٧)، **يجوز إبقاؤها واواً فعلتُها** -كذا، والظاهر «فعلته» أي: القلب(٨)- **مجوِّزةٌ** للمسبَّب **لا موجبةٌ** فهي سبب الجواز لا علةٌ حقيقةٌ.

قال «ابن جني»: **وكذا كلّ موضعٍ جاز فيه إعرابان فأكثر** باعتبارات، **كالذي**(٩) **يجوز جعلُه** في الإعراب **بدلاً وحالاً**، نحو «أيتُه(١٠) رجلاً ضاحكاً»، فيجوز إعراب «رجلاً» بدلاً من الضمير، وحالاً(١١) موطّئة فكلٌّ من مقتضى كلٍّ منهما، فجُوِّز(١٢) له.

---

(١) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٢) عند فجال: وكذا.

(٣) في الخصائص: أقّتت. وضابط ذلك أنّ كل واو إذا انضمت ضمّاً لازماً أولاً كان أو وسطاً جاز قلبها همزة. مثل: وُعِد وأُعِد، ووجوه وأُجوه، وأثْوُب وأثْؤُب. ينظر: المنصف ١:٢١٢، والممتع ١:٣٣٢، وشرح الملوكي ٢٧٠، وشرح الشافية ٣:٢٠٣، ٢٠٤، واللباب ٢:٢٩٠، ٢٩١.

(٤) في أ و ب و ج: وُقِّيت بضم الواو وتشديد الفاء بعدها. وفي ب «القاف» مكان «الفاء». وفي د: وقتت بضم وتشديد القاف بعده.

(٥) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٦) ويجوز عود الضمير لـ«الهمزة». والزيادة يقتضيها السياق.

(٧) «قيامِ العلّة» في ج: قيامها لعلة. العبارة في د: فإنّها مع قيام تلك العلّة بالفعل.

(٨) ما بين معترضتين ليس في د. قال ابن الطيّب ٢:٨٨٦: فعلتها أي: الواو. وهو على حذف مضاف، أي: فعلة قلبها. كما هو ظاهر. واستظهر في الشرح أنّ الظاهر «فعلته» لأنّ الضمير راجعٌ للقلب، وهو مذكّر، وهو غير لازم لما أظهرناه.

(٩) زاد في د: مثل.

(١٠) العبارة في أ و ب و ج: بدلاً وحالاً لجواز أنه. وفي د: بدلاً أو حالاً نحو رأيته.

(١١) في د: أو حالاً.

(١٢) في د: مجوِّزٌ.

وكذا[1] **النكرةُ** الواقعة **بعد معرفةٍ ، هي** أي: النكرةُ ، **في المعنى** المراد **هي** أي: المعرفةُ ، **نحو: «مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ »** فـ«رجل» نكرةٌ وقع بعد معرفة ، وهو المراد منها، فـ«رجلٍ »بالجر بدلٌ من «زيدٍ » بدلَ كلٍّ من كلٍّ لأنّ المراد من كلٍّ منهما [هو الثاني][2].

ومررت [بزيدٍ][3] **«رجلاً ضاحكاً »** بالنصب على الحال الموطئة[4]، **فإنّ علّته** أي: الإتباعِ في الجرّ والحال في النصب ، **لجواز ما جاز** من ذلك **لا لوجوبه**[5]؛ إذ لو وجب لما أمكن غيره، كما في رفع فاعل[6] الفعل لا يمكن غيره. [١٣٦ب] **انتهى**.

قال المصنّف: **فظهر بهذا** المنقولِ عن «ابن جني» **الفرقُ بين العلّة والسبب**[7] في اصطلاح الفن، **وذلك أنّ ما كان موجباً** للحكم **يسمّى «علّةً »**؛ لأنّ ذلك شأنها أنّه يجب وجود معلولها[8] عند وجودها، وإن لم يعترض[9] مانعٌ ، **وما كان مجوّزاً** فقط **يسمّى «سبباً »** لأنّ السبب قد يتخلّف عن[10] المسبّب؛ لفقد سببٍ عند تعدد الأسباب، أو لوجود مانعٍ[11].

وقال «ابن جني» **في موضعٍ آخر** من «الخصائص»[12]: **اعلم** أيّها الصالح للخطاب- **أنّ محصول مذهب أصحابنا** أي: ما يتحصّل من طريق تصرفات

(١) عند فجال: وذلك.

(٢) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٣) زيادة من الخصائص. ومكانها في أ و ب و ج: هذا.

(٤) في د: على الحاليّة.

(٥) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: الجرّ والحال ، لجواز ما كان جائز من ذلك لما لوجوبه.

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: رافع. و«انتهى» في د جاءت بعد «لوجوبه».

(٧) مرّ أن السبب والعلة عند الأصوليين مترادفان، فالعلة بما ظهرت حكمة، والسبب بما لم تظهر. تراجع الإحالة في الفرع الخامس من كتاب السماع (٧٥ أ).

(٨) كذا في د، وفي أ و ب : معلق لها. و« وجود معلولها عند» سقط من ج.

(٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: يوجد.

(١٠) في أ: عنه.

(١١) العبارة في د: لأنّ السبب قد يعارضه ما يمنع الوجوب كوجود الراحلة من أسباب جواز الحج لا وجوبه.

(١٢) الخصائص (باب في تخصيص العلل) ١:١٤٤.

أصحابنا علماء العربية، ومتصرّف —بصيغة المفعول من التصرّف، عطفاً على «محصول»— أقوالهم، مبنيٌّ أي: كلٌّ منهما. أو الجزء عن اسم «أنّ»، وخبر المعطوف محذوف، أي: كذلك(١).

على جواز تخصيص العلل](٢) ببعض المعلولات؛ لأنّها مناسباتٌ بعد الوقوع، فلا يجب اطّرادها، فإنّها وإن تقدّمت علل الفقه في الدقّة ولطف الاعتبار، فأكثرها يجري مجرى التخفيف، فيجوز ترك المعلول مع وجود علّته لذلك(٣).

والظاهر أنّه(٤) بالصادين المهملتين بدل الفاءين، كما يدلّ له قوله قبلُ: مبنيٌّ على جواز تخصيص العلل إلخ ...(٥).

والفرق بين جزئيّات تلك العلّة؛ إذ أجريت(٦) في البعض فقط.

فلو تكلّف متكلّفٌ نقضها: نقض تلك(٧) المعلولات بتلك العِلَل، وربما خرج عنها(٨)، لكان ذلك ممكناً، لعدم مانعٍ عقليٍّ أو شرعيٍّ منه، وإن لم يجز صناعةً(٩) كما

---

(١) أي: مبنيّ » خبر «إنّ» مع أنّ اسمها كالمثنى لأنهما متعاطفان، أو مبنيّ » خبر اسم «إنّ»، وخبر المعطوف «متصرّف» حذف لدلالة السياق عليه.

(٢) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج. وتخصيص العلة هو وجود العلة في بعض المعلولات مع فقْد الحكم الذي تقتضيه العلة. وفيه خلاف بين الأصوليين فيما إذا كانت العلة منصوصة أو غير منصوصة، وهو قوادح من العلّة عند مانعيه، كما سيأتي في «النقض» من قوادح العلة. ينظر: الإحكام للآمدي ٣:٢٧٤، والمحصول ٥:٢٣٧، والإبهاج ٣:٨٤، والتحبير شرح التحرير ٧:٣٢١٣.

(٣) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٤) أي: لفظ «التخفيف».

(٥) هذان السطران ليسا في د. قال ابن الطيب متعقباً ٢:٨٤٨ استدلاله بأنّه قال أوّلاً على جواز تخصيص إلخ ... غير دالٌّ على المدّعى، ولا يلزم من التعبير أوّلاً به أن يعبّر به ثانياً. والله أعلم.

(٦) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: إذا جرت.

(٧) في د: بعض.

(٨) العبارة في د: وخرج عن علتها.

(٩) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: لعدم مانعٍ عقليٍّ أو شرعيٍّ عاديٍّ أو منه وإن لم يجز قياساً.

قال: **وإن كان على غير قياس** -و «إن» وصليّة- **مُستثقلاً**[1]: خبر «كان»، والظرف قبله حالٌ. ويجوز العكس، وإعرابُ[2] كلٍّ خبراً.

وذلك التكلّف **كما لو تكلّف** متكلّف **تصحيحَ «ميزانٍ» و «ميعادٍ»**[3] بترك[4] إعلالهما، فقال: «مِوْزَان» و«مِوْعَاد» على أصلهما.

ونصبَ الفاعل مع بقائه على كونه[5] فاعلاً، وإلاّ ففاعل الصفة المشبهة إذا حوّل إسنادها عنه جاز نصبه تمييزاً إن كان نكرةً[6]، وشبيهاً[7] بالمفعول به إن كان معرفةً[8].

ورفعَ المفعول به بغير واسطة حرف جرٍّ[9] الذي لم ينب عن الفاعل.

و ليست كذلك في عِلَلِ النحاة من التخلّف عنها الوارد والمتكلَّم[10]،

[ج ١٤٠] **عِلَلُ المتكلمين؛ لأنّها** لتلازمها لمعلولها وجوداً وعدماً **لا قدرةَ على غيرها**

أي: على غير إعمالها بوجهٍ. **فإذاً** أي: إذا لم [١٣١أ] تنتقض[11] علل المتكلمين أصلاً، وجاز في علل النحاة ذلك.

ثمّ في الأصول رسمُ «إذن» بالنون، والمعروف رسمها بالألف مطلقاً؛ لأنّه يوقف عليها كذلك. والقول برسمها نوناً مطلقاً، وإن أهملت، ضعيفٌ.[12]

---

(١) في أ و ب و ج: مستثقلاً. وفي د: مستقلاً. وفي الخصائص: ومستثقلاً.

(٢) أي: ويجوز إعراب.

(٣) ينظر: اللباب ٢:٣١٧. وستأتي في المسألة الخامسة من هذا الفصل.

(٤) في د: وترك.

(٥) «بقائه على» كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٦) مثل قولنا: رأيتُ الحسنَ وجهاً.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وشبهها.

(٨) مثل قولنا: رأيتُ الحسنَ الوجهَ.

(٩) «حرف جر» كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(١٠) في د: الوارد المتكلّم.

(١١) في د: تختلّ.

(١٢) هذان السطران ليسا في د. ينظر فهرس المسائل.

عِلَلُ النحويين[1] **متأخّرة** مكانةً ورتبةً **عن علل المتكلمين** لقوّة عللهم بلزوم[2] الوقوف عندها **متقدّمةٌ على** –وفي نسخة: «عن»، وفي أخرى[3] إسقاط الجار[4]– **عِلَلِ المتفقّهين**؛ لأنّ منها[5] القطعيةَ، ودلائلُ الفقه ظنيةٌ.

إذا عرفتَ أيّها الصالح للخطاب– **ذلك** المذكورَ من تفاوت علل هذه العلوم، **فاعلم أنّ عِلَلَ النحويين** [١٠٦د] **ضربان**[6]:

ضربٌ **واجبٌ لا بدَّ منه**: لا فراقَ، **منه** أصلاً؛ **لأنّ النفس** المدركة للكليّات **لا تُطيق في معناه** المقصودِ المعبّر عنه بالعبارات الواجبة **غيرَه**[7].

وضربٌ جائزٌ تطيق ولو[8] بمشقّةٍ في معناه غيرَه. وتحلّه محلّه لأدائه مؤداه.

وهذا الثاني ساقطٌ من النسخ التي رأيتُ[9].

وهذا الثاني **لاحقٌ بعلل الفقهاء**؛ لعدم لزوم اطّرادها[10].

فالأوّل –وهو الواجب– **ما لا بدّ للطبع** السليم **منه** فلا يطيق في ذلك غيرَه: **كقلب الألف واواً للضمّة قبلها**، كما في «فاعل» إذا بُني للمفعول تُقلب ألفه واواً،

---

(١) في أ و ب و ج: النحو.

(٢) العبارة في د: بقوة علل المتكلمين للزوم.

(٣) «وفي أخرى» في ب: وفي نسخة.

(٤) كذا عند فجال وفي الخصائص. وما بين معترضتين ليس في د.

(٥) في الفيض: لأنّها مثل.

(٦) ذكر ابن جني هذين النوعين في الخصائص في «باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية» ١:٨٨ ثمّ كرره هنا في «باب تخصيص العلل»، والسيوطي نقله من البابين.

(٧) زاد عند فجال وفي الخصائص: وهذا لاحقٌ بعلل المتكلمين.

(٨) ليست في د.

(٩) هذا السطر ليس في د. وهو عند فجال: والآخر ما يمكن تحمّله لكن على استكراه.

(١٠) العبارة في د: القيام علل بعضه مقام بعض وقيام حكم في المقصور مكان حكم آخر.

وكقلبها **ياءً للكسرة**(1) **قبلها**، كما في [١٣٧ب] قِيْتَال» مصدر «قاتل»، فالياء(2) فيه منقلبةٌ عن الألف لانكسار ما قبلها.

ومنعِ الابتداء بالساكن، وقيل: إنّه في غير الألف ممكنٌ (3)إلاّ أنّه مستثقل جداً.

والجمعِ بين الألفين المدتين، واستحالَ هذا الجمع؛ **إذ لا يكون ما قبل الألف** الليّنة **إلاّ مفتوحاً**، فلذا وجب قلبها واواً إذا انضم ما قبلها، وياءً إذا انكسر ذلك – كما تقدّم آنفاً – **فلو التقت ألفان مدتان**(4) وحرف المدّ: هو الساكن من حرف العلّة، وحركة ما قبله من جنسه. ولا يكون الألف إلاّ حرفَ مدٍّ(5) – فلو التقتا **لوقعت** الألف(6) **الثانية** منهما(7) حينئذ **بعد ساكنٍ**، وإنّه غير جائزٍ؛ إذ لا توجد(8) إلاّ بعد فتحةٍ .

و**الضرب الثاني** –وهو الجائز– **ما يمكن النطق به على** أي: مع **مشقّةٍ** فيه: **كقلب الواو ياءً بعد الكسرة**(9)؛ **إذ يمكن** عدم القلب، و**أن يقول**(10) المتكلِّم **في «عصافيرَ»** –جمع «عصفور» قلبت واوه ياءً لسكونها إثرَ كسرةٍ –: **«عصافِوْر»** بكسر الفاء وإبقاء الواو بحالها(11) **لكنّه**(12) **يكره**؛ لما فيه من الثِقَل على اللسان والمشقّة.

قلتُ زيادةً على ما في الخصائص في أمثلة الضربين:

---

(1) في أ و ب و ج: وكعلها بالكسرة. وفي د: أو كقلبها ياء للكسرة.

(2) في د: فإنّ الياء.

(3) كذا في د، وفي أ و ب و ج: في. وهو خطأ. و«في غير الألف» ليست في د. وفي الفيض ٢:٩١٨: وقيل إنّه ممكنٌ إلا أنّه غايةٌ في الثقل. وفيه نظر.

(4) في أ و ب و ج: مدآن.

(5) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج. ينظر: شرح مختصر التصريف العزي ١٠٦.

(6) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(7) في د: فيهما.

(8) كذا في د، وفي أ و ب و ج: يوجد.

(9) في أ و ب و ج: الكسر.

(10) عند فجال: تقول.

(11) في أ و ب و ج: وإبقاء الواوي لها. وفي د: وبقاء الواو بحالها.

(12) عند فجال: ولكن.

ومن الأولى الحكمِ الواجبِ تقديرُ الحركات في المقصور(١٣)، كـ«الفتى»؛ إذ الألف مع بقائها بحالها لا تقبل الحركة أصلاً.

قال بعض الأدباء(١٤) مخاطباً لـ«البهاء بن النحاس» مشوّقاً إليه: [من الكامل]

على المولى البهاءِ وصفْ له ... شوقي إليه، وأنّني(١٥) مملوكه

ا يحرّكني إليه تشوّقي ... جسمي به مشطوره منهوكه(١٦)

ولقد نحِلتُ لبعده، فكأنّني ... ألفٌ، وليس بممكنٍ تحريكُه

[١٤١ج]

وله(١٧) عفا الله عنه في ذلك: [من الكامل]

الغرامُ أخَ الغرام تحرّكاً ... لحبِّ أبي المحاسنِ قد أَلف [١٣٢أ]

السكونَ ملازمٌ أبداً له ... فالوصفُ منه مشابهٌ وصفَ الألف

وله عفا الله عنه: [مجزوء الوافر]

منعتَ تحرّكي لمّا هجرتَ وزاد بي(١٨) تلفي

وصرت مقصوراً(١٩) الحركاتِ كالألف(٢٠)

وظاهر عبارة المصنّف تقدير الحركات الثلاث في غير المنصرف كـ«موسى»، والمختار أنّ المقدّر فيه حركتان، الضمةُ رفعاً، والفتحةُ في باقي أحواله(٢١).

---

(١٣) ينظر: اللباب ١:٨٥.

(١٤) في هامش أ و ج: ابن الرّعّاد. وهو محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري المحلّي، زين الدين المعروف بابن الرّعاد، نحوي أدبي شاعر، أخذ النحو عن أبي عمرو بن الحاجب. توفي بالمحلّةِ سنة ٧٠٠هـ. والأبيات له ذكرها الصفدي في الوافي بالوفيات ٣:٥٩، وشاكر الكتبي في فوات الوفيات ٣:٣٥٦، ٣٥٧، رقم: ٥٣.

(١٥) في ب: وأنّي.

(١٦) في ب: مهلوكه. والمشطور هو البيت الذي ذهب شطره، والمنهوك هو ما ذهب ثلثاه. ينظر: الوافي في العروض والقوافي ١٨٩-١٩٠.

(١٧) في أ و ب و ج: ولقد.

(١٨) «وزاد بي» في ب: وزادني.

(١٩) في أ و ب و ج: مقصور.

(٢٠) في أ و ب و ج: للألف. ومن قوله «وله عفا الله عنه في ذلك ...» ليس في د. ووزن البتين غير مستقيم.

(٢١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢:٨٤٦، وهمع الهوامع ١:١٨٢.

ومن الثاني الجائز **تقدير الضمة والكسرة في المنقوص**(٢٢) كـ«القاضي» إذ لو ظهر لأمكن، إلاّ أنّ فيه ثقلاً.

وقال «ابن جني» **في موضع آخر** من «الخصائص»(٢٣): **اعلم أنّ أصحابنا انتزعوا العلل** النحويّة **من كتب «محمّد بن الحسن** الشيباني»(٢٤)، صاحب الإمام «أبي حنيفة»، كان جيّد الفكر، قال إمامنا «الشافعي» «ما أفلح سمين قطّ إلاّ ما كان من «محمّد بن الحسن»(٢٥).

وجمعوها بعد الانتزاع بجودة الفكر، وحسن الذكاء، **منها بالملاطفة** -المفاعلة للمبالغة- **والرفق** للاستخراج(٢٦) من ذلك لذلك(٢٧).

---

(٢٢) ينظر: أسرار العربية ٥٥، واللباب ١:٨١.

(٢٣) الخصائص ١:١٦٣.

(٢٤) أي: استنبط النحاة العلل على نحو انتزاع محمد بن الحسن الشيباني العلل في كتبه.

(٢٥) في المصادر: إلا أن يكون محمد بن الحسن. ينظر: مناقب الشافعي للبيهقي ٢:١٢٠، ووفيات الأعيان ١:٤٧٩، وسير أعلام النبلاء ١٠:٩١.

(٢٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: الاستخراج.

(٢٧) أي من الفقه للنحو.

المسألة **الرابعة**

قال «ابن الأنباري»[٢٨]: **اختلفوا** أي: النحاةُ، **في إثبات الحكم في محلّ النصّ** من الكتاب أو كلام العرب، كرفع الجلالة في: «قال الله»[٢٩]، **بماذا ثبت، بالنص** أي: أبالنص فالهمزة مقدّرة، ولهذا قال:- **أم بالعلّة** وهو كونه فاعلاً[٣٠]؟

فقال الأكثرون من النحاة: **بالعلّة** أي: الفاعليّة، **لا بالنصّ** من المتكلّم به؛ **لأنّه** أي: الشأنَ (٣١)، **لو كان** الحكم **ثابتاً به** أي: بالنصّ (٣٢) **لأدّى إلى إبطال الإلحاق** للفاعل في غير النصّ لفقد كونه نصّاً، **وسدِّ باب القياس؛** لأنّ الإثبات بالنصّ، وهو خلاف القياس،][٣٣] **لأنّ القياس:** [٣٨ب] أظهر لئلا يُتوهم، لو أضمر لكونه أحصر، عودُه للمنصوب (٣٤) بـ«أنّ» أولاً.

حملُ فرعٍ كزيدٍ في قولك: «جاء زيدٌ» (٣٥)، **على أصلٍ** كالجلالة في قول الله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ (٣٦)، **لعلّة**[٣٧] **جامعة** بين المحمول والمحمول عليه، هي هنا الفاعليّة، **فإذا فُقدت العلّة الجامعة** التي هي مدار القياس، وكان الإثبات بخلافها، [١٠٧د] **بطل القياس** لبطلان مداره وعلته، **وكان الفرع** الواقع من المتكلّم بذلك بعد

---

(٢٨) لمع الأدلة ١٢١.

(٢٩) كذا المثال في د، وفي أ و ب و ج: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ﴾. الإخلاص: ١. وزاد في ب: أحد.

(٣٠) قد اختلف فيه الأصوليون، فجوّز العلة القاصرة جوّز التعليل في محل النص، ومن منعها منعه، وهو كونه قابلاً للحكم. ينظر: المحصول ٥:٢٨٥، والإبهاج ٣:١٣٩، ونفائس الأصول ٨:٣٤٨٧، والتحبير شرح التحرير ٧:٣٢٠٥.

(٣١) قال ابن الطيب ٢:٨٩٤: ويجوز عوده للحكم المدلول عليه بما في صدر الكلام.

(٣٢) زاد عند فجال: لا بها.

(٣٣) زيادة من د.

(٣٤) في د: عود ضميره للمنصوب. والصواب: للمضاف المجرور بالعطف وهو «سدّ».

(٣٥) «كزيد في قولك جاء زيد» في ب: كقولك في جاء زيد.

(٣٦) آل عمران ٣: ٥٥. وهي مكررة في مواطن أخر. زاد في ب و د: تعالى.

(٣٧) عند فجال وفي لمع الأدلة: بعلة.

النصّ **مقتبساً** (١): مأخوذاً، **من غير أصلٍ**، لفقد القياس بفقد علّته. **وذلك** الأخذُ كما كما ذُكر **لفقال**؛ المَاهيّة عند فقْد جزءٍ من أجزائها.

ألا ترى أيّها الصالح للخطاب **أنّا لو قلنا: إنّ الرفع والنصب في نحو**[٢]: **نحو**[٢]: «**ضرب زيدٌ عمراً**» الواقع في كلام من ثبتت القواعدُ النحويّة بكلامه **بالنصّ بالنصّ** من ذلك العربي **لا بالعلّة** مثل الفاعليّة والمفعوليّة، **لَبطَل الإلحاقُ بالفاعل** في الرفع، **و**بـ**المفعول** في النصب من متكلِّم قياساً على ما ثبت بالنصّ[٣]، **والقياسُ عليهما** فيما ذُكر فيهما لعدم وجود العلّة الجامعة، **وذلك لا يجوز** لأنّه يلزم عليه إلحاق فرعٍ بغير أصلٍ كما علمتَ.

وقال بعضهم أي: النحاةِ: **يثبت** أي: الحكم **في محلّ النصّ** من الذي يثبت[٤] بكلامه [١٤٢ج] القواعدُ، **بالنصّ** لأنّه أصلٌ غير مفتقرٍ [١٣٣أ] يُبنى عليه كلامُه، **وفيما عداه** من كلام المولّدِ (٥) **بالعلّة** أي: بالقياس للعلّة الجامعة من الفاعليّة والمفعوليّة، **وذلك نحو النصوص** من التراكيب **المنقولة**[٦] **عن العرب المقِيس عليها**، على التراكيب الواردة عن العرب، **بالعلّة الجامعة** بينها وبين التراكيب المقيسة هي عليها، **في جميع أبواب العربيّة** من الأحكام النحويّة القياسيّة.

واستدلّ هذا القائلُ -ويجوز بناؤه لغير الفاعل[٧] لعدم العلم بعين المستدلّ (٨)- **على ذلك** (٩) **بأنّ النصّ مقطوعٌ به** لثبوته عن قائله المحتَجِ بأقواله، **والعلّةَ** الجامعة التي

---

(١) في لمع الأدلة: مقيساً.
(٢) سقطت من أ و ب و ج.
(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: النُهى. أي: العقول.
(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ثبت.
(٥) لعلها: من كلامٍ مولّدٍ، أو: من الكلام المولّد.
(٦) في لمع الأدلة: المقبولة.
(٧) في د: بناؤه للمجهول.
(٨) قال ابن الطيب ٢:٨٩٦: وادّعاء بنائه للمفعول خلاف الظاهر.
(٩) «على ذلك» عند فجال: لذلك.

التي يلحق الفرعُ بها الأصلَ **مظنونةٌ** إذ ربّما يكون فرقٌ بين الأصل والفرع، **وإحالة الحكم على المقطوع به** وهو النصّ – **أولى من إحالته على المظنون** وهو القياس المبنيّ على العلّة الجامعة.

ولا يجوز [أن يكون الحكم في النصوص علي **ثابتاً بالنصّ والعلّة معاً** أي: جميعاً؛ **لأنّه يؤدي إلى**]^(١) **أن يكون الحكم** الثابت بهما **مقطوعاً به**^(٢) من حيث إنّه منصوصٌ عليه، **مظنوناً** من حيث إنّه مقيسٌ. **وكونُ الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً**، أو موصوفاً بهما معاً **في حالة واحدة محالٌ** وذلك^(٣) لما بينهما من التضاد؛ إذ لا احتمال^(٤) مع القطع، بخلافه مع الظّنّ إلا أنّه مرجوح^(٥).

وأجيب عن هذا الاستدلال [من القائلين بثبوته بهما]^(٦): **بأنّه**^(٧) أي: الحكمَ، **إنّما ثبت**^(٨) **بطريقٍ مقطوعٍ به** وهو **النصّ** من الكلام العربيّ، **ولكنّ العلّة** الجامعة **هي التي دعت إلى إثبات الحكم** أي: فالحكم بالظّنّ من غير الحكم بالقطع^(٩)؛ كأخذ الفقيهِ الحكمَ الاجتهاديَّ من النص القرآني، فالنصُّ ^(١٠)مقطوعٌ به، والحكمُ المستنبط منه مظنونٌ.

فنحن معاشرَ النحاة– **نقطع على الحكم** الواردِ في الأمثلة عن العرب، **بكلام**

---

(١) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(٢) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٣) «محالٌ وذلك» في أ و ب و ج: وذلك محال. ولعلّ ما أثبتّه هو الصواب.

(٤) كذا في الفيض ٢:٨٩٦، وفي أ و ج: وإذ لاحتمال. وفي ب: وإذ لا احتمال.

(٥) العبارة في د: مظنوناً من حيث إنّه مقيسٌ، وذلك أي: اتصافه بالوصفين في حالة واحدة محالٌ.

(٦) زيادة من في د، ليست في أ و ب و ج.

(٧) كذا في الفيض ٢:٨٩٦، وعند فجال: بأن الحكم.

(٨) كذا في الفيض ٢:٨٩٦، وعند فجال وفي لمع الأدلة: يثبت.

(٩) كذا العبارة في د، وفي الفيض ٢:٨٩٦: فالحكم بالظّنّ غير الحكم بالقطع. أي إذا اختلفت جهتا الكلام، فالحكم بالظن من جهة المستنبط والحكم بالقطع من جهة النص. وفي أ و ب و ج: والحكم بالنص من غير الحكم بالفتح.

(١٠) كذا في د والفيض ٢:٨٩٧، وفي أ و ب و ج: فالنصّ.

العرب وهو(١) النص، وظنّ(٢) أنّ العلّة كالفاعليّة مثلاً(٣) هي التي دعت الواضع لتلك الأمثلة المنصوص عليها، إلى الحكم المأخوذ منها. فالظنّ لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع، بل هما متغايران، أي: المرجعان، [١٣٩ب] فالأوّل باعتبار المثال الوارد، والثاني باعتبار العلّة الجامعة.(٤) انتهى كلام ابن(٥) الأنباري.

وسكت المصنّف عن الترجيح بين الأقوال كأنّه لعدم وجود مقتضيه عنده.

---

(١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ومن.

(٢) في أ و ب و ج: ويظنّ.

(٣) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٤) زاد عند فجال: فلا منافاة.

(٥) سقطت من أ و ب و ج.

المسألة **الخامسة**

العلّة قد تكون بسيطةً ذات وجهٍ واحدٍ، كما قال: **وهي**[١] **التي يقع التعليل بها من وجهٍ واحد** .

كالتعليل لتقدير الضمة والكسرة في المنقوص **بالاستثقال**.

وكجرّ[٢] صفة المرفوع المجاورِ للمجرور كما في: «جحرِ ضبٍّ خربٍ» با**لجوار**.

وكتعليل إعراب[٣] المضارع با**لمشابهة** للاسم فيما تقدّم. **ونحو ذلك** من العلل البسيطة.

وقد تكون مركّبةً من عدّة أوصاف[٤] والمراد بالجمع ما يشمل فوق الواحد، كما قال: **اثنين فصاعداً** وهو بدلٌ[٥] من «عدّة» أو حالٌ منه.

كتعليل قلب واو **«ميزان»**[٦] ياءً **بوقوع الياء**: [١٣٤أ] كذا، وصوابه الواو[٧].

ساكنةً[٨] **بعد كسرة** ، **فالعلّة** في القلب المذكور **ليست مُجرّد سكونها، ولا** مجرد[١٠] **وقوعها بعد كسرةٍ** فتكون بسيطةً، **بل** هي **مجموع الأمرين** فهي مركّبةٌ.

وذلك [١٤٣أي]: التعليلُ بالعلّة المركّبة **كثيرٌ جداً** .

---

(١) في أ و ج: وهو.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وكتعليل. يراجع (٩٨ أ).

(٣) في د: ولإعراب.

(٤) العلة المركّبة جائزة عند معظم الأصوليين. ينظر: المحصول ٥:٣٠٥، والإبهاج ٣:١٤٨.

(٥) في د: بيانٌ.

(٦) ينظر: المنصف ١:٢٢٠، وشرح الملوكي ٢٤٢، والممتع ٢:٤٣٦، وشرح الشافية ٣:٨٣، والتصريح ١:٧١٧. وقد مرّ ذلك (١٣٠أ). وقد مثّل بها ابن جني في الخصائص كثيراً. ينظر: الخصائص ١:٤٩، ١٤٥، ١٧٧، ٢٦٢، و ٢:٣٢٢، و٣:١٣، ١٥٨.

(٧) ليس في د. والذي في نسخ الاقتراح:الياء. وعند فجال: الواو. ونسبه إلى بعض نسخ داعي الفلاح.

(٨) سقطت من أ و ب و ج.

(٩) عند فجال: ليس.

(١٠) كذا في د، وفي أ: بمجر. وفي ب و ج: بمجرد.

وقد يُزاد في العلّة صفةٌ لا يترتّب عليها حكمٌ، لكن **لضربٍ من الاحتياط** ودفع الاعتراض، **بحيث لو أُسقطت** الصفة من العلّة، **لم يقدح** -بالبناء للفاعل، أي: إسقاطُها، أو [١٠٨د] للمفعول(١)، أي: لم يقع قدحٌ - **فيها**، أي: في العلّة بترك شيءٍ مما يُتوقّف عليه صحتها. **كما سيأتي في «القوادح»** نقلاً عن «الخصائص» في هذا أو «لُ» أصله أو «اوِل»(٢).

---

(١) في د: وبالبناء للمفعول.

(٢) ينظر في القوادح «عدم التأثير».

المسألة السادسة[1]

قال «البهاء بن النحاس» في «التعليقة» على كتاب «ابن عصفور»[2]:

«علي» بن موسى بن محمد بن علي أبو الحسن بن عُصفور» بضم أول مهمليه وثالثه، وسكون ثانيه– حذف التنوين من العَلَم الموصوف بـ«ابن» مضافاً[3] – حال[4] إلى عَلَمٍ آخر، وحذف ألف «ابن»[5] ولا بدّ من اتّصاف[6] «ابن» بموصوفه، وإلا فنحو «عبد الله بن أُبيٍّ ابنُ[7] سلولٍ» يجب[8] كتابة ألف «ابن» قبل «سلول»؛ لأنّ «ابناً» صفة «عبد الله»، وقد فصل بينهما «أُبيّ»، وليس «ابن» الثاني وصفاً «لأُبيّ» ولذا وجب تنوين «أُبيّ»[9] ولا بدّ من عدم وقوع «ابن» أوّل سطرٍ، وإلاّ وجب كتابتها[10].

بعلّةٍ[11] مركّبةٍ من مجموع أمرين، وهو أي: مجموع الأمرين ولو أنّث نظراً

(١) ليس هنا بداية المسألة السادسة عند فجال، بل الكلام تابعٌ للمسألة الخامسة. قال ابن الطيب ٢:٨٩٩: قوله (قال ابن النحاس) إلخ... هذا الكلام مع كلام «الزمخشري» بتمامه إلى قوله (ومن شرط العلّة) إلخ... يوجد في النسخ هنا بعد المسألة السادسة. وعلى ذلك اقتصر في الشرح من غير تنبيه. ويوجد في بعض النسخ هذا الكلام من تتمة المسألة الخامسة، وصدر السادسة هو قوله: (ومن شرط العلّة). وهذا هو الصواب عندي إن شاء الله تعالى، لأنّ كلام «ابن النحاس» و «الزمخشري» وما معه متعلّقٌ بالخامسة، فلا معنى لإدخاله في السادسة. على أنّ الثابت في أصولنا المقروءة المتقنة وجود هذا الكلام في «الخاتمة» التي بعد المسألة الثانية عشرة بعد كلام «أبي القاسم الزجاجي» المنقول في «الخاتمة» كما سننبّه عليه هناك أيضاً. والله أعلم.

(٢) كتاب ابن عصفور هو المقرّب، علّق عليه إملاءً أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي، بهاء الدين، المتوفى سنة ٦٩٨هـ. ينظر: كشف الظنون ٢:١٨٠٥.

(٣) عند فجال: مضاف.

(٤) ليست في د.

(٥) «وحذف ألف ابن» ليس في د.

(٦) في د: اتصال.

(٧) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٨) في د: تجب.

(٩) لأنّ «سلول» أمّ «عبد الله». ينظر: تهذيب الأسماء واللغات ١:٢٦٠، رقم: ٢٨٥. وقوله: «وليس ابن الثاني وصفاً لأبي ولذا وجب تنوين أبي» ليس في د.

(١٠) ينظر: أدب الكاتب ٢١٦، واللباب ٢:٨٩، والمساعد ٤:٣٦٠، والتصريح ٢:٢١٩، همع الهوامع ٦:٣١٨.

(١١) في أ و ب و ج و س: لعلة.

للخبر لجاز[1]- **كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين**، التنوين[2] وباء «ابن».

والنحاة غيره **لم يعللوه إلا** بعلةٍ بسيطةٍ: **كثرةِ الاستعمال فقط**، وهي من مقتضيات التخفيف(٣).

و«قط»[4] بفتحٍ فسكونٍ، اسم فعل بمعنى «انته» كثُر تصديره بالفاء. وقد أطلتُ الكلام في شأنه أوّل[5] «شرح عوامل الجرجاني»(٦). كما أشرنا إليه فيما مرّ(٧).

بدليل حذفه من(٨): **«هند بنت عاصم»**(٩) ولا بدّ من تقدير عاملٍ في «هند» حتى يوجد الضابط المجوّز[10] لحذف ألف «ابنة»[11] كما أشرنا إليه(١٢)- **على لغة من صرف «هند»**[13] لخفّته بسكون[14] وسطه. **وإن لم يلتقِ هنا ساكنان**، لتحرّك[15] التنوين دفعاً لالتقاء الساكنين. **فكأنّه**(١٦) أي: ابن عصفورٍ[1] **لمّا رأى**

---

(١) زاد في د: وهو.

(٢) في د: ألف الوصل.

(٣) ينظر: الكتاب (باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام، ولا لأنه لا ينصرف، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه) ٣:٥٠٤، والمقتضب (باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد، فيحذف التنوين من الموصوف) ٢:٣١١، والأشباه والنظائر ١:٥٧٤.

(٤) كذا في د، وفي أ و ج: «فقط» دون واو. وفي ب: وفقط.

(٥) في د: بيانه أوائل.

(٦) اسمه العوامل المئة للشيخ عبد القاهر الجرجاني، المتوفى سنة ٤٧١هـ. وفي كشف الظنون ٢:١١٧٩ أنه للشيخ عبد القادر، وهو خطأ جلي.

(٧) قوله «كما أشرنا إليه فيما مرّ» ليس في د. تنظر: الإحالة (٦٣ أ).

(٨) في أ و ب و ج: منه. وفي د: بدليل من جاءت.

(٩) ينظر: أدب الكاتب ٢١٧.

(١٠) كذا في د، في أ: المحو. وفي ب: المحوج. وفي ج: المحر.

(١١) في د: أبي.

(١٢) خلط ابن علان بين «ابنة» و«بنت».

(١٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج وحيدر وإستانبول: هنداً.

(١٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لخفة سكون. ينظر: الكتاب (باب تسمية المؤنث) ٣:٢٤٠، والمقتضب (باب تسمية المؤنث) ٣:٣٥٠، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٥٠، وهو عنده ضرورة، والتصريح ٢:٣٣٢، وهمع الهوامع ١:١٠٨.

(١٥) كذا في د، في أ و ب و ج: ولتحريك.

(١٦) عند فجال: وكأنّه.

انتقاض العلّة بما ذُكر، **احتاج إلى قوله: ومن العربمن يحذف لمجرّ د كثرة الاستعمال.** كما في المثال[٢] المنقوض به كلام «ابنِ عصفور»[٣].

وهذه العلّة الأخيرة البسيطة **الصحيحة المطّردة في الجميع لا ما علّل به** «ابن النحاس»[٤] فأوجد فيه التقاءهما [١٤٠ب] وما لا اجتماع لهما فيه[٥] **أولى**[٦] لأنّ الغرض إذا حصل بالأقلّ فلا[٧] حاجة لتكلّف ما زاد عليه.

ومن العلل المركّبة السابقِ ذكرُها: **قول «الزمخشري» في «المفصّل»**[٨] **في**[٩] **«الذي»** -وهو للمفرد المذكّر-: **ولاستطالتهم إياه بسبب صلته مع كثرة الاستعمال** له، **خففوه**[١٠] **من غير وجه ، فقالوا: «اللذ» بحذف الياء** وإبقاء الحركة دالاً عليها، **ثم «اللّذْ»**[١١] **بحذف الحركة، ثم حذفوه** أي: الاسمَ بجملته، **رأساً** : كلاً، **واجتزؤوا**[١٢]: اكتفوا، **بلام التعريف التي**[١٣] **في أوّله**[١٤]، فجعلوها موصولاً بالوصف الصريح. **وكذا** [١٣٥أ] **فعلوا في «التي»** كل ما فعلوه بـ«الذي».

---

(١) في د: ابن النحاس.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المقال.

(٣) في د: ابن النحاس.

(٤) كذا في الفيض ٢:٩٠١، ومثله شرح فجال ٢٤٩، نقلاً عن داعي الفلاح. ولعل الصواب: ابن عصفور.

(٥) كذا العبارة في د، في أ و ب و ج: الجميع ما وجد فيه التقاؤهما وما لا ما علل به ابن النحاس. والمقصود: أوجد في المعلول التقاء علتين لم تجتمعا فيه.

(٦) كذا في الفيض ٢:٩٠١، وعند فجال: أولاً.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لا.

(٨) المفصّل ١٤٣و١٨٣ ط سعيد محمود عقيل. والأشباه والنظائر ١:٥٧٥.

(٩) سقطت من أ و ب و ج.

(١٠) في أ و ب و ج: الاستعمال فخففوه.

(١١) في أ و ب و ج: الذ. وفي د:ـلاي. والعبارة في د: وإبقاء الحركة دالاً عليها، وبإسكان الدال في أخرى، ثمّ الذي بحذف الحركة.

(١٢) في أ: واحتزؤوا. وهو تصحيف. وفي ج و د: واحترزوا.

(١٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: الكائنة. وعند فجال: الذي.

(١٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣:١٥٤، واللباب ٢:١١٨.

ومن العلل المركبة ما قال «ابن النحاس»(١): إنّما التزموا، أي: العربُ - وجعله «ابن مالك» مستحسناً لا لازماً (٢) الفصلَ بين (٣) «أَنْ» بفتحٍ فسكونٍ - إذا خُفّفت (٤) من «أنّ» المثقلة وبين خبرها إذا كان فعلاً متصرّفاً غير دعائي (٥)؛ لعلّة مركّبة من مجموعِ أمرين، وهما أي: الأمران: العوضُ من تخفيفها (٦)، وإيلاؤها ما لم يكن يليها من الفعل (٧)؛ فإنّه (٨) كان يليها حالَ [١٤٤ ج] تشديدها الاسمُ، فلزم له (٩) ذلك الفصلُ بما ذُكر (١٠).

ومن شرط العلّة أن تكون لكونها جامعةً بين (١١) الأصل والفرع، هي صرّح به لجريان الفعل على غير من هو (١٢) له - الموجبةَ للحكم المقصودِ بذلك القياسِ، في المقيس عليه، ومن ثَمّة (١٣): الهاء تُكتب (١٤) للوقف عليها، ولا ينطق بها وصلاً.

خطّأ «ابن مالك» البصريين حكَمَ عليهم بالخطأ ونسبهم إليه (١)، في قولهم: إنّ علّة إعراب المضارع العاري من النونين (٢)، مشابهته للاسم (٣) في

---

(١) التعليقة ٢١٧.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢:٤٢، وشرح الكافية الشافية ١:٤٩٨.
(٣) في النسخ: من.
(٤) في أ و ب و ج: خفت.
(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: عادي. ينظر: الكتاب (باب آخر (أن) فيه مخففة) ٣:١٦٥، والمقتضب (باب أن ٢:٣١ و(باب (أنْ) المفتوحة) المتصرّف فيها) ٣:٥ ومغني اللبيب (أنْ) ٤٦، والتصريح ١:٣٣٠، وهمع الهوامع ٢:١٨٤.
(٦) والعوض هو: قد، والسين، وسوف، ولم، ولا، وليس. كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ المزمّل ٧٣: ٢٠.
(٧) ينظر: العلل في النحو ٢٨٨، ٢٨٩، واللباب ١:٢٢١ وفيه أنّ العوض من حذف اسمها، لا من تخفيفها. وينظر التذييل والتكميل ٥:١٦٠.
(٨) كذا في د والفيض ٢:٩٠٣، في أ و ب و ج: فإن.
(٩) كذا في د، وقد سقطت أ و ب و ج.
(١٠) هنا نهاية المسألة الخامسة وبداية المسألة السادسة عند فجال، وعلى ما ذكره ابن الطيب.
(١١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: من.
(١٢) في د: لجريان الصفة على غير من هي.
(١٣) عند فجال: ثم.
(١٤) في ب: سكنت.

حركاته وسكناته وفي إبهامه؛ لكونه محتملاً لزمني الحال والاستقبال[٤]، وتخصيصه بأحدهما بقرينة ، بأن[٥] هذه الأمور وإن وجدت في الاسم، ليست الموجبة[٦] لإعراب الاسم -وشرط القياس كون العلّة الموجبة للحكم في المقيس عليه- إنّما الموجب[٨] له -كما تقدّم- قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة ولا يميّزها إلاّ الإعراب -هذا هو الموجب لإعراب الاسم- تقول[٩]: «ما أحسن زيد» فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام[١٠]. وما ينكشف المراد إلاّ بالإعراب[١١].

فإن أردت الأول -وهو النفي- رفعت «زيداً» فاعل «أحسن» و «ما» نافيةٌ.

أو الثاني أي: التعجب نصبته مفعولاً به لـ«أحسن» وهو وفاعله خبرٌ عن «ما» التعجبيّة، وهي [أي: ما][١٢] مبتدأٌ.

أو الثالث -وهو الاستفهام- جررته على أنّه[١٣] مضافٌ إليه، و «ما» مبتدأٌ، و «أحسن» خبره.

فلابدّ أن تكون هذه العلّة تعاقب المعاني المفتقرة للإعراب على التركيب، هي الموجبة لإعراب المضارع؛ فإنّك تقول: «لا تأكل السمك وتشرب

---

(١) «ونسبهم إليه» ليست في د.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: التنوين. والنونان هما نون التوكيد والنسوة.

(٣) في أ و ب و ج: مشابهة الاسم.

(٤) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: احتماله المحمل لكونه محتملاً لزموا المحمل والاستقبال.

(٥) عند فجال: فإن.

(٦) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: الأمور الموجودة في الاسم الموجبة.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: إنما. وعند فجال: وإنّما.

(٨) في أ و ب و ج: الموجبة.

(٩) في أ و ج: بقول.

(١٠) قوله «هذا هو الموجب...والاستفهام» سقط من د. ينظر: المغني في النحو ١:١٩٦.

(١١) تراجع الإحالة (١٠١، ١٠٢ أ). وينظر: ١٢٦ أ.

(١٢) «أي» ليست في د. و«ما» زيادة يقتضيها السياق.

(١٣) في ج: لأنّه.

اللبنَ » **فيحتمل** [١٠٩د] التركيب **النهيعن كلٍّ منهما على انفراده** -الأولى: النهي عن كلٍّ مطلقاً انفرَدَ أو اجتمع[1]- **وعن الجمع بينهما** لا عن كلٍّ على انفراده[2]، **وعن الأوّل فقط**. **و**الجملة**الثانية مستأنفةٌ** إعراباً.

وفي نسخة: والثاني مستأنفٌ (٣)أي: الفعل الثاني مستأنفٌ (٤).

ولا يبيّن ذلكمع بقائه على أصل التركيب، فلا ينافي ما تقدّم،**إلاّالإعرابُ ،** **بأنْ جزم**(٥)**الثاني أيضاً**جزمكَ الأوّل في كلّ حال[6]**إن أردتالَأوّلَ** (٧): النهيَ عن كلٍّ.

وتنصبه بـ«أَنْ »مضمرةً وجوباً بعد الواو في جواب[8] النهي**إن أردتَ الثاني**: النهيَ عن الجمع.

وترفعه على الابتداء [١٠٤ب] للتجرّد[9]**إن أردتَ الثالثَ** تخصيصَ النهي بالأوّل.

---

(١) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: الأولى عن كلٍّ مطلقاً.
(٢) في د: بانفراده.
(٣) كذا عند فجال.
(٤) هذا السطر ليس في د.
(٥) في أ: بجزم. وهو تصحيف. وفي ج غير واضحة. وعند فجال: تجزم.
(٦) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: كما جزمت الأولى.
(٧) سقطت من أ و ب و ج.
(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وجوب.
(٩) العبارة في أ و ب و ج: وترفعه للتجريد. وفي د: ورفعه على الابتداء.

قال «ابن الأنباري»(١): **اختلفوا** أي: النحاةُ، **في التعليل بالعلّة القاصرة**(٢) التي لا تجاوز محل ّ النص لغيره(٣)؛ لكونها محلّ الحكم لوجوده(٤)، أو وصفه الخاصّ بها(٥) **فجوّزها قومٌ ولم يشترطوا التعدية** أي: المجاوزةَ لها(٦) عن معلولها، **في صحّتها** لحصول المقصود من ذلك التعليل.

وذلك أي: التعليلُ بالقاصرة، **كالعلّة في قولهم** أي: العربِ: **«ما جاءَتْ** (٧) **حاجتَك»**(٨) بنصب «حاجتك» [١٣٦أ] خبر «جاء»، **و**قولهم: **«عسى الغوير** - بضمّ المعجمة، وفتح الواو، وسكون التحتيّة- **أبؤساً»**(٩)، **فإنّ «جاءت»** في المثال الأوّل **و «عسى»** في الثاني **أُجريا مجرى «صار»** الفعلِ الناقص، **وجُعل لهما**(١٠) **اسمٌ مرفوعٌ وخبرٌ منصوبٌ**، وذلك الإجراء خاصّ بهذين المثالين، ولا يجوز **أن**

---

(١) لعلّ قوله هذا من كتابه «الفصول في معرفة الأصول»، لأنه ليس في الإغراب ولا لمع الأدلة ولا الإنصاف.

(٢) ذهب الشافعية وأكثر المتكلمين إلى الجواز، ومنعها الأحناف في غير المنصوصة. ينظر: المحصول ٥:٣١٢، والإبهاج ٣:١٤٣.

(٣) العبارة في د: التي لا تتجاوز ما علل بها لغيره.

(٤) زاد في الفيض ٢:٩٠٨: أو جزأه.

(٥) قوله «لكونها محلّ الحكم لوجوده أو وصفه الخاصّ بها» ليس في د.

(٦) في د: للعلة.

(٧) سقطت من أ و ب و ج.

(٨) ينظر: الكتاب ١:٥٠، ٥١، و٢:١٧٩، و٣:٢٤٨، والأصول في النحو ٢:٣٥١، والخصائص (فصل في الحمل على المعنى) ٢:٤١٥، ٤١٦، والمفصل ٢٦٣، وشرح الكافية الشافية ٥:٣٩١، وشرح الكافية للرضي ٤:١٨٧، وارتشاف الضرب ٣:١١٦٥، و٤:٢٠٤٠، والتذييل والتكميل ٤:١٦٣، ومغني اللبيب (مهما) ٤٣٦، و٤٩٦، و٥٨٩، وهمع الهوامع ٢:٧٠.

(٩) مرّ أنه مثلٌ يقال لمن يخبر بالشرّ ويتّهم به. وقيل هو من قبل الزباء. تنظر الإحالة إليه في الفرع الأول من كتاب السماع (٦٧ أ).

(١٠) العبارة في د: أجريا جري صار في أنّ لهما. وعليه انتصب فيها ما بعدها: اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً. وعند فجال مكان «وجعل»: فجعل.

يجريا(١) بالبناء للمفعول وللفاعل[٢] مجرى «صار» فيرفعان الاسم، وينصبان الخبر، في غير هذين الموضعين[٣].

الأولى: المثالين. وفرَّعَ عليه قوله: فلا يقال: «جاءَتْ خالتَكَ» [١٤٥ج] بالمعجمة واللام، أي: أختُ أمِّك. وفي أخرى بالمهملة والجيم كالأوّل(٤). أي: صارت. لفقد «ما» الاستفهامية[٥]، ولا: «جاء زيدٌ قائماً» أي: صار(٦)قائماً؛ لفقد[٧]كلٌّ «ما» في ذلك المثال.

وكذا (٨)مثلُ امتناع إجراء «جاء» مجرى «صار» في غير المثال الوارد عنهم، لا يجرى «عسى» مجرى «صار» في غير المثال السابق، فلا يقال: «عسى الغُوير أنعماً» بدلَ «أبؤساً»، ولا يقال: «عسى زيدٌ قائماً» إجراءِ: تنزيلِ «عسى» مجرىَ «صار» فيما تقدّم؛ لقصور الجواز(٩) على ما جاء عنهم.

وجعلُ «عسى» فيما ذُكر محمولاً على «صار» في العمل قولٌ، والجمهور أنّها على بابها، فعلُ رجاءٍ، وأنّ المنصوب قيل: خبر «يكون» مقدرةً. وقيل: خبر «يصير» يحذفونه.

(١) في د: يجري.
(٢) ليست في د.
(٣) كذا العبارة في د، وهي في أ و ب و ج مضطربة فيها تقديم ونقص، فقد جاءت كذلك: وذلك للبناء للمفعول [في أ: فرفوع] وللفاعل الإجراء خاص منه من المثالين، لايجوز أن يجرا [في ب: يجر] الاسفهامية مجرى [في ب: بمجرى] صار، فيرفعان الاسم وينصبان الخبر[في أ: الخير]، في هذين الموضعين.
(٤) كذا عند فجال: ما جاءت حالتك. قال ابن الطيب متعقباً نسخة «خالتك» ٢:٩٠٩: وهو تصحيف عندي بلا مرية؛ لأنّ المانع إنّما لزمهم من فقدِ «ما»النافية في أوّله، كما نبّهوا عليه. وقوله «بالمعجمة... كالأول» ليس في د.
(٥) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: المانع بجعل ما. وفي ب و ج: «يجعل» مكان «بجعل».
(٦) زاد عند فجال: زيد.
(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فقد.
(٨) عند فجال: وكذلك
(٩) «لقصور الجواز» في أ: لجواز لقصور الجواز. وفي ج: لجواز القصور الجواز.

وقيل: خبر «عسى» يحذفونه على الشذوذ. وصوّب «المغني»(١) أوّل هذه الأقوال(٢).

واستدل «ابن الأنباري» **على صحتها** أي: صحة(٣) علّة القاصرة، **بأنّها ساوت العلّةَ المتعدية في الإخالة** -بالمعجمة- **والمناسبة** بينها وبين الحكم، **وزادت عليها**: على المتعدية، **بظاهر النقل** فيما هي خاصةٌ به وقاصرةٌ عليه.

قال(٤) الأصوليون: والأصح جواز التعليل [بها. ومن فوائدها معرفة المناسبة وتقوية النصّ.

فإن لم يكن ذلك التعليل](٥) بالعلة القاصرة **علماً**: علامةً **للصحّة** للقياس، **فلا أقلّ من أن يكون**(٦) **علماً على الفساد** لإلحاق غير المنصوص عليه بالمنصوص.

وقال قومٌ من النحاة: **إنّها علّةٌ باطلةٌ؛ لأنّ العلّة** لكونها جامعةً من الأصل والفرع، **إنّما تراد للتعدية** أي: لتعدية حكم الأصل إلى الفرع، **وهذه العلّة** لقصورها على صاحبها(٧) **لا تعديةَ فيها** لغير ما هي له(٨)، **فإذا لم تكن**(٩) العلّة **متعديةً فلا فائدة لها؛ لأنّها لا فرع**(١٠) **لها** لقصورها وعدم تجاوزها عمّا هي له(١١)، **والحكمُ**(١٢) المعلّل بها **فيها**(١٣) **ثابتٌ بالنص لا بها**، فتصير(١) كالعبث.

---

(١) مغني اللبيب «عسى» ٢٠٣.
(٢) من قوله «لقصور الجواز على ما...» ليس في د.
(٣) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.
(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وقال.
(٥) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.
(٦) عند فجال: لا يكون. وقد سقطت «من» من أ و ب و ج. قال ابن الطيب ٢: ٩١١: قوله : (فلا أقل من أن لا يكون) أي: أنّه، أي: الأمر والشأن «لا يكون» بالنفي. وسقط في نسخٍ ، منها نسخة الشارح، والصواب إثباته؛ وكان كذلك لإلحاق غير المنصوص بالمنصوص.
(٧) «على صاحبها» سقطت من أ و ب و ج.
(٨) «لغير ما هي له» في أ و ب: كغيره. وفي ج: لغيره.
(٩) عند فجال: وإذا لم تكن. وفي أ و ب: فإذا لم يكن. وفي ج غير واضحة.
(١٠) في أ و ب و ج: مرفوع.
(١١) في د: عليه.
(١٢) عند فجال: فالحكم.
(١٣) سقطت من أ و ب و ج.

وأجيب: بأنّا لا نسلّم أنّها أي: العلّةَ، إنّما تُراد للتعدية لحكم الأصل فيها للفرع؛ فإنّ العلّة إنّما كانت علّةً لإخالتها ومناسبتها للحكم المعلّل بها، لا لتعديتها، والتعديةُ لازمةٌ[2] ذلك غالباً.

ولا نسلّم أيضاً عدم فائدتها أي: العلّةِ القاصرة؛ فإنّها تفيد الفرْقَ بين الحكم المنصوص الذي عُرف[3] معناه ويعبّر عنه بمعقول المعنى، فإذا وجد ذلك المعنى، وكان متعدياً[4] في غير المنصوص عليه[5] حُمِل عليه- والحكم الذي لا يُعرف [١٤٢ب] معناه، ويقال: السماعي، فلا يُقاس عليه؛ لعدم تعقّلِ معنى الحكم حتى ينظر أوجد في الغير أم لا[6]؟

وتفيد أي: العلّةُ القاصرة أنّه ممتنعٌ ردُّ غير المنصوص عليه إلى المنصوص [١٣٧أ] عليه.

[وتفيد أيضا أنّ الحكم ثبت في المنصوص عليه][7] قياساً بهذه العلّة

أي: جهْلِ[8] معنى المنصوص عليه، فلا يُعدّى حكمه عن محلّه.

انتهى كلام «ابن الأنباري».

وقال «ابن مالك» في «شرح التسهيل»[9] -كلاهما له[10]-: علّلوا

أي:

---

(١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فيصير.

(٢) في د: لازم.

(٣) في أ و ب و ج: لا يعرف. وفي ب الفاء مهملة.

(٤) «وكان متعدياً» ليس في د.

(٥) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٦) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٧) الزيادة من فجال.

(٨) في الفيض٢:٩١٣: ما جُهل.

(٩) شرح التسهيل ١:١٢٤. بتصرّف.

(١٠) زاد في أ و ب و ج: ويعدم [في ب: وبعدم] منتهاه فيه ومن تممه. في ب: ثمة. ولعلها: بلغ منتهاه فيه -أي: في التوسع في الشرح- ولم يتممه. وقد علّق ابن علاّن في كتاب السماع على شرح التسهيل (١٠٠أ).

النحاةُ، **سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه** (١)، كنون النسوة[٢] وضمير المتكلّم مع غيره، **بقولهم: لئلا تتوالى**[٣] **أربع حركات فيما هو ككلمةٍ واحدة »** – والفاعل (٤) كالجزء من فعله، ولذا فصَل (٥) [١١٠د] بينه وبين علامة إعرابه (٦) – **وهذه العلّة**[٧] **ضعيفةٌ؛ لأنّها قاصرةٌ** لا تعمّ جميع[٨] أفراد الماضي المسند لما ذُكر؛ **إذ لا يوجد**[٩] **إلّا في الثلاثيّ الصحيح، وبعض الخماسي كـ«انطلق»**، [١٤٦ج] **والكثير**[١٠] **لا يتوالى فيه ذلك** (١١)، بل ثلاثُ حركاتٍ **والسكون عام**[١٢] **انتهى**.

فمنع العلّةَ القاصرة[١٣] قلتُ: ما منعها، إنّما ضعفها[١٤] بعدم شمولها لأفراد المعلّل[١٥]، فقد وجد الحكم مع فقدها[١٦] فيما ذكره.

وأجاب البصريون عن ذلك: بأنّ التسكين لِما ذكروه، وحمُل ما فُقد فيه ذلك[١] عليه، وإن لم يوجد فيه العلّة طرداً للباب.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢:١٤٤، والتصريح ١:٥٠، وحاشية الصبان ١:١١٢، وحاشية الخضري ١:٣٤.

(٢) في د: كالنون.

(٣) في أ و ب و ج و س و م: يتوالى.

(٤) لعلها: فالفاعل.

(٥) أي: الفاعل.

(٦) في الأفعال الخمسة.

(٧) في أ و ب و ج: المسألة. وفي شرح التسهيل: التعليل.

(٨) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٩) في د: توجد. وزاد عند فجال: التوالي.

(١٠) في النسخ وحيدر والفيض ٢:٩١٣: وانكسِر وفي شرح التسهيل: لأنّ توالي الحركات إنّما كان يوجد في الصحيح من: فعَل وفعِل، وانفعل، وافتعل، وفعُل، لا في غيرها، ومعلوم أن غيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل.

(١١) أثبتها فجال من نصّ الاقتراح في أعلى الفيض ٢:٩١٣، ولم تثبتها في الإصباح.

(١٢) زاد عند فجال: في الجميع.

(١٣) قال أبو حيان في التذييل ٢:١٤٤: وقد ضعّف المصنّف هذا القول في الشرح بأنّ التعليل عام، والعلة قاصرة.

(١٤) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: ما منعها إلاّ بعدما أعلّها.

(١٥) في د: العلل.

(١٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: تعديها.

المسألة **الثامنة**

قال «ابن جني» **في «الخصائص»**[2]: **يجوز التعليل** للحكم النحوي **بعلتين**؛ لأنّ المعاني لا تتزاحم، ولأنّ العلّة معرّفة لا مؤثّرة؛ إذ هي تكون بعد الوقوع[3].

ومن أمثلة ذلك قولهم[4]: **«هؤلاء مسلميِّ»**: بكسر الميم الثانية، وقلب الواو ياءً، جمع مذكّرٍ سالمٌ مرفوعٌ مضافٌ للياء[5].

فإنّ أصله[6] بعد الإضافة **«مسلمُوْيَ»**[7] وحُذفت[8] النون للإضافة-

قُلبت الواو ياءً لأمرين، كلٌّ منهما موجبٌ للقلب:

أحدهما: اجتماع الواو والياء وسبق الأولى[9] عبّر غيره بدلَه بقوله: إحداهما- **بالسكون**[10].

والأمر **الآخر: ياء المتكلم أبداً**: ظرفٌ لقوله: **يكسر**[11] **الحرف الذي**

---

(١) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٢) الخصائص (باب في حكم المعلول بعلتين) ١:١٧٤.

(٣) ذهب جمهور الأصوليين إلى جواز ذلك، وخصّه ابن فورك والرازي في المنصوصة، وعكسهما ابن الحاجب، ومنعه أبو المعالي إمام الحرمين شرعاً مع تجويزه عقلاً. ينظر: المحصول (الفرق) ٥:٢٧١، والتحبير شرح التحرير ٧:٢٥٠، وحاشية العطار ٢:٢٨٦.

(٤) عند فجال: قولك.

(٥) ينظر: الكتاب (باب إضافة اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياء) ٣:٤١٤، والمقتضب (باب النسبة إلى التثنية والجمع) ٣:١٦٠، والأصول في النحو ٣:٦٨، وشرح الكافية للرضي ١:٩٩، والتصريح ١:٧٤٠، وهمع الهوامع ٢٩٧-٢٩٨.

(٦) عند فجال: الأصل.

(٧) في ب: بعد الإضافة جمع مذكر سالم مرفوع مضاف للياء مسلموي. وفي ج: جمع مذكر سالم مرفوع مضاف للياء فإن أصله بعد الإضافة. كلاهما مكرر.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: حذفت. دون واو.

(٩) زاد عند فجال وفي الخصائص: منهما. وفي أ و ب و ج: وسبقت الأولى.

(١٠) ينظر: شرح الملوكي ٤٩١، وشرح الشافية ٣:١٣٩.

(١١) في أ و ب و ج: بكسر.

قبلها، ما لم يكن ألفاً (١) فتبقى بحالها في غير لغة «هُذيل»(٢) **فوجب قلبُ الواو ياءً**، أيّ العلتين أردتَ **وإدغامُها**، أي: الياءِ المنقلبة **ليمكن كسرُ ما يليه**(٣)؛ إذ لولا الإدغام ما وجب(٤) الكسر.

ومن ذلك قولهم(٥) أي: العربِ ، **في «سي» من**(٦) **«لا سيّما»**: **أصله «سِوْيٌ»** أي: [بكسر] [السين] وبسكون(٧) الواو، بعدها(٨) تحتيّةٌ، **قُلبت الواو ياءً** قلبَ واو «مسلمويّ» **إن شئتَ** قلتَ : **لأنّها ساكنةٌ غير مدغمةٍ بعد كسرٍ** (٩)، كقلب واو «زْوَان» (١٠) لذلك.

وإن شئتَ قلتَ : **لأنّها ساكنةٌ قبل ياءٍ**، وإذا اجتمعت الواو والياء، وسُبقت إحداهما بالسكون قُلبت الواو ياءً ، كما مرّ آنفاً.

فهاتان علّتان لقلب واو «سيّ»، **إحداهما كعلّة قلب** واو **«ميزان»** – الأولى بوزان – **والأخرى كعلّة** قلب واو «طيّ» و«ليّ» بفتح أوّلهما، وتشديد الياء فيهما،

مصدري «طويت» و «لويت»(١١) – كذا – كذا، والأصل: «طوى» و «لوى»، بوزن

---

(١) في أ و ب و ج: يمكن اليا. وفي ب مكان «اليا»: «البناء». وفوق الياء في أ نقطة.

(٢) هذيل تقلب الألف ياء ثم تدغمها. ينظر: الكتاب ١:٤١٤، ونسبها سيبويه لناس من العرب. وشرح التسهيل ٣:٢٨٣، وارتشاف الضرب ٤:١٨٤٩، والمساعد ٣:٣٧٨ وفيهما أنّ عيسى بن عمر حكاها عن قريش. والتصريح ١:٧٤١، وهمع الهوامع ٤:٢٩٨.

(٣) عند فجال: تليه.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وجد.

(٥) الخصائص ١:١٧٧.

(٦) «في سي من» عند فجال: سيّ في.

(٧) الزيادة الأولى من الفيض ٢:٩١٦، والثانية من أ و ب و ج، وفيها: «وسكون» مكان «بسكون».

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وبعدها.

(٩) في د: كسرة.

(١٠) سقطت من ب. تنظر الإحالة إلى «موازن» (١٣٠أ، ١٣٤أ).

(١١) في أ و ب و ج: أطويت.

«رمى»(١).

و(٢)كلٌّ منهما [١٣٨أ] مؤثّرٌ(٣) للقلب.

وقال «ابن جني» في موضع آخر من «الخصائص»(٤): قد يكثر الشيء فيُسأل عن علّته.

وذاك(٥) كرفعٍ ونصبٍ للفاعل مثلاً في الأوّل، والمفعول(٦) كذلك في الثاني(٧). فيذهب قومٌ(٨) في تعليل ذلك إلى شيءٍ من التعليل، ويذهب(٩) آخرون إلى شيءٍ غيرِه. وهما وجهان متقابلان[10].

فيجب على [١٤٣ب] الناظر إذاً -إذا[11] هو رأى القولين[12]- تأمّلُ القولين والنظرُ في دليل كلٍّ[13] واعتقادُ أقواهما لقوّة مُدرَكه(١٤) أو لموافقته المنقولةَ، ورفْضُ الآخر[15] الذي لم يكن كذلك: تركُه، فإن تساويا في القوّة في المدرك والموافقة للمنقول،

---

(١) ينظر: الكتاب (باب ما تقلب الواو فيه ياء) ٤:٣٦٥، والمقتضب (باب المسائل في التصريف مما اعتلّ منه موضع العين) ١:٣٠٨، والأصول في النحو ٣:٣٨٧، والمنصف ٢:١٥، وشرح الملوكي ٤٦٦، والممتع ١:٣٣٤، و ٢:٥٧٣، وشرح الشافية ٣:١٣٩، والتصريح ٢:٧١٩.

(٢) زاد في أ و ب و ج: في.

(٣) عند فجال وفي الخصائص: مؤثرة.

(٤) الخصائص (باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع) ١:١٠٠. و «من الخصائص» سقطت من ب.

(٥) في أ و ب و ج: وذلك.

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وللمفعول. وعند فجال وفي الخصائص: كرفع الفاعل ونصب المفعول. تنظر الإحالة في علة رفع ونصب المفعول في المسألة الثانية (١٢٦ أ).

(٧) ليس في د هو والشرح قبله.

(٨) في ب و د: فذهب.

(٩) في ب و ج: ومذهب. وفي د: وذهب.

(١٠) «وهما وجهان متقابلان» كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(١١) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(١٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: التعليلين.

(١٣) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(١٤) مصدر ميمي من «أدرك».

(١٥) في أ و ب و ج: : الأخرى.

لم يُنكر اعتقادهما جميعاً فيجوز التعليل بكلٍّ كما تقدّم آنفاً. وجميعاً حالٌ من المضاف إليه لكون المضاف عاملاً فيه قبل الإضافة، فهو كقوله تعالى: [﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعًا﴾][(١)]

فقد يكون الحكم الواحد معلولاً حكمه[(٢)] **بعلتين** فيعلّل بكلٍّ منهما. **انتهى** كلام «ابن جني».

وقال «ابن الأنباري»[(٣)]: **اختلفوا** أي: النحاةُ، **في تعليل الحكم** النحوي **بعلتين فصاعداً**: حالٌ حُذف عاملها وصاحبها معاً[(٤)]. أي: فذهب[(٥)] صاعداً وزائداً عليهما.

فذهب قومٌ إلى أنّه لا يجوز[(٦)]؛ **لأنّ هذه العلّة** الاعتباريّةَ **مشبهةٌ بالعلّة العقليّة** الراجعة للعقل، **والعلّةُ العقليّة** -أظهروا المقامُ للإضمار لزيادة الإيضاح- **لا يثبت** [١٤٧ج] **الحكم معها إلاّ بعلّةٍ واحدةٍ**[(٧)]؛ لأنّها مؤثّرةٌ، ولا يكون أثرٌ واحدٌ لمؤثّرين، **فكذلك**: فكالعلّة العقليّة فيما لها[(٨)]، **ما كان مشابهاً لها**[(٩)] من هذه العلل المعتبرة[(١٠)] على سبيل المناسبة والاعتبار[(١١)] بعد الوقوع لحملها عليها.

---

(١) المائدة ٥ : ٤٨، ٥ ٠ وقد ذكر الآية خطأ: إليّ مرجعكم جميعاً. وفي يونس١٠ : ٤﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗاۖ﴾، والزيادة من د.

(٢) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٣) لمع الأدلة (الفصل التاسع عشر في جواز تعليل الحكم بعلتين فصاعداً) ١١٧.

(٤) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: يذهب.

(٦) في أ و ب و ج: أنها لا تجوز.

(٧) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ذكر.

(٩) «مشابهاً لها» في ج و س: مشابهاً بها. وعند فجال وفي لمع الأدلة: مشبهاً بها.

(١٠) كذا في د، وفي أ المتعيرة. وفي ب المتغيّرة. وفي ج غير واضحة.

(١١) في د: والاختبار.

وذهب قومٌ [1] آخرون إلى الجواز؛ لأنّها معرّفةٌ لا مؤثّرةٌ، وذلك التعدد للتعليل مثل أن يدلّ على كون الفاعل ينزل [2] منزلةَ الجزء من الفعل، حتى وجب تسكين آخره عند اتصاله بضمير الرفع المتحرّك به؛ دفعاً لتوالي أربع حركاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة، كما مرّ بما فيه(٣)، بعلل(٤): متعلّق(٥) بـ«يدل:

أحدها(٦): كونه يُسكّن له(٧) للفاعل، لام الفعل في نحو «ضربتُ» من كلّ متصل بالضمير المرفوع المتحرّك.

والثاني: كونه يمتنع العطف عليه إذا كان [١١١د] ضميراً (٨) متّصلاً قبل توكيده، أو الفصل بينه وبين المعطوف بفاصلٍ ما.

وثالثها: وقوع الإعراب –وهو النون– بعده أي: بعد الفاعل، في الأمثلة الخمسة، وهذا صريحٌ منه في اختيار أنّ الإعراب لفظيٌّ. ومن جعله معنوياً قدّر علامة الإعراب.(٩) وكونها خمسةً باعتبار الظاهر كما تقرّر(١٠) في محلّه، وإلاّ فهي سبعةٌ.

ورابعها: اتصال تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً. في هذا التعليل

والدلالة على الجزئية ما لا يخفى(١).

---

(١) سقطت من أ و ب و ج.

(٢) في أ و ب و ج وحيدر: منزلاً.

(٣) في الفيض ٢:٩١٨: له إيماءٌ إليه.

(٤) ينظر: العلل ٨٣، أسرار العربية ٨٩، والإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة: ١١) ١:٧٩، و ٧٣ ط جودة مبروك، واللباب ١:١٤٩، والأشباه والنظائر ٢:١٥٩.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: يتعلق.

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: أحدهما.

(٧) ليست عند فجال.

(٨) سقطت من أ و ب و ج.

(٩) كونه معنوياً ظاهر قول سيبويه، وهو الذي اختاره الأعلم والجزولي وابن عصفور وغيرهم، وذهب الفارسي وابن خروف وابن مالك –ونسبه للمحققين- إلى أنه لفظي. ينظر: الكتاب (باب مجرى أواخر الكلم من العربية) ١:١٣، والمقدمة الجزولية ٧، وشرح التسهيل ١:٣٣، وارتشاف الضرب ٢:٨٣٣ وتقريب المقرّب ٤٣، والتذييل والتكميل ١:١١٥، والمساعد ١:١٩، وهمع الهوامع ١:٤٠، والأشباه والنظائر (الإعراب) ١:١٥٨.

(١٠) في ب و ج: تقدر.

وقولهم في النسب إلى[2] «كُنتُ» الفعل ومرفوعه[3]: «كُنْتِيّ»[4] ولو كان ليس جزءاً لَنُسب[5] لا[6]، كالنسبة لعبد القيس[7].

وقولهم: «حَبَّذا» بالتركيب للفاعل مع الفعل؛ لأنّه شأن الجزء وقولهم شذوذاً: «لا أُحَيْبِذُه»[8] فصغّره لكونه[9] صار كالكلمة الواحدة. وفسّر «لا أحيبذه» بقوله: أي[10] لا أقول[11] «حبذا».

ومن صغّره[12] رأى [١٣٩/أ] المجموعَ[1] جعل اسماً واحداً فعومل معاملته[2].

---

(١) «والدلالة على الجزئية ما لا يخفى» كذا في د، وقد سقط من أ و ب و ج.

(٢) زاد في أ و ب و ج: جملة. وقد كتبت في أ و ب مهملة، وفي ج غير واضحة.

(٣) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: المركّبة من الفعل والفاعل ومرفوعه. ولعلها أو مرفوعه على اعتبار كان ناقصة.

(٤) في أ و ب و ج: كنفي. وهو تحريف. والكنتي هو الشيخ الكبير. ينظر: الأصول في النحو ٣:٧٠، وشرح الكافية الشافية ٤:١٩٥٣، وشرح الكافية للرضي ٣:٥٦، وارتشاف الضرب ٢:٦٠٠، والمساعد ٣:٣٥٢، وهمع الهوامع ٦:١٥٦.

(٥) في أ و ب و ج: النسب. وفي د: نُسب. ولعل ما أثبته هو صواب أ و ب و ج. وفي الفيض ٢:٩٢٠: لاقتصروا فيه على النسب.

(٦) أي: للفعل «كان».

(٧) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: كالنسب لعبد المقيس. والنسب إليه ابن عبقسي، وهو نحت سماعي. ينظر: المقتضب ٣:١٤٣، والعلل في النحو ٣٣٦، واللباب ٢:١٥٧، وارتشاف الضرب ٢:٦٠٣، والمزهر ١:٤٨٤، وتاج العروس مادة (قيس).

(٨) كذا في اللباب ١:١٥١. قال العكبري في (باب حبذا) ١:١٨٩: كقولهم: «ما أحيبذه» فصغروه تصغير المفرد. وفي ب: أحيبذا. وعند فجال وفي لمع الأدلة: لا أحبذه. قال ابن الطيب ١:٩٢١: قوله: «لا أحبذه» هو بضم الهمزة، وفتح الحاء المهملة، وكسر الموحّدة المشدّدة، لأنه مضارع، كأنهم ركبوا «حبّذا» وجعلوها وفاعلها كاللفظ الواحد، فبنوا منها فعلاً مستقلاً، فقالوا: «حبّذه» كـ «عظّمه» أي قال له: حبّذا ولا أحبّذه. أي: لا أقول له ذلك. كما فسّره به. وقال ابن يعيش في شرح المفصل: ١:١٤١: وقولهم: «لا يحبّذه» كأنّهم اشتقوا فعلاً من لفظ الجملة، كقولهم: «حَمْدَلَ» في حكاية «الحمد لله»، و«سَبْحَلَ» في حكاية «سبحان الله»

(٩) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: مصغرة لكونها.

(١٠) سقطت من أ و ب و ج.

(١١) زاد عند فجال: له.

(١٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: صغر.

وقولهم في «فحصتُ»: «فحصْطُ» بالإبدال لتاء الفاعل طاءً لتُجانس الطاء[3] الصاد، التي هي عين الفعل، في الإطباق هو ضدّ الانفتاح- وهذا الإبدال المذكور[4] إنّما يكون في كلمة لا في كلمتين(٥) لوجوده فيما ذُكر دليلُ تنزيل الفاعل من فعله[6] منزلةَ جزئه.

فهذه العلل الحاضرة ذهناً المساقة عدداً ثمانِ عللٍ، فتعددت العلل، وجاز التعليل بكلٍّ. وذلك المدَّعى(٧).

واستدلّ على جواز ذلك أي: التعليل بالعلل المتعددة، بأنّ هذه العلّةَ النحويّة ليست موجبةً للحكم لتأخّرها[8] عنه تارةً لاعتبار النحاة لها(٩)، وإنّما هي أمارةٌ عليه ومناسبةٌ له، ودلالةٌ على الحكم لما بينهما من المناسبة، وكما[10] يجوز [١٤٤ب] أن يستدلّ -بالبناء للمفعول-[11] على الحكم النحويّ بأنواعٍ من الأمارات: بفتح الهمزة، العلامات، والدّلالات: جمع «دلالة»[12] بتثليث الدال. والدلالة: كون الشيء [١٤٥أ] بحيث يلزم من العلم به العلمُ بشيءٍ آخرَ.

---

(١) «أن المجموع» كذا في د، وفي أ و ب و ج: أي في المجموع. قال ابن الطيب: وقوله [أي: ابن علان]: «ومن صغّره رأى أنّ المجموع جُعل اسماً واحداً، فعومل معاملته» مما يقتضي منه العجب العُجاب، ويشهد له بالتقدّم في ميدان التخمين والحدْس، دون تحقيق من جال في حلبة التحقيق وجاب..

(٢) العبارة في د: جعل اسماً فعومل معاملة الأسماء.

(٣) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٤) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٥) الإبدال في «فعلتُ» إذا كان قبل التاء صادٌ والصاد ساكنة،شاذٌّ، وهي لغة لناس من بني تميم. ينظر: الكتاب (باب حروف الإبدال) ٤:٢٤٠، والأصول في النحو ٣:٢٧٢، وسرّ صناعة الإعراب ١:٢٢٠، ٢٢٦، والممتع ١:٣٦١، وشرح الشافية ٣:٢٢٦.

(٦) في د: الفعل.

(٧) أي: وذلك هو المدعى.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: له آخرها. و«تارةً لاعتبار النحاة لها» ليس في د.

(٩) في الفيض: لتأخّرها عن الحكم.

(١٠) كذا في لمع الأدلة، وعند فجال: فكما. و«يجوز» في د: جوّز.

(١١) ما بين معترضتين من د، ليس في أ و ب و ج.

(١٢) «جمع دلالة» كذا في د، وليس في أ و ب و ج.

فكذلك يجوز أن يستدل عليه بأنواعٍ[1] من العِلل فلا الدليلُ العمليّ بتعدد الأدلّة في الضمير المرفوع مع فعله والقياس[2] من قياس المساوي[3].

وأجيب: بأنّه أي: الشأنَ، **إن كان المعنى** أي: معنى «ليست موجبةً» **أنّها** أي: العلّةَ النحويّةَ، **ليست موجبةً كالعِلل العقليّة** -تشبيه للمنفي- **كالتحرك**[4] **لا يُعلّل إلاّ بالحركة**، فإنّها الموجبة له، فإذا فُقدت فُقد، **والعالِميّة** كونه عالماً[5]، **لا يُعلّل**[6] **إلاّ بالعلم**، فقام العلم بموصوفها، **فمسلّم** عدم [١٤٨ج] إيجابها[7]، **وإن كان المعنى أنّها غير مؤثّرةٍ بعد الوضع** ظرفٌ مستقرٍ حال من المعلّل له-[8] [كيلا يلزم تحصيل الحاصل على **الإطلاق** الشامل للإيجاب وغيره، **فممنوعٌ** من قائله، **فإنّها** أي: العللَ النحويّة، **بعد الوضع** ظرفٌ لقوله][9] **بمنزلة العلل العقليّة** في التأثير[10]، **[فينبغي أن تجري مجراها]**[11]. **انتهى.**

---

(١) «من الامارات...بأنواع» سقط من ب.

(٢) أي: الذي ذكره المصنف. في أ و ج و د: والقياسي.

(٣) مكان «المساوي» في د: الأعلى على الأدنى.

(٤) في أ و ب و ج: المتحرك.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: علماً.

(٦) عند فجال وفي لمع الأدلة: لا تعلل.

(٧) كذا في ب، وفي أ و ج: إلجائها. وفي د: فسلّم ذلك.

(٨) ما بين معترضتين ليس في د.

(٩) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(١٠) في د: البابين.

(١١) الزيادة من فجال.

المسألة **التاسعة**

يجوز تعليل حكمين بعلّةٍ واحدة (١)، عكس[٢] ما قبله.

قال «ابن جني» **في «الخصائص»**(٣)**سواءٌ** في جواز ذلك **لم يتضادا** بأن يُختار[٤]اجتماعهما. وهمزة التسوية مقدّرةٌ بدليل: **أم تضادا** بأن امتنع[٥] ذلك.

كقولهم: **«مررتُ بزيدٍ» فإنّه** أي: هذا التركيبَ **يُستدل به على أنّ الجارّ معدودٌ من جملة الفعل. وجه**(٦)**الدّلالة** للمذكور[٧]**منه أنّ الباء** المعدّيةَ **فيه معاقبةٌ لهمزة النقل** للقاصر، كـ«كرُم» إلى المتعدي كـ«أكرم» وكما **في**(٨) **«مررتُ زيداً»**، فالمقوّيةَ جزءٌ من الفعل. كما قال: **فكما أنّ همزة «أفعل»** المذكورةَ **موضوعةٌ فيه** جزءٌ من بنيته، **كائنة**[٩] **من جملته** لأنّها من حروف هجائه، **فكذا**(١٠) يُعدُّ من أجزاء الفعل، **ما عاقبها من حروف الجرّ** للعلّة الجامعة -وهي التعدية- [**ينبغي أن يعدّ من جملته لمعاقبته ما هو من جملته**](١١).

ويستدل به(١٢): بالتركيب المذكور، **على** حكمٍ آخرَ **ضدّ ذلك** وخلافه، **وهو أنّ الجارّ جارٍ مجرى** -بضم الميم وسكون الجيم، مصدرٌ ميميٌ (١)- أي: جريانَ **بعض**

---

(١) وهو ما عليه جمهور الأصوليين، ولم يخالف في ذلك إلا شرذمة كما قال السبكي. ينظر: المحصول ٥:٣٢٠، والإبهاج ٣:١٥٤، والتحبير شرح التحرير ٧:٣٢٦٠.

(٢) في د: هو عكس.

(٣) الخصائص (باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع) ١:١٠٦. وعبارته في الخصائص: واعلم أن اللفظ قد يرد شيءٌ منه فيجوز جوازاً صحيحاًأن يستدل به على أمرٍ ما، وأن يستدلّ به على ضدّه البتة. وذلك نحو: مررت بزيد...

(٤) في د: امتنع.

(٥) «بأن امتنع» في د: فيمتنع. وقوله «وهمزة التسوية مقدّرة بدليل» ليس في د.

(٦) عند فجال: ووجه.

(٧) كذا في ب، وفي أ و ج: المذكور. وفي د: المذكورة منه.

(٨) زاد عند فجال وفي الخصائص: نحو.

(٩) في أ و ب و ج: كانت.

(١٠) عند فجال وفي الخصائص: فكذلك.

(١١) الزيادة من فجال.

(١٢) زاد عند فجال: أيضاً.

بعض ما جرّه، فلا يكون جزءاً من الفعل، بدليل أنّه لا يفصل بينهما بين الجارّ ومجروره، كما هو شأن جزء الكلمة.

فهذان تقديران مختلفان[2] الأوّل تقديره كجزء الفعل، والثاني [١٤٠أ] كجزء المجرور، مختلفان كما ترى، مقبولان في القياس لوضوح أمرهما، متقبلان -بصيغة المفعول من «التقبّل»[3]- بالبشر: بضم فسكون(٤)، طلاقة الوجه، وشراحة النفس[5]، والإيناس: كنايةٌ عن قبوله.

وقال في موضعٍ آخر (٦) بابٌ أي: هذا بابٌ. أو: بابٌ [١١٢د] في كون الشيء سبباً لشيئين. وابتدئ بالنكرة على الثاني لكونه في مقام التقسيم، والظرفُ في محلّ[7] الصفة. أو خبرٌ بعد خبرٍ.

في أنّ سبب الحكم قد يكون سبباً لضدّه على وجه اعتبارٍ[8] آخر، ونظرٍ مغايرٍ للأوّل.

هذا بابٌ ظاهره التدافع ولا تدافعَ[9] حقيقةً؛ لاختلاف الجهة- وهو أي: هذا الباب، مع استغرابه(١٠) في[11] كلام العرب صحيحٌ لاختلاف الاعتبار واقعٌ:

---

(١) قال ابن الطيب ٢:٩٢٥ هو بفتح الميم، مصدرٌ ميميٌ لـ«جرى» الثلاثي؛ لأنّ عامله «جار» الثلاثي. فضبط الشارح له بضم الميم دائماً مما لا معنى له.

(٢) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٣) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: مستقبلان بصيغة التقبل. عند فجال: متلقيان. قال ابن الطيب ٢:٩٢٦: وفي الشرح: إنّهما متقبّلان من «التقبيل» وهو بعيدٌ لأنّ الأكثر في مثل هذا التركيب التلقي لا التقبل.

(٤) قال ابن الطيب ٢:٩٢٦ وضبط «البشر» بضم الموحدة غلطٌ واضحٌ، بل هو بكسر الموحدة وسكون الشين، كما في الأمهات التي لا تحصر.

(٥) «وشراحة النفس» ليست في د.

(٦) الخصائص ٣:٥١.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: حكم. وقوله بعده «أو خبر بعد خبر» ليس في د.

(٨) ليست في د.

(٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: والاندفاع.

(١٠) في النسخ وحيدر وإستانبول وبعض نسخ الخصائص: استقرائه. وهو تحريف. وزاد في د: سبعة. ولعلها: وسعته.

(١١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: من.

موجودٌ. **وذلك**(١) **كقولهم: «القَوَد»**(٢) **فالحركة في مثله**(٣) من عينٍ للأجوف(٤) مع فتح ما قبله، **للاعتلال**(٥) **بقلب الواو ألفاً**، كما في قلب واو «قَوَل» ألفاً في(٦) «قال»: **لتحرّكها وانفتاح ما قبلها لكنّهم شبّهوا حركة العين اللائقة** –وفي نسخة: التابعة(٧)– **لها بحرف اللين التابع لها، فكأنّ «فَعَلاً»** المحرّك العين **«فَعَالٌ»** فمنع ذلك الإعلالَ تنزيلاً لحركتها منزلة(٨) حرف لينٍ **فكما صحّ** واو **نحو** **«جوابٍ»** وياء نحو **«هُيَامٍ»** لوجود حرف اللين(٩)، [١٤٥ب] **صحّ باب** **«القَوَد» و«الغَيَب» ونحوه** مما

جاء غيرَ معتلٍ في كلامهم(١٠)؛ لتنزيل الحركة(١١) فيه منزلةَ اللين. **فأنت** أيّها الصالح للخطاب– **ترى حركة العين التي هي سبب الإعلال** أي: حروفه(١٢) فيما أُعلّ من

---

(١) في أ و ب و ج: ذلك. دون واو.

(٢) جاءت القَوَد والحَيَد والخَوَنة والحَوَكة شاذةً صحيحةً تنبيهاً على أصل الباب. ينظر: الكتاب (باب ما جاء في أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لا زيادة فيه) ٤:٣٥٨، و (باب التضعيف) ٤:٤٢٠، والمقتضب ١:٢٥٢، ٣٠٧، ٣٣٦، ٢:١٩٢، والأصول في النحو ٣:٢٥٣، ٣١٨، ٤٠٦، والمنصف ١:٣٣٤، والخصائص ١:١٤٨، ٢:٣٢١، ٣٤٩، وسر صناعة الإعراب ٢:٦٦٨، وشرح الملوكي ٢٢٣، والممتع ٢:٤٦٥، وشرح الشافية ٣:٩٥، ١٠٣.

(٣) «فالحركة في مثله» كذا في النسخ. وفي الفيض ٢:٩٢٧: بالحركة. وعند فجال: و«الحَوَكة» فإنّ القاعدة في مثله. وفي الخصائص: والحَوَكة. ينظر: المنصف (هذا باب ما قيس من المعتل ولم يجئ مثاله إلا من الصحيح) ٢:٣٠٠.

(٤) في د: من غير الأجوف.

(٥) في أ: للإعتال. وسقطت من د. وعند فجال: الإعلال. و«بقلب» في د: تقلب.

(٦) «ألفاً في» في أ و ج: العاني. وليست في د.

(٧) كذا عند فجال وفي الخصائص. وما بين معترضتين ليس في د.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب: من له. في ج: قوله. وقوله «فمنع ذلك الإعلال» ليس في د.

(٩) «لوجود حرف الين» ليس في د. ينظر: الكتاب (باب أتمّ فيه الاسم) ٤:٣٥٤، والأصول في النحو ٣:٢٨٧، والخصائص ١:١٥٨، ٣٥٠، وشرح الشافية ٣:١٦٥، والتصريح ٢:٧٢٤.

(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: كلامه. و«غير معتل» في د: كذلك صحيحاً.

(١١) كذا في الفيض ٢:٩٣٠، وفي أ و ب و ج: حركة. وقوله «لتنزيل الحركة فيه منزلة اللين» ليس في د.

(١٢) «أي حروفه» ليست في د.

الأجوف -وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله- **صارت على وجه آخر،** هو تنزيلها منزلة حرف اللين[(1)] **سبب** (2) **التصحيح** للفعل.

وهذا مذهب : طريق (3)، **غريب المأخذ**: كون الشيء سبباً للشيء (4) ولضده.

ونحوه(5) التنزيل، جعله الله تعالى سبباً [١٤٩ج] لنور(6) قلب المؤمن ولظلام (7) قلب الكافر. (8) والله على كل شيء قدير. (9)

---

(١) في د: المدّ.

(٢) في ب: بسبب.

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ظريف.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لشيء.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ونحو.

(٦) في أ و ج: لفوز.

(٧) كذا في د، وفي أ و ج: والكلام.وفي ب: وظلام.

(٨) قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٨٢﴾ ﴾ الإسراء ١٧: ٨٢.

(٩) زاد عند فجال: انتهى.

المسألة العاشرة

في دور العلّة

وتسمّيه الأصوليون الدوران[1].

قال «ابن جني» في «الخصائص»[2]: هذا نوعٌ من العلّة طريفٌ[3].

ذهب[4] «المبرّد» في وجوب إسكان لام نحو: «ضربتُ» من كلّ فعلٍ ماضٍ اتصل به ضمير رفعٍ متحرّكٍ، إلى أنّه لحركة ما بعده من الضمير، فوجب إسكان الآخر لئلا يتوالى أربع حركاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة.

وتقدّم قصور هذه العلّة على بعض أفراد الماضي[5].

وذهب «المبرّد» أيضاً في حركة الضمير من ذلك نحو: «ضربتُ»[6] إلى أنّها لسكون ما قبله، فلو سكّن الضمير أيضاً لتوالى الساكنان على غير حدّه[7].

---

(١) كذا في د، وقد سقطت من أ وب و ج. وهو عند الأصوليين من مسالك العلّة كما سيأتي في كلام محقّق الخصائص، والدوران عند الأصوليين: أن يحدث الحكم بحدوث وصف، وينعدم بعدمه. وهو يفيد الظنّ في العليّة عند الجمهور، وقيل القطعية، وعليه بعض المعتزلة، ولا يفيد شيئاً عند أكثر الأحناف والمعتزلة. وهو معنى قول الأصوليين: الحكم دائر مع علّته وجوداً وعدماً. أي: حيث وُجدت العلة وُجد الحكم، وحيث فُقدت فُقد. ومسألتنا في فساد الاعتلال، لا في الدوران. ينظر في الدوران: المحصول ٥:٢٠٧، والإبهاج ٣:٧٢، والتحبير شرح التحرير ٧:٣٤٣٧. قال محقّق الخصائص: يريد بدور الاعتلال أن يعلل الشيء بعلّة معللة بذلك الشيء. والدور بين شيئين توقّف كلّ منهما على الآخر. وهذا من مصطلحات المتكلّمين، ولهم فيه تقاسيم وبحوث. وليس الدور في هذا المقام هو الدوران كما ذهب إليه شارحا الاقتراح ابن الطيب وابن علاّن، فإنّ الدوران هو حدوث الحكم بحدوث العلّة، وانعدامه بعدمها، كما في حرمة النبيذ دور مع الإسكار وجوداً وعدماً، والدوران من مسالك العلّة، والدور أدنى إلى أن يكون من قوادحها.

(٢) الخصائص (باب في دور الاعتلال) ١:١٨٣.

(٣) في أ و ب و ج والخصائص: طريف.

(٤) في أ و ب و ج: وذهب.

(٥) العبارة في د: وتقدّم ما في هذا التعليل من أنّه لا يشمل جميع أبواب الماضي. ينظر آخر المسألة السابعة.

(٦) ينظر تعليله عند ابن يعيش، شرح المفصل ٣:٨٦، والعكبري، اللباب ١:٤٨١، ولكل من ابن يعيش والعكبري والمبرّد تعليل مخالف للآخر.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: حدهما. و«أيضاً» ليست في د.

فقلّ لهذا -وهو سكون آخر الماضي- بهذا وهو دفع توالي أربع حركاتٍ ، ثم دار، فقلّ لهذا [-وهو حركة الضمير- بهذا][1] وهو سكون[2] آخر الماضي.

قال «ابن جني»: وهو نظير ما أجازه «سيبويهِ»[3] في نصب[4] «الوجه» من قولك: «الحسنَ الوجهَ» فإنّه[5] : أي «سيبويه» جعله أي : «الحسن الوجهَ»، تشبيهاً بـ«الضارب الرجلَ» مع أنّه[6] جرَّ «الرجل» في ذلك المثال[7]، تشبيهاً بـ«الحسن الوجهِ» جرّ «الوجه»[8].

قال «ابن جني»: إلاّ أنّ مسألة «سيبويه» المذكورةَ أقوى من مسألة «المبرّد» لاختلاف العلّة لكلٍّ من النصب والجر، ولا كذلك في مسألة «المبرّد»؛ لأنّ الشيء لا يكون علّةً لنفسه[9]، وذلك لازم لقول «المبرّد»، فإذا[10] لم يكن كذلك أي: الشيءُ علّةً لنفسه، كان الشيء من أن يكون علّةَ علّته أبعدَ . ففيه تضعيفٌ لما سلكه «المبرّد» في تعليله [١٤١أ] لما ذكره.

---

(١) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.
(٢) في د: إسكان.
(٣) ينظر: الكتاب ١:٢٠١.
(٤) كذا في س وم وإستانبول، وعند فجال وفي الخصائص: جر.
(٥) عند فجال: وأنه.
(٦) كذا في ل، وعند فجال: أن.
(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المقال.
(٨) فصّل ابن جني القول في مسألة سيبويه في الخصائص ١:٣٠٣. تنظر المسألة الرابعة من هذا الكتاب في الفصل الأول.
(٩) عند فجال : نفسه .
(١٠) عند فجال: وإذا.

المسألة **الحادية عشرة**

في تعارض العِلَل

تقدّم تضادّ المعلول(1) في «التاسعة».

قال «ابن جني» **في «الخصائص»**[2]: **هي**[3] **ضربان:**

أحدهما حكمٌ واحدٌ يتجاذبه علّتان فأكثر: أي: يجذبه بقوّةٍ كلٌّ إليه[4].

والضرب الآخر: حكمان في شيءٍ واحدٍ مختلفان دعت إليهما أي: الحكمين، **علتان مختلفتان** فأعملتا، وثبت الحكمان المعلّل كلٌّ بعلّته[5].

فالأوّل وهو حكمٌ واحدٌ تجاذبه علّتان **ذُكر** -بالبناء للمجهول- **في التعليل بعلتين**[6]، ومثّل له بـ«مسلميّ» بتشديد الياء رفعاً.

والثاني وهو حكمان في شيءٍ دعت لهما علّتان- **كإعمال أهل الحجاز** -وهو مكةُ والمدينة والطائف[7] ومخاليفها- **«ما»** النافية عملَ «ليس» هذا حكمٌ أوّلُ.

وإهمالِ بني تميم القبيلة المعروفة **لها**[8]، حتى اكتفى شاعرهم بذلك عن الانتساب إليها في قوله: [من الكامل]

ومهفهفِ الأعطاف قلتُ له: انتسب فأجاب: ما قتلُ المحبّ حرامُ [9]

[146ب] برفع «حرام» وإهمالُ «ما» الحكم الثاني.

فالأوّلون: الحجازيون **لمّا رأوها**: وجدوها حرفاً **داخلاً**.

---

(1) في د: العلة.

(2) الخصائص 1:166.

(3) عند فجال: هو.

(4) العبارة في د: أي: جذبه كل منهما إليه فأكثر.

(5) في د: كل بواحدة منهما.

(6) في أ و ب و ج: بالعلتين. تنظر المسألة الثامنة.

(7) زاد في د: واليمامة. وقوله «ما النافية عمل ليس» سقط منها.

(8) تنظر الإحالة في الفرع الرابع من كتاب السماع.

(9) سبق ذكره في التنبيه الثاني من المقدمات.

وفي نسخة: داخلةً (١) أي: كلمةً داخلةً. وفي نسخة **على المبتدأ والخبر دخولَ «ليس» عليهما** مثل (٢) دخولِ [ليس] عليهما في نفي مضمون الجملة، **ونافيةً للحال نفيَها** أي: «ليس» **إياها** للحال(٣)، **أجروها** أي: «ما»، **في الرفع والنصب مُجراها**(٤): «ليس» [١٥٠ج] لكمال الشبه.

والآخرون أي: التميميون **لمّا رأوها** صالحةً للدخول على كلٍّ من الاسم والفعل(٥) **حرفاً داخلاً بمعناه** -وهو النفي- **على الجملة المستقلّة بنفسها**(٦)، **و**صالحةً للدخول(٧) على كلٍّ من [١١٣د] الاسم والفعل، كـ«هل» حيث لم يكن في خبرها فعلٌ(٨) **مباشِرةً لكلّ واحدٍ من جزأيها**(٩): جزء الجملة -وهو الاسم والفعل- **أجروها** أي: «ما» **مُجرى «هل»** في الإهمال؛ لأنّ أصل ما لا يختص بقبيلٍ أن لا يعمل فيه، وهذا منه.

ولذلك المذكورِ **كانت**(١٠) أي: لغةُ «تميم»، **عند «سيبويه» أقوى قياساً من لغة** أهل **الحجاز** لما ذُكر(١١) وإن كانت لغة أهل الحجاز أفصحَ وبها جاء التنزيل. إلاّ أنّ تلك أقوى من حيث المدرك(١٢).

---

(١) كذا عند فجال وفي الخصائص.

(٢) في أ و ب و ج: مثلا.

(٣) في أ و ب و ج: والحال. ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٤) في أ و ب و ج: مجرى.

(٥) قوله حرفاً داخلاً ...من الاسم والفعل» سقط من د.

(٦) في أ و ب و ج: نفسها.

(٧) العبارة في د مضطربة وفيها سقط: بنفسها أجروها مجرى ليس لأنّ ذلك شأنها وآخرون لما رأوها صالحة للدخول.

(٨) «حيث لم يكن في خبرها فعل» ليس في د.

(٩) في أ و ج ود وحيدر وإستانبول: جزئها.

(١٠) «وهذا منه» كذا في د، وليس في أ و ب و ج. وتمام العبارة في د: وهذا منه ولهذا كان.

(١١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: مدركاً.

(١٢) «إلاّ أنّ تلك أقوى من حيث المدرك» كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

وكذلك الحكمين المعلّل كلٌّ منهما[1] بعلّةٍ **«ليتما» من ألغاها** لاتصال «ما» بها، **ألحقها بأخواتها** طرداً للباب، **ومن أعملها** لبقاء اختصاصها بالاسم معرباً[2]، **ألحقها بحروف الجرّ إذا دخلت عليها «ما»**[3]. الأَوْلى: لحقتها.

وليس كلّ جارٍّ يعمل عند لحاق «ما» له، بل هو أقسامٌ:

منه[4] ما يجب إلغاؤه كـ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[5].

ومنه ما يجوز إعماله وإلغاؤه كما في: [من الطويل]

.... كما الناسُ مجرومٌ عليه وجارمُ[6]

وفرّق القائلُ[7] بإعمالها **بينها وبين أخواتها** بما أشرنا إليه من بقاء[8] اختصاصها بالاسم حينئذٍ، بخلافهنّ فيدخلنَ على الفعل نحو: ﴿ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ﴾[9]، **بأنّها أشبه بالفعل** من أخواتها **في الإفراد وعدد الحروف**؛ لأنّ «ليت» بوزن «ليس» [142أ] وعدد حروفها، بخلاف باقي[10] حروف الباب، فليست كذلك[11]، فكانت «ليت» أقوى حروف

---

(1) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(2) «لبقاء اختصاصها بالاسم معرباً» ليس في د.

(3) ينظر: مغني اللبيب (ليت) 376.

(4) كذا في د هي ونظيرتها التي بعدها، وليستا في أ و ب و ج.

(5) من قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ۝٢ ﴾ الحجر: 15: 2.

(6) صدره: وننصر مولانا ونعلم أنّه. وهو لعمرو بن برّاقة الهمداني، ويروى: «مظلوم عليه وظالم». والشاهد أنه روي بجرّ «الناس» على أنّ «ما» زائدة، وبرفعها على أنّ «ما» كافّة. وهو في شرح التسهيل 3: 171، وشرح الكافية الشافية 2: 817، رقم: 455، والمقاصد النحوية 2: 484، رقم: 594، والتصريح 1: 666، رقم: 500، وهمع الهوامع 4: 231، رقم: 1159، وشرح أبيات مغني اللبيب 2: 57، رقم 94:، وحاشية الخضري 1: 245، وشرح شواهد ابن عقيل 153.

(7) كذا في د، وفي أ و ب و ج: العامل.

(8) العبارة في د: أخواتها ببقاء.

(9) من قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ۝١٠٨ ﴾ الأنبياء: 21: 108.

(10) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ما في.

(11) العبارة في د: فليس لها ذلك.

الباب، ولذا كان الإعمال أرجح ، وبهما روي: [من البسيط]

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد (١)

وكذلك «هلمّ» بفتح الهاء وتشديد الميم، **ألحقها أهل الحجاز باسم الفعل، فلم يلحقوها العلامات** اللاحقة للفعل، بل خاطبوا الجميع من المفرد المذكّر وفروعه بلفظ واحد قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾(٢) وقال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾(٣).

وبنو تميم يلحقون -وفي نسخة: يلحقونها(٤)- **العلامات** المختلفة باختلاف المخاطب إفراداً وتذكيراً وفروعهما(٥)، **اعتباراً لأصل ما كانت عليه**(٦).

وظاهر هذا الترتيب أنّ الحجازي إنّما لم يلحقها العلامات لإلحاقهم(٧) لها باسم الفعل، والتميميون ألحقوها بها اعتباراً لأصلها. وفي ذلك ما لا يخفى، فليس ذانك الحكمان لتينك العلّتين، بل التعليلان ثمرتا(٨) الحكمين لا باعثان(٩) عليهما.

---

(١) قوله: «ولذا كان... أو نصفه فقد» ليس في د. والبيت قائله النابغة الذبياني يصف زرقاء اليمامة بحدّة النظر. وهو في ديوانه ٣٦، والكتاب ٢:١٣٧، والأصول في النحو ١:٢٣٣، والخصائص ٢:٤٦٠، والمفصّل ٣٩٣، والإنصاف ٢:٤٧٩، رقم: ٣٠٢، وشرح الكافية الشافية ١:٤٨٠، رقم: ٢١٩، والتذييل والتكميل ٢:٢٥٦، ٥:١٤٩، ٧:٩٣، والمقاصد النحوية ٢:٥٨، رقم: ٢٧٨، والخزانة ١٠:٢٥١، رقم: ٨٤٥، وشرح أبيات المغني ٢:٤٦، رقم: ٩١.

(٢) الأنعام ٦:١٥٠.

(٣) من قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٨﴾﴾ الأحزاب: ٣٣:١٨.

(٤) كذا عند فجال. والعبارة في د: وبنو تميم يحلقونها.

(٥) في د: إفراداً وفروعه.

(٦) ينظر: الكتاب (باب ما لا يجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة) ٣:٥٢٩، والمقتضب (باب ما لا يجوز أن يدخله النون خفيفة أو ثقيلة) ٣:٢٥، و(باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر) ٣:٢٠٢، ٢٠٣، وشرح المفصل ٤:٤١، وارتشاف الضرب ٥:٢٣٠٤، وهمع الهوامع ٥:١٢٦.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لإلحاقه.

(٨) العبارة في د: فليس ذانك الحكمان لذانك التعليلين ثمرتا.

(٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: باعتبار.

المسألة **الثانية عشرة**

يجوز التعليل بالأمور العدمية(١)؛ لأنّ العلّة معرّفةٌ غيرُ مؤثّرةٍ(٢)، **كتعليل بعضهم**؛ أي: النحاة **بناءَ الضمير باستغنائه عن الإعراب**، وهذا أمرٌ عدميٌّ؛ إذ معناه عدم حاجته له(٣). وعلّل الاستغناء بقوله: **باختلاف صيغه لحصول الامتياز بذلك الاختلافِ**(٤)، فكفى عن الإعراب(٥).

ومنه تعليل رفع المضارع بالتجرّد(٦).

ومن منع ذلك علّلَ بناء الضمير بأمرٍ وجوديٍّ، كجموده، وجعل التجرّد أمراً وجودياً، [٤٧ ه/ب] مجيء المضارع خالياً من ناصبٍ وجازمٍ(٧).

---

(١) وعليه الشافعية والحنابلة والرازي في أحد قوليه، ومنعه الحنفية والآمدي وابن الحاجب من الشافعية. ينظر: المحصول ٥:٢٩٥، والإبهاج ٣:١٤١، والتحبير شرح التحرير ٧:٣١٩٨.

(٢) في د: لا مؤثرة.

(٣) «إذ معناه عدم حاجته له» ليس في د.

(٤) «بذلك الاختلاف» سقط من د.

(٥) هذا تعليل ابن مالك في التسهيل. قال: ويبنى المضمر لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً وجموداً، أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١:١٦٦، ١٦٧، والتذييل والتكميل ٢:٢٨٤، والمساعد ١:١١٩، ونتائج التحصيل ٢:٦٤٩.

(٦) أي تجرّده من الناصب والجازم، وهو رأي الأكثرين. والبصريون على أنّ رافعه قيامه مقام الاسم. وذهب الكسائي إلى أنّ رافعه حروف المضارعة. ينظر: العلل في النحو ٦٩، وأسرار العربية ٤٨، والإنصاف (المسألة: ٧٤) ٢:٥٥٠، و(المسألة: ٧٧) ٤٣٧ ط جودة مبروك، وشرح التسهيل ٤:٥، وشرح الكافية الشافية ٣:١٥١٩، واللباب ٢:٢٥، والتصريح ٢:٣٥٦، وهمع الهوامع ٢:٢٧٣، وحاشية الصبان ٣:٤٠٥.

(٧) سقطت «الخاتمة» من شرح ابن علان كما ذكر ابن الطيب في الفيض ٢:٩٤٢ ومن طبعة إستانبول. وهأنذا أنقلها من نص فجّال مع الشرح المهمّ من الفيض.

خاتمة]

قال «أبو القاسم الزجاجيّ ◌ُ » في كتاب «إيضاح علل النحو»[1]:

(القول في علل النحو)

أقول:

أولاً: إن علل النحو ليست موجبة[2] وإنّما هي مُستنبَطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجِبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق[3].

وعِلَلُ النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: «علل تعليميَّة»، و«علل قياسية»، و«علل جدليّة نظرية».

فأما التعليمية فهي التي يُتَوَصَّلُ بها إلى تعلُّم كلام العرب؛ لأنَّا لم نسمعْ نحن ولا غيرُنا كلَّ كلامِها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيرَه، مثال ذلك أنَّا لَمَّا سمعنا: «قام زيدٌ فهو قائم»، و«ركب فهو راكب» فعَرَفْنا[4] اسم الفاعل قلنا[5]: «ذهب فهو ذاهب»، و«أكل فهو آكل»...

ومن هذا النوع من العلل قولُنا إنَّ «إنَّ زيداً قائمٌ» إنْ قيل[6]: بِمَ نصبتم «زيداً»؟

---

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٤-٦٦.

(٢) أي: بل هي مُجَوِّزَةٌ. كما مرَّ غير مرّة.

(٣) قوله: «من تلك الطرق» جمع: طريق، أي: من طرق العلل الحقيقية الموجبة.

(٤) قوله: «فعرفنا» عطفٌ على «سمعنا».

(٥) وقوله: «قلنا» هو جواب «لَمَّا» مرادُه بما ذكر ضربُ المُثُل، وفرضُ المسألة، وإلا فما ذكره من المثالين مسموعٌ منهم أيضاً، وإنّما أراد التبيين، وأنَّا إذا سمعْنَا فعلاً ولم نسمع اسمَ فاعله فلَنَا أن نقوله قياساً على ما استعملوه في غيره. ولهم في هذا بحثٌ، وهذا خاص بالأفعال المتصرفة، فلا يرد أنهم قالوا «عسى» ومنعوا من اسم فاعله، كما منعوا مِنْ مضارعه، ونحو ذلك من الأفعال الجامدة. والله أعلم.

(٦) أيْ: فنُدْخِلُها على أيِّ اسمٍ أوردناه، ولا نتوقفه على خصوص ما تكلَّموا به من ذلك؛ لتعذره.

قلنا: بـ«إنَّ» لأنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنّا كذلك عُلِّمْناه ونَعْلَمُه.

وكذلك «قام زيدٌ» إنْ قيل: لِمَ رفعتم «زيداً»؟[1]

قلنا لأنّه فاعل اشتغل فعلُه به فرفعه، فهذا وما أشبهه من نوع «التعليم»[2] وبه ضُبِطَ[3] كلام العرب.

وأمّا العلَّة القياسيَّة فأن يُقال لِمَ نَصَبْتَ «زيداً» «بإنَّ»[4] في قوله: «إنَّ زيداً قائمٌ» ولِمَ وجب أن تنصب «إنَّ» الاسم[5]؟

والجواب في ذلك أن تقول: لأنّها وأخواتِها ضارعت الفعل[6] المتعدي إلى مفعول، فحُمِلَتْ عليه، وأُعمِلت إعمالَه لَمَّا ضارعته، فالمنصوب بها مُشَبَّهٌ بالمفعول لفظاً، فهي تُشْبِهُ من الأفعال ما قُدِّم[7] مفعولُه على فاعله نحو: «ضَرَبَ أخاك محمدٌ» وما أشبه ذلك.

وأمّا العلل الجدلية النظرية[8] فكل ما يُعْتَلُّ به في باب «إنَّ» بعد هذا[9]،

---

(١) أي: كما عُلِّمنا ذلك في «إنَّ» علَّمناه في الفعل، وأنّه يرفعه الفاعل؛ إذ لا يمكن قصرُ ذلك على ما قالوه.

(٢) أي: مما علَّمَهُ الأولُ للآخِرِ حتى بَلَغَ إلينا.

(٣) أي: بالتعليم والحفظ ضَبَطُ كلامِ العرب.

(٤) (نَصَبْتَ) بتاء التأنيث، و(زيداً) مفعول مقدَّم، و(إنَّ) فاعل مؤخَّر، وأنَّث لها الفعل، لأنّها كلمة وضمير.

(٥) (أن تنصبَ) فاعلُ (وَجَبَ)، و(إنَّ) فاعل (تنصب) و(الاسمَ) مفعوله.

(٦) (ضارعت) أي: شابَهَتْ وماثَلَتْ (الفعل) إلخ.. في الوزن والمعنى؛ لأنّها تدلُّ على معاني الأفعال؛ إذ معناها أُوكِّدُ ونحوه. وكذلك تُشْبِهُ الأفعالَ الماضية في الوزن والبناء على الفتح.

(٧) التزموا ذلك فيها تنبيهاً على فرعيّتها.

(٨) (الجَدَليّة) محرَّكة، منسوب للجدَل بفتح الدال المهملة، وهو القدرةُ على الخصومة، وإقامةُ الحجة بحيث لا يكاد صاحبُه يُغلَب. و(النظريَّة) منسوبٌ للنظر، وهو التأمُّلُ، وإجالة الأفكارِ في الأمور الغامضة.

(٩) أي: بعد ظهور الحكم في الرفع والنصب.

مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال[1]؟ وبأي الأفعال شبهتموها[2]؟ أبالماضية أم المستقبلة؟ أم الحادثة في الحال؟

وحين شبَّهتموها بالأفعال لأيِّ شيءٍ عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله؟ وهلاّ شبّهتموها بما قُدِّمَ فاعلُه على مفعوله؛ لأنّه هو الأصل وذاك فرعٌ ثان؟ فأيُّ علة دعت إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟

إلى غير ذلك من السؤالات، فكل شيء اعتل به جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدلِ والنظر.

وذكر بعض شيوخنا أن الخليلَ بنَ أحمدَ سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها[3] من نفسك؟

فقال: إن العرب نطقتْ على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقعَ كلامها، وقامت في عقولها عِلَلُه، وإن لم يُنْقَلْ ذلك عنها[4]، واعتللْتُ أنا بما عندي أنه علّة لما عللته منه، فإن أكن أصبتُ العلّة فهو الذي التمستُ[5]،

---

(١) جوابه ما أشار إليه الشيخ «ابن الحاجب» في «الأمالي» فقال: أشبهت هذه الحروفُ الأفعالَ من أوجُهٍ: دُخُولها على المبتدأ والخبر، واختصاصُها بالأسماء، وبناؤها على الفتح، وأنَّ فيها الثلاثي والرباعيَّ والخماسي كالأفعال. ينظر: العلل ١١٠، والخصائص ٢:٤٧٥، وأسرار العربية ١٤٣، واللباب ١:٢٠٨.

(٢) ظاهر كلامهم الإطلاق في الماضية؛ لأنّها المبنية على الفتح، وكأنّها بمعنى: أكَّدْتُ، وتَمَنَّيْتُ وشَبَّهْتُ ونحوها. وبعضهم عمَّمَ فجعلها مشابهةً للفعل في المعنى، ولهذا يقول: هي بمعنى: أُؤكِّد، وأُشبِّه، ونحوهما. والصواب ما قاله غير واحدٍ من المحققين في شرح كلام «ابن الحاجب» السابق. قالوا: كأنَّ مرادَه بالأفعال «كان» وأخواتُها؛ لأنّها التي تدخل على المبتدأ والخبر قبل استكمال فاعلٍ، بل تدخل عليه بنفسها. وما ذكره بالتشكيك قد صرَّح به الشيخ «ابنُ مالكٍ» في «شرح التسهيل» [٢:٥] فقال: لَمّا أشبهتْ هذه الأحرُفُ «كانَ» عَمِلَتْ عملَها، فقُدِّمَ المنصوبُ، ليكون كمرفوع «قُدِّمَ»، ومنصوباً «أُخِّرَ» لكونه فرعاً، وعملُها بالفرعية. قلتُ: وبه يظهر الجوابُ عن باقي الأسئلة لمن تأمل. والله أعلم.

(٣) أي: أتيتَ به من عندك بتوجُّه الفكْرِ الثاقب، والنظر الثاقب.

(٤) الإشارة للتعليل المفهوم من العلل، أو للعِلَل باعتبار ما ذُكر. وضمير (عنها) لـ«العرب».

(٥) أي: طلبتُ.

وإن يكن هناك علَّة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علَّةً له[1]، ومَثَلي في ذلك مثل رجلٍ حكيمٍ دَخَلَ داراً محكمةَ البناء، عجيبةَ النظم والأقسام، وقد صحَّت عنده حكمةُ بانيها بالخبر الصادق، أو البراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل الداخل الدارَ على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلَّةِ كذا، أو لسبب كذا، لعلَّة سنحتْ[2] له، وخطرتْ بباله، محتملةٍ[3] أن تكون علةً لتلك، فجائزٌ[4] أن يكون الحكيم الباني للدار فَعَلَ ذلك للعلَّة التي ذكرها هذا الذي دخلَ الدار وجائز أن يكون فَعَلَهُ لغير تلك العلَّة، إلا أن ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علةً لذلك، فإن سنحت لغيري علَّةٌ لما علَّلْتُهُ من النحو هي أليَقُ مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها»[5].

وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من «الخليل»[6].

---

(١) أي: فهو خارج على قواعدهم، مأخوذ من ضوابط كلامهم، والتعليلات تثبت بالاحتمالات؛ لأنّها لا تتزاحَم، كما مرَّ، فلو أظهروا علّةً أخرى لم تكنْ منافيةً لما أبداه «الخليل».

(٢) أي: ظهرت له وعرضت. يقال: سَنَحَ كـ«مَنَعَ» سُنُحاً وسُنُوحاً. ينظر المصباح المنير والقاموس مادة (سنح).

(٣) يجوز نصبها على الحال من فاعل «سَنَحَتْ» كما هو الظاهر، وجرُّها صفة لـ«علةٍ» السابقة، ورفعُها خبر مبتدأ محذوف. وهو أبعد.

(٤) إشارة إلى أنّ ما يذكره الحكيم لا يكون هو مراد الباني للدار نصّاً، إنّما يكون مُحْتَمَلاً، فكذا ما أبداه هو من العِلَل في الكلام العربي.

(٥) أي: بالعلَّة التي تَسْنَحُ له حتى يُنْظَرَ فيها هل توافق أو تخالف أو تكون أعلى أو أدون. يعني: أنه لا حَجْرَ في التعليلاتِ، بل كلُّ مَنْ رسختْ قَدَمُهُ، وتَصرَّفَ في الكلام، وحَصَلَتْ له ملكةُ الاقتدار على النظر في كلام العَرَب، فهو بصَدَدِ أن يأتيَ بعللٍ مختَرعة يحتمل أن تكون هي المقصودة. والله أعلم.

(٦) هذا كلام «الزجّاجي» عقَّبَ به كلامَ «الخليل» رحمه الله تعالى، ولا بِدْعَ في شهادته له بالإنصاف، ولكلامِه بالاستقامة، فهو الإمامُ للناسُ عيالٌ عليه في الكلام، وقد قالوا: إنه لا يَمُرُّ على الصراط بعد الأنبياءِ أدقُّ عقلاً من «الخليل»، رحمه الله. قال أبو بكرٍ محمدُ بنُ حسن «الزُّبيديُّ» اللغوي في كتابه «استدراك الغلط الواقع في كتاب العين»: قال بعضُ أهل العلم: إنّه لا يجوز على الصراط بعد الأنبياء –عليهم السلام– أحدٌ أدقُّ ذِهْناً من الخليل. نقله «السيوطي» في «المزهر» (١:٨٢). وفي «إنباه الرواة» (١:٣٨٠) و«بغية الوعاة» (١:٥٥٨): لم يكن بعد الصحابة أذكى من الخليل، ولا أجمعُ لعلم العرب.

وعلى هـذه الأوجـه الثلاثـة مـدارُ علـل جميـع النحـو. هـذا آخـر كـلام الزّجّاجيّ.][1]

(١) زيادة من فجّال.

ذكر مسالك[1] العلّة [١٥١ج]

هذه ترجمةٌ

أحدها

الإجماع

بأن يُجمع أهل لعربية على أنّ علّة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أنّ علّة تقدير الحركات إعرابيةً أو بنائيةً، كما **في المقصور التعذّر**؛ لأنّ الألف مع بقائها على لينها لا تقبل الحركة أصلاً، **و**تقدير[2] الضمة كذلك والكسرة إعراباً **في المنقوص** كـ«القاضي» **الاستثقال** أي: الثقل. فالسين بمعنى المجرّد[3].

(١) في أ و ب و ج: مسائل.

(٢) في د: وتقدّر.

(٣) أي: السين والتاء في «الاستثقال» للمبالغة.

المسلك **الثاني**

النصّ على العلّة

بأن ينصّ العربيّ على العلّة.

قال **«أبو عمرو** بن العلاء»(١)**سمعتُ رجلاً من اليمن**(٢) **يقول: «فلانٌ لغُوبٌ»** -بفتح اللام وضم المعجمة-: عَيِيٌّ (٣)، **«جاءته كتابي فاحتقرها»** فأنّث المسندَ لـ«الكتاب» والضمير العائد إليه. **فقلت له** منكراً عليه تأنيثَ المذكّر: **أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم** أي: أقوله. ثم نصّ على علّة الجواز بقوله: **أليس** الكتاب **بصحيفة** معنىً؟ فأنثه لذلك.

فهذا تعليلٌ عربيٌّ منصوصٌ عليه.

قال «ابن جني»(٤): **فهذا الأعرابي**: بفتح الهمزة، نسبة لـ«الأعراب» كذلك(٥)، وهم أهل البدو. وفي «المصباح»(٦): الأعرابي الذي يكون صاحبَ نُجْعةٍ وارتيادٍ للكلأ. قال «الأزهري»(٧): سواءٌ أكان من العرب أو من مواليهم(٨). قال: فمن نزل البادية، وجاور(٩) البادين، [١٤٣أ] وظعن بظعنهم فأعرابٌ، ومن نزل بلاد الريف، واستوطن المدن والقرى العربية وغيرهما، ممن ينتمي إلى العرب، فعربٌ وإن لم يكونوا فصحاءَ.

---

(١) الخبر الخصائص (باب في أنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وما حملناه عليها) ١:٢٤٩، و٢:٤١٦، وسرّ صناعة الإعراب ١:١٢ عن الأصمعي، ومقاييس اللغة مادة (لغب)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١:١٦٧، وأمالي الشجري ٢:٤٢٥، و٣:٢٠٢، ونزهة الألباء ٣٦، والإنصاف ٢:٧٦٣، و ٦١٧ ط جودة مبروك، واللباب ٢:١٠٥، والمصباح المنير ولسان العرب مادة (لغب). وينظر: همع الهوامع ٦:٦٣.

(٢) في أ و ب و ج: العرب. قال ابن الطيب ٢:٩٥٤: «من العرب» هو الموجود في أكثر النسخ، وفي بعض الأصول: «من اليمن». والمراد: «من عرب اليمن»، فلا منافاة.

(٣) أي عَيِيٌّ » في أ و ج: أوعني. وفي ب: أوعي. وفي د: أي غني. ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٤) الخصائص ١:٢٤٩.

(٥) في د: بفتحها.

(٦) المصباح المنير مادة (عرب).

(٧) تهذيب اللغة مادة (عرب).

(٨) كذا في المصباح المنير وتهذيب اللغة، وفي النسخ: حواليهم.

(٩) كذا في د والمصباح المنير وتهذيب اللغة. وفي أ و ب و ج: جاوز.

الجِلْف بكسر الجيم فسكون، آخره فاء: العربيُّ الجافي في هذا الموضع

بهذه العلّة واحتجّ لتأنيث المذكّر بما ذكره من كونه في معنى المؤنّث.

قال أبو عمرو: وعن(١) المبرد أنّه قال: سمعت «عُمارة»: بضم المهملة

وتخفيف الميم. وفي «البحر» لـ«أبي حيان»(٢): عَمّار(٣): بفتح أوليه وتشديد ثانيهما،

وحذف التاء آخره.

بن عقيل بفتحٍ فكسرٍ(٤) بن بلال بن جرير: بفتح الجيم وكسر الراء

الأولى. زاد في «البحر»: الخَطَفي(٥).

يقرأ: ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ﴾[١١٤د](٦) بترك تنوين «سابق» ونصب

«النهار» فقلتُ(٧): ما تريد بهذه القراءة، وبنصب المضاف إليه؟

قال(٨) أردتُ ﴿سابقٌ النهارَ﴾ بتنوين «سابق». فقيل له فهلّا قلتَه؟

قال لو قلتُه لكان أوزنَ(٩).

---

(١) الصواب: قال ابن جني. وفي ب: أبو عمرو عن. ونصّه في الخصائص بعد النصّ السابق ٢٤٩:١.

(٢) البحر المحيط ٣٢٣:٧. وما نقله عن البحر ليس في د.

(٣) في أ و ب و ج: عمارة. وقد تبع ابنُ الطيب ٩٥٥:٢ ابن علان فيما نسبه للبحر. والذي في البحر المحيط ٣٢٣:٧: عمارة.

(٤) ضبطه ابن الطيب ٩٥٥:٢ بالتصغير.

(٥) النص في د دون شرح: ابن عقيل بن بلال بن جرير. قال فجال في حاشية الفيض ٩٥٥:٢: الخَطَفَى كجَمَزَى. والذي في الأنساب للسمعاني (الخطفي) ١٤٨:٥: وفي آخرها الياء آخر الحروف. ومثله في اللباب لابن الأثير ٤٥٣:١. وعمارة شاعر مقدّم فصيح من أهل اليمامة، توفي سنة ٢٣٩هـ. تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢١٨:١٤، رقم: ٦٦٧٥، والوافي بالوفيات ٢٥٢:٢٢، رقم: ٢٨٦، والأعلام ٣٧:٥.

(٦) يس ٣٦: ٤٠. تنظر القراءة في البحر ٣٢٣:٧، والدر المصون ٢٧١:٩، ومعجم القراءات ٤٨٨:٧.

(٧) زاد عند فجال: له.

(٨) في أ و ب و ج: فقال.

(٩) كرّر ابن جني هذا الخبر في الخصائص في غير هذا الموطن الذي أحلت عليه. ينظر الخبر في: الكامل ٣٢٨:١، والخصائص ١٢٥:١، ٣٧٣، ٣٨٤، و٤٩٢:٢، و٣١٨:٣، وسرّ صناعة الإعراب ٥٣٩:٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٤:٣، ٣٩٥، ومعجم الأدباء ١٥٩٦:٤، ولسان العرب مادة (وزن)، وخزانة الأدب ٣٧٦:١١. وينظر: مغني اللبيب ٨٤٤.

قال «ابن جني»: في هذه الحكاية المرويّة عن المبرّد «ثلاثة أغراضٍ لنا:

أحدها: تصحيح قولنا معشرَ النحاة-: إنّ أصل كذا كذا» كـ«قال» أي: قَوَلَ».

والثاني: أنّ هم فعلَتْ (١) كذا أي: ألفاً مثلاً (٢)، لكذا أي: لتحركها وانفتاح ما قبلها، ألا ترى (٣) إنّما طلب بالقلب الخفّة في اللفظ، فإنّ (٤) «قال» أخفُّ من قَوَلَ»، يدلّ عليه أي: على هذا الطلبِ قوله: لكان أوزلَي: أثقلَ في النفس؛ لثقل حرف العلّة والحركة عليه. من قولهم أي(٥): مأخوذٌ من قول العرب: [هذا](٦) درهمٌ وازنٌ أي ثقيلٌ له وزنٌ.

والثالث: أنّ هُ أي: العربَ، قد تنطق بالشيء من الألفاظ غيرُه(٧) أي: غير ذلك المنطوق(٨) به، في نفسها أي: العربِ، أقوى منه: من المنطوق(٩) به؛ لإيثارها التخفيف فأسقط التنوين مع أنّه الأصل؛ لئلا يثقل [١٥٢ج] اللفظ بزيادة ذكره(١٠)، وحذف تخفيفاً مع نيّته(١١)، ولذا(١٢) بقي نصب «النهار» بحاله. وعليه قول الشاعر: [١٤٨ب] من المتقاربِ

.... ولا ذاكرَ اللهَ إلاّ قليلا(١٣)

---

(١) أي: العرب. وفي أ و ب و ج: تقلب. وفي د: فقلت. وقوله «قول والثاني أنها» سقط منها.
(٢) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.
(٣) عند فجال وفي الخصائص: تراه.
(٤) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.
(٥) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.
(٦) الزيادة من فجال.
(٧) في د: وغيره.
(٨) في د: الملفوظ.
(٩) في د: الملفوظ.
(١٠) «بزيادة ذكره» كذا في د، وليس في أ و ب و ج.
(١١) في د: وحذف مونثه.
(١٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وكذا.
(١٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٥٤، رقم: ٧. وصدره: فألفيتُه غيرَ مستعتِبٍ، والشاهد أنّ أصله «ذكراً الله» فحذف التنوين لالتقاء الساكنين: التنوين الذي هو نون ساكنة، ولام الجلالة، وهو من الضرورة خلافاً لابن هشام. وهو في الكتاب ١:١٦٩، والمقتضب ٢:٣١٢، والأصول

بنصب الجلالة.

وقال «سيبويه»(١): **سمعنا**: الضمير لتعظيم مقام العلم، أو لتأكيد الأمر، ويحتمل أنّه سمعه مع غيره، فالضمير على ظاهره.(٢)

بعضهم أي: العرب، **يدعو: اللهم ضبُعًا وذئبًا** (٣). والجملة(٤) على إضمار القول، أو معمولة «يدعو»؛ لأنّه من القول.

فقلنا له(٥) **ما أردتَ** بذكرهما منصوبين، ولا ناصب لفظاً؟

فقال(٦) **أردتُ «اللهم اجمع فيها** أي: الماشية **ذئباً وضبعاً** (٧)» لأنّ كلاً منهما يحمي(٨) الماشية من الآخر.

ففسّر الناصب **بما نوى**(٩) ولم يسبق له دليل. **فهذا** أي: قوله: أردتُ اجمعْ فيها، **تصريحٌ منهم بالعلّة**: بالناصب. **انتهى.**

في النحو ٣:٤٥٥، والخصائص ١:٣١١، والمنصف ٢:٢٣١، وسرّ صناعة الإعراب ٢:٥٣٤، والمفصّل ٣٢٩، والإنصاف ٢:٦٥٩، رقم: ٤١٤، و٥٢٩ ط جودة مبروك، والخزانة ١١:٣٧٤، رقم:٩٤٢، وشرح أبيات المغني ٧:١٨٢، رقم: ٧٩١.

(١) ينظر: الكتاب ١:٢٥٥، والمفصّل ٣٥، وشرح المفصل ١:١٢٦.

(٢) قوله «أو لتأكيد الأمر ويحتمل أنّه سمعه مع غيره فالضمير على ظاهره» ليس في د.

(٣) مَثَلٌ تدعو به العرب للغنم باجتماع الذئب والضبع لتسلم الغنم بمنع كل واحد منهما الآخر عن الغنم. ينظر: مجمع الأمثال ٢:٨٤، والمستقصى ١:٢٧٢، و٣٤٢، رقم: ١٤٦٩، ولسان العرب وتاج العرس مادة (ضبع).

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: الجملة. دون واو.

(٥) سقطت من أ و ب و ج.

(٦) كذا في حيدر والخصائص، وعند فجال: قال.

(٧) عند فجال: ضبعاً وذئباً.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: يجيء.

(٩) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: فيه الناصب بما ترى.

المسلك **الثالث**

الإيماء[(١)]

وهو عند الأصوليين: اقتران وصفٍ ملفوظٍ بحكمٍ ولو مستنبطاً لو لم يكن للتعليل هو أو نظيره كان بعيداً غير لائقٍ بفصاحة(٢) المتكلم؛ إذ حقه إتيانه(٣) باللفظ في محلّه.

كما رويأن قوماً من العرب أتوا النبي ρ فقال: من أنتم ؟ قالوا: [نحن](٤) بنوغَيّان: بكسر المعجمة(٥) وتشديد التحتية. [١٤٤أ] وفصل «قالوا»لأنّ(٦) الغرض بيان الجواب، لا مرتبته من قربٍ أو غيره.

قال(٧): بل أنتم بنو رِشدان(٨).

(١) زاد في أ و ب و ج: للنصب. ولعلها: للعلّة.

(٢) في أ و ج إشارة سقط، وفي الهامش: ويسمى بالإشارة وبالنية. وفوقها إشارة حاشية « حـ ». وهذه الزيادة إن ثبتت فلعلّمحلّها بعد التعريف. وقد عرّفه كذلك الجلال المحلّي في شرح جمع الجوامع، قال: (اقتران وصف ملفوظ بحكم ولو) كان الحكم (مستنبطا) كما يكون ملفوظا (لو لم يكن للتعليل هو) أي الوصف (أو نظيره) لنظير الحكم حيث يشار بالوصف والحكم إلى نظيرهما أي لو لم يكن ذلك من حيث اقترانه بالحكم لتعليل الحكم به (كان) ذلك الاقتران (بعيدا) من الشارع لا يليق بفصاحته وإتيانه بالألفاظ في مواضعها. حاشية العطار ٢:٣٠٩. ينظر: المحصول ٥:١٤٣، والإبهاج ٣:٤٤، والتحبير شرح التحرير ٧:٣٣٢٤.

(٣) في د: إثباته.

(٤) الزيادة من فجال.

(٥) قال ابن الطيب ٢:٩٥٩: هم بفتح الغين المعجمة وكسرها.

(٦) في د: فصل لأنّ.

(٧) عند فجال: فقال.

(٨) لهذا الحديث طريقان: الأول عن أبي أويس عن وهب بن عمرو بن سعد بن وهب الجهني. وهذا نقل فيه ابن حجر عن ابن السكن أنّ إسناده مجهول. والثاني من طريق ابن السائب الكلبي. وهذا حاله في الضعف معروفة عند أهل الجرح والتعديل. ينظر في حاله: تهذيب الكمال ٢٥:٢٤٦، رقم: ٥٢٣٤. وينظر الحديث في كتاب نسب معدٍّ واليمن الكبير لابن الكلبي ٢:٧٢٤، ومعرفة الصحابة لأبي نُعيم ٢:١١٢١ (ترجمة رشدان الجهني رقم: ٩٨٦) رقم الحديث: ٢٨١٦، وابن سعد في الطبقات الكبرى (وفد جهينة) ١:٣٣٣، وجمهرة الأنساب لابن حزم ٤٤٤، والاستيعاب (سعد بن وهب الجهني رقم: ٩٤١) ٢٩٠، والأنساب (الغياني) ٩:١٩٩، وأسد الغابة ٢:٧٠ (رشدان رقم: ١٦٧٧)، و٢٢٧ (سعد بن وهب رقم: ٢٠٥٣)، والوافي بالوفيات ١٥:٩٩ (سعد بن وهب رقم: ٤٧٩٣)، والإصابة ٢:٢٠٧ (رشدان رقم: ٢٦٤٨)، وط البجاوي ٢:٤٨٤، رقم: ٢٦٥٦، و٤:٣٩ (عبد الله بن بدر، رقم: ٤٥٤٨)، وط البجاوي ٤:١٩، ٤٥٦٠.. وقريب من هذا الحديث ما ذكر ابن عبد البر في الاستيعاب ٢٣٨ في ترجمة راشد السلمي، أنه قدم النبي صلى

قال «ابن جني»(١): **أشار** عبّر به بدل «أومأ» تفنناً في التعبير- **إلى أنّ الألف والنون** في «غيان» **زائدتان**[٢] كزيادتهما(٣) في «رشدان»، **وإن كان** ρ **لم يتفوّه** -بفتح التحتية والفوقية والفاء، وتشديد الواو- أي: لم ينطق فوه **بذلك** صريحاً ولا كناية ولا تعريضاً، **غير أنّ اشتقاقه**(٤) أي: غيّان -فالمصدر مضاف لمفعوله وسكت عن الفاعل، وهو النبي ρ اكتفاءً بدلالة المقام- **من الغَيّ** : بفتح المعجمة وتشديد الياء، مصدر «غوى» من باب «ضرب» (٥)، انهمك في الجهل.

إيماءً لذلك **بمنزلة قولنا نحن** تأكيدٌ للضمير المضاف إليه، استُعير فيه الضمير المرفوع-: **إنّ الألف والنون فيه زائدتان.**

ومن ذلك دلالة الإيماء **أيضاً ، ما**[٦] **حكاه غير واحد ، أنّ الفرزدق** الشاعر المشهور **حضر مجلس «ابن أبي إسحق»** النديم(٧) **فقال** أي: «ابن أبي إسحق» **له**[٨]: **كيف تُنشد هذا البيت:** [من الطويل]

وعينان قال الله: كونا. فكانتا فعولان بالألباب ما يفعل(٩) **الخمر**(١٠)

الله عليه وسلم، فقال له: «ما اسمك؟» فقال: غاوي بن ظالم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بل أنت راشد بن عبد الله».

(١) الخصائص ١:٢٥٠.

(٢) في أ و ب و ج: زائدان.

(٣) في النسخ: بزيادتهما.

(٤) زاد عند فجال: إياه.

(٥) قال ابن الطيب ٢:٩٥٩: وفيه لغة غوي كرضي.

(٦) سقطت من أ و ب و ج.

(٧) كذا في الفيض أيضاً ٢:٩٦٠، وليس في ترجمة «عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي» أنّه «النديم» ولعلّ ابن علاّن ظنّه «محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق» المعروف بـ«ابن النديم»، صاحب «الفهرست». و«النديم» ليس في د.

(٨) زاد في د: للفرزدق.

(٩) عند فجال: تفعل. وبذلك روي البيت.

(١٠) البيت لذي الرمّة في ديوانه ١:٥٧٨ مع الخبر، رقم القصيدة: ١٥، وهو يهجو بها امرئ القيس بن زيد مناة، مطلعها: ١:٥٥٩: ألا يا اسلمي يا دارميّ على البِلى ولا زالَ منهلاً بجرعائكِ القطرُ

فقال «الفرزدق»: كذا أُنشد كما ذكرتَ. وفي نسخة: كذا أنشد(١). **فقال «ابن أبي إسحق»: ما كان عليك** – «ما» استفهام ٌ(٢) مبتدأٌ، والجملة بعده خبرٌ – **لو قلتَ «فعولين»** بالنصب؛ لأنّه خبر «كانتا»؟

فقال «الفرزدق» لو شئتُ أن أُسجِّ َ في ما لا ينبغي **لسَ جَّتُ** فيه(٣) ووافقتك على النصب. **ونهض** «الفرزدق» **فلم يعرف أحدٌ في المجلس ذلك**. وفي نسخة: «ما أراد»(٤)، من التخطئة والتجهيل(٥).

قال «ابن جني»(٦): **أي: لو نصب لأخبرأنّ الله خلقهما، وأمرهما أن**

والبيت في التذييل والتكميل ٢:٨٥. والخبر في الخصائص ٣:٣٠٢، ومجالس العلماء ٨٥، والمغني في النحو ١:١٩٣، والأشباه والنظائر ٣:٢٠٠. ورواه غيرهم مع ذي الرمّة، واختلفت الروايات في المعترض، ورواية البيت، ففي نثر الدر ٥:١٧٨ أنّها مع عيسى بن عمر، وفي الأغاني ١٨:٣٣، ٣٤ روايتان، الأولى عنبسة،والثانية العلاء بن أسلم، وأنّ ذا الرمّة أراد «فعولين». وفي تاريخ دمشق ٤٨:١٤٩ عن العلاء بن أسلم، وأن ذا الرمة أراد فعولان. وقد ذكر المرتضى روايتين في أماليه ١:١٥: الأولى مع إسحاق بن سويدوأنّ ذا الرمّة أراد «فعولان»، والثانية مع عمرو بن عبيدوأنّ ذا الرمّة أراد «فعولين».

(١) لعلها بفتح الهمزة. أي: أنشده الشاعر. والعبارة في د: فقال الفرزدق وكذا أي أنشده كما ذكرت.

(٢) ليست في د.

(٣) قال ابن الطيب ٢:٩٦٢: «قوله: (أن أسبح) هو بالفتح، مضارع «سبح» كـ«منع»، أي: لو أردت أن أخوض فيما لا يعني، وأسبح في لجّة الحدس والتخمين والجهل بلا معرفة لفعلتُ. ويجوز ضمّ الهمزة وشدّ الموحّدة، مضارع من «التسبيح» أي: لسبّحت الله تعجّبا من جهلك؛ فإنّ التسبيح يُذكر في مقامات التعجّب كثيراً». والراجح أنّه أراد التسبيح، بدليل الروايات ففي الأغاني: لو قلت سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر كان خيرا لك. أي:أنّك أردتَ القدرَ. وأراد ذو الرمة: كونا فعولين بالألباب. وأراد عنبسة: وعينان فعولان. وفي أمالي المرتضى: فقال لي: لو سبّحتَ ربحتَ، وإنّما قلتُ: «وعينان فعولان» فوصفتُهما بذلك. وإنّما تحرّز ذو الرمة بهذا الكلام من القول بخلاف العدل. قال له عمرو بن عبيد [وهو من أئمة المعتزلة]: ويحك إقلتَ عظيماً، فقل: فعولان بالألباب. فقال ذو الرمة: ما أبالي قلت هذا أم سبّحت. فلما علم ما ذهب إليه عمرو قال: سبحان الله لو عنيت ما ظننت كنت جاهلا.

(٤) كذا عند فجال وفي الخصائص.

(٥) العبارة في د: ونهض الفرزدق مومئاً لخطأ ما أشار إليه ابن أبي إسحاق فلم يعرف أحد في المجلس ذلك أي ما أرد من التخطئة والتجهيل.

(٦) في مجالس العلماء التفسير لابن أبي إسحاق.

يفعلا(١) ذلك، وليس مراداً له(٢)، وإنّما أراد «الفرزدق» هما أي: العينان [ج١٥٣] فعولان(٣). فـ«فعولان» خبرٌ مبتدأ محذوفٍ لدلالة المقام عليه، و «كان» هنا تامةٌ في الموضعين(٤) مستغنيةٌ بمرفوعها عن الخبر، غير(٥) محتاجةٍ في إفادة معنى الكلام إلى خبرٍ(٦)، فكأنّه قال: وعينان قال الله أي: لهما: «أحدثا. فحدثتا» لتمام «كونا» و «كانتا»(٧). [ب١٤٩]

فهذا من «الفرزدق» إيماءٌ إلى العلّة؛ إذ لا دلالة في كلامه على ذلك منطوقاً ولا مفهوماً ولا تعريضاً ولا كنايةً.

---

(١) كذا في س، وعند فجال وفي الخصائص: تفعلا.

(٢) قوله: «قال ابن جني... مراداً له» سقط من د.

(٣) عند فجال وفي الخصائص: تفعلان.

(٤) «في الموضعين» ليس في د.

(٥) سقطت من أ و ب و ج.

(٦) في أ و ب و ج: لخبر.

(٧) العبارة في د: فـ«كونا» و«كانتا» تامتان. وزاد عند فجال: انتهى. وزاد الزجاجي: وقال ابن الأعرابي «فعولين»، فمن قال «فعولان» جعله نعتاً للعينين، وجعل «كانتا» مكتفياً لا يحتاج إلى فعلٍ، فيكون مثل قولك للشيء تمدحه: قال الله كن فكان. هذا قول الأصمعي وغيره ممن قال «فعولين» نصبه من مكانين، ينصب «فعولين» على فعل «كانتا»، أي: فكانتا فعولين. هذا قول ابن الأعرابي. وغيره يقول: يجوز أن ينصب «فعولين» على القطع من طريق التمام، «كونا فكانتا» فتمّ الكلام فأخرجت هذا قاطعاً.

المسلك **الرابع**

السَّبْر

بفتح المهملة وسكون الموحّدة. وهو لغةً: الاختبار.

والتقسيم [١١٥د] ذكر الأقسام[(١)] المحتملة له.

بأن يذكر جميع الوجوه المحتملة[(٢)] لها ذلك الحكمُ النحوي **ثم يسبُرها** – بضمّ الموحّدة – **أي: يختبرها فيُبقي ما يصلح، وينفي ما عداه بطريقه**: بطريق النفي[(٣)].

قال «ابن جني»[(٤)]: **مثاله إذا سئلتَ** أيّها الصالح للخطاب – **عن وزن «مروان»، فتقول** على سبيل السبر والتقسيم: **لا يخلو إمّا أن يكون**[(٥)] **«فَعْلان» أو «مَفْعالاً» أو «فَعْوالاً»**[(٦)] بفتح أوّله وسكون ثانيه في الجميع. **هذا ما يحتمله** هذا اللفظ من الموازين بحسب الموازنة، **ثمّ** بعد معرفة[(٧)] ما يحتمله عقلاً من الأوزان[(٨)] **يفسد** – للبناء للفاعل أو المفعول – [١٤٥أ] **كونه** أي: الميزان **«مَفْعالاً» أو «فَعْوالاً» بأنّهما مثالان**: بناآن، **لم يجيئا** عن العرب **فلم يبقَ إلا «فَعْلان»** لمجيئه عنهم[(٩)].

---

(١) كذا في الفيض ٢:٩٦٤ وفي أ و ب و ج: أقسام. والعبارة في د: والتقسيم إظهار الشيء على وجوهٍ مختلفةٍ.

(٢) في أ و ب و ج: المحتمل.

(٣) قال ابن الطيب متعقّباً ٢:٩٦٤ وعندي أنّ الضمير عائد لـ«السبر». أي: بطريق الاختبار والنظر.

(٤) الخصائص (باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح) ٣:٦٧.

(٥) في أ و ب و ج: لا تخلو إمّا أن تكون.

(٦) زاد في أ و ب أو فَعَنْوَاناً. وليست عند فجال ولا في الخصائص. قال ابن الطيب ٢:٩٦٥: يوجد في بعض النسخ أو «فَعَوْلان» على أن الواو والنون هما الزائدتان والألف الأولى أصلية. وما إخاله يكون صحيحاً، وإن أثبته في الشرح ففي كلام «ابن جني» الآتي ما يبطله.

(٧) كذا في د، وليست في أ و ب و ج. وتمام العبارة في د: بعد معرفة ما يحتمل عقلاً كونه موزوناً به.

(٨) في أ و ب و ج: الأوزا. ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٩) في د: عنها.

قال[1] «ابن جني»: وليس لك أن تقول في التقسيم ابتداءً قبل ذكر[2] محتملات أوزانه، والمقول المنفي هو: لا يجوز أن يكون «فَعْوانَ» أو «فَعْوالاً»[3]، أو نحو[4] ذلك من الموازين التي لا وجود لها، ولم يجز ذلك لما فيه من الحكم قبل سبر الأقسام الأوزان المحتملة عقلاً[5]؛ لأنّ هذه الأوزانَ المنفيّةَ[6] ونحوَها مما لم يرد في أوزان العرب أمثلةٌ ليست موجودةً أصلاً، ولا قريبةٌ من الموجود، فبطل كون وزنه عليها[7]، بخلاف «فَعْلال» فإنّه وإن لم يرد بنفسه، إلا أنّه ورد قريبٌ منه في الوزن، وهو «فِعْلال» بالكسر، كـ«حِرابٍ»، و «فَعْوالٌ» وإن كان غير واردٍ بنفسه ورد قريبٌ منه، وهو «فِعْوال» بالكسر، كـ«قِرْواش»[8] وإنّما كان الكسر قريباً من الفتح لتوسطه[9] بينه وبين الضم، ولأنّه يحمل الجرّ على النصب وعكسه؛ لكون كلٍّ منهما إعرابَ الفضلات، لا على الرفع؛ لأنّه إعراب العُمَد.

وكذلك من التعليل بالسبر والتقسيم تقول في مثال[10] «يَأْجُجٍ» من قوله

أي: الشاعر: [من الرجز]

---

(1) زاد في د: أبو الفتح.

(2) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ذلك.

(3) في أ و ب و ج: فعوال. وفي د: معوالا. وقد مرّ هذا الوزن في المحتملات، وهو مصروف.

(4) في أ و ب و ج: ونحو.

(5) العبارة في د: ولا يجوز أن يكون فعوانَ أو معوالاً أو نحو ذلك من الموازين. ولم يجز ذلك لما فيه من الحكم قبل سبر الأقسام المهملة فعلاً يوفقوا الحكم على الشيء فرع عن تصوّره. فسبر الأقسام أولاً، ويبقى بعدها ما يصحُّ، ويُنفى ما عداه. فالحكم بالنفي لما ذكر قبل السبر. ولذلك يمتنع [لعلها: منع] تعليل نفي كونه من ذينك المذكور بقوله: ولا يجوز أن يكون وزنه فعوالاً أو معوانا أو نحو ذلك من الموازين.

(6) في د: لأنَّ هذه الأمثلة.

(7) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: ولا قرُب من الوجود فبطل كونه لوزنها.

(8) في أ و ج و ح و س و م: كفرواس. وفي ب: كغرواص. قال ابن الطيب ٢:٩٦٧: قال في الشرح: رأيتُه مضبوطاً بالقلم بالقاف آخره شين مهملة. قلت: هو بناءً على عادته في ارتكاب الحدس والتخمين فهو بالمهملة لا معنى له. وإنما هو بكسر القاف وسكون الراء المهملة وآخره شين معجمة. قال المجد: هو الطفيلي، والعظيم الرأس، واسم ناس من العرب. ينظر: الكتاب ٤:٢٦٠، والأصول في النحو ٣:١٩٨، والممتع ١:١١٥، ١١٦، وتاج العروس مادة (قرش).

(9) في د: لأنّه متوسّط.

(10) عند فجال: مثل.

يبري لها من أيمُنٍ وأشمُل (١)

لا يخلو «أيمُن» المذكور إمّا أن يكون «أفْعُلاً» أو «فَعْلُلاً» أو «أيفُلاً» أو «فَيْعُلاً»(٢) والجميع بفتح الأوّل، وسكون الثاني، وضمّ الثالث(٣).

فالأوّل وهو أَفْعُل كثير كـ«أَكْلُبٍ» جمع «كلبٍ».(٤)

و «فَعْلُل» له نظير في أمثلتهم، نحو: «جَلْبُنٍ»(٥) و «عَجْلُنٍ» بالوزن المذكور من «الحلب» و «العجلة».

و «أَيْفُل» بسكون التحتية بين الهمزة المفتوحة والفاء(٦) المضمومة، نظيره «أَيْنُق» جمع «ناقةٍ»، ووزنه «أَيْفُل»، وأصله «أَنْوُق» بتقديم النون.

و «فَيْعُل»(٧) نظيره «صَيْرُف»(٨).

فيجوز حمله على كلٍّ من هذه الأوزان لوجودها في كلامهم.

---

(١) رجز لأبي النجم بن قدامة العجلي من قصيدة طويلة مطلعها: الحمد لله العلي الأجلَلِ، قالها عندما ورد على هشام بن عبد الملك، فقال هشام: صفوا لي إبلاً فقطّروها وأوردوها وأصدروها، حتى كأني أنظر إليها. وخبرها في الأغاني ١٠:١٥٥. وهو في الكتاب ١:٢٢١ و ٣:٢٩٠ و٦٠٧، والخصائص ٢:١٣٠ و ٣:٦٧، والمنصف ١:٦١، والإنصاف ١:٤٠٦، رقم: ٢٦٣، و٣٤٣ ط جودة مبروك، واستشهد البغدادي بشطر من هذه القصيدة في الخزانة ٢:٣٩١، رقم: ١٤٨، واستشهد في البيت ٥:٢٩٣، وكذلك في شرح أبيات المغني ٣:٣٥٨، رقم: ٢٥٢. و«أيمن» و «أشمل» جمع «يمين» و«شمال».

(٢) عند فجال وفي الخصائص: فيعلاً.

(٣) ليس في د.

(٤) قال ابن الطيب ٢:٩٦٨: وعندي أنّ هذا متعيّنٌ، وما عداه من الأوزان التي أوردها احتمالاً قاربتو ألا، كلُّه غير صحيحٍ ولا محتملٌ؛ لما فيه من البُعد، ولتأييده بوقوعه في مقابلة «أشمُل»، جمع «شمالٍ» فكيف يدّعي فيه ما أشار إليه؟ بل الصالح منه أو المتعيّن هو الأوّل الذي شهد له بالكثرة.

(٥) كذا في س، وعند فجال :جلبن. ولم أجد في لسان العرب وتاج العرس «حلبن» ولا «جلبن». وفي إستانبول والخصائص: خلبن. وهو الممثل به في الكتب. وامرأة خَلْبنةٌ خرقاء. والنون زائدة. وناقة عجلن من التعلج، وهو الغلظ. ينظر: القلب والإبدال لابن السكيت ١٤٩، والخصائص ١:٣٦٠، وسر صناعة الإعراب ٢:٤٩١، والصاحبي ١٢٢، واللباب ٢:٢٦٦.

(٦) في د: والعين.

(٧) عند فجال وفي الخصائص: فيعل.

(٨) في أ و ب و ج: سيرف. قال ابن الطيب ٢:٩٧٠: وقد نظّره بـ«صَيْرِفٍ» وهو بكسر الراء، و «أيمُنٌ» بضمّها، فكيف يحمله عليه؟

ولا يجـوز أن يقـول: [١٥٤ج] لا يخلـو[1] أن يكـون وزنـه «إِأْفعُـاً » ولا «فِمْ ُلاً » ولا «أَفْـماً »(٢) بالوزن السابق[3]، ونحو ذلك من الأمثلة التي لا وجود لها في كلامهم؛ لأنّ هـذه أمثلةٌ لا تقرب من أمثلـتهم، فيحتـاج إلى ذكرهـا في التقسيم، بل يقتصر على الوارد أو القريب منويرجح بعضها بمقوٍ يخصـّه(٤).

وقال(٥) «ابن الأنباري»(٦): الاستدلال بالتقسيم [١٥٠ب]أي: السبرِ و التقسيمِ ففيه اكتفاءٌ (٧)- ضربان:

أحـدهما: أن تـذكر[8] الأقسـام التـي تجـوز[9]عقـلاً أن يتعلّـق بهـا الحكم(١٠)،فيبطلها جميعاً حالٌ[11]- فيبطل بذلك: بإبطالها جميعاً، قولُه: قول المثبت للحكم المتعلّق بها.

ومثال ذلك بأن[12] يقول: لو جاز دخول اللام في خبر لكنّ »(١٣) مثلَ دخوله في خبر «إنّ »، لم تخل(١) اللام التي أجيز دخولهاإمّـا أن تكون لامَ

---

(١) مكان «لا يخلو»في أ و ب و ج: إمّـا. والعبارة في د: ولا يجوز أ ن يكون.

(٢) في الخصائص: أيفما.

(٣) في د: بفتح الأول وضمّ الثالث في الجمع.

(٤) زاد عند فجال: انتهى. والعبارة في د: بل يقتصر على الأوائل ويرجّح بعضها لمقوٍّ يخصدّه.

(٥) عند فجال: قال. دون واو.

(٦) لمع الأدلة (الفصل الرابع والعشرون في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال) ١٢٧. وقد بدأ هذه الوجوه بالتقسيم، ثم الاستدلال بالأولى، ثم بيان العلة، ثم الأصول. والأخيران سيأتيان في الكتاب الخامس.

(٧) الاكتفاء نوع من الإيجاز، وهو اكتفاء بالسبب عن المسبب، وبالمسبب عن السبب. ينظر: العمدة ١:٢٥١، والمثل السائر ٢:٢٧٢.

(٨) في أ و ب و ج وحيدر ولمع الأدلة: يذكر.

(٩) عند فجال وفي لمع الأدلة: يجوز. و«عقلاً » كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(١٠) «بها الحكم» عند فجال وفي لمع الأدلة: الحكم بها.

(١١) ليست في د.

(١٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: من. وقوله «ومثال ذلك بأن» عند فجال وفي لمع الأدلة: وذلك مثل أن.

(١٣) جوّز الكوفيون دخول اللام في خبر «لكنّ ». ينظر: معاني القرآن للفراء ١:٤٦٥، ٤٦٦، والإنصاف (المسألة: ٢٥) ١:٢٠٨، (المسألة: ٢٥) ١٧١ ط جودة مبروك، وشرح التسهيل ٢:٢٩، والتذييل والتكميل ٥:١١٦، وهمع الهوامع ٢:١٧٥، وخزانة الأدب (الشاهد: ٨٦٥) ١٠:٣٦١.

لامَ التأكيد(٣) تأكيداً للحكم المستدرك، **أو لامَ القسم بطل أن تكون لامَ التوكيد**(٤)**؛ لأنّها** أي: لأنّ لام التأكيد **إنّما حسُنت مع «إنّ» لاتفاقهما**(٥) **في المعنى، وهو التأكيد**(٦) ولهذا وجب تأخّرها عنها، ودخولهُا على الخبر؛ لئلا يلزم توالي مؤكدين، ولذا يقال لها «المزحلقة»(٧) فإن أُخّر الاسم جاز دخولها عليه حينئذٍ(٨)؛ لفقد العلّة، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾(٩). **و«لكنّ» ليست كذلك؛** لأنّها لا تدل على التأكيد.

وبطل أن تكون(١٠) **لامَ القسم؛ لأنّها إنّما حسُنت مع «إنّ»؛ لأنّ «إنّ» تقع في جواب القسم،** نحو: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣﴾(١١) **كاللام** في نحو «والله لزيدٌ قائمٌ»، **و«لكنّ» ليست كذلك** أي: لا يقع في الجواب، فلا مناسبةَ بينها وبين [١٤٦أ] لام القسم.

وإذا بطل أن تكون لامَ التوكيد(١٢) **ولامَ القسم، بطل أن يجوز دخول اللام في خبرها.** وهو المقصود(١٣). [١١٦د]

---

(١) عند فجال وفي لمع الأدلة: لم يخلُ.
(٢) في أ و ب و ج و س ونسخة من لمع الأدلة: يكون.
(٣) كذا في حيدر، وعند فجال وفي لمع الأدلة: التوكيد.
(٤) في أ و ب و ج: التأكيد.
(٥) في د: لتقاربها.
(٦) ينظر: الكتاب (باب آخر من أبواب إنّ) ٣:١٤٦، ١٤٧، والمقتضب (باب «إنّ» إذا دخلت اللام في خبرها) ٢:٣٤٣، والإنصاف ١:٢١٤، و١٧٣ ط جودة مبروك، واللباب ١:٢١٦. وكلام ابن الأنباري في الإنصاف قريب منه هنا.
(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢:٢٦، والتذييل والتكميل ٥:٩٦، ومغني اللبيب ٣٠٠، ٣٠٤، وهمع الهوامع ٢:١٧٧.
(٨) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.
(٩) آل عمران ٣: ٣٣، والنور ٢٤: ٤٤، والنازعات ٧٩: ٢٦.
(١٠) في أ و ب و ج و ح: يكون.
(١١) يس ٣٦: ١ - ٣.
(١٢) في أ و ب و ج: يكون لام التأكيد.
(١٣) «وهو المقصود» كذا في د، وليس في أ و ب و ج.

والضرب الثاني من الاستدلال بالسبر والتقسيم: أن تذكر[1] الأقسام التي يجوز أن يتعلّق بها الحكم[2]، فيبطلها، إلاّ الذي يتعلّق الحكم به أي: بذلك القِسم، من جهته: تعلقاً من جهته –فـ«من» للابتداء[3]– فيصح قولُه قول مثبِت ذلك الحكمِ بوجود ما بنى[4] عليه ويرجع إليه.

ومثال ذلك: كأن يقول: لا يخلو نصب المستثنى في الواجب[5] –ويلزم كونه تاماً– نحو: «قام القوم إلا زيداً» مِمّا أن يكون بالفعل المتقدّم، وهو «قام»، بتقوية إعانةِ، «إلاّ» للعامل المفصول بها بينه وبين المستثنى[6]، أو بـ«إلاّ».

وفي عملها وجه خلافٍ، فقيل: لقيامها مقامَ الفعل معنىً؛ لأنّها بمعنى «أستثني»[7]، فعملت عمله[8].

أو عملت لأنّها مركبةٌ من «إنْ» المخففةِ و «لا»، فأُدغمت النون في اللام لتقاربهما مخرجاً[9].

أو عملت لأنّ التقدير فيه أي: المثالِ المذكورِ: «إلاّ أنّ زيداً لم يقم» فعملت باعتبار ذلك[10].

والثاني –وهو كون النصب بـ«إلاّ» نفسِها– باطلٌ بنحو: قام القوم غيرَ زيدٍ»، فإنّ نصب «غير» المعطاةِ إعرابَ المستثنى، ويجر[1] المستثنى بها، لو كان

(١) في أ و ب و ج وحيدر ولمع الأدلة: تذكر.

(٢) «بها الحكم» عند فجال وفي لمع الأدلة: الحكم بها.

(٣) في د: من جهته أي يثبت من جهته فمن تعليليّة.

(٤) في د: يبنى.

(٥) تنظر الإحالة إلى المسألة في المسألة الثانية من الفصل الثالث (١٢٠ أ).

(٦) العبارة في د: لتقدّمه «إلاّ» فطلبه للمعمول سابق على طلب «إلاّ».

(٧) في أ غير واضحة، وفي ب: امتثني. و« لأنها بمعنى أستثني» سقطت من ج.

(٨) «فعملت عمله» ليست في د.

(٩) العبارة في د: من إن المخففة ولا فعملت لتركّبها مما ذُكر.

(١٠) العبارة في د: إلا أن زيداً لم يقم ولكونها بمعنى ذلك عملت.

بـ«إلاّ » لصار التقدير: «لاغَيرَ زيدٍ »، وهو أي: ذلك التقدير، يفسد المعنى المراد من ذلك التركيب(٢).

وبأنّه عطفٌ على «بنحو»(٣)- لو كان العامل «إلاّ » لكونها بمعنى «أستثني»، لوجب النصب في النفي(٤)، كما يجب في الإيجاب؛لأنّ معناها المقتضي لنصبها المستثنى موجودٌ في استثنائها من النفي، كهو من الإيجاب؛لأنّها فيه أيضاً بمعنى «أستثني»(٥).

وبأنّه يؤدي إلى إعمال [١٠٥ج] معاني الحروف، وذلك لا يجوز.

وبأنّه(٦) لو جاز النصب بـ«إلاّ » لكونها بتقدير «أستثني» ومعناه(٧)، لجاز الرفع للمستثنى لكونه(٨) بتقدير «امتنع» فعلٍ ماضٍ ، مبنيٍ للفاعل، رافعٍ ؛ لاستوائهما أي: «أستثني» و «امتنع» في حُسْن التقدير في حصول مضمون(٩) الاستثناء.

كما أورد ذلك أي: هذا،وعبّر عنه بما يشار به للبعيد تعظيماً له- «عضدُ الدولة» على «أبي عليٍّ» الفارسي» حيث أجابه بذلك أي: بالنصب بـ«إلاّ » لكونها بمعنى «أستثني»(١٠).

---

(١) كذا في ب، وفي أ و ج: وبجر، وفي د: وجرّ.

(٢) العبارة في د: وهو يفسد المعنى المراد من غير زيد.

(٣) ما بين معترضتين ليس في د.

(٤) في أ و ب و ج: المنفي.

(٥) العبارة في د: كما يجب في الإيجاب عند القائل؛ لأن معناها المذكور المقتضي لنصبها المستثنى موجود في استثنائها من النفي كاستثنائها من الإيجاب لأنّها فيه في الاستثناء من النفي أيضاً بمعنى أستثني.

(٦) في أ و ب و ج: بأنّه. دون واو. وفي د: ولأنّه.

(٧) في د: أي: بمعناه.

(٨) في د: كذلك

(٩) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(١٠) ذكر الخبر الأنباري في لمع الأدلة ١٢٩، وهذا القول حُكي عن عضد الدولة، وقد سأل أبا علي الفارسي، وهما في الميدان، عن نصب المستثنى في الواجب. فقال: انتصب لأنّ التقدير فيه: أستثني زيداً. فقال له عضد الدولة: وهلاّ قدّرت «امتنع زيدٌ» فرفعت. فقال له أبو علي: هذا الذي ذكرته لك هو جواب ميدلي، وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح. وذكره أيضاً في نزهة الألباء ٢٧٥، وقال بعده: وذكر في كتاب الإيضاح أنّه انتصب بالفعل المقدّم بتقوية «إلا».

والثالثُ أي: كونُها بمعنى «إنْ» المخففةِ و «لا» النافيةِ **باطلٌ** -حقه أن يقال(١) «أيضاً»- **بأنّ «إنْ» المخففةَ لا تعمل** مقدرةً وشرط عملها على قلّةٍ ذكرُها[١٥١ب](٢).

وبأنّ الحرف إذا رُكّب مع حرف آخرَ خرج كلٌّ منهما أي: المركبين(٣)، **عن حكمه، وثبت له** أي: المركّبِ، **بالتركيب**(٤) **حكمٌ آخرُ** غيرُ حكم جزأيه.

والرابعُ أي: لأنّ التقدير فيه: «لا أنّ زيداً لم يقم» [**باطل**]؛ **بأنّ**(٥) **«أنّ» لا تعمل مقدّرةً**، إنّما تعمل ظاهرةً.

وإذا بطل الثلاثةُ المرتبةُ على كون الناصب «إلاّ» **ثبت** القول **الأوّلُ**. وزاد للإيضاح ودفع إلباس أنّ المراد من الأقوال المتعلّقة بكون العامل «إلا» قولَه(٦): **وهو أنّ النصب بالفعل السابق على «إلاّ»**(٧)؛ لأنّها كحرف الجرّ في إيصال معنى الفعل لمجرورها. **انتهى ملخصاً**: بصيغة المفعول، حالٌ من الفاعل.

ينظر: الإيضاح ١٧٥، والمسائل المنثورة (المسألة: ٥٦) ٥٥، والمقتصد ٢:٦٩٩، واللباب ١:٣٠٤. وينظر الخبر في: أسرار العربية ١٨٧، والإنصاف ١:٢٦٣، و ٢٩٩ ط جودة مبروك، ومعجم الأدباء ٢:٨١٣، ووفيات الأعيان ٢:٨٠، والوافي بالوفيات ١١:٢٩٠، ومرآة الجنان ٢:٣٠٥، وبغية الوعاة ١:٤٩٦، وشذرات الذهب ٤:٤٠٨.

(١) «أن يقال» في أ و ب و ج: زمانه. وفي الفيض ٢:٩٧٤: وكان الأولى أن يقال «أيضا». وما بين معترضتين ليس في د.

(٢) قال ابن الطيب ٢:٩٧٥: في نسخة: مقدّرة. وهي لا تحتاج إلى قيد؛ لأنّ من شرط عملها ذكرها. والعبارة في د: بأنّ «إنْ» المخففةَ لا تعمل أي: عملاً كثيراً، وإلاّ فعملها ذلك ثابتٌ.

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المركّبُ منهما.

(٤) في أ و ج: للتركيب. وفي ب: التركيب.

(٥) في أ و ب و ج: لأنّ. والزيادة من فجال.

(٦) «وزاد للإيضاح... قولَه» ليس في د.

(٧) «على إلا» عند فجال وفي لمع الأدلة: بتقوية إلا.

وقال وفي نسخةٍ بحذف الواو[1]– **«أبو البقاء** العُكْبَرِيّ» **في «التبيين»**(٢)

: الدليل على أنّ «نعم» و «بئس»(٣) **[فعلان]**(٤)، **إن دخل عليهما الجارّ**[5]

في شذوذ من الكلام، **السبر والتقسيم**، [١٤٧أ] الذي هو أحد الدلائل[6].

وذلك أنّهما أي: الكلمتين المذكورتين(٧)، **ليسا**[8] **حرفين بالإجماع** من النحاة، **وقد دلّ الدليل** المقيّد به **على أنّهما ليسا اسمين**، وذلك **لوجهين**:

أحدهما: بناؤهما على الفتح، ولا سببَ له أي: للبناء عليه، **لو كانا اسمين**؛ لفَقْدِ علّته منهما حينئذ؛ **لأنّ الاسم إنّما يُبنى إذا أشبه الحرف**. هذا طريق «ابن مالك» ولعل القائل باسميتهما يرى البناء لشبه مبني الأصل كما عليه «ابن الحاجب» فلا يتمّ الإلزام(٩). **ولا مشابهةَ بين «نعم» و «بئس» وبين الحرف**، فلا مقتضى للفتح حينئذٍ ، **فلو كانتا**(١٠) **اسمين لأعربتا**(١١)؛ لأنّ ذلك شأن الأسماء التي لم تشبه الحرف.

---

(١) ما بين معترضتين ليس في د.

(٢) التبيين (المسألة: ٤٠) ٢٧٤، ٢٧٥.

(٣) ليست في التبيين.

(٤) الزيادة من فجال. وكونهما فعلين رأي البصريين والكسائي من الكوفيين. والكوفيون على أنّهما اسمان. ينظر: الكتاب (باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرا) ٢:١٧٥، والمقتضب (باب ما وقع من الأفعال للجنس على معناه، وتلك نعم وبئس وما وقع في معناهما) ٢:١٣٨، والعلل ١٦٦، والإنصاف (المسألة: ١٤) ٩٧، و٨٦ ط جودة مبروك، وأسرار العربية ١٠٢، وشرح التسهيل ٣:٥، واللباب ١:١٨٠، وارتشاف الضرب ٤:٢٠٤١، والتصريح ٢:٧٥، وهمع الهوامع ٥:٢٥.

(٥) في د: الباء.

(٦) «السبر والتقسيم الذي هو أحد الدلائل» سقط من د.

(٧) في أ و ج: المذكورين.

(٨) في أ و ب و د: «ليستا» والياء في أ مهملة. وفي ج: لستا. وقوله بعده: «بالإجماع... أحدهما» سقط من د.

(٩) في ب: الالتزام.

(١٠) كذا في حيدر.

(١١) «فلو كانتا اسمين لأعربتا» عند فجال: فلو كانت اسماً لأعربت.

الثاني(١):أنّها لو كانتأي: كلُّ كلمةٍ منهمااسما لكانت إمّا. جامداً لا تصرّفَ لها بوجهٍ ، أو كانتوصفاً (٢)ولا سبيلَ إلى اعتقاد الجمود فيهمامع الفعليّة؛ لأنوّجه الاشتقاق فيها ظاهرٌ ؛لأنّهامشتقّةٌ من «نَعِمَ الرجل»إذا أصاب نعمةً ، والمنْعَم -بصيغة المفعولعليه، يُمدحالمنعمُ .

ولا يجوز أنيكون وصفاً ؛ إذ لو كانت كذلك أي: وصفاً ، لظهر الموصوف فيها(٣)، ولم يظهر أصلاً . أو لأنّ (٤) الصفة ليست على هذا البناء.

فإذا بطل(٥)كونها حرفاً ؛ للإجماع على انتفائه،وكونها اسماً ؛ لما ذكر من الدليل، ثبت أنّهافعلٌ ؛إذ لا تخرج عن ذلك كما دلّ عليه الاستقراء. انتهى(٦).

وقال «منصوربن فلاحٍ النحويُّ »(٧) في «المغني»(٨) -اسم شرحه على

«الحاجبيّة»-:الدليل على أنّ [١١٧د] «كيف»اسمٌ السبر(٩) والتقسيم.

فنقول(١٠) في بيانه: لا يجوز أن يكون(١١) «كيف» حرفاً لحصول الفائدة منها

---

(١) عند فجال: والثاني.

(٢) والعبارة في د: لو كانا اسمين؛ إذ لا مشابهة بينهمولو بين الحرف أصلاً ؛ لأن الاسم إنّما يبنى إلا إن [كذا والصواب إذا] أشبه الحرف،عندابن مالك، وعند ابن الحاجب لشبه معنى [كذا] الأصل. الثاني أنهّا لو كانت اسماً لكانتا إمّا اسماً جامداً لأنّ الفعليّة تنصرف لها، أو كانتا وصفاً .

(٣) كذا في س، وعند فجال وفي التبيين: معها.

(٤) عند فجال: ولأن.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فأبطل. وعند فجال: وإذا بطل.

(٦) هذا السطران وردا في د،دون غيره وزاد فيها: فبان بانتفاء الاسميّة والحرفيّة لوجود منافيهما تعينُ الفعلية؛ إذ لا مخرج عن ذلك بدليل الاستقراء.

(٧) توفي سنة ٦٨٠هـ. بغية الوعاة ٢:٣٠٢، رقم: ٢٠٢٦.

(٨) المغني في النحو ١:١١٩. وقول ابن علان بعده إنّ الكتاب شرح للحاجبية غير صحيح. وتبعه عليه ابن الطيب ١:٩٨٠. وقد شرح ابن فلاح الكافية ونقل عنه الاستراباذي في شرح، ومنه نسخة بجامع الإمام محمد بن سعود. مقدمة محقق المغني ١:١٤.

(٩) في أ و ب و ج: للسبر. ينظر: شرح التسهيل ٤:١٠٤، ومغني اللبيب (كيف) ٢٧٠، وحاشية الشمني ٢:٢٧.

(١٠) في أ و ب و ج: فيقول. والعبارة في د بعده: في بيانه كذلك.

(١١) كذا في س والمغني، وعند فجال: تكون.

مع الاسم، نحو: «كيف زيدٌ؟» فـ«كيف»[1] خبرٌ مقدّمٌ وجوباً لصدارته. و«زيدٌ» مبتدأٌ.

وليس ذلك أي: حصولُ الفائدة [١٥٦ج] من اسمٍ وحرفٍ[2]، **لغير حرف النداء** مع المنادى[3]، نحو: «يا زيدُ» وإنّما حصلت به معه الفائدةُ لقيامه مقام «أدعو».

ولا يجوز أن يكون فعلاً؛ لأنّ الفعل يليها بلا فاصلٍ، نحو: «كيف تصنع؟» والفعلُ[4] لا يلي الفعلَ إلاّ بعامل، وحديثُ «البخاريّ» عن «عائشةَ» رضي الله عنها: «كان يكون عليّ الصيامُ من رمضانَ»[5] الفاصلُ بين الفعلين ضميرُ شأنٍ مقدّرٌ.

فيلزم[6] من انتفائهما **أن يكون اسماً** لما ذُكر؛ **لأنّه الأصل في الإفادة** لحصولها منه وحدَه، ولا كذلك الفعل؛ لتوقّف حصولها منه على صحبته لاسمٍ. انتهى ملخصاً (٧).

---

(١) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٢) العبارة في د: أي الإفادة.

(٣) «مع المنادى» ليس في د.

(٤) زاد في د: وكيف فعل.

(٥) وتتمته: فما أستطيع أن أقضيَ إلاّ في شعبان. أخرجه البخاري ٢:٦٨٩، في كتاب الصوم، باب: متى يقضى قضاء رمضان ٤٠، رقم: ١٨٤٩، ومسلم ٢:٨٠٢، في كتاب الصوم، باب قضاء رمضان في شعبان ٢٦، رقم: ١١٤٦.

(٦) في أ و ب و ج وحيدر وإستانبول والفيض ٢:٩٨١: فلزم.

(٧) أصل كلام ابن فلاح منقول عن المرتجل لابن الحشاب ٢٦، وقد مرّ في الفصل الرابع في العلة.

المسلك **الخامس**

المناسبة

بين العلّة والمعلول

وتسمّى «الإخالة»(١) بالمعجمة؛ **لأنّ بها**(٢) أي: العلّة ، [١٥٢ب] **يخال** **أي: يظنّ** بالتحتيّة فيهما- **أنّ الوصف علّةٌ** لكمال مناسبته(٣) **ويسمّى قياسُها** أي: المبنيُّ عليها **قياسَ علّةٍ وهو أن يُحملَ الفرعُ على الأصل** في حكمه، **بالعلّة التي عُلّق عليها الحكمُ في الأصل، كحمل مالم يسمَّ فاعله، على الفاعل في الرفع لعلة الإسناد**[٤]؛ فإنّها الرافعة للفاعل، وهي موجودة في نائب الفاعل. والتعبير به أحسن وأخصر من التعبير بـ«مفعول ما لم يسم فاعله»(٥).

وكحمل(٦) **المضارع على**(٧) **الاسم** [١٤٨أ] **في الإعراب؛ لعلة**(٨) **اعتِوار** بكسر الفوقيّة- أي: تداول،(٩) **المعاني عليه**، كما علمتَ مما تقدّم(١٠)، فهذه علّة الأصل، وهو إعراب الاسم، وهي موجودة بعينها[١١].

ذكره أي: ما[١] ذكُر، **ابنُ الأنباري». قال** «ابن الأنباري»(٢): **و اختلفوا**[٣]: **هل يجب إبراز**: إظهار **المناسبة** بين الأصل والفرع، المقتضية للحمل **عند المطالبة** بها من الخصم؟

---

(١) زاد عند فجال: أيضاً.

(٢) «لأنّ بها» في النسخ: لأنّها. والعبارة في د: لأنّها أي العلة بها.

(٣) «لكمال مناسبته» في ج: الكمال مناسبةً.

(٤) العبارة في أ و ب و ج كحملما لم يسمَّ فاعله، وأقيم هو مقام الفاعل، على الرفع في علّة الإسناد. وعند فجال «بعلة» مكان «لعلة». ينظر: العلل ١٤٧، وأسرار العربية ٩٥، واللباب ١:١٥٨، وشرح المفصل ٧:٧٠.

(٥) أوّل من سمّاه كذلك ابن مالك. ينظر: ارتشاف الضرب ٢:١٨٤، والتذييل والتكميل ٦:٢٢٥.

(٦) كذا في الفيض ٢:٩٨٣، وعند فجال: وحمل.

(٧) في أ و ب و ج: في.

(٨) عند فجال: بعلّة.

(٩) في أ: تتداول. وفي الفيض: توارد.

(١٠) ينظر (١٠١، ١٠٢، ١٢٦ أ).

(١١) كذا العبارة في د، و في أ و ب و ج: وهو إعراب الاسم موجود بعينه. وفي هامش أ و ج: موجودة بعينها.

فقال قومٌ : لا يجب، وذلك(٤) أي: إبرازُ المناسبة. **مثل أن يدلّ**(٥) حدُ ذف الفاعل لعدم تعلّق الغرض بعينه- **على جواز تقديم خبر «كان»**(٦) **عليها، فيقول** المستدل: هي **فعل متصرّ ف**(٧)، **فجاز تقديمه** أي: الخبرِ، **عليها قياساً على سائر الأفعال المتصرّ فة**، في جواز تقديم مفعولها(٨) عليها.

فيطالبه الخصم **بوجه الإخالة والمناسبة** بين «كان» والأفعال حتى يحُمل عليها.

واستدلّ لعدم الوجوب الذي قال به من(٩) ذُكر، **بأنّ المستدلّ أتى بالدليل بأركانه** الأصلِ والفرعِ والعلّةِ الجامعة، **فلا يبقى عليه إلاّ**(١٠) **الإتيان بوجه الشرط، وهو الإخالة** أو الظنّ لتلك المناسبة(١١)، **وليس على المستدلّ بيانُ الشروط** شيءٍ من أركان القياس، **بل يجب على** الخصم **المعترض**(١٢) **كذلك**(١٣) **بيان عدم الإخالة التي هي الشرط** لصحّة القياس، [وذلك بالمعارضة أو إبداء الفرق بين

---

(١) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج. والكلام السابق ليس في لمع الأدلة والإغراب.
(٢) لمع الأدلة ١٢٣. و «قال» سقطت من ب.
(٣) في أ و ب و ج: اختلفوا. وزاد فيها بعد «إبراز»: ضمير.
(٤) في أ و ب و ج: ذلك.
(٥) في أ و ب و ج: يبدل. والعبارة في د: وذلك أي لمناسبة العلة المطلوب إبرازها مثل أن يقال.
(٦) في ب: ظن.
(٧) جاء في أسرار العربية ١٣٠: «إن قال قائل: أي شيء (كان) وأخواتها من الكَلِم؟ قيل: أفعال. وذهب بعض النحويين إلى أنّها حروف وليست أفعالاً، لأنّها لا تدلّ على المصدر». وفي التذييل والتكميل ٤:١١٧: «وكلها أفعال بلا خلاف، إلا (ليس)، فمذهب أبي بكر بن شقير، وأبي علي الفارسي في أحد قوليه، وجماعة من أصحابه، أنّها حرف». أمّا من قال بعدم دلالة هذا الأفعال على الحدث والمصدر كما عبّر ابن الأنباري فإنّهم لم يقولوا بحرفيّتها كما هو مشهور. ينظر: همع الهوامع ٢:٧٤. وينظر في الاستدلال على فعليّتها: العلل ١٢٠، وأسرار العربية ١٣٠، واللباب ١:١٦٤، وشرح المفصّل ٢:٩٦.
(٨) في د: مفاعيلها.
(٩) لعلها: ممن.
(١٠) ليست في لمع الأدلة.
(١١) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: أي الفعل لمناسبة. وفي ج: المناسبة. ولعلها: أي وجه المناسبة.
(١٢) في أ و ب و ج: المتعرّ ض.
(١٣) في ب: لذلك. وفي د: لذلك القياس.

ذلك الأصل والفرع. **ولو كلفناه** أي: المستدلَ، **أن يذكر الأسئلةَ** المتعلّقةَ بأركان القياس](1) **لكلفناه أن** يناظر في إثبات ذلك الحكم **يستقلَ**(2) **بالمناظرة**: أن يذكر جواب الأسئلة المتعلّقة بأركان القياس(3) **وحدَه، وأن يورد** على نفسه **الأسئلة، ويجيب عنها** بإقامة دليلٍ لمناسبة الوصف للحكم، **وذلك** أي: تكليفُه بما ذُكر، **لا يجوز**؛ لأنّه إلزام بما لا يوقّف عليه القياس(4).

وقال قومٌ: يجب إبرازه؛ **لأنّ الدليل إنّما يكون دليلاً** يلزمُ(5) من العلم به العلم(6) بشيءٍ آخرَ - **إذا ارتبط به**(7) **الحكم** المطلوبُ من ذلك القياس، **وتعلّق به، وإنّما يكون** الحكم **متعلقاً به** أي: الدليلِ(8)، **إذا بان وجه الإخالة.**

وأجيب من جانب الأولين عنه(9): **بوجود الارتباط** بين الأصل والفرع؛ **فإنّه** أي: المستدلّ **قد صرّح بالحكم** المطلوبِ من القياس، **فصار بمنزلة** [157ج] **ما قامت عليه البيّنة**: المناسبة(10)، **بعد الدعوى** أنّ حكم الأصل متعدٍ للفرع، **وأمّا**(11) **المطالبة** من الخصم له **بوجه المناسبة**(12) المقتضية للإلحاق، **فبمنزلة عدالة الشهود، فلا يجب ذلك على المدّعي** إذا أحضرهم للشهادة، **ولكن على الخصم**

---

(1) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(2) في أ و ج و س: ويستقل. وفي ب: ويشتغل.

(3) «أن يذكر... القياس» ليس في د.

(4) في د: ويجيب عنها بالمعارضة وبيان أنْ لا فارقَ. وذلك أي: تكليفه بما ذُكر، لا يجوز لأنّه إلزام بما لا يتوقف عليه غرضه من الإلحاق.

(5) لعلها: ما يلزم.

(6) كذا في د، وفي أ و ب و ج: منه.

(7) سقطت من أ و ب و ج.

(8) «أي الدليل» ليس في د.

(9) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(10) في د: بذكر المناسبة.

(11) كذا في س، وعند فجال وفي لمع الأدلة: فأمّا.

(12) عند فجال: بوجه الإخالة والمناسبة.

أن يقدح في عدالتهم(١)، فيزكيهم حينئذٍ المدّعي. **فكذلك**(٢)، كما لا يجب على المدّعي تعديل شهوده قبل قدْحِ الخصم فيهم، **لا يجب على المستدلّ إبراز** وجه **الإخالة، وإنّما على المعترض أن يقدح** فيها، فيبينه المستدلّ حينئذٍ. [١١٨د] **انتهى**.

(١) عند فجال: الشهود.

(٢) في د: فذلك. وقوله بعده: «كما لا يجب... الخصم فيهم» ليس فيها.

المسلك **السادس**

من مسالك العلة

الشَّبَه [١٥٣ب]

بفتح المعجمة والموحّدة.

قال «ابن الأنباري»(١): وهو أنْ يُحمل الفرع على الأصل(٢) بضرب من الشبه: المشابهة بينهما، **غير العلّة التي عُلّق** -بالبناء للمفعول- **عليها الحكم في الأصل(٣)**.

وذلك مثل أن يدلّ على إعراب المضارع، حملاً على إعراب الاسم الثابت بعلّة الإخالة، [١٤٩أ] **بأنّه يخصّص(٤) بعد شياعه(٥)**، فهذا أمرٌ أشبه فيه الفرعُ أصلَه، **فكان معرباً كالاسم**، فإنّ ذلك شأنه، كـ«رجلٍ» ثمّ تعيّن(٦) بـ«أل»، وكذا المضارع يحتمل(٧) لكلٍّ من زمني الحال والاستقبال، ثم يخصّص بأحدهما بخاصيّة.

أو بأنّه يدخل عليه لام الابتداء، كالاسم، نحو: «إنّ زيداً ليقوم» أو «لقائمٌ».

أو بأنّه على حركة الاسم وسكونه، كـ«يضرِبُ» و«ضارِبٍ».

وليس شيءٌ من هذه العلل الثلاث المشبّهة، **هي العلّة التي وجب لها الإعراب في الأصل**: الاسم حتى يحمل عليه فيها الفرعُ(٨)، **إنّما هي**: الموجبُ

---

(١) لمع الأدلة (الفصل الخامس عشر في قياس الشبه) ١٠٧.

(٢) كذا في لمع الأدلة، وعند فجال: أصل.

(٣) قال السيوطي في الأشباه ١: ٤٧٠: الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب القوّة الشبه. ثمّ سرد فروعا على ذلك.

(٤) في أ و ب و ج: يخصص.

(٥) زاد عند فجال وفي لمع الألة: كما أنّ الاسم يتخصص بعد شياعه.

(٦) في د: يعين.

(٧) في د: يحتمل.

(٨) العبارة في د: في الاسم متى يحمل على الإعراب الفرع.

لإعراب الأصل،**إزالةُ اللبس** عن المعاني الواردة على التراكيب،**كما تقدّم**(١).

قال: وقياس الشبه(٢)**صحيحٌ** يعتدّ به **يجوز التمسّك به** عند علماء الفنّ **في الأصحّ** (٣)،من أنّ (٤) الخلاف فيه **كقياس العلّة** إلاّ أنّ المشبه به أقوى على الأصل في التشبيه(٥).

---

(١) هذه العلّة الأخيرة لإعراب المضارع هو ما حققه ابن مالك عن الكوفيين، والبصريون على الأول، وهو تخصيصه، ودخول اللام عليه، وجريه على اسم الفاعل في حركاته وسكناته. تنظر الإحالة (١٠١، ١٠٢، ١٢٦ أ).

(٢) زاد عند فجال وفي لمع الأدلة: قياس.

(٣) كما هو عليه جمهور الأصوليين، وهو دون المناسبة، فوق الطرد. ينظر: المحصول ٥:٢٠٣، والإبهاج ٣:٦٨، والتحبير شرح التحرير ٧:٣٤٢٧.

(٤) ليست في د.

(٥) في الفيض ٢:٩٨٦: المشبّه.

المسلك السابع

الطَّرْد(١)

بفتح المهملة الأولى، وسكون الثانية.

قال «ابن الأنباري»(٢): **وهو القياس الذي يوجد معه الحكم في الفرع، وتفقد الإخالة**: المناسبةُ، **في العلّة.**

واختلفوا أي: علماءُ العربية **في كونه حجّةً**(٣):

فقال قومٌ: ليس بحجّةٍ؛ لأنّ مجرّدَ الطردِ(٤) بوجود حكم الأصل في الفرع، **لا يوجبُ غلبةَ الظنّ** بعلّةٍ جامعةٍ بين الأصل والفرع في ذلك(٥). **ألا ترى أنّك لو عللتَ بناء «ليس» بعدم التصرّف لاطّراد**(٦) **البناء في كلّ [فعلٍ غير متصرّفٍ، وإعرابَ ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطّراد**(٧) **الإعراب في كلّ**](٨) **اسمٍ غير متصرّف**(٩): بالتاء الفوقية. وذلك لوجود علة بناء «ليس» في كلّ اسمٍ كذلك.

وجواب «لو عللت» قوله(١٠): **لمّا**(١١) **كان ذلك الطّردُ** للبناء في إعراب المخصوص لعدم(١٢) تصرّفه، **يغلب**(١) **على الظّنّ أنّ بناء «ليس» لعدم**

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر (طرد الباب) ١:٤٩٧.

(٢) لمع الأدلة (الفصل السادس عشر في قياس الطرد) ١١٠.

(٣) ذهب جمهور الأصوليين إلى عدم حجّيّته، وبعض الأحناف يجوّزونه، وجوّزه الكرخي جدلاً لا عملاً. وجوّزه البيضاوي وضعّفه. ينظر: المحصول ٥:٢٢١، والإبهاج ٣:٧٨، والتحبير شرح التحرير ٧:٣٤٤٧.

(٤) «مجرّدُ الطرد» عند فجال وفي لمع الأدلة: لأنّ مجرّد الطرد لا يوجب غلبة الظن.

(٥) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج فيها سقط: ليس بحجّةٍ مجرّد الطردِ بوجود الحكم في الفرع.

(٦) في لمع الأدلة: لاطّرَدَ.

(٧) في لمع الأدلة: لاطّرَدَ.

(٨) الزيادة من فجال.

(٩) عند فجال وفي لمع الأدلة: منصرف.

(١٠) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج : وذلك موجود في ليس.

(١١) وفي لمع الأدلة: فلمّا. وجواب «لو»: «لاطّرد» الأولى.

(١٢) في ب: بعدم. والعبارة في د: لحكم البناء فيما ذُكر.

التصرّف فلجواز أنّه لأمرٍ آخرَ، ولا يغلب عليه[1] أنّ إعراب[2] ما لا ينصرف لعدم[3] الانصراف؛ لما قام به من العلّتين أو ما يقوم مقامهما[4] بل يُعلم[5] علماً يقيناً أنّ «ليس» إنّما بُني لأنّ الأصل في الأفعال البناء؛ لا[6] لعدم تصرّفه، وتعلم أنّ مالا ينصرف إنّما أُعرب لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب، فجاء كلٌّ منهما على أصل بابه.

ثم العبارة محرّفة، ولعلها: ولأنّ الإعراب المتصرف لتصرفه. فليراجعْ الأصول من الأصل[7].

وإذا ثبت بطلان هذه العِلّة: علّةِ الطّرد، مع اطّرادها كما عرفتَه عُلم – بالبناء لغير الفاعل – بها أو به [أنّ مجرّد الطّرد للحكم لا يُكتفى به في نقل حكم الأصل للفرع؛ فلا بدّ لنقله إليه من إخالةٍ شَبهٍ ليُحمل عليه بها][8].

ويدلّ على أنّ الطّرد لا يكون علّةً، أنّه لو كان علّةً[9] لأدّى إلى الدّور، وهو توقّف[10] الشيء على نفسه بمرتبةٍ أو مراتبَ. والأوّل مصرحٌ به[11]، وهو أقبحُ، والثاني [١٥٨ج] مضموهو [الدور المصرّح به. وكلاهما باطلٌ، وما أدّى للباطل باطلٌ.][12]

---

(١) في لمع الأدلة: لا يغلب.

(٢) العبارة في د: لجواز أنّه لأمر آخر مناسب له، ولا يغلب عليه ولأنّ إعراب.

(٣) في أ و ب و ج: بعدم.

(٤) العبارة في د: لما مرّ فيما قبله.

(٥) عند فجال وفي لمع الأدلة: نعلم.

(٦) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٧) ليس في د.

(٨) كذا العبارة في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج. والعبارة في د قبل السقط: وإذا ثبت بطلان هذه العلة أي: بناء «ليس» لعدم التصرّف مع اطّرادها من بناء ما لا ينصرف وإعراب المتصرّف علم أنّ مجرد الطرد...

(٩) «أنه لو كان علة» في أ و ج: أنه كان لو علة.

(١٠) كذا في ب، وليست في أ و ج و د.

(١١) ليست في أ و ج.

(١٢) كذا العبارة في د، وما بين معكوفتين ليس في أ و ب و ج.

ألا ترى أيّها الصالح للخطاب- **أنّه** أي: الشأنَ، **إذا قيل له**: للمستدلّ، **ما الدليل على صحّة دعواك؟**

فيقول: أنْ أدعي أنّ **هذه العلّةَ علّةٌ في محلٍّ آخرَ** غير ما هي علّةٌ فيه بالطّرد[1].

فإذا قيل له: **ما الدليل على أنّها** أي: العلّةَ [**علةٌ في محلٍّ آخرَ؟**

فيقول: **دعواي على أنّها علّةٌ**](٢) **في مسألتي** وهي المحلّ الأوّل [**فدعواه دليلٌ على صحّة دعواه.**](٣)

[**فإذا قيل له**: أي: المستدلِّ: **ما الدليل على أنّها** أي: العلّةَ في المحلّين، **علّةٌ في الموضعين معاً؟**

فيقول: وجود الحكم معها أي: العلّة **في كلّ موضعٍ** منهما **دليلٌ**][4] **على أنّها** أي: العلّةَ المذكورة، **علّةُ** الحكم[5] في كلٍّ منهما؛ لوجوده عند وجودها.

فإذا قيل له: لا دلالةَ في وجوده فيهما معها على العليّة لها[6]؛ **فإنّ**(٧) [١٥٤ب] **الحكم يوجد**(٨) **مع الشرط كما يوجد مع العلّة، فما الدليل على أنّ الحكم يثبت بها**: بالعلّة[9] **في المحلّ الذي هو**[10] أي: الفرعُ كذا «هو». كذا

(١) العبارة في د: غير ما نحن فيه.
(٢) الزيادة من فجال. وقوله قبله: «فإذا قيل له ما الدليل على أنها أي العلة» سقط من د.
(٣) الزيادة من فجال.
(٤) كذا العبارة في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج. وزاد فيها: قد عُرف له أي: عُلم.
(٥) في د: للحكم. و«منهما» ليست فيها.
(٦) العبارة في د: لا دلالة في وجودها معها على العلية لهما.
(٧) كذا في لمع الأدلة، وعند فجال: إنّ.
(٨) عند فجال وفي لمع الأدلة: قد يوجد.
(٩) ليست في د.
(١٠) سقطت من أ و ب و ج.

والظاهر [هي][1] أي: العلّة[2]. **فيه** أي: الفرعِ، كما هو شأن العلّة إذا ثبت الحكم في الفرع عند قيام علّة الأصل أيضاً؟[3]

فيقول المستدلّ على [١٥٠أ] كونها علّة فيهما: **كونها علّةً** فلذا حمُل بها الفرع على الأصل في حكمه[4].

فإذا قيل له: وما الدليل على كونها علّةً ولِمَ لا يكون شرطاً؟

فيقول: وجود الحكم معها في كلّ موضعٍ وجدت فيه، وليس ذلك للشرط؛ إذ شأنه فقْدُ المشروط عند فقده، أمّا عند وجوده فيجوز الوجود والعدم.

فيصير الكلام دوراً؛ لأنّه أثبت الحكم بها، وأثبتها به.

وقال قومٌ: إنّه أي: الطّردَ **حجّةٌ. واحتجوا على ذلك بأنْ قالوا: الدليل على صحّة العلّة اطّرادُها** في أفراد المعلول **وسلامتُها من النقض**[6]، بتخلّف بعض أفرادها عن تعليلها[7]، **وهذا** التعليل[8] **موجودٌ هنا** فلذا كانت حجّة.

وربّما قالوا في إثباته[9]: **عجزُ المعترض** عن الفرق بين الموضعين [١١٩د] المطّرد فيهما العلّة **دليلٌ على صحّة العلّة**؛ إذ لو لم تكن علّة لهما لأبدى فرقاً.

وربّما قالوا في إثباته: إنّه **نوعٌ من القياس** لصدق تعريفه عليه، **فوجب أن**

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) العبارة في د: الذي هو أي: الحكم.

(٣) في د «أي الفرع» وما بعده ليس فيها.

(٤) العبارة في د: فيقول المستدل: كونها علة فهو دليل حمله على محل الحكم.

(٥) سقطت من أ و ب و ج.

(٦) في أ و ب و ج: النقص.

(٧) في د: النقض أي: الإبطال.

(٨) في د: الدليل.

(٩) «في إثباته» ليس في د.

يكون حجّةً كسائر القياس **الصحيح**(١)، **فالواجب فيه** (٢) أي: الطّرد ليعتدّ به(٣)

إخالةٌ -بالمعجمة- **أو شبهٌ** ليقوى جانبه(٤).

ورُدّ الأوّل أي حُجَج الاحتجاج لحجّيّته: **بأنّهم جعلوا الطّرد دليلاً على صحّة العلّة** لعمومه(٥)، **وادّعوا هنا** أي: في الطّرد، **أنّه نفس العلّة** فبين القولين تخالفٌ، وذلك أنّه **ليس من ضرورة كونه** أي: الطّرد **دليلاً على صحّة العلّة** لعمومه، **أن يكون هو** أي: الطّرد(٦)، **العلّة**؛ لأنّ دليل صحّة الشيء أعمّ من كونه غير دليله هو أولى (٧)، **بل ينبغي** يجب صناعةً، **أن يثبتوا العلّة** لها(٨) بدليله، **ثم يدلّوا على صحتها** أي: العلّة(٩)، **بالطّرد** فإنّه دليل صحّة العلّة؛ **لأنّ الطّرد** أي: النظر إليه **نظرٌ ثانٍ** (١٠) من المناظر (١١) **بعد ثبوت العلّة**.

ورُدّ الثاني منها: **بأنّ العجز عن تصحيح العلّة عند المطالبة** بالتصحيح(١٢)، **دليل فسادها** (١٣)؛ إذ لو كانت صحيحةً لأقامه.

ورُدّ الثالث منها: **بأنّه تمسّكٌ** -بالتنوين، مصدر «تمسّك»- أي: أخذٌ واستدلالٌ **بالطّرد في إثبات الطّرد**، والشيء لا يكون دليل نفسه؛ لما يلزمه من الدّور،

---

(١) «لصدق تعريفه عليه» و «كسائر القياس الصحيح» ليس في د.
(٢) عند فجال وفي لمع الأدلة: كما لو كان فيه.
(٣) «ليعتد به» ليس في د.
(٤) في د: جانبها.
(٥) ليست في د.
(٦) «أي الطرد» ليس في د.
(٧) في الفيض ٢: ٩١: أوّلاً. والعبارة في د: لأنّ دليل صحة الشيء غير دليل عينه.
(٨) كذا في د، وفي أ و ب: في تغييبها. وفي ج غير واضحة. ولعلها: في نفسها.
(٩) «أي العلة» ليس في د.
(١٠) في لمع الأدلة: نظرٌ بانٍ.
(١١) في النسخ: الناظر. ولعلّ ما أثبته هو الصواب.
(١٢) ليست في د.
(١٣) عند فجال وفي لمع الأدلة: على فسادها.

وسبْقِ الشيء على نفسه وتأخّرِه عنها، واتحّادِ الدليل والمدلول[1]؛ **فإنّ ما فيه إخالةٌ أو شَبَهٌ لم يكن فيه حجّةً لكونه قياساً لقباً وتسميةً** عطفُ رديفٍ - **بل** كان حجّةً **لما فيه من الإخالة والشبه المغلّب على الظّنّ** إلحاقَ الفرع [١٥٩ج] بالأصل، **وليس ذلك** الظّنُّ **موجوداً في الطّرد»**[2]: كذا، والظاهر «في الظّنّ» لأنّ الكلام فيه. أي: ليس فيه ما يغلب على الظّنّ[3]، **فوجب أن لا يكون** الطّردُ **حجّةً** لفقد سببها. **انتهى.**

(١) العبارة في د: والشيء لا يكون دليل نفسه؛ لما فيه من اتحاد الدليل والمدلول.

(٢) كذا عند فجال. قال ابن الطيب ٢:٩٩٢: وفي نسخ «في الظن» بالمشالة المعجمة، وهو تحريف لا شكٍّ.

(٣) العبارة في د: وليس الطرد كذلك أي: فيه ما يغلب على الظن.

المسلك **الثامن**

من مسالك العلة

إلغاءُ :إبطال**الفارقِ** بين الأصل والفرع

وهو بيانأنّ الفرع لم يفارق الأصلإلاّ فيما لا(١) **يؤثر** في القياس، **فيلزم اشتراكهما** فيما سواه.

مثاله قياس الظرف على المجرور في الأحكام(٢)**بجامع أنْ لا فارقَ بينهما،فإنّ هما** [١٥٥ب]أي: المحمولَ والمحمولَ عليه، **مستويان في جميع الأحكام، وإنّ ما وقع الخلاف في هذه المسألة**أي: كونه مقيساً عليه، فإذا أُلغي الفارق بينهما ثبت القياس لوجود الجامع.[١٥١أ]

---

(١) في أ و ب و ج: لم. و «في القياس» ليس في د.

(٢) عند فجال بياض بعد «في» في جميع نسخ الاقتراح. أي: في التقدم والتأخير والتعليق والتوسع بهولن غيرهما، لأنّ الظرف هو ما حَسُنَ فيه إظهار «في» كما هو مشهور في كتب النحاة. ينظر:مغني اللبيب القاعدة التاسعة (إنّهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتّسعون في غيرهما) ٩٠٩، والأشباه والنظائر (الظرف والمجرور) ١:٥٠٣. وقوله: «في الأحكام» ليس متناً في د.

ذكر القوادح في العلّة[1]

هذه ترجمة

منهالنّقْض

بالنون والقاف والضاد المعجمة.

قال «ابن الأنباري» في «جدله»(٢) -بفتح الجيم والمهملة- أي: في رسالته المسمّاة بـ«الإعراب عن جدل الإعراب»: **وهو**أي: النقضُ، **وجود العلّة ولا حكمَ** (٣). وهذا التعريف له **على مذهب**[4] **من لا يرى تخصيص العلّة** ببعض الأفراد[5]لوجوب اطّرادها، فإذا وجدت وجد الحكم، فيخلفه عنها مع وجودها نقضٌ لها.

وقال في[6] **«أصوله»**(٧): **الأكثرون** من علماء العربية**على أنّ الطّرد شرطٌ في العلّة**وإلاّ لم يكن علّةً لفقد المشروط عند فقْدِ شرطه، **وذلك**أي: الطّردُ المعتبر لتحققها، **أن يوجد الحكم** المعلّل بها**عند وجودها في كلّ موضع،** لا يتخلف عنها لدورانه عليها وجوداً وضدّه، **كرفعِكّ**[8] **ما أسند إليه الفعل**(٩)فاعلاً كان أو نائبَه أو ملحقاً بالفاعل، **لوجود علّة الإسناد،** [المقتضية للرفع عند وجودها][10].

---

(١) قوادح العلّة هي الأمور المبطلة للعة. وقد اختلف فيها الأصوليون ما بين مطيل ومختصر، وقد ردّوها إلى المنع والمعارضة. ينظر: المحصول ٥:٢٣٥، والإبهاج ٣:٨٤، ورفع الحاجب ٤:٤١٨، وجمع الجوامع ٩٦، والتحبير شرح االتحرير ٧:٣٥٤٤، ،حاشية العطار ٢:٣٣٩.

(٢) الإغراب (الفصل التاسع في الاعتراض على الاستدلال بالقياس) ٦٠. وقد ذكر في هذا الفصل القوادح التي سيأتي ذكرها. إلا أنّ السيوطي غيّر ترتيبها. وهي عند ابن الأنباري كما يلي: فساد الاعتبار ففساد الوضع، فالقول بالموجب، فالمنع للعلّة، فالمطالبة بتصحيح العلّة، فالنقض، فالمعارضة.

(٣) ينظر: المحصول ٥:٢٣٧، والإبهاج ٣:٨٤، وحاشية العطار ٢:٣٤٠، ٣٤١.

(٤) في أ و ب و ج: رأي.

(٥) ليس في د.

(٦) سقطت من أ و ب و ج..

(٧) لمع الأدلة (الفصل السابع عشر في كون الطرد شرطاً في العلة) ١١٢.

(٨) سقطت من أ و ب و ج..

(٩) زاد عند فجال وفي لمع الأدلة: في كل موضع.

(١٠) زيادة من د.

ونصب كلّ مفعول أي: به؛ لأنّه المراد عند إطلاق لفظ «مفعول» كما في «المغني»(١)، ولأنّه الذي يقع عليه الفعل.

وهو فضلة زائداً على ركني الإسناد؛ **لوجود علّة وقوع الفعل عليه** المقتضية للنصب.

وإنّما كان الطّرد **شرطاً** للعلّة؛ **لأنّ العلة العقليّة(٢) لا تكون إلا مطّردة**، وإذا وجدت وجد، **ولا يجوز أن يدخلها التخصيص** ببعض أفراد المعلول(٣)؛ لأنّه(٤) تحكّم وإلغاء لا لمقتض (٥)، **فكذلك**: كالعلّة العقليّة(٦) فيما ذكر فيها، **العلّة النحويّة** لا يدخلها التخصيص.

وقال قوم: ليس أي: الطّرد **بشرط** في العلّة مطلقاً، **فيجوز أن يدخلها التخصيص** ويكفي العلّة ثبوتها في الأعم الأغلب(٧)؛ **لأنّها** أي: العلّة **دليل على الحكم بجعل جاعل**: واضع ذلك الفن، **فصارت بمنزلة الاسم العام** الصادق على ما فوق الواحد، من غير حصر في أنّه لا يجب تعميمه عقلاً لجميع الأفراد، بل يجوز تخصيصه ببعضها؛ لأنّ عمومه ظاهري لا قطعي. **فكما**(٨) **يجوز تخصيص الاسم العام** بقصره على بعض أفراده، **فكذلك ما كان في معناه** من العلّة الجعليّة يجوز تخصيصها **وكما يجوز التمسّك بالعموم المخصوص** ببعض أفراده لمقتض له، **فكذلك** يجوز التمسّك **بالعلّة المخصوصة** بجامع أنّ كلاً من الأمر ظنيّ، فجاز تخلفه.

---

(١) مغني اللبيب (الباب السابع) ٨٧٤. وقوله: «كما في المغني» ليس في د.
(٢) في ب و د: الفعلية.
(٣) المواقف ٣٧، وشرح المواقف ٢:٣٨.
(٤) أي: الشأن.
(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لا مقتضى. وفي الفيض ٢:٩٩٩ لأنها... كانت تحكماً وإلغاء لغير مقتضٍ.
(٦) في أ و ب و ج: الفعلية.
(٧) العبارة في د: لأنه تحكّم وإلغاء لمقتضٍ. وقيل بجواز التخصيص لأنّها ليست ملازمتها أمراً عقلياً حتى يمتنع ذلك معها.
(٨) في أ و ب و ج ولع الأدلة: وكما.

وعلى الأوّل أي: عدمِ جواز تخصيصها(١)، **قال** «ابن الأنباري» **في «الجدل»**(٢): **مثال** [١٦٠ج] **النقض أن يقول** المستدل: **إنّما بُنيتْ** في لغة الحجاز **«حذامِ» و «قطامِ» و «رقاشِ»** [١٢٠د] مما على وزن «فَعالِ» علماً لمؤنثٍ.

أمّا تميمٌ فمنهم من أعربه إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً، ومنهم من فصّل بين ما آخرُه راءٌ وغيره.

وإنّما بناه الحجازيون **لاجتماع ثلاث عللٍ، وهي التعريف والتأنيث** المعنويّ لكونها علماً لمؤنَّثٍ، **والعدلُ**(٣) لأنّه معدولٌ عن «فاعِلَة»(٤) تقديرياً(٥).

فيقول(٦) الخصم: **هذا** التعليل **ينتقض بـ«أَذْربيجان»** جيمه فارسيّة(٧)، يكتب بكلٍّ من الجيم والكاف، اسم بلدٍ بـ«فارِسَ»(٨).

فإنّ فيه ثلاثَ عِلَلٍ: العلميّة والتأنيث والعجمة، **بل أكثر**، وهو التركيب المزجي من «أذربي»، و «جان»(٩) **وليس بمبنيٍّ**، فقد انتقضت العلّة [١٥٦ب]؛ وجدت مع فقْدِ الحكم(١).

---

(١) كذا في ب، وفي أ: تخصيها. وفي ج: تخصصيها. وفي د: تخلّفها.

(٢) الإغراب ٦٠، وأعاد التمثيل بهذا المثل في لمع الأدلة ١١٣.

(٣) وهذا التعليل مذهب المبرد كما في همع الهوامع ١:٩٣ .

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: عدلا.

(٥) في النسخ: لا تقديرياً. وفي الفيض ٢:١٠٠٠: والعدل عرفاً علّة تقديريّة. وفي همع الهوامع ١:٨١: العدل وهو صرفك لفظاً أولى بالمسمى إلى آخر. وهو فرعٌ عن غيره؛ لأنّ أصل الاسم ألّا يكون مخرجاً عما يستحقه بالوضع لفظاً أو تقديراً .

(٦) عند فجال: فتقول. وفي د: فنقول هذا.

(٧) قال ابن الطيب ٢:١٠٠٠: وزعم بعض أنّ جيمه فارسية، وبعض أن الباء فارسية وكلاهما غير ثبت.

(٨) ينظر: معجم البلدان (أذربيجان) ١:١٢٨، وتاج العروس مادة (أذربيجان) ٣٤:١٦٠.

(٩) وقد تبع ابن الطيب ٢:١٠٠١ ابن علان في أنّه مركّب من «أذر بي» و «جان»، ويؤيد ما ذهب إليه أنّ ما ركّب تركيباً مزجياً يجب أن يبنى جزؤه الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء. وابن الطيب قد رجّح فتح الذال وسكون الراء في ضبطه. وفي معجم البلدان الراجح عكسه، وأنّه مركّب من «أذْرَ» و «بيجان» ويؤيّده أنّ النسبة إليه «أذريّ».

قال: والجواب عن النقض، أن يمنع مسألة النقض إن كان فيها [١٥٢أ] احتمالُ **منعِ** وجودِ العلّة فيما نقضت به، **أو يدفع**[٢] **النقض** فيها **باللفظ** في العلّة بزيادة قيدٍ فيها[٣] يمنع النقض بذلك، **أو بمعنى في اللفظ** فيها كان مانعاً لشمول صورة النقض[٤].

فالمنع مثل أن يقول[٥] المستدلّ: **إنّما جاز النصب** في المعرّف بـ«أل»، نعتِ المنادى المبنيِّ، **في نحو: «يا زيدُ الظريفَ» حملاً** أي: إتباعاً، **على الموضع**[٦] لـ«زيدٍ» -وهو النصب- **لأنّه وصفٌ لمنادى مفردٍ مضمومٍ**[٧].

فيقال من جانب الخصم[٨] نقضاً: **هذا** التعليل **ينتقض بقولهم: «يا أيّها الرجلُ»**؛ فإنّ العلّة وجدت دون الحكم؛ **فإنّ الرجل وصفٌ لمنادى مفردٍ مضمومٍ، ولا يجوز فيه النصب**[٩].

فيقول[١٠] المستدلّ: **لا نسلّم** عدم جوازه؛ **لأنّه يجوز النصب على مذهب من يرى جوازه**[١١]. فدفع النقض بمنع التخلّف فيما أُورد باطّراد الحكم فيه، كما قال:

---

(١) ينظر: الخصائص ١٧٩:١، ١٨٠، واللباب ٥١٦:١، وشرح الكافية للرضي ١٧٠:١، و١١٤:٣، وشرح شذور الذهب ٤٥١، ٤٥٢، وهمع الهوامع ٤٨:١؛ وقد مثّل ابن الأنباري في لمع الأدلة ١١٣ بمثالين آخرين للمسألة.

(٢) في أ و ب و ج: بدفع.

(٣) «بزيادة قيد فيها»: في أ و ب: بزيادة فيها قيد. وفي ج: بزيادة فيها قيل. ولعلّ ما أثبته هو الصواب. وقوله: «بزيادة... بذلك» ليس في د.

(٤) العبارة في د: فيها كان مانعاً لاطراد العلة، فتعارض المقتضي والمانع.

(٥) كذا في حيدر وإستانبول و الإغراب، وعند فجال: تقول.

(٦) في أ و ب و ج: الوضع.

(٧) ينظر: العلل ٢٠٠، وأسرار العربية ٢٠٥، والإنصاف ٢٧٩، ٢٨٠ ط جودة مبروك، واللباب ٣٣٣:١.

(٨) «من جانب الخصم» ليس في د.

(٩) وهو رأي الجمهور. وعلّلوه بأنّ «أيّاً» تدخل وصلة إلى نداء ما فيه (أل)، فصارت معه كالشيء الواحد، فجرى مجرى المفرد. ينظر: العلل ٢٠٥، وأسرار العربية ٢٠٨، واللباب ٣٣٧:١.

(١٠) كذا في الإغراب، وعند فجال: فتقول.

(١١) «لا نسلّم ... جوازه» عند فجال وفي الإغراب: لا نسلم أنّه لا يجوز فيه النصب.

ويُمنع، أي: النقضُ، على مذهب من يرى جوازه، أي: النصبِ (١).

ومثال الدفع للنقض باللفظ، مثل أن يقول القائل(٢) في حدّ المبتدأ: كلّ اسمٍ عرّيته –بتشديد الراء– أي: أخليته، من العوامل اللفظية لفظاً أو تقديراً (٣).

فيقال نقضاً للحدّ: هذا الحدّ(٤) ينتقض بقولهم: «إذا زيدٌ جاءني أكرمته»، فـ«زيدٌ» فيه قد تعرّى عن(٥) العوامل اللفظية، ومع هذا تعرّيه عنها، فليس مبتدأً، بل فاعلٌ لمحذوفٍ يفسّره ما بعده، فالحدّ منقوضٌ به(٦).

فيقول في دفعه: [١٦١ج] قد ذكرتُ في الحدّ ما يدفع النقض بما ذكرتَ، لأنّي قلتُ: «لفظاً أو تقديراً» وهو أي: «زيدٌ» [إن](٧) تعرّى تجرّد عنها لفظاً لم يتعرَّ: يتجرّدْ، تقديراً؛ لأنّه فاعل فعلٍ محذوفٍ؛ لأنّ(٨) التقدير: «إذا جاءني زيد» فلم يوجد الحدّ (٩)، فلا ينتقض به(١٠).

---

(١) وهو رأي المازني. قال الزجاج في معاني القرآن (البقرة: ١٥٣) ١: ٢٢٩: وأجاز المازني أن تكون صفة أيّ نصباً. وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يجز أحدٌ من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار. وينظر: شرح التسهيل ٣: ٤٠٠، وارتشاف الضرب ٤: ٢١٩٤، وهمع الهوامع ٣: ٥٠، والمصادر السابقة. وقوله: «كما قال ويمنع... النصب» سقط من د.

(٢) في د: المستدل.

(٣) ينظر: العلل ١٣٥، والتصريح ١: ١٨٩، وهمع الهوامع ٢: ٥، ٦. وقد ردّه السيوطي من وجهين: أنّ العامل هو لفظي، وهو الخبر. أنه يشمل المضارع المرفوع.

(٤) في د: التعريف.

(٥) في أ و ج وحيدر: من.

(٦) في د: منقوض بعدم اطراده.

(٧) الزيادة من فجال. ومكان الزيادة في د: قد.

(٨) كذا في الإغراب، وعند فجال: فإن.

(٩) كذا في النسخ.

(١٠) في د: فلا يقضى له. ينظر: أسرار العربية ٧٨، والإنصاف (المسألة: ٥) ١: ٤٤، و ٤٠ ط جودة مبروك، واللباب ١: ١٢٤، ١٢٥.

ومثال الدفع بمعنًى في[1] اللفظ المذكور للعلّة، أن يقول (٢) المستدلّ: إنّما ارتفع «يكتبُ» في نحو: «مررت بزيدٍ (٣) يكتبُ»؛ لقيامه أي: «يكتبُ» مقامَ الاسم، وهو «كاتبٌ» في الوصفيّة (٤).

فيقال: ينتقض بـ«مررتُ (٥) برجلٍ كتبَ»؛ فإنّ العلّة -وهي قيام الفعل مقام الاسم في الوصفية- موجودةٌ. كما قال: لقيام «كتبَ» مقامَ «كاتبٍ»، وليس (٦) أي: «كتبَ» بمرفوعٍ، فانتقضت العلّة.

فنقول[7] في دفعه: قيام الفعل مقام الاسم في الوصفيّة أو الحاليّة أو الخبريّة، إنّما يكون موجباً للرفع للفعل[8] إذا كان الفعل معرباً، وهو الفعل المضارع، نحو: يكتب (٩)، وكتبَ فعلٌ ماضٍ (١٠) فلا نقض به، والفعل الماضي لا يستحق شيئاً من الإعراب رفعاً ولا غيره، فلمّا لم يستحق الماضي شيئاً من (١١) الإعراب؛

---

(١) سقطت من أ و ب و ج.
(٢) عند فجال وفي الإغراب: مثل أن يقول.
(٣) عند فجال وفي الإغراب: برجل.
(٤) «في الوصفية» ليس في د. ومرّ في المسألة (٢)/أنّ الأكثرين على أنّ رافعه التجرّد من الجازم والناصب والبصريون لقيامه مقام الاسم. وذهب الكسائي إلى أنّه ارتفع بحروف المضارعة. ينظر: الكتاب (باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء) ٣:٩، والمقتضب (باب تجريد إعراب الأفعال) ٢:٥. وتنظر الإحالة في المسألة (١٢) (١٤٢ أ).
(٥) «فيقال: ينتقض بمررت» عند فجال وفي الإغراب: فيقول هذا ينتقض بقولك مررت.
(٦) «لقيام كتبَ مقامَ كاتبٍ وليس» عند فجال وفي الإغراب: فإنّه فعلٌ قد قام مقام الاسم وهو كاتب فليس. وفي الإغراب: وليس.
(٧) في أ و ب و ج والإغراب: فيقول.
(٨) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.
(٩) سقطت من أ و ب و ج.
(١٠) زاد في أ و ب و ج: (وذلك مول بمعنى عليه لفظ يكتب وكتب لا).
(١١) زاد عند فجال وفي الإغراب: جنس.

لعدم وجود ما يقتضيه فيه من تغاير(١) المعاني على التراكيب المنكشفة بالإعراب(٢)، **مُنع الرفع الذي هو نوعٌ منه، فكأنّا قلنا** لأجل هذا المعنى في العلّة: **هذا النوع**(٣) **المستحقّ للإعراب قام مقام الاسم، فوجب له الرفع.**

فقوله: «المستحقّ للإعراب» ذُكر في لفظ العلّة، لكنه معنىً موجودٌ فيها، فمنع النقض بما فُقد فيه ذلك، **فلا يرد النقض بالفعل الماضي** الواقعِ(٤) مقامَ الاسم [١٥٧ب] ولم يُرفع لأنّه(٥) **الذي لا يستحقّ شيئاً من** أنواع **الإعراب**. [١٥٣أ]

هذا كلّه على منع تخصيص العلّة، **أمّا على** قول **من يرى تخصيص العلّة** جائزاً، **فإنّ النقض** عنده للعلّة **غير مقبولٍ** لكونها عنده مخصوصةً بغير ما نقضت به.

---

(١) في الفيض ٢:١٠٠٣: تعاور.

(٢) ليس في د.

(٣) كذا في حيدر والفيض ٢:١٠٠٣، وعند فجال وفي الإغراب: الفعل.

(٤) في د: القائم.

(٥) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: ولم يرفع لوصفه أي.

ومنها أي: قوادحِ العلّة

تخلّف العكس(١)

أي: كونها غيرَ منعكسة **بناءً** حالٌ أي: مبنياً -**على أنّ العكس** -وهو إذا فُقدت العلّة فُقد الحكم(٢)- **شرطٌ في العلّة، وهو رأي الأكثرين** من الأصوليين وغيرهم.

وهو أي: العكسُ(٣): **أن يعدم الحكم عند عدم العلّة** أي: المعرِّفة له، **كعدم رفع الفاعل** -هو الحكم(٤)- **لعدم** المعلَّل بإسناد الفعل إليه عند فقْدِ الإسناد **لعدم إسناد الفعل إليه لفظاً أو تقديراً** (٥) وهذا فرضٌ وتقديرٌ، أي: لو فُرض فاعلٌ من غير إسناد فعلٍ أي: أو ما في معناه إليه(٦) أيُعدَمُ رفعه لفقد علّته أم لا ؟ إن قلنا باعتبار العكس في العلّة فنعم، وإلاّ فلا(٧).

---

(١) لمع الأدلة (الفصل الثامن عشر في كون العكس شرطاً في العلة) ١١٥.

(٢) ينظر الخلاف فيها عند الأصوليين: البحر المحيط للزركشي ٥:١٤٣، والتحبير شرح التحرير ٦:٣٢٣٢. وقوله: «أي كونها... العكس» سقط من د.

(٣) ليست في د.

(٤) ما بين معترضتين ليس في د.

(٥) زاد عند فجال: وعدمِ نصب المفعول لعدم وقوع الفعل عليه لفظاً أو تقديراً. وزاد في لمع الأدلة: وقولنا: «تقديراً» احتراز من نحو قولهم: «إنْ الله أمكنني من فلان» و«امرأ اتقى الله»، فإنه وإن كان إسناد الفعل إلى الفاعل وقوع الفعل على المفعول قد عدم لفظاً، إلاّ أنه قد وجد تقديراً، لأنّ التقدير في قولهم: «إنْ الله أمكنني من فلان»: «إنْ أمكنني الله أمكنني من فلان»، فحذف الأول لفظاً وجعل الثاني تفسيراً له. وعلى هذا التقدير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة ٩: ٧)، أي: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك. فحذف الأول وجعل الثاني تفسيراً له. والتقدير في قولهم: «امرأ اتقى الله» رحم الله امرأً اتقى الله. فحذف الفعل لفظاً لدلالة الحال عليه. فالفعل ههنا وإن عدم لفظاً فقد وجد تقديراً. فلهذا المعنى قلنا: وتقديراً. وإنّما وجب أن يكون العكس شرطاً في العلة، وذلك لأن هذه العلة مشبّهة بالعلة العقلية، والعكس شرط في العلة العقلية، فكذلك ما كان مشبهاً بها.

(٦) أي: إلى إسناد الحكم.

(٧) العبارة في د: لعدم إسناد الفعل إليه لفظاً كـ«جاء زيدٌ» أو تقديراً كـ«مَنْ بزيدٍ».

قال قومٌ: إنّ أي: العكس، ليس بشرطٍ في صحّتها؛ لأنّ هذه العلّة مشبّهة بالدليل العقلي، والدليل العقلي أظهر إيضاحاً - يدلّ وجوده على وجوده(١) أي: وجودِ المدلول، ولا يدل عدمه أي: الدليلِ العقلي، على عدمه عدمِ وجود المدلول؛ إذ الدليل(٢) كونه بحيث يلزم من العلم به العلمُ بشيءٍ آخر، لانتفاء علم الشيء عند(٣) انتفاء علم الدليل.

ومثالُ تخلّف العكس وجودِ الحكم مع فقْدِ العلّة: قولُ بعض النحاة -وهو أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب «من الكوفيين- في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ، نحو: «زيدٌ أمامَك»، وقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾(٤) أنّه(٥) أي: النصبَ بفعلٍ محذوفٍ غيرِ مطلوبٍ إظهارُه، ولا مقدّرٍ وجودُه، بل حذُف الفعلُ الناصبُ، واكتفي بالظرف منه: بدلَه، وبقي الظرف بحاله(٦) منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً وتقديراً، على ما كان عليه قبل حذف الفعل(٧)، فوجد المعلول -وهو

---

(١) كذا في الفيض ٢: ١٠٠٥، وعند فجال: على وجود الحكم.
(٢) في د: كون الشيء.
(٣) في أ و ب و ج: عنه. وهو تحريف. وقوله: «لانتفاء علم الشيء عند انتفاء علم الدليل» ليس في د.
(٤) من قوله تعالى: ﴿ إِذۡ أَنتُم بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُم بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلۡقُصۡوَىٰ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ وَلَوۡ تَوَاعَدتُّمۡ لَٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِي ٱلۡمِيعَٰدِ وَلَٰكِن لِّيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا كَانَ مَفۡعُولٗا لِّيَهۡلِكَ مَنۡ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٖ وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٤٢﴾ ﴾ الأنفال ٨: ٤٢.
(٥) كذا في النسخ وس وحيدر وإستانبول وعبارة لمع الأدلة: نحو زيد أمامك من أنّه منصوب بفعل محذوف. وعند فجال -وهو موافق ح- فتعلّقه.
(٦) العبارة في د: منه وبقي الظرف.
(٧) زاد في لمع الأدلة: وتمسّكوا في الدلالة على أنّ العكس ليس بشرط في العلة، بأنّ هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي، والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحكم، ولا يدلّ عدمه على عدم الحكم. فإنّ وجود العالم يدل على وجود الصانع، ولا يدل عدمه على عدمه. وهذا ليس بصحيح؛ وذلك لأنّ الدليل لو تصور عدمه لعُدم المدلول. فإنّ مدلول العالم العلم بالصانع مع نتيجة وجود العالم، والعالم لن يتصور خروجه عن أن يكون موجوداً في الوقت الذي كان موجوداً فيه، ولو

نصب الظرف–مع تخلّف علّته، وهو الفعل الناصب له(١).

تُصُوّر عدمه لعدم المدلول، وهو العلم بالصانع، وإذا كان ذلك شرطاً في الدليل العقلي فكذلك هنا.

(١) ينظر الإنصاف (المسألة: ٢٩) ٢٤٥:٢، و(المسألة: ٣٠) ٢٠٢ ط جودة مبروك، وارتشاف الضرب ١١٢١:٣، والتذييل والتكميل ٥٣:٤.

ومنها أي: القوادحِ

عدمُ التأثير للوصف في الحكم

وهو أن يكون الوصف المعلّلُ به [١٦٢ج] الحكمُ لا مناسبةَ فيه للحكم(١).

قال «ابن الأنباري»(٢): الأكثر على أنّه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلّة لإثبات الحكم، مع عدم الإخالة المناسبةِ له(٣) سواءٌ كان(٤) إلحاقه لها لدفع نقض لتخلّف الحكم عن علّته(٥)، أو غيره من الوجوه، بل هو أي: الوصف غير المناسب حشوٌ زائدٌ على الحاجة في أثناء العلّة.

ومثال ذلك أي: عدمِ تأثير الوصف: مثل أنيدلّ على ترك صرف «حُبْلَى» فيقول المستدلّ: إنّما(٦) امتنع من الصرف لأنّ في آخره ألفَ التأنيث المقصورة فوجب أن يكون غير مَنصرفٍ كسائر ما فيه(٧) ألفُ التأنيث المقصورة؛ فإنّ هذا شأنُه.

فذِكرُ المستدلِّ المقصورةَ وصفاً للألف حشوٌ في العلّة؛ لأنّه لا أثرَ له في العلّة؛ لأنّ ألف [١٥٤أ] التأنيث المانعةَ ما ختمت(٨) به من الصرف، لم يستحق(٩) أن يكون سبباً مانعاً من الصرف لكونها مقصورةً حتى يكون لذكرها فائدةٌ، بل استحقه لكونها للتأنيث فقط، وقامت مقام علّتين لذلك(١٠) وللزومها، ألا ترى أنّ ألف

---

(١) في د: له. ينظر: التحبير شرح التحرير ٧:٣٥٨٤، وينظر الإحالة السابقة على المحصول والإبهاج.
(٢) لمع الأدلة ١٢٥.
(٣) في د: المناسبة لها به.
(٤) في أ و ج: أكان.
(٥) «لتخلّف الحكم عن علّته» ليس في د.
(٦) كذا في لمع الأدلة، وعند فجال: و إنما.
(٧) عند فجال وفي لمع الأدلة: ما في آخره.
(٨) كذا في د، في أ و ج: خمت. وفي ب: حتمت.
(٩) عند فجال وفي لمع الأدلة: تستحق.
(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: كذلك.

التأنيث **الممدودة سببٌ مانعٌ أيضاً** ؛ لوجود المانع وهو التأنيث[1]، فلو كان القصر معتبراً ما منعت الممدودة.

واستدل على عدم الجواز للتعليل [١٥٨ب] بما هذا شأنُه، **بأنّه لا إخالةَ** : مناسبةَ ، **فيه** للحكم، **ولا مناسبة** عطفٌ توضيحيٌّ – **وإذا كان** الوصف **خالياً عن ذلك** المذكور[2] من المناسبة، **لم يكن دليلاً** على الحكم المعلّل به، **وإذا لم يكن دليلاً** للحكم **لم يجز إلحاقه** أي: الفرعِ بالأصل[3]، **بالعلة** لأنّها دليله.

وقال قومٌ بالتفصيل فلا يجوز ذكره دليلاً للحكم[4]، **إذا ذُكر لدفع النقض** للعلّة، فيما تخلّف[5] فيه الحكمُ عنها، **لم يكن** ذِكرُه حينئذٍ **حشواً** ، بل لإفادة الدفع المذكور؛ **لأنّ الأوصاف في العلّة** للحكم **تفتقر**[6] **إلى شيئين:**

أحدهما[7]**: أنّ يكون لها** أي: العلّةِ ، **تأثيرٌ** في الحكم.

والثاني: أن يكون فيها احترازٌ عن غير المعلول.

فكما لا يكون ما له تأثيرٌ في الحكم **حشواً** : خلواً من الفائدة لتأثيره فيه[8]، **فكذلك لا يكون** ما لا تأثيرَ له في الحكم **ما فيه احترازٌ حشواً** لما علمتَ أنّ الاحتراز من مطالب العلّة كالتأثير.

قال[9] **«ابن جني» في** كتاب **«الخصائص»**[1] **قد يُزاد في العلّة صفةٌ** لا

---

(١) في د: المانع المذكور.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المذكورين.

(٣) التفسير ليس في د.

(٤) زاد في د: وإذا ذُكر لم يكن ذكره حشواً.

(٥) في أ التاء مهملة. وفي ج و د: يُخلّف.

(٦) في أ و ب و ج: نقض. وفي د: يفتقر يحتاج.

(٧) في ب ولمع الأدلة: أحدها.

(٨) العبارة في د: حشواً لفائدة تأثيره.

(٩) عند فجال: وقال.

للتأثير ولا للاحتراز، بل[2] يؤتى بها **لضرب من الاحتياط** من المعلِّل، **بحيث لو أسقطت** تلك الصفةُ **لم يقدح** في: العلّة. وهذا ما وعد فيه المصنّف فيما مرّ بزيادة البيان(٣).

كقولهم أي: علماء العربية **في همزة**(٤) **«أوائل»** جمع «أوّل»: منقلبةٌ عن واوٍ؛ إذ **أصله «أَواوِل»**[5] بواوين كما في الواحد. **فلمّا اكتنفَ** : أحاطَ، **الألفَ واوان**. ليس كونهما واوين معتبراً للقلب، بل كونهما ليّنين، كما في «التوضيح»(٦) لـ«ابن هشامٍ»: تحرّد واوين كما ذُكر، أو ياءين كـ«نيايف»، أو مختلفين كـ«سيايد»[7].

وقرُبت الثانية منهما من الطّرف طرفِ الكلمة، **ولم يؤثّر إخراج ذلك** الحرفِ للهمزة[8] **عن**(٩) **الأصل** -وهو الواو- [١٦٣ج] **تنبيهاً على غيره من المغيَّرات في معناه، وليس هنالك** أي: في الجميع **ياء** تحتيّ **قبلَ الطّرف** -بفتح أوليه المهملين- أي: الآخر **مقدّرةٌ، وكانت الكلمة جمعاً، ثَقُل ذلك** الإبدالُ، **فأُبدلت الواو** في الأصل **همزةً، فصار «أوائل»** بالهمزة مكان الواو الثانية.

---

(١) الخصائص (باب في الزيادة في صنعة العلة لضرب من الاحتياط) ١٩٤:١. و «كتاب» ليست في ب.

(٢) «لا للتأثير ولا للاحتراز بل» ليس في د.

(٣) ينظر المسألة الخامسة (١٣٤ أ).

(٤) عند فجال وفي الخصائص: همز.

(٥) «جمع أول... أواويل» سقط من د.

(٦) أوضح المسالك ٣٧٤:٤. وينظر: شرح الشافية ١٣٠:٣.

(٧) في أ و ب و ج: كسايد. وهذا الشرح ليس في د. قال ابن الطيب ١٠٠٨:٢: واقتصر على الواوين لأنّ القلب فيهما متفقٌ عليه بين جميع النحاة. كما في غير ديوان. وأمّا إذا كانا يائين كـ«بيّف» و «نيايف»، أو مختلفين كـ«سيّد» و «سيايد»، فمذهب «سيبويه» و «الخليل» ومن وافقهما الإبدال أيضاً. وهو الصحيح الذي يؤيده القياس والسماع، كما قال «ابن أم قاسمٍ» وغيرُه. وقال «الأخفش»: لا إبدال. قال: وإنّما أبدلت همزة في الواوين لثقلهما. ففرّق بين الواوين، فتبدل الثانية منهما، وغيرهما فلا. وفي الشرح هنا كلامٌ غير معتدٍّ به لقصوره. والله أعلم.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: الهمزة.

(٩) عند فجال وفي الخصائص: على.

فهذه العلّة لإبدال الواو همزةً، علّةٌ[1] مركّبةٌ من خمسة أوصاف محتاج إليها في الإبدال، إلّا الخامس فلا حاجةَ إليه لتحقّق الإبدال مع الأربعة الأُوَل، سواءٌ كان مفرداً أم جمعاً.

فقولك أيّها المخاطب-: «ولم يؤثر...» إلى آخره احترازٌ عن[2] نحو قوله أي: الشاعرِ: [من الرجز]

تسمع من شُذّانها عَواوِلا[3]

بإبقاء الواو بحالها؛ لما يلزم إبدالها همزةً من التأثير في [١٥٥أ] إخراج[4] ذلك عن الأصل[5].

وقولُك: «وليس هناك ياءٌ مقدّرةٌ» [١٢٢د] لئلا يلزمَك قلبها همزةً في نحو قوله: [من الرجز]

وكحّلَ العينينِ بالعَواوِرِ[6]

(١) سقطت من أ و ب و ج.

(٢) عند فجال: من.

(٣) «شذانها» كذا في لسان العرب وتاج العرس، وفي أ و ب و ج: سدانها. وفي ب النون مهملة، وفوقها إشارة خطأ. وفي د والخصائص: شدانها.الرجز في لسان العرب وتاج العروس مادة (عول). والشذان جمع «شاذ»، والعواول جمع «عوّال» كما في لسان العرب وتاج العرس. وحذفت الياء ضرورة، لأنّ أصله: عواويل. قال محقق الخصائص: كأنه يصف دلواً يتناثر منها الماء، أو منجنيقاً يتناثر منها الحجارة.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: اخر.

(٥) زاد في د: وفي شرح تصريف ابن جني.

(٦) رجز لجندل بن المثنى الطهوي، شاعر إسلامي، وهذا البيت من قصيدة يخاطب بها زوجه وقد كبر، وقبله:

غـــرّك أن تقاربـــت أبـــاعري
وأن رأيـــتِ الـــدهر ذا الـــدوائر
حتـــى عظـــامي وأراه ثـــاغري

والعواور جمع عوّار، وهو الوخز بالعين والقذى أو الرمد. أي أنّ عينيه كحّلهما الزمان بالعوّار بدل الكحل. وهو في الكتاب ٤:٣٧٠، والأصول في النحو ٣:٣٩٧، والخصائص ١:١٩٥، و٣:١٦٤ و٣٢٦، ونسبه للعجاج، والمحتسب ١:١٠٧، وسرّ صناعة الإعراب ٢:٧٧١، والمنصف ٢:٤٩، و٣:٥٠، والمفصّل ٣٨٢، والإنصاف ٢:٧٨٥، رقم: ٤٨٨، وشرح الملوكي

لأنّ أصله «هَوَاوِيُّ»؛ لأنّه جمع «هُوّارٍ» بضم المهملة وتخفيف الواو(1)، الرمد الشديد. فتقدير(2) الياء بعد الواو الثانية منع(3) قلبها همزةً، فهو «فَعَاعِيل» كـ«طَوَاوِيس»، لا «فَعَائِل» كـ«مساجد»، فلذا صحّ فيه الواو لبعده من الطَّرَف، ثم حُذفت الياء، وبقي التصحيح بحاله؛ لأنّ حذف الياء عارضٌ، والاعتبار بالأصل؛ لأنّ المحذوف في حكم الموجود. وفاعل «كحل» بالتخفيف(4) ضميرٌ يرجع لـ«الدهر» في أبياتٍ قبله. كذا في «التصريح»(5).

وقولك: «وكانت الكلمة جمعاً»(6) **غيرُ محتاجٍ إليه** في التعليل؛ **لأنّك لو لم تذكره لم يخلّ**(7) **بالعلّة**؛ لحصول الحكم وإن فُقِدَ(8)، **ألا ترى أنّك لو بنيت من «قلتُ» و«بعتُ»** لا حاجةَ لضمّ الفاعل [159/ب] في المبنيّ منه لأنّه الفعل – **واحداً**: مفرداً، **على «فَعَاعِل» أو «فَعَائِل» لهمزتَ**.(9) أي: ذلك الواحدُ، **كما هُمز**(10) **في الجمع**، فيقال(11) «قوائل» و«بوائع» سمّي إنسانٍ بالهمز؛ لأنّ مقتضى قلب(12) حرف العلّة همزةً من الأوصاف الأربعة موجودٌ(13) فيه حينئذٍ، إلاّ

426، 486، والممتع 1: 329، المقاصد النحوية 3: 529، رقم: 1249، وشرح أبيات الشافية 4: 374، رقم: 176.

(1) في التصريح: وتشديد الواو. ووهّم ابن الطيب 2: 1010 ابن علاّن في ذلك.

(2) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فتقدر.

(3) كذا في د، وفي أ و ب و ج: مع. وقوله «فتقدّر الياء بعد الواو الثانية مع قلبها همزةً» ليس في التصريح، وما قبله وبعده مما نقله عن التصريح ليس في د.

(4) الصواب أنّه بالتشديد.

(5) التصريح 2: 696.

(6) سقطت من أ و ب و ج.

(7) في النسخ: يحلّ.

(8) أي: الجمع.

(9) كذا في الفيض 2: 1011، وعند فجال وفي الخصائص: لهمزت.

(10) عند فجال وفي الخصائص: تهمز. وفي د: يهمز.

(11) زاد في أ و ب و ج: في.

(12) زاد في أ و ب و ج: القلب.

(13) زاد في أ و ب و ج: موجودةٌ.

الوصف الأخير فغير موجود في الأخيرين لعدم اكتنافهما الألف[1] **لكنّه ذكر** وصف الجمع في التعليل **تأنيساً** للسامع **من** -تعليله- **حيث كان الجمع في غير هذا** الوزن **مما يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو: «قُِيّ» و «دُلِيّ»**؛ إذ أصلهما[2] «حُقُوْوٌ» و «دُلُوْوٌ»[3] واستثقلوا اجتماع واوين في الجمع، فقلبوا الأخير ياءً، ثمّ أُعلّت الأولى بالتعلل الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت ياءً، وأدغمت وكسر ما قبلها لتصحّ[4].

فذُكر هنا أي: في «أوائل» قيدُ الجمع في أوصاف العلّة المقتضية للقلب، **تأكيداً لا وجوباً** لما علمت أنّ ذلك الوزن يقتضي القلب مطلقاً، وأنّ الجمع مما يدعو إليه فيما ذكرنا[5].

قال «ابن جني»[6]: **ولا[7] يجوز زيادة صفة لا تأثير لها أصلاً البتةَ** - تأكيدٌ لـ«أصلاً» وذلك لأنّه يكون حينئذٍ حشواً في الكلام مع إبهام.

كقولك في رفع «طلحةَ» من نحو[8]: «جاءني طلحةُ»: إنّه لإسناد الفعل إليه. فهذه العلّة الصحيحة.

---

(١) من قوله «إلاّ الوصف الأخير فغير موجود ...» ليس في د.

(٢) كذا في الفيض ٢:١٠١٢، وفي أ: إذ وصلها. وفي ب: إذ وصفها. وفي ج: إذا وصلها.

(٣) كذا في الفيض ٢:١٠١٢، وفي أ و ب و ج: خففوا وذكروا. وهو خطأ. وهما كذلك لأنهما جمع «حَقْوٍ» و «دلوٍ» على «فعول». و«الحَقْوُ» الكشح.

(٤) ليس في د. ينظر: الكتاب ٤:٣٨٥، والأصول في النحو ٣:٢٥٦، والخصائص ٢:٤٧١، والمنصف ٢:١٢٤، وشرح الملوكي ٤٨٨، والممتع ٢:٥٥١، وشرح الشافية ٣:١٧١، والتصريح ٢:٧٢٢، ولسان العرب وتاج العرس مادة (حقو).

(٥) «وأنّ الجمع مما يدعو إليه فيما ذكرنا» ليس في د.

(٦) الخصائص ١:١٩٥.

(٧) في أ و ب و ج: لا. دون واو.

(٨) في أ و ب و ج: قولك.

ولأنه(١) مؤنث أو علم (٢) فذكر التأنيث والعلمية لغو خلو (٣) عن الفائدة البتة، لا فائدة فيه (٤) خبر بعد خبر، أو في محل الوصف. [١٦٤ج] انتهى.

وفي «التصريح»(٥): «لا أفعل كذا البتة» جملة «لا أفعل» يحتمل استمرار النفي وانقطاعه(٦).

و «البت» القطع، يقال: «لا أفعله البتة لكل أمرٍ لا رجعةَ فيه. قاله في «الصحاح»(٧).

و «أل» في «البتة» لازمة الذكر. قاله «الرضي»(٨) في «الحواشي».

وفي «اللّباب»(٩) لم يُسمع في «البتة» إلاّ قطع الهمزة، والقياس وصلها. انتهى.

(١) في أ و ب و ج: أو لأنّه.
(٢) كذا في الخصائص ونسخ الاقتراح دون س ففيها: وعلم. واختارها فجال.
(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج.
(٤) عند فجال: له.
(٥) التصريح ١:٥٠٦. وما نقله عن التصريح ليس في د.
(٦) زاد في التصريح: فإذا قلتَ «البتة» حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه.
(٧) الصحاح، مادة (بتت).
(٨) في التصريح: الموضّح. أي ابن هشام.
(٩) اللباب في علم الإعراب لمحمد بن أحمد تاج الدين الإسفرائيني ٧٨. قال فيه: وقطع الهمزة بمعزل عن القياس لكنه مسموع.

ومنها أي: القوادحِ

القولُ بالموجَب

بفتح الجيم.

قال «ابن الأنباري» في «جدله»(١)**: وهو أن يسلِّم** الخصم **للمستدلِّ ما اتخذه موجباً للعلّة مع استبقاء** -بالموحدة والقاف-(٢) **الخلاف** في المتنازَع فيه، **ومتى توجّه** الخلاف **كان المستدلّ** في العلّة المذكورة **منقطعاً** بخروج ذلك **فإن توجّه** الخلاف [١٥٦أ] **في بعض الصور** المختلَف فيها، (٣) **مع عموم العلّة** لتلك الصورِ، **لم يعدَّ** المستدلُّ **منقطعاً**؛ لعموم علّته لذلك، وإن اختلف فيه(٤).

مثل أن يستدلّ البصريّ على جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرّف، نحو: «راكباً جاء زيدٌ»(٥) بأنّ العامل متصرّف، فيكون عمله قوياً(٦)، فيجوز تقديم الحال عليه. وهذا التعليل ساقطٌ من النسخ التي وقفت عليها.

وفي نسخة: **فيقول: بجوازُ**(٧) **تقديم معمول الفعل المتصرّف ثابتٌ في غير الحال**، أي: كـ«زيداً ضربت» و «خوفاً من الله تعالى»، **فكذلك في الحال**(٨).

---

(١) الإغراب ٥٦.

(٢) ما بين معترضتين ليس في د. ينظر: المحصول ٥:٢٦٩، والإبهاج ٣:١٣١، والتحبير شرح التحرير ٧:٣٦٧٤.

(٣) زاد في ب: المحتملية. لعلها: المحتملة. وقوله: «الخلاف كان... فإن توجه» سقط من د.

(٤) في د: لعموم علته لذلك، والتخلف لأمر آخر.

(٥) ينظر: الكتاب (باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله) ٢:١٢٤، والمقتضب (باب من المفعول) ٤:١٦٨، والعلل ٢٢٧، ٢٢٨، والخصائص ٢:٣٨٤، ٣٨٥، والإنصاف (المسألة: ٣١) ١:٢٥٠، و(المسألة: ٣٢) ٢١٠ ط مبروك، وأسرار العربية ١٧٧، واللباب ١:٢٨٨، وارتشاف الضرب ٣:١٥٨١، والتصريح ١:٥٨٩، وهمع الهوامع ٤:٢٧.

(٦) في د: متصرفاً.

(٧) في أ و ب و ج: بجواز.

(٨) هذان السطران سقطا في د.

فيقول [له](١) الكوفيّ: وأنا(٢) أقول بموجبه، فإنّ الحال يجوز تقديمها عندي على عاملها المذكور إذا كان ذو صاحبُ الحالِ (٣) مضمراً، نحو: راكباً جئتُ، دون ما إذا كان مظهراً؛ لئلا يؤديَ إلى الإضمار قبل الذكر.

والجواب من جانب المستدلّ على جواز التقديم بما ذُكر أن يقدّر المستدلّ (٤) العلّة على وجه لا يمكنه أي: الخصمَ، القولُ بالموجب، بأن يقول [١٦٠ب] المستدلّ: عنيت ما وقع الخلافُ فيه بيننا فيه(٥) من مجيئها من الاسم الظاهر، وعرّفته(٦) بالألف واللام للعهد(٧)، فتناوله أي: تناول(٨) المعرّف بـ«أل» ذلك المختلَفَ فيه(٩)، وانصرف إليه بذلك التناولِ.

وله: للبصري، أن يقول للكوفيّ: هذا الذي فصّلتَه(١٠) قولٌ بموجب العلّة في بعض الصور إذا كان صاحب الحال مضمراً (١١) وإلغاء في بعضها، مع عموم العلّة المجوّزة للتقديم من قوّة العامل، في جميعها الشامل لِما كان صاحبه ضميراً، أو ما كان ظاهراً (١٢)، فلا يكون قولاً بموجبها المقتضي لتعميم الحكم وعدم التخصيص.

---

(١) الزيادة من فجال.
(٢) عند فجال وفي الإغراب: أنا.
(٣) سقطت من أ و ب و ج.
(٤) في د: أن تقدّر.
(٥) لعلّها زائدة. وقوله بعدها: «من مجيئها من الاسم الظاهر» ليس في د.
(٦) في ب: لذلك. وزاد في أ و ب و ج: كذلك.
(٧) في د: التي للجنس.
(٨) في أ و ب و ج: فيتناوله أي يتناول.
(٩) كذا في الفيض ٢: ١٠١٥، وفي أ و ب و ج: إليه. والعبارة في د: تناول المعرّف بأل ما لم يقع فيه الخلاف بما لم يغن.
(١٠) «الذي فصلته» ليس في د.
(١١) في د: إذا كان صاحبها معرفة.
(١٢) قوله: «مع عموم... ظاهراً» سقط من د.

ومنها أي: القوادحِ [1]

فسادُ الاعتبار للعلّة في الحكم

قال «ابن الأنباري»(٢): وهو أن يستدلّ في مسألةٍ منصوصة [3] بالقياس على مثلة أخرى في مقابلة النصّ عن [4] العرب والقياس كذلك لا اعتبارَ به(٥).

كأن يقول البصريّ: الدليل على أنّ ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر(٦)، أنّ الأصل في الاسم الصرفُ فلو جوّزنا ترك صرف ما ينصرف لأدّى ذلك أي: تركُ صرفِه، إلى أن يرده(٧) أي: يردَّ منعَ الصرف [8] أي: الاسمَ، عن الأصل -وهو الصرف- إلى غير [١٦٥ج] الأصل -وهو منع الصرف- فوجب أنْ لا يجوز قياساً على مدّ [9] المقصور فإنّه ممتنعٌ (١٠).

فيقول له المعترِضُ -بصيغة الفاعل- أي: عليه في [11] استدلاله وتعليله: هذا [12] استدلالٌ منك بالقياس المذكورِ بدليله في مقابلة النصّ الظرفان خبرٌ بعد

(١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: الموانع. وقد جاءت في د «الموانع» في القوادح الأبعة الآتية.

(٢) الإغراب ٥٤.

(٣) ليست في د.

(٤) في أ و ب و ج: من.

(٥) في د: كذلك لا نظر إليه. ينظر: رفع الحاجب ٤:٤٢٠، والتحبير شرح التحرير ٧:٣٥٥٣، وحاشية العطار ٢:٣٦٧.

(٦) والكوفيون على الجواز. ينظر: المقتضب (باب تسمية المؤنث) ٣:٣٥٤، والإنصاف (المسألة: ٧٠) ٢:٤٩٣، و(المسألة: ٧٣) ٣٩٧ ط جودة مبروك، واللباب ١:٥٢٣، وارتشاف الضرب ٢:٨٩٢، والتصريح ٢:٣٥٢، وهمع الهوامع ١:١٢٠.

(٧) كذا في ح وس، وعند فجال وفي الإغراب: نرده.

(٨) هذا التفسير ليس في د.

(٩) سقطت من أ و ب و ج.

(١٠) في د: ممنوع. وقد تقدّم ذكره في المسألة السابعة من المقدّمات (٣٦ أ)، والفرع التاسع من كتاب السماع (٨١ أ).

(١١) في أ و ب و ج: وفي. وكامل العبارة في د: فيقول له المعترض تعليله هذا.

(١٢) في أ و ب و ج: وهذا.

خبرٍ ، الأولان لغوان(١)، والثالث في محل ّ الحال- **عن العرب** متعلق ٌ بالنص ّ « أو صفةٌ له، أو حالٌ منه(٢).

وهو أي: القياس كذلك **لا يجوز**(٣). وعلّل ذلك على سبيل الاستئناف البياني ما ادّعاه من النصّ بقوله(٤): **فإنّه** أي: الشأنَ ، أورك َ الصرف للضرورة(٥) **قد ورد النصّ عنهم** أي: العرب ِ ، **فأبياتٍ** –التنوين للتكثير(٦) كما يؤذن به مقام الاستدلال– **تركوا فيها صر ْفَ المنصرف للضرورة** فبعدَ النصِّ بالورود عنهم لا اعتبارَ (٧) [١٥٧أ] للقياس.

والجواب(٨) من جانب المستدلّ بالقياس **الطعن في النقل المذكور** المعبّر ِ عنه بالنصّ ، **إما في إسناده** طريق ِه، **وذلك** أي: الطعن ُ فيه، **من وجهين**:

أحدهما: **أن يطالبه** أي: يطالب المستدلُّ الخصمَ (٩) **بإثباته** لأنّه مدّعٍ ، وعلى

(١) في أ و ب و ج: اللغوان. ولعلّ ما أثبته هو الصواب. وهما متعلقان بـ«استدلال». وتمام العبارة في د: الظرف حال من القياس أو ضعفه. كذا، والصواب: صفته.

(٢) «أو حال منه» ليس في د.

(٣) بعده في الإغراب: «قال الشاعر:

نصروا نبيّهم وشدّوا أزرَه ... بِحُنينَ حين تواكل الأبطالِ

فترك صرف «حنين» وهو منصرف. وقال الآخر:

طلب الأزارقَ بالكتائب إذ هوت ... بشبيبَ غائلة الثغور غدور

فترك صرف «شبيب» وهو منصرف. وقال الآخر:

أنا أبو دهبلَ وهب لوهبْ ... من جُمَحٍ والعزّ فيهم والنشب

فترك صرف «دهبل» وهو منصرف. إلى غير ذلك من الأبيات التي نقلت عن العرب في ترك الصرف. فدلّ على أنه جائز». وقد نقل السيوطي هذا الكلام باختصار.

(٤) ليس في د.

(٥) المعطوف ليس في د.

(٦) كذا في الفيض ١٠١٨:٢، وفي أ و ب و ج: للتنكير. ولعلّ ما أثبته هو الصواب. وما بين معترضتين ليس في د.

(٧) في د: بالورود لا نظر.

(٨) الإغراب (الفصل الثامن في الاعتراض على الاستدلال بالنقل) ٤٦. وينظر: لمع الأدلة (الفصل السابع والعشرون في معارضة النقل بالنقل) ١٣٦. وسيأتي في المسألة الأولى من الكتاب السادس.

(٩) في أ و ب و ج: أحدهما أن يطالب المستدلّ الخصمَ. وفي الإغراب: أن تطالبه.

المدّعي الإثبات.

وجوابه [١٢٣د] من المعترِض: **أن يسنده** بذكر رجالِ سنده، **أو يحيله على كتابٍ معتمَدٍ عند أهل اللغة**: علماءِ العربية[(١)] المرجوعِ إليهم في ذلك.

والثاني بعد ذكره الإسناد: **القَدْحُ**: الطعنُ، من المستدل **في رواته** بما يصيرّ روايتَهم غيرَ[(٢)] معتدٍّ بها[(٣)].

وجوابه من المعترض: **أن يبدي**: يظهر **له**: لذلك[(٤)] النص **طريقاً آخرَ** سالماً مما ورد على ما قبله.

وإمّا في متنه بعد تسليم وروده وقبول سنده[(٥)]، **وذلك**: أي: الطعنُ في المتن **من خمسة أوجهٍ**:

أحدها: التأويل: حمل اللفظ على خلاف الظاهر لدليلٍ، **بأن يقول الكوفيّ الدليل على**[(٦)] **ترك صرف المنصرف**[(٧)] **قوله** -وهو «ذو الإصبع حرثان بن حارث[(٨)]» جاهليٌّ -: [من الهزج]

وممن ولدوا عامِرُ ذو الطُّولِ وذو العَرْضِ [(٩)]

---

(١) «علماء العربية» ليس في د.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: روايتهم. وعند فجال: راويه.

(٣) زاد في أ و ج: مقبولة. وفي ب: مقبول.

(٤) كذا في الفيض ٢:١٠١٩، وفي: أ و ب و ج: يبدي له يظهر كذلك. وفي د: يبدي يظهر له ذلك.

(٥) «وقبول سنده» ليس في د.

(٦) زاد في الإغراب: جواز.

(٧) زاد في الإغراب: في ضرورة الشعر.

(٨) «بن حارث» في أ و ب و ج: بر خارص. وفوق الصاد في أ و ج ثاء. واسم الشاعر و«جاهلي» ليس في د. وهو المعروف بذي الإصبع العدواني، شاعر فارس جاهلي. ذكر أبو الفرج في الأغاني ترجمته. والبيت الآتي من قصيدة له في الأغاني ٣:٩٢.

(٩) وهو في الأصول في النحو ٣:٤٣٨، والإنصاف ٢:٥٠١، رقم: ٣٢٠، وص ٤٠٠ ط جودة مبروك، واللباب ٢:١٠٢، رقم: ١٥٢، وشرح الكافية الشافية ٣:١٥١٠، رقم: ٩٩١، والمقاصد النحوية ٣:٣٣٠، رقم: ١٠٤٥، وشرح شواهد ابن عقيل ٢٢٧.
زاد في الإغراب: فيقول له الكوفي: قوله: «ذو الطول وذو العرض» يدل على أنّه لا يذهب به إلى القبيلة، لأنّه لو ذهب به إلى القبيلة لقال: ذات الطول. فيقول له البصري: قوله: «ذو الطول» رجع إلى الحيّ، ونحو هذا في التنقّل من معنى إلى معنى قول الشاعر:

بحذف تنوين «عامر» للضرورة، و «ذو» صفة «عامر» وهو والمعطوف عليه كنايةٌ عن عِظَم [١٦١ب] الجسم وبسطته[١].

فيقول له البصريّ: إنّه ليس مما الكلامُ فيه من ترك صرف المنصرف[٢]، بل هو غير منصرفٍ، **إنّما لم يصرفه؛ لأنّه ذهب به إلى القبيلة** فصار فيه العلميّةُ والتأنيث المعنوي، **والحمل على المعنى** والاعتبار به **كثيرٌ في كلامهم**[٣] أي: العربِ.

والثاني من وجوه الطعن: **المعارضة بنصٍّ آخرَ مثله** فيه إبقاءُ صرفِه حينئذٍ[٤]، والنصّان متنافيان[٥]، **فيتساقطان**، وإلاّ لزمَ الترجيحُ بلا مرجحٍّ، **ويسلمُ** المعترضُ الدليلَ[٦] **الأوّلَ:** ما عارضه بمعارضةٍ.

ومثّل المعارضةَ [بما][٧] يعارض الدليل أيضاً بقوله: **كأن يقول الكوفيّ: الدليل على أنّ إعمال الأوّل** من العاملين الطالبين للمعمول[٨] **في باب التنازع، أولى** من[٩]

إن تَميماً خلقت ملموما

قوماً ترى واحدهم صهِميما

والصِّهميم: الذي لا ينثني عن مراده.

(١) العبارة في د: فحذف تنوين «عامر» للضرورة، و «ذو» خبر مبتدأ محذوفٍ هو «هو».

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: غير المنصرف.

(٣) زاد في الإغراب: كقول الشاعر:

قامت تبكيه على قبره: من لي من بعدك يا عامر

تركتني في الدار ذا غربةٍ قد ذلّ من ليس له ناصر

فقال: «ذا غربة»، ولم يقل: «ذات غربة»، لأنه حمله على المعنى، كأنّه قال: «تركتني إنساناً ذا غربة»، و«الإنسان» ينطلق على الذكر والأنثى. ينظر في الحمل على المعنى: الأشباه ١: ٤٠٦.

(٤) ليست في د.

(٥) في د والفيض ٢: ١٠٢٠: متكافئان.

(٦) «المعترض» من د، ليست في أ و ب و ج. و«الدليل» من أ و ب و ج، ليست في د.

(٧) زيادة يقتضيها السياق. وقوله «ما عارضه...أيضاً قوله» كذا في أ و ب و ج، وليس في د.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المعمول.

(٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: في.

إعمال الثاني، **قول الشاعر** هو رجل من بني أسد **وقد يُغنى**(١) -بالبناء لغير الفاعل- **بها ونرى**(٢)**عصوراً** .

تتمته -وبه يتبين الدليل- قوله: [١٦٦ج] [من الوافر]

.... بها يقتَدْنَنا الخُرُدُ الخِدالا(٣)

ولو أعمل الثاني لقال: يقتادنا(٤) الخُردُ الخدالُ .

فيقول له البصريّ : هذا الظنّ مسلّمٌ ، لكنّ **معارضٌ بقول الآخر** منهم: [من الطويل]

ولكنّ نصفاً لو سببتُ وسبَّني بنوعبد شمسٍ من منافٍ وهاشمِ (٥)

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأوّل لقال: سببتُ وسبّوني بني عبد شمس» بنصب بني وإظهار الضمير في «سبّوني».

والثالث من وجوه الطعن: **اختلاف الرواية، لأن يقول الكوفيّ : الدليل على جواز مدّ المقصور في الضرورة قوله:** [من الوافر]

---

(١) كذا د وفي الفيض ١٠٢٠:٢، وفي أ و ب و ج: يعنى. وعند فجال وفي الإغراب -وهو الموافق لرواية المصادر-: نغنى.

(٢) في أ و ب و ج: وترى العرب.

(٣) والبيت بتمامه: وقد نغنى بها ونرى عصوراً بها يقتادنا الخرد الخدالا

في أ: يعد بنا الخرد الجدال. وفي ب تعدد بنا الحزد الجدالا. وفي ج: بها تعد بنا الخرد الجدالا. وفي د: بها يعتادنا الجرد الجدالا. وقوله: «نغنى بها» أي بهذه الدار، والعصور: جمع عصر، والخرد: جمع «خريدة»، وهي الفتاة الحييّة، والخدال: جمع «خدلة»، وهي مليئة الساق، ويقتدننا: يقدننا. أي: كنّا في هذه دهوراً نتّبع الهوى، ويقدننا الحِسان.وهو للمرّار الأسدي. والبيت في الكتاب ٧٨:١، والمقتضب ٧٧:٤، والجمل ١١٦، وشرح أبيات سيبويه للسرافي ٣٤٢:١، رقم: ٢٠٩، والإنصاف ٨٦:١، رقم: ٤٠، وص ٧٩ ط جودة مبروك، وتذكرة النحاة ٣٥٠، والتذييل والتكميل ٨٨:٧، ٨٩، ٩٦. وقبله في المصادر السابقة:

فردّ على الفؤادهوًى عميداً وسُوئل لو يبين لنا السؤالا

(٤) كذا في الفيض، وفي النسخ: تعتادنا. وفي أ التاء الثانية مهملة. وفي ج الاثنتان مهملتان.

(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ٣٠٠:٢. وروايته فيه: «عدلاً» مكان «نصفاً». وهو ثاني بيتين له:

وليس بعدلٍ إن سببتُ مُقاعِساً وبآبائي الشُمّ الكرام الخضارمِ

والبيت في الكتاب ٧٧:١، والمقتضب٧٤:٤، والجمل ١١٥، والإنصاف ٨٧:١، رقم: ٤٢، وص ٨١ ط جودة مبروك، وشرح المفصل ٧٨:١، وتذكرة النحاة ٣٤٥، والتذييل والتكميل ٨٨:٧.

سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقرٌ يدوم ولا غِناءُ (١)

فمدّ «الغنى» المقصور للضرورة.

فيقول البصري المانعُ لمدّها: الرواية «غَناء» بفتح الغين وهو ممدودٌ، فلا دليلَ في البيت.

الرابع من وجوه الطعن منعُ [١٥٨أ] ظهورِ دلالته: أي الدليلِ، على ما يلزم منه فساد القياس حتى يكون قدحاً.(٢)

كأن يقول البصريُّ: الدليل على أنّ المصدر أصل الفعل(٣)، أنّه أي: المصدرَ، يسمى «مصدراً»، والمصدر اسم مكانٍ، هو في الأصل الموضع الذي يصدر(٤) -بالبناء للفاعل- عنه الإبل، فلو لم يصدر عنه الفعل، كما يقول البصري، وإلاّ يصدر عنه لماسمي مصدراً؛ لأنّه لو كان مأخوذاً من الفعل، كما يقول الكوفي: مصدورٌ عن الفعل مأخوذٌ منه(٥).

قال في «الإنصاف»(٦) وهذا دليل لا بأس به في المسألة.

وقال الكوفيون: المراد بـ«المصدر» المفعول لا الموضع، كما يقال: مركبٌ فارهٌ ومشربٌ عذبٌ، فمركب» و «مشربٌ» بوزن مصدر، والمراد بهما المفعول، أي مركوبٌ ومشروبٌ فكذا هنا(٧).

قال في «الإنصاف»(١) وهذا باطلٌ من الوجهين:

---

(١) مرّ تخريجه في المقدّمات.

(٢) في الإغراب: الثالث [أي: من وجوه الطعن] أن يشاركه الدليل.

(٣) عند فجال وفي الإغراب: للفعل. ينظر: العلل ٢١٧، وأسرار العربية ١٦١، واللباب ١:٢٦٠، وارتشاف الضرب ٣:١٣٥٣، والتذييل والتكميل ٧:١٣٣، وهمع الهوامع ٣:٩٥.

(٤) في ب: صدر. وعند فجال وفي الإغراب: تصدر.

(٥) كذا في النسخ، وفيها نقص وخطأ. وقد سقط من المتن كلامٌ وتحرف آخر، وتمامه عند فجال وفي الإغراب: فيقول الكوفي: هذا حجة لنا في أن الفعل أصل للمصدر، فإنّه إنما يسمى مصدراً؛ لأنه مصدور عن الفعل كما يقال: «مركب فاره، ومشرب عذب» أي: مركوب ومشروب.

(٦) الإنصاف (المسألة: ٢٨) ١:٢٣٨، و(المسألة: ٢٩) ١٩٦ ط جودة مبروك.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: يقال ا هنا. وفي د: «فكذا يقال هنا» ثمّ شطبت «يقال». وقد سقط منها «أي مركوب ومشروب».

أحدهما: أنّ الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها لا يُعدل بها عنه، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا[2] للمفعول، فوجب حمله عليه.

ثانيهما: أنّ «ركباً فارهاً» و «شرباً عذباً» يجوز أن يُراد به[3] موضع الركوب والشرب، ونسبة الفراهة والعذوبة للمكان مجازٌ عقليٌّ، كبلدٍ آمنٍ.

وسقط من النسخة الخامسُ من الأوجه التي يطعن بها في المتن(٤)

---

(١) الإنصاف ١:٢٤٣، و٢٠٠ ط جودة مبروك.

(٢) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٣) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٤) وقد سقط عند فجال وفي الفيض ٢:١٠٢٣ أيضاً. قال في الإغراب ٤٧: أن يستدلّ بما لا يقول به، مثل أن يقول البصري: الدليل على أنّ واو «ربّ» لا تعمل، وإنّما العمل لـ«ربّ» المقدّرة، أنّه قد جاء الجرّ بإضمارها من غير عوضٍ منها في نحو قوله: رسمِ دارٍ وقفتُ في طللهْ
كدتُ أقضي الحياة من جللهْ
فيقول الكوفي: إعمال حرف الجرّ مع الحذف من غير عوضٍ لا تقول به، فكيف يجوز لك الاستدلال به؟
وينظر الإنصاف (المسألة: ٥٥) ١:٣٧٦، و(المسألة: ٥٨) ٣٢٢ ط جودة مبروك، واللباب ١:٣٦٥.

ومنها أي: القوادحِ

فسادُ الوضع

قال «ابن الأنباري»(١) في تعريفه: **وهو أن يعلّق** -بالبناء للفاعل أي: المستدلُّ . أو للمفعول وسكت عن الفاعل لعدم [١٦٢ب] تعلّقِ الغرض به- **على**(٢) **العلّة** التي هي مدار الحكم، **ضدّ المقتضي**(٣) بالنصب على الأوّل، والرفع على الثاني، أي: ضد ما يقتضيه.

كأن يقول الكوفيّ المجوّز لبناء فعل التعجب من السواد والبياض(٤): **إنّما جاز التعجّب من السواد والبياض** من **دون سائر الألوان** كالحُمرة، **لأنّهما** أي: اللونين المذكورين **أصلا الألوان** [١٢٥د] والباقي يتفرّع عنهما. [١٦٧ج]

وفي نسخة: أصل الألوان(٥) والإفراد لكونه جامداً. والمراد الإخبار عن كلٍّ منهما(٦) لا عن كليهما، نحو قوله تعالى(٧): ﴿فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ١٦﴾(٨) بإفراد «رسول»، كما هو أحد الوجوه فيه.

فيقول له(١) **البصريّ** المانعُ لبناء فعل التعجب من الألوان كلّها(٢): **قد علّقتَ على العلّة** أي: كونهما(٣) أصلَ الألوان، **ضدَّ المقتضي**، إذ مقتضى كونِه أصلهما(٤)

---

(١) الإغراب ٥٥.

(٢) في أ و ب و ج: عن.

(٣) ينظر: رفع الحاجب ٤:٤٢٤، والتحبير شرح التحرير ٧:٣٥٦١، وحاشية العطار ٢:٣٦٥. وقد عرّفه فيه: بألا يكون الدليل على الهيئة الصالحة لاعتباره في ترتيب الحكم عليه، كأن يكون صالحاً لضدّ ذلك الحكم أو نقضيه.

(٤) ينظر: الكتاب (باب ما لا يجوز فيه ما أفعله) ٤:٩٧، والمقتضب ٤:١٨١، والعلل ١٩٠، ١٩١، والإنصاف (المسألة: ١٦) ١:١٤٨، و ص ١٢٤ ط جودة مبروك، وأسرار العربية ١٢١، واللباب ١:٢٠١، وارتشاف الضرب ٤:٢٠٨٢، والتصريح ٢:٧١، وهمع الهوامع ٦:٤٣.

(٥) كذا في الإغراب.

(٦) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٧) زاد في د: أمر موسى وهارون.

(٨) من قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ١٦﴾ الشعراء ٢٦: ١٦. ويجوز أن يكون «رسول» مصدر بمعنى «رسالة». ينظر: الدر المصون ٨:٥١٦.

أبلغيّتهما في المنع، وذلك **لأنّ التعجّب إنّما امتنع** أي: بناؤه[٥]، **من سائر الألوان للزومها المحلّ**[٦] والتعجب إنّما يكون من حدوث أمرٍ وعروضه، **وهذا المعنى** أي: اللزومُ، **في الأصل أبلغ منه في الفرع** لقوّته وشدته بالأصالة، **فإذا لم يجز** بناؤه **مما كان فرعاً للملازمة للمحلّ** [(٧)] لا يكاد يزول عنه[٨]، **فلأنْ لا يجوز مما كان أصلاً وهو ملازمٌ للمحلّ** لا يفارقه إلا لعارضٍ **أولى** بالمنع لأبلغيّته فيه.

والجواب من جانب المستدل **أن يبيّن عدمَ الضدّيّة** بين العلّة وما ذكره من التخصيص، **أو يسلّم له** أي: للمعترض **ذلك** أي: الضديّةَ بين العلّة والحكم **ويبيّن أنّه** [١٥٩أ] أي: كونَه، **يقتضي ما ذكره أيضاً** ومن **وجهٍ آخرَ** غيرِ الوجه المدخول فيه.

---

(١) سقطت من أ و ب و ج.

(٢) ليست في د.

(٣) في د: كونهما.

(٤) في د: كونهما أصلها.

(٥) «أي بناؤه» ليس في د.

(٦) في أ و ب و ج و س: للمحل.

(٧) «للملازمة للمحلّ» عند فجال وفي الإغراب: لملازمته المحل.

(٨) العبارة في د: لا يكاد يزول عنه، فجرت مجرى جزأيه، فلأنْ لا يجوز مما كان أصلاً؛ لأبلغيّته ذلك، كما قال: وهو ملازمٌ للمحل لا يفارقه، أولى بالمنع.

ومنها أي: القوادحِ

المنعُ للعلّة

أي: عدم تسليمها[1].

قال «ابن الأنباري»([2]): وقد[3] يكون المنع لها في الأصل والفرع([4])

أي: في كلٍّ منهما:

فالأوّل أي: منعها في الأصل كأن يقول البصريّ: إنّما ارتفع[5] المضارع لقيامه مقام[6] الاسم، وهو أي: القيامُ المذكور عاملٌ معنويٌّ، فأَشْبَهَ الابتداءُ في الاسم المبتدأَ بجامع كونه معنوياً، والابتداء –وهو[7] تجرّد الاسم عن العوامل وجعله أوّلاً لثانٍ يُخبر به عنه– [يوجب الرفع في المبتدأ[8]، فكذا[9] ما أشبهه من هذا المقام.

فيقول الكوفيّ مانعاً للدليل: لا نسلم –بمعنى نمنع– أنّ الابتداء][10] يوجب الرفع في([11]) المبتدأ؛ لأنّه أمرٌ معنويٌّ يضعف عن التأثير [في]([12]) أمرٍ لفظيٍّ.

والثاني أي: المنعُ [][1] للعلّة في الفرع كأن يقول البصريّ: الدليل على أنّ

---

(١) كذا في د ولفيض ٢:١٠٢٧، وفي أ و ب و ج: تسلّمها.

(٢) الإغراب ٥٨.

(٣) في أ و ب و ج: قد. دون واو.

(٤) زاد عند الأصوليين نوع من أنواع المنع، وهو منع حكم الأصل. ينظر: رفع الحاجب ٤:٤٢٦، ٤٢٩، ٤٥٥، والبحر المحيط للزركشي ٥:٣٢٢، والتحبير شرح التحرير ٧:٣٥٦٦، ٣٥٦٧، وحاشية العطار ٢:٣٦٩. وقوله: «أي في كل منهما» ليس في د.

(٥) زاد في أ و ب و ج: الحكم. ولعلها: الفعل.

(٦) في أ و ب و ج: قيام.

(٧) ليست في د.

(٨) في د: الابتداء. ولعلّ ما أثبته هو الصواب. ينظر الخلاف في رافع المبتدأ التذييل والتكميل ٣:٢٥٧.

(٩) عند فجال وفي الإغراب: فكذلك.

(١٠) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(١١) زاد عند فجال وفي الإغراب: الاسم.

(١٢) الزيادة من الفيض ٢:١٠٢٧، «التأثير» كذا في الفيض، وفي النسخ: تأثير. ولعلّ ما أثبته هو الصواب.

فعل الأمر مبنيٌّ (٢) على ما يجزم به مضارعه، **أن «نزالِ» و«تراكِ» ونحوَهما من أسماء الأفعال** الواردةِ على وزن «فَعالِ» **مبنيّةٌ** على الكسر **لقيامها مقامه** (٣) في(٤) إفادة معناه، فعوملت في البناء معاملته.

فيقول له الكوفيّ معترضاً دليلَه: **لا نسلّم أن نحوَ «تراكِ»** مما ذُكر **إنّما بُني لقيامه مقام فعل الأمر،** فهذا منع لوجود العلة في الفرع، **بل** بُني **لتضمّنه** معنى **لامِ الأمر،** فأشبَه الحرفَ في المعنى لتضمّنه معناه.

والجواب من جانب المستدلّ **عن منع المعترض** (٥) وجودَ الدليل(٦) في الأصل والفرع: **أن يدلّ** بالبناء للفاعل، أي: المستدلُّ، أو للمفعول أي: منه أو من غيره(٧) – **على وجودها** أي: العلّةِ **في الأصل أو الفرع** (٨) **بما:** بدليلٍ **يظهر به فسادُ المنع** للوجود، وأنّه من العناد(٩)، والمنع كذلك(١٠) لا عبرةَ به.

---

(١) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(٢) ينظر: المقتضب ٣:٣، ٤، ١٣١، والعلل ٣٢، والإنصاف (المسألة: ٧٢) ٢:٥٢٤، و(المسألة: ٧٥) ٤١٤ ط جودة مبروك، وأسرار العربية ٢٨٠، واللباب ٢:١٧، والتصريح ١:٥٠، وهمع الهوامع ١:٤٦.

(٣) زاد عند فجال وفي الإغراب: ولولا أنه مبني وإلا لما بني ما قام مقامه.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وإفادة. ينظر: الكتاب ٣:٢٧٢، والمقتضب ٢:٣، والعلل ٣٤، والإنصاف ٢:٥٣٤، و ٤٢١ ط جودة مبروك، واللباب ١:٤٥٥، و ٢:١٧، ٩٤، والتصريح ١:٤٤، وهمع الهوامع ١:٤٧.

(٥) عند فجال وفي الإغراب: العلّة.

(٦) في د: العلة.

(٧) في د: أي هو أو غيره.

(٨) في د والإغراب: والفرع.

(٩) كذا في د والفيض ٢:١٠٢٨، وفي أ و ب و ج: المعتاد.

(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج والفيض: لذلك. أي: للعناد.

ومنها أي: القوادحِ

المطالبةُ [١٦٣ب] من المعترض للمستدلّ بتصحيحِ كون العلّة(١)

أي: ثبوت علّيّتها(٢). وفي نسخ الأصل: «بتصحح(٣)» [١٦٨ج] بحذف الحاء الأولى من قلم الناسخ، فكتب بعضهم لما رأى ذلك كما رآه. كذا بينها على الأسقاط.

قال «ابن الأنباري»(٤): والجواب من المستدلّ للمعترض بذلك: أن يدلّ(٥) على ذلك أي: صحّةِ التعليل بشيئين:

التأثيرِ في الحكم لمناسبتها له.

وشهادةِ الأصول بكونها علّةً.

فالشيء الأوّل أي: التأثيرُ: وجود الحكم المعلّل بتلك العلّةِ لوجود العلّة، وزوالُه لزوالها؛ إذ شأن العلّة ذلك، كأن يقول بالتحتية أي: المستدلُّ، وبالنون أي: نحن معاشرَ النحاة-: إنّما بُنِيتْ «قبلُ» و «بعدُ» وما ألحق بها من الظروف على الضمّ عند حذف المضاف إليه ونيّة معناه؛ لأنّها قُطعت(٦) عن الإضافة لفظاً (٧).

فيقال من المعترض: وما الدليل على صحّة هذه العلّة وتأثيرها الضمَّ عند وجودها؟

فيقول -بالتحتية والنون-: التأثير لها فيه، وهو وجود هذا البناء لوجود هذه العلّة وعدمُه أي: البناءِ، لعدمها، ألا ترى أنّه أي: ما ذُكر، إذا لم ينقطع(٨) عن

---

(١) وهو منع ثبوت العلة في الوصف. وهو من أعظم الأسئلة. رفع الحاجب ٤:٤٣١، والبحر المحيط للزركشي ٥:٣٢٤، والتحبير شرح التحرير ٧:٣٥٧٧، وحاشية العطار ٢:٣٦٩.

(٢) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: الطالبة من المعترض للمستدل تصحيح العلة أي يفوت عليها. وما بعدها ليس في د.

(٣) في ج: بتضح.

(٤) الإغراب ٥٩.

(٥) في أ و ب و ج: يدخل.

(٦) في أ و ب و ج: قطعت.

(٧) ينظر: أسرار العربية ٥٠، واللباب ٢:٨١، والتصريح ١:٧٢٠، وهمع الهوامع ٣:١٩١-١٩٩.

(٨) كذا في ح و م ، وعند فجال: يقتطع.

الإضافة بأن أُضيف لفظاً أو حـُذف المضاف إليه و نُوي لفظه، **يعرب** نصباً على الظرفية أو خفضاً بـ«من»، [١٦٠أ] **فإذا انقطع**(١) **عنها** أي: الإضافة لفظاً فقط، **بُني** لفقد الإضافة **فإذا عادت الإضافةُ عاد الإعراب**(٢)، [٤] كما ذُكر، فثبت تأثيرُ عليّة قطع الإضافة لما ذُكر. نعم يرد عليه إعرابهُا عند قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى ، إلاّ أن يُدّعى أنّ الإضافة حينئذ تقديراً، كما قيل به في «كلٍّ» و «بعضٍ» فمعناه دخول «أل» عليهما على قولٍ (٣) بدليل بقاء الإعراب.

والثاني أي: شهادةُ الأصول: **كأن يقول: إنّما بنيت «كيفَ» و «أينَ» و «متى» لتضمّنها معنى الحرف**(٤) وذلك التضمّن من أسباب البناء.

فيقال من جانب المعترض **وما الدليل على صحّة هذه العلّة** حتى يدار(٥) عليها الحكم؟

فيقال(٦) من جانب المستدلّ: **إنّ**(٧) **الأصول** القواعدَ النحويّةَ، **تشهد وتدلّ** -والإسناد إليها من الإسناد للسبب- **على أنّ كلّ اسم تضمّن معنى حرف**(٨) **وجب أن يكون مبنيّاً**، فوجب(٩) بناء هذه الكلمات، لما ذكروا والأصول(١٠) تشهد له.

---

(١) كذا في س، وعند فجال وفي الإغراب: اقتطع.
(٢) قوله: «فيقال من المعترض... عاد الإعراب» سقط من د.
(٣) «كما قيل... على قول» ليس في د.
(٤) ينظر: أسرار العربية ٥١، واللباب ٨٦، والتصريح ١:٤٣، وهمع الهوامع ١:٥١.
(٥) في ب: يدل.
(٦) عند فجال وفي الإغراب: فيقول.
(٧) في أ و ب و ج: لأنّ.
(٨) عند فجال وفي الإغراب: الحرف.
(٩) في د: وقد وجب.
(١٠) كذا في د، وقد سقطت الواو من أ و ب و ج.

ومنها أي: القوادحِ

المعارضةُ (١)

قال «ابن الأنباري» (٢): **وهو أن يُعارض** -بالبناء للمفعول لعدم تعلّق الغرض بعين الفاعل- **المستدلُّ** فيما علّل به الحكمَ **بعلّة** (٣) **مبتدأةٍ** تقتضي خلافَ مقتضى علّة المستدلّ (٤).

والأكثرون من العلماء **على قبولها؛ لأنّها دفعت العلّة** الأولى.

وقيل: لا تقبل؛ لأنّها (٥) **تصدٍّ لمنصب الاستدلال** الذي هو إقامة الدليل؛ إذ وظيفة المعترض منعُ دليل المستدلّ لا إقامةُ دليلٍ، **وذلك** أي: الاستدلالُ، **رتبة المسؤول** وهو المستدلّ **لا السائلُ**، وهو الخصم.

مثالها أي: المعارضة: **أن يقول الكوفيّ في الإعمال** المسمّى بـ«التنازع» (٦) أيضاً: **إنّما كان إعمالُ الأوّل أولى؛ لأنّه سابقٌ، وهو** أي: [ج١٦٩] المذكورُ **صالحٌ للعمل** في المتنازَع فيه، **فكان إعماله** لذلك (٧) **أولى** من إعمال الثاني **لقوّة** [١٦٤ب] **الابتداء والعناية**: الاهتمام **به**.

---

(١) المعارضة عند بعض الأصوليين معارضة في الأصل ومعارضة في الفرع. قال السبكي في الإبهاج ٣:١٣١: المعارضة تسليم دليل الخصم وإقامة دليل آخر على خلافه. وجاء في البحر المحيط للزركشي ٥:٣٣٣: المعارضة من أقوى الاعتراضات. قال الأستاذ أبو منصور: وقيل هي إلزام الجمع بين شيئين والتسوية بينهما في الحكم نفياً وإثباتاً. وقيل: إلزام الخصم أن يقول قولاً قال بنظيره. ينظر: رفع الحاجب ٤:٤٤٣، ٤٥٥، والتحبير ٧:٣٦٢٦.

(٢) الإغراب ٦٢. وينظر: لمع الأدلة ١٣٥.

(٣) في أ و ب و ج: لعلة.

(٤) في د: الأولى.

(٥) أي: المعارضة. وفي أ و ب و ج: لأنه. أي: هذا الفعل بالمعارضة.

(٦) ينظر الإحالة في «فساد الاعتبار» (١٥٨ أ).

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: كذلك.

فيقول البصري متعرّضاً[1] معارضاً: **هذا معارَضٌ بأنّ الثاني** من العاملين **أقربُ إلى الاسم** المتنازَع فيه، **وليس في إعماله نقصُ** -بالمهملة والمعجمة- **معنًى** لتساوي المعنى على إعمال كلٍّ منهما. واحترز به عن قول «امرئ القيس»: [من الطويل]

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني -ولم أطلب- قليلٌ من المالِ (٢)

لفساد المعنى على توجيه كلٍّ من «كفاني» و «أطلب» إلى «قليل من المال»؛ لتلازم عدم السعي لأدنى معيشةٍ، وانتفاءِ كفاية قليل من المال، وثبوتِ طلبه الثاني(٣) لكلٍّ منهما، فلذا لم يجعل من هذا الباب، بل مفعول «أطلب» محذوفٌ، أي: لم أطلب زالّعز والمجد، كما يدلّ عليه قولُه في البيت بعده:

ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثّلٍ وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي (٤)

فكان إعماله أولى فعارض دليل الكوفيّ بما ذكره.

---

(١) كذا في د، وفي أ و ب و ج: معترضاً.

(٢) البيت في ديوان امرئ القيس ٣٩، رقم: ٢، والكتاب ١:٧٩، والمقتضب ٤:٧٦، والإنصاف ١:٨٤، رقم: ٨٦، و ص ٧٩ ط جودة مبروك، والتذييل والتكميل ٥:١٥٠، ٧:١١٥، ١٢١، ٢٤٢، والمقاصد النحوية ٢:٢٩٤، رقم: ٤٣٨، والخزانة ١:٣٢٧، رقم: ٤٩، وشرح أبيات المغني ٥:٣٥، رقم: ٤١٢.

(٣) في أ و ج: النافي.

(٤) من قوله «واحترز به عن قول...» ليس في د.

تنبيه

على حكمٍ يؤخذ مما تقدّمه[1] عند التأمّل[2] والتدبّر كما تقدّم[3].

قال «ابن الأنباري»[4] ذهب قومٌ إلى أنّه لا يجب على السائل المعترض **ترتيب الأسئلة**[5] الواردة في القدح في العلّة[6]، **بل له أن يوردها** [١٦١أ] **كيف شاء** وإن خالفت الترتيب الطبيعي[7]؛ **لأنّه جاء مستفهماً** من المستدلّ **متعلّماً**[8] منه الجواب عمّا أورده.

وقال آخرون: يجب ترتيبها وذكرُ كلٍّ في مرتبته[9].

فعلى هذا القول الآخر[10] **أوّل الأسئلة**[11] في قوادح العلة:

فسادُ الاعتبار بين الحكم وما عُلّل به.

وفسادُ الوضع؛ لأنّ المعترض بها على المستدل[12] **يدّعي أنّ ما يظنّه** المستدلُّ **قياساً ليس مستعملاً في موضعه** لما مرّ فيهما، **فقد صادم** بدعوى ذلك **أصلَ الدليل،** بخلاف ما بعده.

---

(١) في د: تقدّم.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: التأويل.

(٣) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج. ينظر: المقدمات، تنبيهان.

(٤) الإغراب (الفصل الحادي عشر في ترتيب الأسئلة) ٦٤. ينظر: إحكام الأحكام للآمدي ٤:١٤٢، ورفع الحاجب ٤:٤٧٨، والبحر المحيط للزركشي ٥:٣٤٦، والتحبير ٧:٣٦٨٣.

(٥) في أ و ب و ج: الأمثلة.

(٦) في د: في منع العلّة.

(٧) في أ و ب: الطبعي.

(٨) عند فجال وفي الإغراب: مستعلماً.

(٩) زاد في أ و ب و ج: مثالاً ولا يصح العلة.

(١٠) «القول الآخر» ليس في د.

(١١) في أ و ب و ج: الأمثلة. و«قوادح» بعدها في د: موانع.

(١٢) في د: لأن المعترض على المستدل بهما.

والقول بالموجَب؛ لأنّه أي: المعترض، بيّن[1] أنّ الدليل لم يدل في محلّ الخلاف، ولا حاجة له حينئذٍ إلى الاعتراض على الاستدلال؛ لأنّه فرع تسليم صحته ودلالته[2] في محلّ الخلاف.

والمنعُ للعلّة.

فهذه الأربعة النظر إليها سابقٌ عليه فيما بعدها، ولذا عطفه بـ«ثم» فقال: ثم المطالبة بتصحيح الدليل على الاستدلال؛ ليكون دليلاً[3]. وإنّما أُخّرت عن المنع لأنّ المنع إنكار العلّة فطُلب[4] من المستدلّ إثباتها، والمطالبة إقرارٌ بالعلّة؛ لأنّه خفي على المعترض وجهُها، والإقرارُ بعد الإنكار قبولٌ للعلّية؛ لأنّه رجوعٌ للعلم بعد الجهل[5]، وضدّه الإنكار للعلّة بعد الإقرار فلا يُقبل[6]؛ لأنّه محضُ عنادٍ.

ثمّ النقض للعلّة؛ لما فيه من تسليم صلاحية العلّة للعليّة[7] للحكم لو سلمتْ من النقض بما خرج من الحكم عن مقتضاها، فكان تأخيره عن المطالبة بإقامة برهان العلّة الثابتة به، [ج١٧٠] أولى لأنّ [المطالبة][8] لا تتوجّه[9] على علّةٍ منقوضةٍ.

ثمّ بعد ذلك كلّه المعارضة لأنّها تسليمٌ للعلّة، وطرق[10] ثبوتها، ووجه عمومها؛ لأنها ابتداء دليلٍ مستقلٍ من السائل[11] لا قدْحٌ في كلام المستدلّ، بل هي

---

(١) في أ و ب و ج: بين.
(٢) في د: وإفادته.
(٣) في د: لكون الدليل دليلاً.
(٤) كذا في د، في أ و ب و ج: وطلب.
(٥) في د: للعلم بالجهل.
(٦) في د: بعد الإقرار بها لا يقبل.
(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: العلميّة.
(٨) الزيادة من فجال.
(٩) في النسخ: يتوجه.
(١٠) في ب: وظرف. وفي الفيض ٢:١٠٣٤: وطرد. وقوله: «فكان تأخيره... تسليم للعلة» سقط من د.
(١١) كذا في س وإستانبول، وعند فجال وفي الإغراب: مستقبل.

من السائل استدلالٌ **في مقابلة دليل المستدلّ**[(١)]، **فهي** [١٦٥ب]أي: المعارضةُ، **بمنصب الاستدلال** إقامةِ الدليل للحكم**أشبهَ منها بالسؤال**معارضةِ [(٢)] استدلال المستدلّ بالدليل الذي استدلّ به بدليل[(٣)].

---

(١) العبارة في د مضطربة فيها تقديموتأخير وسقط: بما خرج عن مقتضاها، بالعلّة، وطرق ثبوتها، ووجه عمومها؛ لأنّها ابتداء دليلٍ من السائل مستقلٍ، لا قدْحٌ في كلام المستدلّ، بل هو في مقابلة فكان تأخيرها عن المطالبة لإقامة بإنّهالعلّةِ الثابتةِ به، لا يتوجّه على علّةٍ سقوطة [كذا، والصواب: منقوضةٍ]. ثمّ بعد ذلك المعارضةُ؛ لأنّها تسليمٌ دليل المستدلّ.

(٢) في د: منع ردّ.

(٣) زاد في أ وج: هو. ولعلّ العبارة: بدليله هو.

تذنيب

بذكر[1] لما له تعلّقٌ بـ«التنبيه» قبله.

قال «ابن الأنباري»[2]: **السؤال** مقصوده: **طلب الجواب** من المسؤول **بأداته**. أي: أداة السؤال الواردة [١٢٦د] في الكلام من أدوات الاستفهام أو ما في معناها[3].

ومبناه على «سائل» يورد للسؤال **و «مسؤول عنه» و «مسؤول به» و«مسؤول [منه]»**[4]. قال «ابن الأنباري»: فلا بدّ لكلّ أصلٍ من هذه الأصول من وصفٍ يصحّ به السؤال عند وجوده، ويفسد عند فقْدِه[5].

فـ«السائل» ينبغي له أن يقصد في مسلكه **قصْدَ المستفهم**، من وصف يصحّ به السؤال[6]، أي: طلبُ الفهم للمسؤول عنه. زاد «ابن الأنباري» المتعلِّم. وحذفه المصنّف إيجازاً.

ولهذا أي: لكون قصده ما ذُكر **قال قومٌ: إنّه** أي: السائلَ، **ليس له مذهبٌ**؛ إذ مدارُه على تبيين[7] مطلوبه.

والجمهور الأكثرُ من العلماء: **على أنّه لا بدّ** : لا فراق[8] **له من مذهبٍ** حتى

---

(١) في أ: نذكر. وفي ب: يذكر.

(٢) الإغراب ٣٦. لخّص السيوطي كلام ابن الأنباري من ستة فصول «في السؤال» و«في وصف السائل»، و«في وصف المسؤول به»، و«في وصف المسؤول منه»، و«في وصف المسؤول عنه»، و«في الجواب». ينظر (الاستفسار) في: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٤:٨٥، ورفع الحاجب ٤:٤١٨، والبحر المحيط للزركشي ٥:٣١٧، والتحبير شرح التحرير ٧:٣٥٤٦.

(٣) «أو ما في معناها» ليس في د.

(٤) الزيادة من فجال. وقد اختلف ترتيبها عند فجال وفي الإغراب، وهي كما يلي: سائل، ومسؤول به، ومسؤول منه، ومسؤول عنه.

(٥) في د: عدمه.

(٦) «من وصف يصح به السؤال» ليس في د.

(٧) كذا في د، في أ و ب و ج: تأكيد.

(٨) كذا في د، في أ و ب و ج: فرق. و«لا» ليست في د. وزاد في ب قبل «لا فراق»: أي.

يرجع إليه، [١٦٢أ] ويبني قواعدَ سؤاله عليه؛ **لئلا ينتشر الكلام** إلى مالا يحصر(١)، **فتذهب**(٢) **فائدة النظر**. وهذا أصحّ من مقابله كما يومئ إليه إسناده للجمهور، وهو أبعد عن الخطأ(٣).

وينبغي **أن يسأل عمّا ثبت**(٤) **فيه الاستبهام** بالموحّدة- **فقد قيل: ما ثبت فيه الاستبهام**(٥) وعدمُ البيان **صحّ عنه الاستفهام**(٦): بالفاء. وبينه وبين «الاستبهام» الجِناس(٧). وصحته لأنّه محلُّه.

فإن سأل عمّا لم يثبت فيه الاستفهام(٨)، **كأن يسأل**(٩) **عن وجود النطق والكلام، كان** السؤال **فاسداً؛ لأنّه** أي: السائلَ، **جاء معانداً** للمستدلّ **بسؤاله عمّا يعلم** حذفُ الفاعل(١٠) اختصاراً. أو (لا)(١١) لحذفَ، والفعلُ مبنيٌّ لغير الفاعل- **يعلم**(١٢) **الاضطرار**، لا يقدر على دفعه من نفسه، ولا دفعِه(١٣) عنها، **فصار** في سؤاله ذلك **بمنزلة ما لو سأل**(١٤) **عن وجود الليل والنهار**(١) مما لا شك في وجوده: [من الوافر]

---

(١) قوله « إلى مالا يحصر» موجد في الإغراب.
(٢) في أ و ب و ج و ح و س و م: فيذهب.
(٣) «كما يومئ إليه إسناده للجمهور وهو أبعد عن الخطأ» ليس في د.
(٤) كذا في نسخة من الإغراب، عند فجال وفي الإغراب: يثبت.
(٥) في أ و ب و ج و س: الاستفهام.
(٦) نسبه الآمدي وغيره للقاضي أبي بكر الباقلاني محمد بن الطيب المالكي الأشعري، المتوفى سنة ٤٠٣هـ. ينظر الإحالة إلى (الاستفسار).
(٧) كذا في ب، في أ و ج: الاستفهام.
(٨) كذا في أ و ب و ج ، ولعلها: الاستبهام. وقد سقطت من د. والعبارة فيها: فإن سأل عمّن لا ثبت فيه. وقوله: «بالموحدة فقد قيل... وصحته لأنه محله» سقط من د. وسيأتي اختلاف المتن في داعي الفلاح عن الاقتراح والإغراب.
(٩) في د: سأل.
(١٠) في أ و ب و ج: العامل. ولعلّ ما أثبته هو الصواب.
(١١) في أ و ب و ج: أي. وهو تحريف.
(١٢) كذا في نسخة من الإغراب، وما أثبته محققه: بحكم. وفي ج: يعلم.
(١٣) في ب: رفعه. وقوله: «بسؤاله عمّا يعلم... ولا دفعه عنها» سقط من د.
(١٤) زاد في د: سائل.

وليس يصحّ في الأفهام[٢] شيءٌ إذا احتاج النهارُ عندها[٣] **إلى دليلِ** [٤]

مع ظهوره بالضرورة، ولم يُسمع سؤاله حينئذٍ[٥]، [**فقد قيل: ما ثبت فيه الاستبهام**[٦] **صحّ عنه الاستفهام.**

و«الاستبهام»[٧] في كلامه بالفوقية فالموحدة، استفعالٌ من «الإبهام» ضدّ التعيين.][٨]

كأن يسأل عن حدّ النحو وأقسام الكلام أي: أجزائه مما لا استبهام فيه، كان سؤاله فاسداً لعدم الاستبهام[٩] فيه لاستقرار أمره[١٠].

وينبغي بناءً على أنّه لا بدّ له من مذهبٍ[١]، **أن لا يسأل إلاّ عمّا** أي: عن أمرٍ، **يلائم مذهبه** ليكون في الكلام تناسبٌ[٢] **فإن سأل عمّا لا يلائم مذهبه** [١٧١ج] **لم يُسمع منه**؛ لأنه خلاف ما ينبغي.

---

(١) لأنّه جاء معانداً بسؤاله عمّا يعلم بعلم الاضطرار فصار بمنزلة ما لو سأل عن وجود الليل والنهار» مع بيت المتنبي بعده موجود في الإغراب، وليس عند فجال، وهي ثابتة في الإغراب. قال ابن الطيب ٢:١٠٣٧: ويثبت هذا الكلام في بعض نسخ الاقتراح.

(٢) كذا في نسخ من الإغراب، وفي الإغراب: الأذهان.

(٣) زاد في د: في إثباته.

(٤) البيت للمتنبي. ينظر: شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٣:٩٢.

(٥) «سؤاله حينئذٍ» ليس في د.

(٦) في د: الإبهام.

(٧) في د: الاستفهام.

(٨) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(٩) في النسخ: الاستفهام. والعبارة في د: وكأن سأل عن حدّ النحو وأقسام الكلام كان اسفهامية [الصواب: اتفهامه] فاسداً إذ ليس مما ثبت فيه الاستفهام.

(١٠) في الكلام تقديم وتأخير وزيادة على المتن وشرح خاطئ، وتمام العبارة عند فجال وفي الإغراب: «فقد قيل: ما ثبت فيه الاستبهام، صحّ عنه الاستفهام. كأن يسأل عن حدّ النحو وأقسام الكلام. فإن سأل عن وجود النطق والكلام كان فاسداً» ونحوٌ منه في الإغراب. قال ابن الطيب ٢:١٠٣٧: وفي الشرح ما يقتضي أنّه لا يجوز السؤال عن حد النّحو وأقسام الكلام، وأنّ السؤال عن ذلك فاسد لاستقراره. وهو باطلٌ بالاتفاق كما يعلم بمراجعة كلام «ابن الأنباري» فإنّ السؤال عنه سؤالٌ عما هو مستبهمٌ، والسؤال الفاسد كالسؤال عن وجود النطق والكلام الذي نظرّه بالسؤال عن وجود الليل والنهار. وهو الظاهر. والله أعلم.

كأن يسأل السائلُ **الكوفيَّ عن الابتداءِ لِمَ كان عمله الرفعَ دون غيره؟**

فهذا منه غير مسموعٍ ؛ لأنَّ قولَهُ «لِمَ كان عمله الرفع ؟» تسليمٌ منه أنَّ الابتداء عامل الرفع في المبتدأ، وهو لا يقوله(٣)، **فإنّه لا يرى لهُ عاملٌ البتة**، فلمَّا سأل عن تفصيل ما ينكره جملةً لم يُسمع منه(٤).

وينبغي أن لا ينتقل من سؤالٍ إلى سؤالٍ حتى يُتمّمَ الأوَّل، **فإن انتقل عنه عُدَّ منقطعاً**، فلا يعتدّ به، كالمسؤول عند(٥) الانتقال من استدلالٍ إلى استدلال.

وذهب قومٌ إلى أنّه لا يُعدّ منقطعاً بحالٍ ، بدليل قول «الخليل» لـ«النمرود»: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ﴾(٦) بعد قوله: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾(٧) وهذا انتقالٌ.

وما استدلوا به لا يدلّ على [١٦٦ب] جواز الانتقال؛ لأنّ الأنبياء أمروا بدعوة الخلْق إلى الحقّ بأقرب الطُرُق، فكانوا يكلّمون الناس كلاًّ على قدر عقله، كما قال ρ: «إنّا معاشر الأنبياء – أمرنا أن نكلّم الناس على قدر عقولهم»(٨). فالخليل رأى قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ﴾ أقربَ في قطعِ حجاجه، وليست محاجّةُ أهل الجدل على هذا المنهاج، فلا يحُمل عليه(٩).

---

(١) أي: «بناءً على أنّه لا بدّ له من مذهبٍ» ليس في د.

(٢) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: ليكون في التناسب.

(٣) العبارة في د: عامل الرفع ولا بقوله.

(٤) قوله «فهذا سؤال... لم يسمع منه» مأخوذ من الإغراب بقليل تصرّف.

(٥) في الفيض ٢: ١٠٢٨: عن.

(٦) زاد في ب: ﴿فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ﴾.

(٧) تمام الآية: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ إِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٢٥٨﴾ البقرة ٢: ٢٥٨.

(٨) أخرجه الديلمي بسند ضعيف عن ابن عباس. ينظر: كشف الخفا ١: ١٩٦، رقم: ٥٩٢.

(٩) قوله: «وذهب قومٌ ... فلا يحُمل عليه» مأخوذ من الإغراب.

و «المسؤول به» قال ابن «الأنباري»(١): المراد من «المسؤول به» أدواتُ الاستفهام المطلوبُ بها الفهمُ، المعروفة عند علماء العربية.

قال: والأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف منها، والأصل فيها الهمزة، والأسماء والظروف المتضمّنة للاستفهام محمولةٌ عليها، ومعانيها مختلفةٌ:

فـ«ما» سؤالٌ عمّا لا يعقل، و «من» عمّن يعقل، و «كم» عن العدد، و «كيف» عن الحال، و «متى» و «أيّان» عن الزمان، و «أين» و «أنّى» عن المكان، و «أيّ» عن التعيين، بمنزلة «أم» المعادلة لهمزة الاستفهام، وقد تكون منقطعةً بمعنى «بل» والهمزةَ نحو: ﴿أَمْ لَهُ [١٦٣أ] ٱلْبَنَٰتُ﴾(٢)، ولا يجوز كونها بمنزلة «بل» فقط لأنّه يصير التقدير: بل له البناتُ وذلك كفرٌ.

والسؤال بالمنقطعة لا يكون إلاّ مع تقدير الإضراب عن الأوّل، فإن كان قبلها خبرٌ، نحو: إنّها لإبلٌ أم شاءٌ، فاستئنافُ استفهامٍ يستحق الجواب، وإن كان استفهاماً فرجوعٌ عنه لآخرَ، وانتقالٌ منه(٣)، وقد قدّمنا حكمَ الانتقال من سؤال لآخر(٤).

وينبغي أن يكون(٥) السؤال مفهوماً للسامع غيرَ مبهمٍ وصفٌ تفسيريٌّ.

وذلك كأن [١٢٧د] يقول السائلُ: «ما تقول(٦) في اشتقاق الاسم؟» فهذا مفهومٌ لا إبهامَ فيه.

---

(١) الإغراب ٤٠.

(٢) من قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ۝٣٩﴾ الطور ٥٢: ٣٩. زاد في د: أي: بل أله البنات.

(٣) زاد في د: لذلك. والعبارة في الإغراب: وانتقال إلى آخر.

(٤) في النسخ: الآخر. وفي الإغراب: إلى سؤال. ينظر في (أم): رصف المباني ١٧٨، والجنى الداني ٢٠٤، ومغني اللبيب ٦١، والأشباه والنظائر ٢:٤٨٩.

(٥) «وينبغي أن يكون»: كذا في الإغراب، وعند فجال: وليكن. قال ابن الطيب ٢:١٠٣٩: قوله: (وليكن) بلام الأمر في بعض الأصول، أي: وليكن السؤال (مفهوماً) إلخ... وفي بعض النسخ: وأن يكون. وكأنّه حينئذٍ على ما مرّ من أمثاله السابقة.

(٦) في أ و ب و ج: يقول. ونظيرتها الآتية مثلها.

فإن كان السؤال **مبهماً غير مفهوم لم يستحق** السائل حينئذٍ **الجواب**، **كأن يقول** السائل: «**ما تقول في الاسم**[1]؟» فهو غير مفهوم؛ لإبهام المسؤول عنه؛ **فإنّه**[2] أي: المسؤول، **لا يدري: أسؤال**[3] **عن حدّه** أي: تعريفه، **أم اشتقاقه** من «السمو» أو «الوسم» **أم غير ذلك** كعلاماته ولواحقه ؟

ويجوز قراءة «يدري» بالبناء للمفعول، فيكون اسم «إنّ» ضمير الشأن.

وإذا كان السؤال كذلك فلا جواب [١٧٢/ج] له؛ لأنّ ما لا يُفهم في نفسه لا يستحق الجواب عنه.

قلتُ: ولذا قال تعالى لحبيبه المصطفى ρ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾[4] لم يأمره بجوابهم بتعيين[5] المراد بها؛ لإبهامه وعدم تعيين المسؤول عنه في السؤال، وما هذا سبيله لا جواب له[6].

و «المسؤول منه» شرطه كونه أهلاً لبيان ما يسأل عنه، **بأن يكون من فنّ**[7] **السؤال** حتى يقدر على الجواب، **كالنحوي** يسأل **عن النحو، والتصريفي عن التصريف.**

ولذا لمّا سئل «ابن السكّيت» عن وزن ﴿ نَكْتَلْ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَآ

(١) ينظر في اشتقاق «الاسم»: الإنصاف المسألة الأولى، وأسرار العربية ٢٩، واللباب ١:٤٦.
(٢) عند فجال وفي الإغراب: لأنّه.
(٣) في ج: السؤال. وعند فجال: أسأل.
(٤) من قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾ الإسراء ١٧: ٨٥.
(٥) في أ: بعتيين. وفي ب: بتبيين.
(٦) يرى الرازي أنّ قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾ هو جواب للسؤال. ينظر تفسيره مفاتيح الغيب ٢١:٦١.
(٧) في أ و ب و ج: أهل.

﴿أَخَانَا نَكۡتَلۡ﴾(١) لم يجوابًا(٢)؛ لأنّه لم يكن صرفياً مع وضوحه جدّاً على الصرفي، حتى نسب سائله عن ذلك في ذلك المجلس أنّه قصد تسكيته(٣) وتعجيزه.(٤)

ومثلُ ذين كلُّ ذي عِلْمٍ عن علمه، فإن لم يكن أهلاً، كأن يسأل العاميُّ الغبيُّ عن مشكلات النحو وعويص التصريف وغوامض العروض كان السؤال فاسداً.

وعليه استحباباً كما صرّح به «ابن الأنباري» بقوله: ويستحبّ - **أن يأخذ** المسؤول منه **في ذكر الجواب** المطلوب منه بالسؤال **بعد تعيين السؤال** من السائل، **فإن سكت** المسؤول منه **بعد تعيين**(٦) **السؤال** من السائل، **كان** سكوته **قبيحاً**.

وكذلك [٧ / ب] قبُح المسكوت فيما ذُكر قبحُه **إن ذكر الجواب** للسائل **وسكت عن ذكر الدليل** لذلك الجواب **زمناً طويلاً**(٧)؛ لأنّه يشعر بكون الجواب عن غير رويّة، **ولم يعدّ** بذلك التأخّر **منقطعاً؛ لاحتمال أن يكون سكوتُه** عن إيراد الدليل(٨) **لتفكّره في إيراد الدليل** مع حضوره في ذهنه من حين الجواب **بعبارة أدلّ على الغرض** مما هو في ذهنه له(٩).

وقيل يعدّ منقطعاً؛ لأنه بعرضه للجواب(١٠) **تصدّى لمنصب الاستدلال،**

---

(١) من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَجَعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيهِمۡ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مُنِعَ مِنَّا ٱلۡكَيۡلُ فَأَرۡسِلۡ مَعَنَآ أَخَانَا نَكۡتَلۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٦٣﴾ يوسف: ٦٣.

(٢) كذا في المصادر، وفي أ و ب و ج: يجز. وفي د: يجر.

(٣) في أ وج: بتكنيته. وفي ب و د: تبكيته.

(٤) ينظر الخبر: مجالس العلماء ٣٠٠، وطبقات النحويين ٨٩، والجليس الصالح ٢:٤٦١، ومعجم الأدباء ٢:٧٦١، ووفيات الأعيان ٦:٣٩٧، وسير أعلام النبلاء ١٢:١٧، ٢٧٢، وتاريخ الإسلام ١٨:١٨٨، ٥٥٣، والوافي بالوفيات ١٠:١٣٤، والأشباه ٣:٨٠.

(٥) كذا في د والإغراب، وفي أ و ب و ج: من. وهذان السطر والذي بعده مأخوذان من الإغراب.

(٦) كذا في الإغراب، وعند فجال: بعده.

(٧) زاد عند فجال وفي الإغراب: كان قبيحاً.

(٨) العبارة في د: سكوته ذلك.

(٩) ينظر: البحر المحيط للزركشي ٥:٣٥٣.

(١٠) في د: بالسؤال.

فينبغي أن يكون الدليل معدّاً في نفسه فيظهره حالاً (١)، أو في حكمه.

قال «ابن الأنباري» والأوّل أصحّ.

و «المسؤول عنه» من المطالب بالجواب، ينبغي أن [١٦٤أ] يكون مما يمكن إدراكه، [لا مما يتعذّر إدراكه](٢) كأنواع الحركات(٣) إعرابيةً أو بنائيةً أو غير ذلك، فإن كان المسؤول عنه مما(٤) لا يمكن إدراكه، كأن يسأل عن أعداد جميع الألفاظ مهملةً أو موضوعةً، وجميعِ الكلمات الدالّة على جميع المسمّيات، كان السؤال فاسداً؛ لتعذّر إدراكه: المسؤول عنه(٥) فلا يستحقّ السائل عن ذلك الجواب عنه لتعذّر شرط صحّة السؤال من إمكان الإدراك؛ إذ اللغة لا يحيط بها إلاّ نبيٌّ »(٦).

والجواب: هو المطابق للسؤال بقدّره(٧) من غير زيادة عليه، ولا نقصان عنه. والثاني معيبٌ للإخلال بالجواب، والأوّل فيه زيادةٌ عليه.

فإن كان السؤال(٨) عاماً وجب أن يكون الجواب عاماً ليطابقه في ذلك.

وقال قومٌ: يجوز الفرض العام في السؤال في بعض الصور، وتخصيصه بذلك البعض(٩).

كأن يسأل السائل عن جواز تقديم خبر المبتدأ -فهذا(١٠) سؤالٌ عامٌّ- فله

(١) في ب: حاله. وفي ج: حال.
(٢) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.
(٣) «كأنواع الحركات» في ب: كالحركات.
(٤) كذا في الإغراب، و «مما» ليست عند فجال.
(٥) في أ و ب و ج: إدراك المسؤول عنه. و«المسؤول عنه» ليست في د.
(٦) هذا القول ليس في د. وهو في الصاحبي: ٢٦، ونسبه لبعض الفقهاء، ونقله في المزهر ١: ٦٤، ٦٥ وبيّن أنّ القول للشافعي. ينظر: الرسالة ٤٢. وقد ذكره ابن علان سابقاً (١٢أ) ص ٣٨.
(٧) في د: بقدره.
(٨) «قدّره من غير...كان السؤال» سقط من ب.
(٩) في د: المفروض.
(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فههنا.

أي: المجيب، **أن يفرض** السؤال **في** الخبر **المفرد، وله أن يفرض في** الخبر[1] **الجملة**.

وفي بعض النسخ: الجمع. وهو من تحريف الكتّاب؛ إذ المراد بـ«المفرد» في باب الخبر [١٧٣ج] ما ليس جملة ولا شبهها، مفرداً كان أو مثنى أو جمعاً[2].

وإنّما كان له ذلك الفرض فيما ذُكر[3] **لأنّ من سأل عن الكلّ** الشامل له العامّ، **فقد سأل عن البعض** في ضمنه، فجاز فرض ذلك العام في ذلك البعض وقصره عليه.

وقال آخرون: لا يجوز ذلك الفرض **في الجواب، إنّما**[4] **يجوز في الدليل**، ومُنِع في الجواب؛ **لئلا يكون الجواب** عن المفروض الخاص **غير مطابق للسؤال** العامّ. **انتهى.**

وقد ردّ[5] «ابن الأنباري»[6] الأخير، [١٢٨د] ونظّر فيه، بأنّه يلزمهم فيما ذهبوا إليه مثل ما هربوا منه؛ لأنّه كما يلزم أن يكون الجواب عاماً مطابقاً للسؤال، يجب أن يكون الدليل عامّاً ليكون مطابقاً للجواب.

وكان[7] على المصنّف ذكر ذلك.

---

(١) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٢) ينظر: التصريح ١:١٩٨، وهمع الهوامع ٢:١٠.

(٣) زاد في د: لما ذكر.

(٤) عند فجال: وإنما.

(٥) كذا في الفيض ٢:١٠٤٢ وفي النسخ: وقدر.

(٦) الإغراب ٤٤.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: كان. دون واو.

مسألةٌ[1] في الدور

وتقدّم ذكره[2] في العاشرة من المسائل المتعلّقة بالعلّة «دور العلّة»[3].

قال «ابن جني» في «الخصائص»[4]: وذلك أن تؤدي الصفة[5] المعلّل بها إلى حكمٍ ما أي: الحكمِ الذي مما[6] مثلُه يقتضي التغيير لأصل الحكم المعلّل بذلك الوصف. ويجوز تنوين «حكم» وبكون[7] «ما» زائدةً للشيوع، ثمّ وصفَه بقوله: «مثله يقتضي التغيير» إلى آخره...

فإن: إنْ شرطٍ، والشّرط محذوفٌ دلّ عليه الفعل بعد الضمير، ولمّا حُذف الفعل اتصل الضمير، فهو نظير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[8].

---

(١) سقطت من أ و ب و ج.

(٢) كذا في د، وليست في أ و ب و ج.

(٣) «دور العلة» ليس في د. قال محقق الخصائص محمد علي النجار ١:٢٠٨: هذا المبحث في الدور غير المبحث السابق فيه «دور الاعتلال» فإنّ ذاك في الدور يقع في العلّة لحكم في العربية يقول بها النحوي، فيعود على العلة بالفساد، وهذا أنّ القياس على النظائر في بعض الأمور يقضي بحكم، فتكفّ العرب عنه لأنّه يفضي إلى الدور. ومن أمثلة الدور أنّك لو نسبت إلى العصا تقلب الألف واواً فتقول: عصوي. فإذا قلت هذا فإنّ الواو تدخل في باب الواو المتحركة المفتوح ما قبلها، وهذا يقضي بقلبها ألفاً، ولكن تجُنّب هذا فراراً من الدور، فإنّك لو قلبت الواو ألفاً لعدّت فقلبت الألف واواً، لوقوعها قبل ياء الإضافة، فترجع إلى الواو. ينظر: شرح الشافية ٣:١٠٩، وشرح المفصل ٥:١٢٠.

(٤) الخصائص (باب في الدور، والوقوف منه على أوّل رتبة) ١:٢٠٨.

(٥) عند فجال وفي الخصائص: الصنعة.

(٦) سقطت من أ و ب و ج و د، والعبارة في د: إلى حكمٍ ما أيَّ حكمٍ كان مما. قال ابن الطيب ٢:١٠٤٣: تجوز الإضافة، و«ما» موصولة، أي: حكم الشيء الذي، و «مثله» مبتدأ، وخبره «يقتضي». ويجوز تنوين «حكم» و«ما» زائدة للشيوع، والجملة بعده صفة. أو جرّ «مثله» على أنّه صفة بنفسه، و«يقتضي» صفة بعد صفة. وفي نسخ: «مما يقتضي» بزيادة «مما» أي: من الذي، أو: من شيء يقتضي، وكلّها متقاربة.

(٧) في ج: ويكون.

(٨) من وقوله «ويجوز تنوين حكم وبكون» من الشرح دون «فإن» ليس في د. والآية من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾﴾ التوبة ٩: ٦.

أنغيّرت الحكم لاقتضاء الوصف له، درت (١) رجعت إلى[2] مراجعة - المفاعلة للمبالغة أي[3]: رجوع- مثل ما منه هربت فحينئذ يجب عليك أيّها المسؤول أن تُقيم على أوّل[4] رتبة، لا تعدل عنها لغيرها؛ لئلا يلزم الدور.

ومثال ذلك الدور (٥) كأن تبني من «قويت» من باب «ضرب» - [بمعنى «القوة»][6] و«القوّة» اسم مصدر (٧). كما في المصباح (٨) بناءً مثل «رِسالة» بكسر أوله، فإنك تقول: «قِوَاوَةٌ» (٩) بكسر أوله ثم تكسّرها[10]: تجمع «قواوة» جمع تكسير، على «قَوَاوٍ» بضمٍّ [١٦٨أ] ففتح فهمزة آخر ه(١١).

ثمّ تُبدل من بدل (١٢) الهمزة الواو لتطرّفها بعد ألف ساكنة، فتقول بعد الإبدال: «قَوَوٌ» (١٣) بواوين [١٦٥أ] بينهما ألف.

---

(١) عند فجال وفي الخصائص: صرت.

(٢) سقطت من أ و ب و ج.

(٣) زاد في أ و ب و ج: مبالغة في.

(٤) في أ و ب و ج: الأول.

(٥) في د: ومثال الدور المذكور.

(٦) كذا في، وليست في أ و ب و ج. والعبارة في د: من قويت بمعنى القوة بناءً.

(٧) قال ابن الطيب ٢:١٠٤٤: من «قويت» هو بكسر الواو. كـ«رضي»، وقول الشارح: (من باب «ضرب») وهمٌ بلا شك. والقوة مصدر واسم مصدر، كما صرّحوا به.

(٨) المصباح المنير مادة (قوي).

(٩) عند فجال: قواءة. وفي الفيض ٢:١٠٤٤: قواوة. قال «ابن جني» في «الخصائص» ١:٢٠٩: فتقول على التذكير: «قواءة»، وعلى التأنيث: «قواوة». ينظر: الكتاب ٤:٤١٣، والأصول في النحو ٣:٣٧٥.

(١٠) سقطت من أ و ب و ج.

(١١) قال ابن الطيب ٢:١٠٤٥: قوله (قواو) كـ«جوار» وضبطَه في الشرح بالضم، وهو وهمٌ. ينظر: سر صناعة الإعراب ٢:٥٧٨، ٧٩٦، وشرح الملوكي ٢٧٦، والممتع ١:٣٤١، وشرح الشافية ٣:١٧٣، واللباب ٢:٢٩٤.

(١٢) ليست في د.

(١٣) وهو مذهب الزجاج كما في الممتع.

فتجمع[1] **بين واوين مكتنفي**[2] **ألفِ التكسيرِ** المزيدة لأجله، **ولا حاجز** فاصلٌ[3] **بين الواوِ الأخيرةِ والطرفِ** آخرِ الكلمة، لتبقى واوٌ بحالها.

فإن أنتَ فررتَ من ذلك أي: إبقاء[4] الواو آخر الكلمة، **وقلتَ**[5]: **أهمز** أي: أقلبها همزةً لتطرّفها **كما همزتُ في «أوائل»، لزمك أن** ترجع لما كنتَ عليه، فتقول: **«قُوَاءٌ»** بالضم[6] والهمزُ آخره **كما كان أولاً** قبلَ إبدال الهمزة واواً، **وتصير هكذا تُبدل من**[7] **الهمزة واواً، ثم من الواو همزة**، هكذا **إلى ما لا نهايةَ له** والدورُ غير جائز. **فإذا أدت**[8] **الصيغة**[9] بالقلب **إلى نحو هذا** المقتضي للقلب لما قُلبَ عنه، وهكذا إلى غير نهاية[10]، **وجبت الإقامةُ على أوّل رتبةٍ** قَصْراً للمسافة، وإراحةً من العَنَتِ [و][11] العَبَث:

رأى الأمر يُفضي إلى آخرٍ ... فصيّر آخره أوّلا[12]

فيقول: «قَوَاءٍ» بواوٍ فهمزةٍ، **ولا يعدل عنها** لدفع الدور.

---

(١) في أ و ب و ج: فيجمع.
(٢) عند فجال وفي الخصائص: مكتنفتي.
(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: حاصل.
(٤) كذا في د والفيض ٢:١٠٤٥، وفي أ و ب و ج: أنها.
(٥) في أ و ب و ج: قلت. دون واو.
(٦) هي بالفتح كما سبق. والعبارة في د: بالهمزة آخره.
(٧) سقطت من أ و ب و ج.
(٨) في ب و د: أردت.
(٩) كذا في س والفيض ٢:١٠٤٦، وعند فجال وفي الخصائص: الصنعة.
(١٠) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: المقتضي للانقلاب عنه، وهكذا إلا إلى غاية. ولعلها: لا إلى غايةٍ. وفي الفيض ٢:١٠٤٦: المقتضي للانقلاب عنه إلى ما لا غاية له.
(١١) الزيادة من الفيض ٢:١٠٤٦.
(١٢) قوله: «قصراً للمسافة... آخره أولاً» ليس في د. وقد سبق تخريجه في المقدّمات «تنبيهان، الثاني».

مسألةٌ أخرى

في اجتماع ضدين في التعليل

قال في «الخصائص»(١): اعلم أنّ التضاد في هذه اللغة لغةِ العرب، جارٍ(٢) مَجرى التضادّ عند أهل الكلام(٣) في أنّهما لا يجتمعان. وتقدّم أن أهل اللغة ينحون في تعاليلهم(٤) منحى أهل الكلام(٥) في القوّة [١٧٤ج] والدّقة، فجروا مجَراهم فيما نحن فيه](٦).

فإذا ترادف الضدّان في شيءٍ منها أي: من هذه اللغة(٧)، كان الحكم للطارئ، ويزول عنه(٨) الحكم الأوّل الذي كان قبلُ(٩).

ومثال ذلك: لام(١٠) التعريف إذا دخلت على المنوّن يُحذف له(١١): لام تنوينه؛ لأنّ اللام للتعريف المؤذِن بالتعيين، والتنوين للتنكير المؤذن بالانتشار والتعميم. ولَمّحتُ لذلك بقولي(١٢): [من الكامل]

بيني وبينك في اللقاء تباعدٌ ... عارض التعريفِ والتنوينِ

متباينينِ فلا نرى في حالةٍ(١٣) ... كتباينِ التنكيرِ والتعيينِ

---

(١) الخصائص (باب في أنّ الحكم للطارئ) ٣:٦٢.

(٢) في أ و ب و ج: جرى.

(٣) علم الكلام: علم باحث عن الأعراض الذاتية للموجود من حيث هو قاعدة الإسلام. التعريفات، مادة (علم الكلام) ١٢٨.

(٤) كذا في الفيض ٢:١٠٤٧، وفي أ و ب و ج:تعاليهم. ولعلّها: تعاليمهم.

(٥) كذا في الفيض ٢:١٠٤٧، وفي أ و ب و ج: اللغة.

(٦) زيادة من أ و ب و ج، ليست في د. ينظر: المسألة الأولى من الفصل الرابع.

(٧) في د: الأمثلة.

(٨) في د: عنده.

(٩) كذا العبارة في د، وفي أ و ب و ج: الذي قيل.

(١٠) كذا في نسخة من الخصائص، وعند فجال وفي الخصائص: كـ«لام».

(١١) عند فجال وفي الخصائص: لها. ينظر: العلل ٥٥، واللباب ١:٧٧.

(١٢) «ولَمّحت لذلك بقولي» مع البيتين بعده ليس في د.

(١٣) «متباينين فلا نرى في حالة» في أ و ب و ج: مينا بين فلا نرى في حال. ولعلّ ما أثبته هو الصواب.

فلمّا ترادفا على الكلمة تضادّا لفظاً ومعنىً، **فكان الحكم للطارئ** لقوّته – **وهو اللام**– على النون(١) فعرّفناه بها، ومنعنا تنوينه.

والجمع بينهما في قول بعضٍ: «السلامُ عليكم» شاذٌّ كما في «المغني»(٢)، أو على زيادة «أل»(٣).

وهذا الحكم **جارٍ مجرى الضدين المترادفين** في التوارد **على المحلّ الواحد،** كالمحلّ **الأبيض يطرأ عليه السوادُ** وهما لونان متضادان، **والساكن يطرأ**(٤) **عليه الحركة** فتُعمل الثاني وتلغي(٥) الأول.

وكذلك(٦) مثلُ ما ذُكر **أيضاً حذفُ التنوين للإضافة**(٧)؛ إذ بينهما كمال التنافي؛ لإيذان الإضافة بالاتصال، والتنوينِ بالانفصال.

وإلى تنافيهما أشار من قال(٨): [من الطويل]

كأنّي تنوينٌ وأنت إضافةٌ فحيث تراني لا تحلّ مكانيا

وكذلك **حذفُ تاء التأنيث لياء النسب**(٩)، فتحذف التاء لما ذُكر؛ ولأنّ التاء(١٠) لا يقع حشواً، ولحاقُ ياء النسبة يصيّرها كذلك، فحُذفت.

---

(١) كذا في الفيض ٢:١٠٤٧، وفي أ و ب و ج: المترب.
(٢) كذا نقله ابن الطيب في الفيض، ولم أجده في المغني. وفيه ٨١٤: وسمع «سلامُ عليكم» فيحتمل ذلك أي: سلام الله. أو إضمار «أل». وينظر: التذييل والتكميل ٣:٣٢.
(٣) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج. وزاد فيها: أو التنوين للمعرف قلبناه وحذفت اللام. وعبارة الفيض ٢:١٠٤٧: والجمع بينهما في قول بعض: "السلامٌ عليكم" شاذ، كما في المغني، أو على زيادة أل فلا اعتداد بها.
(٤) كذا في س و ح و م واستانبول، وفي حيدر- وهو الذي اختاره فجال والموافق للخصائص-: تطرأ.
(٥) في د: فيعمل الثاني ويلغى.
(٦) في أ و ب و ج. كذلك. دون واو.
(٧) ينظر: أسرار العربية ٢٥٠، واللباب ١:٧٩، ٣٨٧.
(٨) العبارة في د: الإيذان الإضافة بالتعريف، والتنوين بالتنكير وإلى ما فيهما أشار كما مرّ من قال.
(٩) ينظر: العلل ٣٥١، وأسرار العربية ٣١٩، واللباب ٢:١٤٥، والتصريح ٢:٥٩٠، وهمع الهوامع ٦:١٥٥.
(١٠) في أ: لا ما. وفي ب: لأنّ. وفي ج: لا ما لتا.

مسألةٌ ثالثةٌ (١)

القياس نوعان(٢):

جلّيٌ لوضوح جامعيّة علّته للأصل والفرع.

وخفيٌّ لخفاء ذلك فيها(٣).

فمن الأوّل الجلي: **قياس** [١٦٩ب] **حذف النون(٤) من المثنى في صلة الألف واللام** عند الإضافة(٥)، كـ«جاء الضاربا زيداً (٦)»، **على حذف النون من**(٧) **الجمع** المذكّر السالم **فيها** أي: صلة «أل»(٨). **فإنّ الأوّل** أي: حذفَه في(٩) المثنى **لم يُسمع** من العرب [١٦٦أ] **بخلاف الثاني** فمسموعٌ منهم.

---

(١) اختلف ترتيب هذه المسألة ومسألة التسلسل والخاتمة عند ابن علاّن عن ترتيبها عند فجال وفي الفيض. قال ابن الطيب ٢:١٠٥٠: وقد وقع للشارح -رحمه الله- تخليطٌ، فذكر مسألة التسلسل في الخاتمة، وجعلها مما فيه السماع والقياس والإجماع. وأراد أن تكون هذه المسألة كذلك، وهو كلامٌ لا معنى له، بل الذي في الأصول مسألة التسلسل وحدها على طريقة الاستقلال، ثم مسألة القياس الجلي والخفي والخاتمة.

(٢) هذا التقسيم باعتبار قوّة القياس وضعفه. والقياس الجلي هو الظاهر الذي يعلم من غير معاناة وفكر. والخفي بخلافه. ينظر: المحصول ٥:١٢١، ٥٤٩، والبحر المحيط للزركشي ٥:٣٦، والتحبير شرح التحرير ٧:٣٤٥٧.

(٣) في د: فيهما.

(٤) في د: التنوين.

(٥) قول ابن علان: «عند الإضافة» يوهم أنّ حذف النون للإضافة، وليس كذلك، كما سيأتي في كلام سيبويه.

(٦) في النسخ: زيد.

(٧) في أ و ب و ج: في.

(٨) «على قول سيبويه والفراء خلافاً للمبرّد الذي قصره على «اللذا» و«اللتا». ومثال حذفها في الجمع قول امرئ القيس: الحافظو عورةَ العشيرة لا يأتيهم من ورائنا وكفُ

ينظر: الكتاب ١:١٨٦، ٢٠٢، والمقتضب ٤:١٤٥، وسرّ صناعة الإعراب ٢:٥٣٨، وشرح الكافية الشافية ٢:٩١٣، والتصريح ١:٦٨٦، رقم: ٥١٨، والخزانة ٤:٢٧٢، رقم: ٢٩٨. قال سيبويه: لم يحذف النون للإضافة ولا ليعاقب الاسم النون، ولكن حذفوها كما حذفوها من «اللذين» و«الذين»، حيث طال الكلام، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر.

(٩) في د: من.

قال أبو حيان(١): **وقياس المثنى على الجمع** فيما ذُكر**قياسٌ جليٌّ** (٢)؛ لاشتراكهما في غالب الأحكام.

---

(١) التذييل والتكميل ١:٢٤٥، ونقله في همع الهوامع ١:١٦٧، ١٦٨. وينظر المسألة في ارتشاف الضرب ٢:٥٥٧.

(٢) زاد أبو حيان في التذييل والتكميل: والاحتياط ألا يقال إلا بسماع من العرب، فإنّ لكل تركيب خصوصياتٍ وضعية تُبطل قياس المختلفي التركيب بعضه على بعض.

خاتمة

لأحكام كتاب القياس

قد -للتقليل(١) **يجتمع السماع** يُوثق بعربيّته لما يفيد الحكم ويعبّر عنه بالنصّ -(٢) **والإجماعُ** من النحاة عليه، **والقياس** على النصّ المسموع فيه **على مسألةِ** (٣) -التي وقفت عليها- **التسلسلِ** (٤).

وفي النسخ(٥): في مسألة التشكيك. وهو من تحريف النسّاخ.

فالأوّل: **قال**(٦) **الأندلسيّ** »(٧) [١٢٩د] **في «شرح المفصّل»** لـ«الزمخشري»: **من قال** من النحاة **بأنّ**(٨) **العامل في الصفة مقدّرٌ** لا العاملُ في الموصوف(٩)، **أجاز الوقف على «زيدٍ»** الموصوفِ **من قولك: «جاءني**(١٠) **زيدٌ العاقلُ»** لعدم تعلّق الصفة بالموصوف من جهة العامل **وابتداء العاقل**(١١)؛ **لأنّ تقديره**

---

(١) قال ابن الطيب ٢:١٠٥٢: يجوز كونها للتقليل باعتبار ما لم يجتمع فيه، وإن كان هو في نفسه كثيراً. وزاد في أ و ب و ج: أو التحقيق.

(٢) ما بين معترضتين ليس في د.

(٣) عند فجال: دليلاً على مسألةٍ. إلى هنا انتهى الكلام التابع للخاتمة، ولها تتمة وضعها ابن علان في غير مكانها، وستأتي الإشارة إليه.

(٤) التسلسل: هو ترتيب أمور غير متناهية. ينظر: التعريفات، مادة (التسلسل) ٥٢.

(٥) لعلها: وفي نسخ. أو: وفي بعض النسخ.

(٦) سقطت من أ و ب و ج وهنا بدأت مسألة التسلسل عند فجال وأوّلها: قال الأندلسي. والشرح قبل «قال» ليس في د.

(٧) هو القاسم بن أحمد بن الموفّق بن جعفر الأندلسي المرسي، أبو محمد اللورقي النحوي، المتوفى بدمشق سنة ٦٦١هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢:٢٥٠، رقم: ١٩١٢. وزاد في د: بفتح [١٢٩د] الهمزة والدال المهملة، وضمّ اللام، بعدها مهملة. نسبة للأندلس إقليم بالمغرب. قاله المصنف في لبّ اللباب. ينظر: لب اللباب مادة (الأندلسي) ١:٧٨، رقم: ٢٥٥. وضبط «الأندلسي» ذكره ابن علان في المسألة السابعة من مسائل المقدمات.

(٨) في أ و ب و ج إنّ.

(٩) ذهب الجمهور إلى أنّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف. والأخفش على أنّ العامل فيه معنوي، وهو التبعيّة. ينظر: الكتاب ٤٢١ك١، وأسرار العربية ٢٦١، واللباب ١:٤٠٦، والتصريح ٢:١٠٧، وهمع الهوامع ٥:١٦٦.

(١٠) في أ و ب و ج: جاء.

(١١) في أ و ب و ج: العامل.

عنده أي: عند هذا القائلِ [١٧٥ج] «جاءني العاقلُ» فكان النعت بعامله(١) جملةً، والجملة مستقلّةٌ فوجب أي: لا يمتنع أن يوقف على ما قبلها، ويبتدأ بها لاستقلالها.

وهذا القول فاسدٌ يؤدي إلى التسلسل الممنوعِ؛ لأنّه إذا قدّر: «جاءني العاقلُ»، والعاقلُ صفةٌ، والصفة لا بدّ لها من موصوفٍ تقوم به؛ لأنّ الوصف يدلّ على معنىً وذاتٍ تقوم به ذلك المعنى، فيكون حينئذٍ التقديرُ: «جاءني زيدٌ العاقلُ» ثمّ يقدّر أيضاً لـ«العاقل» المقدّرِ له موصوفٌ عاملٌ فيه، فيصير التقدير: «جاءني العاقلُ»؛ ويكون التقدير(٢) لما ذُكر من افتقار الصفة للموصوف أيضاً: «جاءني زيدٌ العاقلُ» وهكذا أبداً يلزم من كلٍّ منهما الآخرُ لا(٣) إلى نهايةٍ متى أُولي -بالبناء للمفعول- العاملُ الصفةَ أي: «العاقل»(٤) قُدر بينهما أي: الصفةِ والعاملِ فيها، موصوفٌ تقوم به الصفةُ، ومتى اسلتقّ(٥) العاملُ الموصوفَ قُدّر لدُعائه(٦) الوصفَ إليه مع الصفة عاملٌ آخرُ فيها، فيرجع الأمر(٧) إلى ما قبله، وهكذا إلى ما لا يتناهى. وذلك محالٌ فما أدّى إليه ممنوعٌ.

والمختار(٨) الذي عليه الجماعة وعليه الجمهور أنّ العامل فيها العاملُ في الموصوف، وأنّه لا يجوز الوقف على الموصوف دون الصفة، فيمنع(٩) الوقف عليه.

---

(١) في د: معاملة.
(٢) «ويكون التقدير» سقط من أ و ب و ج.
(٣) سقطت من ب. و «لا إلى نهاية» ليست في د.
(٤) العبارة في د: العاقل الصفة صفة العاقل.
(٥) في أ و ب و ج: اشتغل.
(٦) في د: لرعاية.
(٧) في ب: العامل.
(٨) عند فجال: فالمختار.
(٩) في ج: فيمتنع.

اء به الخنص ّ عن العرب، وأجمع َ عليه من ذكَـر َ ، ويشهد له القياس، لما يلزم على جوازه من التسلسل الممنوع. **انتهى.**

قال «ابن مالك»[1] في «شرح التسهيل»[2]: يجوز دخول الباء في خبر «ما» التميمية جوازَه في خبر «ما»[3] الحجازية، خلافاً لـ«الفارسي» و «الزمخشري»[4] في منعهما منه في التميميّة.

ويدلّ عليه أي: الجوازِ السماعُ من العرب والقياس والإجماع من النحاة. ولا نظرَ لخلاف من ذُكر إمّا لضعفه، أو لكونه بعد انعقاد الإجماع.

أمّا السماع فلوجود ذلك في أشعار بني تميم بن أدّ بنِ طابخةَ[5]، أبي قبيلةٍ، ونثرهم[6].

وأمّا القياس فلأنّ الباء دخلت على[7] الخبر لكونه منفياً، لا لكونه منصوباً، بدليل دخولها بعد «ما» المكفوفة عن العمل، بنحو تقديمِ [١٧٠ب] معمولِ خبرِها على اسمها وهو غير ظرفٍ، ونحو ذلك مما تُهمل فيه مع بقاء النفي.[8]

---

(١) هنا تتمة الخاتمة عند فجال، وأوّلها: قد يجتمع السماع والإجماع والقياس دليلاً على مسألة. كما أشير إليه سابقاً.

(٢) شرح التسهيل ١:٣٨٢. زاد في د: الذي انتهى فيه إلى باب القسم. نقل السيوطي كلام ابن مالك بتصرّف، على أنّ ابن مالك لم يذكر الإجماع، وقد ذكره أبو حيّان عن أبي جعفر الصفار. ينظر: التذييل والتكميل ٤:٣١٢، وهمع الهوامع ٢:١٢٦. ولذلك من المرجح أنّه أراد أبا حيّان في قوله «قال في شرح التسهيل» ليس ابن مالك؛ لأنه لو أراده لصرّح به كما في مسألة كتاب الإجماع، والمسألة السابعة من مسائل العلة.

(٣) « التميمية جوازه في خبر ما» سقط في د.

(٤) وعليه أبو بكر بن السرّاج. ينظر: الأصول في النحو ١:٩٣، والبغداديات (المسألة: ٨٤) ٢٨٣، والإيضاح ١٢١، والمقتصد ١:٤٣٠، والكشاف (المجادلة ٢:٥٨) ٤:٤٨٤، والمفصل ٨٢، وشرح المفصل ٢:١١٤، والدر المصون ١:١٢٢، ١٠:٢٦٣.

(٥) في كتب الأنساب: تميم بن مر بن أد بن طابخة. ينظر: جمهرة أنساب العرب ٢٠٦، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب (بنو تميم) ١٨٨.

(٦) ينظر: الكتاب ٢:٣١٥، ومعاني القرآن للفراء ٢:٤٢، وارتشاف الضرب ٣:١٢٢٠. ومثاله قول الشاعر:

لعمرك ما سعدٌ بِخلّة آثمٍ ولا نأناٍ يوم الحفاظِ ولا حصر.

(٧) ليست عند فجال.

(٨) زاد عند فجال: وبعد هل.

وأمّا الإجماع فقد نقله أبو [١٦٧أ] **جعفرٍ** قاسم بنُ علي بنِ محمدِ بنِ سليمانَ، البَطَلْيَوْسِيُّ الشهير **بالصّفّار** بفتح المهملة وتشديد الفاء وبالراء آخرِه، أحسن شرّاح «كتاب سيبويه». والله تعالى أعلم.

الكتاب الرابع

في الاستصحاب

أي: إبقاء الحكم كما كان[9].

قال «ابن الأنباري»[10]: هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل إبقاءً لما كان كما كان، **عند عدم دليل النقل عن الأصل** الذي كان عليه[11].

قال[12]: وهو من الأدلة المعتبرة في الفن **كاستصحاب حال[13] الأصل في الأسماء، وهو الإعراب**؛ لتوارد المعاني عليه، التي لا يكشفها إلا الإعراب، **حتى يوجد دليل البناء** من شَبَهِ الحرف المدني عند «ابن مالك»[14]، وشبه مبني الأصل عند «ابن الحاجب».

واستصحابِ [١٧٦ج] **حال الأصل في الأفعال، وهو البناء**[15]؛ لأنّها ليست كالاسم فيما ذكر[16] كما مرّ، **حتى يوجد دليل الإعراب**، من تعاور المعاني المفتقرة للإعراب على الفعل، وذلك كالمضارع.

(٩) في ب: إبقاء لما كان الحكم على ما كان. ينظر: المحصول ٦: ١٠٩، ورفع الحاجب ٤: ٤٨٩، والإبهاج ٣: ١٦٨، والبحر المحيط للزركشي ٦: ١٧، والتحبير شرح التحرير ٧: ٣٧٥٣.

(١٠) الإغراب (الفصل السابع في الاستدلال) ٤٦.

(١١) زاد في الإغراب: كقولك في فعل الأمر: إنّما كان مبنياً لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنّ ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدلّ على وجود الشبه، فكان باقياً على الأصل في البناء. وقريب منه في لمع الأدلة ١٤٢.

(١٢) لمع الأدلة (الفصل التاسع والعشرون في استصحاب الحال) ١٤١.

(١٣) سقطت من أ و ب و ج.

(١٤) قال ابن مالك في الألفية: والاسم منه معربٌ ومبني لشَبَهٍ من الحروف مُدني

(١٥) ينظر: المقتضب ٤: ٨٠، والعلل ٢٨-٢٩، وأسرار العربية ٤٦، واللباب ٢: ١٥. وما ذكره مذهب البصريين. والكوفيون على أنّ الإعراب أصل في الأفعال. ينظر: التذييل والتكميل ١: ١٢٢، وارتشاف الضرب ٢: ٨٣٤، وشرح ابن عقيل ١: ٣٤، وهمع الهوامع ١: ٤٤، وحاشية الخضري ١: ٣٣.

(١٦) زاد في د: أيضاً.

وقال «ابن الأنباري» في «الإنصاف في مسائل الخلاف»(١٧): أجمع(١٨) البصريون على عدم تركيب «كم» وأنّها بسيطة (١٩)، وعلّلوه بأنّ الأصل الإفراد والبساطة، فاستُصحب، والتركيب فرع، فيتوقّف(٢٠) على دليل، ومن تمسّك بالأصل مستصحباً له خرج عن هذه(٢١) المطالبة بالدليل(٢٢)؛ لأنّ الأصل بقاء ما كان على ما كان. واستصحاب الحال أحد الأدلّة المعتبرة عند الأصوليين، كما لو تيقّن المكلّف صدور حدث، ثم شكّ في ضدّه، فيعمل بما تيقّنه منهما استصحاباً له.

وقال في موضع آخر منه(٢٣): احتجّ البصريون على أنّه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض، وقد يُعوّض به لإخراج ما جر عند الحذف، إلاّ أنّه عُوّض عنه، وذلك كما قال «أبو حيّان»(٢٤): في باب «كم»(٢٥) والقسم(٢٦).

---

(١٧) الإنصاف (المسألة: ٤٠) ١: ٣٠٠، و(المسألة: ٤٢) ٢٥٦ ط جودة مبروك.

(١٨) كذا في س وحيدر، وفي ب وم واستانبول: اجتمع. وفي ح –وهو الذي اختاره فجال–: احتج. وفي الإنصاف: وأمّا البصريون فاحتجوا.

(١٩) ينظر: شرح الكافية ٣: ١٥٢، وارتشاف الضرب ٢: ٧٧٦، والجنى الداني ٢٦١، ومغني اللبيب ٢٤٦، والتصريح ٢: ٤٧٧، وهمع الهوامع ٤: ٣٨٦، وتاج العروس مادة (كم) ٣٣: ٣٨٢، وذهب الكسائي والفراء إلى أنّها مركّبة من الكاف و«ما». ينظر معاني القرآن للفراء ١: ٤٦٦، ومعاني القرآن للزجاج ١: ٤٢٨، وإعراب القرآن للنحاس ٤: ١٢٩.

(٢٠) في أ وج: فتوقّف.

(٢١) عند فجال وفي الإنصاف: عهدة.

(٢٢) زاد عند فجال: ومن عدل عن الأصل افتقر إلى دليل، لعدوله عن الأصل.

(٢٣) الإنصاف (المسألة: ٥٧) ١: ٣٩٦، و(المسألة: ٦٠) ٣٣٦.

(٢٤) ارتشاف الضرب ٤: ١٧٥٧، باختصار. ونقله في همع الهوامع ٤: ٢٢٥. وينظر: الأشباه والنظائر ١: ٢٨٢، ٢٨٣.

(٢٥) إذا دخل على «كم» الاستفهامية حرف جرّ جاز جرّ مميّزها بـ«من» مقدّرة، لأنّه عوّض عنها بذلك المذكور، كقولك: على كم جذعٍ بيتك؟ وذهب الفرّاء والزجّاج وابن السراج إلى أنّ التمييز يجرّ بعد «كم» سواء أسبقت بحرف جر أم لا. وجرّه عند الزجاج بالإضافة. ينظر: الكتاب ٢: ١٦٠، والأصول في النحو ١: ٣١٧، واللباب ١: ٣١٧، وارتشاف الضرب ٢: ٧٧٨، والتصريح ١: ٦٧١ و٢: ٤٧٤، وهمع الهوامع ٤: ٧٩.

(٢٦) يعوّض عن باء القسم إذا كان المقسم به لفظ الجلالة بـ«ها» وهمزة ممدودة مفتوحة، أو قطع همزة الوصل في لفظ الجلالة. ويجوز حذف «ربّ» والعوض عنها بالواو والفاء و«بل». ينظر: الكتاب ٢: ١٦٠–١٦١، و٣: ٤٩٩، والمقتضب ٢: ٣٢١، والأصول في النحو ١: ٤٣١، واللباب ١: ٣٧٦، ارتشاف الضرب ٤: ١٧٦٧، والتصريح

بأن قالوا متعلق بـ«احتجأيضاً». ولا مانع من تعلّق ظرفين بعاملٍ واحدٍ عند اختلافهما.

أجمعنا على أنّ الأصل:الطردَ، في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف،فإنّما(٢٧) تعمل معأي: الحذفِ، في بعض المواضعكما مرّ -إذا كان له(٢٨)أي: الحرفِ، عوضٌ، ولم يوجد هنا، فيبقى(٢٩) المنع بحاله فيما عدا ما ورد(٣٠) على الأصل استصحاباًوالتمسّكُ بالأصل تمسكٌ (٣١) [١٣٠د] باستصحاب الحال السابقة، وهو(٣٢) من الأدلّة المعتبرةعرفاً وشرعاً. انتهى.

وقال «ابن مالك»(٣٣): من قال: «إنّ كان(٣٤) وأخواتهاالمسمّاة بالأفعال الناقصة،لا تدلّ على الحدث(٣٥)،إنّما جيء بها للربط بين الاسم والخبر(٣٦)» فهو أي: قولهمردودٌ بأنالأصل في كلّ فعلالدلالةُ على المعنيين الموضوع لهما الحدثِ والزمانِ (٣٧)المعنيأمّ ـالدّلالة على الفاعل فالتزاميّةلا[وضعيّةٌ] (٣٨)- فلا يقبل إخراجها عن الأصل المذكورإلاّ بدليلٍ يصروفه عنه(٣٩).

١:٦٦٩، وهمع الهوامع ٤:٢٢٣، ٢٣٣. وفي الكتاب ١ أنّ٦المعوض يحذف ويبقى الجرّ. فيقال: اللهِ لأفعلنّ.
قال المبرّد في المقتضب ٢:٣٢٦: وليس هذا بجيد في القياس ولا معروف في اللغة ولا جائز عند كثير من النحويين.
وينظر شرح الكافية ٤:١٣٧، واللباب ١:٣٧٧.

(٢٧) عند فجال وفي الإنصاف: وإنما.

(٢٨) كذا في الفيض ٢:١٠٥٨، وعند فجال وفي الإنصاف: لها.

(٢٩) عند فجال: فبقي.

(٣٠) عند فجال وفي الإنصاف: عداه.

(٣١) قوله: «مستصحباً له خرج عن هذه المطالبة... والتمسك بالأصل تمسك» سقط من د.

(٣٢) في أ و ب و ج: هي.

(٣٣) شرح التسهيل ١:٣٣٨.

(٣٤) سقطت من أ و ب و ج.

(٣٥) وهو قول جمهور البصريين، وظاهرُ قول سيبويه. ينظر الكتاب ١:٢٦٤، والمقتضب ٣:٣٣، ٩٧، وارتشاف الضرب ٣:١١٥١،والتذييل والتكميل ٤:١٣٢، والتصريح ١:٢٣٩، وهمع الهوامع ٢:٧٤.

(٣٦) قال ابن الطيب ٢:١٠٥٩: وهو الذي اعتمده المناطقة.

(٣٧) «الحدث والزمان» بدل من «المعنيين».

قلتُ : والمسائل التي استدل فيها[3] **النحاة** بالاستصحاب **بالأصل كثيرةٌ جداً** [4]: بكسر الجيم وتشديد المهملة. في «المصباح»[5]: الجَدّ بفتح الجيم: الاجتهاد في الأمر. والاسم الجِد بالكسر. ومنه فلان[6] محسنٌ جِداً أي: نهايةً ومبالغةً. قال «ابن السكّيت»[7]: ولا يقال بالفتح. انتهى.

وأكّد معنى : «كثيرة جداً» بقوله: «**لا تُحصى**» [١٦٨أ] بالفوقية [١٧١ب] مبنياً للمفعول.

وذلك **كقولهم**أي: النحاةِ : **الأصل في البناء السكون**[8]، فما جاء، وأصلُه البناءُ، مبنياً عليه، لا سؤال فيه أبداً. أو: وأصلُه الإعرابُ، مبنياً عليه، سئل: لم بني؟ لا «لِمَ بني على السكون؟»[9]

إلاّ لموجب تحريكٍ كدفع[10] التقاء الساكنين، كما في «أين» و«حيث».

---

(١) زيادة من د.

(٢) كذا العبارة في د، وفي أ وج: عن الأصل المذكور إلا بدليل مصروف عنه وضعية. وفي ب: عن الأصل عنه وضعيه إلا بدليل بكسر الجيم ولعلها فيها: إلاّ بدليل يصرفه عن وضعيّته.

(٣) في أ و ب و ج: بها.

(٤) كقولهم: الأصل في الأسماء ألا تعمل. ردّ به على من قال: إنّ رافع الخبر هو الابتداء والمبتدأ. ينظر: الإنصاف ٤٦:١ وردّ البصريون به على الكوفيين بأنّ ناصب المفعول هو الفعل دون الفاعل. الإنصاف ٨٠:١. وكقولهم: الأصل في الحروف أن تدلّ على ما وضعت له. واحتجّ به البصريون على أنّ «أو» لا تأتي بمعنى «بل». الإنصاف ٤٨١:٢ واحتجوا به على أنّ «إنْ» الشرطية لا تأتي بمعنى «إذ». الإنصاف ٦٣٤:٢. وكقولهم: الأصل في حروف العطف أن تعمل. واحتج به البصريون على تقدير «أن» الناصبة بعدها. الإنصاف ٥٥٦:٢. وكقولهم: الأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر. اللباب ١١٠:١، و٧٥:٢.

(٥) المصباح المنير مادة (جدد).

(٦) في أ و ب و ج إنّ.

(٧) إصلاح المنطق ٣٣، ٢٨٠.

(٨) ينظر: اللباب ٦٦:١.

(٩) أي: ولا يسأل: لم بُنِيَ على السكون. وقد سقطت «لا» من د.

(١٠) في د: لدفع. وفي الفيض ١٠٦٠:٢: كرفع.

وكقولهم: **الأصلُ في الحروف عدم الزيادة**، وأنّها من أصل المادة، **حتى يقوم دليلٌ**(١) **عليها**، أي: الزيادة، **من الاشتقاق** من المادة، ويوجد ذلك الحرف مزيلاً، فيحكم بزيادته، **ونحوه**، يُستدلّ به عليها. وقد أودعتُه في كتابي «عيون الإفادة في حروف الزيادة» وفي «مختصر كفاية [١٧٧ج] المقاصد من حروف الزوائد» نظمها على قولٍ، وأودعتُها فيه، فقلتُ: [من الخفيف]

رفُ الأصل إن تشا التمييز — من حروف الزيادة المذكوره
باشتقاق وفَقْد مثْ، خروجٍ — عن وزان الأعارب المشهوره
ن جاء زائداً عن أصولٍ — ثلاثٌ وأربع مسطوره(٢)

وكقولهم: **الأصل [في الأسماء]**(٣) **الصرفُ**(٤) لم يفتقر لعلةٍ بمقتضٍ له، **والتنكيرُ** لطريان التعريف عليه بمقتضٍ(٥) له، **والتذكيرُ**(٦) ولذا لم يحتج لدليلٍ – **وقبولُ الإضافة**، **وقبولُ الإسناد** إليه، وهو أن تنسب إليه(٧) ما تَتِمّ به الفائدة.(٨)

وقال «ابن الأنباري» في أصوله(٩) **استصحابُ الحال**، وإن كان من الأدلّة، **من أضعف الأدلّة** تقدّم كلٌّ من النص والإجماع والقياس عليه. **ولهذا**: لكونه كذلك **لا يجوز التمسّكُ** بالاستدلال **به ما** مصدرٌ يدخل فيه(١٠): **وجدنا**(١)

---

(١) كذا في حيدر واستانبول، وعند فجال: الدليل.
(٢) في أ و ب و ج مستطورة. ولعل ما أثبتّه هو الصواب. ومن قوله «قد أودعتُه في كتابي عيون...» ليس في د.
(٣) الزيادة من فجال
(٤) اللباب ١:٥٠٠.
(٥) في أ: بمقتص. وهو تصحيف. وفي ج: بمقتصى. وهو تصحيف عن «بمقتضى» كما في د.
(٦) اللباب ١:٥٠٢.
(٧) العبارة في د: إليه إن نسبت.
(٨) زاد عند فجال: وقال الأندلسي في شرح المفصل: استدل الكوفيون على أن الضمير في لولاك ونحوه مرفوع، بأن قالوا: أجمعنا على أنّ الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك في الضمير بالقياس عليه والاستصحاب.
(٩) لمع الأدلة ١٤٢.
(١٠) «مصدر يدخل فيه» ليس في د.

هنالك للمدّعي **دليلاً**[1] تلك الأدلّة المقدّمة عليه، **ألا ترى أنّه لا يجوز التمسّك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء، من** –بيان لـ«دليله»– **شبه الحرف** وضعاً أو استعمالاً أو إهمالاً، **أو تضمين معناه** فقوّته على الاستصحاب. **و**ألا ترى أنّه **كذلك** كما لا يجوز التمسّك بالاستصحاب في إعراب الاسم[2]، مع وجود مقتضى بنائه، **لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم**[3] في ورود المعاني المعتورة على التركيب الواحد، كما مرّ أنّه أصحّ المذاهب في سبب إعرابه.

وقال «ابن الأنباري» **في جدله**(٤)**: والاعتراض** من السائل **على الاستدلال على**[5] **استصحاب الحال** متعلّق بـ«الاعتراض» –**بأن يذكر دليلاً يدلّ على زواله** فلا يبقى له أثر حينئذٍ، **بأن**(٦) **يدلّ** السائل **الكوفي على زواله**[7]: زوال ذلك لأصل المستصحب –وهو سقوطه(٨)– **إذا تمسك البصري**(٩) **في بناء فعل الأمر**(١٠)، **فيبيّن**(١١) أي: الكوفي، **أنّ فعل الأمر مقتطع من المضارع** حذف منه حرف المضارعة، وجيء بالباقي مجزوماً كما كان، إن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً، وإلاّ جيء بهمزة الوصل، **ومأخوذ منه. والمضارع** قد زال عنه أصل البناء لأنّه **قد أشبه**

---

(١) عند فجال وفي لمع الأدلة: وجد.

(٢) زاد في أ و ب و ج:للأصل الإعرابي فيه. ولعلها: لأصل الإعراب فيه.

(٣) في أ و ب و ج: معارضته الاسم. ولعلها بمعنى: محاكاته ومشابهته.

(٤) الإغراب ٦٣.

(٥) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج. وعند فجال: باستصحاب. وهو متعلّق بـ«الاستدلال».

(٦) عند فجال: كأن.

(٧) سقطت من أ و ب و ج.

(٨) في د: ذلك الاستدلال وسقوطه.

(٩) زاد عند فجال: به.

(١٠) تنظر الإحالة في «المنع للعلة» (١٥٩ أ).

(١١) عند فجال وفي لمع الأدلة: فيبين.

الأسماء(١) -الأولى «الاسم»- في مقتضى الإعراب، **وزال عنه** بذلك(٢) الشبه **استصحاب** **حال** أصل الأفعال(٣)، **البناء** الذي كان حقه لذلك الشبه، **وصار** أي: المضارع، **معرباً بالشبه** المذكور، **فكذلك فعل الأمر** الأمر منه، إلا أنه حذفت لام الأمر، ثم حذف حرف المضارعة، فيجري عليه ما كان لأصله.

والجواب من جانب البصري عما أورده الكوفي **أن يبين أن ما توهمه** الكوفي **دليلاً** (٤) [١٧٢ب] على إعراب الأمر، **لم يوجد**(٥)، [١٦٩أ] وذلك يمنع(٦) أنه مأخوذ منه، بل هو نوع مستقل، **فيبقى**(٧) **التمسك** من البصري فيه **باستصحاب الحال** من أصل البناء في الفعل **صحيحاً**؛ إذ لا قاطع له(٨).

---

(١) في أ و ب و ج ولمع الأدلة: الاسم. وما بين معترضتين بعده ليس في د.

(٢) في د: لولا ذلك.

(٣) «أصل الأفعال» ليس في د.

(٤) في د: أن توجه دليلاً للكوفي.

(٥) أي: معمولاً به. الفيض ٢:١٠٦٣.

(٦) ليست في د.

(٧) كذا في الإغراب، وعند فجال: فبقي.

(٨) العبارة في د: فيبقى التمسك فيه كاستصحاب الحال من أصل البناء في الفعل صحيحاً.

الكتاب الخامس

في أدلة شتى

بفتح المعجمة وتشديد [١٧٨ج] الفوقية، بعدها ألف مقصورة[١]. معناها: متفرقة. ومثله[٢]: أشتات. كما في «المصباح»[٣].

و«أدلّة» جمع قلّة لـ«دليلٍ»، عدل[٤] [١٣١د] إليه عن «دلائل» لما تقدم في صدر الكتاب[٥] من عدم جمع[٦] «فعيل» وصفاً لغير العاقل عليه، لا لثقلها في نفسها[٧].

قال «ابن الأنباري»[٨]: **اعلم** أيّها الصالح للخطاب- **أنّ أنواع الاستدلال** [**كثيرةٌ لا تنحصر**[٩]؛ لأنّ مدارها على الفكر وقوّة الذكاء، وحسن الاستنباط.

---

(١) ليست في د.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: معناه متفرقة ومثاله.

(٣) المصباح المنير، مادة (شتت).

(٤) في د: وعدل.

(٥) في المسألة الأولى من المقدمات (٨ أ).

(٦) في د: من الاختلاف في جمع.

(٧) «لا لثقلها في نفسها» ليس في د. وزاد في أ و ب و ج: لقوله.

(٨) لمع الأدلة (الفصل الرابع والعشرون في ذكر ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال) ١٢٧. وقد ذكر فيه ابن الأنباري «التقسيم» وقد نقله السيوطي في «مسالك العلة»، و«الأولى» و«بيان العلة» و«الأصول». وهذان الأخيران سيأتيان.

(٩) عند فجال: تحصى.

منها: الاستدلال][1] بالعكس

وتسمّيه[2] الأصوليون قياس العكس»[3]، كحديث[4] «أرأيتم لو وضعها في حرام، أكان عليه وزرٌ؟ فكذلك[5] إذا وضعها في الحلال كان له أجرٌ».[6]

كأن يقال: لو نُصب[7] الظرف في خبر المبتدأ، نحو ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾[8] **بالخلاف** بينه وبين المبتدأ، وهو مذهب الكوفيين، وعلّلوه كما مرّ - بأنّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنّك إذا قلت «زيدٌ قائمٌ» كان القائم في المعنى هو «زيد» وإذا قلت: «زيدٌ خلفَك» لم يكن «خلفَك» في المعنى «زيداً»، فلمّا افترقا معنىً نُصب على الخلاف إيذاناً بالافتراق.

وجواب «لو» قوله **لكان ينبغي أن يكون الأوّل** -وهو المبتدأ- **منصوباً** - بعين[9] هذه العلة - **لأنّ الخلاف لا يكون من واحد، وإنّما يكون من اثنين**، كلٌّ مخالفٌ[10] صاحبه، كما هو شأن المفاعلة، **فلو كان الخلاف** بينهما معنىً **موجباً**

(1) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج. وابن الأنباري لم يذكر الاستدلال بالعكس مع أنواع الاستدلال، إنّما أشار إليه في مباحث القياس: «في كون العكس شرطاً في العلّة» لمع الأدلة ١١٥، وفي الإنصاف في مسألة عامل النصب في الظرف الواقع خبراً ١:٢٤٥. رقم المسألة: ٢٩.

(2) في د: ويسميه.

(3) وهو إثبات نقيض الحكم في غيره لافتراقها في علّة الحكم. ودليله من القرآن ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ (الأنبياء ٢١: ٢٢). ينظر: الإحكام للآمدي ٣:٢٢٧، والمحصول ٥:١٤، ورفع الحاجب ٤:١٤٣، والبحر المحيط للزركشي ٥:٤٦، والتحبير ٧:٣١٢٥، وحاشية العطار ٢:٣٨٣.

(4) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لحديث.

(5) كذا في د، وهو الموافق للرواية. وفي أ و ب و ج: فكذا.

(6) أخرجه مسلم ٢:٦٩٧، في كتاب الزكاة، باب بيان أنّ اسم الصّدقة يقع على كلّ نوع من المعروف ١٦، رقم: ١٠٠٦.

(7) عند فجال: لو كان نصبُ.

(8) الأنفال ٨: ٤٢.

(9) في أ و ب و ج: يعني. وفي د: يعين. و في الفيض ٢:١٠٦٨: أي: بهذه العلة عينها. ولعل ما أثبته هو الصواب.

(10) في د: يخالف. و «كما هو شأن المفاعلة» ليس فيها.

للنصب في الثاني -كما ذُكر على الكوفي- **لكان موجباً للنصب في الأول** لوجود العلّة فيه.

فلمّا لم يكن الأوّل: المبتدأ، **منصوباً** مع قيام الخلاف به أيضاً، **دلّ** عدم نصبه **على أنّ الخلاف لا يكون موجباً للنصب** في الظرف، وإلاّ فإعماله **في الثاني** دون الأوّل تحكّمٌ وترجيحٌ بلا مرجّحٍ، فاستُدلّ (١) بعكس الحكم على نفيه.

(١) كذا في الفيض٢: ١٠٦٨، وفي أ وج: فالمستد. وفي ب: فالمسند. وفي د: واستدل.

ومنها

الاستدلال ببيان العلّة

قال «ابن الأنباري»[1]: وهو ضربان:

أحدهما أن يبيّن -والتفعيل للمبالغة، أو من الإبانة[2]- **علّة الحكم** في الأصل، **ويستدل** على ثبوت ذلك الحكم في الفرع الذي ادعى مشابهته للأصل، **بوجودها في موضع الخلاف**، بذلك[3] الفرع، **ليوجد بها** أي: بسبب[4] العلة، **الحكمُ** لدورانه[5] معها، فأينما وجدت وجد.

والثاني: أن[6] **يبيّن العلّة** في الحكم في الأصل، **ثم يستدلّ بعدمها في موضع الخلاف** على عدم ذلك الحكم[7] -كما قال- **ليُعدَم**، فقِدَ، **الحكمَ** بفقد علته.

فالأوّل أي: إثبات وجود العلّة في موضع الخلاف: **كأن يستدلّ من أعمل اسم الفاعل فللمضيّ**[8] مع كونه غيرَ صلةٍ لـ«أل»، **فيقول: إنّما أعمل**[9] **اسم الفاعل**، وهو كذلك، **في محلّ الإجماع**، إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، واعتمد على موصوفٍ ولو معنًى، أو على نفيٍ[10]؛ **لجريانه على حركة الفعل وسكونه**

(١) لمع الأدلة ١٣٢. وينظر: اللمع في أصول الفقه ٢١٠.

(٢) أي: يبيّن «يبيّن» يمكن أن يكون مضارع «بيّن» أو «أبان» والعبارة في د: يبيّن يظهر والتفعيل للمبالغة

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: ذلك.

(٤) ليست في د.

(٥) كذا في د لفيض ٢:١٠٦٩، وفي أ و ب و ج: به ورواته. ولعلها: الحكم به لدورانه.

(٦) سقطت من أ و ب و ج.

(٧) زاد في د: فيه.

(٨) وهو مذهب الكسائي وهشام وابن مضاء، وحجتهم قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ ١٨: ١٨. ينظر: اللباب ١:٤٣٧، ٤٣٨، وشرح المفصل ٦:٧٧، وشرح التسهيل ٣:٧٥، وشرح الكافية ٣:٤١٧، وارتشاف الضرب ٥:٢٢٧١، والتصريح ٢:١٢، وهمع الهوامع ٥:٨١.

(٩) كذا في استانبول، وعند فجال وفي لمع الأدلة: عمل.

(١٠) «واعتمد على موصوف ولو معنى أو على نفي» ليس في د.

كـ«ضَـارِب» و«ضُـرِب» فوجـب[1] أن يكـون في المضي عـاملاً؛ لوجـود العلّـة فيـه حينئذٍ.

والثاني أي: الاستدلال بعدم العلّة لحكم[2] الأصل في موضع الخلاف على عدمه فيـه: كـأن يسـتدلّ [١٧٩ج] مـن أبطـل عمـل «إنْ» المخففـة مـن الثقيلـة[3]، فيقول في الاستدلال: إنّما أعملت[4] «إنّ» الثقيلة لشبهها بالفعل لفظاً ومعنىً؛ لكونها ثلاثياً مفتوحَ الآخر بوزن المبني للمفعول، [١٧٣ب] [٧٠أ] ومعنىً؛ لأنّها بمعنى: «أكّد». وقد عُدِم الشبه بالتخفيف؛ لفقد الشبه اللفظي، فوجب أن لا تعمل فاستُدلّ بعدم العلّة في موضع الخلاف على فقدِ حكم الأصل منه.

---

(١) وقبله عند فجال: وهذا جارٍ على الفعل وسكونه. وقد سقط من نسخة حيدر أيضاً.

(٢) كذا في د والفيض، وفي أ و ب و ج: بحكم.

(٣) وهـو مـذهب الكـوفيين. ينظـر: الإنصـاف (المسـألة: ٢٤) ١:١٩٥، و(المسـألة: ٢٥) ١٦٤، واللبـاب ١:٢٢٠، وارتشـاف الضرب ٣:١٢٧٥ والجنى الداني (إنْ) ٢٠٩ ومغني اللبيب (إنْ) ٣٦، والتصريح ١:٣٢٦-٣٢٨، وهمع الهوامع ٢:١٨٠.

(٤) عند فجال وفي لمع الأدلة: عملت.

ومنها

الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه

لأنّه يلزم من فقد العلّة فقْدُ المعلول(١).

قال «ابن الأنباري»(٢): **وهذا**أي: الاستدلال بفقد الدليل على شيءٍ على نفيه،**إنّما يكون فيما**: في أمرٍ، **إذا ثبت**أثبته المستدلّ فلا بدّ من وضوح دليله(٣) ليصير لكماله في الوضوح **لـيخفْف دليلُه،فيستدلّ** المستدلّ(٤) **بعدم الدليل** على ذلك الحكم **على نفيه، كأن يستدل على نفي «أنّ الكلمات أربعة»**. كذا، وحقه «أربع» مرّ(٥).

وعلى نفي «أن(٦) **أنواع الإعراب»** وكذا(٧) «البناء **خمسة»، فيقول:لو كانت الكلمات أربعاً**(٨) **وأنواع الإعراب** أو البناء **خمسة لكان على ذلك**المدّعى **دليلٌ** لأنّه معتبرٌ في إقامة الدعوى وتأييدها، **ولو كان على ذلك دليلٌ** في نفس الأمر **لعُرف بكثرة**(٩)**البحث وشدّة الفحص** في هذه المطالب. وفي «المصباح»(١٠): فحصتُ عن(١١) الشيء: استقصيتُ [١٣٢د] في البحث عنه. وتفحّصتُ»(١٢) مثله.

---

(١) وهذا الاستدلال من الأدلة المختلف فيها. وقد قرّره البيضاوي. ينظر: الإبهاج ٣:١٨٨، والبحر المحيط للزركشي ٩:٣٦.

(٢) لمع الأدلة (الفصل الثلاثون في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه) ١٤٢.

(٣) كذا في د والفيض ٢:١٠٧٢، وفي أ و ب و ج: دليل. والعبارة بعدها في د: لكونه في الوضوح.

(٤) في د: الخصم.

(٥) كذا عند فجال. وفي لمع الأدلة: أنّ أقسام الكلم أربعة. قال ابن الطيب ٢:١٠٧٢: قوله: (أنّ الكلمات أربع) كذا في أصولنا بغير هاء، وفي نسخة الشارح: «أربعة»صحّف، وقال: حقّه «أربع».

(٦) سقطت من أ و ب و ج.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: إذ.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: أن يعط وعند فجالأربعةً. وفي لمع الأدلة: أقسام الكلم أربعةً.

(٩) عند فجال وفي لمع الأدلة: مع كثرة. وفي د: يعرف بكثرة.

(١٠) المصباح المنير، مادة: فحص.

(١١) كذا في د والمصباح المنير، وفي أ و ب و ج: على.

(١٢) كذا في د والمصباح المنير، وفي أ و ب و ج:وفحّصت.

فلمّا لم يعرف ذلك[1] الدليل ما مرّ من شدّة العناية بالأمر، **دلّ على أنّه لا دليل** في[2] نفس الأمر. فاستُدلّ بعدم وجود الدليل للمدّعى على عدم[3] المدّعى، كما قال: **فوجب أن لا تكون الكلمات أربعاً** [4] **ولا أنواع الإعراب** ولا البناء **خمسةً**.

قال «ابن الأنباري»: **وقد زعم بعضهم أنّ النافي لا دليل عليه**[5]؛ لأنّه لم يدّعِ إثبات شيءٍ حتى يُطلب منه دليلُه، فعدم وجود دليله لا ينفي نفيه[6] والأصل، فالنفي لكونه عدماً أصلٌ، وما جاء على الأصل لا يسأل عنه.

وليس كذلك؛ لأنّه حكم بانتفاء ذلك المنفي، **ولأنّ الحكم بالنفي لا يكون إلاّ عن دليلٍ** يقوم به الدعوى، **كما أنّ الحكم بالإثبات لا يكون إلاّ عن دليلٍ، فكما يجب الدليل على المثبت** لحكمٍ، **يجب** الدليل **أيضاً على النافي** لذلك.

---

(١) سقطت من أ و ب و ج.

(٢) سقطت من ج. والعبارة في أ و ب و ج دلّ على أن ذلك دليل.

(٣) زاد في د: ذلك.

(٤) عند فجال: أربعة.

(٥) كذا أطلقه الشيرازي في اللمع في أصول الفقه ٨٤، وقيّده غيره بأنّه إن ادعى علماً ضرورياً لا يطالب، وإن ادعى علماً نظرياً أو ظنّاً طولب. ينظر: المحصول ٦:١٢١، والبحر المحيط للزركشي ٦:٣٢، وحاشية العطار ٢:٣٩٢.

(٦) في د: الحكم. وقوله بعده: «والأصل... لا يسأل عنه» ليس في د.

ومنها

الاستدلال بالأصول(١)

قال «ابن الأنباري»(٢)**: كأن يستدلّ على إبطال أنّ رفع المضارع لتجرّده من الناصب والجازم** الذي رآه «الفرّاء» واختاره(٣) «ابن مالك»(٤) وقال: إنّه سالمٌ من النقض(٥) ونسبه لحذّاق الكوفيين. واختاره أيضاً «ابن الخباز»(٦).

بأنّ ذلك أي: كونه الرافعَ، **يؤدي إلى خلاف الأصول**. وأبدل من «يؤدي» قوله: **يؤدي**(٧) **إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم**؛ لأنّ المقيم له تجرّده عنهما(٨) فلا بدّ من سبقهما عليه. **وهذا خلاف الأصول**؛ لأنّها شاهدةٌ(٩) بتقدّم الرفع عليهما -كما قال- **لأنّ الأصول تدلّ على أنّ الرفع قبل النصب**؛ [١٨٠ج] **لأنّ الرفع صفة الفاعل**، وهو عمدة الكلام، **والنصب صفة المفعول**، وهو فضلةٌ فيه، **فكما أنّ الفاعل** منزله **قبل المفعول** به منزلةً واعتباراً، **فكذلك الرفع قبل النصب** منزلةً واعتباراً.

وكذلك كدلالة الأصول على تقدّم الرفع على النصب، **تدل الأصول أيضاً على أنّ الرفع قبل الجزم**؛ [١٧٤ب] **لأنّ الرفع في الأصل من صفات الأسماء**، لكونه صفة الفاعل، **والجزم من صفات الأفعال، فكما أنّ رتبة الأسماء**

---

(١) وهو عند الأصوليين من الاستصحاب.

(٢) لمع الأدلة ١٣٢.

(٣) في أ و ب و ج: واختار.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣:١٥١٩.

(٥) كذا في الفيض ٢:١٠٧٤ وهمع الهوامع وشرح الكافية الشافية، وفي أ و ب و ج: النقص.

(٦) ليس في د. وكلام ابن علان هنا من همع الهوامع ٢:٢٧٣. وينظر الإحالة على المسألة (١٢) من الفصل الرابع (١٤٢أ).

(٧) عند فجال وفي لمع الأدلة: لأنّه يؤدي.

(٨) في أ وج: عنها.

(٩) في أ وج: مشاهدة.

قبل الأفعال، ولذا قدمت عليها ذكراً، فكذلك [١٧١أ] الرفع قبل الجزم. فالقول بأنّ تجرّده منهما رافعه مقتضٍ لتأخّره عنهما، فيخالف[١] الأصلين المذكورين. فالمراد[٢] بالجمع في «الأصول» ما فوق الواحد.

فإن قيل: فهب -بالموحدة- ظُنّ، أنّ الرفع في الأسماء قبل الجزم في الأفعال، فلم قلتم: إنّ الرفع في الأفعال قبل الجزم، ولا يلزم من سبْقِ وصف الأسماء لتقدّمِ موصوفها[٣] على وصف الأفعال -وهو الجزم- تقدّمُ وصف الفعل على الوصف الآخر؟

قلنا: لأنّ إعراب الأفعال عند البصريين فرعٌ على إعراب الأسماء.

قال «ابن مالك»[٤]: لتعاقب المعاني المفتقرة للإعراب على كلٍّ.

وإذا ثبت ذلك أي: تقدّمُ الرفع على الجزم مرتبةً، في الأصل أي: الاسم، فكذلك يثبت[٥] ذلك الأمر في الفرع؛ لأنّ الأصل أنّ[٦] الفرع يتبع الأصل، ولا يخالفه إلاّ لمقتضٍ.

والجواب من جهة الجمهور عن ذلك: أنّ المراد بالتجرّد عدمهما عنه وعُبّر عنه بالتجرّد تنزيلاً للإمكان منزلة الحصول والتحقيق[٧]، كما في قولهم: ضَيّقْ فمَ الركّيّة[٨].

(١) كذا في د والفيض ٢:١٠٧٥، وفي أ و ب و ج: مخالف.

(٢) في د: والمراد.

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: موصوفه. والعبارة بعدها في د: على موصوف الجزم وهو الأفعال تقدم وصف الفعل على الوصف الآخر له.

(٤) «قال ابن مالك» ليس في د.

(٥) في د: ثبت.

(٦) «الأصل أنّ» ليس في د.

(٧) في د: الوقوع.

(٨) زاد في الفيض ٢:١٠٧٧ أي: أوجدها ضيّقة الفم. كما قاله السعد وغيره. و «البركة» في د مكان «الركية» في المرتين والركيّة: البئر.

ومنها

الاستدلال بعدم النظير (١)

لذلك[٢] الحكم، لو قيل به فيبطل. **ولم يذكره** أي: هذا الدليل «**ابن الأنباري**» في أصوله **وذكره «ابن جني»** في «الخصائص»(٣). **وهو** استدلال **كثير** -بالمثلثة- **في كلامهم** أي: النحاة.

وإنّما يكون دليلاً على النفي للحكم المدّعى إثباته، **لا على الإثبات. وقد استدلّ المازني** بالزاي والنون وتقدّم اسمه. وفي «الأشباه»(٤) بدله: أبو عثمان- **ردّاً على من قال** أي: من النحاة -وفي «الأشباه والنظائر» للمصنّف: على من ادّعى[٥]- «**إنّ السين وسوف يرفعان**(٦) **الفعل المضارع**»[٧] **بأنّه لم نر عاملاً** (٨) **يدخل**(٩) **عليه اللام** -والمراد لام الابتداء لقربه أي: وهذان يدخلان عليهما(١٠)- **وقد**

---

(١) قال الأصوليون في شروط حكم الأصل: ما شرع ابتداءً ولا نظير له يجري فيه القياس. كالمسح على الخفين والقصر في السفر، لعلة دفع المشقة. ينظر: الإحكام للآمدي ٣:٢٤٦، والبحر المحيط للزركشي ٥:٩٧، والتحبير شرح التحرير ٧:٣١٤٩.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: كذلك.

(٣) الخصائص (باب في عدم النظير) ١:١٩٧. قال فيه: وذلك مذهب الكتاب. ينظر: الكتاب ٤:٢٤٤، ٣١٥، ٣١٦.

(٤) الأشباه والنظائر (الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير) ١:٣٩٠. وقوله: «و في الأشباه بدله أبو عثمان» ليس في د.

(٥) ما بين معترضتين ليس في د.

(٦) كذا في س والأشباه، وعند فجال وفي الخصائص: ترفعان.

(٧) زاد في د: فنفى قوله.

(٨) زاد عند فجال وفي الخصائص والأشباه: في الفعل.

(٩) في أ وج: ندخل. وفي الخصائص والأشباه و د: تدخل.

(١٠) في الفيض ٢:١٠٧٨: وهذا تدخل عليهما اللام. والعبارة في د مكان الاعتراض: وهذا تدخل عليه اللام.

قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾[1] فالقول بعملهما يفضي إلى ما لا نظير له.

وفي «الأشباه»: فجعل عدم النظير رداً على من أنكر قوله. انتهى[2].

أمّا اللام في ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ﴾[3] فلجواب[4] القسم، ويدخل[5] على العامل.

وهذا القائل[6] من سمّاه. وهذا القول لم يحكه المصنّف في «الجمع» ولا في «المنع»[7] في الخلاف في رافع المضارع،نكألقوّة سقوطه[8].

قال «ابن جني» في «الخصائص»[9]:**وإنّما يستدلّ بعدم النظير على النفي حيث لم يقم الدليل على الإثبات** [١٨١ج]المقدّم على الاستدلال على النفي بعدم النظير، **فإن قام وفلج**[10]: بالفاء والجيم. في «المصباح»[11]: فلج بحجته: أثبتها. وأفلج الله حجته: أظهرها.

لم يلتفت إليه أي: إلى عدم النظير[12]؛**لأنّ إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنّما هو** تقوية **للأنس** به، [١٧٥ب]فيتأكّد الحكم القائم دليله، **لا للحاجة إليه** لثبوته بدليله[1].

---

(١) الضحى ٩٣: ٥. كذا استدل في آية الضحى في الأشباه. وفي الخصائص: وقد قال سبحانه: ولسوف تعلمون. وليست آية.

(٢) في أ و ب و ج: انتهوا. وإلى هنا انتهى كلام ابن جني كما في الأشباه ١: ٣٩١.

(٣) الزمر ٣٩: ٦٥.

(٤) كذا في ب، وفي أ وج: فلا جواب.

(٥) لعلها: وهو يدخل.

(٦) كذا نقل قوله محقق الخصائص، وفي أ و ب و ج: العامل.

(٧) الصواب: الهمع. و «منع الموانع على جمع الجوامع» للسبكي.

(٨) «وفي الأشباه فجعل عدم النظير رداً ...» ليس في د.

(٩) الخصائص ١: ١٩٧، والأشباه ١: ٣٩١.

(١٠) ليست عند فجال. وهي ثابتة في د، ولكنّ شرحها ليس فيها.

(١١) المصباح المنير، مادة (فلج).

(١٢) «أي إلى عدم النظير» ليس في د.

مثاله: «أَنْدَلَس» بفتح أوله وثالثه، وسكون ثانيه. وتقدّم زيادة في ألقابه في «كتاب السماع»(٢).

فإنّ همزته ونونه زائدتان، فوزنه «أنْفَعُل»(٣) ثبت ذلك بالنص من الأئمة، وبما سيأتي في كلامه(٤). وهو أي: هذا المثال، مثالٌ لا نظيرَ له، فلم [١٣٣د] يُلتفتُ لفقد النظير؛ لما(٥) ذكره بقوله: لكن قام الدليل على ما ذكرناه لأنّ النون زائدةٌ لا محالة(٦): بفتح الميم، أي: لابدّ. وفي «المنهل الصافي»(٧) لـ«الدماميني»: أصل التركيب [١٣٧أ] على الزوال والنقل، ومنه التحويل بنقل شيءٍ من محلٍّ إلى آخرَ. فعليه معنى «لا محالة»: «لا تحوّلَ»، كما أنّ معنى «لا بدّ»: «[لا](٨) فراق». والتبديد التفريق. انتهى.

إذ ليس في ذوات الخمسة الأحرف شيءٌ: مثالٌ، على «فعلل»(٩) –بضم أوّله وثالثه(١٠)– فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين، وفقْدُ اللازم يستلزم فقْدَ الملزوم، وإذا ثبت زيادة النون بما ذُكر بقي في(١١) الكلمة ثلاثة أحرف

---

(١) ينظر: سرّ صناعة الإعراب ٢:٧٥٤، واللباب ٢:٢٢٣، ٢٢٤، وشرح الشافية ٢:٣٣٥.

(٢) ينظر (٥٢ أ). وينظر: معجم البلدان مادة (أندلس) ١:٢٦٢، ولسان العرب مادة (دلس)، وتاج العروس مادتي (أندلس) و (دلس).

(٣) ومثله: إنقحل، وهو الشيخ، وإنزهو، وهو المتكبّر، وأنقَلَس وإنقَلِس، وهو نوع من السمك. ينظر: الكتاب ٤:٢٤٧، والخصائص ١:٢٢٨، ٢٢٩، واللباب ٢:٢٥٥، والممتع ١:١١٣، وشرح الشافية ٢:٣٤١، وارتشاف الضرب ١:١٨٧، وهمع الهوامع ٦:٢٤٥، والمزهر ٢:١٥، ٤٤.

(٤) «وتقدم زيادة في ألقابه... وبما سيأتي في كلامه» ليس في د.

(٥) في د: كما.

(٦) في أ و ب: محال. وفي ج غير واضحة.

(٧) المنهل الصافي (الحرف، ربّ) اللوحة ١٨١. وما نقله عن المنهل الصافي ليس في د.

(٨) الزيادة من المنهل الصافي.

(٩) كذا في س وحيدر وإستانبول والأشباه، وهو خطأ. وفي م من نسخ الاقتراح –وهو الذي اختاره فجال والموافق للخصائص–: فَعَلُّل. وقشبتُ «فعلل» لأنه ضبطه على المثال الذي ذكر وضبطه له خطأ؛ لأنه بضم رابعه لا ثالثه.

(١٠) ما بين معترضتين ليس في د.

(١١) سقطت من أ و ب و ج. و«بقي» في أ وج: نفي.

أصول: الدال واللام والسين وفي أوّلها همزةٌ، ومتى وقع ذلك همزةً قبل ثلاثة

أحرف أصول **حكمت** أيّها الصالح للخطاب- **بزيادة الهمزة، فلا**(١) **تكون النون**

أصلاً، والهمزةُ زائدةٌ؛ لأنّ ذوات الأربعة -وهو الرباعي- **لا تلحقها**(٢) **الزيادة من**

أوّلها إلاّ في الأسماء الجارية على أفعالها، كـ«مدحرِج»(٣) اسم فاعل «دحرج»

وبابه.

فقد وجب إذاً أي: إذا تقرر ما ذُكر(٤)، **أنّ الهمزة والنون زائدتان، وأنّ**

الكلمة بهما أي: بسبب الحرفين المزيدين أوّلَه، **على وزن «أَفْعَلُل»، وإن كان** هذا(٥)

الوزن **مثالاً لا نظير له** فلا يُنظر لعدم النظير عند إقوام(٦) دليلِ الحكم وثبوته.

فإن اجتمع الدليل للحكم **والنظير**(٧) **فهو الغاية** في الإثبات، **كنون**

«عَنْبَر»(٨)، **فالدليل**(٩) **يقتضي كونها أصلاً** من مادة الكلمة، **أنّها**(١٠) **مقابلةٌ لعين**

«جعفر»، والنظير موجودٌ(١١)، **وهو** مثال **«فُعْلَل»** بفتح أوّله وثالثه. **انتهى.**

وقال «ابن هشام **الخضراوي»: إذا ورد شيءٌ** عن(١) العرب **حُمِل على**

القياس وإن لم يوجد له نظيرٌ؛ لقوّة النص في الإثبات.

---

(١) عند فجال وفي الخصائص والأشباه: ولا.

(٢) في ب و س: يلحقها. وفي أ الياء مهملة، وفي ج غير واضحة.

(٣) عند فجال وفي الخصائص والأشباه: نحو مدحرج.

(٤) في د: فقد وجب إذا عرف ما ذكر.

(٥) موجودة في الخصائص والأشباه.

(٦) كذا في د، وفي الفيض ٢: ٨٠٠: قيام. وفي أ و ب و ج: قَوْمِ.

(٧) زاد في د: بالرفع.

(٨) في الخصائص والأشباه: عنتر. ينظر: الكتاب ٤: ٣١٩، والأصول في النحو ٣: ٢٣٩، وسرّ صناعة الإعراب ١: ١٦٧، والخصائص ١: ٢٥٦، و٣: ٦٦، واللباب ٢: ٢٦٧، وشرح الملوكي ١٢٠، ١٦٨، وسفر السعادة ١: ٢٣٤، والممتع ١: ٦٦، ولسان العرب مادة (عنتر)، والتصريح ٢: ٦٧٥، وتاج العروس مادة (عنتر).

(٩) في أ و ب و ج: والدليل.

(١٠) سقطت من أ و ب و ج.

(١١) سقطت من أ و ب و ج.

ومنها

الاستحسان(٢)

بالمهملات وثانيه فوقية، وآخره نونٌ (٣).

قال «ابن جني» في «الخصائص»(٤)**: ودلالته**(٥) على المطلوب **ضعيفةٌ غير مستحكمة** أي: محكمة -والسين للمبالغة(٦)- **إلاّ أنّ فيها**(٧) أي: علّةِ الاستحسان، **ضرباً**: نوعاً، **من الاتساع والتصرف** في العلّة فيها.

من ذلك أي: الاستحسانِ: **تركُ الأخفَّ** عدلاً عنه [١٨٢ج] **إلى الأثقل من غير ضرورةٍ** تدعو إليه، **نحو: «التقوى» و «الفتوى»**(٨)، **فإنّهم** أي: العربَ، **قلبوا الياء فيهما**(٩) التي هي لام الكلمة؛ إذ أصلهما «فتيا» و «تقيا» لأنّهما يائيّان، **واواً من غير علّةٍ قويّةٍ** توجب [١٧٦ب] القلب؛ لإمكان بقائها بحالها من غير مخالفةٍ لشيءٍ من الأصول، **بل** قلبوا استحساناً. **أرادوا الفرق بين الاسم والصفة في أسماء**

---

(١) في ب: من.

(٢) وهو من أدلة الأحناف. واختلفوا في تعريفه، وبالجملة هو ترك القياس في نظير لدليل أقوى منه قياساً أو نصاً أو إجماعاً. ينظر تعاريفه: كشف الأسرار ٤:٥. وخلاف الأصوليين فيه: المحصول ٦:١٢٣، والإبهاج ٣:١٨٨، والبحر المحيط للزركشي ٦:٨٧، والتحبير شرح التحرير ٨:٣٨١٨.

(٣) «وثانية قوفية وآخره نون» ليس في د:.

(٤) الخصائص (باب في الاستحسان) ١:١٣٣. وقد نقلها البغدادي في خزانة الأدب (الشاهد: ٩٥٠) ١١:٤٢٠، ٤٢١.

(٥) في أ و ب و ج: دلالته.

(٦) في الفيض ٢:١٠٨١: فالسين والتاء فيه للمبالغة.

(٧) كذا في الفيض ٢:١٠٨١، قال ابن الطيب: في نسخة «فيه» أي: الاستحسان. وهو الموافق لفجال والخصائص.

(٨) عند فجال: الفتوى والتقوى. ينظر: الكتاب ٤:٣٨٩، والمقتضب ١:٣٠٦، والخصائص ١:٨٧، ٣٠٧، و٢:١٩٥، ٢١٥، ٢٣٠وسر صناعة الإعراب ٢:٥٩١، والمنصف ٢:١٥٧، واللباب ٢:٤٢٣، والممتع ٢:٥٤٢، وشرح الشافية ٣:١٧٧، والتصريح ٢:٧١٧، ٧٢٦، وهمع الهوامع ٦:٢٦٥، ٢٦٦.

(٩) عند فجال وفي الخصائص: هنا.

كثيرة، لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما أي: النوعين الاسمِ والصفةِ **فيها** أي: الصيغةِ[1]، وخصوا[2] الاسم بالإعلال؛ لأنّه أخفُّ من الصفة، فكان أحملَ للثقل.

ومن[3] **ذلك** الاستحسانِ: **قولهم في تكسير «حسن»** بفتحتين[4]: **«حِسَان»** بكسر أوّله. **فهذا** أي: «حِسَانٌ» و«حِسَان»[5] **كـ«جَبَلٍ» و «جِبَال»**.

وفي تكسير **«غَفُورٍ»** بفتح فضم: **«غُفُر»** بضمتين، **كـ«عَمُودٍ» و «عُمُدٍ»**. ففرّقوا بين الجمعين استحساناً.

ولسنا[6] **ندفع أن يكونوا** أي: العربُ، **فصلوا** ميّزوا، **بين الاسم والصفة في أشياءَ غيرِ هذه** الأمثلةِ الأربعة، **إلاّ أنّ جميع ذلك** الفصل فيها **إنّما هو عن**[7] **استحسانٍ** للتمييز والفصل، **لا عن ضرورة علّة** مقتضيةٍ له [١٧٣أ]البتةَ، **فليس** الاستحسان **بجارٍ مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول** في قيام علّة كلٍّ منهما، المانعةِ من تخلّف الحكم؛ **لأنّه لو كان** الاستحسان المذكور للفصل بينهما **واجباً لجاء في جميع** أمثلة **الباب مثله**[8] مفصولاً بينهما[9]، وليس الأمر كذلك.

---

(١) أي: «النوعين الاسمِ والصفةِ فيها أي الصيغةِ» سقطت من د. والعبارة في د: بينهما أي: هذين الوزنين أي فَعْلَى فُعْلى. والعبارة قبلها من د، و في أ و ب و ج مضطربة :بل قلبوا استحساناً للقلب. في علل ذلك على سبيل الاستئناف والبيان بقوله: ألا يرون الفرق بينهما أي: النوعين الاسمِ والصفةِ فيها. ولعلّ أصل العبارة: قلبوا استحساناً للقلب بل أرادوا الفرق[بين الاسم والصفة في أشياء كثيرة] فعلل ذلك على سبيل الاستئناف والبيان بقوله [لا يوجبون على أنفسهم الفرق] بينهما أي النوعين الاسم والصفة فيها. ومابين معكوفين من فجال.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: خصوا. دون واو.و في الفيض ٢:١٠٨١ فخصّوا.

(٣) عند فجال دون واو.

(٤) كذا في د. وفي أ و ب و ج: بفتح فضم.

(٥) زاد في أ و ب و ج: بفتحتين.

(٦) في أ و ب و ج: وليسا.

(٧) ليست عند فجال.

(٨) سقطت من أ و ب و ج. . وفي الخصائص: في جميع الباب .

(٩) أي: بين الاسم والصفة في المثال السابق.

ومن(١) **الاستحسان: ما يخرج** عن أصل قاعدته **تنبيهاً** بالخروج **على أصل بابه،** المعدول عنه للعلّة(٢)، **نحو: «استحوذ»**(٣)، **و** [من الطويل]

.......**أطولْتِ الصدودَ** ....(٤)

بالواو، **ومطيبةٌ** بوزن «مَفْعَلَة» بفتحٍ فسكونٍ ففتحتين، أي: طيّب **للنفس**(٥)، فيثبت الواو والياء فيهما بحالهما(٦) مع قيام مقتضى الإعلال استحساناً؛ تنبيهاً على أنّ الألف المنقلبة في أمثلتهما أصلها بالواو(٧) في الأولين، والياء في الأخير.

ومنه أي: الاستحسانِ: **ما يبقى الحكم فيه** بحاله **مع زوال علته**(٨) المقتضية له في ذلك المحلّ، **كقوله:** [من الطويل]

ولا تسأل(٩) **الأقوام عقد**(١٠) –وفي نسخة: عهد– **المياثق**(١١)

---

(١) الخصائص ١٤٣:١.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المعدول عن العلة.

(٣) زاد في د: بالواو.

(٤) جزء من بيت تمامه:

صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلّما ... وِصالٌ على طول الصدود يدوم

ويروى: صددتِ فأطولتِ الصدودَ ولا أرى ... وِصالاً على طول الصدود يدوم

وهو للمرّار الفقعسي. والشاهد قوله: «أطولت» إذ حقّه الإعلال «أطلت»، فجاء على أصله كما في «يؤكرما» و«مَطْيَبَة» و«استحوذ» إذ حقّها: يكرما، ومطابة، واستحاذ. وما جاء كذلك على أصله فهو شاذ. والبيت في الكتاب ٣١:١، و١١٥:٣، والمقتضب ٢٢٢:١، والأصول في النحو ٢٣٤:٢، والمنصف ١٩١:١، و٦٩:٢، والخصائص ٢٥٧:١، والإنصاف ١٤٤:١، رقم: ٨٨، و١٢١ ط جودة مبروك، والممتع ٤٨٢:٢، والتذييل والتكميل ١٨٥:٦، والخزانة ٢٢٦:١٠، رقم: ٨٤٠، وشرح أبيات المغني ٢٤٦:٥، رقم: ٥٠٨.

(٥) ينظر: النوادر لأبي زيد ٣٢٥، والخصائص ٣٢٩:١، والمنصف ٢٩٦، والممتع ٤٨٨:٢.

(٦) في د: فبقيت الواو بحالها فيها.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لجعلها الواو.

(٨) كلامه هنا مأخوذ من «باب في بقاء الحكم مع زوال العلّة» الخصائص ١٥٧:٣.

(٩) عند فجال وفي الخصائص: نسأل.

(١٠) في أ و ب و ج: «عند» مهملة النون. وما بعده ما بين معترضتين ليس فيها.

(١١) جاء في نوادر أبي زيد ١٢ وقال عياض بن أم درّة الطائي جاهليّ – قال أبو سعيد السكري: حفظي «عياض بن درّة»–:

فإنّ الشائع [١٣٤د] في جمع «ميثاق»: «مواثيق»(١)، بردُّ الياء لأصلها(٢)؛ لزوال العلّة الموجبة لقلبها(٣) ياءً وهي أي: العلّةُ للقلب، الكسرة، والحكم دائرٌ مع علته وجوداً وعدماً، لكن استحسن هذا الشاعر ومن تابعه في ذلك، بقاءَ القلب للواو والياء بحاله، وإن زالت العلّة -وهي الكسرة- من حيث إنّ الجمعُ غالباً(٤) تابعٌ لمفرده إعلالاً وتصحيحاً فهذه علّةٌ خلفَت العلّةَ الموجبةَ للقلب استحسانيةٌ، فلأجلها بقي القلب بحاله.

قال «ابن جني»(٥): وقياس تحقيره أي: تصغير «ميثاقٍ»، على هذه اللغة المبقية(٦) للقلب بحاله مع زوال علته، أن يقال: «مُيَيْثيق» فياءٍ مفتوحة، فساكنةٍ فمثلّثةٍ مكسورة، فتحتيةٍ ساكنة، إتباعاً(٧) للمكبرّ، و [١٨٣ج] إبقاءً لما كان على ما كان.

ومنه أي: الاستحسانِ: ما ذكره صاحب «البديع» -وهو «ابن الذكي» كما تقدّم عن «البغية»(٨)- قال: إذا اجتمع التعريف العَلَمي أحدُ أسباب منْعِ الصرف، والتأنيثُ السماعي، أو العجمة في الثلاثي الساكن(٩) الوسط فالأوّل

وكنّا إذا الدالغُلُبّا برى لنا إذا ما حللناه مصاب البوارق

حمىً لا يحَُلُّ الدهرَ إلا بإذننا ولا نسأل الأقوام عهد المواثق

الدين: الطاعة. والغُلُبّاء: المغالبة. وبرى لنا: عرض لنا، يبري برياً، وانبرى ينبري انبراءً. قال أبو الحسن ورواه الفرّاء: أخبرنا بذلك عنه أبو العباس ثعلب: عقد المياثق. وهذا شاذّ، والرواية الأولى أجود وأشهر. والبيت في إصلاح المنطق ٢١٣، وشرح المفصل ٥:١٢٢، والمقاصد النحوية ٣:٤٩٧، رقم: ١٢١٤، و شرح شواهد الشافية ٤:٩٥، رقم: ٤٢، و لسان العرب وتاج العروس مادة: (وثق). ينظر: شرح الشافية ١:٢١٠.

(١) كذا في إستانبول والخصائص، وعند فجال: مواثق.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج رد الياء لأصلها. وعند فجال: بردّ الواو إلى أصلها.

(٣) في أ و ب و ج: الواجبة لتقلبها.

(٤) «إنّ» و «غالباً» سقطتا من أ و ب و ج.

(٥) الخصائص ٣:١٦٠.

(٦) في د: المقتضية.

(٧) زاد في أ و ب و ج: فهاء تأنيث. وقوله «فمثلثة مكسورة فتحتيّة ساكنة» ليس في د.

(٨) بغية الوعاة ١:٢٤٥.

(٩) عند فجال: في ثلاثي ساكن.

كـ«هنـد» [١٧٧ب] ففيه العَلَمية والتأنيث. **والثاني كـ«نوح»** ففيه العَلَمية والعجمة- **فالقياس مُنعُ الصرف**؛ لوجود مقتضيه في العلّتين، **والاستحسان الصرف لخفّته**، فعلّة الصرف الاستحسان مع قيام علّة المنع(١).

تنبيه: ظاهر كلامه تساوي العلم ذي التأنيث وذي العجمة في استحسان الصرف، وليس كذلك، بل المستحسنُ منعُ صرف ذي التأنيث، قال «ابن مالك»(٢) في «الخلاصة»: [من الرجز]

في العادِم تذكيراً سَبَقْ وعجمةً كـ«هِنْدَ» والمنعُ أَحقْ

أمّا الأعجمي فقيل: إنّه منصرفٌ لإلغاء العجمة. وقيل: ذو وجهين إلاّ أنّ الصرف أرجح لضعف العجمة عن التأنيث(٣).

وقال «ابن الأنباري»(٤): **اختلفوا**(٥) أي: النحاة، **في الأخذ** للحكم و تعليله **بالاستحسان:**

فقال قومٌ إنّه غير مأخوذٍ به لما فيه من التحكّم وإلغاءِ العلّة لا لعلّةٍ **وتركِ القياس** أي: تركِ مقتضاه(٦).

وقال آخرون: إنّه مأخوذٌ به لا على سبيل [١٧٤أ] الوجوب. **واختلفوا** أيضاً **فيه:**

فقيل: هو أي: الاستحسانُ، **ترك قياس الأصول**، كمنع صرف «هند» الذي هو القياس لوجود العلتين، **لدليل** آخَر، هو الخفّة.

---

(١) في البديع في النحو لابن الأثير ٣::١إلى٢كان الاسم الأعجمي ثلاثياً صرفوه لخفّته، نحو نوحٍ ولوطٍ ؛ لأنّ العجمة أضعف العلل التسع. وفيه أيضاً ٣:٢٧٩: النوع الرابع «هندٌ » و«عدٌ »:ولك الخيار في صرفه لخفّته بسكون وسطه، وترك صرفه، وهو القياس.

(٢) ينظر: التصريح ٢:٣٣٢، وهمع الهوامع ١:١٠٨.

(٣) هذا التنبيه ليس في د. ينظر: التصريح ٢:٣٣٤، وهمع الهوامع ١:١٠٤.

(٤) لمع الأدلة (الفصل الخامس والعشرون في الاستحسان) ١٣٣.

(٥) في أ و ب و ج: واختلفوا.

(٦) في د: القياس الذي يقتضيه.

وقيل: هو تخصيص العلّة المقتضية لما هو القياس بذلك الاستحسان.

فمثالُ تركِ قياسِ الأصولِ لدليلٍ (٢) علّةٌ «ترْك» متعلّقٌ به –بما تقدّم في الكلام على رفع –الأولى: إعراب(٣)– المضارع؛ إذ قياس أصله البناء، وعدل عنه لدليل شبهه بالاسم(٤)، فيما مرّ فيه(٥).

ومثال تخصيص العلّة: أن يقول(٦) القائل: إنّما جمعت «أرض» بالواو والنون؛ عوض لأنّها ليست علمَ مذكرٍ ولا صفتَه(٧)، فقيل: «أرضون» عوضاً من تاء التأنيث المحذوفة(٨) من لفظه، فخصصوا منع جمع غير علمٍ المذكّرِ وصفته(٩) بها لذلك.

وبيّن تاء التأنيث الأصلي المعوّض منه بقوله: لأنّ الأصل أن يقال في «أرض»: «أرضة» لأنّ التاء علامة لفظية، فهي أصل لتقديرها، فلمّا حُذفت التاء لفظاً جُمعت بالواو والنون عوضاً عنها، وهذه العلّة لجمعها بما ذُكر غير مطّردة لأنّها تُنقض، بـ«شمس»(١٠) و«دار» و«قِدْر» –بكسر فسكون، الطنجرة– من كلّ مؤنث معنوي لم يجُمع كذلك، مع حذف التاء من لفظه.

وبيّن النقض بقوله(١١): فإنّ الأصل فيها «شمسة» و«دارة» و«قدرة»، ولا يجوز أن تُجمع بالواو والنون؛ لأنّ الباب سماعيٌّ (١). انتهى.

---

(١) في أ و ب و ج: بدليل.

(٢) ليست عند فجال.

(٣) ما بين معترضتين ليس في د.

(٤) كذا في د والفيض ٢:١٠٨٥، وفي أ و ب و ج: مشبهه فالاسم.

(٥) ينظر فهرسة المسائل النحوية.

(٦) كذا في ح، وعند فجال وفي لمع الأدلة: تقول.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: صفة. وزاد فيها: إلى آخر معتبر أنّهما.

(٨) عند فجال وفي لمع الأدلة: من حذف تاء التأنيث. ينظر: أسرار العربية ٧١، وشرح المفصل ٥:٥، وشرح التسهيل ١:٨٢، ٨٣، واللباب ١:١١٤.

(٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: غير علم مذكر وصفة لمذكورين.

(١٠) في أ و ب و ج: كشمس.

(١١) العبارة في د: لم يجمع كذلك وعلل البعض بقوله.

ومنها: من الأدلة المختلف فيها

الاستقراء(٢)

تتبع الجزئيات [١٨٤ج]لإثبات أمرٍ كلّي(٣).

استدلوا به في مواضع، وسُلّم الاستدلال به.

منها انحصار الكلمات في الثلاث: الاسم(٤) والفعل والحرف(٥).

وقال «ابن الخباز»(٦): وهو أحسن دلائل الحصر، فإنّ علماء العربية تتبعوا كلمات العرب في محاوراتهم ومحاضراتهم(٧)، فلو كان ثمّة رابعٌ لعثروا عليه.

---

(١) لذا قال ابن الأنباري في أسرار العربية ٧٢: وهذا التعويض تعويض جواز، لا تعويض وجوب. على أنّ ابن مالك في شرح التسهيل حكى علة أخرى قبل هذه العلة التي أتى بها بصيغة التمريض «قيل».

(٢) زاد في ب: أي. ينظر: المحصول ٦:١٦١، والإبهاج ٣:١٧٣، والبحر المحيط للزركشي ٦:١٠، والتحبير شرح التحرير ٨:٣٧٨٨، وحاشية العطار ٢:٣٨٥.

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لأمر. دون «إثبات».

(٤) عند فجال: انحصار الكلمات الثلاث في الاسم...

(٥) ينظر: المغني في النحو ١:٨٠، والتذييل والتكميل ١:٢١-٢٣، وبلوغ الأرب في شرح شذور الذهب اللوحة الأولى والثانية نسخ مكتبة الأسد، والنكت القسم الأول ١٤، والمطبوع ١١٨، والبهجة المرضية ١٥. وقد زاد أبو جعفر أحمد بن صابر القيسي، المتوفى بعد السبعمائة «الخالفة»، وهي اسم الفعل. ينظر: بغية الوعاة ١:٣١١. على أنّ للنحاة أدلة أخرى في انحصار الكلمة في ثلاث. الأول أنّ المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات. فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف. والثاني أنّ الكلمات بهذه القسمة تعبّر عمّا يخطر بالبال ويتوهمه الخيال. فلو كان ثمة رابع لبقي شيء لم يعبّر عنه. والثالث أنّ المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة: ما يخبر به وعنه وهو الاسم، وما يخبر به وهو الفعل، وما ليس كذلك وهو الحرف. وهو قريب مما قبله. ينظر: العلل ٢٣، وأسرار العربية ٢٨، والإنصاف ٥ ط جودة مبروك، واللباب ١:٤٣، وشرح الكافية ١:٣٠، وشرح شذور الذهب ١٣، ١٤، وهمع الهوامع ١:٧، والأشباه والنظائر ٢:٤، و٣:٣.

(٦) هو أحمد بن الحسين شمس الدين بن الخباز الإربلي الموصلي النحوي الضرير ت ٦٣٧هـ. بغية الوعاة ١:٣٠٤، رقم: ٥٦٠.

(٧) في الفيض ٢:١٠٨٧: مخاطباتهم.

ومنها أي: الأدلة المختلف فيها

الدليل المسمّى بالباقي(١)

بالموحدة والقاف أي(٢): بعد إخراج الدليل لما عداه.

كقولنا(٣): **الدليل يقتضي أن لا يدخل الفعل شيءٌ** [١٧٨ب] **من الإعراب لكون الأصل فيه** أي: الفعل **البناءَ لعدم العلّة المقتضية للإعراب**، من تعاقب المعاني المعتورة على التراكيب المفتقرة(٤) في كشفها إليه.

وقد خولف هذا الدليلُ في دخول الرفع والنصب على المضارع. سكت عن الجزم اختصاراً، أو على قول «المازني»(٥) إنّه ليس إعراباً بل عدم إعراب(٦).

لعلّة اقتضت ذلك، هي تعاور المعاني المقتضي(٧) لقيام سبب(٨) الإعراب بالمضارع، فأعرب، فرُفع ونُصب وجُزم لمقتضيها، [١٣٥ه] **فبقي الجرّ** من أنواع الإعراب، وهو الباقي **على الأصل الذي اقتضاه الدليل** أي: الأصل في الفعل البناء **من الامتناع**(٩)، لدخوله المضارع؛ لأنّ الأصل فيه لم يعارض، فيبقى على مقتضاه(١٠).

---

(١) لم يخصص الأصوليون بحثاً للاستدلال بالباقي، وإنّما أدرجوه في بحوث أخرى كالنص العام المخصص والاستثناء. وهو من باب الاستصحاب (ينظر: الإبهاج ٣:١٧٢)، والسبر والتقسيم. ينظر: التحبير شرح التحرير ٧:٣٣٥١، ٣٣٥٧.

(٢) «بالموحدة والقاف أي» ليس في د.

(٣) في أ و ب و ج: فقولنا.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: المتفرقة.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١:١٣٧، وارتشاف الضرب ٢:٨٣٦، وهمع الهوامع ١:٦٤.

(٦) ليس في د.

(٧) «هي تعاور المعاني المقتضي» ليس في د.

(٨) كذا في د، وليست في أ و ب و ج. والعبارة بعدها في د: الإعراب في المضارع فأعرب ورفع ونصب لمقتضيهما.

(٩) جاء في اللباب ١:٩٦ إنّ إعراب الفعل فرع على إعراب الاسم، ولو أعرب بالجرّ –وقد أعرب بالرفع والنصب– لكان الفرع مساوياً للأصل.

(١٠) العبارة في د: على الأصل الذي اقتضاه الدليل من الامتناع لدخوله المضارع لأنّ علّة منع الإعراب لم تعارض إلاّ في الأولين فدخلاه لأجله وهي الباقي على مقتضى الدليل.

الكتاب السادس

في التعادل[1] التوازن بين الأدلّة**والتراجيح**[2] لبعضها على بعض

فيه أي: الكتاب**مسائلُ**

---

(1) عند فجال: التعارض. قال ابن الطيب٢:١٠٩١: التعارض مصدر «تعارض الشيئان»إذا عارض كلٌّ منهما الآخر وقابله.

(2) كذا في س و م وحيدر وإستانبول، وفي ب –وهو الموافق لفجال–: والتراجح.

الأولى

قال «ابن الأنباري»(١): إذا تعارض نقلان في حكمٍ أُخذ بأرجحهما؛ لأنّ الأرجحيّة من المرجّحات. [١٧٥أ]

والترجيح في شيئين(٢):

أحدهما: الإسناد: الطريق الموصلة للمتن.

والآخر: المتن لفظ ذلك المنقولِ.

فأمّا الترجيح بالإسناد فبأن يكون رواة أحدهما أي: النقلين، أكثرَ عدداً من رواة الآخر، وأعلم وأحفظ.

الظاهر أنّ الواو فيه بمعنى «أو» لأنّه يكفي في الترجيح أحدُها(٣).

وذلك كأن يستدل الكوفيّ (٤) على النصب بـ«كما»(٥) المركّب من الكاف و«ما» إلحاقاً له بـ«كيما»(٦) بقول الشاعر -وهو «عدي بن زيد العبادي(٧)»-: [من البسيط]

اسمعْ حديثاً كما يوماً تحدّثَهُ عن ظهر غيبٍ إذا ما: مزيدةٌ

---

(١) لمع الأدلة (الفصل السابع والعشرون في معارضة النقل بالنقل) ١٣٦. وينظر: الإغراب (الفصل الثامن في الاعتراض على الاستدلال بالنقل) ٤٦. وراجع فساد الاعتبار من قوادح العلّة.

(٢) ينظر: المحصول ٥:٤١٤، والإبهاج ٣:٢١٨، والبحر المحيط للزركشي ٦:١٤٩، والتحبير شرح التحرير ٨:٤١٥٢.

(٣) عند فجال وفي لمع الأدلة: أو أعلم. وفي س: أو أحفظ. وعند فجال: وأحفظ. قال ابن الطيب٢:١٠٩٢: العطف في أصولنا بـ«أو» وفي نسخة الشارح بالواو. فقال: الظاهر أنّها بمعنى «أو» ولا إخالها إلاّ تصحيفاً.

(٤) ليست في لمع الأدلة، ومثلها نظائرها.

(٥) ينظر: الإغراب (الفصل الثاني عشر في ترجيح الأدلة) ٦٥ وقد مثّل فيه بالمسألة ذاتها. وينظر تفصل المسألة: الإنصاف (المسألة: ٨١) ٢:٥٨٥، و(المسألة: ٨٣) ٤٧٠ ط جودة مبروك، وشرح الكافية ٤:٥١، ورصف المباني (كما) ٢٨٨، والجنى الداني (كما) ٤٨٣، وارتشاف الضرب ٤:١٦٤٩، وهمع الهوامع ٤:١٠٢، والخزانة ٨:٥٠٠، و١٠:٢٢٣، وشرح أبيات المغني ٤:١١٧.

(٦) (إلحاقاً له بـ«كيما») عند فجال وفي لمع الأدلة: إذا كانت بمعنى كيما.

(٧) في أ و ب و ج: العلوي. وفي د: المناوي.

سائلٌ سألا(١)

فيقول له البصريّ (٢)المانعُ لمجيء «كما» بمعنى «كيما»وعملِها عملَها، ما(٣) عدا «المبرّد» منهم(٤)مانعاً لذلك معترضاً استدلاله بالبيت: إنّ **الرواة**(٥) **اتفقوا على أنّ الروايةكما يوماً تحدّثُه» بالرفع، ولم يروهأحدبالنصب غيرُ «المفضّل»** -بصيغة المفعول من التفضيل بالفاء والمعجمة**ابن سَلَمَة** بن عاصمٍ.

ثم هو في نسخة بوزن «فَعْلَة»، وفي أخرى، كما في «البغية»(٦)، حذفُها وفتح أوائله.

ومن رواه بالرفع أعلمُ : أقوى علماً بالعربية **منه، وأحفظ وأكثر**عدداً، **فكان الأخذ بروايتهم** -وهو الرفع- **أولى**.

وأمّا الترجيح في النقل(٧) **فبأن يكون أحد النقلين** جارياً **على وفق القياس،** وقلنُ **الآخر على خلافه.**

وذلك كأن يستدل الكوفيّ على إعمال «أنْ» [١٨٥ج] بفتح الهمزة وتخفيف النون(٨)، **مع الحذف** في غير المواضع المعروف عملُها فيها، وهي كذلك(٩) **بلا**

---

(١) وهو في مجالس ثعلب ١:١٢٧، والإنصاف ٢:٥٨٨: رقم: ٣٨٢، و٤٧١ ط جودة مبروك، وشرح التسهيل ٤:١٨، وشرح الكافية الشافية ١:١١٠، و٢:٨٢٠، والإغراب ٦٦، ولسان العرب مادة (كمي) و(كيا).

(٢) في لمع الأدلة: المعترض. ومثلها نظائرها. ينظر رأي سيبويه في (كما) الكتاب ٣:١١٦.

(٣) في أ و ب و ج: وما.

(٤) العبارة في د: فيقول له البصري ما عدا المبرد فإنهم منعوا مجيء «كما» بمعنى «كيما» والنصب بعد «كما».

(٥) «إن الرواة» ليست في أ و ب و ج.

(٦) بغية الوعاة ٢:٢٩٦. والعبارة في د: وفي بغية الوعاة بحذف الميم وفتح أوائله.

(٧) عند فجال وفي لمع الأدلة: المتن.

(٨) الضبط ليس في د.

(٩) «وهي كذلك» ليس في د.

عوضٍ ، بقول الشاعر –هو«طرَفَة بن العبد» من قصيدته المشهورة[1]–: [من الطويل]

ألا: بتخفيف اللام، أداة استفتاحٍ أيّ هذا الزاجري: «ها»: للتنبيه. و «ذا»: نعت «أي». و «الزاجري» نعت «ذا». وجعله «العيني»[2] بدلاً منه أحضرَ: على رواية النصب بـ«أن» مضمرةً[3]. الوغى أي: الحرب. وتتمته:

.... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي[4]

فيقول[5] البصريّ المانع من نصبها حينئذٍ ، معترضاً دليل الكوفيّ : قد ورد[6] «أحضرُ» بالرفع أيضاً ، كما روي بالنصب، وهو أي: الرفع، وفق[7] موافقٌ القياس؛ لأنّها من عوامل [١٧٩ب] الفعل، وهي ضعيفةٌ ، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير عوضٍ .

وقد بطل عملها في قوله تعالى: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ ﴾[8] مع أنّ التقدير: «أن أعبد».

ويدل على ضعفها أنّ من العرب من لا يُعملها مظهرةً ، ويرفع ما بعدها تشبيهاً لها بـ«ما» المصدرية، كما تقدّم[9].

---

(١) ما بين معترضتين ليس في د.

(٢) المقاصد النحوية ٣:٣٦٧ .

(٣) «وجعله العيني بدلاً منه على رواية النصب بأن مضمرة» ليس في د.

(٤) البيت من معلّقته. وروي: «اللائمي» مكان «الزاجري». والوغى: الحرب. يقول: يا من يلومني على حضور الحرب واللذات، هل تخلّدني إن كففت عنها؟ وهو في ديوانه ٣٢، والكتاب ٣:٩٩، والمقتضب ٢:٨٣، والأصول في النحو ٢:١٦٢، والإنصاف ٢:٥٦٠، رقم: ٣٦٨، وشرح المفصل ٢:٧، و٤:٢٨، ومغني اللبيب ٥٠٢، رقم: ٥٠٢، و(حذف أن الناصبة) ٨٤٠، رقم: ١٠٨٨، والمقاصد النحوية ٣:٣٦٦، رقم: ١٠٨٦، والتصريح ٢:٣٩١، رقم: ٨٣٦، وهمع الهوامع ٤:١٤٢، رقم: ١٠٤٠، والخزانة ١:١١٩، رقم: ١٠، وشرح أبيات المغني ٦:١٨١، رقم: ٦١٥، وشرح شواهد ابن عقيل ٢٣٧. والبيت بتمامه في لمع الأدلة، وقد ذكر السيوطي منه موطن الشاهد.

(٥) زاد عند فجال: له.

(٦) عند فجال: روي.

(٧) عند فجال وفي لمع الأدلة: على وفق.

(٨) الزمر ٣٩: ٦٤.

(٩) ينظر الإحالة (١٦ أ). وقوله: «كما تقدّم» ليس في د.

وجاء عن «ابن محيصن»: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾(١) برفع «يتم».

فكان الأخذ به أي: بالرفع، **أولى** لموافقته لما ذُكر، **وبيان كون النصب** حينئذٍ **خلافَ**(٢) **القياس لأنّه لا شيء من الحروف يعمل مضمراً بلا عوضٍ**(٣)، فكان الرفع أوفق بالقاعدة(٤).

---

(١) البقرة ٢: ٢٣٣ وقد اختُلف في نسبة هذه القراءة. فنسبها ابن هشام في مغني اللبيب (٤٦، ٧١٧) و(١٨٣:١، ٩٧:٦) ط الخطيب وأوضح المسالك (١٥٦:٤) إلى ابن محيصن. ينظر: التصريح ٣٦٢:٢. والذي في إتحاف فضلاء البشر (٤٠:٢) أنّ ابن محيصن قرأ: «لمن أراد أن تتمَّ الرضاعةُ». ونسب قراءة رفع المضارع بعد «أن» ابن الأنباري في الإنصاف (٥٦٣:٢) وابن يعيش في شرح المفصل (١٤٣:٨) والرضي في شرح الكافية (٣٥:٤) إلى مجاهد. وقال أبو حيان في البحر المحيط (٢٢٣:٢): ونسبها النحويون إلى مجاهد. وفي الدر المصون (٤٦١:٢): ويروى عن ابن عباس. وذكرها الزمخشري في الكشاف (٣٠٧:١)، وابن مالك في شرح التسهيل (١١:٤)، وشرح الكافية الشافية (١٥٢٧:٣) والمرادي في الجنى الداني ٢٢٠ دون نسبة. وينظر: معجم القراءات ٣٢١:١.

(٢) عند فجال: على خلاف.

(٣) أنّه لا شيء من الحروف يعمل مضمراً بلا عوضٍ «ليست في لمع الأدلة، وإنّما أخذها من كلام الأنباري في الإنصاف ٥٩٢:٢.

(٤) مكان قوله: «فكان الرفع أوفق بالقاعدة» في د: حتى «إنَّ» المشدّدة، فالمخففة المحمولة عليها أولى بالمنع حينئذ.

قال «ابن جني» في «الخصائص»(١): اللغات العربية على اختلافها وتخالفها كلّها حجةٌ: يحتج بكلٍّ منها، ألا ترى أنّ لغة أهل الحجاز في إعمال «ما» -وبه جاء التنزيل(٢)- ولغةَ تميمٍ في تركه أي: الإعمال، كلٌّ منهما يقبله(٣) القياس، فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها: لأنّها أي: المردودةَ بالأخرى، [١٧٦أ] ليست أحقَّ بذلك الردِّ من اللغة الأخرى، لكن غاية ما أي: الذي، لك في ذلك المختلف فيه، أن تتخير إحداهما لعدم إمكان الأخذ بهما معاً في آنٍ واحد، فتقويها(٤) على أختها، وتعتقد(٥) بعد التقوية أنّ أقوى القياسين المذكورين لها أقبلُ لها، وأشدّ أُنساً: ملابسةً، بها: بتلك اللغة، فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى [١٣٦د] فلا: تقدّم فهو تكرار.

ألا ترى إلى(٦) قوله(٧) ρ «نزل القرآن بسبع لغات(٨) كلُّها شافٍ كافٍ»(٩) فما ألغى واحداً منها.

---

(١) الخصائص (باب اختلاف اللغات وكلها حجة) ٢:١٠، والمزهر ١:٢٥٧. وقدّم كلام ابن جني هذا في المقدمات «تنبيهان الثاني» (٢٣أ) وفي كتاب السماع الفرع الرابع مختصراً.

(٢) في قوله تعالى: «ما هذا بشراً» يوسف ٢٣: ٣١، وقوله: «ما هنّ أمّهاتكم» المجادلة ٥٨: ٢. على أنّ الأصمعي زعم أنّ «ما» لم تقع في الشعر إلا بلغة تميم. واستدرك عليه بعض النحاة ثلاثة أبيات. ينظر: الدر المصون ١:١٢٣، والأشباه والنظائر ٢:١٤٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول ٣:١١٣.

(٣) كذا في د وهو موافق لما في المقدمات وكتاب السماع والمزهر. وفي أ و ب و ج: يفعله. وعند فجال وفي الخصائص: يقبلها. ينظر فهرس المسائل النحوية.

(٤) كذا وردت في المقدمات وهو الموافق للمصادر. وفي أ و ب و ج: فتقوى.

(٥) في أ و ب و ج: وتعتضد. وفي د: يتخير ...فيقويها... ويعتقد.

(٦) سقطت من أ و ب و ج.

(٧) عند فجال والمزهر: إلى قوله. وفي الخصائص: إلى قول النبي.

(٨) سقطت من أ و ب و ج.

(٩) سبق تخريجه.

هذا الحكم الذي ذكرناه **إن كانت اللغتان في القياس سواءً أو متقاربين**(١) فيه، وإلاّ قُدِّم ما قياسه أقوى على مقابله.

فإن قلّت إحداهما أي: اللغتين، استعمالاً **جداً و كثرت الأخرى** منهما **جداً**، **أخذت بأوسعهما**(٢): أكثرهما **رواية** لبعد الغلط في الحفظ عن الكثير عادةً، وكأنّ سعتها يدل على(٣) جودة حفظ صاحبها، **وأقربهما**(٤) **قياساً** -و «روايةً» و «قياساً» تمييزان- **ألا ترى أنّك لا**(٥) **تقول** كثيراً: **«المال لِك»** بكسر اللام(٦)، **ولا: «مررت بِكَ» قياساً على قول «قُضاعة»** -بضم القاف وتخفيف الضاد المعجمة، أبو قبيلةٍ كما تقدّم [١٨٦ج] عن «القاموس»(٧)-: **«المال لهِ»**(٨) بكسر الهاء؛ لقلّته وبعدِه عن القياس، **وأنّه لا يقال: «أكرمتُكَشْ»**(٩) بإلحاق الشين المعجمة لكاف الخطاب، **قياساً على قول من** ألحقها بالكاف المجرورة، و**قال**(١٠): **«مررتُ بكَش»** بل يوقف كلٌّ مما ورد في لغةٍ خارجاً عن القياس على المسموع ولا يُتجاوز عنه لغيره.

فالواجب في مثل ذلك(١١) الوارد(١٢) عن بعضهم فيه استعمالُ(١٣) ما هو

---

(١) عند فجال والمزهر: متقاربتين.
(٢) كذا في الخصائص والمزهر، وعند فجال: أوسعها.
(٣) سقطت من أ و ب و ج.
(٤) عند فجال وفي الخصائص والمزهر: وأقواها. وهي في المقدمات كما عند فجال.
(٥) سقطت من أ و ب و ج.
(٦) «بكسر اللام» ليست في د.
(٧) القاموس المحيط، مادة (قضع). ومكان قوله: «كما تقدّم عن القاموس» في د: قال [لعلها: قاله] ابن عبد البر في كتاب الأنساب.
(٨) زاد في الخصائص: ومررت بِهَ.
(٩) العبارة في د: المال له ألا ترى أنه لا يقال ويتكش.
(١٠) في ب: فقال.
(١١) الخصائص ٢:١٢.
(١٢) في ج: والوارد.
(١٣) فاعل «الوارد».

أضعف وأقلّ عن آخرين، استعمالُ (١) ما هو أقوى في القياس، وأوسع وأشيعُ : أكثر شيوعاً في الاستعمال(٢)؛ سلوكاً للأقوى وأخذاً بالأولى.

ومع ذلك أي: عدمِ سلوك الأولى(٣)، لو استعمله إنسانٌ لم يكن مخطئاً لكلام العرب بجملتها؛ لمجيئه على لغة بعضٍ منهم، فإنّ الناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئٍ؛ للاعتداد بكلّ لغاتهم كما عرفتَ. لكنّه(٤) مخطئٌ [١٨٠ب] لأجود اللغتين الجائزة للقوّة وسعة المجال، والحكم عليه بالخطأ لما ذكر عند الاختيار. فإن احتاج لذلك العدول عن الجادة للقليل في شعرٍ أو سجْعٍ، ولو للتناسب، فإنّه في العدول لذلك غير ملومٍ لدعاية الحاجة لذلك كما تقدّم في «الرخصة»(٥)-ولا منكَرٌ عليه؛ لأنّه مكره على ذلك، ورُفع الحرج عن المكره(٦). انتهى.

[و](٧) في «شرح التسهيل» لأبي حيّان»: كلّ ما كان لغةً لقبيلةٍ من العرب قِيس عليه.

ونقله كذلك في «المزهر»(٨) وسكت عليه. لكن في حاشية المصنف لـ«المغني» عن

(١) خبر «الواجب».

(٢) العبارة في أ و ب و ج: استعمالُ ما هو أقوى وأوسع: استعمال ما هو أقوى في القياس، وأشيعُ: أكثر شيوعاً في الاستعمال. وفي د: استعمالُ ما هو أقوى في القياس وأوسع في الاستعمال. ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٣) كذا في د. وفي أ و ب و ج: الأول. وزاد في د: الأضيق.

(٤) زاد في د: حينئذ.

(٥) المسألة السابعة من المقدّمات. ومكان قوله: «لدعاية الحاجة لذلك» في د: لأن الضرورات تبيح المحظورات.

(٦) هذه من القواعد الفقهية. ينظر الإحالة إلى قاعدة الضرورات تبيح المحظورات (٣٥ أ).

(٧) الزيادة من فجال. وقول أبي حيان وما بعده إلى آخر المسألة سقط من د.

(٨) المزهر ١:٢٥٨.

«ابن جني»(١)؛ إنّ إبدال اللام ميماً (٢) لا يقاس عليها لقلّتها. انتهى.

فاقتضى كلامه فيها التفصيل بين قلّة تلك اللغة –قال: [فلا يقاس] عليها(٣)– وكثرتها، فيقاس عليها.

(١) قال ابن جني في سرّ صناعة الإعراب ١: ٤٢٣: وأمّا إبدالها من اللام، فيروى أن النمر بن تولب حكى، قال: سمعتُ رسول الله يقول: ليس من امبر امصيام في امسفر. يريد: ليس من البر الصيام في السفر. فأبدل اللام المعرفة ميماً. ويقال: إنّ النمر لم يروِ عن النبي غير هذا الحديث. إلاّ أنّه شاذّ لا يسوغ القياس عليه.

(٢) كذا في الفيض ١٠٩٩، وفي أ وج: بين. وفي ب غير واضحة وفوقها إشارة خطأ. قال في الفيض: إن إبدال اللام ميماً لا يقاس عليه لقلّته.

(٣) كذا في الفيض ٢: ١٠٩٩ والزيادة منه. وفي أ و ب و ج: علمها.

المسألة **الثالثة**

إذا تعارض على المتكلم **ارتكاب شاذٍّ ولغة ضعيفة**، فإن تركَ الشاذَّ وقَعَ في الضعيفة، أو تركها وقع في الشاذّ، [١٧٧أ] لا محيد له عن أحدهما، **فارتكابُ** اللغة **الضعيفة أولى من** ارتكاب **الشاذ** المردود؛ لورودها عن بعضهم، ولا كذلك الشاذ المذكور. **ذكره «ابن عصفور»**.

أمّا الشاذّ الموافق للاستعمال دونَ القياس، كـ«استحوذ» بالعكس، فظاهرٌ أنّه يُقدَّم على اللغة الضعيفة؛ لوروده في فصيح الكلام.

المسألة **الرابعة**

قال «ابن الأنباري»(١): **إذا تعارض قياسان** بأن ناسب هذا الفرعُ كلاً من الأصلين، ووجد في كلٍّ منهما علّةٌ جامعةٌ، **يأخذ**(٢) **بأرجحهما** لأرجحيته، **وهو** أي: أرجحهما، **موافق دليلاً آخر من نقلٍ**: نصٍّ بمعناه، **أو قياسٍ** آخر يُقاربه في العلّة والحمل لأجلها.

فأمّا الموافقة للنقل فكما تقدّم عن البصري في ردّ كلام الكوفي، في عمل «أن» مضمرةً من غير عوضٍ.

وأمّا الأرجحية **الموافقة للقياس فكأن**(٣) **يقول الكوفيُّ**(٤): **إنّ «إنّ»** المشددة النون المكسورة الهمزة وأخواتها **تعمل في الاسم النصب لشبَهِ الفعل**: [٨٧/ج] مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، أي: لشبهها له؛ فهي ضعيفةٌ في العمل، منحطةٌ عن الفعل؛ لأنّ ذلك شأنُ الفرع أبداً(٥)، فوجب نزولها عنه في العمل؛ إذ لو عملت في الخبر الرفعَ لأدّى إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، فوجب بقاء الخبر على رفعه قبلُ. كما قال المصنّف عنهم: **ولا تعمل في الخبرِ**(٦) **الرفعَ بل الرفعُ**: أظهر إيضاحاً، وليعلق به قوله «**فيه**»؛ لمنع عمل المصدر مضمراً ولو في الظرف(٧).

(١) لمع الأدلة (الفصل الثامن والعشرون في معارضة القياس بالنقل) ١٣٨. وينظر: الإغراب (الفصل الثاني عشر في ترجيح الأدلة) ٦٧. ولم يمثّل بالمسألة التي مثّل بها في لمع الأدلة.

(٢) عند فجال: أخذ. وفي د: نأخذ.

(٣) في أ و ب و ج: كأن.

(٤) «يقول الكوفيُّ» في لمع الأدلة: «يستدلّ» دون «الكوفي». وينظر مسألة رافع الخبر بعد «إنّ» وأخواتها: معاني القرآن للفراء ١:٣١٠، ومعاني القرآن للزجاج ٢:١٩٢، والإنصاف (المسألة: ٢٢) ١:١٧٦، و(المسألة: ٢٣) ١٥٣ ط جودة مبروك، وأسرار العربية ١٤٥، واللباب ١:٢١٠، والتذييل والتكميل ٥:٦، والتصريح ١:٢٩٣، وهمع الهوامع ٢:١٥٥.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر (الفرع أحطّ رتبة من الأصل) ١:٥٤٩.

(٦) في أ و ب و ج: العمد أي: الخبر. فلعلها: العمدة، أو هي جمع «العمدة».

(٧) خلافاً للكوفيين. ينظر: التصريح ٢:٥، وهمع الهوامع ٥:٦٥.

بما كان يرتفع به الخبر **قبل دخولها** إبقاءً لما كان على ما كان، فقاس(٨) الكوفيُّ حال الخبر بعد دخول «إنّ» عليها قبل دخوله، بجامع وصف الخبر به.

فيقول البصريّ (٩): **هذا** قياسٌ **فاسدٌ**؛ وذلك **لأنّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلاّ ويعمل الرفع**، فيندرج «إنّ» وأخواتها في ذلك(١٠) الأمر العام للعامل، وتنتفي مساواة الفرع للأصل بوجوب تقديم المنصوب هنا، إلاّ لعارضٍ، على المرفوع [١٣٧د] فرقاً بين الفعل وما حمل عليه.

فما ذهبت أيّها الكوفيُّ – **إليه يؤدي**: يفضي، **إلى ترك القياس** الذي هو وجوب رفع(١١) عامل النصب في الاسم للخبر، **و**يفضي إلى **مخالفة** [١٨١ب] **الأصول**، إلى أنّ ما ينصب(١٢) الاسمَ من العوامل لم يعمل الرفع فيها(١٣)؛ **لغير فائدة**، ورفعُ الخبر بغير عاملٍ؛ لأنّه إنّما كان رافعه قبل دخول «إنّ» المبتدأُ المرفوعُ هو بالخبر على قولٍ، فهما يترافعان، وقد زال ذلك بدخول هذه الأحرف، فالقول ببقاء رفعه السابق يؤدي لرفع الخبر بغير(١٤) العامل، وذلك محالٌ صناعةً، مخالفٌ للأصول. **وذلك** أي: الدخول في مخالفة الأصول عبثٌ **لا يجوز** عند العقلاء(١٥). قال «ابن الأنباري»(١٦): فوجب أن تعمل في الخبر الرفع(١٧)؛ كما عملت في الاسم النصب على ما بيّناه.

---

(٨) في د: فقياس.

(٩) في «فيقول البصريّ» في لمع الأدلة: فيقول له المعترض. ينظر رأي سيبويه في الكتاب ٢:١٣١، والمبرّد في المقتضب ٤:١٠٩، ودليل البصريين في العلل ١١٠.

(١٠) العبارة في د: فقياس إنّ وأخواتها على ذلك.

(١١) سقطت من أ و ب و ج.

(١٢) كذا في الفيض ٢:١١٠٣، وفي أ و ب و ج: منعت.

(١٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: منها.

(١٤) في د: مع.

(١٥) في د: وذلك أي الدخول في الأمر عبثاً لا يجوز عند العقلاء لأنه عبث.

(١٦) الإنصاف ١:١٨٥.

(١٧) كذا في د والإنصاف، وفي أ و ب و ج: المرفوع.

قال «ابن جني» **في «الخصائص»**(١): **إذا تعارض القياس والسماع،** بأن اقتضى كلٌّ خلافَ مقتضى الآخر، [١٧٨أ]**نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه** عنهم؛ لأنّه نصٌّ وأصلٌ، **ولم تقسه في غيره** غير ما مرّ من النص؛ لاقتضاء القياس(٢) المنعَ من ذلك وأجزنا الوارد(٣) فيها لوروده، واقتصرنا عليه دونَ قياس ما وراءه عليه؛ لمخالفته القياس.

وذلك **نحو:** ﴿ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾(٤) لا حاجةَ إلى ذكر الظرف الظرف والفاعل في التمثيل، والمثال «استحوذ» فهذا النص يقتضي إبقاءَ الواو فيه على حالها، وقياس(٥) بابه يقتضي انقلابَها ألفاً، كما قال: **فهذا** أي: بقاؤها بحالها، **ليس بقياسٍ؛** لأنّه تحركت الواو أصالةً، وانفتح ما قبلها بعد نقل الفتحة للفاء(٦)، كما قال: **لكنّه** أي: «استحوذ»، **لا بدّ من قبوله** لوروده، **لأنّك**(٧) -أيها المتكلم- **إنّما تنطق بلغتهم،** وهذا منها، **وتحتذي:** تتبع، **في جميع ذلك** المتكلَّمِ به **أمثلَتهم،** فوجب النطق بما جاء كما جاء. **ثم إنّك من بعد** النطقِ به كذلك(٨)، **لا تقس**(٩) **عليه غيره؛**

(١) الخصائص (باب في تعارض السماع والقياس) ١:١١٧. وأصل هذا الكلام لأبي علي الفارسي في المسائل الحلبيات ٢٢٦ وقريب من كلام ابن جني هنا ما ذكره في الشاذ سماعاً، والمطرد قياساً. ينظر: الفرع الأول من كتاب السماع (٦٦ أ)، والمسألة الثانية من الفصل الأول في كتاب القياس (١٠٩ أ). وينظر: المنصف ١:٢٧٨، وخزانة الأدب ٨:٤٢١.

(٢) في د: النص.

(٣) كذا في د والفيض٢:١١٠٤، وفي أ و ب و ج: أجر بالوارد.

(٤) المجادلة ٥٨: ١٩. ينظر فهرس المسائل النحوية والصرفية.

(٥) كذا في د، في أ وج: يقاس. وفي ب: ومقياس.

(٦) أي: فاء الفعل. وفي ب: ألفاً. وفي الفيض ٢:١١٠٤: للحاء. أي: في «استحوذ». وفي د بعدها مكان «كما قال»: حالا.

(٧) في أ و ج: فإنّك. وفي ب: كأنك.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: لذلك. والعبارة في د: من بعد ذلك النطق به كذلك.

(٩) عند فجال وفي الخصائص: لا تقيس.

غيـره؛لأنّ القيـاس [١٨٨ج] يقتضـي خلافـه، **فـلا تقـل**(١) **فـي «اسـتقام»: «استقوم»، ولا في «استباع»: «استبيع»**،بل جـِ ئْ بذلك على القياس بالقلب لكلّ من الواو والياء ألفاً، واقتصرْ في بقاء ذلك بحاله على الوارد عنهم المسموعِ منهم، فأعملتَ حينئذٍ النصَ والقياسَ. والله أعلم.

(١) عند فجال: فلا تقول. وفي الخصائص: ألا تراك لا تقول.

قال «ابن جني» في «الخصائص»(١): إذا تعارض قوّة القياس وقوّة علّته، وكثرةُ الاستعمال مع ضعف علّته بالنظر لقائله، قُدّم -بالبناء للمفعول. وحذف الفاعل لعدم تعلّق الغرض بعينه- قدَّمَ المتكلّمُ حينئذٍ ما(٢) كثُر استعماله، وإن ضعف قياسه على مقابله، ولذلك أي: لتقديم ما ذُكر، قُدّمت اللغة الحجازية في إعمال «ما» عملَ «ليس» لكثرته(٣)، على التميمية في إهمالها مع قوّة قياسه كما عرفتَ (٤)-لأنّ الأوّل(٥) -وهو الإعمال- أكثر استعمالاً وتداولاً. ولذا بها لا غيرُ نزل(٦) القرآن(٧)، وإن كانت التميمة أقوى قياسًا كما علمتَ. فمتى رابك في الحجازية ريبٌ: شكٌّ، من تقديمٍ لخبرها على اسمها، أو معمول الخبر وهو غير ظرفٍ على الاسم، أو تأخيرٍ(٨) لاسمها عن خبرها، أو نقضِ النفي بـ«إلاّ» فزعتَ -بالفاء والزاي والمهملة- أي: رجعتَ، إذ ذاك أي: حينئذٍ، إلى اللغة التميمية من إهمالها؛ لأنّه القياس فيه، ولا معارضَ له لفقد شرط المعارضة(٩).

---

(١) الخصائص ١٢٤:١. وهو من الباب الذي نقل منه المسألة السابقة. وعبارته: وإن شذّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله.

(٢) «حينئذٍ ما» سقطت من أ و ب و ج.

(٣) في د: بغلبته. وزاد فيها: وإن كان قياس لاشتراك فيهما بين الاسم والفعل يوهي قياسها على «ليس».

(٤) مكان الاعتراض في د: إذ أصل ما لا يختص بقبيل ألاّ يعمل.

(٥) عند فجال: الأولى.

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وكذا بها لا غير نزل. وعند فجال: ولذا نزل بها. وفي الخصائص: ألا ترى أن القرآن نزل بها.

(٧) تنظر الإحالة في المسألة الثانية إلى الآيتين. وينظر فهرس المسائل النحوية.

(٨) في أ و ب و ج: بناخبر. وهو تصحيف عن: بتأخير.

(٩) العبارة في د: لأنّه القياس فيه وهي إهمالها.

المسألة **السابعة**

[١٨٢ب]

في معارضة مجردة الاحتمال للأصل باحتماله [له][1] لمقتضٍ خلافه،

ومعارضة مجرد الاحتمال لـ**«الظاهر»** من غير وجود المعارض لكلٍّ في الخارج(٢).

قال «ابن جني» **في «الخصائص»**(٣) **باب**ٌ: بالتنكير مبتدأٌ؛ أبتدئ به لكونه في مقام التقسيم. أو خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: هذا بابٌ. والظرف خبرٌ بعد خبرٍ، أو صفة «باب» أو حالٌ حُذف عاملها وصاحبها، أي: أعيّنه.

في الشيء يرد عن العرب **فيوجب له القياس حكماً** بسبب ظاهر علّة القياس، **ويجوز** عقلاً **أن يأتي السماع بضدّه**(٤): بضدّ ذلك القياس، **أيقطع**: بالتحتية بالبناء للفاعل(٥) أي: الواقفُ [١٧٩أ] عليه. وبالنون(٦) كذلك، أي: نحن، وبالتحتية بالبناء للمفعول، نائبُه(٧): **بظاهره** ولا نظرَ لمجرد الاحتمال لأنّ [الأصل العدم وإلا لما تمّ الاستدلال](٨) **أم يُتوقف**(٩) في ذلك الظاهر(١٠) **إلى أن يرد السماع عليه احتماله**(١١) فيصير الحكم موقوفاً فيه إلى وروده ؟](١٢) [١٣٨د]

ولم يرجّح من الاحتمالين شيئاً، إلاّ أن تقديمه للقطع لفظاً يُومئ لتقديمه له عملاً.

---

(١) زيادة من الفيض ٢:١١٠٨.

(٢) العبارة في د: للأصل وباحتماله كونه مزيداً معارضة مجردة للظاهر لظهور دليله.

(٣) الخصائص ٣:٦٦.

(٤) سقطت من أ و ب و ج.

(٥) كذا في الخصائص.

(٦) كذا عند فجال.

(٧) العبارة في د: أيقطع بالبناء للفاعل أي الواقف عليه وبالبناء للمفعول.

(٨) الزيادة من الفيض ٢:١١٠٩. ومكانها في د: ولا يلايم الاستدلال.

(٩) كذا في الخصائص، وعند فجال: نتوقف.

(١٠) في الخصائص: يتوقف.

(١١) عند فجال وفي الخصائص: بجليّة حاله. قال ابن الطيب: وفي نسخة «عليه احتماله» بدل «بجليّة حاله» وإخالها تحريفاً وإن كانت ربما يتكلّف لها. والله أعلم.

(١٢) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج، وبقي من السقط فيها «فيه» و «وروده».

قال «ابن جني»: **وذلك نحو «عنبر»**(١)، **فالمذهب** المنصوص **أن يُحكم**(٢) **في نونه بأنّها أصلٌ**(٣)**؛ لوقوعها موقعَ الأصل** -وهو العين في «فَعْلَل» كـ«جعفر»- **مع تجويزنا** عقلاً **أن يرد دليلٌ** يدلّ **على زيادتها، كما ورد في** قولهم: **«عَنْسَل»**(٤) بوزن «جعفر»(٥) -والعين والسين مهملتان- **من** شيءٍ أو الذي، **قطعنا به**: حصل لنا القطع بسببه، **على**(٦) **زيادة نونه**، وهو اشتقاقه من: عسل الذئب: أسرع. فحُكم بأنّ وزنه «فَنْعَل» مع عدمه في أبنيتهم لدلالة الاشتقاق عليه.

وقيل(٧): إنّه من «العَنْس»، الناقة الصلبة، فنونه [١٨٩ج] أصليةٌ، ولامه زائدةٌ.

وما ذكره المصنّف رأي سيبويه وغيره، وهو الأصح؛ لأنّ زيادة النون أكثر من زيادة اللام آخراً، كما في «عُنْصَل» للبصل البري؛ لاجتماعهن قولهم: رجلٌ أعصلُ(٨): معوجُّ الساق. وله نظائرُ.

وكذلك: كالرجوع فيما ذُكر عن الأصل للاحتمال(٩) لغيره لدليله **ألف «آءَةٍ»**(١٠)، **حملها «الخليل** بن أحمد» **على أنّها** [**منقلبةٌ عن واوٍ، حملاً**

(١) تنظر الإحالة (١٧٢ أ).

(٢) كذا في س والخصائص، وعند فجال: نحكم.

(٣) في أ و ب و ج: أنها.

(٤) ومثله «عَبْسَل» من العبوس، والقياس أن تكون النون أصلاً إلاّ أنّا حكمنا بزيادتها للاشتقاق. ينظر: الكتاب ٤:٢٣٦، ٢٦٩، والمقتضب ١:٣٥٤، والأصول في النحو ٣:٣٣٨، وسرّ صناعة الإعراب ١:٣٢٤، والخصائص ٢:٤٨، واللباب ٢:٢٦٠، ٢٦٢، وشرح الملوكي ١٢٠، ١٦٧، وسفر السعادة ١:٣٨٧، والممتع ١:٨٢، ٢٦٨، وشرح الشافية ٢:٣٣٣، ٣٧٨، ولسان العرب وتاج العروس مادة (عسل).

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فيعلها: فَنْعَل.

(٦) «شيء أو... بسببه على» سقط من د.

(٧) وهو قول محمد بن حبيب، المتوفى سنة ٢٤٥هـ. مترجم في بغية الوعاة ١:٧٤، رقم: ١٢٦. ينظر قوله في سرّ صناعة الإعراب ١:٣٢٤، والخصائص ٢:٤٩، والممتع ١:٢١٥، ولسان العرب وتاج العروس مادة (عسل).

(٨) في د: عصل.

(٩) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(١٠) الآءة: نوع من الشجر. ينظر: الكتاب ٤:٣٧٤، ٣٩٩، وسرّ صناعة الإعراب ١:٦٩، والخصائص ١:٢٥٣، والمنصف ٢:٢٠٠، واللباب ٢:١٦٥، والممتع ٢:٥٠٨، وشرح الشافية ١:٢٠٩، و٣:٢٠٩، ولسان العرب وتاج العروس مادة (أوأ).

على الأكثر. ولسنا ندفع مع ذلك حمله على الأكثر أن يرد شيء من السماع لمادة أو كلمة يقطع[1] معه بكونها[2] منقلبة عن ياء؛ لأن[3] الاشتقاق يبين أصول المواد. فهذا ما يتعلق بمعارضة احتمال زيادة الحرف لأصالته.

وقال «ابن جني» في موضع آخر من «الخصائص»[4]: باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن عقلاً أن يكون المراد غيره: إعرابه كإعراب سابقه، فلا تغفل – غير ذلك الظاهر، فيحمل على الظاهر حتى يرد ما يبين خلاف ذلك الظاهر، فيرجع حينئذ للدليل.

إذا شاهدت أيها الصالح للخطاب – ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدت من حاله؛ لأن ظاهر الأصل عدم المعارضة، وإن أمكن عقلاً أن يكون الأمر في باطنه: في نفس الأمر[5]، بخلافه: بخلاف ذلك الظاهر؛ ولذلك حمل «سيبويه» «سيداً» بكسر فسكون – على أنه مما عينه ياء[6]؛ لأن ظاهر حاله أخذه من «السيادة»[7]، وإن احتمل كونه من «السؤدد»، فقال في تحقيره أي: تصغيره: «سييد» عملاً بظاهره المذكور، مع توجه احتمال كونه «فعلاً» بكسر فسكون مما عينه واو، فقلبت ياء لسكونها إثر كسرة، كياء «ريح» و«ديمة»[8].

---

(١) كذا في الخصائص، وعند فجال: نقطع.

(٢) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(٣) في شرح الشافية ١:٢٠٩: والأخفش يحملها على الياء لخفتها، فيقول [أي في تصغير «آءة»]: أييأة.

(٤) الخصائص ١:٢٥١.

(٥) مكان «في نفس الأمر» في د: خلاف الظاهر.

(٦) ينظر: الكتاب ٣:٤٨١، والأصول في النحو ٣:٣٧، والخصائص ٣:٦٧، ولسان العرب مادة (سيد)، وتاج العروس مادة (سود).

(٧) السيادة من ساد يسود. فأصلها واوي.

(٨) في الخصائص: وديمة. قال ابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم (مادة سيد) ٨:٦١٧: السِّيد: الذئب. وفي لغة هذيل: الأسد. حمله سيبويه على أن عينه ياء، فقال في تحقيره: سُيَيْد كذُيَيْل، وذلك أن عين الفعل لا ينكر أن تكون ياء، وقد وجدت في «سيدياء» فهي على ظهر أمرها إلى أن يرد ما يستنزل عن بادئ حالها. فإذا قلت: فإنا لا نعرف في الكلام تركيب «س د ى» [كذا. وفي لسان العرب س ي د]، فلما لم نجد ذلك حملت الكلمة على ما

وجرى على ذلك الاحتمال في «القاموس»، فقال في مادة (سود): والسِّيْد» بالكسر الأسد كـ«السيدانة».

ولم يذكر في «القاموس» مادة السين والياء [١٨٣ب] والدال(١). وإنّما جُمِع «عِيدٌ» على «أعيادٍ»، دون «أعوادٍ»؛ دفعاً لتوهّم أنّ واحده «العود» الذي يُتطيّب به.

وجمع بعضهم «ريحاً» على «أرياحٍ» على لفظ الواحد، وتبعاً لجمعه على «رياحٍ» وإن لم توجد علّة القلب فيه(٢).

في الكلام مثله، وهو مما عينه من هذا اللفظ واوٌ، وهو السواد، والسود، ونحو ذلك. قيل: هذا يدلّ على قوة الظاهر عندهم، وأنّه إذا كان مما تحتمله القسمة، وتنتظمه القضيّة حكم به، وصار أصلاً على بابه. فإن قلت: «سِيداً» مما يمكن أن يكون من باب «ريح» و«ديمة» يدّعى فيه أنّه لا يؤمن أن يكون من الواو، وأمّا الظاهر فهو ما تراه. ولسنا ندع حاضراً الحكم بذلك [illegible] إنّما يحكم بذلك مع عدم وجود الظاهر. فأمّا والظاهر معك فلا معدل عنه بذا. لكن لعمري إن لم يكن معك ظاهر، احتجت إلى التعديل والحكم بالأليق، والحكم على الأكثر، وذلك إن كانت العين ألفاً مجهولة، فحينئذٍ ما يحتاج إلى تعديل الأمر، فيحمل على الأكثر.

(١) ما بعده من الشرح ليس في د. قال ابن الطيب ٢:١١١٢: وكون «السِّيْد» واوياً هو الذي عليه أكثر أهل الاشتقاق. بل زعم بعضٌ أنّه لا وجود لمادة «سيد» بالتحتية بين المهملتين أصلاً. والله أعلم.

(٢) سبق ذكر هذه المسألة في المسألة الرابعة من الفصل الأول من كتاب القياس (١١١ أ).

المسألة **الثامنة**

في تعارض الأصل المبني عليه جزئيات الباب

والغالب في ذلك النوع

إذا تعارض أصل وغالب(١) **في مسألة** نحوية **جرى قولان،** كتعارضهما عند الفقهاء، ففيه قولان. وهي عندهم من القواعد لجزئيات كثيرة مختلفة الترجيح(٢). **والأصح أنه يعمل**(٣) [١٨٠أ] **بالأصل كما في الفقه،** أي: غالباً. كالحكم بطهارة ما غلبت نجاسته، وإلا فقد حكم بالغالب(٤).

ومن أمثلته في النحو ما ذكره صاحب «الإفصاح»: بكسر الهمزة وسكون الفاء، بعدها صاد فحاء مهملتان، بينهما ألف. وهو «الخضراوي» كما تقدم.

إذا وجد «فُعَل» بضم ففتح(٥) **العَلَم:** صفة «فُعَل»؛ لأنه أريد به لفظه، فصار اسماً، بل علماً لذاته.

ولم يُعلم –بالبناء للفاعل أو المفعول– **أصرفوه** أي: العرب، **كما هو الأصل** أي: الاشتقاق، **أم لا**(٦) بل منعوه، كما هو الغالب فيه **ولم يُعلم له اشتقاق، ولا قام عليه دليل** يُعلم بأصله، **ففيه مذهبان**(٧):

مذهب «سيبويه»(١) **صرفه؛** عملاً بالأصل [١٩٠ج] في الأسماء، **حتى يثبت**

---

(١) سقطت من أ و ب و ج.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر للسبكي ١:١٣، والبحر المحيط للزركشي ٦:١١٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٦٤.

(٣) «أنه يعمل» عند فجال: العمل.

(٤) في د: وإلا فقد تحكم بالظاهر. وزاد فيها: كهو بنجاسة قلتين فيه نجاسة عينية، فلم يغيره، ثم عبر به [لعلها: غيرته] فحكم بالظاهر من كون التغيير منها وقدم على أصلها طهارة الماء.

(٥) زيادة من د.

(٦) «أم لا» سقطت من أ و ب و ج.

(٧) نقل الأزهري والسيوطي قول الخضراوي. ينظر: التصريح ٢:٣٤٤، ٣٤٥، وهمع الهوامع ١:٨٩. وينظر: اللباب ١:٥١٣، وارتشاف الضرب ٢:٨٦٨.

أنّه معدولٌ؛ لأنّ الأصل في الأسماء الصرف، والأصل[2] عدم العدل. وهذا أي: صرفُه هو الأصحّ لما ذُكر.

ومذهب غيره: غيرِ «سيبويه» المنعُ من الصرف؛ لأنّه الأكثر في ذلك الوزن في كلامهم، فكان هو الغالب، فحُمل عليه.

ومنها أي: من أمثلته: ما ذكره أبو حيّان في «شرح التسهيل»[3] أنّ «رحمن» و«لحيان»[4] هل يُصرف أي: كلٌّ منهما لأنّه الأصل أو يُمنع لأنّ الغالب في نحوه المنع[5]؟

والخلاف مبنيٌّ على أنّه هل شرط «فَعْلان» صفةً وجده[6] «فَعْلى» أو فقده؟ فعلى الأوّل الصرف[7]، وعلى الثاني يمنع.

فيه مذهبان لما ذُكر في كلّ منهما، والصحيح عند النحاة صرفه[8] أي: ما ذُكر؛ لأنّا قد جهلنا النقل فيه: في المذكور، [١٣٩د] عن العرب أصرفوه أم لا؟ والأصل في الأسماء الصرف، فوجب العمل به، وإن كان الغالب في نحوه المنع[9].

---

(١) ينظر: الكتاب (باب فُعَل) ٣:٢٢٢.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وفي الأصل.

(٣) ينظر: همع الهوامع ١:٩٥، والأشباه والنظائر (تعارض الأصل والغالب) ١:٢٣٣، و(الحمل على الأكثر أول من الحمل على الأقل) ١:٤٠٠. وقد نقله عن البسيط.

(٤) كبير اللحية.

(٥) العبارة في د: هل يصرف لأنّه الأصل، أو يمنع لأن الغالب زيادة الألف والنون. والسطران الآتيان ليسا في د.

(٦) في أ وج: وجره. وفي ب: وجرد. لعلها وجدت فيه «فعلى»، أو فقدت فيه «فعلانة». أو: وجد فيه «فعلى»، أو فقد فيه «فعلانة».

(٧) أي: على شرط وجود «فعلى» له.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢:٨٥٦.

(٩) وإن كان غالب ما وزن فعلان منع الصرف.

وهو **وجه مقابله** -كما قال- **أنّ ما يوجد من «فَعْلان»** بفتح أوله وسكون ثانيه **الصفة** -بالجر صفةُ «فَعْلان» مرّ- **غيرُ مصروف في الغالب** من أمثلته، **والمصروف منه قليلٌ، فكان الحمل على الغالب** من عدم الصرف **أولى** من الحمل على الصرف، وإن كان هو الأصلَ حكماً بالغالب(١).

هذا عبارته أي: عبارة «شرح التسهيل». وكأنّه أراد بها مجرد التمثيل(٢) من كونه لا يرى ما رآه من التصحيح، فلذا تبرّأ منه بعد نقله عنه. والله أعلم(٣).

وفي «الهمع»(٤) بعد حكاية تصحيح أبي حيّان» للصرف، وتعليله بما ذكر هنا عنه: ووجه مقابله أنّ الغالب فيما وجد من «فَعْلان»(٥) الصفة المنع، فكان الحمل عليه أولى. انتهى.

فنقلهما ولم يرجّح واحداً منهما.

---

(١) في د: وإن كان الأصلَ لأن الحكم للغالب. جاء في التصريح ٢:٣٢٣: وما لا مؤنث له، كـ«لحيان» مختلف فيه، والصحيح منعه من الصرف؛ لأنّه وإن لم يكن له «فَعْلى» وجوداً فله «فَعْلى» تقديراً. لأنّا لو فرضنا له مؤنثاً لكان «فَعْلى» أولى به من «فَعْلانة» لأنّ باب «سَكْرَى» أوسع من باب «ندمانة» والمقدّر في حكم الموجود بدليل الإجماع على منع صرف «أكمر» مع أنّه لا مؤنث له.

(٢) كذا في د، وفي أ و ب و ج: التمسك.

(٣) العبارة في د: وكأنّه أراد بها مجرّد التمثيل. ولعلّه كان لا يرى ما رآه من التصحيح؛ فلذا تبرّأ منه بعد نقله عنه والله أعلم. والكلام الآتي مما نقله عن همع الهوامع إلى آخر المسألة ليس في د. ومكانه فيها: وسمّيت الألفاظ عبارة؛ لأنّه يعبّر منها إلى المعاني المترجم عنها بها.

(٤) في أ و ب و ج: اللمع. وهو تحريف. وقد نقله منه ابن الطيب محرّفا ٢:١١١٥. ينظر: همع الهوامع ١:٩٦.

(٥) كذا في همع الهوامع، وفي أ و ب و ج: فعلانة.

المسألة **التاسعة**

في تعارض أصلين(١)

قال «ابن جني» في «الخصائص»(٢): **والحكم في ذلك** أي تعارضهما، **مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد** لترجّحه بالأقربية.

من ذلك قولهم في ضمة الذال المعجمة، [١٨٤ب] **من قولك: ما رأيته مذُ اليوم» فإنّ أصلها** أي: ذال «مذ» **السكون فلمّا حُركت لالتقاء الساكنين،** هما هي ولام «أل» في «اليوم»؛ لسقوط همزة الوصل للوصل **ضمّوها، ولم يكسروها** مع أنها(٣) الأصل في التخلص من التقاء الساكنين؛ **لأنّ أصلها** أي: اللفظ **الضمّ في «منذُ»**(٤).

وإنّما ضمت فيها: في «منذ»، **لالتقاء الساكنين**، هما النون والذال(٥) قبل تحريكها؛ **إتباعاً لضمة الميم**(٦).

فأصلُها أي: الذال، [١٨١أ] **الأوّل** –صفة «أصل»– **وهو الأبعد**: جملةٌ معترضةٌ بين المبتدأ، وهو «أصلها» وخبره وهي: **السكون**؛ لأنّه(٧) موضوعٌ عليها أوّلاً. قال في «الخصائص»: ويدلّ له عوده عند فقد التقائهما في «مُذْ» فإنّ الذال باقيةٌ على أصلها، وهو السكون(٨).

وأصلها الثاني –وهو الأقرب– الضم؛ للتخلص من التقاء الساكنين،

---

(١) ينظر الإحالة السابقة على الأشباه والنظائر للسبكي، والأشباه والنظائر للسيوطي ٦٨.

(٢) الخصائص (باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد) ٢:٣٤٢، والأشباه والنظائر (مراجعة الأصول) ١:٦٠٩. وينظر: خزانة الأدب ١:٢٤٤، ٢٤٥، ٩:٣٢٠- ٣٢٢.

(٣) أي الكسرة. وفي د: أنه. أي: الكسر.

(٤) ينظر: الجنى الداني (منذ) ٣٠٤، ومغني اللبيب (منذ ومذ) ٤٤٢، والتصريح ١:٦٦٣، وهمع الهوامع ٣:٢٢١.

(٥) «هما النون والذال» ليس في د.

(٦) ينظر: أسرار العربية ٢٤٥.

(٧) أي: السكون.

(٨) العبارة في د: الأول وهو الأبعد السكون لأنّه أصل البناء.

فضُمت الذال من[١] **«مذ** اليوم»[٢] **عند التقاء الساكنين** -هما[٣] لما عرفتَه، كما ضُمت ذال «منذ» عند ملاقاة [١٩١ج] ساكنيها-**رداً إلى الأصل الأقرب** لـ«منذ» المحمول «مذ» في «مذ اليوم» عليه، **وهو ضم «منذ» لا إلى**[٤] الأصل **الأبعد** لها، **الذي هو سكونها، قبل أن يجري**[٥] **المقتضى مثله** -وهو التقاء الساكنين- **للكسر لا للضم**؛ إذ لو حُمل «مذ» على «منذ» قبل ضمه لكان فيه التقاء الساكنين، فيكون أصله التخلّص بالكسر لا بالضم، لكنّه حُمل على «منذ» المضمومِ الأقربِ من «مُنْذْ»[٦] الساكن الذال، ففيه الرجوع للأصل الأقرب عن الأصل الأبعد[٧] من التحريك بالكسر، لما عرفتَ.

وفي «الخصائص»[٨]: ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ؛ لأنّ الدليل إذا قام على شيءٍ كان في حكم الملفوظ به، وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله، ألا ترى لقول[٩] «سيبويه»[١٠] في «سُرْدَد»[١١]: إنّه إنّما ظهر تضعيفه لأنّه ملحق بما يجيء، وقد علمنا أنّ الإلحاق إنّما هو صناعةٌ لفظيةٌ، ومع هذا فلم يظهر[١٢] الذي قدّره ملحقاً

---

(١) في أ و ب و ج: في. والعبارة في د: من منذ في مذ اليوم.

(٢) «في مذ اليوم» ليس في د.

(٣) في ب: هو.

(٤) «لا» سقطت من أ و ب و ج. وعند فجال مكان «لا إلى»: دون.

(٥) عند فجال: تحرك.

(٦) في الفيض ٢:١١١٧: مذ. وما هنا هو الصحيح.

(٧) العبارة في د: الساكن الذال فلا يكون فيه عدول عن الأصل الغالب.

(٨) الخصائص ٢:٣٤٣، والأشباه ١:٦٠٩. وما نقله عن الخصائص ليس في د.

(٩) في ب: في قول. وفي الخصائص: إلى قول.

(١٠) الكتاب ٤:٢٧٧، والمقتضب ١:٢٣٥، والأصول في النحو ٣:٢١١.

(١١) كذا في الكتاب ونسخةٍ من نسخ الخصائص والأشباه، وفي الخصائص: سُودَد. وقد نقل كلام ابن جني هذا الزَّبيدي في تاج العروس مادة (سرد) وذكرها «سردد».

(١٢) زاد في الخصائص والأشباه: ذاك.

هذا به، فليس إلاّ (١) ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر في النطق بمنزلة الملفوظ به لما ألحقوا «سردداً» بما لم يفرهوا(٢) به.

ومن ذلك التعارض بينهما قولُهم أي: العرب: «بِعتُ» و«قُلتُ»(٣) بكسر الفاء في اليائي وضمها في الواوي، فهذه معاملةٌ فيهما على الأصل الأقرب بعد النقل للفعلين من نائبهما(٤) لغيره، ليبقى ما يدلّ على المحذوف، دونَ الأبعد –وهو المنقول عنه– لأنّ أصلهما(٥) «فَعَلَ» بفتح العين كـ«ضَرَبَ» ثم نُقلا منه إلى «فَعِلَ» بكسر العين في اليائي، و«فَعُلَ» بضمها في الواوي. ففي العبارة لفٌّ ونشرٌ مرتَّبٌ(٦)، نظير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾(٧)

ثم قلبت الواو والياء في «فَعَلْتُ»(٨)؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان العينُ المعتلّة المقلوبة(٩) بالاعتلال ألفاً ولامُ الفعل فحُذفت العين لأنّها حرف علة؛ لالتقائهما ساكنين ثم نُقلت الضمة التي في عين الواوي، والكسرة التي في عين اليائي(١٠) إلى الفاء ليدل كلٌّ منهما على جنس العين المحذوفة، واجعةً(١١)

---

(١) «فليس إلاّ» في الخصائص والأشباه: فلولا أنّ.

(٢) كذا في الخصائص والأشباه، وفي أ و ب: يقرصوا. وفي ج: يفرصوا. وفي هامشها: لم يصح.

(٣) ينظر: الكتاب ٤:٣٣٩، والأصول في النحو ٣:٢٧٧ وما بعدها، والمنصف ١:٢٣٣ وما بعدها، واللباب ٢:٣٨٨، ٣٨٩، والممتع ٢:٤٤١، وشرح مختصر العزي ١١٨.

(٤) كذا في أ و ب و ج، وفي د: يائهما. ولعلها: فائهما. أو: بنائهما.

(٥) في أ و ب و ج: أصلها.

(٦) كذا في الفيض ٢:١١١٧، وفي أ و ب و ج: لفّ ملفوف.

(٧) من قوله «ففي العبارة...» ليس في د. والآية من البقرة ٢: ١٣٥. أي قالت اليهود للمؤمنين: كونوا هوداً. وقالت النصارى للمؤمنين: كونوا نصارى. ينظر: البحر المحيط لأبي حيّان ١:٥٧٧.

(٨) زاد في الخصائص: ألفاً.

(٩) في أ و ب و ج: المنقلبة.

(١٠) كذا في د، وفي أ و ب و ج: الثاني. أي: اليائي.

(١١) في أ و ب و ج: راجعة.

إلى الأصل الأقرب -وهو اعتبارهما بعد نقلهما من «فعَل» بفتح العين، لما نقل(١) إليه فيهما(٢)**ولو رُوجع**(٣) الأصل **الأبعد** [١٨٥ب] -وهو «فعَل» كـ«ضرَب» فيهما- **لقيل: «قَتُ» وبَعتُ» بفتح الفاء،** فلا يكون دليلٌ على المحذوف أواوٌ أم ياء؟ **لأنّ أوّل أحوال هذه(٤) العين،إنّما هو الفتح الذي أبدل منه الضم والكسر،** فردّ الأصل(٥)الأقرب دونَ الأبعد.

والأحسن ما قال بعضهم(٦): إنّه صقاو «قُلتُ» كـ«فُتُ» ، «بِعْتُ» كـ«عِمتُ» فنُقلت(٧)حركة العين من كلٍّ للفاء بعد سلبها حركتها؛ لتدلّ على عين الفعل عند حذفها، فالتقى ساكنان، فحُذفت العين لوجود [١٨٢أ]ما يدلّ عليها.

---

(١) في أ وج: نقلا.

(٢) في د: منهما.

(٣) في أ و ب و ج: رجع.

(٤) «لأنّ أول أحوال هذه» في أ و ب و ج:لأولى ما هو أحقّ إلى هذه. وفي د: سقطت «أول».

(٥) في د: للأصل.

(٦) ينظر: شرح الشافية ١:٧٨، ٧٩. وهذا القول إلى آخر المسألة ليس في د.

(٧) في ب و ج: فتقلب.

المسألة **العاشرة**

إذا تعارض استصحاب الحال، من بقاء ما كان على ما كان،**مع دليلٍ آخرَ** على خلافه **من** -بيان للدليل الآخر-**سماعٍ** :نصٍ [1]، **أو قياسٍ** **فلا عبرةَ به** أي: بالاستصحاب لقوّة الدليل الثاني عليه. **ذكره «ابن الأنباري» في كتابه** الأصولي والجدلي(٢).

(١) «من بيان للدليل الآخر سماع»كذا في د، ومكانها في أ و ب و ج: بياناً للآخر. و«نص» ليس في د.

(٢) الإغراب (الفصل العاشر في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال) ٦٣، ولمع الأدلة ١٤٢. قال ابن الأنباري في الأخير: واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل.

المسألة **الحادية عشرة**

في تعارض [١٩٢ج] **قبيحين**

أي: أمرين كلٌّ منهما قبيحٌ .

قال «ابن جني» **في «الخصائص»**(١): **إذا حضر عندك ضرورتان**(٢) **لا بدّ** : لا فراق، **من ارتكاب أحدهما**(٣)، **فأنت**(٤) -أيها الصالح للخطاب- **بأقربهما** إلى القياس **وأقلّهما فحشاً .**

وذلك كواوِر«وَرَنْتَلٍ» بواوٍ ورَاءٍ(٥) ونونٍ وفوقيّةٍ ولامٍ ، **أنت فيها** أي: الواوِ ، **بين ضرورتين**(٦):

إمّا أن تدعي -بالفوقية أيها الصالح للخطاب، والتحتية(٧) مبني لغير الفاعل- **كونَها** أي: الواوِ على الأول، فهو مفعول به(٨).

أصلاً -وهذه ضرورة- [و](٩)**الواو لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة**(١٠)،

---

(١) الخصائص (باب في الحمل على أحسن الأقبحين) ١:٢١٢. وينظر: الأشباه والنظائر (الحمل على أحسن القبيحين) ١:٣٩٣.

(٢) في أ و ب و ج: ضرويان.

(٣) عند فجال وفي الخصائص والأشباه: إحداهما.

(٤) عند فجال: فأت.

(٥) زاد في د: بوزن جعفر. و الورنتل: الأمر العظيم والداهية. ينظر: الكتاب ٤:٣١٥، ٣١٨، والأصول في النحو ٣:٢٣٦، والخصائص ١:١٤٠، و٣:٩٦،١وسرّ صناعة الإعراب ٢:٥٩٥، وأمالي ابن الحاجب ١:٣٢٩، والممتع ١:١٠٣، ١١٦، ١٢١، ١٢٤، ١٧٣، ٢٩٢، و٢:٥٩٥، وشرح الشافية ٢:٣٧٥، والتصريح ٢:٦٧٥، وهمع الهوامع ٦:٢٣٧، و لسان العرب وتاج العروس مادة (ورنتل).

(٦) في أ و ب و ج: ضروريين.

(٧) قال ابن الطيب في الفيض ٢:١١٢١ : تدعي بتاء الخطاب؛ لأن الكلام مبني عليه ، واحتمال غيره بعيد وإن جرى عليه في الشرح.

(٨) العبارة في د: أنت فيها بين ضرورتين إما أن تدعي كونها أي الواو.

(٩) الزيادة من فجال.

(١٠) ينظر: شرح الملوكي ١٢٤، ١٢٥.

[١٤٠د]إلاّ مكررةً كـ«الوصوصة» و «الوحوحة»(١)؛ مصدرا «وَصْوَص» و «وَحْوَح».

وإمّا أنْ يُدعى(٢) كونُها زائدةً -وهذه ضرورة أيضاً- [و](٣) الواو لا تزاد أوّلاً أي: في أول الكلمة، فجعلُها أصلاً -وإن كان ضرورةً لقائله- أولى من جعلها زائدةً؛ لكونه أقربَ إلى الأصل في الجملة من الضرورة الثانية؛ لأنّها تكون أصلاً في ذوات الأربعة في حالة ما أي: بعض حالاته، وهي حالة التكرير المارّة بمثاليها(٤).

وكونُها بالرفع استئنافٌ -زائدةً أوّلاً لا يوجد بحال، فعُمل بالضرورة الأولى لما ذُكر.

وكذلك كتعارض الضرورتين فيما ذُكر، تعارضُهما إذا قلتَ: «فيها قائماً رجلٌ»(٥) لمّا(٦) كنتَ متردداً بين أن ترفع «قائماً» مع بقائه في مكانه صفةً، فقدّم الصفة على الموصوف مع بقائها على تبعيتها -وهذا التقدّم خلاف الأصل، لا يكون بحالٍ- وبين أن تنصبه حالاً من النكرة -وهو خلاف الأصل أيضاً؛ لأنّ أصل صاحبها التعريف، وهو(٧) على قلّته جاء، وقبحُه جائزٌ في كلامهم(٨) لما جاء منهم

(١) الوصوصة: ثقبٌ في سترٍ ونحوه بمقدار عينٍ يُنظر من خلاله والوحوحة: النفخ باليد من شدّة البرد. تاج العروس (وحح، وصص).

(٢) عند فجال: تدعي.

(٣) الزيادة من فجال.

(٤) كذا في د، وفي أ و ب و ج: بمثليها.

(٥) ينظر: الكتاب ٢:١٢٢، والمقتضب ٤:١٩٢، والخصائص ٢:٢٢٤، ٣:٨٥، والتصريح ١:٥٨٤، وهمع الهوامع ٤:٢١.

(٦) في أ و ب و ج: إذا.

(٧) في أ و ب و ج: وهي.

(٨) العبارة في د: وهذا المتقدّم لا يكون بحال ومن أن تنصبه حالاً من النكرة. وهو ضرورة، لأنّ أصل صاحبها التعريف، فمجيئها من النكرة ضرورة وهو على قلّته جائز في كلامهم.

فيه حملتَ المسألة على الحال، نصبتَ وإمّا أخذتَ بالأقرب، وتركتَ الأصلَ الآخرَ رأساً (١).

قال «ابن إيازٍ»: «أبو الفتح يسمّي هذا الحملَ أحسنَ القبحين(٣)؛ لأنّ الحال من النكرة قبيحٌ، وتقديم الصفة على الموصوف أقبحُ، فحُمل على أحسنهما.

ومن أمثلته كما في «الأشباه»(٤) عن «الخصائص»(٥): «ما قام إلا زيداً أحدٌ»(٦)، عدلتَ إلى النصب؛ لأنّك إن رفعتَ لم تجد قبله ما تبدله منه، وإن نصبتَ دخلتَ تحت تقديم المستثنى على ما استُثني منه، [١٨٦ب] وهذا وإن كان ليس في قوّة تأخيره عنه(٧)، فقد جاء على كلّ حالٍ. فاعرف ذلك أصلاً في العربية، فحمل(٨) عليه غيره(٩). انتهى.

ومنها: قال «ابن يعيش»(١٠): إنّما امتنع العطف على معمولي عاملين مختلفين(١١)، عند «الخليل» و«سيبويه»؛ لأنّ حرف العطف خلَفٌ عن العامل، نائبٌ (١٢) عنه، وما قام مقامَ غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب العربية، فلا يجوز أن

---

(١) زاد عند فجال: انتهى. وقد سقطت من حيدر أيضاً. وما نقله ابن علان بعد ذلك من الأمثلة عن الأشباه إلى آخر المسألة ليس في د.

(٢) الأشباه ١:٣٩٤. وزاد فيه: في نحو: «فيها قائماً رجلٌ».

(٣) في الأشباه والفيض٢:١١٢٣: القبيحين.

(٤) الأشباه والنظائر ١:٣٩٤.

(٥) الخصائص ١:٢١٣.

(٦) ينظر: الكتاب (باب ما يقدم فيه المستثنى) ٢:٣٣٥، والمقتضب (باب ما لا يجوز فيه البدل) ٤:٣٩٥، والخصائص ٢:٣٨٢، و٣:٨٥، والتصريح ١:٥٥٣، وهمع الهوامع ٣:٢٧٦.

(٧) كذا في الخصائص والأشباه والفيض ٢:١١٤٢، وفي أ وج: أخيره. وفي ب: أخبره. وهو خطأ.

(٨) في الخصائص والأشباه: تحمل. وفي الفيض: واحمل.

(٩) «عليه غيره» في ب: غيره أولى.

(١٠) شرح المفصل ٣:٢٦، ٢٧ بتصرف، والأشباه والنظائر ١:٣٩٤.

(١١) «معمولي عاملين مختلفين» في الأشباه: عاملين. ينظر تفصيل المسألة: الكتاب ١:٦٤، ٦٥، والمقتضب ٤:١٩٥، والأصول في النحو ٢:٧٠، ٧٥، وشرح الكافية ٢:٣٤٧، وارتشاف الضرب ٤:٢٠١٤، والتصريح ٢:١٨٧، وهمع الهوامع ٥:٢٧٠.

(١٢) في شرح المفصل والأشباه: ونائب.

يتسلط على عملٍ (١) ما(٢) لا يتسلط عليه ما أقيم هو مقامه، فإذا أقيم مقام الفعل لم يتسلط على عمل الجر(٣). فلذا لم يخرّجوا قولهم في المثل: «ما كلُّ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ»(٤) على العطف على عاملين كما هو رأي الكوفيين، حيث جعلوا جرّ «بيضاءَ» عطفاً على «سوداءَ»، والعامل فيها «كلّ» [٨٣و/ط] ونصبَ [١٩٣ج] «شحمةٍ»(٥) على خبر «ما» بل يخرّجونه على عطف المضاف، وإبقاء عمله.

فإن قيل: حذفه وإبقاء عمله خلافُ الأصل، ضعيفٌ كالعطف على عاملين(٦).

قيل: لأنّ حذف الجار جاء في كلامهم، وأنّه نحو(٧): [من الرجز]

وبلدةٍ ليس [بها](٨) أنيسُ (٩)

وفي القسم «الله لأفعلنّ». فثبت جواز حذفه في الاستعمال، وإن كان قليلاً، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين، فكان حمله على ما له نظيرٌ أولى، وهو من قبيل أحسن

---

(١) زاد في شرح المفصل والأشباه: الإعراب.

(٢) في شرح المفصل والأشباه: بما.

(٣) في شرح المفصل والأشباه: لم يجز أن يتسلّط.

(٤) قول لعامر بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة. ومعناه أنّه لا يحكم على الشيء بظاهره. ينظر: جمهرة أمثال العرب ٢:٢٨٧، رقم: ١٦٩٦، والمستقصى ٢:٣٢٨، رقم: ١١٩٩، ومجمع الأمثال ٢:٢٨١، رقم: ٣٨٦٨. وينظر التذييل والتكميل ٤:٣٢٣.

(٥) زاد في شرح المفصل والأشباه: عطفاً.

(٦) زاد في شرح المفصل والأشباه: فلِمَ كان حمله على الجارّ أولى من حمله على العطف على عاملين؟

(٧) «وأنه نحو» في أ وج: وله نحوه.

(٨) الزيادة من شرح المفصل والأشباه.

(٩) هو من رجز الجراد بن العود. وبعده: إلا اليعافيرُ وإلاّ العيسُ. واليعافير: جمع «يَعفور»، وهو ولد الظبية، وولد البقرة الوحشية. والعيس: الإبل المخالط بياضها شقرة. والشاهد حذف «ربّ» بعد الواو وعملها بعد حذفه. وهو في الكتاب ١:٢٦٣، و٢:٣٢٢، والمقتضب ٤:٤١٤، ومجالس ثعلب ٤٥٢، والإنصاف ١:٢٨١، رقم: ١٦٠، و٢٣٤ ط جودة مبروك، وشرح التسهيل ٢:٢٨٦، ورصف المباني ٤٨٠، رقم: ٥٧٣، والتذييل والتكميل ٤:٢٢٦، ٥:٢٠٧، ٨:٢٢٧، والجنى الداني ١٦٤، والمقاصد النحوية ٢:٣٣٩، رقم: ٤٦٧، والتصريح ١:٥٤٧، رقم ٤١٩، وهمع الهوامع ٣:٢٥٦، رقم: ٨٨٦، وخزانة الأدب ١٠:١٥، رقم: ٨٠٤.

القبيحين(١) ويشهد له القياس لأنّ الفعل لمّا كان يكثر فيه الحذف ومشاركة(٢) الجار في كونه عاملاً، جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة. انتهى.

---

(١) كذا في شرح المفصل والأشباه، وفي أ و ب و ج: القسمين.

(٢) في شرح المفصل والأشباه: وشاركه.

المسألة **الثانية عشرة**

إذا تعارض أمرٌ **مجمعٌ عليه** وأمرٌ **مختلفٌ فيه فالأوّل** أي: المجمع عليه، سلوكه **أولى** من سلوك المختلف فيه.

مثال ذلك إذا اضطر في الشعر إلى قصر ممدود أو مدّ مقصور(١)

أي: لا بدَّ من أحدهما **فارتكاب الأوّل** أي: قصرِ الممدود، **أولى لإجماع** الفريقين **البصريين والكوفيين على جوازه، ومنع البصريين الثاني**، فكان سلوك المتفق عليه أولى.

---

(١) ينظر المسألة السابعة من المقدمات (٣٦ أ)، والفرع التاسع من كتاب السماع (٨١ أ).

المسألة **الثالثة عشرة**

إذا تعارض المانع للحكم **والمقتضي** له **قُدّم المانع** لقوّته(١)، ولذلك لمّح شيخنا العلاّمة «عبد الملك العصامي» بقوله -وفيه جناسٌ تامٌّ-: [من السريع]

شوقي إليكم سيدي كاملٌ وضدّه لي(٢) جامعٌ مانعُ
لكن عراني مانعٌ للمقـ تضي ولحكمٍ مانعُ

من ذلك ما وجد فيه سبب الإمالة وهي ثمانيةٌ، ككون الألف مبدلةً من(٣) ياءٍ متطرفةٍ كـ«الفتى» و «الهدى» و «هدى» و «اشترى».

وككونها تخلفُها الياء في بعض التصاريف، كألف «ملهى» وألف «غزا».

وموانعُها ثمانية أيضاً، منه الراء غيرُ مكسورةٍ في اتصالها بالألف، إمّا قبلها أو بعدها، كـ«فراشٍ» و «رشدٍ» و «حمارٍ» و «رشادٍ»، فـ**لا تجوز**(٤) **إمالته** تقديماً للمانع.

ومن ذلك ما وجد فيه(٥) **سبب البناء** من الاسم **-وهو مشابهة الحرف** شبهاً مدنياً له منه- **ومنعَ منه**: من البناء **لزومُه**(٦) أي: الاسمِ المشابه للحرف كذلك، **للإضافةَ التي هي من خصائص الاسم**(٧)، فمنعه [١٨٧ب] المقتضي للبناء من مقتضاه(٨)، **فامتنع البناء** تقديماً للمانع(٩).

ومن ذلك المضارع المؤكد بالنون المباشرة آخره، **وجد فيه سبب الإعراب**

---

(١) هذه قاعدة من القواعد الفقهيّة. ينظر: المنثور في القواعد ١: ٣٤٨، والأشباه والنظائر الفقهية للسيوطي ١١٥. والبيتان الآتيان ليسا في د.

(٢) في أ: وصده. وفي ج: وحده.

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: عن.

(٤) في أ و ب و ج وحيدر: يجوز.

(٥) «ما وجد فيه» عند فجال: «أيٌّ» وجد فيه. تراجع المسألة الخامسة من الفصل الأول في كتاب القياس (١١٧ أ).

(٦) عند فجال: لزومها.

(٧) كذا في د، وعند فجال: الأسماء. والعبارة في أ و ب و خ الإضافةَ التي من خصائص الاسم.

(٨) العبارة في د: فمنعت المقتضي من عمله.

(٩) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

المقتضي وهو مضارعته الاسمَ ، فيما مرّ -ومنعَه منه: من الإعراب، **النونُ التي هي من خصائص الأفعال**(١)، فيبنى تقديماً للمانع(٢).

ومن ذلك اسم الفاعل إذا وجد فيه **شرط إعماله**، كونه غيرَ صلةٍ لـ «أل»(٣) **-وهو الاعتماد** على الموصوف، أو المخبر عنه، أو ذي الحال(٤)- **وعارضه المانع** من العمل حينئذٍ ، **من تصغيرٍ** كـ«ضوير ب»(٥) **أو وصفٍ** له **قبل العمل**(٦)، [١٩٥ج] **امتنع** [١٨٤أ] **إعماله** لعروضه(٧).

وقد لمّح بعضهم(٨) لهذه القاعدة أيضاً، فقال: [من السريع]

فلانٌ عالمٌ فاضلٌ فأكرموه مثل ما يرتضي(١٠)

فقلتُ: لا عفّة فيه فقد(٩) تعارض المانع والمقتضي

---

(١) هذا تعليل سيبويه. ينظر: الكتاب ٢٠:١، واللباب ٦٦:٢، وشرح المفصل ١٠٧:١. وعلّة البناء عند المبرّد تركّبه كـ «خمسة عشر»، ونصره ابن مالك. ينظر: المقتضب ١٩:٣، وشرح التسهيل ٣٦:١، والتذييل والتكميل ١٢٧:١، والتصريح ٥٢:١، وهمع الهوامع ٥٥، ٥٦.

(٢) مكان «فيبنى تقديماً للمانع» في د: أي مباشرتها آخره.

(٣) لأنه يعمل مطلقاً.

(٤) مثال الاعتماد على الموصوف: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه عمراً. والمخبر عنه: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً. وذي الحال: جاء زيد راكباً أبوه فرساً.

(٥) في أ و ب و ج: ضريري. ولعلّ ما أثبتّه هو الصواب.

(٦) فلا يقال: هذا ضارب عنيف زيداً. وقد أجاز الكسائي إعماله في التصغير والوصف قبل العمل. وإنّما منعه الجمهور لأنّ عمل اسم الفاعل تشبيه له بالفعل، والتصغير والوصف من خصائص الأسماء. ينظر: الكتاب ٤٨٠:٣، والأصول في النحو ٦٢:٣، وشرح المفصل ١٣٩، وشرح التسهيل ٧٤:٣، وارتشاف الضرب ٢٢٦٧:٥، والتصريح ١٢:٢، وهمع الهوامع ٨١:٥.

(٧) «أو ذي الحال...إعماله لعروضه» سقط من د.

(٨) في د: بعض الأدباء. والقائل هو الفقيه محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة القشيري، المتوفى سنة ٧٠٢هـ. الشهير بابن دقيق العيد. ينظر: الوافي بالوفيات ١٤٢:٤، وشذرات الذهب ١٣:٨، وطبقات الشافعية الكبرى ٢١٤:٩.

(٩) في الفيض -وهو الموافق للمصادر القديمة-: فقلت لما لم يكن ذا تقى.

(١٠) في الفيض ١١٢٦:٢: فأكرموه فوق ما يرتضي.

ولمؤلفه -لطف الله به- في المعنى(١): [من الكامل]

ا تلاعب بي ْ الغرام، وكنت في المعالي في الرُّقِ يِّ (٣) المرتضى

ع الغرامُ تقدمي في ذا السنا(٢) كْم َ لِلمنعِ ردَّ أمرِ المقتضى

(١) في أ: المغنى. والنون مهملة. وفي ب: المغنى. وهذان البيتان ليسا في د.

(٢) في أ وج: لسنا.

(٣) في ب: الرقاه.

المسألة الرابعة عشرة

في القولين لعالمٍ واحد

وذلك لاختلاف نظره، وتبيين كلٍّ [1] في آنٍ من مراتب النظر . وقد قال «عمر» τ في مسألةٍ قضى فيها ثانياً بخلاف قضائه فيها أولاً : «ذاك على ما قضينا ، وهذا على ما نقضي»[2].

قال[3] «ابن جني» في «الخصائص»[4] :إذا ورد عن عالمٍ في مسألةٍ قولان[5]، فإن كان أحدهما مرسلاً غير مقيّدٍ بالدليل ، والقولُ الآخر معللاً – الأنسب: مقيداً به[6]– أُخذ بالمعلل لقيام حجته،وتُرِك[7] المرسل لضعفه بعدم[8] قيامها.

كقول «سيبويه» في غير موضعٍ من كتابه[9] ، في التاء الفوقية من «بنت» و «أخت»: إنّها للتأنيث. وما علّله[10].

وقال جملةٌ حاليةٌ بإضمار «قد» أو معطوفةٌ ، بتنزيل الماضي منزلة المصدر ، أو من عطف الفعل على الاسم[1].

---

(١) كذا في د، وفي أ و ب و ج فتبين كل. لعلها: كلاً. وتمام العبارة في د: وتبين كل في مرة من مرات النظر.

(٢) أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي . ينظر: تلخيص الحبير ٤:٤٧٣، وكنز العمال ١١:٢٦، رقم: ٣٠٤٨١. ينظر تفصيل المسألة عند الأصوليين: الإحكام للآمدي ٤:٢٤٢، والمحصول ٥:٣٩١، والإبهاج ٣:٢٠٢، والتحبير شرح التحرير ٨:٣٩٥٥.

(٣) سقطت من أ. وفي ب: وقال.

(٤) الخصائص (باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين) ١:٢٠٠. عند فجال: في بعض الخصائص.

(٥) زاد في د: فأكثر.

(٦) ما بين معترضتين ليس في د.

(٧) عند فجال: ترك. وفي الخصائص: ووجب مع ذلك أن يتأول.

(٨) كذا في د، وفي أ و ب و ج: بعد.

(٩) الكتاب ٣:٣٦٢، ٤:٣١٧.

(١٠) ينظر: العلل ٥٥.

في «باب ما لا ينصرف»(٢) [في [١٤١د] كتابه المذكور: إنّها](٣) أي: تاءَ ها، ليست للتأنيث.

فاختلف كلاماه، وعلّله أي: الثاني، بأنّ ما قبلها ساكنٌ(٤)، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً، إلاّ أن يكون أي: ما قبلها، ألفاً، كـ«فتاة» - من الفتوّة» ، جمع مكارم الأخلاق - و «قناة» : بالقاف والنون، العود المعروف. وبينه وبين ما قبله الجناس المصحّف، مثلُه في الحديث: «توضّأ ثمّ نَمْ»(٥).

و «حصاة» وذلك لأنّ الألف اللينة لا يمكن فيها غيرُ السكون. والباقي مما يتصل(٦) به التاء كلُّه مفتوحٌ ما قبلها كـ«رُطَبَةٍ» بضمٍ ففتحٍ، أو فتحٍ فسكونٍ (٧)- و «نَبِقَةٍ» بكسرٍ ففتحٍ - و «علاّمةٍ» و «نسّابةٍ»: كثيرِ العلم ومعرفةِ النَسَب.

قال في «باب ما لا ينصرف»(٨): فلو سمّيتَ رجلاً بـ«بنتٍ»(١) و «أختٍ»

---

(١) العبارة في د: قال: مصدر بمعنى القول معطوف على قوله. وفي الحديث إنّ الله يكره إضاعة المال، وقيل وقال، وهو أحسن من كونه ماضياً منزلاً منزلة المصدر، معطوفاً عليه، أو من عطف الفعل على الاسم.

(٢) الكتاب ٣:٢٢١.

(٣) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(٤) سقطت من أ و ب و ج.

(٥) في أ: تم. وفي ج: ثم. أخرجه الستة من حديث عبد الله بن عمر قال: ذَكَرَ عمر بن الخطاب لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنّه تُصيبُه الجنابةُ من الليل؟ فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : توضأ، واغسل ذَكَرك، ثم نَمْ». ينظر: جامع الأصول ٧:٣٠٩، رقم: ٥٣٤٨. والترمذي وأبو داود من حديث فروة بن نوفل: أنه أتى رسولَ الله -صلى الله عليه وسلم- : فقال: يا رسول الله علّمني شيئاً، أقولُه إذا أويتُ إلى فراشي. فقال له: «اقرأ: ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ ۝١ ﴾ ثم نَمْ، فإنها براءة من الشرك». ينظر: جامع الأصول ٤:٢٦٤، رقم: ٢٢٥٢.

(٦) كذا في د، وفي أ و ب و ج: متصل. وسقطت «مما». وقوله «العود المعروف... والباقي» سقط من د.

(٧) «أو فتح فسكون» ليس في د.

(٨) قال سيبويه في الكتاب ٣:٢٢١: وإن سمّيت رجلاً بـ «بنت» أو «أخت» صرفته، لأنّك بنيت الاسم على هذه التاء، وألحقتها ببناء الثلاثة، كما ألحقوا «سَنْبَتة» بالأربعة ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها، فإنّما هذه

لصرفه في اللفظَ المسمّى؛ لأنّه ليس فيه إلا العلمية، وهي لا تستقلّ بالمنع. أمّا إذا سمّي به مؤنّث فيمنع جوازاً؛ للعلمية والتأنيث المعنوي، وهو ثلاثي ساكن الوسط كـ«هند»(٣).

قال «ابن جني»(٤) في «الخصائص» **فمذهبُه** [١٨٨ب] **الثاني**(٥) من قوله(٦) لتأييده(٧) له بالدليل(٨). **وقوله: «إنّها للتأنيث» محمولٌ على التجوّز:** ترك التثبّت(٩) في التعبير مع القدرة عليه.

وذلك **لأنّها**(١٠) **لا توجد في الكلمة إلاّ في حال التأنيث** لمدلولها، **ويذهب**(١١) التاء **بذهابه:** بذهاب حال التأنيث لـ«ابن» و «أخ»(١٢)، **لا مرادُه أنّها في نفسها زائدةٌ للتأنيث،** [١٩٥ج] **بل هي أصلٌ كتاء «عِفْرِيت»:** بكسر أوّله وثالثه المهملتين، وسكون الفاء ثانيةً، وبعد الراء تحتيّةٌ ففوقيّةٌ.

و«مَلَكُوت» بفتح أوليه، وسكون ثالثه(١٣).

وهذان المثالان للممثل بهما المنفيّ من زيادته التاء(١٤).

التاء فيها كتاء «عفريت» ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة. وليست كالهاء لما ذكرتُ لك، وإنّما هذه زيادة في الاسم بني عليها وانصرف في المعرفة.

(١) في النسخ: بنت.

(٢) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٣) العبارة في د: فيمتنع للعلمية والتأنيث المعنوي.

(٤) الخصائص ١: ٢٠٠.

(٥) خبر «مذهبه».

(٦) في الفيض ٢: ١١٣٠: قوليه.

(٧) كذا في الفيض ٢: ١١٣٠، وفي أ و ب و ج: لتابيده.

(٨) العبارة في د: فمذهبه الثاني في التاء المذكورة فيهما.

(٩) زاد في أ و ب و ج: كما. ولعلها: كما مرّ. وقد مرّ تعريفه في مسالك العلّة، المسألة الأولى والثانية أنّه: ترك التثبّت في التعبير مع القدرة عليه.

(١٠) في أ و ب و ج: أنها.

(١١) في أ بتحتيّة وفوقيّة. وفي ج: ومذهب. وعند فجال: وتذهب.

(١٢) في د: ويذهب التأنيث بذهابه حال التأنيث كما إذا سمي به مذكر.

(١٣) في د: وملكوت بوزن «فَعَلُوت».

(١٤) «للممثل بهما المنفي من زيادته التاء» كذا في د، وفي أ و ب و ج: للتمثيل به ما التاء أصليةٌ.

فإنّهما تاء «بنت» و«أخت» **بدلُ لام «أخٍ» و«ابنٍ»؛ إذ أصلهما**(١) **«أَخَوٌ» و«بَنَوٌ»**، فحُذفت اللام، وعُوِّض منها التاء(٢).

وإن لم يُعلل واحدٌ (٣) **منهما**، بل أُرسلا، **نُظر** -بالبناء لغير الفاعل(٤)- **إلى الأليق بمذهبه**: بمذهب ذلك القائل بهما، **والأجرى** -بالجيم من «الجريان»- **على قوانينه**: قواعدِه **فيُعتمد** ما وصف بذلك، **ويتأوّل الآخر**: يُصرف عن [١٨٥أ] ظاهره بوجه يصحّ به الكلام، **إن أمكن**، ودليل الصرف خروجُه عن قوانين القائل ومذهبِه، أمّا إذا لم يمكن فيُردّ.

كقول «سيبويه»(٥): **«حتى» الناصبة للفعل. وقوله: إنّها حرف جر.**

فإنّهما قولان **متنافيان؛ إذ عوامل الأسماء**: ما يعمل فيها، **لا تباشر الأفعال**: تتصل(٦) بها، **فضلاً عن أن تعمل فيها**، فالقول بأنّها الناصبة مخالفٌ(٧) للقواعد جداً(٨).

وقد عدّ «سيبويه» **الحروف الناصبة للفعل** المضارع، **ولم يذكر فيها «حتى»، فعُلم بذلك أنّ «أَنْ» مضمرةٌ عنده بعد «حتى»** ناصبةٌ للمضارع، وإضمارها بعدها **كما تُضمر بعد**(٩) **اللام الجارّة**، سواءٌ كانت للتعليل، أم للصيرورة، أم لتأكيد النفي، أم

---

(١) عند فجال: أصلها.

(٢) هذا السطران سقطا من د. قال سيبويه في الكتاب ٣:٣٦٢: وأمّا «بنت» فإنّك تقول: «بَنَوِيٌّ» من قبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء. وذلك لأنّهم شبهوها بهاء التأنيث، فلما حذفوا وكانت زيادة في الاسم كتاء «سَنْبَتَة» وتاء «عفريت»، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالهاء، يدلّك على ذلك سكون ما قبلها، جعلناها بمنزلة «ابن».

(٣) عند فجال مبني للمعلوم: لم يعلل واحداً. أي: العالم. قال ابن الطيب ٢:١١٣٣: و«يعلل» بالبناء للمفعول، ويجوز بناؤه للفاعل.

(٤) ما بين معترضتين ليس في د.

(٥) الكتاب ٣:١٦.

(٦) في أ و ب و ج: متصل. وفي د: يتصل. ولعلّ ما أثبته هو الصواب.

(٧) في أ و ب و ج: مخالفاً.

(٨) في د: فالثاني بعيد عن القواعد جداً.

(٩) عند فجال وفي الخصائص: مع.

مزيدةً .

فالأوّل **نحو**(١) قوله تعالى: ﴿ **لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ** مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ ﴾(٢) المراد بالتعليل فيه(٣) إظهار حكمة الفعل، لا الغرضُ الباعث عليه(٤)؛ لاستحالة ذلك في أفعاله -تعالى- فيكون قوله: «إنّها فيها لغةٌ فصيحةٌ» ، سببُه الملابسةُ والمجاورة، فؤُوّل بذلك نصُّه الثاني(٥)؛ ليتفق الكلامان المنقولان عنه.

وإن لم يمكن التأويل لأحدهما بما يرجع للآخر، **فإن نصَّ في أحدهما على الرجوع عن الآخر** -بفتح الخاء- المقابلِ لما رجع إليه، **علمنا**(٦) **أنّه** المرجوعُ **إليه**، **وأيُّه، والآخرَ** المرجوعُ عنه، **مطّرَحٌ** : بصيغة المفعول من «الاطّراح» بتشديد المهملة الأولى، «افتعالٌ» من «الطرح» قُلبت تاؤه طاءً(٧) تخفيفاً . أي: متروكٌ فلا يُنسب إليه بعد رجوعه عنه.

وإن لم ينص عن الرجوع عن الآخر، **بُحث عن تاريخهما وعُمل بالمتأخّر**(٨)؛ لكونه كالناسخ لسابقه **والآخرُ** (٩) كالمنسوخ **مرجوعٌ عنه**.

وإن(١٠) **لم يعلم التاريخ وجب سبرُ المذهبين** في دليلهما قوّةً ودقّةً(١١) **والفحصُ عن حال القولين** ضعفاً وقوّةً ، **فإن كان أحدهما أقوى** من الآخر **نُسب** -بالبناء

---

(١) عند فجال وفي الخصائص: في نحو.

(٢) الفتح: ٢.

(٣) في مثال الآية الكريمة.

(٤) أي: على الفعل.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فؤول بذلك نصبه أنها ناصبة. ولعلها كما في الفيض ٢: ١٣٤٢: فيؤول بذلك نصّه على أنّها غير ناصبة.

(٦) عند فجال: عُلم.

(٧) في أ وج: طاؤه طاء. وفي ب: طاؤه تاء. وقوله: «من الاطراح... طاء تخفيفاً » ليس في د.

(٨) في أ و ب و ج: المتأخر.

(٩) في ب: والقول الآخر. وعند فجال: والأول.

(١٠) عند فجال وفي الخصائص: فإن.

(١١) في د: المذهبين النظر في أقواهما وأشدّهما.

للمفعول[1]-إليه أنّه قوله؛ إحساناً للظن به، وأنّ القول الآخر المنسوب إليه [١٨٩ب] مرجوعٌ عنه.

وإن تساويا: القولان في القوّة، أي: والضعف، وجب أن يُعتقد أنّهما رأيان له تعارضا عنده، وما قام له مرجِّح أحدهما، وأنّ الداعي[2] إلى تساويهما عند الباحث [١٩٦ج] عنهما حتى لم يرجّح أحدهما[3] على مقابله، هي لا غيرُ[4] الدواعي البواعث التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلاً منهما مساوياً لمقابله.

وكان «أبو الحسن» سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط» الذي لا ينصرف اللقب عند الإطلاق إلا إليه. كما تقدّم.

يقع له ذلك كثيراً، وديانته تمنعه من ترجيح ما لم يقم لرجحانه [١٤٢د] دليلٌ.

حتى إنّ «أبا علي الفارسي»، كان إذا عرض له قولٌ عنه يقول: لا بدّ من النظر في التزامه[5] إياه، حتى يُنسب إليه؛ [لأنّ مذاهبه كثيرةٌ، ولا يلتزمها كلّها لتعارضها، فلا بدَّ من ثبوت التزامه للقول المحكي عنه حتى ينسب إليه.][6]

وكان أبو علي يقول في «هيهات»[7]: أنا أفتي مرّةً بكونها اسماً للفعل[8] كـ«صَهْ» بمعنى: اسكت، و«مَهْ» بمعنى: اكفف، إلا أنّها (أي هيهات) مبنيّةٌ على الفتح بناءً «هيهاتَ»

---

(١) ما بين معترضتين ليس في د.

(٢) عند فجال وفي الخصائص: الدواعي.

(٣) زاد في د: بذلك.

(٤) في د: هي أنث بالنظر لقوله.

(٥) كذا في الفيض ٢:١١٣٦، وعند فجال –وهو الموافق للخصائص–: الزامه. وقوله: «حتى إنّ أبا علي الفارسي، كان إذا عرض له قولٌ عنه يقول: لا بدّ من النظر في التزامه إياه» في الخصائص: وكنت إذا ألزمتُ عند أبي علي –رحمه الله– قولاً لأبي الحسن شيئاً، لابدّ للنظر من إلزامه إيّاه، يقول لي: مذاهب أبي الحسن كثيرةٌ.

(٦) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.

(٧) «في هيهات» سقطت من أ و ب و ج.

(٨) العبارة في د: أنا أفتي مرّةً أي: لفظها. وفي الكلام استعارة مكنية، يتبعها استعارة تخييلية، لا يخفى بيانها على شأنك بكونها أي: مرة اسماً للفعل.

و «شتانَ» **وأفتي مرّةً بكونها** [١٨٦أ]**ظرفاً** (٢) أي: في «مرة» فتكون الفتحة إعرابيةً. وتقدّم عن «المثلث»(٣) جواز نصبها على المصدر(٤).

قال «أبو علي»: قلتُ (٥) لـ«أبي عبد الله البصري» يوماً من الأيام: **أنا أعجب من هذا الخاطر** في المذهب في الحكم، **في حضوره تارةً ومغيبه أخرى:** يجري(٦) فيه وفي «تارة» ما جرى في «مرّة» من الظرف أو المصدر. (٧)

فهذا(٨) القولُ منه(٩) **يدلّ على أنّه** أي: التردد، **من عند الله** –تعالى– **إلاّ أنّه لابدّ** من جانبه(١٠) هو، **من تقديم النظر** في الدليل المؤدِّي للمطلوب.

انتهى كلام «الخصائص» ملخصاً مأخوذاً لبعض مفادةٍ، متروكاً بعضُه(١١).

---

(١) «كصه... إلا أنها» ليس في د.

(٢) وتمام العبارة عند فجال وفي الخصائص: وأفتي مرة بكونها ظرفاً، على قدر ما يحضرني في الحال.

(٣) المثلث ٢:١٦٣. تراجع ص ٣١٥.

(٤) «وتقدّم عن المثلث جواز نصبها على المصدر» ليس في د.

(٥) عند فجال: وقلت.

(٦) في أ وج: مجرى.

(٧) ليس في د. قال ابن الطيب في الفيض ٢:١١٣٧: وكلام الشارح صريح في أن كلام أبي علي في «مرة» التي بمعنى: تارة، ونحوها وأنها تكون عنده اسم فعل، وتارة مصدراً. وهذا لا قائل به، ولا معنى له.

(٨) عند فجال وفي الخصائص: وهذا.

(٩) الصواب أنّ الإشارة إلى حضور الخاطر وغيابه. وتمام العبارة في الخصائص: قلت لأبي عبد الله البصريّ: أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارةً ومغيبه أخرى، وهذا يدلّ على أنّه من عند الله. فقال: نعم هو من عند الله. إلاّ أنّه لا بدّ من تقديم النظر، ألا ترى أن حامداً البقّال لا يخطر له.

(١٠) في أ: جانيه.

(١١) ليس في د.

المسألة الخامسةَ عشرةَ

فيما ترجّحت(١) به لغة قريش على(٢) لغة غيرها من العرب(٣)

قال «يحيى بن زياد الفرّاء»(٤) -بفتح الفاء وتشديد الراء-: كانت العرب تحضُر الموسمَ المقامَ للحج في كلّ عامٍ وتحجّ البيت الحرام في الجاهلية -هي ما قبل بعثته ρ- وقريش يسمعون(٥) جميع(٦) لغات العرب، الواردين إليهم للحج من أماكنهم، فما استحسنوه من لغاتهم أي: العربِ، تكلّموا به، فصاروا بذلك التتبعِ أفصحَ العرب؛ لتركهم ما استقبحوه منها. وخلت(٧) لغتهم من مُستبَشَعِ اللغات أي: ما استُبشِع فيها ومُستَقْبَحِ الألفاظ: ما يعدّ منها قبيحاً.

من ذلك: «الكَشْكَشَة» بوزن «الدّحرجة» والشين معجمةٌ، وهي في لغة «ربيعةَ» و «مُضَر» -قبيلتان. و «مضر» القبيلة جدّ النبيّ ρ- يجعلون بعد كاف الخطاب منصوبةً أو مجرورةً، في كاف المؤنث شيناً معجمةً فيقولون: «أيتُكِشْ» هذا مثال لحاقها المنصوب.

و «مررتُ بِكِشْ وعليكِشْ» مثالُ لحاقها المجرورَ. والكاف على أصلها مكسورةٌ في الجميع.

فمنهم: من القبيلتين المذكورتين -والجمع باعتبار المعنى(٨)- من يثبتها [حالَ

---

(١) كذا في إستانبول، وعند فجال: رجحت.

(٢) في أ و ب و ج: عن.

(٣) ينظر: الصاحبي ٣٣وقد مرّ الكلام في تفضيلها في كتاب السماع، فصل الاستشهاد بكلام العرب (٦١ أ).

(٤) المزهر ١: ٢٢١.

(٥) في أ و ب و ج: يستمعون.

(٦) ليست في المزهر، وقد سقطت من حيدر.

(٧) في أ و ب و ج: لتركهم وما استقبحوه منها خلت. فقد جاءت الواو قبل «ما» ولعلّ ما أثبته هو الصواب. والعبارة في د: وما استقبحوه منها تركوه، فخلت.

(٨) ما بين معترضتين ليس في د.

الوقْف فقط، وهو الأشهر، ومنهم من يثبتها](١) في الوصل أيضاً، ومنهم –وهم بنو أسدٍ(٢)» كما في «الصحاح»(٣)– من يجعلها مكان الكاف: بدلاً منها، ويكسرها أي: الشين، [في الوصل](٤)، ويسكّنها في الوقف؛ إعطاءً [١٩٠ب] للبدل حكمَ المبدل منه، فيقول: «منش» و «عليشِ» بالشين محلَّ الكاف مكسورةً [١٩٧ج] وصلاً، ساكنةً وقفاً.

ومن ذلك المستبشعِ المستقبحِ: «الكَسْكَسَة» بوزن ما قبله، إلاّ أنّ السين مهملة، وهي في(٥) «ربيعةَ» و «مُضَرَ» أيضاً، فيجعلون(٦) بعد الكاف أو مكانَها(٧) بدلَها، في خطاب المذكّر سيناً مهملةً على وزان ما تقدّم في الشين، وقصدوا بذلك الفرقِ بالإعجام والإهمال الفرقَ بينهما: بين المخاطبين والمخاطبات(٨).

ومن ذلك الموصوفِ بما ذُكر: «العَنْعَنَة» بوزن ما قبله، والعينان مهملتان، والنون مكررةٌ، وهي(٩) في لغة كثيرٍ من العرب في لغة «قيسٍ» و «تميم» تجعل(١٠) الهمزةَ المبدوءَ بها الكلمةُ عيناً، فيقولون في «أنّك» مكسورَ الهمزة أو مفتوحَها: «عِنّك»، وفي [١٨٧أ] «أسْلَمَ»: «عَسْلَمَ».

---

(١) الزيادة من فجال.

(٢) في الفيض ٢:١١٤٠: بنو سعد. قال ابن الطيب: وقال الرضي: ناس كثير من تميم، ومن أسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شيناً. ينظر: شرح الكافية ٤:٥٠٢.

(٣) الصحاح، مادة (كشيش) ٣:١٠١٨. وما بين معترضتين ليس في د.

(٤) الزيادة من فجال.

(٥) سقطت من أ و ب و ج.

(٦) عند فجال وفي المزهر: يجعلون.

(٧) في أ و ب و ج: ومكانها.

(٨) في أ و ب و ج: والمخاطبتين. وليست في د. ولعلّ ما أثبتّه هو الصواب.

(٩) في أ و ب و ج: وهو.

(١٠) كذا في المزهر، وفي د: يجعل. وعند فجال: يجعلون.

وظاهر هذا[1] يُبدئ بلفظ الأمر المذكور، أمّا العطف مثلاً فلا وجود لها حتى تُبدل، فإن كان ماضياً أو أمراً من «الإسلام» فرق لثبوتها بكلّ حالٍ.

وفي «إذاً» وهي حرف جوابٍ وجزاءٍ -: **«لذاً»**.

ومن ذلك الموصوف بما ذُكر: **«الفَحْفَحَة» في لغة «هُذيل» بأن يجعلوا[2] الحاء المهملة عيناً**، ومنه قراءة «ابن مسعود»: ﴿عَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾[3].

ومن ذلك الوَكْم» في لغة «ربيعة» وقومٍ[4] من «كَلْب» يقولون: «عليكِم» و «بكِم» بكسر الكاف، **حيث كان قبل الكاف ياءٌ أو كسرةٌ**.

ومن ذلك: الوَهْم» بجعل الهاء في موطن الكاف مما قبلَه، **في لغة «كلب»، فيقولون: «منهِم» و «عليهِم»[5] و «بينهِم»**[6]، فيكسرون الهاء، **وإن لم يكن قبل الهاء ياءٌ ولا كسرةٌ** كما في «بينهِم».

ومن ذلك: العَجْعَجَة» بعينين وجيمين، بوزن ما قبله، **من**[7] **«قُضاعة»، يجعلون الياء المشدّدة جيماً، يقولون في «تميمي»** نسبةً لتميم: **«تميمِج»** بالجيم محلّ الياء.

ومن ذلك: «الاستنطاء»[8] **لغةُ «سعد بن بكر** بن هوازن»، **و«هُذيل»**

---

(١) في د: وظاهر أن هذا.

(٢) «بأن يجعلوا» عند فجال وفي المزهر: يجعلون. وفي د: بأن يجُعل.

(٣) يوسف ١٢: ٣٥. ينظر: المحتسب ٣٤٣:١، والبحر المحيط لأبي حيّان ٣٠٧:٥، والدر المصون ٤٩٥:٦، ومعجم القراءات ٤٥٦:٤.

(٤) في المزهر: وهم قوم.

(٥) عند فجال وفي المزهر: عنهم. قال ابن الطيب في الفيض ١١٤٣:٢ : (وعنهم) كذا في أصولنا ، وهو الأنسب بالتعميم . وفي نسخة الشارح بدله (وعليهم) وكأنّه تنويع لما قبل الياء.

(٦) كذا في المزهر، وفي أ و ب: ونبئنّهم. و النون الأولى مهملة، وفي ج غير واضحة. وعند فجال: نبئهِم.

(٧) عند فجال وفي المزهر: في.

(٨) في أ و ب و ج: الاستقطا وزاد فيها: رأيتُه [في النسخ: رأسه] مضبوطاً بالقلم بخطّ الملك جمال الدين العصامي بالمهملة بعدها فوقيةٌ مكسورةٌ فمعجمةٌ. قال ابن الطيب في الفيض ١١٤٤:٢: (الاستنطاء) كأنّه «استفعال»

مبتدأٌ(١)- و «الأَسْد» بالزاي وتبدل سيناً و«قيس» و «الأنصار»: أولاد «الأوس» و «الخزرج». وهو علم إسلاميّ عليهم. وقد أفردتُ فضائلهم بمؤلَّفٍ سمّيتُه «نزهة الأبصار بفضل الأنصار».

وخبر المبتدأ(٢): بجعل(٣) كلّ من [١٤٣د] هؤلاء العينَ الساكنة نوناً إذا جاورت(٤) الطاء المهملة، كـ«أنطى» -بالنون بعد الهمزة بدل العين- في «أعطى» إنّا أَنْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ)(٥) ورويت عن «أُبيٍّ» و «الحسن» و «ابن مسعود».

ومن ذلك: «الوَتْم» بالفوقية(٦) في لغة أهل اليمن، يجعل(٧) المتكلّم منهم بها السين المهملة فوقيّةً، كـ«النات» بالفوقية(٨) محلّ السين في «الناس».

ومن ذلك: «الشَّنْشَنَة» بشينين معجمتين ونونين، مصدرٌ بوزن «الدحرجة»، في لغة اليمن، بجعل(٩) أهلها الكاف شيناً معجمةً مطلقاً سواءٌ كانت لمذكّرٍ أم غيره، كـ«لَبَّيْشَ اللّهمَّ لَبَّيْشَ» أي: لبيك.

ومن العرب من يجعل الكاف جيماً، كـ«الجَعْبَةِ» يريد [١٩١ب] بهذا

من «نطى» أي: طلب هذا اللفظ. وفي الشرح أنّه رآه بخط «الجمال العصامي» مضبوطاً بالقلم بالمهملة بعدها فوقية مكسورة فنون فمعجمة فقاف: وهو بعيدٌ عن المقصود، بل لا معنى له؛ لأنّ ظاهره أنه يوجد في الكلام «نطى» معجم الظاء، ولا وجود له.

(١) ليست في د.

(٢) ليس في د.

(٣) عند فجال: يجعلون. وفي المزهر: تجعل.

(٤) في النسخ: جاوزت.

(٥) الكوثر: ١٠٨: ١. لم أجد من نسبها لأبيّ وابن مسعود. وقد رفعت للنبي صلى الله عليه وسلم. وهذه القراءة ومن نسبت إليهم ليست في د. ينظر: البحر المحيط لأبي حيّان ٨: ٥٢٠، والدر المصون ١١: ١٢٥، ومعجم القراءات ١٠: ٦١٣.

(٦) قال ابن الطيب في الفيض ٢: ١١٤٦: ضبطه في الشرح بالفوقية، وهي مادة مهملة والمعروف مادة وثم بالمثلثة. تأمل. ينظر تعليق فجال في الفيض.

(٧) عند فجال وفي المزهر: تجعل.

(٨) والتذييل والتكميل ٨: ٣٧١.

(٩) عند فجال وفي المزهر: تجعل.

اللفظ:**الكعبةَ** ، فأبدل [١٩٨ج]الكاف جيماً (١).

(١) زاد عند فجال: أورده ياقوت في معجم الأدباء.

المسألة **السادسة عشرة**

وهي آخر مسائل هذا الباب

في الترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين

في «التصريح»(١) أنهم حدثوا بعد «سيبويه» و «الكسائي»، فصار الناس من بعدهم بصرياً وكوفياً.

اتفقوا أي: النحاة **على أنّ البصريين أصحُّ قياساً** من الكوفيين؛ **لأنّهم لا يلتفتون إلى كلّ مسموعٍ، ولا يقيسون على الشاذّ** المخالفِ للقياس أو الاستعمالِ، بل يقتصرون على الوارد فيه(٢) فقط. **والكوفيون أوسع روايةً** من البصريين، لما تقدّم في الفروع في «كتاب السّماع»(٣).

قال «ابن جني»(٤): **الكوفيون علاّمون** فيه شذوذٌ؛ لأنّ [١٨٨أ] صفة العاقل المذكّرِ شرطُ جمعها بالواو والياء والنون أن لا تختتم بالتاء(٥).

بأشعار العرب مطّلعون عليها(٦) فوق البصريين. والبصريون أجود قياساً.

وقال «أبو حيّان» في «مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار»(٧)، الذي منعه البصريون، وأجازه الكوفيون: **الذي**(٨) **يُختار جوازه، لوقوعه**

---

(١) التصريح ١:٥.

(٢) في د: من ذلك.

(٣) في د: روية من البصريين وأقوى اطلاعاً.

(٤) قال ابن جني بعد رواية الخبر الذي في كتاب السماع: فمن ثمّ أُهِّل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة. الخصائص ١:٣٨٧.

(٥) قال ابن الطيب ٢:١١٤٨ : (علامون) : جمع «علاّم»، بغير هاء، مبالغة في «عالم» كـ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ١٠٩﴾ [المائدة: ١٠٩] وليس جمع «علاّمة» بالهاء، لأنّ شرط ما يجمع هذا الجمع من أوصاف المذكر تجرده من هاء التأنيث. كما قرروه. وهو أولى من قوله في الشرح: إنّه شاذ. بناءً على أنّه جمع «علامة» بالهاء.

(٦) سقطت من ب.

(٧) قال ابن الطيب ٢:١١٤٩: وهذا الكلام الذي نقله عن «أبي حيان» أصله للشيخ «ابن مالك» في كتبه.

(٨) في أ و ب و ج: والذي.

في كلام العرب[1] نظماً ونثراً، وما جاء هكذا لا يُنظر لجانب من ردّه.

قال أبو حيّان[2]: «ولسنا متعبَّدين باتباع مذهب البصريين حتى نقف عنده، وإن[3] لم يظهر دليله، بل تُعبّدنا أن نتبع الدليل فيه، فندور[4] معه مع من كان من الفريقين».

وقال الأندلسي في «شرح المفصّل»: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه: في ذلك البيت جواز شيءٍ مخالفٌ للأصول جعلوه بذلك البيت أصلاً، وبوبوا عليه، بخلاف البصريين[5]، فيبقون[6] الأصول بحالها، ويحملون ما جاء في[7] ذلك البيت على الشذوذ.

قال الأندلسي: «ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أنْ قالوا: نحن معاشر البصريين نأخذ اللغة عن[8] حَوَشَة: بفتحات، جمع «حاشٍ» كـ«كاتبٍ» و«كتبة»[9].

الضِّباب: بكسر المعجمة وتخفيف الموحدتين، جمع «ضبٍّ».

وأَكَلَة: بوزن «حوشة»، جمع «آكل» – اليرابيع: بتحتية فراء، وبعد الألف موحدةٌ فتحتيةٌ فمهملةٌ، جمع «يربوع» حيوانٌ بريٌّ معروفٌ كالفأر، أي: نأخذ[10] من العرب سكان البوادي.

---

(1) زاد عند فجال: كثيراً.

(2) البحر المحيط لأبي حيّان ٣:١٥٩.

(3) لعل الواو زائدة.

(4) كذا في د، وفي أ و ب و ج: فيدور.

(5) سقطت من أ و ب و ج.

(6) كذا في د، وفي أ وج: يتقون. وفي ب: يبقون.

(7) «ما جاء في» كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(8) عند فجال: من.

(9) «ككاتب وكتبة» جاءت في د بعد قوله: «جمع آكل».

(10) كذا في د، وفي أ و ب و ج: يأخذ.

وأنتم أيّها الكوفيون- **تأخذونها عن أَكَلَة**[1] **الشِّواء** بكسرٍ، والألفُ ممدودةٌ أي: المشوي **وبَاعَة** : جمع «بائعٍ»، أصله «بَيَعة» فأعلّت الياء.

الكَوَامِيخ بالمعجمة آخره، جمع «كامخٍ». في «المصباح»[2]: الكامخ بفتح الميم، وربما كُسرت، معرّبٌ، وهو ما يُؤتَدَم به، ويقال له: المُرِّيّ، وهو الرديء منه.

والمراد أنّكم تأخذون اللغة عن الحاضرة أهلِ الأسواق وأَكَلَة الشواء[3]، ولا عبرة بهم لفساد ألسنتهم.

فالحاصل أنّ البصري أضبطُ في الأخذ، وأوقعُ في الاستنباط، والكوفيّ أوسعُ في الرواية. والله أعلم.

---

(١) في أ و ب و ج: آكل.

(٢) المصباح المنير مادة (كمخ).

(٣) كذا في د، وفي أ و ب و ج: الشوي.

[١٩٩ج]

الكتاب السابع

وهو خاتمة الكتاب

في بيانأحوال مستنبِط هذا العلم و مستخرِ جه

من كلام العرب إلى القواعد التي أسّسها

فيه مسائل [١٩٢ب]

المسألة الأولى

في أوّل من وضع النحو والتصريف

اشتُهر[١] بين النحاة أن أوّل من وضع النحو عليّ بن أبي طالب»[٢] لـ«أبي الأسود» وقد أخرجه المصنف من طرقٍ متعددةٍ في كتابه الأسباب المرويّة في أصل وضع العربية».

قال «الفخر الرازي» في كتابه المحرّر في علم النحو»[٣]: عليّ [١٤٤د] بن أبي طالب» τ لـ«أبي الأسود» بابين من أبوابه[٥] باب الإضافة وبابَ الإمالة.

ثمّ صنّف «أبو الأسود» الدؤلي»: بضم الدال المهملة، وفتح الهمزة، نسبة إلى الدُئِل من كنانةَ» بكسر الهمزة. قاله المصنّف في كتابه «الأنساب»[٦].

[١٨٩أ] بابَ العطف وباب النعت ثم صنّف باب التعجب وباب الاستفهام.

وقال العلاّمة التفْتَازَانِي » في «شرح المفتاح»: قال «أبو سعيد السيرافي» في كتاب «أخبار النحاة»[٧]: سار أكثر النحاة[٨] على أنّ «أبا الأسود» أوّل من رسم النحو][٩]. واسمه «ظالم بن عمرو بن سفيان»، وكان من سكان البصرة، وممن صحب

---

(١) وفي أ و ب و ج: انتهى.

(٢) زاد عند فجال: رضي الله عنه.

(٣) نقل قوله أبو حيّان في التذكرة ٦٨٩. قال أبو حيان في وصف الكتاب ٦٩١: سلك فيه طريقة غريبة بعيدة من مصطلح أهل الحديث.

(٤) عند فجال دون واو.

(٥) هي عند فجال وفي التذكرة ثلاثة أبواب أولها: باب «إن».

(٦) لب اللباب مادة (الدؤلي) ١:٣٢٦، رقم: ١٦٢٦.

(٧) أخبار النحويين البصريين ٦٥. باختصار.

(٨) في د: الناس.

(٩) في أخبار النحويين البصريين: اختلف الناس في أوّل من رسم النحو: فقال قائلون أبو الأسود الدؤلي، وقال آخرون نصر بن عاصم الدؤلي، وقال آخرون عبد الرحمن بن هرمز، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي. ينظر: المزهر ٢:٣٩٥، و نشأة النحو ٢٣.

علياً، وسمع قارئاً يقرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِۦ﴾ (١) بالجر. فقال: ما ظننت أحداً يرجع إلى هذا. فعمد إلى استخراج علم النحو(٢).

وعن «أبي بكر بن عياش عن عاصم»(٣) أوّل من استخرج العربية «أبو الأسود الدؤلي» قد أمره زياد بذلك فأبى، حتى جاءه رجل إليه، فقال: توفي أبانا، وترك بنون. فوضع باب الفاعل، والمفعول(٤)، ولم يزد عليه. انتهى.

وتطابقت الرويات على أنّ أوّل من وضع علم النحو أبوابه، وأسّس قواعده «**أبو الأسود** الدؤلي» **وأنّه أخذه** أي: بعضاً منه **أوّلاً عن علي**، وأنّه سمّي بـ«النحو» لقول علي: «انحُ هذا النحو يا «أبا الأسود»، وقد وضع له بعض ذلك».

واتفقوا على أنّ «معاذ بن مسلم **الهرّاء»:** بفتح الهاء وتشديد الراء، نسبة لبيع الثياب الهروية، أوّل من وضع الثياب(٥).

أوّل من وضع التصريف.

في «بغية الوعاة»(٦) للمصنف: كان أبو مسلم مؤدب «عبد الملك» قد فطن في النحو، فلمّا أُحدث التصريف أنكره، فقال: [من البسيط]

قد كان أخذهمُ للنحو يعجبني ... حتى تعاطوا كلام الزنج والرومِ
سمعتُ كلاماً لستُ أفهمه ... كأنّه زجل الغربان والبومِ
تركتُ نحوهمُ، والله يعصمني ... من التقحم في تلك الجراثيمِ

فأجابه «معاذٌ» بقوله: [من السريع]

عالجتَها أمردَ حتى إذا ... شبت، ولم تحسن أباجادِها

---

(١) التوبة ٩: ٣.

(٢) يراجع الفرع الخامس من كتاب السماع.

(٣) أخبار النحويين البصريين ٦٨.

(٤) في ب: وباب المفعول.والذي في أخبار النحويين أنّ أبا الأسود هو من استأذن من زياد. والخبر في صبح الأعشى ١:١٦٩.

(٥) البغية ٢:٢٩٠، وأنباه الرواة ٣:٢٩٢.

(٦) البغية ٢:٢٩٠، رقم: ٢٠٠٦.

ت من يعرفها جاهلاً يصدرها من بعد إيرادها[1]

[٢٠٠ج] منها كلَّ مستصعبٍ لود على أقران أطوادها

وكان «أبو مسلم» قد جلس إلى «معاذٍ»، فسمعه يقول: كيف تقول من تؤزّهم أزّاً» يا[2] فاعل أفعل؟ فقال الأبيات السابقة ذكره «الزُّبيدي»(٣).

ومن هنا لم يصحّ أنّ أوّل من وضع التصريف «معاذٌ» هذا. ووقع في «شرح القواعد» لشيخنا «الكافيجي»[4] أنّ أوّل من وضعه «معاذ بن جبل»[5]، وهو خطأٌ بلا شكٍ، وقد سألته عنه فلم يجبني بشيءٍ. انتهى.

وهذا من المصنّف ينافي[6] قوله: واتفقوا إلخ... لأنّه في «البغية» يؤذن بأنّ النسبة لمعاذ إنّما هي تُلمح منه مما ذُكر، وما هنا [١٩٣ب] صريحٌ في نقل اتفاقهم عليه، وأنّه منقولٌ لا خلاف فيه. فتأمله.

ويمكن الجمع بأنّ ما في «البغية» كان منه أوّلاً، ثم وقف على نقل الوفاق فيه، فنقله.

وكان «معاذٌ» **تخرّج** تمهّر في العربية **بـ«أبي الأسود** الدؤلي».

ثم خلف «أبا الأسود» خلفُ[7] خيرٍ في تأسيس العربية- **خمسةٌ :**

أولهم **«عَنْبَسَةُ»:** بفتح أوّله المهملة، وثالثه الموحّدة، ورابعه المهملة، وسكون ثانيه النون، وعينه وسينه مهملتان، بينهما نونٌ فموحدةٌ. ابن مَعْدان **الفيل:** بكسر الفاء وسكون

(١) في الطبقات: طود علا القرن من أطوادها. وفي الإنباه: طود عليه فوق أطوادها. في البغية: طود علا أقران أطوادها.

(٢) سقطت من النسخ.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ١٢٥، رقم: ٥٨.

(٤) محمد بن سليمان بن سعد، شيخ السيوطي. ولد ٧٨٨، وتوفي ٨٧٩هـ. بغية الوعاة ١: ١١٧، رقم: ١٩٨.

(٥) الذي في شرح قواعد الإعراب ٦٢، ٦٣: «معاذ» دون نسبة وأشار المحقق إلى زعم السيوطي في البغية.

(٦) في ب: مناف.

(٧) كذا في د، وفي أ و ب و ج: وخلف.

التحتية، أُطلق عليه تشبيهاً له به؛ لقوّته في النحو، ففي «البغية»[(١)] لم يكن فيمن أخذ عن «أبي الأسود» النحو أبرعُ منه.

وثانيهم «ميمونٌ» -بصيغة [١٩٠أ] «مفعول» من «اليمن»: البركة- الأقرن: بالقاف والنون. في «البغية»: أخذ النحو عن «عنبسة»، وقيل: عن «أبي الأسود».

[وثالثهم يحيى بن يعمُر - بفتح التحتيّة وضمِّ الميم. التابعي العدواني، أخذ النحو عن أبي الأسود.][(٢)]

والرابع والخامس ابنا «أبي الأسود» «عطاء» و «أبو حرب»[(٣)].

ثم خلَفَ هؤلاء «عبدُ الله بن [أبي][(٤)] إسحق الحضرمي» أغفل المصنّف ترجمته في «البغية»- و «عيسى بن عمر» بضم المهملة «الثقفي»، و «أبو عمرو»: [١٩٠ب] بفتح المهملة، ويلحق بآخره واوٌ رفعاً وجراً؛ فرقاً بينه وبين «عمر».

وقد لمّح بعض الأدباء لذلك، ومن أين أخذها الكَتَبَةُ[(٥)] له بقوله: [من الخفيف]

لما كان ضرب زيدٍ لعمرو	في اصطلاح النحاة قولاً ورسما
داودَ قال: ما زيد عمرو	أخذ الواو من حروفي ظلما

«ابن العلاء»: بفتح المهملة أحد القرّاء.

ثم خلفَهم «الخليل» بن أحمد الفراهيدي الأزدي»، ففاق بجودة ذهنه وصفاء فكره -كما أشرنا إليه فيما تقدّم[(٦)]- من كان قبله من علماء العربية، ولم يدركه أي: يصل[(٧)] لمكانته في ذلك أحدٌ بعده.

(١) بغية الوعاة ٢:٢٣٣.
(٢) كذا في د، وقد سقط ما بين معكوفتين من أ و ب و ج.
(٣) في أ و ب و ج: الحارث. وفي د: حارث.
(٤) الزيادة من فجال.
(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: الكنية.
(٦) ما بين معترضتين ليس في د.
(٧) «أي يصل» كذا في د، وفي أ و ب و ج: احتمال.

وقد أطلتُ في ترجمته أوّل شرحي لمنظومتي في علم القافية[1].

أخذ عن «عيسى بن عمر» وتخرّج، فاق الأقرانَ، بـ«أبي عمرو بن العلاء». ثم أخذ عنه: عن «الخليل»، «سيبويه» وجمع العلومَ التي استفادها: حصّلها، منه في كتابه الذي إذا أُطلق في علم العربية لا ينصرف إلا إليه، فجاء كتابه أحسنَ مِن كلّ كتابٍ [٢٠١ج] صُنّف فيه أي: النحوِ، إلى الآنَ لم يُصنع نظيره.

وأمّا عليّ بن حمزة «الكِسائي» فقد خدم «أبا عمرو بن العلاء» في أخذ[2] ذلك منه نحواً من سبعَ عشرةَ سنةً، لكنّه باختلاطه[3] بأعرابَ[4] -بفتح الهمزة- الأبلّة: بفتح الهمزة وضم الموحدة وتشديد اللام[5].

فسد علمُه[6]، واشتبه عليه الأمر، فلذلك[7] احتاج إلى قراءة «كتاب سيبويه» على «الأخفش» الذي هو تلميذه: سيبويه، أخذ عنه[أنّه أسنّ منه،][8] وما أخذ عن «الخليل»، ليقر عنده الصواب.

ووقع بينه وبين سيبويه مناظرةٌ ببغداد في قول العرب: «كنتُ أظنّ بأنّ لسعةَ العقرب أقوى من لسعةِ الزّنبور، فإذا هي هي».

فكان الكسائي يقول: الصواب فإذا هي إياها.

وسيبويه: فإذا هي هي. وكان ذلك بمجلس «يحيى البرمكي» وله عنايةٌ بـ«الكسائي» فأرسل إلى العرب المستشهدِ بكلامهم، وبرطَلَهم[9]، ثم حضر المجلس،

---

(١) هذا السطر ليس في د.

(٢) لعلها: فأخذ.

(٣) كذا في التذكرة، وعند فجال: لاختلاطه.

(٤) في أ و ب و ج: أعراب.

(٥) قال ابن الطيب ٢:١٥٨ بعد ما نقل ضبط ابن علاّن: قاله في الشرح تقليداً للمصنّف. والمعروف ضم الهمزة أيضاً كما في القاموس وغيره.

(٦) في أ و ب و ج: فشكّ عليّ.

(٧) عند فجال وفي التذكرة: ولذلك.

(٨) زيادة من د.

(٩) في د: وقد طلبهم.

وسألهم عن المثال المذكور، فكان كلّما أتوا على المحلّ المذكور لم يستطيعوا التلفظ به؛ لمخالفته[1] أسلوبهم من الفصاحة، بل يقولون: الحق ما يقول «الكسائي». من غير تلفظ بـ«إذا هي إياها»، فاستكان «سيبويه» وقال: أيّها الوزير، سألتُك إلاّ ما استنطقتَهم بذلك؛ فإنّ ألسنتهم لا تجري عليه. فقال «الكسائي» أصلح الله الوزير، إنّه أي: سيبويه، ورد عليه [١٩٤ب] من بلده وافداً، فإن رأيتَ أن لا ترده خائباً. فأمر له بعشرة آلاف درهم، وخرج «سيبويه» إلى فارسَ».

وهو مع ذلك أي: قراءته على «الأخفش» **إمامُ الكوفيين. وما ظنّك برجل غلامه «الفرّاء» تخرج عليه؟!**

ثم صار الناس بعد ذلك أي: بعد «الكسائي» **فرقتين بصرياً وكوفياً**.

انتهى كلام «الرازي»[2].

وقال «ثعلبٌ» بالمثلثة فالمهملة آخره موحدة، [١٩١أ] بوزن «جعفر» - **في أماليه**[3]: **قال «أبو مالِك نْهال»**[4] -بكسر الميم وسكون النون-: **أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة** أي: اعتبارُ أئمتهم[5]:

«أبو عمرو بن[6] **العلاء» وهو أوّل من وضع أبواب النحو** مواضعها.

ويونسُ بن حبيبٍ»: بفتح المهملة وكسر الموحدة الأولى.

و «أبو زيدٍ سعيد بن أوسٍ **الأنصاري»**، روى عن «أبي عمرو بن العلاء»، **وهو أوثق هؤلاء** الثلاثة **كلِّهم**.

---

(١) في د: لمخالفتهم.

(٢) نقل هذا الكلام دون نسبة وزاد عليه الشيخ خالد الأزهري في التصريح ١:٥.

(٣) المزهر ١:١٥١.

(٤) عيينة بن عبد الرحمن المهلبي اللغوي، أخذ عن الخليل كان حيّاً سنة ١٧٠هـ. مات بنيسابور. بغية الوعاة ٢:٢٣٩، رقم: ١٨٨٥، ومعجم المؤلفين ٢:٦٠٠.

(٥) في د: أعيان أعينهم. ولعلها: أعيان أئمّتهم.

(٦) سقطت من أ و ب و ج.

قال «السيرافي»(١): كان «أبو زيد» يقول: كلّ ما قال «سيبويه»: «أخبرني الثقة» فأنا أخبرتُه به.

وأكثرُهم سماعاً من فصحاء العرب سمعتُه يقول(٢): ما أقول قالت العرب، وأعزو إليها القول، **إلاّ إذا(٣) سمعتُه من عُجُزِ** -بضمتين، جمع «عجوز»- **«هوازنَ»**: القبيلة المعروفة بالفصاحة، كما قال ρ لما سئل عن مزيد [٢٠٢ج] فصاحته:

بيد أنّي من قريشٍ، ونشأتُ في بني سعد »(٤).

وما أحسن قول بعضهم مشيرةً لمحبوبه المنتميةً للعجلة، ففيه ملغز مركبٌ مفرقٌ ومورب، ومورَّب به(٥): [مجزوء الخفيف]

ظبي لقيتُه ينتمي للهوازنةْ

تُ: ما أثقل الهوى؟ قال: ما للهوا زنة(٦)

وفي رواية أخرى عنه(٧): عن أبي زيد: **إلاّ إذا سمعتُه من هؤلاء** قبائلِ العرب الفصحاء. وبيّنهم بقوله: **بكرِ** بن وائلٍ، **وهوازنَ**(٨) بن سعدٍ، **وبني كلابٍ وبني**

---

(١) بغية الوعاة ١:٥٨٢ عن أخبار النحويين البصريين ٩٣.

(٢) مجالس ثعلب ٢:٧٣٤ عن المزهر ١:١٥١.

(٣) سقطت من أ و ب و ج.

(٤) لا أصل له بهذا اللفظ، وقد أخرجه ابن سعد في الطبقات مرسلا بلفظ: «أنا أعربكم، أنا من قريش، ولساني لسان بني سعد بن بكر» ينظر: فيض القدير ٣:٤٤، رقم: ٢٦٩٦. وأخرجه العسكري والرامهرمزي في الأمثال بلفظ: «يا نبي الله ما رأينا الذي هو أفصح منك. فقال: وما يمنعني، وإنما أنزل القرآن بلساني، لسان عربي مبين وإني من قريش ونشأت في بني سعد بن بكر» ينظر: كنز العمال ٦:١٧٤، رقم: ١٥٢٤٧. وأخرجه الطبراني بلفظ: « أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب، أنا أعرب العرب، ولدتني قريش ونشأت في بني سعد بن بكر فأنى يأتيني اللحن؟» ينظر: كنز العمال ١١:٤٠٢، رقم: ٣١٨٧٣. وينظر: كشف الخفاء ١:٢٠٠، رقم: ٦٠٩.

(٥) في أ و ب و ج: ومورثة.

(٦) من قوله «وما أحسن قول بعضهم» ليس في د. والبيتان في كتاب الذخيرة في أخبار الجزيرة القسم الرابع ١:٢٥٨. [تح: حسان عباس]

(٧) ليست عند فجال.

(٨) «بكر... وهوازن» كذا في س وم، وعند فجال: بكر بن هوازن. وفي أ و ب و ج مكان «هوازن»: هوازان. وهو خطأ. هوَهوَازن بن سعد بن منصور بن عِكرِمةَ بن خَصفَةَ بن قيسِ عَيلانَ. ينظر: تاج العروس مادة (هزن).

هلال ، **أو**إلا إذا سمعتُه **من عالية السافلة**، **أو**سمعتُه **من**[1] **سافلة العالية**: بالمهملة والتحتية، ما فوق نجد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكة وما والاها، والنسبة إليها «عاليٌّ» و«علويٌّ» على غير قياس. كما في «الصحاح»[2].

و «السافلة» نزل عن نجد من أرض تهامة، وإلى ما وراء مكة وما والاها[3].

وإلا أي: وإن لم[4] أسمع ممن ذُكر، **لم أقل قالت العرب** وذلك منه يدل على مزيد[5] الضبط، وكمال التحري.

---

(١) كذا في حيدر، وليست عند فجال.

(٢) الصحاح مادة (علو) ٦:٢٤٣٦.

(٣) من قوله «والنسبة إليها عاليٌّ ...» ليس في د. ينظر: معجم البلدان، مادة (العالية)، ٤:٧١.

(٤) في د: لا.

(٥) زاد في د: الاحتياط و.

شرط المستنبط لشيء من مسائل هذا العلم أي: النحو، المرتقي فيه عن [١٤٦د] رتبة التقليد كالمصنّف فإنّه ادعى الاجتهاد في الفن، وسُلّم له[١].

والتقليد الأخذ بقول الغير من غير[٢] علمٍ بدليله[٣].

أن يكون عالماً بلغة العرب، بموضوعاتها وأوضاعها، محيطاً بكلامها في محاوراتها ومحاضراتها ومخاطباتها، مطّلعاً على نثرها -ضد المنظوم- ونظمها أي: منظومِها.

ويكفي في معرفة ذلك الآن الرجوع[٤] إلى الكُتب المؤلّفة في اللغات، والمؤلّفة في الأبنية[٥] كـ«الأفعال» لابن القُوطيّة» و لابن طَرِيفٍ»، و «ديوانِ الأدب» للفارابي، و «أبنية المصادر»[٦] لـ«البيهقي»، وإلى الدواوين الجامعة لأشعار العرب، كـ«الجمهرة»[٧] وأمثالها.

وشرطه أن يكون خبيراً عالماً بصحّة نسبة ذلك القول المستنبَطِ منه الحكمُ إليهم أي: العربِ؛ لئلا يدخل[٨] عليه شعرٌ مولَّدٌ: بالتنوين على المجاز العقلي، أو بالإضافة. وتقدّم تعريف «المولَّد» من الشعراء في «الكتاب الأوّل». [١٩٥ب]

أو مصنوعٌ: موضوعٌ [١٩٢أ] على العرب، منسوبٌ إليهم، لم يقله[٩] أحدٌ منهم[١٠].

(١) قال في حسن المحاضرة ١: ٢٦١: وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد. في المطبوع: الجهاد.

(٢) كذا في د، وقد سقطت من أ و ب و ج.

(٣) ينظر: التعريفات ٥٨، والكليات ٣٠٥، والتوقيف ودستور العلماء مادة (التقليد).

(٤) قد سقطت من أ و ب و ج.

(٥) كذا في د، وفي أ و ب و ج: الابتداء.

(٦) «أبنية المصادر» عند فجال: والأبنية.

(٧) أي: جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي.

(٨) كذا في ح وحيدر وإستانبول. وفي س وم -وهو الذي اختاره فجال-: يدلس.

(٩) كذا في د، وفي أ و ب و ج: مثله.

(١٠) سقطت من ب، وفي ج: فيهم.

وأن يكون **عالماً بأحوال الرواة** لذلك القول المستنبط منه؛ **ليعلم المقبولَ روايتُه من غيره** –علّة علمه بأحوالهم– **وعالماً بإجماع النحاة لا يُحدث**(١) في المجمع عليه منهم **قولاً زائداً** عليه **خارقاً** للإجماع، **إذا قلنا بامتناع ذلك** اعتداداً بإجماع(٢) أهل الأدب. وهو المختار(٣).

---

(١) «لا يحدث» عند فجال: كيلا [يخرق، وبالخلاف كيلا] يحدث. وما بين معكوفتين سقط من حيدر.

(٢) كذا العبارة في د، في أ: عند أدباء إجماع. وفي ب: عند إجماع. وفي ج: عند أداء بإجماع.

(٣) زاد في د: كما مرّ.

لابن مالك » في النحو طريقةٌ أحدثها، سلكها كائنةً وسطاً بين طريقي البصريين والكوفيين بجودة فكره، فإنّ مذهب الكوفيين القيس على الشاذّ المخالف للاستعمال، ومذهب البصريين [٢٠٣ج] اتّباعُ التأويلات البعيدة التي يخالفها(١) الظاهر، ولا يقيسون على الشاذّ، بل يوقفونه على مورده، وابن مالك يُعلم -بضم التحتية من «الإعلام»- بوقوع ذلك الحكم الشاذّ من غير حكمٍ عليه بقياسٍ كما فعل الكوفيُّ، ولا بتأويلٍ (٢) كما فعل البصريُّ، فينجو(٣) مما سلكه كلٌّ من القبلتين(٤) من الحَيْف والمَيْل، بل يقول مقتصراً على بيانِ وصفه: إنّه شاذٌّ في النثر، أو ضرورةٌ في الشعر. كقوله في «التمييز» في «الخلاصة»(٥): [من الرجز]

.... والفعل ذو التصريف نزراً: قليلاً،

سُبقا بالبناء للمفعول، فقيل: نفساً طاب زيدٌ.

وكقوله في «مدّ المقصور»(٦): [من الرجز]

....والعكس في شعرٍ يقع

أي: ضرورةً.

قال «ابن هشام»: وهذه الطريقة التي سلكها من الطرائق، طريقةُ المحققين؛ لما فيها الإخبار بحقيقة الحال، والسكوت عمّا وراءَ ذلك، وهي أحسن من الطريقين؛ (١)لما في كلٍّ مما علمتَ.

---

(١) كذا في س، وعند فجال: خالفها.

(٢) عبد فجال: ولا تأويل.

(٣) كذا في د، في أ و ب و ج: فينحو.

(٤) كذا في أ، في ب و ج و د: القبيلتين.

(٥) المشهورة بـ«الألفيّة» في باب التمييز: عاملَ التمييز قدّمْ مطلقاً والفعلُ ذو التصريف نزراً سُبقا

ينظر: شرح الكافية الشافية ٢:٧٧٤، وشرح التسهيل ٢:٣٨٩، والتصريح ١:٦٢٨.

(٦) قال في باب الممدود والمقصور: وقصر ذي المد اضطراراً مجمعٌ عليه والعكس بخلفٍ يقعُ

ينظر: شرح الكافية الشافية ٤:١٧٥٩، والتصريح ٢:٥٠٤.

المسألة **الرابعة**[2]

قال «ابن جني» **في «الخصائص»**[3]**إذا أدّاك القياس** على حكمٍ **إلى شيءٍ**: حكمٍ **ما** مزيدةٌ للشياع لعلّة جامعة **ثم سمعتَ العرب قد نطقت فيه**: في ذلك الحكم **بشيء آخرَ** خلافَ الحكم الثابت بالقياس، **على قياس غيره**: غير القياس المؤدّي لذلك الحكم، **فدع ما كنتَ عليه** بقياسك **إلى ما هم عليه**؛ لئلا يكون منك قياساً في مقابلة النصّ.(٤)

وهذا الحكم **يشبهه من «أصول الفقه»** أدلة الفقه المبنيّ هو عليها **نقضُ الاجتهاد** للحكم المستنبَط به، **إذا بان**: ظهر، **النصُّ بخلافه**. ومنه قول إمامنا «الشافعيّ» τ: «إذا قلتُ قولاً وصحّ الحديث بخلافه، فاطرحوا قولي الجدارَ، وخذوا بالحديث»(٥).

---

(١) «أحسن من الطريقين» عند فجال: أحسن الطريقتين.

(٢) سقطت من أ و ب و ج.

(٣) الخصائص ١:١٢٥. من (باب في تعارض السماع والقياس). وقد نقل منه من قبل.

(٤) زاد عند فجال: انتهى.

(٥) أخرجه البيهقي بألفاظ مختلفة غير هذا اللفظ. ينظر مناقب الشافعي ١:٤٧١ وما بعدها، وتاريخ دمشق ٥١:٣٨٨. وذكر ابن حجر روايات قوله في توالي التأسيس ١٠٥. واشتهر له: إذا صح الحديث فهو مذهبي. وقد روي ذلك عن الأئمة الأربعة.

فائدة

نقل «البدر الزركشي» في «قواعده»(١)عن بعض المشايخ أنّه كان يقول: العلوم ثلاثةٌ:

علمٌ نضَجَ وما احترق، وهو علم النحو والأصول.

وعلمٌ لا نضج ولا احترق، وهو علم البيان والتفسير.

وعلم نضج واحترق، وهو علم الفقه والحديث. انتهى.

أقول: بل أربعةٌ، ورابعها: علم ما علِق على ثان الأفكار، ولا سار ما فيه من اللطائف والأسرار، وهو علم أصول النحو. والله أعلم.

وهذا آخر ما توخيناه، ومنتهى ما تحريناه، وغاية ما حررناه، ونهاية ما قررناه، على هذا الكتاب، المنهل العذب المستطاب، سبحنا عُباب بحار الفوائد على جواهر دره، وجلبنا [١٩٣أ] نفائس غرره، من غير مادة معروفة، وسلكنا جلْبَ معانيه من غير كتب مؤلفة، في فنه مألوفة، استعنّا فيه بالفتح الصمداني، واستغنينا فيه بالفيض الرباني، فاكتحل طرف الزمان بظرفه(٢)، [٢٠٤ج] وابتهج الوقت والأوان بضيائه [١٩٦ب] ولطفه، وصار في جهة هذا العصر الأخير غرةً، ولطالبي جواهر الفرائد درّةً أيَّ درةٍ.

وأبنّا أنّ الفضل بيد الله تعالى يُؤتيه من أراد، وأنّ العقائل الربانية لا تخصّ أمداً من الآماد(٣) الله تعالى يُفيض على أهل كلّ آنٍ، ما يفيض من عطاياه الحسان. فلله الحمد الذي لا تحُصي(٤) له مننٌ، ولا تختصّ بزمنٍ دون زمن.

ثم إن كان نسجها كما أردتُ من الإحكام، مشتملاً [١٤٧د] على تحرير قواعد الفن والأحكام، متناسب المعاني، متناسقَ المباني، فذلك فضل الله تعالى والمنّةُ والإحسان، والحمد لله على عطاياه الحسان. وإن اعتراه النقص، وأحاط به من قصور مؤلفه الحزم والوقص، فلا يُلام المرء بعد الاجتهاد، وعلى الله تعالى قصد السبيل ومدد الأمداد، فإن عثر

---

(١) المنثور في القواعد ١:٧٢. وقد نقلها السيوطي في شرح عقود الجمان ١:٧. وهذه الفائدة وتعقيب ابن علان عليها ليسا في د إلى قوله: «والله أعلم».

(٢) كذا في د، في أ و ب و ج: بظروفه.

(٣) في د: الآمداد.

(٤) في د: تحصر.

القلم أو طغى، أو زاغ الفكر أو ثغا(١)، فليصلحه أولو الكمال، وليعلموا أنّ الكمال المطلق لله تعالى ذي الجمال والجلال، وليدرؤوا بالحسنة السيئةَ، ويكونوا في التعاون على البر والتقوى خيرَ فئةٍ.

والمسؤول من مولانا سبحانه، الذي لا نرجو إلا فيضه وإحسانه، أن يوشحه بجلباب القبول، ويوشح مؤلفه من فضله مولاه لأسنى قصدٍ، وأكرم سؤلٍ(٢)، فإنّه الذي لا يرد من سأله، ويبلغ أمل فضله فوق الأمل، ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾(٣). فبفضله يدوم الأنس والسرور، وأنواع التهاني.

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والفضل كلُّه لله، والصلاة والسلام على من بذكره تتوج المؤلفات، وتُختَم ويستفيد المصلي والمسلم عليه ويغتنم، مولانا وسيدِنا محمدٍ المصطفى، وعلى آله وصحبه معدن الوفا، عدد خلق الله، دائمين بدوام ملك الله، كلّما ذكره ذاكرٌ، فنالَ أنواعَ السرور(٤) والمآثر.

كان انتهاء تسويده بالمجمع القايتباي(٥)، تجُاه البيت الحرام(٦).

---

(١) فوقها في ب إشارة خطأ. وفي د: أورعا.

(٢) في د: من سول. ولعلها: من سئل.

(٣) البقرة ٢: ١٨٦.

(٤) في د: السؤال.

(٥) نسبة للسلطان قايتباي.

(٦) في د: قال مؤلفه: وكان انتهاء تسويده بعد ظهر يوم الأحد، سابع عشر رمضان سنة ١٠٥٠ بالمجمع القايتباي تقبله الله بفضله آمين والحمد لله وصلى الله على محمد وصحبه وسلم.

[خاتمة أ و ج]

وكان الفراغ من تعليق هذه النسخة، يومَ الخميس المبارك، سادسَ عشرَ شهرَ ذي القعدة الحرام، من شهور سنة ألفٍ ومئةٍ وإحدى عشرَ، على الفقير المعترف بالتقصير، عمر بن مخلوف الحاروني، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولكلّ المسلمين. آمين.

وصلّى الله على سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه وسلّم. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

[وزاد في ج]

[٢٠٥ج]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سينا محمد، وآله وصحبه أجمعين.

وبعد، فقد تمّ نسخ هذا الكتاب بعون الله وقوّته بقلم الفقير عبده محمد أمين ابن المرحوم عمر بن المرحوم محمد الدنف الأنصاري قيمباشي(١) الصخرة الله المشرّفة والمسجد الأقصى، في سبعٍ وعشرين من شهر رجب الفرد، لسنة ستٍ وثلاثين وثلاث مئةٍ وألفٍ هجري. غفر الله له ولوالديه ولمن أحسن إليهما. آمين.

وقد نسخت هذه النسخة من النسخة الموجودة في مكتبة العالم العلاّمة وليّ الله الشيخ محمد البديري، قدّس الله سرّه. آمين.

وصار مقابلتها على النسخة الأصليّة التي نقلت منها طبق أصلها. وذلك في خمسة عشر شعبان المعظّم، لسنة ستٍّ وثلاثين وثلاث مئة وألفٍ.

[خاتمة ب]

تمت كتابتها بحمد الله وعونه بيد كاتبها الأسير لذنوبه الفقير أحمد المرانعيم الخطيب.

ثم [كتب بخطٍّ مخالفٍ]: وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

[خاتمة د]

وكان الفراغ من كتابتها يوم الاثنين ٢٨ شعبان المكرّم سنة ١١٥٧ على يد كاتبه الفقير حسين المحلي الشافعي الأزهري الأحمدي عفى الله عنه بمنّه ويمنه. آمين.

---

(١) كذا.

الفهارس:

1. **الآيات القرآنية والقراءات.**
2. **الأحاديث.**
3. **الأخبار والآثار.**
4. **الأمثال والأقوال المأثورة.**
5. **النماذج النحوية.**
6. **النماذج الصرفية.**
7. **الأشعار.**
8. **المسائل النحوية والصرفية.**
9. **اللغويات.**
10. **القواعد النحوية الكلية.**
11. **فقه اللغة.**
12. **الأعلام.**
13. **القبائل والأمم و المذاهب والفرق.**
14. **اللغات واللهجات.**
15. **الكتب الواردة في الكتاب.**
16. **الأزمنة والأمكنة.**
17. **المصادر والمراجع.**
18. **فهرس موضوعات الكتاب.**

الآيات القرآنية والقراءات

٤- النساء

٥- المائدة

٦- الأنعام

إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾

١١١ ﴿ وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ ﴾ ١٦٨

١٢– يوسف

١٨ ﴿ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ ﴾ ١٠٩

٣١ ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ ٣٤

٣٥ ﴿ عَتَّىٰ حِينٖ (٣٥) ﴾ ٤٦٢، ٦٩٧

٦٣ ﴿ أَرۡسِلۡ مَعَنَآ أَخَانَا نَكۡتَلۡ ﴾ ٦١١

٧٦ ﴿ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ (٧٦) ﴾ ٣٦٥

١٣– الرعد

٤٣ ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا ﴾ ١٠٤

١٤– إبراهيم

٣٧ ﴿ وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾ ٢٢٥

١٥– الحجر

٢ ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ ٥٢٧

١٧– الإسراء

١ ﴿ سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٧
ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ٱلَّذِي
بَٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ
ٱلۡبَصِيرُ (١) ﴾

٨٢ ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٞ وَرَحۡمَةٞ ٥٢٢
لِّلۡمُؤۡمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارٗا (٨٢) ﴾

٨٥	﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْـرِ رَبِّى ﴾	٦١٠
٩٦	﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	١٠٤
١١٠	﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ ﴾	٤٣٩

١٨- الكهف

١	﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَـٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ (١) ﴾	٧
١٩	﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾	٢٠٨، ٤٣٩

١٩- مريم

٢٦	﴿ ّ ا تَرَيِنَّ ﴾	٨٩
٣٨	﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾	٤٣١

٢٠- طه

٦٣	﴿إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ ﴾	١٧٥
٦٧	﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ (٦٧) ﴾	٢٩

٢١- الأنبياء

٧٧	﴿ وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾	١٠٢
١٠٣	﴿ لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ ﴾	٢٤٥
١٠٨	﴿ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ﴾	٥٢٧

٢٣- المؤمنون

٢٥- ٥٤	﴿عَتَّىٰ حِينٍ (٣٥) ﴾	٤٦٢، ٦٩٧
٤٧	﴿ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ ﴾	٥٧

٢٢- الحج

١٥	﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾	١٧٤
٢٩	﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ ﴾	١٧٤

٢٣- المؤمنون

٣٥	﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾	٢٠٣

٢٤- النور

٤٤	﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾	٥٤٨
٥٢	﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ ﴾	٤٢٢

٢٥- الفرقان

١	﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ ﴾	٧

٢٦- الشعراء

١٦	﴿ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ ﴾	٥٩٤

٢٩- لعنكبوت

١٢	﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ ﴾	١١٦
١٩	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ﴾	١٢٢، ١٢٣
٢٠	﴿ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ﴾	١٢٢

٣٠- الروم

٢٥	﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ ﴾	١٩٠

٣٠	﴿ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ﴾	١٨١

٣٣- الأحزاب

١٨	﴿ هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ ﴾	٥٢٨
٣٧	﴿ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ ﴾	٢٠٨
٥٦	﴿ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴿٥٦﴾ ﴾	٧

٣٤-سبأ

٢٢	﴿ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ﴿٢٢﴾ ﴾	٦
٢٨	﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴾	٣٦٣، ٣٦٤

٣٦- يس

١ - ٣	﴿ يسٓ ﴿١﴾ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿٣﴾ ﴾	٥٤٨
٣٧	﴿ وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾	٢٦٢
٤٠	﴿ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ ﴾	٥٣٧

٣٧- الصافات

١٧٤ -١٧٨	﴿ عَتَّىٰ حِينٖ ﴿٣٥﴾ ﴾	٤٦٢، ٦٩٧

٣٩- الزمر

٦٤	﴿ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ ﴾	٦٥٦
٦٥	﴿ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ ﴾	٦٤٢

٤٢- الشورى

٢٠	﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ نَزِدۡ لَهُۥ فِي	١٠٧

حَرۡثِهِۦۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلدُّنۡيَا نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا وَمَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴿٢٠﴾ ﴾

٤٣ – الزخرف

٤	﴿ي إم ّ الكتاب﴾	٤٧٥
٨٤	﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ لاهٌ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ لاهٌ ﴾	١١٦

٤٤ – الدخان

٣٨	﴿ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ ﴾	٤٨٤

٤٥ – الجاثية

٣١	﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا ﴾	٣٠٧

٤٨ – الفتح

٢	﴿ لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ ﴾	٦٩٢

٥١ – الذاريات

٢٣	﴿إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾	٣٧٤
٢٥	﴿ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ ﴾	١٠٩
٤٣	﴿عَتَّىٰ حِينٖ ﴿٣٥﴾ ﴾	٤٦٢، ٦٩٧

٥٢ – الطور

٣٩	﴿ أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ ﴾	٦٠٩

٥٣ – النجم

٥	﴿ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ ﴿٥﴾ ﴾	٢٠٠

٥٨- المجادلة

٢	﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ ﴾	٣٤
١٩	﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾	١٦٣، ٤٧٦، ٦٦٥

٦٣- المنافقون

١٠	﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾	٤٦٩

٦٦- التحريم

٤	﴿ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ ﴾	٣٤٣، ٣٧٧
١٢	﴿ وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ ﴿١٢﴾ ﴾	٤٧٦

٦٩- الحاقة

١٤	﴿ وَحُمِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَٱلۡجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴿١٤﴾ ﴾	٤٦٨

٧٣- المزمل

٢٠	﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرًا ﴾	٣٦

٧٥- القيامة

٤٠	﴿ أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴿٤٠﴾ ﴾	٤٢٣

٧٦- الإنسان

٤	﴿ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴿٤﴾ ﴾	٣٥، ٤٧٤
١٥، ١٦	﴿ قوايراً ﴿١٥﴾ قواريراً ﴾	٣٥

٧٩- النازعات

٢٦	﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةً ﴾	٥٤٨

٨٦- الطارق

١٧	﴿ فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾	١٨١

٨٩- الفجر

٦	﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾	٤٧٩
٢٦	﴿ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٢٦﴾ ﴾	٤٥٥

٩٣- الضحى

٣	﴿ مَا َ عَ َلكَ ـ رَبُّكَ ﴾	٢٤٠، ٤٠٧، ٤٧٢
٥	﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴿٥﴾ ﴾	٦٤١

٩٤- الشرح

١	﴿ أَلَمۡ نَشۡ رَ حَ ﴾	٣٤٨، ٤٣٦

٩٨- الِ ّنة

١	﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾	٤٧٤

١٠٥- الفيل

١	﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾	٤٧٩

١٠٨- الكوثر

١	﴿ اكَ الكَو ْ ثَرَ ﴾	٦٩٨

الأحاديث

﴾ ـت: يا ابن أخي هذا عمل الكُتّاب: أخطؤوا في الكِتاب.

عن هاني البربري مولى عثمانَ، قال: كنتُ عند عثمانَ وهم يعرضون ١٨١

المصاحف، فأرسلني بكتفِ شاةٍ إلى أُبيّ بن كعبٍ فيها: ﴿لم يَتَسَنّ

﴾، وفيها: ﴿لا تَبْدِيلَ لِلْخَلْق ﴾ وفيها: ﴿فأَمْهِلْ الكَافِرِينَ ﴾.

قال: فدعا بالدّواة، فمحى أحد اللامين، وكتب: ﴿لِخَلْقِ ٱللَّهِۚ ﴾،

ومحا: ﴿فأَمْهِلْ ﴾، وكتب: ﴿ فَمَهِّلِ ﴾ ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾. ألحق فيها

الهاء

فما كدنا أن نصل لمنازلنا ٢١٢

بن الخطاب: كان الشعرعلْمَ قومٍ، ولم يكن لهم علْمٌ أصحَّ منه. ٢٥٩

جاء الإسلام، فتشاغلتْ عنه العرب...

ـرُ: لمِ تحتبسون عن الصلاة؟ فقال الرجل: ما هو إلاّ أن سمعتُ ٣١١

لنداء فتوضأت. فقال: أيضاً

ل أمّ هانئ بنت أبي طالب: زعم ـّي أنّه قاتلٌ فلاناً ٢٠١

الفقر أن يكون كفراً، وكاد الحسد أن يكون سبَقَ القدر ٢١١، ٢١٣

كاد قلبي أن يطير ٢١٢

كون عليّ الصيامُ من رمضانَ عن عائشة ٥٥٤

ـت لغة إسماعيل قد درستْ ... راجع (إنّ لغة إسماعيل)

خُطبةٍ ليس فيها تشهُّدٍ كاليدِ الجَذماءِ ٥

كل كلام لا يبدأ بالحمد فهو أجذم ٤

ا تكونوا يُولّى عليكم ٤٣٤

تجتمع أمتي على ضلالةٍ ٣٦٠

رعْ، لن تُرعْ ٣٤٧، ٤٣٦

عن وَدْعِهم الجُمُعات ٤٠٧

ُ أن أصلي العصر حتى كادتِ الشمسُ أن تغرب ٢١٢، ٢١٣

الأخبار والآثار

وي خلَف ٌ الأحمر أنهّ ـم صاغوا «فُعال» مشتقاً من «أُحاد»، إلى ٢٥٣
«. ُشار»نشد ما ع ُزي فيه إلى أنّه موضوعٌ منه أبياتاً من جملتها

ر: أنّه عمل قصائدَ في سبع سنينَ ، فكانت تسمّى ج َز ْليات ِ ٤٠٣
زهير

زعموا أنّ امرأةً قالت: لبنتها: احفظي ثيابك ممن لا تنشرين. أي: تعرفين ٣٥٣
أبو زيد)

ص ِب ْيةً بحضرميّة يتراجزون، فوقفتُ وصدّوني عن حاجتي، وأقبلتُ ٢٤٩
أكتب ما أسمع، فأقبل شيخٌ فقال: أتكتب عن هؤلاء الأقزام الأدناع؟
(سمعيّ)

سؤال عضد الدولة أبا علي الفارسي في الميدان عن رافع المستثنى ٥٥١

سئل ابن السكّيت عن وزن ﴿نَكْتَلْ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْ ٦١١
مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ﴾ لم يحر جواباً

اء العرب ثلاثُ فرقٍ من حيث الاستشهاد ٢٩٠

العَجَبُ أنّ بعض الناس يأخذون اللغة على الشافعي، وهو من بيت ٢٣٤
لغة، والشافعيُّ يجب أن يؤخذ منه اللغة لا أن يؤخذ عليه (ثعلب)

ن دُريد : مَن مدَّ «البُكا» أخرجه مخُرج «الرُّغاء» مَن قصَره ٢٨٨
حرجه مخُرج «الآفة» و«الضِّنى»

أبي زيد النحوي قال: كلُّ ما قال سيبويهِ في كتابه: «أخبرني الثقة» ٢٥٠، ٢٩٢،
أنا أخبرتُه ٣٠١، ٧٠٩

أبي زيد قال: كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان، فإذا سمعتَه يقول: ٢٥١، ٢٩٢،
«ني مَن أثق بعربيّته» إنمّا يريدني. ٣٠١

حَفْصَة قال: كنتُ أعملُ القصيدةَ في أربعة أشهرٍ، وأُحكمها ٤٠٤
في أربعة أشهرٍ وأعرضها في أربعة أشهرٍ، ثم أخرج بها إلى الناس

عن المبرد أنّه قال: سمعتُ عُمَارَةَ بن لِ بن بلالِ بن جريرٍ: يقرأ (ولا ٥٣٧
ل النهارَ) ت ُ: ما تريد؟ قال: أردتُ (ٌ النهارَ)يل له: فهلاّ

ه؟ قال: لو قلتُه لكان أوزنَ

في القرآن أربعة أحرف لحن: ﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ و﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ﴾ و﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ و﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ ١٨٢

(سعيد بن جبير)

في كتاب سيبُ بيتٍ عُرف قائلوها، وخمسون مجهولةُ القائلين. ٢٥١، ٢٩٩

ابن خالويه في شرح الفصيح: قال أبو حاتمٍ: كان الأصمعيّ يقبل أفصح اللغات ويُلغي ما سواها، و أبو زيد يجعل الشاذَّ والفصيح واحداً، فيُجيز كلَّ شيءٍ قيل. قال: ومثال ذلك أنَّ الأصمعيّ يقول: حزَنني الأمرُ، يحزُنني. ولا يقول: أحزنني. قال أبو حاتمٍ: وهما جائزان. قرؤوا: ﴿ لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ ﴾ و﴿ يُحْزِنُهُم ﴾ جميعاً ٢٤٥

بن الخطاب: كان الشعرعلْمَ قومٍ، ولم يكن لهم علْمٌ أصحَّ منه. ٢٥٩
حاء الإسلام، فتشاغلتْ عنه العرب...

قال زبير لثعلب: ارو عني ما أحدثه من حديثي ٣٥٩

سيبويه: سمعنا بعضهم يدعو: اللهم ضَبُعاً وذئباً ٥٣٩

قال القضاة بدر الدين بن جماعةَ وكان ممن أخذَ عن ابن مالكٍ: قلتُ له: يا سيدي، هذا الحديث رواته الأعاجم ووقع فيه من روايتهم ما لم أنّه ليس من لفظ الرسول. فلم يجُب بشيءٍ ٢٠١

قال قومٌ من أهل اللغة: إنّ «البكاء» المدّ والقصر لغتان جمعهما حسّان في قوله: بكتْ عيني وحُّقَ لها بكاها وما يغني البكاء ولا يلُ ٢٨٨

لأعرابيّة بالعيون ابنة مئة سنة: ما لك لا تأتينأهل الرُّفقة؟ قالت: ،ّ لأخزى أن أمشي في الرفاق. أي: أستحي.(أبو زيدٍ) ٣٥٣

ول رؤبةَ: «حير» واب: كيف أصبحتَ؟ ١٧٣

يبويهِ في كتابه: أخبرني الثقة. يعني به الخليلَ وغيرَه ٢٥٠، ٢٩٢

الأمثال والأقوال المأثورة

النماذج النحوية

مشيٌّ ونُهوٌّ ٤١١

نُهيٌّ ونُهوٌّ ٤١١

هذا الحسن الوجهِ ٤١٨

هذا الحسن الوجهَ ٤٢٧، ٥٢٤

هذا الضارب الرجلِ ٤١٨

هذا الضارب الرجلَ ٤٢٧، ٥٢٤

هذا جحر ضب خربٍ ٣٦٦، ٣٦٧، ٤٧٥

هلمّ ٧٦

الهندان الزيدان ضاربتاهما هما ٤٤٧

يا ليتني فيها جَذَعاً ٣٤٩

يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار ٢١٠

النماذج الصرفية

الأشعار●

كيفَ	سماءُ	الطويل	البوصيري		٢٠٥
مِ صباحُ	ضواءُ				
سيغنيني	ءُ	الوافر	مجهول	ش	١٢٤، ٥٩٠، ٥٩٢
قد علمتْ	ِعلاءِ	الرجز	أنشدها الفرّاء لأعرابي	ش	٢٩٦
وعلمت	الجِراء				
أن نِعمَ	الخَواء				
يا لكَ	شِ يِ ْشاء				
ْشَ َب	لَّهَ َاء				
يلانُ	َ با	البسيط	ذو الرمة	ش	٤٤٩
رجِّي	طُوبُ	الوافر	ن رَ ألان الطائيّ	ش	٤٣٠
لتُ	بُ	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	ش	٣٤٨
رِفُ	كبِ	الطويل	يس بن الخَطيم	ش	٢٣٧
عرِضَ نَّ	ذيبِ ها	الكامل	عمر بن علي المطوعي		٤٠٤
ا عرضتَ	تهذي بها				
نحونا	يبِ	الوافر	مجهول		٤٢
الله	مسلمت	الرجز	أبو النجم العجلي	ش	٤٢٠
فتستريح	اتهِ ا	الرجز	بعض الأعراب	ش	١٢٥
َت ْ	جِ ُجِ	السريع	عمر بن أبي ربيعة	ش	٣٨١
أريد	الصلاح	الوافر	جميل بثينة	ش	١٢٦
إذا أريد	أبدا	البسيط	ابن علان		٧٧، ٧٨
وما تكسّر	رشدا				
ه اختلافُ	وجدا				

● ما كان شاهدا أشرت إليه بحرف (ش).

فالكلّ يبني	فُقدا				
، ّ يعربُ ه	ندا				
إذا أفادكَ	أبدا	البسيط	علي بن عراق، أو لمحمد بن عبد الملك الفارقي، أو عبد المنعم بن محمد الباجسرائي		١٥، ٢٣، ٣٠٢
وقل	الحسدا				
، تقرأانِ	أحدا	البسيط	مجهول	ش	٤٣٣
رجٍّ	يدُ	الطويل	لُوط بن بَ . َل	ش	٤٣٠
يلومونني	حميدُ	الطويل	مجهول	ش	٢٩٥
عاجتَ ها	اجادِ ها	السريع	معاذٌ الهرّ اء		٧٠٥، ٧٠٦
سمّيتَ	إيرادها				
ل َ	أطوادها				
ن يتّ قْ	غادي	الوافر	مجهول	ش	٤٢١
قالت	دِ	البسيط	النابغة الذبياني	ش	٥٢٧
ألا أيهذا	مخلدي	الطويل	َ فَة بن العبد	ش	٦٥٥، ٦٥٦
وقام	د	الطويل	مجهول		٢٢٧
كبعض	شُذّاذ	الرجز	مجهول	ش	٢٣٨
في أيّ	أَفرْ	الرجز	الحارث بن المنذر الجرمي ي لعليّ	ش	٣٤٨، ٤٣٦
م َ	رْ				
لا بدَّ	فرْ	الرجز	مجهول	ش	١٢٤
يُعرفُ	المذكور َ ه	الخفيف	ابن علان		٦٢٩
باشتقاق	المشهوره				
وبأن	مسطوره				
النحو	مقدارُ	البسيط	ابن علان		٤٠
نوع	أسرار				
حارُ	رُ	المنسرح	ابن غليون الصوري		١٢٣

وما نبالي	رُ	البسيط	مجهول	ش	٤٢٥
فأصبحوا	رُ	البسيط	الفرزدق	ش	٣٧١
وعينان	مرُ	الطويل	ِ الرمّة	ش	٥٤١
الله	صورُ	البسيط	إبراهيم بن هرمة	ش	١٢٨
حَيْثُما	فأنظور				
دَلٌ	رُ	الوافر	ّمّاخ	ش	٢٧٨، ٤٠١
كالنجم	ّغَرِ	البسيط	أبو العلاء المعري		١٩
أيتُك	ْرِو	الطويل	راشد بن شهاب	ش	١٠٦
دَّلَ	اوِرِ	الرجز	جندل بن المثنى الطهوي	ش	٥٨١
بالباعث	ّهارِيرِي	البسيط	للفرزدق	ش	٤٢٥
رّب	جَزِ	الرجز	ابن مالك		١٥
تقاعس	فاقعنسسا	الرجز	رؤبة	ش	٤٤٣
بثوب	ُ	الطويل	مجهول	ش	١١٧
بلدة	سُ	الرجز	الجراد بن العود	ش	٦٨٣
بٍ	فرسِ	المنسرح	طرفة	ش	٤٠٠
لمّا تلاعب	المرتضى	الكامل	ابن علان		٦٨٧
ع الغرامُ	المقتضى				
جارية	ْفَاضِ	الرجز	رؤبة	ش	٣٠٣، ٣٠٤
أبيض	أباض				
قالوا	يرتضي	السريع	ابن دقيق العيد		٦٨٦
لتُ	المقتضي				
وممن ولدوا	ضِ	الهزج	ذو الإصبع حرثان بن حارث	ش	٥٨٩
نمّا النحو	فعْ	الرمل	الكسائي		٣٨٨
ليتَ	رواجعا	الرجز	العجاج	ش	٣٤٩
م بجودٍ	عهْ	الرمل	أنس بن زنيم	ش	١٣١

أَلا إنّ	مجمعهْ	الطويل	ابن علاّن		١٥٧
وما هو	وعهْ				
لعيّ	سمعا	المنسرح	أوس بن حجر		٢٩٤
أقرعُ	سرعُ	الرجز	عمرو بن خثارم	ش	١٠٨
وقصر	مُ	الرجز	ابن مالك		٧١٤
شوقي	مانعُ	السريع	ابن علان		٦٨٥
لكن عراني	عُ				
عدْ	وَّعُ	الطويل	أبو الحسن الديلمي		١٣٣
أخاك	يبغي	الطويل	مجهول	ش	٣١٢
دتَ	قَعِ	الطويل	مجهول	ش	٢٩٥
صرَفَ	عُرِفْ	الرمل	ابن الوردي		١٢٠، ١٢١
قيل	ينصرف				
سلب	نْ	الكامل	ابن الرّعاد		٤٩١
دَ السكونَ	الألف				
عُ	تَفِي	الرجز	ابن مالك		٣٦٣
منعت	تلفي	مجـــزوء	ابن الرّعاد		٤٩١
وصرت	كالألفِ	الوافر			
جهانِ	نقْ	الرجز	ابن مالك		٦٤٩
كأنّ	رِقْ	الرجز	رؤبة	ش	٤٢٤
أيدي	رِقْ				
ملَ	بقاُ	الرجز	ابن مالك		٧١٤
العلم	الواثقة	الرجز	الإمام مالك		١٩٦
ذَبِ	قَهْ	المنسرح	بيت لأعرابيٍّ	ش	٣٤٧، ٤٣٦
حمىً	واثقِ	الطويل	ساض بن أم درّة الطائي ملّي	ش	٦٤٧

٠ تَرضّاها	ٰقِ	الرجز	رؤبة	ش	٤٢٤
مْ	مملوكه	الكامل	ابن الرّعاد		٤٩١
أبداً	منهوكه				
ولقد نحِلت	تحريكُه				
هي الدنيا	وفتكي	الوافر	أبو الفرج الساوي		٤٣٢
ر ُركمُ	َبكي				
يلٌ	لْ	الرمل	لبيد	ش	١٢٦
عْ	سألا	البسيط	عدي بن زيد العبادي	ش	٦٥٤
قصيدة	الهَا	الكامل	الأعشى	ش	١٩٣
ُز ْ نَةٌ	تمالَ ها	المتقارب	مر بن ج ُوينٍ	ش	٣١٤
وقد نغنى	الخدالا	الوافر	ّ ار الأسدي	ش	٥٩١
نَ	عوافِلا	الرجز	امرؤ القيس أو رؤبة	ش	٢٣٨
رأى	وأّ لا	المتقارب	علي بن أبي طالب أو محمود ِ ّ اق		٧٥
تسمع	َ اوِلا	الرجز	مجهول	ش	٥٨١
فألفيته	قليلا	المتقارب	أبو الأسود الدؤلي	ش	٥٣٨
أعاشني	لُ	الرجز	ُؤاد بن أبي دؤاد	ش	٢٤١
لميّةَ موحشاً	ُ	مجزوء الوافر	ذو الرّمّة	ش	٢٧٨، ٣٧٣
بكتْ	يلُ	الوفر	حسّان أو ابن رواحة أو كعب بن مالك	ش	٢٨٨
ولو أنّ	لِ	الطويل	امرؤ القيس	ش	٦٠١
لكنّما	أمثالي				
كأني	شيمالي	الطويل	امرؤ القيس	ش	١٢٩
ومَ	لِي	الطويل	امرؤ القيس	ش	١٣٣

رُبَّ	جـُلِ	الطويل	امرؤ القيس	ش	١٩٥
أسند	بطلِ	الرمل	ناصر الدين ابن المـُنـَيرِّ		٤٤
بدأ	علي				
كرٍّ	ن علِ	الطويل	امرؤ القيس	ش	٢٨٢
وموضع	ّمـَلِ	البسيط	مجهول		٢٢٧
يبري	ُلِ	الرجز	لأبي النجم العجلي	ش	٥٤٦
وليس	ليلِ	الوافر	أبو الطيب المتنبي		٦٠٧
لا تعذلن	صائما	الرجز	ينسب لرؤبة	ش	٢٤٢، ٢٩٩
بإنّه	ما	الرجز	و حيّان الفعسي		٤٧٧
إنمّا كان	رسما	الخفيف	مجهول		٧٠٧
داودَ	ظلما				
هم الآمرون	ظْلَما	الطويل	مجهول	ش	٢٥٢
دمنتينِ	طللاهما	الطويل	الشمّاخ بن ضرار المخضرم	ش	١١٥، ١١٦
أقامت	مصطلاهما				
إني إذا	همّا	الرجز	أبو خراشة الهذلي	ش	١٣٨، ٤٧٢
هفهفِ	إمُ	الكامل	رجل من تميم		٦٩، ٢٦٩، ٥٢٤
وننصر	ارمُ	الطويل	رو بن برّاقة الهمداني	ش	٥٢٧
وإن أتاه	مُ	البسيط	زهير	ش	١٠٧
متُ	مُ	البسيط	مرار العدوي	ش	٤٢٠، ٤٢١
نّ من صاد	مُ	الخفيف	مجهول	ش	١٠٥
صددت	يدوم	الطويل	ّار الفقعسي	ش	٦٤٧
إذا قالت	ذَام	الوافر	بن صَعْبِ	ش	١٤٥
الرِّماحُ	لأَّ	البسيط	الحطيئة	ش	١٣٠
من تذكرِ	بدم	البسيط	البوصيري		٢٧٥
كنّ نصفاً	اشمِ	الطويل	الفرزدق	ش	٥٩١

قد كان	ءِم	البسيط	معاذٌ الهرّاء		٧٠٥
لَمّا سمعتُ	البومِ				
نحوهمُ	الجراثيمِ				
شَكَلُ	ديمِ	الطويل	مجهول	ش	١٢٤
وكم من	السقيم	الوافر	أبو الطيب المتنبي		٢٦٦
أعرف	ظبيانا	الرجز	رجل من ضبة أو رؤبة	ش	٢٥٢
ومضى	أُثْنَ ّا	مجــــزوء	مجهول	ش	٢٥٣
ثُلاثاً	فاطّعنا	الرمل			
ربَّ	للهوازنةْ	مجــــزوء	مجهول		٧١٠
تُ	زنة	الخفيف			
أصابهم	هْ	الوافر	رجل من بن أسد	ش	١٢٦
ن	دُّوبانِ	الكامل	لبيد	ش	١٢٩
عجبت	أبوان	الطويل	رجل من أزد السراة	ش	٤٢٢
ومن غريب	بالسريان	الرجز	السيوطي		٣٢٠
أفتى	بعيني				
لمتُه	بالتنوين	الكامل	ابن سيناء الملك		١٣٥
لازمتُ	الدين	طويل	ابن علان		١٣٥
دوتُ	التنوين				
بيني	بالتنوينِ	الكامل	ابن علان		٦١٧
متباينينِ	والتعيينِ				
شربُ	ها	البسيط	مجهول	ش	٢٧٨، ٢٧٩
وكم موطنٍ	وي	الطويل	يزيد بن الحكم الثقفي	ش	٣٨١
بدا لي	آتيا	الطويل	زهير	ش	٤٦٩
تْ	لياليا	الطويل	سيّدة فاطمة		١٢٤
أنيّ	مكانيا	الطويل	مجهول		١٣٥، ٥١٧

يُعرف بنـونٍ في أخيرٍ أو خلا ذي أمورٌ	العربي بزيّ الجليّ يا صفي بالأعجمي	الخفيف	ابن علان	١٤٩
مرّت بنا ترنو بطرف	لتركي نحوي	السريع	ابن فارس	٤٥٥

المسائل النحوية والصرفية

أدرجت المسائل تحت الموضوعات التالية وحسب تريبها:

١. اسم الفعل
٢. الإضافة
٣. الإعراب
٤. إعراب بعض التراكيب
٥. الأفعال الناقصة وما يعمل عملها
٦. إن وأخواتها وما يعمل عملها
٧. البدل
٨. البناء
٩. التصغير
١٠. التمييز
١١. التنوين
١٢. الجار والمجرور
١٣. الجمع
١٤. الحال
١٥. الشذوذ
١٦. الشرط
١٧. الضرورة
١٨. الضمير
١٩. العطف
٢٠. علامات الاسم وعلامات الفعل
٢١. العلل
٢٢. الفاعل
٢٣. صر ممدود ومدّ مقصور
٢٤. المبتدأ و الخبر
٢٥. المسائل الصرفية
٢٦. مسائل نحوية وإملائية متفرقة
٢٧. المستثنى
٢٨. المشتقات وعملها
٢٩. المضارع
٣٠. المفعول به
٣١. الممنوع من الصرف
٣٢. المنادى
٣٣. النسب

٤. **إعراب بعض التراكيب**:

٥. الأفعال الناقصة وما يعمل عملها:

٦. إن وأخواتها وما يعمل عملها:

٩. **التصغير:**

١٠. **التمييز:**

١١. **التنوين:**

لَم ٍ

١٦. **الشرط**:

١٨. **الضمير**:

١٩. **العطف**:

٢٠. علامات الاسم وعلامات الفعل:

٢١. العلل:

٢٢. **الفاعل**:

٢٣. **صر ممدود ومدّ مقصور**:

٢٤. **المبتدأ و الخبر**

٢٥. **المسائل الصرفية**:

٢٦. مسائل نحوية وإملائية متفرقة:

٢٧. **المستثنى**:

٢٨. المشتقات وعملها:

الذي إنمّا جاز فيه الجرُّ تشبيهاً بـ«الحسن الوجه»

٢٩. **المضارع**:

٣٠. المفعول به:

٣١. الممنوع من الصرف

٣٢. **المنادى**:

٣٣. **النسب**:

اللغويات●

● يتضمن التعاريف والكلمات المشروحة أو المضبوطة، أو المبحوث في أصل اشتقاقها.

القواعد النحوية الكلية

فقه اللغة

الأعلام

القبائل والأمم والمذاهب والفرق

اللغات واللهجات

الكتب الواردة في الكتاب

الأزمنة والأمكنة

المصادر والمراجع

الآحاد والمثاني، الشيباني، تح: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض ط١، ١٤١١ – ١٩٩١م.

آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم الرازي، تح: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي أعدّه للطبع ووضع فهارسه:عبد الجبار زكّار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٨م.

الإبدال، ابن السكيت، تح: د. حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ، ١٩٨٧م.

الإبدال، أبو الطيب اللغوي الحلبي، تح: عزّ الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ، ١٩٦١.

ابن هشام وأثره في النحو، د. يوسف عبد الرحمن الضبع، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي، وابنه تاج الدين، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٨١م.

الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تح: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

إتحاف السائل بما لفاطمة من المناقب، لعبد الرؤوف المناوي، تح: عبد اللطيف عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة.

إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا، تح: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

إتمام الدراية، السيوطي، طبعة قديمة في مطبعة مظهر العجائب، ١٨٦٤م.

الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين بن الخطيب، تح: محمود عبد الله عنّان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، تح: مصطفى شيخ مصطفى ومدثر سندس، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٥م.

الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، تعليق عبد الرزاق عفيفي، دار الأصمعي، الرياض، ط١، ٢٠٠٣م.

أخبار أصبهان، أبو نعيم الأصبهاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصورة عن طبعة ليدن ١٩٣٤م.

إخبار العلماء بأخبار الحكماء، القفطي، مطبعة دار السعادة، مصر.

أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط٢، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

أساس البلاغة، الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، د. أمان الدين حتحات، دار الرفاعي، ودار القلم العربي، حلب، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي النميري، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، تصحيح عادل مرشد، دار الأعلام، عمّان، ط١، ٢٠٠٢م.

أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن محمد الجزري، عز الدين بن الأثير، دار الفكر، دمشق.

أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تح: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

الأشباه والنظائر النحوية، جلال الدين السيوطي، تح: د. عبد الإله النبهان وشركاؤه، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

الأشباه والنظائر الفقية، جلال الدين السيوطي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٨هـ، ١٩٥٩م.

الأشباه والنظائر، تاج الدين السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، دار إحياء الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٢٨هـ.

الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تح: البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

الإصباح في شرح الاقتراح، د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

إصلاح المنطق، ابن السكّيت، تح: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ٢٠٠٦م.

الأصول في النحو،أبو بكر بن السر ّ اج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

الأعراب الرواة، الدكتور عبد الحميد الشلقاني، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ط ٢، ١٩٨٢.

إعراب القرآن، النحاس، أبو جعفر النحاس، تح: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت،١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

الأعلام، خير الدين الزركلي، دار الملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٤٦هـ، ١٩٢٨م.

الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.

الأفعال، السرقسطي، تح: حسين محمد محمد شرف، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ابن السيّد البطيوسي، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أدورد فنديك، دار صادر، بيروت، ١٨٩٦م.

الإكمال، ابن ماكولا، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

لإلماع، القاضي عياض، تح: السيّد أحمد صقر، دار التراث، ط١، ١٣٨٩هـ، ١٩٧٠م.

الأمالي، أبو علي القالي، دار الجيل، بيروت،ودار الآفاق الجديدة بيروت.

أمالي ابن الحاجب، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل ببيروت، ودار عمّار بعمّان.

أمالي الزجاجي، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٠٧هـ، ١٩٨٧م.

أمالي ابن الشجري، تح: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

مألي السيّد المرتضى، شرحه محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٢٥هـ، ١٩٠٧م.

الانتصار لسيبويه على المبرد. ابن ولاد، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

إنباه الرواة، القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

الأنساب، السمعاني، تح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

الأنساب، سلمة ابن مسلم العوتبي الصحاري، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ط٣، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ومعه الانتصاف من الإنصاف للشيخ محيي الدين عبد الحميد، نسخة مصورة في المطبوعات الجامعية بجامعة البعث.

الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تح: د.جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

الأوائل، أبو عروبة، تح: مشعل بن باني الجبرين المطيري، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام، شرح محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

الإيضاح، أبو علي الفارسي، تح: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢.

الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، شرح د. عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣.

إيضاح المحصول من برهانالأصول، أبو عبد الله المازري، تح: د. عمّار الطالبي، دار الغرب الإسلامي.

إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله، أبو بكر بن الأنباري، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

البارع في اللغة، أبو علي القالي، تح: هشام الطعان، مكتبة النهضة، بغداد،دار الحضارة العربية، بيروت، ط١، ١٩٧٥م.

البحر الزخار، البزار، تح: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٣م.

البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

البحر المحيط، الزركشي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، الكويت، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

البحر الزخَّار، أبو بكر البزار، تح: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٣م.

بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.

البداية والنهاية، أبو الفداء ابن كثير، تح: عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

البديع في النحو، ابن الأثير الجزري، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

البرهان، الجويني، تح: د. عبد العظيم الديب، مطابع الدوحة الحديثة، ط١، ١٣٩٩هـ.

البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط٢.

بصائر ذوي التمييز، الفيروزآبادي، تح: محمد علي النجار وعبد العليم الطحاوي، المجلس الأعلى للشؤون، القاهرة، لجنة إحياء التراث، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي، تح : د. وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط٤، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٩م.

بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، المكتبة العصرية بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزأبادي، تح: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

البلغة في الفرق بين المؤنث والمذكر، أبو البركات الأنباري، تح: د. رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب المصرية، وزارة الثقافة، ١٩٨٠م.

بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب، الشيخ زكريا الأنصاري، مخطوط، نسخة من مكتبة الأزهر، تحت الرقم: ٣١٦٤٣٦. وعليها المعول والرجوع، إلا ما سقط منها فقد رجعت فيه إلى نسخ في مكتبة الأسد تحت الأرقام التالية: ١٨٢١، ١٠٣٧٧، ٨٩٨٣. وقد أشرت إليها عند اعتمادها.

تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.

تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتب العربي، بيروت، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٠م.

تاريخ الإسلام، الذهبي، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تح: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

تاريخ دمشق، ابن عساكر، تح: محب الدين العمري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي، بغداد، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

التاريخ الكبير، الإمام البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت.

تأريخ مكة، أحمد السباعي، الأمانة العامة لمرور مئة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، ١٤١٩، ١٩٩٩م.

التبيان في آداب حملة القرآن، النووي، تح: محمد الحجا، دار ابن حزم، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م

التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغروب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠١٦هـ، ١٩٨٦م.

تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلّي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

تحبير التيسير، ابن الجزري، تح: احمد محمد مفلح، دار الفرقان، الأردن، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين المرداوي الحنبلي، تح: د.عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، ورفيقاه، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

تحفة الـمودود في المقصـور والممـدود، ابـن مالـك، صـحـحه الشـيخ إبـراهيم اليـازجي، مصر، مطبعة البيان، ١٨٩٧م. منها نسخة بمكتبة الأسد بدمشق.

تخريج الحديث الشريف، علي نايف بقاعي، دار البشائر الإسلامية، ط٢، ٢٠٠٢م.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تح: د. بديع السيد اللّحام، دار الكلم الطيب، بيروت ودمشق، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

تـذكرة الحفـاظ، الـذهبي، مطبعـة مجلس دائـرة المعـارف النظاميّـة، حيـدر آبـاد، ط٢، ١٣٣٣هـ.

تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تح: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

تذهيب تهذيب الكمال، الذهبي، تح: غنيم عباس غنيم ومجدي السيّد أمين، طباعة الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلـم دمشـق، ودار كنـوز إشـبيليا السـعودية، ط١، صـدر الجـزء الأول منـه ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م. وبعده صدرت بقية الأجزاء.

ترشيح العلل في شرح الجمل، صدر الأفاضل الخوارزمي، تح: عادل محسن سالم العمري، مطبوعات جامعة أمّ القرى، مكة المكرّمة، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، وزارة الثقافة في الجمهورية العربية المتحدة سابقاً، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

التعريفات، السيّد الجرجاني، راجعه إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

التعريف بآداب التأليف، جلال الدين السيوطي، تح: مرزوق علي إبراهيم، مكتبة التراث الإسلامي.

تعليق من أمالي ابن دريد، تح: السيد مصطفى السنوسي، طباعة وزارة الثقافة الكويتية، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

التعليقة على المقرّب، بهاء الدين بن النحاس، تح: محمد بن عبد الله العوفي، رسالة ماجستير مقدمة بجامعة أمّ القرى بمكة المكرّمة، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

تفسير ابن أبي حاتم الرازي، تح: أسعد محمد الطيّب، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

تفسير الألوسي المسمّى بروح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت.

تفسير البغوي المسمّى معالم التنزيل، تح: محمد عبد الله النمر ورفيقاه، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٩هـ.

تفسير البيضاوي المسمّى بأنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار البيان العربي، القاهرة، ط١.

تفسير الرازي المسمّى مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

تفسير الطبري، المسمّى جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢.

تفسير الطبري، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، درا هجر، القاهر، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

تفسير القرطبي المسمّى الجامع لأحكام القرآن، دار القلم، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م. وهي مصوّرة عن طبعة دار الكتب المصرية.

تفسير القرطبي، تح: التركي، إذا أشرت إليها، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تح: محمد عوّامة، دار الرشيد، حلب، ط٣، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

تقريب المقرّب، أبو حيان الأندلسي، تح: د. عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

التقرير والتحبير ، ابن أمير الحاج، المطبعة الأميرية، ١٣١٦هـ.

التكملة، أبو علي الفارسي، تح: حسن شاذلي فرهودي، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٨٩م.

التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، جمال الدين الإسنوي، تح: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

تنبيه المنتبه بتحرير المشتبه، ابن حجر العسقلاني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

تهذيب الأسماء واللغات، النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، نسخة مصوّرة عن إدارة الطباعة المنيريّة.

تهذيب الكمال، المزي، تح: د. بشار عوّاد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، اعتنى به إبراهيم الزيبق وعادل المرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت.

تهذيب اللغة، الأزهري، تح: عبد السلام هارون، المؤسسة المصريّة العامّة للتأليف والأنباء والنشر والدار المصرية للتأليف والترجمة.

توالي التأسيس، ابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦، ١٩٨٦م.

توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري الدمشقي، اعتنى به عبد الفتّاح أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

توضيح المشتبه، شمس الدين بن ناصر القيسي الدمشقي، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

التوقيف بمهمات التعريف، المناوي، تح: محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

الثقات، ابن حبان، طبعة حيدر آباد، ط١، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

ثلاث رسائل في النحو لابن هشام، منها اختصار عبد الرحمن الصناديقي لرسالة في إعراب عشرة ألفاظ لابن هشام، تح: نصر الدين فارس، وعبد الجليل زكريا، دار المعارف، حمص، ط١، ١٩٨٧م.

ثمار الصناعة في علم العربية، أبو الحسين الجليس الدينوري، تح: محمد بن خالد الفاضل، طباعة جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

ثمار الصناعة في علم العربية، أبو الحسين الجليس الدينوري، تح: د. حنا جميل حداد، منشورات وزارة الثقافة الأردنية، عمان، ط١، ١٩٩٤م.

جامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

الجامع الصغير، ابن هشام، تح: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات بن الأثير الجزري، تح: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، ط١، صدر الجزآن الأول والثاني ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٩ م، وبقية الأجزاء بعده.

جمع الجوامع، تاج الدين السبكي، ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

الجمل في النحو، أبو إسحاق الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٠٧هـ، ١٩٨٦م.

جمهرة الأمثال، أبو الهلال العسكري، دار الجيل، بيروت، ط٢.

جمهرة أنساب العرب، ابن حزم، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥.

جمهرة اللغة، ابن دريد، تح: د. رمزي منير بعلبكي، دار الملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة ومحمدأحمد فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

جواب المسائل العشرة، أبو نزار ملك النحاة، تح: د. أحمد محمد الدالي، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

حاشية الشُمُنيّ على مغني اللبيب، المسماة المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، أحمد بن محمد الشمني، الجزء الأول المطبعة البهيّة، والثاني مطبعة محمد أفندي مصطفى، مصر.

حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي وهي عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، د.ت.

حاشية الشيخ زاده على البيضاوي، مكتبة الحقيقة، إستانبول، ١٩٩٨م.

حاشية الصبان على شرح الأشموني، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

حاشية العطار على شرح جمع الجوامع لجلال الدين المحلي، دار الكتب العلمية، بيروت، مصورة عن طبعة قديمة.

حاشية محمد أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري لمتن الآجروميّة، مطبعة مصطفى بابي حلبي، مصر، ١٣٤٣هـ.

حاشية محمد الخضري على شرح ابن عقيل، مطبعة الاسقامة، القاهرة، ١٣٧٢هـ، ١٩٥٣م.

الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

الحجة للقرّاء السبعة، أبو علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

حجّـة القراءات، أبو زرعة بن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

الحدود الأنيقة، الشيخ زكريا الأنصاري، تح: د. مازن مبارك، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

الحروف، أبو نصر الفارابي، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط٢، ١٩٩٠م.

حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٠م.

حلية الأولياء، أبو نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

الحماسة البصرية، صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تح: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي، دار الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت.

خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين المحبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

دراسات في أسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

درّة الغوّاص، لِلحِري، مع شرحها للشهاب الخفاجي، وحواشيها لابن برّي وابن المظفّر، والتكملة والذيل للجواليقي، تح: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، دار الجيل ببيروت، ومكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

الدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد الأمين الشنقيطي، دار العرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

الدر المصون فقي علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تح: د. أحمد محمد الخر ّ اط. دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

الدر المنثور في التفسير المأثور، السيوطي، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، عر ّ به: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠ م.

دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تح: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ودار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، ابن علان، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة،محيي الدين عطية وصلاح الدين حفني ومحمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

الديباج المذه ّب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون المالكي، تح: د. محمد الأحمدي، دار التراث، القاهرة.

الديباج شرح صحيح مسلم، السيوطي، تح: أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفّ ان السعودية، ط١، ١٤١٦م، ١٩٩٦م.

ديوان إبراهيم بن هرمة، تح: محمد حبار الميبد، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تح: محمد حسن آل ياسين، مؤسسة آيف للطباعة والتصوير، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

ديـوان الأعشـى، تـح: د. محمـد أحمـد قاسـم، المكتـب الإسـلامي، بـيروت، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبوا لفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨.

ديـوان الإمـام علي بـن أبي طالـب، جمع نعيـم زرزور، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، ١٩٨٥.

ديـوان أوس بـن حجـر، تـح: محمـد يوسـف نجـم، دار صـادر، بـيروت، ١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م.

ديـوان البوصـيري، تـح: محمـد سعيد كيلاني، مطبعـة مصـطفى البـابي الحلـبي، مصـر، ط١، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.

ديوان جميل بثينة، شرحه: أشرف أحمد عدرة، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

ديوان حسان بن ثابت، تح: وليد عرفات، دار صادر، بيروت.

ديوان ذي الرمة، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تح: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

ديوان رؤبة، ضمن مجموع أشعار العرب، تصحيحرتيب وليم بن الورد البروسي ّ ، طبعة برلين، ١٩٠٣م.

ديوان ابن سبناء الملك، تح: محمد إبراهيم نصر، ود. حسين محمد نصار، المكتبة العربية التابعة لوزارة الثقافة في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٩م.

ديوان سقط الزند، أبو العلاء المعر ّي، تح: د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

ديـوان الشـم ّاخ بن ضـرار الـذبياني، تـح وشـرح: صـلاح الـدين الهـاوي، دار المعـارف، مصر، ١٩٦٨م.

ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري، دراسة وجمع وتحقيق: د. حسن محمد باجوده، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٢م.

ديوان العجاج، رواية وشرح عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح: د. سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

ديوان عمر بن أبي ربيعة، تقديم وترتيب وشرح قدري مايو، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.

ديوان قيس بن الخطيم الأنصاري، تح: د. ناصر الدين الأسدي، مطبعة المدني القاهرة، ط١، ١٣٨١هـ، ١٩٦٢م.

ديوان كثير عزّة، جمع الديوان وشرحه د. كثير عزّة، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تح: د. سامي مكي العاني، عالم الكتب، ط٢، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

ديوان مهيار الديلمي، روائع التراث العربي، دار الكتب المصرية، ط١.

ديوان النابغة، مطبعة الهلال بمصر، ١٩١١م.

الذخر والعدة، ابن علان، دار الكتب العلمية، بيروت،

ذيل تاريخ بغداد، ابن النجار البغدادي، تح: د. قيصر فرح، دار الكتاب العربي، بيروت.

الذيل على طبقات الحنابلة، ابن رجب الحنبلي، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

الرسالة، الإمام الشافعي، تح: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.

رسالة في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، ابن تيمية، تح: د. محمد حسن محمد يوسف، مطبعة دار البيان بمصر ١٩٨٦.

رسالة الغفران، أبو العلاء المعري، تح: فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، ١٩٦٩م.

رسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٥ ، ١٤١٤، ١٩٩٣م.

رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تح: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

رفع الحاجب عن مقدمة ابن الحاجب، تاج الدين السبكي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

روضة الطالبين، النووي، دار عالم الكتب، السعودية، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، شهاب الدين الخفاجي، تح: عبد الفتاح الحلو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٧م.

السبعة في القراءات، ابن مجاهد التميمي، تح: د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ.

سر صناعة الإعراب، ابن جني، تح: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

سر الفصاحة، ابن سنان لخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

سفرللسعادة وسفير الإفادة، علم الدين السخّاوي، تح: محمد أحمد والدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

سلسلة الأحاديث الصحيحة، ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، أبو الفضل المرادي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد البكري، تح: عبد العزيز الميمني، دار الحديث، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب أرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

السيرة النبوية، ابن هشام، تح: مصطفى السقا ورفيقاه، دار المعرفة، توزيع مكتبة دار حراء، جدّة.

السيرة والمغازي، ابن إسحاق، تح: د.سهيل زكار، دار الفكر، ط١، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، تح: محمود أرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر لنحاس، تح: أحمد الخطّاب، مطابع المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

شرح أبيات سيبويه، السيرافي، تح: د. محمد الريح، هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، تح: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

شرح أدب الكاتب، أبو منصور الجواليقي، دار الكتاب العربي، بيروت.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. الجزء الأول والثاني والثالث، أبو الحسن على نور الدين بن حسن الأشموني، شرح محيي الدين عبدالحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٥٨هـ، ١٩٣٩م.

شرح التسهيل، جمال الدين بن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

شرح جمل الزجاجي، ابن خروف، تح: سلوى محمد عمر عرب، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تح: د. صاحب أبو جناح. دون دار طبع ومكان وتاريخ.

شرح ديوان الحماسة، الخطيب التبريزي، تح: محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة.

شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، تح: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

شرح ديوان المتنبي، منسوب لأبي البقاء العكبري، تح: مصطفى السقا ورفيقاه، دار المعرفة، بيروت.

شرح ديوان لبيد بن ربيعة، تح: د. إحسان عباس، طبع في سلسلة التراث العربي التي تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت ١٩٦٢م، مطبعة حكومة الكويت.

شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م.

شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، مع شرح شواهده للبغدادي، تح: محمد نور الحسن ورفيقاه، دار الكتب العلمية، بيروت.

شرح سنن النسائي، جلال الدين السيوطي، مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، ط٥، ١٤٢٠هـ.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين بن هشام، شرح محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط٥، ١٣٧١هـ، ١٩٥١م.

شرح شذور الذهب، محمد بن عبد المنعم الجوجري، تح: د. نوّاف بن جزاء الحارثي، مطبوعات الجامعةالإسلامية، المدينة المنوّرة، ١٤٢٤هـ.

شرح شواهد ابن عقيل، عبد المنعم الجرجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

شرح الشيخ حسن الكفراوي على متن الآجرومية، مطبعة محمد علي صبيح بمصر.

شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور، السيوطي، دار الرشيد، دمشق، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

شرح صحيح مسلم، المسمّى بالمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا النووي، دار الحديث، القاهرة، ط٤، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

شرح عقود الجمان، لعبد الرحمن العمري المرشدي، وبهامشه شرح السيوطي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.

شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، علّق عليه محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط٨، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.

شرح قطر الندى وبلّ الصدى، جمال الدين بن هشام، شرح محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط٦، ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م.

شرح قواعد الأعراب لابن هشام، محيي الدين الكافيجي، تح: د. فخر الدين قباوة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٩م.

شرح الكافية الشافية، جمال الدين ابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، دار المأمون للتراث.

شر ح كتاب الحدود، الأبدي، ابن قاسم النحوي المالكي، تح: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، وكالة الشروق، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تح: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: د. رمضان عبد التواب ورفيقاه، الهيئة المصرية العمة للكتاب، ١٩٨٦م.

شرح الكوكب الساطع بنظم جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: د. محمد إبراهيم الحفناوي، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

شرح مختصر التصريف العزّي، سعد الدين التفتازاني، تح: عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط٨، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

شرح مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١١هـ

شرح المعلقات العشر، الخطيب التبريزي، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب، ط٢، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

شرح مغني اللبيب، بدر الدين الدماميني، بهامش حاشية الشمني، الجزء الأول، الطبعة الهبيّة، مصر.

شرح المفصل، ابن يعيش الحلبي، إدارة الطباعة المنبرية، مصر.

شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني، تح: د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
شرح مقامات الحريري، المطرزي، رسالة ماجستير في جامعة دمشق، أعدّها أيمن أديب بكيراتي، في العام الدراسي ١٩٩٤_ ١٩٩٥م، رقم تصنيفها في مكتبة الأسد ط٥٧٨٧. ومخطوط الأزهر رقم: ٣٣٣٥٣٦.
شرح المقدمة الجزولية، الشلوبين، تح: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
شرح ملحة الإعراب، القاسم بن علي الحريري، تح: د. فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
شرح الملوكي، ابن يعيش الحلبي، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الملتقى، حلب، ط٣، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
شرح المواقف للإيجي، عبد الحكيم السيالكوتي وحسن جلبي بن محمد شاه الفناري، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٥هـ، ١٩٠٧م.
شرح الوافية نظم الوافية لابن الحاجب، تح: د. موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
شعر زهير بن أبي سلمى، صنعه الأعلم الشنتمري، تح: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
الشعر والشعراء، ابن قتيبة الدينوري، تح: أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة.
شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، شهاب الدين الخفاجي، تح: د. محمد كشاش، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض اليحصبي، دار الكتب العلمية، بيروت.
شمس الآفاق بنور ما للمصطفى ρ من كرم الأخلاق، ابن علان، تح: السيد عباس أحمد الحسيني وحسين محمد علي شكري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

الصاحبي، أحمد بن فارس، تح: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧ م.

صحيح البخاري المسمّى الجامع الصحيح، اعتناء د. مصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

صحيح البخاري، نسخة مصورة عن طبعة الأميرية، رقمها واعتنى بها محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تح: شيعب أرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

صفحات من تاريخ مكة، هورخورنيه، ترجمة علي عودة الشيوخ، دار الملك عبد العزيز، ١٤١٩هـ.

الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، السخاوي، دار مكتبة الحياة،

الطبقات الكبرى، ابن سعد، دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ،١٩٦٠م.

طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين السبكي، تح: د. محمود محمد الطناحي و د.عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٣هـ، ١٩٦٤م.

طبقات الشافعية، ابن شهبة، تح: د. الحافظ عبد العليم خان، طبعة حيدر آباد، ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

طبقات فحول الشعراء، ابن سلاّم الجمحي، تح: محمود شاكر، دار المدني، جدّة.

طبقات المعتزلة، أحمد بن يحيى بن المرتضى، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنروي، تح: د.سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١٤١٧،١هـ، ١٩٩٧م.

طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزُبيدي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢.

عارضة الأحوذي بشرح الترمذي، ابن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.

عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت. ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م. وط قديمة مع شرحين للتلخيص كتب على غلافها شروح المفتاح نشر أدب الحوزة. وعند الإحالة إلى الثانية أشير إليها.

عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، السيوطي، تح: أحمد عبد الفتاح تمام وسمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، السيوطي، تح: سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

العقيدة الوسطى وشرحها، السنوسي، تح: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٦م.

العلل في النحو، أبو الحسن الورّاق، تح: مها مازن المبارك، دار الفكر، بيروت ودمشق، ط٢، ١٤٢٦م، ٢٠٠٥م.

العمدة في محاسن الشعر وآدبه ونقده، ابن رشيق القيرواني، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط٥، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرّائي، وزارة الثقافة والإعلام، دار ومكتبة الهلال، بغداد، ط١، ١٩٨٦م.

عيون الأخبار، ابن قتيبة الدينوري، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٦م.

غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين الجزري، نشره ج. برجستراسر، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٣٣.

غاية الوصول شرح لب الأصول، الشيخ زكريا الأنصاري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٦٠هـ، ١٩٤١م.

غريب الحديث، ابن قتيبة الدينوري، تح: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.

الغريب المصنّف، أبو عبيد القاسم بن سلاّم، تح: د. محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ودار سحنون، تونس، ط٢، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

الغريب المصنّف، أبو عبيد القاسم بن سلاّم، تح: د. رمضان عبد التو ّ اب، مكتبة الثقافة الديني ّة، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.

غمر عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر لابن نجيم، أحمد بن محمد الحنفي الحموي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، تح: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

فتح البار ي بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

فتح الجليل على البيضاوي، الشيخ زكريا الأنصاري، مخطوط من الأزهر، رقم: ٣٠٥٧٧٣.

الفتوحات الربانية على الأذكار النووية، ابن علان، دار إحياء التراث، بيروت.

الفرق، ابن فارس، د. رمضان عبد التو ّ اب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

الفروق، أبو الهلال العسكري، اعتنى به د. أحمد سليم الحمصي، جرس برس، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، تح: د. محمد إبراهيم نصر ود. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

فضائل القرآن، أبو عبيد القاسم بن سلاّم، تح: مروان العطية ورفيقاه، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠٠٠م.

فقه اللغة، أبو منصور الثعالبي، تح: خالد فهمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

الفقيه والمتفيقه، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

الفنون الجميلة في العصور الإسلامية ، عمر رضا كحالة، المطبعة التعاونية بدمشق، ١٩٧٢م.

الفهرست، ابن النديم، تح: رضا تجدد، مكتبة الأسدي، مطبعة دنشكاه، طهران، ١٣٥٠هـ.

الفهارس الشامل للتراث العربي الإسلامي الخطوط، علوم القرآن مخطوطات التفسير وعلومه، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت ١٩٨٩م.

الفهارس الشامل للتراث العربي الإسلامي الخطوط، الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت ١٩٩٢م.

فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م.

فهرس الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة المصرية، جمعه ورتبه معيرا الكتب العربية بها أحمد الميهي ومحمد البلاوي، طبعة أولى بالمطبعة العثمانية بمصر سنة ١٣٠٥هـ.

فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة ١٣٦٤هـ، ١٩٤٥م.

الفهرس المختصر لمخطوطات مكتبة الحرم الشريف،إعداد ومراجعة محمد بن سيد أحمد مطيع الرحمن وعادل بن جميل بن عبد الرحمن عيد، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكر ّمة، السلسلة الثالثة، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

فهرس المخطوطات بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، طباعة المركز.

فهرس مكتبة المدينة المنورة في ليدن، أعد ّه المستشرق كالو لا ندبرج. ترجمه من الفرنسية إلى الإنكليزية: د. عاصم حمدان علي حمدان. وترجمه من الإنكليزية إلى العربية: د. عبيد محمد خيري.

فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي، تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، النفراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.

فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، دار الحديث، القاهرة.

فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، لأبي الطيب الفاسي، تح: دمحمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التراث، دبي، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠م.

القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مطبعة المأمون، القاهرة، ط٤، ١٣٥٧هـ، ١٩٣٨م.

القسطاس في علم العروض، جار الله الزمخشري، تح: د.فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين الذهبي، تح: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١.

كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي التهانوي، تح: د. علي دحروج ورفيقاه، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦م.

الكشاف عن وجوه التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، تح: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

كشف الأسرار، عبد العزيز بن أحمد ، علاء الدين البخاري (ت ٧٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

كشف الخفا ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، العجلوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٥١هـ.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الكليات، أبو البقاء الكفوي، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي، تح: بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤٠١هـ،١٩٨١م.

الكواكب الدرية شرح محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل على متممة الآجرمية، لمحمد بن محمد الرعيني، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة، نجم الدين الغزّي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، محمد بن خليل المشيشي الطرابلسي، تح: فواز أحمد زمرلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤م.

اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات ود. عبد الإله النبهان، دار الفكر بيروت ودمشق، ط٢، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

اللباب في علم الإعراب، محمد بن أحمد تاج الدين الإسفرائيني، تح: شوقي المعرّي، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦م.

اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص ابن عادل الدمشقي الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨ م.

اللباب في تحرير الأنساب، عز الدين بن الأثير، مكتبة المثنى، بغداد.

لبّ اللباب في تحرير الأنساب، جلال الدين السيوطي، وبذيله مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب، عباس بن محمد بن أحمد. تح: محمد أحمد عبد العزيز، وأشرف أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور المصري، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

لسان الميزان، ابن حجرالعسقلاني، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

اللمع، ابن جني، تح: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، ١٩٨٨م.

اللمع في أصول الفقه للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تح: محي الدين مستو ويوسف علي بديوي. دار الكلم الطيب ودار ابن كثير، دمشق وبيروت، ط١، ١٩٩٥م.

المؤتلف والمختلف، الدار قطني، تح: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٠٨٦م.

المؤتلف والمختلف، الآمدي، صححه د . ف كرنكو، دار الجيل بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

ما ينصرف ومالا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج، تح: هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار في الجمع بين الصحيحين للصنعاني، ابن الملك، تح: أشرف عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

المبهج في القراءات الثمان، سبط الخياط البغدادي الحنبلي، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، للطالبين: عبد العزيز بن ناصر السبر، ووفاء عبد الله قزماز.

المتفق والمفترق، الخطيب البغدادي، تح: د. محمد صادق الحامدي، دار القادري، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

المثلث، ابن سيد البطليوسي، تح: د. صلاح مهدي الفرطوسي، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

المثل السائر لأبي الفتح نصر الله بن أبي الكرم، المعروف بضياء الدين بن الأثير الجزري، المتوفى سنة ٦٢٢هـ. تعليق أحمد الحوفي وبدوي طبانة. دار نهضة مصر للطبع والنشر، الطبعة الثانية، دون تاريخ.

مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تح: د. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت

مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.

مجالس العلماء، الزجاجي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

مجلة التراث العربي، الصادرة عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد ٨٦، ٨٧، عام ٢٠٠٢.

مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد٤٩، سنة ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

مجمع الزوائد مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤م.

مجمل اللغة، ابن فارس، زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

مجموع الفتاوى، دار الوفاء، المنصورة، تح: عامر الجزار، وأنور الباز، ط٣، ٢٠٠٥م.

المجموع، النووي وتاج الدين السبكي ومحمد نجيب المطيعي، دار الرشاد، جدّة.

المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح بن جني، تح: علي النجدي ناصيف ورفيقاه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة،١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

المحصول في علم الأصول، فخر الدين الرازي، تح: د.طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت.

المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

المحلى، ابن حزم، دار الجيل، بيروت.
مختصر فتح رب الأرباب: راجع لب اللباب.
المخصص، ابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت.
المذكر والمؤنث، ابن التستري الكاتب، تح: د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي القاهرة، ودار الرفاعي الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
مرآة الجنان وعبرة اليقظان، لأبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي اليمني المكي، المتوفى سنة ٧٦٨هـ، تعليق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر.
المرتجل، ابن الخشّاب، تح: علي حيدر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.
المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى و شريكاه، دار الجيل، بيروت.
المسائل البغداديات، أبو علي الفارسي، رسالة ماجستير بجامعة دمشق، خط يد، إعداد رفاه طرقجي، ١٤٠٢هـ، ١٩٨١م، رقم تصنيفها بمكتبة الأسد: ٤٥٨٩ط.
المسائل السفرية في النحو، ابن هشام الأنصاري، تح: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ودار المنار بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
المسائل العضديات، أبو علي الفارسي، تح: شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة السورية، ١٩٨٦م.
المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، تح: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تح: محمد كامل بركات، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، دار الحرمين للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، د. حمزة بن زهير حافظ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة.

المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تح: محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

المستقصى في الأمثال، الزمخشري، دارالكتب العلمية، بيروت،ط٢، ١٩٨٧م.

المستوفى في النحو، أبو سعد الفرخان، تح: د. محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

مسند الإمام أحمد، تح مكتب مؤسسة الرسالة بدمشق بإشراف شعيب أرنؤوط، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

مشيخة أبي المواهب الحنبلي، محمد بن عبد الباقي، تح: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر، بيروت ودمشق، ط١.

المصاحف، ابن أبي داود، تح: د. محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

المصباح المنير، أحمد بن محمد الفيومي، دار القلم، بيروت.

المطول وحاشية الجرجاني، التقتازاني، مطبعة الحاجّم أفندي البوسنوي، ١٣١٠هـ.

معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

معاني القرآن للكسائي، جمعه د. علي شحادته عيسى، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨م.

معاني القرآن، الفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البصري المعتزلي، تح: محمد حمد الله، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

معجم الأدباء، المسمّى بإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، تح: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم المخطوط والمطبوع، علي الرضا قره بلوط وأحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري، تركيا.

معجم الشيوخ، ابن عساكر، تح: د. وفاء تقي الدين، دار البشائر، دمشق.

معجم قبائل العرب، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

معجم المطبوعات، إليان سركيس، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.

معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي، تح: د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٤م.

المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وشركاؤه، المكتبة الإسلاميّة، إستانبول.

المعرّب، الجواليقي، تح: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

المعرّب والدخيل في اللغة العربية وآدابها، د. محمد ألتونجي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

المعرّب والدخيل في المعاجم العربية، جهينة نصر علي، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

معرفة الصحابة لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى سنة ٣٤٠هـ، تح: عادل بن يوسف العزاوي، دار الوطن للنشر، السعودية، ط١، ١٩٩٨م.

معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، تح: د. طيّـار آلتي قولاج، إستانبول، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الاخبار، أبو الفضل زين الدين العراقي، اعتنى به أشرف بن عبد النقصود، مكتبة دار طبرية، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام، تح: د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام، تح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

المغني في النحو، منصور ابن فلاح، تح: د. عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، طبع بوزارة الثقافة العرقية، بغداد، ط١، ١٩٩٩م.

مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

المفردات في في غريب القرآن، أبو القاسم الراغب الأصفهاني، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان.

المفصّـل، جار الله الزمخشري، دار الجيل، ط قديمة مصورة معها المفضّـل في شرح أبيات المفصّل لبدر الدين النعساني الحلبي. وط بتحقيق سعيد محمود عقيل، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

المقاصد النحوية في شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

المقتضب، أبو العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

مقدمة ابن الصلاح المسمّاة بعلوم الحديث، تح: د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تح: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، القاهرة، ١٩٨٨م.

مقدّمة ابن خلدون، تح: عبد الله محمد درويش، دار يعرب، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

المقرّب، ابن عصفور، تح: أحمد بن عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

المقنع والإنصاف والشرح الكبير والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ابن قدامة والمرداوي، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

الممتع في التصريف، ابن عصفور، تح: د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ط٢، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

الملل والنحل، الشهرستاني، تح: أمير علي مهنا وعلي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

مناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي، تح: سعد كريم الفقي، دار ابن خلدون، الإسكندرية، د.ت.

مناقب الإمام الشافعي، فخر الدين الرازي، دار الجيل، بيروت، تح: د. أحمد حجازي السقا، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

مناقب الشافعي، البيهقي، تح: السيد أحمد صقر، مكتبة التراث العربي، دار النصر للطباعة، القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ، ١٩٧١م.

المناهج الكافية في شرح الشافية، الشيخ زكريا الأنصاري، أطروحة دكتوراه في جامعة تشرين، رزان يحيى خدام، رقم تصنيفها في مكتبة الأسد ط١٠٤٩٣.

المنثور في القواعد بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي، المتوفى سنة ٧٩٤هـ. تح: د. تيسير فائق أحمد محمود، دار الكويت للصحافة، ط٢، ١٩٨٥م.

المنصف شرح كتاب التصريف، ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.

منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه، تاج الدين السبكي، تح: د. سعيد بن علي محمد الحميري، دار البشائر الغسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تح: د. محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.

المنهل الصافي في شرح الوافي، الدماميني، مخطوط بدار الكتب الوطنية بتونس، الصادقية، رقم: ٢٥١٥، ٦١٠٩.

المواقف، عضد الدين الإيجي، عالم الكتب، بيروت.

الموشح، المرزباني، تح: علي محمد البجاوي، دار النهضة، مصر، ١٩٦٥م.

ميزان الاعتدال، الذهبي، تح: محمد علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن محمد المرابط الدلائي، تح: د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة، بنغازي.

نتائج الفكر، السهيلي، ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهر ة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تح: د. نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٣، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

نسب معدّ واليمن الكبير، هشام بن محمد بن السائب الكلبي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ، تح: د. ناجي حسن، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

نشأت النحو، أحمد الطنطاوي، دار المعارف' القاهرة، ط٢.

النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

نفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين القرافي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي، تح: عبد الفتاح الحلو. مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تح: د.إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.

النكت على الألفية والكافية والشافية ونزهة الطرف وشذور الذهب، السيوطي، مخطوط من الأزهر ا رقم:٣٢٤٠٦١ نحو. سقط منه البابان الأولان.

النكت على الألفية والكافية والشافية ونزهة الطرف وشذور الذهب، السيوطي، تح: السيد محمد عبد المقصود درويش، المكتب المصري للمطبوعات، ط١، ١٤٤٩هـ، ٢٠٠٨م. الباب الأول والثاني في جزء واحد.

النكت على الألفية والكافية والشافية ونزهة الطرف وشذور الذهب، السيوطي، ثلاث رسائل مقدّمة بجامعة دمشق موجودة بمكتبة الأسد، تح: القسم الأول جمال شريف العوض ط ٤٦١٨، والقسم الثاني رندة محمد ط ٦٣٢٨، والقسم الثالث رزان خدام ط ٦٩٤٩. ثمة قسم لم يحقق في الرسائل، وهو المضمن من الباب اسم الفاعل إلى باب نعم وبئس.

النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي، تح: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، القلقشندي، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

نهاية السول في شرح منهاج الأصول، جمال الدين الإسنوي، جمعية نشر الكتب العربية بالقاهرة، عالم الكتب.

النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات ابن الاثير، محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

نوادر الأصول، الحكيم الترمذي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م،

نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، السيوطي، مطبوعاتجامعة أم القرى بمكة المكرّمة، الجزء الأول أطروحة دكتوراه للطالب أحمد حاج محمد عثمان، والجزء الثالث أطروحة للطالب أحمد بن عبد الله الدرويي.

النور السافر عن أخبار القرن العاشر، عبد القادر العيدروس، تح: د. أحمد حالو ورفيقاه، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصورة عن طبعة إسنانبول ١٩٥١م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين ابن خلكان، تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، صدر لجزء الأول سنة ١٩٩٠م، وبعده بقية الأجزاء.

يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور عبد الملك الثعلبي النيسابوري، المتوفّ سنة ٤٢٩هـ، شرح وتعليق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣، ١٩٨٣م.

فهرس موضوعات الكتاب

مسالك العلّة:

القوادح في العلّة:

الكتاب السابع: في أحوال مستنبِط هذا العلم و مستخرِجه ٧٠٣

فيه مسائل:

الفهارس: